وفاء صندي

غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي

مكتبة مؤمن قريش

منتدى المعارف
alMaaref Forum

غياب الرؤية الحضارية
في الحراك الثوري العربي

(أزمة نخبة وشعب)

(شهادة ٤٥ مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية)

غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي

(أزمة نخبة وشعب)

(شهادة ٤٥ مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية)

وفاء صندي

منتدى المعارف
alMaaref Forum

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد منتدى المعارف

صندي، وفاء

غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب) (شهادة ٤٥ مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية)/ وفاء صندي.

٦٣٨ ص.

ISBN 978-614-428-066-9

١. البلدان العربية ـ الأحوال السياسية. أ. العنوان.

320

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف»

© جميع حقوق الطبع والنشر
محفوظة للمنتدى

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

إهـــــداء

إلى روح شهداء الحراك الثوري العربي. .

إلى من دفعوا أرواحهم ثمناً للوطن والحرية. .

ليعلموا أننا بعدهم ماضون في درب التغيير. .

لنضع الحرية تاجاً على رأس الأوطان. . .

شكـــر

إلى عائلتي التي كانت لي دائماً شمعة تنير الدرب. .

إلى كل الأساتذة الأجلاء الذين شاركوني بشهاداتهم القيمة. . امتناني لهم جميعاً على طيب الاستجابة وعلى الثقة الكبيرة والمجهود المتميز الذي كان دافعاً لإنجاز هذا العمل. .

إلى الدكتور محمد طلعت الذي شكلت مراجعته الأكاديمية عامل إثراء للكتاب. .

المحتويـات

توطئـة ١٥

مقدمـة ١٧

أسماء المشاركين (بحسب ترتيب الشهادات) ٢٣

الفصل الأول : الوضعية العامة لحالة المنطقة العربية ٢٩

أولاً : رؤية داخلية لما حدث من تغيرات عربية وانعكاساتها ٢٩

١ ـ شهادة د. محيي الدين عميمور :
ضرورة التغيير ٢٩

٢ ـ شهادة جواد الحمد :
قوة البدائل المصاحبة للتغيير ٣٨

ثانياً : جينات الأمل الثوري في رحم الشعوب العربية ٤٦

١ ـ شهادة أحمد شراك :
ديناميكية الفعل الاجتماعي ٤٦

٢ ـ شهادة عبد الفتاح الزين :
عدم تهيئة المناخ السياسي ٥٤

ثالثاً : إدارة الأزمات الموروثة والمفتعلة ٦٥

١ ـ شهادة أيمن سلامة : الجريمة بين العقاب الدولي
والتبرير الثوري ٦٥

٢ ـ شهادة إدريس الكريني :
الدومينو والتحولات الجيوستراتيجية ٧٢

رابعاً : التغييب الأيديولوجي في الفكر العربي ٨٢
١ ـ شهادة عبد المالك حمروش:
العلل النخبوية ٨٢
٢ ـ شهادة خليل فاضل:
الضدّ والمضاد بلا ملامح ثورية ١٠٠
خامساً : لإعلام بين التواطؤ والتحريض والحياد ١٠٧
١ ـ شهادة عبد الله البقالي:
الإعلام المجني عليه ١٠٧
٢ ـ شهادة طارق الشامي:
إنعكاس لمرآة صاحبه ١١٤
الفصل الثاني : الغليان العربي في المختبر الثوري ١٢١
أولاً : المختبر التونسي ١٢١
١ ـ شهادة أعلية علاني: الجهل بشؤون السلطة ١٢١
٢ ـ شهادة رافع بن عاشور:
انقسام المشهد السياسي والمجتمعي ١٣٥
٣ ـ شهادة فيصل الكعبي:
أزمة الحراك التونسي ١٤١
ثانياً : المختبر المصري ١٥٣
١ ـ شهادة سعيد المصري:
التوصيف الدقيق لما حدث في مصر ١٥٣
٢ ـ شهادة محمد نور الدين:
اتباع السياسات الاقتصادية المتوحشة نفسها ١٧٢
٣ ـ شهادة أحمد سخسوخ:
مأزق الفن والثقافة الثورية ١٨٩
٤ ـ شهادة جمال شقرة:
تأريخ الحراك المصري ١٩٧

٥ ـ شهادة عماد الفقي :
غياب أجهزة الضبط الاجتماعي ٢٠٥
ثالثاً : المختبر الليبي ٢١٤
١ ـ شهادة يوسف أمين شاكير :
الظرفية الخاصة والتفرد الليبي ٢١٤
٢ ـ شهادة عمر الحامدي :
أبعاد وجذور الصراع الليبي ٢٣٦
رابعاً : المختبر اليمني ٢٤٨
١ ـ شهادة عبد الوهاب قطران :
أسباب التفجر الوطني ٢٤٨
٢ ـ شهادة محمد المقالح :
الاستحواذ على ثمار السلطة ٢٦٢
خامساً : الشتات السوري ٢٧٦
١ ـ شهادة نجم الدين سمان :
الحالمون والطامعون ٢٧٦
٢ ـ شهادة أيمن أبو جبل :
تأصيل للأزمة السورية ٢٨٥
الفصل الثالث : بوصلة التحولات الاستباقية ٣٠٥
أولاً : المغرب وامتصاص الحراك الشعبي ٣٠٥
١ ـ شهادة حميد شباط :
تجنب التحالفات الأيديولوجية ٣٠٥
٢ ـ شهادة بوشعيب أوعبي :
حصار الحراك بالإصلاح الدستوري ٣٢٨
ثانياً : التحولات الناعمة ٣٤٣
١ ـ شهادة خالد كساسبة :
الميراث الأردني على فوهة براكين متعددة ٣٤٣

٣ ـ شهادة د. يوسف كفروني :
الاكتفاء بحالة الانقسام اللبناني ٣٥٥
٤ ـ شهادة أحمد المفتي المحامي :
انعزال السودان عن خارطة التحولات ٣٦١
ثالثاً : الموقف العراقي من الحراك العربي ٣٧٣
١ ـ شهادة حميد عادل يزدين بافي :
اضطراب الوضع الداخلي مع البعد الطائفي ٣٧٣
٢ ـ شهادة فرهاد فيلي :
الشارع العراقي ٣٨٠
الفصل الرابع : انفلات الحراك عن المسار الثوري ٣٩٥
أولاً : تداعي السياجات الأمنية ٣٩٥
١ ـ شهادة خالد مبروك غانجي :
ثغرات ملف الأمن الإقليمي ٣٩٥
٢ ـ شهادة الحسن بوقنطار
الخريف العربي والشتاء الإسلامي ٤١٢
ثانياً : تهميش المرأة والأقليات ٤٢٧
١ ـ شهادة كمال غبريال :
حكم الأغلبية ٤٢٧
٢ ـ شهادة رجاء بن سلامة :
استبدادية الرأي الغالب ٤٣٣
ثالثاً : ترسيخ الفكر المتآمر ٤٣٧
١ ـ شهادة علي شندب :
بث بذور المؤامرة ٤٣٧
٢ ـ شهادة نديم منصوري :
زيف التحول الديمقراطي ٤٤٥

رابعاً : الإسلام السياسي في ميزان الترهيب والتخويف ٤٥١
١ ـ شهادة هوانغ بيونغ :
حتمية التوجه لكعبة العلم ٤٥١
٢ ـ شهادة محمد طلعت :
ظاهر التزهد وباطن التملك ٤٦٤
خامساً : المشروع النهضوي وأطراف الصراع ٤٧٦
١ ـ شهادة بوجمعة الدنداني :
الصراع بين الهوية والمعتقد ٤٧٦
٢ ـ شهادة ناصر أمين :
انتهاكات دستورية ٤٨٥
٣ ـ شهادة مصطفى السعيد
الإلهاء بمعارك دينية على حساب الخبز ٤٩٣
٤ ـ شهادة فؤاد راشد :
التلاعب في ميزان العدل والقضاء ٥٠٥
٥ ـ شهادة مراد العمدوني :
انحرافات وخيانات ثورية ٥١٣
٦ ـ شهادة حمدين صباحي :
المسارات والمآلات المحتملة ٥٢١

الفصل الخامس : غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي ٥٣٣

تمهيد ٤٣٣
أولاً : أزمة الثورة وحراكها العربي ٥٣٦
ثانياً : الصقيع العربي ٥٨٢

الخاتمة ٦٢٩

توطئـــة

عندما بدأت العمل في هذا الكتاب راعيت أن يتضمن تحليلاً منطقياً وموضوعياً لواقع الأحداث من منطوق النخبة العربية، عبر شهاداتهم الواردة، رداً على ما يطرحه الرأي العام والشعوب من استفهامات حول الأحداث التي غيرت الخارطة السياسية للمنطقة العربية، وذلك من خلال قراءة الماضي وتحليل الحاضر واستشراف المستقبل. وأثناء العمل فاجأتني أحداث شبه يومية، بل لحظية، كنت أحاول دائماً أخذها بعين الاعتبار ومراعاتها في إعداد أسئلة تتماشى مع اللحظة الراهنة وتطوراتها، وقتئذ، حتى أصل بالكتاب إلى هدفه الأساسي وهو، كما أشرت إلى ذلك من قبل، توصيف وتحليل ما حدث في البلاد العربية خلال العامين من ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. وقد وضع الكتاب قيد النشر في آذار/ مارس ٢٠١٣؛ ونظراً إلى ظروف تقنية تعثّر طرح الكتاب حتى تم طبعه نهاية عام ٢٠١٣. وبين وقت انتهاء العمل من الكتاب حتى ساعة نشره، تغيرت خارطة الأحداث بالكامل، وقد غيرت مصر والمصريون الموازين في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، بخارطة طريق جديدة تعود بنا إلى نقطة البداية، لكن نتمنى هذه المرة، ومن خلال الإصلاحات والخطوات التي تم الإعلان عنها، أن تستطيع الثورة المصرية وضع الحصان في مكانه المناسب أمام العربة.

كان هذا توضيحاً لا بد من الإشارة إليه، كما لم يخرج تحليل ورؤية هذا الكتاب عن توقع ما حدث في ٣٠ حزيران/ يونيو. إذ خرجت رؤية هذا الكتاب بأن ما حدث حراك ثوري، وحتى يكتمل هيكله الختامي الثوري (الثورة) فقد كان لزاماً أن تتحرك الشعوب مرة أخرى لاستكمال حراكها وتصحيح مسار ثورتها. وقد عملها الشعب المصري عندما تمرد يوم ٣٠

حزيران/ يونيو وخرج بالملايين إلى كل مدن ومحافظات وميادين مصر، ليعلن إسقاط نظام الإخوان وإعلان استكمال ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

لا أدعي ولا أقول إن أحداً من النخبة توقع حدوث هذه الثورة الجديدة بهذه السرعة وبهذه القوة، لكن من دون شك كان الرهان على صحوة الضمير الثوري لدى الشعوب العربية بأن تفيق وتصحح مسار حراكها إلى ثورة كاملة، وها هي مصر استوعبت الدرس ولم تكابر ولم تقتنع بأن ما وصلت إليه مع نظام الحكم الإخواني كان هو إرادة شبابها الثائر يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير. أدرك الشعب المصري أن نخبته سواء الساسة أو رجال الدين قد أضاعوا حراك الشعب المصري، أضاعوه بضيق الأفق وعدم الرؤية وعدم فهم طبيعة الشعب ومتغيرات الواقع. وأدرك الشعب المصري في ٣٠ حزيران/ يونيو، أنه حان وقت تصحيح مسار الحراك إلى ثورة، التي نتمناها أن تكون هذه المرة حقيقية من خلال تحقيق أهدافها السامية، انتفضت خلالها الملايين وثارت وغيرت وفرضت شروطها بقوة سلمية، حيث تصدر المشهد، مرة أخرى شباب مصر الباسل في أمامية الصف الثوري بأحلامهم بمستقبل يرون فيه مصر دولة مدنية حرة ديمقراطية متقدمة تتسع للجميع.

وتبقى الإشارة إلى أن الشعب التونسي، صاحب السبق الثوري، قد يقدم هو الآخر على خطوة ما ابتكره الشعب المصري على غرار حركة تمرد، لما يعانيه داخلياً من انقسامات تشبه إلى حد كبير الواقع المصري في عهد الإخوان، ولما تشهده تونس في هذه الفترة من جدل واسع حول مسودة دستور لم ترضِ المعارضة التونسية ومعها فئة واسعة من الشعب، ما يهدد بانفجار وشيك إن لم تتدارك القوى السياسية التونسية الأمر..

وما نتمناه في النهاية هو أن تعيش الشعوب العربية ربيعاً عربياً حقيقياً خلال الشهور القادمة، ربيعا يكون خالياً من الدم ومن الانتقام ومن الرغبة في الاستحواذ على السلطة. ربيعاً تعيشه أطياف الشعب ومكوناته الدينية والعرقية وطبقاته الاجتماعية كافة؛ فالثورة الحقيقية تصهر الجميع فيها بلا تمايز ولا تنابز!

مقدمـــة

يقول ابن خلدون في **مقدمته** «ثمة بلدان لا يعرف القلق إليها سبيلاً إلى قلب السلطان لندرة الثورات فيها، ففي مصر مثلاً لا تجد غير السيد المطاع والرعية المطيعة»!.. لكن ندرة الثورات لا تعني انعدامها، وقد سجلت أواخر سنة ٢٠١٠، انطلاق الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية، لتنقلب موازين القوى وينقلب المطيع على المطاع، وتشتعل شرارة الثورة، ويدخل الخوف والرعب إلى قلب الأنظمة التي سقطت عنها ورقة التوت وسقطت معها أسطورة قوتها، وانكشفت عوراتها وهشاشتها أمام العالم.

وحيث كانت الانطلاقة من تونس، فقد اندلعت أحداث الثورة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٠، تضامناً مع الشاب «محمد البوعزيزي»، الذي أضرم النار في جسده تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يرتزق منها، وقد أدى هذا الحادث ـ الذي ربما تكرر مراراً في الشارع العربي لكن لم يكن الغضب الشعبي والاحتقان الاجتماعي قد بلغ ذروته ـ إلى اندلاع شرارة التظاهرات يوم ١٨ الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما آلت إليه الأوضاع من تفاقم لظاهرة البطالة وانعدام العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد داخل النظام، إضافة إلى الركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، مقابل التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات، وهو الواقع نفسه الذي تعيشه كل البلدان العربية وإن اختلفت درجاته. من هنا جاءت لحظة إيقاظ الأمل في قلوب الشعوب العربية التي طالما أرهقها ظلم أنظمتها واستبدادها، وراودها حلم التغيير والحرية.

مصر كانت هي المحطة الثانية للحراك العربي، فقد كسر الشعب المصري أيضاً المقدس «المطاع/المطيع»، وخرجت الرعية عن صمتها

وانتفضت ضد «السيد/السلطان». ثار المصريون في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأطاحوا بنظام مبارك في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، بعد ٣٠ عاماً من الظلم والفساد والاستبداد.

توالت الاحتجاجات الشعبية في **اليمن** التي انطلقت شرارتها في ٣ شباط/فبراير واشتعلت يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، الذي أطلق عليه اسم «جمعة الغضب»، اليوم نفسه الذي تم فيه إسقاط نظام حسني مبارك في مصر، **واستمرت الاحتجاجات، بسلمية المتظاهرين نفسها على الرغم من استعمال العنف من لدن الأمن المركزي، حتى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١**، حيث تم التوقيع على اتفاق نقل السلطة في اليمن في ضوء المبادرة الخليجية، التي تم من خلالها اتفاق الأطراف على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ١٤ يوماً، وإجراء انتخابات رئاسية خلال ٩٠ يوماً. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، انتهى حكم علي عبد الله صالح رسمياً.

إن الاحتجاجات الشعبية السلمية التي أطاحت بالأنظمة في تونس ومصر وبعد ذلك في اليمن، عرفت منحى جديداً وخطيراً بتدخل قوات الناتو في **ليبيا** التي شهدت انطلاقة الاحتجاجات يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، حيث تحول التظاهر الشعبي إلى نزاع مسلح ضد نظام العقيد معمر القذافي وإلى حرب أهلية، بعدما تم تسليح الثوار، والهدف الإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى آخر نفس. وبعد حرب دامية استغرقت بضعة أشهر، انتفضت العاصمة الليبية طرابلس يوم ٢٠ أب/أغسطس ٢٠١١، حيث نجح الثوار في إسقاط العاصمة ونظام القذافي في تسع ساعات، وفي يومي ٢١ و٢٢ أب/أغسطس، تمكنوا من الدخول إلى العاصمة وتمت السيطرة بذلك على آخر معاقل القذافي الذي قتل في سرت يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

أما الاحتجاجات التي انطلقت في **سوريا** يوم ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، فقد تحولت إلى حرب بين النظام والمعارضة، لتتحول الثورة السورية على مدار عامين كاملين إلى آلية دمار وحرب دامية لا تزال تحصد المزيد من الأرواح في ظل استمرار نظام بشار الأسد.

هكذا تم تحدي الأنظمة العربية، وتم هز هياكل الحكم التي لم تتأثر من قبل بالمطالب والاتجاهات العالمية نحو التحول الديمقراطي. نجحت

الشعوب في إسقاط حكامها في تونس ومصر واليمن وليبيا، بينما تستمر الآلية الحربية في سوريا، لكن نجاح الشعوب هذا في إسقاط الأنظمة لا يعني نجاحها في استكمال مسيرة التحول الديمقراطي؛ فبعد عامين على اندلاع الثورات العربية لا يزال الوضع الأمني غير مستقر، بل يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، بعد استمرار موجة التظاهرات التي واكبت صعوبة المرحلة الانتقالية وفوضى القرارات السياسية؛ ففي البلدان التي نجحت فيها الثورات وأجريت فيها انتخابات حرة مثل تونس، مصر، وليبيا، ليس هناك أي برنامج ولا خارطة طريق ليتبعها الحكام الجدد الذين لم ينجحوا حتى اليوم في استقطاب الشعوب وإقناعها بأدائهم وإدارتهم للبلاد، على الرغم من أنها هي الشعوب نفسها التي اختارتهم في صناديق الانتخاب وتوجتهم على رأس السلطة.

وإذا كانت التجارب السابقة في الدول التي شهدت ثورات في مختلف أنحاء العالم قد اتسمت فيها المراحل الانتقالية بالاضطرابات، البرتغال مثلاً مرت بها ست حكومات انتقالية أثناء ٢٧ شهراً الأولى من المرحلة الانتقالية، وحدثت بها أعمال تطهير جماعية وحكومة عسكرية مزقتها الاختلافات الأيديولوجية، إلا أنها نجحت في النهاية في إرساء قواعد الديمقراطية. لكن الاستثناء في التجربة العربية يتمثل في عدم وجود قيادة ثورية، ما جعل مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة مرحلة مثقلة بالخيبات والآلام، وتميزت بخاصة بالارتجالية والفوضى وسوء الإدارة.

لم تأتِ المرحلة الانتقالية ومرحلة ما بعد الانتخابات في بلدان الحراك العربي بالتغيير المنشود، على العكس، ربما ساءت الأوضاع أكثر، فضعف أداء وقلة خبرة القادة الجدد، ورغبتهم في السيطرة على الدولة ومؤسساتها، كلها أمور أججت الصراع بين الشعوب العربية والحكام الجدد، ليتحول حلم التغيير والحرية إلى كابوس الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار واستمرار مسلسل العنف والقتل، مقابل التدهور الخطير في الاقتصاد والتراجع في الحقوق والحريات، ما يدق ناقوس الخطر في بلدان الحراك العربي.

من هنا نحاول، ومن خلال هذا الكتاب، الذي يضم ٤٥ شهادة لباقة غنية من السياسيين والكتاب والأكاديميين العرب وبعض الأجانب المتخصصين

في دراسات الشرق الأوسط والأديان، تشريح حالة «الثورة» في المنطقة العربية، من لحظة انطلاقتها وما قبل، وصولاً إلى ما أفرزته اليوم من واقع عربي جديد، مروراً عبر تقييم كل مراحلها الانتقالية، وإلقاء الضوء على الأحداث التي واكبتها في محاولة لفهم ما حدث قبل عامين، وتحليل ما يحدث اليوم مع استقراء مستقبل المنطقة في ظل المعطيات الراهنة.

أحاول من خلال هذا العمل إعادة النظر في توصيف المسميات التي ارتبطت بأذهان العامة والنخبة من الشعوب العربية على مر العامين الماضيين (٢٠١١ ـ ٢٠١٣)، اللذين اشتهرا ببداية انطلاق ما يسمى بـ الربيع العربي، حيث اختلطت المفاهيم وأطلقت الشعارات الرنانة حول مفهوم «الثورة» وغيرها من دلائل تلبس الأحداث والشخصيات بما لا يليق لها وبما لا يتفق مع تاريخها من نوعية (الثورة.. الربيع العربي.. الثورة الإسلامية.. الخ). هذا الإنتاج، أو بمعنى أدق هذا الحصاد، لو اجتهد في إعادة صياغته مرة أخرى ليتفق مع المضمون وواقعه، لأخرج عدة نتائج مغايرة لما هو مقترن في الأذهان على أنه من المسلمات. وذلك من خلال رصد الأحداث وتحليلها من واقع الشهادات الميدانية، مع تحليل هذه الشهادات والغوص في الماضي والحاضر والمستقبل كمحاولة لفهم الأحداث الجارية وما أنتج من حصاد هذين العامين.

يستخلص الكتاب مجموعة من النتائج أعتبرها «صادمة» على أي حال في تعرية البوار الثقافي العربي الذي أنتج مسخاً سماه ـ زوراً ـ ربيعاً، حيث تمتد المشكلة في عمق الوعي العربي المتغيب منذ عقود طويلة وراء اهتزاز الشخصية والعقلية العربية التي اعتمدت في أغلب أطوارها على كونها سوقاً مستهلكاً، ليس مستهلكاً للمنتجات الصناعية فحسب، بل مستهلكاً للأفكار والثورات المعلبة الجاهزة!

وهنا أضع بين يدي القارئ العربي أسباب الأزمة التي نعيشها من دون تحايل أو تجميل، على أمل أن نطور جميعاً من أدواتنا الأيديولوجية لتغيير الواقع الذي نعيشه، ارتكازاً على عدة مستويات مشتركة، من دون الاعتماد على مستوى أحادي الفكر مثلما تم التعامل معه في «الحراك الثوري» حين اختلط الأمر على العامة والنخبة، وتبارى الجميع على تصوير الحراك كحراك إسلامي بحت، وهذا غير حقيقي، بل كانت هناك عدة عوامل

مشتركة معاً أهمها العامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والحريات العامة.

إن أزمة الثورة العربية تنحصر في التضييق عليها من خلال ختمها بشعار واحد من دون باقي الشعارات الأخرى. وبالطبع الشعار هنا مقصود به العمل على أرض الواقع ألا وهو ترجمة الأفكار إلى أعمال، وهذا ما كان ينقص العقلية العربية خلال العامين المنصرمين.

هذا وغيره من حصاد العامين، أحاول كشفه بدقة وأمانة علمية قائمة على المنهج العلمي للتحليل السياسي. وهذا الكتاب بقدر موضوعيته التي قد تبدو كنوع من أنواع جلد الذات، إلا أنه محاولة لتأصيل منهج جديد يطرح مدى خطورة الركون العربي وخموده حتى في اللحظة التاريخية «الحراك الثوري» التي أتت له على طبق من ذهب لم نحسن استغلاله لمواكبة العصر والحداثة والمساهمة في الحضارة الإنسانية.

إن الرسالة التي يريد البحث المطول في هذا الكتاب إيصالها، هي رسالة أقرب إلى الاستغاثة التي يطلقها البحار التائه، ربما يراه مبصر ما، يمد له يد التعاون حتى يخرجا معاً من دوامة الأزمة. ودوامة الأزمة هنا هي غياب الرؤية العربية الحضارية وافتقاد الوعي لدرجة انعدام النضج والحس السياسي لما يحاك داخلياً ضد الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط. وليس معنى هذا أن البحث يميل إلى نظرية المؤامرة التي أعتقد بها البعض وفسر بها أجواء الربيع العربي، لا. ليس الأمر هكذا، ولا أرى أن هناك ثمة مؤامرة بقدر ما هناك عدم إدارك للحظة العربية الراهنة. وهذا هو ما يجعل المنطقة تسير وفقاً للأهواء لا وفقاً للغة المصالح والتحولات الدولية وإثبات الذات العربية بفرض مشروعها الحضاري حيث تكمن الأزمة: «غياب المشروع الحضاري»!

وأخيراً، إن التأويلات السياسية التي يطرحها هذا الكتاب لفهم «الحراك الثوري العربي» على الرغم من واقعيتها المُرة التي كانت وما زالت لها آثارها الصعبة التي نعانيها كشعوب نتيجة لأحداث العامين المنصرمين اللذين قدما للأمة العربية حصاداً أقرب ما يكون إلى خيبة الأمل، فلا هذه تطلعات الشعوب، ولا هذا ما زرع جيل الآباء من الثوريين من معاني ومفاهيم الثورة.

وتبقى كلمة شكر واجبة لكل القامات الفكرية التي شاركت بشهادتها القيمة الثرية. . .

وأسال الله أن أكون قد وفقت، وأحسنت في تقديم نواة عمل أتمناه عملاً صالحاً ينفعني وينفع الآخرين، وحفظ الله وطننا العربي الكبير بعزيمة أبناء الوطن المخلصين. . .

وفاء صندي
تموز/ يوليو ٢٠١٣

أسماء المشاركين
(بحسب ترتيب الشهادات)

محيي الدين عميمور: سياسي جزائري من مواليد ١٨ أيار/ مايو ١٩٣٥، كان ضابطاً في جيش التحرير الجزائري خلال الثورة. بعد الاستقلال عمل كمحافظ سياسي للبحرية الوطنية، ثم كمستشار إعلامي لكل من الرؤساء هواري بومدين ورابح بيطاط والشاذلي بن جديد (من ١٩٧١ حتى ١٩٨٤)، ثم سفيراً للجزائر في باكستان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢). كما إنه كان عضواً في مجلس الأمة عام ١٩٩٨، ثم وزيراً للثقافة والاتصال في حكومة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١. الجزائر.

جواد الحمد: خبير استراتيجي، ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط ـ عمان ـ الأردن.

أحمد شراك: كاتب وباحث. أستاذ علم الاجتماع ـ المغرب.

عبد الفتاح الزين: أستاذ علم الاجتماع السياسي، والمنسق العلمي للجمعية المغربية للسوسيولوجيا ـ المغرب.

أيمن سلامة: خبير حفظ السلام وأستاذ القانون الدولي بجامعات مصر، وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية. وهو ضيف دائم على وسائل الإعلام العربية والأجنبية، لشرح الأبعاد القانونية للأحداث السياسية على المستويين الإقليمي والدولي ـ مصر.

إدريس الكريني:	أستاذ الحياة السياسية والعلاقات الدولية، ومدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، جامعة القاضي عياض ـ المغرب.
عبد المالك حمروش:	أستاذ الفلسفة وخبير في التربية والتوجيه النفسي والاجتماعي ـ وزارة التربية الوطنية الجزائرية ـ التربية الوطنية ووسائل الإعلام والنشر ـ الجزائر.
خليل فاضل:	أستاذ الطب النفسي ـ خبير علم النفس السياسي ـ مصر.
عبد الله البقالي:	مدير عام جريدة العلم ـ المغرب.
طارق الشامي:	إعلامي ـ مصر.
أعلية علاني:	أستاذ التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية كلية الآداب والفنون والإنسانيات ـ منوبة/ تونس.
رافع بن عاشور:	أستاذ دكتور بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية، نائب رئيس مجلس جامعة الأمم المتحدة بطوكيو، الوزير المعتمد لدى الوزير الأول السابق وسفير سابق ـ تونس.
فيصل الكعبي:	عالم نفس كلينيكي، ناشط سياسي، الأمين العام السابق للجمعية العربية لحقوق الإنسان في باريس، عضو في المنتدى الإقليمي لرصد ومراقبة أماكن الاحتجاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ تونس.
سعيد المصري:	أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة ـ مصر.
محمد نور الدين:	خبير اقتصادي، وأحد أبرز مؤسسي الحزب الاشتراكي المصري ٢٠١١، والحزب عضو مؤسس في تحالف الثورة مستمرة ـ مصر.

أحمد سخسوخ:	عميد معهد الفنون المسرحية الأسبق، رئيس تحرير مجلة المسرح ـ مصر.
جمال شقرة:	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس ـ مصر.
عماد الفقي:	أستاذ القانون الجنائي والمحلل في الشبكة العربية لحقوق الإنسان ـ مصر.
يوسف أمين شاكير:	خبير استراتيجي ـ ليبيا.
عمر الحامدي:	محلل سياسي، وسفير ليبي سابق. ليبيا.
عبد الوهاب قطران:	قاض يمني. كاتب وخبير سياسي ـ اليمن.
محمد المقالح:	كاتب وقيادي في الحزب الاشتراكي اليمني ـ اليمن.
نجم الدين سمان:	كاتب صحافي ورئيس تحرير جريدة **شرفات الشام** ـ سوريا.
أيمن أبو جبل:	كاتب صحافي وناشط سياسي ـ الجولان المحتلة ـ سوريا.
حميد شباط:	الأمين العام لحزب الاستقلال المغربي، الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين وعمدة مدينة فاس ـ المغرب.
بو شعيب أوعبي:	أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، مستشار بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ـ المغرب.
خالد كساسبة:	كاتب ومعارض سياسي ـ الأردن.
يوسف كفروني:	مدير معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية، وله العديد من المؤلفات والمقالات المنشورة في الشأن اللبناني والعربي ـ لبنان.
أحمد المفتي المحامي:	مدير عام مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان (KICHR)، مؤسس ثورة الحقوق بالمركز ومرجعيتها التاريخية ـ السودان.

حميد عادل يزدين بافي:	أستاذ تاريخ الأديان والعميد السابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة دهوك/ كردستان ـ وعضو مجلس النواب ـ العراق.
فرهاد فيلي:	ناشط سياسي ـ العراق.
خالد مبروك غانجي:	أستاذ العلوم السياسية باحث متخصص في قضايا الأمن الإقليمي العربي ـ تونس.
الحسن بوقنطار:	أستاذ ورئيس وحدة العلاقات الدولية الرباط ـ المغرب.
كمال غبريال:	كاتب سياسي، وعضو جماعة مصريون ضد التمييز الديني ـ مصر.
رجاء بن سلامة:	كاتبة وباحثة ورئيسة تحرير مجلة **الأوان** ـ تونس.
علي شندب:	كاتب وإعلامي ومحلل سياسي، وعمل كمستشار إعلامي للرئيس الليبي السابق معمر القذافي، وله العديد من المؤلفات السياسية والإعلامية ـ لبنان.
نديم منصوري:	أستاذ علم الاجتماع السياسي وعلم النفس الاجتماعي ـ لبنان.
هوانغ بيونغ:	خبير الدراسات الإسلامية وأستاذ قسم اللغة العربية ـ جامعة تشوسون ـ كوريا الجنوبية.
محمد طلعت:	باحث أكاديمي متخصص في دراسات الشرق الأوسط بمركز الدراسات الشرق أوسطية، جامعة ميونغ جي، كوريا الجنوبية ـ مصر.
بوجمعة الدنداني:	قيادي حزبي، ونائب الأمين العام لحركة البعث ـ تونس.
ناصر أمين:	محامٍ ـ المدير العام للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ـ مصر.

مصطفى السعيد: كاتب صحافي، ومعارض يساري ـ مصر.

فؤاد راشد: رئيس محكمة استئناف القاهرة السابق، وكاتب رأي في العديد من الدوريات العربية ـ مصر.

مراد العمدوني: عضو المجلس الوطني التأسيسي ـ تونس.

حمدين صباحي: المرشح الرئاسي السابق، مؤسس التيار الشعبي والقيادي في جبهة الإنقاذ ـ مصر.

الفصل الأول

الوضعية العامة لحالة المنطقة العربية

أولاً: رؤية داخلية لما حدث من تغيرات عربية وانعكاساتها

١ ـ شهادة
د. محيي الدين عميمور

ضرورة التغيير

. . . . .

إنه نتيجة لعقود الغضب المريرة. . . !

ولهذا، أرفض تلك التفاهات التي يروجها البعض عن دور المؤسسات الأجنبية في إحداث ذلك الحراك، لكنه لا ينفي أن في الخارج من يحاول الاستفادة من حراك الداخل، وتلك هي سنة الحياة وواقع الصراع الدولي.

● **بشكل عام.. ماذا تقول عن الحراك الشعبي الذي قاده الشباب منذ سنتين تقريباً في البلدان العربية؟**

ـ من دون فلسفة أو تفلسف، هناك شعوب عربية اختزنت طوال عقود وعقود غضباً هائلاً ضد سلطات استهانت بها وهضمت حقوقها وجرفت طبقتها السياسية واستباحت اقتصادها الوطني وقزمت وجودها الدولي، ثم فاضت الكأس فانفجرت الشعوب لتطيح بحكام ظنوا أنهم مخلدون وأنهم مانعتهم حصونهم من الله والشعب، هذا كل ما في الأمر. وهذا بالطبع يعني رفضاً للتفاهات التي يروجها البعض عن دور لمؤسسات أجنبية في إحداث ذلك

الحراك، لكنه لا ينفي أن في الخارج من يحاول الاستفادة من حراك الداخل، وتلك هي سنة الحياة وواقع الصراع الدولي.

● في رأيك كيف تبلورت الاستفادة الخارجية من الحراك الداخلي؟ أو بمعنى آخر، ما هي مصلحة الغرب من الأحداث الداخلية والفوضى التي تثار الآن في بلدان الربيع العربي؟ (هل لذلك علاقة بالنفط، والوضع الأمني واستقرار إسرائيل)؟

ـ النفط وإسرائيل والأسواق الاستهلاكية والممرات الملاحية كلها اهتمامات مترابطة ومتشابكة للغرب بمعناه الواسع، وكل ضعف يصيب القرار العربي يصب في خانة الفوائد التي يعمل لها خصوم النهضة الإسلامية العربية، لأن الحرب الصليبية لم تنتهِ بعد، وهي متواصلة إلى حين يرث الله الأرض وما عليها ومن عليها.

● ما تقييمك لثورة تونس ابتداء من لحظة اندلاعها، مروراً بمراحلها من لحظة هروب بن علي حتى وصول الإسلاميين إلى السلطة، وانتهاء بالوضع المقلق الذي تعيشه تونس الآن؟

ـ أكتفي بأن أقول إن وضع شعوب الربيع العربي تشبه وضعية من كان مسجوناً لسنوات في غرفة مظلمة ثم تمكن من الخروج منها في رابعة نهار مشمس، فبهر الضوء عينيه وراح يتخبط يميناً ويساراً باحثاً عن طريقه، لكن هذا شيء وقتيّ، وسيستعيد المرء قوة إبصاره الحقيقية في فترة زمنية لن تطول كثيراً.

وهذا هو أبسط توصيف لما تسمينه بـ «وضع مقلق تعيشه تونس اليوم».

● «في فترة زمنية لن تطول كثيراً»، في رأيك، كيف لتونس أن تخرج إلى النور، أو ما هي روشتة العلاج المقترحة التي يجب أن تتبعها الإدارة التونسية حتى تمشي في طريقها النهضوي الصحيح؟

ـ ذلك شأن يهم أبناء تونس وهم وحدهم القادرون على تحديد المسيرة وأسبقياتها، لكن أمراً رئيساً ينطبق عليها وعلى غيرها، وهو الوحدة الوطنية.

● ثورة تونس مهدت الطريق لقيام الثورة في مصر التي انتهت بتنحي مبارك وما تلاها من مسلسل الفوضى والطائفية وانعدام الأمن وتدهور الاقتصاد.. في رأيك هل هي بداية طبيعية لأي ثورة، أم هي نتيجة حتمية لعدم وجود هدف وقيادة؟

ـ تلك فعلاً بداية طبيعية لأي ثورة تفتقد قيادة متمرسة وبرنامج عمل

محدد ونظرة بعيدة لكل المعطيات، وكان هدفها الرئيس المباشر، مجرد التخلص من وضع قائم يتزايد سوؤه يوماً بعد يوم، وبالطبع فإن سقوط النظام القمعي يؤدي منطقياً إلى غياب عنصر التوحيد الرئيس للثوار، وتبرز طموحات كثيرة يمكن أن تؤدي إلى تناقضات مرحلية، من واجب العقلاء أن يتصدوا لها حتى لا يفقد الشعب ما كان يعلقه من آمال على زوال الوضع القديم. وبالطبع، فإن زبانية النظام السابق وأتباعه، لن يألوا جهداً في استغلال ما يحدث حتى ليكاد قليل العقل يتحسر على الزمن البائد.

● كيف ترى سياسات القيادة الجديدة في مصر؟ وأي مستقبل تتوقع لتنظيم الإخوان في المنطقة؟

ـ هناك معطيات أتصور أن كثيرين يتجاهلونها، وأهمها أن هناك شباباً من الإخوان المسلمين يعيشون وضعية تناقض مهمة مع القيادات القديمة للجماعة، التي لم تتخلص بعد من أحقادها ضد النظام الذي نشأ في تموز/ يوليو ١٩٥٢، وهي، للأمانة، أحقاد لبعضها ما يبرره.

هؤلاء الشباب هم من بادر إلى الارتباط بثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير رافضين بذلك موقف قيادتهم آنذاك، وهو ما يؤكد أن القيادة ركبت القطار بعد تحركه، وساعدها التنسيق مع المجلس العسكري على البروز السياسي خلال المرحلة الماضية. النقطة الثانية أن قيادة مصر حالياً، وإن كانت تنتمي إلى الإخوان المسلمين، إلا أن الظروف منحتها فرصة الاحتكاك بالغرب والاستفادة من تجربته، وهو يشبه إلى حد ما ما عرفته تونس، وبالتالي، فإن التعامل مع القيادة الجديدة على أنها مجرد تعبير عن «حكم المُرشد» هو سذاجة سياسية، لكي لا أقول إنه عجز عن فهم الواقع وعن التعامل الحكيم معه. أضيف إلى هذا أن اليسار المصري، وفي طليعته حركة الناصريين، أصبحت، بعد معارضة روتينية طالت، كأرجل الصينيات التي توضع منذ الصغر في أحذية حديدي لكي تظل صغيرة، وتكون النتيجة تشوه الأقدام وتيبسها وعجزها عن الحركة الطبيعية.

وقد كنت أرى ألا يتخذ هؤلاء موقفاً سلبياً في الانتخابات الرئاسية تحت شعار أن لا خيار بين الكوليرا والطاعون، ولسبب بسيط جداً هو أن الكوليرا، التي كانت يوماً وباءً فتاكاً، أصبحت اليوم أقرب إلى النزلة البردية، بفضل الصابون و«ماء جافيل» والتطعيم، وهي في هذا تختلف تماماً عن الطاعون الرهيب.

ولو تحالف الناصريون مع مرسي لاستطاع تحقيق أغلبية معتبرة ترتفع به عن الأغلبية البسيطة التي جعلته قريباً من وضعية أحمد شفيق، وأنت تعرفين نوعية الأصوات التي استفاد منها الجنرال السابق، وحجم بقايا النظام السابق التي أيدته، وخصوصاً من رجال الأمن السياسي وبلطجية الحزب الحاكم ورجال المال المشبوه.

إضافة إلى أنه كان سيكون للناصريين وجود مؤثر في دواليب الحكم الجديدة، فإن أهم النتائج كانت تحقيق مصالحة تاريخية بين الإخوان والناصريين، ومعهم اليسار بمختلف مكوناته غير الماركسية، وسيكون هذا انطلاقة جديدة لمصر.

● واقع المعارضة المصري بكل تبعاته وخلفيته التاريخية لن يسمح لما تقوله بإمكانية التحالف بين الناصريين والإخوان لطبيعة العداء التاريخي بينهم، وفي أول خطاب لمرسي بعد الرئاسة هاجم الناصرية والعهد الناصري، فكيف نتحدث عن إمكانية التحالف.. أليس هذا حلماً؟ وإن لم يكن حلماً فكيف يتحقق؟

ـ هو فعلاً حلم ولكنه أيضاً ضرورة، وكما سبق أن قلت، فإن الوحدة الوطنية شرط أساس لكل تقدم على طريق التنمية والتقدم واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي. وإشارة مرسي إلى الناصرية عندما قال: وما أدراك ما الستينيات، يمكن أن يفهم، إذا حسنت النوايا، على أنه يعني هزيمة ١٩٦٧. وأياً كان الأمر، فإن ما بين الناصرية والإخوان لا يمكن أن يكون أخطر مما كان بين فرنسا وألمانيا، وهما اليوم قاعدة الوحدة الأوروبية.

● كيف تقيم الوضع الحالي في مصر في ظل الأزمة الدستورية وانعدام الثقة بين أطياف النخبة المصرية؟

ـ المؤسف، في ما أرى، أن المعارضة في مصر لم تتمكن من التعامل مع التطورات بوعي يتخلص من الخلفيات والأحكام المسبقة، وهي تعرف أنها تمثل أقلية عجزت دائماً عن تحقيق الالتفاف الشعبي حولها، لكنها كانت دائماً عالية الصوت شديدة الصخب. وخطورة ما تقوم به الآن هو أنها تتحالف، ربما لاإرادياً، مع عناصر النظام السابق، وتستفيد في حركتها وتحركاتها، بقصد أو من دون قصد، من أموال رجال الأعمال الذين كانوا أساس الفساد في مصر. والأزمة الدستورية في رأيي هي أزمة مفتعلة، وسنرى

كيف يكون الوضع بعد دراسة الرئيس محمد مرسي لمشروع الدستور، والذي سيطرح لاستفتاء عام سيكشف مخططات المعارضة ويفضح كل الذين سيلجأون إلى العنف لإفشال الاستفتاء. ولا أعتقد أن العالم سيظل مكتوف اليدين تجاه أي محاولة لخلق بؤرة توتر في واحدة من أهم البلدان في المشرق العربي، أما كيف سيتصرف، فذلك ما لا أسمح لنفسي بتصوره.

وأنا على يقين من أن كثيرين يعارضون مرسي اليوم سيغيرون موقفهم أمام صلابته، التي تتأكد يوماً بعد يوم.

● **هناك أربعة قنابل في الحياة المصرية.. الاقتصاد.. الأمن.. سيناء.. الدستور، هل يوجد حلٌ للخروج من هذه الأزمات؟**

ـ هناك بالطبع أكثر من حل، ولكن من يقرره هم المصريون أنفسهم، والمفتاح الرئيسي له هو الوحدة الوطنية، وأنا أتوقع، أو أقول... أنا آمل، في موقف ديناميكي لبابا الأقباط الجديد.

● **القذافي انتهى نهاية مأساوية قال عنها البعض إنها طبيعية مقارنة مع وحشية واستبداد نظام حكمه.. ماذا تقول عن هذه الشخصية المثيرة للجدل (شخصية القذافي)؟**

ـ من الصعب أن أقول شيئاً ذا قيمة كبيرة في سطور قليلة، وقد كتبت مؤلفاً من أكثر من ٦٠٠ صفحة عنه، لكن باختصار شديد جداً أقول إن معمر القذافي هو صورة حقيقية لجنون العظمة الحمقاء، مكنته أموال النفط الهائلة من توظيف الإعلام، أو البروباغاندا، ليخفي بها قصر قامته السياسية ومحدودية طاقته الفكرية، وليوظف مرتزقة لقنوه أفكاراً هلامية مأخوذة من تصورات الفلاسفة الفوضويين في القرن الماضي، وهكذا استطاع أن يُجرّف الحياة السياسية في ليبيا ويقزم كل الإرادات الفاعلة في المجتمع، وهذه خلقت صورة الزعيم، الذي مكنه المال من امتلاك أسلحة فتاكة سيطر بها على شعب أُنسِيَ حتى تاريخ حصوله على الاستقلال.

وكثيرون للأسف يخلطون بين الذكاء والمكر، وبين الدهاء والخبث.

● **بماذا تصف الوضع الليبي الآن؟ وكيف تنظر إلى مستقبل ليبيا؟**

ـ الوضع الليبي الحالي مثله في مصر وتونس، مخاض طبيعي، ولن يكون المستقبل بأسوأ من الماضي.

● هل تأثرت الجزائر بثورات الدول الجوار؟ وكيف واجهت السلطات الجزائرية هذا المد الثوري؟

ـ كل تحرك تعيشه دولة من دول المنطقة ينعكس على بقية الدول المجاورة بشكل ما، لكن تأثر هذه الدولة يظل محكوماً بتاريخها وبنوعية نضالها الثوري وبحجم ما بذلته من دماء لتحقيق استقلالها ولتحديد نهجها السياسي.

ودولة حصلت على الاستقلال من دون معاناة حقيقية أو بمجرد قرار من المستعمر السابق ستتأثر بشكل مختلف عن تأثر دولة ضحت بالكثير من أجل الاستقلال. ثم إن نوعية الحكم الذي يعيشه بلد ما يحدد إلى درجة كبيرة حجم تأثرها بما يحدث حولها، وأنت تلاحظين أن المغرب مثلاً لم يتأثر كثيراً لأنه رزق بقيادة واعية وبنخبة مستنيرة جعلت تأثره منسجماً مع إرادته.

● وما هي طبيعة العلاقات الخارجية التي تربط الجزائر اليوم بحكومات «الربيع العربي»؟

ـ أعتقد أن هذه العلاقات في حاجة لتحرك نوعي يعتمد على دراسة موضوعية لنوعية النظم الجديدة في الدول المجاورة، ويدرك أن الشمال الأفريقي لا يمكن أن يعيش طويلاً في ظل التفكك الجهوي الذي عرفته المراحل السابقة. وهذا يعني أن علينا جميعاً أن نراجع أخطاءنا ونكيف مطامحنا مع التطور المنطقي للتاريخ.

● بماذا نفسر سيطرة الإسلاميين في المغرب وتونس ومصر على السلطة بعد «الربيع العربي»؟

ـ الإسلاميون كانوا أكبر قوة منظمة عاشت وسط الجماهير العريضة، وتحملت الكثير من طغيان النظم السابقة، وقياداتها الجديدة في معظمها درست التجارب السابقة، ومكنها التعامل المباشر مع الغرب والحياة لفترة ما فيه من الاستفادة بكل التطورات التي عرفها المجتمع هناك، ومن هنا فهي ليست غريبة عن الفكر الديمقراطي.

● توقع البعض سيطرة الإسلاميين على انتخابات الجزائر لكن النتائج جاءت عكس التوقعات.. هل تكون بذلك الجزائر استفادت من تجربة حكم الإسلاميين السابقة (جبهة الإنقاذ الإسلامية)؟

ـ يؤسفني أن أقول إن القيادات الإسلامية في الجزائر لم تدرس التجارب السابقة، سواء في الجزائر أو خارج الجزائر، وخصوصاً في الدول الإسلامية

غير العربية، التي أدركت أن الوطنية الحقيقية هي تكامل الفكر القومي مع الانتماء الديني، وهكذا لم تضحّ تركيا بقوميتها وبلغتها لحساب الانتماء الإسلامي ولم تضحّ بإسلامها لمصلحة قوميتها. ومأساة الوطن العربي التي تسببت في كل عثراته، هي التنكر للإسلام باسم القومية والحداثة والتطور، ومحاربة القومية باسم الإسلام والأممية السلفية.

● **الوطنية الحقيقية هي تكامل الفكر القومي مع الانتماء الديني كما ذكرت، هل يمكن تحديد النقاط التي يجب اتباعها لتحقيق هذا التكامل؟**

ـ المنطلق الرئيس أن يصبح هذا الأمر يقيناً ثابتاً لدى كل الطلائع الوطنية، ثم يجب أن تكون الخطوة التالية هي العمل على توحيد مناهج التعليم في الوطن العربي كله، وتأتي بعد ذلك خطوة توحيد اسم العملة حتى مع اختلاف قيمتها، وأنت تعرفين أن قيمة الدولار الأمريكي تختلف عن قيمة الدولار الكندي أو المكسيكي، وشيئاً فشيئاً يمكن أن نصل إلى وضعية «دينار عربي» على غرار «الأورو»، وهذا كله يجب أن يكون الجزء الرئيس في برامج الأحزاب العربية، هذا إذا كنا نريد أن نكون شيئاً له قيمة في هذا العالم، الذي أصبح بالفعل قرية صغيرة ولكنه أيضاً غابة كبيرة، وسيظل كذلك، وعلينا أن نختار بين وضعية الأسود ووضعية القرود.

● **ثورة سوريا.. ماذا تقول عنها؟**

ـ أراها ثورة شعبية حقيقية، أشعلت نارها الطائفية المذهبية والأطماع السلطوية والبلاغات الوطنية الكاذبة التي مارست الابتزاز وضحت بالمصالح الحقيقية للشعب وللأمة، ولقد كان حكم حزب البعث في نهاية الأمر كارثة على الوطن العربي بكل المقاييس، وكان المثل السوري لا يقل مأسوية عن المثل العراقي.

● **ما موقف الجزائر من ثورة سوريا؟**

ـ ما يحدث في سوريا هو حرب أهلية حقيقية، وأعتقد أننا لم نستطع بعد تحديد السياسة الملائمة التي يجب أن نتعامل بها مع الأحداث في سوريا.

● **وكيف، في رأيك، يخرج السوريون من هذا المأزق بأقل الخسائر؟ وماذا على بشار الأسد أن يفعل؟**

ـ الوحيد القادر على تقليل الخسائر هو وعي الطائفة العلوية، وعلى بشار أن يرحل، وأياً كان أسلوب الرحيل.

● ماذا تقول عن حلف الناتو وتدخله في ليبيا وامتناعه في سوريا؟

كان الدور الروسي حاسماً في هذا، لأن مصالح موسكو في سوريا أضخم بكثير من مصالحها في ليبيا، إضافة إلى أن روسيا تحس بأنها خدعت إلى حدّ كبير في الشمال الأفريقي. من ناحية أخرى، كانت الوضعية القبلية في ليبيا أقل بكثير من أن تؤثر على الأحداث بنفس حجم وتأثير الوضعية الطائفية في سوريا، التي ترتبط بشكل هائل مع شيعة إيران والعراق ولبنان، إضافة إلى وجود أقليات لا تعرفها ليبيا.

لكن هناك سبب آخر رئيس، وهو أن الناتو، بكل دوله، يريد أن تتحطم سوريا تماماً ليكون ذلك عنصر طمأنة لإسرائيل خلال السنوات الخمسين القادمة، وهو ما يبرز مدى إجرام النظام في سوريا، الذي يستعمل هذه الورقة ضد شعبه وأمته. وأنا لا أعفي روسيا من هذه الخلفيات؛ فالجميع حلفاء لإسرائيل.

● «روسيا تحس بأنها خدعت إلى حدّ كبير في الشمال الأفريقي»، كيف ذلك؟

ربما رأت روسيا أن قرار مجلس الأمن بالتدخل في ليبيا كان خدعة دبرها الغرب لهما لطردها من ليبيا، وربما من أفريقيا كلها، وهي لا يمكن أن تنسى ما حدث لحلفائها الصرب في البوسنة، وأرجو أن نتذكر أن القيادة الروسية الحالية هي وليدة الـ «كي جي بي» (أي مخابرات الاتحاد السوفياتي) وتاريخ هذه في قمع دول أوروبا الشرقية معروف، ودورها في مأساة الشيشان لا يختلف كثيراً عما يقوم به نظام الأسد اليوم، أي الحل الأمني في المقام الأول لقضية هي سياسية بالدرجة الأولى.

● ألم يكن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أكثر ذكاءً باختياره التنحي مقابل ضمانات؟

ـ ربما، لكن الوضع القبلي في اليمن مختلف إلى حد كبير، وما تحقق من ضمان لـ علي عبد الله صالح لا يمكن أن يتحقق بشكل مؤكد لـ بشار الأسد، الذي يعرف أن وطنياً سوريّاً لحق بالرئيس السوري الأسبق أديب الشيشكلي في أمريكا اللاتينية وانتقم منه هناك بعد سنوات قليلة بأن أرداه قتيلاً! ثم إن أحداً لا يستطيع أن يعطي الأسد الضمانات نفسها التي أعطيت للرئيس اليمني.

● الحديث عن اليمن كان ملء وسائل الإعلام المختلفة، والآن لا حديث ولا خبر، فكيف ترى المشهد اليمني الآن، وهل يسير فعلاً بخطوات واثقة نحو الإصلاح؟

ـ الوضعية الدموية في أي مكان هي أخبار ساخنة، لكن ما يحدث بعد وقف إطلاق النار، وحتى لو كان جزئياً، ليست له السخونة نفسها، وبالتالي لا تكون له الأسبقية نفسها، لكنني لا أملك الآن معطيات تفصيلية خاصة بالوضع اليمني، ولا أستطيع أن أحكم على التطورات من مجرد الصورة الإعلامية.

● أليس هناك خطر من تقسيم المنطقة بعد الثورات العربية إلى دويلات في ظل التعددية/ الفتن الطائفية والإثنية والأيديولوجية داخل كل بلد؟

ـ هذا هو ما يردده كل الخائفين من الديمقراطية، الذين يرون أن الربيع العربي يهدد سلطاتهم المطلقة وفوائدهم غير المحدودة، وواقع الأمر أن الوطن العربي عاش قروناً طويلة في سلام وأمن وطمأنينة بالرغم من وجود الطوائف والأعراق والمذاهب والأيديولوجيات نفسها. ولعلي أقول أيضاً إن الذين يرددون تلك الترهات أنفسهم مسؤولون إلى حد كبير عن تقسيم أوطانهم فكرياً، وهم فعلوا ذلك عمداً ليستتب لهم الأمر، انطلاقاً من قاعدة: فرّق تسُدْ.

● ما رأيك في الحركات الانفصالية؟ والحركة الانفصالية التي قسمت السودان إلى شمال وجنوب؟ وهل ممكن أن يتكرر الأمر في سوريا، كما يتردد؟

ـ في حدود ما أعرفه، فإن تاريخ السودان يقول إنه لم يكن أبداً دولة موحدة وطنياً وذات حدود دولية محددة وانقسمت اليوم إلى أكثر من دولة، وانفصال الجنوب كان أمراً منطقياً بين منطقتين لكل منها قوميتها ولغتها ودينها بل وملامح أهلها، ولم يفعل الشمال كثيراً لضمان ولاء وانتماء الجنوب، هذا إضافة إلى حماقة القيادات السياسية والتطبيق الأعرج لشعارات نادت بشريعة إسلامية لم تر فيها إلا الحدود، وأضيف إلى هذا تآمر بعض الدول المجاورة، وأنت تعرفين من الذي دعم جورج قارانق في بدايات تحركه نكاية بحاكم الخرطوم، وهو ما يذكر بما حدث في الصومال، التي شجعها البعض على غزو إثيوبيا للانتقام من النظام الذي أسقط هايلاسيلاسي، وتم هذا لمصلحة المطامع الغربية التي رأت في نظام هايلا مريام الشيوعي تطاولاً على نفوذها في المنطقة.

وأنت ترين النتيجة المأسوية على شكل حرب أهلية جعلت الصومال عبرة لمن يعتبر، بل ولمن لا يعتبر.

● كيف ترى مستقبل المنطقة في ظل كل هذه المعطيات؟

ـ المستقبل ليس مشرقاً على المدى القريب، نظراً إلى عدم تبلور القيادات السياسية وتطور فكرها إلى المستوى الذي تتطلبه التطورات الحالية، لكنني على يقين من أن وعي الشعوب يتطور بشكل تدريجي حثيث سيمكن المنطقة، على المدى البعيد، وربما على المدى المتوسط، من تجاوز الصعاب والوصول إلى نوع من وحدة الفكر والتصور تقود إلى حجم معقول من وحدة العمل والأداء.

٢ ـ شهادة
جواد الحمد

قوة البدائل المصاحبة للتغيير

. . . ولذلك أعتقد أننا نقف أمام إعادة رسم الخارطة السياسية من جهة والإقليمية من جهة ثانية، وعلاقاتها وتحالفاتها الدولية من جهة ثالثة، ويتوقع البعض تقدماً كبيراً في دور الأمة العربية إقليمياً ودولياً في السنوات القادمة، وسوف يستند ذلك إلى تكتلات إقليمية عربية سياسية واقتصادية، وربما عسكرية.

● ما هو أثر الثورة السورية على محور الممانعة في المنطقة في حالة تفكك النظام أو كما يتردد في حالة تقسيم سوريا إلى دويلات؟

ـ شكلت سوريا في السنوات العشر الماضية القلب بالنسبة إلى محور الممانعة الذي يحتضن المقاومة ضد إسرائيل ويواجه الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ولذلك فإن اندلاع الثورة في سوريا ضد النظام الحاكم أضعفت قدرة هذا القلب (والذي مثّله الشعب كما مثّله النظام) على القيام بدوره، وهو صُنِّف خسارة تكتيكية للقضية الفلسطينية والمقاومة، وبالتالي فقد تسبب ذلك بتفكك محور الممانعة وضعفه وغياب فاعليته في المنطقة، غير أن نجاح حركة حماس على وجه التحديد بالتماشي مع الثورات العربية واستمرار

علاقتها القوية مع كل من قطر والسودان، وفّر لها (كحركة مقاومة فلسطينية) وضعاً جديداً عوض جزءاً كبيراً من خسارة الساحة السورية.

من جهة أخرى، فإن نتائج الثورة في سوريا (على أي حال كانت) تفرض من الناحية الجيوسياسية أن تكون سوريا في مربع الممانعة والمقاومة، وبالطبع حتى تحافظ على دورها الإقليمي من جهة، وعلى أمنها الوطني من جهة ثانية، ولكي تتماهى مع الخارطة السياسية الجديدة ما بعد الربيع العربي حيث شكلت أربع دول جديدة حاضنة دافئة وداعمة للمقاومة الفلسطينية.

● أي مستقبل للوجود الروسي في المنطقة في حال انهيار نظام بشار الأسد؟

ـ صحيح أن سوريا ربما شكلت آخر المواقع للقوة العسكرية الروسية في الشرق الأوسط، كما شكلت سوقاً مهماً لصفقات السلاح الروسية، وفرضت روسيا لاعباً مهماً في سياسات النظام الدولي إزاء الشرق الأوسط، غير أن الموقف الروسي الذي تصادم مع تطلعات الشعب السوري ولم يسهم في تخفيف حدة عنف النظام تسبب بوجود سحابة شك على مستقبل وجود روسيا ودورها في المنطقة، هذا من الناحية التحليلية للوضع القائم الآن، لأن تركيبة القوى السياسية الاجتماعية والسياسية المتوقع أن تحكم في سوريا بعد الثورة لا تؤدي إلى موقف معادٍ لروسيا ولا مناهض لوجودها في المنطقة، بل ربما تستمر حاجتها لروسيا سياسياً وللسلاح الروسي عسكرياً لإعادة بناء الجيش السوري وأسلحته الروسية.

من هنا يمكن القول إن روسيا، التي اهتز موقفها ووضعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط على أصداء الثورة السورية، تسعى إلى أن تبقى لاعباً مهماً فيه ما بعد الثورة السورية بوسائل دبلوماسية متعددة مع قوى المعارضة والثورة السورية.

● ما تقييمك لما وصلت إليه الأوضاع في كل من اليمن وليبيا؟

ـ على صعيد اليمن، والتي كانت من أوائل الدول التي اندلعت فيها الثورة، تمكن الشعب اليمني بعد صمود طويل وتضحيات مهمة من إسقاط النظام باتفاق سياسي، واتخذ سياسة المرحلة الانتقالية التي يجري خلالها تفكيك مفاصل الفساد الأمني والمالي والسياسي في الدولة، وفي الوقت نفسه العمل على بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي يناسب الحالة اليمنية حيث

الشعب المدجج بالسلاح والمجتمع الذي تسوده القبلية بكل مفاصله، ويبدو أن اليمن يسير بخطى ثابتة نحو ذلك، على الرغم من بعض المعوقات الداخلية والخارجية.

أما ليبيا، فقد تمكن الشعب الليبي وبثمن باهظ جداً من التخلص من حكم كان في المنطقة الأكثر استبداداً والأكثر دموية، ليحرر ليبيا الشعب وليبيا الثورة وليبيا الموقع الجيوسياسي من عقلية التخلف والعبودية التي كان يفرضها النظام السابق، وبالرغم من كل التحليلات التي جزمت بأن حرباً أهلية أو تقسيماً للبلاد أو حرباً قبلية سوف تندلع بعد اندلاع الثورة، غير أن الحقيقة التي كانت أصلاً كامنة في الشعب الليبي، أسقطت هذه التحليلات، وتمكن الليبيون من التقدم خطوتين إلى الأمام وعلى مرحلتين لإعداد دستور ديمقراطي تعددي وبناء نظام سياسي حديث واقتصاد يحقق للشعب الليبي التمتع بثرواته بحرية وعدالة، وتمكنت الحكومة والمجلس الوطني الليبي من تحقيق الاستقرار بنسبة عالية حتى الآن واحتواء التحديات الأمنية التي تندلع في بعض مفاصل الدولة.

● ما هي دلالة المناخ المتعثر سياسياً واقتصادياً في كل من مصر وتونس على صعيد المعارضة والحزب الحاكم؟

ـ قد تمكن الشعب المصري بمجموعه السياسي والاجتماعي من التوحد على إسقاط نظام حسني مبارك، وقد تحقق لهم ذلك فعلاً، وتمكن العسكر من إقناع الجميع أيضاً بأنهم الأفضل لقيادة مصر في المرحلة الانتقالية وعبر حكومة مدنية، غير أن شعب مصر أدرك السلبيات الكبيرة والمخاطر الجمة على الثورة من بقاء هذا الشكل والحال، فطالب بإنهاء حكم العسكر وإجراء انتخابات، وإعداد دستور جديد للبلاد، ليصار إلى حكم مدني كامل، وتم ذلك له، ما يشير إلى أن الشعب المصري كان يسير في الاتجاه السليم وخطوات متتابعة نحو إعادة بناء الدولة والنظام السياسي والاقتصادي، واستمر الحال على ذلك إلى أن كانت الانتخابات الرئاسية التي تنافست فيها شخصيات ينتمي بعضها إلى الحقبة السابقة وبعضها الآخر إلى القوى المعارضة للنظام السابق والتي شاركت في الثورة، وبعضها الثالث من طبقة التكنوقراط. وبالرغم من التغير، احتدم الصراع فعلاً بين ما يعرف بالدولة العميقة (رجال النظام السابق ونفوذه في الدولة)، واستخدُمت فزاعة الأصولية

الإسلامية التي مثلتها في مصر جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية، في ترويع الناس وتخويفهم من حكم يقوده هؤلاء؛ حيث لقي هذا التوجه ارتياحاً أمريكياً وإسرائيلياً مدعوماً من بعض دول الإقليم العربية والإسلامية.

وجاءت الانتخابات الرئاسية التي أسفرت أيضاً عن فوز مرشح التيار الإسلامي الرئيس محمد مرسي، ما دفع قوى الدولة العميقة إلى الإسراع في إضعاف المؤسسة التشريعية بالحكم ببطلان انتخابات مجلس الشعب الذي يمثل أهم أعمدة النظام السياسي الجديد في مصر، لكن الرئيس مرسي تمكن من إنهاء حكم العسكر فوراً والسيطرة على مقاليد الأمور كرئيس منتخب للجمهورية؛ حيث سبب ذلك تزايد تخوفات عدد من القوى السياسية والشخصيات وأصحاب المصالح والمجموعات المرتبطة بالفساد وبالنظام السابق والقوى التي تقف موقفاً أيديولوجياً ضد التيار الإسلامي من حيث المبدأ، واعتمدت سياسة دعم عدم الاستقرار حتى يسقط الرئيس المنتخب، وبالتالي يفشل التيار الإسلامي، لتكون القوى الليبرالية والعلمانية وغيرها بديلاً لهذا التيار، غير أن ما بدا من صبر شديد وقدرة على امتصاص الضربات وقدرة على حشد الجماهير بشكل هائل وسريع ومثابرة على السير بالنظام السياسي إلى الأمام من قِبَل الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية وكثير من القوى المستقلة، تسبب في إفشال مختلف مراحل محاولات إثارة عدم الاستقرار في البلاد وأنماطها.

وعلى الرغم من الزوبعة الكبيرة التي أحاطت بإنجاز الدستور المصري من قِبل الجمعية التأسيسية للدستور، غير أن الشعب المصري أقره بنسبة كبيرة تفوق ٦٤ في المئة، ليشكِّل تقوية لموقف الرئيس والتيار الإسلامي أيضاً، ونظراً إلى الاستحقاق الانتخابي البرلماني القريب، وتخوُّف هذه القوى المضادة للتغيير الذي يقوده الرئيس؛ فقد استخدم هذا الحلف نفوذه لدى رجال الأعمال وبعض الدول العربية ولدى الغرب في محاولة لإضعاف الاقتصاد المصري كطريق لإفشال وإسقاط النظام وتياره الاجتماعي الحامل.

من هنا يمكن القول إن مسار التغيير في مصر مستمر ومتفاوت المعدَّل، لكنه يتعرض لإعاقات كبيرة وضخمة محلية وإقليمية ودولية. وتؤكد أكثر المؤشرات دقة ودراية بأن مصر تتجه نحو الاستقرار بالفعل؛ حيث قوة الدفع الكبيرة والديناميكية العالية والإصرار على النجاح من قبل قوى التغيير

الداعمة للنظام، وقد تكون الانتخابات التشريعية القادمة الرافعة الأهم لتحقيق هذا الاستقرار خلال العامين القادمين.

أما تونس فقد مثّلت ديمقراطية أولية وقدّمت نموذجاً فريداً من ثلاث زوايا: **الأولى**، المشاركة الواسعة الكبيرة من الشعب التونسي وكل القوى في انتخابات المجلس التأسيسي، و**الثانية**، قدرة الإسلاميين في تونس على حشد الجماهير بمئات الأضعاف عن قوتهم الطبيعية، وعلى الأخص في قطاع المرأة التي ظهرت في قوائمهم الانتخابية، حيث فاز أكثر من ٨٠ في المئة من النساء في عضوية المجلس التأسيسي عن حزب النهضة، و**الثالثة**، عندما تمكن التيار الإسلامي من التوافق مع حزبين أحدهما قومي والآخر يميل إلى اليسار، وتقاسم معهم السلطة في مفاوضات ماراثونية، الأمر الذي عبر عن إمكانية متحققة لتحقيق استقرار سريع وتنمية اقتصادية ومشاركة سياسية واسعة في تونس.

لكن أصابع الدولة العميقة، وبعض القوى التي حيدها الشعب من اختياره في الانتخابات، ظلت تحاول أن توجد نقاطاً ساخنة لعدم الاستقرار في البلاد، لكن الصبر الشديد والإيمان بالديمقراطية الذي يبديه الأستاذ راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة (كما يقول السيد معن بشّور)، يشكل صمام أمان حقيقياً للنقلة الديمقراطية القادمة في تونس، وذلك على الرغم من تباين البرامج واختلافها، سواء بين التحالف الحاكم ذاته أو بينه وبين قوى المعارضة الأخرى، وتعطي المؤشرات الأولية انطباعاً مهماً عن تغير التركيبة السياسية في تونس لصالح التيارين الإسلامي والقومي، وتشير إلى إمكانات نجاح متوافرة خلال العامين القادمين، ضمن الرؤيا التي طرحتها هذه القوى لتونس الدولة والمجتمع في ظل بيئة الحوار والانفتاح والمرونة التي تتمتع بها قوى التغيير الحاكمة، والتي أحرجت القوى العلمانية، بل وبعض القوى الغربية المناهضة لفكرها أو لنفوذها السياسي.

● ما تقييمك لواقع الأحداث التي اقتربت من الفوضى، سواء على صعيد النظام أو صعيد المعارضة في الذكرى الثانية لثورة مصر في احتفالية ٢٥ كانون الثاني/ يناير؟

ـ أعتقد أن السياسة التي اتُّبعت من قبل التيار الحاكم في مصر ورئيسه نجحت في تمرير المناسبة بأقل قدر من الإشكاليات، التي حاولت القوى المضادة للتغيير تشجيعها في هذه الذكرى الثانية.

● إلى أي مدى كان موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية مؤثِّراً في التحولات التي جرت في ما بعد، وتحديداً في ثورة كل من اليمن وتونس ومصر؟

ـ لا يمكن الحديث عن دور للسعودية في الثورات العربية، وهي التي اعتبرت سقوط نظام حسني مبارك خسارة استراتيجية للحكومة السعودية، أما الدور الذي أدته إلى جانب الأمم المتحدة في اليمن، فقد بدأ بطلب من الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح؛ حيث أقنع المملكة بأن استمرار الثورة على النحو القائم يشكِل تهديداً للأمن السعودي، غير أن المفاوضات التي جرت حول بنود الاتفاق غيرت المسار، ما جعل صالح يهرب من التوقيع عليها مراراً حين أدرك أنها تمثل حبل المشنقة له ولنفوذه في اليمن، وحينها أدركت السعودية أن استقرار اليمن هو في مصلحتها الحقيقية وليس بقاء صالح. أما في تونس ومصر، فقد تلكأ الموقف السعودي عن دعم أي من الثورتين أو الحكومتين الجديدتين بسبب التخوُّف الذي يصوَّر لها بأنهما يناهضان مصالح الثورة في الوطن العربي، لكن نجاح مصر وتونس في الاستقرار، ونجاح اليمن نحو التقدم الكامل للنظام، سوف يفرض بيئة جديدة وتفكيراً جديداً على صانع القرار السعودي.

● الممالك العربية، وعلى رأسها الأردن والمغرب، أجرت تعديلات لتهدئة الأجواء فيها كمواجهة لمد الحراك الشعبي، كيف تقيّم لنا هذه التعديلات؟ وهل لبَّت احتياجات الشباب الثائر؟

ـ سارع المغرب إلى إجراء تعديلات دستورية كبيرة كسِبت تأييد أغلب المعارضة، ما شجع على إجراء انتخابات نيابية أتت بالتيار الإسلامي إلى الحكم تحت عرش الملك المغربي، وإن كانت هذه التعديلات لا تزال من دون طموح وشعارات الاحتجاجات الإصلاحية السابقة، لكنها أسست لأداءٍ في الحراك الإصلاحي يمكن التعايش معه، وقد تنقل المغرب، في حال مارست الحكومة كامل صلاحيتها، نقلةً نوعيةً.

أما في الأردن، الذي بدأ فيه الحراك الإصلاحي مبكِّراً جداً؛ فقد أجرى حواراً وطنياً وعدَّل العديد من مواد الدستور، لكن هذه التعديلات لم تقنع قيادة الحراك الذي يقوده التيار الإسلامي بأنها تمثل الإصلاح المطلوب، وبالرغم من ترحيب الحراك الأردني بهذه الإصلاحات الدستورية، غير أنه اعتبرها غير كافية

لتحقيق الإصلاح المنشود، ولم يتمكن النظام من استثمار هذا الموقف والبناء عليه عندما ذهب لسنِّ قانون انتخابي يعود بالوضع الديمقراطي إلى الوراء، ما استفز قوى المعارضة المختلفة، بل وبعض القطاعات المؤيدة للنظام، لتعلن مقاطعتها للانتخابات، وبذلك يمكن القول بوضوح إن تحقيق مطالب الشباب والقوى السياسية الأردنية المعارضة لا تزال دون الطموح.

● الخليج العربي وحالة الحرب الناعمة التي تتزعمها الإمارات ضد الأنظمة الجديدة ذات التيارات الأصولية الإسلامية الحاكمة في بلاد الربيع العربي، كيف ترى مصير هذه الحرب؟

ـ ليس للأزمة التي افتعلتها إحدى الدول الخليجية مع الحكم في مصر وتياره الشعبي ما يبررها، ويبدو أنها خضعت لنصائح واقتراحات من قيادات الدولة العميقة في مصر من جهة، وبعض الخبراء الأمنيين العرب والفلسطينيين المقيمين في هذه الدولة، ما زيَّن لقادتها أن هذه الأزمة سوف تطيح النظام الحاكم في مصر، وبالتالي ستعيد الحكم إلى أيدي الحلفاء التقليديين من قادة النظام السابق.

● إيران الشيعية والتيار السني المدعوم بالأفكار السلفية والوهابية التي وصلت إلى حكم بلاد «الربيع العربي»، فأي مستقبل للمنطقة في ظل هذا التنافر والرفض بين الطرفين على أسس مذهبية، باختصار هل بالإمكان أن تحدث خلافات قد تؤدي إلى حرب؟

ـ لا شك أن إيران دولة إقليمية رئيسة تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية جيوسياسية مهمة، كما تتمتع بنفوذ مذهبي من جهة ودعم للمقاومة من جهة أخرى، لكن نجاح التيار الإسلامي المخالف لها في المذهب بإسقاط الحكم في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، ومشاركته الفاعلة في قيادة الثورة في سوريا، جعل من إيران الطرف الخاسر الثالث في المنطقة بعد إسرائيل والولايات المتحدة، وقد كانت إيران قد ذهبت إلى دعم شخصيات وأحزاب وتيارات مناهضة للحكم في كل من مصر وتونس واليمن، وهي تعمل في الوقت نفسه على إجهاض الثورة في سوريا بكل ما أوتيت من قوة، لكن المستقبل يشير إلى أن إيران لن تستطيع الاحتفاظ باليد الطويلة في دول الخليج العربي ولا العراق، وأن رهاناتها على قوى ضعيفة في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، لن تنجح في إسقاط هذه الأنظمة، وهو ما تعتقده

بعض الأوساط في الخارجية الإيرانية، خلافاً لرؤية الأجهزة الأمنية والحرس الثوري. ومن هنا لا أعتقد أن حرباً أو معركة مسلحة قد تندلع بين إيران وأي من الدول العربية لا في الخليج ولا غيره في المستقبل المنظور؛ لأن هذه المعركة لا تخدم مصالح إيران ولا تحقق لها أيّاً من طموحاتها، كما إنها لا تخدم مصالح أي من دول الثورات الجديدة.

● هل يمكن وصف موقف مصر تحديداً بنظامها الحالي ذي الخطاب الرقيق مع الكيان الإسرائيلي بأنه استمرار في تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني؟

ـ ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، أرى أن مصر الثورة (الشعب، والقوى السياسية القومية والإسلامية، والتيار الإسلامي الحامل للنظام)، كلها تقف موقفاً متبنّياً للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني والمقاومة، كما تقف موقفاً مبدئياً جذرياً معادياً للمشروع الصهيوني وإسرائيل، ولذلك فإنه من المتوقع أن يكون استقرار الثورة في مصر ونجاحها، وفي ظل القيادات الجديدة، حاضنة دافئة للمقاومة الفلسطينية، وتحدّياً استراتيجياً حقيقيّاً لإسرائيل، وعامل ضغط دائم على الولايات المتحدة لتغيير سياساتها إزاء الصراع، وهو ما يشكّل على المدى المتوسط والبعيد فرصة جديدة لخوض المعركة الشاملة مع إسرائيل، وربما إنهائها. أما أسلوب البحث عن جزئيات صغرى وأخطاء بروتوكولية، وقع فيها الرئيس المصري أو بعض وزرائه لبناء رؤية استراتيجية للمستقبل، فهي بالتأكيد ليست منهجاً علمياً معتبراً.

ولا يقف الأمر عند مصر وحدها، فإن شبكة الأمان الجديدة التي بدأت تتبلور كحاضنة دافئة ممانعة للقضية الفلسطينية تمتد في المنطقة من تونس وليبيا إلى مصر واليمن والسودان، وإلى سوريا المتحالفة ما بعد الثورة مع تركيا والضاغطة على إيران لتقف معها أيضاً، وهذا ما سيشكل تحولاً استراتيجياً محتملاً خلال العامين القادمين.

● ما هي رؤيتك الإقليمية والدولية لمستقبل الوطن العربي في ظل الصراع الداخلي ما بين الديني والسياسي؟ وهل يمكن أن نرى في المدى القريب ما يعرف بالتكتلات الإقليمية العربية ما بعد الثورات العربية، لصناعة كيان عربي موحد؟

ـ لن يكون هناك أي صراع داخلي؛ فداخل هذه الدول، أو بينها، حول

الرؤية الإسلامية (الدينية) أو الرؤية المدنية لمستقبل النظام السياسي في الدولة وعلاقاتها الخارجية، لن يكون له أثر استراتيجي على منحى هذا التحول التاريخي، ولذلك أعتقد أننا نقف أمام إعادة رسم الخارطة السياسية من جهة، والإقليمية من جهة ثانية، وعلاقاتها وتحالفاتها الدولية من جهة ثالثة، ويتوقع البعض تقدماً كبيراً في دور الأمة العربية إقليمياً ودولياً في السنوات القادمة، وسوف يستند ذلك إلى تكتلات إقليمية عربية سياسية واقتصادية، وربما عسكرية، كخطوة نحو تحقيق التكامل والتنسيق العربي، وعلى أقل تقدير وحدة الموقف العربي إزاء التحديات الخارجية، وعلى رأسها التحدي الإسرائيلي.

ثانياً: جينات الأمل الثوري في رحم الشعوب العربية

١ ـ شهادة
أحمد شراك

ديناميكية الفعل الاجتماعي

طبعاً، الكتابة على الجدران هي كتابة كل المهمشين، وخلال مسيرات الثورة كل واحد كان يحمل شعاراً ويعبر عن همه، ابتداء من غلاء فاتورة الماء والكهرباء إلى غلاء المعيشة، ثم التعبير عن هموم البطالة والفقر.. وعندما ذهبت في زيارة إلى مصر وجدت الغرافيتي مكتوبة على الأرض، وعلى الحيطان وعلى القماش وفي كل مكان.. شعارات أو رسومات.. أيقونات.. وكتبت المرأة اليمنية على العجائن والفطائر «ارحل».. فكل واحد يعبر عن نفسه، فالغرافيتية هي كتابة هامشية بامتياز، وهي تعبير عن الهامش في المجتمع..!

● في رأيك ما هو السبب الرئيس في قيام الثورة في المنطقة العربية؟ وهل لتوقيتها دلالة معينة؟

ـ إن السبب الرئيس في قيام الثورة في المنطقة العربية يعود بالأساس إلى الاستبداد، سواء الاستبداد الوحشي، أو ما أسميه كذلك بـ الاستبداد

الذي كان يمارس الديكتاتورية باسم سلطة الحزب الواحد، وأحياناً من دون حزب كما كان الشأن في ليبيا حيث كان يعتبر القذافي أن من تحزب خان. وهناك أيضاً الاستبداد الناعم، وهو ذلك الاستبداد الذي كان يفتح هامشاً من التعديل الديمقراطي ويسمح بشيء من التعددية السياسية والحزبية في المجتمع. إلا أن كليهما كان يمارس الديكتاتورية ويقمع الحريات ويعيث في الأرض فساداً على امتداد سنين طويلة، حيث وصل الأمر في ليبيا إلى ٤٢ سنة، وفي مصر أكثر من ٣٠ سنة، وفي تونس أكثر من عقدين.. ومعنى ذلك أن الإنسان العربي عرف رئيساً واحداً لمدة زمنية طويلة، وكما يقال سلطة مطلقة، مفسدة مطلقة. ومهما حاول بعض الاستبداد الناعم أن يزين بعض مظاهره، إلا أنه على الرغم من ذلك سقط في هذه السلطة المطلقة.

وقد قامت بهذه الثورات فئة الشباب الذي شكل دهشة حقيقية بالنسبة إلى كثير من الباحثين والمتابعين لتطور هذه المجتمعات، حيث كان يُعتقد إلى حد اليقين أن الشباب العربي أو الشباب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، شباب ماجن كل ما يهمه هو الطعام واللذة بمختلف ألوانها، إلا أن هذه الثورات كذبت هذا اليقين، وبينت أن الشباب كان دائماً في الطليعة وسيبقى، لأن الشباب هو المعني بالتحولات الكبرى، وهو المعني بجني الثروات الممكنة، وبقيام التحولات الاجتماعية. والواقع أن اندهاش بعض الباحثين بقيام الشباب بهذه الثورات هو اندهاش ليس له معنى، فالشباب العربي كان دائماً متيقظاً، وأن هذه المجتمعات كانت تعيش احتقاناً سياسياً وعرفت انخفاضات كثيرة على طول تاريخها كما وقع في تونس، مصر، اليمن، المغرب.. ثم الانقلابات العسكرية التي وقعت على نظام معمر القذافي والتي لم يعلن عنها وذبح أصحابها؛ فالشباب كان ينتظر دائماً الفرصة السانحة من أجل القيام بالتغيير. أما توقيت الثورات، فقد كان نتيجة تراكم حادّ في الاستبداد والفساد وغياب الحريات والرشى والزبونية وما خلفه ذلك من أمراض اجتماعية ونكبات سياسية وأزمات اقتصادية، جعلت نهاية سنة ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، انطلاقة للثورات التي لا تزال مستمرة في سوريا.

● ذكرت القذافي، فهل ترى سبباً لتغيير طبيعة الشعب الليبي أخلاقياً وثقافياً اجتماعياً وقيمياً، والتي أدت إلى الطريقة الشنيعة التي قتل بها؟

ـ في الواقع أن مقتل القذافي بتلك الطريقة هو أمر شعبي داخل ليبيا.

ربما وصل الحقد الشعبي الليبي إلى مداه نتيجة تراكمات الأفعال المشينة التي كان يقوم بها القذافي في السر وبخاصة تجاه النساء وجرائم الشرف حيث ظهرت الكثير من الكتب التي تفضح كثيراً من ممارسات القذافي، وقد ذكر عبد الرحمن شلقم في كتابه **أشخاص حول القذافي**، الكثير من الممارسات السياسية المشينة للقذافي. هذا فضلاً عن جنونه، والإنجازات بدرجة الصفر التي لم يحققها أبداً في ليبيا على الرغم من مواردها. كل هذا جعل الشعب الليبي يرد رداً عنيفاً من خلال طريقة مقتل القذافي بتلك الطريقة والتمثيل بجثته، بل ودفنه دفناً مجهولياً حتى ينكّر ولا يبقى له وقع في النفوس. رد فعل الشعب الليبي هو ربما نتيجة غياب التسييس والتعدد وفكر المناظرة وفكر الاختلاف في المجتمع، حيث كان هنا الفكر الأحادي والسلطة المطلقة، وبالتالي كل فعل لا بد له من ردة فعل. لكن على الرغم من ذلك نحن كحداثيين نقول كان بالإمكان أن يدبر الشعب الليبي غضبه الكبير، وكان من الممكن أن يقدم القذافي إلى المحاكمة، محاكمة مستقلة عادلة تصدر فيها المحاكم الليبية الحكم العادل والنزيه، والذي لا أعتقد أن يكون أقل من حكم الإعدام.

● **ما هو تقييمك لحالة الثورة في المنطقة العربية من لحظة انطلاقها حتى الآن؟**

ـ أنا أصف حالة الثورات العربية في اندلاعها بكونها ثورات «تأسيساتية»، أي إنها تؤسس للحرية ولصرح الديمقراطية، تؤسس لمسار جديد للديمقراطية، تؤسس لصناديق اقتراع نظيفة من دون تزوير ومن دون غش ومن دون فبركة لنتائج ٩٩ في المئة كما عودتنا الاستبدادات العربية.. فنجد كلمة تأسيس متداولة في القاموس السياسي، وعلى رأس هذا القاموس المجالس التأسيسية التي حاولت الثورات في مصر أن تبنيها والتي تخوّلها صياغة الدستور الذي يعتبر الوثيقة الأساسية التي تكرس العلاقات بين الحاكم والمحكومين. أما اليوم وبعد مرور سنتين على اندلاعها، فإنني أراها ثورات تأسيساتية تحاول أن تؤسس لبناء الدولة في مختلف الأقطار التي وقعت فيها الثورة، وهي المرحلة التي يمكن أن أطلق عليها اسم «المؤسساتية»، من تأسيس مؤسسات الدولة. وهذه المؤسسات على رأسها الانتخابات، مؤسسة الرئاسة كما هو الشأن في مصر حيث انتخب أول رئيس مصري بعد الثورة، ثم المرور بعدها إلى صياغة الدستور سواء في تونس أو مصر.

● يقال إن الثورة ولدت من رحم العالم الافتراضي لذلك كانت ثورات افتراضية في أحلامها وأيضاً في نتائجها ولم تكن نابعة من أرض الواقع.. إلى أي مدى يعد هذا الطرح صحيحاً؟

ـ أعتقد أن هذا الطرح غير صحيح، لأن أكبر ميزة لهذه الثورات أنها ولدت في العالم الافتراضي وهذا دليل إبداع قوي بالنسبة إليها، كما إن هذا الميلاد في العالم الافتراضي ارتبط بالواقع من خلال احتجاجات وتظاهرات واسعة ومذهلة والتي كانت تعبيراً عن أحلام ورغبات الناس. لهذا العالم الافتراضي حشد العديد من الفيسبوكيين الذين نزلوا إلى الشارع، ولكن التحقت بهم الجماهير من قلب الشارع لترفع شعاراتها وتعبر عن رغباتها، وعلى الرغم من أنها انطلقت من العالم الافتراضي، إلا أنها عبرت عن روح وإرادة الشعوب في الحرية والديمقراطية والعدالة والكرامة والمساواة بين الناس.

● من الملاحظ أن ثمة تغييراً كبيراً طرأ على الشخصية العربية نتيجة لسنوات الظلم والاستبداد، فهل غيرت شيئاً هذه الثورات في شخصية الإنسان العربي؟

ـ نعم قد غيرت الكثير، وفي مقدمتها إزاحة الخوف، فقد حفرت الثورات عميقاً في الجيولوجيا النفسية في الإنسان والتي كان قاعها وسطحها هو الخوف المترتب على القمع والمترتب على الفظائع التي كان يرتكبها الاستبداد من قمع واختطاف واعتقال ونفي واغتيال من دون محاكمة، إلى غير ذلك من الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان العربي، بدءاً من حرية التعبير إلى الحق في الحياة. إذاً، هذه الثورات إن كان لها من فضل، فقد غيرت نفسية الإنسان العربي من نفسية خنوعة وخائفة إلى نفسية جريئة وشجاعة ومقدامة لا تهاب الموت. لذا، وكما لاحظنا، أن الثورات وإن انطلقت سلمية فقد ضحى الكثير من الشباب العربي بفقدان أحد من أعضاء جسمهم الحيوية كـ العين مثلاً كما هو واضح في البورتريهات المنشورة في الميادين، لكن إرادة الشعوب عندما تقوم فهي لا تقهر.

● هناك من يقول إن من أفرزتهم صناديق الاقتراع هم اقرب إلى مشروع فرعون جديد، كيف ترى هذا الطرح؟

ـ أعتقد أن ليس هناك صنع لفرعون جديد، بل إن صناديق الاقتراع أفرزت تياراً سياسياً وأيديولوجياً، وهو تيار الإخوان. والديمقراطية لها

أسرارها، وأكبر سر أن تأتيك نتائج الاقتراع بما لا تشتهي وبما لا ترغب، وهذا امر بديهي. ونحن ما زلنا في بداية الثورة، وما زلنا في مرحلة التمرينات الديمقراطية. ولذلك هناك خطاب علماني وخطاب يساري ينظر إلى الثورة نظرة انتقاصية ويقلل من أهميتها ومفعوليتها، لا لشيء إلا لأن التيار الإسلامي قد صعد إلى سدّة الحكم. وفي اعتقادي هذا أمر طبيعي لأن الشعب أراد ذلك. ومثلما وصل اليوم إلى السلطة يمكن أن يسقط غداً إذا اشتغلت باقي التيارات على نفسها.

كذلك، فكم من حملات انتخابية خاضها الجمهوريون وخاضها الديمقراطيون في أمريكا من أجل القبض على سر الديمقراطية، لكن هذا السر لا يمكن القبض عليه. ومعنى ذلك أن هذا السر حكمته في التناوب وفي الاعتراف بالآخر وفي ممارسة الاختلاف والقبول بالاختلاف، ليس معناه، إن لم تصعد ذات فكرية معينة وصعد غيرها، يعني هذا النهاية. درس الديمقراطية أعمق وأخطر وينبغي تقبل الديمقراطية وإلا نعود إلى الثورات القديمة، ثورات الانقلابات العسكرية التي تبدأ بالبيان الرقم واحد، بيان الشقشقة والخطابولوجيا، ولكن من دون أي جدوى كما شهدت على ذلك الشعوب العربية على امتداد نصف قرن.

● ما ردك على من يقول إن نتائج الانتخابات جاءت نتيجة تعرض الشعب للتنويم المغناطيسي من قبل التيارات الإسلامية؟

ـ ليس هناك تنويم مغناطيسي، بل هناك فعل سياسي. التيارات الإسلامية والإخوان المسلمون بصفة خاصة استطاعوا أن يمارسوا سياسة القرب تجاه الجماهير، واحتكوا بهم يومياً، واختلقوا طرقاً جديدة من أجل الاستمالة ومن أجل كسب الأنصار إلى صفوفهم من خلال العمل اليومي والعمل التحتي. بينما العلمانيون واليساريون ركنوا إلى النوم والى النقاشات الصالونية، أو إلى النقاشات من منابر عمودية كالتلفزيون والإذاعة والصحافة وما إلى ذلك، من دون أن يورطوا أنفسهم في ما هو ميداني وما هو فعلي والتعبئة اليومية. أكثر من ذلك، دخلوا في صراع في ما بينهم، حول احتلال المواقع وحول إقصاء بعضهم البعض، لأنهم سقطوا في ذلك الطموح الجارف من أجل الظفر بمناصب، ما جعل الشعب يفقد الثقة بهم أو على الأقل جعل ثقته تتقلص في بعض البلدان التي وصلوا فيها إلى الحكم ولم يعطوا نتائج ملموسة ومثمرة

مما جعل الشعوب تنفض أيديها منهم. وعودة الثقة متوقفة على مدى عملهم في المستقبل، وعلى مدى انتقالهم من التعبئة العمودية إلى تعبئة أفقية عن طريق سياسة القرب، ونكران الذات والتضحية وإرادة توسيع الصفوف وليس إرادة تقليص الصفوف.

● لك كتاب قيم حول «الكتابة على الجدران المدرسية»، لو حاولنا تطبيق هذا على مفهوم الكتابة الثورية على جدران الميادين، وبخاصة في مصر حيث صدرت هناك غرافيتي رسومات وعبارات كتابية تعبر عن روح الثورة، هل يمكن اعتبار ذلك وسيلة مباشرة لنقل الصوت المهمش لمن لا يسمعه؟ بمعنى هل له تأثير؟

ـ طبعاً، إن الكتابة على الجدران هي كتابة كل المهمشين، وخلال مسيرات الثورة كل واحد كان يحمل شعاراً ويعبر عن همه، ابتداء من غلاء فاتورة الماء والكهرباء حتى غلاء المعيشة، ثم التعبير عن هموم البطالة والفقر.. فكل واحد يعبر عن نفسه، فالغرافيتية هي كتابة هامشية بامتياز، وهي تعبير عن الهامش في المجتمع، وقد ظهرت لأول مرة في أمريكا في حي هامنيت بنيويورك تعبيراً عن المهمشين في هذا الحي من النازحين من أفريقيا السوداء، والذين كانوا يعبرون عن مطامحهم من خلال الكتابة على الجدران وعن تهميشهم داخل المجتمع الأمريكي. ولهذا عبرت هذه الثورات بالفعل عن صوت المهمشين الذين محقهم الاستبداد على امتداد فترة طويلة من الزمن حيث لم يكن لهم أي مجال لحرية التعبير.

● الخطاب النسائي في ثورة «الربيع العربي» كشف عن كم التدهور الاجتماعي لنظرة الرجل والسلطة لصوت المرأة في الثورة(مثلاً في مصر وتونس، وصفوا صوت المرأة عورة، وكان الرد من النساء أن صوت المرأة ثورة)، فكيف تقيم هذه الحالة؟

ـ صوت المرأة فعلاً ثورة، بدليل مشاركتها في الثورات، سواء في المرحلة الافتراضية، مرحلة النضال الإلكتروني الرقمي، وقد ذكر وائل غنيم في كتابه **الثورة ٢**، حالة العديد من النساء اللواتي كن مناضلات على المستوى الافتراضي وكن مدونات جسورات وبطلات، مثلاً يذكر مروة عوض وبثينة كامل ونادين وهاب ومارتينا فكري وأسماء محفوظ ومريم فكري وبعض الإعلاميات في مصر كـ منى الشاذلي.. إذاً، المرأة عبرت عن

جدارتها سواء في المرحلة الافتراضية كمدونة ومثقفة جديدة للثورة، وأيضاً في المرحلة الميدانية من حيث مشاركتها في الاحتجاجات والتظاهرات، ولعل ما شاهدناه من خلال مختلف القنوات من تصدر للمرأة وحضورها بشكل قوي سواء في مصر أو تونس وبشكل أكثر وضوحاً في الثورة اليمنية حيث كانت هناك جيوش من النساء، وإن حاول زعيم الاستبداد استفزازها باعتبار اختلاط المرأة بالرجل في الثورة خدش للحياء العام ويدخل في إطار التقليل من الشرف، إلا أن الثورة اليمنية انقلبت قلبة عارمة في وجه هذا المستبد لتبين أن المرأة هي ند الرجل وبإمكانها أن تفعل ما يفعله، فليس هناك فرق بين الجنسين، إنما الفرق هو فقط أيديولوجي وهو من نسج الأيديولوجية الذكورية، وذلك التأويل المريض للدين الإسلامي أو ما أسميه بـ الفكر الأيديوإسلامي المظلم لصوت المرأة وجسدها... وهذا ما أثبتته الثورات العربية أثناء قيامها. صحيح أن هناك بعض الارتدادات من التيارات السلفية كما هو الشأن في تونس ومصر، ولكن هي ارتدادات يمكن اعتبارها بمثابة ارتدادات كما الزلازل لكنها لن تدوم في الزمن لأن خط الثورة والحداثة هو الذي سوف ينتصر في النهاية، وسوف تنتزع المرأة حقها الكامل في الممارسة الاجتماعية، الثقافية والسياسية، بعيداً عن تلك النظرة التجريدية لها باعتبارها جسداً لا يصلح إلا للافتراس والشهوة والرغبة.

● تطورت مجتمعاتنا العربية خلال السنوات المئة الماضية من مرحلة الاستعمار والملكية إلى مرحلة الجمهوريات العسكرية، وكما يبدو أن المرحلة الراهنة هي مرحلة الإسلاميين، كيف ترصد لنا في فقرة صغيرة ماذا حصل في شخصية المواطن العربي عبر هذه المراحل وعلاقته بالوطن؟

ـ صحيح أن هناك انتقالاً من مرحلة الملكية إلى مرحلة الجمهوريات العسكرية كما هو الشأن في مصر وتونس وليبيا، لكن هذه الثورات الجمهورية انتقلت في مرحلة من المراحل إلى «جملكيات»، أي جمهوريات بنظام ملكي؛ فسواء مبارك أو علي عبد الله صالح أو القذافي، كانوا يهيئون أولادهم للتوريث، وفعلها قبلهم الأسد. بل أكثر من ذلك، فقد بينت الأحداث أن الملكيات فيها هامش من الديمقراطية أكثر من الجمهوريات، وأننا كنا في السبعينيات نعتبر الجمهوريات تساوي التقدمية والملكيات تساوي الرجعية، وهذا خطأ، والتاريخ أثبت ذلك. لذلك فهذه الثورات هي ثورة بالنسبة إلى الأنظمة الجمهورية أو ما يمكن أن نسميه الجمهوريات الثانية بعد

الجمهوريات العسكرية، وهي جمهوريات ديمقراطية ونتمنى أن تترسخ فيها الديمقراطية، وأن تنجح هذه الثورات نجاحاً ليس في الزمن المنظور لكن في الزمن البعيد لأن مردود الثورة لا يكون فورياً، بل يتطلب زمناً معيناً ـ ولهذا بالنسبة إلى المواطن ـ قد يثور على الثورة لأنه ينتظر نتائج الثورة بسرعة.

لكن أهم شيء كما قلت هو أن هذه الثورات غيرت الإنسان العربي إلى إنسان ثائر ومحتج، ورأينا كيف توسعت دائرة الاحتجاج في العالم العربي بحيث لم يعد المواطن ذاك المواطن الخنوع والمتمسكن والمغلوب على أمره، بل أصبح كل مواطن اليوم يحتج لينتزع مطالبه وهذا أحسن درس قدمته هذه الثورات، وهناك دروس لاحقة سوف تأتي، لا شك في ذلك.

● هناك بعض التيارات في مصر تنادي بعودة الملكية حتى ظهر حزب ينادي به الدكتور أحمد شمس الدين الحجاجي.. ما رأيك؟

ـ هذه دعوات أنا لا أدينها، فالمشكل ليس في شكل النظام السياسي، بل المشكل هو في مضمون النظام فقد يكون ملكياً وديمقراطياً، وقد يكون جمهورياً ورجعياً، ولهذا سوف أطرح سؤالاً آخر، لو بقي الملك إدريس السنوسي في الحكم ولم ينقلب عليه القذافي هل كانت ليبيا سوف تصل إلى ما وصلت إليه من تدنٍّ؟ ألن تكون منفتحة أكثر على الرأي والرأي الآخر عمّا كان عليه الأمر في عهد القذافي الذي كان فيه الاستبداد الوحشي؟

في النظام الملكي كل شيء واضح، بمعنى أن هناك نظاماً وراثياً، فالملك يكون معروفاً والصراع يكون برلمانياً، حيث يكون فيه الشعب سيداً ليقوم عمل الحكومة التي تكون منتخبة باقتراع حر.

● نجاح الثورة رهين بنجاح نتائجها، لكن كل المعطيات تقول إن الشعوب لم تستطع حتى الآن تحقيق أهداف ثورتها وكل ما تغير في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هو إسقاط أنظمة ديكتاتورية لتحل محلها أنظمة أخرى لا تقل عنها استبداداً.. السؤال: هل تعتقد أن الثورات العربية هي صناعة محلية فرضتها رغبة الشعوب في التغيير، أم كانت فقط منتوجاً مستورداً ومحدود الصلاحية؟

ـ أعتقد أن الثورات هي صناعة محلية لأن الظروف الموضوعية من استبداد وقمع وفساد إلى غير ذلك، كان يعيشها المواطن العربي، ومن ثم

فإن ثورته ناتجة من هذا الظلم والدونية في الحقوق. صحيح أن هذه الثورات لعبت فيها معايير أخرى دوراً كبيراً، ومن بينها مساندة الجيش للمطالب الشعبية سواء في تونس ومصر والى حد ما في اليمن. بدليل أنه عندما وقف الجيش إلى جانب النظام كما هو الشأن في سوريا فهي لا تزال تشهد ثورة حتى اليوم بعد أكثر من سنة ونصف من اندلاعها، لأن الجيش مرتبط بمستبديه، فلا يرى ضرورة للتغيير، وهذا الجيش قد يهزمه جيش مقابل أو جيش أجنبي كما حدث في ليبيا عندما تدخلت قوات الناتو. وكما قال أحد المفكرين المصريين فإن الجيش إضافة إلى الاحتجاجات والثورات سواء الافتراضية أو الميدانية كان له دوره كمحدد من المحددات الأساسية خلال الثورات، وهذا الجيش بالطبع له علاقات بالقوى الخارجية. ونحن نعلم أن القرن هو قرن الديمقراطية، وبعيداً عن نظرية المؤامرة، فإن الدول الأوروبية وأمريكا ملّت من مساندة أولئك القادة المستبدين وتركوا الكلمة مفتوحة للشعوب لتنتفض على زعمائها وتبني في المقابل علاقات جيدة سواء مع الجيش أو الأنظمة الجديدة تضمن بها المصالح الحيوية لهذه البلدان. وكما لاحظنا، فإن كل شعارات الثورة لم يكن فيها شعار واحد ضد إسرائيل أو ضد أمريكا ولا العالم الغربي لأنها كانت منكبة على التغيير الداخلي، فالثورات ليس همها أن تعادي هؤلاء، لكن همها أن تبني ديمقراطية محلية في أوطانها وهي في هذه الحالة في حاجة إلى مؤازرة الغرب.

٢ ـ شهادة
عبد الفتاح الزين

عدم تهيئة المناخ السياسي

لذا أتسأل، ماذا لو لم تقم شرطية تونس بإهانة الشاب البوعزيزي، هل كان سيقدم على إحراق نفسه وأن تندلع الأحداث «انتقاماً» له (لا كمسحوق ولكن كذكر)؟!

ولماذا لم يتم تمثيل الشباب في الحكومات التي جاءت كنتيجة لهذا

«الحراك العربي» على الرغم من أنه كان المحرك الأساسي والقوة المجتمعية المبادرة لقيادة هذه الأحداث؟!

كيف تم الالتفاف على المطالب الجماهيرية وصعدت قوى لم تؤمن يوماً بهذه المطالب (الديمقراطية، حرية المرأة.. الخ)؟!

لماذا لم تؤدّ الأحداث والوقائع الاجتماعية نفسها ببلدان مثل البحرين والأردن إلى النتائج نفسها؟!

● كيف تقرأ المشهد الاجتماعي العربي بعد «الربيع العربي» من منظور علم الاجتماع السياسي؟

ـ إن المشهد العربي يعيش تحديثاً مفرطاً يفتقد مقومات الحداثة والتدبير الحداثي. أي إن هذا التحديث هو إجراء شكلي وأدواتي قد يكون نابعاً من اختيارات سياسية للدولة القطرية تفادياً لحدوث تحول في بنية المجتمع وبالتالي في بنية السلطة، أو تكون مضطرة ومكرهة على تبنيه لدرء مخاطر التغيير الذي لا مفر منه، بفعل عوامل متعددة لعل آخرها العولمة (أو الشمولية). وهو ما يطرح أزمة مضاعفة تفتح الصراع الاجتماعي الطبيعي في كل المجتمعات التاريخية على عدة مستويات: صراع الهويات والمرجعيات، صراع الأجيال... في تهميش للصراع الفاعل والمدمج لكل عناصر ومكونات المجتمع. فهذا التحديث الأدواتي للمجتمع من دون مواكبة تغيير النظام الاجتماعي وفق قيم حداثية وهندسة وتدبير تتوخى استيعاب التحولات المجتمعية بشكل مسؤول، يخلق توتراً بين الشكل والمضمون. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن غياب المعرفة الأساسية والضرورية بهذه التغيرات وبالأبعاد المتداخلة لهذه الصراعات التي تطفو على السطح، هو ما يؤدي أيضاً إلى أزمة في بناء المستقبل وضبط التحديات الرئيسة وترتيب الأولويات بين الداخل والخارج والخاص والعام؛ فالمشكل الحقيقي في هذه المسألة ليس نابعاً عن أزمة في تصور المستقبل بقدر ما هو في الأساس أزمة في تمثل مفهوم المستقبل الذي يستعاض عنه بالعصر الذهبي (الرؤيا الماضوية).

وعلى مستوى تسمية هذه الأحداث «ربيعاً عربياً»، أشير إلى أن التسمية كانت من اقتراح الإعلام الغربي عطفاً على «ربيع الشعوب» (انطلاق الثورات بأوروبا سنة ١٨٤٨). وهذه الأحداث العربية ليست ثورة بالمعنى السوسيولوجي للظاهرة، إذ تفتقد قوى اجتماعية حاملة لمشروع مجتمعي واضح (أي وضْع

طبيعة النظام الاجتماعي وهندسته موضع السؤال) تناضل من أجله ويقدم كبديل جذري للنظام المجتمعي القائم وليس فقط للدولة كنظام حكم أو حول مكافحة تجليات الفساد بمختلف أصنافه. إنها انتفاضات جماهيرية يخترقها العديد من التيارات والتي قد لا تكون بالضرورة منخرطة فيها بالهم والدرجة نفسهما ومن أجل الأهداف نفسها، إذ لاحظنا كيف استولت التيارات الإسلامية على السلطة ومناورة مجموعات نافذة في السلطة (الجيش كمثال) راكبة موجة السخط الجماهيري من دون أن تكون لا مبادرة في إطلاق هذه الموجة ولا منخرطة فيها بشكل قوي، بل إنها تحاول كبح جماحها وفرض مطالبها كمطالب جماهيرية وحيدة أو التفاوض حول توزيع السلطة ووضعها الاعتباري. . هناك مؤشرات غائبة في التحاليل أو لم يتم الانتباه إليها وتحتاج معرفة آثارها في كل هذا إلى دراسات وأبحاث علمية رصينة ومعمقة أطرحها على شكل فرضيات ـ أسئلة، فعلى سبيل المثال:

ـ لو لم تقم شرطية في تونس بإهانة الشاب البوعزيزي هل كان سيقدم على إحراق نفسه وأن تندلع الأحداث «انتقاماً» له (لا كمسحوق ولكن كذكر)؟

ـ لماذا لم يتم تمثيل الشباب في الحكومات التي جاءت كنتيجة لهذا «الحراك العربي» على الرغم من أنه كان المحرك الأساسي والقوة المجتمعية المبادرة لقيادة هذه الأحداث؟

ـ كيف تم الالتفاف على المطالب الجماهيرية وصعدت قوى لم تؤمن يوماً بهذه المطالب (الديمقراطية، حرية المرأة. . إلخ)؟

ـ لماذا لم تؤدّ الأحداث والوقائع الاجتماعية نفسها ببلدان مثل البحرين والأردن إلى النتائج نفسها؟

أختم هذه الفرضيات ـ الأسئلة بسرد حادث عاشته الدول العربية عموماً: ويتعلق الأمر بإعداد «الاستراتيجية الوطنية للشباب» التي أشرفت عليها اليونيسكو وعملت كل الدول العربية على تطبيقها. فما علاقتها بهذه الأحداث؟ وهل يمكن اعتبار نتائجها هذه ـ إن كانت فعلاً لها صلة بما حدث ـ من طينة نتائج تبعات «برنامج التقويم الهيكلي» الذي فرضه البنك الدولي في الثمانينيات وأدى إلى أزمات اجتماعية وانتفاضات من قبيل ما سمي آنذاك بـ انتفاضات الخبز (المغرب عام ١٩٨٤) والكسكسي (تونس عام ١٩٨٤)؟

وهو ما يجعلني أخلص إلى أن المشهد العربي اليوم، تشتغل فيه القوى المجتمعية وفق أجندة غير واضحة، وأن مستقبل هذا «الربيع العربي» غير واضح لأسباب متعددة من بينها غياب معرفة علمية بواقعنا العربي قادرة على مد الفاعل السياسي بعناصر تجعل في إمكانه وضع مشروع مجتمعي واضح المعالم وفق تدبير يقوم على هندسة مجتمعية لها مواردها وإمكانياتها وأدواتها، وكذا تشرذم قوى التغيير وسوء تنظيمها.

● تغيير منظومة القيم بين أفراد الشعب والتي قسمت الأوطان بين مؤيد أو رافض لحالة «الثورة» (مثل حالة الانقسام داخل الشعب المصري بين المؤيد لمبارك ضد الثورة وبين المؤيد للثورة ضد النظام) ألبس هناك رؤية موحدة حول مفهوم الثورة اجتماعياً؟

ـ كما أشرت سابقاً، نحن لسنا أمام ثورة بالمفهوم السوسيولوجي، لأن القوى الحاملة لهذه الحركة قوى سوسيوديموغرافية (الشباب). وهنا أحيلك على مآل أحداث سنة ١٩٦٨ (تمرد الشباب بأوروبا وامتداداته في الغرب) والتي لم تكن لها امتدادات عالمية في المعسكر الاشتراكي لظروف الحرب الباردة، وانعدام وسائل الاتصال (الثورة التكنولوجية والمعلوماتية)... فالشباب، كفئة اجتماعية، تخترقه أيديولوجيات وتتوزعه مصالح طبقية، إنه ليس بقوة مجتمعية. وبالتالي فإنه غير قادر على بلورة مشروع متكامل ومتجانس؛ غير أن له مطالب تتحقق كلّما وجدت قوة مجتمعية أو سياسية قادرة على استثمارها في صراعها الاجتماعي أو السياسي. وهكذا تتفكك نواة التمرد وتعود مكوناتها إلى جذورها الاجتماعية لتحقق مطلبها الذي كان جزءاً من مطالب أخرى لم تكن لتناضل من أجلها لو كانت أصولها الاجتماعية قادرة على حملها والدفاع عنها. إضافة إلى هذا، نحن اليوم بحاجة إلى العودة إلى أسئلة طرحت بعيد الاستقلالات القطرية العربية ولم نستطع أن نجيب عنها، أو كانت إجاباتنا تقوم على الدعاية والولاء وخارج المواصفات العلمية (السوسيولوجيا كمثال)، لأن علاقة العلمي بالسياسي (أشير هنا إلى دراسة ماكس فيبر على سبيل المثال لا الحصر)، ما زالت ملتبسة في عالمنا العربي. وأكاد أقول إننا لم ننتج عن مجتمعاتنا المعرفة الكافية والتي ما زلنا نستوردها من الخارج على شكل مناهج إرشادية (Paradigmes)، أو نتائج أبحاث قابلة للاستهلاك. وهذا دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) التي عليها أن تهتم بوضعية العلوم الإنسانية والاجتماعية في فضائنا العربي على شاكلة اليونيسكو كمعارف

للهندسة المجتمعية وأدوات لتدبير التغير الاجتماعي وذلك من خلال خلق سوق عربية للمعرفة في هذا المجال بمختلف مستوياتها من خلال دعم وتنشيط اتحاد الجامعات العربية شبه المشلول. إن اشتغال هذه البنيات هو القادر على تقديم تشخيص رصين لمنظومة القيم في المجتمعات العربية وخريطة القيم.

في غياب هذه المشاريع والاشتغالات، يصعب الحديث عن مدى التغير في القيم داخل المجتمعات العربية وعمق هذه التغيرات. ولكن ما يمكنني قوله، انطلاقاً من التقارير المقدمة حول العالم العربي والتي قام بها باحثون عرب، إن التغير موجود لكن الأساسي فيه بالنسبة إلي هو أن العالم العربي عاش قفزتين كبيرتين لم يكن فيهما للنظام التربوي والنسق التنشيئي لهذه المجتمعات عموماً أي دور كبير أو اهتمام رئيس، ألا وهما: بروز جيل تلفزي منذ سبعينيات القرن الماضي، وبروز جيل معلومياتي مع نهاية القرن العشرين؛ فبالرغم من أن قدرة التحكم في الفضاء السمعي البصري حتى ظهور القنوات الفضائية، لم يستطع العالم العربي أن ينتج «تربية بصرية» ولم يقم بتنشئة بصرية للمتلقي كمتفرج، بل إن المدرسة ظلت حتى يومنا هذا ترزح تحت سلطة المكتوب/ المقروء وتعيش في المرحلة الطباعية بالرغم من أن عصر الصورة انطلق مع بداية الثمانينيات. وهذه المسألة التربوية ما زالت غائبة إن لم نقل لا مفكّراً فيها حتى لدى المختصين وصناع القرار في مجال التربية والتعليم. كما إن الثورة الرقمية وانتشار الإنترنت لم يدفع المدرسة إلى إدماجها كوسائل تعليمية وتربوية، إذ لأول مرة في تاريخنا العربي نجد جيلاً متقدماً في استعماله للحاسوب واستفادته من الإنترنت على أساتذته ومربيه عموماً. و«الحاكم العربي» لم يكن همه إلا العمل الرقابي والتفنن فيه من دون القدرة على إبداع أشكال تنشيئية وطرائق تربوية كفيلة بإنتاج المواطن العربي الحداثي. إن التحديث كان هو الغاية، درءاً لكل أبواب التغيير. ويمكن أن نستمر في الأمثلة التي تتأسس على ملاحظات الواقع المعيش...

● غياب الوعي وانعدام الحيادية مع ترجيح كفة المصالح الخاصة (فردية كانت أو لصالح جماعة معينة) على حساب مصلحة الوطن.. كلها ممارسات اجتماعية وسلوكيات سياسية ظهرت بشدة في بلدان الربيع العربي، في رأيك ما السبب في ذلك؟

ـ إن كانت هذه الظاهرة موجودة فجذورها توجد في الكيانات السياسية

التي نشأت بعد الاستقلالات القطرية والتي لم تأتِ في إطار بلورة مشروع اجتماعي بقدر ما كانت تعبيراً عن نظام حكم يكون فيه «الزعيم» أو الحاكم أباً للكل (أطروحة الشيخ والمريد لدى عبد الله حمودي)، وله حق الاختيار الذي يأتي كتعبير عن المرتكزات السوسيواقتصادية للحكم؛ فالتحديث أدى إلى استدامة بنيات اجتماعية أصبحت تشكل عائقاً أمام تقدم المجتمع، ما جعلها مرجعاً في بناء الولاءات ولوبيات المصالح. كما إن هذه البنيات لم تكن قادرة على حمل المشاريع السياسية التي كان يتم الإعلان عنها بفعل الأحداث التي عاشتها المجتمعات العربية، وبالتالي ظل الغموض واللبس سيد الموقف؛ فمثلاً لا تعرف الجماهير العربية بشكل جيد تمفصل الصراع العربي ـ الإسرائيلي مع الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وموقع العروبة والإسلام (مع إدماج الأقليات وأخذها بعين الاعتبار) كمحرك أيديولوجي منهما لا لكون هذه الجماهير غير قادرة، بل لأن التنشئة السياسية تتم بشكل غامض إن لم تكن منعدمة ولأن الخطابات السياسية التي تتناول هذه الموضوعات تظل تحريضية وغير قادرة على إنتاج معرفة نسقية قابلة للفهم وممكنة الاستيعاب وقائمة على معطيات مضبوطة بما يضمن حرية التعبير والرأي والحق في الولوج إلى المعلومة (تدريس التاريخ العربي والقُطري كمثال). كما يطرح السؤال عن جدوى تدريس مادة التربية الوطنية (الحقوق، المؤسسات، إلخ.) إن كان الفرد ـ التلميذ لا يعيشها في الواقع وعلى علاتها. إننا أمام تنشئة مفارقة لا يمكن إلا أن تغذي عموماً الظواهر التي أشرتُ إليها؛ فليس الإنسان العربي بأقل قدرات وكفاءات من الإنسان الغربي، ولكن المجتمع كما عرَّفته سابقاً ينتج فقط الأفراد القادرين على إعادة إنتاجه كنظام. ولهذا فقد أكدت في اشتغالي حول الشباب أنه إن كان ضرورياً لإعادة إنتاج المجتمع (الاستمرارية)، فإنه ليس من المفروض عليه إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم، لأن السيرورة التاريخية تفترض نظاماً اجتماعياً متجدداً؛ فلكل مرحلة تاريخية شبابها، ولكل مجتمع شبابه.

● بالحديث عن أنظمة ما بعد الحراك الشعبي، ألم تكن الثورات العربية ناضجة بما فيه الكفاية حتى تفرز أنظمة أكثر ديمقراطية وأكثر خبرة في الممارسة السياسية؟

ـ المشكل أننا لم نعش في عالمنا العربي ثورات بالمعنى الذي أشرت إليه إلا عندما كنا بصدد الصراع من أجل الحصول على الاستقلالات؛ فمطلب الاستقلال كان يعني أن يذهب المستعمر ويتركنا وشأننا. كما إن

المشكل يكمن كذلك فيمن قاد هذه الاستقلالات وفي طبيعة المطالب التي حملتها والعمق الاجتماعي لكل هذه الأشياء. وعطفاً على هذا، نقول إن «انتفاضة» مصر مثلاً طالبت برحيل الرئيس ولم تطالب بمحاكمته سواء كرئيس أو كنظام. وقد كان الهدف من محاكمته امتصاص غضب الجماهير المنتفضة (فإعلان وفاته عشية الانتخابات يطرح أكثر من سؤال). وكما أشرنا سابقاً إلى أن غياب التنشئة السياسية أثّر بشكل كبير على الكفاءة التنظيمية للجماهير والقدرة على المناورة حتى لدى الأحزاب التي كانت نقطة ضعفها الكبرى هي، من جهة، ارتباطها المؤسسي بالنسق السياسي للنظام الحاكم، ومن جهة أخرى، هامشية القوى السياسية المعارضة التي لم يسمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية إما عبر الإقصاء أو التضييق عليها من خلال التحكم في نوعية المشاركة وحجمها (نظام الانتخابات، شفافيتها، إلخ). كما إن التلويح بالبعبع الإسلاموي من جهة، ودمقرطة المجتمع بجرعات محسوبة بذريعة «الجرعة الديمقراطية الزائدة» من جهة أخرى، جعل النظام السياسي القائم يستديم حكمه من خلال نظام مخاتل لكل مؤشرات الدمقرطة. يضاف إلى هذا، أن الدفع بتعددية حزبية كبديل لتعددية سياسية ساهم في تشرذم القوى السياسية وأزّم الوضع السياسي بشكل جعل الأحزاب كائنات انتخابوية أكثر منها قوى مجتمعية حاملة لمشروع مجتمعي ولبرامج كفيلة بتنزيله.

● ما تحليلك لوصول التيارات الإسلامية إلى السلطة بعد الثورات العربية؟

ـ لئن كان الدين مكوناً من مكونات أيديولوجيا الاستقلال في الأقطار التي كانت خاضعة قبلاً للخلافة العثمانية، فإنه لم يكن المحرك الحاسم. وكمثال نرى أن الحركة الوطنية بالمغرب لم تجعل من الدين أداة تحرير ومواجهة بالرغم من أن الزعامات الوطنية كانت ذات تكوين ديني وتنتمي إلى العلماء. والمفارقة المغربية ـ هنا ـ هي أن من عارضوا الاستقلال بل وطعنوا في شرعية السلطان باعتباره «سلطان الشيوعيين والوطنيين»، وعملوا على نفيه بإيعاز من قوى الاستعمار، هم من استعملوا الدين بل ونصبوا سلطاناً ـ دمية باعتبار سلطان المسلمين من المغاربة. كما إن صعود نجم الإسلاميين في المغرب جاء في إطار البحث عن توازن بين القوى السياسية من طرف الملك (الحسن الثاني) في سياق سنوات الرصاص التي كانت نتيجة صراع بين الشرعية التاريخية (الملكية) والشرعية الوطنية (الحركة الوطنية)، وهو ما أدى إلى دفع بعض مكونات الحركة الوطنية إلى المعارضة حتى مرحلة الانتقال

السياسي (عام ١٩٩٦)، غير أن عبد الله العروي، اعتبر هذا الانتقال السياسي «توسيعاً لهامش المشاركة» فقط وفرصة لبناء الثقة.

يضاف إلى هذا السياق العام، إقصاء المكونات السياسية الإسلامية من الحقل السياسي وبالتالي من المشاركة. غير أن بروز دول الخليج الغنية على المسرح السياسي الإقليمي، جعلها تفرض نفسها كلاعب أساسي من خلال تقوية دور القوى الإسلامية وإعطاء التدين صبغة سلوك سياسي، ما أدى إلى انقسام المجتمع، بل إن سعي بعضها إلى تعريب الإسلام كرديف لفرض مذهبها الديني، خلق توتراً سياسياً حول الدين بدل تركه لحمة الأمة الإسلامية؛ فالمشكل هنا هو التدين وتمظهراته (ما يعبر عنه بالإسلام السياسي) وليس الدين الإسلامي كعقيدة.

● الإعلام، ودوره في التوجيه أو التحريض، هو سياسة لتفرقة أو جمع الشعوب حول قضية محددة، ما خطورة ذلك على المستوى المجتمعي؟

ـ ظل الإعلام في غالبية الدول العربية القُطرية ملكاً للدولة وأداة لخدمة سياسة الماسكين بزمامها مع هوامش في بعض الأقطار بحسب رغبة النظام الحاكم. ولهذا كنت قد أشرت في بعض أبحاثي أنه ليس هناك من اختيار أمام حاكم عربي أفضل وأيسر من التحكم في القناة التلفزية الوطنية الوحيدة آنذاك، مع العمل على رعاية الأمية وسط أفراد «رعيته»: إنها الوصفة الأمثل للتحكم في الرأي العام الوطني. لكن مع انتشار الفضائيات، تطور الأمر من أجل دفاع مشبوه حول تنوير الرأي العام العربي وهو ما أفلحت فيه قناة الجزيرة بمهنيتها الإعلامية التي لا يشوبها إلا عدم معالجتها للقضايا القطرية بالمهنية نفسها، إن لم يكن محوها من خريطة التغطية الإعلامية تماماً.

كما إن بروز إعلام مقاولاتي في المجالين المكتوب والسمعي على الخصوص (يسمى إعلاماً حرّاً!؟) وتراجع الإعلام الحزبي المعارض (على علّاته)، أدى إلى اهتمام مفرط بدرجة المقروئية والانصات جعل معالجة الأحداث والاهتمام بالرأي العام قضايا ثانوية، وذلك من أجل رفع المبيعات واللهاث وراء حصة الأسد من سوق الإشهار التي يستعملها النظام الحاكم لمعاقبة كل متنطع. هذا واقع إعلامنا العربي عموماً. على أن الإعلام الرقمي بدأ يخلخل هذه البنيات التحكمية وإن كان يفتقد بدوره الكثير من المهنية والإشعاع على الخصوص.

● اشتعال لهيب الثورات العربية وما لها من تبريرات اجتماعية وسياسية أمر مفهوم، لكن ثمة قوة أكبر سمحت بتحريك كرة اللهيب العربي المكتوم في وقت محدد من أجل مصالح ما، فكيف لنا أن نُشرّح هذه الحالة من منظور الاجتماع السياسي؟

ـ إن ما حدث لم يكن من تدبير فاعل خارجي بالضرورة. لقد جاءت الأحداث نتيجة تضافر عوامل موضوعية داخلية وخارجية. صحيح أن النظام العالمي الجديد ما زال في طور الإرساء، وأن هناك توجهات قطبية لفرض ملامح معينة لهذا النظام وفق أجندة ومصالح محددة. لعل أبرز مثال عنها هو نظرية «الفوضى الخلاقة». إلا أن هذا يجب ألّا يدفعنا إلى التقليل من العامل الداخلي في مواجهة العامل الخارجي. وصحيح كذلك أن العامل الداخلي لم يكن ليتقوى بهذا الشكل لو لم تكن الظروف الخارجية مواتية بالشكل الذي هي عليه الآن. ويمكن أن نجد في كتابَي ألفن توفلر ـ **صدمة المستقبل** (عام ١٩٧٠)، و**الموجة الثالثة** (عام ١٩٨٠) ـ عناصر إجابة عن الواقع الحالي. كما إن أعمال بارنغتون مور قد تساعدنا في فهم ما يجري من حيث إن طبيعة التحولات تحكمها طبيعة القوى التاريخية التي تقودها وتلك التي تعارضها ومدى قدرة كل منهما على فرض توجهاتها بالنظر إلى ما تمتلكه من مقومات وإمكانات على شكل تحالفات أو فرص تاريخية.. وفي هذا الصدد تبقى التجربتان التونسية والمغربية من خلال التعامل الرسمي مع الأحداث وما أفرزه الوضع من تطورات سلبية (هرب الرئيس وصعود الإسلاميين)، وإيجابية إلى حد كبير (إصلاح الدستور مع إعادة النظر في هندسة النظام السياسي)، كدرسين في التعامل مع الأحداث. بينما التجربة البحرينية والأردنية بفعل عدة عوامل (جيوسياسية على الخصوص) الوجه الغامض لمآل الحراك الشعبي.

● بالحديث عن الفوضى الخلاقة، هل مكونات ومؤهلات المجتمع العربي تجعله خاضعاً لما تبثه السياسات والمخططات الخارجية للدول العظمى؟ هل سيبقى دائماً في دور المنفذ بعيداً عن صناعة القرار؟

ـ إن المجتمع العربي ليس كتلة متراصة ومتجانسة، لهذا تحدثت مرات عن الدولة القُطرية وإن كانت له ملامح سوسيوديموغرافية وسوسيوتاريخية جامعة إلى حد كبير. إلا أن مكونات كل مجتمع قُطْري على حدة تجعل الحديث بصيغة المفرد أمراً اختزالياً للتنوع والخصوصيات داخل المجتمع

العربي. ولكن يمكننا مع ذلك القول انطلاقاً من المنظور الدولي العام إن المنطقة العربية ظلت تنعدم فيها المبادرة. وقد كانت فلسطين الرقم الصعب في المعادلة الدولية، غير أن قيام سلطة فلسطينية منزوعة السيادة السياسية في واقع سياسي عربي هش استفردت به أنظمة عربية تفتقد رؤية حداثية للصراع الدائر بالمنطقة منذ أجيال بالدور السياسي (نظراً إلى نجاح توظيفها في الصراع الباكستاني أمام تراجع دور مراكز الثقل التقليدية (مصر، العراق، سوريا)، بل وتفكك أنظمتها السياسية، جعل المنطقة العربية تدخل نفقاً يلفه غموض حول مستقبله. كما إن بروز ـ وبشكل مفارق ـ كيانين سياسيين متصارعين يسعيان إلى فرض دولة دينية (إسرائيل وإيران) أثر كذلك على هذا الوضع. وهو ما يجعل الوضع العربي بمنطقة الشرق الأوسط والغني بموارده الطبيعية والضعيف بموارده البشرية محتاجاً إلى منطقة شمال أفريقيا التي تعيش بدورها مخاضاً جعل ولادة المغرب العربي عسيرة لا لطبيعة الأنظمة السياسية فحسب، ولكن لتضارب مصالح القوى الحاكمة. وهو أمر سيرهن مصير الضفة الجنوبية للمتوسط التي بإمكانها أخذ زمام المبادرة في جوّ الأزمة التي تعيشها أوروبا (منطقة اليورو). هذا الأمر ممكن بخلق سوق عربية موحدة يقوم بناؤها على تكامل المصالح في انتظار تسوية الخلافات كما هو الأمر بين التعاون المغربي الخليجي. وهذه التجربة جديرة بالتتبع للآمال المعقودة عليها كلبنة تصلح للبناء عليها مغاربياً وحتى عربياً.

● ظهر الفايسبوك وعالم المدونات مع تسريبات ويكيليكس التي قربت الأفكار ووضحت سواسية الحالة الاجتماعية للمواطن العربي المقهور وعرّت الأنظمة العربية، فما تقييمك لهذه الظواهر اجتماعياً؟

ـ صحيح أن الثورة المعلومياتية بما وفرته من خدمات حررت الفرد عموماً إلا أنها كانت إحدى أدوات العولمة وتمظهراتها بما فرضته من تراتبية بين الأغنياء والفقراء على مستوى المعلومات (info-riches/Info-pauvres)، وبشكل مفارق ساهمت كذلك بشكل كبير في مراقبة الإنسان والتجسس عليه.. فشبكات التواصل الاجتماعي والولوج إلى المعلومة حرر الإنسان العربي من سلطة رقابة الأنظمة وفتح الباب أمام أشكال جديدة من التحرك والمبادرة.. إلا أن الجانب الأهم في كل هذا هو الجانب الذي أشرت إليه أعلاه من بروز جيل معلوماتي إضافة إلى تقوية الحرية الفردية (حساب خاص) في الوقت الذي ما زال فيه الفرد غير بارز بشكل قوي في مجتمعاتنا كأحد ركائز

الحداثة. وهنا لا يفوتني أن أشير إلى أن بروز ظاهرة «الجهاد الرقمي» بمختلف تجلياته والتي لم تحظ باهتمام من طرف البحث العلمي.

● وهل ظاهرة (الـ فايسبوك والـ توتير....) باتت سلاح الشعب العربي من أجل فرض التقارب الاجتماعي والتنفس السياسي في العالم الافتراضي لإسقاط أي نظام على أرض الواقع؟

ـ إن العمل الافتراضي وإن كان ضرورياً، فإنه غير كاف، على اعتبار أن العمل الميداني هو الحاسم. وفي هذا الباب، لئن كانت النخبة متمكنة من التعامل مع المجال الافتراضي، فإن تأطيرها للشارع يبقى متدنيّاً بالنظر إلى تعاملها الافتراضي لأن الجماهير التي ما زالت تتفشى في أوساطها الأمية.. والخطاب الذي تروج له يبقى غير متمثل بشكل جيد من طرف الشارع.. ولعل نتائج ما يسمى «ربيعاً عربياً» تدعو القوى الديمقراطية والحداثية إلى مراجعة طرق اشتغالها.

● أخيراً، ما هي توقعاتك بخصوص مستقبل المجتمعات العربية في ضوء ما سبق من أحداث، وما وصلنا إليه اليوم، وما هو آتٍ؟

ـ لا بد من الإشارة إلى أن العولمة قدر محتوم وليس أمام العالم العربي إلا الانخراط فيها. وهو ما يتطلب خلق سوق اقتصادية عربية تكاملية مع الاشتغال على هضم مخلفات المرحلة الاستعمارية بشكل تدرجي (المشاكل الحدودية، التعددية الثقافية واللغوية...) من أجل هوية منفتحة وجامعة.. كل هذا يتطلب احترام حقوق الإنسان ودمقرطة المجتمع والدولة من خلال العمل على بناء تمفصل حداثي بين المجال العام والمجال الخاص لا على مستوى الحريات الفردية فحسب، بل وكذلك الحريات العمومية من دون إغفال حقوق المرأة وإحلالها المكانة اللائقة بها على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار والتمثيلية في مختلف الهيئات وعلى مختلف الصُّعُد، وكذا الشباب، لأنه الضامن لاستمرار المجتمع ومستقبله.

هذه الأحداث تضعنا على مفترق الطرق إما الاستمرار في «سيرورة تنمية التخلف» كما عبر عن ذلك رودولفو ستافنهاغن، أو القطع معها كإرث استعماري من أجل المرور نحو بناء فضاء عربي كرقم عالمي فاعل على مستوى النظام الدولي الجديد وهو أمر لن يتحقق اليوم، ولكن يتطلب تضحيات ونفساً طويلاً، ويتأسس على القطع مع شعارات الأمس ونحت شعارات جديدة تجيب عن التحديات هنا والآن، وتمتح من الماضي كإرث لا كمقدس.

ثالثاً: إدارة الأزمات الموروثة والمفتعلة

١ ـ شهادة
أيمن سلامة

الجريمة بين العقاب الدولي والتبرير الثوري

. . . . .

لأنه ليست لدينا السلطة أو حتى التفويض لنقرر أن ثمة جرائم قد وقعت في دولة ما، لكن المحكمة المختصة سواء كانت محكمة وطنية أو دولية، وبعد تحقيق قانوني مستقل محايد ونزيه. وفي حال ما إذا كان هناك لجان تقصي حقائق أو لجان تحقيق دولية محايدة سواء كانت أممية/ تابعة للأمم المتحدة، أو كانت لجاناً إقليمية تابعة مثلاً لجامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي، وتمّ توثيق هذه الانتهاكات على أنها جرائم، وقتها فقط يمكن تسميتها بـ جرائم. .

ومن الأساس لا إباحة في انتهاكات قانون الحرب سواء من جانب النظام أو الثوار. . لكنه التبرير الذي يجعل من السفاح شهيداً ويجعل من الشهيد مجرماً. .!

● في ظل سيطرة «المجتمع الدولي» على حساب «السيادة الوطنية»، إلى أي حد يمكن الحديث عن استقلال مطلق وسيادة تامة سواء للحكومات العربية التي أتت بعد الربيع العربي أو لأي حاكم في العالم؟

ـ الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان انتهاكات جسيمة هي تتنازل بمحض إرادتها وبشكل مباشر عن سيادتها الوطنية. ارتكاب الجرائم الدولية والتي تعتبر الجرائم الأساسية للقانون الدولي مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. . هذه ليست مسائل سيادية. الدولة التي لا تستطيع توفّر حقوق الإنسان لمواطنيها، عليها أن تدع الآخرين، وتحديداً «المجتمع الدولي» يتدخل. منذ سنة ٢٠٠٥ اعتمدت القمة الأممية التي ضمت رؤساء دول وحكومات الدول التابعة للأمم المتحدة كافة (١٩٢ دولة في ذلك الوقت)، لأول مرة مبدأ قانونياً مهماً وهو مبدأ «المسؤولية في الحماية»

(Responsibility to Protect). بمعنى أن المجتمع الدولي عليه واجب ومسؤولية في التدخل في مناطق الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وترتكب جرائم ضد الإنسانية، ثم عدها وحصرها في الجرائم التالية: الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب والتطهير العرقي. إذاً، عندما يتعلق الأمر بهذه الجرائم الدولية فالدولة لا تستطيع التذرع بمفهوم السيادة. والسيادة قد رُخصت للدول، كي تحمي حقوق وحريات مواطنيها. وعندما تنتهك تلك الحريات فالمجتمع الدولي يتدخل بشرط أن يكون هناك ثمة تفويض/ ترخيص من الأمم المتحدة تسمح فيه للدول الأعضاء باستخدام كل ما هو ضروري (القوة المسلحة لحماية المواطنين). وهذا ما حدث العام المنصرم في ليبيا حين اتخذ مجلس الأمن القرار الرقم ١٩٧٠ والقرار الرقم ١٩٧٣، بشأن الحالة الليبية اللذين يفوض بهما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستخدام كل ما هو ضروري لحماية المدنيين الأبرياء العزل.

● وماذا عن الجرائم التي ارتكبتها المعارضة المسلحة سواء في ليبيا أو سوريا؟

ـ لا نستطيع أن نسمي الأفعال والانتهاكات بكلمة «الجرائم» بمعناها المطلق، لا بد من الناحية القانونية أن نسميها «الجرائم المدعى ارتكابها»، لأنه ليست لدينا السلطة أو حتى التفويض لنقرر أن ثمة جرائم قد وقعت في دولة ما، لكن المحكمة المختصة سواء كانت محكمة وطنية أو دولية، وبعد تحقيق قانوني مستقل محايد ونزيه، وفي حال ما إذا كان هناك لجان تقصي حقائق أو لجان تحقيق دولية محايدة سواء كانت أممية/ تابعة للأمم المتحدة، أو كانت لجاناً إقليمية تابعة مثلاً لجامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي، وتمّ توثيق هذه الانتهاكات على أنها جرائم، وقتها فقط يمكن تسميتها بـ جرائم. العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية أقرت بأن هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت من الطرفين: سواء من الحكومة/ الجيش النظامي السوري، أو من المعارضة المسلحة السورية. قانون النزاع المسلح (القانون الدولي الإنساني) لا يرخص لأي واحد من أطراف النزاع سواء كان حرباً مشروعة أو غير مشروعة، فلا إباحة في انتهاكات قانون الحرب سواء من جانب النظام أو الثوار. والشيء نفسه يطبق في حالة ليبيا؛ فالعديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية أقرت أن هناك فعلاً انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت من طرف الثوار والمسلحين ضد جيش وكتائب القذافي.

● في هذه الحالة، وفي حال إثبات وجود انتهاكات، من يحق له تقديم بلاغ ضد قوات المعارضة وتقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؟

ـ ارتكبت جرائم حرب، وارتكبت جرائم ضد الإنسانية في ليبيا، وما حدث أن ليبيا دولة غير عضو في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فمجلس الأمن يكون هو المدخل الاستثنائي الوحيد الذي يحيل الحالة والموقف في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويجب أن يصدر قرار الإحالة من مجلس الأمن بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والشيء نفسه بالنسبة إلى الحالة السورية، هناك ادعاءات ومزاعم وتقارير عديدة عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سوريا، وفي شباط/ فبراير ٢٠١٣، ناشدت السيدة «بيلاي» المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن يقوم المجلس باتخاذ قرار الإحالة بشأن الحالة في سوريا إلى مجلس الأمن وهي أيضاً ليست دولةً طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهنا أيضاً مجلس الأمن هو المخول لإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، لكن بشرط أن يقر مجلس الأمن أن الوضع في سوريا يهدد الأمن والسلم الدوليين، ثم يحيل القضية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. والمدعي العام عليه فحص هذه الحالة، وإذا رأى أن ثمة جرائم ارتكبت تدخل في اختصاص المحكمة، فإنه يقوم بمباشرة أعماله وتحرياته، ثم يقوم بإحالة المتهمين إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة. أما إذا فحص المدعي العام هذه الحالة ووجد أنه ليس ثمة أي مبرر لتحريك أو رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، فليس عليه أي التزام بالإذعان وقبول قرار الإحالة الذي كان معيباً من مجلس الأمن.

● في الحالة اليمنية هناك تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان، وهناك في المقابل «حصانة» يتمتع بها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، تحول من دون معاقبته على الجرائم وقضايا الفساد.. أليس في حالة الحصانة هذه خرق للمواثيق الدولية القاضية بعدم تقادم الجرائم ضد الإنسانية؟

ـ القانون الدولي أقر، منذ محاكم نورمبورغ ١٩٤٥، لمحاكمة كبار مجرمي الحرب الألمان، مبادئ نورمبورغ السبعة، ثم أقرتها وصادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٥٠ بالإجماع. لا تذرع بالصفة الرسمية

للمتهم بارتكابه جريمة دولية. رئيس جمهورية، وزير، رئيس حزب، قائد عسكري، قائد ميداني، برلماني.. لا يستطيع أن يقول أنا كذا، فالصفة الرسمية ليست من أسباب الإباحة لارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

● متى تنتهي، إذاً، صلاحيات الحصانة؟

ـ القانون الدولي لا يقر بالحصانة، لكن المشكلة التي وقعت في اليمن تحديداً أثناء الثورة اليمنية، أن الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي باركا الاتفاق الذي حصل بين الرئيس اليمني السابق ومعارضيه والذي تنحى من خلاله علي عبد الله صالح عن السلطة لصالح نائبه مقابل أن يتم تحصينه. لكن هذه المسألة هي غير قانونية لأن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦٨، لعدم التقادم والعفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تقضي أنه لا حصانة عند ارتكاب هذه الجرائم تحديداً، والجمهورية اليمنية هي دولة طرف في هذه الاتفاقية، وصادق برلمانها على هذه الاتفاقية، بالتالي لا يجوز أيضاً بموجب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩، أن تقوم دول أطراف في معاهدة بالتنصل من الاتفاقيات، وخاصة إذا كانت اتفاقيات تخص القانون الدولي الإنساني الذي تأسس على القاعدة الدولية العرفية والتي تعتبر قواعد آمرة، فالعديد من الفقهاء يعتبرون أنه هناك طائفة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ملزمة حتى لغير أطرافها، ومن ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمنع والعقاب على جريمة الإبادة الجماعية والتي كانت قد صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام ١٩٥١، بشأن مدى مشروعية التحفظات على اتفاقية الإبادة، أقرت أن مثل ذلك النوع من الاتفاقيات الدولية التي تعقدها الدول ليس لأجل تحقيق مآرب ومنافع تجارية أو اقتصادية أو فنية.. هذه اتفاقية لحفظ وحماية النوع البشري، هذه الاتفاقية ملزمة للكل سواء كانت الدولة طرفاً أو غير طرف، ومن ثم لا تستطيع دولة أن تتملص من هذه المسؤوليات ومن هذه الاتفاقيات بحجة أنها ليست طرفاً فيها.

● كيف ترى اتجاه الأنظمة العربية الجديدة، هل سوف تستمر في اتباع «سياسة التحالف» أم سوف تتجاوب مع مشاعر الجماهير وتدخل في صراع مباشر مع الغرب؟

ـ هذه معادلة صعبة في كيفية قيام الأنظمة الجديدة في ظل الثورات

والتحولات الجديدة داخل المنطقة بعملية المواءمة بين أمرين اثنين متغايرين ومتضادين، **الأول**، هو التطلع للاستقلالية والحرية ولقمة العيش الكريمة. **والثاني**، عدم التبعية للغرب من ناحية أخرى.. صعب جداً أن تقوم الحكومات الحالية بالاستقلالية المطلقة عن الغرب في ظل ظروفها الاقتصادية والتنموية المتدهورة واستمرارها في اتباع سياسة القروض والمعونات الممنوحة من الغرب؛ فمثلاً مصر تتلقى ثاني أكبر مساعدات ومعونة أمريكية في العالم بعد إسرائيل، فهل تستطيع مصر في ظل هذه الحقيقة الاقتصادية الماثلة أن تستقل بقراراتها بشكل مطلق بعيداً عن الإدارة والإرادة الأمريكية؟. ناهيك على أن هناك من الأنظمة العربية من يتحدث عن الاستقلال والكرامة إرضاء لتطلعات وطموحات وعواطف شعوبها، وعندما نصل إلى ساعة الحسم والفصل نجدهم يرضخون ويذعنون للإملاءات والقرارات الغربية. الاستقلالية وعدم التبعية للغرب لن تتحققا في ظل عدم وجود استراتيجيات عربية كبرى تهدف إلى تحقيق التنمية والأمن الاقتصادي للدول العربية.

● ما هو مستقبل الوحدة العربية بعدما تحولت جامعة الدول العربية إلى شبه منظمة ملحقة بالأمم المتحدة، وبعدما تخلفت القضايا العربية الأساسية عن القمم العربية؟

ـ يجب أن تكون تطلعات الوحدة العربية في الشأن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من أجل تحقيق أهداف وطموحات الشعب العربي خارج الأطر الرسمية، خارج جامعة الدول العربية، لأنه ثبت فعلاً في ظل العولمة وفي ظل انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، أن الجامعة أصبحت تابعة ومنفذة حرفياً لقرارات منظمة الأمم المتحدة بالرغم من أن ميثاق الجامعة من الناحية القانونية يتيح للجامعة أن تقوم بتأطير مبادرات الوحدة العربية، لكن ظروف التغيرات الجوهرية الهائلة في سياق العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، يطرح العديد من التحديات والصعوبات التي تجابه الشعوب العربية وقبلها جامعة الدول العربية. يجب أن تتغير آليات العمل العربي في ظل ميثاق الجامعة، وإذا كانت الجامعة لا تستطيع أن تجابه وأن تكون عند مستوى تطلعات الشعوب العربية، فيجب أن يكون هناك تغيير هيكلي ليس في الميثاق من الناحية اللفظية القانونية الحرفية فحسب، لكن في أنماط وآليات العمل العربي بوجه عام.

● إلى أي حد يمكن الحديث عن تهديد تفتيت العالم العربي وتقسيم كيانات الدول القائمة في ظل الصراعات السياسية والطائفية سواء في سوريا أو لبنان؟

ـ أرى أنه لا بد أن تكون هناك رؤى عربية مشتركة، وكما سبق وتحدثت عن مفهوم السيادة الذي تتشبث به الأنظمة كما حدث سواء في ليبيا، تونس، مصر واليمن والآن في سوريا، أصبح ما يسمى بـ السيادة المقيتة أو السيادة الكريهة. لا توجد سيادة مطلقة لدولة ما في العالم على شعوبها، بمعنى أن سيادة الدولة مقيدة باحترام حقوق الإنسان. إذا وعت الأنظمة العربية كافة هذه المبادئ الإنسانية قبل أن تكون مبادئ قانونية، فلن تحدث أية فتن أهلية أو طائفية تهدد بتقسيم البلاد العربية.

● بعد قرابة العامين على انطلاق الثورة، كيف تصف الوضع المصري الداخلي الحالي كنموذج لباقي دول التغيير؟

ـ الأوضاع في مصر كمثل أوضاع أي دولة في العالم تخوض مخاض التحول الديمقراطي، مراحل التحول والانتقال بعد الثورات والانتفاضات هي من أخطر وأصعب المحن والدروس العسيرة الصعبة التي تجابه الدول نتيجة وهن وضعف مؤسسات الدولة وعلى رأسها الشرطة؛ فنتيجة ما يسمى بـ انكسار الشرطة واندحارها في مصر أمام التغير والتطور الجديد للمجتمع، مقابل التوجس والريبة بين المواطن والشرطة، لذلك لا تزال الشرطة المصرية تقريباً لا تعمل بكامل فعالياتها وجهودها، ومن ثم نجد أعمال البلطجة والسرقة والنهب وغيرها. وهذا يعكس صورة سلبية عن الأوضاع الداخلية الأمنية بمصر، فنجد في المقابل حالة من العزوف عن السياحة في مصر، وحالة أيضاً من تردد وخشية رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب. . وكل هذه الأمور في المرحلة البدائية ما بعد الثورة، وسوف تأخذ بعض الوقت، لأن المراحل الانتقالية في عمر البلاد لا تأخذ عاماً أو عامين أو ثلاثة، بل المرحلة الانتقالية تنتهي بإعادة هيكلة وبناء المؤسسات كافة، وأيضاً إعمال آليات محددة تسمى بـ آليات التحول الديمقراطي. وهي محددة وراسخة ومتفق عليها وخاضتها دول أوروبا الشرقية السابقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٩١، وأيضاً دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الآليات هي: كشف الحقيقة، المحاكمات، الإصلاح المؤسساتي، التطهير،

تخليد ذكرى الضحايا، جبر، أي تعويض، الضحايا، وانتهاء بآلية العفو والمصالحة. وأشيد هنا بدور المملكة المغربية وعلى رأسها الملك محمد السادس، والتي بادرت إلى إنشاء أول آلية في المنطقة العربية لكشف الحقيقة والمداواة والمصالحة عام ١٩٩٦، بعد سنوات الرصاص وهي هيئة الإنصاف والمصالحة، ويجب على الثورة في مصر ومؤسسات الدولة أن تتعلم الدروس وتستفيد من تجربة هذه الهيئة والمبادرة الشجاعة. والمصالحة هي إحدى تلك الآليات، لكن يجب ألّا نتحدث عنها من دون جبر وتعويض الضحايا، ولا يجوز أن نرسي المصالحة من دون محاسبة ومحاكمة ليس الجنود الذين نفذوا الأوامر بقتل المتظاهرين فحسب، والتعذيب وجرائم أخرى، لكن أيضاً محاكمة القادة الذين أعطوا تلك الأوامر بقتل وتعذيب واضطهاد الشعوب، وهي كلها جرائم دولية تصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية.

● كيف ترى مستقبل البلاد في ظل وجود إرث ثقيل ورثته السلطة الحالية والقيام بأعبائه يفوق النظريات والشعارات التي رفعتها؟

ـ نعم، الإرث والحمل والمسؤوليات كبيرة جداً، وشعار الرئيس مرسي مع كل تقديرنا له كان صعب التحقق والمنال، وشعاره بأنه سوف ينجز كل شيء في مئة يوم، ثبت أنه مجرد دعاية لحملته الانتخابية. والمصريون المعارضون للرئيس تشبثوا بهذه الوعود التي فعلاً يصعب تحقيقها؛ فعدد سكان مصر يُناهز ٨٨ مليون نسمة، الموروث كبير، والمال المنهوب والمسروق الذي هرّب إلى الخارج والذي للأسف من صعب استرجاعه، لأن الحكومة المصرية ليس لديها المستندات الدامغة حتى تستطيع الدول الأجنبية تجميد تلك الأرصدة ومن ثم إعادتها إلى مصر. لكن لا أزال أصر على أن أهم إنجاز في هذه المرحلة والذي يجب السعي إلى تحقيقه هو الأمن وإعادة الاستقرار إلى الشارع المصري وما يترتب عنه من إعادة السياحة والاستثمار ونمو الاقتصاد والتنمية؛ فبدون أمن سوف يصعب على مصر وقاطرة التحول والثورة أن تسير في مسارها الصحيح وأن تصل إلى المحطة الأخيرة المرجوة.

● كيف تقيم أداء الرئيس المصري محمد مرسي في المئة يوم من وصوله للسلطة؟

ـ هناك مشاكل وسلبيات أهمها وأخطرها مواجهة الرئيس للسلطة القضائية، ثم رجوعه في قراراته التنفيذية التي تسرع في اتخاذها،

والمفتَرض أن يحاسب المستشارين القانونيين لديه؛ فتجاوز الرئيس مرسي لمبدأ استقلال القضاء يمكن اعتباره وقوعاً في «المحظور الأخطر». وعلى الرئيس وهيئة مستشاريه ومعاونيه أن يتعلموا من دروس وعبر المئة يوم الماضية، فإن كانت هناك إيجابيات لا بد من تفعيلها وتعظيمها، وإن كانت هناك سلبيات وانتقادات فلا بد من محاولة علاجها، ودوماً الرأي المعارض لا بد أن يدرس ويؤخذ به، فهو غالباً ما يكون الطريق إلى الصواب والرشاد، لذا فاني أرى بأنه يجب على الرئيس ليس الاستماع وتلبية آراء المعارضة فحسب، لكن الأهم هو تنصيب، أي تسمية، أهم الشخصيات البارزة في المعارضة المصرية، والتي تحظى بقبول شعبي في المناصب التنفيذية المهمة حتى يشاركوا في تحمل مسؤولية إدارة البلاد في هذه الفترة الصعبة، وحتى ينفي الرئيس المصري عن نفسه شبهة إتباعه سياسة الإقصاء للمعارضة المصرية.

٢ ـ شهادة
إدريس الكريني

الدومينو والتحولات الجيوستراتيجية

وأقول: لم يخضع لمنطق التراتبية الزمنية أو انتظامية عامل الجوار بمحدداته الجغرافية المعروفة في أدبيات العلاقات الدولية والقانون الدولي...

لكن في المقابل يمكن أن نستشف وجود «ذكاء ثوري» لدى الشعوب العربية يعكسه حسن اختيار اللحظة المناسبة للتحرك؛ إذ بمجرد حسم الأمور في بلد معين بإسقاط النظام فيه؛ تنطلق شرارة «الثورة» في قطر آخر، وهكذا..

إنها تحولات الميدان، فهي معركة الشعوب أولاً وأخيراً، فهي صانعة الأحداث؛ أما القوى الدولية فهي تحاول توجيهها(الأحداث) أو استثمارها في أحسن الأحول حتى لا تتجاوزها وتكون بالتالي ضحية لها.

● بين مصطلحات «الثورة» و«الربيع العربي» و«الاضطرابات» و«التغييرات»، أي مصطلح تختاره للتعبير عن الوضع في المنطقة العربية؟ ولماذا؟

ـ تعددّت المصطلحات التي أطلقت على ما شهدته المنطقة من متغيرات في الآونة الأخيرة؛ بين من اعتبرها ثورات أو احتجاجات في ما أطلق عليها آخرون انتفاضات أو حراكاً مجتمعياً. . وهذا أمر طبيعي إذا ما استحضرنا حجم الأحداث وفجائيتها.

والواقع أن هناك قصوراً نظرياً ضمن أدبيات علمي السياسة والعلاقات الدولية في تفسير ما حدث أو التنبؤ بمآلاته، وبخاصة إذا ما استحضرنا خصوصية ما حدث وسياقاته؛ فما شهدته المنطقة من متغيرات متسارعة طبعته التلقائية والفجائية؛ كما إنه لم يكن في مجمله من صنع النخب السياسية أو المثقفة أو مختلف القنوات الوسيطة من أحزاب ونقابات. . كما إن العامل الدولي كان حاضراً وبخاصة على مستوى توجيه الأحداث. . وهو ما عكسته تدخلات مجلس الأمن في بعض الحالات أو مواقف بعض الدول الكبرى من الأحداث؛ وصدور تقارير عدد من المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى؛ شكّل دخول عامل تكنولوجيا الاتصال الحديثة على خط الأحداث؛ عاملاً آخر أسهم في تعقيد الأمور؛ بعدما تحولت وسائط الاتصال الحديثة الاجتماعية من آليات للتواصل إلى قنوات للتعبئة والتأطير والضغط. .

● في رأيك.. ما مدى صحة نظرية «الدومينو» أو ما يعرف بـ عدوى الثورات؟

ـ تحيل نظرية «الدومينو» إلى وجود عامل قوة خارجية تكون له القدرة على خلخلة حالة الاستقرار داخل بنيات متجاورة؛ حيث تتهاوى وتضطرب البنيات المجاورة بسقوط واضطراب إحداها.

وهي نظرية لم تتحقق معالمها بصورة واضحة في ضوء ما شهدته الأقطار العربية من تحولات؛ ذلك أن سقوط الأنظمة أو اندلاع «الاحتجاجات» أو «الثورات» لم يخضع لمنطق التراتبية الزمنية أو انتظامية عامل الجوار بمحدداته الجغرافية المعروفة في أدبيات العلاقات الدولية والقانون الدولي. .

لكن في المقابل يمكن أن نستشف وجود «ذكاء ثوري» لدى الشعوب

يعكسه حسن اختيار اللحظة المناسبة للتحرك؛ إذ بمجرد حسم الأمور في بلد معين بإسقاط النظام فيه؛ تنطلق شرارة «الثورة» في قطر آخر.. وهكذا؛ حيث يحظى الحدث باهتمام بالغ لدى الرأي العالمي. غير أن الأمر لا يتم بصورة تحكمها انتظامية زمنية أو مكانية؛ وهذا راجع إلى عوامل مرتبطة بخصوصية المجتمع ذاته وبطبيعة النظام القائم؛ وخلفيات «الثورة» أو «الاحتجاج» ومراميها وما إذا كانت تستهدف الإصلاح أو التغيير..

● منذ اندلاع شرارة «الثورة» ما زلنا نتساءل: ماذا بعد الثورات؟ وما هي استحقاقات التغيير؟

ـ ينبغي الإشارة في البداية إلى أن الرهانات الكبرى بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية تظل مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخلياً وخارجياً؛ على طريق بناء أسس تقطع مع الاستبداد والفساد وخرق حقوق الإنسان..

وأعتقد أن طيّ صفحات الماضي ومصارحة الذات؛ من خلال آلية العدالة الانتقالية؛ يعدّ مدخلاً فعّالاً لوضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية؛ وبناء أسس متينة تدعم دولة الحق والقانون.

وتزداد أهمية العدالة الانتقالية في الأقطار العربية في هذه المرحلة الحاسمة بالذات، بالنظر إلى أهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بعيداً عن ثقافة الثأر والانتقام؛ ولقدرتها على تحصين المجتمعات من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

إن ما تشهده مختلف الأقطار العربية من «ثورات» و«احتجاجات» عارمة؛ يبرز حجم المشاكل الخطيرة التي تراكمت على امتداد سنوات عدة؛ نتيجة للاستبداد والفساد وغياب الحريات؛ وهشاشة مؤسسة القضاء وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي، وهي عوامل تجعل من أي مبادرات إصلاحية ـ في غياب مصالحة وطنية شاملة تستمد مقوماتها من أسس العدالة الانتقالية كما هي متعارف عليها عالمياً ـ أمراً نسبياً وهشاً؛ بل وتجعل هذه الأقطار عرضة لتكرار الاستبداد ولمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية؛ ويجعل الباب مفتوحاً أمام سيادة ثقافة الانتقام وانتهاك حقوق الإنسان بمختلف المظاهر والأشكال.

● «الشعب يريد إسقاط النظام»، كان هذا هو المطلب الرئيس والمحدد للشعوب العربية التي ثارت على أنظمتها.. بعد النجاح في إسقاط هذه الأنظمة، هل نجحت هذه الشعوب في اختيار أنظمة بديلة أكثر ديمقراطية وأقرب إلى الاستجابة لمطالبها وأهداف ثورتها؟

ـ يبدو أن تقييم نتائج ما حدث على مستوى تحقيق الأهداف الكبرى المتوخاة من اندلاع «الثورات» و«الاحتجاجات»؛ ما زال أمراً سابقاً لأوانه؛ ذلك أن سياق الثورات العالمية تاريخياً يؤكد أن تحقيق الأهداف لم يكن بصورة آنية؛ بقدر ما تطلب عقوداً كثيرة؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى الثورة الفرنسية التي لم يجن ثمارها الفرنسيون إلا بعد مرور أزيد من قرن من الزمن..

وباستحضار التحديات والإكراهات الراهنة التي تواجه دول «الربيع العربي» في بعدها الداخلي المرتبط بوجود نخب مقاومة للتغيير من الأنظمة السابقة وعدم انخراطها أو اقتناعها بعد في الأوضاع الجديدة؛ ومبالغة بعض الأنظمة في استخدام العنف ضدّ المدنيين؛ أو شراء الذّمم والمواقف بالمال أو هيمنة بعض القوى المتطرفة على مقاليد الحكم.. أو في بعدها الخارجي في علاقتها بتهافت بعض القوى الدولية الكبرى وسعيها إلى صد أيّ تغيير حقيقي خوفاً على مصالحها؛ فإن إسقاط الأنظمة في بعض الأقطار ما هو إلا مرحلة أولية ضمن مسار طويل يفرض بناء المؤسسات وترسيخ الحقوق والحريات والقطع مع شروط الاستبداد.. وبخاصة أن الكثير من الثورات التي حدثت مع بداية الاستقلال في المنطقة رفعت شعارات مرتبطة ببناء الدولة الحديثة والتنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة والحرية.. وكانت الحصيلة صادمة بعدما خذلت النخب السياسية الحاكمة الشعوب وخدعتها وكرّست الاستبداد بأبشع مظاهره وأساءت لشعوبها في بعض الأحيان أكثر من المستعمر ذاته.

● كيف تقيم دور الحركات الإسلامية إبان الثورات؟ وكيف تتوقع مستقبلها؟

ـ إذا كانت القوى الإسلامية قد تعاطت على امتداد البلدان العربية بأساليب مختلفة مع الحراك المجتمعي تباينت حتى داخل الدولة نفسها؛ فإن صعود هذه التيارات بشتّى ألوانها؛ شكّل علامة مميّزة لمسار الحراك والثورات العربية؛ سواء تلك التي شهدت حراكاً انطوى على قدر من العنف

كـ ليبيا ومصر وتونس؛ أو سلمي كـ المغرب.. وهو صعود يجد مبرراته في عدد من العوامل الذاتية والموضوعية.

إن تناول أداء القوى والتيارات الإسلامية في المنطقة العربية في ظل الحراك والثورات الأخيرة، يفترض تجاوز المقاربات التعميمية التي تضع هذه الحركات بمختلف أشكالها في سلّة واحدة؛ وبخاصة أنها تتباين وتختلف من حيث طبيعة الفضاء القانوني والسياسي والاجتماعي الذي تشتغل فيه والذي يتحكم بشكل كبير في توجّهاتها وأدبياتها وخطاباتها..

اختارت بعض الدول العربية قبل اندلاع الثورات والحراك المجتمعي في المنطقة؛ التعايش مع الحركات الإسلامية؛ ما مكّن هذه الأخيرة من الوصول إلى البرلمان وتقلّد مناصب حكومية..، بينما فضلت دول أخرى منطق التضييق والإقصاء في مواجهتها.

على الرغم من أن الحراك لم يكن من صنع هذه الحركات، ذلك أنه حراك مجتمعي تلقائي تفاعلي صيغ بعيداً عن القنوات الوسيطة التقليدية(أحزاب؛ نقابات؛ إعلام؛ نخب مختلفة..)؛ وكثير من الفعاليات هذه الأخيرة حاولت اللحاق به واستثماره لصالحها.

وتظل هناك مجموعة من الأسئلة التي تُطرح بإلحاح من قبيل: كيف ستتعامل الحركات مع إفرازات الثورات والحراك المجتمعي؟ وهل ستسهم هذه الأخيرة في تغيير خطاباتها وأدبياتها إزاء عدد من القضايا الحيوية كـ المواطنة وحقوق المرأة والحوار مع الغرب..؟ وهل سيتعزّز حضورها داخل المجتمعات مع رحيل الأنظمة المستبدّة؟

● كيف ترى اتجاه الأنظمة العربية الجديدة، هل سوف تستمر في اتباع سياسة التحالف كما الأنظمة السابقة، أم سوف تدخل في صراعات إقليمية أو دولية؟

ـ من الضروري تلافي التعميم على الأوضاع في المنطقة(أسبابها؛ خلفياتها؛ سياقها؛ شروطها؛ حدّتها؛ أهدافها..) على الرغم من وجود تقارب على مستوى انتشار الاستبداد والفساد والخلل في توزيع الثروة.. وبالتالي عدم إطلاق الأحكام الجاهزة؛ لأن الأحداث تتسارع ولا تزال في بدايتها.. ومرشحة للتفاعل والتطور ويصعب التنبؤ بمآلها.

فالكثير من الأنظمة الجديدة التي أفرزها «الحراك» أو «الثورات» ما زالت

فتية وغالبيتها لم يسبق لها الاحتكاك بالشأن الحكومي؛ فقد مارست مهام معارضة جيدة لكنها تبدو اليوم كحكومات «مرتبكة»؛ ومن المعروف أن هناك فرقاً شاسعاً ومفارقة كبرى بين التحلّي بحسن النية والرغبة في التغيير في الإصلاح من جهة؛ وامتلاك القدرة الفعلية والكفاءة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في فترة صعبة ومليئة بالتحديات والمطالب وتراجع عقدة الخوف لدى المواطن، الأمر الذي يفرض قدراً كبيراً من التركيز والصبر والحنكة في تدبير هذه المرحلة الانتقالية؛ فالنخب القديمة يمكن استثمارها في تحقيق الانتقال لكفاءتها ولصدّ أية فرصة يمكن أن تعيد الأمور إلى الخلف أو تعصف بالاستقرار، مع تطويق هذه النخب بتدابير وتشريعات تدعم الشفافية والمحاسبة.. كما إن المحيط الدولي يشكّل بالنسبة إلى هذه الأنظمة الجديدة تحدياً كبيراً لسعي عدد من القوى الدولية إلى المحافظة على مصالحها وتطويق هذه الدول بشروط اقتصادية وسياسية يمكن أن تعرقل التحول بصورة طبيعية، الأمر الذي يفرض الحذر وعدم الدخول مع هذه القوى في مواجهات قد تكون على حساب الأولويات الداخلية؛ وبخاصة أن تحسن الأحوال الداخلية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ستكون له انعكاسات كبيرة في تعزيز الحضور الخارجي للدولة وتحسّن موقعها التفاوضي.

● ما هي التغيّرات والتحولات الجيوستراتيجية المرتقبة في المنطقة العربية في سياق الثورات العربية؟

ـ علاوة على الإكراهات الداخلية في علاقتها بتفشي الفساد، وهدر الأموال العامة، وتكريس الاستبداد، وصدّ الأصوات المعارضة، وتهميش القوى المجتمعية الحيّة، والهيمنة على وسائل الإعلام، ظلّ الكثير من الأنظمة العربية يمارس سياسة خارجية متخلّفة وغير منفتحة على طموحات وإرادة الشعوب؛ وغير مستندة إلى الإمكانيات الفعلية التي تملكها المنطقة اقتصادياً وبشرياً وعسكرياً.. وهو ما أفرز تكلفة خطيرة على القضايا الحيوية بالمنطقة، سواء تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وبتكريس التبعية للقوى الدولية الكبرى؛ أو الدخول في صراعات ونزاعات بينية، أو تنامي تفتُّت الدولة القطرية في المنطقة (حالة السودان..) نتيجة لسوء تدبير قضايا التنوع المجتمعي(نزاعات عرقية وإثنية ودينية)، أو دخولها في صراعات داخلية(لبنان؛ العراق؛ الجزائر..)، أو تعريض الشعوب لعقوبات ظالمة بفعل أخطاء الأنظمة أو سوء تقديرها للأمور(العراق؛ ليبيا والسودان).

إن القرارات والمواقف الخارجية تظل مجرد شعارات إذا لم تكن هناك مقومات سياسية وتقنية واقتصادية تدعمها. والدول العربية تتوافر على إمكانيات بشرية؛ وطبيعية؛ ومواقع استراتيجية، يمكن أن تستثمر خدمة للقضايا العربية الملحة في علاقتها بالمحيط الخارجي. . والواقع أن ظروف الاستبداد فوتت على هذه الأقطار فرصة استثمار هذه الإمكانيات.

إن الرهانات المطروحة على التحوّل الجاري في المنطقة هي رهانات داخلية ترتبط بشكل أساسي بتحقيق التنمية؛ وبناء دولة الحق والقانون؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والقطع مع الفساد والاستبداد؛ لكن جزءاً مهماً أيضاً من هذه الرهانات يرتبط ببناء نظام إقليمي عربي بناء وفاعل، وتدبير مختلف الأزمات والصراعات العربية الداخلية والبينية بصورة بناءة، ودعم المكانة التفاوضية العربية إزاء المحيط الإقليمي والدولي، وتبوُّؤ مكانة محترمة بين الأمم.

● **وما هي الشروط التي تدعم تحقق هذه الرهانات؟**

ـ إن الرهان على التحولات التي تشهدها المنطقة العربية يفرض استحضار مجموعة من الشروط والمرتكزات التي ينبغي توافرها بصورة تدعم الاستفادة من الجهود والتضحيات بما ينعكس على مآل هذه التحولات بما يوجه هذه المتغيرات خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخلياً وخارجياً؛ ويمكن إجمال هذه الشروط في ما يلي:

ـ انخراط مختلف القوى السياسية لدعم في توجيه الحراك المجتمعي الذي تشهده مختلف الدول؛ وبلورة رؤية استراتيجية تقطع مع التخلف والاستبداد.

ـ انخراط النخب والإعلام الحرّ وفعاليات المجتمع المدني في تعبئة الجماهير وقيادتها وتأطيرها وتوجيهها.

ـ استيعاب أهمية المحيط الإقليمي والدولي في إنجاح التغيير وعدم كبحه؛ والتعامل بحذر وبراغماتية معه وعدم المجازفة والمخاطرة بقرارات عشوائية يمكن أن تنعكس بالسلب على مآل التحوّل والتغيير بالضغط أو الاعتراف.

ـ تلافي الانتقام والإقصاء والتخوين في مواجهة الخصوم.

ـ التدرج في تحقيق الأولويات؛ والاقتناع بأن التغيير والتحول ينبني على التراكم الذي يتأتى بعد عقود.

ـ التوجه نحو التكتل وتشبيك العلاقات المختلفة بين دول المنطقة وتجاوز الإشكالات السياسية والقانونية التي تعيشها المنظمات الإقليمية المركزية والفرعية في المنطقة.

-اعتماد العدالة الانتقالية كسبيل مرن للانتقال نحو الديمقراطية والسلم.

● **كيف تفسر موقف أمريكا الداعم للثورات العربية؟**

ـ كما قلت في السابق؛ يظلّ الدور الدولي حاسم في مسار «الثورات» والتحولات بالمنطقة؛ فالقوى الدولية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تستأثر بتدبير القضايا والأزمات الدولية الكبرى؛ لا يمكن أن تقبل بصعود قوى ضد مصالحها.

ويبدو أن الموقف الأمريكي والغربي الداعم «للثورات» بشكل عام يتحكّم فيه ثلاثة عوامل أساسية:

أولها؛ اقتناع هذه القوى بأن تكلفة التواطؤ مع الاستبداد ضخمة على مصالحها السياسية والاقتصادية، وبأن دعم الديمقراطية هو المدخل الناجع لترسيخ الاستقرار والشفافية في العلاقات السياسية والاقتصادية محلياً ودولياً، بعدما ظلت تجامل الاستبداد في المنطقة العربية لعقود عديدة، حفاظاً على مصالحها، واعتقاداً منها بدور رموزه في مواجهة التطرف والهجرة السرية و«الإرهاب»، وظناً منها بأن تشجيع الديمقراطية سيسمح للإسلاميين باكتساح المشهد السياسي بهذه الأقطار.

وثانيها؛ أن الشعار والمطالب التي برزت داخل دول «الربيع العربي» اقتصرت في مجملها على قضايا داخلية ذات أولوية كبرى من قبيل إسقاط الأنظمة أو اعتماد إصلاحات وتغييرات تقطع مع الاستبداد.. ولم تطغ عليها الشعارات المعادية للغرب أو أمريكا أو «إسرائيل»..

وثالثها؛ دخول المحدد الغربي/ الدولي على خط الثورات من خلال مجلس الأمن الذي فرض عقوبات مالية على بعض الأنظمة أو أحال الوضع على المحكمة الجنائية الدولية (حالة ليبيا)؛علاوة على تزايد مواقف الدول الغربية الكبرى الدّاعمة «للثورات»؛ بعد اقتناعها بتغير الموازين والمعادلات

في الميدان؛ ناهيك عن صدور تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان التي تفضح الانتهاكات التي أقدمت عليها الأنظمة في دول «الربيع العربي»، ومواكبة الإعلام الغربي لما يجري بقدر من الموضوعية والحرفية.

● **وماذا عن موقف إسرائيل الغامض اتجاه الثورات العربية؟**

ـ أفرزت التحولات أجواء من الترقب والارتباك في الأوساط الفكرية والسياسية «الإسرائيلية»؛ فهناك اتجاه داخل هذا الكيان يخشى من هذه التحولات ومن تداعياتها على أمن إسرائيل ومصالحها؛ استناداً إلى مجموعة من العوامل التي يمكن إجمالها في ما يلي:

ـ فجائية هذه التحولات وعدم قدرة أجهزتها المخابراتية على توقعها أو استيعابها أو التنبؤ بمآلها.

ـ غياب نخب تقليدية تقود هذه «الثورات» وتوجهها.

ـ الدعوة في فلسطين وعدد من الدول بالمنطقة إلى تنظيم المصالحة بين الفلسطينيين؛ وإمكانية حدوث قدر من التقارب بين فتح وحماس؛ بما يمكن أن تتمخض عنه مقاربة جديد لملف الاحتلال تجمع بين المقاومة العسكرية والتفاوض السلمي.

ـ سقوط عدد من الأنظمة العربية الحليفة لإسرائيل ما يزيد من عزلتها ومأزقها..

وفي المقابل؛ هناك اتجاه إسرائيلي آخر؛ لا يخشى من هذه التحولات لاعتبارات مرتبطة بـ:

ـ عدم رفع مطالب مرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في كثير من دول «الربيع العربي».

ـ تركيز القوى «الثائرة» و«المحتجة» بما فيها الحركات الإسلامية؛ على المطالب والملفات الداخلية.

ـ حياد الجيوش العربية وعدم انخراطها في هذه الثورات.

ـ تراجع مشروعية النظام السوري التي كانت تشكل إحدى «قوى الممانعة».

● ثمة أزمة دولية كشفتها التغيرات العربية، خاصة ما يجري في سوريا وتحولات العملاق الصيني من الأزمة السورية.. هل يمكن اعتبار هذا تحولاً استراتيجياً في السياسة الخارجية الصينية كنوع من الانسحاب أمام القوى الأمريكية؟

ـ ينبغي الإشارة إلى أن الدور الصيني على الصعيد الدولي لم يتبلور بشكل واضح؛ وهذا راجع في أحد أسبابه إلى انشغال هذه الدولة بأولويات داخلية كبرى مرتبطة بتحقيق التنمية واستكمال وحدتها الترابية.. علاوة على وجود مجموعة من الملفات الشائكة التي تظل مرتبطة برضى القوى الغربية الكبرى كما هو الشأن بقضايا التجارة الدولية وملفات حقوق الإنسان داخل الصين (التبت مثلاً).. الأمر الذي تعكسه المواقف الدولية المحتشمة ـ والمتواطئة أحياناً ـ للصين إبان أزمات ومحطات دولية حاسمة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى فرض الحصار على ليبيا والعراق والسودان والتدخل العسكري في الصومال وكوسوفو في بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ أو بضرب أفغانستان عام ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ والعدوان على لبنان عام ٢٠٠٦ أو على غزة عام ٢٠٠٨.

إن الصين تتوافر على مقومات اقتصادية وبشرية وعسكرية كبرى تسمح لها بتأدية أدوار حيوية في النظام «الدولي الراهن» كفيل بخلق قدر من التوازن في العلاقات الدولية الذي تستأثر بها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً. غير أن الصين لم تقرّر بعد طرح قطبيتها، نظراً إلى عوامل موضوعية وذاتية. ويبدو أن مقومات القوة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.. لم تجتمع بشكل متوازن إلا للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن. على اعتبار أن مفهوم القوة في دلالاته الدولية لا يتأتى من خلال امتلاك عناصرها ومقوماتها المختلفة بقدر ما يتبلور من خلال القدرة على توظيفها بشكل فعال في الوقت والمكان المناسبين؛ وهو ما أفلحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير حتى الآن مقارنة مع قوى دولية أخرى كما الشأن بالنسبة إلى الصين وروسيا وألمانيا والهند..

وبالرجوع إلى موقع الصين في تحولات «الربيع العربي» يبدو أنه حضور مرن ومرتبك في بعض الأحيان؛ وهو ما برز بشكل جلي في أجواء «الثورة» في ليبيا؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنه لا مجال للمواقف المجانية في

العلاقات الدولية؛ حيث منطق المصالح يفرض نفسه بحدة ويحدد سلوك الفاعلين الدوليين؛ فالموقف الدولي الحاسم من الأزمة الحالية في سوريا؛ تأخّر لعوامل عدة؛ تتنوّع بين خصوصية النظام وقوته وسيطرته على دواليب الدولة والمجتمع على امتداد عقود عدة.. علاوة على عوامل مرتبطة بمواقف الدول الإقليمية مما يجرى(إيران وتركيا)؛ إضافة إلى العامل الدولي المرتبط بتلكؤ مجلس الأمن في اتخاذ تدابير فعالة وصارمة لحماية المدنيين وإيقاف تقتيلهم.. وأعتقد أن تغير الموقفين الصيني والروسي يرتبط أساساً بتوافر ضمانات تدعم مصالحهما في المنطقة؛ وكلما كانت هناك ضبابية في هذا الشأن؛ تأخر دعمهما «للثورة» السورية.. وبخاصة أنهما استفادا من مسار التحول في ليبيا والعراق قبلها..

ومع كل هذا، وحتى لا نبالغ في استحضار أهمية البعد الدولي، يمكنني القول إن حسم معارك التحول في المنطقة وفي سوريا حالياً يرتبط بتحولات الميدان؛ فهي معركة الشعوب أولاً وأخيراً؛ فهي صانعة الأحداث، أما القوى الدولية فهي تحاول توجيهها(الأحداث) أو استثمارها في أحسن الأحول حتى لا تتجاوزها وتكون بالتالي ضحية لها.

رابعاً: التغييب الأيديولوجي في الفكر العربي

١ ـ شهادة
عبد المالك حمروش

العلل النخبوية

وهكذا يمكن بهذه الخلفية للسلوك الثائر مهما كان بسيطاً وعفوياً، أن نستشف مستوى فلسفياً إنسانياً مرافقاً للثورة كسبب ونتيجة لا يخلو منها النشاط الجدير بالانتساب إلى البشرية...

فعلاً ما حصل هو بداية ثورة وليس ثورة كاملة تامة التكوين... والسبب في هذا هو أن النخب ضعيفة التنظيم ومتشرذمة ومنصرفة إلى اللهث

وراء مصالحها الضيقة الشخصية في خدمة السلطان الجائر، ما يجعلها بعيدة عن هموم الشعوب التي يئست هي الأخرى من النخب وتصدت للفعل والمبادرة من تلقاء ذاتها.

● اعتبر هيغل أن الفلسفة تأتي دوماً في الهزيع الأخير من الليل بعد اكتمال الحدث.. وبعد عامين نتساءل من وجهة نظر فلسفية، كيف ترى واقع الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية؟ وهل ينطبق عليها مفهوم الثورة بمعناه التقليدي؟

ـ ربما يكون الشق الثاني من السؤال هو البداية، لكن يمكن القول عن واقع الثورات العربية الراهنة، والتي أعتبرها واحدة غير متعددة إلا في بعض التفاصيل ليست بالجوهرية، إنها انفجار اجتماعي حتمي بفعل تفاقم الضغوط الاستبدادية وما رافقها من فساد كبير، إضافة إلى تفاقم الهيمنة الخارجية وارتفاع الوعي بسبب انتشار التعليم والثورة التكنولوجية التواصلية والإعلامية. لكن هل بالإمكان إقحام نظرة فلسفية نقدية ـ ربما في حدث يبدو بسيطاً للغاية لم تشترك فيه النخب على الأقل في شكل تخطيط وقيادة نحو هدف متصور مسبقاً؟ اللهم إلا إذا رحنا نبحث عن أسباب غير مباشرة تعود إلى طبيعة المجتمع العربي وماضيه الحضاري الكامن في صورة تراث ظل يحلم بإعادة بعثه مجدداً في صورة حديثة ومعاصرة، عملية حية بهذا المعنى البعيد والغامض في خيال القوى الشعبية التي قامت بالثورة يمكن الحديث عن هذا البعد الفلسفي الحلم المتصل بالإنسانية وما تتطلبه من احترام وكرامة وتقدير، باعتبارها الوسيلة والهدف من كل نشاط يمكن انتسابه إلى مستوى فكري، بخاصة إن كان فلسفياً، وفي هذا الصدد يمكن تتبع بعض الكتابات التي قد تكون ذات بعد فلسفي في ما رافق هذه الأحداث على مستويات داخلية وخارجية. ومن دون ريب، فإن هناك بعض النتائج المهمة التي مست الإنسان العربي وحتى غيره بحصول هذه الثورة من ذلك الانبهار الذي رافقها عالمياً والذي غير الصورة المهينة التي كانت مرسومة للإنسان العربي العاجز الفاشل إلى حد تصنيفه تقريباً في مرتبة الجماد، حيث أصبح فجأة مضرب المثل ومحط إعجاب منقطع النظير حتى من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم قادة العالم المعاصر، إذ راحوا يتمنون أن تكون شعوبهم بمثل عبقرية الشعب العربي صانع المعجزات، إذ تحول الاحتقار إلى انبهار واستطاع الشعب الثائر أن يغير جذرياً نظرة العالم إليه وهذا عندما عمد إلى تغيير نفسه بالمقدار نفسه

حيث تخلص من الخوف نهائياً وأصبح هو مصدر المبادرة وترددت تلك العبارة الشهيرة: (الشعب يريد).. وبالفعل لم يكن بإمكان الشعب الثائر أن يغير نظرة العالم إليه جذرياً لولا أنه غير نفسه بالكيفية نفسها. ومن هنا نستطيع القول إن مناخ الاستبداد قد تغير وانتفت القابلية الشعبية له، ولم يعد بالإمكان استمراره بما يفتح فضاء الحرية واسعاً. ومن هنا تتوافر شروط الكرامة للإنسان المتحرر الجديد القادر بعد ذلك على صناعة التغيير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ليبلغ مرتبة الازدهار الشامل الكفيل بإنسانية الإنسان الهدف والوسيلة لكل نشاط اجتماعي نوعي جدير بالثورة وإنسانها ومجتمعها والآمال العريضة المعقودة عليها.. وهكذا يمكن بهذه الخلفية للسلوك الثائر، مهما كان بسيطاً وعفوياً، أن نستشف مستوى فلسفياً إنسانياً مرافقاً للثورة كسبب ونتيجة لا يخلو منها النشاط الجدير بالانتساب إلى البشرية.

أما عن انطباق مفهوم الثورة على الأحداث الراهنة في المنطقة العربية، فنعم من حيث البداية والمبدئية لكن بشرط الاستمرارية؛ فما وقع هو انتفاضة شعبية عفوية كردة فعل على التردي الذي بلغته الأوضاع التي فاقت التحمل لكن الانتفاضة مفتوحة على آفاق ثورة حقيقية تمتد إلى تغيير جذري شامل للواقع الاجتماعي والإنساني في المنطقة حيث كان الضغط قد بلغ درجة تحتم الانفجار بشكل طبيعي، يضاف إليه درجة من الوعي، كافية لدى عموم الناس، تسببت فيها عوامل كثيرة أهمها الثورة التكنولوجية في مجالات الإعلام والاتصال والتواصل، وبالطبع إلى جانب انتشار التعليم بالرغم من تردي نوعيته، بحيث أصبحت المقارنات تحصل يومياً بين نوع الحياة الرديء الضنك الذي يعيشه الشعب، وبين تلك التي تعيشها الشعوب المتمتعة بحكم نفسها ديمقراطياً.. وهكذا صارت شعوب القرية الصغيرة ترفض الفروق في الكرامة الإنسانية ورغد العيش في ما بينها. كل هذه الاعتبارات، وغيرها كثير، تجعلنا نميل إلى القول إن هناك بداية ثورة حقيقية تهدف ضمنياً إلى التغيير الجذري الشامل للمجتمع كما هو شأن مفهوم الثورة المتعارف عليه، إلا أن اندلاعها العفوي الشعبي في غياب النخب والتنظير والتكتيك والاستراتيجية المحددة بدقة وشمول، ما جعلها تحتاج إلى الاستمرار في الطلب من الكفاءات أن تملأ فراغاتها النظرية الفكرية وتضع لها البرنامج الكفيل بوصولها إلى الاستكمال وإحداث التغيير الجذري المطلوب. فهل يحدث هذا؟ أم تنضم النخب إلى

الثورة المضادة وتحالفاتها الخارجية وتعمل كل ما بوسعها للقضاء على الثورة في مهدها؟ هذا هو السؤال المطروح الآن في أزمة حادة وتهديدات خطيرة مع استمرار الأمل وإذا كانت النخب قد فشلت في البداية ونالت الإدانة التاريخية المستحقة فهي الآن أمام الامتحان الأخير الذي يمسح عنها اللوم الأول إن هي تقمصت الثورة وسارت قائدة لها إلى الهدف المنشود أو الإدانة التاريخية القصوى التي ستجعلها مستقرة مع الاستبداد والفساد والعمالة في مزبلة التاريخ وبئس المصير! وفي هذه الحالة قد تطول المعاناة، لكنها ليست محكومة بالفشل حتماً، حيث إن العودة إلى الماضي أصبحت مستحيلة، لكن مخاطر أخرى مطروحة من بينها التشرذم الطائفي والعرقي والمذهبي والثقافي، ما يهدد الشعوب والأوطان بالتفتت لتعاني التجزئة الداخلية والهيمنة الخارجية. لكن هذه أيضاً ليست حتمية على الرغم من مراهنة القوى الاستبدادية في الداخل وحلفائها في الخارج عليها، غير أن تلك القوى الغاشمة المعادية للثورة تسير عكس تيار التاريخ، بينما الثورة الشعبية الشبابية تسير في اتجاه التاريخ ما يجعلها أجدر بالنصر في نهاية المطاف إن هي استطاعت أن تستكمل بناء الثورة والسير بها إلى هدفها المنشود في التغيير الجذري الشامل القائم على أساس التنمية المستدامة والوحدة الوطنية الراسخة والتعاون الفعال مع بقية شعوب الأمة في سبيل الحرية والكرامة والعدالة والازدهار.

● كيف تفسر ماهية وحقيقة ما أسميته بداية ثورة، وهل خضعت لمبدأ السببية التاريخية؟

ـ فعلاً ما حصل هو بداية ثورة وليس ثورة كاملة تامة التكوين، فلحد الآن يمكن الحديث عن انتفاضة خصبة يمكن أن تتحول إلى ثورة إن استطاع القائمون عليها أو الشعب بصفة عامة أن يصمد ويتجاوز كل العراقيل والحرب الشرسة التي شنها على مبادرته أعداؤه في الداخل والخارج.. إذاً، نحن أمام انتفاضة شعبية أو انفجار اجتماعي نتج من تفاقم ضغط الاستبداد والفساد والهيمنة الخارجية. لكن هناك خلفية تاريخية وحضارية ووضعية راهنة تجعل تصور الثورة حاضراً في الحدث كله، وتطلعات الشعب لحياة أفضل يتطلب ثورة وليس مجرد انتفاضة، ما يجعل الاستعداد لترقية الانتفاضة إلى ثورة قائماً، وهو ما يفسر استمرار الأحداث حتى بعض سقوط رأس النظام.. وبالطبع فإن السببية التاريخية حاضرة بوضوح تام في الوضع الاجتماعي الذي نتج منه التذمر والغليان الشعبي، ما أدى إلى الانتفاضة. كما إن هناك

تأثيرات أخرى سواء تاريخية ماضية أو حاضرة ذات علاقة بالمؤثرات الخارجية من إعلامية وتواصلية وغيره، مما يمكن تصنيفه أيضاً في السببية التاريخية للحدث الثوري كما يوصف تفاؤلاً.

● هل يمكن الحديث عن عنصر «المعجزة» في هذه الثورات؟

ـ المعجزة لا وجود لها في فعل الإنسان كما هو معروف، فهي من اختصاص الخالق سبحانه وحده. لكن هناك كلام من هذا القبيل على سبيل المجاز لرفع الحدث إلى مرتبة قهر المستحيل، وقد اتضح هذا بخاصة في الاندهاش الكبير الذي رافق الحدث في بدايته كما حصل في تونس ثم مصر، ما جعل الأصوات ترتفع في الخارج بخاصة في أمريكا والكيان الصهيوني منادية بمحاكمة مصالح الاستعلامات عندهما لفشلها في توقع حدث بهذا الحجم، ولا سيما في تونس ومصر بالذات، البلدان الخاضعان تماماً للهيمنة الخارجية بتعاون تام من نظاميهما وربط لمصيرهما بمصير قوى النفوذ الخارجي، فضلاً عن التصور السائد في العالم عن المجتمع العربي الذي كان مصنفاً في أحسن الأحوال كجسم محنط لا يُتوقع منه الحراك الذاتي إطلاقاً، وإذا به يفاجئ الجميع بكونه حياً ونشيطاً إلى درجة ابتكار طريقة في التغيير الديمقراطي لم يعرفها العالم من قبل بتاتاً.. بهذا المعنى يمكن الحديث عن المعجزة مجازاً.

● لو أردنا تصنيف هذه الانتفاضة في تونس ومصر واليمن وليبيا.. كيف تصنفها؟

ـ هي انتفاضة حاملة في طبيعتها الاستعداد للارتقاء إلى مستوى الثورة كون نية الجماهير التي قامت بها هي تغيير الأوضاع وليس مجرد إحداث تغيير يكاد يكون شكلياً على رأس النظام بإسقاطه وحده تقريباً وترك نظامه يحكم ويسبب المشاكل الكبرى ويعرقل المسيرة الثورية الديمقراطية.. بعد هذا الاحتراز يمكن ربما إيجاد بعض الفروق تسمح بالتصنيف بالاعتماد على عامل مهم مختلف نوعاً ما أو أكثر.

١ ـ تونس

هي صاحبة فضل الاختراع لهذه الثورة الشعبية الشبابية التي أبدعت منهجاً سياسياً جديداً في التغيير الديمقراطي لم يعرفه العالم من قبل. إذاً، يمكن إسناد

صفة الإبداع لانتفاضة تونس إضافة إلى سرعة الإنجاز الذي تشترك فيه مع مصر، وذاك يجر إلى وضع مشابه إلى حد ما على الأقل في موقف الجيشين والقوة السياسة الوحيدة القادرة على الفعل وهي قوة الإسلاميين.

٢ ـ مصر

هي صاحبة التأصيل والنشر والعولمة للانتفاضة التي أبدعتها تونس للأسباب المعروفة المتمثلة في وزن مصر العربي والإسلامي والإقليمي والعالمي. ما جعل الربيع العربي الذي حل بها يتمتع بشهرة وإعجاب عالميين، لكنه جلب له أيضاً مقاومة شرسة من الثورة المضادة الداخلية المرفقة بتأييد وتحالف رهيب من القوى المهيمنة الخارجية.

٣ ـ ليبيا

تأتي كمقلد للانتفاضة في تونس ومصر بخاصة، لكنها تصطدم برد فعل عنيف داخلي وخارجي ما يمثل مرحلة جديدة في الثورة العربية بعد استفاقة النظام العربي والهيمنة الخارجية من ذهولهما، الأول بفعل الصدمة التي شلّت الجميع بما حدث في تونس ومصر، وهو ما لم يُتوقع أي كان على مستوى العالم إلى درجة ارتفاع أصوات صاخبة في كل من الكيان الصهيوني وأمريكا تطالب بمحاكمة أجهزة المخابرات لديهما لفشلها في توقع حدث بهذا الحجم.. أما فرنسا، فقد وقعت في حرج لا مثيل له بسبب المفاجأة الصادمة لما وقع في تونس والذهول أمامها إلى درجة الشلل عن اتخاذ موقف مناسب.. بهذا تكون الثورة الليبية هي بداية المواجهة الشرسة للربيع العربي التي قام بها التحالف المكون من النظام العربي المرعوب والاستعمار الذي باتت مصالحه عرضة للضياع، وهكذا يمكن تصنيف الثورة الليبية في باب الرد العنيف عليها من النظام وحلفائه في الداخل والخارج إن جاز القول إنه كان في ليبيا نظام.

٤ ـ اليمن

فهو الحالة التي ظهر فيها التدخل الخارجي بوضوح في صورة جهوية متمثلة في التعاون الخليجي الذي استطاع أن يحسم الأمور مؤقتاً لصالح الثورة المضادة ولو بشيء من التنازل، وحتى الآن يكون الوضع اليمني هو الوحيد

الذي وقع فيه حل وسط يحاول الحفاظ على نصف نظام مستبد، ولو إلى حين، فتكون الثورة اليمنية بهذا قد توقفت في منتصف الطريق وقد يكون ذلك مجرد استراحة محارب. وبالطبع، فإن المآل دائماً مرتبط بمصير الوضع العربي كله، وخاصة في بلدان الربيع العربي الأخرى. وهكذا تكون الثورة اليمنية هي الوحيدة، إذا تجاوزنا الحالة البحرينية، التي خضعت للتدخل الخارجي خضوعاً نعتبره مؤقتاً، وهو شيء من الفشل أو نصفه على الأقل، ربما يسمح لنا مآل الوضع إلى وصفها بالثورة شبه الفاشلة. وهكذا يمكن إصدار حكم مؤقت بالفشل على الثورة البحرينية وشبه الفشل على الثورة اليمنية.

● بالحديث عن «الثورات العربية» أو «الربيع العربي»، هل نكون بذلك نبشر بنهاية الزمن الجزئي وبداية التاريخ العربي الموحد؟

ـ إن حدث ذلك، وهو ما نتوقعه ونتمناه، يكون الزمن الكلي بحسب اصطلاحك قد بدأ على أنقاض الزمن الجزئي بصورة تدريجية وعملية مدروسة ومخطط لها بإحكام منعاً لأي انتكاسة قد تتسبب فيها الثورة المضادة وحلفاؤها في الداخل والخارج بحصول التنسيق والتضامن فوراً بين بلدان الربيع العربي، وهو ما يبدو واضحاً منذ الآن على الرغم من الظروف الصعبة والمشاكل العويصة والصراع المرير، ثم الارتقاء شيئاً فشيئاً إلى العمل المشترك الفعال في شتى مجالات النشاط، وبعدها الوصول إلى صورة أولى من الاتحاد ترتقي باستمرار، ولا حاجة للوحدة الاندماجية. يكفي الاتحاد ليترك المجال حراً لبعض الخصوصيات المحلية المشروعة والطبيعية لتعبر عن نفسها وتنمو بشكل حر وطبيعي في ظل التنوع الخصب الذي يثري الاتحاد ويحصنه ويقويه ضمن الحرية والعدالة والازدهار للجميع.. وهو ما يتوقع الوصول إليه مباشرة بعد استقرار التغيير الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، فذاك مطلب طبيعي ومصلحي للشعوب يتحقق بمجرد أن تصبح هي مصدر السلطة وهدفها.

● كونها جمعت بين الواقع والافتراضي، وبين العفوية والسلمية.. هل نجحت «انتفاضتا» تونس ومصر في تحقيق أهدافهما؟

ـ ما حصل هو انتفاضات بخلفيات وآفاق ثورية، إذا اعتبرنا أن الاحتجاج الشعبي قام من أجل تغيير الوضع تغييراً جذرياً. وفي هذا السياق يمكن الحديث عن انتفاضة واقعية وثورة افتراضية يمكن أن تتم إذا تدخلت عوامل ضرورية.. لذلك، ومن هنا أيضاً، يمكن الحديث عن العفوية والسلمية، كون الجماهير

الشعبية الشبابية اندفعت في انفجار اجتماعي كبير بعد نفاد صبرها واشتداد يأسها وبلوغ المعاناة ذروتها، إضافة إلى عوامل مساعدة مثل ارتفاع الوعي بالواقع المزري وتبلور موقف الرفض واندحار شبح الخوف والخضوع.. الأمر الذي جعل الانتفاضة حتمية. لكن الهدف بالرغم من إنجاز شيء منه، يبقى شبه غامض كون القيادة ذات الخبرة والقدرة على التصور والبرمجة والتنظير كانت غائبة، وحيث كان الحراك جماعياً بلا قيادة ولا نخبة مفكرة وخبيرة عدا بعض الأفراد القلائل الذين شاركوا بصفتهم أفراداً.

لقد كان الهدف في الحقيقة هو الثورة، ولو أنه شبه غامض، وما حصل انتفاضة لم تبلغ حتى الآن مستوى الثورة نظراً إلى قلة الخبرة النظرية والعملية، ثم تصدي الثورة المضادة وحلفائها الخارجيين بشراسة لمنع تطور الانتفاضة من التطور وتحقيق الأهداف المنشودة في التغيير الشامل والديمقراطي، فكان أن اكتفت الحركة الشعبية بسقوط رأس النظام وقليل من محيطه القريب، بينما بقي النظام على حاله تقريباً وفي مواقعه المؤثرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. وما زال الصراع دائراً حتى الآن ويُتوقع استمراره زمناً طويلاً حتى تتحول الانتفاضة إلى ثورة وتنجز أهدافها في التغيير الديمقراطي والاجتماعي الجذري محققة الحرية والمناعة والعدل والازدهار.

● من مفارقات هذه الثورات العربية أنها مبنية على كم هائل من المتناقضات.. بين ثائر ورافض.. الحماس عند بداية الثورة، واليأس لما وصلت إليه الأمور.. تكاتف الشعب أثناء الثورة وانقسامهم بمجرد إسقاط الأنظمة.. كيف ترى هذه المتناقضات، ولماذا انحرفت الثورة عن مسارها؟

ـ التناقض أمر طبيعي، ذلك لأن مسبباته موضوعية في التركيبة الاجتماعية وربما أن ذلك لم يكن واضحاً في ظل الاستبداد، لكن بمجرد شعور الناس بالحرية، وانتفاء الخوف بسقوط الطاغية، وبانعقاد العزم على رفض الحكم المستبد مهما كان الثمن باهظاً، تطفو تلك التناقضات التي كانت خفية على السطح، وسببها التنوع الذي يمكن أن يصبح ثراء وخصوبة في المرحلة الديمقراطية. ومما نفر، مثال ذلك، اختلاف الديانات والثقافات والأعراق أو الإثنيات والأيديولوجيات التي تجد الفرصة سانحة للتعبير عن نفسها علناً بعد أن كانت تمارس سراً، وهذا هو سبب التناقض الذي قد يصل حد الثورة والثورة المضادة. ثم هناك ما حصل من افتعال أزمات، سببه الثورة

المضادة وحلفاؤها في الخارج، مثل غلاء المعيشة واختلال الأمن وتعطل النمو والتطور الاقتصادي وغير ذلك وربما أن الكل كان متحمساً في البداية لاتفاقهم على رفض الاستبداد، لكنهم عندما يبدأون التغيير يختلفون، لأن التوجهات والأيديولوجيات تختلف.. ومن هنا وجب الوصول إلى توافق في الدستور الجديد وغيره من القوانين لتكون الدولة فوق كل الاختلافات بحيث تؤسس على قواعد عامة مقبولة تم الاتفاق عليها من الجميع. وفي انتظار ذلك تظل بعض الصراعات قائمة، وحتى اليأس مما تم من انتفاضة، لأنها تبقى منقوصة وربما فئوية ما لم ترتقِ إلى درجة الثورة الشاملة التي ترضي الجميع وتنعش الأمل وتحققه بالتدريج المعقول والمقبول، ما يجعل التكاتف حولها يعود قوياً، ولا يخرج عنها غير أقلية تبحث عن مصالحها الخاصة، ولا تأثير لها، لأنها تظهر لدى الجميع بشكلها الأناني المرفوض. ولعل من المفارقات التي أدت إلى التناقضات الحادة وحتى اليأس، بل الرفض والتموقع في صف الثورة المضادة، هو صعود الإسلاميين إلى الحكم في كل الحالات بسبب تنظيمهم السياسي الجاهز وتغلغلهم في الأوساط الشعبية، الأمر الذي يجعل صعودهم الديمقراطي حتمياً وهو أمر عادي جداً، كما يحدث في البلدان الديمقراطية، غير أنه يحتاج إلى ضوابط توافقية في الدستور والقوانين بحيث يبقى الناس في مأمن من أي تغييرات لا يرغبون فيها في كل المجالات، وتبقى حرياتهم الخاصة والعامة وأنماط حياتهم اليومية مضمونة وبعيدة عن أي مساس بها، وليكن الاجتهاد والتنافس في البرامج التنموية والترقيات المنشودة في حياة المجتمع، وليس التدخل في شؤون الناس وإرغامهم على ما يخالف قناعاتهم وعاداتهم وتقاليدهم الراسخة. ربما أن هذه هي المشكلة الكبرى التي إن لم تصل إلى درجة الانحراف عن الأهداف المنشودة، إلا أنها باتت تهدد بذلك سواء حقيقة أو وهماً، وربما مجرد حملة معادية تريد تشويه التيار الذي بلغ السلطة عن طريق الصندوق، وهو أمر إيجابي لكنه يجب أن يُحصن بالاستمرارية الديمقراطية وبالقوانين الضرورية لحماية الكل وعدم السماح بتسلط البعض على البعض الآخر، والعودة إلى الطغيان من جديد مهما كانت المبررات والادعاءات المرفوضة نهائياً وقطعياً.

● في رأيك أين تتجلى نقاط ضعف الثورات سواء في تونس أو مصر واليمن أو ليبيا وسوريا؟

كما أسلفت، الثورة واحدة لتشابه الظروف والمجتمعات ووحدة السياق

الثقافي والتاريخي والتطلعات المصيرية، لكن بالطبع هناك بعض الفروق الثانوية الناتجة من الوضعية الجيوسياسية التي خضعت لها الشعوب مدة طويلة والموروثة بخاصة عن الحقبة الاستعمارية، لهذا نسجل نقطة ضعف عامة تتمثل بـ:

ـ النخب العربية

في كون ما حصل حتى الآن هو انتفاضة، أي بداية ثورة ما زالت لم تستكمل والصراع دائر بين أنصارها وأعدائهم في الداخل والخارج من أجل مصيرها الكلي أو الجزئي، أي النجاح أو الفشل، وربما بعض الحالات المتوسطة التي لا هي هذا ولا ذاك. وكذلك خلو هذه الثورة في كل البلدان من القيادة النخبوية واقتصارها على الاندفاع الشعبي الشبابي العفوي، ما يجعلها مفتقرة إلى البرنامج والتكتيك والإستراتيجية والقيادة ذات الكفاءة والقدرة على المناورة والتسيير المحكم. والسبب في هذا هو أن النخب ضعيفة التنظيم ومتشرذمة ومنصرفة إلى اللهث وراء مصالحها الضيقة الشخصية في خدمة السلطان الجائر، ما يجعلها بعيدة عن هموم الشعوب التي يئست هي الأخرى من النخب وتصدت للفعل والمبادرة من تلقاء ذاتها.

ـ التيار الإسلامي

أما نقطة الضعف الثانية العامة أيضاً والمشتركة إلى حد بعيد، فهي تولي التيار الإسلامي السلطة رسمياً لكن ليس فعلياً، وهي مفاجأة لم تكن متوقعة من الجميع، حتى من الإسلاميين أنفسهم الذين صدرت عنهم تصريحات في البداية سواء في تونس كما في مصر بعدم ترشحهم للرئاسة أو تولي الحكم بأي شكل من الأشكال، لكنهم غيروا رأيهم في ما بعد - وليتهم لم يفعلوا ـ عندما وجدوا الفرصة مناسبة لاعتلاء سدة السلطة، ما جعل الحكم الجديد ضعيفاً لكونه مرفوضاً من وجهاء المجتمع ومثقفيه وأثريائه ومجموعات أيديولوجية كثيرة ذات توجهات أخرى؛ فضلاً عن النظام السابق الذي ما زال يمارس الحكم والنفوذ في مواقع حساسة من الدولة والمجتمع، إضافة إلى قطاع واسع من الشعب والشبيبة والنساء خاصة بسبب التخوفات من تضييق الإسلاميين على الحريات الخاصة والعامة وتدخلهم باسم شعاراتهم المرفوعة في الحياة الخاصة للناس وما شابه من الأسباب التي جعلت حتى بعض العامة من الناس يرفضون حكمهم. وما زاد الطين بلة هو أن الإسلاميين أنفسهم لم

يبادروا إلى نفي هذه التهم الصحيحة أو المزيفة عنهم، ولم يتعهدوا بوضوح وصراحة باحترام الحريات ومدنية الدولة، وحتى الديمقراطية التي جاءت بهم إلى الحكم. إنهم يلتزمون الصمت وأحياناً يؤيدون هذه الاتهامات بتصريحات لبعض المتطرفين منهم خاصة والتي تتوعد الناس بتطبيق الشريعة، وما هو مخيف منها، خاصة مثل الحدود. ولاسيما إذا عرفنا أن الشريعة التي يتحدثون عنها في حاجة إلى تحديث تقوم به هيئات متخصصة ليست موجودة حتى الآن، ثم إن حكمهم في هذه المرحلة الانتقالية ينبغي أن يقوم على التوافق والتضامن بين جميع الأطياف السياسية والاجتماعية والثقافية لضمان نجاح بلوغ المرحلة الديمقراطية الدائمة، ووقتها تكون الكلمة الفصل للصندوق والدستور والقواعد المنظمة للمجتمع، ولا يمكن من تولى الحكم أن يمس بالقواعد الدستورية والتأسيسية العامة للمجتمع. لقد كانت مصادفة تولي الإسلاميين الحكم بسبب تنظيمهم وهيكلتهم السياسية وانتشارهم الشعبي، نقطة سلبية كبيرة جعلت الكثير ممن كان ينتظر منهم تأييد الثورة وتدعيمها يقفون ضدهم كرهاً في حكم الإسلاميين وهذه صعوبة موضوعية قائمة، ذلك لأنه لا يمكن في الحاضر تجنب حكم هؤلاء، ولا شيء يقصيهم ديمقراطياً إلا تغير رأي الشعب فيهم، وهذا لن يحصل إلا بفشلهم تقصيراً وقصوراً في فترة حكم التي ينبغي أن يمارسوها. إضافة إلى اعتراض الكثير على حكمهم، فإنهم لا يملكون التجربة الإدارية ولا السياسية التي تؤهلهم لتسيير الأمور، فضلاً عن انعدام تجربتهم في ممارسة الحكم وغياب برامج جاهزة للتطبيق لديهم وقابلة لإجراء تغييرات ضرورية وتكييفات لازمة لها، ما يفسر تخبطهم الراهن، مثل هذا الوضع لا يمكن تجنبه، وفي الوقت ذاته هو ورقة في يد أعداء الثورة في الداخل والخارج، ما يضيف هماً لأنصارهم الذين عليهم أن يبذلوا المزيد من الجهد، والتحلي باليقظة لعبور هذه المرحلة العويصة بنجاح نحو المرحلة الديمقراطية المطلوبة.

ـ حركة السلفيين في تونس

ربما يتلخص الضعف في حركة السلفيين التي تقوم بأعمال عنف شبه دائمة ما يجعلها مثالاً واضحاً أمام الثورة المضادة لإقامة الحجة على عجز الإسلاميين عن تسيير المجتمع وقيادة حركة التغيير الديمقراطي، ولا سيما أن النهضة وهي الحزب الحاكم على الرغم من قناع الائتلاف الذي أقامته، لا تتخذ إجراءات حاسمة نحو عنف السلفيين ما يظهرها متواطئة معهم ومتعاطفة، وهو ما يدعم

حجة الثورة المضادة عن عدم الكفاءة السياسية للإسلاميين وعجزهم عن الحكم الديمقراطي بل وخطرهم على التغيير الديمقراطي، ما يجعلنا في النهاية نجد التكتيك واحداً، وهو رفض حكم الإسلاميين، بينما المستهدف استراتيجياً هو التغيير الديمقراطي، أو الثورة بالتباكي على أهدافها زوراً وبهتاناً، والواقع أن المطلوب من الثورة المضادة هو رأس الثورة ذاتها وليس حكم الإسلاميين كما يدعون إيهاماً وتحايلاً.. وبالطبع، فإن نقائص الإسلاميين الإدارية والسياسية تبقى متطابقة، أو على الأقل متشابهة، في تونس مع نظيرتها في مصر، مع فروق ثانوية بسبب حجم المجتمع وقدم التجربة الإخوانية في مصر، ما يجعل الضعف في الحالتين بسبب حكم الإسلاميين قريباً من التجانس.

ـ مؤسسات النظام السابق في مصر

إن أمكننا العثور على نقاط ضعف قطرية خاصة بكل بلد من بلدان الثورة العربية الراهنة، يُلاحظ أن القوى المعادية للثورة المتمرسة، وبخاصة في مؤسسات النظام السابق الذي لم يقع خلع سوى رأسه وبعض مقربيه ورجال الأعمال الفاحشي الثراء، مؤيدة بقطاع واسع من المجتمع متحالف معها، إضافة إلى الخارج الخليجي والأجنبي لأسباب مصلحية، وهناك من ناقصي الوعي الكثير الذين ينضمون إلى ما يسمى بـ المعارضة بسبب الترسانة الإعلامية الضخمة المستعملة كلياً ضد الثورة بما فيها رئاسة الجمهورية التي لا تتحكم حتى في وسائل الإعلام العامة، أو لمخاوف على الحريات ونمط الحياة. كما أسلفنا، نجد في هذه الفئة الفنانين والمثقفين عموماً، إلى جانب حشد كبير من الشباب والنساء.. وفي هذا الصدد تستعمل الثورة المضادة تكتيكاً متمثلاً في إقامة المعارضة على أساس رفض حكم الإسلاميين وليس الثورة في ذاتها كما هي استراتيجيتها المتسترة عليها، خوف انسحاب الكثير ممن يقفون إلى جانبها للسبب الأول المراوغ والمغشوش. هذه الوضعية مصرية بامتياز، وقد يكون لها شبه بشكل أضعف في باقي البلدان وبخاصة تونس، لكن ليس بالحدة أو القوة نفسها التي توجد عليها في مصر.

ـ التدخل الخليجي في اليمن

يبدو الوضع مختلفاً بسبب التدخل الخليجي الذي استطاع أن يفرض منطقه إلى حد كبير بضمان استمرار النظام ولو ببعض التنازلات للتقليل من حدة الاستقطاب بين السلطة والشعب تمثلت في رفع شعار إصلاحات سياسية

واجتماعية ما زالت لم تتضح كما يجب، لكونها ليست هي الهدف المبتغى، وإنما المقصود هو تحجيم الثورة ومنعها من بلوغ هدف التغيير الجذري الشامل، والديمقراطي بخاصة، ويبدو أنها هي الحالة الوحيدة التي فيها شيء من الحسم لفائدة الثورة المضادة بحيث لا نرى مكاسب ملموسة للثورة سواء سياسياً أو اجتماعياً، وما زالت المرحلة الانتقالية الإصلاحية جارية ربما بنية محاولة القضاء على الثورة نهائياً، أو على الأقل بتقديم تنازلات غير جوهرية لفائدة الشعب؛ فإذا كان المكسب السياسي واضحاً نوعاً ما في البلدان الأخرى حيث أجريت انتخابات استطاع الشعب من خلالها أن ينصب سلطات جديدة ـ على الأقل في أعلى هرم السلطة ـ فإن الأمر في اليمن بقي في نطاق استمرار النظام القديم كلية بإسناد الرئاسة إلى نائب الرئيس المخلوع، ما يجعل ضعف الثورة اليمنية واضحاً، لكن ذلك لا يعني أنه أبدي.

ـ ظهور القبائل كظاهرة سياسية في ليبيا

الأمر أكثر تعقيداً، والضعف عام في النظام القديم الجديد، حيث لم تكن هناك مؤسسات واضحة المعالم ولا دولة قائمة، لذلك انهار كل شيء لهشاشته أو انعدامه أصلاً، وبرزت بعض المكونات الاجتماعية التقليدية التي هي القبائل كظاهرة سياسية ربما هي الأبرز والأقوى، ما يجعل الصراع غير مباشر بين الثورة والثورة المضادة، بحيث يتمظهر في صراع قبلي قد ينسب بعضه إلى الثورة وبعضه الآخر إلى الثورة المضادة بحسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية للقبائل المختلفة، ويصبح التحدي الأكبر هو بعث مؤسسات الدولة وإنشاؤها قبل توجهاتها الثورية أو المضادة. نعم إن المسار واحد وهو الثورة على الاستبداد، إلا أن الموروث السياسي الليبي لم يترك نظاماً، بل ترك بعض المستفيدين من الوضع الذي كان سائداً، وهم في الغالب يختبئون وراء قبائلهم، ومن هنا الصراعات القبلية الدائمة. ويبقى خطر التفتيت أقرب في ليبيا من غيرها بسبب انعدام مؤسسات الدولة شبه التام. فهل يمكن المنتسبين للثورة أن يرفعوا التحدي ويفرضوا الوحدة الوطنية ثم التغيير الديمقراطي؟ ذلك كل ما نتمناه.

ـ كمين الثورة في سوريا

الحاجز الأكبر الذي أقامته الثورة المضادة وحلفاؤها في الداخل والخارج قصد نصب كمين للثورة العربية الراهنة والقضاء عليها نهائياً في

ذلك البلد المفصلي ضمن بلدان العرب، الاستقطاب الحاصل في سوريا هو بين الشعب والنظام بالرغم من التفاصيل التي أضافها تدويل القضية بتدخل كل أصحاب المصالح في الداخل والخارج من محليين وجهويين وعالميين. ولعل أبرز نقطة ضعف حتى الآن في الثورة السورية هي أنها لم تستطع التبلور في تنظيم واحد موحد يصارع النظام ويمثل الشعب كله، بالرغم من خطوة الائتلاف الأخيرة التي سارت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه؛ فهل تستطيع الثورة السورية التي بلغت مرحلة متقدمة من القضاء على النظام برمته، وليس رأسه فحسب كما وقع في تونس ومصر أن تكتمل بالتوحد ومن ثم فرض نفسها وجلب التأييد الشامل أكثر مما هو الآن، مما يجعلها مؤهلة إن هي فعلت لتنتصر عسكرياً على النظام السفاح وبذلك تكون الثورة النموذج في بلاد العرب؟ إذ بإمكانها إلى جانب النصر وإزالة النظام نهائياً، أن تتجاوز أخطار الطائفية والمذهبية والعرقية والاختلافات الثقافية والأيديولوجية. إن فرصة التغيير الديمقراطي الكامل متاحة في سوريا والتي إن وقعت كان ذلك هو الفوز المبين الذي لا رجعة فيه للثورة العربية كلها في جميع أقطارها التي اندلعت فيها، وأيضاً تلك التي ما زالت في مرحلة الإرهاص.

● يبقى السؤال.. أين دور الفلاسفة والمفكرين والمثقفين من أحداث الشارع العربي؟

ـ ربما أن هناك بعض المواكبة البعدية مثل هذه التي نحاولها الآن، لكن الدور بمعناه الكبير غائب تماماً، والسبب هو استقالة المثقفين والمفكرين من مشاركة الشارع العربي في آلامه وآماله منذ فترة ليست بالقصيرة، هي زمن الاستبداد والفساد الذي حكم بلاد العرب منذ حوالى نصف قرن من الزمن. وفي الحقيقة، إن الحديث عن فلاسفة بالمعنى الصحيح للكلمة، تقريباً غير وارد لانعدامهم، ما عدا بعض من نسميهم بـ المشتغلين بالفلسفة من الدارسين والناقلين وربما المقلدين لغيرهم من التراث أو من الحداثة والمعاصرة الغربية. أما المثقفون، وإلى حد ما المفكرون، فيمكن القول إن وجودهم الفاعل غائب، كون ذلك يحدث في نخب منظمة مهيكلة وهذا عملياً لا وجود له لمنع الاستبداد له كخطر عليه، ينبغي اجتنابه، أما في صورة أشخاص استثنائيين، فإضافة إلى ندرتهم، للسبب نفسه، نجدهم مضطرين للانطواء على أنفسهم أو مهاجرين، فراراً من البطش الاستبدادي، ما يجعل صلتهم بعامة الناس غائبة أو ضعيفة التأثير. وتبقى فئة من المثقفين، خاصة منهم المشتغلون

بالإعلام والنقد السياسي والاجتماعي قد ساهموا إلى حد ما في تأييد الثورة بعد وقوعها أو في محاولة قمعها بالاصطفاف مع الثورة المضادة في المواقع ذاته مع مؤسسات النظام القديم الذي ما زال يمارس الحكم في مواقعه القديمة كما هو الأمر في مصر.. هذا بصورة إجمالية هو دور هذه النخبة التي فقدت مبررات وجودها منذ الحقبة الاستبدادية وحتى إشعار آخر.

● كيف أثر غياب القيادة الفكرية على العرقلة من دون تحقيق أهداف الثورة؟

ـ غياب القيادة الفكرية يعني أن الثورة الشعبية الشبابية التي تعرف هدفها عموماً بشكل تقريبي يشوبه الغموض وتعوزه الدقة وكذلك أسباب اندلاعها، هي في الحقيقة فاقدة للتكتيك والاستراتيجية والتخطيط، بمعنى أن عملها عفوي اندفاعي فطري عاطفي يفتقر إلى الكثير من شروط النجاح، ولم يكن منتظراً منها غير الهدف القريب الذي هو إسقاط رأس النظام كما وقع بالفعل تحت ضغط الاندفاع الجماهيري الهائل والمستعد للتضحية بالحياة ذاتها، ما جعله قوة غير قابلة للصد.. لكن ماذا بعد سقوط الطاغي ومحيطه القريب؟ لا جواب كان معداً من قبل بسبب غياب القيادة الفكرية القادرة على الإجابة المنظمة الفعالة وتصور المسار مسبقاً، وفي هذه النقطة بالذات تدخلت الثورة المضادة وحلفاؤها الأقوياء في الداخل والخارج كما هو جارٍ حتى الآن في جميع بلدان الربيع العربي، وحتى في تلك البلدان التي لم تنخرط عملياً في الثورة، بسبب هذه العرقلة الرهيبة التي جندت طاقات مادية ومعنوية ضخمة للقضاء على الثورة في بلدانها، أو منع اندلاعها أصلاً في بلدان أخرى، أو محاولة مؤازرة الاستبداد بشتى السبل كما هو حاصل في سوريا.. لا شك أن فقدان القيادة الفكرية في الثورات العربية جعل حجم عرقلتها كبيراً وكان بإمكانها أن تتجاوز الكثير من تلك الصعوبات لو كانت لها مثل هذه القيادة، غير أنه ليس بالإمكان أحسن مما كان؛ فالنخب العربية لم تكن مهيأة للقيام بمثل هذا الدور التاريخي، فاستحقت الإدانة التاريخية بجدارة واستحقاق، وربما انخرط بعضها في العرقلة كما يفعل مثقفو السلطان المتمسكين بمكانهم ضمن صفوف النظام المخلوع رأسه الذي ما زال يهيمن على الكثير من القطاعات، خاصة منها القضاء والإعلام والأمن والاقتصاد، فضلاً عن كون الثورة الشعبية الشبابية ما زالت كلها خارج السلطة الجديدة التي تولاها الإسلاميون شكلياً، بينما هي باقية فعلياً في يد النظام الذي فقد رأسه.

● **هناك من يربط اندلاع الحراك في المنطقة العربية بنظرية «المؤامرة».. كيف ترى هذا الطرح؟ وهل له ما يبرره؟**

ـ نعم يوجد هذا الطرح القديم/الجديد، استعمله النظام العربي المهدد بالثورة وبخاصة في تلك البلدان التي كانت تعتمد عليه في تثبيت وجودها كلما اعترضتها مشكلة، مثلما وقع في ليبيا وما يحصل الآن في سوريا، وإذا كانت هناك مؤامرة فهي تلك التي جناها النظام على نفسه، وحتى عندما يقع التدويل أو دخول بعض القوى الأجنبية، فإن ذلك لم يكن بالإمكان لولا سلوك النظام العنيف الذي فتح الأبواب والنوافذ على مصاريعها ليدخل البلد كل من رأى في ذلك مصلحة له. أما مبرر رفع هذه اللافتة فهو ضعف حجة النظام في تبرير سلوكه ورد فعله العشوائي المسلح اتجاه شعب أعزل يطالب بحقوق له مغتصبة لدى السلطان العضاض الذي يذهب إلى أن ما يحصل مؤامرة وإرهاب وتدخل خارجي في شأن داخلي خاص، والواقع أنه هو من يمارس إرهاب الدولة على المواطنين العزل في البداية ثم على المقاومة والمعارضة في ما بعد، وأنه مصمم على مواصلة الاستبداد الذي لا مبرر له.

● **كيف أثرت الانتفاضات العربية على المشهد العام الجزائري؟**

ـ في البداية عندما اندلعت الانتفاضة التونسية ثم المصرية وبعدهما بقليل الليبية، اهتز الوضع في الجزائر بشدة وكان الجميع يتوقع انتقال الأمر سريعاً إليها، غير أن السلطة شرعت في التحرك السريع لاحتواء الموقف، من ذلك التزامها الصمت والحياد الظاهري إزاء ما يحدث في البلدان التي انتفضت شعوبها، وإطلاق الوعود بالتغيير الشامل والعميق على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالفعل اتخذت إجراءات منها فتح المجال السياسي والإعلامي، فتم اعتماد أحزاب جديدة بعد أن كان ذلك مجمداً لسنوات عديدة، كما ظهرت بعض وسائل الإعلام الخاصة والثقيلة منها كمحطات التلفزيون على الأخص والتي كانت مجمدة أيضاً. كما تم بالفعل منح قروض ذات قيمة مالية معتبرة لمجموعات واسعة من الشباب لتتمكن من فتح مؤسسات صغيرة، ما جعل شبح البطالة يتقلص، وإلى جانب ذلك تم فتح مناصب شغل بكم معتبر، وأيضاً تنشيط برامج البناء في مجال السكن بخاصة، وحتى المحالّ التجارية الموجهة إلى الشباب البطال.. الأمر الذي ضمن مسكنات كافية لتهدئة الوضع إلى أن حدثت قناعة، كما هي لدى بلدان الانتفاضات نفسها، بأن

ما حدث أضاف مشاكل وأعباء ربما أكثر مما كان في العهد السابق، بل بدت تلك العهود الطاغية كأنها أفضل مما جاء بعدها، ما جعل السلطة في الجزائر تطمئن وتستعيد استقرارها من جديد وكأن خطر الانتفاضة قد زال، وحتى الإصلاحات التي تمّ وقع التباطؤ فيها والتهاون في تطبيقها، عكس الاندفاعة الأولى، الأمر الذي جعل الاحتقان النسبي يعود إلى الواجهة وإن كانت السلطة تعالج الأمور في كل مرة ولا تتركها تتطور إلى درجة الانفجار وذلك بتقديم بعض المعالجات المسكنة عندما ترفع مطالب وتهدد بالتصعيد. وبالجملة، فإن الانتفاضات العربية قد أضافت إلى ما كان من الجدل بين السلطة والشعب رفعاً لسقف الترضيات والإصلاحات أكثر مما كان، غير أن ذلك لا يكفي، فلا بد من تغيير حقيقي يفضل أن يكون سلمياً، وليس ببعيد أن يكون كذلك نظراً إلى علاقة الأخذ والعطاء التي كانت دائماً قائمة وتحسنت أكثر بمناسبة الانتفاضات أو الثورة العربية، لكنها مرشحة لبلوغ درجة التغيير الشامل، ولو بالتدريج.

● ما هي الخطوات الاستباقية التي يجب على النظام الجزائري اتباعها لامتصاص غضب الشعب، وبالتالي تفادي اندلاع شرارة «الثورة» بكل تبعياتها السلبية؟

ـ على النظام الجزائري أن يخرج من دائرة الجدلية القائمة بينه وبين الشعب منذ ٥٠ سنة هي عمر الاستقلال الوطني، وعلى الأخص منذ أحداث ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، التي أعقبتها إصلاحات سياسية انتهت عملياً بإيقاف المسار الانتخابي والديمقراطي مطلع عام ١٩٩٢، مروراً بالعشرية الحمراء واستمرار الاحتجاجات حتى بداية الربيع العربي، حيث أعلنت النية في إجراء إصلاحات كبيرة، لكنها عملياً لم تُنفَّذ تقريباً بسبب تراجع اندفاعة الانتفاضة العربية في بلدانها بفعل العراقيل الداخلية والخارجية الكبيرة لمسيرة التغيير الديمقراطي، وبالتالي حصول خيبة أمل واسعة حتى لدى تلك الشعوب التي انتفضت وأسقطت رأس النظام، لكن ذلك لم يلغ تطلع الجماهير إلى تغيير ديمقراطي حقيقي، وهو الوضع نفسه تقريباً في الجزائر، حيث يمكن القول إن هناك رغبة في التغيير الجذري سلمياً نظراً إلى الفاتورة الثقيلة التي ما زال الشعب يدفعها منذ العشرية الحمراء. لكن الانتقال إلى وسائل أخرى ليس مستبعداً في حالة عدم كسر النظام دائرة الجدلية التقليدية المتمثلة في المطالبة والعطاء لتسكين التوترات الموضعية مؤقتاً على النظام إن

أراد الاستمرار أن يتغير طوعاً ويشرع في إصلاح عميق وحقيقي يضمن حرية التعبير الكاملة وليس النسبية والمنقوصة كما يطلق الحريات السياسية والإعلامية والجمعوية، ويشرع في إصلاحات اقتصادية معمقة وبذل مجهود حقيقي في مجالات التنمية المستدامة وبناء اقتصاد وطني مستقر ودائم ومتطور لا يتوقف كما هو الحال الآن على الثروات الباطنية وحدها، ولا يهم أن تكون الإجراءات هذه تدريجية لكن من دون تباطؤ أو تلكؤ. إنها مهمة على الرغم من صعوباتها البالغة تبدو ممكنة إذا توافرت الإرادة السياسية الصادقة وعمد النظام إلى إصلاح نفسه، وبالتالي ضمان استمراره، وإلا فإن التغيير لا مفر منه مهما كانت الوسائل التي سيستعملها الشعب حتماً إن انقطع حبل الأمل لديه في النظام القائم، وأدركه اليأس في التغيير الإرادي السلمي.

● كيف تنظر إلى الواقع العربي اليوم؟ وكيف ترى مستقبله؟

ـ الواقع العربي اليوم في مفترق الطرق، إما أن تُستكمل الثورة فيه فيعبر إلى شاطئ السلامة، وإما أن تفشل ـ لا قدر الله ـ فيتراجع إلى أسوأ مما كان فيه. وذلك لأن المخططات الخارجية التي يمكن وصفها بالاستعمارية بشكل من الأشكال تعتمد استراتيجية التجزئة والتفتيت مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير باستغلال التنوع الطبيعي في المجتمع العربي من طائفية وعرقية إثنية ومذهبية دينية وأيديولوجية وثقافية إلى غير ذلك من المكونات الطبيعية للمجتمع التي يمكن أن تكون تنوعاً داخل الوحدة ومصدراً للخصوبة والثراء والتطور والازدهار، أو عامل هدم تستغله الهيمنة الخارجية والثورة المضادة في الداخل لتعميق الفرقة والتشرذم والصراع الذي يخدم مصالحها ويمنع الشعوب من تحقيق أي تقدم أو تغيير إيجابي على جميع الصُّعّد، ما يؤدي إلى إضعافها وإحكام السيطرة عليها واستغلالها لزمن طويل لا ترى له نهاية على المدى المتوسط على الأقل. وهكذا يمكن القول إن الباب مفتوح ومشرع على آخره على كل الاحتمالات الإيجابية إن استكملت الثورة ونجحت، والسلبية إن أمكن إجهاضها وإبطال مفعولها وقبرها، ولو مؤقتاً.

● وماذا عن مستقبل اتحاد المغرب العربي في عهد الحكومات الإسلامية؟

ـ في هذه الحالة يصبح اتحاد المغرب الإسلامي.. بعد تجربة العامين؛ فإن توقع تراجع الإسلاميين في المشهد السياسي المغاربي أمر شبه مؤكد، وبالتالي فإن الحديث عن الوحدة في عهدهم يبقى غير وارد أصلاً، ويبقى

الأمل كله في استكمال الثورة ونجاحها، وهي بالتأكيد لن تكون من صنع التيار الإسلامي لبعده عن الاهتمام بالتغيير الثوري الجذري وانغلاقه على نفسه وتمسكه بإقامة الدولة الإسلامية الطوباوية بلا برامج سياسية واقتصادية وتنموية دقيقة وعلمية وقابلة للتطبيق الفعلي؛ فالثورة الجذرية والتغيير الديمقراطي والتنمية المستدامة والعدالة والازدهار، هي الأمل القابل للتحقق والذي إن حدث سيرافقه نجاح كل الآمال بما في ذلك قيام اتحاد المغرب العربي الذي سيتحد بدوره مع اتحادات أخرى تكون في مجملها اتحاد الأمة العربية.. القوة العالمية الجديدة المنتظرة.

٢ ـ شهادة
خليل فاضل

الضدّ والمضاد بلا ملامح ثورية

من «سجون الدولة» إلى «حكم الدولة» السؤال لا يعم، هو يعتمد على شخص الرئيس. وخير مثال على ذلك هو «نيلسون مانديلا» و«محمد مرسي». مانديلا كانت فترة سجنه أطول، لكنه كشخص إنساني لأقصى الدرجات، يفهم الدنيا والناس، يدرك أبعاد السياسة.. بينما فترة سجن محمد مرسي كانت أقل وأكثر رفاهية، وخروجه منها للحكم تشكل بصيغة فيها مبالغة في الأداء والإحساس بالعظمة، بالتكبير والتهويل.. وهو يدرك تماماً أنه لولا أمريكا ما كان هو في هذا المكان (أي ليس بالصندوق فحسب، وإنما بالضجّة والصوت العالي والاستعراض بفتح الجاكيت في ميدان التحرير، باللغة الموزونة الرنانة)!

● **كيف تحلل تحول حالة «انتحار البوعزيزي» من لحظة ضعف وانكسار إنساني إلى لحظة انتصار شعبي على الخوف والعجز، ولحظة حاسمة في مسار التحول السياسي في العالم العربي؟**

ـ «انتحار البوعزيزي» تحول من لحظة ضعف وانكسار في عملية (تكوين عكسي) اعتماداً على أن غرائز الحياة تكون أزواجاً أزواج (الحياة ـ الموت)، (الدمار ـ البناء)، (الفعل الإيجابي ـ السلبية) ولما كانت غرائزنا تعمل

لا شعورياً، فإن إهانة «البوعزيزي» الفقير، وهدر كرامته.. وبحسب طرح الطاهر لبيب، هنا والآن جحيم الأرض هو لم يتكلم.. محترقاً، ١٨ يوماً (بالصدفة البحتة هي عمر الثورة المصرية في بدايتها الأولى في ميدان التحرير)، هو (ضديد البطل) الضديد، أقل التباساً من الضدّ والمضاد بلا ملامح ثورية (يُنتج) بلا علم فيه ولا رغبة بطولة جماعية تقود وتنجز ثورات.

● انهيار هيبة نظام مبارك ونزع القداسة عن سلطته الحاكمة، إلى أي حد ساهم في سرعة نقل التظاهرات من تونس إلى مصر وبالتالي إسقاط حكمه؟

ـ انهيار هيبة نظام مبارك ونزع القداسة عن سلطته الحاكمة بدأ مبكراً، منذ أن بانت وظهرت صورة الحاكم الفاسد حتى النخاع، الكهل المريض الذي يُعد ابنه ليرث الأرض ومن عليها، بدأ العد التنازلي في ٢٠٠٩، أثناء زيارة أوباما وبعد موت حفيد مبارك وهو لم يبلغ من العمر ١٢ عاماً فقط، ظهر مبارك منهاراً نفسياً زاهداً في الحياة، وراغباً في الانسحاب، كذلك من المهم جداً ذكر أن إضرابات العمال في المحلة والسويس أدت دوراً كبيراً في نزع القداسة عن صورة الحاكم الظالم الفاسد.

التظاهرات لم تنتقل من تونس إلى مصر، لكنها هي تلك الروح الأبية القوية التي حطمت حاجز اليأس ودمرته تماماً، بمعنى أن المصريين لم يحتاجوا إلى ثورة تونس إلا كـ (ميتافور).. كاستعارة تشعل النار المختبئة في صدورهم، لاحت تونس كضوء أخضر في السماء، كان المصريون في كامل جهوزيتهم للانطلاق والانفجار.

● ما هو تحليلك النفسي للزعماء العرب الذين أطاحت بهم الثورات الشعبية؟ وما هو رأيك في الطريقة التي واجه بها كل واحد منهم ثورة شعبه؟

ـ معذرة ليس هناك ما يمكن أن يكون (التحليل النفسي للزعماء العرب)، وإنما ممكن أن تكون هناك رؤية نفسية لهم هم بالتحديد الذين أطاحت بهم الثورات الشعبية متورمي الأنا، متضخمي الذات، شديدي الخواء والضعف من الداخل، وتصوروا أن السلطة عندما اعتلوها بالصدفة أو بالخديعة أو بالقوة، ستقوي ضعفهم وستجعل سلطانهم أبدياً؛ فتمادوا في غيهم من دون التفات إلى أحد بل وهم يدوسون على أعناق الفقراء. أما عن الطريقة التي واجه بها كل منهم ثورة شعبه فمتشابهة، وإن اختلفت في الأسلوب؛ ففي تونس كان الهروب، وفي مصر كان الاختفاء والاختباء ثم

المطاردة، وتلتها المحاكمة، أما في اليمن فكانت عنيفة أدت فيها الحيلة دوراً كبيراً، أما ليبيا فهي شأن آخر لأنها دموية، انتهت بقتل زعيمها الموسوم باضطراب نفسي عقلي شديد بحسب بعض المصادر، الطريقة التي واجه بها كل منهم شعبه تناسبه وتناسب عقليته وتاريخه وحياته.

● من «سجون الدولة» إلى «حكم الدولة».. كيف يتم نفسياً تأهيل السجين أو من وقع تحت ضغط وتأثير، أي اضطهاد مورس عليه من عنف أو حبس أو غيره؟ وهل تجربة السجن يمكن أن تؤثر على تجربة الحكم؟ وكيف ذلك؟

ـ من «سجون الدولة» إلى «حكم الدولة» السؤال لا يعم، هو يعتمد على شخص الرئيس، وخير مثال على ذلك هو «نيلسون مانديلا» و«محمد مرسي»، (مانديلا كان فترة سجنه أطول، لكنه كشخص إنساني لأقصى الدرجات، يفهم الدنيا والناس، يدرك أبعاد السياسة)، فترة سجن محمد مرسي كانت أقل وأكثر رفاهية، وخروجه منها للحكم تشكل بصيغة فيها مبالغة في الأداء والإحساس بالعظمة، بالتكبير والتهويل، وبدا، وأن أنكر ذلك، طفلاً يلهو بلعبة، وهو يدرك تماماً أنه لولا أمريكا ما كان هو في هذا المكان (أي ليس فقط بالصندوق، وإنما بالضجّة والصوت العالي والاستعراض بفتح الجاكيت في ميدان التحرير، باللغة الموزونة الرنانة). حُكم محمد مرسي لا علاقة لا بفترة سجنه لكن له علاقة بأنه أحد قيادات الإخوان المسلمين، كان احتياطياً عرفه المصريون بـ (الإستبن)، وفجأة صار هو حجر الأساس، له علاقة بشخصيته وانتماءاته وثقافته، تجربة السجن لم تؤثر على تجربة الحكم. تجربة الحكم أثر عليها الأمريكاني والصهيوني، أثرت عليها التربية والنشأة وعوامل تركيب الشخصية، وأثر عليها مرشح الإخوان الأساسي للرئاسة المهندس خيرت الشاطر، بكل ما يُلقي به من ظلال وتأثيرات.

● ما رأيك في خطابات الرئيس محمد مرسي؟ وكيف يمكن أن تحلل لنا شخصيته؟

ـ خطابات مرسي المكتوبة لها شكل «النصّ الديني المحفوظ، ذلك الذي يلقى من على منبر الجامع، فيه إعجاب زائف باللغة، أما تلك الارتجالية فهي مثيرة للضحك لأنها تركز على توافه الأمور ولا تنتبه لأكثرها جللاً، خطاباته أشبه بأفلام الخيال العلمي تتعامل مع الواقع كأنه مجموعة صور عجيبة لمخلوقات فضائية.

● الخطاب الديني والأخلاقي إلى أي درجة يؤثر في نفسية الإنسان المصري؟

ـ الخطاب الديني والأخلاقي لا مكان له في نفسية الإنسان المصري بشكل عام، لأن المصري منذ بداية الخلق وعلاقته مع ربه لا تحتاج إلى وسيط؛ فلا هو يصلي بإذن ولا يتوضأ بأمر، هو يزرع أرضه ثم يتمهل ويتوضأ ويصلي، يأكل لقمة عيشه ثم يسعى في الأرض، أصحاب الحضارات لا يحتاجون إلى من يعلمهم دينهم وأخلاقهم، هم يتأثرون سلباً وإيجاباً بمحتوى الخطاب الديني والأخلاقي، لكن لا يثنيهم هذا إطلاقاً عن حاستهم الخاصة، هذا لا يؤثر عليهم في حياتهم اليومية، هم لهم دينهم ودنياهم ولا يمشون طبق (كتالوغ)، ولا يسيرون كالقطيع خلف شيخ أو كاهن.

● ما هو تقييمك النفسي لظاهرة الشيوخ الجدد وخطابهم المخلوط بين الديني والسياسي وتهييجهم للجماهير عبر الدعوة مرة بالتصويت بنعم، أو حتى إفتائهم وتحريضهم على القتل والعنف؟

ـ ظاهرة الدعاة الجدد جزء من حركة تجارية (بيزنس)، وُجدت في الفضائيات وترعرعت في بعض المجالس والقصور الفخمة وعلى صفحات الإنترنت، إن الخلط بين الديني والسياسي هو طبخة حامضة تفقد معناها. ظاهرها سيئ وباطنها أسوأ. استخدام بعضهم الأسلوب القذر لتهييج الناس، وللتصويت بـ نعم أو لا والإفتاء والتحريض على القتل والعنف، نوع من اللعب القذر بالسياسة ينأى عنه رجال الدين الأجلاء من العلماء الأفاضل، أمّا شيوخ الزيف، فيلفظهم الناس وتكشفهم الجماهير في غضبتها وفي ثورتها وتقصيهم بل وتفضحهم تماماً. بحسب وصف وائل لطفي، هم ليسوا أولئك الدعاة الأزهريين بزيّهم التقليدي، وليسوا هؤلاء السلفيين الذين ينتشرون في المساجد الصغيرة بالأحياء الشعبية، إنهم مهووسون بالثروة والزي الأوروبي وبالاستثمار والتنزه في سويسرا وأمريكا.

● معلوم أن الطاغية لا يولد من العدم، وإنما يولد من رحم الجهل والفقر والمرض.. هذا الالتفاف اليوم حول الرئيس المصري من طرف التيارات الإسلامية والتابعين لهم ورجال الدين والبسطاء من الشعب الذين يتأثرون بالخطاب الديني.. إلى أي حد يمكن أن يصنعوا منه فرعوناً؟

ـ التفاف التيارات الإسلامية ورجال الدين والبسطاء المتأثرين بالخطاب الديني، تعميم غير دقيق للحالة الراهنة، لأن بين كل هؤلاء معترضون

وعازفون عن المشاركة في صناعة الفرعون، ما حدث من شحذ لهمم البسطاء وصناعة خيالهم وغسل أدمغتهم، عملية مشبوهة غير دقيقة لا تنجح في أغلب الأحوال، لأن المتعلمين الواعين هم الأقوياء، وهم القادرون على إدارة الأزمة، والاستفادة من تراكمات الخبرة. والدليل على ذلك التظاهرات الغاضبة جداً، في ذكرى ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ الثانية، وما حوتها من عنف ومن مسيرات وصيحات وترتيب وتنظيم هو الأكبر في تاريخه، والأقوى لمواجهة روح القطيع، ولمواجهة الجهل والفقر والمرض، الذين هم في حقيقة الأمر وقود الثورة وليسوا حطب الدينيين الجدد.. لا.

● هل بقية الشعب المصري بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، سوف تسمح بإعادة صناعة ديكتاتور جديد؟

ـ لا أحد إلا عشيرة الإخوان وجماعتهم وبعض المتعاطفين معهم، الذين يسمحون بمحاولة إعادة صناعة ديكتاتور جديد لكن معطيات ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، وما سوف يتلوها هي خير مؤشر أنه لا ديكتاتور ولا ديكتاتورية إطلاقاً في مصر مهما كان حجم وقوة محبيها وصانعيها.

● نتائج الاستفتاء الأخير على الدستور أظهرت أن تقريباً ٧٠ في المئة من الشعب المصري لم تدلِ بأصواتها؟ كيف تفسر حالة العزوف السياسي هذه داخل مجتمع لا يزال في مرحلة بناء المؤسسات ما بعد الثورة؟

ـ هي ليست حالة عزوف سياسي ولكنها استمرار لحالة الملل وبعض اليأس، من عدم تحقيق تغييرات أساسية في العيش.. الحرية.. العدالة الاجتماعية.. أساس ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، هو انصراف فيه إحباط بطعم الفشل.

● كيف تحلل حالة الشعوب التي لا تزال تبيع أصواتها وضمائرها مقابل علبة سكر وقنينة زيت؟ والشعوب التي لا تزال لا تفرق بين الخطاب السياسي والخطاب الديني؟ وهل هي شعوب مؤهلة لممارسة الديمقراطية؟

ـ لا توجد شعوب تبيع أصواتها وضمائرها مقابل سكر وزيت، لكن هناك فئات تستقبل تلك الهدايا باستسلام، المجرم هنا هو الذي لا يحقق العدالة الاجتماعية ليستخدم العوز والحاجة لأغراضه السياسية، لا توجد شعوب لا تفرق بين الخطاب السياسي والخطاب الديني، لكن هناك مجموعات تأثرت

سلباً بالتأثير الوهابي الآتي من دول النفط الخليجية، الوعي السياسي الشعبي ناضج وإحساسه متميز وعال، وما يثار عن أن الشعوب مؤهلة أو غير مؤهلة للديمقراطية، خطاب غربي أمريكي في الأساس، يهدف إلى إقصاء وإخصاء القوى المهمشة في المجتمع، والادعاء بأنها قاصر قد تعاني التبول اللاإرادي والتبلد الإرادي.. هذا محض افتراء لا أساس له من الصحة.

● ماذا يعني لك عودة التظاهر في «ميدان التحرير» الذي شكل لوحة الإسقاط التي تختزن كل المشاعر الوطنية في مواجهة الظلم والإهانة واليأس التي كان نظام مبارك رمزاً لها؟

ـ لم يعد التظاهر إلى ميدان التحرير فحسب؛ فكما شاهدنا في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، عاد إلى كل مدن وميادين مصر، إنها لوحة إسقاط تختزن المشاعر الوطنية في مواجهة الظلم والإهانة والاستهانة بالناس وبعقولهم، ليس من قبل نظام مبارك فحسب، ولكن من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي حكم البلاد لمدة ١٥ شهراً، بإدارة فاشلة تماماً وكذلك الرئيس المنتخب المنتمي إلى جماعة الإخوان ولحكومته سيئة السمعة، إنها ستظل تعيش، حرية، كرامة إنسانية، عدالة اجتماعية. ببساطة شديدة عاد الناس إلى التظاهر لأن مطالبهم لم تتحقق. خدعوا وناور عليهم الأمريكان والحكام الجدد، وتآمرت عليهم القوى الإقليمية والعالمية كافة، لأن في وأد ثورتهم مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة.

● ماذا تغير في نفسية المواطن المصري بين تظاهرات الـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير التي تميزت بسلميتها وسموها، وتظاهرات ما بعد الإعلان الدستوري ٢١ حزيران/ يونيو بكل ما عرفته من أعمال عنف وحصار وقتل ودم؟

ـ الذي تغير في نفسية الإنسان المصري كبير، سواء كان انخراطاً سلمياً، أو انفجاراً غاضباً.. (فهو فيه اللي مكفيه)، الذي يكفيه من ضيق حال وإهدار كرامة، ومن استئثار الإخوان بالحكم ومن استخدامهم للعنف. المصري صبور كالجمل يخزن ويخرج طاقته، وإن كان سلمياً كما بدأ فهو لأنه يحب إعطاء الفرصة، لكنه فاجأ الجميع بصبره وبعنفه وبخروج مجموعات من تحت عباءته مثل (الألتراس ـ بكل أجنحته) وكذلك (البلاك ـ بلوك) التي استأسدت للدفاع عن الثورة والثوار في ذكرى الثورة الثانية في ٢٠١٣. المصريون عاطفيون، سريعو التأثر، في داخلهم كبت ٦٠ عاماً من

حكم رجال الجيش الذين أرهقوا الدولة وأفسدوها، وأوجدوا ما يسمى بـ (الدولة العميقة) التي قوامها موظفون وضباط وتكنوقراط.

● كيف يمكن استغلال الجمهور «نفسياً» سواء سلباً أو إيجاباً لتحقيق أهداف معينة؟ وما هي انعكاسات الحشد الجماهيري على الوضع السياسي والاجتماعي المصري الراهن؟

ـ ليس هناك ما يسمى بـ «الجمهور النفسي».. هناك جمهور فحسب، له احتياجات ومطالب إنسانية في الأساس. لكن هناك بعد نفسي يستغله البعض: تحديداً رجال الدين اللاعبون بالسياسة، وبعض رموز التيارات اليمينية، وكذلك اليسار إلى حدٍّ بعيد، وهم في ذلك يستخدمون الإعلام كسلاح قوي للحشد، وكذلك الإعلام البديل، تحديداً مقاطع الفيديو على (الـ يوتيوب) والـ فايسبوك، ما يؤثر سلباً وإيجاباً، على الوضع السياسي والاجتماعي المصري الراهن، غير أن كل ذلك لا يؤتي أُكُله إلا على أرضية الواقع المُعاش الذي يشي بنفسية الجمهور تجاه القضايا المختلفة.

● كيف يمكن أن تصف لنا المجتمع المصري اليوم؟ وما هو تحليلك لحالة الانقسام التي يعيشها؟ وما هي نتائجها وانعكاساتها السلبية؟

ـ المجتمع المصري الآن كسير النفس، مُنهك متعب، ظن أن الثورة ستأتي ـ هنا والآن ـ بكل شيء، لكنه فوجئ بخداع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفوجئ بهيمنة الغرب وتحديداً أمريكا، على مقدرات الوطن وفوجئ بانهيار الاقتصاد، أما عن انقسامه فهو كان مختبئاً كامناً في (عقله الباطن الجمعي)، ولما رفع الغطاء عنه بإزاحة كابوس محمد حسني مبارك، ظهرت كل علامات الاختلاف، التي عمّقها الدينيون من ناحية، وزادها اشتعالاً الثوار من ناحية أخرى.

أعتقد أنها حالة مخاض لا بد منها، وأي انعكاسات سلبية لها هي إفراز للواقع المُعاش وللحاضر بكل صراعاته، هي مرحلة لا بد منها لنضج الثورة.

● كيف يمكن ترويض قوة الثوران والتمرد في الشارع العربي، لتحويلها إلى طاقة دافعة للتغيير الإيجابي وبناء الأوطان على أساس سليم؟

ـ قوة الثورات والتمرد في الشارع العربي لا تُروَّض، لكن يجب فهمها وتحليلها ومعرفة أسبابها النفسية والاجتماعية والإنسانية، هي ستتحول إلى

طاقة إيجابية حال تلبية مطالبها، وتلقائياً لن يمن عليها أي أحد بتحويلها، ولن يقدر أي أحد على ترويضها، هي تملك زمام أمورها وهي قادرة بكل فورتها وثورتها وغضبها، على أن تكون بنّاءة لا شكاءة، فاعلة وناهضة وقادرة على التماسك، طالما أن هناك فرصة في الوطن متاحة للجميع، طالما أنه ليس هناك إقصاء أو إخصاء أو إلهاء، طالما أن هناك إتاحة للكل كي يؤدي دوراً، طالما أن الخطاب السياسي واضح وشفاف.

خامساً: الإعلام بين التواطؤ والتحريض والحياد

١ ـ شهادة
عبد الله البقالي

الإعلام المجني عليه

... لكنها مسؤولية مجتمع بأسره.. يجب أن نقتنع أن الإعلام هو القاطرة التي تقود باقي المركبات، ومن دون التمكن من إصلاح الإعلام لا يمكن المراهنة لا على دستور حقيقي ولا برلمان حقيقي، لأن الذي سوف يحقق الوعي بمؤسسات الدولة وبالعملية الانتخابية وبالعملية الديمقراطية وضرورة التغيير هو المؤسسة الإعلامية.

● كصحافي وإعلامي.. ما تقييمك لحالة الثورة التي عاشتها المنطقة العربية قبل عامين؟

ـ ما حدث في المنطقة العربية هو ليس وليد ظروف طارئة، بل هو لحظة انفجار لتراكمات حصلت خلال عقود من الزمن. تفسير هذا الأمر يتطلب إنجاز قراءات موضوعية للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة التي كانت مسرحاً للأحداث. على المستوى السياسي كانت المنطقة تعيش في منغلق كامل ومطلق للمشروع السياسي. استبداد أنظمة، خلود أسماء معينة في الحكم، تحول الجمهوريات إلى أنظمة ملكية استبدادية، مؤسسات دستورية وسياسية هشة في خدمة مصالح الأنظمة

المستبدة.. مشهد سياسي لم يكن قادراً في كل الأحوال على مواجهة التحديات التي تعيشها المنطقة.

على المستوى الاقتصادي، كان من الطبيعي أن يؤثر الاحتكار الاقتصادي على الوضع الهش للمنطقة؛ فالحاكم العربي هو فاعل سياسي ومستثمر اقتصادي مهم في السوق، وبالتالي تحولت القرارات السياسية الكبرى في خدمة المصالح الاقتصادية للحاكم. على المستوى الاجتماعي، لا يمكن أن يختلف اثنان في تنامي مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش والحرمان وتجذّر الفوارق الاجتماعية بين الفئات وبين الاشخاص وبين المناطق. إذاً، هناك عوامل كثيرة تواطأت في ما بينها لكي تنتج في الأخير خروج الجماهير إلى الشوارع مطالبة بالإطاحة بالأنظمة المستبدة وفرض مشروع سياسي جديد.

● تحدثت عن الأنظمة الاستبدادية، لكن هل ساهم الإعلام قبل الثورة في تعرية هذه الأنظمة، وهل يمكن القول إنه كان له دور في اندلاع الثورة؟

ـ للرد عن هذا السؤال يجب أن نتطرق إلى مستويين: المستوى الأول هو الإعلام القطري أو الإعلام الوطني، والذي كان في خدمة النظام السياسي لذلك الوقت، بالتالي من الصعب أن نتحدث عن دور ما للإعلام القطري في إنجاز ثورة، اللهم بعض الحالات المتدنية جداً من التأثير والتي حصلت في بعض المناطق العربية بحكم أن الإعلام المكتوب بالتحديد كان يحظى بالقليل من الاستقلالية. لكن المتغير الجديد في المنطقة هو ظهور الفضائيات، ويوم انطلقت الثورة التونسية كانت السماء العربية مغطاة بـ ٧٠٠ قناة، التي أصبحت ٩٠٠ قناة فضائية اليوم، وبالتالي كان لهذه القنوات المنفلتة من مفهوم الإعلام الوطني أو القطري، والمنفلتة من الرقابة ومن الضبط الأمني، دور، بل يجب أن نعترف بأنها أدت أدواراً تحريضية في إخراج الجماهير إلى الشارع.

● تعبير «الربيع العربي» كان عبارة منقولة عن الصحافة الأجنبية، فهل كانت الصحافة العربية عاجزة عن توصيف ما يحدث في بلادها بين تعبيرات، وتائهة بين «تظاهرات وأحداث شغب» كما وصفتها في البداية إرضاء للسلطة الحاكمة وقتها؟

ـ كان هناك ارتباكات عارمة جداً. وكلنا لاحظنا كيف كان صحافي بالأمس يدافع عن حسني مبارك أو معمر القذافي، وكيف انقلب عليه وأصبح

ضده غداة الثورة. الصحافي في هذه الحالة يتحول إلى وعاء يحمل سلعة معينة، ليست له قناعات وليست له مبادئ حاسمة. وأنا أشبهه دائماً بالشاحنة. فاليوم يمكن أن تحمل المخدرات، وبالغد يمكن أن تحمل القمح، أو أي سلعة أخرى. هذا وضع له تفسيره وله طبيعته وله مبرراته وجدت في المنطقة العربية ويجب أن نتفهم الأسباب التي أنتجت هذه الظواهر. يجب أن نفهم مبررات الصحافية التي أشهرت مسدساً أمام التلفاز وعلى مرأى العالم دفاعاً عن النظام، فهي انتقلت من مستوى الكلمة إلى مستوى السلاح. وبالتالي يجب أن ننجز قراءات عميقة جداً للأسباب التي مكنت هذه الظواهر من أن تصبح سائدة في الإعلام العربي، وكيف نجحت الأنظمة في تطويع الإعلام ليصبح في خدمة أجندة سياسية استبدادية معينة، وفي خدمة أجندة مالية معينة، وهو مستعد لينقلب ١٨٠ درجة على أن يحفظ لنفسه استمراره في منصبه وخدمة مصالحه الخاصة.

● إذاً، كيف نتحدث عن صدقية الإعلام في ظل هذه المعطيات وهذا الفراغ في المبادئ؟

ـ ليس هناك صدقية بالمطلق؛ فالإعلام القطري كان بوق دعاية للأنظمة الحاكمة، وخصوصاً الإعلام السمعي البصري. كان هناك نفور جماهيري من الإعلام الذي يخدم أجندة الأنظمة السياسية. وبالتالي لم تكن هناك صدقية، بل كانت هناك غوغائية، فوضى، لغو.. يمكن أن نسميه أي شيء ما عدا أن نتحدث عن الصدقية. وهذه الصدقية لا تزال محل مساءلة حتى الآن. ولن نسمح لأحد أن يدعي أن الإعلام العربي قد وصل إلى شط الأمان. هذا غير صحيح تماماً، فالإعلام العربي بصفة عامة لا يزال يعاني ويتخبط من تداعيات الماضي الذي لم يتخلص منه بعد. والآن هناك جهات تحاول أن تسيطر على الإعلام، وهناك حالة فوضى وارتباك؛ فبالأمس القريب كان هناك إضراب عام للصحافيين بتونس احتجاجاً على الطريقة التي تم بها تعيين مسؤولين في قطاع الإعلام، وهي طريقة لم تختلف عما كان عليه الوضع قبل الثورة، وأيضاً لاحظنا كيف أن رئيس هيئة إصلاح الإعلام في تونس قدم استقالته نظراً إلى فشله في إنجاز ما يمكن إنجازه. وفي مصر أيضاً لاحظنا كيف تم تعيين رؤساء تحرير ومدراء الجرائد القومية الكبرى موالين للتيار السياسي الحاكم. وأعتقد أن الإعلام العربي لا يزال يتخبط في التداعيات نفسها التي عاشها من قبل.

● بين التطبيل والتهليل للنظام القديم، وبين التهويل والتضليل في إحداث الثورات.. أين الحقيقة في ما يقع في المنطقة العربية؟

ـ أعتقد أنه يجب أن نتعامل مع هذا الوضع بليونة وأن لا نمارس عليه القسوة، ويجب أن نخفف على أنفسنا بالقول إن الأمر يتعلق بمرحلة انتقالية، طبيعي فيها وجود بعض الارتباك. ولا بد فيها من اضطرار وتجاذب ولا بد لها من ضياع نسبي، وبالتالي لا يمكن لأحد أن يدعي أن الإعلام العربي كان بإمكانه أن يتخلص من تداعيات ماضيه بين عشية وضحاها. لا بد من مرحلة انتقالية نتمنى أن لا تطول وأن لا ندخل في غرفة انتظار لسنين طويلة، وندعو لهذا الإعلام بالشفاء العاجل في هذه المرحلة كي يتأهل للمرحلة التي يتطلع إليها الجمهور والمتابع العربي.

● هل الصحافة العربية المكتوبة تتمتع اليوم بالحرية أم هي مجرد ديكور من زجاج؟

ـ ليست هناك جريدة مكتوبة في العالم تتمتع بالحرية المطلقة. هناك عوامل كثيرة سياسية واقتصادية تحد من حرية الصحافي بصفة عامة، استقلالية الصحافي، هذا كلام محاط بكثير من النسبية؛ فهناك دور للمستثمر في الإعلام، وهناك دور للمستشهر، وهناك دور للسلطة السياسية أيضاً. أدعوك مثلاً للتحدث بحرية في الإعلام الفرنسي أو الأمريكي عن محرقة اليهود، أو الحديث بحرية عن الكنيسة في بعض الأقطار الأوروبية.. هذا غير ممكن نهائياً بل هو مستحيل، فهناك تابوهات معروفة محصنة ومقدسة ومحرم الحديث فيها في الكثير من نقاط العالم. أيضاً، وسائل الإعلام لا يمكن أن تشير ولو قيد أنملة إلى مؤسسة استثمارية تستثمر في تلك الوسيلة الإعلامية. الآن المبالغ المخصصة للدعاية في الانتخابات الأمريكية هي مبالغ خيالية جداً، ولا يمكن أن تقاس بأي قياس. هناك استقلالية وحيادية ومهنية نسبية بصفة عامة وبتفاوت. صحيح أن الإعلام الغربي قطع أشواطاً مهمة في تحقيق سقف أعلى للاستقلالية والحيادية والمهنية ولكن ليست مطلقة. بينما في العالم العربي وأقطار أخرى ما زلنا في سقوف جد متدنية. الإعلام العربي لم يحقق ذاته ولا استقلاليته ولا حياده ولا مهنيته لغاية الآن، نعم، الأمر مختلف نسبياً عن السابق على المستوى الفضائي، فهناك فعلاً بعض التغيرات، لكن ما زالت هناك رحلة طويلة وشاقة أمام الإعلام المكتوب لكي يصل إلى المستوى الذي يجب أن يصل إليه.

● بالعودة إلى الفضائيات، كيف تجد تغطية الجزيرة للثورات سواء ثورة تونس ومصر وثورة سوريا؟

ـ في تقديري لا أحد يمكن أن ينكر الدور المهم جداً الذي قامت به العديد من القنوات الفضائية وفي مقدمتها قناة الجزيرة. لكن هذا الإقرار لا يعفينا من الحديث في بعض التفاصيل، وأنبه هنا إلى أن هذا الدور الإعلامي هو دور جديد لم يكن موجوداً ولا متاحاً ومسموحا به في المنطقة العربية قبل سنين خلت، وبالتالي اعتبر أن هذا الدور الجديد لا يتوافر على تقاليد ولا على رصيد، فهو ينطلق من نقطة البداية وكان لا بد من وجود هفوات وانزلاقات، كما كان هناك ادوار تأثيرية إيجابية. ما وقع في الإعلام الفضائي بالخصوص صحيح له اعتبارات أخرى، لكن على الأقل أقول إننا من الناحية المهنية لا نتوافر على تقليد يمكننا من الخبرة والتجارب، واستطعنا أن ننطلق من هذا المستوى. لكن من جانب آخر الإعلام الفضائي كانت تحركه اعتبارات سياسية؛ فدور الإعلام في المنطقة العربية هو انعكاس لأوضاع سياسية سائدة. وهنا نتحدث عن الدور القطري والدور السعودي والأمريكي.. فهناك أدوار سياسية معينة استعملت آليات الإعلام الفضائي المؤثر لتحقيق أجندة سياسية معينة. وبالتالي أعتبر أننا يجب أن نناقش بعمق الكثير من الإشكالات التي ترتبط بمدى استقلالية الإعلام ومدى صدقية محتوى/ المنتوج الإعلامي العربي؟ ويجب أن نطرح بعض الأسئلة منها مثلاً: هل اليوتيوب هو مصدر موثوق للإعلام؟ هل الأسماء المستعارة مصادر موثوقة للأخبار؟ من هنا نقول إن المتغيرات الطارئة في المنطقة فرضت إشكاليات جديدة يجب أن ننتبه إليها ونحللها بعمق ونجد لها الأجوبة شبه المقنعة، أما الجواب المقنع لمجمل الأسئلة التي تحملها فهو مستحيل.

● في رأيك، هل واكب الإعلام العربي هذه التحولات بمهنية وموضوعية أم أجج الفتن؟

ـ نتحدث هنا عن إشكاليات كبيرة وحقيقية، لا يمكن أن نتعامل مع الأداء الإعلامي في المنطقة العربية بالأحكام الجاهزة إن كان مهنياً أو أجج الفتن، هذا الأسلوب لا يمكن أن يكون لائقاً للتعامل مع هذا الإعلام. لكن أكتفي بالقول إن كان له أي دور، كان له تأثيراته، كانت هناك إضافات.. ولكن الآن هو يطرح إشكاليات مهنية وسياسية حقيقية جداً يجب أن نعمق النقاش بشأنها، أنا أعطيت بعض الأمثلة، فهناك متغيرات تكنولوجية هائلة تحصل في العالم، وهذه المتغيرات سوف يكون لها انعكاس في المنطقة

العربية؛ فهل نتوافر نحن على إمكانيات ذهنية، نفسية، لوجستية، مالية، لاستيعاب هذه التحولات وتحقيق ملاءمتها مع حاجيات المنطقة العربية؟ أيضاً يجب أن ننبه أن الإعلام الفضائي بقدر ما هو مشروع استثماري هو أيضاً مشروع سياسي، وبالتالي يجب أن نتنبه إلى أنه ضمن ٩٠٠ قناة فضائية هناك أكثر من ٣٠٠ قناة دينية صرفة، هل يتعلق الأمر بتجفيف منابع الإبداع وهيمنة جهة معينة على هذه المنابع من أجل تطويعها وبلورة منتوج إعلامي آخر؟ أعتقد هذه إشكالية كبيرة جداً طرحتها علينا التحولات، وأعتقد أنه من الصعب علينا مواجهتها لكن لا بد مع ذلك من مواجهتها.

● بين الخلط بين الموقف الشخصي، وبين ضرورة نقل الحقيقة المجردة، ألم يحن الوقت بعد لقيام ثورة داخل الصحافة ووسائل الإعلام العربية؟

ـ طبعاً يلزمنا ثورة في الإعلام العربي، لكن طريقة إنجاز الثورة تختلف عن إنجاز الثورة السياسية، نحن الآن أمام وضع يجب أن نتمكن فيه من استنهاض جميع الإمكانيات لتحقيق تغيير جذري على مستوى الإعلام.

● كيف يمكن تحقيق هذا التغيير الجذري؟

ـ أولاً للتنظيمات المهنية دور أساسي في ما يجب أن يحدث.. سواء النقابات وتنظيمات الناشرين أو المنظمات الحقوقية وغيرها، وللطبقة السياسية أيضاً دور مهم. فقضية تغيير الإعلام العربي ليست مسؤولية الصحافي وحده، لكنها مسؤولية مجتمع بأسره.. يجب أن نقتنع أن الإعلام هو القاطرة التي تقود باقي المركبات، ومن دون التمكن من إصلاح الإعلام لا يمكن المراهنة لا على دستور حقيقي ولا برلمان حقيقي، لأن الذي سوف يحقق الوعي بمؤسسات الدولة وبالعملية الانتخابية وبالعملية الديمقراطية وضرورة التغيير هو المؤسسة الإعلامية، وإذا ما ظلت وسائل الإعلام منغلقة فكأننا نغلق قنوات الصرف لكي لا تمر المياه. وبالتالي لا يمكن أن نتحدث عن التغيير إذا لم يحصل من القمة، أي من وسائل الإعلام.

● ويبقى السؤال الأزلي، سياسة الجريدة والقناة الفضائية أو ضمير الصحافي والإعلامي، من منهما المسؤول عن حالة الضبابية التي يعيشها الناس في بلادنا العربية إعلامياً وصحافياً؟

ـ كما سبق وقلت، هي مسؤولية مجتمع بأكمله. من ناحية، فإن

المستثمر العربي يمتنع عن الاستثمار في الإعلام، فهو يستثمر في العقار والتجارة لما لهما من ضمان الربح السريع، أما الاستثمار في الإعلام والثقافة فهو استثمار في منطقة مكتظة بالألغام السياسية، وبالتالي هو مشروع مهدد بالإفلاس. يجب أن نبحث عن شروط طمأنة المستثمر ليقدم على الشأن الثقافي والإعلامي والشأن التربوي.. من ناحية أخرى، تغيير القوانين أو تحسينها، تحسين الأوضاع المادية للصحافيين، إنتاج تربية إعلامية جديدة.. أعتقد هذا من مسؤولية المجتمع برمته.

● وماذا عن المتابع العربي؟

ـ هو أيضاً مسؤول كمستهلك، يجب أن ينتظم في تنظيمات للدفاع عن حقوقه المهضومة، وأعتقد أن تأطير وتنظيم الجمهور هو من الدعامات التي سوف تكون مهمة جداً في استكمال بنيات المشهد الإعلامي. الآن نقدم منتوجاً وليست لنا إمكانية لقياس مدى قبول الجمهور لهذا المنتوج. لدينا انطباعات وارهاصات لكن ليست لنا تنظيمات خاصة بالجمهور قادرة على أن تعطينا تقييماً دقيقاً للمنتوج الإعلامي. الجمهور معني بشكل مباشر بالوضع الإعلامي لأن حقوقه فعلاً مهضومة في هذا الإطار، ولا يمكن لأي جهة أن تنوب عن الجمهور للدفاع عنه. المنتوج الإعلامي بصفة مطلقة هو موجه للجمهور، وبالتالي إذا لم يكن هناك جمهور فلن يكون هناك منتوج إعلامي أصلاً؛ فالجمهور هو المستهلك، وهو الذي يتلقى الرسائل الإعلانية والإشهارية، وهو الذي يتلقى المنتوج الثقافي والسينمائي، وله الحق في الحصول على المعلومة من وسائل الإعلام. وأعتقد أن الجمهور اليوم هو مطالب بأن ينتقل إلى مستوى آخر يتمكن من خلاله الدفاع عن حقوقه.

● كيف ترى مستقبل الإعلام بعد هذه المرحلة الانتقالية؟

ـ أنا تحدثت عن أسئلة عميقة جداً ومحرجة.. هل يمكن أن يكون هناك إعلام عربي غداً بالمفهوم الذي هو موجود عليه اليوم؟ لا أحد يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال. الآن هناك في المغرب مثلاً ٤ ملايين و٧٠٠ ألف شخص يتواصلون عبر شبكات الفايسبوك بشكل يومي. وبالتالي هذا رقم خيالي لا يمكن أن يتحقق لا في الجرائد ولا في الإذاعة والتلفزيون. هذه البنى الإعلامية التقليدية آخذة في الزوال. هل سوف تكون لدينا القدرة لمواجهة ما سوف يحل بعد هذا الزوال؟ هذا سؤال عميق وخطير جداً. هل تعتقدون أن تشريع قانون

ينص على حبس صحافي نشر خبراً زائفاً، هل سيبقى هذا المفهوم التقليدي سائراً غداً؟ هناك اليوم صحافي في موقع إلكتروني متمركز في دولته وداخل بيته، من المستحيل أن تتمكن من الوصول إليه، بالتالي فهو ينتج رسالة إعلامية مؤثرة في العالم ونحن غير قادرين ليس على زجر هذا المنتج، بل حتى على تأطيره وتأهيله. بالمنطق نفسه، لا ننسى أن قبل سنوات خلت كان أمامنا فقط قناة تلفزية واحدة، ولم يكن لدينا من خيار سوى متابعة تلك القناة. واليوم أمامنا ٩٠٠ قناة فضائية عربية. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا يمكن أن تكون هذه اللحظة التي نتحدث فيها الآن مبثوثة مباشرة على النت ويشاهدها الملايين من المتابعين ولا حاجة لنا لا إلى أسلاك ولا رخص ولا أقمار اصطناعية ولا قرار سياسي.. هناك ثورة عميقة جداً تحدث في بنى الاتصالات، وأعتقد أننا سوف نكون في وضعية صعبة جداً في مواجهات تداعيات هذه التحولات. ندعي أن تقوية وتحصيل المنتوج الإعلامي الوطني قادر على جلب الجمهور، لكن لا يمكن الدولة الآن بمفهومها التقليدي «الدولة الوطنية» أن تبقى سائدة. اليوم أنت غير قادر على تكريس المعلومة لا بشرطي ولا بجمركي ولا بقرار إداري ولا بأي شيء.. الخبر والحدث صارا حقاً مشاعاً؛ فكيف السبيل لمواجهة هذه التحولات؟ هذا هو الجوهر الذي يجب أن نفتح فيه نقاشات ودراسات عميقة جداً لا على المستوى المغربي ولا على المستوى العربي، كي نخفف من الأضرار ونقلل من التكاليف التي سوف تكون باهظة جداً.

٢ ـ شهادة
طارق الشامي

إنعاكس لمرآة صاحبه

في كل البلدان العربية التي شهدت انتفاضات ـ سواء نجحت أم أُخمِدَت ـ أدى الإعلام الرسمي وحتى الإعلام الخاص الذي تسيطر عليه الدولة والنظام، الدور سيّئ السمعة نفسه، وهو محاولة خداع الناس وتضليلهم، ويمكن فقط وسائل الإعلام أن تصبح أدوات لتحول المجتمعات

حال تطور منظومة الحريات وتمتع وسائل الإعلام بحرية الحصول على المعلومات وبقدر أكبر من الاستقلالية، لكن ذلك لن يتأتى إلا بتطور المجتمع سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً.

● بداية، هل للحراك العربي علاقة بتطور تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في العالم العربي (الفايسبوك، تويتر، المدونات، اليوتيوب) بانعكاساته على الإعلام وتكوين رأي عام أكثر إصراراً على الحرية والديمقراطية؟

ـ بكل تأكيد هناك علاقة طردية، فكلما انتشرت الاتصالات الحديثة وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي مع ازدياد سرعة الإنترنت، ساعد ذلك على تبادل الرؤى والأفكار، ومن ثم على تسهيل عقد الاجتماعات والمؤتمرات والاحتجاجات والتظاهرات بشكل أسرع كثيراً، وربما مفاجئ أحياناً، وهو ما شاهدناه في مصر خلال ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، كما إن الأفكار التي تنتقل من شخص إلى آخر ثم إلى مجموعات أكبر وأكبر، تؤثر في الآخرين وتفتح آفاقاً جديدة وتخلق أحياناً رؤى جديدة ربما كانت غائبة أو مكبوتة، فضلاً عن أن مواقع التواصل الاجتماعي شجعت على كسر حاجز الخوف من السلطات. ومع ذلك، فإن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ليست العامل الأوحد، فهناك عوامل أخرى تتعلق بطبيعة الشعوب والمشكلات التي تعانيها والتطور التاريخي والمجتمعي والعلاقة بين السلطة والشعب.

● كيف تقيم تغطية الإعلام العربي والغربي لأحداث الحراك العربي؟

ـ من الصعب وضع الإعلام العربي في سلة واحدة وكذلك الإعلام الغربي، فقناة الجزيرة كانت خلال أحداث كانون الثاني/يناير، تحريضية أكثر منها موضوعية، كما تذبذبت تغطية قناة العربية بين تأييد نظام مبارك أحياناً والتعبير عما يجري في الشارع، في حين أن الإعلام الغربي الناطق بالعربية مثل قنوات الحرة الأمريكية وتليفزيون هيئة الإذاعة البريطانية وفرنسا ٢٤، كان أكثر مهنية وحيادية، وحازت قنواته على أعلى نسب مشاهدة في العالم العربي خلال ما يسمى بـ ثورات الربيع العربي، وفي الإجمال يظل الإعلام العربي، على الرغم من ما يملكه من ميزانيات ضخمة، خاضعاً بشكل أكبر وفي كل الأوقات لحسابات الدولة أو الأشخاص الذين يملكون وسيلة الإعلام، بينما يجد الإعلام الغربي نافذة جيدة للوصول إلى جمهوره بفضل مهنيته الأعلى.

● في البلدان التي أخمدت فيها الثورات، نجد أن الإعلام أدى في ذلك دوراً مهماً ما دام ظل بوقاً للنظام وسياساته.. متى في رأيك، تصبح وسائل الإعلام أدوات لتحول المجتمعات؟

ـ في كل البلدان العربية التي شهدت انتفاضات ـ سواء نجحت أم أُخمِدَت ـ أدى الإعلام الرسمي وحتى الإعلام الخاص الذي تسيطر عليه الدولة والنظام، الدور سيّئ السمعة نفسه، وهو محاولة خداع الناس وتضليلهم، ويمكن فقط لوسائل الإعلام أن تصبح أدوات لتحول المجتمعات حال تطور منظومة الحريات وتمتع وسائل الإعلام بحرية الحصول على المعلومات وبقدر أكبر من الاستقلالية، لكن ذلك لن يتأتى إلا بتطور المجتمع سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً.

● طالما اعتبر انتهاك حرية الإعلام من أهم سمات نظم الحكم الاستبدادية.. بعد عامين على ثورة مصر كيف تصف وضع الإعلام اليوم؟

ـ وضع الإعلام في مصر لا شك أفضل بكثير مما كان عليه في عهد مبارك من حيث حرية الإعلام وإبداء الرأي، وإن كان البعض يسيء استخدام هذه الحرية لتصل إلى مرحلة الانفلات والفوضى سواء كان ذلك في القنوات التي تعبر عن التيارات الليبرالية واليسارية والقومية، أو تلك التي تعبر عن التيارات الإسلامية، لكن حرية الوصول إلى المعلومات ما زالت مقيدة كما كانت، وأعتقد أن مصر ستمضي في شوط طويل قبل أن يستقر حال الإعلام مع استقرار الوضع السياسي في مصر.

● هل أثر وصول الإسلاميين إلى السلطة على حرية الإعلام والإعلاميين في دول الحراك العربي؟

ـ هناك محاولات تجري الآن من قبل الإسلاميين للسيطرة على وسائل الإعلام، أو على الأقل تقييد حركتها، لكنها تظل محاولات يائسة تستهدف التخويف والإرباك أكثر منها محاولات فعلية جادة؛ فالوضع في مصر معقد للغاية وهناك معارك سياسية يومية تستخدم فيها وسائل الإعلام من الطرفين المتصارعين كرأس حربة ضد الطرف الآخر، ومن الصعب لأي سلطة أو نظام وصل إلى الحكم بطريقة ديمقراطية أن ينقلب على وسائل الإعلام حتى وإن تجاوزت الحدود، ويكمن جزء كبير من المشكلة في فشل الإسلاميين في تأسيس وخلق وسائل إعلام ناجحة تستحوذ على جماهيرية واسعة، وهو ما

يجعل الرئيس مرسي والإخوان المسلمين يحاولون اللجوء إلى وسائل تقييد تقليدية تزيد الطين بلة ولا تجلب عليهم سوى المتاعب في ظل انفتاح الإعلام الغربي والمحلي على بعضهما البعض واستحواذ مصر على اهتمام كبير في الإعلام الغربي، وهو أمر يجعل السلطة مترددة كثيراً في الوصول بتقييد الإعلام إلى إجراء حاسم ديكتاتوري أو سلطوي.

● التهم من قبيل «إهانة الرئيس» و«التحريض على الفوضى» و«نشر معلومات كاذبة تؤدي إلى زعزعة استقرار البلاد»، إلى أي درجة تقيد من حرية الإعلامي وتهدد بالزج به في السجن لمجرد إبداء رأي وموقف معارض للنظام؟

ـ هذه التهم المذكورة في السؤال موجودة بالقانون منذ عقود ولم تتغير حتى الآن، وهي تقيد من دون شك حرية الإعلاميين وأصحاب الرأي والكتاب والمثقفين عموماً وتجعلهم عرضة للسجن والعقوبة، ولهذا يكافح المثقفون جميعاً لتغيير هذه القوانين الفاسدة التي تفتح الباب تحت عناوين مطاطة للحد من الحريات.

● متى يمكن أن نشهد ربيعاً إعلامياً في دول «الربيع العربي»؟

ـ لن تشهد دول الربيع العربي ربيعاً إعلامياً إلا بعد استكمال التطور السياسي نحو الديمقراطية الحقيقية فهما أمران متلازمان.

● الأحداث التي حصلت في مصر منذ تولي الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين السلطة، كيف تم التعاطي معها إعلامياً؟ وهل حافظ الإعلام سواء الموالي أو المعارض للنظام على موضوعيته وحياديته؟

ـ في مصر أنواع متعددة من الإعلام، فهناك إعلام مدني يعبر عن التيارات الليبرالية واليسارية والقومية وهي تتخذ خطاً ناقداً للإسلاميين وغالباً ما يضخم أخطاءهم، وهو مع ذلك إعلام محترف من حيث خبرته الإعلامية وقدرته المالية وتمكنه من الإقناع، ولهذا هو الأكثر جماهيرية لأنه يحسن من طبخة الإعلام ويجعلها شهية سهلة الهضم. وهناك إعلام يتبع التيارات السياسية الإسلامية وله جمهوره الخاص الذي يرى الإسلاميين ملائكة ورسلاً هبطوا من السماء لهداية البشرية المعذبة، لكنه فشل في جذب القطاع الأوسع من المشاهدين خصوصاً بين الطبقة الوسطى والمتعلمين. وهناك الإعلام الرسمي الحكومي وهو يصطنع الحياد لكنه يتدرج نحو الانحياز لجماعة الإخوان

المسلمين، تحديداً بعد تشكيل حكومة وزير إعلامها من الإخوان المسلمين.

● الإعلام اليوم منقسم ومتهم سواء بالتحريض على الفتن الطائفية والعنف والقتل، أو تهييج الرأي العام والتحريض على إثارة الشغب والبلطجة والانقلاب على الحاكم.. ما رأيك في هذه الاتهامات؟ وإذا صحت ما هي انعكاساتها على استقرار الشارع المصري؟

ـ أعتقد أن هناك قدراً من التضخيم والتهويل للأحداث السلبية في الشارع المصري، لكنه ناتج من سياسة الإقصاء التي يتبعها الحكم في مصر ومحاولته السيطرة على مفاصل الدولة يوماً بعد يوم وهو ما يثير مخاوف القوى المدنية إزاء المستقبل، ومحصلة المشهد المتعثر هو قدر واسع من الإحباط والسلبية والتشاؤم ما يطيل حالة عدم الاستقرار.

● ما هي قراءتك للتطورات التي عرفها المشهد السياسي والشارع المصري منذ وصول الرئيس محمد مرسي إلى السلطة؟

ـ سبق وقلت إن الرئيس مرسي لا يتصرف كرئيس لكل المصريين وإنما كممثل لجماعة الإخوان في الحكم، وما حدث من محاولات متكررة لفرض دستور غير متوافَق عليه وما تبعه من قوانين، أضر بالمشهد التوافقي وأدخل كل الأطراف في معادلة صِفرية لم يُكتشف بعد متى تنتهي.

● من في رأيك المسؤول عن حالة التشرذم السياسي والانقسام الشعبي؟ ومن يدفع ثمن صراع النخبة السياسة في مصر؟

ـ الإخوان المسلمون يتحملون المسؤولية الأكبر، كونهم يمسكون بزمام الحكم، كما تتحمل المعارضة نسبة أقل من المسؤولية بتعنتها في التعاطي مع السلطة، والكل خاسر بلا شك: الحكام والمعارضة والشعب.

● أي دور يمكن أن تؤديه الحكومات والأحزاب السياسية المعارضة من أجل الانخراط في المنظومة الديمقراطية ومكافحة العنف المتزايد في بلدان الربيع العربي؟

ـ عليها الدور الأكبر، وفهم الجميع للديمقراطية وحق الغير في الرأي والمشاركة هو صمام الأمان للحد من الفوضى وبدء بناء المجتمع على أسس صحيحة.

● بعد توتر العلاقات وخروج انتقادات عدة من قادة حزب النور ضد الرئيس المصري والإخوان.. إلى أين تمضي الأزمة بين الفصيلين الإسلاميين؟ وما هي انعكاسات هذه الأزمة على الأوضاع الراهنة في مصر؟

ـ الأزمة ما زالت مستمرة وقد تتفاقم، والمشكلة تتعلق أيضاً بإحساس حزب النور بالإقصاء وأخونة الدولة وعدم فوز حزب النور بأية مكاسب سياسية حتى الآن، الأزمة بين الفصيلين تزيد من حالة الغموض العبثي تجاه المستقبل، لكنها قد تنتهي إذا شرع الإخوان في توزيع جزء من كعكة السلطة على السلفيين وعلى رأسهم حزب النور الذي سعى الإخوان من قبل إلى تفتيته حتى لا ينافسهم بقوة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

● في النهاية، ما هو الحل لتخطي أزمة مصر وصراعاتها السياسية؟ وأين يمكن أن تجد نقطة الضوء التي يمكن أن تبدأ منها للانطلاق نحو التغيير المنشود؟

ـ الحل يكمن في توجه السلطة نحو حلول توافقية جادة بتغيير الحكومة وتعديل البنود المختلف عليها في الدستور وتغيير النائب العام وعقد حوار حقيقي مع جبهة الإنقاذ لترتيب البيت من الداخل. . حينها سيتوقف أو يتراجع التوتر السياسي وتنطلق الأمور إلى الأمام، وهناك حل آخر يتمثل في خسارة الإسلاميين للانتخابات وفوز المعارضة، لكن هذا التصور يظل بعيد المنال نظراً إلى انقسام المعارضة وافتقارها إلى الخبرة الانتخابية خصوصاً في الريف، فضلاً عن قدرة الإسلاميين على استغلال الشعارات الدينية وحشد البسطاء وغير المتعلمين أمام صناديق الانتخابات، ما يدفع بهم إلى صدارة المشهد.

الفصل الثاني

الغليان العربي في المختبر الثوري

أولاً: المختبر التونسي

١ ـ شهادة
أعلية علاني

الجهل بشؤون السلطة

. . . . .

لذلك نجد أداءهم خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي غير مقنع، لأن معظم الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم عن طريق أحزاب تابعة لها لم تكن لها برامج مفصلة للحكم بل مجرد مشاريع برامج بعيدة عن أرض الواقع...!

● باعتبار تونس.. مهد الثورة وإلهام الثوار في العالم العربي.. ما هي أولاً تداعيات الثورة التونسية؟ وماذا تكتب عن هذه المرحلة الخاصة من تاريخ الوطن والأمة العربية؟

ـ بدأت الثورة التونسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وانتهت في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بهروب الرئيس بن علي، وكانت لها دوافع اقتصادية وسياسية بالأساس. والملاحظ أن قيام الثورة في تونس جاء نتيجة تراكم سياسات لاشعبية منذ عقود، وأزمات متتالية لم يتعظ منها نظام

الحكم سواء في عهد بورقيبة أو بن علي. لقد شهدت تونس نظام الحزب الواحد ثم الحزب المهيمن، كما عرفت انتفاضات عديدة مثل انتفاضة العمال في عام ١٩٧٨، وانتفاضة الخبز في عام ١٩٨٤، وانتفاضة عمال الحوض المنجمي بقفصة في الجنوب التونسي قبل عام من الثورة.

هذه الانتفاضات حصلت في ظل طبقة وسطى بصدد التفتت، هذه الطبقة كانت عماد الحكم، إذ لم توجد بتونس فوارق طبيعية مجحفة على الرغم من وجود شريحة من الأغنياء، فهناك نوع من التوازن ومن تقاسم الأدوار بين الطبقات الاجتماعية، فطالما كانت الطبقة الوسطى تعيش نوعاً من الرفاه من خلال تطور مستوى الاستهلاك، وطالما كان أفراد الطبقة الوسطى يحظون بنوع من الرعاية التعليمية والصحية (نسبة التمدرس في تونس تقارب ٨٠ في المئة والخدمات الصحية مقبولة نوعاً ما)، فإن دوافع الانتفاضة تكون قليلة.

ما حصل أنه في مطلع الألفية الثالثة، وعندما أصبحت حاشية الرئيس بن علي وزوجته تكدس الثروات وتستولي على المال العام من عقارات وشركات، أضف إلى ذلك تدجين الحياة السياسية عن طريق الرقابة الأمنية المكثفة لكل نشاط سياسي معارض ولو بسيط زاد في تضييق هامش الحريات وفتح البلاد على المجهول.

كانت الطبقة الوسطى منذ الألفية الثالثة آخذة في التآكل التدريجي، وكانت الأوضاع الاجتماعية الضعيفة في المناطق الداخلية الفقيرة تنبئ بقرب حدوث احتجاجات تنتظر فقط النقطة التي تفيض الكأس فكانت حادثة حرق محمد البوعزيزي لنفسه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، احتجاجاً على منعه من كسب لقمة عيشه، الشرارة التي تحولت إلى لهب وقطعت أوصال النظام في أقل من شهر، هرب بن علي، أو وقع تهريبه، هذا لا يهم. المهم هو أن بقاءه كشخص أو كنظام حكم لم يعد مرغوباً فيه. ولأول مرة يتحد أفراد الطبقة الوسطى مع الطبقة الفقيرة من أجل الإطاحة بنظام لم يعد له أي مبرر للبقاء؛ فكان مشهد التلاقي بين مئات الآلاف من التونسيين من موظفين ومثقفين وعمال وطلبة وعاطلين عن العمل من أجل إنجاز هدفين أساسين توفير الشغل (الكرامة) وحرية التعبير.

كانت تداعيات الثورة التونسية حينية، إذ تحرك المصريون أولاً والليبيون من بعدهم ثم اليمنيون وحتى البلدان الأخرى بدأت تلتقط نسائم الثورة كل

على طريقته. وأصبحنا نسمع عن تحويرات مهمة في الدساتير (مثل المغرب) وإصلاحات اقتصادية واجتماعية في العديد من البلدان العربية الأخرى.

في مصر كانت ثورة ٢٥ شباط/فبراير٢٠١١، لا تقل أهمية وفاعلية عن الثورة التونسية، ثورة زلزلت أركان النظام السابق وانتهت بوضع بارونات وراء قفص الاتهام. ونجحت إلى حد ما في تحييد المؤسسة العسكرية.

أما في ليبيا، فكان الثمن باهظاً، حيث لم يتمكن الليبيون من إنهاء حكم القذافي من دون تدخل الناتو ومن دون تسليح أكثر من ٧٠ ألف ليبي بسلاح لا تزال تداعياته قائمة لحد الآن، حيث تعتبر حكومة زيدان المنتخبة أخيراً أن أكبر تحد لها هو إنهاء ظاهرة الميليشيات المسلحة وعودة الأمن الحقيقي ومقاومة تطرف التيارات الدينية المتشددة التي بدأت أقدامها تترسخ في البلاد.

أما اليمن، فقد وجد طريقة في حل تفاوضي بين جزء من النظام والمعارضة، يمكن أن تنتج منه ديمقراطية توافقية تشاركية، لكنها لن تكون منفصلة عن المعطى القبلي والجهوي والطائفي إلى حد ما. وبخصوص سوريا، فإن المستقبل غامض ومحير؛ فاستبداد نظام الأسد لمدة عقود عطل كل إصلاح داخلي لكن المعارضة لم تهتد حتى الآن إلى طرح بديل مقنع، ما جعل تدويل الأزمة السورية معطى ثابتاً. والتركيبة العرقية للمجتمع السوري تفرض أن الحل لن يكون إلا في إطار دولة مدنية ديمقراطية لا تخلط بين الدين والسياسة، وهو أمر مستبعد حتى الآن نظراً إلى طبيعة التيارات الدينية المحركة للثورة من سلفيين وإخوان وغيرهم. وبذلك تصبح آفاق ما بعد الثورة السورية يكتنفها العديد من التساؤلات. ربما كان من الأفضل انتهاج السيناريو اليمني لحل الأزمة السورية لكن صراع الأجندات الداخلية والخارجية سيزيد من إطالة عمر الأزمة.

● بماذا تفسر هروب بن علي؟ وهل تعتقد أنه لم يكن لديه أي خيار آخر غير الهروب، وخصوصاً أن الثورات كانت جديدة على المنطقة وكانت نتائجها لا تزال مفتوحة على كل الاحتمالات؟

ـ هروب بن علي هو الحل الأخير بالنسبة إليه. بن علي بعد أن انقطعت علاقته بالداخل اقتنع أن صلته بالعالم الخارجي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية انقطعت ولم يعد له سند إلا من فرنسا حتى آخر لحظة، وقد دفعت هذه الأخيرة ثمن مساندتها لـ بن علي لمرحلة ما بعد الثورة. والهروب بحسب

عديد الروايات كان شبه منظم من أطراف من الداخل وأطراف في الخارج. لكن المهم أن بن علي لم يكن لديه خيار آخر لأنه يعرف جيداً أن الاعتماد على الجهاز الأمني بالنسبة إلى حالته هو السبيل الوحيد للبقاء في الحكم، وعندما أصبح يتشكك في تواصل ولاء هذا الجهاز له فضل الهروب، فـ بن علي ليس كالقذافي الذي كان يعتقد حتى آخر لحظة آن الشعب لن يخذله.

هروب بن علي كان حتمياً للرجل ومحبذاً من عديد من الأطراف. لكن المؤكد أن المعطى الشعبي هو الذي رجح الكفة في مسألة الهروب بالرغم من وجود بعض السيناريوهات.

● هناك من يربط الثورة في المنطقة العربية بنظرية «المؤامرة» أو «الفوضى الخلاقة».. كيف ترى هذا الطرح؟

ـ صحيح أن الثورات كانت جديدة على المنطقة، لكنها كانت في مرحلة الاختبار النهائي بعد سلسلة الانتفاضات السابقة. مؤكد أن هامش الخطأ في التجربة كان أحد الهواجس في نجاح الثورة، لكن بالنسبة إلى تونس، فإن التقاء المعطى الداخلي (الرغبة الجامحة في التغيير) مع المعطى الخارجي (التخلص من النظم الاستبدادية) عجل بنهاية نظام الحكم في تونس.

إنه بعد مرور قرابة سنتين على هذه الثورات بدأ الباحث والمثقف يبحث عن الخيوط التي كانت تربط بين الأحداث التي أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، فبدأ يطرح بعض السيناريوهات: هل هي ثورة بالمعنى المتعارف عليه في الثورات الكبرى؟ أم انتفاضات؟ أم انقلابات مدبرة؟ الجواب هو أن مصطلح الثورة يمكن أن نطرحه مع وضع المصطلح بين قوسين، لأن الثورة بالمفهوم التقليدي المتعارف عليه تكون نتاج حراك سياسي اقتصادي اجتماعي، وأيضاً ثقافي. أما في الحالات العربية الأخيرة فالبعد الثقافي العقلاني والحداثي غائب تماماً عن هذه الثورات وهو ما جعلها تسقط بسهولة في المشروع الإخواني والسلفي.

إذاً، نجد أن «ثورات» الربيع العربي لم يكن مضمونها الثقافي حاضراً أثناء اندلاعها. وبعد قيام الثورة أصبح الطرح الإسلاموي بمختلف مدارسه سائداً في ظرف وجيز، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل عن سر هذا الظهور القوي وعن القوى التي وراء اكتساح الظاهرة الإسلاموية إعلامياً ومالياً، بخاصة أن الأجندات الإقليمية أصبحت تلعب بشكل مريح في الفضاء

السياسي الاجتماعي في بلدان الربيع العربي. إن المرجح أن نقول إنه حصلت «ثورات» مختطفة من طرف بعض القوى التي تحركها قناعات واستراتيجيات ليست بالضرورة كلها محلية. لكن المؤكد أن الجماهير التي نزلت إلى الشوارع كانت صادقة وراغبة في التغيير الحقيقي ولم تنزل بتعليمات من مراكز قوى خفية، وقد حاولت هذه المراكز أن تركب موجة الثورة وتوجهها، ومن هنا بدأ صراع الأجندات وهي أجندات محلية من المعارضة الحقيقية، وأجندات مرتبطة بالنظام القديم وأجندات مرتبطة بالخارج.

● هل كان اندلاع الاحتجاجات في باقي البلدان العربية رهيناً بنجاح الثورة التونسية؟

ـ يمكن القول إن الثورة التونسية أثرت جزئياً في بلدان الربيع العربي بدرجات متفاوتة، فقد فتح المثال التونسي ـ وأقصد بذلك تلاقي شرائح المثقفين والموظفين والعمال لأول مرة لإسقاط الاستبداد ـ فتح الطريق أمام دول أخرى لها مواصفات متقاربة، وكما ذكرت فتونس ومصر بهما إرث إصلاحي قديم ومعارضة قديمة وتجربة متشابهة في النضال، وبهما فسيفساء من التيارات من كل المدارس الفكرية والسياسية، وبهما مجتمع مدني تمرّس على سياسة الكر والفر مع السلطة الاستبدادية واكتسب خبرة في مجال ثقافة حقوق الإنسان وإدارة الانتخابات حتى ولو كانت مزورة، وغزو الفضاء الجمعياتي على الرغم من العراقيل القانونية والمالية، أي إن المجتمعين المصري والتونسي كانت بهما كل المواصفات التي تهيئ القيام بالثورة لكنهما كانا يبحثان عن الفرصة الملائمة واللحظة التاريخية الفارقة، فجاءت «ثورة» تونس لتدفع من خلال عربة البوعزيزي إلى إسقاط حاجز الخوف الذي كبّل مجتمعاتنا العربية، وعندما سقط الخوف بدت الأنظمة الحاكمة وكأنها عملاق رجلاه من فخار. ومن هذا المنطلق نقول إن الثورة التونسية سوّقت لهذه الفكرة، أي فكرة إسقاط الخوف فنجحت في بلدان ولم تنجح في بلدان أخرى لاختلاف في بعض المعطيات الموضوعية والذاتية.

● كيف تقيم مرحلة ما بعد الثورة في تونس؟

ـ مرحلة ما بعد الثورة في تونس مليئة بالورود والأشواك! لقد خلفت الثورة في تونس سلطة حكم جديد قوي نوعاً ما ومعارضة قوية، ومجتمعاً مدنياً بدأ عُودُه يصلب يوماً بعد يوم.

الإسلاميون كانوا هم المستفيدون الكبار من الثورة، وهذا ليس حكراً على تونس، بل كل بلدان الربيع العربي تعيش الحالة نفسها تقريباً، وبدرجات متفاوتة، لكن الإسلاميين في تونس، الذين يحكمون بالشراكة مع حزبين علمانيين صغيرين، لم يتصوروا أنهم سيواجهون تجربة صعبة في تسيير شؤون الحكم؛ فنقص الخبرة وغياب الكثيرين منهم عن أرض الوطن جعل معرفتهم بدواليب الحكم وكواليس الإدارة محدودة، لذلك نجد أن أداءهم، بخاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، غير مقنع، لأن معظم الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم عن طريق أحزاب تابعة لها لم تكن لها برامج مفصلة للحكم بل مجرد مشاريع برامج. وقد اضطروا إلى التعامل مع آليات الحكم القديم في مسألة إعداد ميزانية التنمية أو إصلاح الإدارة، وهو ما جعل مردودهم محل نقد شديد من طرف خصومهم. ثم إن الإسلاميين تصرفوا في الحكم بعقلية المعارضة، أي إن الأفكار المثالية المجردة التي كانوا يحملونها قبل الثورة ومنها أسلمة المجتمع والدولة، جعلتهم يصطدمون بواقع مغاير، لذلك اضطروا إلى البحث عن توافقات وتحالفات مع أحزاب صغيرة غير إسلامية لتمرير القوانين التي يريدون تركيزها، وبالفعل حاول الإسلاميون الترويج لمقاربة أيديولوجية جد محافظة مستعينين في ذلك بجرأة السلفيين في الضغط على الرأي العام. وبدأ التخوف يسيطر على النخب السياسية من تغيير نمط المجتمع، من مجتمع كان يعيش حداثة منقوصة إلى مجتمع تتقلص فيه الحداثة إلى حد كبير. وهنا حصل التصادم، وبدأ المجتمع المدني يضغط في اتجاه إجبار الإسلاميين على تعديل مواقفهم. وفي هذا الإطار فإن انسحاب العديد من نواب البرلمان المصري من هيئة صياغة الدستور يحمل إشارة واضحة للتنبيه إلى خطر اختطاف الثورة من قوى يغلب عليها الفكر الشمولي. والجدير بالملاحظة أن تيار الإسلام السياسي في كل من تونس ومصر، يعمل على خلق أمر واقع غير قابل للتراجع من خلال فرض تشريعات تحد من بعض الحريات وتهيئ لحكم تُضرب فيه مكتسبات الحداثة، ولعل تداعيات أزمة الإعلان الدستوري مع الرئيس مرسي تندرج في مسار هذه التجاذبات بين السلطة والمعارضة. أما في تونس، فإن ضعف أداء الحكومة في سياسة التنمية الجهوية، تسبب في اندلاع انتفاضات ببعض الجهات بدأت بسيدي بوزيد حيث اندلعت الثورة وانتهت بمحافظة سليانة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر وبداية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، والتي خرج سكانها بالآلاف في تظاهرات

حاشدة للتنديد بسياسة الحكومة وأجبروا الوزير الأول على إقالة المحافظ، بعد سقوط حوالى ٢٥٠ جريحاً. وهناك خطر امتداد الانتفاضات إلى بعض المدن الداخلية إذا لم تسرع الحكومة بفتح حوار جدي مع الأطراف السياسية والتخلي عن الخطاب المزدوج وتحديد تاريخ نهائي للانتخابات وتشكيل اللجنة المستقلة التي ستشرف على العملية الانتخابية.

إن مرحلة ما بعد الثورة في تونس، بدأت بصعود قوي ومفاجئ للتيار الإسلامي الذي احتل المرتبة الأولى في انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وانتهت اليوم باستقطاب ثنائي بين التيار الإسلامي والتيار المدني ممثلاً في أحزاب «نداء تونس» و«الجمهوري» وبعض القوى الوسطية واليسارية والقومية، وهو استقطاب أضرّ بعملية دمقرطة الحياة السياسية، وشكك في إيمان الإسلاميين بمدنية الدولة. التيار الإسلامي في تونس اليوم لم يعد له من حلفاء سوى الترويكا التي تحكم معه (حزب المؤتمر وحزب التكتل) والأحزاب السلفية. وقد حاول الإسلاميون مؤخراً توسيع الحكومة وتشريك أطراف ليبرالية ويسارية، فامتنع معظم هؤلاء، ما ينبئ أن المشهد السياسي والانتخابي القادم لن يكون بالضرورة مريحاً للإسلاميين. وبدأت مراكز سبر الآراء في منح الإسلاميين نسبة بين ٢٠ و٢٥ في المئة في الانتخابات القادمة لسنة ٢٠١٣. وهو ما دفع ببعض المحللين إلى القول إن بعض أطراف من حزب النهضة ربما يدفعون في اتجاه تأجيل أكثر للانتخابات، وقد تحدث وزير التعليم العالي المنتمي إلى حزب النهضة مؤخراً أن الانتخابات يمكن أن تحصل في غضون عام ٢٠١٤. وإجمالاً أعتقد أن مرحلة الإسلاميين ككتلة مهيمنة في تونس، لن تكون طويلة، وأعتقد أن جناحهم الليبرالي سيضطر تدريجياً أن يتعلمن على غرار الأحزاب التركية، وهي السبيل الوحيدة لبقائهم في السلطة في قادم الأيام.

● حملت الثورة التونسية شعار «تشغيل.. حرية وكرامة وطنية»، ماذا تحقق من هذه الأهداف والمطالب؟ ولماذا الحديث اليوم في تونس أكثر عن الحفاظ على الحقوق المكتسبة في ظل خطر التراجع في مجال الحريات وبخاصة حرية التعبير والإبداع ومكاسب المرأة؟

ـ إن ما تحقق من شعارات الثورة، وبخاصة في ما يتعلق بالشغل وحرية التعبير، أمر نسبي، لكن لا تزال دون المأمول، لأن سقف المطالب كان

مرتفعاً، ولأن التيارات الإسلامية أصبحت أسيرة الوعود التي قدمتها للرأي العام لكنها وجدت نفسها عاجزة عن تلبيتها على أرض الواقع؛ فشعار التشغيل الذي رفعته لم تتمكن من تجسيمه بالشكل الذي طرحته. لقد دخل التونسيون الثورة بتسعمئة ألف عاطل والآن يناهز عدد العاطلين المليون. وهذه المعضلة في تفاقم، لأن استيعاب سوق الشغل للمتخرجين الجدد والقدامى يسير بوتيرة بطيئة. وقد سبق للنهضة أن وعدت في حملتها الانتخابية بتشغيل أربعمئة ألف عاطل خلال فترة خمس سنوات لكن بعد الانتخابات أصبح وزراء النهضة يتحدثون عن صعوبات هيكلية من أجل الاستجابة للنسق المتصاعد لطلبات التشغيل، زد على ذلك أن الاعتصامات والانفلاتات الأمنية التي لا تشجع المستثمرين على الاستثمار أثرت بدورها في عدم امتصاص البطالة، كما إن هناك عيوباً في الخطة التنموية ذاتها. إذ إن الحكومة الجديدة لم تتوفق في تحديد الأولويات لمرحلة ما بعد الثورة والتي تتمثل في الإسراع بتنمية المناطق الداخلية والمهمشة من خلال النهوض بالبنية التحتية المتخلفة وإقامة مشاريع مندمجة تتلاءم مع حاجيات المنطقة مع ربطها بحاجيات السوق الداخلية والخارجية. أما بالنسبة إلى مكتسبات الحداثة مثل حقوق المرأة والحريات الفردية والعامة عموماً، فقد تعرضت إثر الثورة إلى بعض التضييقات من طرف التيارات الدينية المتشددة التي تريد فرض نموذجها مثلاً في اللباس والسلوك الاجتماعي.

● كيف ترى الدستور التونسي الجديد الذي تعكسه المسودة؟

ـ الدستور الجديد لا زال في طور الإنجاز. وقد تمكن النواب من قطع شوط لا بأس به في قضايا تتعلق بالهوية وطبيعة الحكم، وتم التوافق على عدم إدراج الشريعة في الدستور. لكن حركة النهضة تريد أن تدرج بعض الفصول مثل: ضرورة أن تكون القوانين غير متعارضة مع ثوابت الإسلام، وقد رفض العديد من النواب هذا الطرح نظراً إلى أن مضمون ثوابت الإسلام تختلف من تيار إلى آخر، وهو ما يحتم عدم تكبيل الدستور بجملة من القيود، وضرورة ترك المسائل المتعلقة بالمس بالمقدّس والثوابت الدينية لتقدير القضاء الذي يُعتبر الجهة الملائمة التي يمكن أن تبُتّ في مثل هذه المسائل.

لكن المشكل الكبير الذي يعترض صياغة الدستور هو كيفية الاتفاق على

تقسيم الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة؛ فالإسلاميون، وعلى الرغم من تخليهم عن النظام البرلماني، فإنهم يسعون إلى إعطاء أكثر ما يمكن من الصلاحيات لرئيس الحكومة، ما يجعل منه شخصية مركزية في الحكم، في حين يرى معارضوهم أن النظام الملائم يكون رئاسياً معدلاً من شأنه أن يخلق توازناً في الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. ويبقى تحديد المدة النهائية لإنجاز الدستور هو المشكل الثاني الذي أصبح يقض مضاجع الطبقة السياسية، إذ إن عدم تحديد تاريخ نهائي يترك المجال للعديد من التأويلات؛ فعلى الرغم من أن النهضة دعت إلى الإسراع في إنهاء كتابة الدستور، إلا أن الملاحظين يعتبرون أنها لم تفعل شيئاً للتسريع بهذا العمل من خلال نوابها الذين يشكلون أكبر كتلة في المجلس التأسيسي.

● **بماذا تفسر وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة بعد «الربيع العربي»؟**

ـ وصلت التيارات الإسلامية للحكم للأسباب التالية:

ـ انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري للنظام القديم؛

ـ تعرّض الإسلاميين لاضطهاد السلطة بشكل أكبر من باقي التيارات السياسية؛

ـ تكثيف الإسلاميين لنشاطهم في المجال الجمعياتي قبل الثورة وبخاصة النشاط الخيري؛

ـ محافظة الإسلاميين على الانسجام داخل تنظيمهم، فهم أقل التيارات انشقاقاً؛

ـ تركيز خطاب الإسلاميين على خطاب الهوية، ما من شأنه تجييش العواطف الدينية؛

ـ الفشل الذي تركته النماذج السابقة كالنماذج الاشتراكية والقومية واليسارية، جعل الرأي العام يتطلع إلى تجربة النموذج الإسلامي الذي طالما سوّق له تيار الإسلام السياسي منذ عقود على أنه النموذج الأفضل، وبالتالي أرادت هذه الثورات أن تمنح هذه التيارات فرصة لاختبار هذا النموذج على أرض الواقع.

لكن المؤشرات الحالية، على الرغم من قصر مدة حكم الإسلاميين،

هي مؤشرات غير واعدة نظراً إلى غياب حلول عملية مقنعة وبراغماتية؛ فالحلول المطروحة لم تخرج عن مجال المثالية الصعبة التحقيق.

● كيف تقيم أداء (الإسلاميين) في تونس؟

ـ الأداء ما زال دون المأمول، نظراً إلى نقص الخبرة. كما إن الإسلاميين في عيون العديد من المحللين استعجلوا الحكم من دون أن يتهيأوا له. وهنا نشير إلى أن المقاربة التونسية في تمكين الإسلاميين من الحكم لفترة انتقالية لا تزيد على السنتين واختبار أدائهم، أفضلُ من المقاربة المصرية التي أعطت للإسلاميين مدة أطول لحين استكمال العهدة الرئاسية مدة أربع سنوات؛ فقد أظهر الإسلاميون في تونس عدم قدرة على وضع برامج حكم بديلة وفشلوا في جلب استثمارات لحل معضلة التشغيل، نظراً إلى عجزهم عن فرض استتباب الأمن، وعجزوا كذلك عن ترويض السلفيين كما كان يروج الغنوشي، ذلك حيث منحهم حزبُه جمعيات وأحزاباً معظمها يرفض النظام الديمقراطي ومدنية الدولة. وبذلك لم تعد حركة النهضة حالياً في عيون الرأي العام التونسي، وفي ظرف لم يتجاوز السنة، قادرة على الحفاظ على مرتبتها المتقدمة في الانتخابات القادمة.

● بعد «غزوة السفارة» والاعتداء على مقامات أولياء اللّه الصالحين مروراً بمقتل المواطن محمد لطفي نقض.. هل باتت السلفية هي الخطر الذي يهدد تونس والمنطقة؟

السلفية في تونس نوعان: سلفية علمية إصلاحية وسلفية جهادية، وكلا التيارين لم تكن لهما مساهمة تذكر في الثورة. وبعد الثورة حاول السلفيون عموماً الظهور بمظهر التيار المدافع عن إسلام القرن الأول الهجري الذي يعتبرونه إسلام الأصول. وتبارى الجهاديون والسلفيون العلميون في التسويق لرؤية متشددة تصل إلى درجة التكفير بالنسبة إلى البعض والتفسيق والتبديع للبعض الآخر. وانتشرت في تونس في فترة وجيزة مظاهر الإسلام الأفغاني والإسلام الوهابي عن طريق بعض المشائخ. وكانت حركة النهضة تسعى في البداية إلى احتواء التيار السلفي ووضعه في دائرة تأثيرها، ولهذا السبب حاورت أنصاره على أساس تمكينهم من النشاط القانوني، فاعترفت بثلاثة أحزاب سلفية وعدد مهم من الجمعيات المنسوبة إلى السلفيين مثل «جبهة الجمعيات الإسلامية» و«أنصار الشريعة» و«الجمعية الوسطية للإسلام»..

إلخ... وقبل أحداث السفارة الأمريكية، لم تتدخل حكومة حمادي الجبالي جدياً لردع بعض الاعتداءات السلفية على رجال السياسة والعلم والثقافة، إذ كان وزراء النهضة يكتفون ببعض بيانات التنديد لشجب هذه الاعتداءات التي بقيت في معظمها مفلتة من العقاب.

أما بعد أحداث السفارة في ١٤أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ فقد وجدت حركة النهضة نفسها في حرج كبير أمام ما حصل من حرق ونهب لتجهيزات السفارة؛ فعمدت إلى إيقاف مئات من السلفيين، ولكنها لم تسرع في محاكمتهم، ما دفع بهؤلاء الموقوفين إلى خوض إضرابات جوع انتهت بموت اثنين من السلفيين في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. ومما يلاحظ أن قوة السلفيين ضعفت كثيراً بعد حادث السفارة، ما يطرح تساؤلات خطيرة عن الهدف من تضخيم عددهم، وعن إفلاتهم من العقاب عندما كانوا يعتدون على التونسيين، والآن تتم مؤاخذاتهم جزائياً عندما أصبحوا يعتدون على الأجانب. وتقدر التقارير الرسمية أن عدد الجهاديين في تونس لا يتجاوز ٨٠٠ شخص، أما عدد أنصار السلفية العلمية فهو يتراوح بين ٣ و٤ آلاف وهو رقم لا يشكل خطراً إلا عندما تكون هناك رخوة أمنية أو تواطؤ من بعض الأجهزة.

الخطر الذي يخشاه التونسيون اليوم لا يأتي من السلفيين، وإنما من رابطات حماية الثورة، وهي جمعية محسوبة على حركة النهضة ويتهمها خصوم الحركة بأنها الذراع الأمنية لحزب النهضة ويعتبرونها متورطة في قتل معارض بمحافظة تطاوين بالجنوب التونسي يُدعى لطفي نقض من حزب «نداء تونس». وتحتوي هذه الجمعية على ١٦٠ فرعاً. ويطرح العديد من المحللين تساؤلات حول حقيقة تمويلها. وتُجْمع الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية على خطرها على سلامة عملية الانتخابات القادمة ويطالبون بحلها، إلا أن الغنوشي أصرّ على عدم حلها، ما غذى شكوك الرأي العام حول مآل العملية الانتخابية، وضاعف من مخاوف الصدام مستقبلاً مع هذه الجمعية التي اتُّهمت كذلك بإفساد عديد الاجتماعات لمعارضين لحركة النهضة، وبالتالي فإن الخطر السلفي لا يُعدّ كبيراً مقارنة بنشاط رابطات حماية الثورة. وزادت مخاوف السياسيين بإقدام حركة النهضة، بمعية شركائها في المجلس التأسيسي، على تقديم مشروع قانون العزل السياسي سمّته قانون تحصين الثورة وقع تفصيله على قياس الإسلاميين، يهدف إلى منع كل مسؤول في الحزب الحاكم القديم من الترشح في الانتخابات القادمة، ومن العمل في

الهياكل الأساسية للدولة، ومن الترشح لأي عضوية قيادية في الجمعيات والأحزاب سواء كانت في الحكم أو في المعارضة، وذلك لمدة عشر سنوات. وتهدف الحركة بذلك إلى إطالة وجودها في السلطة لأطول فترة ممكنة، وهو ما عناه الغنوشي منذ أشهر عندما صرح أن حزبه سيبقى سنوات طويلة في الحكم. لكن ضغط المجتمع المدني تكثف في الفترة الأخيرة ضد هذا القانون الذي يمكن أن يقع التراجع فيه.

● بماذا تفسر بروز ظاهرة السلفية الجهادية اليوم بتونس؟ وما هي انعكاساتها على المجتمع؟

ـ السلفية الجهادية برزت في تونس نتيجة الفراغ الأمني في بداية الثورة، ثم نتيجة تواطؤ بعض الأحزاب معها من أجل تمكينها من التحرك على الرغم من رفضها للتوجه الديمقراطي ومدنية الدولة، ونتيجة انتشار رقعة المهمشين اقتصادياً، إضافة إلى تأثير الفضائيات السلفية.

لكن انعكاسها على المجتمع سلبي، ويصعب أن تكون لهذا التيار قدم راسخة في البلاد نظراً إلى ارتفاع نسبة التمدرس في تونس، ونظراً إلى وجود تقاليد حداثية بالبلاد لا يمكن أن تختفي بسهولة؛ فالنهضة لم تستطع مثلاً أن تفرض الشريعة في الدستور نظراً إلى رفض المجتمع المدني، ولا يعني ذلك أن المجتمع التونسي يرفض الشريعة، بل توجد لدى نخبه قراءة تنويرية للتراث الفقهي تعتبر أن الشريعة اجتهاد بشري يتطور مع الزمن ولا يدخل ضمن الثوابت، وأن أغلب تشريعاتنا اليوم مستوحى من الشريعة وبعضها الآخر مستوحى من القوانين الوضعية بحكم تطور الأوضاع المستحدثة. ويمكن معاينة ذلك بسهولة عبر التاريخ مع ظهور التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر التي أدت إلى ظهور أول دستورين في العالم العربي في كل من تونس ومصر، تُقيّد سلطات الحاكم، عكس ما نجده في مؤسسة الخلافة، هذه الأشكال السياسية الجديدة مستوحاة من القوانين الوضعية والتي اصطبغت في ما بعد بمصطلح الديمقراطية، وبالتالي أصبحنا نجد في تشريعاتنا مزيجاً من قوانين الشريعة والقوانين الوضعية في معظم مدوناتنا القانونية بالعالم العربي.

وعموماً، فإن عدداً مهماً من التونسيين بعد الثورة يرغبون في غرس ثقافة المواطنة، وإقامة مجتمع متشبع بالعقلانية والحداثة ومتجذر في الوقت

نفسه في هويته العربية الإسلامية. وبالتالي، فبمجرد عودة النشاط الاقتصادي إلى عافيته وإرساء دولة القانون والمؤسسات وانتشار ثقافة تنويرية، فإن تأثيرات التيار السلفي ستتقلص إلى حد كبير. كما لا يمكن أن ننكر أن السلفية في تونس مخترقة من أجهزة في الداخل والخارج، ومع ذلك فيجب الإقرار أن هناك سلفيين مستقلين ومعادين للعنف، لكن عددهم ليس كبيراً.

● **ما هو السبيل للحد من ظواهر العنف السياسي؟**

ـ للحد من ظواهر العنف السياسي لا بد من:

ـ احترام قانون اللعبة الديمقراطية من طرف الجميع.

ـ نشر ثقافة التسامح وإقرار حق الاختلاف.

ـ تقريب الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ـ دعم ثقافة المواطنة وتكريس ثقافة حقوق الإنسان في التشريع ونشرها في مختلف المؤسسات التربوية.

ـ اعتماد مقاربة تنويرية لإسلام منفتح على الثقافة الإنسانية.

ـ إقرار مدونة سلوك أخلاقية للتعامل بين مختلف التنظيمات والجمعيات.

ـ عدم الخلط بين الفضاء الديني والفضاء السياسي.

ـ تحييد المساجد عن كل نشاط حزبي.

● **بين توصيفات «ثوري/ رجعي»، «علماني/ إسلامي»، «حداثي/ سلفي».. الشعب التونسي، كما الشعب المصري، يشهد اليوم انقسامات واستقطابات خطيرة تهدد أمنه ووحدته الداخلية.. لماذا في رأيك هذه الانقسامات لم تظهر بهذه الحدة إلا بعد إسقاط الأنظمة السابقة؟** وما هو المخرج لتجاوز هذه المرحلة الصعبة والدقيقة؟

ـ لم تظهر هذه الانقسامات إلا بعد سقوط نظامي بن علي ومبارك، لأن كلا النظامين ينتهجان المقاربة الأمنية مع معارضيهم؛ فما نراه من صراع واستقطاب ثنائي في التصنيف الأيديولوجي كامن في الحقيقة في مخيالنا وثقافتنا. وانتشاره بقوة بعد الثورة جاء نتيجة غياب ثورة ثقافية كان من المفروض أن تصاحب الثورة السياسية إثر اندلاع الربيع العربي، وغابت

النقاشات عن كيفية تكريس دولة القانون ونشر ثقافة حقوق الإنسان وسبل تجسيم مدنية الدولة، وكان من المفروض الحديث عن ترسيخ القيم الديمقراطية الكونية عوض الحديث عن أخونة وأسلفة مؤسسات الدولة والمجتمع، وهذا ما جعل منسوب الاحتقان يرتفع، وربما يهدد ببقاء هذه الثورات في حد ذاتها؛ فبعض المحللين أصبحوا يتحدثون اليوم عن ثورة تصحيحية وربما يستغرق ذلك سنوات أخرى ستضيع من عمر التنمية ومن مشروع الدمقرطة الحقيقية لمجتمعاتنا، والسبب كما ذكرنا اختطاف الثورات العربية من هذه التيارات الأصولية التي فوّتت على نفسها فرصة تجديد فكرها وتأهيل خبرتها وآلياتها. إن مشروع التيار الإسلامي السياسي أو السلفي، لن يقود حتما إلى ديمقراطية تعددية، وستبقى سياسة الكر والفر لسنوات أخرى ستنتهي إما بتقلص تأثير الإسلام السياسي، أو بنجاحه إذا استطاع أن يتعلمن ولو جزئياً على الطريقة التركية، لكن الفرضية الثانية لها حظوظ النجاح أكثر في تونس منها في باقي دول الربيع العربي الأخرى التي تتطلب فترة أطول، باستثناء مصر التي لن تقبل نخبها بسهولة سياسة الأمر الواقع، وستتمكن من خلق الظروف الموضوعية لتجاوز حالة الأزمة.

● في النهاية كيف تنظر إلى مستقبل تونس في ظل كل هذه المعطيات؟

ـ تونس على المحك، وعلى الرغم من المشاكل، فلديها حظوظ النجاح في نحت نموذج ديمقراطي، لكن ذلك مرتبط بمدى نجاح سياسة التوافق، وبمدى الاتفاق حول طبيعة الحكم في الدستور الجديد. وأعتقد أن حركة النهضة لن تكون لها النسبة المئوية الحالية نفسها من الأصوات في الانتخابات القادمة، نظراً إلى عامل التهرئة وضعف الأداء. إضافة إلى ذلك، هناك توجه نحو إقرار نظام اقتراع لا يسمح بحصول أي حزب على أغلبية مطلقة في البرلمان، وهو ما سيساعد على إحداث توازن في المشهد السياسي والحزبي. ويُتوقع أن تكون الحكومة المنبثقة عن انتخابات عام ٢٠١٣، موزعة بين تيار الإسلام المعتدل المتمثل في النهضة حيث يصعب أن يتجاوز ٢٥ في المئة من نسبة الأصوات على أقصى تقدير، وتيارات وسطية بالأساس مثل حزب نداء تونس والحزب الجمهوري، يضاف إليها بعض مقاعد لليسار والقوميين. وإذا ما تمكّن السلفيون من تكوين كتلة في البرلمان القادم فيُرجح أن يتم تمثيلهم في الحكومة المقبلة بمقعد وحيد بشرط التزامهم بالنظام الديمقراطي ومدنية الدولة.

٢ ـ شهادة
رافع بن عاشور

انقسام المشهد السياسي والمجتمعي

. . . . .

الحراك على أشده في هذا الصدد والرهانات على كل الصعد: الصعيد الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي والسياسي، ولكل شق مشروعه المجتمعاتي الذي يدافع عنه.

وأخشى أن لا ينتبه أحد إلى نقطة الضوء كما اخترتم أن تعبروا عنها، حيث ستكون في العودة نحو الوطن، أي تونسية..!

● كيف كانت ردة الفعل الأولى للشعوب والحكومات الشقيقة والصديقة تجاه الثورة التونسية التي أطاحت بنظام بن علي سواء في المحيط المغاربي والعربي، أو في العالم الغربي؟

ـ ردّة الفعل الأولى طغى عليها عامل المفاجأة إذ لم يكن أي أحد يتصوّر أنّ الثورة التونسية ستكلل بالنجاح وتؤدي في وقت وجيز جداً إلى هروب رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، الذي عرف بصرامته وبشدة قمعه لكل تظاهرة احتجاجية أو معارضة. كما كان يتمتع بدعم أغلب الدول العربية. إثر الثورة سارعت الدول كافة باستثناء الأنظمة الديكتاتورية وباستثناء ليبيا، بالترحيب بنجاح الثورة سواء في المحيط المغاربي والعربي أو العالم الغربي. أما على المستوى المغاربي والعربي، فكانت الثورة التونسية بمثابة الشرارة التي أشعلت الثورتين الليبية والمصرية مُزيحة نظامي القذافي ومبارك، ثم تلاهما إسقاط حكم عبد الله صالح في اليمن، ولا يزال الصراع المسلح بين النظام السوري والمعارضة متواصل لإنهاء حكم البعث، ولا ننسى الدعم القطري على المستوى الخليجي والذي يندرج ضمن اعتبارات سياسية لا علاقة لها بأسس الحرية والديمقراطية. وأما العالم الغربي، فكانت ردته تلقائية على غرار الوقفة التاريخية لأعضاء الكونغرس الأمريكي محيّين انتصار الثورة التونسية. كما اتسمت ردة غالب الدول الغربية والاتحاد

الأوروبي بالترحيب، لكن على الرغم من التأكيد على عزم هذه الدول على دعم المسار الديمقراطي في تونس، فإنها (وبخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) تتعامل بحذر مع التطورات السياسية في بلادنا.

● ما هي التطورات التي عرفتها السياسة الخارجية التونسية في عهدها الجديد؟

ـ تميزت السياسة الخارجية التونسية منذ الثورة بتغيير طفيف تجسد في مرحلتين اثنتين، اقترنت **أولاهما**، بالفترة الانتقالية الأولى أي غلى تاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، تاريخ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي. والمرحلة **الثانية**، منذ الانتخابات حتى اليوم. في **مرحلة أولى**، ركزت السياسة الخارجية على طمأنة الدول المجاورة والدول التي تربطها بتونس علاقات تاريخية مثل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدة الحفاظ على الخط التقليدي للجمهورية التونسية في سياستها الدولية. أما **المرحلة الثانية**، الكبرى، التي تلت الانتخابات وصعود الحزب الإسلاموي، النهضة، للحكم فتميزت بمحاولة ربط علاقات مع دول المشرق العربي وبخاصة دولة قطر. كما تميزت الفترة بالارتجال وبأخطاء وزير الخارجية. من ذلك طرد السفير السوري الذي لم يكن موجودا أصلاً، والانحياز المعلن لأحد أطراف النزاع السوري باستضافة مؤتمر أصدقاء سوريا، وهو ما يعد انقلاباً جذرياً في السياسة الخارجية التونسية التي كانت تتميز بالرصانة والحياد بحكم موقعها الاستراتيجي ومكانتها كبوابة بين الشقين الأوروبي والعربي الأفريقي. وفي هذا الصدد، فإن استنكار الخارجية التونسية للتدخل الفرنسي في مالي، لم يكن موقفاً تونسياً من ناحية التقاليد الدبلوماسية التونسية، وكان متسرعاً، حيث إن هذا التدخل جاء بطلب سيادي من دولة مالي وما كان للخارجية التونسية التسرع في هذا المنحى.

● كيف هي علاقة تونس اليوم بحكومات الربيع العربي (مصر ـ ليبيا، اليمن)؟ وما هو موقفها من ثورة سوريا؟

ـ المتتبع للشأن العام في دول الربيع العربي يلاحظ التشابه الكبير في سياسات الحكومات والتطابق في المناهج المتبعة؛ فالحكومتان التونسية والمصرية اليوم تعملان على السيطرة المتحزبة على دواليب الدولة وترسيخ طابعها الأيديولوجي في المجتمعين المصري والتونسي مع ضرورة الملاحظة

أن الحكومة التونسية تبقى أقل حدة وراديكالية في هذا الشأن. أما في ما يتعلق بالعلاقات الثنائية التونسية ـ المصرية، فقد حافظت على طابع ما قبل الثورات وكذلك هو الشأن بالنسبة إلى الجارة الليبية التي تمتاز عن غيرها من الدول العربية بوحدة المصير مع الدولة التونسية وعلاقات أكثر توطداً من غيرها من الدول. أما في ما يتعلق بالشأن السوري، فنلاحظ تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية التونسية من حيث العداء تجاه الحكومة والسلطة السورية والانحياز الواضح للحليف الجديد «القطري» للمعارضة السورية بخاصة بعد طرد السفير وتعليق العلاقات الدبلوماسية باستضافة مؤتمر أصدقاء سوريا.

● إلى أي درجة يؤثر الوضع الاقتصادي المتدهور في بلدان الثورات العربية ولتكون تونس نموذجاً، في علاقتها خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؟

ـ الوضع الاقتصادي المتدهور له تداعيات كثيرة على أكثر من صعيد داخلياً وخارجياً، فتأزم الأوضاع الاقتصادية في دول الربيع العربي يزيد من الاحتقان داخل تلك المجتمعات ويفرض اللجوء إلى الدعم الخارجي وخاصة التداين بحسب الشروط. ويبقى الاتحاد الأوروبي الحليف الاستراتيجي والتقليدي تقريباً من دون منازع من ناحيتي المبادلات التجارية ونسب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد التونسية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن الولايات المتحدة تبقى أيضاً الحليف والمناصر للجمهورية التونسية المهم والذي لا بد من الحفاظ على حدّ أدنى من التناغم معه، خاصة وأن المرحلة قد تفرض اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية وبالتالي التعويل على الدعم الأمريكي أمام هذه الهيئات.

● هل لدول الحراك العربي اليوم خيار في انتهاج السياسة الخارجية التي تليق بها وبمطامح شعوبها التي نددت بالتبعية للغرب؟ ولماذا؟

ـ لا يمكن الحديث عن تبعية للغرب؛ فالجمهورية التونسية، كمثال، كانت منخرطة ضمن منظومة عامة أو خط معين، ولكن هذا لا يمكن تأويله بأي حال من الأحوال على أنه تبعية للغرب، ويمكن استحضار الموقف التونسي في التدخل في العراق إبان حرب الخليج في بداية التسعينيات كمثال على ذلك. ولكن المرحلة وما تحمله من تحديات قد تفرض البحث عن تحالفات وتوازنات جديدة توفر دعماً اقتصادياً للانتقال الديمقراطي من دون أن يتحول ذلك الدعم إلى وجه من أوجه الهيمنة.

● كيف تقيّم علاقة الغرب اليوم بالإسلام السياسي؟

ـ المواقف الغربية متباينة من الإسلام السياسي، ولا يمكن الحديث عن موقف وحيد وموحد للغرب ككل، لكن بصفة عامة يبدو أن جل الأنظمة الغربية تنتظر نجاح التجربة التونسية والمصرية لتتأكد من مدى صدق الخطاب الديمقراطي الإسلاموي. المواقف تبقى، إذاً، رهينة المصالح الخاصة لكل دولة.

● حرق السفارة الأمريكية في تونس في وقت سابق واغتيال المناضل شكري بلعيد.. ألن تعيد الدول الغربية، وخصوصاً تلك التي دعمت وصول الإسلاميين إلى السلطة النظر في موقفها هذا؟

ـ حرق السفارة الأمريكية في تونس، وكذلك الاعتداء على السفارة الأمريكية في ليبيا، هي من دون شك أحداث فاصلة لها تداعياتها على الصعيدين الأمني والدبلوماسي، ولكن ذلك لم يؤد بعد إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقات ومستواها بين الولايات المتحدة وتونس. من المرجح أن الإدارة الثانية للرئيس أوباما لم تراجع موقفها من تطور الأحداث على الرغم من عدم إماطة اللثام بعد عن حادثة السفارة. أما اغتيال المعارضة المناضل شكري بلعيد، فهو من أخطر الأحداث السياسية في تونس التي لم تعرف اغتيالات سياسية في الماضي. لكن ما تغير اليوم هو أن اغتيال المناضل بلعيد وكذلك قبله المناضل لطفي نقض، أحد مناضلي حركة نداء تونس، يمثل منعرجاً خطيراً في الحياة السياسية التونسية المتميزة سابقاً بنبذ العنف، وهو ما أحدث تململاً وصدمة داخل المجتمع التونسي، وكذلك على الصعيد الدولي ليجعل المسألة الأمنية أولوية الأولويات التي من شأنها أن تحدد ملامح التعاون الدولي وبخاصة الاقتصادي منه.

● استمرار انعدام الأمن والاستقرار في دول الحراك العربي... إلى أي درجة يؤثر في علاقاتها مع المحيط الإقليمي والدولي؟

ـ فعلاً استمرار انعدام الأمن والاستقرار في دول الحراك العربي لم يكن من دون تأثير على علاقات هذه الدول مع محيطها الإقليمي والدولي؛ فمن أول نتائج هذه الاضطرابات مسألة تأمين الحدود لهذه الدول وما تكتسيه من أهمية سياسية من جهة، واقتصادية كذلك، بخاصة مع تنامي ظاهرة التهريب وانخرام منظومة التعاون في هذا الصدد. دولياً لا يمكن

التغافل عما لهذه الوضعية من تبعات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ولعل تقهقر هذه الدول في التصنيفات الاقتصادية الدولية أهم هذه الملامح، وكذلك تراجع نسب الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى أرقام السياحة الأجنبية في هذه الدول.

● ما هي في رأيك آليات ضمان الأمن الخارجي لتونس؟

ـ ضمان الأمن الخارجي يكون بالأساس من خلال نظامين اثنين: **أولاً**، النظام القانوني: أي منظومة متكاملة وناجعة من النصوص القانونية الكفيلة بفرض الاحترام الواجب للأمن سواء الداخلي أو الخارجي؛ وأما النظام **الثاني**، فهو النظام الدبلوماسي التشاركي الذي يمر وجوباً من خلال بناء علاقات دبلوماسية طيبة مبنية على الثقة والتكامل وخاصة التنسيق مع الدول الأخرى، ولعل أهمها التنسيق مع الجارتين الجزائرية والليبية ومزيد العمل في العائلة المغاربية.

● ما هي التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التونسية؟

ـ السياسة الخارجية لأي دولة، تسعى بالأساس إلى فرض هيبة الدولة على الصعيد الدولي وجلب الاعتراف والاحترام في الوقت نفسه، كما هي بالضرورة أداة لمعالجة مسائل مهمة يكون فيها التعاون المبني على أسس التكافؤ والمساواة. بالتالي، فإن أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية لتونس ستكون بالضرورة الحفاظ على الخط الاستقلالي والسيادي لتونس، مع انتهاج سياسة تسويقية جيدة تساعد على إعادة الثقة للشركاء التقليديين وتزيد في توافد المستثمرين الأجانب.

● من خلال مجمل التغيرات التي شهدتها المنطقة، هل يمكن أن نشهد ربيعاً مغاربياً من خلال تحريك المياه الراكدة في اتحاد المغرب العربي؟

ـ تونس جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، وهو المكون الوحيد الذي وجد له مكاناً واضحاً في الدستور للجمهورية التونسية، البناء المغاربي ليس أمراً مستحدثاً ولا جديداً. وعلى الرغم من ما يمكن أن يتراءى للبعض في إمكانية إعادة موقع تونس في المشرق، اتفاقياً أو سياسياً، فإن الماضي المشترك ووحدة المصير التي يتميز بها الشعب المغاربي عن غيره في المجموعات الدولية في المنطقة، لا يترك مجالاً للشك في إعادة انبعاثه من

جديد، على الرغم من فترة الركود التي يمر بها. عموماً، قد تكون لبعض التصرفات المتسرعة وغير المدروسة أحياناً من بعض المسؤولين اليوم، بعض التبعات السلبية التي وجب تفاديها مستقبلاً والحدّ من تأثيرها من دون تأخير، وخاصة الحفاظ على العلاقات الطيبة مع الشقيقة الجزائرية، وذلك على أساس الاحترام المطلق لسيادة كل من الجارتين.

● كيف ترى موقف الحكومات الإسلامية في دول الحراك العربي من القضية الفلسطينية (حماس)؟

ـ القضية الفلسطينية تتميز بخصوصية بالنسبة إلى كل قضايا العصر، فهي آخر المظالم التي خلفتها الحقبة الاستعمارية وهي قضية كل الشعوب العربية وليس الشعب الفلسطيني وحده، وهنا تبرز التباينات في المواقف. ولكن للأسف تتحول القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة إلى عملة انتخابية تجذب الأصوات لأطراف من دون أخرى. أما على الصعيد العملي، فالأمر مغاير تماماً، والجديد المستحدث في هذا الصدد، هو ما نلاحظه في مساندة لطرف فلسطيني على حساب الأطراف الأخرى وخاصة حزب حماس الذي يحظى بدعم أكبر على الصعيدين الدبلوماسي والإعلامي لدى الحكومات الإسلامية، بشكل لا يخدم وحدة الصف الفلسطيني ويزيد من عزلة هذا الشعب.

● كيف تنظر إلى المشهد السياسي بعد مرور عامين على الثورة؟

ـ المشهد السياسي التونسي لم يكتمل تشكله بعد، فبعض التشكيلات السياسية أو الأحزاب اندثرت بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر وأخرى بدأت بالتشكل والظهور. عموماً لا يقبل المشهد السياسي التونسي اليوم القوالب الجاهزة ولا الإسقاطات الدخيلة، فله مفرداته الخاصة به وآليات تشكله وتنظيمه الخاص. غير أنه من الصعب اليوم عدم الانتباه إلى انقسام المشهد السياسي إلى قسمين اثنين بالأساس:

قسم هو الوريث الشرعي للتيار الإصلاحي الذي عرفته تونس منذ القرن التاسع عشر والمواصل للفكر التنويري؛ وقسم محافظ يمكن وصفه بالرجعي أو قوى الجذب إلى الوراء. الحراك على أشده في هذا الصدد والرهانات على كل الصعد: الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية ولكل شق مشروعه المجتمعاتي الذي يدافع عنه.

● ما هو الحل لتخطي أزمة تونس الراهنة؟ وأين يمكن أن تجد نقطة الضوء التي نستطيع أن نبدأ منها للانطلاق نحو التغيير المنشود؟

ـ كل الأنظمة الديمقراطية لا بد لها من أن تمر ببعض الهزات والأزمات خلال فترة الانتقال وتركيز الديمقراطية، غير أنه لا يوجد الحل المعجزة أو الحل الكوني الذي يمكن تطبيقه على كل الحالات، فالحل بالنسبة إلى تونس لا يمكن أن يكون إلا تونسياً خالصاً، والتغيير قادم لا شك فيه، وسيكون ذلك خاصة مما نلاحظه في الالتفاف الجماهيري الشعبي حول ما يميز الشعب التونسي من مبادئ وقيم مترسخة، بخاصة تجذره في أصوله وموروثه الثقافي العربي الإسلامي، وانفتاحه على محيطه المتوسطي والأفريقي والعالمي، نقطة الضوء كما اخترتم أن تعبروا عنها ستكون في العودة نحو الوطن، أي تونسية.

٣ ـ شهادة
فيصل الكعبي

أزمة الحراك التونسي

. . . . .

بل كان عنوان أزمة عميقة وخلاقة في حياة شعبنا العربي، زلزالاً أتى على كل شيء، وأعلن الانقلاب على الواقع القائم، وتمرّد على ترتيباته السياسية، وقطع مع منظومة قيمه التي تسوغه وتخلق حالة طاعة أو إذعان أو تسليم بالقوى الناظمة لهذا الواقع والمسيّرة لشؤونه. . .

وفي ظلّ جدلية الأزمة التي نعيشها واشتدادها أحياناً، سيتحتم على الجميع التخفيف من التشدد الأيديولوجي والبحث عن القواسم المشتركة في تجربتنا والاجتهاد في الفكر والحركة، لنجيب على تطلعات هذا الشعب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. . . .!

● عندما خرجت الشعوب العربية إلى الشارع كان هدفها إسقاط النظام السياسي.. لكن إلى أي حد تحول إسقاط النظام إلى انهيار للدولة؟

ـ تمرّ جميع الكائنات البشرية، كأفراد أو مجموعات أو شعوب، في

مراحل تطورها ونموها بأزمات تكون علامة فارقة بين مرحلتين. هو طور من النمو والارتقاء من مرحلة إلى أخرى تلوح في الأفق، تبشّر أن تحكمها قوانين وقواعد علاقات جديدة مع المحيط، تواكب التطور الطبيعي لإمكانياته الذاتية. للأسف أن مفهوم الأزمة غلب عليه الطابع السلبي في الفكر العربي، فهو يرتبط بالشدة والقحط. أما في الفكر اليوناني القديم، فيطلق مصطلح الأزمة على نقطة التحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة التي تؤدي عادة إلى موت محقق أو الشفاء التام.

في المنظومة الفكرية الصينية، الأزمة هي فرصة وخطورة. الكاتب ميشال سيريس، يعرّف الأزمة بكونها حالة انتقالية بين مرحلتين واضحتي المعالم، أين سيكون هناك تغيير مقرّر أو أنه لم يتقرّر بعد. أما المدارس الحديثة في علم النفس، فتعرّف الأزمة باللحظة التي ينقطع فيها الاستقرار الوجودي، هي لحظة وجع وألم جسدي، نفسي وقيمي، لحظة ترافقها تساؤلات كبرى وتحمل في طياتها إمكانية توسيع دائرة الوعي. صحيح أنه بجانب هذا الاحتمال في توسيع دائرة الوعي والنقلة النوعية في منظومة الحياة، يبقى احتمال أن يعيد بعض النرجسيين أو الذين يكبّلهم الخوف نسج منظومة الحياة السابقة نفسها التي يعرفونها. وبذلك يحافظون على منظومة علاقات متخلفة غير سوية. وهذا في ظني، ما يحدث، في حياة الشعوب.

المتتبع لأحداث الربيع العربي التي يمرّ بها وطننا العربي في معظم أقاليمه وأقطاره، وتواتر هذه الأحداث وتزامنها في تونس، مصر، اليمن، ليبيا، العراق، سوريا والحبل على الجرار، يجعلنا نرجح أن ما نعيشه منذ سنتين لم يكن انتفاضة غضب ضدّ أوضاع اقتصادية واجتماعية مجحفة في ظلمها فحسب، لم يكن انتفاضة شعوب لإزاحة أنظمة ريعية فاسدة استباحت كل شيء في حياتنا، بل كان عنوان أزمة عميقة وخلاقة في حياة شعبنا العربي، زلزالاً أتى على كل شيء وأعلن الانقلاب على الواقع القائم، وتمرّد على ترتيباته السياسية، وقطع مع منظومة قيمه التي تسوغه وتخلق حالة طاعة أو إذعان أو تسليم بالقوى الناظمة لهذا الواقع والمسيّرة لشؤونه. عندما خرجت الشعوب العربية إلى الشارع لم يكن هدفها إسقاط النظام السياسي فحسب، وإنما القطيعة مع المنظومة القيمية الفاسدة، التي جعلت من الدولة جهازاً قمعياً في أيدي العائلة الحاكمة. وجاءت إرادة الشعوب العربية لتشكل ثورة رافضة لتغوّل الأجهزة الأمنيّة، والفساد، والعنف الجسدي، والإذلال، والاستهانة بذكاء المواطن.

إن ما نشهده في بعض ساحات الربيع العربي من تواصل الاحتجاجات والتظاهر وخرق الاستقرار والتوازن القائم، هو بحدّ ذاته محاولة استمرار تفاعل الأزمة وبقائها مفتوحة على كل احتمالات التغيير العميق ليطاول أصولاً كامنة ومتجذرة في وعينا الجماعي، ويفتح أمامنا سبل الانتقال إلى فضاء تفكير مختلف وقيم جديدة ناظمة للعلاقات، نتجاوز بها الصيغ القديمة المكبّلة لطاقة الحياة، ونفتح آفاق الإبداع في حياتنا. ما نراه من تمسّك الشعب التونسي بصياغة دستوره الجديد ومتابعة حريصة لإشغال المجلس الوطني التأسيسي، هو خير دليل على وعيه المتقدم وإصراره على مقومات مجتمعه المدني المتحرر، ومطلبه في إنجاز وترسيخ الديمقراطية والدولة الوطنية الحديثة والمواطنة وحقوق الإنسان.

● أي دور أدته المؤسسة العسكرية في عهد الثورة وما بعدها في تونس؟

ـ الكثير من المعلومات ما زال محجوباً، عن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في مجريات أحداث الثورة في تونس؛ فنزول الجيش إلى الشارع للمساعدة في حفظ الأمن وإعلانه الحياد في الصراع الدائر، سهل وجوده في الشوارع وتقبّله من الحشود الغاضبة التي انصاعت في أغلب الأحيان إلى أوامره وتعليماته. ورأى فيه الكثير في تلك اللحظات دور الوسيط المقبول بين وحشية الأجهزة الأمنية المدججة بأحدث آليات القمع وجموع المتظاهرين العزّل. وقد تدخل الجيش في حالات واستعمل القوة، معبّراً عن حرصه على أمن الدولة ومكتسباتها وولائه لها وقدرته على التمييز بينها وبين أمن النظام الموكل به إلى الأجهزة الأمنية المختصة.

تاريخياً، ومنذ الاستقلال، عُرِف عن المؤسسة العسكرية في تونس التزامها الحسّ الوطني والانضباط وبعدها عن الشأن السياسي. دعيت في مرات عديدة للمساعدة في حفظ الأمن في الأزمات الكبرى التي عرفتها البلاد (١٩٧٨ و١٩٨٤). وكان الجيش حاضراً دائماً بامتياز في دور جند الحماية المدنية أوقات الكوارث الطبيعية. وهذا أكسبهم ثقة الناس ومحبتهم.

اعتمد بن علي، خلال سِني حكمه على المؤسسة الأمنية بامتياز؛ فبقي الجيش، هذا الجهاز المركزي للدولة بعيداً عن هيمنة الأسرة الحاكمة. وربما عانى بسبب ذلك بعضاً من التهميش، ونقص العناية به، وعدم تجديد معداته وتطويرها. اليوم ينظر الجميع، من هم في السلطة أو المعارضة، إلى هذه

المؤسسة بكثير من الاحترام ويعتبرونها الركن الأساسي لهذا النظام الجمهوري، الضامن لدوامه واستقراره واحترام قواعد الديمقراطية في تسيير شؤون البلاد.

● أي دور أدته الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية أثناء الثورة؟ وأي دور تؤديه اليوم لإنقاذها؟

ـ عندما بدأت أحداث الثورة في تونس، لم يكن للجماهير الهادرة والمندفعة في الشوارع أي خطط مسبقة أو قيادات استراتيجية. وكان معظم قيادات الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية مغيباً في السجون أو المنافي، والبعض الآخر انخرط في منظومة الفساد، ومن تبقى منهم صامداً، هزل ولم يعد قادراً على تنظيم الثّورات، وتكيّف مع هامش صغير من الحركة أتاحه النظام القائم. لسائل أن يسأل، أين وجدت هذه الجماهير المطالبة بالحرية والكرامة بوصلتها في النضال؟ لا شك أن لكل حركة إنسانية في التاريخ مرتكزات ومرجعيات تستند إليها وتبني عليها آمالها في الإصلاح والتغيير، وتستلهم منها قيمها وروحها، ثم تنطلق في ضوئها إلى تشكيل تجربتها وخبرتها، وبناء حركتها وفق المعطيات الميدانية الواقعية التي تصادفها في مسيرتها.

وشعبنا العربي في تونس كما في باقي أقطار هذا الوطن الكبير، مرّ بمراحل إعدادية مهدت له السبل، ويسّرت له الطرق، وهيأت له النفوس، وخصبت له العقول، ونمّت عنده قابلية الثورة على الظلم والاستبداد. اندلعت انتفاضات تحولت بوعيها السياسي إلى ثورات شعبية على النظام، تدعو إلى إسقاطه من دون أن تحل محله كقوة سياسية منظمة، طالبت بالديمقراطية وإرساء الحريات ومحاربة الفساد وفسحت المجال للتنظيمات السياسية كي تتنافس على السلطة.

إن نقص ثقافة العمل الجماعي الحزبي والجمعياتي، أظهر ضعفاً فادحاً لدى هذه الجماعات في إدارة (الأزمة)، وحسن تسيير المرحلة الانتقالية بعد سقوط الاستبداد. إلى هذه اللحظة، ما زالت أهداف الثورة لم تتحقق. ما زالت أركان هذا المجتمع غير محصّنة وعرضة لمخاطر الانزلاق في دوائر العنف. وقد بدأت بوادر عزوف العامة عن الاهتمام بالشأن السياسي والحزبي، بعدما أظهروه من اهتمام وشغف في المرحلة الانتقالية الأولى حتى مشارف انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١؛ فهل سيشحذ تعميق الأزمة واستمرارها همم رجال السياسة وقادة أحزابها ليغلّبوا المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية

والشخصية الضيقة. فالمرحلة حرجة، يتقرر فيها مصير البلاد حاضراً ومستقبلاً. إما بتجاوز ما فات، أو تضافر الجميع في جهد موحّد، لصياغة قواعد حياة جديدة مشتركة، نصهر فيها بإبداع ما ورثناه من قيم حضارية مع أرقى ما وصلت إليه حضارات الأمم الأخرى من مكتسبات وقيم إنسانية عليا. هل الطبقة السياسية الفاعلة ستكون في موعدها مع القدر وترفع هذا التحدّي؟

● الشعب التونسي معروف بانفتاحه الثقافي وحداثته الفكرية التي بدأها منذ منتصف القرن ١٩، لماذا في رأيك أفرزت ديمقراطيته نظاماً إسلامياً بعد الثورة؟ ولماذا فشلت الأحزاب الحداثية في استقطاب الجماهير التونسية؟

ـ في ظل الأزمة القائمة بعد سقوط أنظمة الاستبداد، وترقّب الشارع ومناداته بتجديد أساليب الحكم وتأكيده على الديمقراطية وصيانة الحريات وحقوق المواطنة، عاد الصراع الفكري والسياسي على أشدّه ليكتسح الساحة من جديد بين التيارات الفكرية التقليدية المحافظة والتيارات التقدمية. صحيح أن تونس التي عرفت صياغة أول دستور مدني في العالم العربي والإسلامي سنة ١٨٦٠، شكلت على الدوام تربة خصبة لنضج أفكار الإصلاح والتجديد في نظم حياتنا الدينية والفكرية والسياسية والاجتماعية. وقد انحصر الصراع في الأول بين مصلحين مجددين ومحافظين داخل المنظومة الإسلامية، وكانت الغلبة للمجددين، وكان من ثمرة جهدهم، بروز الحركة الوطنية التي أتت بالاستقلال عن المستعمر الفرنسي، ولكن في الأيام الأولى للاستقلال، ومع رغبة الجميع في بناء أسس الدولة الحديثة، انقسم الصف الإصلاحي بين التيار العروبي اليوسفي مدعوماً بطلبة جامعة الزيتونة، الذين يرون بدعم الهوية ويرون أن القيم الإسلامية لا تتعارض مع الانفتاح والحداثة، وبين التيار الفرانكوفوني البورقيبي المتأثر بتجربة مصطفى كمال أتاتورك في تركيا، والذين يرون أنه لا سبيل للحداثة إلا بالقطيعة مع الموروث الإسلامي.

ولقد تمادى نظام بورقيبة ونظام بن علي الذي ورثه، في محاربة مظاهر العروبة والإسلام، ما أجّج ردة فعل شعبية طبيعية تمثلت في ظهور هذا التيار الإسلامي وانتشاره كرافع أوحد لراية الهوية والدفاع عن الأصالة.

ويبقى سؤال الهوية مطروحاً بقوة بين الجميع، يتراوح بين الخصوصية والعولمة، بين الأصالة والحداثة، بين تيارات إسلامية وعروبية تغالي في طرحه، وتنسى باقي متطلبات الحداثة، وبين تيارات تقدمية حداثية تتغافل عن

موضوع الهوية ولا توليه المكانة التي يستحق، وتنادي بعولمة قيم الحداثة. وأظن أن هذا الطرح ساهم بالأساس في عزوف الناس عن التصويت للحداثيين في الانتخابات السابقة. وفي اعتقادي أن كلا الطرحين ما زالا بعيدين عن طموحات الشارع وانتظاراته. وفي ظلّ جدلية الأزمة التي نعيشها واشتدادها أحياناً، سيتحتم على الجميع التخفيف من التشدد الأيديولوجي والبحث عن القواسم المشتركة في تجربتنا والاجتهاد في الفكر والحركة، لنجيب عن تطلعات هذا الشعب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

● لماذا أثار صعود نجم تيارات الإسلام السياسي فزع النخب الثقافية والقوى السياسية المختلفة في بلدان «الربيع العربي» ومنها تونس بالخصوص؟

ـ منذ بروز التيار الإسلامي ونشأة الإخوان المسلمين على يد المرحوم حسن البنا في سنة ١٩٢٨، ترافق تاريخه مع التعبير السياسي العنيف والمواقف الرجعية من قضايا العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وأينما ظهر في كل ساحات الوطن العربي، كانت له جولات من العنف الشديد والصدام مع أنظمة الحكم ومع المجتمع بكامله في بعض الأحيان. استعملته القوى الرجعية الإقليمية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، في صراعها مع بعض الأنظمة التحررية التقدمية للحدّ من تأثيرها مثلما حدث مع مصر جمال عبد الناصر، واستعملتهم أنظمة أخرى في الحدّ من امتداد التيارات اليسارية والقومية وقمعها داخل الجامعات والنقابات المهنية، ولم تشفع لهم خدماتهم لهاته الأنظمة من الملاحقة والصدام معهم في المراحل التالية. وما حدث في الجزائر من صدام دموي شنيع ما زال عالقاً في الأذهان، كابوساً يقضّ المضاجع، عند الكثير من المثقفين والسياسيين في تونس.

وأظن أنه لا يختلف اثنان على أن التيار الإسلامي في تونس تصدّر منذ التسعينيات صفوف المعارضة لنظام بن علي، وقدّم التضحيات الجسام، قتلاً وتعذيباً ونفياً وتشريداً وملاحقة واعتقالاً. لم يكن التيار الإسلامي أساسياً في نشوب الثورة، ولم يطلقها، ولكنه من موقعه كتيار رئيس في المعارضة المقموعة والملاحقة في تونس، قد انضم إلى الثّورة. وكان قسم كبير منه لحسن الحظ قد مرَّ بعمليّة مراجعة في العقدين الأخيرين في علاقته مع العنف السياسي والتعدديّة السياسيّة، وما زال يعمل جاهداً لتقبّل القيم الديمقراطيّة. ولهذا انسجم بسهولة مع الثّورة وأسهم في توسيع قاعدتها الشعبيّة. ولكن كان

هنالك جزء من هذا التيار الإسلامي ما زال متمسكاً بطروحاته القديمة، رافضاً فكرة الدولة الوطنية المدنية، وللديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان، يكفّر الجميع، ولا يخفي استعداده للعنف، يساعده في ذلك الوضع الإقليمي المتفجّر وغير المستقرّ. وهذا ما يبقي الحوار متأزماً بين جميع الأطراف. وهو ما يحتّم على الجميع مواصلته وإيجاد السبل لإنجاحه.

● الشرارة الأولى للثورة التونسية كانت بسبب إحساس الشباب باليأس من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتردية.. واليوم لا تزال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية البائسة نفسها، إن لم نقل إنها تدهورت أكثر بسبب البطالة وتراجع عائدات السياحة وازدياد نسبة الفقر.. لماذا في رأيك فشلت الثورات العربية في إنقاذ اقتصاد بلدانها؟

ـ ربما كانت أكبر تجليات الأزمة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية، ما عبّر عنه جيل الشباب الذي ساهم بقوة في تفجير ثورات الربيع العربي. كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية تشكل جانباً من جوانب تذمرهم، ولكن، لا ننسى أن من أهم الشعارات التي رددوها بكثرة، كان شعار الحرية والكرامة. لقد كان الشعور بالغربة والمهانة وعدم الاعتراف بمكانة هذا الجيل، من أكثر المشاعر التي يتقاسمونها. إنه جيل تشكل مزاجه الثقافي عبر وسائط تكنولوجية معولمة، سهلت عليه هضم ما يحصل في العالم، وسرَّبت إليه مرجعياتٍ وقيمٍ وأنماط حياةٍ متعددة من خارج مجاله الجغرافي أو الاجتماعي الخاص، وجعلته منفصلاً عن أطر مجتمعه التقليدية، الأمر الذي اكسبه دينامية حراك فريدة وجديدة، بحيث لم تعد مرجعيات تفكيره ومصادر إلزامه الأخلاقي منحصرة بمرجعيات داخلية. لم تعد تستهويهم الطروحات الأيديولوجية المتداولة، وبلغت نقمتهم على النظام أقصاها. فرفعوا شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وقد تلقف هذا الشعار، الشباب العربي في كل ساحات الربيع العربي، وأصبح المشروع الأبرز المشترك بينهم جميعاً. حلموا وما زالوا يحملون، باستبدال ما كان، بنسق قيمي وفكري مختلف وجديد، يكون فيه الإنسان محور التطور وهدفه، يكون فيه الإنسان القيمة التي لا تعلوها أي قيمة. تعود فيه قيم العدل والشفافية ونفي الاستغلال الجائر للإنسان. ولكن خيبة الأمل والغضب هي اليوم أكبر مما كان إبان الثورة.

نجح الفصل الأول من الثورة، سقط رأس النظام ولم يسقط النظام، لم ينتهِ

الفساد والمحسوبية، بل تفاقما بسبب ضعف الدولة في هذه المرحلة. غياب البرنامج الاقتصادي الواضح للفئة التي استلمت السلطة بعد الثورة، واعتمادها ما سبقها من اختيارات وبرامج أثبتت فشلها. صحيح أن ما ورثوه من تركة في الحكم ثقيل جدّاً، من حجم البطالة خصوصاً لدى الشباب المتعلم، وديون خارجية ضخمة، وهيكلة اقتصادية ضعيفة مبنية على اختيارات اقتصادية وتوجهات مجازفة غير واقعية. في ظل أزمة النظام العالمي لرأس المال المضارب.

لم يستطع الحكام الجدد في ساحات الربيع العربي أن يقدّموا للشباب المطالب بحلّ مشاكله إلا المسكنات.

هذه نقطة محورية في أزمة مجتمعنا العميقة، تتطلب وفاقاً وطنياً واسعاً لإعادة النظر في الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد. علينا أن نعرف كيف نفجّر طاقات إبداعنا لأنماط تنموية جديدة، يكون الإنسان محورها وهدفها، وتعتمد على تجديد وترشيد الثروات الطبيعية، لا استنزافها كما يحصل اليوم، وما نراه من استهتار البعض بالإنسان والبيئة.

● بعد عامين من عمر الثورة.. ما هي التحديات التي تواجه السلطة والشعب في تونس؟

ـ في الحقيقة تحديات ما بعد الثورة المطروحة على الجميع شعباً وسلطة ومعارضة، متعددة وملحة. ولعل من أهمها تتمة إنجاز الدستور، الذي سيحسم نصّه الاختيارات الكبرى، ويجيب عن بعض الأسئلة: في أي مجتمع سنعيش؟ وأي نظام للدولة، نحمي به حرياتنا ويضمن لنا أقصى الحقوق؟ وما هي قواعد اللعبة الديمقراطية المنشودة التي سنحتكم إليها؟ لقد فرض شباب الثورة بوعيهم السياسي، في اعتصامهم الثاني الشهير، في ساحة القصبة، انتخاب الشعب مجلساً وطنياً تأسيسياً، يصوغ دستوراً جديداً للبلاد يتضمن جميع الأهداف التي قامت من أجلها الثورة. الحوار اليوم على أشده بين جميع أطراف المجتمع، إسلاميين وعلمانيين، محافظين وتقدميين، مدافعين عن عالمية حقوق الإنسان وعلويتها عما سواها، والمنادين بالخصوصية وعلوية الشريعة والقيم الإسلامية..

إن الأزمة في اشتدادها تعبّر خير تعبير عن التفاعل الثوري، وجدّية ما يطرح على طاولة الحوار من خيارات سيرسم في ضوئها ملامح حاضرنا ومستقبلنا. التحدي الذي يلي في الأهمية، التزام الجميع قواعد التعايش

السلمي والحوار الفكري في حسم الصراعات والخلافات السياسية والاجتماعية التي تظهر بين قوى المجتمع.

وهنا يتحتم على الجميع الوقوف صفاً واحداً، لرفض العنف بكل مظاهره ورفض جميع تبريراته، والوعي بموقعنا الجغرافي، فنحن في موقع تقاطع طرق منطقة يعصف بها العنف لحساب أجندات أجنبية تتعدى في كثير منها مصالحنا الوطنية.

أختم جوابي هذا بذكر تحدّ مهم، على الرغم من أن قائمة تحديات المرحلة طويلة، وأسأل عن المعضلة الاقتصادية. ومنوال التنمية. والتفاوت الجهوي في الاهتمام والتنمية. وبطالة الشباب. من الواضح أن من هم في السلطة لا يملكون التصورات الكافية لطرح الحلول الجدية. ويظهر أن نرجسيتهم أصمّت آذانهم فلم يسمعوا مطالبة الشباب بالكرامة. وأن من يبحث عن الكرامة لن يرضى بالعيش على الصدقات والمسكنات والحلول الوقتية الكاذبة.

● نقل السلفيين من «صندوق الذخيرة إلى صندوق الديمقراطية»، على حد تعبير السيد راشد الغنوشي، والاعتراف بهم كأحزاب سياسية، إلى أي حد يشكل ذلك خطراً على الشارع والمشهد السياسي التونسي؟

ـ باختصار شديد، الوطن للجميع، لا أحد منا يدّعي أنه يملك الحقيقة، نحن في طور بناء الديمقراطية، الفضاء مفتوح لكل الاجتهادات في السياسة وغيرها، ما دامت الثوابت التي اتفقنا عليها وتضمّنها الدستور محترمة. وما دام قبل الجميع بنبذ العنف واعتماد القواعد الديمقراطية والحوار السلمي وحرية التعبير والاحتكام للشعب عبر صندوق التصويت للحسم في اجتهاداتنا وبرامجنا في الحكم. في ظل هذا التصور كل جهد يبذل لجلب من تطرفوا إلى المربع الديمقراطي، هو جهد محمود. لا إقصاء إلا لمن يرفض قواعد اللعبة الديمقراطية، أياً كانت النتائج التي يأتي بها الصندوق.

● وهل ظاهرة السلفية هذه هي ظاهرة عابرة أم أنها مرشحة لتصبح قوة سياسية قادرة فعلاً على إرباك الانتقال الديمقراطي في تونس؟

ـ القاعدة العلمية للتطور تؤكّد، أن أي كائن حيّ لا يتفاعل ويتأقلم مع محيطه، يبقى محكوماً بالانقراض.

الفريق السلفي لن يشذّ عن هذه القاعدة. إما التفاعل مع معطيات العصر

والتعامل الديمقراطي مع الآخرين بالحجة والبيان في إثبات وجاهة طروحاته، وإلا سيجد نفسه خارج اللعبة وخارج التاريخ، منبوذاً من المجتمع بأكمله. لا أحد يقلل من المخاطر التي ما زالت تحدق بالبلاد؛ فالسلاح منتشر بقوة، وأعداء الثورة، الذين لا يريدون لها أن تكمل المشوار وتنجح، ما زالوا كثيرين. ومنهم من يعمل لإغراء بعض المغالين في الدين واستعمالهم في إفساد الثورة. المرحلة الثورية هي أزمة تتفاعل فيها قوى الحياة مع القوى المضادة للحياة، قوى التطور والتقدم مع قوى الانتكاس والجمود. ويجب علينا أن نراهن دائماً على قوى الحياة، على تلك الإرادة الكامنة في كل خلق الله، والتي تدفع بحتمية التطور وتجاوز العقبات مهما طال أمد الأزمة.

● هل تكفي نتائج الانتخابات ليتمكن الفائز فيها من قيادة البلد بطريقته وسياسته التي ربما لا ترضي أغلبية الشعب؟

ـ يجب علينا أن نبدأ بتثبيت قاعدة؛ فإذا كنا حقاً نبني ثقافة وتقاليد ديمقراطية، فعلينا أن نحترم نتائج الصندوق، حتى وإن لم تعجبنا. ولا ننكر على من فاز أن يحاول تطبيق سياساته التي اختاره الناس في ضوئها. وإن اكتشفت الأغلبية أنها أخطأت الاختيار، فأمام الجميع الفرص الانتخابية لتصحيح المسار. من جهة أخرى، يطرح الآن في تونس سؤال وجيه: هل يحقّ، في هذه المرحلة الانتقالية الوجيزة، لمن فاز في انتخابات المجلس التأسيسي، أن يقحم البلاد في اختيارات مصيرية بعيدة المدى، كرهن الاقتصاد وإثقال كاهل البلاد بديون خارجية يطول سدادها، السماح لصندوق النقد الدولي بالتدخل في سياساتنا والانصياع لإملاءاته؟

هذا الموضوع يطرح الجانب الأخلاقي في ممارسة السياسة، ومدى التزام الأطراف السياسية كافة به؛ فمن المفروض على من هم في السلطة، البحث على التوافق الوطني الواسع في الاختيارات الكبرى التي تحدد مصير البلاد لمدى بعيد.

● مشروع قانون منع المسؤولين بالحزب الحاكم السابق من حق الترشح للانتخابات القادمة وممارسة العمل السياسي لخمسِ أو عشر سنوات اليوم في تونس، وسابقاً في مصر، هل هو عزل سياسي أم إقصاء للمنافسين وخصوصاً بعد فشل الكتل الحاكمة في إقناع الجماهير بإدارتها للبلاد؟

ـ مشروع قانون منع المسؤولين بالحزب الحاكم السابق من حق الترشح

للانتخابات القادمة وممارسة العمل السياسي لخمسٍ أو عشر سنوات، جاء تلبية لمطلب شعبي نادت به حشود الجماهير منذ الأيام الأولى للثورة، لأسباب عدّة، منها أن العدالة الانتقالية الموعودة لم تر النور بعد، لتفرز وتقاضي من أذنبوا من هؤلاء المسؤولين السابقين، ثم إن معظمهم ما زالت علاقاتهم وطيدة بالإدارة وأجهزة الدولة التي كانت مسخّرة لخدمة حزبهم، وتأثيرهم على الشارع ما زال قائماً. وبقطع النظر عن نسبة نجاح أو فشل من استلموا السلطة بعد الثورة، فمن حقّ هذا الشعب أن يطوي صفحة سوداء من ماضيه القريب. ويقطع مع وجوهٍ ارتبطت سماتها بحقبة الفساد والظلم والتنكيل بشعبنا، إن لم يكن بالمشاركة المباشرة فبالصمت والمباركة لما يحدث أمام أعينهم.

وفي النهاية، الكلمة الفصل ستبقى للقضاء.

● **من مظاهر التغيير بعد الثورة في تونس ومصر أن قوى الحكم الجديدة من الإسلاميين (حزب النهضة وجماعة الإخوان) جاؤوا بآلية ديمقراطية عبر صناديق الاقتراع، ولكنهم ـ حسب ما يبدو من الممارسة ـ لا يثقون في الدولة الوطنية ولا في مؤسساتها، بخاصة الأمنية منها، وأصبحوا يتصرفون بمنطق الانتقام وتصفية الحسابات واعتماد كيانات لحماية أنفسهم.. كيف تنظر إلى هذا الواقع الجديد؟ وما هي انعكاساته على المشهد السياسي والاجتماعي التونسي؟**

ـ مسار الثورة في تونس مختلف عما هو في مصر، على الرغم من العديد من نقاط التشابه والتأثير المتبادل بينهما.

في تونس، اختار الشارع بوعيه السياسي، أن يعيد صياغة دستور البلاد، الضامن لقواعد اللعبة الديمقراطية والحكم ويحدّد مواصفات الدولة الجديدة، دولة المواطنة والحريات. وستكون الانتخابات القادمة في ضوء هذه القواعد الجديدة. تحدّد الطريق منذ البداية، أن نذهب من الثورة إلى النص الدستوري الجديد إلى الانتخابات وبناء الدولة. في مصر، الاختيار كان معاكساً، اختاروا أن يذهبوا من الثورة إلى الدولة إلى النص الدستوري. وطبيعي أنه عندما تقبل القوى الديمقراطية، المجازفة بدخول الانتخابات تحت وطأة النظام والقوانين القديمة ويصل الإخوان المسلمون إلى الهيمنة على الدولة، ثم يأتون للإصلاح الدستوري، سيجدون أن الإخوان يفصّلون دستوراً على مقاسهم. ثم إن الشارع في تونس لم يرسل الإسلاميين إلى

السلطة وحدهم، فهم محكومون بتحالف، حتى وإن كان لهم العدد الأهم من النواب في المجلس التأسيسي. في مصر الوضع مختلف. وعلى كل حال الشارع لم يقل كلمته الأخيرة في كلتا الحالتين، وحالما يفكّر أن الوضع استتب له، أو أنه بإمكانه أن يعيد الاستبداد.

● ما هي قراءتك لحادثة اغتيال المناضل التونسي شكري بلعيد؟ وهل يمكن القول إن تونس وربما حكومات «الربيع العربي» دخلت مرحلة التصفيات الجسدية للتخلص من معارضيها؟

ـ المعطيات المتداولة حول مقتل الشهيد شكري بلعيد، لا تزال قليلة، والأمر في يد البحث القضائي. لكن من الواضح أن عملية الاغتيال جاءت لإجهاض الثورة في تونس؛ فهناك أطراف محلية وإقليمية ودولية تنظر بعين الريبة إلى احتمال نجاح الثورة. خوفي أن لا تكون هذه المحاولة الأخيرة لزعزعة الاستقرار وبثّ الفوضى، راجياً من الله أن يكون تخوفي في غير محله.

● يقال إن «مأسسة» الفساد والقمع الأمني وغياب الديمقراطية وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، هي من أبرز عوامل انهيار الأنظمة في البلدان العربية.. لكن نتائج الصندوق بعد الثورة أفرزت أنظمة لا تختلف كثيراً في استبدادها عن الأنظمة السابقة.. هل يمكن أن نشهد إعادة إنتاج الثورة في تونس؟

ـ لعل من السابق لأوانه توقع مدى التغيير الذي سيبلغه الربيع العربي في مجتمعاتنا، وعما إذا كان سيقتصر على تأسيس قواعد شكلية جديدة لممارسة السلطة وتداولها، أم أنه سيتوسع بقوة إرادة الحياة والتفاعل الإيجابي والغوص عميقاً ليطاول أصولاً كامنة ومتجذرة في الوعي، يُمكِّن الفرد والمجتمع من الانتقال إلى فضاء تفكير مختلف وقيم جديدة ناظمة لعلاقات جديدة. الثورة لم تنته، والأزمة ما زالت في تفاعلها مفتوحة على كل الاحتمالات. ومن يريد حقاً أن يتقصى نتائجها فليتابع حركة الشارع المصري؛ فمصر بلد محوريّ ومركزيّ. وتأثيره سلباً وإيجاباً على دول المنطقة عبر التاريخ. والشارع المصري ما زال متحركاً وواعداً.

● كيف ترى مستقبل تونس في ظل هذا المنحى الجديد الذي اتخذته ثورتها؟ وما هو السبيل لخروجها منتصرة من هذه الأوضاع المتأزمة؟

ـ أنا متفائل جدّاً بتفاعلات الثورة في تونس، على الرغم من الحوادث

الدرامية التي تشهدها الساحة من حين إلى آخر. إنها عملية ولادة عسيرة لمجتمع جديد. ولقد برهن الشعب التونسي وطبقته السياسية عن وعي وقدرة فائقة في استيعاب الصدمات وتجاوز العقبات ليصل بثورته إلى شاطئ الأمان. وأنا على يقين أن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء.

ثانياً: المختبر المصري

١ ـ شهادة
سعيد المصري

التوصيف الدقيق لما حدث في مصر

. . . . .

ولهذا أقول: إننا بصدد مشروع ثورة لم تكتمل بعد، وسوف يتوقف اكتمالها على مقدار ما سوف تحققه من تغييرات جذرية في طبيعة العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. . .

نحن، إذاً، أمام شعب لم يعد يعبأ بهيبة الرئيس، وهذه واحدة من ثوابت الديكتاتورية التي يتم تقويضها في وجدان الناس. . !

وأقول: إنها صور تنبئ عن طاقة عنف كامنة وهائلة في نفوس كثير من المصريين الذين لن يتهاونوا مع من يروعهم ويسرقهم ويستغلهم ويستهين بهم. إن مشهد اللص المذبوح بين أيدي تلك الحشود، هو بكل أسف تمثيل مصغر لفكرة القصاص ولمصير أي حاكم وأي تيار سياسي يستهين بهذا الشعب!

● **من منظور عالم الاجتماع، كيف يمكن تسمية ما حدث في مصر قبل عامين؟**

ـ من المشروع والمهم للغاية أن نتساءل بعد مرور عامين: هل مازلنا نعتبر ما حدث في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ثورة؟ الثورة في علم الاجتماع وعلم السياسة تعني تغييراً جذرياً في علاقة الشعب بالسلطة، يترتب عليه تغيرات جوهرية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً. لقد لاحظت وأنا أطالع ما يكتب عن مصر في الكتابات الغربية استخدام تعبير الذكرى السنوية

لانتفاضة ٢٠١١، كترجمة لعبارة (Anniversary Of The Uprising)؛ فهل نحن بحاجة إلى مراجعة ما حدث بدقة؟ أم أننا يجب أن نصدق ما آمنا به على اعتبار أن الأسطورة تصنع واقعها بقدر وجود من يؤمنون بها ويعملون من أجلها؟ سؤال يجب أن يطرح على الجميع من المؤمنين بالثورة والكافرين بها على حد سواء. وهل يكفى الإيمان بالأسطورة كي تكون واقعاً؟

لعلي أجيب بالقول: إن ما حدث في مصر في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، كان انطلاقة ثورة شعبية لا تزال في مهدها. وإذا نظرنا إلى هذا الحدث من منطلق مفهوم الثورة (Revolution)، فسوف نلاحظ انه تضمن الكثير من المؤشرات الدالة على بعض أنماط الحدث الثوري كالحشود الجماهيرية الهائلة المؤيدة للتغيير والمطالبة بالإصلاح، ومظاهر العنف المصاحب لهذا الحدث والتي أودت بحياة المئات وآلاف المصابين من الشباب، وخروج مبارك وعائلته وحاشيته من السلطة التنفيذية، وانهيار تنظيم الحزب الحاكم بالكامل الذي كان يضم جماعات المصالح والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتمحورة حول السلطة، واندلاع التظاهرات والاعتصامات لمطالب فئوية واسعة النطاق وغير مسبوقة تعكس قدراً كبيراً من الشعور بالظلم لدى فئات اجتماعية عانت غياب العدل الاجتماعي.

وإذا كان جوهر الفعل الثوري يتمثل في القدرة على مواجهة التحديات والنجاح في إحداث تغييرات جذرية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، فإن الحدث الثوري في مصر ما زال غارقاً في معركة التحديات السياسية. وما زال الصراع قائماً حتى الآن بين مختلف القوى السياسية حول طبيعة وحدود التغيرات التي سوف تحدث في البناء السياسي وتوزيع السلطة. ولهذا أقول إننا بصدد مشروع ثورة لم تكتمل بعد، وسوف يتوقف اكتمالها على مقدار ما سوف تحققه من تغييرات جذرية في طبيعة العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة وعلى ما تحققه بموجب هذا العقد الجديد، من تغيرات جذرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

● ما هي إرهاصات ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير التي صادفت انطلاقتها يوم عيد الشرطة؟

ـ هناك العديد من الإرهاصات التي كانت تمثل مقدمات لهذا الحدث الثوري. أهمها مظاهر الاحتجاجات والاعتصامات المحدودة والتي تكررت على

مدى العامين السابقين على الثورة. كانت تلك الاحتجاجات مزيجاً من المعارضة السياسية والمطالب الفئوية باستحقاقات اجتماعية. لقد كانت محاولات من جانب فئات مختلفة من المصريين لجس نبض السلطة وتجربة الاحتجاج في مواجهة آلة القمع والبطش. كما كانت محاولات التعبئة الجماهيرية لقطاع كبير من الشباب باستخدام الإنترنت بعيداً عن الرقابة والملاحقات الأمنية وسيلة ناجحة جربها الشباب كثيراً. كما أسفرت محاولات استخدام الإنترنت للدعوة إلى العصيان المدني إلى نجاح غير مسبوق، ولأول مرة يوم ٦ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨. لقد استخدم الشباب أدوات الإنترنت في تطوير ثقافة جديدة للمقاومة واستفادوا كثيراً من تجارب الآخرين في حركات مناهضة العولمة واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي الجديد كـ المدونات وتويتر والفايسبوك لفضح النظام وكشف وقائع الفساد والتعذيب بصورة كبيرة تجاوزت قدرة النظام على إخفاء الحقائق. كانت تلك المحاولات وغيرها كثير، تتراكم في اتجاه التصعيد بأساليب جديدة لم يعهدها النظام الذي أبقى على الأجهزة الأمنية وحدها كي تواجه مصيراً بائساً أمام الحشود الجماهيرية الهائلة. ويبدو أن غطرسة القوة لدى النظام كانت كفيلة بشل قدرته على إدراك موجات الغضب المتصاعدة. لقد فوجئ النظام أن الاحتجاجات تتصاعد بقوةٍ من حوله، ما أفقده السيطرة عليها. ولهذا أسفرت حدة المواجهات الأمنية عن أخطاء وتجاوزات ساهمت في تصاعد الغضب الشعبي حتى سقطت الشرطة وانسحبت لتبدأ مرحلة الحسم التي استمرت ١٨ يوماً، حتى أجبر حسني مبارك على التخلي عن السلطة في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ مصر.

● ما هي الخصائص التي ميزت شباب الثورة؟

ـ الثورة ارتبطت إلى حد كبير بالشباب، فهم الذين أشعلوا شرارتها وكانوا عنصراً فاعلاً في ضراوتها، وكانوا أيضاً من ضحاياها. وهذه نتيجة منطقية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشباب يشكلون ثلث عدد السكان تقريباً، وإذا أضيف إليهم النشء الذين شاركوا في أحداث الثورة وأيدوها، فسوف يصل عدد الشباب والنشء معاً ما يقرب من ٤٠ في المئة من السكان، يشكلون قوة دفع ديموغرافية كبيرة. وهذا يعكس جانباً من الأزمة الراهنة التي نحن بصددها، والتي تتمثل في وجود فجوة جيلية واسعة واستبعاد كثير من الشباب من فرص الحياة وتدني مستويات تعليمهم وفقدانهم القدرة على المنافسة في سوق العمل، والانتظار كثيراً بحثاً عن عمل وأمل في حياة مستقرة.

لكل هذه الأسباب كان الشباب في مقدمة القوى الثائرة ضد الفساد والظلم الاجتماعي والقهر. ومع ذلك، فإن غالبية من شاركوا في هذا الحدث كانوا من بين شرائح مختلفة لشباب الطبقة الوسطى الحضرية. هؤلاء كانوا في مقدمة الجيل الجديد الذي وقف بقوة وإصرار في وجه نظام مبارك. وهنا ينبغي أن نميز بين الشباب الذين شاركوا في الثورة والذين أيدوها؛ فالذين شاركوا في الثورة كانوا في غالبيتهم متعلمين ونشطاء عبر الإنترنت ونشطاء سياسيين في مجموعات وحركات سياسية ظهرت في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك. وقد أضيف إلى هؤلاء فئات أخرى في الحشود الجماهيرية من العاطلين، وغالبيتهم من الذكور. أما الذين أيدوها في مختلف المحافظات فكانوا يعبرون عن ذلك بممارسات احتجاجية. وقد ضمت مظاهر الاحتجاجات عناصر نسائية شابة وسط التظاهرات ولكنها كانت محدودة. كما ضمت بعض الحركات السياسية الشابة عناصر نسائية من الناشطات يطالبن بمطالب سياسية عامة، ويشاركن بفاعلية في الاحتجاجات تحت شعارات الثورة القائمة على العيش الكريم والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. ويعد ذلك تطوراً جديداً في إطار بروز نضال نسائي جديد يشارك بفاعلية في إحداث الثورة بما يتجاوز مطالب الحركة النسوية في الدفاع عن قضايا المرأة.

وقد انضم إلى شباب الثورة مجموعات الألتراس، لتنتقل بذلك طاقة الحماس لهذه المجموعات من عالم الرياضة إلى عالم السياسة. هؤلاء ألهبوا مشاعر الشباب بالحماس وإزالة جدار الخوف، وأضفوا على التظاهرات قدراً كبيراً من التحدي والإثارة في مواجهات العنف الدامية مع أجهزة الأمن؛ فعقلية شباب الألتراس تعتمد على مزيج من مفاهيم جاءت من مصادر مختلفة بعضها عولمي والبعض الآخر محلي؛ فهم يؤمنون بالحرية في التعبير عن حبهم لفريقهم ولديهم إنكار الذات وعاطفة مشتركة في الانتماء والتضامن والتفاني الشديد في تشجيع فريقهم مهما كلفهم ذلك من تضحيات. ولديهم أيضاً قدر كبير من التعصب الذي لا يخلو من عنصرية أحياناً، يختلط أحياناً بمشاعر مفرطة بالرجولة والقوة والشجاعة. كل ذلك اختلط بالحماس الثوري القائم في التظاهرات. حدث ذلك حين أظهرت الثورة ضعف هيبة الشرطة التي كانت تمثل قيداً عنيفاً على حرية شباب الألتراس في ممارسة حماسهم للفرق التي يشجعونها. ما شجع تلك الروابط إلى الثأر من الشرطة في هتافاتهم التي تتحدى الشرطة وتسخر منها.

وبصفة عامة أحس الشباب ولأول مرة بفرحة التحرر والشعور العارم بالقوة في مواجهة أي سلطة. وكل ذلك انعكس على جرأتهم الكبيرة في مواجهة أدوات القهر والاستبداد بفاعلية وبمواقف جريئة وحاسمة تحمل قدراً كبيراً من المخاطرة. لقد أظهرت الثورة أننا بصدد فجوة جيلية واضحة، فمتوسط أعمار من في السلطة لا يقل عن ٦٥ عاماً في مقابل متوسط عمر الثائرين ٢٠ عاماً تقريباً؛ فالمسافة بين القابضين على السلطة والشباب هي المسافة ذاتها بين جيل الكبار وجيل الشباب والتي تقدر بربع قرن تقريباً. ولذلك فقد شهدت أحداث الثورة اختلافاً جذرياً في رؤية العالم بين جيلين واختلافاً كبيراً في الإحساس بالزمن. ومن الأشياء التي لا تخلو من دلالة وطرافة في الوقت نفسه، أن احد الشعارات التي كانت ترفع في ميدان التحرير خلال الـ ١٨ يوماً التي انتهت بتنحي مبارك عبارة بالإنكليزية تقول «انتهى اللعب» (Game Over)، كناية عن المطالبة بتنحي مبارك لأن الوقت انتهى بين منتصر ومهزوم، وعلى الطرف الخاسر أن يرحل لنبدأ اللعب من جديد. كم كانت العبارة دالة على جيل تعود استخدام الألعاب الإلكترونية وتعلم منها أن تأثير عنصر الزمن حاسم في حلبة الصراع بين المتنافسين في اللعب. كان ذلك تعبيراً عن جيل جديد له عقلية مختلفة ومطالب ملحة ولا يقبل المساومات. وهذه نقطة مهمة وجديدة على البحث الاجتماعي في مصر؛ فأغلب بحوث الشباب تخلو من ذكر هذه الملامح الجديدة للشباب وثقافتهم وعقليتهم، بل كانت أغلب البحوث تتحدث عن سلبية الشباب وقلة حيلتهم وانغماسهم في الاستهلاك والشهوات وضعف قدراتهم. غير أن الثورة أطاحت بكل هذه التفسيرات لتكشف النقاب عن أن الشباب لديهم خصائص مختلفة وقدرات وطاقات مختلفة قلبت الموازين رأساً على عقب، ووضعت قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي على رأس الأولويات. ولكن، للأسف، فإن أحداث ما بعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير، لا تضع هؤلاء الشباب في المعادلة، على الرغم من أن مستقبل التحول الديمقراطي في مصر سيظل مرهوناً بإدماج هؤلاء الشباب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

● ما دور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في تنامي الوعي الاجتماعي، وتوسيع دائرة الفكر الثوري بين الشباب صانع الثورة؟

ـ من المهم في البداية الإشارة إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر عند انطلاق ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بلغ ٢٢ مليون نسمة

بنسبة بلغت ٢٧ في المئة من السكان. أما الآن فقد أصبح العدد يقدر بنحو ٣٠ مليون نسمة بنسبة تصل إلى ٣٦ في المئة من السكان. ما يعني أن الزيادة خلال عامي الثورة الماضيين قد بلغت أكثر من ثمانية ملايين مستخدم للإنترنت بنسبة لا تقل عن ٩ في المئة تقريباً. وهو ما يعني أن مصر الأكبر عدداً في السكان والشباب في العالم العربي تشهد زيادة مطّردة في استخدام الإنترنت بين السكان، وأغلبهم من الشباب. وتشير البيانات أيضاً إلى أن مستخدمي الفايسبوك الآن في مصر يصل عددهم إلى أكثر من ١٣ مليوناً بنسبة ١٦ في المئة تقريباً من عدد السكان. وأغلب المستخدمين من الشباب بنسبة لا تقل عن ٦٠ في المئة من المستخدمين. وقد زاد عدد مستخدمي الفايسبوك في مصر خلال العامين الماضيين بما يقدر بتسعة ملايين مستخدم. وهذا يعني أيضاً أن الدور الذي أداه الفايسبوك في مصر أثناء الثورة دفع ملايين الشباب إلى الوجود بعمق في هذا العالم الافتراضي.

ولهذا أدى استخدام الإنترنت دوراً مهماً في تشكيل وعي الشباب وثقافتهم. حيث ساهم الإنترنت في جعل الشباب أكثر قدرة على فهم ما يجري من حوله داخل مصر وخارجها، وأنه يعيش في بلد هي جزء لا يتجزأ من العالم. ويبدو أن احتكاك الشباب بالتكنولوجيا الحديثة والإنترنت، أضاف لهم انفتاحاً كبيراً في رؤيتهم للعالم، وجعلهم جزءاً لا يتجزأ مما يحدث من حولهم. لقد ساهمت شبكة الإنترنت في تمكين الشباب من المعرفة بسهولة وبما يتجاوز قدرة المؤسسات الرسمية على حجب المعلومات. وقد ساعد ذلك على استعداد الشباب الإيجابي إلى التغير واكتساب أساليب حياة جديدة ومفاهيم وتصورات جديدة ورؤى للعالم مختلفة عن الجيل الأكبر. ساهم الإنترنت أيضاً في خلق ما يمكن أن أسميه بـ التمكين السيكولوجي، أي الشعور بالقدرة على الاختيار والثقة في الذات وممارسة الحرية. لقد كانت الساعات الكثيرة التي يقضيها الشاب في استخدام الإنترنت فرصة لاكتساب قدرات جديدة. وللأسف أسأنا نحن المشتغلين بعلم الاجتماع تفسير ذلك وتسرعنا في الحكم على الشباب الذي يجلس لساعات طويلة أمام جهاز الكمبيوتر، حين قلنا إنه مدمن إنترنت، وكنا نعتبر ذلك شيئاً سلبياً في قضاء وقت الفراغ بخاصة في ما يتعلق بتجاوب الشباب مع صفحات ومقاطع الفيديو الجنسية على الإنترنت. لم نكن ندري أن هذا الذي نسميه إدماناً كان متنفساً عظيماً للضغوط اليومية لشباب محبط وحياته متوقفة. لم نكن ندري

أيضاً أن هذا التنفيس ساهم في اكتشاف عالم جديد وبدائل جديدة للحياة أمام الشباب وساهم أيضاً في ممارسة الحرية.

لقد كانت حرية الشباب في الاطلاع على أي نص، والدخول في أي حوار مع أي أحد، ومشاهدة أي مقاطع فيديو حتى ولو كانت مرفوضة أخلاقياً أو سياسياً، كل ذلك ساهم في تجاوز الشباب لعالمهم واكتسابهم قدرة على الاختيار وجرأة على مواجهة التحديات والشعور العميق بالتحرر الذي لم يكن قائماً في تكوين جيل الآباء. لقد تعلم الشاب من الإنترنت القدرة على الحوار والتواصل بلا أي عقد، والتسامح واحترام الاختلاف. وكل ذلك رأيناه في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، حين تفتحت أعيننا على جيل جديد غاضب ورافض لأي تسويات أو أي مساومات، ولا يعرف معنى الخوف. رأينا شباباً تحرروا من القيود وأصبحوا أكثر قدرة على التعبئة والتفاعل في ما بينهم بكل سهولة بمقتضى تمكنهم من الاستخدام الجيد والكثيف للإنترنت. وبفضل الإنترنت رأينا أيضاً شباباً يعرفون مفاهيم سياسية في المشاركة والاحتجاج والتظاهر، يستخدمونها في حواراتهم ويمارسونها مع آخرين في الواقع. فإذا كان الأفق مسدوداً في الواقع المعاش أمام الشباب، فقد فتح الإنترنت عوالم افتراضية واسعة الآفاق أرحب أمامهم في النفاذ إلى الحقائق واكتساب قدرات جديدة في التغيير. وكانت البداية خلال عام ٢٠٠٥، مع حركة المدونات المصرية بخاصة المدونات السياسية والتي أدت دوراً كبيراً في تشكيل الوعي السياسي المناهض للنظام القائم. وساهم أبرز المدونين السياسيين من الشباب في فضح النظام السياسي فساده وتحدي سطوته عبر نشر فضائحه وممارسات تعذيبه للسجناء. ثم أعقب ذلك انطلاق الشباب في استخدام شبكات التواصل المجتمعي الجديدة مثل الفايسبوك وتويتر التي ساهمت في ربط المدونين بجمهورهم من الشباب واتساع نطاق قاعدة مستخدمي الإنترنت وتدفق المعلومات وزيادة التفاعل والقدرة على التعبئة السياسية بفاعلية.

لقد تعلم الشباب الثورة ومارسوا احتجاجاتها إلكترونياً قبل أن يمارسوها في الواقع. وحين أُطلقت صيحات الاحتجاج في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، والتي بدأت بصفحة «كلنا خالد سعيد»، وأيدتها صفحة «حركة ٦ أبريل» وحركة «كفاية»؛ خرجت جموع هائلة من الشباب لتمارس في الواقع القدرة المتخيلة على إحداث التغيير والتي سبق أن اكتسبتها من العالم الافتراضي. ولهذا حين اتخذت الحكومة قرارها الشهير بإيقاف شبكة الإنترنت

والاتصالات الهاتفية لكسر التواصل بين الشباب وتشتيت طاقاتهم وقدراتهم على الاحتجاج، خرجت جموع الشباب بأعداد أكبر للتلاقي أكثر في الميادين وتطبيق مفردات وعي ثوري سبق أن تشكل من قبل عبر الإنترنت.

● كتب الدكتور جلال أمين، كتاباً مهماً تحت عنوان «ماذا حدث للمصريين؟»، يصف فيه التحولات السلبية التي طرأت على سلوك المصريين.. السؤال: ما هي التحولات الإيجابية التي طرأت على شخصية المصريين بعد الثورة؟ وماذا يمكن أن نقول عن الأبعاد الجديدة في الشخصية المصرية؟

ـ الحديث عن شخصية المصريين أصبح بعد الثورة شائكاً إلى حد كبير. والسبب في ذلك يرجع إلى أن معظم كتابات علماء الاجتماع عن الطابع القومي للشخصية تواجه مأزقاً حقيقياً في فهم أحداث ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بخاصة في ما يتعلق بقدرة المصريين الهائلة على الحشد والضغط بقوة على النظام السياسي في سابقة لم تحدث في تاريخ مصر من قبل. حيث كان الخطاب السائد عن الشخصية المصرية يدور حول أحكام كثيرة شائعة لا علاقة لها بالقدرة على الاحتجاج وكسر حاجز الخوف. ولهذا فإن خطاب جلال أمين يشبه إلى حد كبير البنية العميقة نفسها للخطاب المتداول سابقاً عن الشخصية المصرية؛ فإذا كنا قبل الثورة نصف المصريين بالصبر والتحايل والتكيف وتجنب المخاطرة والتضامن، فإن خطاب جلال أمين، يندهش من التغيرات التي أحدثتها الثورة ويمتعض أكثر من سلبياتها خاصة في ظل التشرذم والعنف وكسر القواعد والبلطجة، معتبراً أن ذلك جديداً على الشخصية المصرية. وأنا لا اتفق مع هذا الطرح واعتبر أن الشخصية المصرية لا تمثل كتلة أو كياناً متجانساً، ولا توجد للشخصية المصرية نواة صلبة، بل ثمة خصائص كثيرة ومتنوعة في شخصية المصريين بصورة أكبر بكثير مما نتخيل، وأن جانباً من تلك السمات قد يبدو كامناً ومرهوناً بتغير الظروف حتى يطفو إلى السطح. وهذا ما يمكن المصريين من القدرة على البقاء الخلاق بفاعلية عبر تاريخهم الطويل.

في ضوء ذلك، أرى أن الثورة كحدث استثنائي في تاريخ الشعوب أتاحت الفرصة لنرى سمات إيجابية في شخصية المصريين لم نكن نتوقعها مثل: الجرأة وكسر حاجز الخوف من السلطة لأول مرة في تاريخهم؛ فالمواجهات العنيفة خلال الاحتجاجات مع قوى الأمن وكسر إرادة الشرطة

وتنحي مبارك نزولاً عند رغبة الجماهير أدى إلى شعور المصريين بالقدرة والشعور الجارف بالكرامة. وقد ظهر ذلك واضحاً عندما فتحت السجون وشاعت الفوضى قبيل رحيل مبارك، وفي مواجهة ذلك تصدى الكثير من المصريين للفوضى بالتضامن الاجتماعي الخلاق بظهور ما سمي بـ اللجان الشعبية لحفظ الأمن؛ ففي هذا الظرف العصيب عبر المصريون عن قدرتهم على حماية أنفسهم بتضامنهم وكانت الرسالة قاسية ومؤلمة للسلطة التي شعرت أن المصريين لن يقايضوا أمنهم بالاستبداد، وأنهم على استعداد لتكوين بنية مؤسسية جديدة للأمن حال سقوط المؤسسات الرسمية للأمن. وبالتالي سقطت آخر ورقة من أوراق الاستبداد، وهي الفوضى التي قد ترغم الناس على الخنوع للسلطة نظير الشعور بالأمان.

وفى تقديري أن هذا التطور البالغ الأهمية أدى دوراً كبيراً في حسم معركة الاحتجاجات ونجاح الثورة، لأن فكرة اللجان الشعبية ظهرت تلقائياً من قلب الضمير الجماعي من دون أي توظيفات سياسية لأي تيار سياسي بعينه. لقد منحت اللجان الشعبية زخماً جديداً للثوار في ميدان التحرير، وأعطتهم الإشارة إلى ضرورة البقاء في الميادين حتى النصر، وأن الأسر المصرية قادرة بالتضامن الاجتماعي على حماية نفسها من دون الحاجة لأبنائها المناضلين في الميدان. وهذا يختلف عن لجوء التيارات الإسلامية حالياً إلى ما يسمى بعودة اللجان الشعبية الإسلامية الآن بدلاً من الشرطة، ومطالبة رجال الدين بتطبيق حد الحرابة على من يخلّون بالأمن. هذه الدعوة الجديدة تأتي في سياق الصراع على السلطة القائم الآن بين الإسلاميين وبقايا النظام السابق. وللأسف، فإن دعوة الإسلاميين إلى اللجان الشعبية أشاعت نوعاً جديداً من العنف الدامي لم يعتد عليه المصريون من قبل.

لقد صاحب كسر حاجز الخوف أيضاً تغيرات مهمة أرى أنها إيجابية في جانب منها، وهي تراجع هيبة الرئيس؛ فالمنصب لم يعد مقدساً ولا مهيباً ولا محل احترام أو خوف أو رهبة كما كان الحال من قبل. وقد تغيرت الصورة الذهنية لمنصب الرئيس في نظر المصريين وفقاً لما أشارت إليه استطلاعات الرأي في مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار قبيل انتهاء انتخابات الإعادة على منصب الرئيس. حيث أظهرت الاستطلاعات أن المصريين لم يعودوا يقبلون بأن يكون الحكام طبقة فوق الجميع، ولا أن يستأثروا بكل السلطات في أيديهم، ولا أن يورثوا السلطة لأبنائهم من بعدهم. ما يعني أن ثوابت الصورة

الذهنية للحاكم والتي ترسخت على مدار التاريخ المصري تراجعت بشدة لدى المصريين. والسبب في ذلك يرجع إلى شعورهم بالقدرة والإرادة الشعبية على إسقاط الحاكم. وقد ساهم حكم المجلس العسكري المتخبط وإطالة فترة وجود المنصب شاغراً، في تراجع أهمية المنصب في نظر الناس. كما رسخت صور رحيل مبارك وأحاديث فساده قدراً كبيراً من انعدام الثقة في شخص من يحكم ويجمع في يده كل السلطات. كما ساهمت عدة مشاهد حدثت على تراجع الصورة الذهنية للرئيس في وجدان الناس، ومن أهم تلك الصور هروب بن علي من تونس، خوفاً من الغضب الشعبي وبحثاً عن ملجأ، وتنحي مبارك نزولاً عند إرادة المحتجين وبقاؤه محتجزاً خلف حماية المجلس العسكري، واحتراق وجه علي عبد الله صالح، واحتماؤه بالسعودية، وقتل القذافي على يد الثوار، ومن قبل كل ذلك إعدام صدام في محكمة عراقية. كل هذه الصور أضعفت كثيراً من كرامة وهيبة الرئيس في نظر الناس. وحين تولى محمد مرسي الحكم، يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن على وعي بتلك التغيرات، وبدت غير مستعدة للتخلي عن بنيتها التسلطية الداخلية، فساهمت بنفوذها على مؤسسة الرئاسة والحكومة في إضعاف صورة محمد مرسي أكثر، وأظهرته شخصاً غير قادر على الحكم، وغير مستقل في قراره، وغير قادر على الوفاء بوعوده، ما فتح موجات السخرية الشعبية منه على مصراعيها.

نحن، إذاً، أمام شعب لم يعد يعبأ بهيبة الرئيس، وهذه واحدة من ثوابت الديكتاتورية التي يتم تقويضها في وجدان الناس. وتكمن إيجابية هذه الظاهرة في أنها تشير إلى أن المصريين بصدد تجاوز القهر والاستبداد الذي سبق أن اعتادوا عليه لسنوات طوال. وأنهم باتوا بحاجة إلى دولة عادلة وليس مجرد شخص حاكم مستبد، حتى ولو كان عادلاً. وأنهم على استعداد لتقبل تغيرات في اتجاه بناء سياسي شبه برلماني وليس رئاسياً.

ومن الإيجابيات التي نتجت من الثورة أيضاً، انشغال المصريين الشديد بالسياسة في مفارقة تدعو إلى الدهشة؛ فالشعب الذي عاش طويلاً تحت حكم الاستبداد غير مهموم بالشأن العام، أصبح بين عشية وضحاها أكثر اهتماماً بما يدور على المسرح السياسي؛ فلا يخلو حديث بين أي اثنين من المصريين، في أي وقت، من الكلام عن السياسة سواء مع الثورة أو ضدها، ومع حكم العسكر أو ضده، ومع الإسلاميين أو العلمانيين... وهكذا. وقد لاحظنا الجموع الغفيرة من المصريين تذهب إلى الاستفتاء لأول مرة وفي داخلهم

شعور بالفخر بمصريتهم وقدرتهم. كما رأينا ارتفاع معدلات مشاهدة المصريين لجلسات مجلس الشعب عقب أول انتخابات برلمانية عقب الثورة، بما فاق أحياناً مشاهدات المشجعين في مباريات كرة القدم. وشاهدنا أيضاً اهتمام المصريين بمتابعة تنصيب محمد مرسي كأول رئيس مصري منتخب بعد الثورة.. لقد تحولت التغيرات الجارية بعد الثورة كدراما يومية يحرص على متابعتها غالبية المصريين بعد سنوات طوال من الإحجام عن الاهتمام بالسياسة.

ومن التغيرات أيضاً أن أصبح اهتمام الكثير من المصريين بالشأن الخاص مرتبطاً إلى حد كبير بالشأن العام؛ فالقلق على المعيشة لم يعد شأناً خاصاً وإنما ارتبط بما سوف تؤول إليه أوضاع مصر في الوقت الحاضر والمستقبل القريب. وينتاب كثير من المصريين في هذا الصدد القلق على مستقبل بلدهم والشعور بعدم اليقين، ما يدفعهم أحياناً إلى كسر حاجز السلبية، ويدفع البعض منهم لأول مرة في حياته إلى المشاركة السياسية.

● في المقابل، بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، لاحظنا أن وتيرة العنف والفوضى أصبحت تتسارع ولأقل وأتفه الأسباب، فقد لاحظنا كيف أثيرت فتن طائفية وحرب شوارع وعنف لا ينتهي لأوهن الأسباب.. ما سبب ذلك؟ وما هو انعكاسه على الفرد والمجتمع؟

ـ خلال العامين الماضيين اندلعت موجات عنف شديدة رأيناها في المواجهات الاحتجاجية والطائفية، وفي عودة التحرش بالنساء إلى الميادين العامة وفي أعمال السرقة والسطو المسلح، وفي أسلوب تعامل السكان القرويين مع الانفلات الأمني، حيث لاحظنا في بعض قرى الدلتا، نمطاً جديداً من العنف عند تصدي الناس للمجرمين والبلطجية الذين يستغلون حالة الانفلات الأمني بترويع الناس. شاهدنا على موقع اليوتيوب مشاهد مفجعة من العنف الدموي غير مسبوقة في حياة المصريين مثل الضرب الجماعي للمجرمين حتى الموت وإحراقهم وذبحهم وتعليق جثثهم على أعمدة الإنارة ليكونوا عبرة لغيرهم. شاهدنا عمليات السحل والتشفي غير الإنسانية التي تنتهك حقوق الإنسان بشدة. وشاهدنا أيضاً تعليق المجرمين من أرجلهم في ميدان عام بإحدى القرى أطلقوا عليه ميدان الإعدام، وقامت الحشود بالضرب والاعتداء بالعصي والأسلحة البيضاء والفؤوس على المجرمين حتى لفظوا أنفاسهم عرايا، وسالت من أجسادهم الدماء بغزارة وكأنهم ذبائح. كل

ذلك يحدث في ظل الانفلات الأمني وصمت الحكومة وفي إطار دعوة النائب العام لقيام المواطنين بالتعاون في الضبط القضائي للمجرمين. وقد استغلت التيارات الإسلامية ذلك في إشاعة ما يسمى بـ تطبيق حد الحرابة. وفي تصوري أن تلك المشاهد رسالة قوية لكل القابضين على السلطة بأن مصيرهم سوف يشبه مصير المجرم الذي قتل وذبح وسحل وتم التمثيل بجثته.

إنها صور تنبئ عن طاقة عنف كامنة وهائلة في نفوس كثير من المصريين الذين لن يتهاونوا مع من يروعهم ويسرقهم ويستغلهم ويستهين بهم. إن مشهد اللص المذبوح بين أيدي تلك الحشود هو بكل أسف تمثيل مصغر لفكرة القصاص ولمصير أي حاكم وأي تيار سياسي يستهين بهذا الشعب ويتصور أن آلة القهر والاستبداد والترويع يمكن ترميمها وإعادة استخدامها مرة أخرى مع الناس. كما إن هذا العنف الدامي هو مؤشر واضح على ما سوف يحدث لو انهارت الدولة تماماً، تلك الدولة التي اقترنت بمصر وحضارتها منذ ما قبل التاريخ. حينها لن يتخلى المصريون عن أمنهم وحياتهم، ولكن الثمن الذي يدفعه المصريون جميعاً سوف يكون غالياً من حياتهم ومستقبلهم.

أسباب اندلاع العنف كثيرة أهمها فشل المجلس العسكري في احتواء طاقة الغضب وتباطؤ عمليات التحول الديمقراطي. لقد ساهمت السلطة العسكرية في بقاء هذا المخزون العنيف بمحاولات كبح جماعي للتغيير. وكانت مواجهات العسكريين مع الثوار في أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء وميدان التحرير، عاملاً أساسياً في تصاعد الغضب الشعبي ضد حكم العسكريين. كما كانت المواجهات الدامية للجيش في ماسبيرو ضد المسيحيين نقطة فاصلة في تغيير توجهات الأقباط في مصر نحو مزيد من الاغتراب، والشعور بالظلم والتهميش والإحساس بفشل فكرة المواطنة والخوف على مستقبلهم كأقلية قبطية. وأن البديل الآمن للبعض منهم يتمثل في خيار الهجرة وميل الغالبية منهم إلى التقوقع تحت مظلة الكنيسة والتحصن بها كملاذ آمن في وجه عنف السلطة وتهديدات الإسلاميين القادمة.

وساهم حكم الإخوان في تزايد أعمال العنف بانفرادهم بالسلطة وبعملياتهم الإقصائية وتحالفاتهم ضد شركاء الثورة، وفشلهم في خلق توافق سياسي ومجتمعي مع القوى الأخرى كافة. كما ساهمت جماعة الإخوان

المسلمين في اندلاع أعمال العنف بفشلها في إنعاش الاقتصاد وحل أزمة الطاقة والأجور، وإدماج القوى الثورية الشابة في العملية السياسية. كما تعد الفوضى وما يصاحبها من أعمال عنف بيئة خصبة لنشاط الباعة الجائلين العاطلين والفقراء المعدمين والمقيمين في المناطق العشوائية المحيطة بالقاهرة والمدن عموماً.

النتيجة التي نخلص إليها أن العنف يؤدي إلى تراجع الثقة المجتمعية وعدم الثقة في الشرطة وعدم الثقة في فكرة العدل حتى ولو كانت على يد أي فصيل سياسي مهما كانت توجهاته. لهذا أعد الناس العدة لحماية أنفسهم بأنفسهم بامتلاك الأسلحة والحذر الشديد من الآخرين والإيمان بفكرة البلطجة والقصاص، كسبيل وحيد لأن يبقى المرء بمنأى عن الضرر في ممتلكاته وأهله وجسده وعرضه. وكل تلك المؤشرات دليل على ضعف سلطة الدولة وتآكل رأس المال الاجتماعي، ما ينذر بخطر محقق ما لم تتكاتف كل القوى للحفاظ على الدولة التي بناها المصريون قبل أن تعرف الإنسانية معنى الدولة القوية.

● ما هو تاريخ العنف في مصر؟ وما هي مرجعيته؟ وكيف تفسر عملية ممارسة العنف باسم الدين؟ وهل هو حكر على المجموعات الأصولية أم صار سلوكاً مجتمعياً عاماً بسبب الأوضاع السياسية الراهنة؟

ـ العنف في الحياة اليومية قائم في المجتمع المصري دائماً، وبحسب نتائج أهم الدراسات التي أجريت حول العنف في المجتمع المصري، فإن العنف يمارس في الغالب داخل دوائر صغرى في العلاقات الاجتماعية كـ الأسرة وعلاقات العمل والدراسة والجيرة... إلخ. ويقل ميل الناس للعنف دائماً في المجال العام. هذا ما كنا نعرفه عن العنف الذي يحدث دائماً في الحياة اليومية لعموم المصريين. وفي السبعينيات لاحظنا أن الحركة الإسلامية حين وطئت أقدامها أرض مصر على يد السادات، أضافت إلينا لوناً جديداً من العنف المادي والمعنوي والذي يستهدف الاعتداء على النشطاء السياسيين والمثقفين اليساريين والعلمانيين، وتكفيرهم وازدراءهم واستعداء المجتمع المصري عليهم. وامتدت يد التكفير على يد الجهاديين للقيام بإثارة أعمال عنف طائفي شديدة والقيام بأعمال قتل وترويع واختطاف رموز سياسية وثقافية ودينية معتدلة، انتهت باغتيال السادات نفسه. وهنا بدأت موجات من

العنف المتبادل بين أجهزة الأمن والحركات الإسلامية على مدى أكثر من ربع قرن في عهد مبارك، أدت في النهاية إلى كسر شوكة العنف التكفيري وفتح أبواب السجون والمعتقلات للإسلاميين على أوسع نطاق. لقد كانت مرجعية الإسلاميين في ممارسة العنف تقوم على الجهاد المقدس لتطبيق شرع الله في مقابل مرجعية السلطة في العنف، استناداً إلى مقولة الاستقرار والحفاظ على السلطة وحمايتها والحيلولة دون تداولها. نحن الآن وبعد عامين من الثورة بصدد صعود الإسلاميين إلى مربع السلطة ليقتسموا السلطة مع بقايا النظام السابق تحت سطوة الجيش. وفى مقابل هؤلاء تقف القوى السياسية بكل أطيافها المعتدلة والوسطية واليسارية والعلمانية، بحثاً عن دور مفقود. ولهذا تجري الآن ممارسة العنف باسم الشريعة من جانب الإسلاميين وباسم الاستقرار وعودة النظام وحماية المصالح الاقتصادية للنخبة القديمة، اعتماداً على شرعية قانونية من جانب بقايا النظام السابق. وهناك عنف آخر من جانب القوى التي تم تهميشها من معادلة السلطة ومرجعية هذا العنف، قائمة على مزيج من الشرعية الثورية والفوضى الخلاقة. وفي ظل احتدام الصراعات بين كل تلك الأطراف تضعف الدولة عن القيام بدورها ويتراجع دور الأمن وينفشى لون جديد من الصراع يمارسه الناس في القرى ضد اللصوص والمجرمين وفي ما بينهم يستندون فيه إلى مرجعية عرفية سابقة على بناء الدولة الحديثة.

● بالعودة إلى طبيعة الشخصية المصرية، هل ممكن أن يتحول هذا الصراع السياسي الحاد إلى حرب أهلية؟ ولماذا؟

ـ في ظل هذه الخريطة المعقدة للعنف في المجتمع المصري، لا أتوقع أن يؤدي الصراع السياسي إلى حرب أهلية لأسباب كثيرة أهمها: أن القوة الأكبر لا تزال في يد الجيش المصري، ويستطيع إيقاف الصراعات إذا احتدمت، بشدة بشرط ألا يدخل طرفاً مباشراً في الصراعات ضد أي فصيل سياسي بعينه، وبالأخص الإسلاميين. ذلك أن دخول الجيش في صراع مباشر مع الإسلاميين قد يؤدي إلى انشقاقات لبعض فئات وقطاعات داخل الجيش، وهو ما يعنى أن يصبح لدينا فرق مسلحة متنازعة؛ فالجيش المصري بطبيعته غير مسيَّس ويمثل المجتمع المصري بكل أطيافه وفئاته وطبقاته ودياناته باستثناء تمثيل الإناث. وما يحدث في المجتمع من صراعات يمكن أن ينعكس سلباً على تماسك البنية الداخلية للجيش. ولهذا أرى أن القوات المسلحة تبذل

جهداً كبيراً حتى الآن لتفادى الوقوع في هذا المنزلق. كما إن قوة الإسلاميين ليست واحدة، وهناك تناقضات كبيرة في ما بينهم لا تؤهلهم إلى تحالفات مسلحة. كما إن المجتمع المصري يتسم بقدر كبير من التجانس، ولا توجد انقسامات عرقية حادة يمكن توظيفها في صراعات عرقية مسلحة. وغالبية الفئات الاجتماعية ليست على استعداد لتضحيات أخرى تسيل فيها الدماء. كما إن الترتيبات الدولية والإقليمية للقوى الكبرى لن تسمح بهذا الخيار لأنه يقلب موازين القوى ضد مصالح الدول الكبرى وإسرائيل. وبالتالي نحن بعيدون تماماً عن سيناريو الحرب الأهلية، وكل القوى تعي ذلك جيداً. ومع ذلك إذا فكرت التيارات الإسلامية في القيام بأعمال عنف لن تصمد كثيراً، وسوف تدفع الثمن غالياً، وسوف يمثل ذلك نقطة فاصلة في إنهاء وجودهم في الحكم.

ومع كل ذلك، سيظل الجيش رأس الحربة في هذه المرحلة الدقيقة. وأنا أصبحت مقتنعاً بأن الجيش ما زال يحكم تاركاً الإخوان يقومون بما لم يستطع أن يقوم به حين كان يتصدر المشهد. وهناك شواهد على قراءة مختلفة لصفقة بقايا النظام السابق مع الإخوان إذا حاولنا أن نقرأ عقلية من فكروا في إتمام هذه الصفقة؛ فهم يتصورون أن الصفقة يمكن أن تؤدي إلى مرحلة من عدم الاستقرار يتم فيها التخلص من القوى الثورية بأيدٍ إسلامية ـ بما يشبه ما قام به السادات حين استقدم الإسلاميين للتخلص من صداع الشيوعيين في السبعينيات. وخلال هذه المرحلة يتولى رموز النظام السابق بهدوء إعادة ترميم ما سقط من النظام وتنظيم الصفوف حتى تأتي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها إزاحة الإخوان من خلال الجيش، بعد أن ينتهي دورهم ويفقدو صدقيتهم ويقودو البلاد إلى حافة الهاوية. وقتها يفقد الإخوان قواعدهم وحلفاءهم، وتصبح جميع القوى منهكة. هنا يخرج الشعب للمطالبة بالاستقرار بأي ثمن وعند هذه اللحظة يعود الجيش للمشهد بسيناريو عودة النظام.

لقد كان مشهد الجيش، حين انفرد بإقرار الأمن بنجاح بعد الأحداث الدامية في بورسعيد، بمثابة نسخة مصغرة من هذا السيناريو الكبير. وقد يستمر الصراع الحالي حتى تأتي الانتخابات الرئاسية القادمة بنتيجة تعصف بالإخوان ليتم تحضير المسرح السياسي بوجوه جديدة تجدد النظام الذي سقط من قبل لتفوز تلك الوجوه الجديدة في الانتخابات بشرعية سياسية كاسحة أمام القوى الإسلامية المهزومة، وفي ظل وجود هش للقوى اليسارية

والليبرالية التي أنهكتها الصراعات. هنا تسقط الثورة بسقوط القوى التي شاركت فيها. أنا بذلك أتخيل عقلية كل من يعادي الثورة، ولا يعني إني أؤيد نظرية المؤامرة ولا أتمنى أن يتحقق هذا السيناريو المعادي للتاريخ، وفي يقيني الداخلي أن الثورة مستمرة على الرغم من أنف كل من يخطط لاستغلالها سوءاً أو الإجهاز عليها جوراً.

ومن الواضح أن محاولات البناء البطيء للنظام والتي يقوم بها الإخوان المسلمون حالياً ما هي إلا معادلة جديدة للتحالف مع عناصر القوى في النظام السابق بطريقة التحييد والإزاحة الجزئية رويداً رويداً. وإذا كانت هذه الطريقة جائزة في زمن المعارضة فهي محفوفة بمخاطر جمة في زمن السلطة. ولهذا فإن استبعاد القوى الأخرى من المشهد لن يسفر إلا عن عنف وتوتر يزيد المسافة وعدم الثقة بين الإسلاميين وشركائهم في الثورة، بحيث تضعف شوكتهم تدريجياً ولا أظن أن الجيش يقبل إنقاذ قوى تتآكل وتفقد زخمها الشعبي، ولا أتصور أن الشرطة تستطيع المغامرة مرة أخرى لمواجهة الشعب لصالح أعداء الأمس. وفى ظل الأزمات المتكررة، يتبخر رأس المال ويبحث عن مكان آخر.

إن بقاء سياسة التباطؤ أملاً في الحصول التدريجي على الكعكة كاملة، وسياسة اللجوء إلى العنف في الشارع أملاً في إحداث فوضى تعيد أجواء الثورة، لا تعني إلا أن تحرق قوى الثورة نفسها بنفسها لصالح نظام يعيد تجديد نفسه.

● الشباب الثوري وحّده هدف واحد إبان ثورة كانون الثاني/ يناير، وهو إسقاط النظام.. لكن انقسم بعدها وانقسم معه الشارع المصري إلى فلول وإخوان وسلفيين، مسيحيين وعلمانيين.. لماذا هذا الشتات في هذه المرحلة بالذات؟ وما هي انعكاساته على النسيج الوطني المصري؟

ـ لقد كانت قوة الشباب أثناء الاحتجاجات والمواجهات العنيفة تكمن في احتشادهم الهائل من دون وجود قيادة موحدة لهم، ما أفقد الأجهزة الأمنية القدرة على احتوائهم. ولكن هذه القوة سرعان ما تبعثرت بفعل تشرذم النشطاء والشباب عموماً في مجموعات ومطالب متباينة لا تمتلك الحد الأدنى للاتفاق أو الإجماع. وكان من الطبيعي أن يظهر مصطلح شباب الثورة ليعبر عن هذا الجيل الغاضب. وفى ظل عدم وجود رؤية موحدة لقيادة هذه الثورة

كان من الطبيعي أيضاً أن تطلق كل مجموعة شابة على نفسها ائتلاف شباب الثورة حتى قاربت الائتلافات على ما يزيد على ألف وخمسمئة ائتلاف تقريباً وفقاً لحصر أجريته مع فريق عمل تحت إشرافي في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١. لاحظت من واقع هذا الحصر أن كل مجموعة تعلن عن نفسها وأهدافها وشعاراتها عبر صفحة على الفايسبوك خاصة بها، لتكون منبراً يعبر عما يسمى بـ ائتلاف شباب الثورة. وكل مجموعة تريد أن تتصدر المشهد السياسي الجديد ولم يكن لدى هؤلاء أي قدرة على الحوار السياسي الفعال. وقد بدا واضحاً أن كل فريق في هذا الجيل الجديد من الشباب الذي شارك في الثورة وأيدها يرى في نفسه الحق في الثورة والتحدث باسمها. وهذه واحدة من المفارقات المرتبطة بالثورة، فالذين انتفضوا ضد مبارك وأجهزته الأمنية وكانوا ضد الاستبداد هم أنفسهم الذين أصبحوا متشرذمين في مجموعات، كل منها يرى في نفسه صاحب الثورة ومفجرها والأحق بمكاسبها. وكانوا غير قادرين على بلورة أي تصور مشترك أو تحالفات في ما بينهم. لقد تحول كل فصيل من الشباب إلى نسخة مصغرة من الاستبداد. ومع ذلك لم تتبلور نخبة شابة من بين هؤلاء جديرة بالتفاف الشباب حولها وإقناع القوى السياسية الأخرى وفئات الشعب المصري كافة بجدارتها. وكانت هذه نقطة الضعف الأساسية التي أتاحت الفرصة للقوى المنظمة ممثلة في الجيش والإخوان المسلمين للتوافق على ترتيبات مرحلة ما بعد مبارك.

أما في ما يتعلق بانعكاسات هذا الانقسام على المجتمع المصري، فسوف نلاحظ أن الانقسام نتيجة طبيعية لانفراج أفق سياسي ظل مغلقاً لسنوات طويلة، ونتيجة طبيعية لانهيار فكرة النظام الديكتاتوري. وقد كان سقوط مبارك يمثل رمزاً لبداية ضعف هيبة الدولة وهشاشتها، ما أغرى الكثير من الفئات بالانقضاض على الحكومة طمعاً في مواردها المحدودة والحصول على أي مكاسب استثنائية. لقد تمثل ذلك بوضوح في المطالب الفئوية الكثيرة عقب الثورة والتي لا تزال في مرحلة كر وفر تزيد وتنخفض من فترة إلى أخرى وفقاً لما يسفر عنه المعترك السياسي القائم. حيث نلاحظ أن المطالب تقل في حالة الاحتقان السياسي وتزيد عقب ترتيب الأوضاع السياسية، وفى كل مرة تتجه الجموع الغفيرة من المحتجين للمطالبة بوظائف وأجور وتيسيرات وترقيات، بالضغط على مواضع القوة الجديدة في الدولة للضغط عليها؛ فالمطالب الفئوية بدأت عقب تشكيل حكومة أحمد شرف عام ٢٠١١،

بالضغط الشديد على تلك الحكومة لانتزاع أي مكاسب وحل أي مظالم. ثم خفت حدتها عند احتدام الصراع السياسي والانتخابات البرلمانية، ثم بدأت في الاندلاع عقب فوز الكتلة الإسلامية في مجلس الشعب للضغط عليها، فكانت التظاهرات الفئوية تحوم حول مجلس الشعب. ثم خفت حدة تلك التظاهرات أثناء الانتخابات الرئاسية لتبدأ من جديد حول قصر الرئاسة على اعتبار أن الرئيس المنتخب هو من يملك السلطة.

الآن تشهد البلاد صراعات سياسية ولا نجد تظاهرات فئوية بل تظاهرات سياسية. وهكذا تظل المطالب الفئوية غير معنية بالشأن السياسي، ولم تفلح محاولات المعارضة بتوظيفها سياسياً لأنها في أغلبها احتجاجات من قلب مؤسسات الدولة، وتتعلق بهموم موظفين أو بهموم من يتطلعون إلى الحصول على وظيفة حكومية أو خدمة تقدمها الحكومة.

ومن الواضح أن الشعور بنشوة التحرر لدى كثير من المصريين قد أفضى إلى الانقسام وليس الإجماع. كما إن هذا الانقسام يمثل نتيجة طبيعية لانهيار السلطة الديكتاتورية، فهو يكشف التنوع الذي غطاه الاستبداد ويكشف عن أن التنوع المقموع يكشر عن أنيابه ويبدو كديكتاتوريات أخرى خارج السلطة كل منها يقصي الآخر. وهذا الانقسام موجود أيضاً في بنية النخب المصرية التي كشفت عن قدر كبير من الإخفاق في القيام بأي دور تاريخي يتجاوز أفق المصالح الضيقة؛ فسقوط مبارك ولّد شعوراً لدى النخب بإمكانية القفز على السلطة ـ الكل يريد اقتناص السلطة لصالحة. والنتيجة المترتبة على ذلك عدم القدرة على خلق إجماع وحوار وتوافق، ما أدى في النهاية إلى نفق مظلم ينذر بكوارث في المستقبل القريب.

● الخطاب الديني والأخلاقي، إلى أي درجة يؤثر في الشخصية المصرية؟ فبعد وصول جماعة الإخوان إلى السلطة، بتنا نلاحظ ظاهرة غريبة في المجتمع المصري.. فجأة نصف المجتمع صار متديناً ويتحدث بلغة الدين والشريعة.. ما سبب ذلك؟ وماذا سوف يترتب عنه مستقبلاً؟

بما أن الدين يمثل ركناً مهماً في الشخصية المصرية، فإن اللجوء إلى الدين بقوة كان مرتبطاً من قبل بسياقات القهر والعجز وفقدان الأمل في التغيير. ولهذا كان وعي المصريين بالدين ملتبساً بالوعي السياسي والخيارات السياسية. كان الدين قبل الثورة ملاذاً آمناً لكثير من المصريين يلهمهم الصبر

والسلوان ويمنحهم الأمل في الجنة. وأدى رجال الدين والدعاة دوراً مؤثراً في تكريس هذا الشعور. وكان طبيعياً أن يكونوا أول من يجني ثمار ما فعلوه بعد الثورة في العبور إلى السلطة عبر أصوات المؤيدين للدين ومن يعملون به. الآن أصبح دعاة الإسلام وعلى رأسهم الإخوان والسلفيون على المحك. ومن المفارقات أن السلطة التي تمنح الإسلاميين القوة أصبحت مصدر ضعفهم؛ فهم أصبحوا تحت المجهر في كل أفعالهم، وأصبحوا في مواجهة المحاسبة الشعبية أولاً بأول، خاصة في ظل عدم وجود برلمان معبر عن تمثيل جيد لفئات المصريين المختلفة. وأصبح الإسلاميون هدفاً مباشراً لكل حملات التشهير الإعلامية والتي ساهمت إلى حد كبير في إضعاف ثقة الناس برجال الدين. وانتشرت السخرية السياسية ضد كثير ممن يعملون بالدين بصورة أدهشت وأربكت حسابات كل التيارات الإسلامية. ولم يعد الدعاة بقادرين على تبرير أي أفعال خاطئة أو وعود كاذبة أو تصرفات غير لائقة تصدر عن من يتمسك بالدين ويدعو له ويرتكز عليه. ولم تفلح محاولات التحريض بتكفير المعارضين والمتهكمين على رجال الدين. وأصبح الناس أكثر جرأة على انتقاد الدعاة وأكثر وعياً للفصل بين المكانة الروحية والسامية للتعاليم الإسلامية من ناحية، وسلوك دعاة الإسلام من ناحية أخرى. ولهذا أعتقد أن التدين في سبيله إلى أن يتحرر من أوهام التوظيف السياسي وأن يرجع التدين إلى حالته الطبيعية في نفوس الناس بأنه تعبير عن حاجات روحية فحسب؛ فالخطاب الديني سوف يفقد زخمه السياسي وسوف يبقى فقط عند حدوده الروحية. كل هذه السمات الإيجابية جديدة على فهمنا لملامح التغير في الشخصية المصرية.

● ما هو المطلوب، في رأيك، لإعادة التوازن إلى الشارع المصري من خلال الشخصية المصرية (بماذا يجب أن تتحلى الشخصية المصرية في هذه المرحلة)؟

ـ الثورة كشفت عن خواء فكري، ولهذا لن تنتصر الإرادة الثورية ما لم تحركها أفكار متماسكة وعصرية يؤمن بها الناس. الثورة المصرية اندلعت تحت نار الغضب الشعبي وفقدت رؤيتها إلى المستقبل. ولن يتم تصحيح المسار ما لم يتم التفكير من جديد في العقد الاجتماعي الذي نرتضيه جميعاً لكي نعبر إلى المستقبل. نحن بحاجة إلى حوار لا ينتهي وعصف ذهني بحثاً عن مخارج آمنة لإنهاء الصراعات وبناء الثقة والإجماع. نحن بحاجة إلى ممارسة الحرية، وأن نراجع أنفسنا، ونكون أكثر تسامحاً واحتراماً للتنوع والاختلاف، وأن ندرك جيداً بأن الوطن الذي يضمّنا جميعاً كفيل بالنهوض بنا

بإرادتنا جميعاً شرط أن نتخلى عن جهلنا الأعمى وقيودنا واستبدادنا وأنانيتنا وان نعمل جميعاً من أجل المستقبل. يمكن كل ذلك أن يتحقق بالبصيرة والوعي التاريخي لكي نستبق الزمن الذي يداهمنا بقوة، وأخشى ما أخشاه ألا تكون الصحوة بعد نزيف من الصراعات الدموية أو بعد فوات الأوان.

٢ ـ شهادة
محمد نور الدين

اتباع السياسات الاقتصادية المتوحشة نفسها

. . . . .

إنها شهادتي الاقتصادية، وأقول: جشع وفساد رأس المال المحلي الذي قام بدور التابع أو السمسار لرأس المال الدولي متنازلاً بسهولة عن سوقه المحلية وقانعاً بدور صغير من خلال تبعيته المباشرة لرأس المال الأجنبي. . . !

بل من الملاحظ أيضاً أن السياسة الاقتصادية للإخوان هي سياسة النظام السابق نفسها بما تتضمنه من محاباة لرجال الأعمال على حساب المواطنين، ومحاباة للتجار والمستوردين على حساب المنتجين، ومحاباة للأغنياء بصفه عامة على حساب الفقراء ومحدودي الدخل. . . !

● بداية.. ما هي الخلفية الاقتصادية التي أفرزت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؟

ـ من أهم ما يميز الثورة المصرية التي انطلقت بدايتها في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أنها بالفعل ثورة تطالب بحقوق انتُزعت وأُهدرت لسنوات طويلة، وأن هذه الحقوق لم تقتصر على الديمقراطية والحقوق السياسية، ولكنها تضمنت العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مسلوبة أيضاً، والتي كان سلبها يعكس تزاوجاً قوياً وواضحاً لدرجة الفجاجة بين السلطة والثروة والفساد. وهكذا فإن رفع المطالب الشعبية بالتغيير وبإزاحة السلطة وإقامة نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتعيد له كرامته، كان يعكس في الوقت نفسه رؤية ناقدة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ترفض

السياسات الاقتصادية المتبعة منذ ٤٠ عاماً وما اقترن بها من سيادة للفساد والاحتكار وتركيم للثروات لحساب قلة من الحكام والدوائر المحيطة بهم، وهي قلة تمكنت من خلال قربها من مراكز اتخاذ القرار السياسي من توجيه التشريعات والقوانين لصالح ما تملكه أو تسيطر عليه من مشروعات احتكارية وشبه احتكارية، سواء كانت مملوكة لها بشكل مباشر أو تحت سيطرتها الفعلية كما هو الحال بالنسبة إلى مؤسسات الحكومة والقطاع العام.

وقد كان المقابل، بالنسبة إلى الشعب المصري، تزايداً في معدلات الفقر والإفقار، وتهميشاً للغالبية من السكان وانخفاض مستوى معيشتهم وانتشار البطالة خاصة بين الشباب والخريجين الجدد الذين فقدوا تقريباً الأمل في تحقيق طموحاتهم في العيش الكريم، وعدم حصول الغالبية من السكان على ما يشبع احتياجاتهم الإنسانية من الغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، نتيجة للسياسات الليبرالية المتوحشة التي استهدفت أساساً تحقيق مصالح الطبقات المسيطرة محلياً (ورأس المال الدولي من ورائها) بشكل فج أدى أيضاً إلى تقلص الطبقة الوسطى وتراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وانضمام شرائحها الدنيا، بخاصة في الريف، إلى الطبقة الفقيرة.

● كيف أثرت طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر على الواقع المجتمعي الذي أفرز الثورة؟

ـ بدأت مصر تعاني تزايد خلل الهيكل الاقتصادي منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات. وتمثل السنوات التالية حتى مطلع ٢٠١١ تكريساً لهذه السياسة في شتى المجالات، بخاصة بعد أن تم عقد عدة اتفاقيات تحت اسم الإصلاح والتثبيت والتكيف وإعادة الهيكلة مع صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد انعكست السياسة الاقتصادية لمصر طوال هذه السنوات في عدد من النتائج المهمة التي تعتبر من أهم مسببات ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، والتي انعكست في طبيعة ومضمون الشعارات التي رفعتها الثورة، وعلى الأخص شعارها الأساسي « عيش ـ حرية ـ عدالة اجتماعية».

وقد فتحت سياسة الانفتاح الباب لتحويل السياسة الاقتصادية الرسمية في مصر لتتخلى عن أية دور تنموي، وعن أي دور في تطوير الهيكل الإنتاجي، وبالتالي أصبح الاقتصاد المصري اقتصاداً ريعياً يعتمد في نموه ومصادر

عملاته الأجنبية على إيرادات البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج ورؤوس الأموال الأجنبية بخاصة المضاربة في البورصة، وانخفضت بالتالي درجة الاعتماد على مصادر ذاتية مضمونة للنمو، وما يعنيه ذلك من انخفاض القدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية (أو سياسية) مستقلة؛ فمن ناحية أصبحت القطاعات الخدمية هي القطاعات المسيطرة على الهيكل الاقتصادي والتي تقود النمو من حيث تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة نسبياً واستيعابها لأعداد كبيرة من العمالة. وفي داخل القطاعات السلعية ذاتها انخفض بالتدريج نصيب الزراعة والصناعة، لصالح قطاع البترول. وبذلك أصبح الاقتصاد المصري أكثر هشاشة واعتماداً على الخارج في توفير احتياجاته الأساسية من الغذاء والمنتجات الصناعية الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، وارتفع بالتالي عجز الميزان التجاري وتم الاعتماد على فوائض ميزان الخدمات وفوائض ميزان العمليات الرأسمالية (القروض وتدفقات رأس المال الأجنبي) لسداد هذا العجز.

وفي ظل هذه السياسة، تمثل الإطار التنظيمي في الاتجاه المستمر لتخلي الدولة عن أي دور مباشر في العملية الإنتاجية، والسماح لرأس المال الأجنبي بالعودة إلى ممارسة نشاطه في كل القطاعات تقريباً، وكذا السماح لرأس المال الفردي الخاص بالتوجه للاستثمار في كل المجالات، متمتعاً مع رأس المال الأجنبي بمزايا وتيسيرات كبيرة في ظل غياب شديد ومتعمد للضوابط وسبل الرقابة والتوجيه. كما تم تحويل التخطيط إلى عملية شكلية لا ترقى حتى إلى مستوى التخطيط التأشيري الذي تأخذ به الدول الرأسمالية المتقدمة. أما القطاع العام الذي أُنهك بشكل منهجي ومتعمد منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، عن طريق الإهمال وعدم توفير مصادر التمويل وسوء الإدارة والفساد، والذي تحدد هدف الحكومة في التخلص منه انصياعاً لتوجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، ليس فقط كمشروعات تباع لمن يدفع بغض النظر عن جنسيته تحت اسم الخصخصة، ولكن أيضاً بتسريح عماله، ثم إغلاق وحداته، ثم بيع آلاته ومعداته كخردة، وبيع أراضيه كأراضٍ فضاء لأغراض البناء. وقبل رأس المال المحلي بدور التابع لرأس المال الدولي متنازلاً بسهولة عن سوقه المحلية وقانعاً بدور صغير من خلال تبعيته المباشرة لرأس المال الأجنبي، يراكم من خلاله الثروات ويتوسع في الأنشطة العقارية والريعية ويساهم في الهجمة على القطاع العام، منادياً ببيعه والتخلص منه

بدعوى أنه يزاحمه حتى في الحصول على التمويل المصرفي. ومن ثم تمثل الوضع ليس فقط في استبعاد أية أهداف حقيقية للتنمية الاقتصادية ولكن في استمرار التنازل عن السوق المحلية وعن القدر الذي كان متحققاً من القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة ناهيك عن التصنيع الحقيقي.

فقد تم إهمال الزراعة، وتركزت التغيرات التي حدثت فيها في استعادة سلطة كبار الملاك في مواجهة المستأجرين، سواء بوضع قواعد جديدة لاستئجار الأراضي الزراعية تسمح بتخفيض مدة الإيجار لتصل إلى حد «التأجير بالزرعة الواحدة»، مع ترك الحرية للملاك في تحديد القيمة الإيجارية وتمكينهم من طرد المستأجرين (بالتواطؤ مع الجهات الرسمية في كثير من الحالات). كما تم التخلي عن دور الدولة في تنظيم الدورة الزراعية وفي التسويق الزراعي وتقديم السلف والبذور والأسمدة والمبيدات (بل وتم تماماً التخلي عن عملية الإرشاد الزراعي ذاتها)، وترك كل ذلك ليكون في أيدي المسيطرين على الجمعيات التعاونية الزراعية وملاك الأراضي وتجار المدخلات الزراعية، وهي فئات كانت في معظم الحالات قريبة من الحزب الحاكم وتمثل سلطته الفعلية في الريف المصري خاصة في ارتباطها الوثيق بأجهزة المحليات الفاسدة. وبذلك ساء وضع الفلاح والريف المصري بصفة عامة وعادت للرأسمالية الزراعية سيطرتها، مستبعدة صغار المزارعين والعمال الزراعيين وغيرهم.

ولم تكن الصناعة المصرية أحسن حظاً، فقد توقفت عملية التصنيع التي كانت تقوم بها الدولة، وترك الأمر للرأسمال المحلي والأجنبي يقيمان صناعات أغلبها للتجميع أو لتغطية النهم الاستهلاكي الترفي للطبقات العليا، أو لتوفير السلع الاستهلاكية التي تتوافر لها سوق محلية واسعة ومضمونة؛ فضلاً عن استيلائهما في إطار عملية الخصخصة على كثير من الصناعات القائمة على استخدام الموارد المحلية كالحديد والصلب والإسمنت والأسمدة والصناعات الغذائية والكيماوية والغزل والنسيج. واتسمت الصناعات الجديدة في جانبها الأكبر بكثافة استخدامها للتكنولوجيا المتقدمة وللطاقة المدعمة، ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة في دولة يعد توافر العمالة الرخيصة أهم مزاياها التنافسية، وأدى إلى الاستغلال المكثف لمواردها الطبيعية لصالح الشركات الأجنبية التي تصدر إنتاجها للخارج (ناهيك عن تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل وغيرها بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق العالمية).

ومع هذه التطورات نشأت احتكارات كبيرة في عدد من الصناعات كالحديد والأسمنت والمواد الغذائية تحالف الكثير منها مع سلطة الدولة، وحالت ـ كما يشير البنك الدولي في تقاريره ـ دون نمو القطاع الخاص وتوسيع دائرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تم الاستغناء عن مئات الآلاف من العمال عن طريق إحالتهم للمعاش المبكر، وأصبح تشغيل العمالة المؤقتة ظاهرة عامة تعكس تهرب ملاك المصانع من منح العمال حقوقهم في العمل المستقر والأجر العادل والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وحقوقهم النقابية. وقد كانت نضالات هؤلاء العمال خلال السنوات الأخيرة رافداً مهماً قام بالتمهيد لثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير وتغذيتها وتحديد شعاراتها.

ولم يقتصر انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي على القطاعات الإنتاجية، ولكنها طبقاً لمبادئ الليبرالية الجديدة قامت بتقليص الإنفاق العام على الصحة والتعليم والإسكان الشعبي والمتوسط والخدمات الاجتماعية، فاتحة الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتقديم هذه الخدمات، ما ألقى بأعباء ثقيلة على الأسرة المصرية. كما أصبح الاتجاه لتخفيض الدعم على الغذاء وتحويله إلى دعم نقدي مشروعاً مستمراً، تستهدفه كل الحكومات التي تولت السلطة خلال الثلاثين الأعوام الأخيرة، بهدف تقليل عجز الموازنة العامة، وبحجة توصيل الدعم إلى مستحقيه. وعلى الجانب الآخر، تم التوسع في محاباة الرأسماليين الجدد بتسهيل حصولهم على الأراضي والمدخلات والتمويل بأسعار بخسة ومن دون وجه حق في كثير من الحالات، إلى جانب مجاملتهم بتخفيض معدلات الضرائب على الدخل، والتساهل الشديد في احتساب الضرائب المستحقة على أنشطة شركاتهم، ومنحهم إعفاءات ضريبية على ما يحصلون عليه من أرباح وتوزيعات، وعلى أنشطتهم ومضارباتهم في البورصة وتخفيض الرسوم الجمركية على ما يستوردونه، والاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات والتي تمثل المصدر الأساس للإيرادات العامة ويتحمل الفقراء ومحدودو الدخل عبئها الأكبر.

● ماذا عن ربط الثورة بسياسات صندوق النقد الدولي؟

ـ على الرغم من أن هناك من يقول إن ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، كانت لأسباب سياسية ويتناسى دور السياسات الاقتصادية الليبرالية المتوحشة التي اتبعت وما أدت إليه من آثار شديدة الوطأة على الطبقات الفقيرة بصفة

خاصة، فإن صندوق النقد الدولي نفسه اعترف مبكراً في تقريره الذي أصدره في نيسان/أبريل ٢٠١١، بعنوان «آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» أن «الانتفاضات جاء توقيتها مفاجئاً للجميع، وحتى لصندوق النقد الدولي. وترجع هذه الأزمة إلى جذور سياسية في الأصل، لكن القضايا الاقتصادية جزء لا يتجزأ منها». ويلاحظ هنا أن الصندوق يدعي أنه خبير وأنه قد سبق له توقع أزمات حقيقية أو حذر منها، في حين أن سياساته التي أوصى بها الحكومات هي السبب الأساس لما شهدناه وسوف نشهده من ثورات في الدول العربية ودول جنوب أوروبا أيضاً. ويستمر التقرير فيقول إنه «تبين بوضوح.... أن الإصلاحات، وحتى النمو الاقتصادي السريع الذي شهدناه من حين إلى آخر..... لا يمكنها الاستمرار ما لم تؤد إلى إنشاء وظائف لقوة العمل المتنامية بسرعة وتقترن بسياسات اجتماعية ملائمة لفئات السكان الأضعف». والصندوق هنا يحاول إخلاء مسؤوليته من الخصخصة ومن تخفيض الزيادة في الإنفاق العام وتغيير هيكله وغير ذلك من السياسات التي فرضها أو أوصى باتباعها، والتي أدت إلى ارتفاع البطالة وتضاؤل الإنفاق على الصحة والتعليم والدعم وغيرها من البنود التي تمس الفقراء، والتي أدت بالفعل إلى ارتفاع البطالة والفقر كما هو معروف. ويستمر الصندوق فيقول من دون أي إحساس بالذنب «فحتى يكون النمو قابلاً للاستمرار، فإنه يجب أن يكون شاملاً للجميع وأن يجني ثماره الجميع، ولا تستأثر به قلة محظوظة»؛ ويستمر الصندوق في المزايدة على الثورات العربية فيقول في التقرير ذاته «ويمثل الفساد المتوطن في المنطقة إهانة غير مقبولة لكرامة مواطنيها».

إلا أن الصندوق سرعان ما عاد إلى ترديد مقولاته القديمة بأسلوب جديد، فهو يوصي الدول التي شهدت ثورات بأهمية « احتواء الاختلالات المتزايدة في المالية العامة، والارتفاع المستمر في المديونية وتكاليف خدمة الديون، والتضخم، وهروب رؤوس الأموال «وما لم يتم ذلك فستكون النتيجة تقويض الثقة وتحويل أي جدول أعمال اجتماعي جديد عن مساره السليم».

ومن الواضح أن بعض خبراء الصندوق أدركوا أن سياساته التي أوصوا باتباعها خلال العقود الماضية، قد أدت إلى كثير من النتائج السلبية وعلى الأخص زيادة الفقر والبطالة وزيادة السخط الشعبي على سياسات الصندوق والسياسات الحكومية. ولذلك فإنهم يحاولون إعادة تقديم الصندوق للشعوب والحكومات برتوش جديدة، رافعين شعار أن الصندوق يتطلع إلى أن تظهر

معدلات النمو في «الشوارع» وليس في الإحصاءات فقط، الأمر الذي يعكس محاولات الصندوق لأن ينأى بنفسه وبسياساته عن الآثار التي ترتبت على هذه السياسات، ومحاولة رسم صورة جديدة نسبياً له تأخذ في اعتبارها بعض النواحي الاجتماعية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي ينصح باتباعها؛ فهو لم يصر في مطالبه الخاصة بتخفيض مخصصات الدعم في مصر على أن يتم ذلك فوراً كما كان يفعل دائماً، ولم يصر على تخفيض الإنفاق الحكومي على النواحي الاجتماعية مثل الصحة والتعليم كما كان يفعل دائماً، كما لم يطرح مسألة الخصخصة بالنحو الذي كان يطرحه في ما سبق.

وهناك إدراك عام بأن السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي على الحكومات المصرية السابقة، هي السبب الأساسي وراء انهيار صناعة الغزل والنسيج على سبيل المثال، حيث أدت خصخصة الكثير من وحداتها وانخفاض عدد العاملين فيها من نصف مليون عامل إلى نحو ربع مليون فقط وخروج عشرات الآلاف منهم إلى المعاش المبكر، الأمر الذي كان له أثره الواضح في تزايد حركة الإضرابات والاعتصامات العمالية في مصر خلال السنوات الخمس الأخيرة والتي مهدت بحق لثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وبصفة خاصة إضراب عمال المحلة الكبرى الذي يعتبر علامة فارقة في تاريخ النضال العمالي المصري، حيث توالت بعده الإضرابات والاعتصامات في الكثير من الشركات والمصانع، إلى أن جاء انضمام هؤلاء العمال إلى ثوار ٢٥ كانون الثاني/ يناير، بخاصة في يوم ٨ شباط/ فبراير، ليحسم مصير الثورة ويساهم مساهمة جذرية في إنجاحها وإبراز بُعديها الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تخوف الرأي العام في مصر، من تدخل صندوق النقد الدولي في السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد بعد الثورة آخذاً في الاعتبار تجاربه في إقراض بعض الدول التي كانت تمر بمراحل تطور ديمقراطي مماثل؛ فالصندوق ينتهز فرصة احتياج الدول لبعض الموارد المالية لآجال قصيرة، ويفرض عليها سياسات يستمر تنفيذها لآجال طويلة بدعوى ضمان قيام الحكومات بسداد ما اقترضته. وبالفعل، ففي إندونيسيا والبرازيل، كان للقروض التي قدمها الصندوق دورها السياسي المباشر والواضح، يتمثل في إرغام السلطات الجديدة على الاستمرار في انتهاج السياسات الاقتصادية المحافظة والليبرالية ذاتها التي كانت تتبعها الحكومات والنظم التي تم إسقاطها. وبذلك حرم الصندوق الحكومات الجديدة من تبني سياسات

اقتصادية جديدة مناوئة أو مغايرة لما تم الاتفاق عليه عند الحصول على قروضه. ولعل هذا ما يفسر بوضوح النقد الواسع الذي تعرض له مشروع الموازنة العامة للدولة في مصر لعام ٢٠١١/ ٢٠١٢، والذي كان يتضمن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتغطية جزء من عجز الموازنة، وهو النقد الذي أدى إلى الرفض الرسمي لمشروع الموازنة وتعديله، باستبعاد الاقتراض من الصندوق.

● البطالة.. الفقر وغياب العدالة الاجتماعية وافتقاد الأمل في المستقبل.. كيف أثرت في ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير؟

ـ بخصوص **البطالة**، تشير التقارير الرسمية إلى أن معدل البطالة في مصر يبلغ نحو ٩,٢ في المئة، إلا أن بعض التقديرات غير الرسمية تضعه عند ما لا يقل عن ٢٠ في المئة. وقد ساهم في ارتفاع معدل البطالة في مصر تخلي الحكومة عن دورها في تشغيل الخريجين، وتوقفها عن تعيين الخريجين الجدد منذ بداية التسعينيات، وتوقفها عن القيام باستثمارات جديدة لتستوعب الأعداد المتزايدة من الخريجين الجدد وغيرهم من الوافدين إلى سوق العمل، وتنفيذها لسياسة لإصلاح الاقتصادي» بما تتضمنه من خصخصة وإعادة النظر في هيكل الجهات الحكومية، بشكل أدى إلى نشأة ظاهرة الإحالة للمعاش المبكر على نطاق واسع خلال الأعوام العشرين الأخيرة. كما فشلت مشروعات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في استيعاب الزيادة السنوية الكبيرة في أعداد الخريجين، خاصة لاعتماد معظمها على تكنولوجيا متقدمة كثيفة الاستخدام لرأس المال. والى جانب ذلك فقد انخفض الطلب من جانب دول الخليج على العمالة المصرية، ضعفت بالتالي آمال السفر للعمل بالخارج، وهو المنفذ الذي مثل حلاً تاريخياً لسنوات طويلة لاستيعاب قوة العمل المصرية. ومع تناقص فرص العمل الجديدة في الداخل والخارج، وانقسام سوق العمل في مصر إلى سوقين: واحدة لأبناء الطبقات الغنية والقريبة من السلطة والمحاسيب وثانية لأبناء عامة الشعب، ساد بين الشباب القلق على المستقبل والتخوف منه. ولعل ذلك كان من بين الأسباب الرئيسية لثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، التي تمثلت قياداتها وجماهيرها الأساسية في شباب يبحث عن فرصة عمل أو عن تحسين أحواله الوظيفية.

أما بخصوص **الفقر وغياب العدالة الاجتماعية**، فيمكن القول ببساطة إن

السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر منذ منتصف السبعينيات كانت تستهدف وتدعم خلق طبقة رأسمالية جديدة على حساب الإفقار المتزايد للطبقات الشعبية، خاصة العمال والفلاحين وكاسبي الأجور بصفة عامة.

والملاحظ أن الفقر في مصر وجد رافداً كبيراً مغذياً له من انضمام مئات الآلاف سنوياً من أبناء الطبقة الوسطى الذين أضرت بهم السياسات الحكومية وجعلتهم ينضمون إلى طابور الفقراء في إطار ما يعبر عنه بعض علماء الاجتماع بانحسار الطبقة الوسطى ووقوع شرائحها السفلى في براثن الفقر، وهو ما ينطبق بصفة خاصة على معظم العاملين الشرفاء بالجهاز الإداري للدولة والمحليات والقطاع العام بمعناه الواسع (والذين أجاز لهم مفتي الجمهورية الحصول على الزكاة حتى شاغلي درجة وكيل وزارة)، إلى جانب ملاك العقارات القديمة وصغار المدخرين الذين كانوا يعيشون على ما يحصلون عليه من عوائد انخفضت قيمها الحقيقية مع الوقت. هذا بالطبع إلى جانب أصحاب المعاشات الذين لا يستطيعون بما يتقاضونه من مبالغ هزيلة، مواجهة الزيادات الكبيرة في أسعار السلع والخدمات، وانخفاض ما يحصلون عليه من خدمات حكومية أصبحت تقدم بأجر طبقاً لقواعد السوق.

ومصداقاً لذلك، فقد استمر نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض بصورة منتظمة حتى بلغ ٢٦ في المئة في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ مقابل نحو ٤٠ في المئة في النصف الأول من الثمانينيات. وبذلك فإن ثمار ما تحقق من نمو طوال هذه السنوات ذهبت أساساً إلى الطبقات الغنية في شكل عوائد ملكية (أرباح وريع وفوائد).

وتشير بيانات ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى التفاوت الشديد في توزيع الدخل في مصر وضآلة نصيب الفئات ذات الدخول الدنيا والمتوسطة. فالشريحة الأدنى التي تضم ٢٠ في المئة من السكان تحصل على ٩,٣ في المئة فقط من الدخل القومي، كما تحصل الشريحة التي تليها على ١٣,١ في المئة من ذلك الدخل، في حين بلغ نصيب الشريحة العليا ٤٠,٢ في المئة من الدخل. وطبقاً لمؤشر البنك الدولي للفقر، فإن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم في مصر تبلغ ٤٣ في المئة من السكان.

ويلاحظ أن سكان الريف المصري يعانون الفقر بدرجة أكبر من سكان

المدن، حيث يضم الريف ٥٦ في المئة من السكان، لكن ٧٨ في المئة منهم فقراء. وتبلغ نسبة الفقر ٥٢ في المئة في الريف، لكنها ترتفع إلى ٦٥ في المئة في ريف الصعيد، كما إنها تبلغ ٢٦ في المئة في الحضر، لكنها ترتفع أيضاً إلى ٣٤ في المئة في حضر الصعيد. ويعكس ذلك تحيز السياسات الاقتصادية في مصر التي أهملت الصعيد بصفة خاصة سواء من حيث توجيه الاستثمارات العامة أو من حيث توفير الخدمات أو من حيث التحفيز الحقيقي للاستثمارات الخاصة للتوطن به، وجعلته طارداً للسكان ومصدراً لنمو وانتشار العشوائيات.

فمع انتشار الفقر وضآلة فرص العمل الحقيقي أصبح نحو ٢,٨ مليون أسرة في مصر تعيش في مناطق عشوائية يقدر عددها بنحو ١٢٠٠ تجمع عشوائي تضم أكثر من ١٢ مليون نسمة، يفتقرون إلى الحد الأدنى من خدمات المياه الصالحة للشرب والكهرباء والصرف الصحي، ويمثلون قنبلة اجتماعية قابلة للانفجار في أي وقت، ووقوداً لاحتجاجات اجتماعية احتمالية لن تكون قابلة للسيطرة عليها أو توجيهها إيجابياً أو سلمياً.

● **ماذا عن الفساد وتزاوج السلطة والثروة؟**

ـ من الملاحظ في السنوات الأخيرة انتشار الفساد في مصر بشكل واضح، والأهم أن هذا الفساد كان يحميه ويشجعه تحالف غير معلن ولكنه واضح بين السلطة السياسية والحزب الحاكم من ناحية، وبين عدد من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة السياسية أو الذين يمارسون العمل فعلاً كمسؤولين سياسيين من ناحية أخرى.

وقد تعددت التقارير الدولية التي تشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة الرشوة والفساد، لكي يمكن خلق فرص عمل جديدة تستوعب الأعداد الكبيرة التي تدخل سوق العمل سنوياً، وارتفاع مستويات المعيشة، وتعيد بث الثقة في الحكومات نفسها. ويشير تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صادر في ٩ حزيران/يونيو ٢٠١١، إلى أنه على الرغم من البيانات العامة التي أصدرتها الحكومات العربية (ومنها مصر)، وعلى الرغم من توقيعها على تعهدات دولية بمكافحة الفساد، فإن الكثير لم يُبذَل في الواقع لتحويل الوعود الحكومية إلى أفعال، بحيث يمكن وضع الحرب ضد الفساد على أجندة أولويات الحكومة، بما يسرع من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الواضح أن هذه الدعوات الجديدة لمحاربة الفساد التي انطلقت بعد اندلاع الثورات العربية في تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا بصفة خاصة، قد أدركت مدى استشراء الفساد في هذه الدول ووصوله إلى مستويات كبيرة ساهمت في قيام ما شهدته المنطقة من ثورات وانتفاضات شعبية. كما إن هذه الدعوات أدت من ناحية أخرى إلى قيام بعض الدول العربية التي لاح فيها بوادر انتفاضات شعبية (المغرب ـ الأردن) باتخاذ إجراءات بالفعل للحد مما تشهده من فساد.

وقد أدت الثورة في مصر إلى تحقيق خطوات ملموسة في الكشف عن الكثير من أوجه الفساد الذي فاق في الواقع كل ما كان متخيلاً عن حجمه ومدى انتشاره وأساليبه. وقد تبين أن الفساد في مصر كان مؤسسياً وليس مجرد تصرفات يقوم بها بعض المسؤولين سواء الكبار منهم أم الصغار، وأنه لولا الثورة لما تم الكشف عن مقدار الأموال المنهوبة والثروات والأراضي والامتيازات التي حصلت عليها الطبقات الحاكمة، ولا عن الأضرار التي أصيب بها الاقتصاد القومي نتيجة التعامل مع موارد البلاد كما لو كانت ملكاً شخصيا للمسؤولين.

ويشير تقرير لمركز «غلوبل وِتْنِس» (GLOBAL WITNESS)، التابع لمنظمة تحمل الاسم نفسه وتتخصص في مجال مكافحة الفساد إشارة إلى أن ما كان سائداً من السرية وانعدام الشفافية قد سهل عمليات تهريب الأموال وإخفائها، وأن «الفساد كان أحد الأسباب الرئيسة لهذه الانتفاضات، وأن الناس كانت على استعداد للمجازفة بحياتها لأجل إنهاء هذه الظاهرة». ويضيف التقرير أن الفترة التي أعقبت عام ١٩٩٠، شهدت أكبر الفرص لكبار المسؤولين للحصول على ثروات غير شرعية، وذلك بسبب عمليات الخصخصة واسعة النطاق. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الأنباء عن ثروة هائلة يحتفظ بها الرئيس المخلوع حسني مبارك وأسرته والكثير من المحيطين بنظام حكمه، كانت أحد أسباب تزايد الزخم الثوري ضده قبل أيام من سقوطه. ولكن التقرير يشير إلى أنه من الصعب ملاحقة هذه الثروات بشكل دقيق، كما يصعب تحديد حجمها أو أماكن وجودها، بخاصة أن هناك تعمداً لتوزيعها في بلدان مختلفة بآسيا وأفريقيا وأوروبا، ما يجعلها بمأمن من الملاحقة.

وطبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠، فإن كل الدول العربية

التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية في أوائل ٢٠١١، كانت تعاني درجات عالية من الفساد. وقد جاءت مصر في المرتبة ٩٨ بين دول العالم، حيث حصلت على ٣,١ درجة فقط من ١٠ درجات. ومن الطبيعي أن هذه الدرجات وهذا الترتيب سيكون أقل في عام ٢٠١١، حيث أتاحت الثورة اكتشاف حقائق حول الفساد لم تكن في إدراك معدي التقرير من حيث عددها ولا حجمها، وهو ما سوف يُثبته ما يتم وما سيتم من محاكمات.

وتقدم عملية الخصخصة نموذجاً أساسياً للفساد والنهب المنظم لثروات مصر؛ فقد تم من خلالها إهدار المال العام في عشرات الصفقات التي تمت لنقل ملكية الحكومة في القطاع العام والمشروعات المشتركة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي على السواء. ويتمثل إهدار المال العام في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة أو حصص المال العام في الشركات المشتركة، وبين القيم الحقيقية لهذه الشركات. وفي كثير من الحالات كانت قيم الأراضي التابعة للشركات التي تمت خصخصتها تفوق بمفردها كامل قيمة تلك الصفقات. وتصف الكثير من التقارير ما تم في إطار الخصخصة بأنه نوع من النهب المنظم للشركات والبنوك التي بيعت بأثمان بخسة، بعد اتباع سياسات متعمدة لتخسير الكثير منها وتسريح عمالها، لصالح تقوية الطبقة الجديدة التي نشأت عن تزاوج الثروة والسلطة، والتي كانت قادرة بحكم ذلك على توجيه وإصدار التشريعات واستصدار القرارات الحكومية لصالحها.

ولم تقتصر عمليات الفساد على الخصخصة وما شابها من سوء في تقدير للقيم المالية للوحدات المطروحة للبيع وفي الإجراءات ومن شبهات للتواطؤ ستكشف عنها الأيام المقبلة، ولكن الفساد في مصر أصبح مؤسسياً يتحكم في كل مظاهر الحياة. ولعل من أهم مظاهره الأخرى ما تم من عمليات تخصيص للأراضي لكبار رجال الأعمال المقربين من السلطة والحزب الحاكم، بحيث أتيحت لهم الفرص لشراء مساحات شاسعة من الأراضي بأسعار بخسة، والتغاضي عن قيامهم باستغلال هذه الأراضي في أغراض تخالف ما خصصت الأراضي أصلاً من أجله. وقد ازدادت أهمية هذا المصدر للثراء بحيث تحول رجال الصناعة والمال وكبار المسؤولين الحكوميين وفي المحليات والحزب الحاكم إلى شراء الأراضي وأصبحت المضاربات العقارية وسيلة لتركيم الثروة والنفوذ. وقد قدرت الأراضي التي استولى عليها كبار أعضاء الحزب الحاكم

السابق في مصر (وبخاصة أعضاء لجنة السياسات) بنحو ١٦ مليون فدان، وهو ما يوازي في مساحته مساحة ٥ دول عربية هي فلسطين والكويت ولبنان والبحرين وقطر مجتمعة.

وفي ظل سيادة الفساد، كانت هناك دائماً دائرة صغيرة من رجال الأعمال والقريبين من السلطة السياسية ومراكز اتخاذ القرار يقومون بالاستيلاء والسيطرة على معظم موارد البلاد الطبيعية من مناجم للذهب والحديد ومحاجر. هذا فضلاً عن تمكنهم من السيطرة على قطاعات صناعية بأكملها يمارسون من خلالها الاحتكار في أسواق العديد من السلع كـ الحديد والأسمنت والمواد الغذائية، ومن احتكار عمليات الاستيراد والتجارة في المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية، واحتكار عمليات التوريد للحكومة والقطاع العام.

ولم يقتصر الفساد على رجال الأعمال والقطاع الخاص، فقد حاولت الحكومات المتعاقبة منذ بدء سياسة الانفتاح خلق قنوات لأنواع من الفساد المؤسسي من خلال إنشاء الصناديق الخاصة المستقلة عن وزارة المالية والموازنة العامة للدولة، والتي لا تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وعهد إلى كبار المسؤولين بالدولة بإدارة هذه الصناديق التي لا يوجد أي حصر شامل لها حتى الآن، ويقدر عددها بمئات الآلاف وأصولها بما يقرب من ٩٠ مليار جنيه مصري على مستوى الحكومة ومؤسساتها وأجهزة الحكم المحلي، والتي تشارك وزارة المالية في جباية الأموال مقابل الحصول على خدمات مختلفة مثل منح التصاريح والغرامات، وتقوم بتوزيع مكافآت ومزايا بلا قيود على كبار وصغار المسؤولين بالدولة.

ويوضح تقرير لمؤسسة كارنيغي، أبعاداً أخرى من الفساد الذي يعتبر فعلاً فساداً مؤسسياً تعمدته الحكومة وبعض الجهات المانحة لخلق طبقة اجتماعية تدافع عن نظام الحكم وسياسات الليبرالية المتوحشة وتأمين التغطية السياسية للإصلاحات غير الشعبية؛ فقد تم الاعتماد على التمويل الخارجي بخاصة المقدم من الولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، لإقامة وحدات متخصصة وهياكل إدارية موازية في الوزارات والهيئات الحكومية، تقوم باستخدام موظفين على درجة عالية من الكفاءة الفنية وآلاف من المستشارين بمرتبات مرتفعة وتنافسية، مع عدم إخضاع هذه الوحدات لأي

نوع من الرقابة أو التدقيق من جانب الحكومة أو أجهزتها الرقابية، أو من جانب مجلس الشعب ذاته. وقد أثار ذلك اعتراض موظفي الحكومة والبنوك وغيرها من المؤسسات الذين سلبت اختصاصاتهم ومنحت لهؤلاء الوافدين الجدد الذين قاموا بعمليات «الإصلاح» بما فيها الخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرقابة.

● لكل تلك الأسباب قامت الثورة في مصر، لكن إلى أي حد تأثر اقتصاد مصر بالتغيرات السياسية التي حدثت في المجتمع المصري خلال هذين العامين؟

ـ تأثر الاقتصاد المصري بشدة خلال العامين الأخيرين... ولعل أهم ملامح هذا التأثر يتمثل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي ليقتصر على أقل من ٢ في المئة سنوياً، وهو يعني انخفاضاً حقيقياً في مستوى معيشة السكان أخذاً في الاعتبار معدل النمو السكاني. وأدى ذلك بالطبع إلى ارتفاع كبير في أعداد المتعطلين، بخاصة أن عدد المصانع المتوقفة عن العمل لأسباب مختلفة بلغ ٣٠٠٠ مصنع، وهو رقم تراكم كثيراً منه منذ عصر مبارك. وكان مجال التأثر الواضح هو الانخفاض الشديد في احتياطيات مصر من النقد الأجنبي، ليس بسبب زيادة الواردات أو نقص الصادرات.. ولكن بسبب قيام الأجانب الذين سبق لهم أن وظفوا أموالهم في أوراق مالية حكومية مصرية ببيع هذه الأوراق وإخراج أموالهم من مصر في ظل ظروف عدم الاستقرار السائدة. وقد كان البنك المركزي المصري ملتزماً دائماً بتدبير النقد الأجنبي اللازم لهذه الفئة من التعاملات. وبذلك انخفضت الاحتياطيات الدولية بنحو ٢٠ مليار دولار لتقتصر حالياً على حوالى ١٣ مليار دولار، وهو ما يكفي لمواجهة واردات مصر لأقل من ٣ أشهر فحسب.

● بعد الثورة، هل لا يزال الارتباك يخيم على الوضع الاقتصادي في مصر؟

ـ هناك بالفعل كثير من مظاهر الارتباك الاقتصادي في مصر خلال الفترة الماضية؛ فالحكومات المتعاقبة لم تقم بحصر ودراسة مطالب الثورة، لتعرف ما يمكن تنفيذه في الأجل القصير وما لا بد من وضع جدول زمني لتنفيذه لأنه يتطلب وقتاً أطول وإمكانيات غير متوافرة حالياً. وقد أدى ذلك، على سبيل المثال، إلى استمرار ما سمي بـ المطالب الفئوية بين فئات كثيرة أهمها العاملون بالدولة وأجهزتها أنفسهم.

ما زال شعار العدالة الاجتماعية وما يستلزم اتخاذه من إجراءات

للاقتراب من تحقيقها شعاراً بعيداً عن القرارات الحكومية.. ولم تقم الحكومات بمجرد تشكيل لجنة لدراسة مدى غياب العدالة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية ومدى انتشار الفقر، وكيفية التوصل إلى حلول لتحقيق هذا المطلب المهم من مطالب ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

وتمثل مشكلة العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة مظهراً واضحاً للارتباك الحكومي؛ فالأمر لا يقتصر على تأخر الحكومة في إعدادها والتقدم بها لمجلس الشعب لمناقشتها فحسب، بل إن ما تتضمنه الموازنة من سياسات مالية تعكس كثيراً من قصور النظر الحكومي وعدم القدرة على التفكير بطريقة مختلفة إلى الموازنة وما يرتبط بها من سياسات. ومن ثم فما زال عجز الموازنة يتزايد، وما زالت الحكومة ترى أن يتم سد جزء منه بالاقتراض الخارجي وليس عن طريق تعبئة الموارد المحلية من ضرائب وفوائض وغيرها.

وتمثل مشكلة دعم الطاقة نموذجاً واضحاً للارتباك؛ فبعد دراسات تم التوصل إلى حل لمشكلة دعم البوتوغاز بالتحديد عن طريق كوبونات يتم توزيعها على الأسر المستفيدة. وتم الاستقرار على حجم وشروط الدعم لكل أسرة، كما تم البدء في توزيع الكوبونات على الجهات التي ستتولى تسليمها للمستفيدين ليتم تطبيق النظام اعتباراً من أول أيار/ مايو ٢٠١٢. وفجأة توقف التطبيق لأن بعض أعضاء مجلس الشعب رأوا أنه لا ينظم كيفية استفادة الزوجة الثانية بالكوبونات؟

وعلى الرغم من الاقتراحات المتعددة التي قدمت بشأن ترشيد الطاقة، بخاصة المقدمة للصناعات كثيفة الاستخدام للسولار والمازوت والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من السهولة النسبية لتطبيق هذه المقترحات، فإن القرار لم يتخذ حتى الآن.. وما زالت هذه الصناعات تحصل على الطاقة بأسعار مدعمة وتبيع إنتاجها في الأسواق الدولية بالأسعار التي تراها.. أي إن مصر تدعم المستهلك الخارجي!

وبالمثل، بخصوص دعم البنزين، فهناك دراسات واقتراحات قابلة للتطبيق لتخفيض ما يخصص لدعم البنزين الذي تحصل عليه فئات الدخل العليا والسيارات الفارهة... إلا أن التنفيذ لا يتم. ويستمر بالتالي العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة ومعه إهدار الموارد «الرخيصة».

إن حالة الارتباك هذه امتدت إلى تقصير الحكومة والجهات التابعة لها في متابعة ثرواتنا المنهوبة والتي تم تهريبها إلى الخارج، بشكل يجعل من الصعب استردادها في الأجل القصير أو المتوسط ويزيد من المشاكل الخاصة بكيفية استردادها.

كما أصاب الارتباك أجهزتنا الحكومية، فلم تتذكر أن مصر تعيش وضع ثورة، وأن الثورة تقترن بقدر من عدم الاستقرار يمكن معه من يتعرض له أن يفرض رسوماً جمركية أو يضع حواجز مؤقتة على وارداته من الخارج لعدم زيادة وارداته والعجز في ميزانه التجاري، والأهم أن هذه الظروف يمكن أن تسمح له بالتقليل من مدى الحرية التي يسمح بها لتحويل رؤوس الأموال للخارج للمحافظة على احتياطياته وموارده من النقد الأجنبي. . فرص لم يتم استغلالها في ظل الارتباك الشديد والحرص الشكلي على الظهور بمظهر الحكومة التي تدير اقتصاداً قوياً لم يتأثر بثورة شعبية.

● ماذا عن مشروع النهضة الذي طرحه الرئيس المنتخب ضمن برنامجه الانتخابي؟

ـ أعلن كبار المسؤولين في الحزب الحاكم أن مشروع النهضة ليس إلا إطاراً عاماً غير محدد التفاصيل. . وعلى أرض الواقع فإن السياسات الاقتصادية التي يتبعها حزب الحرية والعدالة الحاكم، هي السياسات نفسها التي كان يتبعها الحزب الوطني، من حيث إنها لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية ولا تقلل من الفقر ولا تحقق العدالة الاجتماعية. وقد اعترف واحد من كبار مسؤولي الحزب، أن سياسة مبارك الاقتصادية ما زالت ملائمة لمصر باستثناء ما اقترن بها من فساد.

● ما هي التحديات التي تواجه مصر اليوم للنهوض باقتصادها؟

ـ التحدي **الأول**، والأعمق تأثيراً هو غياب الأمن الذي يعني عدم ضمان الأفراد لسلامة حياتهم وممتلكاتهم. . يسري ذلك على المواطنين وعلى السياح وعلى السلع التي يتم نقلها من مكان إلى آخر سواء داخل البلاد أو للتصدير وعلى المنشآت نفسها، بخاصة الموجودة في سيناء والمناطق النائية.

التحدي **الثاني**، هو غياب أية سياسة اقتصادية للخروج من المأزق الراهن. بل من الملاحظ أن السياسة الاقتصادية للإخوان هي سياسة الحزب

الوطني نفسه بما تتضمنه من محاباة لرجال الأعمال على حساب المواطنين، ومحاباة للتجار والمستوردين على حساب المنتجين ومحاباة للأغنياء بصفه عامة على حساب الفقراء ومحدودي الدخل.

● ما الذي تحتاجه مصر لإنتاج غذائها بنفسها، وبناء قاعدة صناعية قوية قادرة على النهوض باقتصادها؟

ـ لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في إطار استراتيجية حقيقية للتنمية تستهدف الخروج من عملية التخلف والتبعية بكل مظاهرها ونتائجها، ومحاولة إقامة اقتصاد بديل يقوم على إشباع الحاجة الاجتماعية للسكان ويستهدف ليس تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي فحسب، ولكن توفير أسس موضوعية تكفل أن يستفيد غالبية السكان من ثمار التنمية، وأن يتم بشكل تدريجي الارتفاع بمستوى المعيشة بخاصة بالنسبة إلى الطبقات الأكثر فقراً ومحدودة الدخل التي تقترب من نصف عدد سكان مصر، ويتركز معظمها في الصعيد. معنى ذلك إعادة النظر في نمط توطين الاستثمارات أيضاً بحيث توجه إلى المناطق المحرومة والتي يرتفع فيها معدل الفقر ومعدل البطالة.

● ما لا شك فيه أن مجتمع يعيش فيه أكثر من ٤٠ في المئة من السكان بدولارين في اليوم، هو مجتمع يواجه أزمة حقيقية، كيف في رأيك، ستتمكن مصر من رفع مستويات دخول كل هؤلاء؟

ـ ليس من المتوقع في ظل حكم الإخوان أن يتم رفع مستويات معيشة الفقراء. من ناحية **أولاً**، ليس لديهم مشروع لمكافحة الفقر أو القضاء عليه أو تخفيفه. **وثانياً**، يلاحظ أن السياسات التي يتم اتباعها تزيد من معاناة الفقراء ولا تخفف بحال من الأحوال من مشاكلهم. مصداقاً لذلك، اتجاه الحكومة لرفع الدعم تماماً، كما كانت تستهدف حكومات الحزب الوطني السابقة، وعدم قيام الحكومة بإصدار التشريعات اللازمة لوضع حد أدنى وحد أقصى للأجور في الحكومة والقطاع العام، وهو المطلب الذي تم رفعه منذ اليوم الأول للثورة. **وثالثاً**، فإن الاتفاق الذي سيتم إبرامه مع صندوق النقد الدولي يتضمن استمرار الحكومة في تخفيض عجز الموازنة عن طريق تخفيض الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية سواء كأرقام مطلقة أو كنسب من إجمالي الإنفاق.

● هل الاقتصاد المصري قادر على تحقيق النمو والتقدم والانطلاق لتحقيق معدلات نمو؟ وكيف له أن يحقق ذلك؟

ـ لتحقيق معدل نمو مرتفع لا بد من توفير الأمن **أولاً**، وزيادة الاستثمارات بكل أنواعها **ثانياً**. والملاحظ هو انخفاض معدل الاستثمار إلى نحو ١١ في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني أن معدل النمو خلال الفترة المقبلة سيكون في حدود ٢ ـ ٣ في المئة فحسب، وهو ما يكفي بالكاد لمعادلة معدل الزيادة في السكان. الاقتصاد المصري لديه بالطبع قدرة وإمكانات حقيقية كبيرة ولكن إطلاقها يتطلب مجموعه هائلة من السياسات الاقتصادية المشجعة التي تضمن زيادة الاستثمارات وتوفير المناخ الاستثماري الملائم للنمو.

● هل الحكومة الحالية لها من مفاهيم التنافسية والنمو المنتج والاستثمار والتجربة الاقتصادية، ما يجعلها قادرة على إخراج مصر من هذه الأزمة الاقتصادية القوية التي تعصف بها؟

ـ لا أعتقد. . الحكومة تدير الاقتصاد المصري يوماً بيوم وليس لديها أية رؤية ولا قدرة على إخراج مصر من الأزمة الحالية. لهذا فإنها تلهث وراء الحصول على قرض صندوق النقد الدولي عسى أن يتيح لها فرصة لالتقاط الأنفاس، وكذا الحصول على قروض من قطر وتركيا والبنك الإسلامي ودول الخليج العربي.

٣ ـ شهادة
أحمد سخسوخ

مأزق الفن والثقافة الثورية

لذا اقتصر نضالهم في كثير من الأحيان على الصالونات، نقاشات واختلافات نظرية، لذلك الآن يسيرون خلف الشارع، وقد أصبح الشارع أكثر ثورية منها. النخبة بأشكالها كافة الآن، تطلب عدة طلبات، بينما الشارع يضحي بنفسه ويقتل الشعب على الأسفلت وتسيل الدماء ويسحل المواطن ويهان ويقهر.

● بداية.. ما هي الإرهاصات الفنية والثقافية العربية التي أنتجت «الربيع العربي؟»

ـ إن قانون الثورات هو نفسه قانون التراكم، فالمرء يرى الأرض ساكنة، وفجأة يحدث أن تنفجر البراكين، إنه قانون التراكم.. تراكم الفساد عبر سنوات طويلة، وهذا التراكم يؤدي إلى التحول الكيفي، فيحدث الانفجار. لم تحدث الثورات العربية من فراغ، وإنما بسبب تراكم الفساد والظلم والقهر وإهانة المواطن عبر سنوات طوال. في الفنون مثلاً، لم تكن الحكومات العربية تمرر الأعمال الفنية، في مجالات السينما والمسرح والغناء وغير ذلك، غير تلك الأعمال التي تعبر عن وجهة نظرها. ولهذا كانت الرقابة بكل أنواعها، الرقابة الرسمية والدينية ورقابة الموظفين والمخبرين.. وقد اتخذت الرقابة أشكالاً مختلفة وكانت مثل الحرباء. إنها رقابة السلطة التي لا تمرر إلا ما يتفق معها ومع مصالحها. والغريب أن الرقابة في البلاد العربية نشأت مع الاستعمار، فأول من وضع أولى لبنات الرقابة في مصر هو الاستعمار الفرنسي عام ١٧٩٨، وذلك ضد الوطنيين من أبناء الشعب حتى لا يثوروا ضده، واستمر الحال بعد ذلك في عهد محمد علي، حينما عين كلوت بيك، مسؤولاً عن مسارح الجاليات الأجنبية (الإيطالية والفرنسية واليونانية وغير ذلك)، واستمر الحال حتى جاء الخديوي إسماعيل وعين أول رقيب فني هو مدير الأوبرا عام ١٨٦٩، هو (دارنيت)، واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٢٥، وقد أصبحت الرقابة رقابة مصرية ولكن تحت إشراف الإنكليز، ولم يوضع قانون الرقابة المصري غير عام ١٩٥٥، ثم عام ١٩٧٦، ثم عام ١٩٩٢، وفي كل التغييرات لم يختلف القانون عن القانون الرقابي الاستعماري، كان قانوناً مطاطاً يسمح بالمنع لصالح السلطات. وكان الوضع الثقافي محتقناً، إذ إن الثقافة الوطنية هي ثقافة متمردة وثائرة على الأوضاع الفاسدة، وكان من يفرد لهم صفحات في وسائل الإعلام هم من يوالون السلطة. وهذا التراكم القهري أدى في النهاية إلى الانفجار. هذا الذي جاء في نهاية عام ٢٠١٠ في تونس، وبداية ٢٠١١ في مصر.

● يقال إن المثقف العربي لم يكن له دور مباشر في اندلاع «الثورة»، وهناك من نظر إليها بنظرة الريب، والبعض الآخر دافع عنها بشكل حماسي بلا تبصّر، فما تقييمك للحالتين؟

ـ أختلف مع هذا الطرح، فمن المؤكد أن المثقف المصري الوطني كان

له دور كبير في تمهيد الأرض لهذه الثورة العظيمة. لا يوجد ثورة في العالم من دون أن يكون لها منظرون يهيئون الطريق للثورة بالوعي التاريخي، وهم من يمهدون الطريق للثورة. هناك مثقفون كانت السلطات تضعهم في السجون وكانت تسحل بعضهم وتتركهم عرايا في الطريق العام؛ وهناك مثقفون كانت الدولة تختطفهم وتسحلهم وتعتقلهم. لا يمكن أن نغفل دور المثقف في التمهيد للثورة كطليعة للحركات الثورية. إن قانون الثورات في العالم وفي التاريخ لا يغفل هذا الجانب. القضية أن هناك من يرقصون على الحبال من أدعياء الثقافة الذين يستفيدون من كل الأنظمة، ولا أعتبر هؤلاء غير مرتزقة وليسوا بمثقفين. ولكن يمكننا هنا في حالة الثورة المصرية أن نتحدث عن بعض الأمور، إذ لا يمكن أن نغفل تركيبة المثقف المصري منذ البداية، بداية القرن الماضي، كانت تركيبة منقسمة، فبعد الثورة الروسية انقسم المثقفون في مصر على النزول للشارع أم التنظير أولاً، وكان معظم المثقفين هم من الطبقة البورجوازية والطبقة الوسطى. وقد عرفت السلطات عبر التاريخ تركيبة هذه الطبقة، فكانت تلعب مهم لعبة القط والفأر، ومن يسهل إغراؤه كانت تعطيه المناصب أو المكافآت، ومن لم يسهل معه هذه اللعبة كانت تضعه في سجونها، هذه واحدة. أما الأمر الآخر، فعلينا ألا ننسى دور التكنولوجيا مع الجيل الجديد التي أدت دوراً مهماً في تجييش الجميع ضد النظام، كما كشفت كل فساده وقهره ولا إنسانيته.. ومن نظر إلى الثورة نظرة الريب أو نظرة حماس من دون تبصر، فهم من هؤلاء المثقفين المنتفعين أو من راكبي الموجة لتحقيق مصالح شخصية، وهم في الواقع غير مؤمنين بالقضية من الأساس.

● الانطباع السائد عن النخبة المثقفة العربية بأنها كثيرة الجدال وعدم الاتفاق، ما أدى إلى ضياع الثورة، أتحدث هنا عن تجربة النخبة المنقسمة في مصر وتونس، لماذا وصلنا إلى هذا الحد من الانقسام، حد الصراع، في صفوف المثقفين؟

ـ كما قلت، طبيعة المثقفين العرب، أو بمعنى أصح من أتيح له قدر من الثقافة، ينتمون إلى الطبقة البورجوازية، وهي الطبقة التي لا تعاني أوضاعاً اجتماعية سيئة، وقد اقتصر نضالهم في كثير من الأحيان على الصالونات، نقاشات واختلافات نظرية وانقسامات، وقد استمر هذا طويلاً منذ قامت الثورة الروسية، وانعكست آثارها الفكرية على واقعنا العربي؛ في البداية

اختلف المثقفون، هل ينزلون إلى الشارع من أجل النضال مع الطبقة العاملة أو يستكملون ثقافتهم ورؤيتهم للواقع. وكونوا أحزاباً بأسماء روسية مثل الأيسكرا مثلاً. وقد ساعد على هذا الانقسام طبيعة تركيبتهم الطبقية، وهو الانقسام الذي أدركته السلطات ولعبت عليه عبر تاريخها. وما حدث في مصر وتونس، هو استمرار لهذا الانقسام، فلم تتحد القوى السياسية المدنية قبل الانتخابات، ما أعطى الفرصة لصعود اثنين من المرشحين، غير مقبولين على مستوى المشهد السياسي، أحدهما ينتمي إلى فلول النظام السابق والآخر ينتمي إلى جماعة دينية. وقارن الناس، وفاز أحدهم وهو الممثل للتيار الديني، فاز على الحركرك، أي بفارق ضئيل، حوالى نسبة ٥٢ في المئة. أي انقسم الشعب إلى قسمين: قسم رافض والآخر قبل على مضض، وقد وقفت معه القوى السياسية لتعضده، خوفاً من عودة النظام السابق، وقد تم انتخابه بناء على وعود ثورية، انقلب عليها في ما بعد يوم أن أمسك بزمام السلطة. وحين أدركت القوى السياسية والحزبية هذا الانقلاب، أدركت خطأها، وعادت ثانية للتوحد، ولكن الوقت كان قد فات وأمسك الإسلاميون أو قل المتأسلمون، بالسلطة. وبذلك أدركوا أن الثورة قد أمسك بزمامها من لا يستحقها.. ولكنه كان إدراكاً متأخراً بعد فوات الأوان.

● غياب أو تغييب فرسان الفكر والثقافة والفلسفة عن ثورات المنطقة.. إلى أي درجة أسهم ذلك في توجيهها بعيداً عن المسار الثوري الصحيح الذي خرج من أجله شباب الثورة وطلاب التغيير؟

ـ عادة ما يكون للثورات منظرون وقواد ورواد، الثورة الفرنسية كان جان جاك روسو ومونتسكيو ينظران لها، وقد مهّدا الطريق لها. وكان روبسبير ودانتون هم قوادها، ولكنهم قاموا بتصفية بعضهم البعض في ما بعد حين أصبح الحديث بالعنف والمقصلة التي ملأت الشوارع، وكانت الأمهات يذهبن إلى حيث أقيمت المشانق يشاهدن من ستقطع رقبته وهن يحملن أطفالهن على أيديهن ويرضعنهم في الوقت نفسه، لدرجة أن الكاتب الألماني العظيم جورج بوشنر كتب في مسرحيته **موت دانتون** على لسان دانتون، لمن سيقطع رقبته بعد قليل وهو جلاده قال له: (أتريد أن تكون أقسى من الموت أتستطيع أن تمنع رؤوسنا من تقبيل بعضها البعض في قاع السلة؟)... وكان لينين يمهد وينظر للثورة الروسية وهو يقيم في زيورخ بسويسرا.. وفي ألمانيا كان الفلاحون يثورون على أوضاعهم من خلال منظرين من الحزب الشيوعي

الألماني الذي كان ينظم احتجاجاتهم، ومن قبل في الأربعينيات كان الفلاسفة، بخاصة فلاسفة الوجودية ينظرون ويقاومون الاحتلال الألماني. وإذا كان المثقفون في مصر قد مهدوا الطريق لثورة كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، إلا أن الذين قاموا بها بشكل فعلي وفاعل هم الشباب المصري الذين سبقوا كل الأحزاب وكل المثقفين وكل الطليعة وكل الائتلافات.. كانت لحظة تحول كيفي على تراكم من الظلم.. وأستطيع أن أقول إنه لم تكن هناك قيادات قادت هذه الثورة، ولكن الأزمة والثورات من هذا النوع هي من تخلق كوادره. أي إن الظروف هي التي تولد من بطنها ومن داخلها، تخلق قياداتها، وهذا ما حدث في الثورتين المصرية والتونسية. وفي الثورتين من أمسك بزمام الحكم لم يكن ضمن حراك الثورتين، وإنما كان خارجها وقفز عليها، ولهذا فإن الثورتين مستمرتان لأنهما لم تحققا أهدافهما، ولا تزال دماء الشهداء ساخنة على الأرض. لذا الثورة مستمرة وبشكل أعنف حتى تحقيق أهدافها. وفي الثورتين شيئان لم يحدثا في تاريخ الثورات عبر التاريخ، وهو أن من قام بالثورة ودفع دماءه ثمناً لها أصبح خارج إطارها، ولم يتولّها، ولم يصل إلى الحكم ليحقق ما نادى به من أجل الثورة ومن أجل شهدائها والدماء التي ما زالت ساخنة وسائلة على الأرض ولا تزال تنزف حتى هذه اللحظة.

● ما ظهر على سطح «الربيع العربي» من تيارات ذات مرجعية إسلامية كانت تعيش في الظلام والعتمة والرجعية الثقافية، هل بمقدور هذه التيارات أن تخلق تياراً ثقافياً موازياً للحداثة الحياتية بلغة العصر؟

ـ ما صعد علي السطح ومن أمسك بزمام الأمور في عالمنا العربي هو التيارات الإسلامية التي لم تقم بالثورة وإنما شاركت في ركابها، وانفصلت عنها حين كان لديها الفرصة للمناورة والتآمر عليها بالاتفاق مع النظام السابق للركوب عليها.. في الواقع هذه التيارات قد أقامت ـ على المستوى الاجتماعي ـ منذ عام ١٩٢٨، أرضية اجتماعية في الشارع العربي لأنها كانت تقوم بأمرين هما: **أولاً** الدعوة الدينية في ظل مجتمعات متدينة، يثق فيها المرء، لأنها البديل عن ظلم السلطات الحاكمة.. **ثانياً**، قامت هذه الجماعات بتقديم أعمال خيرية اجتماعية من إنشاء جوامع وخدمات للمواطنين، وجمعيات تعاونية.. مما كون أرضية اجتماعية طيبة في الشارع المصري. ولهذا كانت هي البديل الذي يثق فيه الشعب بسبب هذا التاريخ، أضف إلى ذلك، كان الشارع المصري يرى أن هذا التيار قد ظُلم ودفع ثمناً باهظاً من حياته في

السجون والمعتقلات والتعذيب، ولكل هذا كان هو البديل المطروح أمام المرشح الذي يمكن أن يعيد سوءات النظام السابق واستمراراً له.

ولهذا جاء هذا التيار إلى سدة الحكم لكل هذه الأسباب، ولكن ما إن أمسك بزمام السلطة حتى ظهر وجهه الحقيقي، وهو الوجه الذي لم يستطع الحكام ولم تستطع السلطات عبر تاريخها كشفه كشفاً واضحاً كما هو. وذلك منذ أيام الملك فؤاد وحتى فاروق، مروراً بمحمد نجيب وعبد الناصر والسادات ومبارك؛ فبمجرد أن أمسك بزمام السلطة كشف عن قناعه الحقيقي، المتمثل في وعود كاذبة لم تتحقق، ومراوغات مخادعة للجماهير، والمتمثل في نظام عبودي قهري ظالم، وفي كونه نظاماً غير عادل، نظام لجماعته وليس لكل الشعب المصري. نظام يتخذ قراراته من المرشد وهو من لم ينتخبه الشعب المصري. نظام أفقر الفقراء وجعل حياتهم جحيماً. نظام يجرم كل من يختلف معه. نظام يدعو أتباعه للتكفير والقتل والسحل والقهر والخطف والتعذيب. نظام فقد شرعيته بالدم الذي سقط في الشوارع. نظام لا يعمل إلا لجماعته، لا لمصر. نظام فاشل غير قادر على قيادة البلاد والخروج من الأزمة. نظام يعلّق فشله على المعارضة. نظام «يُأخْون» الدولة من دون كفاءات. نظام يفعل كل ما من أجله إعادة البلاد إلى العصور الوسطى ومحاربة المبدعين، وغلق منابر الإبداع.. ويدعو أتباعه إلى تدمير الحضارة.. ولكل هذا فقد النظام شرعيته، وهو يقود اليوم نحو الظلمة. ولا يمكن بهذا الشكل أن يكون عصرياً أو يخلق تياراً ثقافياً حداثياً، بل يخلق كل ما هو مخالف للثقافة والحداثة والفكر والحرية والإبداع.. أنه نظام يتجه نحو إحلال ظلم وإظلام العصور الوسطى، وهي العصور التي جاءت نتيجة للتشدد الديني فأظلمت الدنيا وأدخلتنا إلى العصور الوسطى.. وهو التاريخ الذي يكرر نفسه.

● خلقت الثورات العربية نوعاً من عدم الثقة بين المثقف والمواطن البسيط، بخاصة بعد الترويج من قبل التيارات الإسلامية في وشم المثقفين المعترضين على سياساتها بأنهم علمانيون وضد الدين.. كيف ترى هذا الواقع؟ وكيف يتم الرد عليه؟

ـ ربما حدث هذا بعض الشيء في بداية الخطاب الديني ضد العلمانيين والمثقفين، ولكن هذا لم يستمر طويلاً بخاصة بعد ممارسات التيار الديني على الأرض. وتبين للجميع أنه لا صدقية له على أرض الواقع. إن الذي أفقد

التيار الديني شرعيته على الأرض ليس هو التيار العلماني، وإنما التيار الديني نفسه هو من أفقد شرعيته بممارساته غير المعقولة على أرض الواقع.

● هل يمكن أن نتحدث عن نجاح الثورات في الوقت الذي لا تزال تسيطر فيه ثقافة المُلك والهويات الطائفية والازدواجية الثقافية بين الثقافتين الإسلامية والعلمانية؟

ـ من المؤكد أن الثورات العربية متعثرة إلى درجة كبيرة بسبب صعود هذا التيار الذي يريد الاستحواذ على كل شيء، وإقصاء الجميع من المشهد. ولكن الثورات اقتلعت الخوف من أعماق الأجنة في بطون أمهاتهم، لم يعد أحد يخاف، وأدركت الشعوب أنها قادرة على الإطاحة بكل طاغية، وأدركت أن مصير الوطن بيدها حتى لو أدى أن يضحي كل فرد بحياته. وهذا أعظم ما قدمته الثورات العربية لشعوبها. ولهذا فالثورة مستمرة وسيذهب الطغاة إلى حيث ذهب سابقوهم.

● من بين ما خلفته الأنظمة المستبدة، هو فراغ القيم لدى مجتمعاتها، وهو ما انعكس بشكل سلبي على أحداث الثورات.. كيف للنخبة والمثقفين والأدباء.. أن يسدوا هذا الفراغ حتى نتفادى مشاهد العنف والدم والقتل التي رافقت الاحتجاجات والتظاهرات؟

ـ لم يعد للنخبة في عالمنا العربي الآن أي تأثير على الشارع. إذ إن النخبة والأحزاب والساسة قد تخلفوا عن الشارع كثيراً، ولم يعودوا قادرين على التعبير عن متطلباته، وهي متطلبات لا يقدر عليها النخبة بكل حال. النخبة الآن تسير خلف الشارع، وقد أصبح الشارع أكثر ثورية منها. النخبة الآن تطلب عدة طلبات، بينما الشارع يضحي بنفسه ويقتل الشعب على الإسفلت وتسيل الدماء ويُسحل المواطن ويهان ويقهر.. وبذلك ارتفعت مطالب الشارع إلى حد إسقاط النظام ورحيله ومحاكمته، في الوقت الذي لا تزال فيه النخبة تساوم. النخبة الآن تسير في ذيل الشارع.

● الثورات العربية كشفت أن ديمقراطية الشعوب لا تتحقق بتغيير الرؤساء، لكن بتغيير مفاهيم الفرد، وتغيير سلوكه، وقبوله بالآخر المختلف.. في رأيك كيف لنا كأفراد وشعوب أن نصل إلى هذا المستوى الفكري والثقافي المجتمعي؟ وكيف لنا أن نجعل العقل والنضج والتفكير.. سلوك حياة؟

ـ في عالمنا العربي، وفي العالم كله، بل وعلى مرّ التاريخ، لا يمكن أن

تنجح ثورة بالإطاحة برأس النظام، هنا الثورة لم تكتمل؛ فالمأساة في عالمنا العربي أننا أطحنا برأس النظام فخسب، بينما النظام بكامله لا يزال جاثماً على صدورنا في كل مؤسسات الدولة ونظامها الذي لم يتغير بكل فساده. ولا يمكن أن تتغير مفاهيم الفرد إلا بتغيير واقعه الاقتصادي والسياسي والفكري. . وهذه مرحلة تتوازى مع تطور الأحداث ومع تغيير واقعه إلى الأفضل. إنها مسألة زمن وحضارة. والتغيير واقع واقتصاد، تغيير سياسة وتحقيق عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية وعيش وحرية. . لا بد أولاً من تحقيق كل ذلك لكي نتحدث عن البناء العلوي الذي هو البناء الثقافي للإنسان في عالمنا العربي.

● حتى الآن ما زال البعد الثقافي خاوياً ولم يُدرج على أجندة التيار الحاكم سواء في مصر أو تونس، فما سبب ذلك؟ وهل يمكن الحديث عن أخونة الثقافة؟

ـ كيف يمكن أن يدرج البعد الثقافي على أجندة التيار الحاكم الذي جاء من المعتقلات بعقلية العصور الوسطى ويريد أن نعود إلى عصور الظلمة. . لن يدرج هذا على أجندته إلا لمحو الثقافة وتحقيق ما يسمى بـ ثقافة طاعة الأوامر وهدم الحضارة بآثارها. لأنها كفر ودليل كفر. بالطبع، لقد بدأوا بأخونة الثقافة مثلما بدأوا بأخونة الدولة، ولكن المثقف عادة ما يرفض هذا الذي يسمى بـ أخونة، لأن الثقافة متمردة وثائرة بطبعها ولن تقبل هذا الهراء. الشعب المصري يعيش حضارة منذ سبعة آلاف سنة، وقد أصبح الإبداع والثقافة في جيناته ولن يقبل غير الحرية حتى لو دفع كل حياته ثمناً لتحقيقها.

● ما هو دور المثقف بالضبط في دولة المشايخ؟ أو ما هو المتوقع من المثقفين المتحولين؟

دور المثقف في دولة المشايخ هو التنوير وإلقاء الضوء الدائم والثقافي عبر التاريخ على المراحل التي أدت إلى انهيار العالم وسيادة عصور الظلمة. والتاريخ حافل بكثير من هذه القضايا. والمثقف بطبعه لا يستسلم إلا للعلم والمنارة والثقافة والحضارة، وهي التي تنتصر دوماً. وأريد أن أفرق بين المشايخ والمتأسلمين، المشايخ في مصر هم رجال الأزهر، وهم مستنيرون وقد قادوا النضال أيام الحملة الفرنسية، وقادوا عملية التنوير، وقادوا الطريق إلى الإسلام بمعناه الوسطي. . ولهذا لهم صدقية في عالمنا العربي كبيرة جداً. أما المتأسلمون، والذين يدعون إلى السحل والقتل والتكفير، فهم لا علاقة لهم

بالدين الإسلامي السمح، وهم من يسيئون إليه. أما ما هو المتوقع من المثقفين المتحولين فهو أنهم سوف يركبون ذقوناً لهم ويرتدون الجلاليب لكي يستفيدوا من الإخوان، وأعرف من فعل ذلك بالفعل وغالى وزايد في هذه الأمور، لكنهم ليسوا بمثقفين، والتسمية الصحيحة هي أنهم راقصون على الحبال وانتهازيون.

● كيف تنظر إلى مستقبل الفن بعد وصول الإسلام السياسي إلى السلطة ومحاولته المستميتة السيطرة على دهاليز الدولة؟

ـ لأن الإسلام السياسي فقد شرعيته الآن في الشارع، فلن يستطيع أن يفعل شيئاً في المجتمع. مقاومة الفنانين الحقيقيين أكثر شراسة، ولن يستطيعوا اقتلاع جذور الفن من جينات المصريين. سوف يستمر الفنانون في إبداعاتهم وإنتاجهم، وحتى لو سيطروا لفترة، فالفن دوماً مراوغ ويستطيع أن يبدع صيغ مقاومة جديدة هي أكبر من فهم هذه الفئة المحدودة الثقافة والفن والذكاء.

● المشهد الثوري الحاصل الآن في مصر لو أردنا التقريب بينه وبين مشهد مسرحي في المسرح العالمي، فأيهما الأقرب؟

ـ المشهد الثوري الحاصل الآن في مصر شبيه بعوالم شكسبير، بخاصة تراجيدياته، حيث تبدأ التراجيديا برحيل أو قتل طاغية كان يحكم، بطاغية جديد يأتي إلى الحكم. ونعاود الكره في التراجيديا، حيث ينتهي الطاغية مثلما انتهى حكم الطاغية الأول.. وهكذا دواليك.. إنها تراجيديا كبيرة ولن يستقر الوضع إلا بتحقيق العدل والعدالة والعيش والحرية والكرامة الإنسانية.

٤ ـ شهادة
جمال شقرة

تأريخ الحراك المصري

ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير (عندما تكتمل) تُعَدّ امتداداً لثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وهي ليست ثورة على الثورة، بل هي ثورة على الانحراف الذي قام به أنور السادات وحسني مبارك على المبادئ الستة لثورة ٢٣ تموز/ يوليو....

● من الثورة الفرنسية والبلشفية والروسية، إلى ثورة تونس ومصر وباقي البلدان العربية، أين تلتقي هذه الثورات؟ وفي ماذا تختلف؟

ـ جميع ثورات العالم تلتقي في العوامل التي تؤدي إليها، ولا تختلف كثيراً المطالب التي يطالب بها الثوار؛ فالثورة الفرنسية والبلشفية والثورة التونسية وثورة تموز/ يوليو وثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في مصر، انفجرت نتيجة لتعرض البلاد لأزمات اقتصادية ومالية حادة، ونتيجة للاستقطاب الطبقي والظلم الاجتماعي وجمود الحراك الاجتماعي، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد الإداري، واضطراب قرارات الحكام المستبدين. وبالطبع لا تنفجر الثورات إلا إذا توافر العامل الرابع الخاص بالدور الذي تؤديه النخبة في تهييج وتثوير وتحريض الجماهير. وقد تختلف الثورات في وقائعها ولكنها تنتهي إلى نتائج متشابهة، حيث تنتصر إرادة الثوار في النهاية ويتم هدم النظم القديمة.

● ما هو وجه المقارنة بين ثورة مصر ١٩٥٢، وثورة مصر ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؟

ـ أنا من الذين يرون أن ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير (عندما تكتمل) تعد امتداداً لثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وهي ليست ثورة على الثورة بل هي ثورة على الانحراف الذي قام به أنور السادات وحسني مبارك، على المبادئ الستة لثورة ٢٣ تموز/ يوليو. لقد حققت ثورة تموز/ يوليو الكثير من أهدافها، حيث قضت على الإقطاع وعلى سيطرة رأس المال على الحكم، وكذلك هدمت النظام القديم وقضت على الفساد الذي ارتبط به، كما نجح جمال عبد الناصر، في بناء أكبر جيش في الشرق الأوسط، وحقق الديمقراطية الاجتماعية وقاوم الاستعمار والإمبريالية العالمية. ولو امتد به العمر كان سيحدث تحولاً ديمقراطياً يليق بزعامته، إلا أنه رحل مبكراً. وعندما تولى أنور السادات، انحرف عن مبادئ ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بخاصة بعد انتصار تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حيث فتح الباب على مصراعيه أمام الرأسمالية الأجنبية والمصرية والمتمصرة، فعادت الطبقات التي حاربها عبد الناصر، كما إنه ارتمى في أحضان الولايات المتحدة التي عاش عبد الناصر طوال عمره يقاوم مشاريعها الإمبريالية ودعمها لإسرائيل، وأتاح السادات الفرصة أمام رجال المال والأعمال المستغلين ليزاوجوا بين الثروة

والسلطة، وزاد الوضع سوءاً طوال السنوات الثلاثين التي حكمها حسني مبارك، فزادت الأزمة الاجتماعية، وزاد الاستقطاب الطبقي، وتم تهميش الطبقة الوسطي المصرية، وساءت أحوال العمال والفلاحين، كما تحولت الديمقراطية إلى ديمقراطية صورية لا قيمة لها، بل وصل الأمر إلى حد استئناث بعض الأحزاب المعارضة، وكان لسان حال الرئيس السابق يقول «دعهم يتكلمون» أو يعارضون، وتراجع دور مصر الإقليمي. وفي السنوات الأخيرة ازدادت الأوضاع تدهوراً، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات الاحتجاج السياسي وتزايدها بشكل لافت للنظر حتى انفجرت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، لترفع من جديد شعارات تموز/ يوليو التي انحرف عنها السادات وحسني مبارك.

● ما هي قراءتك لثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير بدءاً من انطلاقتها، ومروراً بجميع مراحلها؟

ـ يجب هنا أولاً الوقوف عند بعض المصطلحات والتعريفات:

ـ تعريف الثورة

يقصد بها تغيير جذري لأوضاع مجتمع من المجتمعات، ويرتبط بهذا التعريف مقدمات تسبق وقوع الثورة، كـ الانتفاضات والتظاهرات ومحاولات الانقلاب، وأحياناً إشعال الحرائق وإشاعة الفوضى لإرهاق النظام تمهيداً للحدث الأكبر وهو الثورة.

ـ الانقلابات

تتم من داخل مؤسسات الدولة بهدف الترقيع حتى يستمر النظام على قيد الحياة كـ الانقلابات الدستورية، أو انقلابات الجنرالات.

الانقلابات العسكرية قد تتحول إلى ثورات، وذلك في حالة تبنيها لمطالب الجماهير، والإصرار على القضاء على النظام القديم، والمثال ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، حيث قام الضباط الأحرار بإصدار قانون تحديد الملكية بعد ٥٥ يوماً من الثورة وتحديداً في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢، ثم وجهوا عدة ضربات للنظام القديم حتى هدموه تماماً، وبدأ عبد الناصر في بناء النظام الجديد.

ـ الثورة المكتملة والثورات غير المكتملة

يقصد بالثورة الكاملة، الثورة التي حققت أهدافها وهدمت النظام القديم وأقامت مكانه نظاماً جديداً، أما الثورة غير المكتملة فهي الثورة التي استكملت كل الشروط النظرية لانفجارها، ولكنها عندما انفجرت عجزت عن تحقيق أهدافها وإحداث التغيير الجذري، كـ الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ في مصر، حيث لم تنجحا في طرد المستعمر البريطاني وإحداث التغيير الكامل.

ـ الثورة المضادة أو مضادات الثورة

هي الجهود التي تبذلها جماعات سياسية أو اجتماعية تنتمي إلى النظام القديم، حيث ترفض أن تموت، وتناضل في محاولة أخيرة لتحقيق التغير الجذري، وتستخدم قوى الثورة المضادة كل أنواع الأسلحة لتحقيق هدفها، من إحداث الفوضى والقلق ونشر الشائعات، والاغتيالات، وقد تتحالف مع قوى أخرى لا تنتمي إلى النظام القديم ولكنها تعارض توجهات الثورة.

أما ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، فهي ثورة لا تزال مستمرة حتى اليوم في محاولة لإكمال أهدافها، حيث لم تنجح إلا في ضرب رأس النظام السياسي، حيث أسقطت الرئيس، وحاكمت عدداً قليلاً من رموز النظام من كبار رجال المال والأعمال، لكنها لم تحقق أي تغيير في النظام الاقتصادي ولم تنجح في تحقيق العدالة الاجتماعية على الرغم من أن شعارها كان (الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية)، لذلك ما زالت مستمرة تواجه الثورة المضادة العنيفة.

● في رأيك، أين تعثرت ثورة مصر؟ وما هي الأسباب التي جعلتها تخرج عن مسارها؟

ـ تعثرت الثورة عندما ترك الثوار الميدان بعد أن أعلن حسني مبارك تخليه أو تنحيه عن رئاسة الجمهورية،. كان من المفروض استمراره وتشكيل لجنة تأسيسية لتصوغ الدستور على أرض الميدان، مقارنة بالثورة الفرنسية حيث أعلن الثوار بعد أن لعب معهم الملك لعبة القط والفأر: «أنهم لن يتركوا الميدان قبل أن يضعوا دستوراً لفرنسا». والخطأ الثاني وهو مرتبط بالأول، اطمئنان الثوار للمجلس العسكري وتوكيله رسمياً بأن يدير أعمال الثورة نيابة عنهم «الجيش والشعب إيد واحدة»؛ في كل تاريخ الثورات لم

يحدث أن قام الثوار بالثورة ثم يسلموها لغيرهم، فسلمها المجلس العسكري للإخوان المسلمين على طبق من ذهب.

● من خلال ربط تجارب الماضي بالحاضر، هل طبيعي وصحي ما تمر به الثورات العربية اليوم من ارتباك ومد وجزر؟ أم هي الفوضى التي لن تولد إلا المزيد من العنف والاضطراب؟

ـ لكل الثورات ثورات مضادة، وانفلات أمني وأعمال عنف، وقد تطول إلى سنوات، ومن المؤكد أن ما يزيد الطين بلّة بالنسبة إلى الثورة المصرية، هو عدم جاهزية الثوار لاستلام السلطة، وقوة جماعة الإخوان المسلمين، والتدخل الأمريكي، ومن بعض دول أقاليم الشرق الأوسط الذين يهمهم ألا تستقر مصر وتعود لتؤدي دورها التاريخي في المنطقة.

● يقال إن من ضمن أسباب اندلاع الثورات هو اتساع الفجوة الحضارية والمعرفية بين السلطات الحاكمة وبين الشباب العربي المنفتح على التكنولوجيا الحديثة والإعلاميات، لكن من تناقضات هذه الثورات أنها أفرزت تيارات سياسية أشد رجعية و«تخلفاً» من الأنظمة السابقة.. ألا تعتقد أن هناك خللاً ما؟ وما هو سببه؟

ـ ليس صحيحاً أن الثورة تنفجر نتيجة لصراع الأجيال ولوجود فجوة حضارية، لكن صحيح أن هذه الفجوة وتمكّن الشباب من أدوات التواصل الحديثة، أديا دوراً مهماً في الإعداد للثورة. الثورات تنفجر لأسباب أخرى ذكرناها من قبل، الدليل على ذلك أن الثورة المصرية شهدت مشاركة فعالة من شيوخ وكهول عبروا عن استيائهم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

● بانتقالها من مرحلة الظلام والسرية إلى مرحلة النور والعلن.. هل تكون الثورات العربية انتصرت للتيارات السلفية؟

ـ لا يمكن إنكار وجود تيارات الإسلام السياسي في الدول العربية، فهي قوة سياسية موجودة بالفعل، وكانت تتطلع للسلطة مثل باقي القوى، أتيحت لها فرصة ذهبية نتيجة للسقوط المفاجئ للأنظمة العربية، وانتهزت الفرصة. وفي تقديري أنه من الأفضل أن يُسمح لهم بالمشاركة والتجربة، وفي حالة فشلهم، الشعب قادر على إبعادهم مثلما فعل مع النظم المستبدة.

● بوصول الإسلام السياسي إلى الحكم، هل هي دائرة التاريخ التي أكملت دورتها؟ أم أن جماعة الإخوان في مصر حصدت ثمار ما زرعته خلال ٨٠ سنة مضت؟

ـ نعم جماعة الإخوان تعلمت من دروس الماضي، وفشل تجربة حسن البنا والهضيبي وسيد قطب وعمر التلمساني، في الوصول إلى الحكم، لذلك عملوا بهدوء وسرية بعد عام ١٩٦٥، على التسلل إلى مؤسسات الدولة وشكلوا ما عُرف بـ الخلايا النائمة، واستغلوا الفرصة وقفزوا إلى السلطة.

● ثمة تخوف من عدم النضج الفكري لدى جماعة الإخوان، والسؤال هل الإخوان اليوم فكرياً متوقفون بالزمن عند أفكار ابن تيمية وسيد قطب، أم صار هناك تغير وتطور؟

ـ لا يمكن الحكم على جماعة الإخوان المسلمين ككتلة واحدة متجانسة، فالحقيقة أنهم ينقسمون إلى شرائح مختلفة، بعضهم (الحرس القديم) يتمسك بأفكار حسن البنا وابن تيمية وسيد قطب، والشباب يرفضون ذلك ويرغبون في التطور والتحديث والتنمية.

● من المعروف أن المؤسسة العسكرية في مصر منذ ناصر والسادات ومبارك، كانت على عداء وعدم وفاق مع فكر الإخوان، فما الذي تغير في فكر المؤسسة العسكرية في عهد المشير أدى إلى التوافق مع الإخوان وتسليمهم السلطة؟

ـ المشير طنطاوي لا يعبر عن الجيش المصري، وكذلك المجلس العسكري، لأنهم غير مؤهلين للعمل بالسياسة، حيث وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع بعد انفجار الأوضاع وتخلي حسني مبارك عن الحكم، ولذلك سلموا السلطة للإخوان سواء باتفاق أم من دون اتفاق، أما الجيش المصري وأقصد شباب الضباط، مع أنه لا توجد أدلة على وجود من يؤمن بأفكار القوى والتيارات السياسية الأخرى إلا أن هذا وارد أيضاً؛ فلا يوجد أي تحول جذري في موقفهم صحيح أن من بينهم الآن من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين أو الليبراليين أو إلى الأفكار الأيديولوجية الأخرى، وهذا شيء طبيعي بالرغم من أن القانون يمنع عملهم بالسياسة، وأميل إلى القول إن الغالبية العظمى تتبنى الآن مطالب الشعب وترفض أن تنهار الدولة نتيجة لسياسات الإخوان المسلمين، وهذا ما يدفع إلى وجود احتمال بتحرك شباب الضباط.

● كيف ترى مستقبل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في ظل حكم الإخوان؟

ـ لن يغير الإخوان من سياسة حسني مبارك والحزب الوطني تجاه إسرائيل، وستظل كامب ديفيد، لأنهم يرغبون في إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ويتجنبون الدخول في حرب مع إسرائيل.

● وماذا عن الحقوق والحريات وحقوق الأقليات؟

ـ في مصر ودول العالم الثالث، الحديث عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات لا يتجاوز الحديث النظري إلى التطبيق، وبعد الثورة زاد انتهاك حقوق الإنسان من كل الطبقات والشرائح والفئات، أما الأقليات فحدّث ولا حرج، الأمر مرتبط بنجاح التحول الديمقراطي وبتأسيس الدولة المدنية.

● أخونة الحكومة، أخونة الاعلام، أخونة المؤسسات، أخونة الدستور.. الجماعة تريد إنتاج جيل كامل من الحكم لن يرضى بالتناوب على السلطة، فهل تتوقع قيام جمهوريات إخوانية على غرار الجمهوريات العسكرية؟ أم أن الانتهازية السياسية التي أوصلت الإخوان إلى السلطة سوف تكون هي السبب في إخراجهم منها؟

ـ الإخوان واتتهم فرصة ذهبية وركبوا الثورة وصعدوا إلى السلطة، وكان الاتجاه الغالب في الشارع السياسي المصري هو منحهم الفرصة وإذا ما فشلوا فإنهم سيتركون السلطة لغيرهم وفقاً للتحول الديمقراطي الذي كان حلماً داعب عقول النخب المثقفة، وكان الرهان على أن يتخلى الإخوان عن أساليبهم القديمة، ويطوروا أفكارهم، وكان الرهان كذلك أن ينجح المجلس العسكري في نقل السلطة من دون تزييف، وأن تختصر المرحلة الانتقالية، ولكن المجلس العسكري فشل في إدارة المرحلة الانتقالية وشبهات كثيرة أُثيرت حول الانتخابات الخاصة بالإعلان الدستوري وبانتخاب رئيس الجمهورية وبالدستور، وانتشرت حالة من الرفض لأسلوب الإخوان ومحاولتهم أخونة جميع أجهزة ومؤسسات الدولة، وازداد الأمر تدهوراً بسقوط ضحايا وباستعداء الإخوان والرئيس لشرائح وفئات كثيرة من الشعب، الأمر الذي أدى إلى انقسام المجتمع، وإصرار الثوار وجبهة الإنقاذ على استمرار الثورة وتخليصها من الإخوان. ويكاد ينعقد الإجماع على أن الإخوان

سيتعرضون لهزيمة مروعة وسيضيعون الفرصة التاريخية التي اقتنصوها بانتهازيتهم المعروفة عنهم.

● وهل تعتقد أن الجماعة سوف تستجيب لصوت الشارع الرافض، أم أنها سوف تكابر وتمارس القمع والديكتاتورية نفسهما التي مارسها النظام القديم؟

ـ كما ذكرنا، تجاهلوا ـ ولا يزالون ـ صوت الشارع وصراخ الجماهير ودموع أمهات الشهداء، وحتى اليوم تمارس الجماعة أساليب القمع، ويشعر الشارع السياسي المصري أن نظام مبارك المستبد سقط، وأنهم استبدلوا الحزب الوطني بديكتاتورية الجماعة. وبالتالي فالأرجح أنهم ينتظرون انقلاباً عسكرياً يطيح بهم.

● كيف لمصر أن تتجاوز هذه المرحلة الانتقالية الحرجة؟ وما هو البديل الآن؟

ـ سوف تتجاوز مصر المرحلة الحرجة ومصر المتمرسة خلف حضارة سبعة آلاف سنة، ستصبر على الممارسات الشاذة للجماعة، والأرجح أن الجيش المصري سيدعم الشعب ويتحمل لواء التغيير ويحقق التحول الديمقراطي الذي تعثر على يد المجلس العسكري والإخوان. ولقد بدأت قطاعات عريضة من الشعب المصري تطالب الجيش بالتدخل، وهي واعية بالفرق بين المجلس العسكري والضباط الوطنيين الذين يشعرون بمعاناة الشعب المصري.

● في النهاية، متى يكتب التاريخ الثورات العربية؟ وهل ما كتب عن الثورة المصرية يُعد كتابة تاريخية؟

ـ سيكتب عندما تتاح الوثائق والشهادات كاملة ربما بعد عشرين سنة. أما ما كتب عن ثورات الربيع العربي فلا يُعد كتابة تاريخية وإنما هي مجرد شهادات أو ذكريات شخصية، انطباعات سياسية وهي تُعد مصادر للكتابة التاريخية وليست كتابة تاريخية. وكلها وغيرها سيخضع بعد ذلك لمنهج البحث التاريخي، حيث سيعكف الباحثون بعد ذلك على كل ما كُتب ويعيدون تحليله وتركيبه في محاولة للاقتراب من الحقيقة، حقيقة ما جرى في الربيع العربي.

٥ ـ شهادة
عماد الفقي

غياب أجهزة الضبط الاجتماعي

. . . . .

وعلى الرغم من كل ذلك، تحيا مصر وعاشت مصر حرة مستقلة..!

● كيف تقرأ المشهد السياسي والقانوني المصري بعد أشهر من تولي النظام الجديد للسلطة في البلد؟

ـ واقع الأمر أن المشهد السياسي في مصر الآن مشهد يسوده الاستقطاب والصراع الحاد، وذلك بسبب التصرفات غير المسؤولة من جماعة الإخوان المسلمين التي تسيطر على رئاسة الجمهورية وتتحكم في القرارات الصادرة عنها. ونظراً إلى أن هذه القرارات لصالح الجماعة ولتمكينها من مفاصل الدولة المصرية والسيطرة عليها لأخونتها، فقد أدى ذلك إلى نشوء معارضة سياسية وشعبية قوية ضد الجماعة ومندوبها في رئاسة الجمهورية الدكتور محمد مرسي، وتأكد لدى كثيرين أن مرسي ليس رئيساً للمصريين جمعياً، وإنما رئيس جماعة الإخوان، وليس أدل على ذلك من قرارات وتصرفات الرئاسة ما هي إلا تجسيد لتصريحات إعلامية سابقة لقيادات الجماعة من ذلك مثلاً بعد تولي مرسي رئاسة الجمهورية تحدثت قيادات إخوانية في وسائل الإعلام عن عودة مجلس الشعب المنحل الذي كانت تسيطر عليه الأغلبية الإخوانية من جديد، بقرار رئاسي بالرغم من قضاء المحكمة الدستورية العليا ببطلانه منذ انتخابه لعدم دستورية القانون الذي أجريت الانتخابات علي أساسه. وبالفعل تم صدور قرار رئاسي بعد ذلك بعودة مجلس الشعب، وهو ما قوبل برفض شعبي وقضائي انتهى إلى هزيمة الجماعة وعدولها عن القرار والنزول مرغمة عند حكم المحكمة الدستورية. ومن ناحية أخرى، فإن تشكيل الجمعية التأسيسية لم يكن معبراً عن فئات وفصائل المجتمع المصري وإنما سيطر عليها أغلبية من تيارات الإسلام السياسي التي تعاملت باستعلاء مع القوى السياسية الأخرى ولم تستجب لآرائها واقتراحاتها، فانسحبت هذه القوى مجتمعة من الجمعية التأسيسية،

وبدلاً من قيام جماعات الإسلام السياسي بالبحث عن التوافق والتصالح الوطني، أعلنوا أنهم سينتهون من إعداد مشروع الدستور وبالفعل أنتجت الجمعية دستوراً لا يعبر إلا عن أعضائها ولا يرضى عنه قطاعات عديدة من الشعب المصري. وزاد هذا المشروع المدعوم من الجماعات الإسلامية والرئاسة الصراع السياسي احتداماً وأضاف إليه اشتعالاً جديداً فوق اشتعاله، وهو ما يواجه كذلك بمعارضة سياسية وشعبية من كل القوى السياسية الأخرى غير الدينية سيكتب لها النصر في النهاية لقوتها ووحدتها.

أما بالنسبة إلى المشهد القانوني في مصر، فقد تم إجهاض الدستور والقانون وهدم الدولة القانونية بطبيعة الحال بسبب انتهاك القرارات التي أصدرها الرئيس مرسي في ٢٢/ ١١/ ٢٠١٢، المسماة خطأ بأنها إعلان دستوري، وتضمنت تقويضاً لدولة القانون؛ فقد جعل هذا الإعلان الدستوري من الرئيس إلهاً أو شبه إله، لا يُسأل عما يفعل، فلا يجوز أن تخضع تصرفاته أو قراراته لرقابة القضاء ومن ثم للدستور والقانون اللذين يقوم القضاء بتطبيقهما على الدعوى المنظورة أمامه أصلاً.

كما حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من رقابة القضاء على الرغم من وجود العديد من الدعاوى القضائية التي تنال من شرعية وقانونية كل منهما، وقام بعزل النائب العام عبد المجيد محمود، وعين بدلاً منه آخر تابعاً له قيل بانتمائه لجماعة الإخوان، وهو ما يخالف قانون السلطة القضائية والإعلان الدستوري الصادر في ٣٠/ ٣/ ٢٠١١. خلاصة الأمر أن الرئيس أصبح يمتلك السلطات الثلاث جميعها بين يديه، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، يعني أن الرئيس قد جسد في القرن الواحد والعشرين مقولة لويس الرابع عشر «الدولة هي أنا» فلا تحدثني عن الدستور والقانون.

● **ما هو الفرق بين الجرائم التي ارتكبها النظام القديم ضد المتظاهرين السلميين خلال ثورة كانون الثاني/ يناير، وبين الانتهاكات التي يمارسها النظام الحالي وأنصاره لقمع التظاهرات المطالبة الرئيس مرسي بالتراجع عن بعض قراراته غير الدستورية؟ وما حكم القانون فيها؟**

ـ لا خلاف في طبيعة الجرائم؛ فالجريمة هي الجريمة بغض النظر عن مرتكبها؛ فالنظام الساقط كان يستعين بالبلطجة لقمع المتظاهرين ضده، والنظام الحالي يستعين بميليشياته لقمع المتظاهرين وقتلهم وتعذيبهم بدم بارد. ومن

وجهة نظري أن إجرام النظام الحالي أخطر وأشد وطأة من إجرام النظام الساقط، لأن الأول موشح بوشاح الإسلام والدفاع عنه وبالتالي فهو نوع من أنواع الجهاد في سبيل الله ضد الكفرة أعداء الإسلام، فميليشيات الجماعة تقتل وتضرب وتعذب وهي تردد شعارات الله وأكبر. . . . الجهاد الجهاد. . . . بالروح بالدم نفديك يا إسلام، وهي كارثة كبرى تمزق المجتمع وتقسمه إلى دار الإيمان ودار الكفر، على الرغم من أن الموضوع برمته كله خلاف سياسي لا ديني، فكلما أفلست الجماعة سياسياً لجأت إلى الدين لتتستر خلفه وتحتمي به، ولكن الشعب المصري أدرك ذلك وعلم أن الجماعة تتاجر بالدين ولا تسير على دربه وهداه؛ فالإسلام يرفض ويحرم القتل والضرب والتعذيب الذي قامت به الجماعة ضد معارضي رئيسها في غير مرة آخرها، وليس آخر أمام قصر الاتحادية.

ومن العجيب أن الجماعة بعدما قامت بقتل وتعذيب المتظاهرين المناهضين للرئيس أمام الاتحادية، ادعت زوراً وبهتاناً أن القتلى ينتمون إليها وهذا غير صحيح. ومن أمثلة ذلك ادعاء الجماعة أن الصحافي الناصري المرحوم الحسيني أبو ضيف، ينتمي إليها وهو ما كذبه كل من يعرف الشهيد الحسيني وأنا منهم. ولتأكيد ذلك الكذب المفضوح من قبل الجماعة قام أصدقاء الشهيد بنشر فيديوهات يهتف فيها الشهيد الحسيني ضد الجماعة والمرشد؛ فالجماعة تجيد تمثيل دور الضحية على الرغم من أنها هي القاتلة وهي الجانية.

ويجب تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة للوقوف على هذه الجرائم ومرتكبيها والمحرضين عليها وتقديم المجرمين إلى محاكمة جنائية عادلة لتطبيق الجزاء الجنائي المقرر لهذه الجرائم تحقيقاً للعدالة. ولكن الرئاسة تبارك هذه الجرائم وتدعمها وتحميها، وهو ما يزيد الوضع احتقاناً وتأزماً ويرفع من سقف مطالب المعارضة لتتجاوز مجرد سحب الإعلان الدستوري وتأجيل الاستفتاء على مشروع الدستور، إلى إسقاط النظام، وهذا الأمر واضح تماماً في الشعارات التي يرددها المتظاهرون ضد الرئيس وأمام قصر الرئاسة.

● جريمة البلطجة التي غطت الأحداث المصرية بعد إسقاط النظام، وجريمة التحرش الجنسي التي كثر الحديث عنها مؤخراً.. بماذا تفسر تفاقم هذه الجرائم بعد الثورة؟ وما هي انعكاساتها على الحياة العامة؟

- يرجع ذلك إلى غياب أجهزة الضبط الاجتماعي «الأمن»، وإلى سوء

الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة، وكذلك حالة الشقاق والخلاف السياسي بين القوى السياسية، الأمر الذي وفر بيئة خصبة وجيدة لانتشار جرائم البلطجة والتحرش الجنسي، ناهيك عن انتشار السلاح بأنواعه كافة، نتيجة للانفلات الأمني. وبلا شك فإن ذلك يؤدي إلي غياب الأمن العام والسلامة المجتمعية وعدم الاطمئنان ونفور الاستثمار ويصيب المجتمع باليأس والإحباط من نتائج ثورته التي كان يعلق عليها آمالاً عريضة لبناء وطن الحرية والعدالة الاجتماعية، ولكن خطفها أعداؤها وأخفقوا في تحقيق أهدافها. ولكن الشعب لن يهدأ حتى تتحقق أهداف الثورة؛ فالثورة لا تزال مستمرة في شوارع مصر وميادينها ضد حكم المرشد والرجعية.

● ما رأيك في الأحكام القضائية الصادرة في حق رموز النظام السابق؟ هل تحققت فيها العدالة؟ وهل عبرت عن رغبة الشارع المصري المطالب بالقصاص؟

ـ هناك قاعدة مستقرة في مجال القانون الجنائي مؤداها أن الأحكام الجنائية تبني على الجزم واليقين، لا على الشك والتخمين؛ فإذا تشككت المحكمة في صحة الدليل ولم تطمئن إليه، فإن الشك يفسر لمصلحة المتهم وتقضي المحكمة بالبراءة. يضاف إلى ذلك أن المحكمة حرة في تكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة أمامها في الدعوى، فإذا أطمأنت إلى الأدلة قضت بالإدانة، وإذا لم تطمئن قضت بالبراءة. أخلص من ذلك إلى أنه لا معقِّب على أحكام القضاء؛ فالقضاء المصري يتمتع بتقدير كبير وهو الآن يخوض معركة للذود عن استقلاله وحريته ضد سطوة جماعة الإخوان ومحاولة النيل من استقلال القضاء. وهناك طرق قانونية للطعن بالأحكام التي لا ترضي الخصوم يسلكها المعترض على الحكم لكي تراقب محكمة أعلى صحة أو عدم صحة هذا الحكم.

ويجب ألا ننسى أن هناك الكثير من الأدلة تم طمسها وإتلافها من قبل بعض الأجهزة، ولم تتمكن النيابة العامة من الحصول عليها وتقديمها إلى المحكمة، والقاضي لا يبحث عن الدليل وإنما تسوقه النيابة العامة إليه.. فرفقاً بالقضاء.

● دولة الشريعة أو دولة القانون.. ثنائية باتت تطرح نفسها بشدة غداة «الربيع المصري»، لماذا هذا الصدام؟ وكيف السبيل للخروج من هذه الأزمة؟

ـ أظن أن السبب في ذلك هو الجماعات الدينية التي تستغل الدين

لتحقيق مكاسب سياسية وتحول المنافسة السياسية إلى صراع ديني؛ فالشعب المصري شعب متدين يعرف الإسلام منذ قرون عديدة وليس في حاجة لأحد لكي يعرّفه أمور دينه. إن تيارات الإسلام السياسي تسعى إلى السيطرة على الدولة باسم الدين، وهو ما يلقى معارضة ضارية؛ فالتناقض بين الدولة المدنية والدولة الدينية مفتعل ولا أساس له في الواقع. ومن العجائب أيضاً في هذا الشأن أن تيارات الإسلام السياسي تتظاهر وتنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية ضد القوى المدنية على الرغم من أن الحاكم الذي يمتلك سلطة التشريع، الرئيس مرسي، هو الذي يملك تطبيق الشريعة وليس القوى المدنية. ولكن أود أن أؤكد أننا على خلاف حول مفهومهم الرجعي والمتخلف للشريعة الإسلامية؛ فالشريعة تعني الحرية والعدل والمساواة والسلام والتسامح والمواطنة، وهو ما لا يتفق مع مفهومهم للشريعة. إذ يصورن الشريعة على أنها قمع وجمع السلط في يد الحاكم والتمييز بسبب الدين أو الجنس وغير ذلك من المفاهيم الخاطئة للشريعة؛ فنحن لا نختلف في التنزيل، وإنما نختلف في التأويل، وسوف تزول هذه الإشكالية ولكن ذلك سيحتاج إلى وقت وزيادة الوعي داخل المجتمع.

● ما هو رصدك لوضعية حقوق الإنسان في مصر بعد ثورة كانون الثاني/ يناير؟

ـ رصدت المنظمات الحقوقية الكثير من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال حرية الرأي والتعبير، حيث صودرت بعض الصحف وأحيل بعض الكتاب إلى المحاكم وأغلقت بعض القنوات الفضائية، وأقيل بعض رؤساء تحرير الصحف القومية كرئيس تحرير جريدة **الجمهورية** جمال عبد الرحيم. وقامت ميليشيات جماعة الإخوان بمساعدة باقي تيارات الإسلام السياسي كـ السلفيين والجماعة الإسلامية، بارتكاب جرائم قتل وتعذيب للمعارضين لحكم المرشد والجماعة، ولم يسلم القضاء من الاعتداء؛ فالمحاكم محاصرة ويمنع قضاتها من الدخول إليها، ويتم محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي والاعتداء على معارضي حكم المرشد، ويقوم النائب العام المعين بطريقة غير شرعية من قبل الرئيس، بنقل المحامي العام الأول لنيابات شرق القاهرة إلى بني سويف، لرفضه حبس المتظاهرين ضد الرئيس بعد القبض عليهم وتعذيبهم بمعرفة جماعة الإخوان، ولكن أعضاء النيابة العظام، وقفوا بجانب المستشار الجليل مصطفى خاطر، الذي رفض تنفيذ قرار النقل

وفضح النائب العام وكشف تعرضه لضغوط من أجل حبس المتظاهرين ضد الرئيس أمام قصر الاتحادية، ما اضطر نائب عام مرسي إلى العدول عن قراره وبقاء المستشار الجليل مصطفى خاطر في منصبه لنيابات شرق القاهرة. باختصار، الجماعة تشن حملة مسعورة على كل من يقف في وجه أخونة الدولة، ولا تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فعندهم كل شيء مباح في سبيل السيطرة على الدولة، وذلك لن يحدث على الإطلاق بفضل يقظة شباب مصر وشعبها.

● هل باتت الجماعات الإسلامية في بلدان الربيع العربي تشكل خطراً على الديمقراطيات والحريات العامة والخاصة؟

ـ بالتأكيد، لأن هذه الجماعات تكونت وتربت على معاداة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويجب ألّا نصدقهم حين يتحدثون عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن ممارساتهم في الواقع تقول بغير ذلك، ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن الجماعات الإسلامية فعلت في شهور قليلة ما لم يفعله مبارك طلية ٣٠ عاماً، بشأن انتهاك قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأظن أن مصيرهم السقوط لا محالة، كما سقط مبارك وكل ديكتاتور.

● ما هو مستقبل سير عمل المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني في مصر في ظل حكم الإخوان وخصوصاً بعد تصاعد الاتهامات بالعمالة، التخابر، والتمويل الأجنبي؟

ـ أظن أن المستقبل محفوف بالكثير من المخاطر، فكما قلت لكِ، إن الجماعة تشن حملة على كل من يقف أمامها ويعرقل مصيرها. وإذا كان القضاء قد ناله نصيب من العدوان، فأتوقع أن الدور سيأتي على منظمات حقوق الإنسان، وأتوقع كذلك مواجهة صلبة من قبل هذه المنظمات الوطنية واستمرارها في كشف وفضح انتهاكات حكم المرشد من دون مواربة أو خوف أو تردد.

● مسودة الدستور بما تحمله من تناقضات بين مختلف موادها، إلى أي حد تشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل حقوق الإنسان في مصر؟

ـ واقع الأمر أن مسودة الدستور لا تتفق في جزء منها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان الدولية؛ فلا يوجد حظر للرق ولا يوجد تحريم

للاتجار بالبشر. وقد صرح بعض أعضاء الجمعية التأسيسية، أن الرق والاتجار بالبشر غير موجودين في مصر ولكن الحال غير ذلك؛ فبعض أعضاء الجمعية يؤمنون بالرق وبعدم إلغائه وتحريمه، كما إن حظر الاتجار بالبشر عندهم معناه تحريم الزواج، وبالطبع كل ذلك ينم عن تخلف ورجعية فكر الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. ومن ناحية أخرى، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في المسودة صيغت بعبارات إنشائية عامة لا تحمل أي إلزام على عاتق الدولة لتنفيذها وتلبيتها والوفاء بها للمواطنين. ومن ناحية ثالثة، فإن مسودة الدستور لا تضمن استقلال القضاء وتسمح للسلطتين التشريعية والتنفيذية بالتدخل في شؤونه، وهو الأمر الذي يعصف بفكرة حقوق الإنسان ذاتها بحسبان أن القضاء هو حامي الحقوق والحريات.

● تحاول الجماعات الإسلامية إعادة تعريف حقوق الإنسان من منظور إسلامي وفقاً لمنظورها، كيف تقيّمون هذا الطرح في ظل مجتمع تعيش فيه أقليات وأديان أخرى غير الإسلام؟

ـ أنا أظن أن ليس هناك تعارض بين حقوق الإنسان العالمية والشريعة الإسلامية، ولكن جماعات الإسلام السياسي ترى أن حقوق الإنسان كفر ورجس من عمل الشيطان، وتعادي الشريعة. وذلك يرجع إلى أن حقوق الإنسان تتعارض مع نفوذ رجال الدين داخل المجتمع ومصالحهم لأنها تحرر الإنسان من التبعية لهم والتعبد من خلالهم؛ فهم يرون في الأقباط في مصر مثلاً مجرد رعايا لا مواطنين، ويجب عليهم أن يدفعوا الجزية. وهذا ما يرفضه الفكر الإسلامي المستنير الذي يدعو إلى الأخذ بمبدأ المساواة والمواطنة. وإذا كانت مسودة الدستور تحظر التمييز بين المواطنين بسبب الدين، فإن الواقع يشهد تحريضاً على الأقباط وتُحرق دور عبادتهم ويُضيق عليهم في ممارسة الشعائر الدينية. وقد اتهم البلتاجي، أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين، أن ٦٠ في المئة من المتظاهرين ضد الرئيس والجماعة من الأقباط، وهذا يعني عدم إيمان الجماعة أن الأقباط مواطنون يحق لهم الاعتراض أو التظاهر ضد الرئيس. ومن ناحية أخرى، يعني إشعال حرب طائفية بين المسلمين والأقباط، وتحويل المنافسة السياسية إلى صراع ديني بين الإسلام والمسيحية. وهذا يؤكد عدم إيمان الجماعة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

● هناك حديث خفي اليوم عن هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولجان سرية تعمل على مراجعة دستور مصر. ومن ضمن ما تضمنته اقتراحاتهم مادة تشكل تعدياً سافراً على سيادة القانون وهي «تلتزم الدولة وأشخاص المجتمع كافة برعاية الأخلاق والآداب العامة وحمايتها».. عندما تُقترح أو تصاغ مثل هذه المواد وبهذه العقلية، أليس هذا تحريضاً على البلبلة والفوضى في المجتمع باسم حماية الأخلاق أو النهي عن المنكر؟

ـ تُدوولت الأخبار عن هذه الهيئة ونُسب إليها العديد من جرائم القتل والضرب آخرها مقتل طالب كلية الهندسة الذي كان يجلس مع خطيبته. وقام بعض أفراد هذه الهيئة بالتعدي عليه بالضرب الذي أدى إلى وفاته لأنه رفض تدخلهم بينه وبين خطيبته، ولكن المحكمة قضت بعقاب المعتدين على الطالب وإزهاق روحه بالسجن لمدة ١٥ عاماً، ونفت في حكمها وجود ما يسمى بـ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن المؤكد أن المعتدين مارسوا هذا السلوك أكثر من مرة بعد الثورة وفق شهادة بعض المواطنين؛ فالقانون يجرم مثل هذه الهيئات ويعاقب على إنشائها، كما إن المجتمع لن يقبل من أحد التدخل في شؤونه وانتهاك حقوقه وحرياته وسوف يتصدى الشعب لهذه الظاهرة.

● مبدأ المساواة المشروط بـ «بما لا يخل بأحكام الشريعة الإسلامية»، وحقوق المرأة المعلقة بين العديد من القيود والاختلافات الفقهية.. بماذا تفسر هذا التضييق على حقوق المرأة في مسودة الدستور؟ وما مدى انعكاس ذلك على المرأة والمجتمع؟

ـ لا شك أن تقييد الحق في المساواة بين المرأة والرجل بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة يفتح الباب واسعاً أمام التمييز بين المرأة والرجل، لأنه لا يوجد أي تعريف محدد وواضح للمقصود بأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فمن الممكن أن يدخل في نطاقها الآراء الفقهية للفقهاء. وقد سمعنا من بعض مشايخ الإسلام السياسي في مصر آراء كثيرة تؤثر بالسلب على حقوق المرأة تحرم صوت المرأة، وتوليه بعض الوظائف، وغيرها من الآراء التي تخل بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وتجعل منها أقل مرتبة ودرجة من الرجل. وأظن أن الفهم السليم للشريعة ومبادئها يناقض هذه الآراء الرجعية، وكان من الممكن الاكتفاء بنص المادة الثانية من الدستور حتى نضمن عدم

مخالفة المساواة لأحكام الميراث وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية المستقر عليه في الشريعة، ولكن تيار الإسلام السياسي لديه شعور دائم بأن غيره لا يؤمن بالشريعة ويتآمر عليها.. وهذا غير صحيح.

● عدم منع التعذيب في مسودة الدستور، هل هو استمرار للدولة البوليسية التي طالبت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير بإسقاطها؟

ـ الواقع أن مسودة الدستور قد حظرت إيذاء الإنسان بدنياً ومعنوياً، وجرمت هذا الإيذاء، ومن الناحية القانونية والتعذيب في حد ذاته هو إلحاق الأذى بالمجني عليه، ومن ثم فأنا أرى أن حظر الإيذاء يشمل حظر التعذيب، بل إن الإيذاء مفهومه أوسع من مفهوم التعذيب.

● الانقلاب على مبدأ الشرعية وسيادة القانون في الإعلان الدستوري لـ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر.. هل هو «حماية للثورة» أو التمهيد لقيام دولة «الديكتاتور»؟ ولماذا؟

ـ قيل تبريراً للإعلان إنه غير الدستوري وإنه يحمي الثورة. وهذا قول باطل. وإنما الحقيقة المؤكدة أنه يكرس لاستبداد الجماعة ويهدف إلى تمكينها من مفاصل الدولة المصرية والسيطرة عليها؛ فقد جعل هذا الإعلان من الرئيس الإخواني إلهاً أو شبة إله، يجمع بين يديه السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، يجعل منه فرعوناً جديداً أو آلهة لا تُسأل عما تفعل؛ فجميع القرارات والقوانين الصادرة عن الرئيس الإخواني محصنة غير قابلة للطعن عليها أمام القضاء، وتنقضي كذلك بموجبه جميع الدعاوى المرفوعة ضد الرئيس. كما حصن الإعلان غير الدستوري الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، المهيمن عليهما من تيار الإسلام السياسي، والمرفوع لإبطالهما العشرات من الدعاوى التي لا تستطيع المحكمة أن تصدر ضدهما أي حكم، نظراً إلى ان الإعلان قد حصن كلاً منهما، باستثناء المادة المتعلقة بإعادة المحاكمات عند ظهور أدلة جديدة في قضايا قتل الثوار؛ فالإعلان كله يصب في مصلحة الجماعة ويكرس ديكتاتورية الرئيس، وحتى هذه المادة الأخيرة فلا حاجة للنص عليها في الإعلان لوجودها أصلاً في قانون الإجراءات الجنائية تحت باب التماس إعادة النظر، يعني إعادة المحاكمة من جديد عند ظهور أدلة جديدة. وأظن أن هذه المادة هي نوع من أنواع النصب على الشعب والاستخفاف بذكائه، ولكن الشباب الواعي فطن إلى كارثية هذا

الإعلان وقامت الاحتجاجات في أنحاء القطر كافة ضد المرشد وجماعة الإخوان والديكتاتور مرسي.

● في ظل مجتمع تحركه النزعات الرجعية للتيارات الإسلامية، وتيار حداثي فشل في تقديم نفسه كبديل يقبله الشعب، وشارع مصري بات منقسماً إلى معسكرين متنافرين.. كيف ترى مستقبل مصر؟ وما السبيل إلى الخروج من هذا النفق المظلم؟

ـ بالرغم من كل ذلك أرى أمامي مستقبلاً باهراً لمصر والمصريين. مصر الآن تتطهر من أمراضها تلقائياً، تتطهر من الأفكار المتطرفة، وسوف يقضي الشعب المصري على ظاهرة خلط الدين بالسياسية وتجار الدين، ويبني مجتمعاً ديمقراطياً قائماً على الحرية والعدل والمساواة والكرامة الإنسانية، وبالتأكيد فإن هذا المجتمع يحتاج إلى فاتورة ندفعها بكل تحمل وصبر، وربنا معين.. تحيا مصر وعاشت مصر حرة مستقلة.

ثالثاً: المختبر الليبي

١ ـ شهادة
يوسف أمين شاكير

الظرفية الخاصة والتفرد الليبي

في اعتقادي أن العامل الجوهري الذي زاد من وطأة العنف الداخلي، اعتقاد القذافي ومن حوله أن هناك قراراً دولياً وإقليمياً بالتخلص منه تحت أي مسميات، وتوظيف المظلة القانونية الدولية ـ الإقليمية، في القيام بتحرك عسكري يتجاوز حدود هذا التفويض القانوني، واستخدام ورقة المعارضة المسلحة في تمرير هذا التحول في المواقف الخارجية؛ فهنا لم تكن أمام حرب أهلية بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، وإنما أمام حرب بالوكالة (Proxy War)، ساهم فيها أكثر من فاعل دولي وإقليمي لإزاحة القذافي عن السلطة. وفي مثل تلك الوضعية لا مجال للحديث هل كان العنف مبرراً أو لا..؟!

● **ما هي قراءتك لثورات الربيع العربي؟ وحرب ليبيا..؟**

ـ يكاد يكون من الصعب فصل أي قراءة جادة وتتسم بالموضوعية لظاهرة الربيع العربي من دون الأخذ في الاعتبار حالة الانسداد ومحدودية الخيارات المجتمعية تجاه السلطة السياسية، وعجز تلك السلطة التي كانت بدرجة ما الوريث الشرعي لحقبة الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، عن تلبية حاجات المجتمع المادية والمعنوية، بالتزامن مع حالة أكبر من تكلس النخب السياسية في تلك البلدان وانسحاقها أمام الخارج. ما قاد في النهاية إلى تداعي أي مشروعية سياسية لها داخلياً. ولذا كانت ثورات الربيع العربي التي بدت عفوية في محطتي تونس ومصر تعبيراً عن إعادة ضبط العلاقة بين السلطة والمجتمع بسبب هيمنة وتغول السلطة ومؤسسات القهر المنظم التي تملك الحق المشروع في استخدامها على المجتمع، الذي فقدت نخبه التقليدية القدرة على التعبير عن طموحاتها بسبب فسادها وارتباطها بتلك السلطة بدرجة أو بأخرى، وجعلت تلك السلطة السياسية المجتمع الداخلي أسير مصالحها التي بدت في العقدين الأخيرين بعيدة عن إطار المصلحة الوطنية العامة.

لذا بدت الثورات تعبيراً عن صرخة أجيال جديدة وشابة، فكت عن نفسها أغلال وأسر الخوف والرهبة من بطش السلطة، وسعت إلى إسقاطها بعدما سقطت هي نفسها داخلياً بسبب عمليات التآكل في مشروعيتها السياسية، وباتت مأزومة تنتظر رصاصة الرحمة لنخب شاخت في مواقعها ومراكزها السلطوية، وفقدت معها حكمة ورشادة الكبار بحيث لم تع كثافة ومدى التحولات الجارية داخل مجتمعاتها الوطنية. والمثير أن تأتي هذه الثورة من شريحة الشباب دون عمر الثلاثين، الذين طالما اعتبرتهم السلطة كماً مهملاً فلم تسعَ قط إلى اختراقهم أو استقطابهم وإفسادهم كما فعلت بالكبار.

وثورات الربيع العربي في مضمونها العام، ثورة ثقافية ـ اجتماعية قبل أن تكون ثورة اقتصادية ـ سياسية، ثورة تمرد من أجيال شابة، على مساعي تنميط المجتمعات المحلية وجعلها أقرب للضبط والتحكم السلطوي في تفاعلاتها الآنية والمستقبلية، بحيث فقدت الأمل بالحرية بمعناها الواسع في ظل وجود هذا النمط السلطوي ـ التسلطي من الإدارة والحكم، بعدما استعصى على الإصلاح الحقيقي من داخله. ومن المثير هنا أن تجد أن ما وصف بـ «خطوات الإصلاح السياسي» التي بادرت إليها تلك السلطة تحت ضغوط مجتمعية، أتت

لا لتدعم الحريات العامة وتصحيح أوجه الاختلال الوظيفي في علاقة السلطة بالمجتمع، وإنما لتضفي عليها سلطوية وقدرة أكبر على التحكم في تفاعلات ومصير المجتمع؛ في مسار معاكس تماماً لما بدا أنه من طبائع الأمور، حيث يقود التغيير إلى إصلاح حقيقي، غير أننا وجدنا في منطقتنا العربية التغيير يقود إلى الأسوأ دوماً. وأمام هذا الانسداد، كان الانفجارُ التطور الطبيعي بوصفه سنة كونية قبل أن يكون غاية سياسية ومنطقية.

فهذا التوصيف، إن كان ينساق على البيئة الليبية بقدر كبير من الصدقية، فإن التوظيف السياسي لرغبة التغيير داخل ليبيا، أفقد ظاهرة الربيع العربي ليس طابعها العفوي كما بدا في محطتي تونس ومصر فحسب، وإنما أيضاً الطهارة السياسية والقدرة على تلبية مطلب التغيير بتكلفة اجتماعية مقبولة استراتيجياً. إذ قدمت التجربتان نماذج غير مسبوقة للثورة مغايرة لما عرفته أدبيات الاجتماع السياسي من قبل، حيث كانت تكلفة التغيير في أدنى معدلاتها المادية والمعنوية، بحيث اعتُبرت لا تساوي شيئاً. وباتا معاً نموذجاً فريداً للتغيير السياسي. وحال انتقالها للحالة الليبية، فقدت ثورة التغيير طهارتها، وتلوثت بدماء الليبيين، وعظمت من التكلفة الاستراتيجية التي تحملها المجتمع على الصعد كافة. صحيح أن السلطة السياسية لم تتعلم مما حدث في تونس ومصر، وآثرت التعامل الأمني مع حركة احتجاج مجتمعي من دون أن تكون لديها القوة أو القدرة الحقيقية على الكبح السريع لحركة الاحتجاج كما فعلت إيران على سبيل المثال، فكانت النتيجة أن اتسعت حركة الاحتجاج الشعبي مدعومة بثلاثة محددات رئيسة:

أولها، عدم وجود مؤسسات سلطوية حقيقية داخل ليبيا، حتى بالمجال الأمني، حيث نسفت الأفكار الشعبوية التي آمن بها العقيد معمر القذافي فكرة وجود بيروقراطية فاعلة وقادرة على الضبط الاجتماعي والدفاع عن الدولة حال مواجهة الأخطار.

ثانيها، وجود رغبة خارجية إقليمية ودولية في التخلص من القذافي ونظامه السياسي، بعدما صورت الآلة الإعلامية العربية، تحديداً، المصادمات التي حدثت في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١١، بكونها حرب إبادة حقيقية للشعب من قبل السلطة الحاكمة، وجرى استلهام مشاهد مذابح وجرائم صربيا في البوسنة والهرسك، أو بوروندي بين الهوتو والتوتسي.

ثالثها؛ الأطماع الغربية في الثروة النفطية الليبية، في توقيت عانت فيه الاقتصاديات الغربية أزمةً مالية حادة أثرت على مجمل النظام المالي العالمي.

ومن ثم توافرت بيئة مهيأة للحرب الأهلية، نظام يدافع عن ما بدا له أنه مصالحه في الوجود المادي، وتحديداً بعدما أبدى رغبة في التغيير والإصلاح الداخلي من ناحية، ومعارضة داخلية وخارجية لم تشكك في نياته للإصلاح، حيث لم تختبر تلك النية من الأساس، وإنما قررت إزاحته من مجمل المشهد الليبي بشكل تام، مستفيدة من الخيار الأمني الذي اعتمده لمواجهة الحراك الشعبي بالمنطقة الشرقية، من ناحية أخرى. ولذا رأينا السرعة التي تمّت بها عمليات استصدار قرارات دولية سواء من الجامعة العربية أو الأمم المتحدة لحصار ليبيا، وتم تالياً تسليح المعارضة والتدخل عسكرياً في الحرب الأهلية لصالح المعارضة بهدف إنجاز مهمة الإطاحة بالقذافي تحت مظلة قانونية ـ سياسية مُحكمة.

● يقال إن الدول التي كان فيها متنفس من الحرية هي أقل الدول التي عرفت نزيفاً للدماء خلال الثورات التغيير (تونس ومصر)، والعكس، فالدول الأكثر تشدداً ودكتاتورية هي التي شهدت وتشهد أكبر عدد من الضحايا (ليبيا وسوريا).. كيف ترى هذا الطرح؟

ـ الحرية غابت عن الدول العربية مجتمعة سواء، حيث صُنفت النظم السياسية فيها بالسلطوية، والخلاف كان ما نوعية ومدى تلك السلطوية، حيث كانت أقل حدة في مجتمعات مثل مصر وتونس، وأكثر صرامة وحدة في مجتمعات مثل ليبيا وسوريا؛ فالسلطة في تلك البلدان العربية مجتمعة كان لديها القدرة على كبح ووأد حرية مواطنيها في حسم خياراتهم المستقلة، وفرضت عليهم دوماً خياراتها سواء بوعي أو من دون وعي.

إزاء هذا التوصيف، تصبح علاقة الربط الإيجابي التي أقامها التساؤل السابق غير موضوعية أو ذات صدقية وقدرة على التعميم السياسي؛ فالثورة نجحت في مصر وتونس ليس بسبب وجود متنفس للحرية محدودة سمح به النظام طوعياً بغرض التجميل السياسي أمام الخارج، وإنما بسبب غياب القيادة السياسية لحركة التغيير، إذ ساهمت فيها جميع شرائح المجتمع من دون استثناء، والصدمة التي مثلتها للخارج، بحيث وقف شبه عاجز عن حسم

خياراتهم تجاه مسألة التغيير في البلدين، حيث ظلت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، حتى آخر لحظة مع نظامي مبارك وبن عليّ، وحينما كانت تطالب بالتغيير كانت تنشده من داخل النظام نفسه وليس من خارجه. أضف إلى ذلك أن خيارات الثورة في مصر وتونس كانت سلمية بالأساس، على الرغم من العنف أياً كانت توصيفه من قبل السلطة، وكلنا نتذكر الشعارات التي رفعتها الثورة المصرية بميدان التحرير «سلمية.. سلمية» في تأكيد النهج العقائدي للثورة وعدم إمكانية تحولها لاستخدام العنف تحت أي تبرير أو ذرائع داخلية أو خارجية.

تلك السمات الحاكمة لخيار التغيير في مصر وتونس انتفت تماماً في حالتي ليبيا وسوريا. وإذا أردنا أن نركز على الحالة الليبية؛ فقد شهدت قدراً غير مسبوق من اللغط السياسي واستخدام وسائط الإعلام في إشاعة ما أعتبره أكاذيب لشيطنة نظام القذافي وإخراجه من حيز الإنسانية إلى الوحشية؛ فمن دون شك لم يتعلم النظام أو يقرأ ما حدث في مصر وتونس قراءة واعية ورشيدة، وإنما استنسخ الخيار الأمني في مواجهة حركة الاحتجاج التي بدأت في بنغازي يوم ١٥ شباط/ فبراير، والتي استبقت الدعوة إلى الخروج للشوارع والتي كانت مقررة يوم ١٧ شباط/ فبراير. ثم تالياً لم يكن لديه القدرة الأمنية كما كان الحال بالنسبة إلى التجربة الإيرانية، في كبح حركة التغيير في مهدها، وشل قدرتها على الحشد والمواجهة مع النظام، بدليل الانهيار المفاجئ للمؤسسات الأمنية في بنغازي ومعظم مدن الشرق الليبي في أقل من أسبوع. ما بدا أنه خيار العنف المنظم من جانب السلطة واستخدام الطيران فيه، لم يكن المقصود به الحراك الشعبي، وإنما مخازن العتاد الحربي في تلك المنطقة التي تُركت مع انسحاب الوحدات الأمنية منها، حيث كانت الخسائر المدنية فيها لا تذكر تقريباً. إلا أن شيطنة نظام القذافي والادعاء بأنه يستخدم الطيران في إبادة شعبه من قبل وسائط الإعلام وتحديداً قناتي الجزيرة والعربية تحديداً، ما سمح بإصدار قرارات الجامعة العربية بالتدخل العسكري وفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا، التي استُخدمت كذريعة لإصدار قراري مجلس الأمن في آذار/ مارس ٢٠١١.

ثم تالياً لجوء الحراك الشعبي لخيار عسكرة انتفاضته تجاه السلطة وليس الحفاظ على سلمية الثورة، وتسليح عناصره والدخول في مواجهات مسلحة، بحسب مقتضيات اقتراب شيوع العنف الاجتماعي الممتد اجتماعياً.

والمواجهات التي سمحت تالياً للغطاء الدولي من جانب مجلس الأمن بالتحول من حماية المدنيين إلى التدخل كطرف فاعل في المواجهات العسكرية، ما زاد من وتيرة العنف الداخلي وسقوط مدنيين ضحايا لشيوع هذا العنف من دون كابح. إذ ساهمت الاستخبارات الفرنسية والأمريكية والبريطانية بأدوار متزايدة في تقديم الدعم العسكري التي مولت شراءه بلدان الخليج مجتمعة، وتحديداً قطر والإمارات، إضافة إلى وجود عناصرها على الأرض لتدريب مقاتلي المعارضة. ولذا تحولت مسألة التغيير من خيار سلمي إلى حرب حقيقية ساهم الخارج بأدوار كبيرة فيها، بعد قناعته بإسقاط نظام القذافي، والاستحواذ على الثروة النفطية، أو ما يسمى بـ الخيار الصفري في ليبيا. إزاء هذا المشهد، تحول الحراك الشعبي المطالب بالتغيير من كلمته السلمية وحشد الدعم له، إلى استخدام العنف للتعبير عن مطالبه، والدعم الخارجي الذي لقيه هذا الخيار، حيث قدرت الأموال الخليجية التي دفعت في تلك الحرب ما يزيد على ٨ مليارات دولار أمريكي. للمقارنة البسيطة، فإن مصر وتونس لم تنالا هذا المبلغ من أجل تجاوز مخاض المرحلة الانتقالية وإنجاح ثورة التغيير فيهما.

ولذا فإن هذا الطرح غير دقيق منهجياً وعملياً في آن واحد.

● قوبلت الاحتجاجات الشعبية السلمية في ليبيا بقذائف القذافي.. في تقديرك هل أخطأ القذافي التقدير عندما لجأ إلى العنف والقوة لمواجهة الاحتجاجات؟ أم أنه استشعر أن سقوطه آتٍ لا محالة وحاول بذلك التصدي له؟

ـ في اعتقادي هذا ليس صحيحاً، وضمن الحملة التي عملت على شيطنة القذافي؛ فمن يعيد شريط الأحداث ويرصد بدقة الحراك الشعبي ورد الفعل الرسمي عليه، يكتشف خلاف ذلك. فما من شك أن النظام تعامل أمنياً مع الحراك منذ بدئه ليلة ١٥ شباط/ فبراير، بهدف محاولة كبح ووأد أي تداعيات سلبية له منذ البداية، ولم يُبدِ أي مرونة سياسية أو قدرة على الاستفادة مما حدث بمصر وتونس، التعامل الذي أجج لهيب ووهج الحراك الشعبي بانضمام شرائح وفئات إليه تجاوزت الشباب صغير السن الذي لبى دعوة الخروج إلى التظاهر في شوارع بنغازي. ومثل هذا التعامل السلطوي ـ الرسمي مع الحراك الشعبي الليبي لم يختلف عن مثيله في تونس ومصر من حيث المواجهات أو عدد الضحايا، بل يمكن الزعم أنه كان الأقل في عدد

سقوط القتلى والجرحى. والعلميات العسكرية التي شاهدها العالم ثم شيطنة نظام القذافي عليها استهدفت ليس المدنيين بالمنطقة الشرقية فحسب، وإنما المعسكرات ومخازن السلاح بتلك المنطقة حتى لا يقع هذا العتاد العسكري الكبير في أيدي العناصر المتمردة والتي خرجت على السلطة. أضف إلى ذلك أن المواجهات المسلحة التي كانت تقع بين الطرفين الرسمي والمعارض كانت حصيلتها محدودة جداً مقارنة بما نراه الآن في سوريا. الأمر الذي يضعنا على حقيقة أساسية ذات شقين تغافل عنها الجميع في سياق تعاملها مع المسألة الليبية وإذا جاز لنا توصيفها بتلك التسمية.

أولهما؛ أن الطرف الذي بادر إلى العنف المباشر وتوسيع نطاق المواجهات المسلحة على الأرض ليس نظام القذافي وإنما الحراك الشعبي الذي قرر قادته استخدام السلاح في مواجهة ما يمكن توصيفه بعنف السلطة. واستخدام السلاح هنا لم يكن استخداماً عفوياً أو مقصوراً على السلاح الصغير للدفاع عن النفس كما شاع، وإنما كان مقصوداً بحد ذاته لجر النظام لمواجهات غير متكافئة تبرر التدخل الخارجي، إضافة إلى استخدامه السلاح المتوسط والكبير في المواجهات وتحديداً بعد انشقاق بعض الوحدات وأفراد الجيش. من هنا تحول الأمر من مطالب عادلة للإصلاح والتغيير السياسي، إلى حرب أهلية بكل مدلولات الكلمة.

ثانيهما؛ يتناسى الكثير من المحللين الذين تناولوا الشأن الليبي خلال فترة الدعوة للتغيير أن القانون الوطني يؤمن للدولة الحق المشروع في استخدام آليات القهر المنظم بالمجتمع من جيش وشرطة لتأمين سيادتها على الحيز الجيو ـ سياسي الذي يتشكل منه كيانها المادي.

في اعتقادي أن العامل الجوهري الذي زاد من وطأة العنف الداخلي، اعتقاد القذافي ومن حوله أن هناك قراراً دولياً وإقليمياً بالتخلص منه تحت أي مسميات، وتوظيف المظلة القانونية الدولية ـ الإقليمية، في القيام بتحرك عسكري يتجاوز حدود هذا التفويض القانوني، واستخدام ورقة المعارضة المسلحة في تمرير هذا التحول في المواقف الخارجية؛ فهنا لم تكن أمام حرب أهلية بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، وإنما أمام حرب بالوكالة (Proxy War)، ساهم فيها أكثر من فاعل دولي وإقليمي لإزاحة القذافي عن السلطة؛ وفي مثل تلك الوضعية لا مجال للحديث هل كان العنف مبرراً أو

لا.. وإنما الحديث عن الازدواجية التي تعامل بها الفاعلون الدوليون مع المسألة الليبية. إذ يكفي أن نشير ليس للحالة البحرينية المعاصرة كيف تدخل هؤلاء الفاعلين في أزمة المطالبة بالتغيير السياسي لصالح النظام وليس المعارضة واستقدام قوات مسلحة خليجية وأردنية من أجل دعم النظام السياسي لمواجهة مطالب التغيير التي حملها الشيعة الذين يشكلون الأغلبية العددية بين سكان البحرين، وإنما العودة بالذاكرة أبعد، لنتذكر حالة سريلانكا، كيف سمح النظام الدولي والهند للنظام الحاكم في إنهاء تمرد أقلية التاميل بالشمال من خلال مهلة الشهرين الشهيرة التي عطلت المؤسسات الدولية كافة، ومنعتها من التدخل حتى استطاع النظام إنهاء هذا التمرد وإعادة إخضاع الجزء الشمالي لسيادته الوطنية بتكلفة بشرية واجتماعية مأسوية بالمعايير كافة، يصعب مقارنتها بالحالة الليبية.

● ما هي تداعيات الثورة الليبية على الجوار الأفريقي؟

ـ بخلاف التطورات التي قادت إليها ثورتا مصر وتونس من نموذج استرشادي للتغيير السياسي، فإن ما يمكن توصيفه بـ «الثورة الليبية» ـ لدي العديد من التحفظات على تعميم هذا المصطلح على الحالة الليبية، لكون ما حدث كان بمثابة حرب أهلية افتقد الجميع فيها الرشادة السياسية، كان الهمّ الأكبر للمعارضة ومؤيديهم من الخارج إزاحة نظام القذافي مهما كان الثمن، الذي، للأسف، دفعته دول عربية شقيقة، واستفاد الغرب اقتصادياً عبر وضع يد شركاته على مصادر الطاقة بليبيا، قادت إلى تغييرات عميقة لدى دول الجوار زادت من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وفقاً لمفهوم «المتلازمة الليبية» (Libyan Syndrome)، إذ انتقلت أعراض الفوضى الداخلية الليبية بدرجات متفاوتة إلى دول الجوار الجيو ـ سياسي، بسبب السيولة في ضبط الحدود المشتركة بعد انهيار النظم الرسمية تقريباً لدى دول هذا الجوار، محدثة عدم استقرار سياسي ـ أمني داخل تلك البلدان المجاورة.

وكانت أعنف تلك التداعيات لدى دولة مثل مالي ذات الجوار الجنوبي ـ الشرقي. إذ تزامن انتهاء العمليات العسكرية في ليبيا مع عودة العديد من المقاتلين الطوارق الذين كانوا يحاربون بجوار العقيد القذافي ليس كمرتزقة كما صور الإعلام الغربي والعربي فحسب، وإنما كانوا بدافع الولاء والمساندة لرجل قدم لهم وللعديد من الأفارقة المساندة والدعم الكبيرين،

إلى شمال مالي، كما إن العديد من العناصر الجهادية التي تنتمي إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انتقلت هي الأخرى لشمال مالي، حمل كلاهما من العتاد العسكري والذخيرة ما مكن القوى المتشددة في شمال مالي ـ مثل التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، من إقامة تحالف سياسي ـ عسكري بدعم ليبي من أنصار الحركة الإسلامية والقاعدة في المنطقة الشرقية بليبيا ـ من اجتياح شمال مالي بالكامل وإعلانه دولة مستقلة.

بينما كان نصيب بقية دول الجوار العربي أقل، واقتصر الأمر على علميات تدفق السلاح والعتاد العسكري بكميات كبيرة للجماعات الأصولية في تلك البلدان؛ فالقاعدة بالجزائر وتونس استفادت كثيراً من عمليات تهريب ونقل جزء من السلاح الليبي إلى عناصرها، أما العمليات الأضخم لنقل السلاح أيضاً فكانت تمر عبر الحدود الشرقية لمصر، حيث قدرت بعض المصادر معدل قطع السلاح بمصر ما يعادل ١٥ مليون قطعة، في تطور غير مسبوق من قبل، استفادت منه كثيراً سواء الجماعات الجهادية في سيناء أو داخل قطاع غزة. وهنا أيضاً يمكن تقدير التزامن الغريب بين انتهاء الحرب الأهلية في ليبيا، والنشاط السلفي ـ الجهادي في سيناء والذي مثل تحدّياً غير مسبوق للدولة المصرية، وجعل من سيناء منطقة خارج السيطرة الرسمية بشكل جزئي. بل إن المثير أن ينتقل هذا السلاح والعناصر الجهادية الليبية إلى سوريا بشكل غير مسبوق، فهناك فيلق ليبي ينتمي أفراده إلى المنطقة الشرقية يحارب في سوريا إلى جانب المعارضة المسلحة، كما إن المجلس الانتقالي بزعامة عبد الرحيم الكيب، أرسل سفينة محملة بالسلاح لسوريا اكتشفتها السلطات اللبنانية قبل أن تفرغ حمولتها في شمال لبنان لكي تنقل بعد ذلك لسوريا. ومن ثم إذا كانت ثورتا مصر وتونس صدرتا للمنطقة نموذج التغيير السلمي وبتكلفة مجتمعة هي الأدنى قياساً بثورات التغيير السياسي، فإن ثورة ليبيا ـ إذا جاز لنا توصيفها بهذا التوصيف ـ صدرت للمنطقة التوتر وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

● كيف تقرأ سياسات قطر تجاه الثورات العربية، والثورة الليبية بالخصوص؟

ـ يكاد يكون من الصعب فصل الدور القطري الذي مُورس خلال ثورات الربيع العربي، عن الدور نفسه الذي مُورس من قبل في العديد من قضايا المنطقة، الذي يبحث عن مكانة ودور محوري في تفاعلات المنطقة العربية.

يبرز الدور والزعامة القطريان التي تتطلع إلى مكانة لا تتناسب مع ما تتمتع به من مقومات للقوة الشاملة؛ فهذا الدور انطلق من مفهوم العمالة السياسية (Political Cliency) للغرب، طوال الفترة السابقة للربيع العربي، حيث قدمت قطر نفسها للغرب بوصفها الدولة التي يمكن الاعتماد عليها إقليمياً، وتحديداً في منطقة الخليج، من أجل منافسة المكانة السعودية لدى الولايات المتحدة تحديداً. ثم تطور الأمر إلى محاولة بلورة دور زعامي لمنطقة الخليج في قيادة تحرك إقليمي مُدعم لثورات الربيع العربي، والموجة الديمقراطية الجديدة بالمنطقة.

استندت قطر بهذا السياق إلى ركيزتين أساسيتين: الإعلام عبر قناة الجزيرة، والمال النفطي الذي يُدفع بغير حساب لدعم مطالب التغيير السياسي بالمنطقة. ومثل هذا الدور لا يتناقض مع الأسس المحافظة التي نشأت عليها النظم الخليجية فحسب، بما فيها قطر، وإنما افتقاده أيضاً مقومات القوة الشاملة التي تمكّنه من ممارسة دور سياسي خارجي فعال ومستقل. إذ تعاني قطر شأنها في ذلك شأن كل بلدان الخليج، ظاهرة عدم تناسق المكانة أو مقومات القوة، وتحديداً في محددي السكان والقوة العسكرية، وكل ما تملكه من فوائض نفطية هائلة وقناة تليفزيونية مارست دور المُحرض على الثورة والتغيير السياسي. والغاية، البحث عن دور سياسي في تفاعلات المنطقة، يُشعر الزعامة القطرية بالمكانة والعظمة، هو دور ـ بحسب توصيف محمد حسنين هيكل ـ ثورات تسليم مفتاح.

خطورة الدور القطري ليس في كونه يفتقد الاستقلالية السياسية فحسب، كما كان الحال مع التجربة الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي التي كانت تعبيراً عن تجربة تحرر وطني، وإنما أيضاً الوقوع في الازدواجية السياسية، بسبب التناقض العقائدي بين مقومات نظامه السياسي المحافظ ودعمه لمطالب التغيير الديمقراطي بالمنطقة من ناحية، والتناقض المصلحي مع حلفائها الخليجيين والغرب من ناحية أخرى.

إذ كيف يستقيم مساندة مطالب التغيير والإصلاح في بلد، ومعارضته في بلد آخر، ينطلق الاثنان من المطالب والغايات السياسية نفسها؛ فقناة الجزيرة التي تدعي المهنية والحيادية ممنوعة من تناول الشأن البحراني أو السعودي ليس من منطق مذهبي، وإنما من منطق سياسي، حيث كان ثمن المصالحة

مع السعودية التوقف عن نشر أخبار الحراك الشيعي في البحرين أو شرق السعودية، بل إن قطر التي دعمت حزب الله في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، إعلامياً وسياسياً، انضمت إلى التحالف السعودي المناوئ له والمساند لتيار ١٤ آذار/ مارس الذي يقوده سعد الحريري، الذي نال مكرمة مالية بقيمة ٨ مليارات دولار خلال حضور القمة السعودية ـ القطرية نهاية شهر رمضان الماضي بقصد دعم تياره في مواجهة تيار ٨ آذار/ مارس، الذي يقوده حزب الله الذي ألقى بكل ثقله وراء سوريا. في المقابل ألقى تيار الحريري ثقله وراء المعارضة المسلحة السورية ودعمها بالمال والسلاح، وكان نصيب قطر النصف؛ في المقابل دعمت قطر دولة كبرى مثل مصر بوديعة مالية وليس منحة مالية قيمتها مليارا دولار فقط..! كما إن حجم التدفق المالي للمعارضة السورية بلغ حتى الآن ما يعادل ٦ مليارات دولار تمويل خليجي بالأساس، ووجه لتمويل شراء الأسلحة والعتاد العسكري.

والدور الذي مُورس حالياً في سوريا، مُورس من قبل ليبيا. إذ لم تقتصر المشاركة القطرية على إرسال سرب طائرات مقاتلة للمشاركة في فرض الحصار الجوي فوق ليبيا وقصف قوات النظام الرسمية فحسب، وإنما أيضاً تمويل عمليات شراء السلاح والعتاد العسكري التي كانت ترسل بالسفن لبنغازي، ومنها تنقل إلى مناطق القتال داخل المناطق والمدن الليبية. كما كانت قطر، شأنها في ذلك شأن الإمارات، حاضنة للمعارضة الليبية بالخارج. والمثير في السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورات الربيع العربي تقمصها الرداء السلفي المتشدد، كعنوان لحضورها الإقليمي في بلدان الربيع العربي، بسبب غلبة النزعة الدينية على المعارضة التي تقود التغيير. تطور يثير الدهشة والريبة في الوقت نفسه.

ما يثير الاستغراب في الدور القطري بشكل خاص، والخليجي بشكل عام، أنه دور متواطئ ومجاني للغرب في تحطيم دول عربية رئيسة لها ثقلها بالمنطقة في مواجهة إسرائيل ودول الجوار الشرق أوسطي، ما يشبه الجنون السياسي. فهذا التدفق المالي غير المسبوق لا يستخدم في البناء أو التنمية، أو محاولة التوظيف السياسي بقصد الحصول على عوائد سياسية في تسويات لقضايا عربية ملحة مثل فلسطين، على سبيل المثال، وإنما يساهم في تفكيك وانهيار دول عربية مسلمة وإشاعة الفوضى الإقليمية، كأنها عقدة سياسية تجاه الدول الكبرى بالمنطقة..! بل وصل الصلف القطري درجة أن يرفض إقناع

حلفائه والقوى التي مدها بالسلاح داخل ليبيا في تسليم هذا السلاح والعتاد العسكري للسلطة الجديدة بعد انتهاء الحرب الأهلية. إذ طالبت الزعامة الليبية أكثر من مرة القطريين بسحب هذا السلاح، والمساعدة على إنهاء ظاهرة عسكرة المجتمع، من دون جدوى، أو أذان صاغية. بل يستخدم القطريون هذا السلاح والدعم المالي من أجل بناء مناطق نفوذ داخل ليبيا.

● ما هو الشيء الذي لم تنقله عدسات الفضائيات ولا يعرفه العالم عن حرب ليبيا؟

ـ انحازت وسائط الإعلام وتحديداً العربية منها في نقل حقيقة المشهد الليبي، لم تختر سوى ما يثبت ويدعم رسالتها في التحريض السياسي؛ فعلى سبيل المثال كانت تصور الطائرات الليبية قبل فرض منطقة الحظر الجوي وهي تهاجم الأهداف على الأرض من دون تبيان أثر تلك الهجمات على الأرض أو نوعية الأهداف التي استهدفها القصف الجوي. كما إنها نسبت إلى الجيش الليبي أعمالاً وأفعالاً كانت المعارضة تقوم بها، من قبل قصف مصافي تصدير النفط. وأتى هذا التعاطي الإعلامي ضمن نهج شيطنة القذافي ونظامه السياسي لخلق تعاطف أكبر مع المعارضين المسلحين.

والمثير هنا أن هذا الإعلام الذي كان ينقل كل شاردة وحدث داخل ليبيا طوال فترة الحرب الأهلية، فجأة أهمل المشهد الليبي برمته بالرغم من عمق التناقضات والأحداث التي نشأت بعد إزاحة القذافي وتولي المجلس الانتقالي السلطة الجديدة؛ فعلى سبيل المثال، المصادمات التي كانت تحدث بين المليشيات المسلحة بشكل متواصل، أو عمليات الاختطاف والقتل خارج الشرعية، لم يعد لها وجود على تلك الوسائط، بل إن التظاهرة التي قام بها أنصار الشريعة في بنغازي تحت إعلام تنظيم القاعدة في شباط/ فبراير الماضي لم تشغل سوى حيز محدود جداً واختفى في البعض الآخر. إذ فجأة اكتشف الليبيون أن قضيتهم بعد انتهاء الحرب الأهلية لم تشغل ذلك الحيز من الاهتمام الإعلامي الخارجي، على الرغم من كثافة المادة الإخبارية والأحداث التي وقعت بعد ذلك. السبب مبرر هنا، أن توثيق تلك الأحداث يكشف الأدوار التي مُورست في تفكيك ليبيا وإثارة النعرات العصبية والمناطقية بل والمذهبية بين شرائح المجتمع الليبي، وترجمة التصريحات التي كان سيف الإسلام القذافي يحذر منها قبل وأثناء أحداث العنف والحرب الأهلية، وكيف أن تلك الأدوار

ساهمت في انهيار الدولة وتفكيك أواصر المجتمع، من دون أن تجهد نفسها في تحمل مسؤولية بناء الدولة الجديدة على أي مستوى كان، وتُرك الأمر لليبيين أنفسهم، وهم في أخطر مراحل التمزق والتشوه المجتمعي بسبب تداعيات الحرب الأهلية التي سبقت التغيير السياسي.

● **كيف ترى الواقع الليبي اليوم بعد الإطاحة بنظام القذافي؟**

ـ يتوقف تقييم الأوضاع الحالية في ليبيا، على قدرة الليبيين، نخبة ومجتمعاً، على تجاوز، والتغلب على نوعين من الضغوط تلقي بثقلها المتزايد على رسم مستقبل: **الأول**، نابع من عبء الموروث الحاضر الذي نجم عن الحرب الأهلية وعدم القدرة على التصالح معه. أما الآخر، فهو ناجم عن حدة التباين والخلاف بشأن دور القوى الداخلية الليبية في رسم ملامح هذا المستقبل، والتحديات التي تحملها المرحلة الانتقالية وكيفية مواجهتها. من دون التحرر الكامل من هذا العبء المزدوج، لن يكون هناك مستقبل ليبي، حيث سيظل الليبيون أسرى مشهد مأسوي ساهموا هم قبل الآخرين، في تشكيل ملامحه الرئيسة والحاكمة.

إزاء حدة وضخامة هذا الثقل والعبء المزدوج، بدا أن التحدي الذي يواجهه الليبيون، لم يكن مبعثه إطلاق عملية التغيير في حد ذاتها، وإنما الأهم الوصول لغاياتها، عبر إحداث نقلة نوعية في حياة الموطن والدولة معاً، بحيث يشكلان معاً تأريخاً لما يمكن توصيفه بالجمهورية الليبية الثانية، تختلف فيها أنماط القيم والتفاعلات الحاكمة عن مثيلتها التي سادت طوال العقود الأربعة الماضية. ولكننا للآسف لم نر بارقة أمل حتى الآن لبلوغ تلك الغاية، وإنما شيوع حالة من الانشغال الداخلي وامتداداتها الخارجية في قضايا ومشاكل بعيدة كل البعد عن تلك الغاية الأساسية. وبات الليبيون ضحايا الكثير من الأكاذيب وعمليات التضليل الإعلامي التي تحاول التستر على الجرائم التي ترتكب بحق الشعب وتبدد آماله في الاستقرار السياسي ـ الأمني والتمكين لعبور المرحلة الانتقالية نحو بناء مؤسسات وقيم الجمهورية الثانية.

صحيح أن ما يحدث في ليبيا الآن، هي فترة زمنية يصعب معها الحكم على الأداء السياسي لأطياف المجتمع والسلطة معاً. إلا أن ما يحدث خلال الفترة الانتقالية من تطورات وما تفرزه من مشاهد، لا يقدم مؤشراً إيجابياً على استشراف مستقبل واعد، يحمل في طياته إمكانية حدوث النقلة النوعية المأمولة

في حياة الليبيين مجتمعاً ودولة. إذ يعاني الليبيون كماً هائلاً من المشاكل والتحديات التي فرضت عليهم بحكم الأمر الواقع، رغبة كل تيار أو قوة سياسية أن يكون لها الحضور المؤثر في رسم ملامح الدولة الليبية الجديدة. فباتت تلك المشاهد تجمع بين عنف داخلي نتيجة الاحتكام للسلاح في تسويات الخلافات والرؤى السياسية، مع ضعف هيكلي في قوة ونفوذ المؤتمر الوطني والحكومة الجديدة التي تزداد يوماً بعد يوم، بحيث لا توجد قيادة بديلة قادرة على الاضطلاع بمسؤولية ومواجهة تلك التحديات المتزايدة، وبينهم بدأت تتبخر آمال وطموحات الشعب الليبي بسبب عمليات الفساد والنهب لثرواته.

صحيح أيضاً أن المشهد الليبي بما ما يعتريه من مشاكل وأزمات اجتماعية ممتدة، يمكن توصيفها بكونها من طبائع الأمور خلال مرحلة انتقالية من نظام سقط وآخر لم تتبلور ملامحه بعد، وبعد ثورة مسلحة شارك فيها الجميع بالداخل والخارج، أشاعت الفوضى والسيولة داخل الأنظمة المؤسسية والتقليدية، بحيث بات كل طرف يعتبر نفسه صاحب الفضل والإنجاز الأكبر في التغيير، وأن مطالبه وطموحاته بالعهد الجديد مشروعة، إلا أن الحدة السياسية والعسكرية التي يتم بها التعبير عن تلك الطموحات المشروعة في أغلبها العام، ما يقود إلى حالة التأزم والانشغال الداخلي في قضايا خلافية تمثل انحرافاً عن غايات التغيير المرجوة. وخطورة هذا الانشغال ـ بما يحمله من ترتيب أولويات وقضايا خلافية ليست أصيلة أو تمس بشكل مباشر هموم المواطن العادي، الذي افتقد محدد الأمان بشقيه المادي والمعنوي على حاضره ومستقبله ـ بدأت تنال أيضاً من البيئة الخارجية الليبية.

● بين استمرار التدهور الأمني وانتشار السلاح بشكل كبير بين الميليشيات، هل يمكن القول إن ليبيا أصبحت اليوم خارجة عن القانون؟

ـ يكاد يكون من الصعب الحديث عن قانون داخل ليبيا، بعدما فقدت ليبيا المؤسسات المنوط بها هذا القانون تشريعاً وتطبيقاً، وتدخلت الخلافات السياسية فقضت على الموروث القبلي القادر على ملء هذا الفراغ السياسي ـ القانوني بسبب عمليات التشوه والتمزق التي تعرضت لها البنية القبلية خلال الحرب الأهلية؛ فنحن اليوم أمام أطياف وشرائح شعب باتت مسلحة بمختلف أنواع العتاد الحربي بسبب انخراطها في الحرب الأهلية بين السلطة السياسية ممثلة في نظام القذافي ومؤيديها من القبائل والكتائب المسلحة من ناحية،

ومعارضيها من القبائل المناوئة والقوى المدنية بكافة أطيافها، من ناحية أخرى. بحيث بات شيوع السلاح بين المدنيين ظاهرة ملموسة بوضوح وجلاء داخل المجتمع الليبي بشكل غير مسبوق من قبل حتى قياساً بمرحلة ما قبل الاستقلال عن المستعمر الإيطالي، نتيجة عمليات التدفق غير المسبوق للسلاح من الخارج لتسليح معارضي السلطة، ثم تالياً كنتيجة لعمليات الاستيلاء على مخازن الجيش والكتائب العسكرية بعد سقوط النظام. وخطورتها ليست بهذا الشيوع الكبير فحسب، وإنما أيضاً في عمليات توظيفه سياسياً في إدارة ديناميات الصراع الداخلي بسبب تعدد مراكز القوة والنفوذ في حقبة ما بعد القذافي.

ولذا باتت ليبيا نموذجاً كلاسيكياً لحالة القلق الخارجي من إمكانية تدهور الأوضاع الداخلية الليبية نتيجة عدم الاستقرار الشامل الذي تعانيه، وبالتزامن مع افتقاد السلطة القادرة على ضبط الأوضاع والتوازن الداخلي بين مكونات المجتمع الليبي، بحيث باتت نموذجاً جديداً للدولة الفاشلة (Failure State)، يضاعف من تلك الحالة، الإحساس بحالة عدم اليقين السياسي الكبيرة تجاه تطور الأوضاع الداخلية الليبية، سواء تجاه عدم قدرة السلطة الجديدة على ضبط والسيطرة على مقاليد الأمور الداخلية نتيجة سيطرة الميليشيات المسلحة على آلية صنع القرار الداخلي الليبي، أو اختراقه من قبل العديد من الجماعات والقوى ذات الميول الراديكالية، من ثم بات الانفتاح الخارجي على ليبيا بتلك المرحلة بشكل يكتنفه العديد من الهواجس والتحديات، التي يمكن أن تؤثر على المصالح الإستراتيجية ليس على الغرب فحسب، وإنما على العديد من القوى الإقليمية الأخرى أيضاً.

وقد ساهم الغرب في الوصول لتلك الحالة عن عمد؛ فإذا كان مشهد التغيير السياسي في ليبيا يختلف قياساً بمشاهد التغيير الحادثة بالمنطقة العربية بكونه الوحيد الذي أزاح ليس فقط نظاماً سياسياً من السلطة (Regime) بالقوة المسلحة، إضافة إلى هدم الدولة الليبية نفسها بما تشمله ذلك من بنية مؤسسية وأنماط حاكمة للقيم والسلوك السياسي. بدا التغيير هنا أوسع من إسقاط نظام سياسي بشخوصه، بالعمل على إسقاط الدولة نفسها سواء بشكل واعٍ من قبل الخارج، ومن دون وعي من قبل القوى التي دخلت في صراع مكشوف مع نظام القذافي على أرضية التغيير والإصلاح، فانتهى بها المطاف إلى هدم الدولة نفسها. صحيح أن الدولة الليبية عمرها السياسي محدود نسبياً، إذ لا يمكن الحديث عن دولة ليبية قبل عام ١٩٥٢ حيث توحدت

أقاليمها الثلاثة: برقة ـ المنطقة الشرقية، مع فزان ـ المنطقة الجنوبية، وطرابلس ـ المنطقة الغربية بما فيها جبل نفوسة، لتشكل معاً كيان الدولة الوليدة تحت العلم الملكي السنوسي. إلا أن هدم الأسس التي قامت عليها تلك الدولة على الرغم من حداثتها، يطرح إشكالية غاية في التعقيد متعلقة ليس بإمكانية إعادة بناء الدولة من جديد بتكلفة معقولة فحسب، بل الأهم إعادة التماسك لهذه المناطق التي باتت اليوم تتمتع بنفوذ وقوة يجعلها تطرح فكرة الانفصال والتفتت الجيو ـ سياسي عن الدولة الأم حال عدم حصولها على الاستحقاقات التي تريدها من الدولة الجديدة.

وقد بدت غاية هدم الدولة الليبية، متعمدة خلال إدارة مراحل الصراع الأهلي، وتحديداً من جانب الناتو، حيث استهدفت عمليات القصف الجوي المكثفة ليس حماية المدنيين بحسب التفويض الدولي الممنوح لهم من الأمم المتحدة، وإنما استهداف البنية المؤسسية للدولة الليبية نفسها، مدنية كانت أم عسكرية بشكل متعمد، بهدف هدم الدولة وركائزها، لإفساح المجال لبناء دولة على أسس جديدة من دون معوقات من عبء الموروث الثقافي أو المؤسسي السابق. ولذا نحن هنا أمام مشهد يكاد يكون مماثلاً لما حدث بالعراق، ولكن بشكل غير مباشر هذه المرة، حيث كان بالأخير القرار سياسياً ومستهدفاً مباشرة من جانب الحاكم العسكري الأمريكي بول بريمر، بينما كان الحال في ليبيا عسكرياً وبشكل غير مباشر من جانب عمليات قصف الناتو، والرغبة في إزالة أي رموز أو حضور مادي أو معنوي للدولة الليبية، أياً كان تقييمنا للطابع النظامي ـ المؤسسي لتلك الدولة.

وهنا وقع الغرب في الإشكالية نفسها التي وقع فيها بالعراق من قبل؛ فهو حينما أراد أن يستبعد ويزيح عبء القيم الحاكمة للدولة الليبية خلال حقبة القذافي، لم يجد أسهل من هدم الأسس التنظيمية والمؤسسية التي قامت عليها الدولة من دون تفرقة واعية بين الاثنين، وتحديداً المؤسسة الأمنية حتى لا تكون قوى مضادة للثورة الجديدة، حتى يسمح بتكرار تجربة المستشارين العسكريين وتوريد صفقات سلاح ضخمة، إضافة إلى إعادة تهيئة البنية المدنية نفسها. إلا أنه أفقد الدولة الجديدة، من دون وعي، الوسائل والإمكانيات المادية التي يمكن أن تفرض بها سيادتها على الأرض، وإجبار الآخرين على احترام تلك السيادة. فحدث ما حدث بالعراق من حيث تحلل للدولة الوطنية والولاء لها، لصالح ظهور هويات فرعية قبلية ـ جهوية بالأساس، على حساب مفهوم الأمة الليبية

الذي ما زال كياناً وليداً، ومفهوماً ثقافياً محدود الأثر والانتشار في بيئة يغلب عليها الطابع القبلي. والمشكلة هنا أن قوات الاحتلال كانت الضامن الوحيد من التحلل والتفتت الجيو ـ سياسي تبعاً لتلك الهويات الفرعية بالعراق، بينما تفتقد الساحة الليبية هذا الوجود الخارجي الذي يؤمن للدولة الوطنية وجودها الحالي، إذا وصلت حدة الصراع مستوى لا يمكن التعايش معه.

إذ إن عمليات التحديث التي شهدتها ليبيا طوال العقود السبعة الماضية منذ الاستقلال، لم تُفضِ واقعياً إلى بلورة أمة ليبية متماسكة لها هويتها التي تعلو على ما عداها من هويات فرعية، وتؤمن استمراريتها عبر مؤسسات وبنية تنظيمية راسخة تعمل على شيوع القيم الحاكمة لها. وقد ضاعف من حدة تلك المشكلة أن شهور الحرب الأهلية التي انتهت بانتهاء حقبة القذافي، أحدثت شروخاً كبيرة في بنية المجتمع الليبي على المستوى العام، والأكثر خطورة في بنية مؤسسة القبيلة ذاتها، بسبب المواقف المؤيدة والمعارضة للقذافي، ما أحدث خلخلة حتى داخل الهويات الفرعية نفسها، عبرت عن نفسها في ظاهرة الاحتراب بين القبائل والمناطق الجهوية، وعدم قدرة القبيلة الواحدة نصرة بعض فروعها الذين ناصروا القذافي تجاه عنف وبطش القبائل الأخرى.

الأمر الذي يطرح إشكالية، تكمن في قدرة الليبيين وحدهم الاضطلاع بمهمة بناء الدولة الجديدة، ونوعية الأسس والركائز التي تنهض عليها مستقبلاً، في ضوء تقاعس أو عدم رغبة الجوار الإقليمي والغرب ـ الذي مد يد المساعدة في تدمير الدولة ـ مساعدتهم في مرحلة بناء دولتهم الجديدة، حيث بات يخشى من احتراق أصابعه داخل دوامة صراع واحتراب داخلي غير واضح الملامح. أضف إلى ذلك أن الخارج بشقيه الإقليمي والدولي بات مشغولاً بهمومه ومشاكله الداخلية أكثر من اهتمامه بليبيا بعد رحيل القذافي، وبات يلتزم منطق الحياد والسكون طالما لم يصل الخلاف والصراع الداخلي إلى الخطوط الحمراء التي رسمها له.

● المجالس العسكرية هل يمكن أن تشكل عقبة أمام عملية التحول الديمقراطي المنشود في ليبيا؟

ـ لا تستقيم ذهنية عسكرة المجتمع مع فكرة التحول الديمقراطي؛ فالديمقراطية تعني توفير آلية للاحتكام السياسي بين الآراء والقيم المتصارعة داخل المجتمع عبر الاحتكام للإرادة العامة التي تمثل المجتمع عبر صناديق

الاقتراع؛ في حين تعمل عسكرة المجتمع للوصول إلى حلول سريعة للمطالب والرغبات عبر الاحتكام للسلاح ونفي وإقصاء الآخر المعارض. هنا لا مجال للحديث عن المواءمة السياسية، إنما نحن أو هم.. ويضاعف من حدة تلك الإشكالية داخل ليبيا كون النخبة الجديدة التي خرجت من الصراع منتصرة، باتت عاجزة كلياً عن التوافق الداخلي في ما بينها على رسم ملامح الدولة الليبية الجديدة، أو حتى تأمين الاستقرار للمرحلة الانتقالية، بسبب تباين ليس مرجعياتها العقائدية فحسب، وإنما أيضاً مصالحها السياسية وارتباطاتها التي تصل إلى حد التبعية غير المنظورة للخارج. ولذا رأينا كيف أن تلك النخبة التي أنيط بها قيادة المرحلة الانتقالية باتت عاجزة عن التأثير في الشأن الليبي الداخلي، ما أوقعها تحت ضغوط غير محدودة ولا تسير في اتجاه واحد، وإنما متعارضة باتجاهات عكسية أبرزها اثنان:

أولهما، الضغوط القادمة من البيئة المجتمعية الأوسع، وتطالبها باستحقاقات سياسية ـ اجتماعية، اقتصادية ـ مالية، وأمنية ـ معيشية، أصعب من أن تنفذ بين يوم وليلة، لا لسبب سوى عدم وجود الآلية التنظيمية ـ المؤسسية التي يمكن الاعتماد عليها لاضطلاع السلطة الجديدة بممارسة سيادتها وحقها المشروع في مجال ولايتها الجغرافية.

ثانيهما، الضغوط القادمة من داخل النخبة المنتصرة نفسها، والعاجزة عن التوحد والتوافق الداخلي أمام المجتمع بشكل يحفظ لها قدراً من المكانة والاحترام. إذ بدأت تُواجه بصراع اقتسام السلطة بسبب تعدد مراكز القوى داخلها، إضافة إلى عمليات تصفية الحسابات بين رموزها وتحديداً بين ما يوصف بمعارضة الداخل ومعارضة الخارج التي هبطت مع عمليات الأطلسي الجوية على ليبيا، وتجسد الحملة ضد شمام فصلاً من فصول تلك التصفيات المتوقع لها الشيوع في الفترة القادمة.

وبينهما افتقاد القدرة التأثيرية على الكتائب الجهوية التي باتت تمارس حقوق الدولة والنظام السياسي معاً. وليس أدل على ذلك من كون كتائب الزنتان ما زالت تحتجز سيف الإسلام القذافي، لديها بالجبل الغربي، وترفض تسليمه للمركز في طرابلس بدعوى إمكانية هروبه. واستمرار رفضها الانسحاب من محيط طرابلس والدخول في صراع عسكري مكشوف ـ مع العديد من القوى المسلحة بما فيها المجلس العسكري للمدينة ـ على النفوذ

والسلطة. للأسف، فإن التجربة الديمقراطية الوليدة في ليبيا والتي أنتجت المؤتمر الوطني، لم تفض عملياً إلى إزاحة الميليشيات العسكرية عن عرشها، بل على العكس دعمت بقاءها، حيث استخدمت لدعم الحظوظ الانتخابية لقادتها كما فعل المجلس العسكري لطرابلس مع زعيمه عبد الحكيم بالحاج، الذي تحول إلى العمل السياسي وأسس حزباً سياسياً جديداً.

إذ لم تقدم طبيعة مسار الحركة السياسية، مؤشرات مشجعة على إمكانية إنهاء عسكرة العقلية الليبية، وقدرة الليبيين البحث عن نقاط مشتركة تجمعهم أكثر من البحث عن النفوذ والقوة في النظام الجديد التي من دون شك سوف تأتي تلقائية بعد ذلك، من خلال تفعيل خيارات الديمقراطية والإرادة الشعبية؛ فهناك مثل بسيط دال على صعوبة تجاوز الأطر والهويات الضيقة لصالح هوية أكبر، يكمن في عدم قدرة الليبيين على تشكيل مؤسسات المنظومة الحزبية الجديدة على أسس ثقافية ـ تعددية تتجاوز الحيز الضيق للمكان أو القبيلة؛ فالمنظومة السياسية المحتملة والقادمة سوف تتشكل بالأساس من تلك القوى التي انتصرت في الصراع الأهلي، مع حرمان القوى التي ناصرت القذافي من الوجود العلني على الأقل المستقل فيها. وتلك المنظومة الجديدة بدأت تتشكل على أسس ضيقة يحاصرها المكان والهوية الثقافية الفرعية، بمعنى أن تتحول الكتائب والميليشيا المسلحة إلى قوى وأحزاب سياسية معبرة عنها تحديداً كما هو الحال في لبنان والعراق، بحيث تصبح المنظومة السياسية ـ الحزبية تكريساً للتمايزات والاختلافات الثقافية وليس متجاوزة أو تجبها.

● كيف لليبيا الخروج منتصرة من هذه الأزمة والتهديد الذي يعصف بمستقبلها..؟

ـ يكاد يكون من الصعب الخروج من تلك الوضعية الحرجة من دون تحقيق مصالحة وطنية شاملة، تشمل جميع الليبيين في الداخل والخارج بما فيهم أنصار النظام الليبي السابق، لكون الجميع في النهاية ليبيين لهم الحقوق وعليهم الواجبات تجاه استحقاقات بناء الجمهورية الثانية، يصعب نزع الوطنية عنهم. ويدرك الجميع أن تلك المصالحة الشاملة صعبة في مثل هذا التوقيت، حيث تتنازع الليبيين رؤى وتوجهات متناقضة ما بين الرغبة في الاستئثار بالسلطة وجني ثمار المشاركة بالثورة في شكل عوائد ومنافع سلطوية مباشرة من ناحية، ومحاولة الثأر والانتقام السياسي ممن تسببوا بمعاناتهم طوال السنوات

الماضية، وتحديداً العام الأخير الذي شهد الثورة الليبية التي أحدثت شروخاً داخل النسيج الاجتماعي لأطياف المجتمع الليبي، من ناحية أخرى.

إلا أن الانسياق والهرولة وراء هذين المطلبين، لن يقودا الليبيين لجني ثمار التغيير المنشودة والتفرغ لبناء مستقبل الجمهورية الثانية الواعدة، بل على العكس من ذلك، فسوف يُدخلا الجميع مولاة ومعارضة، في حلقة مفرغة من الاستنزاف المادي والمعنوي، ما يقود لتأخير عملية الانتقال السلمي والسريع لحقبة الجمهورية الثانية، من خلال إطالة أمد المرحلة الانتقالية بكل ما يكتنفها من تحديات ومشاكل، سوف تعمق من الشروخ الحادثة داخل البنية المجتمعية وتجعل من عملية بناء المصالحة الوطنية أعقد مما يعتقد الآن؛ فمن السهل الانتقام والثأر ومحاسبة الماضي، إلا أن الأصعب هو السمو على تلك الحالة والتطلع نحو مصالحة وطنية شاملة.

ولذا، نحن أحوج ما نكون لقيادة سياسية ونخب واعية لديها من الحس والاستيعاب التام لمجمل التحديات التي تواجه ليبيا داخلياً وخارجياً، لطرح مبادرة وفاق وطني ومصالحة شاملة لا تستثني أحداً كما فعل نيلسون منديلا في جنوب أفريقيا، عقب انتهاء حقبة الفصل العنصري؛ فقد كان من الممكن أن تنجر جنوب أفريقيا، إلى منزلق لا عودة منه بسبب عملية الثأر السياسي من مسؤولي سياسات التفرقة العنصرية، التي حرمت السود من أبسط قواعد ومقومات الحياة الإنسانية الطبيعية. إلا الرغبة في التعالي والسمو على أحقاد الموروث التاريخي، على الرغم من ما يبررها ويضفي عليها المشروعية، جعلت البلاد تتجاوز وبسرعة مخاطر المرحلة الانتقالية وتقدم صورة نموذجية للمجتمع المتعدد ثقافياً وعرقياً، والذي خطا خطوات تنموية شاملة بالداخل، وزاد من مكانة جنوب أفريقيا إقليمياً وعالمياً حتى من الدول التي ناصرت نظام الأقلية العنصرية من قبل.

وليبيا في حاجة اليوم لاستلهام تلك الرؤية الثاقبة بالتعامل مع التحديات المتعاظمة التي تواجهها داخلياً وخارجياً، والتطلع نحو مستقبل واعد، عبر التحلل من أسر وقيود الموروث التاريخي. رؤية تصالحية تبعث الطمأنينة لمختلف شرائح ومكونات المجتمع الليبي الداخلي، التي لديها هواجسها من عدم وضوح رؤية طريق المستقبل وضبابية المرحلة الانتقالية، وخارجياً لتهدئة هواجس الآخرين والقوى الفاعلة دولياً لتجاوز حقبة الماضي، وبدء إنجاز شراكة إستراتيجية تعود بالنفع على الجانبين. ورؤية تقوم على المصالحة

الوطنية الشاملة التي تسد منافذ الانكشاف المتزايدة للبيئة الليبية، والتي يمكن توظيفها بسهولة من الجميع في الداخل والخارج لتهديد هذا المستقبل والتأثير عليه، من خلال الاحتكام للعقل والمصلحة العامة، ثم الإرادة الشعبية، لحسم القضايا الخلافية. بالتزامن مع تلك الرؤية يجب أن تشكل لجان نوعية منوط بها تحقيق العدالة الإنسانية والتعويض لمن تضرر من ممارسات سابقة تعويضاً مالياً وإنسانياً يخفف من المعاناة التي لقيها هؤلاء. إذ لا يمكن أن تحدث مصالحة وطنية حقيقية، وطي صفحة الماضي من دون تلك الرشادة والعقلانية وتشكيل الآلية الإنسانية للمصالحة مع الماضي.

وما نراه في توترات مسلحة بين مكونات المجتمع الليبي، والتي لم تستثن أي حيز جغرافي داخل ليبيا، والتهدئة اللاحقة له، وثم عودة تالية لتلك التوترات في مناطق جديدة أو المناطق نفسها مرة أخرى، وإضافة إلى القلق الذي يشعر به الخارج تجاه تلك التوترات وزيادة حالة عدم اليقين السياسي تجاه المستقبل، ما يرفع من مخاطر المرحلة الانتقالية الراهنة، ويجعلها معرضة للاستنزاف المتواصل من قبل الجميع بالداخل والخارج، عوضاً عن أن تكون عامل دافع وقوي لإرساء ملامح الجمهورية الثانية. هذا كله بسبب افتقاد تلك المصالحة الوطنية، ومحاولة جمع أطياف المجتمع الليبي على مائدة حوار وطني جاد، يحسم مسألة المصالحة الوطنية ويخلق الإجماع الداخلي حولها، ويمهد لمسألة العدالة الإنسانية، ليس الانتقالية التي نراها الآن، حيث يسمح للبعض بإمكانية المشاركة السياسية بعد العفو عن ماضيه، ولا يسمح لآخرين بذلك، بعدما بات المعيار الحاكم للتأثير على المشهد الليبي حيازة المال أو السلاح أو كليهما معاً. وتقدم حالة بشير صالح، مدير مكتب الراحل معمر القذافي، نموذجاً صارخاً لتلك العدالة الانتقائية التي نتحدث عنها، إضافة إلى التوظيف السياسي له من قبل فرنسا ـ ساركوزي التي ضغطت من أجل إطلاق سراحه وتضغط حالياً من أجل عودته لتأدية دور سياسي في الجنوب الليبي.

ويكفي أن نشير إلى نقطة محورية في هذا السياق، وهي محاولة نبش الماضي الليبي، من خلال إعادة فتح ملفات تم إغلاقها وبتكلفة مجتمعية ومالية ضخمة. وإن حاول البعض من الداخل نبش الماضي على طريقته عبر تغيير أسماء شوارع، أو هدم ملامح ومشاهد تاريخية وصلت إلى مستوى نبش القبور، فإن الخارج يبحث عن ما هو أخطر من نبش الماضي، مواصلة الاستنزاف المالي والسياسي لليبيا. والخطير في تلك المحاولات، نبش

الماضي لتحميل ليبيا الجديدة مسؤوليات حوادث وممارسات سابقة، واستنزافها مالياً وأدبياً مرة أخرى على أرضية تسوية تلك الممارسات لطي صفحة الماضي، والبدء في صفحة جديدة، ولكون الاستنزاف السياسي والحصار مسألة غير واردة الآن في ظل التغيير بالمشهد الليبي.

● في ظل ظهور معادلة سياسية جديدة في الخط العربي ـ الأفريقي، قوامها «مجتمعات أكثر قوة وربما شراسة في فعلها السياسي من أنظمتها ودولها» هل أصبح الشعب هو التهديد الحقيقي الذي يلقي بظلاله على الأنظمة العربية؟ وهل تتوقع استمرار مسلسل الثورات إلى أبعد من سوريا..؟

ـ من دون شك دفعت بلدان الربيع العربي ثمناً باهظاً لسلطوية الدولة الوطنية، من انهيار القيم والمؤسسات التي كانت تحمي الدولة وتجعلها قادرة على توجيه وتنظيم المجتمع الداخلي بتفاعلاتها التعاونية والصراعية كافة. إذ إن سقوط رأس النظام في تلك البلدان، ساهم في انهيار مؤسسات الدولة بسبب عملية التسييس والعقيدة السياسية التي جعلت من تلك المؤسسات حامية وخادمة للحكم وليس للمجتمع. حدث هذا بالتزامن مع ما أوجدته ديناميات الصراع المسلح من عودة تلقائية للانتماءات الأولية (Prime Loyalties) لليبيين، بوصفها الحصن الحصين للدفاع عن تلك الجماعات والشخوص، بحيث باتت كل منطقة أو حتى مدينة بمثابة ثكنة عسكرية، بكل ما يحمله هذا التوصيف من معانٍ ومدلولات. بدأت كغاية ملحة وضرورية لتوفير الأمن بعد غياب حضور الدولة الأمني نتيجة الانهيار الذي حدث لها طوال مراحل الصراع والضربات الأطلسية، ثم تحولت تدريجياً كمركز ثقل قوى في معادلة الصراع على النفوذ والقوة مع الآخرين خلال إدارة المرحلة الانتقالية الحالية، يكفي أن ننظر إلى ما يحدث في طرابلس من صراع متبادل لنكتشف على الفور عمق وفداحة هذا التحول في المشهد الليبي.

يحدث هذا في وقت غابت فيه وسائط الإعلام الإقليمية والدولية التي كانت تتزاحم على المشهد الليبي طوال شهور الحرب الأهلية وتسجل دقائقه لحظة بلحظة، أو اليوم، فإن ما يحدث في ليبيا بات بعيداً عن اهتمام تلك الوسائط، على الرغم من أن بعض أحداثه لا تقل خطورة أو فداحة عما كان يحدث خلال فترة الحرب الأهلية. ومثل هذا النهج له ما يبرره، لكون تسليط الإعلام على الصراع الجديد والناشئ بين النخب الليبية الجديدة، وإنما هو

لتأكيد فشل السياسات الغربية والعربية في التعامل مع المسألة الليبية منذ بداية أزمته في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، ثم تالياً غياب الجدل الداخلي في الغرب حول العمليات العسكرية بعد انتهاء الصراع المسلح.

ما ولد معادلة خطيرة: مجتمع قوي ودولة رخوة أو ضعيفة غير قادرة على بسط سيطرتها أو فرض احترام قراراتها. إذا كانت تونس ومصر عانت بشكل ملحوظ تلك الظاهرة، بحيث شكلت القوى الاجتماعية عنصراً ضاغطاً على السلطة ومنعتها من فرض سيطرتها أو تفرغها لإدارة القضايا الإستراتيجية، فإن الوضع أسوأ في ليبيا بسبب الاحتراب الأهلي الذي قاد إلى التغيير.

لا أتوقع كثيراً إمكانية شيوع ظاهرة الربيع العربي بعد سوريا، بسبب الحصانة التي وفرتها الممانعة الداخلية والخارجية للدول التي كانت على وشك الانضمام إلى تلك الظاهرة من ناحية، والمخاطر الجسيمة التي مثلتها تجربتا ليبيا وسوريا، والتكلفة الاجتماعية الباهظة التي يتحملها المجتمع تجاه هذا التغيير، ما أطفأ وهج النموذج المصري ومن قبله التونسي، حيث كانت التكلفة الاجتماعية للتغيير في حدود المسموح به اجتماعياً. وأما في حالتي سوريا ومن قبلها ليبيا، فإن التكلفة باتت أكبر من تحملها اجتماعياً، أضفي إلى ذلك تداعياتها على تماسك الوحدة الجيو ـ سياسية للدولة الأم.

٢ ـ شهادة
عمر الحامدي

أبعاد وجذور الصراع الليبي

. . . . .

معروف أن الشعوب التي تدفعها أوضاعها للاقتتال، ويفصل بينها خنادق الدم والثأر، يصعب عليها التفاهم، ويتحول واقعها إلى جحيم، وينسد أمامها طريق المستقبل، وتغرق في أوحال القبلية والجهوية والطائفية، ويغيب الوطن ويكون عرضة للتقسيم والتدويل والتجرؤ على كرامته ومصالحه، ويكفي النظر إلى ما يجري اليوم في ليبيا من غياب القانون وسيطرة القبلية والمسلحين ودعوات الفدرالية والتنافس الائتلافي والجهوي. . !

● بعد عامين على الثورة، كيف تصف ما حدث في ليبيا؟ وما رأيك في دور الناتو؟

ـ يوماً بعد يوم تتضح ملامح الأحداث التي حلت بليبيا بعد ٢٠١١. باسم التغيير والديمقراطية هدمت الدولة وأوصلت البلاد إلى مرحلة فوضوية، ومهما كان الرأي في النظام السابق، فإنه من حق الشعب المطالبة بالتغيير ولكن لا يمكن لعاقل، فضلاً عن كونه وطنياً، أن يقبل استمرار الأوضاع التي مزقت الشعب وهزت الكيان وجعلت ليبيا ذات التاريخ المقاوم والكبرياء الوطنية والثقافة العربية الإسلامية المتسامحة والمنفتحة على مجالها العربي الأفريقي والمتوسطي العالمي، في قبضة التطرف والعنف، وتدخل حلف الناتو والإعلام المعولم لتدمير بلدهم والمخاطرة بإضاعة استقلاله ووحدته وتقدمه. كل ذلك باسم الثورة والديمقراطية، وهو في الحقيقة عمل مضاد للتاريخ ينبغي على كل المخلصين العمل على تقويمه وتغييره سلمياً بتحكيم إرادة الشعب.

إن دور حلف الناتو عدوان صارخ ومبيت، تغطى بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣، الذي قرر الحظر الجوي لحماية المدنيين ووضع ليبيا تحت البند السابع. ولم يكلف مجلس الأمن نفسه عناء البحث عن حل سلمي يضمن التغيير في ليبيا، في حين أنه لم يتدخل في أي من دول الربيع العربي. السبب في ذلك واضح، وهو السيطرة على ليبيا ذات الموقع الاستراتيجي المهم والإمكانات النفطية الهائلة، وفرصة التخلص من نظام معادٍ للغرب. ومن السذاجة التصديق أن الغرب كان مهتماً بحياة الليبيين أو الديمقراطية في بلادهم، فلماذا لم يحصل ذلك الاهتمام والنجدة لشعب فلسطين الذي يواجه العدوان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، وغزة التي شن عليها العدو الصهيوني الحرب منذ عام ٢٠٠٨، حرباً بكل الأسلحة؟!

إننا كجزء من شعبنا في ليبيا في الداخل والخارج الذي يعاني الويلات ويواجه التحديات غير المسبوقة، وبعد مرور عامين على الكارثة التي أنتجتها تلك المغامرة التي أقدم عليها نفر فقدوا بوصلة ومنهج وأسلوب بناء الأوطان على أساس شرعية الإرادة الشعبية. وإذ نؤكد أننا لا نمنع عن النظام السابق النقد والتقويم، بل ندعو إلى تقويم كل المرحلة من ١٩٦٩/٩/١، حتى الآن بمحاكمة كل من أجرم في حق الشعب، ولكن عدم معاقبة الجميع بجريرة البعض والذي تنعكس آثاره على الوطن بكامله، وبالتالي يتم المصادرة على المطلوب، وهو التغيير وبناء مجتمع ديمقراطي حر.

لذلك فإن الشرعية لا يمكن أن تعطى لأي طرف مهما ادعى الديمقراطية والتغيير ومقاومة الاستبداد، ما لم يتم ذلك من خلال العمل السلمي ونبذ العنف وإدانته والاحتكام إلى الإرادة الشعبية، فكيف والحال في ليبيا أن عدوان الناتو أدخل البلاد في حرب أهلية لا تزال فصولها تترى والدماء تسيل والشعب مروع ومعتدى عليه. وإذ نحمل «سلطة التغلب» التي مكنها الغرب بالقوة من البطش بليبيا وتحطيم مشروعها الوطني التحرري المعادي للاستعمار مسؤولية الاحتراب والفوضى والبطش بالشعب وبخاصة من يخالفهم الرأي واستباحة البلاد قتلاً وسجناً وتشريداً في أخطر مرحلة مرت بها ليبيا حتى الآن.

● في مجمل أحاديثك هناك ربط ما بين ما يحدث في البلاد العربية والمعروف بـ «الربيع العربي»، بأن ثمة يداً خفية تلعب في المنطقة لتقسيمها، فهل نحن الآن أمام استنساخ اتفاقية «سايكس ـ بيكو» جديدة لتقسيم المنطقة؟

ـ نعرف أن الأمة العربية ذات الدور والتاريخ المجيد والتي قدمت للإنسانية الحضارة العربية الإسلامية التي أحاطت بكل إيجابيات الحضارات السابقة ومهدت لحضارة العصر، قد مرت بحكم دورها وموقعها وإمكانياتها المتعددة ـ وذلك دأبها دائماً ـ بالعديد من الغزوات والحروب حتى شملها الحكم التركي من خلال الخلافة العثمانية لمدة أربعة قرون. ثم جاء الغزو الأوروبي، وبعد صعود الحضارة الأوروبية التي تغذت على ما قدمته الحضارة العربية ثم تنكرت لها ولأسباب ثقافية واقتصادية ليس هذا مكان شرحها، قام الغرب بهجوم مزدوج قضى على الخلافة العثمانية وسيطر على بلاد العرب وقسمها أرضاً وشعباً منذ اتفاقية «سايكس ـ بيكو ١٩١٦».

من المهم اليوم أن نقف عند تلك الأوضاع لأنها مستمرة معنا من جهة، ولأنها تكاد أن تكرر فعلاً تجاربها، وكأن العرب لا يفقهون ولا يتعظون. لذلك فإن مواجهة ما يواجهه العرب اليوم من تحديات لا يمكن أن يتم من دون فهم هذه الخلفية العامة لتراثهم من تخلف ضارب الأطناب، وعدوان متواصل حقق أغراضه بتقسيم وطن العرب إلى أجزاء، وتوطين للحركة الصهيونية في فلسطين، ويعود اليوم لكي يوظف ذلك الواقع المركب من تخلف وتجزئة وعدوان في القضاء على العرب كأمة لها دورها الحضاري.

إن الوعي بتلك الظروف لا يمكن أن يلغي مسؤولية الحكام الذين استغلوا تلك الظروف وأمعنوا في الاستبداد والنيل من الحريات، لكن ما

ينبغي الاتفاق عليه انطلاقاً من حق الناس في تحدى الطغيان وبناء نظام ديمقراطي، لكن بشرط عدم توظيف العنف والاستقواء بالأجنبي.

● ثمة نبرة إدانة وتخوف في حديثك من حاضر ليبيا ومستقبلها، ما مرجع ذلك؟

ـ نحن نُدين ما يجري في ليبيا من قتل وسجن ومطاردة خارج القانون والاستيلاء على الممتلكات وفرض الحراسة والمحاكمات الغرضية التي تواصلت فصولها بعد السيطرة على ليبيا وما أسموه بـ انتخابات حرة، إذ تم إقصاء ثلث الشعب الليبي الذين فرضت عليهم الهجرة ومنعوا من الإدلاء بأصواتهم من دون أي مبرر أو صلاحيات دستورية شرعية.

إن من يثور على نظام يتهمه بالاستبداد والديكتاتورية، لا يمكن أن يُقبل منه ممارسة ما ثار عليه، وبالتالي فإن السلطة الانتقالية في ليبيا محاصرة حتى الآن بسلاح المليشيات الذي لا يمكن أن يبني ديمقراطية. ندين عمليات القتل والاغتيالات المتنقلة من درنة إلى بنغازي إلى طرابلس وزليتن والعزيزية والجبل الغربي وبني وليد وسبها والكفرة، التي شملت الأفراد والقبائل على نحو بائس ووحشي لا يمكن أن ينسب لأي فصيل وطني، فضلاً عن أن يكون إسلامياً. ندين مشاريع التطرف التي تستهدف أن يكون مصير ليبيا مثل مصير أفغانستان والصومال والعراق والتي تمهد لسيطرة القاعدة والمتطرفين على ليبيا.

ونطالب كل الأحرار بأن يهبوا للدفاع عن الهوية الحضارية العربية الإسلامية والثقافة الوسطية المتسامحة التي تتعرض اليوم للعدوان الآثم في ليبيا على يد قوى مسلحة بفكر متطرف وبأسلحة عصرية تفرض بها إرادتها أمام سمع وبصر العالم أجمع، وأنه على الرغم من أن ما حل بليبيا، مكن تجاوزه إذا احتكم الجميع إلى العقل والمسؤولية. وأنا هنا أتساءل ماذا يعني هدم رموز تاريخنا الثقافي والعلمي الجهادي ضد الأعداء عبر العصور، كما حصل في مدينة درنة التي تحتضن قبور أكثر من ثلاثين من صحابة رسول الله (ﷺ) الذين أسهموا في تحرير ليبيا من الاستعمار الروماني ودنس الجاهلية؟ لماذا تهدر كرامة هؤلاء الرموز ومنهم الصحابي الجليل (رويفع الأنصاري) حتى وصل الأمر إلى كل من زليتن ومصراتة وطرابلس وضواحيها، حيث ثم هدم قبر ومنارة الشيخ عبد السلام الأسمر وابنه ووالده، ومقام الشيخ الشعاب في طرابلس، وقبر العالم الجليل أحمد الزروق في مصراتة، وأخيراً حرمة مسجد

أحمد باشا بطرابلس؟ هل يعرف هؤلاء الجهلة المتطرفون أنهم بذلك يهدمون تاريخاً ويسيئون إلى ثقافة ودين شعبنا وأمتنا؟ أليس هؤلاء المعتدى عليهم هم كوكبة العلماء والمجاهدين الذين واجهوا الاستعمار الإسباني من الأندلس حتى طرابلس الغرب، والذين أرسوا الثقافة العربية الإسلامية المتسامحة في ليبيا والمغرب العربي؟ أم أنهم ينفذون خطة في إطار لم يكشف بعد؟!

● **وكيف الخروج من هذه الأزمة في رأيك؟**

ـ طريق ذلك هو العقلانية والتسامح وعدم تحكم الماضي في سير المستقبل، أي التمسك بالعروة الوثقى، وهي الوحدة الوطنية والتخلي عن الثأر وتجاوز صعوبات الحاضر والتمسك بالوحدة الوطنية وقاعدتها الصلبة: الثقافة العربية الإسلامية. ونحذر القوى التي أوغلت في إيذاء وإهانة الشعب الليبي بأنهم خاسرون بحكم التاريخ وبصلابة إرادة شعبنا المقاوم، وندعو جماهير شعبنا لرفض هذا الواقع وهذه السياسات من أجل تجاوز الانحراف واستعادة شرعية الدولة الوطنية والطريق إلى ذلك محدد (المصالحة الوطنية غير المزيفة). ونؤكد أهمية الحوار والحل السلمي، وأن الإرادة الوطنية هي الكافلة لكل المسؤوليات والحاضنة لكل الجهود والحلول السلمية، إن ديننا الحنيف يدعونا إلى ذلك ويحدد لنا منهج العمل الأخوي للمصالحة وحقن الدماء من أجل إنقاذ ليبيا.

هذا الكلام لا نلقيه الآن على عواهنه، ولكنه موقف سبق لي اتخاذه بعد تفجر الأوضاع في ليبيا، حيث كنت أُعالَج بالخارج فرجعت يوم ٢٠/ ٢/ ٢٠١١، وبتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠١١، قابلت الأخ محمد الزوي أمين مؤتمر الشعب العام وقتها وقدمت له مقترحاً محدداً من أجل حل المشاكل سلمياً والتجاوب مع المطالب المشروعة، وطلبت منه عقد مؤتمر الشعب العام خلال أسبوع في دورة طارئة، على أن يتولى الرائد عبد السلام جلود، أو اللواء أبو بكر يونس جابر، قيادة مرحلة انتقالية تتولى حل المشاكل الطارئة بمشاركة كل الأطراف؛ وبعد ذلك يترك الأمر للشعب الليبي ليقرر مصيره. وقد حضر الأخ أبو زيد دورده قبل أن أنصرف وسمع ما اقترحته وكان رد الأخ محمد زوي أن هناك لجنة مكلفة بإدارة الأزمة، لكن للأسف الأحداث أخذت مساراً آخر.

ومع ذلك، واصلت مع عدد من الزملاء من المجتمع المدني من خلال الجمعية الليبية للتضامن والسلام التي كنت رئيساً لها، طرح مبادرة الحوار والمصالحة الوطنية وعدم استمرار الاحتراب والتدخل الأجنبي، وضرورة

وقف عدوان الناتو. وكنت خلال الأشهر اللاحقة حتى شهر حزيران/ يونيو ٢٠١١، قد قدمت عدة مبادرات رسمية للمصالحة بين الأخوة الفرقاء المتحاربين، وقد مالت كل من الولايات المتحدة وفرنسا إلي قبول بعض الاقتراحات بالخصوص في بعض الأوقات. لكن التدخل الشخصي لحاكم قطر الشيخ حمد، والرئيس الفرنسي ساركوزي، ومستشاره «برنار ليفي»، دفعوا في اتجاه الحسم العسكري، وقدموا الأموال والسلاح التي مكنت حلفاءهم من دخول طرابلس والسيطرة عليها في ٢٠١١.

● ماذا تقصد بالمصالحة الوطنية غير المزيفة؟

ـ معروف أن الشعوب التي تدفعها أوضاعها للاقتتال ويفصل بينها خنادق الدم والثأر، يصعب عليها التفاهم، ويتحول واقعها إلى جحيم، وينسد أمامها طريق المستقبل، وتغرق في أوحال القبلية والجهوية والطائفية، ويغيب الوطن ويكون عرضة للتقسيم والتدويل والتجرؤ على كرامته ومصالحه، ويكفي النظر إلى ما يجري اليوم في ليبيا من غياب القانون وسيطرة القبلية والمسلحين ودعوات الفدرالية والتنافس الائتلافي والجهوي.

ومن أجل إنقاذ الشعب والوطن، لا بد من تدخل الإرادة الواعية لسد الطريق أمام تلك التداعيات السلبية، ودفع الأمور في اتجاه إيجابي نحو التفاهم والمصالحة حفاظاً على حقوق الجميع ومصالحهم، ولا بد من التأكيد أنه من غير ذلك ستدفع الأمور إلى الأسوأ، إلى الحرب الأهلية وربما تقسيم البلاد وتأسيس (كانتونات انفصالية، ما يسهل إضعاف الوطن وجعله لقمة سائغة للأعداء).

● من ليبيا الهادئة والشعب المبسوط والمقيم في ثراء قبائلي كما نقله إعلام القذافي (المضلّل ربما)، إلى ليبيا الدم والقتل والتمثيل بالجثث، كيف السبيل في رأيك، للخروج من هذه الحالة القاتمة؟

ـ في خضم الأحداث الدامية التي عرفتها بلادنا ليبيا بعد أحداث ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، والتي دفعت الأوضاع إلى قتال بين أبناء الشعب الواحد احتكموا فيه إلى القوة والعنف بدلاً من الحوار والتدافع السلمي، فوجد فيها الأعداء الفرصة المواتية، فنال بلادنا ما نالها من القتل والدمار والخسارة ووضعها، للأسف، على أبواب الحرب الأهلية.

وعلى الرغم من فداحة الخطب وتقطع جسور اللقاء والحوار بفعل الحرب الضروس التي أذكاها تدخل حلف «الناتو» وعدد من الدول لخدمة مصالحها متذرعة «بحماية المدنيين» في ليبيا، فأسقط ذلك النظام القائم وقاتل الليبيون بعضهم بأسلوب بشع لا تقره أي ثقافة أو دين.

وعلى الرغم من قتامة وفظاعة تلك الأوضاع، صدت مجموعة من أهل ليبيا بمن فيهم الموجدون في الخارج، بالحق ومنطق العقل واستشراف المستقبل بما وقر في عقولهم وسطعت به في نفوسهم قيم الحق والعدل التي يأمر بها الدين الإسلامي الحنيف وتشجع عليها الشيم العربية، في إصلاح ذات البين عندما يحصل المكروه، فتقدموا بمقترح رأوا فيه أنه الطريق الوحيد لإنقاذ بلادهم سموه بـ «مبادرة من أجل الحوار والمصالحة الوطنية في ليبيا» بتاريخ ٢٠١١/١٢/٤، ولم يكن التوصل إلى الاتفاق على ذلك المقترح سهلاً في ما بينهم لخطورة الأوضاع وتردي العلاقات، إلى درجة أن الحديث عن الصلح في هذا الوقت عده البعض تخاذلاً. وقد مضى بعض الوقت، كان ضرورياً على الرغم من قسوته، على ظروف بلادنا لنرى أن هذه الدعوة أصبحت تلقى قبولاً لدى الكثير من المثقفين والعلماء وأصحاب الرأي، وإن اختلفت الرؤى؛ فبعضهم رأى في المبادرة صلحاً تقليدياً بين القبائل والجهات، وبعضهم عدها مجرد تهيئة الطريق لاستقرار الأوضاع من غير النفاذ إلى عمق الأحداث ومعالجتها موضوعياً لاستعادة روح الأخوة وبلسم العيش المشترك وضرورات امتلاك زمام المبادرة، لإعادة بناء مجتمع ودولة حديثة تقوم على المشاركة والديمقراطية من غير إقصاء ولا تهميش ولا توظيف للقوة والاستقواء بالخارج. والمسؤولية الوطنية تقتضي فهم موضوع المصالحة الوطنية لتنفيذها من أجل توفير مناخ سلمي تضامني بين المواطنين في ليبيا.

● هل تعتقد بوجود يد لأمريكا في اندلاع ثورة ليبيا؟

ـ بعيداً عن أي تخوين أو تبنٍّ لنظرية المؤامرة، فقد احتضنت الولايات المتحدة ما سمي بـ «الربيع العربي» ودفعت كل قوى الغرب لتأييده وللتخلي عن الحكام المستبدين الذين حكموا بدعم غربي ولمصلحته. ولعل من أهم وأخطر تطور شكل مفارقة تاريخية هو توظيف تركيا ودول الخليج لإعادة تخريط المنطقة العربية وربما العالم الإسلامي، وذلك بالتحالف مع «الإسلام السياسي» الذي شنت ضده حرب الإرهاب بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١، ولا بد

من الانتباه أن ذلك لم يغير من العداء ضد الإسلام، وهنا نعود لأحداث مدينة بنغازي والهجوم على القنصلية الأمريكية ومقتل السفير الأمريكي رداً على الفيلم المعادي للرسول (ﷺ)، ولأن الوقائع لم تُكشف بعد، فإن ما يمكن قوله إن الأمريكان الذين سهلوا دخول القاعدة إلى ليبيا يدفعون اليوم ثمن غبائهم وشيطنتهم للأحداث، ما أدى إلى مقتل سفيرهم. عموماً العلاقات الليبية ـ الأمريكية، تميزت دائماً بالتاريخ الدموي الذي بدأ منذ مرحلة تأسيس الولايات المتحدة وقيام أول حرب أمريكية من ١٨٠١ـ ١٨٠٥، ثم مرحلة الحرب العالمية الثانية وتأسيس قاعدة «هويلس» في طرابلس، ثم مرحلة قيام ثورة الفاتح ١/٩/١٩٦٩، وطرد هذه القاعدة في ١١/٦/١٩٧٠، وما تطورت إليه العلاقات سلبياً بعد ذلك حتى شنت أمريكا عدواناً على مدينتي طرابلس وبنغازي في عام ١٩٨٦. ثم مرحلة حرب الناتو على نظام القذافي والإطاحة به وقتله شخصياً عام ٢٠١١.

● التاريخ كما تقول دموي والصراع أزلي، لكن ومع ذلك، هناك من وضع يده في يد أمريكا للتخلص من نظام القذافي..

ـ نعم إن حوادث وسجلات التاريخ تزخر كما رأينا بهذا الصراع الدامي وبالتالي ليس القذافي هو الذي تسبب في العداء مع أمريكا، أرجعوا إلى نشيد البحرية الأمريكية الذي ينشد يومياً، والذي يذكر شواطئ طرابلس (من هضاب مونتيزوما إلى شواطئ طرابلس خضنا معارك الوطن في البر، في البحر وفي الجو).

والولايات المتحدة ارتكبت أخطاء كبيرة بتوظيفها المتطرفين للقضاء على القذافي، وهي تعرف من هم، وتجني اليوم ثمار ما زرعت، ومن يزرع الريح لا يحصد إلا العاصفة.

أما ليبيا، فهي صحيح تمر بظروف جد خطيرة ولن ينقذها سوى إرادة مواطنيها، وذلك بالمرور من طريق إجباري (الحوار والمصالحة الوطنية) حتى تضع أقدامها مجدداً على طريق المستقبل والديمقراطية وحقوق الإنسان.

● كيف تصر على المبادرة من أجل الحوار والمصالحة الوطنية كطريق إجباري، في الوقت الذي يستمر فيه استخدام العنف والقوة؟ وما هي مرتكزات هذه المصالحة وأبعادها الوطنية؟

ـ إن الشعوب التي تورطت لسبب أو لآخر في أوضاع غير قانونية ولا

طبيعية باستخدام العنف والقوة في حل ما يعترضها من صعوبات أو مشاكل، سرعان ما ينال ذلك وبشكل حاد ودموي من العلاقات الأخوية للشعب؛ فترتبك الأحوال ويسود قانون القوة، ويحسم حدة الخلافات، ويقلب الأوضاع رأساً على عقب، ويسقط النظام كما حصل في ليبيا بعد ٢٠١١/٢/١٧، ويقوم المتغلبون الذين تمردوا على الحكم السابق بإقامة سلطة جديدة، وتكون دماء القتلى والجرحى والمشردين والإقصاء والتهميش خنادق تحول دون عودة التفاهم والعيش المشترك، ما لم يتم تدارك ذلك بالحق والعقل والمنطق والقانون ومصلحة ليبيا حاضراً ومستقبلاً، وبناء دولة جديدة يسهم فيها الجميع.

والمصالحة الوطنية هي المنهج والصيغة للحيلولة دون تفاقم الأحداث الدامية وتسعير نيران الثأر والحقد والغلبة والولوج إلى أعماق الحرب الأهلية التي لن يستفيد منها طرفا الصراع، وقد أكدت الورقة التي سبق إعدادها بعنوان (مبادرة من أجل الحوار والمصالحة الوطنية في ٤/ ١٢/ ٢٠١١) على ذلك.

إن حاجتنا اليوم إلى إعمال العقل وتغليب المصلحة العامة من أجل الحوار والمصالحة الوطنية من أجل مستقبل ليبيا، وإن هناك عقلانية تتشبث باستعادة الوحدة الوطنية حفاظاً على استقلال ليبيا ووحدتها ورفض النفوذ الأجنبي، وبذلك يسجل الشعب الليبي أنه قادر على توظيف حتى السلبيات لكي ينتج منها أوضاعاً جديدة بالانتقال إلى ظروف المصالحة المبنية على الاحترام المتبادل والاعتراف بالآخر في إطار المصالحة الوطنية التي تتجلى في ثلاثة أبعاد: البعد الأخلاقي والبعد الثقافي والبعد السياسي.

وأقصد بالبعد الأخلاقي، أننا عندما نتحدث عن المصالحة الوطنية في ليبيا ونلتمس الطريق إلى ذلك، فيجب أن نركز اهتمامنا على الجوانب الإيجابية في شخص الإنسان، رجلاً كان أو وامرأة، بتفاصيل تلك الخصائص والوشائج والقدرات التي تؤهل الإنسان لفعل الخير، وفي مقدمتها العامل الأخلاقي. وبالرغم من كل المحن والمصائب التي عرفها شعبنا، فإن أهلنا يتحلون بمناقب وأخلاق رفيعة تقربهم من الحق وتدفعهم إلى الصلح وتقودهم إلى التضحية من أجل الوطن ومن أجل المصالحة، خدمة للجميع، وتهدف إلى القضاء على السلبيات وفتح الطريق أمام دولة ليبية ديمقراطية حديثة.

أما البعد الثقافي، وباعتبار أن للثقافة دورها المهم، فهي أساس تخليق الحلول الإيجابية لمشاكل البلدان التي أصيبت بالمكاره أو دخلت في حروب أهلية، فهي جزء من المعطيات المجتمعية مثلها مثل البعد الأخلاقي. وأقتبس هنا من الورقة التي سبق أن تقدم بها المهجرون قسراً خارج ليبيا بعنوان (مبادرة للحوار والمصالحة الوطنية). إن الشعوب في مراحل الحروب والفتن والكوارث «تستنجد بمخزونها الحضاري من دين وثقافة وتضحي من أجل مستقبلها بتنازلات محسوبة في حاضرها»، حتى تضمن الاستقرار والأمن والقدرة على استعادة المبادرة لبناء دولة ديمقراطية على أساس الحق والقانون.

وللمصالحة بعد سياسي وهو مربط الفرس، حيث إنه في إطار الهوية الحضارية وبخاصة مقوم الأخلاق والثقافة، يصار إلى تخليق الحل الأمثل الذي يتم التوافق عليه، وملخص ذلك الحل هو:

١. أن تتحمل الأطراف المتناحرة والتي تسببت في ما آلت إليه البلاد من محن وتردت إليه الأوضاع من اقتتال وما جره على البلد من خراب ودمار، وتتحمل المسؤولية وتتخذ القرار الصائب، وهو وضع حد لما حصل والتقدم للحوار والمصالحة الوطنية.

٢. الإعلان الحاسم عن العفو العام السياسي عن الجميع وهذا هو مدخل المصالحة وأداتها العملية، ويبقى بعد ذلك مسألة الحقوق الفردية التي تخضع للقانون الجنائي من خلال تفعيل القانون والمحاكم.

٣. ذلك يتطلب تشكيل لجنة وطنية للحوار والمصالحة الوطنية، ويمكن أن ينبثق عنها لجان فرعية لكل موضوع محدد، ولها عقد لقاءات وندوات تختم بمؤتمر عام تصدر عنه وثائق تخص المصالحة الوطنية.

٤. تعرض تلك الوثائق على جماهير الشعب للاستفتاء لإقرارها حتى يمكن أن تتم المصالحة الوطنية طبقاً لها.

٥. ينبغي للوصول إلى ذلك القيام بعدد من الخطوات الإعلامية والسياسية المحددة لخلق المناخ المناسب للحوار والمصالحة، ومنها:

أ ـ الكف عن الاتهامات والتنابز بالألقاب وادعاء الحق وحصانة الموقف.

ب ـ توجيه وسائل الإعلام والمساجد ومختلف المنابر لتمهيد الأجواء وعدم بث الفرقة والكراهية والحقد بين أفراد الشعب.

ج ـ المساهمة سياسياً وإعلامياً في شرح أبعاد ومضامين وشروط المصالحة الوطنية، وأن الهدف لهذه الجهود هو التوافق الوطني حرصاً على إنقاذ البلاد والعباد.

د ـ الإعداد النفسي للمصالحة بقبول الأطراف لبعضها والاستعداد لتقبل واقع المصالحة من أجل بناء دولة ديمقراطية لجميع أبنائها وطي صفحة الماضي.

● **يبقى السؤال الأخير، ما هي آليات هذه المصالحة الوطنية؟**

في إطار ما سبق التطرق إليه، يمكن الإشارة إلى عدد من الآليات:

١. سياسية واجتماعية.

٢. إعلامية وثقافية.

٣. قانونية.

١. آليات العمل السياسي والاجتماعي

أ ـ يتوجب أن يحسم المجتمع أمره بالتوافق على الحوار والمصالحة من دون إبطاء، ويمكن إنجاز ذلك خلال المرحلة الانتقالية، ويتم استفتاء الشعب بعد ذلك.

ب ـ مراعاة عدم التأخير بحيث يتم وضع الدستور في إطار المصالحة وليس في وضع الانشقاق.

ج ـ أن تصدر القرارات الواضحة لكي يوضع المجتمع أمام مسؤولياته من جهة، ولكي يوضع حد في وجه كل الممارسات التي قد تزيد المجتمع تمزقاً وتعطي أعداءه الفرصة للنيل منه.

د ـ أن يتم تحريك الفاعليات الاجتماعية والحكماء والعلماء من خلال الاجتماعات والمجالس والمساجد للدعوة إلى الوحدة الوطنية.

وهذه مسؤولية كل القوى الوطنية والاجتماعية في جميع أنحاء ليبيا، كما إنها أيضاً مسؤولية المجتمع العربي ودوله «خاصة دول الجوار وفي مقدمتها

مصر»، لمساعدة ليبيا في ظرف صعب وحرج، بل وينبغي الاستعانة بالجهود الخيرة للمجتمع الدولي وهي مسؤولية مباشرة للجامعة العربية والأمم المتحدة.

٢. الآليات الإعلامية الثقافية

من الأهمية بمكان أن يعد ميثاق شرف للمصالحة الوطنية منطلقاً لإعلام هادف وممارسات ثقافية تدفع المجتمع نحو التآخي والتمسك بالوحدة الوطنية، وترك الشحناء والبغضاء، عاصماً عن كل ضعف وحائلاً دون كل تمزق وداعياً للأخوة والقوة. وهذا دور ينبغي أن ينهض به الصحافيون والإعلاميون والمثقفون في أطار المسؤولية الوطنية، وذلك من خلال تكريس حملات إعلامية وندوات ثقافية ومبادرات خاصة على مختلف الصعد تمهد وتدعو إلى المصالحة الوطنية وتشرح للرأي العام أهميتها وضرورتها.

٣. الآلية القانونية

إن أمر المصالحة الوطنية بمضمونه الأخلاقي والثقافي والسياسي، لا بد أن يصاغ في إطار قانوني ملزم ومحقق للأهداف المتوخاة، وأن يتم بلورته في إطار قرارات وصياغات محكمة وملبية للحاجة.

أ ـ قرارات حول العفو العام السياسي.

ب ـ حول حق الذين تضرروا ولا يرغبون في الصفح اللجوء إلى القضاء.

ج ـ قرارات لجبر الضرر بما من شأنه إحقاق الحق والرضا العام.

د ـ قرارات تحقيق المصالحة على أساس المساواة والعدالة بما من شأنه تأكيد الوحدة الوطنية وتحقيق مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية. ولدي هنا ملاحظة، فقد ورد آنفاً أن منهجية المصالحة الوطنية التي طُبق نموذجها الناجح في جنوب أفريقيا يعتمد على (المصارحة والمصالحة)، وذلك يعني الاحتكام إلى العقل والثقافة وبعد النظر وتحمل المسؤولية من خلال توظيف السلبيات وكسر حدة تأثيرها في إطار إيجابي.

رابعاً: المختبر اليمني

١ ـ شهادة
عبد الوهاب قطران

أسباب التفجر الوطني

ما لم يتم ذلك فمستقبل هذه البلد إلى الهاوية والجحيم، لا حوار ولا بوار، مِن يحاور القتلة والمجرمين واللصوص وقطاع الطرق، هما طرفا الحوار ومن إلى جوارهما مجرد ديكورات..

مدخلات الحوار هشة وضعيفة وأطرافه مفخخون، وكل ذلك لن يأتي بجديد..!

● **بداية، ما هي خصوصية الثورة اليمنية التي تميزها عن ثورتي تونس ومصر باعتبارهما كانتا أيضاً سلميتين؟**

ـ خصوصية الثورة اليمنية أنها سبقها حركات وتمردات وحروب، فقد شنت السلطة ستة حروب على محافظة صعدة، على من أسمتهم بـ المتمردين الحوثيين. وقد بدأت أولى جولات تلك الحروب في صيف عام ٢٠٠٤م، انتهت بمقتل زعيم الحوثيين حسين الحوثي. وتوالت بعدها الحروب بشكل دوري. كل سنة كان اليمنيون على موعد مع جولة جديدة من الحرب بين من أسمتهم الحكومة بـ المتمردين الحوثيين والجيش والأمن، وكانت آخر جولة من الحرب عام ٢٠١٠م، والذي اشترك فيها الجيش السعودي الذي كانت طائراته تضرب في عمق الأراضي اليمنية بمباركة وتنسيق من النظام الذي لا يشعر بأي حرج جراء انتهاك سيادة اليمن. تلك الحروب وقعت على قطعة من الوطن لم يكن تمردها وحملها السلاح إلا الدليل الصارخ على سوء النظام وعجزه السياسي، لأن أسباب التفجر الوطني تكمن في طبيعة النظام. لقد سقط في تلك الحروب العبثية عشرات الآلاف من اليمنيين من فقراء الجبال، سواء من الجنود أو الحوثيين وجرت تصفية لحسابات داخل

أجنحة النظام القبلي العسكري الأسري، ومتاجرة بأرواح اليمنيين مقابل أموال كان يقبضها رأس النظام وأقطابه من الجارة الكبرى العربية السعودية. وقد شجعت تلك الحروب أبناء المحافظات الجنوبية على الخروج عن صمتهم، ودشنوا احتجاجات سلمية منذ بداية العام ٢٠٠٧م. بدأت تلك الاحتجاجات مطلبية حقوقية، وانتهت إلى مطالب سياسية تمثلت في المطالبة بفك الارتباط وتقرير المصير. لقد واجهت السلطة المركزية في صنعاء الحراك السلمي الجنوبي بالقمع والتنكيل، وراح نتيجة ذلك القمع ما يزيد على ٢٠٠٠ شهيد من أبناء تلك المحافظات الجنوبية المنتفضة ضد الظلم والفساد، ونهب الأراضي، وإقصاء أبناء تلك المحافظات عن وظائفهم عقب حرب صيف١٩٩٤م. وبحرب ١٩٩٤م، وحروب صعدة وما توالد عنهما من انتفاضات، تنامت عوامل الثورة الشعبية، لكي يثور الشعب بنفسه لنفسه من أجل تحقيق حكم نفسه بنفسه.

إذاً، لم تأت ثورة الشعب إلا من هذا الدفق الذي تجمعت كل أمواجه المتلاحقة في بحر التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة، لكي تتقد ثورة الشعب وتمتد ديمومتها، لأن الثورة الدائمة تجدد سرمدي يتجلى بعضه من بعض؛ فكل هذا التحرك الشعبي ينتمي إلى هذه الشظايا من الأحداث التي أفعمت بداية هذا القرن، لكي يتورد بالثورات الربيعية دائمة الشباب.

● طبيعة الموروث الاجتماعي القبلي والسياسي المركزي الذي عاشته اليمن على مدى قرون مضت، وموقعها الجغرافي كموقع جيوستراتيجي في السياسة الدولية.. إلى أي حد لعبت دوراً في الثورة اليمنية؟

ـ كانت النخبة السياسية المعارضة المتعفنة (المومياوات) في صنعاء لا تعول على الشارع، وكانت تدخل مع النظام في حوارات عقيمة تنتهي دائماً بصفقات وتسويات سقفها الأعلى الحصول على عدد محدود من مقاعد البرلمان. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩م، عقدت تلك القوى المتمثلة في أحزاب اللقاء المشترك المعارضة وحزب المؤتمر الحاكم، صفقة تم بموجبها التمديد للبرلمان مدة سنتين، يتم خلالها الحوار بين تلك القوى حول تعديلات دستورية وقانون انتخابات جديد، وبدا الأمر واضحاً أن رئيس النظام يسعى إلى تأبيد بقائه في منصب الرئاسة وتوريثها لابنه.

إلا أن ثورات الربيع العربي، قطعت ذلك الحلم، وأثناء ذروة الثورة في

مصر شعر الرئيس صالح بالخطورة، فجمع أعضاء مجلس النواب والشورى، وأعلن أنه لا توريث ولا تأبيد، فردت عليه أحزاب المعارضة بتظاهرة يوم الثالث من شباط/ فبراير، التي كانت تريد إقامتها في ميدان التحرير وسط العاصمة صنعاء، فقام صالح وبلطجيته باحتلال التحرير ونصب الخيام وسطه، فنقلت المعارضة تظاهراتها إلى أمام جامعة صنعاء، وكانت شعاراتها «لا للتوريث.. لا للتأبيد». ولم تجرؤ على رفع سقفها للمطالبة بإسقاط النظام، إلا أن شباب جامعة صنعاء أصروا على إخراج تظاهرة في اليوم الثاني تطالب بإسقاط النظام، وهم من شباب الحزب الاشتراكي اليمني. خرج اليمنيون بعد أن يئسوا من السياسيين وعرفوا أن الحل يكمن في الخروج إلى الشارع. خرجوا في أكثر من ١٧ ساحة، وانصهرت جميع القوى والمكونات الثورية، وذابت الانقسامات والاختلافات وشارك في الثورة كل الحركات والمكونات (أحزاب اللقاء المشترك ـ الحوثيون ـ الحراك الجنوبي ـ شباب الثورة)، واختفى تنظيم القاعدة. وصدر اليمنيون لوحة رائعة أذهلت العالم، وملك الشعب اليمني لأول مرة السلطة والقرار، وأدرك الجميع أن القرار في الساحات. وعندما أدرك النظام أنه يلفظ نفسه الأخير قام بارتكاب جريمة هزت الضمير الإنساني، هي مجزرة جمعة الكرامة في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١م، راح ضحيتها ٥٢ من شباب الثورة، عندها سقط النظام وسقطت شرعيته وأدرك الجميع، بما فيهم الإقليم، أن النظام على وشك السقوط.

ولأن اليمن يقع في منطقه حيوية من العالم، فهو يحد من الشمال أكبر مخزون نفطي في العالم، آبار النفط السعودية ومن الجنوب يسيطر على مضيق باب المندب الذي تمر منه ٤٠ في المئة من ملاحة العالم، كما إنه يقع في محيط معادٍ للثورات، جميع دول الجوار مملكات وراثية استبدادية وتخاف أن يكون اليمن نموذجاً يحتذي به من قبل شعوبها؛ فقامت السعودية بالدفع بمراكز القوى العسكرية والقبلية والأصولية إلى ساحات الثورة وعلى رأس تلك القوى اللواء المنشق «علي محسن الأحمر»، قائد الفرقة الأولى مدرع قائد المنطقة العسكرية الغربية الرجل الثاني في النظام والأخ غير الشقيق للرئيس صالح، والذي يعرف بأنه حليف حزب الإصلاح، وأن الفرقة الأولى مدرع، هي الجناح العسكري للإصلاح، الذي أعلن انضمامه وتأييده للثورة يوم الاثنين ٢١ آذار/ مارس ٢٠١١م، وتدافع بعده في ذلك اليوم المئات من الفاسدين فرادى وجماعات، وهم من قامت الثورة لإسقاطهم باعتبارهم منظومة متكاملة.

عندها أدرك شباب الثورة أن الثورة في خطر، وبالفعل منذ ذلك اليوم دخلت الثورة في موت سريري، وإذا بها تتحول إلى صراع بين طرفي السلطة التي انقسمت على نفسها. وبدأ الرئيس صالح منذ ذلك اليوم يستعيد أنفاسه ويجمع جماهيره في ميدان السبعين، ويستعرض قوته وشعبيته. وفي المقابل كان اللقاء المشترك، وتحديداً حزب الإصلاح، يجمع الثوار في ساحات الستين ويستنفد طاقاتهم في هتافات وشعارات، وكأن المسألة هي استعراض جماهيري، وتم إنزال قوات الفرقة الأولى مدرع، وقائدها المنشق محسن لحماية ساحة الثورة، وتم بعدها سلب وعي الثوار وتحديد مساحاتهم ونطاق احتجاجاتهم، من قبل الفرقة الأولى مدرع، وبدأت اللجنة التنظيمية التابعة لحزب الإصلاح تلمح إلى محسن باعتباره حامي الثورة وقائدها. انكفأ المجتمع عندما رأى أن المستقبل يمثله علي محسن الأحمر وأبناء زعيم قبيلة حاشد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، صادق الأحمر وإخوانه حميد وحسين وحمير. عندها تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرة تحت اسم (المبادرة الخليجية) تضمنت رحيل رئيس العصابة وبقاء العصابة. أي ذهاب رأس النظام وبقاء النظام، على أن يمنح الحصانة التامة هو ومن عمل معه. وتم تفصيل تلك المبادرة وعملت لها آلية تنفيذية بمباركة المجتمع الدولي، عندها تحولت الثورة إلى أزمة، وحاولت مراكز القوى العسكرية والقبلية والأصولية الانزلاق بالثورة إلى العنف والقتال المسلح، فاندلعت حرب الحصبة بين الرئيس صالح وأبناء الأحمر. وأثناء الحرب وقعت حادثة النهدين في يوم ٤ حزيران/ يونيو في جامع دار الرئاسة، أصيب فيها رئيس النظام ومعظم قادة الدولة وأسعفوا إثرها في السعودية، وظلت البلد بلا سلطة ولا رئيس مدة أربعة أشهر، عندها حاول علي محسن الأحمر وحلفاؤه حزب الإصلاح وأبناء الشيخ الأحمر إسقاط من أسموهم بقايا النظام عسكرياً، وذلك بمحاولة إسقاط معسكرات الحرس الجمهوري التي يقودها نجل الرئيس السابق صالح في مناطق أرحب ونهم وبني الحارث المحيطة بصنعاء، والمتحكمة في بوابتيها الشرقية والشمالية. وخرج رجل الدين المتشدد عبد المجيد الزنداني إلى منطقة أرحب، وأشرف على العمليات الإرهابية التي توجه ضد تلك المعسكرات، هو والشيخ الحنق من مشايخ قبيلة أرحب، وتمكنوا من إسقاط معسكر مرابط في نهم وآخر في بني الحارث وقتلوا قائده واستولوا على سلاحه.

وكانوا يمارسون ذلك العنف بعيداً عن قرارات الثورة، ويزعمون أن

المعسكرات تهاجم قرى أرحب، ويدعمهم في ذلك الخطاب الإعلامي لقناة الجزيرة، وقناة سهيل المملوكة للشيخ حميد الأحمر. ودخلت اليمن في دوامة من العنف والإرهاب، وتم محاصرة الشعب عبر قطع خدمات الكهرباء ـ المشتقات النفطية ـ الغاز المنزلي. وحوصر الشعب اليمني حصاراً حقيقياً لمدة أربعة أو ستة أشهر. وتم تطويع الناس على القبول بالمبادرة الخليجية وانتخاب نائب الرئيس كمرشح وحيد أوحد من غير منافس، مخالفة للدستور اليمني النافذ. وحلت المبادرة محل الدستور من غير أن يُستفتى عليها، وشكلت حكومة وفاق وطني بالتقاسم والمحاصصة بين طرفي الصراع حزب الرئيسين السابق والحالي، وأحزاب المشترك وحلفائه، وأقصي شباب الثورة والحوثيون والحراك الجنوبي، عندها عادت اليمن إلى وضع أسوأ مما كان قبل الثورة. عاد الانقسام والتشرذم وارتفعت أصوات الجنوبيين مطالبة بالانفصال، واشتدت الصراعات المذهبية والطائفية بين الحوثيين والإصلاح اللذين يحرض عليهما في وسائل إعلامه باعتبارهما متمردين على الشرعية.

وانتشرت ظاهرت الاغتيالات بوتيرة مخيفة لضباط الجيش والأمن وبعض الناشطين السياسيين، في ظل تمييع للقضايا، وعدم التحقيق فيها من قبل الجهات المختصة. وتدفقت سفن صفقات الأسلحة التركية وأخيراً قيل الإيرانية، ولا يُكشف للرأي العام من وراءها ومن مستوردها.. وكأن اليمن في طريقها إلى الحرب الأهلية.

● ما هي قراءتك لمرحلة ما بعد الثورة؟

ـ مرحلة ما بعد الثورة مرحلة معقده ومليئة بالمطبات.. فالرئيس اليمني الجديد لم يمسك بخيوط السلطة وعصبها الأهم وهو الجيش، والنظام أعاد إنتاج نفسه من جديد بقرارات جمهورية، والتعيينات المهمة في مؤسسة الجيش والأمن قائمة على أساس التقاسم والمحاصصة بين الرئيس الجديد وبين الإخوان المسلمين، وحليفهم اللواء علي محسن الأحمر، وليست قائمة على أسس وطنية. ما زالت العناصر الكفوءة والشريفة والمؤهلة مستبعدة لحساب المحسوبية والشللية والمناطقية. وقد عكست المبادرة الخليجية نفسها، على كل التعيينات في مؤسسات الدولة القائمة على أساس التقاسم والمحاصصة. ولا يزال الفساد المالي والإداري مستشرياً أكثر من ذي قبل، فالإخوان المسلمون وحزب الإصلاح، يمارسون سياسة الإقصاء والتفرد في

الوزارات التي سيطروا عليها، وهي العدل ـ الداخلية ـ التربية والتعليم ـ المالية ـ التخطيط والتعاون الدولي ـ الكهرباء. . وهم لديهم نهم وتعطش للسلطة والاستيلاء عليها، وقد وظفوا في تلك الوزارات الآلاف خارج معايير القانون. يمارسون الفساد المالي بشكل واضح ومكشوف، وقاموا بتجنيد أكثر من مئتي ألف جندي في الفرقة الأولى مدرع ووزارة الداخلية، باعتراف وزير الدفاع نفسه. وموازنة الدولة للعام ٢٠١٣م، زادت فيها للدفاع والداخلية والأمنين السياسي والقومي ٢٠٠ مليار ريال يمني، ويحدث هذا في ظل وضع مأساوي يعيشه الشعب اليمني، فأكثر من ١٣ مليوناً يعيشون تحت خط الفقر و٤ ملايين مهددون بالمجاعة.

مراكز القوى العسكرية والقبلية والأصولية متصدرة المشهد السياسي والثوري، ما أدى إلى إصرار الجنوبيين على المطالبة بالانفصال، وهناك توجه من قبل تلك القوى لشن حرب سابعة على محافظة صعدة بمباركة ودعم الجارة السعودية التي تدعم ٢٧ ألف من مشائخ القبائل والسياسيين بمرتبات شهرية تصل إلى ملايين الريالات السعودية، وبعض مشائخ القبائل مثل الأحمر والشائف لا يُحرج عندما يُسأل من وسائل الإعلام هل تستلم مرتبات من السعودية؟ ويرد بتفاخر ومباهاة.

● ما الذي يعرقل عملية الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي في اليمن؟

ـ بالرغم من صدور قرارات هيكلة الجيش في ١٩ من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢م، والتي بموجبها ألغيت الفرقة الأولى مدرع التي يقودها اللواء المنشق علي محسن الأحمر، وألغيت قوات الحرس الجمهوري الذي يقودها نجل الرئيس السابق أحمد علي عبد الله صالح، والتي بموجب تلك القرارات الجمهورية قسمت الجمهورية إلى سبع مناطق عسكرية، وبموجب تلك القرارات التي كان يجب أن تستتبعها قرارات بتعيين قادة المناطق العسكرية السبع، إلا أنه، وعلى خلاف المتوقع، تمرد على تلك القرارات اللواء علي محسن الأحمر، في حين استجاب لها نجل الرئيس السابق وسافر إلى إيطاليا. قام محسن بإعلان التمرد على تلك القرارات ودشن العام التدريبي الجديد من محافظة عمران، وأصدر بيانات باسم هيئة أنصار الثورة التي يرأسها، وأوعز إلى وكيل النيابة العسكرية الشمالية الغربية عبد الله الحاضري، أن يدبج مقالات تنال من رئيس الجمهورية وتكيل لمحسن المديح باعتباره قائد

الثورة، وفيلسوفها بحسب ما كتب الحاضري في صحيفة **أخبار اليوم**، المملوكة للواء محسن. أي إن المعرقل للتسوية هو محسن بدعم ومباركة حلفائه حزب الإصلاح.

كما لا يزال عبد الله صالح في اليمن يمارس السياسة، ولا يزال أفراد أسرته يتربعون على كراسي المؤسسات الأمنية والعسكرية الرئيسة كالأمن المركزي والحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأمن القومي، وعديد من المؤسسات المدنية التي ما زالت تدار من قبل أفراد عائلة صالح.. أي تهديد يعنيه ذلك على ثورة اليمن؟ وهل يمكن أن يتحول الأمر إلى مواجهة عسكرية أو ثورة مضادة؟ بقاء صالح في رئاسة حزبه هي إرادة سعودية كنوع من المحافظة على التوازن بين مراكز القوى القبلية والعسكرية والأصولية، طرح قبل أسابيع أن صالح سيترك رئاسة حزبه ويغادر لتلقي العلاج في السعودية، وحضر مجلس الأمن إلى صنعاء في نهاية كانون الثاني/ يناير المنصرم على أساس الضغط على معرقلي التسوية، ولكن الحوثيين ظهروا بقوة في ذكرى المولد النبوي واستطاعوا أن يحشدوا مئات الآلاف في منطقة المحاقرة التابعة لقبيلة وسنحان مسقط رأس الرئيس السابق صالح ومسقط رأس اللواء محسن أيضاً، ما دعا خصومه، وبمباركة السعودية، إلى إبقائه في العملية السياسية، وبقاء محسن في منصبه. أما أفراد أسرة صالح فقد عزلوا جميعاً من مناصبهم وآخرهم نجله قائد الحرس الجمهوري، الذي استجاب لقرارات الهيكلة الصادرة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر الماضي وسافر إلى إيطاليا، في الوقت الذي كان الجميع يتوقع أن يتمرد، ولكن بعد سفره واستجابته لقرارات الرئيس انكشف ظهر علي محسن وحلفائه حزب الإصلاح، وتبين أن المتمرد على قرارات الرئيس هو اللواء محسن بدعم ومباركة السعودية وقطر وحزب الإصلاح الذي صبت معظم التعيينات في مؤسسة الجيش والأمن في صالحه بالتقاسم مع الرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي، الذي يعين قادة من منطقته، أبين، الجنوبية. وإزاء ذلك عجز الرئيس هادي عن إلزام محسن بتنفيذ القرارات، عندما هدد الأخير بتفجير حرب، وقال إنه قائد الثورة. فما كان من الرئيس هادي إلا أن استدعى نجل الرئيس السابق أحمد علي صالح، للعودة إلى قيادة ألوية الحرس الجمهوري بمباركة حزب الإصلاح ومحسن والسعودية للحفاظ على التوازن. وبالفعل عاد أحمد وألقى كلمة على قادة ألوية الحرس نهاية كانون الثاني/ يناير الجاري، وما زال الرئيس هادي يرفض

الكشف عن معرقلي التسوية والمتمردين، كما إنه عاجز عن استكمال إصدار بقية القرارات المتضمنة للهيكل الجديد للقوات المسلحة والتي من ضمنها تعيين قادة المناطق السبع، على الرغم من مرور ما يقارب الشهرين على صدور قرارات ومسمى الهيكلة

وإذا ظل الجيش منقسماً، فاليمن أيضاً مهددة بالحرب الأهلية.

● بين المطالب بقيام نظام فدرالي وبين الدعوة إلى فك الارتباط بين شمال وجنوب اليمن وحق تقرير المصير.. ما هو الحل للخروج من أزمة الجنوب؟

ـ لا بد من الاعتراف أن الوحدة بين الشمال والجنوب بصيغتها الحالية قد فشلت وتحولت إلى وحدة الضم والإلحاق والقيد. إن ما يقل عن ١٦ نافذاً شمالياً الواردة أسماؤهم في تقرير باصرة هلال والذين كانوا أركان النظام السابق، تسببوا في خلق حالة من الانفصال وكراهية الوحدة في نفوس الجنوبيون، لأنهم نهبوا أراضي الجنوب، ونهبوا ثرواته. لقد وصل ما استولى عليه أحدهم إلى ما يقارب مساحة البحرين، وقد طرحت اللجنة الفنية للحوار الوطني أكثر من عشرين نقطة لحل القضية الجنوبية وقضية صعدة، وفي مقدمة النقاط الاعتذار عن الحروب التي شنت على الجنوب وترك ثقافة الحرب، ولكن الرئيس بدلاً من أن يقوم بتنفيذ ما استطاع من تلك النقاط لتهيئة الأجواء للحوار، رضخ لمراكز القوى العسكرية والقبلية والأصولية، التي شنت الحرب على الجنوب وعلى صعدة.. وأرى من وجهة نظري أن حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً ومنصفاً يقوم على المساواة والمواطنة المتساوية وإرساء دعائم وأركان دولة القانون التي تربى الجنوبيون في كنفها، وأرى أن الفدرالية مناسبة لحل القضية الجنوبية، فإن فشلت فمن حق شعبنا في الجنوب الاستفتاء لتقرير مصيره.

● كيف كان وضع القضاء في اليمن قبل الثورة؟ وماذا تغير بعد الثورة؟

ـ بالرجوع إلى دستور الجمهورية اليمنية المغدور المستفتى عليه عام ١٩٩١م، والدستور المعدل بعد حرب صيف ١٩٩٤م، والذي أفرد للسلطة القضائية ست مواد فقط من ١٤٩ ـ ١٥٤، فقد أقر احترام معايير القضاء الحديث، إلا أنه ترك أمر تنظيم معظم تلك القواعد العامة إلى القوانين الصادرة عن البرلمان التي غالباً ما تخالف حدود التفويض الدستوري بتنظيم

الحق إلى مصادرته وإفراغه من محتواه الحقيقي، ثم يأتي الواقع ليضيف إلى ذلك انتهاكات لاستقلال القضاء بفعل استمرار دولة ما قبل القانون وسيادة أعراف وتقاليد القبيلة، قبيلة السلطة أو المنافسة لها من القبائل الأخرى.

والتمييز والتهميش للسلطة القضائية واضح وبين في الدستور نفسه وإلا ما سر الإيجاز المتعمد في تنظيم اختصاصات وصلاحيات القضاء وبيان حقوق وواجبات أعضائه، والتشديد على منحهم ضمانات وحصانات في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، فنصوص الدستور الحالي قد جاءت عامة من دون تفصيل وأحالت إلى نصوص القانون صلاحيات في العديد من الأمور المهمة، ولا سيما تلك المتعلقة بتحديد ولاية وتنظيم الجهات القضائية، ما أتاح للعديد من النصوص القانونية انتهاك استقلال القضاء وجعله في مركز أدنى من أن يكون سلطة، بل إنه اقرب إلى إدارة عامة تابعة لوزارة العدل والمالية، فهو خاضع للسلطة التنفيذية من حيث:

يتم ترشيح وتعيين وإعادة تعيين رئيس وأعضاء المحكمة العليا من قبل أجهزة السلطة التنفيذية ـ هيئة التفتيش القضائي التابعة من حيث الشكل لوزارة العدل في حين أنها تدار مباشرة من قبل الاستخبارات حيث عين مؤخراً عام ٢٠٠٤م، رئيس لها ليس بقاض وإنما عميد في الأمن السياسي. والغريب أنه تم ترقيته مؤخراً من قبل الرئيس هادي إلى درجة نائب رئيس محكمة عليا.

كما إن مجلس القضاء الأعلى ـ جهاز تنفيذي ـ يتبع السلطة التنفيذية ـ حيث إن وزير العدل عضو في المجلس، بل هو أهم عضو في المجلس يترتب على غيابه جلسات المجلس البطلان، ورئيس التفتيش القضائي التابع لوزارة العدل عضو في المجلس، وكذا النائب العام.. وينتمي هؤلاء إلى السلطة التنفيذية، بل أضف أن رئيس الجمهورية يعين ثلاثة أعضاء آخرين من أعضاء المجلس، حيث وصل الأمر أن قام الرئيس المخلوع بتعيين أغلب أعضاء المجلس من العسكر!

كما إن تعيين رؤساء المحاكم وقضاتها وأعضاء النيابة يتم بقرار رئيس الجمهورية بترشيح من وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى، ويتم تعيين رؤساء المحاكم ووكلاء النيابات في العاصمة صنعاء وعواصم المدن الرئيسة من دون مراعاة أبسط المعايير القانونية مثل الأقدمية والكفاءة، وأهم

المعايير هي الولاء والطاعة والخضوع لمن عينهم، والترحيب بتدخلات النافذين ومراكز القوى، وتبييض وجه الوزير ورئيس التفتيش في قضية فلان وعلان. وأتحدى أي واحد منهم أن يثبت عكس ذلك أو أن يقول إنه عين في منصبه بغير وساطة ومحسوبية وشللية.

كما إن الحكومة تحدد المرتبات والبدلات الوظيفية للقضاة (١٩٩١م)، وتعتمد ميزانية السلطة القضائية بناء على تقديرات السلطة التنفيذية، بل وصل الأمر أن يبحث رئيس مجلس القضاء عن واسطة لدى وزير المالية السابق كي يقر موازنة القضاء المرفوعة من المجلس. ولم تصل حتى الآن إلى ربع واحد في المئة من ميزانية الدولة وتشكل أقل من عشر ميزانية السلطة الأمنية. وبعيداً عن المقارنة بالسلطات الأخرى، فإن مخصصات القضاء لا تفي باحتياجاته، ما يجعل المحاكم غير قادرة على تحقيق قدر معقول من الإدارة والتنظيم، فاعتماد المحكمة الابتدائية فئة (أ) لا يزيد على تسعين ألف ريال، ومعظم المحاكم مقارّها مستأجرة ولا تصلح حتى كإسطبلات للمواشي، فالبنية التحتية صفر، وبالرغم من أن ميزانية الدولة زادت هذا العام بنسبة كبيرة بما يقارب تريليون، إلا أنه لم يخصص للقضاء زيادة ولا فلس واحد، مما يدل على أن العدالة ليست من أولويات حكومة الوفاق، فهناك بخل على العدالة، وكأن ما يخصص لها سيرمى في البحر. كما لا توفر مخصصات القضاة من الرواتب والبدلات الحصانة للقاضي من الاحتياج للغير وحمايته من الفساد والرشوة، فمرتباتهم حقيرة لا تتناسب مع العمل والمؤهل والخبرة الطويلة والمعيشة؛ إن حقوق القضاة مهضومة، وكل قاضٍ لا يوجد له بيت في المكان الذي يعمل فيه.

ومن ثم، وما دام هكذا حال القضاء، يكون الحديث عن استقلال القضاء ضرباً من المثالية، بينما النتيجة الواقعية اعتبار القاضي نفسه مجرد موظف لدى السلطة التنفيذية، ولا بد أن يكون ولاؤه لها أولاً. هذا وقد خاض القضاة إضراباً مستمراً حيث التقى مجموعة منهم بالرئيس هادي الذي بدوره تفهم مطالبهم واستعد لتلبية البعض منها، وأهمها إعادة صياغة القانون بما يكفل انتخاب القضاة للمجلس الأعلى للقضاء، وأن يعيد تشكيل المجلس من قضاة مشهود لهم بالحياد والكفاءة والنزاهة، وليسوا بمحسوبين على أحزاب أو عسكريين أو نافذين قبليين يتم التوافق عليهم، ورفع أسمائهم إلى هادي من قبل المنتدى القضائي، إلى أن يعاد صياغة القانون. لكن لم يتحقق

شيء من ذلك. واليمن محكوم بمراكز القوى وتصارع مصالحها، فعلي عبد الله صالح وعلي محسن، لديهما الأموال والثروات ومصالح اقتصادية وسياسية وليس من مصلحتهما ولا من مصلحة أنصارهما استقلال القضاء لأنه لو استقل القضاء سيلاحقون أمام المحاكم ولن يستطيعوا أن يتدخلوا في قراراته، وسيستطيع أصغر وكيل نيابة أن يستدعي أكبر مسؤول ويحقق معه ويأمر بحبسه.. وكما توقعت وقتها، صدر قرار هادي بإعادة تشكيل المجلس مناصفة بين صالح وحزبه ومحسن وحزبه رئيس المجلس القاضي السماوي والنائب العام رجال صالح والوزير العرشاني والقاضي هزاع اليوسفي من أنصار الإصلاح وعلي محسن.. وكأنك يا أبو زيد ما غزيت، لقد تم إجهاض ثورة القضاة والشاهد الله، وبالطريقة نفسها التي تم بها إجهاض ثورة الشعب.. وتقاسموا مجلسنا الموقر.

كما إنه منذ أن تم تشكيل حكومة الوفاق نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١م، وكانت حقيبة العدل من نصيب حزب الإصلاح وحليفهم اللواء علي محسن الأحمر، عملوا بوتيرة متسارعة على سلفنة وأخونة القضاء اليمني. وبينما طالبت الثورة القضائية التي أشعلها شباب القضاة واستمرت مدة ثلاثة أشهر من بداية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، حتى نهاية آذار/ مارس من العام نفسه، بتمكين القضاة من انتخاب مجلس القضاء الأعلى من الجمعية العمومية للقضاة، تم تشكيل مجلس القضاء وفق قاعدة المحاصصة بين حزب الإصلاح وحلفائه السابقين، خصومهم حالياً. وعليه، خرج من نصيبه الأمين العام لمجلس القضاء وهو أهم منصب في السلطة القضائية بعد وزير العدل وفقاً لقانون السلطة القضائية؛ فيما أعطيت مناصب مهمة أخرى للقضاة المحسوبين على الرئيس السابق مثل النائب العام ورئيس المحكمة العليا، وخرجت المناصب المتبقية، وهي هامشية، لقضاة محسوبين على الرئيس الحالي. كما أعد وزير العدل حركة قضائية في بداية تموز/ يوليو ٢٠١٢، أُعدت بناء على معايير حزبية تقاسمية بين طرفي الصراع، وتم فيها إقصاء القضاة المحسوبين على الهاشمية السياسية من مناصبهم وتعيين قضاة الجماعة وأنصارهم في مفاصل القضاء، والإبقاء على من ضمنوا ولاءهم من القضاة غير المؤدلجين. هذا إضافة إلى المشاكل المرتبطة بمعهد القضاء والقضاة المتخرجين.

من هذه الزاوية، تبدو الأشياء مرعبة والقضاة اليمنيون مدعوون اليوم كنظرائهم المصريين إلى ثورة جديدة.

● **كيف تتحقق في رأيك، هذه الثورة وكيف يتحقق الاستقلال التام للقضاء؟**

ـ نرى ضرورة إعادة صياغة علاقة السلطة القضائية بوزارة العدل وفقاً للمفهوم الواسع للاستقلال الذي تبناه الدستور وذلك في قانون جديد للسلطة القضائية، وبما أن اليمن في الظرف الحالي مقدمة على حوار وطني سوف يتمخض عنه دستور جديد يعيد تنظيم شكل الدولة ونظام الحكم فيها بما في ذلك السلطة القضائية، فإن هناك فرصة سانحة لإجراء إصلاح دستوري في ما يتعلق بالقضاء يكفل الاستقلال التام للقضاء وإنهاء تبعيته للسلطات الأخرى.

وبداية، لا بد من تحديد معنى القضاء المطلوب، أن يكون مستقلاً ثم بعد ذلك يجري وضع الأحكام التي تنظم شؤونه وتضمن له استقلاله. وفي هذا الصدد، فالقضاء هو الجهة التي تقوم بالفصل في الخصومات وحسم المنازعات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم البعض، أو بينهم وبين الدولة وفقاً لأحكام القانون. وهذا هو القضاء الذي يجب أن يتوافر له الاستقلال التام عن بقية السلطات في الدولة، وأن يتوافر لأعضائه من الحقوق ومن المزايا ومن الضمانات ما يبعدهم عن أي تأثير.

ويقتضي استقلال القضاء بهذا المعنى أن يقوم القضاء بوظيفته في الفصل بين الخصومات من دون نقل شيء من الخصومات إلى جهات أخرى غيره تفصل فيها، كالسلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية. وأن يستقل القضاء بتنظيمه الإداري والوظيفي الخاص به. وقد يتطلب ذلك أن يتقرر في الدستور حق مجلس القضاء الأعلى في اقتراح مشروع القانون المنظم للسلطة القضائية وتقديمه مباشرة للسلطة التشريعية. ويقتضي استقلال القضاء كذلك ألا يبقى للسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل أي مجال للتدخل في شؤون القضاء أو تسيير الأمور المتعلقة به، حتى الخدمية منها كالمنشآت والتجهيزات ووسائل العمل وغيرها. ومن مقتضيات استقلال القضاء أيضاً أن لا يجري إدخال أجهزة في القضاء ليست قضائية بالمعنى الفني الدقيق، مثل جهاز النيابة العامة، فهو جهاز ادعاء وعمله ألصق بعمل السلطة التنفيذية منه بالسلطة القضائية ولا ضير من أن تحتفظ السلطة التنفيذية بتبعيته لها.

والناس قديماً وحديثاً لم يتصوروا قاضياً إلا الذي يكون حكماً محايداً بينهم ترفع إليه دعاواهم وخصوماتهم ليفصل فيها، ولكنهم لم يتصوروا أن

يكون من يخاصمهم ويرفع الدعاوى ضدهم قاضياً، بل يظل خصماً، مهما كان شرفه.

● ما هو الرأي القانوني في حصانة علي عبد الله صالح، التي تحول من دون محاسبته ومعاقبته على الجرائم، وجرائم الفساد التي ارتكبها؟

ـ تلك الحصانة ذبحت الدستور والقانون والقضاء، وتمت مصادرة الحق الدستوري للمواطنين في التقاضي، كما تم استباحة دماء الشهداء وتحصين قاتليهم بقانون صادر عن برلمان مشكوك في شرعيته لأنه منتهي المدة، انتهت مدة ولايته في تشرين الثاني/ نوفبر٢٠٠٩ م، وتم التمديد له سنتين بناء على نص أضيف في الدستور، بناء على توافق بين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان.

كما إنه تم تعطيل الدستور ومصادرة حق التقاضي وذبح القضاء وتم تكبيله بناء على مبادرة لا يوجد لها أي سند شرعي أو قانوني، فهي عبارة عن عقد بين الأحزاب السياسية لا ترتقي إلى مستوى فوق دستوري ولا سيما أنها لم تُطرح على الشعب للاستفتاء. . ولكن اليمن هي بلد العجائب والغرائب؛ فقد مضى ذلك القانون وصادق عليه البرلمان وأصدره نائب الرئيس، والشعب لم يرفض والقضاء مرحب، وذلك يعود إلى أن اليمن تحكمه الأعراف القبلية بفعل استمرار دولة ما قبل القانون وسيادة أعراف وتقاليد القبيلة، قبيلة السلطة أو المنافسة لها من القبائل الأخرى.

● ما هي قراءتك لعودة التصعيد الثوري في ساحات الحرية والتغيير بمختلف المحافظات وخصوصاً في العاصمة صنعاء؟

ـ لا أرى أنه يوجد تصعيد ثوري، فالشباب دُجنوا وتم ترويضهم من قبل الإخوان المسلمين، وصاروا يتهافتون على مقاعد في مؤتمر الحوار الوطني بغرض جني مكاسب مادية. لقد سُرقت الثورة وتم تزييف وعي شبابها.

● هل بمقدور شباب الثورة استعادة زخم ثورتهم بعد قرابة العامين على انتفاضتهم؟

ـ بإمكان الشباب استعادة الثورة إذا استعادوا وعيهم المسلوب والذي جرى تزييفه من قبل لصوص الثورات. الشباب حالياً مشتتون متشرذمون لا يمتلكون رؤية موحدة. لا بد من توحيد صفوفهم واستعادة وعيهم وامتلاكهم للمشروع السياسي الوطني الجامع.

● وهل بمقدورهم فرض حضورهم على طاولة مفاوضات الحوار الوطني، بعيداً عن وصاية الساسة التقليديين؟

ـ البلد والشباب مستسلمون لشيخ القبيلة وشيخ الدين، والعك في تحالف مميت أسود قبيح قضى على هذا البلد.

الشعوب تتقدم إلى الأمام بسرعة الضوء ونحن نعود إلى الخلف بسرعة الصوت. وفي هذا السياق أتوجه إلى شباب الثورة وجميع القوى المدنية والمثقفين وقادة الرأي العام الشرفاء، أن يقوموا بتبني حملة إعلامية تدعو إلى نبذ كل من تلوث بالفساد والاستبداد، وعدم السماح لهم بلعب أي دور مستقبلي. .عبر تبني صدور قانون العزل السياسي لكل من تورط في نهب المال العام، وسفك دماء اليمنيين.

كيف نرجو الخلاص على أيدي الملوثين الفاسدين الذين عولوا على الوطنيين الشرفاء ذوي الأيادي البيضاء؟ كيف تقبلون بحوار يشارك فيه من نهبكم وسفك دماء أبنائكم وإخوانكم على مدى ٣٥ سنة؟

ما بني على باطل فهو باطل، الثورة تغيير جذري لا تقبل أنصاف الحلول.

كانت خطيئة الثورة الاستراتيجية أنها رجت الخلاص على يد ثلة من الفاسدين وفي مقدمتهم علي محسن الأحمر ومن هربوا إلى الأمام عبر الانضمام إلى ساحة الثورة بغرض التطهر وتأدية دور مستقبلي، وهو ما حدث بالفعل من خلال إعادة إنتاج النظام بتعيينات وقرارات جمهورية أصدرها الرئيس هادي، كلها تصب في مصلحة من هربوا للتطهر في ساحة التغيير وكأنها مغسلة للخلاص من الفساد.

وكان الأولى أن لا نقبل أن ينضمّ إلى الثورة شخص مارس المفاسد ونهب الأموال إلا إذا أعلن التوبة واعتذر وأرجع أموال الشعب، لأن الثورة تجب ما قبلها، بشرط التوبة بالاعتذار والاستعداد للمثول أمام القضاء للمحاكمة وإرجاع الأموال المنهوبة. .

● مؤتمر الحوار الوطني اليمني ما الذي يعطل انعقاده؟ وماذا يجب أن يتوافر فيه ليكون فعلاً فرصة تاريخية لليمنيين لـ «بناء عقد اجتماعي جديد»؟

ـ الذي يعطل انعقاده مراكز القوى العسكرية والقبلية والدينية.

ويجب أن يتوافر له المناخ المناسب، وتهيئة الأجواء، منها رفض

مشاركة كل من تلوث بالفساد والاستبداد، وتنفيذ قرارات هيكلة الجيش، وعزل نجل الرئيس من قيادة الحرس الجمهوري وعلي محسن الأحمر من قيادة الفرقة الأولى مدرع، وإعادة النظر في قرارات تعيينات قادة الدولة المدنيين والعسكريين التي أصدرها الرئيس الانتقالي عبد ربه منصور، على أساس التقاسم والمحاصصة، وأن تكون التعيينات قائمة على أساس الكفاءة والنزاهة والأقدمية.

● **كيف تنظر إلى مستقبل اليمن في ظل كل هذه المعطيات؟**

ـ مستقبل اليمن معتم وضبابي، وأنا غير متفائل، ولا حل يخرجنا من هذا الوضع المزري سوى ثورة عارمة تكسر استبداد القبيلة والدين والعسكر.. ثورة لديها مشروع متكامل، مشروع وطني تحديثي تنويري علماني تقدمي يفرض، حتى وإن اقتضى الأمر دكتاتورية عادلة لفرض دولة القانون خلال فترة انتقالية.

ما لم يتم ذلك فمستقبل هذه البلد إلى الهاوية والجحيم، لا حوار ولا بوار، من يحاور من القتلة والمجرمين واللصوص وقطاع الطرق، هم طرفا الحوار ومن إلى جوارهم مجرد ديكورات.. مدخلات الحوار هشة وضعيفة وأطرافه مفخخون وكل ذلك لن يأتي بجديد.

٢ ـ شهادة
محمد المقالح

الاستحواذ على ثمار السلطة

مشكلتنا مع «الإخوان» سواء في اليمن أو في مصر أو في تونس وغيرها من بلدان الربيع العربي، أن الجماعة لا تقبل ولا تثق بمؤسسات الدولة القائمة، ولذلك تعمل على استبدالها بمؤسسات «الجماعة» وبكادر الجماعة وبما يحول الدولة إلى أداة من أدوات الجماعة..!

يجب الاعتراف أولاً بسرقة الثورة، ثم البدء بعمل خطوات تدريجية

لاستعادتها من أيدي القوى النفاذة، وعبر خطوات عملية وتدريجية تعيد للشارع الاحتجاجي القدرة على التأثير في القرار السياسي..!

● مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية اليمنية، انتعش طموح الكثير من اليمنيين بالتغيير وزاد أملهم في تحييد الوظيفة والأجهزة والمؤسسات العمومية عن هيمنة السياسي والحزبي على الإدارة.. ما الذي تحقق من هذه الآمال والطموحات؟ وما هي محصلة ثورة اليمن حتى الآن؟

ـ في هذا الملف بالذات نسير في الاتجاه المعاكس تماماً لتلك الآمال والطموحات التي خلقتها الثورة في وعي وطموحات فئات واسعة من المجتمع باتجاه بناء دولة المواطنة والقانون، دولة كل اليمنيين التي يجد فيها كل يمني مكانه ومستقبله، وأن يتم التعامل بين اليمنيين على أساس المواطنة من دون إقصاء أو تهميش وأن يكون معيار الأهلية للمنصب أو للوظيفة هو الكفاءة والخبرة والمؤهل العلمي. ما يحدث اليوم وبصورة خطيرة هو تقاسم وظيفي من حيث الشكل أو العنوان الخارجي والإعلامي، ولكن الحقيقة أن الحديث عن التقاسم ليس سوى غطاء على مضمون آخر، لما يحدث على الأرض وهو «الاستحواذ» والسيطرة على كامل السلطة وكل مفاصل الدولة من قبل حزب الإصلاح وشركائه من مراكز النفوذ العسكري والقبلي والأصولي في النظام «القديم ـ الجديد». لا يوجد تقاسم بين طرفين للوظيفة والمؤسسات لأنه لم يعد هناك طرف آخر غير الإصلاح وحلفائه بعد انهيار النصف الآخر، من النظام ممثلاً في الرئيس صالح وأبنائه وأشقائه وأبناء أشقائه الأقربين.. صالح لم يكن يمتلك حزباً أيديولوجياً حتى يبقى الحزب متماسكاً حتى بعد رحيل رأسه أو رئيسه، كما إن صالح لم يكن يعبر عن طائفة أو مذهب أو كيان اجتماعي متماسك أو مغلق... صالح كان يمتلك إضافة إلى أبنائه وأشقائه مجموعة من المنتفعين والمتمصلحين، فلما انهار، ذهب كل فريقه إلى الطرف القوي وهو الإصلاح وعلي محسن وأولاد الأحمر «أقصد أولاد الشيخ الأحمر».

وعودة إلى مقدمة السؤال، فقد كنا نطمح إلى تحرير الدولة من السلطة الفردية والولاء العائلي الضيق، وإلى حد ما العشائري، وبما يمنع توظيف الدولة لصالح، وجيشها وأمنها لصالح.. فرد واحد هو الرئيس وعائلته وحلفاؤه وإلغاء أو إفشال محاولاته لتأبيد السلطة وتوريثها لابنه الأكبر أو لمجموع أسرته الأصغر، وهذا ما يمكن أن نقول بأننا قد نجحنا فيه تماماً، رحيل صالح وعائلته

من السلطة ومفاصلها في الجيش والمؤسسات الأمنية، لكن نظام صالح وآليات السلطة التي حكم وتحكم بها على اليمن لا تزال قائمة، ما يعني أن آليات الفساد والمحسوبية لا تزال هي، هي لأن الفساد كان ولا يزال جزءاً من بنية نظام صالح، غير أن الأخطر من ذلك هو ما يتم اليوم وباسم قوى ثورية أو شاركت في الثورة وسعيها الحثيث إلى الاستحواذ على كامل السلطة والوظيفة، والعمل على أدلجتها وضرب استقلاليتها وحياديتها تماماً.

مشكلتنا مع «الإخوان» سواء في اليمن أو في مصر أو في تونس وغيرها من بلدان الربيع العربي، أن الجماعة لا تقبل ولا تثق بمؤسسات الدولة القائمة، ولذلك تعمل على استبدالها بمؤسسات «الجماعة» وبكادر الجماعة وبما يحول الدولة إلى أداة من أدوات الجماعة، شعبها وضد خصومها السياسيين من ناحية، ولكي تضمن عبر مؤسسات الدولة المؤدلجة استمرار وتأبيد سيطرة الجماعة على السلطة.. هذا للأسف لا يحدث فقط في الوظيفة الإدارية أو في السلك المدني ومؤسسات الدولة الخدمية والمالية، بل يتعداه إلى مؤسستي الجيش والأمن والسلطة القضائية حيث يتم تجنيد عشرات الآلاف في الجيش ومنتسبي وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية المختصة، مقابل حل أو إلغاء ألوية عسكرية وأجهزة أمنية بكاملها، مرة باسم الهيكلة ومرة أخرى باسم إقالة أو إبعاد من يمتون بصلة ولاءٍ للرئيس السابق، وهو ما سيخلق كارثة وطنية كبيرة تكرر فيها مأساة حل الجيش الجنوبي أو الجيش الذي كان ضمن جيش جمهورية اليمن الديمقراطي قبل الوحدة، وتم حلها وتسريح منتسبيها أو إحالتهم على التقاعد قسراً بصورة واسعة وبطريقة انتقامية وثأرية بعد حرب صيف ١٩٩٤م، وقد كان لتسريح آلاف الضباط والجنود والموظفين أو إحالتهم إلى التقاعد القسري، الدور الأكبر في بروز ما سمي لاحقاً بالقضية الجنوبية وتحولها إلى إشكالية وطنية لاحقاً بسبب سياسة الإقصاء والتطهير للخصم من ناحية، واستبداله أو إحلاله بأصحاب الولاء الشخصي والعشائري؛ ما تسبب في الوصول إلى ما نشكو منه ليست الثورة أو أهدافها وطموحات وآمال الشباب الذين فجروها وقدموا في سبيلها أغلى التضحيات أبداً، ولكن بسبب أن الثورة قد تعثرت، وبعد ذلك تفسخت حين قررت قوى داخل الثورة أن تعسكرها وتحولها إلى صراع مسلح بتبنيها فكرة حماية الثورة من قبل القوات التابعة للجنرال المنشق اللواء علي محسن، وما أصبح يسمى لاحقاً بقوات حماية أو أنصار الثورة، في هذه اللحظة تمت سرقة الثورة وتزييف وعي

الشباب حول مفاهيمها ولم تأتِ المبادرة الخليجية والتوقيع عليها إلا من أجل إيقاف العنف بين المتصارعين من داخل النظام نفسه. ولذلك المبادرة هي اتفاق سياسي بين شقي النظام السابق، قضى برحيل رأس النظام مقابل بقاء النظام نفسه، وتنصيب رموز أخرى لقيادته من داخل النظام نفسه، وهو ما أدى إلى بروز وتغول جماعة الإخوان، لأنها في الأساس هي من أتت بالنصف الآخر من النظام إلى صفوف الثورة، ومن ثم إلى قيادتها وسرقة مكاسبها.

● كيف تعاطى الإعلام مع أحداث اليمن؟ ولماذا اليوم هناك شبه تعتيم لما يحدث في الداخل اليمني؟

ـ الإعلام في المنطقة، والإعلام جزء من سياسة المنطقة، والإعلام هو أحد أدوات حروبها.. ولأنه كذلك، أي الإعلام، فهو لا يبرز سوى الأحداث التي تحقق أو تخدم مصالح الدول الكبرى وحلفائها في المنطقة.

لقد تفجرت الثورة الشعبية في تونس ثم في مصر واليمن على غفلة من أمريكا ومن أنظمتها المتآكلة في هذه البلدان، الأمر الذي أثار الرعب لدى دوائر الحكم في أمريكا والغرب، وما بقي من أنظمة الاستبداد كالسعودية وغيرها.. وحينها كان الإعلام والفضائيات الكبرى تحديداً كالجزيرة والعربية والسي إن إن، والبي. بي. سي، والحرة وغيرها، كانت يغطي أحداث الثورات بفاعلية كبيرة وبدافع الخوف حيناً ومحاولة توجيه هذه الثورات حيناً آخر، خصوصاً بعد أن فرضت الثورة الشعبية التونسية نفسها بسقوط نظام بن علي، فسارعت هذه الأنظمة، ومن ثم وسائل الإعلام التي تمتلك سياستها وأدوات التحكم في توجيهها، إلى تغطية الأحداث والاهتمام بالحدث من ناحية، لأنها لم تكن قد تعرفت على طبيعته ودوافعه ووجهته، ومن ناحية، بهدف توجيهه والتحكم بمساراته.

ومع أن الفضائيات، وبالذات الجزيرة، قد ساهمت فعلاً في تأجيج الثورات وفي تصعيد الأحداث في كل من مصر واليمن على وجه الخصوص، إلا أن ذلك كان بسبب عامل آخر وهو أن جماعة الإخوان كانت قد قررت الانخراط في الثورات العربية ضمن اتفاقات غير مرئية مع القوى المتحكمة بسياسة المنطقة وأدواتها. وكأن تحالفاً ما قد تم بين كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية، وبين كل من تركيا وقطر وجماعة الإخوان المسلمين من ناحية أخرى. وبحيث تضمن القوى الإسلامية أن تكون بديلاً آمناً

للأنظمة التي أطاحت بها شعوبها ضمن ثورات الربيع العربي وتحديداً «أنظمة مبارك وبن علي وصالح»، مقابل تشييع أمريكا للتغيير في المنطقة والسماح للإخوان بالوصول إلى الحكم ضمن شروط تبدو واضحة اليوم: «الوقوف في وجه النفوذ الإيراني ـ محاربة إرهاب القاعدة والجماعات الجهادية العنيفة ـ تطبيع أو سلام مؤقت أو هدنة طويلة المدى مع إسرائيل. «.. على هذا الأساس كانت وسائل الإعلام تغطي أخبار الثورات لتحقيق هذه الأهداف، وبحيث تسهم في التحكم بثورات حقيقية كـ ثورات اليمن ومصر وتونس، وتفجر أو تقتحم ثورات أخرى ضد الأنظمة المعادية لأمريكا كسوريا وليبيا إلى حد ما، والتغاضي أو التجاهل عن ثورات ضد أنظمة حليفة لأمريكا ويصعب التحكم ببديلها كما هو الحال في البحرين أو في الأردن والمغرب مثلاً «الأنظمة الملكية تحديداً». ولذلك حُرمت الشعوب الثائرة في البحرين وعمان ومناطق أخرى من دعم وسائل الإعلام بالتجاهل والتقليل من شأنها.. وأعتقد أن تجاهل الإعلام اليوم للأحداث في اليمن بعد المبادرة الخليجية ووصول الحلفاء الجدد إلى السلطة، يأتي في سياق تجاهل الأحداث في البحرين وغيرها، لأن أي استمرار للاحتجاجات الشعبية سيخرب أو يسهم في انهيار منظومات كاملة من السياسات العالمية في المنطقة.. تخيلي أن الحدث السوري ظل، ولا يزال، هو الخبر الأول والمتقدم على كل أحداث العالم عبر الفضائيات وعبر كل الوسائل الإعلامية العربية والعالمية أولاً وعلى مدار الساعة لمدة سنتين كاملتين، حتى مجزرة بورما لم يُلتفت لها، وحتى حرب غزة تم تجاوزها بسرعة، وحتى الأحداث في مصر بعد قرارات مرسي الشمولية، تم تجاوزها بسرعة حتى لا تغطي أحداثها أحداث ما يسمى بـ الثورة في سوريا.

أختم بالقول، بعد الاطمئنان لوضع مخرجات الثورة اليمنية بوصول أطراف آمنة إلى السلطة، لم تعد اليمن مهمة لدى أمريكا ولدى الوسائل الإعلامية العالمية إلا في حالة واحدة هي أخبار الضربات الجوية ضد بعض رموز القاعدة في اليمن، أما بقية الأخبار فلا تحظى بأي اهتمام يذكر، بما في ذلك تظاهرات تخرج بعشرات الآلاف في صنعاء وغيرها لا تجد من يهتم بها بصورة كافية.

● إلى أي درجة تأثرت دول الجوار الخليجي بثورة اليمن؟

ـ خافت دول الخليج، والسعودية تحديداً، من الثورة اليمنية أكثر من

أي ثورة أو حدث آخر في المنطقة، ولذلك سارعت إلى العمل داخل الحدث اليمني باتجاهين: **الأول**، هو عدم الرضوخ لفكرة خروج الرئيس صالح وهو رجلها الأول، من اللحظة الأولى للثورة، حتى تضمن البديل وتفرض عليه شروطها. و**الثاني**، هو الإيحاء لمراكز نفوذها في السلطة والمجتمع إلى الانخراط في صفوف الثورة للتحكم بمسارها. ولا أستبعد أن انشقاق اللواء علي محسن عن نظام صالح لم يتم إلا بعد موافقة سعودية، كما لا أستبعد أن الإخوان المسلمين في الوقت الذي كانوا فيه متفقين مع دولة قطر لدعم الثورة التي قرروا المشاركة فيها، لم يعدموا الوسيلة في التواصل مع السعودية لتطمينهم بالبديل، وهو ما تم. ولعل المبادرة الخليجية تكشف وبوضوح هذا الموافقة وعلى وجه الخصوص الصيغة الأخيرة «النسخة الثالثة» كانت عبارة عن اتفاق بين كل من صالح ومحسن بإشراف إخواني ـ سعودي، حتى من دون معرفة قطر نفسها وتقديمها على أساس أنها إنجاز سعودي بحت.

المبادرة الخليجية ضمنت للسعودية نظاماً موالياً لها ١٠٠ في المئة تقريباً حتى أكثر من نظام صالح نفسه.. ليس هذا فحسب، بل إن المبادرة اعتبرت انتصاراً سياسياً وإقليمياً للسعودية، وبدلاً من أنها كانت مهددة بنقل تداعيات الثورات العربية إلى داخل السعودية، ظهرت هذه الأخيرة وكأنها، ليس فقط في منأى عن الثورات الشعبية، بل إنها وسيط سلام للمختصمين داخل بلدان الربيع العربي وكجزء من الحل وليس جزءاً من المشكلة.. ولعلك تتابعين أن أمريكا طرحت صيغتها للحل في سوريا من خلال النموذج اليمني عبر المبادرة الخليجية وبما يقدم السعودية للمنطقة وشعوبها كبلد متماسك ووسيط ناجح.

من مفارقات الثورة اليمنية أنها كانت من أجل استقلال القرار اليمني وتحرير السيادة اليمنية المنهكة وانتصار الكرامة اليمنية المجروحة، وإذا بنتائجها تجعل اليمن أكثر ارتهاناً وأكثر انتهاكاً لسيادتها وأكثر جرحاً لكرامة شعبها.

الثورة اليمنية لم تكن ضد صالح فحسب، بل ضد الطرف الذي جاء به إلى السلطة وحكم به شعب اليمن وهو السعودية، وبدلاً من ذلك سلمنا اليمن للسعودية ولأمريكا وبواسطة الثورة للأسف.. لن يرضى الشعب اليمني

بهذه النتيجة غير العادلة للثورة، ولا بهذه الإهانة التي ألحقتها السعودية وعملاؤها بكرامته وعزته الوطنية.

● ما الذي يعرقل مسيرة التغيير في اليمن؟

ـ النظام القائم هو النظام القديم نفسه.. ولا يمكن أن يقود نظام قديم بكل رموزه وكل آلياته عملية تغيير قد تطيح به إن تحققت قبل أن تطيح بأي شيء آخر، ولذلك لا أعتقد أن أحداً من خارج النظام القديم الجديد من يعرقل عملية التغيير مثل ما يقوم به النظام القديم الجديد نفسه.

الثورة تستهدف محاربة الفساد، ومن هم على رأس السلطة جزء من الفساد وأساسه، ولا يمكن الآن إلا أن يعرقل الفاسدون أي جهد لمحاربة الفساد. من يحكمون هم جزء من الاستبداد الذي تشكل منه نظام صالح، الأمر الذي يجعل الاستبداد يتغول أكثر.

● إلى أي حد استجابت المبادرة الخليجية لمطامح الثوار اليمنيين؟ أو العكس؟

ـ المبادرة الخليجية لم تستجب لأهداف الثورة، بل كانت ضدها، وأتت في الأساس لإيقاف الصراع المسلح الذي نشب داخل النظام بعد انشقاق الرجل الثاني فيه عن الجيش وانضمامه المزعوم إلى صفوف الثورة، وبالتالي فقد كان هدفها الأساسي هو عمل اتفاق بين نصفي النظام لإيقاف الصراع المسلح بينهما من جهة، ولترتيب تقاسم السلطة بينهما وبين حلفائهما من جهة أخرى. الأمر الذي يعني أن المبادرة لم تكن بين الثورة الشعبية ودعاتها وقادتها وبين النظام، أو بينهم وبين الأحزاب السياسية.. ما يعني أن المبادرة لم تأت لتحقيق أهداف الثورة، بل لإجهاضها بالمعنى العميق. وحتى البند الذي تضمنته المبادرة ويفهم منه أنه يحقق هدف الثورة الأول وهو رحيل صالح من السلطة، لم يكن إلا بعد أن أدركت أمريكا والسعودية تحديداً أن رحيل صالح ضرورة حتى لا يسقط النظام بكامله وتخسر كل مصالحها في اليمن عبر خسارة كل أدواتها في السلطة. أي إنهم قبلوا برحيل صالح مقابل بقاء نظامه ورموزه وحلفائه المنشقين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن جعل رحيل صالح بفعل المبادرة وليس بفعل الثورة كان يقصد به قتل الثورة في وعي الشباب وجعلهم يعتقدون أن النضال السلمي لا يفضي إلى شيء، وأن صالح لم يخرج بفعل تضحيات الشباب بل بفعل مبادرة السعودية والقوى

الإقليمية والدولية، وهذا له مدلول معنوي عميق وخطير في وعي الناس وإشعارهم أن الإرادة الشعبية والاستعداد للتضحية لم تكونا مؤثرتين في الأحداث وفي إخراج صالح من السلطة، مع أن الإرادة الشعبية والاستعداد لديها للتضحية هما مَن هزما كل القوى المادية التقليدية في النظام العميل للقوى الأجنبية ضد مصالح شعبه وحريته وكرامته.. السعودية تحديداً تخاف من الثورات ومن التغيير في اليمن من خارج إرادتها وأدواتها المخلة، ولذلك فقد حرصت على المبادرة حتى تقول إنه لا معنى لثورات الشعوب، وإن السعودية وحدها هي من تأتي بالرئيس إلى اليمن وهي من تذهب به، أو هي من يغتال أو يطيح برئيس ويأتي بآخر.

غير أنني قبلت بالحل السياسي عبر المبادرة، وكتبت مؤيداً له لأنني اعتقدت أن الثورة الشعبية كانت قد توقفت أصلاً بالعنف وأصبح الجاري ـ حينها ـ هو صراع خارج الثورة وعلى هامشها وضداً لها.. وأذكر أنني قلت بأني إذا خُيرت بين الثورة الشعبية والحل السياسي سأختار الثورة، ولو خيرت بين الحل السياسي والعنف أو الصراع المسلح، سأختار الحل السياسي.. وكان في ذهني أن الحل السياسي بعد انفجار العنف سيوقف عسكرة الثورة، وقد يسمح لنا باستعادة فعل الثورة من أيدي المسلحين المقتحمين لها من ناحية، وأن الحل السياسي سيحافظ على الدولة أو ما تبقى منها بالعنف، لأن انهيار النظام على أساس العنف وإسقاط المعسكرات والمحافظات كما كان يخطط له الإصلاح والمنشق علي محسن، كان سيؤدي بالضرورة إلى إسقاط الدولة وليس فقط إسقاط النظام. أي إنني أملت أن الحل السياسي سيعيد إلينا الثورة من ناحية، وسيحفظ الدولة وهي وعاء الثورة، إذ لا ثورة ولا تغيير بعد سقوط الدولة.. ولكن هذا لم يتم بالشكل الذي كنت وآخرين نأمل فيه، وتبين لنا أن الثوار كان قد سيطر عليهم وعلى وعيهم، بل اغتُصب وعيهم من قبل القوى التي هيمنت على الثورة وعبر وسائل إعلامها، فبدلاً من التعامل مع المبادرة والمسارعة أولاً بالضغط من أجل رفع المسلحين والميليشيات من ساحات الثورة ومن الطرق والمدن، كما جاء في المبادرة حتى تتحرر الثورة من العسكر.. حدث خلاف ذلك تماماً وانقسمت القوى الثورية إلى قسمين: قوى ترفض المبادرة نظرياً ومن دون أفق، وطرف يقبل المبادرة من دون أفق أيضاً، وكان ذلك إيذاناً بانقسام قوى الثورة.. وكأن المبادرة لم تحقق حتى اللحظة سوى إشاعة حالة الإحباط واليأس وقتل الثورة نهائياً في نفوس الشباب.

● وجود الرئيس السابق علي عبد الله صالح بكل تأثيراته ونفوذه الداخلي والخارجي.. إلى أي حد يساهم في عرقلة مسار التغيير؟ وكيف ذلك؟

ـ خروج الرئيس صالح من العمل السياسي أقل ما يجب، وهو ما يُفترض.. لست مع ثقافة الثأر والانتقام الشخصي، ولكن صالح يفترض أن يحاكم وأن يعتذر وأن يعيد كل الأموال والممتلكات التي حصل عليها من دون حق وبسبب موقعه كرئيس للجمهورية.

ومع هذا، أنا اعتبر أن صالح انتهى ولم يعد له التأثير الكبير في الأحداث كما يحاول البعض أن يجعل منه بعبعاً يظل يخوفنا منه حتى نظل مشدودين إلى الأشباح، بينما يسيطر الساطون على الثورة والدولة على كل شيء وبطريقة صالح نفسها، وربما أسوأ. أنا أيضاً أركز في نقدي واعتراضي على أصحاب السلطة الفعليين اليوم، وهم النصف الآخر من نظام صالح الذي انضم إلى الثورة لسرقتها، وهؤلاء هم من يجب أن يركز عليهم النقد والاحتجاج حتى إسقاطهم. أما صالح فقد انتهى، وليس هذا تقليلاً من شأنه، بل لأنني أعتقد أنه انهار بانفجار الثورة في وجهه وضده وضد نظامه.

صالح كان يرأس حزباً إدارياً معظم النافذين فيه هم من الانتهازيين، وهؤلاء تخلوا عنه بمجرد سقوطه أو بمجرد تخليه وخروجه من المركز الأول في الدولة. وكثير منهم ذهبوا إلى مواقع ومناصب جديدة لدى السلطة الجديدة ولدى أصحاب النفوذ. ولك أن تلاحظي هنا أن معظم الوزراء الذين تم تعيينهم في حكومة الوفاق باسم حزب صالح أصبحوا في أغلبهم إلى جانب محسن وأصحاب النفوذ الجدد، وهكذا الأمر بالنسبة إلى اللجنة العسكرية التي تحول جميع أعضائها وصاروا يوالون محسن وتخلوا بسهولة عن صالح، لأنهم يعلمون أن القوة لم تعد إلى جانبه.. هناك من يعرفون أن صالح منتهٍ ولكنهم يبالغون في نفوذه وأمواله بدوافع وأهداف سياسية، وحتى يظلوا يحكمون الثورة والدولة بحجة الخوف من عودة صالح أو نجله.

يبقى أن أقول إن إخراج صالح وكل رموزه من السياسية ومن مواقع الدولة والسلطة، لأمر ضروري كهدف من أهداف الثورة، وحتى نفتح صفحة جديدة ونبني دولة جديدة خالية من كل رموز الفساد والاستبداد.. من هذا المنطلق، فإن خروج صالح من السياسة وحتى من اليمن ـ مع أنني لست مع خروج أحد من بلده ـ سيسهم فعلاً في تحول اليمن إلى الأفضل، وحتى يكشف

الغطاء عمن يتمسكون بمواقعهم بحجة مواجهة صالح أو الخوف من عودته.

● بماذا تفسر حالة الانفلات الأمني وجرائم الاغتيالات والاختطافات، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على محطات الكهرباء وأنابيب النفط.. وهل هناك أيدٍ خفية تعبث بأمن اليمن؟

ـ أعتقد أن جزءاً منها يعود إلى تنظيم القاعدة الإرهابي الذي يقوم بتنفيذ ما سبق وأن هدد باغتيال ضباط في الأمن والجيش بعد خروجه من أبين باتفاق مع السلطة وبوساطة من بعض مشايخ الدين السلفيين والإخوان، وبعد أن نكثت السلطة ببعض الشروط المتفق عليها، والجزء الثاني من أسباب هذا الانفلات، هو وجود انقسام في الجيش ووجود ثغرات واسعة يمكن من خلالها تخويل أطراف داخل السلطة لتصفية حساباتها كدفن بعض الأسرار خوفاً من المساءلة، وكمحاولة لتصفية بعض القيادات غير المرغوب فيها من الطرف القادم إلى السلطة من خارجها. وباعتبار أن كل جريمة يمكن اتهام الطرف الآخر بها طالما المسؤوليات لم تتحدد بعد من قبل سلطة واحدة ومتفقة على كل البرنامج.

وهناك ما هو متعمد من هذا الانفلات من قبل وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية التي تدعي أن قوات الشرطة مدمرة وغير كافية للقيام بواجبها، أي إنها تتعمد الانفلات حتى تضغط على الرئيس للموافقة على تجنيد عشرات الآلاف في أجهزة الشرطة والأمن ممن يوالون الإخوان وحلفاءهم حيث يعملون من أجل استبدال كل أجهزة الأمن وكل قياداته لتكون موالية لهم، ولأنهم لا يثقون إلا بعناصرهم ولا يحكمون بأجهزة الدولة بقدر ما يحكمون بأجهزة الجماعة.. وفي كل الأحوال، فإن أخطر ما في هذه الجرائم، الاغتيالات وأعمال الإرهاب، هو أنها تسجل كلها ضد مجهول ولا جدية في التحقيقات ولا هم يحزنون، ما يعني أن أطرافاً في السلطة تستفيد من هذه الأعمال، إذا لم تكن هي خلفها.

● ما هي آليات توحيد الجيش وإعادة هيكلته على أسس وطنية وفقاً لما جاء في المبادرة الخليجية؟ وهل هي مرهونة برحيل أقرباء صالح والموالين له الذين ما زالوا على رأس قيادة أهم وحدات الجيش والأمن؟

ـ هيكلة الجيش حكاية مفتعلة وهي سياسية بالدرجة الأولى وكانت تهدف، ولا تزال، إلى إلغاء الألوية العسكرية التابعة لقوات الحرس الجمهوري ـ وعدد آخر من الألوية الأخرى غير المرغوب بها، أو هكذا كان

مفهوم الإخوان المسلمين للهيكلة وقد طرحوه في خطبهم وتصريحات الكثير من قياداتهم منذ الأسابيع الأولى للثورة.

كان هدف الثورة ينحصر في إقالة كل قادة الجيش المنتمين إلى أسرة الرئيس صالح وكل من شاركه في سلطة الاستبداد والفساد. ولكن الإخوان كانوا قد أزالوا صورة علي محسن من بين صور عديدة طالب الثوار بإقالة أصحابها ومحاسبتهم على الفساد والاستبداد الذي مورس وشاركوا به طوال حكم صالح الطويل والمرير. حاولوا حل ألوية الحرس الجمهوري عبر محاصرة معسكراته باسم القبائل المؤيدة للثورة وبحجة منعها من التحرك لقمع المتظاهرين. وهذا ما حدث لمعسكرات الحرس وغيرها ممن لم ينشق مع محسن عن القوات المسلحة في كل من منطقة الصمع والحيمة ونهم وتعز. وقد تمت السيطرة على بعض المعسكرات وتم توزيع أسلحتها على القبائل، كما حدث في الجوف وفي نهم وفي منطقة يافع، ولكن هذا لم يتم وكان لا بد أن يتم عبر ما سمي بـ الهيكلة. كان المطلوب هو إقالة كل من أحمد علي قائد الحرس، وعلي محسن قائد الفرقة الأولى مدرع، وتتوقف مباشرة حالة الانشقاق والانقسام داخل الجيش، ولكن هذا لم يتم. وفي حين أقيل كل قادة الجيش من أبناء وأشقاء صالح والموالين له، وهو ما حدث لكل من قائد القوات الجوية وقائد القوات الخاصة «طارق محمد صالح»، ووكيل الأمن القومي ومقولة قائد المنطقة الجنوبية ولم يتبق منهم سوى أحمد علي عبد الله صالح، قبل أن يقال بالقرارات الأخيرة، فيما بقي محسن وكل الضباط الموالين له من دون أن تمسهم القرارات.

المبادرة وآلياتها المزمنة نصت في بنودها الأولى بضرورة رفع المسلحين والوحدات العسكرية من المدن والطرقات وإنهاء الانشقاق في الجيش، وكأن المقصود بها إنهاء انشقاق محسن ورفع مسلحي وميليشيات الإخوان ومحسن، إضافة إلى بعض وحدات الحرس الجمهوري التي أغلقت الطرقات أثناء الصراع وتقسمت صنعاء إلى ثلاث مناطق، لكن الانشقاق لم ينتهِ وتوسع الانقسام أكثر فأكثر مع بقاء كل من أحمد قائداً للحرس، ومحسن قائداً للفرقة، وفي المقابل حدث توزيع ألوية الحرس بين المحافظات والحرس الرئاسي وهو ما مس الفرقة أيضاً ولكن بدرجة أقل، وهكذا ظل الانقسام قائماً وتحولت الهيكلة إلى تدمير وتمزيق القوات المسلحة بدلاً من إقالة قادة انقسامها وتشظيها، والآن وبعد إقالة قائد الحرس الجمهوري عبر قرارات الهيكلة الأخيرة بإلغاء تسمية الحرس الجمهوري، بقي محسن قائداً فعلياً

للفرقة وللمنطقة العربية الشمالية ويتم الحديث عن وجود رفض من محسن لهذه القرارات. وأنا أشكك بوجود هذه الحلافات، لأنه ليس من المنطقي أن يرفض محسن قرارات تصب جميعها في مصلحته.

● ما هو مستقبل اليمن في ظل بقاء عبد الله صالح وأقاربه بالقرب من مراكز القرار؟

ـ مستقبل اليمن بوجود صالح أو بعدمه ضبابي ولا أفق لخروجه من الأزمة. كانت الثورة تستهدف إسقاط النظام بكل رموزه ومنظوماته كطريق وحيد لإخراج اليمن من الأزمة. وبعد أن عجزت الأحزاب والعملية السياسية الهشة بإخراج اليمن من الأزمة. اليوم وبعد كسر أو السيطرة على الثورة تم إعادة كل أوراق الأزمة إلى الواجهة. القضية الجنوبية تتجه أكثر فأكثر نحو الانفصال أو التمزق، والمشكلة التي خلقتها حروب صالح ضد الحوثيين لا أفق لحل واضح للوضع في صعدة، وهناك مؤشرات باتجاه الحرب مرة أخرى وهناك من يستلم الأموال الطائلة لإبقاء ملف صعدة مفتوحاً، وهكذا بالنسبة إلى قضايا بناء الدولة والجيش والقضاء وغيرها من قضايا الحوار الوطني لا حضور لها في وعي أطراف الأزمة وحكومة الوفاق الوطني.. والخلاصة خروج صالح من المشهد كاستحقاق ثوري وهو مطلوب بحكم الواقع الذي خلفه خروجه من السلطة، وقد يفيد ذلك المؤتمر الشعبي العام بكونه سينجو من حالة القيادة الثنائية من ناحية، وسيجعله حزباً للدولة برئاسة هادي وهذا هو الأمر الوحيد الذي سيحافظ على وجوده إذ لا يمكن أن يبقى حزباً قوياً من موقع المعارضة، ولكن هذا لن يغير من المشهد الشيء الكثير لأن المشكلة هي في نظام صالح وليس في صالح فحسب.

● كيف تفسر اهتمام صناع السياسة والرعاة الإقليمين والدوليين للمبادرة الخليجية بالتسوية السياسية بين الفرقاء السياسيين التقليدين كأولوية، من خلال مؤتمر الحوار الوطني المزمع انعقاده، على حساب المطالب الاقتصادية والاجتماعية والتطلّعات الشبابية التي ألهبت فتيل الثورة الشعبية؟ أليس هناك تخوف من عودة الاحتجاجات وخصوصاً بعد استبعاد الشباب وخصوصاً المستقلين من دائرة الحوار الوطني؟

ـ ملخص ذلك أن القوى الإقليمية والدولية تراهن على المبادرة الخليجية لأنها تعتقد أنها الآلية الوحيدة التي ستضمن تغييراً مأموناً للوضع

في اليمن يحافظ على نفوذها ومصالحها، وأي خيار آخر سيكون بالنسبة إليها مجهولاً مع أنني لا أعول كثيراً على الحوار المزمع عقده قريباً، ولا أجد أي جدية بلا حوار من قبل القوى النافذة. هناك من يريد من الحوار أن يكون محطة لإنجاز بنود المبادرة الخليجية وحتى يحصل على المساعدات التي وُعد اليمن بها، إذا ما أنجزت الحوار، ولكن هذا من حيث الشكل فحسب، أما الحوار فيستبدل عنه بالصفقات الثنائية والثلاثية بين أطراف داخلية نافذة وأطراف دولية وإقليمية، بما فيها موضوع الدستور وحل القضية الجنوبية وقضية صعدة، أي إن المؤتمر إما أن يتفجر في الجلسة الأولى بسبب تفجر كل القضايا الخلافية دفعة واحدة، أو أن يكون غطاءً لاتفاقات وكولسات مغلقة قد أنجزت، ويتبقى الاحتفال بها عبر عقد المؤتمر.

● ما هي قراءتك لقرار رفع أسعار المشتقات النفطية من قبل حكومة الوفاق بعد الثورة بنسبة ١٠٠ في المئة؟ وما مدى تأثير ذلك على مجال الزراعة الذي تعتمده السكان اليمنيون بشكل كبير؟

ـ قرار سخيف وإجرامي، ويشير بوضوح إلى أن حكومة الوفاق الوطني لم تعد تولِ الرأي العام وساحات الثورة أي اعتبار أو اهتمام. وهذا دليل آخر على سرقة الثورة وانتهاء تأثير الشارع على القرار السياسي للسلطة.

● تنظيم القاعدة الذي قيل إن الثورات العربية تجاوزته وسحبت كل أوراقه، لماذا عاد في رأيك إلى الظهور في اليمن بهذه القوة على الرغم من تعرضه للضربة تلو الأخرى من قبل القوات الحكومية؟

ـ عاد تنظيم القاعدة لأن الثورة الشعبية قد كُسرت أو سُرقت، وتم إعادة اليمن إلى مربع الأزمة التي عاشتها قبل انفجار الثورة؛ بمعنى آخر، إن توسع وانتشار القاعدة كان أحد عناوين الأزمة اليمنية وانغلاق العملية السياسية، وبعد انفجار الثورة انتهت القاعدة لأن الشعب كان قد ملأ الشارع السياسي والوطن كله بالسياسة، وحين انحسر دور وتأثير الشعب في الأحداث، عادت القاعدة إلى الظهور مثلها مثل بقية أوراق الأزمة اليمنية الأخرى.

● في ظل وجود القاعدة في اليمن، هل تتوقع أي تدخل أجنبي وبخاصة أن قوى خارجية كأمريكا التي لها بالتأكيد مصالحها في المنطقة، تجد في هذا الوضع اليمني ضالتها للتدخل والوجود تحت مسمى محاربة الإرهاب؟

ـ التدخل الأجنبي المباشر، أي الاحتلال العسكري المباشر لليمن أو

لأجزاء منها رسمياً غير ممكن، لأنه ليس من مصلحة أمريكا، وليس لأن الحكومة أو الأطراف السياسية ترفض هذا التدخل، العكس تماماً: كل الأطراف النافذة في الحكومة الانتقالية تتسابق على تقديم إغراءات وتنازلات للأمريكان وغير الأمريكان بما في ذلك تقديم عروض لبناء قواعد رسمية في اليمن، وهذا ما يتم الحديث عنه وبصورة متواترة عن تحضير لقاعدة العند بمحافظة لحج كقاعدة أمريكية عسكرية بعد إجلاء الطيران والوحدات العسكرية منها. هناك حاجة أمريكية ورغبات تراودهم في وجود عسكري باسم التسهيلات الأمنية في الجزر اليمنية كجزيرتي ميون «باب المندب» وجزيرة «سقطرة» في خليج عدن وبحر العرب، ولكن هدف أمريكا الأساسي هو مواجهة إيران والإرهاب وحماية الممرات الدولية في البحر العربي والبحر الأحمر في حالة نشوب مواجهات مع إيران.

● ماذا عن قضية الجنوب المطالب بالانفصال، وقضية الحوثيين في صعدة؟

ـ القضية الجنوبية تتجه نحو تفسير وحيد هو الانفصال، أو ما يسمى بفك الارتباط، للأسف، في ظل عجز السلطة الانتقالية عن تقديم بديل مقبول يرضي غالبية أبناء الجنوب، وفي ظل حرص السلطة الجديدة على الظهور بصورة نظام صالح برموزه ومنظوماته وتعامله مع الجنوب والقضية الجنوبية. ولكن القضية الجنوبية تعاني مشكلة حقيقية في قيادتها التي لا يبدو أنها تثق بنفسها وبقضيتها، ولا يبدو أنها بطرحها فك الارتباط قد درست هذا الخيار وإمكانية تحققه وتداعياته على الأمن والاستقرار وعلى مصالح أبناء الجنوب أنفسهم.

● في ظل كل هذه القضايا المفتوحة، وبوجود، في المقابل، ضغط الشعب المطالب بالإسراع في التغيير.. ما الذي يجب فعله واتخاذه من قرارات وخطوات جدية لخروج اليمن منتصرة من هذه الأزمة؟

ـ لا يمكن مواصلة الثورة بوتيرتها السابقة نفسها، لا بد من الاعتراف بالأمر الواقع والعمل من خلاله لاستعادة تأثير الشعب على القرار السياسي كخطوة أولى، إذ إنني لا أعتقد بإمكانية تفجير ثورة على أنقاض أخرى. يجب الاعتراف أولاً بسرقة الثورة، ثم البدء بعمل خطوات تدريجية لاستعادتها من أيدي القوى النافذة وعبر خطوات عملية وتدريجية تعيد للشارع الاحتجاجي القدرة على التأثير في القرار السياسي.

خامساً: الشتات السوري

١ ـ شهادة
نجم الدين سمان

الحالمون والطامعون

. . . . .

نعم كنا جوعى ولكن.. للحرية؛ بعد خمسين عاماً من اختطافها بالانقلابات العسكرية التي لها مجالس «ثورة» بشعارات فضفاضة وخُلَّبيَّة؛ ومن ثم اختطافها بالتوريث من الأب للابن؛ وكأن سوريا قد باتت.. جمهورية ملكية!

● الثائرون السوريون هتفوا في بداية الثورة: «الشعب السوري مو جوعان»، فلماذا قامت الثورة في سوريا؟ وهل النظام الاقتصادي لدى بشار كان ناجحاً لهذه الدرجة؟

ـ لم يهتف السوريون من أجل الرغيف لأنهم زرعوا القمح قبل ١٠ آلاف عام، وهم الذين كانوا يُطعمون حكوماتهم التي تسرق جهدهم بالفساد والرشوة وخطط اشتراكية الحزب الواحد الخماسية الرديئة.. ثم بعد مافيا الفساد الحكومي، جاءتهم مافيا الأسرة الحاكمة، لتخطف الاقتصاد والمجتمع والحكومة ذاتها. وحين هتفنا: الشعب السوري.. مو جوعان، كنا نرد على مستشارة الطاغية التي اعتبرت «مَكرُمَةَ» رفع الرواتب كافية لانصراف الناس عن التظاهرات السلمية التي خرجت تطالب بإصلاحات جذرية، فرد عليها النظام بالرصاص الغادر وبالاعتقالات، حتى رفع السوريون سقف شعاراتهم إلى حد إسقاط النظام الذي يقتلهم، لأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، وليس لأجله وحده يموت برصاص الطغاة.

نعم كنا جوعى ولكن للحرية، بعد خمسين عاماً من اختطافها بالانقلابات العسكرية التي لها مجالس «ثورة» بشعارات فضفاضة وخُلَّبيَّة، ومن ثم اختطافها بالتوريث من الأب إلى ابن، وكأن سوريا قد باتت

جمهورية ملكية! نحن جوعى لعدالة توزيع الثروة الوطنية، وجوعى لانتخابات برلمانية ورئاسية حقيقية، ولحرية التعبير، ولحرية تأسيس أحزاب ونواد ثقافية وفنية، ولصحافة حرة، ولحقوق متساوية بين المرأة والرجل، ولِنَسف الفساد من جذوره، وللخلاص من مافيا العائلة الأسدية، التي استولت على ثلثي الاقتصاد السوري الرسمي، وشاركت رجال الأعمال في رأس مالهم من غير أن تدفع قرشاً واحداً.. سوى وصايتها.

لم نكن جوعى للخبز وحده، لأنه، ومنذ الرومان، كانت الإمبراطوريات الغازية وحكوماتنا سواء بسواء تستبيح قمحنا القاسي الأسمر مثل صبرنا ولون بشرتنا.. بأبخس الأسعار، وكذا تشتريه حكومات الثورة القومية الاشتراكية، وحكومات الاقتصاد المفتوح على اللصوصية؛ لتشتري لنا قمحاً منتهي الصلاحية.. ليس فيه سوى النشاء، بل وتخلطه بالشعير وهي تتمنّى أن نتحلل إلى مجرد حيوانات مجترة ومدجنة ومطيعة لحاكمها الأوحد؛ فإذا مات بعدما قد تأبد في حكمه، فلابنه من بعده.. أيضاً وربما لحفيده على طريقة كوريا الشمالية، لو لم تصدح حناجرنا: الشعب السوري.. مو جوعان، سوى لحريته.

● كيف ترى الثورة في سوريا؟ هل هي ثورة شعبية أم ثورة إسلامية؟ وصعوبة إيجاد حل دبلوماسي للصراع في سوريا، إلى أي درجة حول الانتفاضة الشعبية إلى صراع ذي أشكال طائفية راديكالية؟

ـ هي ثورة شعبية بالتأكيد، ولا تزال.. بالرغم من مخاضها والتباساتها؛ فقد شارك فيها منذ البداية شباب من قرى ومدن سوريا كافة، ومن كل أطياف اللون وكل المذاهب والطوائف، ومن المسيحيين والمسلمين يتجمعون في المساجد معاً لينطلقوا في التظاهرة الأسبوعية الكبرى يوم الجمعة.. باختلاف نسب المشاركة ونوعيّتها، من مثل الاكتفاء بالتظاهر السلمي، أو بالعمل الطوعي الإغاثي والطبي، وبالانشقاق عن جيش النظام للدفاع عن الناس بالثورة المسلحة. هل يعني خروج التظاهرات من المساجد أن الثورة السورية إسلامية كما تحفظ أدونيس الشاعر الفرانكفوني من أصل سوري، من غير أن يرى كيف لم يترك الأسد الأب والأسد الابن سوى الجوامع مكاناً لاجتماع ثلاثة أشخاص فما فوق؟! كما وقف مع النظام شرائح من كل ما ذكرته سابقاً بمن فيهم بعض رجال الدين الإسلامي والمسيحي والمشاركون

مع النظام في نهب الناس وإفسادهم، وأغلب الأحزاب المنضوية تحت ما يسمى: الجبهة الوطنية التقدمية التي استوحاها حافظ الأسد من إريش هونيكر، بعد زيارة له إلى ألمانيا الديمقراطية آنذاك.

الإسلاميون المعتدلون شاركوا في الثورة بالطبع، فهم جزء من النسيج السوري، وبعض السلفيين الذين كانوا مختبئين تحت رماد الملاحقة الأمنية. وحين اشتد عسف النظام وزادت وتائر قتله المنهجي للناس وقصفه للقرى والمدن الثائرة كعقاب جماعي، وحين اتفق الدهاقنة الإقليميون: عرباً وأتراكاً وإيرانيين وإسرائيليين، ومعهم دهاقنة الدول الكبرى غرباً وشرقاً على إدارة الأزمة السورية ـ كما يحلوا لهم تسميتها ـ بدلاً من حسمها لصالح الشعب السوري، كان من الطبيعي.. أن تزداد راديكالية الإسلاميين المعتدلين المشاركين في الثورة؛ وأن تستقطب بعضهم السلفية الجهادية أيضاً، بينما كان النظام يحرص على تسريب الفيديوهات من موبايلات جنوده وبلهجة الطائفة التي منها المستبد على طائفته وشعبه معاً، وهي فيديوهات تزخر بالعنف الدموي إلى أقصاه، كما لو أن تيمورلنك وهولاكو.. كانا يقومان بتصويرها وإخراجها، في محاولة من النظام لتسعير الفتنة الطائفية بين السوريين وإعادة تصدير الثورة الشعبية وكأنها حرب جهادية إرهابية ضد نظامه العلمانوي. هل يمكن لوحش مفترس يقصف شعبه بكل أنواع الأسلحة يومياً وعلى مدار عامين أن يكون علمانياً؟ بل إن أجهزة استخباراته تفنّنت أيضاً في تصوير فيديوهات عن إسلاميين متشددين يقطعون رؤوساً لم نعرف أصحابها بعد وهؤلاء الجهاديون قام النظام بإطلاقهم من سجونه، بينما تغصّ أقبية استخباراته بالمعتقلين من شباب الثورة السلميين.

بالطبع حصلت تجاوزات عند بعض أفراد الجيش السوري الحر، وانتقدها المتظاهرون فور حدوثها في لافتات تظاهراتهم التي لا تزال تحتشد بالرغم من كلّ القصف الوحشي، وبالطبع تسلل بعض المجاهدين العرب عبر الحدود رافعين راياتهم السود، وما كان للشعب السوري أن يطلبهم وما كان في نقص من المقاتلين على الأرض، وقد تم تضخيم هذا حتى من قبل وسائل إعلام الدول الصديقة للشعب السوري، من حيث ما زِلتُ واثقاً من وسطية واعتدال إسلام شعبنا عبر العصور.

وقد عدت إلى هذا المقطع من إجاباتي لأُضيف خبر طرد جهاديين عرباً

من تونس وليبيا والسعودية خارج الحدود السورية وداعيتين سلفيين من الكويت واليمن تم إنزالهما من مِنبَري جامعين في شمال سوريا وبالتحديد في قرية أطمه في محافظة إدلب بحسب ما نقلته رويتر وأكدته مواقع الثورة السورية.

● تتكون المعارضة السورية من جماعات من خلفيات فكرية وسياسية مختلفة - من الإخوان المسلمين وأحزاب شيوعية وأكاديميين شباب.. - فما الذي يجمع بين هذه الجماعات المختلفة؟ وهل هناك ثمة أرضية مشتركة تجمعهم حول هدف إصلاحي لما بعد سقوط بشار؟

ـ من باب العلم بالشيء.. تعتبر سوريا الأولى عالمياً في عدد لوحات الفسيفساء المكتشفة حتى تاريخه، بل إن غير المُكتشف منها والمهمل يماثل المكتشف والمعروض في المتاحف. كل ما فعلته أنظمة الانقلابات العسكرية منذ الخمسينيات، وما أضافته استخبارات جمال عبد الناصر خلال الوحدة وانقلاب الضباط البعثيين على ضباط الأحزاب الأخرى في عام ١٩٦٣، وانقلاب حافظ الأسد على حزب البعث ذاته وعلى رفاقه من الضباط البعثيين، ومن ثم انقلاب توريث الجمهورية من الأب إلى الابن على الطريقة الكورية الشمالية.. هو تفتيت هذه الفسيفساء، بل والعبث بمكوناتها وإنهاء حياتها اليومية المشتركة، بل وقمع كل نشاط سياسي لها حتى لو كان مجرد رأي، حيث كانت سجون الطغاة أيضاً مليئة بذات الفسيفساء الاجتماعية والسياسية، وقد نجح النظام الأسدي باستدراج بعض أحجار هذه الفسيفساء الملونة لتكون مجرد إطار خشبي لصور الطاغية وتماثيله التي نبتت بالآلاف في الساحات والدوائر الحكومية حتى بات من يريد الحصول على ترخيص استخباراتي بإقامة عرسِه أن يرافقه تمثال الطاغية حتى غرفة النوم!

نعم، كان على الراغب حتى بإنشاء فرن للفطائر أن يحصل على ترخيص من استخبارات النظام السوري.

وكما إن شعاراً واحداً.. وحقيقياً قد جمع السوريين على اختلافهم ضد المستعمر: الدين للّه.. والوطن للجميع. فإن ما صدحت وتصدح به الحناجر منذ أول تظاهرة: واحد.. واحد.. الشعب السوري واحد. هو ما يجمع السوريين اليوم.. في مواجهة المستبد.

وأعتقد بان وعياً جمعِياً كهذا هو بوصلة الثورة الشعبية السورية في مخاضها العسير وفي كل ما ستلقاه من منعطفات ومن مؤامرات في دربها نحو الحرية ونحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تليق بالسوريين.

ومن يستكثر على السوريين ما يليق بهم، ينسى بأنهم أول من ابتكر الأبجديات، ومن شيد سفن التواصل التجاري والحضاري على امتداد مدن الفينيق في المتوسط من شرقه إلى غربه.. وبأنهم قلب وذاكرة بلاد الشام الأكثر انفتاحاً على الشعوب والحضارات على مر العصور، وبأن موقع بلدهم الاستراتيجي يجعلهم منذ فجر التاريخ وفي ثوراتهم المتوالية يدفعونَ الثمن مرتين.

● عدم تعامل المعارضة السورية مع مخاوف العلويين بجدية، هل ممكن فعلاً أن يدخل البلاد في حرب أهلية تكون أسوأ من الحرب الأهلية اللبنانية؟ ولماذا؟

ـ إذا كان السوريون يدفعون الثمن مرتين، فإن العلويين السوريين يدفعونه ثلاثاً مذ قام حافظ الأسد باختطاف حزب البعث والدولة والجيش.. وطائفته ذاتها. وهذا ما يماثل ما فعله صدام حسين حين اختطف سنةَ العراق وبخاصة عشائر تكريت إلى حرسه الجمهوري وإلى أجهزة استخباراته. وما فعله القذافي وعلي صالح من اختطاف عشيرتيهما أيضاً. ولو كانت العشائرية في مصر مترسخة لاختطف مبارك عشيرته إليه، ثم يعلن عن فدية هائلة لمن يستطيع العثور عليها. أما المسكين بن علي، فقد اختطفته عائلةُ زوجته الثانية.

يتلقّى العلوي المعارض للنظام منذ حافظ الأسد وحتى الآن ثلاثة أضعاف ما يتلقاه المعارض غير العلوي من أصناف التعذيب، وضعفي مدة الاعتقال أو السجن بعد محاكمة عسكرية على الطريقة النازية والفاشية والستالينية والماوية والصهيونية في آن معاً.

وقد شارك في الثورة الشعبية السورية اليوم كثير من العلويين، وكثير منهم في المعتقلات أو في المنافي أو متوارين عن الأنظار ومطاردِين من شبيحة/ بلطجية السلطة واستخباراتها. وأما بشأن صكوك التطمينات التي ابتدعها الشرق الشيوعي الليبرالي والغرب الرأسمالي الليبرالي، وكواليس الفاتيكان الكاثوليكي وغيرها من أروقة الكهنوت الأورثوذوكسية وسواها عن

تطمين المسيحيين السوريين أيضاً، فأنا أُحِيل السؤال إلى دهاقنة الأقليات والأديان والحكومات في العالم: أين صكوك تطميناتكم لشعب يقتل بكامله يومياً منذ عامين وبدم بارد وممنهج؟! لا صكوك لطمأنة أي سوري تلوثت يداه بدماء السوريين، وعليها غبار الدمار العنقودي والفراغي، وتورَّطت بالتعذيب والاغتصاب، وامتدت إلى ملكية سورية خاصة أو عامة، وتلطخت جيوبه وروحه بثقافة الفساد وتبييض الأموال المنهوبة من جهد السوريين. لا صكوك لطمأنة أي سوري من هؤلاء بِغَض النظر عن طائفته أو دينه أو قوميته، إلا بعد محاكمة علنية وشفافة وحكيمة ورحيمة أيضاً.

وكل من يدخل بيت الثورة من كل الطوائف والأديان والإثنيات حتى قبل انتصارها بلحظات.. فهو آمن. وذاك هو التطمين الوحيد.. تطمين الحرية والعدالة والمساواة لكل السوريين.

● لماذا لم تستطع المعارضة حتى اليوم، وبعد عامين تقريباً، القضاء على بشار الأسد؟ وافتقاد الثورة السورية لقيادة ثورية حقيقية سواء سياسية أو عسكرية، إلى أي درجة عرقل مسار تحولها وحال دون تحقيق أهدافها؟

ـ منذ استقلالها عام ١٩٤٧، وحتى وحدتها مع مصر ١٩٥٨، عاشت سوريا ثلاث سنوات ديمقراطية تقريباً عبر برلمان منتخب، بينها.. ثلاثة انقلابات عسكرية ديكتاتورية فحسب.

وكانت أول هدية وحدوية لعبد الناصر هي مرسومهُ بإلغاء الأحزاب السياسية السورية ومصادرة أموالها ومكاتبها ومطابعها بقصد مصادرة أي صوتٍ ضد الجنرال العسكري بلبوس القومية والوحدة العربية والحرية من الاستعمار.

ثانية هدايا عبد الناصر للسوريين، تأسيسه المكتب الثاني وتكريسه للسوري عبد الحميد السراج، على رأسه وعلى رؤوس السوريين. هذا المكتب هو حجر الأساس لكل جهاز استخبارات سوري لاحق.

كان والدي من محبي عبد الناصر، ورأيته يبكي مراراً عند سماع خطاباته ويعلق صورتين له في صالة بيتنا وفوق رأسه في دكانه، وحين استعار حافظ الأسد جبهة هونيكر الوطنية التقدمية جاء من تبقى من الناصريين يطلبون من والدي الانتساب إلى الحزب الناصري المزمع ترخيصه بعد تدجينه، وقد

فوجئت بوالدي حين قال لزواره من ناصريّي السلطة: سأظل أُحب عبد الناصر حتى مماتي، ولكني أكره حزبه واستخباراته.

هذا الشرح كله والحدوتة نفسها ليسا من أجل أن أقول: أنا أكره حافظ الأسد وابنه، وحزب البعث بالرغم من اختطافهما له، وبالطبع أجهزة استخباراتهما، وإنما لأُشير إلى عدم وجود حياة سياسية في سوريا منذ استقلالها وحتى اليوم. وقد تعرضت أغلب الكوادر الحزبية من يسار ومن يمين إلى الاعتقال والاغتيال والتهجير، حتى إن أغلب كوادر حزب مثل جماعة الإخوان المسلمين السوريين يعيشون في المهاجر.

وعانى المثقفون السوريين عسف الرقابة والتهميش، كما محاولات تطويعهم منذ نزار قباني حتى كتابنا الشباب اليوم.

ثمة ربيع دمشق عام ٢٠٠٠، قبل ثورات الربيع العربي جميعها، وقد بدأه ٩٩ مثقفاً سورياً، من بينهم أنا العبد الفقير للحرية، بإصدار البيان الشهير ببيان الـ ٩٩ كرد رمزي على استفتاءات الرئاسة في سوريا التي ينجح فيها المرشح الأبدي الأوحد بنسبة ٩٩ فاصلة ٩٩ وفي سواها. في هذا البيان كل ما نادت به شعوب الربيع العربي توقاً إلى الحرية والكرامة والعدالة بعد عشر سنوات من إصداره.

لم ينتهِ ربيع دمشق بإصدار بيان الألف مثقف سوري، وإنما بقرار إغلاق المنتديات السياسية والثقافية التي أقامها المثقفون السوريون في بيوتهم لعدم وجود أية مظاهر لحياة مدنية حرة وأية منابر لها، ثم بملاحقة المثقفين واعتقالهم واستدعائهم لتحقيقات مطولة في مكاتب الاستخبارات وأقبيتها.

ربيع دمشق ٢٠٠٠، كان مجرد شمعة في ظلام الاستبداد.

ولهذا تفتقد المعارضة السورية التي أساسها شباب يتظاهرون لأجل الحرية، إلى أية خبرة سياسية كما يعاني المثقفون السوريون الذين ساهموا في تأسيس أُولى مجالس المعارضة في الخارج التشتت بين بقاع منافيهم وبعدهم عن النبض اليومي في الشارع، ولن أتحدث عن معاناة معارضي النظام في الداخل لأُبرر تشتت وعدمَ توحد جناحَي المعارضة السورية: السلمي والعسكري.

إنها محصلة استبداد مقيم، ومحصلة مخاض عسير تشهده الثورة

السورية ذاتها، وفي اعتقادي أنها ستحتاج بعد نجاحها إلى ثورةٍ ثانية قوامها: ائتلاف التعددية والمتعددين فيها على قيم وطنية مدنية ديمقراطية؛ وإلى تقويم يومي وشفاف لكل مساراتها بما في ذلك تجاوزات بعض كتائبها المسلحة.

● توحيد المعارضة واستمرار توحيد باقي الفصائل، أي مستقبل لها في ظل استمرار الموقف الروسي الداعم لنظام الأسد؟

ـ أما بشان الموقف الروسي من الثورة السورية، فإن النظامين في موسكو ودمشق متطابقان في الجوهر والبنية بالرغم من اختلاف ترتيب الحروف: سوريا ـ روسيا، وحين ظهر شعار: الأسد.. أو نحرق البلد، تداعت إلي الجملة التالية: روسيا الاتحادية تحت راية بوتين أو نحرق غروزني. وقد ثبت لكثير من المحللين العسكريين بأن الأسد قد تبنى الخطّة العسكرية الروسية التي طبقها بوتين في غروزني والقفقاس؛ وذاك لأن قصف الأحياء والقرى والمدن السورية قد اشتد وصار ممنهجاً تماماً بعد زيارة لافروف وحشد من المستشارين العسكريين لدمشق، منتصف العام الماضي إثر فشل مهمة محمد الدابي ومراقبي جامعة الدول العربية.

ربما لا يعرف بوتين المحترف للكاراتيه، أن عشرين مليون سوري يرتدون أحزمة الكاراتيه الحمراء بلون دماء الأطفال والنساء والشيوخ المقصوفين بأسلحة روسيّة، ومستعدون لمنازلة لاعبه الذي يدربه ويحميه سياسياً ويمده بالأسلحة القاتلة.

● ماذا قدم العرب لسوريا في أزمتها؟

ـ قدم لنا الحكام العرب كلاماً فحسب، من حيث إن العرب مشهورون ببلاغتهم اللفظية. وأما الشعوب العربية فهي إما مشغولةٌ بثورتها الثانية على ثوراتها الأولى، أو أنها جمر ثورات قادمة تحت رماد ما ارتكبه حكامها.

لهذا وبعد خيبة السوريين من العرب والمسلمين وما تبقى من ضمير عالمي، صرخوا من مراراتهم في تظاهرات جمعة حاشدة بنفس الاسم: يا الله.. مالنا غيرك يا اللّه. وهذا ليس شعاراً دينياً إسلامياً متشدداً على الإطلاق، بل إنه شعار أخلاقي وسياسي بامتياز. وما زالوا يهتفون به من حيث ينتاب المؤمن شك عابر أحياناً من وقوف خالقه إلى جانبه في محنة عسيرة كهذه، يمر بها جميع السوريين.

● سوريا التي تعتبر حجر الزاوية في الشرق الأوسط، فإذا تصدعت فإن هذا يمكن أن يعيد، وفقاً لكيفية تصدعها، تشكيل المنطقة برمتها.. ما هي أكثر احتمالات التغيرات الإقليمية قرباً للواقع السوري اليوم والتي يمكن أن ترافق التغيير في سوريا؟

ـ لو أن سوريا تقع بين تشاد وليبيا لانتصرت ثورتنا بعد شهرين، ولكن التراجيديا أن تستمر لعامين وبخسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والبنية التحتية لأكثر من ثلثي سوريا.

ولست متحيزاً لسوريتي أو أني أُبالغ إذا قلت إن الكل يدرك حتى في لا وعيه، ومنذ الإسكندر المقدوني وكسرى أنو شروان وتيمورلنك وريتشارد قلب الأسد، إلى نابليون وهتلر وتشرشل وديغول وستالين، إلى هرتزل وشارون وناتانياهو، إلى بوتين وميركل وهيغنتاو وهولاند وأوباما، على اختلاف أعراقهم ومشاربهم، بأن السوريين حين ينتصرون على المستبد بهم، الداخلي والخارجي؛ فإن تاريخ هذه المنطقة سيتغير ولو بعد مئة عام من انتصار ثورتهم.

يمكن العودة إلى مفاصل التاريخ فقط للتأكد من هذا اليقين، ومن لا يرغب بالعودة أو يتعب أو لا يصدق أو ينكر علي إدعائي هذا أُذكره ببعضها، من باب: وإن نفعت الذكرى:

فلولا أن آراميّي الشام الساميين المسيحيين قد انحازوا لأولاد عمومتهم من العرب المسلمين ضد الروم لما وصل خالد بن الوليد بجيوشه إلى مدينة حمص بتلك السرعة. ولو أن الظاهر بيبرس وصلاح الدين الأيوبي، لم يجمعا مصر بالشام.. لما انتصرا على المغول والتتار والصليبيين. ولولا أسوار عكا الكنعانية الآراميّة الشاميّة لكان نابليون يسمى اليوم: الإسكندر المقدوني الثاني. لولا أن السوريين قد أجهضوا الدول الطائفية الخمس التي ابتدعها المستعمر الفرنسي، لكانت النزعة الطائفية سائدة في هذا الشرق منذ مطالع القرن الماضي. وفي الجانب غير المشرق من مساهماتنا كسوريين، لو أن أول انقلاب عسكري سوري قد فشل مطلع خمسينيات قرن مضى، لما توالت انقلابات العسكر في البلدان العربية. ولولا هزالة وفقاعة التوريث السوري من الأب لابنه، لنجح التوريث الجمهوري الملكيّ في: مصر وليبيا واليمن.. على الأقل. وربما في تونس من بن علي.. إلى زوجته الثانية.. لا سمح الله ولا قدر؛ اللهم آمين.

طوبى للشعوب العربية التي نجت بنفسها من خريف البطريرك، إلى أطول ربيع بين فصول الثورات في العالم. فإذا فشلت ثورات الربيع العربي في ثورتها الثانية على نفسها ـ لا سمح الله ـ فسيعود العرب جميعهم إلى مئة عام من العزلة والانحطاط، وربما إلى مراسلة الجنرال الذي لم يعد أحد يراسله، حيث إن كثيراً من العرب والمسلمين لا يزالون يتوقون إلى العادل المستبد حتى يجلس على صدورهم الطاغية المستبد، أو لنقرأ في أحسن الأحوال: **السُمَّان والخريف**، لـ نجيب محفوظ. ومع ذلك، ما زلت **المتشائل** بدرب طويل نصعده إلى الجُلجُلة، من حيث سيدفع الأحرار ثمن حريتهم شوكاً على الجبين والمسامير العنقودية.. المسامير.

٢ ـ شهادة
أيمن أبو جبل

تأصيل للأزمة السورية

. . . . .

إنما أقولها وبغرابة، كيف استطاعت بعض الشخصيات المعارضة العلمانية «كأطر وشخصيات» أن تتوحد وتتحالف وتضع برنامجاً سياسياً مع قوى إسلامية متطرفة أو ليبرالية من الإسلام السياسي، ولم تستطع أن تتوحد وتتحالف مع قوى علمانية أخرى تطرح نفسها ضمن المعارضة السورية..؟

في اعتقادي هو العمل على إبقاء هذا التشتت وتعزيز التصارع في ما بين هذه القوى السياسية المختلفة!

● **بداية.. أحداث سوريا ماذا يمكن تسميتها وتصنيفها؟ ولماذا؟**

ـ إن أدق وصف يمكن إطلاقه على ما يحدث في سوريا، بلد وطن الإنسان الأول «أنها أطهر وأنبل ثورة في التاريخ بمواجهة أخطر وأقذر وأحط طغمة سياسية ديكتاتورية عرفتها البشرية»، لا يحتاج المرء إلى الدخول في متاهات وفذلكة التوصيفات الاسمية والتلاعب بالمصطلحات اللغوية لوصف وتسمية الواقع السوري اليوم. إنها ثورة شعب ليست ككل

الثورات التي قرأنا عنها أو عايشناها من قبل.. وليست ربيعاً سورياً، وليست مؤامرة كونية وعالمية، وليست أزمة وليست انتفاضة بمفهومها الضيق المجرد من عواملها وبيئتها وظروفها ودوافعها.. وليست حرباً أهلية، إنها ثورة على الرغم من افتقارها إلى قيادات فكرية وسياسية قائدة وملهمة لخطاب وبرنامج سياسي محدد.. إنها لانتزاع الإنسان لحريته الأخلاقية والإنسانية المسلوبة، واستعادة الكرامة المصادرة منه تحت زيف ادعاءات فكرية وقومية وخطاب سياسي تهجيني مفروض برهبة الموت والملاحقة والسجن والاغتصاب والتعذيب.

● ما هي الأسباب الخاصة في رأيك التي أدت إلى اندلاع «الثورة» في سوريا، وما علاقتها بما حدث في تونس وفي مصر؟

ـ لا يختلف الموطن السوري من ناحية الظروف الاقتصادية والسياسية التي فرضها النظام العربي الشمولي عن أي بلد عربي آخر؛ فعقلية الاستفراد بالسلطة من قبل القوى الوطنية البورجوازية التي استأثرت بالسلطة بانقلابات عسكرية أو استحوذت عليها بعد مرحلة جلاء المستعمر الأجنبي وانتهاء مرحلة الاحتلالات والانتدابات وحكم الوصاية على البلاد العربية، وخلق واقع اسمه «إسرائيل»، وتحويل فلسطين وشعبها إلى قضية سياسية أخضعتها تلك الأنظمة إلى بورصة سياسية وتجارية وعقائدية كانت سبباً في إحكام سيطرة الفرد والحزب الواحد على المجتمعات العربية، وبخاصة ما يسمى بـ «دول الطوق»، ولأن المواطن العربي في تلك الدول يحمل الهموم القومية الموجعة معه جيلاً بعد جيل، أجبر على تحمل كل الأعباء الاقتصادية والسياسية والثقافية للتحضير لمعارك التحرير منذ أكثر من ٦٠ عاماً معركة لم يخسر فيها إلا حريته وكرامته وكيانه الإنساني، على حساب تحالف رأسمالي عسكري إسرائيلي غربي مع القوى التي تحولت إلى ديكتاتورية قامعة تحمل مشروع «وأد وقتل أي حلم تنويري تقدمي أو اقتصادي في معظم الدول العربية»، وهذا الحلم ركيزته الحرية والديمقراطية والمساواة واقتسام الخيرات الوطنية، وعدالة توزيعها بين مكونات الشعب، والعيش بكرامة من دون أن يبقى البوط العسكري مسلطاً على رقاب العباد حتى في أحوالهم الشخصية والمدنية.

لقد كان جسد «البوعزيزي» المحترق في تونس، هو الأجساد السورية

المحترقة ذاتها منذ ٥٠ عاماً من حكم الفكر الشمولي المطلق لحزب البعث الاشتراكي، واستئثار عدة عائلات بالوطن السوري كله واختصار تاريخه وماضيه وحاضره ومستقبله بشخوصهم وتماثيلهم وأبنائهم وحفدتهم وأغنياتهم وانتصاراتهم الشخصية القائمة على وهم وكذب وخداع..

لقد أوقدت الثورة في تونس شرارة في ذهن وحلم كل عربي، وبشكل خاص المواطن السوري، وقبله المصري والليبي واليمني، ولن تنتهي تلك الشرارة في المنظور القريب. لكن الفرق بين سوريا ومصر وتونس وحتى اليمن على سبيل المثال، أن الحكم البعثي في سوريا لم يقبل ولا بأي شراكة معه في اقتسام الإقطاعية أو المزرعة الخاصة التي يدافعون عنها اليوم؛ بينما في تونس ومصر، وعلى الرغم من كل الفساد والقمع والتفرد وتغييب المواطنين ومنع الحريات وامتهان حياتهم، كان هامشاً وإن كان صغيراً جداً وشكلياً لذر الرماد في العيون، إلا أن نظام زين العابدين ومبارك اعتمد على الربح والكسب عن طريق تحويل كل موارد الدولة لشؤونه الخاصة من دون تحويل الدولة والوطن إلى دولة أمن شخصية وأجهزة الأمن والعسكر والجيش التي بقيت نسبياً خارج الدوائر الرسمية في السياسة الداخلية، وحافظت على نوع ما من الاستقلالية المؤسساتية من دون التبعية المطلقة على أساس فكري وحزبي وولاء شخصي للرئيس، بخلاف سوريا وليبيا.

● بعض المؤيدين للنظام في سوريا حجتهم قوية بعض الشيء حيث يقولون: لا يهمنا بشار في حد ذاته، أكثر ما يهمنا النظام المعروف بـ «المقاومة.. الممانعة» القائم على فكرة القومية والعروبة التي شهد لها الجميع بمواقف مشرفة ضد إسرائيل وضد أمريكا، فما قولك؟

ـ الجولان أرض سورية محتلة منذ ٤٦ عاماً، عوامل صمود الأهل في الجولان يحتاج إلى دعائم وركائز لتنمية وتشجيع هذا الدعم والصمود.. ماذا قدم النظام السوري لتعزيز هذا الصمود؟ سيقول الكثير إنه سمح بتسويق التفاح إلى الأسواق السورية لمساعدة مزارعي الجولان، مع العلم أن الفائدة للاقتصاد الإسرائيلي من هذه العملية أضعاف ما يكسبه مزارعو الجولان اقتصادياً، لأنه يفسح المجال أمام السوق الإسرائيلي لتسويق تفاح المستوطنات الإسرائيلية... وأنه خصص منحاً لتعليم طلبة الجولان مجاناً في جامعة دمشق (كل سنة ٢٠٠

طالب) تقريبا.. وخصص مخصصات مالية لمعلمي الجولان، واعتبرهم على رأس عملهم منذ عام ١٩٦٧؟ و... إلخ...

فإن كان النظام هو عنوان الممانعة والمقاومة:

ـ لماذا لم يتم تحرير الجولان بعد وإعادته إلى حضن الوطن الأم سوريا؟

ـ لماذا رفض هذا النظام الاعتراف بشهداء الجولان المحتل منذ عام ١٩٦٧، وعددهم ٤٣ شهيداً خلال ٤٦ عاماً، فكم قتل النظام من السوريين خلال ٢١ شهراً؟

ـ ألا يحق لجرحى ومصابي الجولان المحتل جراء الحروب وانفجار الألغام الأرضية وعددهم يزيد عن ١٥٠ مصاباً، أن ينعموا ولو باعتراف بسيط بألمهم ووجعهم بعد تشوههم الجسدي والنفسي والمعنوي؟

ـ ألا يحق لأسرى الجولان السوري المحررين من السجون الإسرائيلية الاعتراف بهم رسمياً كمناضلي حرية وتحرير؟ (اثنان من أسرى الجولان استشهدا بعد تفشي الأمراض في أجسادهم).

ـ نظام الممانعة والمقاومة كان حليفاً وشريكاً بكل عمليات التبادل التي أجراها حزب الله وحماس، فلماذا تم استثناء أسرى الجولان منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠١٢ (أسير واحد تم الإفراج عنه بصفقة شاليت حماس، وهو وئام عماشة، لأن حماس احترمت نضاله وتضحياته بمحاولة خطف جندي إسرائيلي ومبادلته بأسرى فلسطينيين وسوريين بالتنسيق مع إحدى المجموعات التابعة لها كما اتهمته السلطات الإسرائيلية). وقد تجاهل إعلام النظام كلياً خبر الإفراج عنه على الرغم من احتفاء الصحافة المحلية والعربية والعالمية بتحرره ضمن الصفقة، كأول أسير سوري تفرج عنه المقاومة الفلسطينية. وللعلم رفض نظام الممانعة والمقاومة تخصيص رواتب معنوية للأسرى المحررين لضمان استمرار حياتهم بكرامة بعد تحررهم وعددهم لا يتجاوز الـ ٧٠٠ أسير ومنهم ٥٠ أسيراً أمضوا أكثر من خمس سنوات إلى ٢٧ عاماً في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وخصصت لهم السلطة الفلسطينية مخصصات مالية شهرية أسوة بالأسرى الفلسطينيين على قدر إمكاناتها «المتواضعة» تكريماً للحالة النضالية في الجولان السوري المحتل، أليس الأجدر بنظام المقاومة أن يؤدي واجبه قبل السلطة الفلسطينية؟

أنا أعيش في الأرض المحتلة من الجولان السوري وأُعِد من جيل النكسة الحزيرانية، وكبرنا وترعرعنا على أمل التحرير والعودة إلى حضن الوطن الأم سوريا، لكنني لم أشعر يوماً أن سوريتي يحددها هذا النظام أو ذاك الرئيس ولا مهرجاناته وخطاباته التي بدأت فقط بعد عام ١٩٨٢، وما أفرزته نضالات أهل الجولان المحتل لرفض قانون الضم إلى الدولة العبرية، حينها أجبر النظام على تبني القضية الوطنية السورية، لكنه أبقاها ضمن الاستهلاك والعلاك الإعلامي والتجييشي، ولم تخرج مقاومته عن إطار الشجب والإدانة والاستنكار وتغييب الحقائق عن الجولان كما هي حقيقية، وتغييب وتهميش قضايا المهجرين والاستيطان الإسرائيلي ومصادرة المياه واقتلاع الأشجار وقضايا القرى المدمرة فقط من أجل أن يبقى الجولان حياً وموجوداً في وعي وإدراك السوريين، إلا انه كان ينشط في تغييب دور الحركة الوطنية في السورية والمؤسسات التي أقامها الناشطون، وانتهج سياسة شراء الذمم والولاءات الشخصية، وشجع كل المتواطئين مع الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات طويلة لتبوؤ أمكنة اجتماعية، وفتح المجال أمامهم للتواصل مع أجهزة فرع فلسطين وسعسع، لتقديم الوشايات بالمناضلين وملاحقتهم وتحجيم فاعليتهم من خلال بث الأكاذيب والإشاعات بحق الوطنيين الذين رفضوا الولاءات والإملاءات الصادرة عن دمشق امنياً واستخبارياً.

فأي مقاومة هي تلك التي تضرب الصف الفلسطيني وتشجع فئة على فئة على الاقتتال الداخلي وعلى الاقتسام والاختلاف؟ وأي مقاومة تلك حين يلاحق المناضل الفلسطيني الرافض لأي أجندة عربية بالقرار الوطني الفلسطيني؟ وأي مقاومة هذه حين يتعاون النظام مع أمريكا لسحق الحركة الوطنية اللبنانية في السبعينيات لصالح القوى الانعزالية؟ وأي مقاومة وممانعة تلك التي ترحب وتستقبل مجرمي صبرا وشاتيلا في القصر الجمهوري (إيلي حبيقة وأمثاله)؟ وأي ممانعة تلك التي تسلب حق الوطنيين والتقدميين اللبنانيين تاريخهم وإرثهم الوطني في دحر الاحتلال الإسرائيلي أثناء المقاومة الوطنية واختصار المقاومة بالمقاومة الإسلامية الطائفية التي نفتخر من دون شك بإنجازاتها في تحرير الجنوب اللبناني؟ لكن لا يمكن إخفاء الشمس بغربال.

لقد هيمن نظام البعث والأسد في سوريا على السلطة وعلى الاقتصاد

والثقافة لعقود عديدة تحت مسمى مواجهة الاستعمار والدفاع عن الوطن والقومية العربية، وباسم المقاومة والممانعة، أليس هذا تزويراً للتاريخ السوري ونضالات الشعب السوري الذي لم يعرف مرحلة واحدة من مراحله إلا وكان سباقاً لمقاومة الظلم والاحتلال والاعتداء على أي بقعة عربية؟ ولن يختصر التاريخ النضالي لشعبنا فقط باسم سليمان الحلبي وقتله للقائد الفرنسي كليبر الذي أهان المصريين، وجول جمال أثناء العدوان الثلاثي على مصر العربية وليس مصر عبد الناصر، وعز الدين القسام قائد الثورة الفلسطينية ضد العصابات اليهودية وقوات الانتداب البريطاني، ومواجهة يوسف العظمة ومن معه للاحتلال الفرنسي لمدينة دمشق. والشواهد في التاريخ السوري عديدة وكثيرة، لكن أن تختصر المقاومة بهذا النظام الديكتاتوري فهذا غير صحيح.

● كيف تصف لنا النسيج العرقي والطائفي في سوريا؟ وهل سيكون هناك تخوف على الطائفة العلوية في حالة سقوط النظام؟

ـ سوريا لا تختلف عن أي مجتمع عربي، فهي نسيج من الإثنيات القومية والطوائف والمذاهب الدينية، غير متجانسة لكنها أوجدت في مراحل نضالها وتطورها آلية موحدة للتعايش المشترك أساسه هوية وطنية غير متبلورة، ومواطنة غير متكافئة بين أبنائها كافة من حيث الواجبات والحقوق، إلا أن الموروثات الثقافية المتراكمة منذ عقود عديدة أوجدت نسيجاً يُبعدها عن مخاطر التثقيف الطائفي السياسي والاجتماعي والثقافي. إلى حين استلام حزب البعث للسلطة في سوريا وبروز أسماء بعض الضباط المهمشين أتوا من الأرياف المهمشة أصلاً بفعل حالة عدم الاستقرار السياسي في سوريا بعد مرحلة الاستقلال الوطني وسنوات الانقلابات العسكرية.

نجاح الرئيس حافظ الأسد في الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، أعاد إلى الوعي السوري القضية الطائفية؛ فهو اعتمد بعد تسمين ورعاية طبقة التجار السوريين ورجال الأعمال في حماة وحلب، وتفريغ محافظة السويداء من رموزها الثورية إما بالملاحقة وإما بالتضييق بعد قتل القائد العسكري الدرزي سليم حاطوم، واتهامه بالعمالة مع إسرائيل، وخلق حالة من الرعب الذي أطلقته الأجهزة الأمنية التي أعيد تشكيلها وفق عقلية الولاءات وليس الكفاءات، عمد حافظ الأسد إلى إعادة بناء كل الأجهزة الأمنية والعسكرية

والإعلامية والنقابية والأدبية، ونقل المقربين منه من أبناء حوران والمناطق السورية إلى تلك الأجهزة، وتشجيع وتقديم رتب الجنود والضباط من أبناء طائفته إلى تحمل المسؤوليات المركزية في تلك الأجهزة لتأمين الحماية للنظام الذي يعد له، وتوفير شبكات أمان قوية ومتينة أساسها الولاء المطلق. وقد بدأت الطائفية تستعيد عافيتها على الرغم من أنها في ظل الحكم الأمني المطلق لم تتفجر، واستطاع النظام التلاعب بالتركيبة الطائفية والقومية واحتواءها وفق الأجندات الخاصة بنظام حافظ الأسد، عدا عن محاولة الإخوان المسلمين التمرد عليها في الثمانينيات ولجوئهم إلى العمل المسلح والاغتيالات الممنهجة لرجالات النظام، الأمر الذي استغلته الماكنة الإعلامية للنظام بتحريض الأقليات الإثنية والدينية على أي حركة أو تنظيم آخر سواه، بادعاء أنه حامي الأقليات وحامي الاستقرار وحامي المقاومة، عليهم قبول الثمن الباهظ في عمليات القمع ومنع الحريات وإعاقة التطور الاقتصادي للناس.

وعلى الرغم من القبضة الأمنية والإعلامية الممنهجة، لم ينجح النظام في خلق نسيج سوري اجتماعي مدني، وإنما وفر كل العوامل والدوافع من أجل تعميق الحسابات الطائفية بما فيها لدى أبناء الطائفة العلوية التي تعرضت أسوة بباقي أفراد الشعب السوري إلى قتل مفكريها وقمعهم وسجنهم وتصفية أي صوت ارتفع بسبب النقد أو الاحتجاج، ولم يمنح أبناء الطائفة العلوية سوى المقربين من عائلته وأبناء عمومته أية شراكة في الحكم، وحول الشمال السوري والساحل إلى مزارع للنهب والسرقة والتشبيح، واستعباد حتى أبناء طائفته التي عانت ولا تزال الاضطهاد والقمع العائلي داخل البيت الواحد، لإحكام سيطرة عائلة الأسد وشاليش ومخلوف، على كل شيء من دون أي اقتسامات للثروات والخيرات.

نعم ارتكاب القوى المسلحة المحسوبة على الثورة لانتهاكات سيئة بحق جنود الجيش السوري وبعض القرى التي تسكنها أغلبية علوية، يثير الكثير من القلق، لكن هذه الثورة التي كسرت جدار خوفها وانتزعت حريتها، لن تستبدل نظاماً شمولياً قمعياً بنظام شمولي طائفي ديكتاتوري آخر.

سوريا ستحتاج الكثير من القوة لتطهير نفسها من القاذورات التي جلبها النظام وتربت في كنفه، ولا أخشى على أي أقلية إثنية أو عرقية أو طائفية في

سوريا، الخطر الأكبر على كل الطوائف وعلى الوطن السوري هو استمرار هذا النظام في الحكم، وفي الوجود، هذا الإرث الذي خلفه وتركه سيكون لدى شعبنا القدرة على استئصاله تماماً من ذاكرة السوريين.

● أليس هناك تخوف من تفتيت سوريا ما بعد الأسد على أسس طائفية وعرقية، أو عرضها فريسة لتنظيم القاعدة؟

ـ سأورد مثالاً بسيطاً لا يزال عالقاً في أذهاننا نحن أبناء الأرض المحتلة وأذهان الأشخاص الذين عايشوا هذا المثال. شعبنا في الجولان السوري المحتل بقلة عدده وانعدام إمكانياته كان قادراً، وهو الأعزل، على إفشال مخطط دولة إسرائيل بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بإقامة دويلة درزية طائفية لحماية حدودها تمتد من الجليل الفلسطيني وحتى جبل العرب وأجزاء من جنوب لبنان وعاصمتها حاصبيا اللبنانية، وأوجدوا لها علماً ونشيداً وميزانية آنذاك! إلا أن السكان المدنيين العزل في الأرض المحتلة وبتعاون مع الرئيس جمال عبد الناصر والكماليين (كمال جنبلاط وكمال كنج أبو صالح) وكمال أبو لطيف، أفشلوا المخطط الإسرائيلي، وأعلنت إسرائيل فشل الخطة بعد رفض السكان العنيف والقوى لمجرد تناول الفكرة.

فرنسا الدولة الاستعمارية قسمت سوريا إلى دويلات طائفية، سرعان ما تفتّت واندحرت تحت راية الثورة السورية الكبرى بقيادة ابن جبل العرب سلطان باشا الأطرش.

لا يمكن بأي شكل من الأشكال القبول بتفتيت وحدة الأرض والوطن السوري، عدا كون هذه الأفكار لا تتلاءم مع الجغرافيا والطبيعة السكانية والإثنية السورية المتداخلة، فإن ثقافة الثورة السورية وشعارها الذي توحدت عليه الغالبية العظمى من السوريين هو سوريا دولة علمانية مدنية ديمقراطية، ولن تنتهي الثورة ومراحلها القادمة حتى تحقيق هدف الثورة وحلم السوريين الذين ذاقوا الأمَّرين طيلة ٥ عقود متواصلة.

وبخصوص الحركات المتطرفة وتنظيم القاعدة، فهذه «الطبخة الأمريكية ـ الإسرائيلية» عايشناها في أكثر من بلد عربي، لخلق حالة من عدم الاستقرار في أي بلد. الطبخة تقول فلنصنع لهذا البلد أو ذاك «قاعدته الخاصة»، وهذا التهويل والتضخيم والنفخ والتجييش حول الإسلاميين والقاعدة، يصب في هدف واضح وصريح «إما أن تقبلوا الحياة تحت ضربات الأسد القمعية

وإذلاله، وإما الموت تحت ذبح وقتل الحركات الأصولية والسلفية والإسلامية»، التي يصوّرونها وكأنها بعبع يفوق بقدراته وإمكاناته أي قوة في العالم.. وإن كنت أرفض بالمطلق أي حكم شمولي تحت أي مسمى..

الغريب في الأمر أنه إذا كان تنظيم القاعدة والحركات الإسلامية المتطرفة إلى هذه الدرجة من الذكاء والقوة والتنظيم والقدرة على اختراق بلادنا وشعوبنا ومجتمعاتنا وتهديد الاستقرار والأمان والأنظمة الرسمية والحكومات وقصور الرؤساء والملوك الآمنة، لماذا لم نسمع بعد، أن تنظيم القاعدة اخترق الداخل الإسرائيلي والأمريكي، أليس هدف القاعدة هو الشيطان الأكبر وكل من يتحالف معه؟ لماذا تتمركز القاعدة والتنظيمات الأصولية في الدول التي تشهد أو شهدت انقلاباً على التحالف الأمريكي (مصر بعد الثورة وأحداث سيناء، ليبيا بعد الثورة، اليمن، وسوريا خلال الثورة وقبيل سقوط الأسد..)؟ أليس هذا التهويل الممنهج والمقصود يخبئ تحالفات سرية تستهدف الشعوب المطالبة بالحرية والكرامة؟ أمريكا والسعودية وأنظمة الفلك الأمريكي العربية، رصدت ميزانيات وخصصت وكالات أنباء لدعم هذه التنظيمات المتطرفة في أفغانستان، وغضت النظر عن كل أنشطتها وتحركاتها، ولم تخفِ دعمها لهذا الحركات، فما الذي تغير، إذاً، اليوم؟ هل انقلب السحر على الساحر، أم هي تحالفات سرية لا تزال لضرب أي تغير ديمقراطي حقيقي لدى الشعوب العربية..؟

● أزمة سوريا أخذت الكثير من الوقت والأكثر من الأرواح والدمار الشامل الذي لحق بالبلاد.. ما هو في رأيك المخرج لهذه الأزمة؟ وهل تنتهي أزمة سوريا بإسقاط نظام الأسد؟

ـ لا شك أن الثورة السورية هي عملية رفض لكل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي حكمت السوريين طيلة ٥ عقود متواصلة، وعاشوا برعب وخوف وقلق وامتهنت كرامتهم وصودرت حريتهم بالمطلق، وأُجبروا على السكوت وسرقة قوت يومهم ولقمة عيشهم، وسُفكت أرواح أولادهم وزوجاتهم وأزواجهم، تحت قوة البوط العسكري الذي داس رقابهم وحكمهم بالحديد والنار، بخطاب قومي وشعارات جوفاء قتلت فيهم روح الحياة والرغبة، لقد مات السوريون وزهقت أرواحهم ببطء وببشاعة على مدار ٥٠ عاماً، لم يكن دور للإعلام ولا رغبة في الحديث عن مجازر النظام

المسكوت عنها أوروبياً وأمريكياً وإسرائيلياً وإقليمياً، لأن النظام كان منفذاً ماهراً لخطط تحجيم الدور الإقليمي للشعب السوري وقواه الوطنية الحقيقية، التي اهترأت وتآكلت في السجون، أو لوحقت وصودرت حقوقها المدنية والقانونية، ولعب النظام فيها دوراً مركزياً في استبدال الأدوار والقبعات والتحالفات إقليمياً ودولياً.

ما يحصل اليوم هو اتساع حدود الجريمة بعد أن كانت ضد فئات أو أفراد، أصبحت جمعية ضد الشعب الذي ثار من أجل إسقاط هذا النظام العسكري الشمولي، ورفع شعار الدولة الحرة المدنية الديمقراطية واستعاد صوغ سوريا ما بعد الاستقلال، فرفع العلم الذي من أجله نزف السوريون على الاستقلال، وأعاد كتابة الدستور السوري بعد الاستقلال عام ١٩٥٠، الذي تحت بنوده خاضت سوريا أول تجربة برلمانية ديمقراطية في المشرق العربي كله، التي جعلت الإسلام السياسي يخوض انتخابات نزيهة إلى جانب الفكر الشيوعي والقومي، وتمثل فيه كل النسيج السوري من أكراد وآشوريين وعرب، بشكل ديمقراطي حر سرعان ما أرعب هذا الواقع السوري «مفكري البعث ومنظري القومية الشوفينية العربية، وأسرعوا بطلب الوحدة مع عبد الناصر، وكانت تلك أولى بدايات الديكتاتورية في سوريا، وانتهاء أول تجربة ديمقراطية عربية وسورية

لن تنتهي الثورة السورية بالطبع مع إسقاط النظام وكل أركانه، على العكس، فسقوطه سيسرع في بداية المرحلة الثانية من الثورة السورية، مرحلة البناء التي قد تطول نظراً لحجم الثقل غير الأخلاقي الذي زرعته سنوات الطغيان في أذهان الناس وثقافتهم وعاداتهم ومسلكياتهم، ويشمل الأطر السياسية القائمة والمستجدة على الساحة السورية، وسيكون هناك وقت طويل حتى يُنهي السوريون بناء شواهد لائقة لأضرحة أبنائهم، ودمل جراحهم وبكاء موتاهم وأعزائهم، وتفقد الأجزاء الغالية من حياتهم، التي فقدوها تحت القصف والقتل والمجازر التي ستحتاج إلى وقت أطول لإخراجها من الوجع السوري، وسيكون هناك وقت طويل أيضاً ليستطيع المواطن السوري لملمة جراحه والنظر إلى عيني جاره وأخيه الذي لم يكسر جدران خوفه، واختبأ في وقت كان واجبه الإنساني والأخلاقي يفرض عليه أن يصون ذكريات جاره المشرد والشهيد والمهجر، وليس الدفاع عنه بقول كلمة «لا» للطغيان... وسيكون هناك وقت أمام السوريين للعمل في كيفية منع هذه التراجيديا

السورية من التكرار، وضمان استئصال هذه الثقافة «ثقافة الحقد والكراهية التشبيحية التي زرعها النظام في يوميات وذاكرة وحياة السوريين، ربما سيحتاج السوريون إلى وقت طويل حتى تنتهي هذه الثورة الطاهرة.

● بقراءة لواقع الثورات العربية وما انتهت إليه، كيف تتوقع نهاية بشار الأسد؟ هل سيتكرر نموذج قتل معمر القذافي، أم خلع وسجن مبارك، أم تسوية وخروج آمن مثل على عبد الله صالح، أم الهروب مثل زين العابدين؟

ـ يختلف الواقع السوري عن واقع الثورات العربية من ناحية الطبيعة السياسية والمؤسساتية والأحزاب السياسة التي كانت قائمة أصلاً في مصر وتونس، بخلاف الواقع السوري الدموي والعنفي. إن سيناريوهات الواقع السوري المعقد في ظل المعادلات الصعبة التي خلفها هذا النظام وخلط الأوراق الذي مارسه، ولا يزال، لتشويه وعرقلة تطور الثورة السورية الذي لا طريق آخر لنهايته سوى إسقاط النظام ورفض التعامل أو الحوار معه بأي شكل. وهذا مطلب حق.

لا يمكن التكهن أو الافتراض حول كيفية النهاية التي ستنهي حكم بشار الأسد، إلا أنني أعتقد أنه شخصياً سيضع نهاية مصيره المحتم بيده، وهو فقط القادر اليوم على وقف نزيف الدم السوري ووقف تدمير البنى التحتية للدولة السورية، وإنقاذ ما تبقى من مؤسسات الدولة الخدماتية والإدارية والمهنية، أما باقي مؤسسات الدولة، فهي أمنية بامتياز، ستزول مهامها وتنتهي صلاحياتها وقراراتها تلقائياً مع سقوط النظام وانتهاء العهد الأسدي من واقع السوريين.

● في ظل الأوضاع الراهنة، نظام دموي متشبث بحكمه، ومعارضة تحاول توحيد صفوفها وكسب ثقة الغرب.. كيف ترى السيناريوهات المستقبلية في سوريا التي مزقتها الحرب الأهلية؟

ـ لا استطيع وصف ما يجري بحرب أهلية في سوريا، هذه ثورة اختلطت الأوراق فيها، وتشوهت قواها وأطرها بتشتيت قوى المعارضة المستجدة في الخارج أولاً، وتشتت التنسيقات العسكرية للقوى المسلحة، وأنا أتطلع كمراقب ومتابع للتطورات ولست داخل الميدان السوري، وإنما أقولها وباستغراب كيف استطاعت بعض الشخصيات المعارضة العلمانية «كأطر وشخصيات» أن تتوحد وتتحالف وتضع برنامجاً سياسياً مع قوى إسلامية متطرفة أو ليبرالية من الإسلام السياسي، ولم تستطع أن تتوحد

وتتحالف مع قوى علمانية أخرى تطرح نفسها ضمن المعارضة السورية؟ في اعتقادي أن الغرب وبعض دول خليجية وأطراف تركية وإقليمية بما فيها قوى محسوبة على النظام السوري، تعمل على إبقاء هذا التشتت وتعزيز التصارع في ما بين هذه القوى السياسية المختلفة في الأجندة والمتفقة على شعار إسقاط النظام، وتتبارز في التطرف بآليات تحقيق ذلك، إلا أنها تخضع في النهاية إلى أجندات خارجية مرتبطة بالتمويل والدعم المالي والإعلامي والعسكري، والرغبة في المشاركة الفاعلة في تحديد المصير السياسي والإقليمي للدولة السورية الجديدة.

من سيفرض المعادلة الأهم في أي تغير نهائي في سوريا هي لجان التنسيق المحلية وهيئات الثورة السورية من ناشطين فاعلين في الحراك السلمي والإغاثي في الداخل السوري، ومن الشخصيات التي لم تتلوث ألسنتها وأيديهما وحافظت بكل ثمن وجهد على وحدة الموقف الثوري والشعبي مع أطراف النسيج السوري المتعدد والمختلف، وبذلت كل جهد مستطاع في حماية أهداف الثورة التي انطلقت من درعا، إن كان سياسياً وشعبياً وإعلامياً أم عسكرياً.

● ما الذي قدمه الائتلاف الوطني حتى الآن عدا كلمات حكيمة ولفتات دبلوماسية من قبل الأوروبيين والأمريكان؟ وما الذي يحتاجه فعلياً للتغلب على سيطرة النظام، وبالتالي الخروج من هذه الأزمة؟

ـ الائتلاف الوطني هو فرصة جدية لطمأنة السوريين قبل أي طرف آخر في العالم، والعمل على كسب ثقة السوريين أولاً، معركة الشعب السوري اليوم ليست بالاعترافات الدولية، وسحب بساط الشرعية عن النظام الساقط شعبياً وأخلاقياً وسياسياً بالمستويات كافة، وفي كل المحافل الإقليمية والدولية، ولا يحتاج إلى أي مهرجان لأصدقاء سوريا، أو أي مهرجان سياسي آخر. ما يحتاجه هو الدواء والغذاء والسقف الآمن واللباس، والموت اللائق وليس الموت من الجوع والبرد إن كان لا بد من موته. كما لم يرتقِ المجلس الوطني السوري إلى أدنى درجات المسؤولية تجاه الشعب السوري. يواجه الائتلاف أيضاً مصيراً مماثلاً إن استمر هذا التقاعس في وضع أولويات عمله تجاه الشعب المذبوح في سوريا. إن الطبخة الأمريكية ـ الأوروبية، التي أعدت أو تعد خلف الكواليس لا تسعى إلى حماية وإنقاذ الشعب السوري،

بقدر ما تسعى إلى فرض تسوية غير عادلة على ثورة شعبنا، ومحاولة الالتفاف على ما تحمله هذه الثورة من معادلات ثورية جديدة لنهوض السوريين واستلام مكانتهم ودورهم الطبيعي في عملية البناء والحرية والديمقراطية، وعملية الصراع مع الدولة العبرية، تجاه القضية الوطنية السورية أولاً في الجولان، وتجاه القضايا القومية العربية في لبنان وفلسطين والعراق. الإدارات الأمريكية والحكومات الغربية لم تكن يوماً مع الحقوق العربية، ولن تستبدل تحالفها الوثيق مع الدولة العبرية ومشروعها الاستيطاني الكولونيالي في المنطقة بأي مشروع ثوري بنيوي نهضوي عربي.

ما يحتاجه الائتلاف وكل قوى المعارضة السورية في الخارج هو وقف الهرولة أمام طلب المساعدات والهبات والشفقة من الغرب، ففي النهاية مصلحة إسرائيل تفرض هذا الدعم أو تمنعه؛ فما الحاجة، إذاً، إلى تغييب دور الصراع الوطني والقومي والطبقي في أزمة الثورة السورية، وأن تتلاصق مواقف هذا الائتلاف وكل القوى المعارضة مع صوت الداخل السوري؟ لا يعاني السوريون نقص في رجال الأعمال والمصالح الاقتصادية والعلاقات مع قوى شعبية وتقدمية في العالم لنيل مساعداتهم من دون أن تكون مرتهنة لأي أجندة سياسية.. فحين تدير المعارضة ظهرها سياسياً للعالم الذي يتجاهل الدم السوري، وهو صامت فعلياً عن جرائم النظام، ستتنافس تلك الدول والحكومات على اللحاق بالثورة السورية ونيل رضاها كما ستفعل العديد من الدول الموالية اليوم للنظام السوري.

● لا شك هناك أيدٍ خفية تلعب في سوريا، وعادة يدفع ثمنها الثوار الأبرياء المخلصون لفكر الثورة والحرية، في هذه الحالة، في رأيك، من المستفيد الأكبر من الحالة التي آلت إليها سوريا؟

ـ في كل ثورة وحركة تحرير وعبر التاريخ مفجرها ووقودها هم المسحوقون والمضطهدون والجياع والفقراء، ويجني ثمارها الانتهازيون والوصوليون والجبناء أيضاً، وسوريا لن تشذ عن هذه القاعدة كثيراً، إلا أن ما يميز الواقع السوري ويجعلني متفائلاً أنه وبالرغم من هذه التعقيدات والتركيبات التي شجعتها دول وحكومات وأجندات خارجية، وفي ظل قمع النظام واتساع جرائمه لتطال كل شيء، لا يزال هناك خطاب علماني ثوري تقوده هيئة شبابية من الشباب السوري ينضوي تحت اسم لجان التنسيق

المحلية في الثورة السورية، هذا التميز العقلاني لأولئك الشباب القادة الميدانيين للشارع السوري، الذين حافظوا على صوتهم عالياً وبالرغم من أصوات القصف والرصاص والمدافع، ويقدمون عرباً وأكراداً وآشوريين وتركمان وشركساً، آيات من البطولات التي يتجاهلها الإعلام والفضائيات، وصدى صوتهم الوحيد هو قناة سورية مغيبة إعلامياً اسمها قناة الأورينت، وعدة مواقع إلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي التي تتناقل أخبارهم وبياناتهم وشعاراتهم، ولكنها تصل الشارع السوري لأن تلك اللجان هي رئة ومتنفّس وصدى صوت الشارع السوري الحقيقي.

أما عن الأطراف المستفيدة من الحالة الثورية السورية، فهي عديدة وكثيرة في الغرب والشرق، مع تفاوت المصالح والارتباطات الاقتصادية المتعلقة بنهب الخيرات السورية واغتيال دور الدولة السورية «ماضياً قبل البعث، ومستقبلاً بعد البعث»، وأبرزها المشروع الصهيوني في المنطقة، أولاً وأخيراً.

● افتراضاً بصحة مزاعم المؤامرة على سوريا من أطراف دولية وعربية لوصول تيار معين إلى الحكم كما هي الحال في مصر، فكيف ترى مستقبل سوريا أولاً؟ وثانياً مستقبل الجولان المحتلة؟

ـ المؤامرة الأكبر التي يواجهها السوريون هي مؤامرة النظام السوري وماكينته الإعلامية والاستخبارية والأمنية، إضافة إلى الدور الانتهازي لمثقفي موائد السلطان من فنانين وكتاب وصحافيين سوريين وعرب، ممن أعمى بصرهم وبصيرتهم خطاب النظام. سوريا بلد متعدد الأجناس والأعراق، وأحد أهداف ثورة الحرية والكرامة هي الديمقراطية وصندوق الانتخاب، وهي التي تقرر من سيتولى الحكم والإدارة في سوريا لفترة محددة قانونياً ودستورياً. فإن اختار الشعب السوري طرفاً أنا لا أرغب فيه، سأحترم هذا الخيار. الثورة السورية لا تزال في مرحلة التغير ولم تنتهِ، هناك الكثير من الإرث القديم الاستبدادي يتهدم ويتكسر، وفي المقابل برزت عقلية وذهنية خطابية جديدة، في الشارع السوري الميداني والسياسي، بالرغم من كل المآسي التي نراها ونشاهدها وستلازمنا لبعض الوقت مستقبلاً، لأن قمع النظام وعنفه، وفر بيئة حاضنة لتجار ووكلاء الحروب بالنيابة، ليقنع العالم أنه في مواجهة القاعدة والسلفيين والإرهابيين الذين قتل منهم ما يزيد على ٥٠ ألفاً ضحية حتى الآن

من أطفال ونساء وعُجزة وشباب سوري، بحسب إعلامه، ويفرض شعاره الذي أطلقه منذ بداية الثورة «الأسد أو لا أحد»، وهذا الـ «لا أحد» هو الشعب السوري نفسه.

إن سوريا تصنع مستقبلها بدمها، وهذا الدم الغالي هو ضمانة لنا وللأجيال في المستقبل، على أن لا تتكرر هذه المأساة ثانية، وأن سوريا لن تكون يوماً أسيرة لأي فكر أو نهج شمولي، سوريا دولة مدنية ديمقراطية هو الشعار الذي يوحد السوريين، وهو الشعار الذي لن يتراجع عنه السوريون مهما علت التضحيات. إن مستقبل سوريا هو صناديق الاقتراع والانتخابات الحرة والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية واحترام الرأي والرأي الآخر، الدولة السورية الحرة هي ضمانة لمشروع المقاومة الحقيقية، وضمانه حقيقية للحقوق الوطنية في الإسكندرونة المسلوبة والجولان المحتل، وضمانة أكيدة بحكم موقعها وتفاعل شعبها عبر التاريخ مع القضايا القومية، لخاصرتها ورئتيها في فلسطين ولبنان والعراق، الشعب السوري احتضن مشروع المقاومة قبل وصول آل الأسد للسلطة، وقبل انقلاب البعث على علمانية وديمقراطية وحرية السورين في عام ١٩٦٣. الدولة السورية بعد ـ آل الأسد ـ دولة لكل مواطنيها عرباً وأكراداً وتركماناً وآشوريين وشركساً بالحقوق والواجبات واحترام الثقافة القومية لكل الأقليات القومية، واحترام كل مذاهب شعبها ومعتقداتهم.. وفقط الدولة السورية التي يشعر فيها المواطن السوري بحريته وكرامته وكرامة لقمة عيشه، قادرة بكل تأكيد على طرح قضية الجولان المحتل بكل جوانبها في الوعي والإدراك الشعبي والرسمي السوري أولاً، وقادرة على تبني قضية الجولان ودفعها بالمستوى الإقليمي والدولي لتأخذ مكانها الطبيعي كقضية وطنية سورية عليا، وعودتها الحتمية إلى الوطن الأم سوريا.

● سكان الجولان من السوريين ما موقفهم مما يحدث في دمشق، أم أنهم منعزلون تحت وطأة الاحتلال؟

ـ الجولان جزء طبيعي من النسيج السوري بكل مكوناته... وقد عبر عدد كبير من سوريي الجولان المحتل ومنذ انطلاقة الثورة عن موقفهم في «بيان أنتم الصوت ونحن الصدى» الصادر في تاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠١٢، تضامناً مع الثورة التي انطلقت من درعا، وهذا ليس غريباً أن ينطق الصوت

الجولاني المؤيد للثورة بعد أن عانى الكثير من رواد الحركة الوطنية السورية في الجولان المحتل من أسرى ومعتقلين ومناضلين في وجه الطغيان والاحتلال الإسرائيلي من تجاهل النظام السوري لقضية الجولان ونضالاتهم في شق وفضح المخططات الصهيونية التي تستهدف الجولان أرضاً وقضية وهوية وطنية، وحين حمل المناضلون السوريون راية المقاومة الفعلية ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، كان النظام السوري يستخدم قضية الجولان المحتل لقمع أبناء الشعب السوري، وزج أحراره في غياهب السجون، مع تغييب لنضالات الحركة الوطنية السورية في الجولان المحتل، التي لم تتلاءم وخطاباته الاستهلاكية.

لقد فرضت الحركة الوطنية السورية في الجولان المحتل قضية الجولان بقوة على أجندة النظام بعد ما يقارب الـ١١ عاماً على احتلاله، كان حينها خطاب النظام الإعلامي الرسمي يحتفل بتحرير الجولان سنوياً بعد اتفاقية فصل القوات التي أعادت لسوريا ٥٠ كلم فقط من الجولان المحتل من مساحة الجولان المحتل البالغة ١٢٥٠.

الجولان هو أكثر المناطق السورية التي تعرضت للظلم واضطهاد النظام على مدار ٤٦ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، وهي أكثر المناطق السورية التي علمت بمدى تواطؤ النظام مع الاحتلال الإسرائيلي من خلال تهميش الجولان وتغييب مناضليه، الذين يعتبرهم النظام السوري أدوات إسرائيلية وشن عليهم تجييشاً إعلامياً واستخباراتياً من خلال أدواته المأجورة المحلية لتحييد فعالياتهم وتقييد فعلهم الوطني على ساحة الأرض المحتلة، وقد سُربت وثائق رسمية من فرع سعسع وفرع فلسطين، تضم أسماء مناضلين من الجولان المحتل من المطلوبين للأمن السوري، ولم يحدث أن تبنى إعلام النظام أي فعالية وطنية واجتماعية وثقافية إن كانت لا تتلاءم مع تمجيد الرئيس الخالد، والإشادة بالبعث الأبدي لسوريا.

ولم يكن غريباً أن تنطلق من الجولان المحتل فعالية أسبوعية للتضامن مع الثورة السورية، لتأييد وتبني خطابها السياسي والوطني على الرغم من كل حالات التشبيح التي تعرض لها المشاركون وحالات الاعتداء الجسدي والعنف والتحريض الأرعن. وقد انطلقت لجنة دعم الثورة السورية والتيار الوطني الديمقراطي في الجولان المحتل لرفد أنشطة الثورة كافة، وتقديم

العديد من أنشطة الإغاثة وفق الإمكانات المتوافرة لمخيمات النازحين في تركيا والأردن.

● بالحديث عن الاحتلال الإسرائيلي، وباعتبار هذا الأخير عدوّاً استراتيجياً ودينياً لدى التيار الإسلامي الذي ينادي بضرورة تحرير الأراضي العربية منه، في حالة وصوله إلى حكم سوريا، كيف تتوقع أن يكون موقفهم من الوضع في الجولان بصفتها أرضاً عربية محتلة مثلها مثل القدس؟

ـ أي احتلال وأي استعمار على مدار التاريخ هو عدو للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وعدو للفكر الحر ولكل القوى العلمانية والتحررية. والاحتلال الإسرائيلي لا يشذ عن القاعدة كما أي نظام شمولي فكرياً ودينياً وسياسياً تماماً.

لقد شهد الصراع العربي ـ الإسرائيلي الكثير من التناقضات التي قد تبدو للوهلة الأولى جنونية وغريبة، لكنها حصلت وتحصل في الواقع، من ذا الذي بنى تنظيم القاعدة؟ من الممول ومن المستفيد؟ من أسس تنظيم حزب الله في لبنان وساهم في انتشاره طائفياً؟ من أسس وأقام حركة حماس في فلسطين؟ من أقام وشجع حركة الإخوان المسلين وحركة التكفير والهجرة والمجمع الإسلامي في مصر وغزة؟ من أقام وبنى حركة «أبو عدس» في سوريا؟

أي حالة تطرف ديني وسياسي وفكري، أعتقد أنها تصب في مصلحة أمريكية ـ إسرائيلية، حين فاز الإخوان المسلمون في مصر، واشترى المواطن المصري والعربي في ظل ما يعرف بالربيع العربي الخطاب الإخواني على أنه بداية لمعركة تحرير فلسطين، أين فلسطين من هذا خطاب حقيقة؟ وأيهما أهم بالنسبة إلى المواطن المصري لقمة عيش أطفاله أم تحرير فلسطين؟

وما يحصل وما ستشهده سوريا لا يشذ عن هذا النهج؛ فمعظم الحركات المتطرفة التي ظهرت لمصلحة من؟ ومن يمولها؟ ومن يدعمها؟ أليس وكلاء أمريكا في المنطقة؟ ومن هنا لا أعتقد بأي شكل من الأشكال أن قضية الصراع مع إسرائيل ستتغير بشكل جذري؛ فالدولة العبرية ذاتها مبنية وقائمة على ركائز ومبررات طائفية عنصرية شمولية تعتبر اليهود هم شعب الله المختار، وتلك الحركات تعتبر الإسلام هو الحل، الذهنية ذاتها والعقلية ذاتها.

أي حكم في سوريا بعد انتصار الثورة سيتخذ الحوار والمفاوضات مع إسرائيل لإعادة الجولان المحتل إلى الوطن الأم سوريا، وإن فازت الحركات المتطرفة بالحكم في سوريا، فإن الوضع القائم سيبقى كما هو عليه في المجال لأن في ذلك مصلحة مشتركة للحكم في سوريا ولاستمرارية الصراع وإطالة أمده مع إسرائيل على حساب المواطن الجولاني أولاً والمواطن السوري ثانياً. لن يتحرر الجولان سلماً أم حرباً إلا بوجود قوى علمانية متنورة تؤمن بالديمقراطية والعدالة والحرية، ولن يتحرر الجولان إلا حين يتوافر للمواطن السوري لقمة عيش كريمة له ولأطفاله من دون أن تكون مغمسة بالذل.. حرية المواطن السوري هي بداية لتحرير الجولان وكل أرضٍ عربية محتلة.

● كيف ستكون وضعية الجولان المحتل بعد الثورة ـ في حالة نجاح الثورة ـ ؟ وما هو المطلوب من النظام الجديد؟ هل تتوقع أن يتبع خطوات سالفه في التعامل بشأن الملف الجولاني أم سيحرك المياه الراكدة؟

ـ انتهاء المشروع الصهيوني في المنطقة مرتبط أولاً وأخيراً بحالة الاستقرار الشرق أوسطي. أنا لست من دعاة «رمي اليهود في البحر»، ولست من دعاة القضاء على الدولة العبرية، لأن ذلك لا يمكن في علم السياسة ومنظومة القوانين التي تحكم العالم، لكن انتهاء الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي التوسعي في المنطقة، مرتبط بحالة السلام مع إسرائيل ضمن حدودها التي أقرتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وبناء الدولة الفلسطينية على حدود قرار التقسيم وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم، إما بممارسة حق العودة أو التعويض الكامل. وكما كانت إسرائيل ذريعة وحجة لقوانين الطوارئ العربية بسبب حالة الحرب معها وقمع القوى الديمقراطية والتحررية في المجتمعات العربية وملاحقتها وتصفيتها فكراً وجسداً وثقافة ووعياً، تحتاج إسرائيل إلى وجود حكومات عربية متطرفة محسوبة على «قوى الشر» لإبقاء فتيل الحرب قائماً في المنطقة وتعزيز فكرة الهيمنة والتوسع والاستيطان، ونهب الخيرات العربية تحت الأرض وفوقها من مياه ومواد خام طبيعية وأيدٍ عاملة رخيصة لعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي ضخ المزيد من الربح والاستثمار للشركات العابرة للقارات في أوروبا وأمريكا.

أما في ما يتعلق بمستقبل ومصير الجولان، كنت مقتنعاً أن نظام البعث

لا يمكن له أن يحرر الجولان لا حرباً ولا سلماً، لأن استحقاقات ذلك ستكون وخيمة وخطيرة على طغيان وهيمنة البعث على الدولة السورية، الجولان كان بالنسبة إليه مجرد خطاب استهلاكي، بعد الثورة هناك ضرورة وحاجة وإمكانات كبيرة وواسعة سلمية، وبالتفاوض مع الدولة العدو «إسرائيل» لإعادة الجولان المحتل إلى وطنه الأم ضمن تسوية سياسية عادلة لا تنتقص أي حق من حقوق السوريين وسيادتهم الكاملة على أرضهم المحتلة.

النظام السوري (الأب والابن)، لمن قرأ تاريخ المنطقة والجولان بخاصة، مارس الازدواجية في خطابه وشعاراته وسلوكه؛ فباسم تحرير فلسطين سُلمت الجولان، وتحت راية القومية والعروبة تغلغلت إيران من خلاله في المنطقة وعظُم نفوذها، وباسم الحرية كممت الأفواه وزج بعشرات الآلاف في غياهب السجون والمعتقلات، وتحت شعارات الاشتراكية نهبت الثروات ونشأت طبقة من اللصوص والفساد الذي طال الكثير من الأدباء والإعلاميين والسياسيين والكتاب والفنانين.

أعتقد أن أي نظام جديد سيحكم سوريا عليه طرح قضية الجولان المحتل بجوانبها كافة: الأرض والهوية والمياه والأراضي المصادرة والأسرى والمعتقلين والمهجرين والنازحين والمستوطنات والثروات الطبيعية، والتعامل مع سكانه وفق القوانين الدولية، ولن يكون أمامه أي مفر سوى العقلانية السياسية المطلوبة التي تجنب الشعب المزيد من الكوارث بحجة المقاومة. أنا لم أعد أرغب في أي شعار مقاوم إن كان وقوده جماجم الأطفال ومستقبل الأجيال السورية والعربية، وفي المقابل لا أقدم سوى كل الضرر بالمقاومة والمقاومين.. المقاومة أساسها الإنسان ومتى ذُل الإنسان، انتهت المقاومة. لا خيار سوى التمسك والمطالبة الفاعلة بالحقوق واستخدام العلاقات والإمكانات المتوافرة دولياً ومحلياً وعالمياً، للتسليم بحق السوريين في استعادة أرضهم والمطالبة الحقيقية الفاعلة وبشكل جدي وسلمي، وليس استهلاكياً عبر المفاوضات مع العدو أو فرض معادلات إقليمية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحق السوري والعربي.

الفصل الثالث

بوصلة التحولات الاستباقية

أولاً: المغرب وامتصاص الحراك الشعبي

١ ـ شهادة
حميد شباط

تجنب التحالفات الأيديولوجية

. . . . .

فبالنسبة إلينا الوطن هو الذي يجمعنا ونحن نحرص دائماً على أن نكون في خدمة هذا الوطن، فقط يجب أن لا نقدم أنفسنا على أننا ضحايا أو تسري علينا مؤامرة ما.. بمعنى أن نتحمل مسؤولية شعب ووطن بعيداً عن المزايدات العقائدية أو الأيديولوجية؛ فالفساد واضح وليس شبحاً. ومن هنا تتحمل الأمانة أو تتركها لمن يستطيع أن يتحملها...!

● **عندما نتحدث عن الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية قبل عامين، نتحدث في المقابل عن حراك سياسي شهده المغرب.. بداية، أين تتجلى مظاهر هذا الحراك السياسي؟**

ـ الحراك السياسي في المغرب ليس وليد لحظة الحراك الشعبي في المنطقة، إنما بدأ مع حصول المغرب على الاستقلال وقبل ذلك أثناء فترة الحماية مع الحركة الوطنية التي جاءت بعد حرب الريف التي يمكن اعتبارها

حركة مسلحة قادها عبد الكريم الخطابي ضد المستعمر الإسباني، بعدها مباشرة بدأ العمل السياسي في المغرب مع كتلة العمل الوطني التي بدأت سنة ١٩٣٤م، عبر مطالب الشعب المغربي. إذاً، المغرب متجذر في ما يخص التعددية السياسة والنقابية، ذلك أنه في سنة ١٩٥٨م بدأ العمل بظهير الحريات العامة. واليوم كل المكاسب التي حققها الشعب المغربي هي نتيجة عدة انتفاضات واعتصامات وإضرابات عبر تاريخ المغرب، بداية من الاستقلال حتى اليوم، بحيث لا تمر حقبة من الحقب من دون حراك اجتماعي أو سياسي تقوده المركزيات النقابية والأحزاب الوطنية الشعبية وعلى رأسها حزب الاستقلال. هذه الأحزاب هي التي كانت دائماً تؤدي دوراً أساسياً في تحريك الشارع المغربي، كما إنها كانت دائماً إلى جانب الشعب في مطالبه من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.. بداية من فترة حالة الاستثناء التي عاشها المغرب سنة ١٩٦٥م، ومن بعدها أحداث السبعينيات، ثم أحداث مدينة الدار البيضاء وأحداث الشمال ١٩٨١، ١٩٨٣ و١٩٨٤م، والأحداث التي عرفها المغرب على خلفية الإضراب العام لـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠م، الذي كان محطة انتقل فيها المغرب من عهد إلى عهد. عهد تميز بقيام دولة الحق والقانون وتجلى إجمالاً في:

ـ سن قوانين جديدة خاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان؛

ـ عدم الإبقاء على القوانين التي كان يحاكم إثرها الوطنيون وبخاصة قانون «كل ما من شأنه» الذي كان دائماً سيفاً على رقاب السياسيين والنقابيين المدافعين عن الحرية والكرامة؛

ـ تأسيس الكتلة الديمقراطية ونواتها الصلبة حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، والتي كانت بدايتها بتنسيق نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب المنتمية إلى حزب الاستقلال مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنتمية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في تلك الحقبة؛

ـ تعديل الدستور سنتي ١٩٩٢م و١٩٩٦م؛

ـ إطلاق سراح معتقلي الرأي والسماح للمنفيين والمعارضين بالعودة إلى أرض الوطن؛

ـ العفو الملكي على المتابعين السجناء الذين صدرت في حقهم عقوبات سابقة (أحداث ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠م)؛

ـ تشكيل حكومة التناوب التوافقي لتصل المعارضة لأول مرة في المغرب إلى سدة الحكم عبر توافق بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة سنة ١٩٩٨م.

كل هذه المعطيات تجعلنا نقول إن المغرب الجديد بدأ سنة ١٩٩٠م، على خلاف باقي الدول العربية التي كان يحكمها الحزب الوحيد والرأي الوحيد، وأي صاحب رأي مخالف كان إما يعدم أو يسجن أو ينفى خارج الوطن. وميزة المغرب أنه كان يعرف دائماً حراكاً لم يهدأ منذ فترة الحماية حتى اليوم.

مباشرة بعد حكومة التناوب التوافقي التي أعطت دفعة وديناميكية جديدة في الحقل السياسي المغربي، تحققت نتائج إيجابية تمثلت في إخراج قوانين تؤسس لدولة عصرية ديمقراطية.

تحول آخر طرأ على الدولة مع اعتلاء الملك الشاب محمد السادس عرش المملكة الشريفة، تمثل في إعطاء مفهوم جديد للسلطة لجعلها في خدمة الشعب، تجسد ذلك المفهوم في تطبيق المنهجية الديمقراطية لأول مرة في تاريخ المغرب بعد الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٧م، عن طريق تعيين عباس الفاسي وزيراً أولاً، حيث تصدر الانتخابات البرلمانية آنذاك هو حزب الاستقلال. هذه التجربة عرفت إيجابيات كثيرة تمثلت في سن قوانين جديدة وهيئات جديدة، منها على الخصوص مؤسسة الوسيط والوقاية من الرشوة، قانون التصريح بالممتلكات، إضافة إلى مجموعة من الإصلاحات رأت النور في عهد هذه الحكومة، وكان آخرها دستور تموز/ يوليو ٢٠١١م.

أما الإكراهات التي واجهت حكومة عباس الفاسي، فقد كان أولها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت بوادرها خلال سنة ٢٠٠٨م، أي مباشرة بعد تشكيل الحكومة، ثم بعد ذلك الفيضانات التي عرفها المغرب على مدار سنتين في أهم مناطقه الفلاحية (الغرب وسوس ماسة درعة)، إضافة إلى تكوين حزب إداري في هذه الفترة وهو حزب كنا نعتبره حزباً أغلبياً، وكان الهدف من وراء تأسيسه هو السيطرة على الحقل السياسي ومواجهة الأحزاب الوطنية الجادة، بحيث أعطى هذا الحزب مفهوماً سيئاً للسياسة في المغرب؛ فلأول مرة يتم إنشاء حزب إداري يعارض الحكومة التي يديرها حزب الاستقلال عن طريق صناديق الاقتراع ويرأسها الملك، الأمر الذي اعتبرناه في حينه أمراً مدبراً من أجل إفشال المنهجية الديمقراطية.

لكن وبالرغم من ذلك، فقد أثبت حزب الاستقلال، الذي تأسس على يد زعماء وعلماء من جامعة القرويين ممن قدموا أنفسهم شهداء ومعتقلين ومفقودين من أجل هذا الوطن، والذي واجه الاستعمار الفرنسي والإسباني والاستعمار الدولي في مدينة طنجة والذي له بذلك تجارب واسعة في إدارة المراحل الصعبة، وقد تخطى فعلاً هذه المرحلة، صحيح بصعوبة، لكن تمكن من تحقيق عدة إنجازات منها تحقيق بعض المطالب الاجتماعية التي لم تتحقق في عهد أية حكومة سابقة، وتدبير مرحلة حساسة ومهمة جداً وهي مرحلة الحراك العربي في المحيط الإقليمي والجهوي والذي بدأت بوادره في أواخر عام ٢٠١٠م.

● هذا الحراك الجهوي والإقليمي أفرز أيضاً تأسيس حركة ٢٠ شباط/ فبراير، التي قادت التظاهرات في المغرب.. ما موقفك أولاً من هذه الحركة؟

ـ موقفي من حركة ٢٠ شباط/ فبراير، عبرت عنه في حينه؛ فباعتباري أنتمي إلى مؤسسة دستورية، (سياسية، نقابية، اجتماعية) من الصعب أن أؤمن بمشروع مجهول المصدر والهوية كوني لا أعرف **أولاً**، من يخاطبني من الأسماء المستعارة سواء عن طريق الفايسبوك أو تويتر أو باقي المواقع الاجتماعية. **ثانياً**، لم يكن لدينا وضوح رؤيا بخصوص البرنامج الذي أتت به هذه الحركة حيث كانت كل الشعارات عامة، ومتناقضة في بعض الأحيان. إضافة إلى ما واكب تأسيس هذه الحركة من انقسام داخلي داخل الأحزاب؛ فهناك أحزاب في المعارضة نصفها نزل إلى الشارع والنصف الآخر ظل متحفظاً، وفي المقابل كانت هناك أحزاب في الحكومة ظلت تسير الشأن العام لسنوات وبعض قياديها خرجوا إلى الشارع.. إذاً، اختلط الحابل بالنابل، وقد قلت وقتها إنه يجب الوقوف عند حقيقة ما يجري حفاظاً على أمن وسلامة المواطنين.

يجب أن تكون أهداف النزول إلى الشارع واضحة، في الوقت الذي كان كل فرد له، أو جهة لها، هدف معين: فهناك من كان ضد الحكومة، وهناك من كان عاطلاً عن العمل، وهناك من كانت مطالبه اجتماعية، وهناك ما كانت مطالبه سياسية أو حقوقية، وهناك من يريد فقط أن تعترف به الدولة أو يريد الحصول على رخصة معينة.. إذاً، لم تكن هناك رؤية واضحة ولم يكن هناك هدف موحد ولم يكن هناك قائد أيضاً. وأي حركة أو برنامج، من دون

قائد لن يكون النجاح حليفها. صحيح هناك أسماء متداولة عبر الفايسبوك، لكن من سنخاطب؟ ومع من سوف نتحدث ونتحاور؟ وهذا هو السؤال الأساسي الذي لم نجد له إجابة حتى الآن.

واليوم، وكما تلاحظين، فإن بعض الشباب ممن كانوا ينتمون إلى هذه الحركة هم منضوون الآن داخل أحزاب معينة سواء أحزاب إدارية أو معارضة أو أغلبية.. ومن هنا واضح أن المغرب اختار طريقاً غير ذلك الذي سارت فيه الدول العربية.

● ماذا تقصد بطريق آخر غير ذلك الذي سارت فيه الدول العربية؟

ـ ما يحدث في المنطقة العربية من فوضى وارتباك يجعلني شخصياً أستنتج أن ما نشهده اليوم كان مخططاً له منذ سنوات ربما من قوى خارجية. وكما قلت في لقاءات سابقة، إن الثورات العربية التي كانت انطلاقتها من تونس، جعلتنا نستغرب كيف أن أناساً من مختلف العواصم الغربية ولا يتكلمون اللغة العربية حتى، ومع ذلك يقودون هذه الثورات. وهناك أيضاً من يعيش خارج الوطن ولا يعيش معاناته، ومع ذلك تحدث باسمه وركب على ثورته؛ فللأسف الثورات يقوم بها العظماء ولكن يستغلها الجبناء ممن يكونون في منازلهم محصنين آمنين في الوقت الذي يموت فيه الشعب في الشوارع من أجل قضية منطقية ومعقولة، منها قضية التشغيل والسكن والصحة وقضية الكرامة الإنسانية التي هي فوق أي مطلب من المطالب الاجتماعية، فهم في النهاية شباب ممن قدموا أنفسهم شهداء للوطن ولكن تم استغلالهم.

واليوم عندما نذهب إلى «سيدي بوزيد» معقل الثورة في تونس والتي تحمل شوارعها اسم البوعزيزي رمز الثورة التونسية، وبمتابعة الأحداث بعد مرور سنتين، نجد أن هناك استياءً عميقاً لدى الشعب ولدى الثوار من نتائج الثورة التي لم تحقق شيئاً من مطالبهم ولا احتياجاتهم. وربما هذه هي عادة الثورات في العالم، وحتى أثناء الحركة الوطنية وفي كل الدول التي تحررت من وطأة الاستعمار، هناك شهداء ممن قدموا أرواحهم من أجل استقلال أوطانهم، وأبناؤهم اليوم يعيشون الفقر المدقع، وهناك بعض الخونة ممن كانوا إلى جانب المستعمر وهاهم اليوم يتحكمون في رقاب الناس. إذاً، هو السيناريو نفسه يتكرر، أما في دولة مصر العربية، مهد الحضارة، فحدّث ولا حرج، بحيث الاعتصامات لا تتوقف، والاحتجاجات مستمرة، والقتلى أصبحوا بالعشرات.

والمغرب بذكاء شعبه وإرادة ملكه استبق الأحداث وواجهها بطريقته الخاصة. والمرتكزات السبعة التي جاءت في خطاب ٩ آذار/ مارس، تجاوبت في العمق مع مطالب الشعب المغربي وقواه الحية.

● تحدثت عن الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية.. وصول أحد أبناء الشعب ـ حميد شباط ـ إلى الأمانة العامة لأكبر وأعرق حزب في المغرب، هل يمكن اعتباره من حسنات الحراك العربي والحراك السياسي المغربي الأخير؟

ـ لقد سبق أن قدمت طلب ترشيحي لمنصب الأمانة العامة في المؤتمر ١٢ لحزب الاستقلال سنة ١٩٨٩م، لرئيس المؤتمر آنذاك السيد عبد الكريم غلاب، رافعاً شعار «الديمقراطية الداخلية». وطلب الترشيح هذا كان عبارة عن رسالة للقيادة التاريخية للحزب مفادها: أن لا شرعية فوق الشرعية الديمقراطية، لكن العقلية المتحكمة في الحزب آنذاك كانت ترفض التجديد مستغلة في ذلك عطف الجيل الجديد واحترامه وتقديسه للشرعية التاريخية. ومن هنا كانت البداية وتلتها محاولات أخرى جاءت في المؤتمر ١٤ و١٥ ثم المؤتمر ١٦ الذي تحقق فيه توقعي.

إذاً، كنا دائماً داخل الحزب مجموعة مناضلة مكافحة منطلقة من قواعدها ولها ارتباط جماهيري وارتباط بالحركة النقابية، ارتباط بالحركة الشبابية وارتباط بالحركة النسائية. وكنا دائماً نعبر عن رأينا داخل الحزب ولكن لم نكن في مستوى اتخاذ القرار. إذاً، وصول قيادة جديدة كلها منبثقة من القواعد كون الثلثين داخل اللجنة التنفيذية هم أعضاء في البرلمان المغربي سواء بغرفته الأولى أو الثانية. ستة وزراء منهم خمسة وزراء سابقين ووزير حالي، المرأة ممثلة بقوة، إضافة إلى وجود شباب يمثل ٢٠ في المئة داخل قيادة حزب الاستقلال.. إذاً، هناك قيادة لديها التصاق بالجماهير وتتقن نضال القرب، وهذا أمر مهم جداً وتحول جديد داخل الحزب بحيث لا يمكن أن نطور العمل الحكومي من دون أن نطور العمل الحزبي، بحكم أننا اليوم نعيش حكومة سياسية بامتياز. حكومة لها اختصاصات واسعة منحها لها الدستور المغربي الجديد ولم تعرفها من قبل أي حكومة سابقة، حيث كان مجلس الحكومة، مثلاً، غير مدستر والوزير الأول كان بمثابة منسق بين الوزراء. واليوم هناك رئيس حكومة له اختصاصات واسعة بعد دستور فاتح

تموز/ يوليو٢٠١١م، كما إن هناك فصلاً حقيقياً بين السلطات. والمطلوب اليوم، والذي من أجله قمنا بإصلاح داخل حزب الاستقلال، هو توفير قيادات سياسية قوية تحترم أولاً نفسها عن طريق حكامة جيدة داخل حزبها في تدبير شؤونها الإدارية والمالية، كذلك عن طريق ديمقراطية داخلية يعترف بها الجميع ليشعر المواطن أن الحزب هو حزب الشعب ومن أجل الشعب، وأي شابة أو شاب مغربي إذا ولج الحياة السياسية سوف يكون بإمكانه، عن طريق كفاءته ومقدوراته أن يصل يوماً إلى مسؤولية أخذ القرار داخل أي حزب من الأحزاب المغربية. وإذا تربينا على الحكامة والشفافية ومحاربة الريع السياسي والحزبي، فحتماً سوف نتبع السلوك نفسه داخل دواليب الحكومة، أما إذا استمرت الأحزاب في منطق تدبيرها السابق نفسه المبني على القرابة والنمطية واعتبار المؤسسة الحزبية مجرد مطية للوصول إلى مواقع القرار الحكومي، فلا يمكن أن نخلص إلى مؤسسات حكومية نزيهة وقادرة على إنتاج أسلوب تدبيري ناجع من شأنه خوض مسار الإصلاح المنشود.

الحكومة اليوم سياسية، وإن لم تستطع الأحزاب إصلاح وتقوية بيتها الداخلي عن طريق الديمقراطية، فلن تستطيع إنجاح هذه التجربة وهذا المشروع الذي يعتبر مشروعاً مجتمعياً حقيقياً ونموذجياً على مستوى العالم العربي والأفريقي.

● من أهم ما افرزه الحراك المغربي الأخير هو وصول حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية إلى رئاسة الحكومة، بماذا تفسر أولاً وصوله إلى السلطة في انتخابات اعتبرت الأكثر نزاهة في تاريخ المغرب؟

ـ بداية، بخصوص ما يتم تداوله عن المرجعية الإسلامية، فإن حزب الاستقلال كان أول حزب تأسس في هذا الوطن، ومرجعيته كانت دائماً مرجعية إسلامية. والزعيم علال الفاسي مؤسس الحزب يعتبر من العلماء الأجلاء من خريجي جامعة القرويين، لكن نحن لا نتاجر أبداً بالدين. إضافة إلى ذلك، فإن المذهب المالكي حافظت عليه جامعة القرويين، والمغاربة كلهم مسلمون يحافظون على فرائضهم الخمس، وكل الأحزاب المغربية لها مرجعية إسلامية مهما اختلفت أيديولوجياتها، والدستور المغربي ينص دائماً على أن المغرب دولة إسلامية.. ومن هنا لا يمكن لأحد أو جماعة أو حزب الاستفراد أو الاحتكار لنفسه بالدين الإسلامي.

أما وصول حزب كان في المعارضة إلى سدة الحكم، فهو أمر منطقي ومقبول في ظل هذه الظرفية؛ ففي المغرب كما في العالم أجمع، كل الأحزاب التي كانت في الحكم كان مصيرها التراجع في الاستحقاقات الأخيرة. لكن يجب الإشارة هنا إلى أن حزب الاستقلال حصل على المرتبة الثانية في الانتخابات والمرتبة الأولى بالنسبة إلى الأحزاب التي كانت مشاركة في الحكومة السابقة بزيادة ١٠ مقاعد. وبالرجوع إلى البرلمان المغربي والذي يتشكل من غرفتين، فإن إجمالي عدد مقاعد البرلمانيين المنتمين إلى حزب الاستقلال هو ١١٣ مقعداً، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد مقاعد برلمانيي حزب الأغلبية ١١٠ مقاعد، لكن الدستور المغربي ينص صراحة على أنه من يمتلك الأغلبية في الغرفة الأولى/ مجلس النواب، هو من يقود الحكومة.

وما نطالب به اليوم كحزب حليف في الحكومة هو الإسراع في الأداء الحكومي وتنفيذ برنامجنا الانتخابي المتفق عليه من طرف الأحزاب الأربعة المشكلة للتحالف الحكومي، وتنفيذ البرنامج الحكومي الذي قدمه رئيس الحكومة إلى البرلمان وهذا هو الذي سوف يعطي النجاح لهذه التجربة السياسية المهمة.

والتخوف اليوم من أن لا يكتب النجاح لهذه التجربة لأن الشعب المغربي لديه انتظارات كبيرة، ونحن رفعنا سقف التطلعات في ما يخص البرامج الانتخابية. وبعد مرور سنة نلاحظ أن شيئاً لم يتغير بعد في المغرب، هناك استقرار نعم، لكن من دون تحقيق شيء من مطالب الشعب واحتياجاته.

● الحكومة المغربية اليوم مُشكلة من أغلبية من مختلف الأيديولوجيات، ومعارضة تضم اليمين الليبرالي مع اليسار.. كيف تنظر إلى هذا الخليط غير المتجانس؟ وهل تعتقد أنه سوف يكتب له النجاح أم فشل التجربة؟

ـ نحن نتحدث هنا عن تحالف سياسي وليس تحالفاً أيديولوجياً، وهو أمر متداول في العالم؛ فكل حزب لديه أيديولوجيته وبرنامجه الخاص، لكن قبل بدء العمل بأي تحالف حكومي يتم الاتفاق مسبقاً على برنامج مشترك. فبالنسبة إلينا الوطن هو الذي يجمعنا ونحن نحرص دائماً على أن نكون في خدمة هذا الوطن، فقط يجب أن لا نقدم أنفسنا على أننا ضحايا أو تسري علينا مؤامرة ما.

اليوم الحكومة لديها اختصاصات وتمتلك صلاحيات واسعة وعليها أن

تتحمل المسؤولية كاملة بدل أن تبرر فشلها أمام الشعب بأنها ضحية مؤامرة أو ضحية «عفاريت وتماسيح»؛ فمن سيحمي هذا الشعب من الظلم والقهر والفقر والبطالة والمرض... إذا لم تحمه الحكومة؟ وهنا يكمن الاختلاف بيننا وبين رئيس الحكومة لأن الشعب لا يؤمن إلا بالقائد القوي.

ونحن كحزب، وإن كنا ضمن هذه الحكومة، إلا أن لدينا بعض الملاحظات على أدائها، أهمها:

ـ ضعف الحكومة الحالية في قيادة الاقتصاد الوطني، نتيجة عدم وعيها وأخذها بالحزم اللازم مسؤولية تحريك الاقتصاد، كأنها لا تعتبر نفسها مسؤولة عن المجال الاقتصادي، وكأن الاقتصاد الوطني يسير لوحده وأنها منشغلة فقط بالأمور الإعلامية والسياسية، في حين أن حزب السيد رئيس الحكومة سبق خلال الحملة الانتخابية أن وعد بتحقيق نسبة نمو بمعدل ٧ في المئة سنوياً، وهو ما يمثل ٢١٠,٠٠٠ منصب شغل تحدث سنوياً للمغاربة وخاصة الشباب منهم. لكنه تراجع عن هذه الوعود بعد الانتخابات وأصبح يتحدث عن هذه النسبة كهدف في نهاية الولاية الحكومية، والملاحظ أن سنة ٢٠١٢م، سجلت نسبة نمو بمعدل يقل عن ٣ في المئة فقط من الناتج الداخلي الخام. أي إن الفرق هو ١٢٠,٠٠٠ ألف منصب شغل سنوياً يحرم منها شبابنا.

ـ هناك بوادر تنذر بالتراجع في الحريات في قضايا متعددة، إن الشعارات التي يحملها بعض وزراء الحكومة تبقى شعارات غير مفهومة ومن دون جدوى، إضافة إلى ذلك نسجل بأن إحداث وزارة للعدل والحريات لم يمنع من تراجع مجال الحريات، يتجلى في عدم تحريك المتابعات من طرف النيابة العامة في كثير من حالات الاعتداء على الحريات، بل والانتقائية وعدم المساواة أمام القضاء، ومواصلة استعمال الاعتقال الاحتياطي كشكل من أشكال التحكم والتشهير وتصفية الحسابات السياسية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه انطلاقاً من إيمانه بقدسية الحرية الفردية والجماعية، فإن حزب الاستقلال كان دائماً يدافع عنها وجعل منها شعاره الرسمي في الفصل الأول من قانونه الأساسي: «مواطنون أحرار في وطن حر».

ـ التأخير في إعداد المخطط التشريعي، حيث أصبحت الإعلانات التي تقوم بها الحكومة مثيرة للشك في هذا المجال. فإذا كانت سنة بكاملها قد

خصصت فقط لإعداد مكونات المخطط التشريعي، فمتى سيتم إعداد نصوص القوانين التنظيمية والمصادقة عليها؟

ـ عدم الوعي بالدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى على الرغم من هشاشته، إن حزب الاستقلال ما فتئ يدافع عن هذه الطبقة ويسعى إلى الحد من التوريث الجيلي للفقر، والاجتهاد في الارتقاء بالطبقة الفقيرة إلى مستوى الطبقة الوسطى وليس العكس.

ـ فالحديث السطحي عن توزيع الثروات، يصطدم بواقع ضرورة خلقها **أولاً**، ثم إعادة توزيعها، ومحاربة الفقر ومساندة الطبقات الفقيرة **ثانياً**. ويعتبر رجال الأعمال والمستثمرون المغاربة والأجانب والطبقة الوسطى، المصدر الأساسي لهذه الثروات، غير أن المفارقة هي أن الحكومة بعثت لهذه الفئة عدة رسائل غير ودية طيلة هذه السنة.

ـ إهمال العالم القروي: إن الحكومات السابقة منحت، منذ نهاية التسعينيات، حصة الأسد للعالم القروي مثل البرنامجين الأول والثاني للطرق القروية، البرنامج الوطني للكهربة القروية، والتزويد بالماء الصالح للشرب، علماً أن هذه البرامج لم تغط كل الخصاص، ولم تشمل كل المناطق، لهذا كان من واجب الحكومة وضع برامج جديدة لتتميمها، والأنشطة المدرة للدخل بالعالم القروي إضافة إلى المخطط الأخضر الذي على أهميته، فإنه يحتاج إلى برامج أخرى مكملة توجه للفلاح الصغير وللفلاحة البورية. أيضاً نسجل اقتراب المخطط الوطني لبناء الطرق من نهايته من دون التوافر على مخططات جديدة.

ـ عدم الاعتناء بالجالية المغربية المقيمة في الخارج التي تعيش اليوم تحت وطأة ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية، والاعتناء بها قطاعياً غير كافٍ، باعتبار أن الموضوع هو أفقي بامتياز ويهم الحكومة برمتها.

ـ عدم الشروع في فتح نقاش وطني حول إعمال الجهوية الموسعة والحكم الذاتي في الصحراء المغربية.

● كيف تقيم تجربة حكومة عبد الإله بنكيران؟ وهل نجحت في تلبية مطالب الشعب؟

ـ عملنا كحزب على تقييم حصيلة عمل الحكومة بعد عام من تنصيبها،

وأهم ما سجلناه من نقاط تم تضمينه في مذكرة التعديل الحكومي التي رفعها حزب الاستقلال إلى رئيس التحالف الحكومي السيد عبد الإله بنكيران.

على العموم، هذه الحكومة حققت في عامها الأول بعض الإيجابيات، التي يجب أن تستمر عليها الحكومة مع الرفع من وتيرة عملها لتحقيق انتظارات المواطنين والمواطنات، خاصة وأنها لا تعمل حتى الآن إلا على مواصلة الورش التي أعطيت انطلاقتها خلال ولاية الحكومة السابقة.

لكن في المقابل عمل الحكومة عرف عدة اختلالات التي نعتبر التركيز عليها أهم من التوقف عند الإنجازات على أهميتها، لأن أي حكومة سياسية يجب دائماً أن تحتاط مما لم يتحقق؛ فعلى هذا المستوى تتم عملية المحاسبة من طرف الناخبين، وهي محاسبة لن تكون رحيمة بالنظر إلى حجم الآمال التي تولدت عند المواطنات والمواطنين بعد الدستور الجديد، الذي منح السلطة التنفيذية كل الوسائل التي تساعدها على اتخاذ القرارات والمبادرات الكفيلة بتنفيذ برنامجها الحكومي وبرامج أحزابها الانتخابية.

بخصوص، أولاً، ميثاق الاغلبية بين الأحزاب المشكلة للحكومة، فإنه لم يتم احترام أربعة مرتكزات قام عليها هذا الميثاق وهي:

١ ـ التشارك في العمل

فطيلة السنة الأولى من عمر الحكومة تم تقديم مقترحات قوانين من طرف عناصر في الأغلبية من دون تنسيق مع باقي فرق الأغلبية، خاصة وأن الأغلبية بإمكانها، عبر الحكومة، وضع مشاريع قوانين يتم التداول فيها داخل الأغلبية، وهو ما يشكل خرقاً لميثاق الأغلبية الذي أكد على أن هذه الأخيرة تعتمد: «على مستوى مجلسي البرلمان، منهجية عمل بخصوص مقترحات القوانين والتصويت والتعديلات ومناقشة مشاريع القوانين».

وبذلك فقد تم اتخاذ قرار أحادي بخصوص الزيادة في أسعار المحروقات وما تبعه من رفع لأسعار عدد من المواد الاستهلاكية، وهو ما مس بالقدرة الشرائية للمواطنين، وإن قدرة المواطنين على تحمل هذه الزيادات مرده لما تم تحقيقه على مستوى رفع الأجور في عهد الحكومة السابقة وليس لأي اعتبار آخر... وإن الاستمرار في استنزاف الزيادات التي تحققت بالنسبة إلى الأجور في الحكومة السابقة سيؤثر على السلم الإجتماعي.

بالأحادية نفسها تمت الإعلانات المنفردة والحاسمة بخصوص إصلاح صندوق المقاصة، من دون تداول في الموضوع داخل الأغلبية. وتم وضع مخطط تشريعي من دون تداول داخل الأغلبية لتحديد الأولويات كما ينظر إليها كل طرف في التحالف، وهذه مسألة جوهرية وليست ثانوية كما يعتقد البعض.

أيضاً في ما يتعلق بدفاتر تحملات السمعي ـ البصري التي أثارت نقاشات كان يمكن تفاديها لو تم التداول حولها بداية داخل الأغلبية، على اعتبار أن حقل الإعلام له حساسية خاصة ولا يمكن أن ينظر إليه نظرة قطاعية أو حزبية.

وتم أيضاً نشر لوائح رخص النقل والمقالع، من دون أية مشاورات حول رؤية الحكومة للريع وغيرها من المبادرات التي تفتح أسئلة عريضة لدى الرأي العام، لكنها تبقى بلا أجوبة، وآخر ما كنا نحذر منه هو ما وقع من خلال التشنج الذي عرفه قطاع النقل نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

إضافة إلى مجموعة من القرارات الأحادية لعدد من الوزراء تم تقديمها للإعلام على أنها قرارات حكومية وليست قطاعية، من دون أن تكون الأغلبية بحثت أهميتها وآثارها ونتائجها وجدواها وطريقة إخراجها (بخاصة القرارات المتعلقة بعمل موظفين عموميين في القطاع الخاص في قطاعي الصحة والتعليم...)، والعودة إلى التراجع عنها سواء بصفة صريحة أو مبهمة، أو العجز عن تنفيذها، وهذا ما يمس بصدقية الحكومة.

٢ ـ الفعالية في الإنجاز

أيضاً خلال السنة الأولى من عمل الحكومة لم نلمس سوى التردد والتسرع والغموض في مجموعة من القطاعات مع البطء في وتيرة العمل.

٣ ـ الشفافية في التدبير

وهنا نتحدث عن الغموض في مقاربة اقتصاد الريع والفساد من خلال التشهير بمنطق الرخص والاستمرار في منحها سواء في قطاع النقل أو المقالع، كل ذلك في ظل غياب رؤية استراتيجية لمحاربة الفساد. إضافة إلى التعيين في المناصب السامية الذي اتسم بغياب رؤية موحدة بين القطاعات الحكومية في وضع شروط الولوج إليها، وتوسع البعض في تفسير تحديد

الشروط التي أوكلها المرسوم التطبيقي، لكي تتحول إلى شروط على المقاس، تتنافى مع تكافؤ الفرص.

٤ ـ التضامن في المسؤولية

على الرغم من أن الحكومة الحالية، بأغلبية مطلقة، تعتبر امتداداً للحكومة السابقة، فإنها ترفض تنفيذ الالتزامات السياسية والاجتماعية للحكومة السابقة وخاصة عدم تنفيذ البروتوكول الموقع يوم ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١م، في إطار الحوار الاجتماعي ورفض تنفيذ التزام الحكومة السابقة بخصوص ملف حاملي الشهادات الموقعين على محضر ٢٠ تموز/ يوليو. والتوقف عن إعمال التمييز الإيجابي لفائدة المعاقين بالنسبة إلى مباريات التشغيل من خلال حصص معينة لم تكن تتجاوز ٧ في المئة منذ بداية حكومة التناوب.

أما بخصوص تدبير الشأن العام، فإن الحصيلة بلا شك متواضعة، ما دامت آلية الحكومة تعرف خللاً ولا ترقى إلى الطموحات المعلنة للأغلبية، سواء في برامجها الانتخابية المنفردة كأحزاب، أو ما اتفقت عليه في البرنامج الحكومي، والأهم من كل ذلك هو حجم الانتظارات لدى أبناء الشعب المغربي، إذ نتساءل، إلى أي حد استطاعت أطراف التحالف أن تعمل كحكومة تتشكل من أربعة أحزاب خلال السنة الأولى من عمر هذه الحكومة؟ وأيضاً، مجمل القرارات التي تم اتخاذها خلال هذه المرحلة، وفق أية رؤية ومبررات؟ وبخاصة أنها تخلف ردود فعل سلبية، أو في أحسن الأوقات تثير ملاحظات وجيهة تستحق منا الانتباه إليها. ولكي نقدم النقاش إلى الأمام، لا بد من القول بصراحة إن عدداً من وزراء الحكومة، وبعد سنة من تحملهم للمسؤولية، ما زالوا لم يقدموا ما هو منتظر منهم، ويبدو أنه لا فائدة من مزيد من الانتظار، وهذا الأمر يجب أن تترتب عليه تدابير وإجراءات تعيد الثقة في الحكومة وتساهم في تسريع وتيرة اشتغالها وترفع من أدائها بالشكل الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها عندما تتم ولايتها سنة ٢٠١٦م.

من جانب آخر، ودائماً في إطار تعداد نقائص تدبير الشأن الحكومي، هناك مسألة غاية في الأهمية تعيدنا إلى عجز القدرة عن تمثل تحالف من عدة أحزاب يدبر الشأن العام، فلا يمكن الاشتغال بمنطق رئاسي في بيئة برلمانية، ولا يمكن قبول استمرار التماهي مع الذات الحزبية عندما يتعلق الأمر بعمل

حكومة ائتلافية، فمع كامل الأسف لم يستطع رئيس الحكومة التصرف في أكثر من محطة بهذه الصفة، ولاحظنا في أكثر من مناسبة وبخاصة عندما ينتظر المواطنون والمواطنات ظهور رئيس الحكومة، فإذا بهم أمام رئيس حزب، وهذا الطابع الحزبي الضيق لرئيس الحكومة نرفضه جملة وتفصيلاً، إذ يخيل أحياناً للشعب المغربي أنه أمام نسخة من النموذج المصري الذي يقوده مرسي وجماعته في سياق مختلف عن الوضع السياسي في المغرب.

إن هذا التعامل لن يساعدنا على تحقيق حكومة منسجمة ومتضامنة، فنحن جئنا كأحزاب إلى هذا التحالف باختلافاتنا وتقديراتنا المتباينة ورؤية كل حزب للإصلاح ولتدبير أمور الدولة، والبرنامج الحكومي هو مساحة التقاطع بيننا كأحزاب مستقلة لها شخصيتها المعتبرة وتاريخها الذي يميز حزباً عن الآخر وحجم مساهمته في البناء الديمقراطي لبلادنا في إطار مسلسل طويل، تعتبر هذه الحكومة والانتخابات التي أفرزتها واحدة من ثمارها التي يعتز بها المغاربة، وأي استمرار في هذا المنطق الحزبي بخلفياته الانتخابية، فإنه لن يساهم سوى في شد التجربة بكاملها إلى الخلف، وهو ما لا نرتضيه كهيأة سياسية وطنية.

نحن نعترض مبدئياً ومنهجياً على تقديم الأزمة الاقتصادية الدولية والتحديات التي تواجهها بلادنا كمبرر لصعوبات التدبير الحكومي، لأن الأزمة هي من أتت بهذه الحكومة، وأن المغاربة صوتوا لفائدتنا لكي نعبر بهم الأزمة، لا لكي نعيد رفعها في وجوههم عند كل تحدٍّ جدي، وحزب الاستقلال في برنامجه الانتخابي كان بحكم تجربته يدرك الواقع، لهذا وضع نسبة ٥ في المئة كمعدل سنوي للنمو. وهنا لا بد من تذكير من يعتبر اليوم فقط أن تدبير الحكومة أصعب وأعقد من الصور التي كانت ترسم عنه في السابق، أنه بالأمس القريب وفي موقع المعارضة، كان الكلام غير الكلام والمواقف غير المواقف، لهذا يجب اليوم تدارك فضيلة الوضوح والنقد الذاتي ونسب المنجزات لأصحابها والكف عن التشهير بالتجربة السابقة عندما يتعلق الأمر بقضية من القضايا التي تعرف انتظارات وتراكمات كبيرة داخل المجتمع، سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

● ماذا يعني لك كنقابي تجميد الحكومة الحالية للحوار الاجتماعي؟ وماذا يمكن أن يترتب على ذلك؟

ـ فعلاً، هذه السنة اتسمت بتجميد الحوار الاجتماعي والتماطل في تنفيذ

اتفاق نيسان/أبريل ٢٠١١م، مع النقابات العمالية الذي وقعته الحكومة السابقة، وغياب أية مبادرة حكومية أو حوار وطني لوضع مشروع للقانون التنظيمي للإضراب ووضع القانون المنظم للنقابات، وعدم إخراج صندوق التعويض عن فقدان الشغل إلى حيز الوجود، والذي جاء من بين الالتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي. ولا بد هنا أن نتوقف عند قرار الاقتطاع من أجور المضربين، ولا بد من التذكير أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو من كان له السبق قبل أربع سنوات من اليوم، لكي يرفض إضراباً غير مبرر مؤدى عنه، واعتبر أن قرار الإضراب لا بد له من ثمن، والنقابة التي تتخذ قرار الإضراب عليها أن تتحمل تبعاته، هذا التوضيح كان ضرورياً لتفسير موقفنا الرافض لقرار الاقتطاع من الأجور.

وكل هذا الانحباس على مستوى المناخ الاجتماعي، لم يمنع الحكومة من تقرير الاقتطاع من أجور المضربين، في الوقت الذي كان مطلوباً منها أن تبدي العزم نفسه عندما يتعلق الأمر بواجباتها والتزاماتها في إطار مبدأ استمرارية الدولة، وهذا الأمر لا يساعد على تهدئة الجبهة الاجتماعية بصفة مطلقة.

● حصيلة حكومة بنكيران الهزيلة، والاحتقان الاجتماعي المتزايد نتيجة عدم تحقيق مطالب الشعب، هل يمكن أن يهدد باندلاع ثورة أو حراك شعبي حاول المغرب تجنبه قبل سنتين؟

ـ الحراك في المغرب هو يومي، والاحتجاجات لا يخلو منها الشارع المغربي، لكن هذه الاحتجاجات ربما تتطور، لا قدر الله، إذا لم نحسن التدبير خلال هذه السنة بالتحديد.

أما الأحادية في التفكير وفي أخذ القرار والاعتماد على مبدأ «رأيي أو لا شيء»، فهذا من شأنه أن يعقد الأوضاع داخل المغرب. وقول رئيس الحكومة على سبيل المثال بخصوص معطلي محضر ٢٠ تموز/يوليو، إنه إذا تم الالتزام معهم وإدخالهم إلى الوظيفة العمومية بطريقة مباشرة فسوف يخرج هو، فمثل هذا الكلام يجب ألّا يصدر عن رئيس حكومة من المفترض أن يكون مسؤولاً.

وبخصوص الاقتطاعات عن أيام الإضراب، شخصياً، ككاتب عام لاتحاد الشغالين بالمغرب، قدمت اقتراحاً لمشروع الدستور الحالي جاء فيه: «لا

يعتبر يوم الإضراب غير المبرر يوم عمل»، وكما قلت سابقاً، فمنذ سنة ليس هناك حوار اجتماعي مع المركزيات النقابية إن على المستوى المركزي أو الجهوي أو الإقليمي؛ فالحوار منعدم، وفي الوقت نفسه تصر الحكومة على الاقتطاع عن «الإضراب المبرر» في ظل غياب الحوار. وهذا يعتبر نوعاً من الإجهاز على مكتسبات الحركة النقابية. إذاً، لا قدر الله، إذا كان هناك خروج شعبي للشارع، فالحركة النقابية، وخصوصاً الجادة منها، سوف تكون مستعدة ومهيأة للاحتجاج والنزول أيضاً إلى الشارع.

ومن يقول من خلال مواقفنا الجادة إننا نشتغل لحساب أجندة خارجية، فنحن نقول إننا كحزب مشارك في الحكومة فنحن لا نشتغل إلا لحساب أجندة رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران، من أجل أن ينجح في مهمته. ونجاح بنكيران هو نجاح المغرب ونجاح حزب الاستقلال، لأننا نحن جميعاً نريد اجتياز هذه التجربة، التي نعتبرها نموذجية، بنجاح.

● تحدثنا عن الدستور المغربي لفاتح تموز/يوليو ٢٠١١، كيف تنظر إلى هذا الدستور؟

ـ الدستور المغربي الحالي تضمّن رزمة من التعديلات التي تجعله من ضمن أحدث الدساتير على المستوى الدولي، حيث استطاع أن يزاوج بين دستور فصل السلط ودستور صك الحقوق، وهو ما يعني أن الحكومة الحالية، والتي نشارك فيها باعتزاز، تتوافر على اختصاصات مهمة لم تتوافر لسابقاتها منذ الاستقلال، ما يسمح بتنفيذ العديد من الأفكار والبرامج في إطار أغلبية منسجمة ومتضامنة.. صلاحيات واسعة كانت في الدستور المغربي السابق تدخل ضمن اختصاصات المؤسسة الملكية وصارت اليوم من اختصاصات رئيس الحكومة، بحيث إنه اليوم تعيين ١١٦٠ منصباً سامياً هي من اختصاصات رئيس الحكومة والوزراء، وهذا الأمر كان حلماً بالنسبة إلى المغاربة في ما مضى، كما إن الوزير الأول في السابق لم يكن يحظى بأي اختصاصات، إلا أنه بعد الدستور الحالي أصبحت لرئيس الحكومة صلاحيات واسعة، والاختصاصات نفسها يحظى بها البرلمان والمجتمع المدني الذي أصبح من حقه تقديم عرائض.

والتأخير الحاصل اليوم في المخطط التشريعي هو الذي يرهقنا، فصحيح أن الدستور أتى بوسائل متطورة ومتقدمة وجعلنا في مصاف الدول المتقدمة،

لكن إن لم يكن هناك تنزيل حقيقي لمقتضياته يمشي في التوجه نفسه الذي ذهب فيه المشرع، فسوف يفقد محتواه وقيمته التي أتت في مرحلة دقيقة من تاريخ المغرب. ولهذا طرحنا بخصوص هذه القوانين التنظيمية المشاورة مع المعارضة واللجان التي شاركت في إعداد الدستور والجمعيات الحقوقية التي تناضل من أجل حقوق الإنسان، واقترحنا الانفتاح على الهيئات والشبكات الموجودة عبر التراب الوطني في ما يخص الدفاع عن هذا الملف. . إذاً، عدة قضايا اليوم يجب أن يفتح فيها حوار وطني، منها: صندوق المقاصة وصندوق التقاعد، العدالة الضريبية. فعندما نتحدث عن محاربة الفساد يجب أن نبدأ من الأصل والمنبع، وأن لا داعي للقول إننا نحارب الفساد؛ فمحاربة الفساد لا تعني فقط سحب الرخص من مقاولة ومنحها لمقاولة أخرى، إنما محاربة الفساد في تبسيط المساطر أولاً، توفير إدارة إلكترونية بحيث المواطن اليوم يجب ألّا تكون له علاقة مباشرة بالمسؤول أو الإداري لضمان الشفافية.

نحن مع محاربة الفساد أينما كان وأينما وجد، لكن ليس بتلك الطرق الانتقائية وتغليب جهة على حساب أخرى، كما يحصل في وسائل الإعلام، بحيث هناك جرائد نمنحها من دون حساب ما دامت تتوافق مع توجه معين، وهناك جرائد أخرى لا نمنحها شيئاً ما دامت ضد التوجه الحكومي، لدرجة أصبحنا نصنف المغاربة. ولهذا بالتحديد جاء في مذكرة التعديل الحكومي أنه يجب ألّا يصل المغرب إلى ما وصلت إليه الدول الشقيقة (مصر وتونس) من تقسيم للشعب إلى قسمين أو ثلاثة؛ فالشعب المغربي موحد تحت نظام ملكي دستوري، ديمقراطي، اجتماعي، برلماني.

هناك بؤر للفساد، وهي معروفة: وكان الإخوان (حزب العدالة والتنمية) يعرفونها ويتطرقون إليها عندما كانوا في المعارضة، لكن لماذا يتم تجنبها اليوم؟

نحن مع اطمئنان الشعب، ونحن مع المقاولة المواطنة، ومع اقتصاد حقيقي للمغرب. لكن للأسف لا يزال الوضع على ما كان عليه، ولا تزال تعقيدات المساطر نفسها أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، ما يوحي بأن ليس هناك إرادة حقيقية في تشجيع وتسريع وتيرة الاقتصاد المغربي.

وكل هذه الآفات تهدد باحتقان اجتماعي قد ينفجر في يوم من الأيام، وهنا يكمن الخطر الذي نسعى كحزب من أجل تجنبه، في الوقت الذي يهدد

فيه بعض قادة الحزب الحاكم بالعودة إلى الشارع، ونحن لا يمكن أن نسمح لهم بعمل ما يريدونه إذا كان ضد مصلحة الشعب، فوجودنا داخل الحكومة هو للدفاع عن مطالب الشعب المغربي وحماية مكتسباته، ونحن لا نعرقل عمل الحكومة ولكن نريدها أن تنفذ ما سبق وتم الاتفاق عليه والتزمت به فحسب.

● ما هو مخططكم كقيادة جديدة لأكبر حزب في المغرب من أجل الدفاع عن مطالب الشعب كما ذكرت؟

ـ القيادة الجديدة لحزب الاستقلال لها مفهوم جديد للسياسة يعتمد على كونها أولاً وقبل كل شيء أخلاقاً. ونحن نعمل جاهدين من أجل استرجاع ثقة المواطن في المشهد السياسي، مع نهج سياسة القرب، والإنصات إلى الشعب وإيصال مطالبه إلى مختلف المسؤولين.. ومن هنا يجب أن نشتغل كحكومة واحدة من دون تمييز بين وزير استقلالي أو وزير حركي أو ينتمي إلى الحزب الحاكم، بل يجب أن يعمل الجميع من أجل هذا الوطن ولصالح المواطنين كافة، وهنا فقط يمكن فعلاً تحقيق النجاح والخروج من الأزمة الراهنة من دون المساس بالقدرة الشرائية للمغاربة؛ فالمغرب لا يزال مستنبتاً صغيراً وهو بلد كله خير بمواطنيه وموارده، يكفي فقط تشغيل الفكر والاستعانة بالخبراء من أجل تدبير وتخطي المرحلة، وهذا الشيء لن يتأتى إلا من خلال تفعيل الحوار بين مختلف المكونات السياسية. وما نفتقده اليوم هو انعدام هذا الحوار والمناقشة داخل الأغلبية الحكومية، فكل وزير يعتبر وزارته ملكية خاصة، وكل حزب هو منغلق على نفسه. وهنا يأتي دور رئيس الحكومة في جمع وتوحيد كل وزرائه من خلال اجتماعات أسبوعية للتشاور والمناقشة، وليس اعتماد مبدأ «إذا كنتم تريدون التحدث معي فاطلبوني»، بكل ما تعنيه كلمة «اطلبوني لكي نجتمع» من جمود سياسي وعدم اكتراث بعامل الزمن، ما يجعل دور رئيس الحكومة غائباً.

● ما رأيك في علاقة الحكومة بالمعارضة اليوم؟

ـ الديمقراطية ليست هي الضمانات التي تمنح للأغلبية، بل هي تلك الضمانات التي تمنح للمعارضة وتمنع الأغلبية من الهيمنة، وهنا تأتي الديمقراطية التوافقية التي تجاوزت منطق الأغلبية العددية ووفرت للمعارضة كل الوسائل للتعبير عن مواقفها وآرائها وتصوراتها لتسيير أمور الدولة والتي هي القاسم المشترك بين الجميع. والدستور الجديد جاء ليعزز دور المعارضة

في ظرفية وطنية وإقليمية ما أحوج بلادنا إلى تضافر جهود كل أبنائها بغض النظر عن مواقعهم السياسية، وبخاصة أننا أمام ولاية تشريعية استثنائية في تاريخ المغرب، معروض عليها إتمام الوثيقة الدستورية من خلال إخراج كل القوانين التنظيمية التي نص عليها الدستور وذلك قبل مُتمّ الولاية التشريعية. وعندما كانت القوانين التنظيمية مكملة ومفسرة لبنود الدستور، فإننا نعتبر أن منهجية وضعها يجب أن تتسم بمنهجية الحوار الوطني نفسه حول الدستور، واعتبار الورشة الدستورية ما زالت مستمرة. وبالتالي فإن هذه الحكومة بالذات مطالبة بمرونة كبيرة اتجاه المعارضة خاصة على مستوى تمكينها من الوسائل القانونية والمؤسساتية للتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها بخصوص القضايا التي تهم البلاد أو تلك التي تتعلق بالعلاقة بين السلط.

لكن الواقع يبقى عنيداً، حيث أثبتت الحكومة في سنتها الأولى أنها لا تتمثل ما ذهب إليه الدستور، وتحتاج إلى مراجعة منظورها للمعارضة ببعد ديمقراطي يتجه نحو المستقبل.

● **كيف ترى مستقبل هذه الحكومة في ظل كل هذه المعطيات؟**

ـ التجربة حتى اليوم ليست فاشلة ولكنها قابلة للإصلاح، وهذا الأمر مرتبط بمن يقودها، فنجاح هذه التجربة أو فشلها هو فقط في يد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران. ومع ذلك فنحن نطالب باعتماد طرق جديدة للتعامل داخل الأغلبية، ومشاركة المعارضة في اتخاذ القرارات الكبرى مع الانفتاح على المجتمع المدني. نحن في النهاية نعمل وفق أجندة بنكيران، ولو نجحت هذه الحكومة فقد نجح بنكيران، وإذا فشلت فقد فشل بنكيران، وهذه المعادلة نؤمن بها دائماً. وعلى رئيس الحكومة أن يشتغل كرجل دولة ويجمع الجميع من خلال فتح باب للحوار والنقاش الجاد، وفتح نافذة أمام وسائل الإعلام للاطلاع على التدبير الحكومي، فرئيس الحكومة اليوم لا يسيّر منزلاً، بل هو يسيّر دولة، وعليه أن يتحلى بالمسؤولية؛ فإذا كانت النية في الإصلاح، فيجب أن نمر على دائرة الحوار، وإذا كانت النية في خلق ثورة جديدة في الشارع المغربي فعلى السيد بنكيران تحمل مسؤوليته أمام الشعب المغربي.

● **بعيداً عن المشهد السياسي المغربي.. ما هي قراءتك للمشهد العام في المنطقة العربية؟**

ـ أعتقد أن هناك مشروعاً ومخططاً دولياً بقيادة دول نافذة تسعى من

خلاله إلى خلق نوع من التوازن الدولي في ظل تنامي اقتصاد بعض الدول (الصين، الهند، البرازيل..) التي بدأت تعرف تطوراً ملحوظاً وتؤدي دوراً طلائعياً على مستوى الاقتصاد العالمي على حساب دول عظمى بدأت تتراجع وهي التي كانت تعتمد في الأساس على تجارة الموت من خلال الحروب والأسلحة والتدخل العسكري الذي كان مستهلكاً في القرن الماضي.

أما الحرب اليوم فهي حرب معلومات عن طريق الإنترنت والمواقع الاجتماعية، وحرب استخبارات عن طريق زعزعة الاستقرار وخلق حروب من الداخل. والمخطط يهدف إلى دعم المد السلفي في المنطقة العربية، حيث بتنا نشهد قتل العربي للعربي والمسلم للمسلم.

وما تعرفه المنطقة العربية اليوم هو استكمال لنظرية «الطائرة من دون طيار»، أي احتلال من دون جنود؛ فالشعب الواحد اليوم مؤهل للانقسام على نفسه، وكل طرف مستعد لمقاتلة الآخر ما دام هناك من يقدم دائماً السلاح بالمجان إلى أن تتم تصفية أحد الطرفين، لتتدخل بعد ذلك القوى العظمى لفرض شروطها وجني ثمار تلك المعارك الطاحنة من خلال عقود إعادة بناء وإعمار البلد وعقود استغلال موارده.

وما يحدث في المنطقة العربية اليوم ليس حرباً اقتصادية فحسب، وإنما أيضاً حرب ضد الإسلام والمسلمين، حيث الغرب يسعى إلى نقل صورة نمطية ومتطرفة عن المسلمين من خلال إظهارهم وهم يقتلون بعضهم البعض، مرة باسم الحرية والديمقراطية، ومرة باسم الدين، ومرات من أجل الاستحواذ على السلطة. وهذا الواقع وهذه الصورة كفيلان بإلهاء الشعوب العربية عن واقع الأزمة التي تعيشها بلدانهم.

● هل تستطيع الحكومات الإسلامية إنقاذ اقتصاد بلدانها؟

ـ مع أنني أتحفظ على تسميتها حكومات إسلامية حتى لا يتم بأي حال الإساءة إلى الإسلام بسبب أدائها وإقحامها الدين المغلوط في السياسة، ولا أظن أن الحكومات الحالية قادرة على إنقاذ اقتصاد بلدانها، فالثورات أتت فجأة ولم تكن منتظرة، ولم تكن لها قيادة ولا برنامج، وهناك من أصبح بين عشية وضحاها الآمر الحاكم في البلد من دون أن يكون لديه أي مشروع مجتمعي. وفي غياب هذا المشروع، لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية.. ولن يكون هناك في المقابل، إجماع شعبي حول قائد

معين. وفي غياب الإجماع الشعبي على القائد في أي وطن من الأوطان لا يمكن للشعب أن يستفيد من هذه التجربة، ولا يمكن أن يرضى بحصيلتها؛ ففي السابق وأيام الاستعمار، برزت قيادات في كل الدول الأفريقية والعربية أعطت الأمل للشعوب، واستطاعت أن توحدها، واستمرت في محاولاتها من أجل جمع ولم الشعوب في كل دولة من الدول العربية والأفريقية. واليوم في غياب الزعيم، لا أعتقد أن يتغير شيء في واقع الشعوب ولا في اقتصاد البلدان. وكل ما حصل هو تغيير ديكتاتوريات معتدلة نوعاً ما بديكتاتوريات أكثر تطرفاً. والأمور تسوء أكثر وأكثر، ومن كان يملك عملاً بالأمس هو اليوم عاطل، ومن كان يشتغل في مصنع هو اليوم موقوف بسبب الإضرابات، ومن كان مستثمراً في مجال السياحة هو اليوم مهدد بالإفلاس بسبب تراجع النشاط السياحي بسبب انعدام الأمن، ومن كان ينعم بالأمن أصبح يفتقده اليوم..

وهكذا فالأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم، والخاسر الأكبر من الوضع المرتبك في المنطقة العربية هو الشعب العربي والقضية الفلسطينية.

● هل يمكن أن يتأثر اتحاد المغرب العربي إيجاباً بمجمل التغيرات التي طرأت في المنطقة منذ عامين؟

ـ المغرب العربي هو بوابة أفريقيا لأوروبا، واتحاد المغرب العربي وإن كان قد تأسس في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩م، بمدينة مراكش بالمغرب، إلا أن فكرة الاتحاد المغاربي كانت قد ظهرت قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ ٢٨ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٥٨م والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وقد كان أمل القيادات آنذاك أن تكون هناك استمرارية بخصوص العلاقات التي تجمع هذه البلدان، خصوصاً وأنه كان يجمعها معارك مشتركة من أجل التحرير. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام ١٩٦٤م، لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي؛ وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤م؛ ومعاهدة مست غانم بين ليبيا والجزائر؛ ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ١٩٨٣م. وأخيراً اجتماع قادة

المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم ١٠حزيران/يونيو ١٩٨٨م، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

الحلم الذي كان يراود الأحزاب السياسية، هو تأسيس مغرب عربي منبثق أولاً عن الشعوب، لأن الشعوب هي الوحيدة القادرة على إنجاح أي مبادرة تتعلق بالوحدة. لكن مع كامل الأسف، لما حصلت كل دولة على استقلالها، أولاً حصل هذا الاستقلال بتدرج ولم يكن كاملاً وفي الوقت نفسه بالنسبة إلى دول المنطقة، ما جعل المستعمر قبل خروجه يترك إرثاً ثقيلاً من المشاكل والخلافات العميقة حول تقطيع الحدود،(المغرب والجزائر، الجزائر وتونس، تونس وليبيا)، الأمر الذي أثر في علاقات الدول الجارة والتي لا تزال تدفع فاتورته حتى حدود اليوم. إضافة إلى ذلك، اختلاف الأنظمة في انتمائها إلى محور الغرب أو محور الشرق أثناء الحرب الباردة، كلها أمور أثرت في وحدة المغرب العربي.

كرؤيا خاصة، كان من الممكن أن يؤدي المغرب العربي، كونه قوة اقتصادية وقوة شعبية وقوة تاريخية، دوراً أساسياً في ظل الأزمة في منطقة الأورو والمشاكل التي يتخبط فيها العالم. وما يحدث اليوم في مالي، والحرب التي أعلنتها الأمم المتحدة ضد الإرهاب في منطقة الساحل، كلها نقاط يمكن أن تقرب بين دول المغرب العربي ويمكن أن تشكل بداية حقيقية لتفعيل دوره. واقتراحنا هو ضم مالي لتكون دولة سادسة داخل الاتحاد؛ فالحرب ضد الإرهاب في أفغانستان لم تنجح ولم تؤتِ أكلها بسبب الخلافات على الحدود بين أفغانستان وباكستان والهند.. فالمنطقة مفخخة بالمشاكل بين دولة وأخرى. وإذا أردنا الاستفادة من هذا الدرس، ولو استطعنا ضم مالي إلى المغرب العربي، فيمكن أن نتغلب على مشاكلنا وأيضاً على الخطر القادم من الساحل الأفريقي.

تصوري بالنسبة إلى المستقبل، إضافة إلى ما يحصل في مالي، وما يحصل اليوم في الجزائر من صحوة شعبية حيث انطلقت بعض الاعتصامات والاحتجاجات مع وجود مؤشرات لقيام عصيان مدني، فإن عصر تحكم الاستخبارات العسكرية الجزائرية في حياة المواطن الجزائري هو أمر لن يطول أكثر. وإن انتقلت الجزائر من حكم ديكتاتوري إلى حكم شبه

ديمقراطي، أعتقد سوف يمكننا التغلب على المشاكل التاريخية بين المغرب والجزائر، وأيضاً على مشاكلنا داخل اتحاد المغرب العربي. لكن هذه الوحدة تظل أيضاً رهينة بإيقاف زحف المد الأصولي، والتصدي للانشقاقات الواقعة اليوم في بعض مناطق وجهات تونس وليبيا، وقد يكون الحل بالنسبة إلى مغرب عربي موحد، عن طريق تشكيل شبكة للأحزاب الديمقراطية المغاربية.

● ما رأيك في أحداث مالي؟ وما مدى تأثيرها على مستقبل المنطقة؟

ـ عكس دولة المؤسسات التي تستطيع التغلب على مشكل القبلية والنزاعات العرقية وما إلى ذلك، هناك دويلات تُخلق من دون أن تكون لها قوة ومناعة ثقافية وتاريخية واجتماعية، ودائماً ما تكون طعماً سهلاً في يد التطرف بكل أشكاله. ودولة مالي كونها دولة غير محصنة وبها أراضٍ وصحارى غير مراقبة، ما جعلها ملجأ ومخبأ لتنظيم القاعدة بعد فرار هذه الأخيرة من أفغانستان ومن دول الشرق الأوسط، حيث مورست عليها حرب شرسة جعلتها من دون تغطية وأفقدتها بعض قياداتها، ما جعلها تبحث عن مواطن جديدة تستقر فيها وتمارس فيها نشاطها الإرهابي، خصوصاً بعد حصولها على ما تبقى من أسلحة نظام القذافي.

الخطر نفسه يأتي من جبهة البوليساريو التي تخلق نوعاً من التوتر داخل المنطقة، فعلاقة هذه الجبهة مع الجماعات المتطرفة هي علاقات ثابتة، وقد تبين استعانة القذافي بعناصر من داخل البوليساريو في حربه ضد شعبه، والأسلحة التي كانت في يد المرتزقة قد انتقلت بشكل أو بآخر إلى الجهاديين داخل مالي عن طريق البوليساريو، فهي بالتالي عملية متكاملة ومترابطة.

وبالعودة إلى اتحاد المغرب العربي، فبحكم الخلاف بين دوله، فإنه لا يوجه رسالته إلى الآخر؛ ففي البرلمان الأوروبي، أو هيئات حقوق الإنسان في جنيف، فهي لا تعتمد سوى المعلومات التي تصلها من جهات بعينها ولا تصلها وقائع الأمور كما هي. واليوم هناك واقع التطرف في الساحل الأفريقي، وإذا هددت منطقة المغرب العربي، فإن أوروبا سوف تصبح مهددة أيضاً. وأعتقد أنه من الخطأ استمرار دعم قيام دويلات صغيرة وخصوصاً في الساحل والصحراء غير المراقبة والتي سرعان ما تتحول إلى ضحية للتطرف. ومن واجب الدول التي تقود العالم اليوم أن تراعي هذه المشاكل، وبدل تقديم الدواء فمن الأولى سد الطرق أمام الداء.

● كيف تتطلع إلى مستقبل المنطقة العربية في ظل هذا الواقع الجديد وهذه الحرب والانقسامات التي تعيشها؟

ـ للأسف هناك دول عربية داعمة للحرب في المنطقة، وما نعيشه اليوم هو فتنة يصعب معها إيجاد حل سريع وفعال، لكن أتمنى أن نجتاز هذه المرحلة في وقت وجيز وبأقل الخسائر؛ فما يحدث في العراق من خلال صراعات واحتجاجات، وما يحدث في سوريا من عنف وقتل ودمار، وما يحدث في البحرين والأردن من اعتصامات، دليل على انعدام التواصل واستمرار خلق الفتن بين الشعوب التي يوحدها التاريخ والدين واللغة؛ فقد حان الوقت لإعادة التواصل بين الأنظمة وشعوبها، والإنصات إلى مشاكلها ومطالبها. وهنا يجب نكران الذات والالتفات لمصلحة الأوطان فحسب، واعتماد دساتير ضامنة لحقوق كل الشعب تكون صالحة لكل مكان ولكل زمان، وليس صياغة دساتير على المقاس تخدم جهة أو جماعة معينة.

والديمقراطية كخيار سياسي وسلوك حياتي هي الحل للخروج من هذه الأزمة.

٢ ـ شهادة
بوشعيب أوعبي

حصار الحراك بالإصلاح الدستوري

. . . . .

وأقول: الناس على دين دساتيرهم، فالدستور عقد سياسي بين مختلف مكونات الشعب. . وهذه الوثيقة الجديدة غيرت بعض الممارسات التي كانت في السابق والتي كانت تصدر عن المسؤولين في احتقارهم لمطالب المواطنات والمواطنين وفي إهدار المال العام وفي تغييب الشفافية في تدبير الشأن العام. . . التف المغرب بهذا العقد الدستوري حول المجتمع المدني إدراكاً بأنه الفاعل في عملية البناء الديمقراطي وكرقم في المعادلة السياسية. . !

● ماذا تحقق من مطالب الحراك الشعبي في المغرب؟

ـ رياح الحراك العربي همّت بلادنا مباشرة بعد بروزها بالمشرق، حيث تم

التضامن في البداية مع المجتمعات الثائرة والغاضبة على أنظمتها، ثم تمت التوعية الإلكترونية للعديد من الشرائح المجتمعية المعوزة والشرائح الشبابية من طرف بعض الجمعيات وبعض الفاعلين الجمعويين بالالتفات إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الدقيق الذي يمر فيه المغرب، والذي تم اختزال أسبابه في شعارات: الفساد المستشري بين الأوساط الإدارية والسياسية والاقتصادية، وكذا نظام الريع والامتيازات، إضافة إلى اختلالات أخرى.

ولقد نتج من ذلك غضب شعبي مهم طيلة شهر شباط/ فبراير ٢٠١١، انتبه إليه جلالة الملك مستبقاً الأحداث بخطابه التاريخي في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، القاضي بضرورة خوض تجربة الإصلاح الدستوري للبلاد، وهو ما حصل بشأنه، أمام اللجنة الاستشارية، الملكية، توافق وطني حزبي ونقابي وجمعوي ثم شعبي، في ما بعد باستفتاء دستوري مهم في فاتح تموز/ يوليو ٢٠١١ الماضي، ناهزت المشاركة الشعبية فيه نسبة ٧٥ في المئة من الهيئة الناخبة، تفاعل ٩٩ في المئة منها بالإيجاب مع مشروع الوثيقة الدستورية المعروضة على الاستفتاء.

وبالتالي نستنتج أن فاتورة الحراك المغربي مقارنة مع الحراك العربي كانت ضعيفة وغير مكلفة الرغم من القلاقل وأعمال الشغب هنا وهناك، إلا أن الذكاء الجماعي المغربي تحكّم في زمام الأمور وتوصّل إلى هذه النتائج الدستورية والمؤسساتية والقانونية والسياسية، وهو ما لم تصله بعض الدول العربية كـ تونس ومصر واليمن، حيث اختصر النظام السياسي المغربي الطريق وسارع إلى الإصلاح الدستوري أولاً، ثم بادر إلى بعض الإصلاحات السياسية المهمة مباشرة بعد ذلك.

وبخصوص ماذا تحقق من مطالب الحراك الشعبي المغربي يمكن القول إن كل ما تحقق حتى اليوم لا يزال متواضعاً جداً على المستوى العملي، حيث الفساد كأهم مطلب شعبي لا يزال قابعاً بين جدران البيت المغربي، وتبيّن أن الحزب الحاكم الذي سبق أن تعهّد بمحاربته، أعلن مؤخراً عجزه عن مقاومته بمفرده، بل يتعين تجنيد جهود الجميع من أجل مقاومته، حيث أعلن أن جيوب المقاومة تتخذ أشكالاً متعددة، فمرة يسميها بالعفاريت ومرة بالتماسيح ومرة بجيوب المقاومة وغيرها، من دون أن يقوى على تشخيصها وتشريحها وتوضيح طبيعتها للرأي العام.

● **ما الجديد الذي أفرزه «الربيع المغربي»؟**

ـ يبقى في غالبه متمثلاً في الإصلاح الدستوري والمؤسساتي، كما إن الجديد يكمن أيضاً في تغيير بعض الممارسات التي كانت في السابق تصدر عن المسؤولين في احتقارهم لمطالب المواطنات والمواطنين وفي إهدار المال العام وفي تغييب الشفافية في تدبير الشأن العام، وكذا في الالتفات إلى المجتمع المدني كفاعل في البناء الديمقراطي وكرقم في المعادلة السياسية.

● **بعد قرابة سنتين من اندلاع الثورات العربية كيف ترى الواقع السياسي اليوم في المغرب؟**

ـ كان الواقع السياسي المغربي قبل اندلاع الثورات العربية واقعاً تغمره الضبابية، حيث ثمة تشرذم سياسي ونفور شعبي واسع من المشاركة السياسية بنسبة الثلثين من الانتخابات التشريعية وبنسبة النصف في الانتخابات المحلية، وعزوف عن العمل الحزبي والنقابي مقابل تزايد الإقبال على العمل الجمعوي، مؤسسة برلمانية ضعيفة مقارنة مع الجهاز الحكومي الذي كان لا بأس به، ومقابل ذلك كان الجميع يراهن على المؤسسة الملكية التي كانت مؤسسة مبادرة إلى فتح العديد من الورشات تمكنت حكومة الأستاذ عباس الفاسي من التفاعل معها والتجاوب معها مادياً ولوجيستيكياً، ولم تتغير الأمور نسبياً إلا بعد الشروع في الإصلاح الدستوري والإصلاح السياسي الذي هيأته حكومة الأستاذ عباس الفاسي بسرعة كبيرة، وبخاصة على مستوى مراجعة قوانين الأحزاب السياسية وإصلاح قانون الانتخابات التشريعية، ما سمح بإجراء انتخابات قبل الأوان، انسحبت إثرها الحكومة أعلاه بعد تنظيمها لانتخابات غير مطعون فيها في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أسندت الهيئة الناخبة المشاركة بنسبة ٤٥ في المئة تقريباً الصدارة إلى حزب معارض من التيار الإسلامي (العدالة والتنمية) من دون إغفال مكافأة حكومة حزب الاستقلال مع حلفائها السابقين وهي التشكيلة الحكومية الجديدة.

وهكذا يتبين أن المشهد السياسي بالمغرب بعد قرابة سنتين من الربيع العربي، وبعد قرابة سنة من حكومة الربيع المغربي، لا يزال يترقب نتائج حراكه السياسي والذي هو على مستويين اثنين:

ـ **مستوى قانوني ومؤسساتي**؛ وذلك باستكمال المنظومة القانونية وتهييء البنيات المؤسساتية والترسانة التنظيمية اللازمة، وعلى رأسها الورشات

الانتخابية الانتقالية الموقوفة، والتي شرعت فيها الحكومة السابقة على المستوى الوطني، ويبقى على الحكومة الحالية استصدار المشاريع القانونية الأولية على مستوى: تجديد اللوائح الانتخابية والتقطيع الانتخابي الجديد والتنظيم الجهوي وإعادة الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية وانتخاب مجلس مستشارين جديد، مع ما يتطلبه ذلك من مراجعة قانون الغرف المحلية وقانون النقابات المهنية وما له صلة بتلك الاستحقاقات.

ـ **على مستوى تنموي**؛ إن الغاية من كل الانتخابات التشريعية والمحلية المطلوب إعدادها قبل الأوان هي الإسراع إلى إصلاح المشهد السياسي المتردي، والذي بعد إصلاحه سيسمح باستقدام نخبة سياسية تحظى بشرعية شعبية ديمقراطية، يفرزها الربيع المغربي ويفوض لها صلاحيات إنجاز مشاريع الإصلاح الديمقراطية والتنموية الحقيقية، التي يراهن عليها الشعب المغربي من أجل استكمال دولة الحق والقانون وإرساء بنيات تنموية جالبة للثروة وللمصلحة العامة وتعود بالنفع العميم على الطبقات والشرائح الاجتماعية المغربية كافة.

يستخلص مما سلف، أن الواقع السياسي المغربي واقع هش يفتقر إلى أسس واضحة، تغمره الضبابية من جهة الفاعلين السياسيين، حيث إن بروز حزب العدالة والتنمية خلخل المشهد السياسي بإعادة تشكيل أولي لأحزاب يمكن وصفها بأحزاب محافظة وأخرى يسارية وأخرى في الوسط، حيث بدأت تبرز فعلاً خارطة سياسية تقودها ٧ أحزاب شبه قوية من بين ٣٥ حزباً في المجموع، ما ينتظر معه أن تهيمن هاته الأحزاب على الانتخابات المحلية المقبلة، كما يبرز اليوم أن المعارضة البرلمانية لا تزال ضعيفة تبحث إعادة تشكيل ذاتها في جو من انعدام الثقة وغياب فضيلة نكران الذات، حيث ثمة معارضة من اليمين ومعارضة من اليسار وأخرى من الوسط، وكلها ترفض التضامن بينها من أجل مواجهة الأغلبية الحكومية الحالية، حيث منها من لا يفكر سوى في مواجهة هيمنة حزب العدالة والتنمية، بينما معارضة أخرى تفكر في مواجهة كل مكونات الأغلبية، بينما أحزاب أخرى لا تحرك ساكناً انتظاراً لانتهاز فرصة التعديل الحكومي المرتقب من أجل الحلول محل أحد الأحزاب السياسية المغادرة لمقاعد الحكومة.

وعلى المستوى الاجتماعي، لا يزال العمل الجمعوي مستقطباً للعديد

من النشطاء، بينما النسيج النقابي يهيئ قواعده وأطره لاحتقان اجتماعي وارد في ظل حوار حكومي نقابي ميؤوس منه بعد إعلان وزير المالية رفض الحكومة لأي زيادة في الأجور، ما ستنطلق معه سلسلة من الإضرابات التي ستنخرط فيها جميع الهيئات النقابية بما فيها النقابة التابعة لحزب العدالة والتنمية «الاتحاد الوطني للشغل»، ما ستكون له انعكاسات سلبية على المردودية الاقتصادية ومردودية المرافق العمومية على مستوى التعليم والصحة والوظيفة العمومية والجماعات المحلية وغيرها، ما لا قدر الله قد يُغذّي غلياناً شعبياً ضد الحكومة الحالية، قد يكون السبب في تقديم استقالتها أو إقالتها بعد حراك اجتماعي عارم وهادئ.

● **ما الجديد الذي جاء به دستور ٢٠١١؟**

ـ إن دستور تموز/ يوليو ٢٠١١ هو أحد أهم نتائج مخاض الحراك المغربي الهادئ، ومن بين أهم ما جاء به هذا الدستور ما يلي:

ـ **على مستوى المنهج**؛ جاء لأول مرة كنتاج عمل لجنة ملكية استشارية في حقل الإصلاح الدستوري، حيث الدساتير الخمسة السابقة كافة كانت تصدر كمشروع دستور من طرف جلالة الملك الراحل الحسن الثاني، أحياناً بعد مشاورات ضيقة مع أحزاب الحركة الوطنية (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أساساً) وأحياناً بمزاج شخصي من جلالة الملك، إضافة إلى انفتاح اللجنة العليا أعلاه على الفعاليات السياسية والنقابية والجمعوية كافة وغيرها من أجل تقصي مختلف الآراء حول مضامين مشروع الإصلاح الدستوري.

ـ **على مستوى الشكل**؛ تبيّن أن الوثيقة الدستورية كانت متميزة عن سابقاتها بطولها وبتعدد فصولها بانتقالها من ١٠٨ فصول في السابق إلى ١٨٠ فصلاً حالياً.

ـ **على مستوى المضمون**؛ تتميز الوثيقة الدستورية الحالية بما يلي:

تصدير مطوّل يضم مبادئ جديدة كـ الحكامة وربط المسؤولية بالمساءلة وتوصيف الهوية المتعددة والموحّدة وتبوّؤ الدين المكانة اللائقة والتنصيص على أولوية الاتفاقات الدولية على القانون الداخلي ثم اعتبار التصدير جزءاً لا يتجزّأ من الدستور.

وتبقى أهم مضامين التبويبات الأخرى متجلية في:

ـ اعتبار الحكم في المغرب ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

ـ توسيع دائرة ثوابت المملكة بإضافة ثابت الاختيار الديمقراطي وكذا ثابت المكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المدسترة.

ـ التنصيص على اللامركزية القائمة على الجهوية الموسعة.

التنصيص على الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وبخاصة من خلال القانون التنظيمي المرتقب لاحقاً.

ـ دسترة المؤسسات الحزبية والنقابية والجمعوية والاعتراف بحقوق المعارضة.

ـ التنصيص على الدور الدستوري للمواطنات والمواطنين على مستوى تقديم اقتراحات ملتمسات في مجال التشريع.

ـ التنصيص على أن الانتخابات هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.

ـ توسيع دائرة الحقوق والحريات العامة بالتنصيص مثلاً على المساواة بين الرجل والمرأة في أفق المناصفة ومختلف الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، بل حتى الجيل الثالث من الحقوق كالحق في الصحة والسكن والبيئة والتنمية المستدامة والتكوين وتوسيع دائرة حقوق الشباب والعناية بحقوق الجالية المغربية والأشخاص والفئات من ذوي الحاجات الخاصة.

وعلى مستوى المؤسسات الدستورية، تميّز الدستور الجديد بما يلي:

ـ توضيح اختصاصات جلالة الملك بين الفصلين ٤١ الذي تناول اختصاصاته على مستوى الشأن الديني، والفصل ٤٢ الذي تناول مؤسسة الملك كرئيس الدولة المغربية أسوة بصلاحيات باقي رؤساء الدول الديمقراطية، وتحديد صلاحيات المجلس الوزاري في القضايا الإستراتيجية.

ـ تقوية صلاحيات السلطة التشريعية وتوسيعها، وبخاصة صلاحيات مجلس النواب الممثل المباشر للشعب المغربي من خلال حوالى ثلاثين اختصاصاً محدداً وواضحاً.

ـ تقوية صلاحيات السلطة التنفيذية كجهاز مسؤول أمام البرلمان يتبادل معه الرقابة والمساءلة المتبادلة، إلى حد التخفيف من صلاحيات جلالة الملك التنفيذية وتقوية الحكومة كجهاز تنفيذي عن برنامجه المتعهد به أمام البرلمان والشعب المغربي.

ـ اعتبار القضاء لأول مرة بمثابة سلطة **أولاً**، ثم سلطة مستقلة **ثانياً**، وقطع الصلة بينها وبين وزير العدل حفاظاً على استقلاليتها من خلال إحداث المجلس الأعلى السلطة القضائية.

ـ الانتقال بمؤسسة المجلس الدستوري إلى مستوى المحكمة الدستورية يقوى حتى على النظر إلى الدفوع بعدم الدستورية المقدمة من طرف الأفراد.

ـ دسترة الجهات والجماعات الترابية محيلاً عملية ضبط اختصاصاتها على القانون التنظيمي المرتقب.

ـ دسترة عشر هيئات حكامة جيدة جديدة: أربع منها مختصة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ثلاث منها مختصة بقضايا الحكامة الجيدة والتقنين، وثلاث هيئات أخرى مختصة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

ـ التنصيص على أحكام انتقالية في الباب الرابع عشر الأخير تخص العديد من المقتضيات الدستورية التي ستبقى سائدة وخاضعة للدستور القديم إلى حين إحداث بعض المؤسسات أو إلى حين استكمال مختلف المحطات الانتخابية.

● لكن هل هناك تنزيل ديمقراطي حقيقي لمقتضيات دستور ٢٠١١؟

ـ بالنسبة إلى التنزيل الديمقراطي الحقيقي للدستور الجديد، ثمة صعوبة في التنزيل من عدة نواحٍ أهمها:

١ ـ يُرتقب أن يكون ثمة أكثر من تأويل لبعض مضامين الدستور، وهو ما حدث مثلاً بشأن القانون التنظيمي المنصوص عليه في الفصل ٤٩ من الدستور المتعلق بتحديد لائحة المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية التي هي من صميم اختصاص المجلس الوزاري، خلافاً للمؤسسات والمقاولات التابعة للمجلس الحكومي المنصوص عليها في الفصل ٩١ من الدستور، وكذا الأمر نفسه بالنسبة إلى القانون التنظيمي رقم ٠٢,١٢ المتعلق بالتعيين في المناصب

العليا، حيث برز اختلاف كبير بين أحزاب الأغلبية الحكومية وأحزاب المعارضة البرلمانية في تأويل مقتضيات الدستور الجديد، وكل جهة لها فهمها للتنزيل الديمقراطي لذلك.

٢ ـ ثمة أكثر من مؤسسة دستورية ستعمل من جهتها إلى الإسراع في تنزيل مضامين الدستور، على حسب ما يعني اختصاصاتها بشكل دقيق، ما يجعل الحكومة ستهتم بما يخصها، مثلاً: القانون التنظيمي المنصوص عليه في الفصل ٨٧ المتعلق بقواعد تنظيم وتسيير أشغال الحكومة، والوضع القانوني لأعضائها، كما على كل من مجلسَي البرلمان وضع قانونه الداخلي وفقاً للفصل ٦٩، ملائم للدستور لا يكون ساري المفعول إلا بعد مصادقة المحكمة الدستورية عليه، والأمر نفسه بالنسبة إلى السلطة القضائية وكذا هيئات الحكامة الجيدة، ما سيضعنا أمام عشرات من العمليات التنزيلية لمضامين الدستور، بعضها يراقبه البرلمان وبعضها المحكمة الدستورية، ما سيكون مناسبة لاحتدام النقاش أمام المؤسسة التشريعية في ما بين الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين، وهو ما قد يكون من شأنه التوافق أحياناً أو التظلم أمام القضاء الدستوري أحياناً أخرى، ما سيكون من شأنه تأخير التنزيل الديمقراطي بشكل كلي إلى أكثر من ثلاث أو أربع سنوات المقبلة، أي إن ثمة شكّاً في أن يتم تطبيق الفصل ٨٦ من الدستور الذي يجعل سقف ٥ سنوات (أي الولاية التشريعية الحالية) هو أقصى سقف لاستصدار والمصادقة على مختلف القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور، من دون أن يحدد هذا الأخير باقي التنزيلات الدستورية التي ستتم بقوانين عادية فحسب، وليس بقوانين تنظيمية.

يستخلص مما سلف، أن من الصعب «علم الغيب» واستنتاج طبيعة التنزيل الدستوري المقبل والمراهن على أن يكون تنزيلاً ديمقراطياً وحقيقياً للدستور، خاصة أن العرف الدستوري السائد يفرض أن تكون الحكومة الحالية ـ التي يتصدرها حزب إسلامي ـ في الغالب، هي المبادرة إلى إعداد مشاريع العديد من هذه القوانين التنظيمية والقوانين العادية، بالرغم من فرضية معلومية التوجه المذهبي والسياسي السائد للحكومة، والتي لن تخرج في الأخير عن روح تصريحها الحكومي الذي به نالت ثقة مجلس النواب، وعن وعودها الانتخابية.

● **كيف تقيّم مرحلة ما بعد دستور ٢٠١١؟**

ـ إن مرحلة ما بعد الدستور هي على العموم مرحلة أفضل من سابقاتها على المستوى النظري وذلك على أكثر من مستوى:

أولاً، من حيث كونها مرحلة محكومة بسياق سياسي عربي ووطني جديد. **ثانياً**، من حيث كون المرحلة محكومة بدستور متوافق عليه. **ثالثاً**، من حيث كون كل مؤسسة دستورية تمسك بالنواجذ على حدود اختصاصاتها من دون السماح لغيرها بالاقتراب من دائرتها الجغرافية. **رابعاً**، من حيث كونها محكومة بحكومة نابعة من صناديق الاقتراع بنسبة تقارب نصف نسبة الهيئة الناخبة مقارنة مع حكومة ٢٠٠٧. **خامساً**، هي مرحلة انتقالية. الكل في غرفة الانتظار الموعود بها من طرف الأحزاب السياسية سواء منها تلك القابعة في المؤسسة التشريعية، أغلبيةً كانت أو معارضة، أو تلك القابعة في الجهاز التنفيذي، أو في غيرهما، علماً أننا دخلنا اليوم مرحلة ربط المسؤولية بالمساءلة، وبالتالي هناك المجلس الأعلى للحسابات الذي يراقب تدبير المال العام، وهناك باقي المؤسسات الدستورية الرقابية التي تراقب تدبير الشأن العام، علماً أننا من جهة **سادسة**، نحن في مرحلة ما بين الانتخابين التشريعي والمحلي، حيث كلما طالت مدة هذه الفترة الانتقالية ولم يلمس المواطن العادي نتائج مادية ملموسة على مستوى كل من دخله الفردي ومستواه المعيشي، فسيكون ليس ساخطاً على الساسة والسياسيين المدبرين للشأن العام فحسب، بل ستكون ـ لا قدر الله ـ جغرافية غضبه واسعة وعارمة تعم الأخضر واليابس.

● **حق التظاهر السلمي يقابله الإفراط في استعمال المقاربة الأمنية.../ / استقلالية القضاء، والاعتقالات التعسفية والمحاكمات السياسية الصورية/ / حق الحياة، عقوبة الإعدام/ / ...لكن على أرض الواقع هناك الكثير من الخروقات تطال هذه الحقوق...فمن المسؤول؟**

ـ صحيح قد تبدو هناك تناقضات بين بعض الثنائيات، لكن الأمر طبيعي، فهذا أمر سائد حتى في البلدان الديمقراطية، حينما نكون في بلد كفرنسا مؤمن بالعلمانية وبالمساواة بين الديانات، لكن في الأخير تجده يشدد الخناق على الفرنسيين المسلمين، بحيث لا يمتعهم بالحقوق نفسها التي هي لغيرهم من الفرنسيين، أو يقيم تمييزاً بين الفرنسيين المزدادين بفرنسا والفرنسيين غير

المزدادين بفرنسا أو الفرنسيين العاديين والفرنسيين من ذوي البشرة السمراء أو مكتسبي الجنسية الفرنسية على مستوى التعليم والصحة وتولي الوظائف العمومية. وفي المغرب تطرح مسألة التأويل الدستوري إشكالية قراءة بعض المواد القانونية كمسألة التجمهر والتظاهر السلمي المسموح بها في الفصل ٢٩ من الدستور، لكن المشروطة بأن تتم بشكل سلمي أولاً، كما هو متعارف عليه، وأن تتم وفقاً لما ينص عليه القانون، أي الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية، لأن الدستور الجديد ذاته يلح على احترام القانون، وهو ما قد لا تحترمه بعض الجمعيات أو النقابات أو غيرها، مما يكون من حق الحكومة مواجهته بالمنع أولاً، وعند الرفض بالتفريق السلمي من دون تعنيف ثانياً، لأن الفصل ٦ من الدستور ينص صراحة على أن: «القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، كأشخاص ذاتيين واعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، يتساوون أمامه، ويلزمون بالامتثال له».

تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي القانون فوق الجميع من دون تمييز، والاحتكام إليه واجب إذا كنا نريد فعلا أن نبني دولة القانون والمؤسسات، فلا داعي لتجاوزه لا من طرف الفئات المعارضة الراديكالية التي لا تؤمن أحياناً حتى بالدستور ذاته، ولا داعي لتجاوزه من طرف الحكومة التي قد تلجأ إلى القوة في غير موضعها وفي غير وقتها، ما يفرض اليوم تنزيل الدستور على مستوى المقاربة الأمنية، وخاصة الفصل ٥٤ منه الذي يضبط هذه الإشكالية بتنصيصه على أن: «يُحدث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر أيضاً على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.» مما سنبقى دائماً في انتظار تنزيل جلالة الملك لهذا الفصل ما دام هو الذي يترأسه أساساً، ما لم يفوض رئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع المجلس، واستصدار القانون الداخلي المنظم لتنظيمه وتسييره.

وبالنسبة إلى استقلالية القضاء المؤكد عليها دستورياً، بينما يسجل البعض أن هناك اعتقالات تعسفية ومحاكمات سياسية صورية، يبدو لي أن هذا الأمر ليس صحيحاً مئة بالمئة، حيث من حين إلى آخر قد تكون هناك اعتقالات يزعم البعض أنها كانت تعسفية، هذا ادعاء قد يصدر عن بعض المنظمات الحقوقية

وليس كلها، ما يطرح علامات استفهام حول هذا التأويل، لكن يبقى القضاء مستعداً للنظر في هذا النوع من التظلمات، فعلى كل من يدعي شيئاً أن يثبته، عوض إطلاق الأحكام على عواهنها، فلا شك أن هناك تيارات سياسية معارضة للنظام السياسي تزعم من حين إلى آخر هذه المزاعم، كما إن بعض التيارات الانفصالية بالأقاليم الجنوبية تزعم ذلك وخاصة عندما يسمح أعضاؤها لأنفسهم بالتصريح أو باقتراف أعمال تتنافي مع ثوابت البلاد وأسسها وقيمها الوطنية، أما بالنسبة إلى المحاكمات السياسية الصورية، فهي أيضاً حالات من زعم بعض التيارات السياسية المعارضة الراديكالية أو بعض الانفصاليين، وهي مزاعم واهية عليهم إثباتها بالحجة والبرهان عوض تسميم الأجواء الديمقراطية الفتية التي يشهدها المغرب، حيث لا شك أن للمغرب أعداء بالداخل والخارج، ولن يقبلوا أبداً هذه الانطلاقة الديمقراطية النامية التي تشهدها بلادنا وبخاصة بعد ربيع ديمقراطي سلمي وهادئ.

وبالنسبة إلى المفارقة القائمة بين التنصيص على الحق في الحياة في الفصل ٢٠ من الدستور وحظر عقوبة الإعدام، التي يعتبرها فقهاء القانون الدولي من صميم أهداف المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، وهو ما ينص عليه أيضاً التصدير الدستوري، بالتنصيص على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.. مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء، ومعلوم أنه بالرغم من تقدم ترسانة القانون الدولي بهذا الشأن، إلا أنه لا يزال هناك تباين على المستوى التشريعي في ما بين العديد من الدول بما فيها البلدان الديمقراطية، حيث منها ما لا يزال كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً في ظل تزايد معدلات الجرائم الخطيرة وجرائم الإرهاب الدولي وجرائم الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، يعارض محو عقوبة الإعدام بشكل نهائي من قوانين التجريم والعقاب، خلافاً للدول الأخرى التي أسست «نادي الدول المصادقة على إعلان وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بمناسبة انعقاد الدورة ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢»، ويناهز عددها ١٤١ دولة، وهو ما يبدو حاصلاً بالمغرب بين التيارات الحقوقية والسياسية الاشتراكية والعلمانية من جهة، والتيارات السياسية المحافظة والتيارات الدينية، حيث بينما يدعو الاتجاه الأول إلى محو عقوبة الإعدام يعارض الاتجاه الثاني ذلك، بحجة أنه لا تزال المرجعية الإسلامية تؤمن بتطبيق عقوبة الإعدام في حالات الجرائم الخطيرة

على البشرية، ولا تزال حتى الدولة ذاتها تؤمن بها في القانون الجنائي المغربي في حالات: جرائم الإرهاب، وفي حالات الجنايات المصحوبة بظروف التشديد، ثم في الجرائم السياسية، علماً أن الدولة تتعامل بمرونة بهذا الشأن، حيث بالرغم من النطق بالإعدام، نجدها تتراخى في تطبيقه، حيث تتبعه في ما بعد بالتخفيف من العقوبة والحكم عليه بعقوبة السجن مدى الحياة أو لمدة أطول زمنياً، لكن بالرغم من كل ذلك، من المنتظر أن تنتفض كل المنظمات الحقوقية ومن يماشيها في هذا المبدأ ضد عقوبة الإعدام، مطالبة بإزالتها كلياً من بنود القانون الجنائي المغربي من دون قيد أو شرط، وهو ما سيحرج الدولة والحكومة في آن واحد للاعتبارات السياسية والأمنية التي تحول دون ذلك.

● **من يحمي تطبيق الدستور المقننة فيه منظومة الحقوق والحريات؟**

ـ إن الدستور واضح بهذا الشأن، حيث على مستوى حماية منظومة الحقوق، ثمة أكثر من مؤسسة دستورية بهذا الشأن:

ـ بداية هناك المؤسسة القضائية بأنواعها الثلاثة: القضاء **العادي** لحماية حقوق الأفراد والجماعات من التظلمات المتبادلة في ما بينهم، حيث هذه هي المهمة الأساسية للقضاء؛ القضاء **الإداري** لحماية الأفراد والجماعات من اعتداء الإدارة بمفهومها الواسع، بل للنظر حتى في بعض المخالفات التي قد تحصل في المنازعات الانتخابية على المستوى غير التشريعي أي المحلي والإقليمي والجهوي؛ ثم هناك القضاء **الدستوري** كجهة مخول لها النظر في المنازعات ذات الطابع الدستوري والسياسي سواء بشأن منازعات الانتخابات التشريعية أو في إنصاف المعارضة البرلمانية من هيمنة الأغلبية أو في المنازعات التي تنشب بين البرلمان والحكومة أو ما شابهها أثناء الطعن في القوانين التنظيمية أو نتائج الاستفتاء، أو في الدفوعات المتعلقة بعدم دستورية القوانين، وهي منصوص عليها على سبيل الحصر دستورياً، كما هو منصوص على سبيل الحصر بموجب الفصل ١٣٢ من الدستور، في ستة أطراف هي صاحبة الحق في التظلم أمام المحكمة الدستورية.

ـ يبقى من الضروري الإشارة إلى دور هيئات دستورية أخرى مخوّلة حماية الحقوق والحريات، من بينها المجلس الأعلى للحسابات الذي ينظر في الاختلالات التي تتسرب إلى سوء صرف المال العام، وهيئات الحكامة

الجيدة المستقلة التي يخوّلها الدستور حماية الحقوق، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المنصوص في الفصل ١٦١ على أنها: «تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها، وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفراداً وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال». «ومؤسسة الوسيط» المنصوص في الفصل ١٦٢ على أن مهمته: «الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية». ومؤسسة مجلس الجالية المغربية بالخارج الذي بحسب الفصل ١٦٣ يتولى: «وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه»، والهيئة المكلفة بالتكافؤ ومحاربة جميع أشكال التمييز التي بحسب الفصل ١٦٤ ستحدث بموجب الفصل ١٩ من الدستور والتي كلفها هذا الأخير بـ «احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في نفس الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان»، وثمة الهيئة العليا للاتصال السمعي ـ البصري التي بحسب الفصل ١٦٥ من الدستور تسهر في مجال الحريات العامة على: «احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة». وتتولى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بحسب الفصل ١٦٧ من الدستور على الخصوص، من بين مهامها: «..ضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة»، إضافة إلى باقي الهيئات التي تعمل جاهدة على حماية الحقوق والحريات العامة.

ـ ويبقى في الأخير الإشارة إلى أنه عند التظلم حتى من هذه الهيئات الدستورية حكومة كانت أو برلماناً أو القضاء ذاته، يبقى الملاذ الأول والأخير هو مؤسسة جلالة الملك، التي هي حسب الفصل ٤٢ الحكم الأسمى بين مؤسسات الدولة وفي مجال الحقوق: «يسهر على احترام الدستور، وحسن سير

المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة». ويحتفظ التاريخ بعدة أمثلة تم الاحتكام فيها إلى جلالة الملك، وبخاصة من طرف المعارضة السياسية (كحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي) في الستينيات والتسعينيات، وضماناً للحقوق السياسية أنصف الملك الراحل هذه الأخيرة، ولا يغيب عن البال ما أنجزه جلالة الملك محمد السادس من إنجازات في مجال ضمان الحقوق والحريات كورش هيئة الإنصاف والمصالحة، وإنصاف ذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان حقوق المرأة، من خلال مدونة الأسرة، وعلى مستوى التمييز الإيجابي لصالح النساء في الانتخابات المحلية سنة ٢٠٠٩، والتشريعية سنة ٢٠١٢، وضمان الحقوق التنموية الدنيا لساكنة المغرب العميق، وتحسين أوضاع السجناء، والعناية بحقوق الجالية المغربية بالخارج وغير ذلك..

● تحقيق الحكامة الجيدة، ومحاربة الفساد، وإذكاء روح المواطنة الحقة، وإحقاق الديمقراطية...كيف السبيل إلى تطبيق هذه المبادئ وضمان احترام روح الدستور؟

ـ يتبين مما سلف أن السبيل إلى تحقيق الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد وإذكاء روح المواطنة الحقة وإحقاق الديمقراطية يكمن في توافر عدة عناصر، أهمها: توافر إرادة سياسية حقيقية لدى الجهات المعنية بتحقيق هذه الحكامة الجيدة في مختلف مجالات تدبير الشأن العام، وعلى رأسها **أولاً** السلطة التنفيذية ثم السلطة التشريعية في ما بعد، وتجسيد ذلك **ثانياً** من خلال إسراع الجهازين الدستوريين في عملية استصدار الترسانة القانونية اللازمة والبنيات التحتية التنظيمية أيضاً، حيث استنتجنا أعلاه أن العديد من مستجدات الدستور تبقى رهينة استصدار أزيد من عشرين قانوناً تنظيمياً وعشرات القوانين العادية، وعلى مستوى **ثالث** يتعين تحسيس المواطنات والمواطنين بأهمية هذه الإصلاحات، وبالتالي من الواجب الوطني التفاعل الإيجابي معها، من منطلق أن القوانين بمفردها تبقى غير كافية ما لم يتم تحسيس المواطنين بها من أجل الانخراط الواعي في تنزيل هذه الحكامة على أرض الواقع وفي التضامن الجماعي من أجل محاربة الفساد وتفعيل روح المواطنة الحقة وإحقاق الديمقراطية، حيث إن جيوب المقاومة ستتصدى لكل إصلاح إداري وسياسي واقتصادي واجتماعي، وقد تهزم قوى الشر هذه الأجهزة الإدارية والحكومية،

ما يتعين معه نشر وعي جماعي وشعبي من أجل فضح مختلف الاختلالات والنقط السوداء المختبئة في الجسم المجتمعي المغربي، كما إن مبادئ وأهدافاً من هذا القبيل تتطلب بعض الوقت، لأن الإصلاح ليس رهين تغييرات فوقية فحسب، بل هو أيضاً رهين تغيير عقليات وأعراف وسلوكيات راسخة منذ عقود طويلة.

● لماذا في رأيك، أثيرت جدلية الدولة المدنية والدينية في دول «الربيع العربي»، وخصوصاً في مصر وتونس بعد الثورة، في الوقت الذي من المفروض أن تكون هذه القضية قد حسمت قبل الثورات؟

ـ موضوع جدلية الدولة المدنية والدولة الدينية سبق أن كان مطروحاً من قبل، وبخاصة في مصر سواء في عهد الصراع الفكري مع النظام الملكي، حيث عملت جماعة الإخوان المسلمين على طرحه بحدة ولم تقوَ على كسب الرهان آنذاك لوجود مقاومة شرسة من الدولة التقليدية، كما إن في عهد تولي الجيش الحكم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، انتصر الحكم العسكري وهو يتبنى النظرية الاشتراكية ـ تأثراً بدولة الاتحاد السوفياتي ـ لمبدأ الدولة المدنية، عاملاً على تهميش دور الدين وقمع جماعة الإخوان وغيرها من التيارات الدينية، وهو ما سار على هديه كل من الرئيس أنور السادات، الذي هادن الإسلاميين في البداية وقمعهم في نهاية حكمه، ما كان أحد أسباب اغتياله، وهو أيضاً ما سار على هديه الرئيس السابق حسني مبارك. وهكذا فالإشكالية كانت مطروحة منذ القديم، لكن كانت دائماً تُقابل بالمعارضة والإقصاء لصالح الدولة المدنية، ما يوحي اليوم بأن عودة الإسلاميين إلى الحكم ستحيي النقاش من جديد وستثأر لنفسها بإعادة المكانة الدستورية اللائقة لمصدرية الشريعة الإسلامية على مستوى الوثيقة الدستورية المرتقبة، وعلى مستوى نشر الوعي المجتمعي بتجريب نظرية الدولة الدينية بشكل نسبي، وإن السيناريو نفسه هو ما ستقوم به الجماعات الإسلامية التي تتولى اليوم زمام تسيير شؤون الدولة سواء بتونس أو بليبيا أو بغيرهما من الدول مع تغييرات طفيفة على مستوى الأجندة الزمنية. وإن موضوعاً من هذا القبيل لم يُثر أثناء الثورات العربية، لأنه لم يكن مناسباً إثارة هذه المواضيع لضعف أهميتها أمام موضوع التخلص من الحكام الديكتاتوريين الجاثمين على صدور هذه الشعوب العربية. إن موضوع الدولة الدينية ليس مقبولاً على المستوى الدولي، حيث الكيان الصهيوني وحده من أسس دولة دينية تقوم

على الشريعة اليهودية، وإن كبار فقهاء المسلمين اليوم كالدكتور القرضاوي مثلاً يقول بالدولة المدنية وليس بالدولة الدينية، وهكذا فالقائلون بهذا الطرح الديني المنغلق لهم غاية في ضيقة في أنفسهم.

● في النهاية.. ما تقييمك لما عاشه المغرب والمنطقة العربية من تغيرات وحراك شعبي أسقط أنظمة وأتاح الفرصة لقيام أنظمة أخرى لم تكن تحلم أن تصل إلى السلطة لولا «الثورة»؟

ـ مما يؤسف له أن الثورات في العالم الغربي حينما قامت بفرنسا سنة ١٧٨٩، أو بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٨٧، أو بالاتحاد السوفياتي سنة ١٩١٧، جاءت بتغيير جذري على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما لا زلنا لم نلمسه بعد في بلدان ثورات الربيع العربي، وذلك لاعتبارات داخلية وخارجية لا تزال تتحكم في خيوط اللعبة الداخلية وتعرقل كل إقلاع تنموي حقيقي وكل انتقال سياسي ديمقراطي، وبالتالي سننتظر سنوات أخرى لتبرز تباشير التوافق الديمقراطي في هذه البلدان.

ثانياً: التحولات الناعمة

١ ـ شهادة
خالد كساسبة

الميراث الأردني على فوهة براكين متعددة

إنه أدى لاإرادياً إلى نشوب صراع ثقافي بين قيم البداوة والصحراء وقيم المدن والحضر... فانشغلت العشائر بتوترات وصراعات خفية ترجمت إلى نزعات مكبوتة، كما إن ضعف الردع (القانوني)، أدى إلى نشوء مشيخات وفرت مجالاً خصباً لتقوية الروح العشائرية... ما ساعد على عودة العصبيات القبلية على حساب القيم الحضرية، وتحول الولاء للقبيلة والعشيرة كبديل عن الولاء للوطن، ما جعل الأردن يعاني ضعف (الإينتيليجنسيا)، وذلك أخطر ما يفكك المجتمع ويذهب به بعيداً ويحشره في خانة التمزق والانهيار...!

● **كيف تصف الوضع الراهن في الأردن؟**

ـ الوضع في الأردن اليوم يمر بمنعطف خطير جداً، الملك وإن ما زال في موقعه إلا أنه فقد احترامه لدى الكثير من أبناء شعبه، وفقد صدقيته، لاعتقاد هؤلاء أنه غير جاد بمكافحة الفساد، ليس هذا فحسب، بل إنهم يعتقدون أنه منغمس كثيراً في هذا الفساد، الملك فقد هيبته، وهذا ما رأيناه في هتافات الشارع، صحيح أن نسبة من طالبوا بإسقاطه كانت قليلة ولكن معظم هتافات الشارع كانت موجهة للملك مباشرة.

أمام الملك خياران: إما أن يختار طريقة بشار الأسد ويقمع شعبه لإسكاته عن المطالبة بحقوقه، وهي معركة خاسرة لأي حاكم، كما رأينا في التاريخ وفي كل ثورات الربيع العربي، أو أن يستمع لمطالب شعبه قبل وصول الغضب إلى المطالبة من كل الشعب بإسقاطه.

خريطة الطريق في الأردن للوصول إلى حل الدولة الديمقراطية العادلة واضحة تماماً، تبدأ بتعديل دستوري يعيد السلطات إلى الشعب وعدم تقييدها بيد الملك، وإصدار قوانين جديدة تمنع تغول الحكومة على الشعب، وهذا كله يبدأ بقانون انتخابي عصري يفرز برلماناً قادراً على إصدار مثل هذه القوانين، الفصل بين السلطات وإعادة السلطة القضائية للقضاء، بعد هذا يمكننا حل المشكلات الأخرى مثل الفساد وتخصيص مؤسسات الدولة وغيرها المديونية التي في الأردن، والتي تتجاوز الـ ٢٣ ملياراً، وبنسبة تصل إلى ٧٥ في المئة من الناتج القومي السنوي، على الرغم من أن الحكومة تقول إنها ١٧ ملياراً، وذلك لجعلها تبدو ضمن النسبة التي حددها القانون، أي أقل من ٦٠ في المئة. أقول إن سببها هو عمليات الخصخصة المشبوهة والفساد الذي نخر اقتصاد البلد، وعدم إدخال المساعدات الأجنبية والخليجية التي تأتي إلى الأردن ضمن الموازنة العامة للدولة، وقد رصدت في النصف الأول من عام ٢٠١١، أي في أوج الربيع العربي، أن الأردن تلقى حوالى ستة مليارات، وهذه الأرقام صرح بها وزير المالية رسمياً، لو تقوم الدولة بتخصيص المساعدات التي تتلقاها لتسديد الدين، فإن الأردن سيتخلص من مديونيته خلال خمس سنوات.

● **هناك من يدعي أن الملكية الدستورية لن تنفع في منطقة الشرق الأوسط، وسوف ينتهي الأمر إلى إلغاء الملكية.. ما رأيك؟**

ـ جغرافياً أقرب الدول التي تقوم على نظام سياسي شبيه بالملكية

الدستورية وإن لم تكن ملكية هي إسرائيل، وبغض النظر عن موقفنا من شرعيتها أم عدمها، وهو ليس مدار بحثنا هنا، فإن في إسرائيل رئيس الوزراء يتم انتخابه من قبل الكنيست تبعاً للمقاعد التي حصدها حزبه في البرلمان، وإن لم تكفِ تلك المقاعد لانتخابه، فإن الحزب صاحب الأغلبية يشكل حكومة ائتلافية عبر التحالف مع حزب أو أحزاب أخرى، الأمر قريب من هذا في تركيا القريبة جغرافياً منا، بشكل أقل يمكني أن أقول في لبنان، وعلى الرغم من اختلاف النظام السياسي في لبنان القائم على المحاصصة الطائفية، هذه الدول تقع ضمن منظومة الشرق الأوسط، ونجحت فيها تجارب الولاية العامة لرئيس الحكومة وإبقاء دور الرئيس مقتصراً على الأمور البروتوكولية.

في الدستور الأردني، مواد تعطي صلاحيات واسعة جداً للملك، ولكن في الدستور أيضاً هناك بند يمنع مساءلة الملك ويعتبر قراراته مصانة، وهذا تناقض كبير، بل إن قانون العقوبات الأردني يجرم من ينتقد الملك، نحن سنؤيد عدم انتقاد الملك واعتباره رمزاً للدولة في حال طبقت الملكية الدستورية، لأنه في هذه الحال تكون كل الصلاحيات بيد رئيس الوزراء بعد موافقة البرلمان واستفتاء الشعب في بعض القوانين المصيرية.

● هل تعتقد أن الأمر سينتهي بإجراء تعديلات دستورية تؤدي إلى ملكية دستورية بالأردن؟

ـ في البداية أنا ضد الهاشميين ليس لأنهم أفقدوا المواطن الأردني كرامته وافقدوا الوطن الأردني مقدراته ومؤسساته، بل لأنهم يفتقدون كل الشرعيات، يفتقدون الشرعية الدينية والقومية والوطنية، هم جاؤوا للأردن هاربين من آل سعود، وباحثين عن وظيفة ووطن وعرش يعوضون به عرشهم الضائع في مكة، ولو قدر لهم أن ينتصروا على آل سعود لما جاؤوا أساساً. الاستعمار الفرنسي قضى على أهل الشام قضى وعلى أحلامهم في دمشق، وعلى أهل بغداد قضى على مشروعهم بعد عشرين عاماً، عدم الوعي في الأردن والانقسامات والغزوات التي كانت تقوم بين القبائل في بدايات القرن الماضي جعل بعض الأردنيين يؤيدون الهاشميين.

إن الخليط الفسيفسائي الذي يتكون منه المجتمع الأردني، أدى لاإرادياً إلى نشوب صراع ثقافي بين قيم البداوة والصحراء وقيم المدن والحضر،

ودخلت قيم الحضارة الوافدة بشكلٍ كبير على قيم الصحراء، فانشغلت العشائر بتوترات وصراعات قيمية خفية ترجمت إلى نزعات مكبوتة. كما إن ضعف الردع (القانوني)، أدى إلى نشوء مشيخات وفرت مجالاً خصباً لتقوية الروح العشائرية وإعادة إنتاج وبلورة التقاليد العشائرية البدوية، ما ساعد على عودة العصبيات القبلية على حساب القيم الحضرية وتحول الولاء للقبيلة والعشيرة كبديل عن الولاء للوطن، ما جعل الأردن يعاني ضعف (الإينتيليجنسيا)، ذلك أن أخطر ما يفكك المجتمع ويذهب به بعيداً ويحشره في خانة التمزق والانهيار، هو عدم النظر إلى المجتمع من نظرة الكل من دون النظرة الجزئية المقسمة.

لقد شهدت الدولة الأردنية اندماج القبيلة بالمؤسسة العسكرية، ما شجع على تداخل القيم والأعراف العشائرية بقيم وأعراف المؤسسة العسكرية والحياة الحضرية، مع إنتاج أشكال من الاندماج والتماسك التقليدي الذي ساعد على تمركز السلطة في يد القبيلة وتحطيم الدولة الدستورية البرلمانية الديمقراطية عن طريق ضرب المنظمات الجماهيرية كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية وإضعاف الطبقات الاجتماعية، وعلى الأخص الطبقة الوسطى. فباتت تركيبة المجتمع اليوم تنذر بولادة أجيال جديدة لا تعرف مفهوم الدولة الحديثة وروح المواطنة والانتماء الحزبي أو النقابي، لأنها أجيال قد نشأت على التسلط والخضوع والقهر والاستلاب واضطرت بشكلٍ أو بآخر إلى الالتفاف حول نفسها ومصالحها الآنية.

لأكون صريحاً معك، إنني كل يوم أفقد أملي بالملكية الدستورية، بل إنني أسقطتها مؤخراً من شعاراتي.. مطالب الشعوب متصاعدة، وحين طالبنا بالملكية الدستورية، فإننا التزمنا بمطلب الشعب للحفاظ على استقرار الدولة. ولكن النظام لم يستمع إلى كل نداءات العقل، النظام الذي كان في بدايات تكوينه بعد رحيل الملك حسين وتطميناً للغرب وتخديراً للشارع الأردني، طرح الملكية الدستورية، ولكنه لم يتخذ إجراءً واحداً يضمن تنفيذها، بل إنه ورجاله لم ينفكوا عن مهاجمة الملكية الدستورية والمطالبة بها في كل مرة يتراجع فيها الشارع، وهم أنفسهم من ينادون بها حين ترتفع الهتافات وتصل إلى حد الإسقاط، من هنا نشعر أن موقفهم لا ينبع من مبدأ بمقدار ما ينبع من احتواء غضب الشارع.

● لمواجهة المد الثوري اختار ملك المغرب محمد السادس الحراك السياسي من خلال تعديل الدستور وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها وتعديل قانون الانتخابات، لو اختار الملك عبد الله الثاني الحل السياسي من أجل استيعاب الاحتجاجات وإرضاء المطالبين بالإصلاح.. ما هي الخطوات الحقيقية التي يجب أن يقوم بها؟

ـ الملك الأردني يستخدم خطابين مختلفين: الأول للغرب والثاني للشعب. في مقابلة له قبل شهرين قال إنه غيّر قانون الانتخابات، وهو فعل هذا، ولكنه لم يقل إنه لم يغير المادة التي يثار حولها الجدل وهي المتعلقة بصوت واحد لكل ناخب، وقال إنه غير ثلثي الدستور، وهذا صحيح، ولكنه غير الثلثين المتفق عليهما ولم يغير الثلث المختلف عليه، وأهمه المواد ٣٥ و٣٦ و٣٤، وهي المواد الخاصة بصلاحيات الملك، وهي المنطلق في حال تم تعديلها نحو الملكية الدستورية في الأردن عبر تقليص صلاحيات الملك ومنحها إلى رئيس الحكومة الذي يتم انتخابه من قبل البرلمان، تبعاً لحجم المقاعد التي حصلت عليها كتلته في الانتخابات وليس عبر انتخاب رئيس وزراء. الملك عين هيئة للانتخابات من دون أن يمضي في قانون انتخابات عصري ولجنة للنزاهة في بلد انخفض تصنيفه لدى منظمة النزاهة والشفافية، عين هيئة للانتخابات بقانون لا يحظى بالإجماع وبتوقعات تزوير جديدة على غرار انتخابات ٢٠٠٧ و٢٠١٠.

الأهم من كل هذا، والأهم من تعديل المواد الخاصة بصلاحيات الملك، فإن أهم تعديل يجب أن يجري على الدستور الأردني هو وضع مادة واضحة تنص على آلية تعديل الدستور وعلى الجهة التي يمكنها أن تعدل الدستور وأن لا يبقى هذا الحق بيد الحكومة وبموافقة الملك فحسب، بل يجب أن يشترط موافقة الشعب عبر الاستفتاء على أي تعديل لأي بند من بنود الدستور. من دون هذا لا نكون قد حققنا أي تقدم، لأنه إن بقي هذا الحق بيد الملك فإنه يمكنه تعديل أي بند في المستقبل بما يوائم مصالحه وليس مصالح الوطن والشعب في حال توقف الشعب عن تظاهراته واحتجاجاته.

بشكل عام، الملك وعلى الرغم من أنه يدعي بأنه يؤيد الوصول إلى ملكية دستورية وإن لم يذكر هذا المصطلح على لسانه أبداً ودائماً، كان

يستخدم بدلاً منه الحكومة البرلمانية، إلا انه في الحقيقة غير جاد في هذا الموضوع بتاتاً، ولعل أهم سبب لمعارضته الداخلية لهذا المشروع هو أن نظام الملكية الدستورية سيفرض رقابة على الأمور الاقتصادية وعلى حجم المخصصات الممنوحة للملك وللعائلة الملكية من أموال الدولة وسيخضعها للميزانية العامة للدولة ويمارس رقابته عليها.

● **ما هي قراءتك لـ لقاء الملك بالقوى اليسارية والمدنية؟**

ـ لم يثر لقاء الملك ضجة مثل الضجة التي أثيرت بعد لقائه بعض المعارضين اليساريين، ولربما كانت هذه الضجة هي الأكبر من بين كل الأحداث التي جرت في الأردن خلال العامين الماضيين، ولم يَفُقْها إلا الخلاف الجدلي بين الأردنيين على عدد من شارك في مسيرة الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر، هل هو ٨ آلاف أم ٨٠ ألفاً.

في المبتدأ، أنا ضد اللقاء، ولو دعيت إليه لرفضت الحضور لأن الحوارات السياسية تفقد رونقها وطهرها وأهميتها حين تختلط بالأكاذيب والدبلوماسية وعدم الالتزام بتنفيذها، لكنني على الرغم من كل هذا احترم رأي من شاركوا ومن سيشاركون في المستقبل، لسبب بسيط: لا يجوز لنا أن نحجر على قناعاتنا، ولهذا السبب أيضاً فإنني لم أنتقد مشاركة أصدقائي اليساريين والبعثيين في الانتخابات البرلمانية القادمة، على الرغم من أنني ضدها تماماً، لا يجوز لي أن أكون ديكتاتوريا وأنا أدعو إلى دمقرطة الحياة السياسية الأردنية، لا لسبب إلا لأن من يمارسها يختلف معي في الرأي. الملك الذي شعر بامتداد الإسلاميين في الشارع، وأيضاً بعدما شعر بتعنتهم بمطالبهم، ولاسيما بعد سيطرتهم على الحكم في مصر، بدأ لعبة صراع القوى عبر استمالة اليسار في مواجهة الإسلاميين، وهذا الأسلوب اتبعه والده الملك حسين الذي تحالف سرياً مع الإسلاميين في الخمسينيات لمواجهة القوى اليسارية والقومية آنذاك.

على العموم، لا أتفاءل بهذا اللقاء وغيره من اللقاءات وأعتقد أنها فقط مجرد محاولات لشراء الوقت والمماطلة في تحقيق الإصلاح من قبل النظام، لأن الملك يعرف ما هي مطالب اليسار وما هي مطالب الشعب، ونحن الآن وصلنا إلى مرحلة الرد الفعلي على رسائلنا وليس المطالبة بالاستماع إليها المرة تلو المرة.

• أربع حكومات وحكومة خامسة وربما سادسة مرتقبة في الأردن منذ اندلاع «الربيع العربي» كيف تقرأ هذه التغييرات الحكومية؟ وهل يراد بها الإصلاح أم المماطلة؟

ـ نادراً ما ألتفت إلى اسم رئيس الوزراء وأسماء الوزراء لأن قضيتنا في الأردن ليست مع الحكومات وإنما مع النظام، الحكومات في الأردن ليست إلا منفذاً لقرارات الملك، وإدارتها لا تتم في مبنى الحكومة وإنما في مبنى الاستخبارات وفي القصر الملكي، ولعل هذا السبب هو الذي دفع عوني الخصاونة إلى الاستقالة، لأنه أراد أن تكون الولاية العامة للحكومة وليس للقصر أو الاستخبارات. وفي كل مرة ينتفض فيها الشارع يقوم الملك بتغيير الحكومة في عجز عن فهم مطالب الشعب وفي صورة كاريكاتورية تشبه ما فعله مبارك إبان الثورة المصرية؛ ففي حين كان الشعب يقول لمبارك ارحل، كان الأخير يغير الحكومة تلو الأخرى.

الإصلاح المراد لا يتم بتغيير الأسماء والوجوه بل يتم عبر إرادة حقيقية وإيمان حقيقي بالإصلاح من أجل الإصلاح وليس من أجل شراء الوقت والتنفيس عن الشعب ومن أجل أن يحظى برضى الدول الغربية الداعمة اقتصادياً للأردن.

• حكومة عبد الله النسور، رفعت أسعار المحروقات، أليس في هذه القرارات بعض الغباء والكثير من المجازفة بحيث بدل أن تسعى الحكومة إلى امتصاص غضب الشارع تزيده استفزازاً ولهيباً؟

ـ تاريخياً رئيس الوزراء المكلف في الأردن لا يأتي لإحداث تغيير سياسي أو اقتصادي عبر خطة ممتدة لعدة سنوات، وإنما دائماً يأتي لمهمة واحدة فقط، النسور عين لاتخاذ قرار رفع الأسعار، وقرار تروج الحكومة أنه فُرض عليها لمنع انهيار الدينار، ولكن في الحقيقة كان لدى الحكومة خيارات أخرى كثيرة بديلة، منها اتباع خطة تقشفية في مصروفات مؤسسات الدولة ودمجها، وكذلك فرض نظام ضريبي تصاعدي يسير طردياً مع حجم الدخل. وأيضاً كان لديها بديل آخر يكمن في تأميم المؤسسات الكبرى التي تم بيعها بأسعار زهيدة مثل شركتي البوتاس والفوسفات.

• كيف تنظر إلى مستقبل الأردن في ظل كل هذه المعطيات؟

إن منطلقنا في الاتجاه نحو الإصلاح السياسي في الأردن هو في الأساس

خوفنا على مستقبله، الأردن باتجاهه السياسي والاقتصادي الحالي، يمضي نحو المجهول، استبعاد الشعب من القرار السياسي جعل النظام يقدم على خطوات سياسية واقتصادية أدت، وما زالت، وستؤدي، إلى اختفاء معالم الدولة الأردنية ولا سيما أن حوالى نصف المكون السكاني في الأردن تقريباً يتشكل من الأردنيين من أصل فلسطيني، وهؤلاء في ظل عدم حل مشكلة اللاجئين بشكل واضح وعبر عدم تحديد من هو الأردني سيتخلون عن حقهم بالعودة. وبالتالي، فإن هذا يعمل على تنفيذ مشروع الوطن البديل على الأرض وبشكل غير مباشر، ولاسيما مع استمرار إسرائيل في عمليات الترانسفير من الضفة إلى الأردن. استمرار النهج الحالي سيؤدي إلى انتهاء الدولة الأردنية وأيضاً إلى انتهاء القضية الفلسطينية. بقاء كل السلطات بيد الملك، حليف أمريكا وصديق إسرائيل، يجعله في موقف ضعيف في مواجهة ضغوطهما للقبول بأي تسوية مستقبلية للقضية الفلسطينية لا تتوافق مع المصلحة الوطنية الأردنية ولا المصلحة الوطنية الفلسطينية، ولكن إعطاء هذه الصلاحيات للشعب يجعل موقف الدولة الأردنية أكثر قوة في تقرير مصير القضية الفلسطينية.

● أي دور أدته النخب المثقفة والكتاب والأدباء في بلدان الثورات العربية قبل انطلاقها؟ وعند اندلاعها؟ وأي دور تؤديه اليوم في ظل حالة الفوضى العامة التي تشهدها دول الربيع العربي؟

ـ سأبدأ بالجزء الأخير من السؤال قبل أن أعود إلى جزئه الأول، لن أقول إن بلاد الربيع العربي لا تمر بحالة فوضى، ولن أمضي مع المصطلح الأمريكي الفوضى الخلاقة، ولكن ما يحدث اليوم من فوضى هو أمر طبيعي يعقب أي ثورة. الثورة هي انقلاب كامل ليس على فرد، لأن هذا قد يحدث في بضعة أيام، ولكنه انقلاب كامل على نظام الدولة الذي ساد قبل الثورة وعلى منظومتها، وعلى دستورها، وعلى قوانينها، وعلى مصطلحاتها. وهذا هو الجزء الأصعب في الثورة، ويحتاج إلى فترة طويلة قد تمتد عدة سنوات. هذه الفترة الانتقالية بين انتصار الثورة والوصول إلى نتائجها الحقيقية تمر بحال من الفوضى ولا سيما أن بعض الأنظمة التي ثار ضدها الشعب لها في الحكم أكثر من أربعين عاماً، القذافي كمثال، أو ثلاثين عاماً، حسني مبارك. هذه الفترة الطويلة خلقت جيلاً مشبعاً بالممارسات الديكتاتورية والقمع. والانتقال به من مواطن بلا حقوق بالمطلق، إلى مواطن له كل الحقوق، يحتاج وقتاً.

النخب والكتاب في دول الثورة أدوا دورين متناقضين، بعضهم انحاز لخوف أو لنفاق أو لمصلحة شخصية، نحو الحاكم، وظللوا عبر كتاباتهم بتصوير هؤلاء الحكام بأنهم الحامون لوحدوية الدولة وعدم سقوطها، ومارسوا دوراً تلفيقياً عبر تخويف شعوبهم من الأجندات الخارجية، والمؤامرات التي تحيط ببلدانهم، البعض الآخر من الكتاب مارس دوراً تنويرياً عبر كشفه للفساد الذي يدور في بلده، وعبر توعية المواطن البسيط بأن ينهض من اجل حريته وحقوقه المسلوبة. الطرفان ما زالا يمارسان الدور نفسه بعد اندلاع الثورة فنخب الأنظمة التي فقدت كل امتيازاتها ما زالت تطعن بشرعية الربيع العربي وتسعى إلى إفشاله، بينما الطرف الآخر ما زال يمارس دوره في توعية الشعوب وإقناعها أن الربيع العربي هو لصالح الشعوب ولصالح الأجيال القادمة وأنه سيكون فيه مصلحة وطنية لبلدان أرهقتها الديكتاتورية والفساد.

● كيف ترى دور المعارضة في مصر وتونس، باعتبار الثورات كانت سلمية في هذه الدول؟ وكيف ترى دورها في ليبيا وسوريا واليمن؟

ـ من حدد سلمية الثورات أو دمويتها ليس الثوار وليس المعارضة، من جعل الثورات تأخذ اتجاهات مختلفة هم الحكام أولاً والجيش ثانياً، الثورات كلها بدأت سلمية، وحتى أكثر الثورات دموية، وهنا أتحدث عن ثورة ليبيا بدأت سلمية وكلنا نتذكر أن معمر القذافي قد أعلن أنه سيشارك في تظاهرات المعارضة ضد الحكومة قبل أن يوجه للمحتجين كل ما يملك من عدة وعتاد عسكري بما فيه ضربهم بالطائرات والصواريخ، هذا الأمر يتكرر اليوم في سوريا على الرغم من أن الثورة السورية لم تكن إلا عبارة عن هتافات احتجاجية تطالب بالحرية. التعامل مع الاحتجاجات بالعنف وتحالف الحاكم مع الجيش في تجربتي ليبيا وسوريا ونوعاً ما اليمن، دفع هذه الثورات نحو استخدام السلاح للدفاع عن النفس، في تونس الأمر كان مختلفاً لا بسبب عدم رغبة زين بن علي، وإنما لأن الجيش اتخذ موقفاً مبكراً واصطف مع الشعب، وهو الأمر نفسه الذي فعله الجيش المصري.

المعارضة في كل بلاد الربيع العربي دعت في البدايات إلى سلمية التظاهر، بل إن مطالبها لم تصل إلى سقف إسقاط الحكام، ولكن لأن الفيزياء تقول إنه لكل فعل ردة فعل معاكسة لها في الاتجاه ومساوية لها في

المقدار. فإنها لم تستطع أن تمنع شباب الثورة من الرد على الأنظمة التي تقمع ثورتهم بالقوة إلا بالقوة.

● القوى الثورية خرجت من ربيع الثورات خاوية الوفاض بحيث لم تستطع فرض نفسها كسلطة بديلة.. لماذا لم تستطع، في رأيك، إقناع الشعوب في صناديق الاقتراع؟

ـ أعتقد هنا أنك تقصدين بالقوى الثورية القوى اليسارية والقومية والوطنية والمستقلة في مواجهة القوى الإسلامية ولاسيما الإخوان المسلمين والسلفيين، كما حدث في مصر وليبيا وتونس، نعرف جميعاً أن الإخوان المسلمين هو تنظيم ليس محلياً وليس إقليمياً، بل تنظيم عالمي مدجج بالأموال التي استخدمها في مشروعات لامست حياة الكثير من المواطنين ولا سيما الفقراء منهم عبر جمعياتهم الاجتماعية التي نفذت على مدى السنين عشرات الأعمال الكثير من المشاريع الخيرية، هذا الأمر يذكره هؤلاء القابعون خلف الفقر عندما توجهوا إلى صناديق الانتخابات ولا سيما أن الإخوان مارسوا أمام المواطن دور الضحية التي ظلمها الجلاد وحاصرها الحكم وسجن رموزها، كل هذا إضافة إلى الخبرة السياسية، أو بشكل أكثر تحديداً، الخبرة الحزبية، أدت إلى تفوق القوى الإخوانية على القوى الأخرى المفتقرة إلى الدعم المالي واللوجستي والخبرة، إلى جانب انقسامها، وهنا طبعاً لا ننسى تلاعب الإخوان بالمصطلحات الإسلامية، ولعبهم على وتر الدين ولاسيما أن الأغلبية من أبناء الشعب ما زالوا يمتلكون انتماء دينياً استغله الإخوان وحولوه إلى تأييد سياسي لهم حتى لو كان من يصوت لهم غير مؤيد لهم سياسياً. إضافة إلى كل هذا، لا ننسى أن الإخوان يمتلكون أكبر منبر يخاطب الشعب وهو منبر المسجد الذي استخدم للدعاية لهم ودفع الشعب للتصويت لهم.

● ديكتاتورية وفساد الأنظمة هي تقريباً واحدة في أغلب البلدان العربية وبؤس الشعوب أيضاً واحد، ومع ذلك لم تشمل حمى الثورات سوى بعض الدول من دون غيرها.. لماذا في رأيك؟

ـ صحيح أن الديكتاتورية والفساد واحد في أغلب الدول العربية، ولكن البؤس ليس واحداً. لا يمكنني أن أقول إن المواطن الكويتي بائس مثل المواطن الصومالي، في الصومال فساد وفي الكويت فساد، وفيهما ديكتاتورية ولكن الحكومة الكويتية تمنح المواطن كل الخدمات التعليمية والصحية

مجاناً، بينما لا يستطيع المواطن الصومالي أن يطعم أطفاله وجبة في اليوم. وعلى الرغم من هذا، احتج الكويتيون ولم يحتج الصوماليون، السبب أن الإنسان يبحث عن حاجاته وحينما يكون مفتقداً حاجة الغذاء، فإنه لن يستطيع الانتقال والبحث عن حاجة الحرية والتعبير عن رأيه، ولهذا بقي الصوماليون في مرحلة البحث عن حاجتهم الأساسية الأولى ولم يعد يهمهم العيش بحرية بأمعائهم الخاوية من الجوع. الكويتيون، وبعد أن حصلوا على كل حاجاتهم الشخصية، بدأوا بالبحث عن احتياجاتهم الإنسانية وأولها الحرية، إذاً، وإن كان الأمر كذلك، فلماذا لم يبحث من حصلوا على كل حاجاتهم الشخصية عن حاجاتهم الإنسانية. وهنا أتحدث عن السعودية والإمارات كمثالين يشبه وضع المواطن فيهما وضع المواطن في الكويت، تفسير هذا الأمر مرده التركيبة السكانية في كل دولة، وجود أقلية شيعية في الكويت ووجود أقلية شيعية في البحرين تشعر بأنها محرومة من حقوقها السياسية، هي من تقود التظاهرات في هاتين الدولتين. وأنا هنا لا اعتبر احتجاجاتهما طائفية، بل إنها تنطلق من ظلم وقع عليها، ولكنني هنا أفسر هذه الاحتجاجات، في المقابل، فإن تشكل المجتمع السعودي ومثله المجتمع الإماراتي من فئة سنية لم يجعل من مواطنيهما يشعرون بعدم المساواة والقيام بالاحتجاجات. فيما قطر يطغى عليها الحضور الأجنبي، فنسبة سكانها الأصليين إلى نسبة المقيمين الأجانب من عرب وآسيويين وغربيين لا تتجاوز الـ ١٥ في المئة، وهؤلاء لا يريدون الثورة على رغد الحياة التي يعيشونها، وحتى لو أرادوا، فإنهم لا يستطيعون.

في فلسطين يحول الانقسام الفتحاوي الحمساوي دون القيام بالثورة؛ وفي السودان يمنع الانقسام بين المسلمين والمسيحيين منها؛ وفي الأردن تحول التشكيلة الاجتماعية المنقسمة بين أردني وفلسطيني دونها؛ وفي لبنان فإن التقسيمة الطائفية والخوف من تكرار الحرب الأهلية ضد القيام بالثورة؛ في النتيجة، إن الرخاء الاقتصادي والتوزيعة الاجتماعية أو الطائفية أو السياسية لكل بلد والتي تختلف بين كل الدول العربية، هي التي تقود إلى القيام بالثورة أم لا.

● هل الملكيات ودول الخليج بعيدة اليوم عن خطر «الثورة»؟

ـ علّمنا التاريخ القديم والتاريخ القريب جداً أنه لا أحد محصن من الثورة، لا الجمهوريات ولا الملكيات ولا المشيخات، الفرنسيون انقلبوا على ملكيتهم قبل أكثر من مئتي عام، المصريون انقلبوا على مملكتهم قبل ستين

عاماً، والعراقيون انقلبوا على حكمهم الملكي الهاشمي قبل حوالى خمسين عاماً.. الثورة لا تقوم بناء على طبيعة النظام السياسي الذي يقود الشعب سواء أكان ملكياً أو جمهورياً، بل تقوم بناء على الظلم واللاعدل الذي يعيشه الإنسان وتقوم في ظل ظروف خاصة يشعر فيها الشعب بأنه محروم من حقوقه الإنسانية والسياسية، وعندما يشعر الشعب بالحرمان فإنه لا يطلق ثورته بناء على توافر أسباب القوة لديه من عدمها، وإنما بناء على شعوره بأنه فقد كل أسباب الأمل وأنه لم يعد لديه ما يخسره. ولهذا قامت ثورات الربيع العربي في أكثر الدول ديكتاتورية وتسلطاً من قبل الأنظمة على شعوبها التي لم تخشَ هذه الأنظمة على الرغم من قمع عشرات السنين وعلى الرغم من ترساناتها العسكرية والأمنية. وإن تغيرت الظروف المعيشية في المملكات والمشيخات، فإنه لا أحد سوف يقف في وجه الثورة، ولكن هل تتغير الظروف؟ أعتقد جازماً أن الإجابة هي نعم، والدليل هو السقوط الاقتصادي الذي شهدته دبي قبل عامين.

● تغير مسار الثورة من احتجاجات سلمية إلى حرب دموية شرسة في ليبيا وسوريا، وصمود النظام في سوريا حتى الآن.. إلى أي حد ساهم في ردع بقية الشعوب العربية وإخافتهم من خوض تجربة «الثورة»؟

ـ استغلت الأنظمة التي تهددها الثورات مثل الأردن والكويت والبحرين، ماكنتها الإعلامية بشكل خبيث واحترافي في تصوير خطر الثورات وفي تخويف شعوبها من خطر الثورات عبر نقلها مشاهد الدمار التي خلفتها الثورات، في الوقت الذي لم تنقل فيه عمليات القمع التي قامت بها الأنظمة في ليبيا وسوريا ضد المحتجين السلميين. في حوارات لي مع الكثير من المثقفين والسياسيين، فإن أول ما يقولونه لي: هل تريد أن يصبح الأردن مدمراً مثل سوريا؟ وهل تريد أن تتحول عمان إلى دمشق ثانية؟ التكرار في عرض المشهد السوري الحزين ومشاهد دمشق المدمرة وحلب المحطمة وحمص التي أصبحت مثل مدينة أشباح وتصوير المعاناة التي يعيشها اللاجئون السوريون من قبل الأنظمة الخائفة على عروشها، لم يؤثر على عقلية المواطن البسيط الأمي، وإنما أثر على عقليات وتفكير بعض النخب والكتاب، وهذا تم بقصد من قبل هذه النخب، أحياناً لتحالفها مع النظام أو من دون قصد. ولكن في النتيجة فإنهم أشعروا الشعب في دول ما أسميها بـ النصف ثورة من خطر الثورة ومن كلفة الثورة ومن الفاتورة التي سيدفعها البلد والمواطن جراء الثورة.

اسمحي لي أن أخرج عن العبارات المطاطة والجمل البروتوكولية،

اسمحي لي أن أقول لك ما في عقلي وأكون صريحاً، منذ عامين تردد الصحف الإسرائيلية أن الملك عبد الله سيكون آخر الملوك في الأردن، أنا اكتشفت هذا منذ اللحظة التي أقال فيها الملك شقيقه حمزة، ومنح ولاية العهد إلى ابنه حسين، الملك الحالي هو نصف هاشمي لأبيه ونصف إنكليزي لأمه، والملكة فلسطينية، هذا الخليط أنتج لنا ولياً للعهد ربعه هاشمي وربعه إنكليزي ونصفه فلسطيني، بالتركيبة السكانية لبلد مثل الأردن لن يرضى الأردنيون بهذا، أنا ضد الهاشميين بالمطلق، ولكن وجود حمزة ليكون ولياً للعهد لربما حقق توافقاً من نوع ما بين أبناء الشعب، بالمناسبة حمزة أيضاً نصفه هاشمي ونصفه أمريكي، ولكن الفوبيا من الفلسطينيين في الأردن تسيطر على أي فوبيا أخرى. والأردنيون قد يقبلون أن يحكمهم ملك من كل الجنسيات أو الأصول، إلا ملك من أم فلسطينية، يؤسفني ويحزنني أن أقول هذا ولكنها الحقيقة.

٣ ـ شهادة
د. يوسف كفروني

الاكتفاء بحالة الانقسام اللبناني

. . . . .

إنه الانقسام السياسي الكبير. . !

ويكفيه هذا من الحراك العربي!

● ما هو موقف لبنان من ثورات المنطقة العربية؟ وكيف انعكست عليه سياسياً واقتصادياً؟

ـ لبنان منقسم سياسياً بين فريق ١٤ آذار وفريق ٨ آذار، أي بين فريق المستقبل وحلفائه المدعوم سعودياً وأمريكياً، وبين فريق حزب الله وحلفائه المدعوم سورياً وإيرانياً والمعادي للسياسة الأمريكية.

هذا الانقسام ينعكس على أداء الحكومة والمجلس النيابي وعلى أداء الأجهزة الأمنية والمؤسسات الأخرى.

لبنان الرسمي عاجز عن اتخاذ موقف، لذلك نأى بنفسه رسمياً خاصة في

الموضوع السوري، ولكن من الناحية العملية النأي بالنفس غير مطبّق تماماً لأن الحدود مع سوريا غير مضبوطة، وكذلك حركة تهريب السلاح إلى سوريا وتدريب المقاتلين ومساعدتهم من قبل أجهزة رسمية. موقف المستقبل وحلفاؤه من الثورات العربية، يتطابق مع الموقف السعودي، بداية لم يكن هناك تأييد للثورات في تونس ومصر، ولا يزال هناك رفض لثورة البحرين، ودعم عسكري ومالي وغير ذلك للجماعات المسلحة في سوريا.

● ماذا عن موقف بيروت الرسمي من النزاع الدائر في سوريا؟ وهل هذا الموقف يعبر عن موقف القوى السياسية اللبنانية كافة؟

ـ الموقف الرسمي هو النأي بالنفس، ويظهر هذا الموقف في السياسية الخارجية المعلنة وفي المواقف التي عبّر عنها وزير الخارجية اللبناني في المؤتمرات التي دعت إليها جامعة الدول العربية. هذا الموقف لا يرضي الأطراف المتنازعة في لبنان، ولكنه الموقف الأكثر واقعية الذي يمكن اتخاذه بسبب الانقسام السياسي الحاد، لأن أي موقف رسمي داعم بشكل علني للجماعات المسلحة سيدخل البلد في حرب أهلية خطيرة وكذلك ستكون المواقف الداعمة للنظام السوري.

● ما هي أسباب وتداعيات انقسام الشارع اللبناني بخصوص أحداث سوريا؟

ـ الشارع اللبناني منقسم بشكل حاد قبل أحداث سوريا. ويأخذ الانقسام اللبناني طابعاً عمودياً حاداً بسبب طبيعة النظام الطائفي، وذلك منذ الولادة المتعسّرة للكيان اللبناني بدعم فرنسي. ويظهر هذا الانقسام في القضايا الأساسية:

ـ الموقف من الغرب.

ـ الموقف من الأحلاف الغربية.

ـ الموقف من المسألة الفلسطينية.

ـ الموقف من المقاومة.

ـ الموقف من الثورات العربية وبخاصة ما يجري في سوريا.

كان الانقسام في المراحل السابقة يأخذ طابعاً مسيحياً موالياً للغرب

ونظرته من جهة، وطابعاً إسلامياً مناهضاً للغرب والأحلاف الغربية من جهة أخرى. استمر هذا الشكل من الانقسام بشكل عام حتى تراجع الدور المسيحي بعد الحرب الأهلية وتطبيق اتفاق الطائف. وبرزت الطائفة الشيعية كقوة أساسية من خلال حركة أمل وحزب الله، اللذين أقصيا الزعامات الشيعية التقليدية التي كانت مرتبطة بالمارونية السياسية. كما برزت الطائفة السنية كقوة أساسية خاصة على الصعيد المالي من خلال أقطاب ماليين كبار في مقدمتهم الحريري. ومن خلال التنظيمات الطائفية السنية على تنوعها والمدعومة من السعودية والمرتبطة بسياستها. وقد استطاعت الحريرية المدعومة سعودياً والمتوّجة من قبلها على زعامة السنة في لبنان، أن تقصي معظم القيادات السياسية التي أدت دوراً سياسياً ضمن الطائفة السنية، وبخاصة القوى المناوئة للسعودية والمقرّبة من سوريا.

الطائفة الدرزية حافظت على الزعامة التقليدية لـ جنبلاط. هذه الزعامة التي ازداد نفوذها كثيراً خلال الوجود السوري في لبنان. والطوائف المسيحية برز فيها تغيير كبير ظهر في الانتخابات اللبنانية بعد اغتيال الحريري في ٢٠٠٥. و٢٠٠٩ ظهر تيار العماد عون، قوة كبرى في الشارع المسيحي يليها باقي القوى المسيحية على رأسها القوات والكتائب اللبنانية.

بعد اغتيال الحريري، أخذ الانقسام في لبنان طابعاً مختلفاً عن السابق، أصبح الانقسام الأكبر سنياً ـ شيعياً، المستقبل الذي يمثل الخط السعودي المدعوم أمريكياً، وحزب الله وحركة أمل، أي محور المقاومة المدعوم سورياً وإيرانياً والمعادي لأمريكا، ويتحالف معه قوى سنّية مناوئة للحريري وتقدر بحوالى ٣٠ في المئة من السنة، وتوزّعت التيارات المسيحية: التيار العوني، متحالف مع المقاومة وما تمثله على الصعيد الخارجي؛ القوات والكتائب اللبنانية متحالفة مع المستقبل وما يمثل على الصعيد الخارجي.

● انتشار أعمال العنف الطائفي بين السنة والعلويين في لبنان يثير المخاوف من احتمال امتداد الصراع الدائر في سوريا إلى لبنان.. ما هي في رأيك العلاقة بين كلا الصراعين؟

ـ يوجد العلويون في لبنان في قضاء عكار (قرى صغيرة ومعدودة في محيط سني كبير)، وفي طرابلس (حي صغير، جبل محسن، أقلية ضئيلة جداً في محيط سني كبير). الصراع مفتعل من قوى معينة لها أهداف ورسائل

سياسية توجهها من خلال عمليات القتل التي ينفذّها الأتباع على الأرض ممن يتلقون الدعم المالي والسلاح للقيام بذلك.

هذا القتال يشجبه معظم السنة وأغلب القيادات، وثمّة جهات سياسية وأمنية متورّطة في هذا الصراع وهي المسؤولة عن توتير الأجواء. مؤخراً تدارك المسؤولون خطورة الوضع وانعكاساته على كل لبنان، فكان الانتشار الأخير للجيش اللبناني واسعاً وشاملاً واستطاع أن يضبط الأوضاع ويضع حداً للمتجاوزين والمخلّين بالأمن.

● لبنان المتوتر طائفياً، هل يمكن أن يمثّل الصراع السوري الآن الشرارة التي من شأنها إشعال فتيل الحرب الأهلية في لبنان؟

ـ لبنان يتأثر حكماً بما يجري في سوريا، ومهما كانت النتائج فانعكاساتها عليه هي حتمية. إن وصول قوى دينية متطرفة إلى مواقع السلطة في سوريا كفيل بتفجير حرب المئة عام بين الطوائف ليس في سوريا ولبنان فحسب، بل في كل المشرق العربي وصولاً إلى الجزيرة العربية وتركيا.

● أي دور يلعبه حزب الله ضمن هذا السياق؟

ـ حزب الله وحلفاؤه يملكون القوة والقدرة على إشعال الحرب، ولكنهم يتجنبون هذا الخيار لأنهم يدركون الخطر والخسارة الكبرى التي قد تطال الجميع. الجهات التي تريد الفتنة، كما يظهر من خطبها وتصريحاتها وإعلامها، لا تملك القوة والقدرة للقيام بذلك.

● حزب الله من دور المقاومة في جنوب لبنان، إلى دوره الداعم للنظام في سوريا.. هل لا يزال يشكل القوة الكبرى في لبنان، على الأقل على المستوى العسكري؟

ـ موقف حزب الله من النظام السوري وكذلك مواقف حلفائه، هو ذاته لم يتغيّر، وهو موقف داعم على المستوى السياسي، أما الدعم العسكري الذي يتهمه به خصومه فهو غير مؤكّد، ويعتبر الحزب وحلفاؤه أن النظام السوري ليس بحاجة إلى مقاتلين من حزب الله أو غيره، خاصة وأن جيشه قوي ومحترف ولم تحصل فيه انشقاقات بالمعنى العسكري، وهو متماسك ولديه مئات الآلاف من الجنود، وقد أثبت عن قدرات كبيرة توقفت عندها الصحافة الأجنبية. وصمد في وجه الحرب العالمية القائمة ضد النظام والتي

حشدت عشرات آلاف المقاتلين من الجماعات الإسلامية المتطرفة والأجانب من كل البلدان، وقيادات أمنية وعسكرية فرنسية وبريطانية وأمريكية، إضافة إلى الضباط الأتراك والسعوديين والقطريين.

● النظام في دمشق وحزب الله في لبنان يحصلان على الدعم من إيران، والثوار السوريون والمعارضة اللبنانية يدورون في مدار المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية السياسي.. كيف تقرأ هذا الواقع؟ وما هو انعكاسه على الوضع السياسي الداخلي اللبناني؟

ـ انتصار الجماعات الإسلامية في سوريا سيدشن حروباً مذهبية في كل المنطقة تمتد لأكثر من مئة عام. انتصار النظام من خلال تسوية سياسية تحافظ على وحدة سوريا وموقعها القومي سيكون له ارتدادات على كل الدول التي تورطت في الحرب ضد سوريا، ومن الطبيعي أن يتأثر حلفاء هذه الدول في لبنان فيتقلص حجمهم ويتراجع دورهم.

● النظام السوري على الرغم من كل ما تمر به سوريا من مشاكل وصراعات.. هل يسعى فعلاً، من خلال الانفجار الذي أودى بحياة اللواء وسام الحسن، لإشعال الفتنة في لبنان بهدف تحويل الأنظار عما يجري في الداخل السوري؟

ـ المستقبل يدعم الجماعات المسلحة في سورية بشكل علني، وسام الحسن كان ركيزة أساسية في تيار المستقبل وكان له دوره الكبير في دعم الجماعات المسلحة. أما قضية اغتياله فهي مسألة أمنية قد يكون لعدة أطراف مصلحة في تنفيذها. القضايا الأمنية قد يصعب الوصول إلى معرفتها. أما إشعال الفتنة في لبنان فلا يوجد أي مصلحة لسوريا أو حلفائها في ذلك، علماً أنهم الجهة القادرة على القيام بها، ولكنهم يتجنبونها لأنها فيها خراب الوطن، وفقط المصلحة الصهيونية والمصلحة الأمريكية.

● كيف السبيل إلى تفادي تحويل لبنان إلى ساحة لتصفية الرسائل الإقليمية والدولية أو تبادلها؟

ـ منذ اغتيال الحريري ازداد انكشاف الساحة اللبنانية التي تعج بها معظم أجهزة الاستخبارات في العالم. وقد زاد من خطورة الوضع الأمني، الانقسام السياسي الكبير، وتسليم مهمات الأمن اللبناني في جانب كبير منها إلى

أمريكا، إضافة إلى تزويدها في بيانات تخص اللبنانيين بمختلف شرائحهم. حل الموضوع الأمني لا يتم من دون الاتفاق السياسي خاصة في القضايا الأساسية، وهذا غير حاصل.

● استقرار الأوضاع في لبنان هل هو مرتبط باستقرار الوضع السوري؟

ـ لا شك في ذلك، ولكن الاستقرار على المستوى الداخلي يحتاج إلى خروج من النفق الطائفي المولّد للأزمات الدورية والذي يحول الخلاف حول المسائل والقضايا السياسية إلى خلافات تأخذ بعداً طائفياً ودينياً، وما يعنيه ذلك من تحريك للغرائز من خلال الشحن المقدس البعيد عن العقل والعقلانية.

● إذا ما حدث تغيير في سوريا، متى يكون وقعه إيجابياً على الداخل اللبناني؟ ومتى يكون العكس؟

ـ الوقع الإيجابي عندما يكون التغيير إيجابياً أي تغييراً إلى الأمام نحو بناء دولة ديمقراطية حديثة تقوم على العدل والمساواة والحرية من دون تمييز على أساس الدين أو الطائفة أو العرق أو النوع (ذكر ـ أنثى). ويكون التأثير سلبياً عندما يأتي التغيير على قاعدة تغييب العقل وتسليم الإرادة إلى الخارج وحلم العودة إلى الوراء نحو مثال متخيّل وغير متحقق، وعندما تسيطر جماعات مغلقة لا تتعاطى بالمنطق والعلم وتريد أن تعيدنا إلى الدولة الدينية، بقيادة أشخاص متعصبين وحاقدين ومأمورين وبعيدين عن التفكير العلمي والنقدي، والمنطلقين من حقائق وثوابت غير قابلة للنقاش. لو كانت الدولة الدينية صالحة لما زالت وانتهت، وإذا كان عهد الخلفاء الراشدين قد شهد ما شهد من الفتن، وشهد مقتل ثلاثة خلفاء، فماذا سنشهد من دول تقودها النماذج التي شاهدنا أفعالها.

● كيف تنظر إلى مستقبل لبنان والمنطقة في ظل هذه الأوضاع؟

ـ لن ترتاح الأوضاع في المنطقة إلا بدحر المشروع الصهيوني الذي أقيم من قبل الغرب ليكون سبباً رئيساً في إعاقة تقدم هذه المنطقة. ولن نرتاح إلا بتراجع الهجمة الأمريكية على المنطقة للسيطرة والهيمنة على مقدراتها سبيلاً لاستمرار الهيمنة على العالم. ولن نرتاح في استمرار الأنظمة التي أقامها الغرب والتي تنفذ طائعة، مشاريعه وأطماعه ضد مصالح شعوب المنطقة.

● **هل تعتقد بانتقال «الثورة» إلى بلدان عربية أخرى؟ كيف؟ ولماذا؟**

ـ من الضروري أن تقوم الثورات، ولكن يجب أن تقوم بفكر مفكرين محليين وقيادة قادة محليين، وإرادة ذاتية هي التي تقرر ولا تتلقى الأوامر من الخارج، ولا يشكل الخارج مجالسها، ولا تعيش في فنادق الغرب، وتتلقى الهدايا والأموال والتعليمات من السيد الأمريكي. ليست ثورة تلك المصنوعة في الخارج والتي يرشدها وينظّر لها اليهودي ـ الصهيوني برنار هنري ليفي.

● **ما هو مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل «الربيع العربي»؟**

ـ الصراع العربي ـ الصهيوني سيستمر طالما الكيان الصهيوني قائم على الاغتصاب والعدوان، قد يتعب تنظيم وقد يستقيل آخر. قد يتآمر البعض ويخون البعض الآخر، ولكن الصراع سيستمر مهما حاول البعض حرفه عبر تنازلات قدمت للأمريكي والصهيوني بحفظ أمنهما ومصالحهما. قد ينخدع بعض الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكن خداع كل الناس كل الوقت.. الربيع يفوح بعطر الورود، والطبيعة تضيء بألوان الجمال وبهجة الحياة، فهل ما يسمى بـ «الربيع العربي» يشي بذلك؟!

الشعوب العربية تستحق ربيعاً حقيقياً.

٤ ـ شهادة
أحمد المفتي المحامي

انعزال السودان عن خارطة التحولات

لذا، تجعله غير ميال للثورات الشعبية حيث يتم إجهاضها سريعاً لمصلحة النخب السياسية وإضافة إلى ذلك، فإن الشعب السوداني قد جرب المناهضة المسلحة ووصل إلى قناعة بأنها ليست الخيار الأمثل...!

● **بداية.. ماذا تقول عن انتفاضتَي الشعب السوداني اللتين أطاحتا سابقاً بحكومتين عسكريتين؟**

ـ ثار الشعب السوداني في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤، ونجح في

الإطاحة بحكم الفريق إبراهيم عبود الذي كان قد استلم السلطة من حكومة السيد عبد الله خليل رئيس وزراء السودان عن حزب الأمة آنذاك، والذي كسب انتخابات حرة مباشرة بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦، نافسه فيها السيد إسماعيل الأزهري من الحزب الوطني الاتحادي، والذي كان قد كسب أول انتخابات برلمانية جرت قبل استقلال السودان، وذلك بموجب قانون الحكم الذاتي الذي صدر عام ١٩٥٣. وعقب ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، تشكلت حكومة قومية برئاسة المرحوم سر الختم الخليفة، للإشراف على إجراء انتخابات كسبتها الأحزاب السياسية التقليدية نفسها، التي أدى تنازعها إلى استلام الفريق إبراهيم عبود للسلطة، وهكذا أجهضت الثورة الشعبية الأولى في السودان وعاد الوضع إلى ما كان عليه.

وتناوبت الأحزاب السياسية في السودان على السلطة عقب ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، ولكن لم يكن أداؤها مقنعاً للجماهير التي خرجت مؤيدة للعقيد جعفر نميري عند استيلائه على السلطة بالقوة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩. ولقد ظل النميري في السلطة إلى أن ثارت عليه الجماهير في نيسان/ أبريل ١٩٨٥، في ما يعرف بانتفاضة رجب (نيسان/ أبريل). ولعب المشير سوار الذهب، الذي كان وزير دفاع نميري، دوراً بارزاً في نجاح الثورة من دون إراقة دماء. ولذلك وقع الاختيار على المشير سوار الذهب لرئاسة المجلس العسكري الذي كون حكومة انتقالية برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله، للإشراف على إجراء انتخابات برلمانية. وكما حدث عقب ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، فازت الأحزاب التقليدية وترأس الحكومة السيد الصادق المهدي. ولقد كان أوضح المؤشرات في تلك الانتخابات بروز التيار الإسلامي بصورة واضحة جداً حيث حصل على أكثر من ٥٠ مقعداً في البرلمان. وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٩، استولى العميد عمر حسن أحمد البشير، على السلطة وما زال في الحكم حتى الآن.

ويختلف حكم البشير عن حكم النميري، على الرغم من أن الحكمين قد جاءا نتيجة انقلاب عسكري، في أن حكومة البشير التي تتولى إدارة البلاد حتى اليوم تحمل تفويضاً من انتخابات عامة مباشرة جرت عام ٢٠١٠، على الرغم من تحفظات البعض على تلك الانتخابات، ولذلك فإن البشير هو رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب، وما عاد هو قائد الانقلاب العسكري في حزيران/ يونيو ١٩٨٩. إضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع إجراء

انتخابات عامة بما في ذلك انتخابات رئيس الجمهورية خلال عامين.

● هل كان لهاتين الانتفاضتين تأثير أو دور في عدم قيام ثورة سودانية ثالثة تواكب ثورات تونس ومصر وليبيا؟

ـ في ضوء ما ذكر أعلاه، فإن تجربة الشعب السوداني المبكرة في الثورات الجماهيرية في عام ١٩٦٤، وعام ١٩٨٥، على النحو الموضح أعلاه تجعله غير ميال للثورات الشعبية لأنه يتم إجهاضها سريعاً لمصلحة النخب السياسية. إضافة إلى ذلك، فإن الشعب السوداني قد جرب المناهضة المسلحة ووصل إلى قناعة بأنها ليست الخيار الأمثل، على الرغم من أن تلك المناهضة المسلحة ما زالت مستمرة في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. لذلك فإننا نرى أن الشعب السوداني صاحب تلك الخبرات الكبيرة في الثورات الشعبية السلمية والمناهضة المسلحة قد وصل إلى قناعة أن الإصلاح الديمقراطي هو الخيار الأمثل ولذلك يدور حالياً حراك سياسي كبير للإصلاح من المعارضة السياسية وداخل أروقة الحزب الحاكم نفسه. ومن المتوقع أن تأتي الانتخابات القادمة إذا ما توافرت لها الضمانات اللازمة بحكومة أفضل من الحكومة الحالية. علماً أن ثورة الحقوق التي أسستها عبر مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان (KICHR) عام ٢٠٠٥، والتي استقطبت حتى الآن أكثر من ١٣٢,٠٠٠ عضو منتظمين في أكثر من ١٣٠٠ فرع في أنحاء السودان كافة، هي لترشيد الحراك السياسي بتوعية المواطن وتنويره وتمكينه من ممارسة حقه الانتخابي بوعي، لانتخاب الحكومة التي تكفل له حقوقه، بعيداً عن الانتماءات السياسية والدينية والعرقية.

● انقسام السودان إلى دولتين وإعلان انفصال دولة جنوب السودان رسمياً، وفقد الشمال نحو ثلاثة أرباع المصادر النفطية.. كيف أثر كل ذلك على الوضع الداخلي السوداني؟

ـ على الرغم من أنه يبدو أن فقدان السودان لنحو ثلاثة أرباع مصادره النفطية بسبب انفصال الجنوب هو أكبر أثر ترتب على السودان بسبب الانفصال، إلا أن الآثار في تقديري تتجاوز ذلك بكثير جداً ليس على السودان وحده فحسب، ولكن بدرجة أكبر على جنوب السودان الدولة الوليدة التي تحتاج إلى بنيات أساسية مكلفة جداً. وسوف تتضح تلك الآثار تدريجياً، لأنه من البديهي أن في الوحدة قوة، وذلك أمر لا يحتاج إلى حيثيات.

وعلى وجه الخصوص، لا يمكن إنكار أن فقدان السودان نسبةً كبيرة من عائدات النفط قد أثر تأثيراً واضحاً في الموازنة العامة للدولة، وترتب على ذلك فقدان الجنيه السوداني نسبةً كبيرة من قيمته وارتفاع أسعار السلع ورفع الدعم عن المحروقات بصورة كبيرة، ما أحدث ضغطاً واضحاً أضعف القدرة الشرائية للمواطن. أما بالنسبة إلى جنوب السودان فإنه على الرغم من العائدات النفطية الكبيرة التي آلت إليه إلا انه لم يستفد منها حتى الآن، إلا أنه قد اتضح أن التبادل التجاري مع الشمال خاصة تجارة الحدود المباشرة هي التي تتحكم في اقتصاد الجنوب، ولذلك تأثر المواطن الجنوبي بصورة أكبر من المواطن الشمالي، وارتفعت أسعار السلع بنسب تجاوزت نسب ارتفاعها في الشمال.

وفى ظل تلك الآثار الآنية السالبة الكبيرة على السودان وعلى جنوب السودان، فإن وجود موضوعات أساسية كبيرة عالقة ما زالت قيد التفاوض بين الجانبين خاصة الترتيبات الأمنية والنفط والحريات الأربع والديون الخارجية وغيرها من الموضوعات، قد أضاف عبئاً كبيراً على الحكومتين. وفي تقديرنا أن الحل يكمن في إقامة علاقة تعاون وتكامل وحسن جوار وثيق بين السودان وجنوب السودان، لأن ذلك سوف ينعكس إيجابياً وبصورة كبيرة على الدولتين، أما استمرار الخلاف، خاصة ما يثار عن دعم كل طرف للحركات المسلحة الموجود داخل حدود الطرف الآخر، فإنه أمر يؤثر سلباً على اقتصاد الدولتين، وربما يؤدي ذلك إلى انهيار اقتصادي، ولو حدث ذلك، لا قدر الله، فإنني أتوقع انهيار اقتصاد الجنوب أولاً على الرغم من الدعم الخارجي الذي يجده.

● الاستياء الشديد بشأن ارتفاع أسعار الغذاء، ورفع الدعم عن المحروقات وإعلان سياسة التقشف والظروف المعيشية السيئة، وفي المقابل الفساد السياسي وما سببه ذلك من اشتعال المزيد من الاحتجاجات الشعبية، يجعلنا نتساءل: هل يمكن أن يلحق السودان مستقبلاً بـ «الربيع العربي»؟ ولماذا؟

ـ مما ذكرت أعلاه، يتضح أن الظروف الصعبة نسبياً التي يعيشها السودان حالياً سواء كان ذلك بسبب ارتفاع الأسعار أو الفساد أو خلافه، لن تؤدي في تقديري إلى ثورة شعبية في السودان، لأن الشعب السوداني قد خبر الثورات الشعبية منذ عشرات السنين قبل كل الشعوب العربية في العامين ١٩٦٤

و١٩٨٥، كما أوضحت أعلاه. كما خبر الشعب السوداني كيف أن ثورته سريعاً ما تجهضها النخب السياسية الحاكمة والمعارضة التي تستقل ثورة الجماهير للوصول إلى مقاعد السلطة، بل إن الشعب السوداني قد خبر المناهضة المسلحة للحكومات، ولكن اتضح له عدم جدواها على الرغم من أن تلك المناهضة المسلحة ما زالت تنتظم بعض أجزاء السودان حتى الآن بسبب المكابرة السياسية، لأن الجميع يعلم أن الحل يوجد على طاولة المفاوضات وليس في ميادين القتال. وفى ذلك الصدد، فإنني قد كتبت مقالة عن «جنوح النخب»، أوضحت فيها أن الشعب السوداني قد خبر جنوح الكثير من النخب السياسية الحاكمة والمعارضة، وأنها تستخدم الشعوب وقوداً للوصول إلى مقاعد السلطة، ولذلك، وبسبب ذلك الوعي، أصبح اهتمام الشعب السوداني ينصب نحو «تغيير سلوك الحكام» وليس «تغيير الحكام» وهو الشعار المفضل لدى الربيع العربي، والذي دائماً ما يرفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وكان ينبغي أن يكمل ذلك الشعار بشعار آخر وهو: أن «الشعب يريد من النظام الجديد كفالة حقوق الإنسان». ولقد رفعنا في مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان (KICHR) شعار «الشعب يريد السلام وتغيير سلوك الحكام وكفالة حقوق الإنسان»، ولقد وجد ذلك الشعار تجاوباً كبيراً لدى الشارع السوداني، وحالياً تجاوزت عضوية مركز الخرطوم العضوية المسجلة للكثير من الأحزاب السياسية والتي يتجاوز عددها في السودان ٨٠ حزباً سياسياً، علماً بأن عضوية المركز في ازدياد يومي مستمر بسبب ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم.

وفي تقديرنا أن الحزب الذي سوف يكتسح الانتخابات القادمة في السودان، هو الحزب الأكثر اهتماماً بالإصلاح السياسي، وبخاصة ما يتعلق بكفالة حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وإقامة الحكم الراشد، ليس كشعارات تخوض بها الانتخابات فحسب، ولكن في شكل برامج مفصلة ومكتوبة تنفذ خلال إطار زمني محدد تطرح على الجماهير في الانتخابات القادمة. أما أي ثورة ربيع عربي في السودان سواء كانت عسكرية أو مدنية، فإن مستقبلها لن يكون أفضل في تقديري من مصير ثورتي ١٩٦٤ و١٩٨٥ في السودان، لأن النخب سوف تكون جاهزة لتجيير الثورة نحو مصالحها في الوصول إلى كراسي السلطة. ولذلك فإن الحل هو ثورة حقوق إنسان جماهيرية سلمية تشكل ضغطاً على النخب الحاكمة والمعارضة لتغيير سلوكهم لكفالة حقوق الإنسان في المستقبل.

● **كيف تأثر السودان بثورات المنطقة وبخاصة ثورتَي ليبيا ومصر؟**

ـ لا شك أن السودان قد تأثر تأثراً واضحاً بثورتي ليبيا ومصر.؛ فعلاقات الحكومة السودانية مع نظام مبارك ونظام القذافي كانت متوترة توتراً خفياً يصعب على المراقب الإحاطة به، لأن مصر مبارك لا ترغب في الدخول في عداء مكشوف مع حكومة السودان، لأنه مهما كانت الأسباب، فإن السودان هو العمق الاستراتيجي لمصر. ولذلك كان لمصر مبارك تحفظات كثيرة على توجه حكومة السودان الإسلامي وعلاقاتها مع إيران وحماس وحزب الله، ولكنها كانت تستر على ذلك التحفظ على اعتبار أنها لا تريد أن تتدخل في الشؤون الداخلية للسودان، ولكنها كانت تعمل بكل ما أوتيت من قوة لإضعاف حكومة البشير. ولعل أوضح تلك الجوانب هو موقفها السلبي من الصراع بين الشمال والجنوب والذي ساهم في نهاية المطاف إلى انفصال الجنوب، وهو أمر يؤثر سلباً على مصر نفسها، ولذلك يمكن القول إن مصر محمد مرسى هي إضافة إيجابية بكل المقاييس إلى حكومة البشير لاشتراك الاثنين في التوجه الإسلامي.

أما بالنسبة إلى ليبيا، فإنه يصدق القول نفسه باختلاف في التفاصيل، حيث إن عداء ليبيا القذافي لحكومة البشير لم يكن بسبب توجه حكومة البشير الإسلامي فحسب، ولكن كان لأسباب أخرى شخصية تتعلق بالقذافي نفسه، والذي كان يرى نفسه زعيماً إقليمياً ينبغي أن تدين له كل الأنظمة الأفريقية المجاورة وغير المجاورة بالولاء والطاعة فهو ملك ملوك أفريقيا، وبخاصة أنه أقدمها في الوصول إلى السلطة عام ١٩٦٩. أما حكومة الربيع العربي في ليبيا، فإنها تعتبر كذلك إضافة إلى حكومة البشير لتوجهها الإسلامي، ولغياب التنافس الشخصي بين البلدين الذي يجعل المصالح المشتركة بين البلدين المتجاورين العضوين في منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية هي التي تحكم العلاقات بين البلدين وتجعل التعاون في المجالات كافة هو الخيار الوحيد أمامهما.

● **كيف هي علاقة السودان بحكومات «الربيع العربي»؟**

ـ ذكرنا في ما سبق علاقات السودان باثنتين من حكومات الربيع العربي وهما: ليبيا ومصر. أما بقية حكومات الربيع العربي فإننا نستطيع أن نقول إن حكومة الربيع العربي في تونس لها تجربة تختلف تماماً عن تجربة حكومة

الربيع العربي في مصر، حيث إن حزب النهضة الذي اكتسح الانتخابات التونسية قد نأى برئيسه راشد الغنوشي عن رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة التونسية، وتحالف مع قوى سياسية ليست محسوبة على التيار الإسلامي، وهو تصرف حميد في تقديري، على الرغم من أن الحكومة التونسية تواجه حالياً بغضب جماهيري عارم. ولكن الإيجابي في ذلك الغضب أنه ليس بسبب عزل أي قوى سياسية، وهو أمر خطير، وإنما بسبب عدم قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطن، وذلك أمر مقدور عليه. ولكن وبما أن الحكومة التونسية الجديدة هي حكومة ديمقراطية، فلا شك أنه لن تكون لها أجندة خاصة ضد حكومة السودان، إضافة إلى ذلك، فإن اشتراك الإسلاميين في تلك الحكومة يوجد تقارباً بينها وبين حكومة البشير على الرغم من أن التوجه الإسلامي في تونس أكثر انفتاحاً على القوى الأخرى كما سبق أن أوضحنا، وهو قريب الشبه بالتجربة الإسلامية التركية الحالية، وعلى الرغم من أن الحركة الإسلامية التونسية لديها تحفظات كثيرة على ممارسات حكومة البشير.

أما بالنسبة إلى اليمن، فإن الدور الدولي في انتفاضتها قد انحصر بصورة أساسية في دول الخليج، ولذلك لا يوجد جديد في علاقتها مع حكومة السودان. ويظل الود القديم الذي يربط بين الشعبين في السودان واليمن هو الذي يحدد مسار تلك العلاقات؛ فقد خبر السودان هجرة يمنية كبيرة في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وحالياً هنالك العديد من السودانيين يعملون في اليمن، إضافة إلى ذلك فإن السودان واليمن يشتركان في الاهتمام بأمن البحر الأحمر ومحاربة الإرهاب بالمفهوم الأمريكي.

أما بالنسبة إلى سوريا، فإنه ومنذ البدء كان السودان مسانداً بدرجة أكبر من بقية الدول العربية لنظام بشار الأسد، بخاصة في ما يتعلق بلجنة جامعة الدول العربية التي اشترك فيها السودان، وبرئاسة سوداني لأول فريق مراقبين يصلون إلى دمشق، ومن المرجح أن تكون تلك المساندة غير المعلنة هي أحد أسباب فشل فريق المراقبين. ولكن تدريجياً وبسبب تعاظم المعارضة الإسلامية المسلحة لنظام بشار الأسد، وبسبب وقوف دول الخليج ضد ذلك النظام بصورة واضحة، وهي أكبر الدول الداعمة للاقتصاد السوداني، فقد تخلى نظام البشير أو كاد عن نظام الأسد، الذي كان يربطه ود بنظام البشير بسبب مناهضة ذلك النظام لإسرائيل وموالاته لحماس وإيران.

● الحديث عن احتمال قيام ربيع سوداني يطرح سؤالاً مهماً، هل هناك فعلاً بديل لحكومة الإنقاذ؟

ـ استبعدنا في ما سبق قيام ربيع سوداني، ليس لأنه لا توجد مطالب جماهيرية مشروعة ضد الحكومة الحالية، ولكن لأن الشعب السوداني خبر الثورات الشعبية السلمية والمناهضة المسلحة قبل الشعوب العربية الأخرى بعشرات السنين في تشرين الأول ١٣/أكتوبر ١٩٦٤، ونيسان/أبريل ١٩٨٥، ولكن سرعان ما أجهضت تلك الثورات وعاد الحال إلى ما كان عليه كما سبق أن أوضحنا، ولذلك لا أعتقد أن الشعب السوداني سوف يكرر التجربة مرة أخرى، بخاصة أن ثورات الربيع العربي التي أتت بحكومات جديدة، خاصة في تونس، ما زالت تواجه غضباً جماهيرياً عارماً. ولكن الشيء المتفق عليه في الشارع السياسي السوداني حالياً هو أنه لا بد من إصلاح سياسي شامل، بخاصة في ما يتعلق بتسوية النزاعات في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق سلمياً، وحل الموضوعات العالقة مع جمهورية جنوب السودان، وحسن إدارة الوظيفة العامة، ومحاربة الفساد وكبح جماح ارتفاع الأسعار والتوافق الوطني مع القوى السياسية المعارضة. ولعل أكبر احتمالات الإصلاح سوف تكون عبر الانتخابات العامة القادمة، خاصة وأن الإصلاح أصبح هو أحد أهم الأجندات التي يدور حولها النقاش حتى داخل أروقة الحزب الحاكم نفسه، ولكننا لا نستبعد أن تتخذ حكومة البشير خطوات أحادية للإصلاح السياسي قبل تلك الانتخابات. ولذلك فإننا نرى أن أفضل خيارات حكومة البشير لمواجهة غضب الشارع السياسي الحالي في السودان هو ظهور وجوه جديدة كلية من داخل الحزب الحاكم أو الأحزاب المشاركة معه في الحكم لتقود عملية إصلاح حقيقي ملموس وفي مدى زمني محدد، إضافة إلى ذلك، التوافق مع القوى السياسية المعارضة على الدستور والانتخابات القادمة لتتمكن تلك القوى من طرح نفسها عبر الانتخابات القادمة إما بديلاً للحزب الحاكم أو تحالفاً مع الحزب الحاكم. وتلك الخيارات هي أقرب الخيارات في تقديرنا، لأن الوعي الجماهيري قد ازداد وسوف تذهب الأصوات في الانتخابات القادمة للقوي الأمين بغض النظر عن انتمائه السياسي، أما قيام ربيع عربي سوداني، فإننا وإن كنا لا نرجحه، إلا أننا نرى، في حالة حدوثه، أنه لن يحقق أي إيجابيات للسودان، بل قد يدخل السودان في نفق ضيق.

● سخرية الرئيس عمر البشير من المنادين بربيع عربي في بلاده، مؤكداً أنها تعيش صيفاً حارقاً «وناراً ستشوي جميع الأعداء». كحقوقي، كيف تقرأ هذا الخطاب الذي يتضمن بكل تأكيد نوعاً من الوعيد والتهديد للمعارضة السودانية؟

ـ في تقديري أن حديث الرئيس البشير بالنار التي سوف تشوي جميع الأعداء، ليس وعيداً وتهديداً للمعارضة، بقدر ما هو مبارزة سياسية بالألفاظ، على الرغم من حدة تلك الكلمات وإيماءاتها غير الحميدة. ولا شك أن الذي يتوعد المعارضة ويهددها لا يمكن أن يلتزم بأن يخوض معها معركة انتخابية مفتوحة خلال عامين تقريباً، بحسب ما يتطلب دستور ٢٠٠٥. ولذلك فإن الفيصل في تقديري في ما يتعلق بموقف حكومة البشير من المعارضة هو إجراء الانتخابات القادمة بما يلزم من ضمانات تطالب بها المعارضة السياسية، وأهمية الإعداد المسبق لها من القوى السياسية كافة لتكون حرة ونزيهة. وفي ذلك الصدد، فإنني أرى أن تطلب الحكومة السودانية من الأمم المتحدة أن تقوم بتنظيم الانتخابات القادمة كما حدث في بلدان أخرى، مثل ناميبيا، حتى لا تتحفظ أي قوة سياسية على نتائج الانتخابات، لأن إشراك الأمم المتحدة بأي صورة أخرى في مراقبة الانتخابات قد لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة. ومن ناحية أخرى، فإن الرئيس البشير نفسه عندما تم انتخابه رئيساً للجمهورية لم يحظَ بنسبة أصوات عالية ولكنه لم يشوِ وجوه القوى السياسية المعارضة التي لم تصوت لصالحه. إضافة إلى ذلك، فإن معظم القوى المعارضة قد أبدت رغبتها في تكوين حكومة قومية برئاسة البشير نفسه؛ فلو كانت المعارضة تأخذ تصريح البشير مأخذ الجد، لما قدمت ذلك العرض برئاسته للحكومة القومية التي تطالب بها.

● ما هي خيارات الحكومة السودانية اليوم للحد من وقع السياسات التقشفية ولمواجهة المد الثوري الذي يلقي بظلاله على السودان؟

ـ أوضحت في ما سبق الحاجة الملحة لإصلاح سياسي شامل في السودان، وفى تقديري أن الخيار الأمثل للحكومة هو أخذ مطالب الجماهير مأخذ الجد والعمل الفوري على إصلاح سياسي شامل، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السودان. ولعل **أول** الخيارات وأكثرها واقعية، هو العمل الفوري على حل النزاعات المسلحة كافة في دارفور

وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق سلمياً، لأن تكلفة العمل المسلح تكلف حكومة السودان أكثر من نصف مواردها. والخيار **الثاني**، هو حل الموضوعات العالقة مع حكومة جنوب السودان لأن من شأن إقامة علاقة ودية مع حكومة جنوب السودان تحقيق مصالح مادية كبيرة للحكومتين. والخيار **الثالث**، هو حسن إدارة المال العام ومحاربة الفساد بصورة كبيرة جداً. والخيار **الرابع**، هو العمل على تحقيق وفاق وطني مع كل القوى السياسية المعارضة، وذلك حتى يتكاتف كل أهل السودان لمواجهة التحديات، وبخاصة أن السودان زاخر بالموارد الطبيعية وكل ما ينقصه هو الاستقرار السياسي الذي سوف يجلب الكثير من رأس المال والتقنية الأجنبية. والخيار **الخامس** والأخير، هو تفعيل أجهزة العدالة بخاصة القضاء ووزارة العدل، لسيادة حكم القانون بصورة يشعر بها كل مواطن، والحرص على أن لا تتجاوز أجهزة نفاذ القانون سلطاتها وإصلاح قوانينها لكفالة حقوق الإنسان بصورة تامة.

● **القبيلة في السودان، وخصوصاً عندما تكون مسلحة مثل الحركة الشعبية، ثم حركات دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، لدرجة أصبح حمل السلاح ثقافة سائدة بين القبائل لاسترداد الحق.. إلى أي درجة تشكل قنبلة موقوتة تهدد بصومال آخر في السودان؟**

ـ ما زالت القبلية متفشية في السودان، ولكن الذي يشعل من أوارها هي معظم النخب السياسية الحاكمة والمعارضة لأنها هي التي تستخدمها لتحقيق مصالحها السياسية، ولذلك فإن حل موضوع القبلية يكمن في ازدياد الوعي الجماهيري الذي يمنع النخب من استغلال التكوينات القبلية، ولا شك أن تكثيف نشاط التوعية والتنوير بالحقوق وكيفية الحصول عليها، هو الذي يمكن أن يعول عليه حتى لا تحمل القبائل السلاح في مواجهة بعضها البعض، كما حدث في الصومال استجابة لبعض النخب التي تتولى تحريك تلك القبائل.

● **كيف هي وضعية حقوق الإنسان اليوم بالسودان؟**

ـ لا تختلف حالة حقوق الإنسان في السودان اليوم عن غيرها من دول العالم الثالث، وإن كانت تمتاز على الكثير منها، خاصة في مجال حرية التعبير والتنظيم، على الرغم من وجود تجاوزات واضحة. ويمكن تقييم حالة حقوق الإنسان في السودان من ثلاثة جوانب: **الجانب الأول**، هو الجانب

التشريعي حيث توجد شرعة كاملة لحقوق الإنسان في دستور ٢٠٠٥، وإن كانت بعض القوانين التي صدرت تحد منها بعض الشيء، بخاصة قانون الأمن الوطني، و**الجانب الثاني**، هو جانب المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان حيث توجد محكمة دستورية للنظر في موضوعات حقوق الإنسان كافة، وإن كانت فاعليتها غير ملموسة. كما تم إنشاء مفوضية قومية لحقوق الإنسان وفق قواعد باريس التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، ولكن ما زالت تلك المفوضية حديثة النشأة ولم تظهر فاعليتها بالصورة المطلوبة. إضافة إلى ذلك، هنالك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو مجلس حكومي واستشاري، إلا أنه يقوم بدور مقدر في مجال حماية حقوق الإنسان، بخاصة في مجال التوعية والتنوير وبناء القدرات ورفع التقارير الدورية، أما فعالية ذلك المجلس في نظر الشكاوى، فإنها غير ملموسة. و**الجانب الثالث** والأخير، هو الجانب العملي وتطبيق حقوق الإنسان على أرض الواقع، وأكبر المعوقات في ذلك الجانب هو السلطات التي تمارسها أجهزة إنفاذ القانون، ولا بد من إصلاح تشريعي في ذلك الصدد. كما إن حكومة السودان قد ظلت متعاونة مع مبعوثي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ العام ١٩٩٢، وهو أمر إيجابي، وإذا ما تم تنفيذ برنامج العون الفني الذي أقره مجلس حقوق الإنسان بجنيف العام المنصرم، فإنه سوف يؤدي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في السودان.

ولعل أكبر انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في السودان هي تلك التي تحدث في مناطق النزاعات المسلحة من قبل القوات الحكومية والحركات المسلحة على السواء، لأن ظروف الحرب في حد ذاتها هي التي تؤدي إلى تلك الانتهاكات، والحل يكمن في أن تكلل جهود إحلال السلام بالنجاح.

● كيف تنظر إلى مستقبل السودان في ظل كل أوضاعه المتأزمة الراهنة؟ وما هو السبيل، في رأيك، للخروج من هذه الأزمة؟

ـ مما سبق، يتضح أن الوضع في السودان يحتاج إلى إصلاح سياسي شامل، كما سبق أن أوضحنا، وفى تقديري أن الخروج من ذلك الوضع المتأزم متاح وفي متناول اليد، وقد سبقت الإشارة إليه، وهو حل النزاعات المسلحة وحل الموضوعات العالقة مع الجنوب، وحسن إدارة المال العام، ومحاربة الفساد، والوصول إلى وفاق وطني، وبما أن السودان يزخر بموارد طبيعية

هائلة، فإنه حالما يتوافر قدر معقول من الاستقرار السياسي فإنه ينتظر السودان مستقبلاً مشرقاً، ولا شك آن عائد الاستثمار في السودان سوف يكون عائداً لا يماثله أي عائد في أي بقعة أخرى. وفي تقديري أن حل النزاعات المسلحة والوصول إلى توافق وطني وحل الموضوعات العالقة مع جنوب السودان، هي من الأمور التي يمكن حلها اليوم قبل الغد، إذا ما توافرت الإرادة السياسية والنظرة الاستراتيجية، لأن حل تلك الأمور لا يحتاج إلى تكاليف كبيرة، كما إنه لا يستغرق وقتاً طويلاً، على الرغم من أن مردوده استقرار سياسي سوف يؤدي إلى حل كل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه السودان.

● ماذا عن وضعية حقوق الإنسان في بلدان الربيع العربي؟ وماذا طرأ عليها من تغيير بعد وصول الإسلام السياسي؟

ـ لا شك أن من أكبر إنجازات الربيع العربي هو توفير الحقوق المدنية والسياسية، بخاصة في ليبيا ومصر واليمن التي تشكلت فيها حكومات ديمقراطية جديدة، أما الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه لا بد لحكومات الربيع العربي من الاهتمام بها عبر وضع برامج حقوق إنسان مكتوبة ومفصلة تنفذ خلال إطار زمني محدد. ولقد اتضحت الحاجة إلى الاهتمام بالحقوق الاقتصادية بصورة جلية في تونس، بخاصة عند الاحتفال بمرور عامين على نجاح الربيع العربي في تونس، حيث حصبت الجماهير الحكومة الجديدة بالحجارة، ليس طلباً لحقوق مدنية وسياسية، ولكن لطلب الحقوق الاقتصادية. ولا شك أن تلك الحقوق لا يمكن تحقيقها بين يوم وليلة، كما هو الحال بالنسبة إلى الحقوق المدنية والسياسية، وإنما هي تحتاج إلى وقت طويل، ولذلك نصت مواثيق حقوق الإنسان كافة على تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتدريج. ولكن التدريج لا يعني الإهمال والتلكؤ، بل يعني البدء في اتجاه توفير تلك الحقوق للمواطن حيثما كان، ومن سار على الدرب وصل، ومشوار الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة.

● ما هو الخطر الذي يهدد حقوق الإنسان في المنطقة العربية في ظل حمى الثورات؟

ـ لا يوجد خطر يهدد حقوق الإنسان في المنطقة العربية بسبب الثورات التي حدثت والتي يمكن أن تحدث، لأن حقوق الإنسان والحكم الراشد هي المستقبل لكل حكومة تريد أن تبقى في السلطة. ولكن بقدر عدم وعي

الأنظمة الحاكمة بأهمية حقوق الإنسان، سوف تتمسك بالسلطة وتناهض كل تحرك جماهيري، وذلك التهور هو الذي سوف يؤدي إلى ضحايا كما يحدث في سوريا حالياً. ولكن ينبغي أن نعي أن الضحايا يزيدون من أوار الثورة ويعجلون برحيل الأنظمة الطاغية. ولذلك فإن الأنظمة الحاكمة الطاغية ينبغي عليها أن تنصاع طواعية لمطالب الجماهير وتكفل لهم حقوقهم كاملة، لأنه لا توجد قوة على الأرض تستطيع أن تقف في وجه مطالب الجماهير بحقوق الإنسان والحكم الرشيد، مها طال الزمن.

ثالثاً: الموقف العراقي من الحراك العربي

١ ـ شهادة
حميد عادل يزدين بافي

اضطراب الوضع الداخلي مع البعد الطائفي

. . . . .

لكن الواقع يقول: إن موقف بغداد غير وطني ولا يعبر عن مشاعر كل مكونات الشعب العراقي بشأن البحرين وسوريا، وإنما ينظر إلى هذا الموقف المضطرب من قبل المراقبين والمحللين في ظل مواقف طهران ومحور إيران ـ سوريا. . .

● **الثورات العربية التي اجتاحت المنطقة قبل سنتين، كيف انعكست على الداخل العراقي؟**

ـ أرى أن الثورات التي حصلت في المنطقة ليست محصورة بين أبناء قومية محددة، بل تقوم بها معظم فئات المجتمع وأطياف الشعب من جميع المكونات الموجودة في تلك البلدان، وبخاصة من المكونات التي تُهضم ظلماً وزوراً حقوقهم القومية والدينية والمذهبية وتصادر حرياتهم، إضافة إلى حقوقهم الإنسانية والوطنية، من هنا أقول إن العراقيين الأحرار كانوا هم أول من ثاروا على الحكم الاستبدادي الدكتاتوري وممارساته العنصرية ضد الشعب العراقي من مكوناته كافة؛ فأسقطوا النظام البائد ووضعوا دستوراً

يتضمن الحقوق والحريات للإنسان العراقي، ولحقوق مكوناته كافة؛ فالدستور ينص على أن (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب)، وأن (العراقيين متساوون أمام القانون من دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي). لذا أرى أن الثورات والحركات والانتفاضات التي حدثت في بعض البلدان، كانت تحوز على رضا معظم العراقيين، بل دعا كثير من العراقيين الحكومة إلى إعادة النظر في سياستها وإدارتها الفاشلتين قبل أن يثور الشعب ضد فسادها الإداري والمالي، وبذلك انعكست الثورات إيجاباً على حالة الشعب العراقي، لأن العراقيين يرفضون حكم الأنظمة الدكتاتورية والفاسدة التي تقمع شعوبها وتعالج المشاكل بالآلة العسكرية والأجهزة الأمنية، الأنظمة التي لا تخدم الشعوب بل تجعل الشعوب تخدمها.

● **هناك من يربط سقوط الأنظمة العربية بسقوط بغداد.. ما رأيك في هذا الطرح؟**

ـ لا أرى أي ارتباط مباشر بين سقوط الأنظمة العربية وسقوط النظام في بغداد عام ٢٠٠٣، لكن أنا لا أستبعد أن يكون لحالة التغيير في العراق تأثيرات وتداعيات ـ بشكل أو بآخر ـ على معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من باب أن النظام السياسي الذي أسس في العراق (وهو نظام اتحادي/ فدرالي، ديمقراطي، تعددي، نيابي/ برلماني)، يتلاءم مع حالة معظم تلك الدول التي يعيش فيها أكثر من مكون قومي أو ديني أو مذهبي، لذلك، فالشعوب تستفيد من ثورات بعضهم البعض بلا شك.

● **إلى أي حد ألهمت المقاومة العراقية الثوار العرب في دول «الربيع العربي»؟**

ـ الحالة التي حدثت في العراق عام ٢٠٠٣، عدها بعض العراقيين تحريراً واعتبرها البعض احتلالاً، وفي بعض المناطق التي لم يُسعد التغيير أهلها، حصلت اضطرابات ومقاومة للنظام الجديد وللقوات العسكرية التي أسقطت النظام الحاكم في بغداد (وبخاصة القوات البريطانية والأمريكية)، وإلى جانب تنظيمات عراقية سياسية ومسلحة، دخلت على الخط منظمات متعددة تشتهر بالعنف والإرهاب ومنها (القاعدة)، وحصلت مجازر كبيرة ضد

القوات الأجنبية والعراقية وضد المدنيين العراقيين (بالأخص خلال فترة الاقتتال والاحتراب الطائفي)، ولا شك أن لبعض هذه التنظيمات فروع وألسنة في أكثر من بلد من هنا قد يكون لما حصل في العراق من تغيير النظام وإسقاطه ومقاومة النظام الجديد ومحاربته تأثيره على عمل تلك التنظيمات وغيرها من ثوار الشعب بمكوناتهم كافة في البلدان التي حصل فيها (الربيع الشرق أوسطي) إن صح التعبير.

● واكب قيام ثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن قيام تظاهرات أيضاً في العراق.. ما هي مطالب العراقيين؟ وماذا تحقق منها؟

ـ العراقيون مطالبهم بصورة عامة هي: تحقيق العدالة الاجتماعية؛ تقديم الخدمات للشعب من خلال الموازنات الاتحادية العامة الكبيرة؛ تطبيق القوانين على الجميع من غير انتقاء؛ عدم التمييز بسبب العنصر والديانة والطائفة، إضافة إلى مطالب أخرى خاصة يطلب بها مكون قومي أو ديني أو مذهبي هنا أو هناك في العراق، ولم يتحقق منها حتى الآن أي شيء يذكر، بل تتصاعد وتيرة النزاعات والخلافات الطائفية والسياسية والإدارية، كما وينتشر الفساد المالي والإداري والسياسي يوماً بعد آخر بشكل فظيع، ما ينذر بنشوء نتائج وخيمة وانهيار العملية السياسية وتقسيم للعراق إلى دول!

● شكلت الثورات العربية دافعاً وراء توجه العراق نحو تطوير سياسته الخارجية.. ماذا تغير أولاً في السياسة الخارجية العراقية بعد «الربيع العربي»؟

ـ لا أتصور بأنه كان للثورات الشعبية التي حصلت في بعض بلدان المنطقة تأثيرات على السياسة الخارجية العراقية بالسلب أو الإيجاب، لأن شعب العراق بكل مكوناته كان قد سبق الآخرين بثورته وإسقاط النظام البائد المتسلط عليه، وتغيير المنهجية الدكتاتورية السابقة، وبناء علاقات العراق على أسس سليمة وصحيحة، قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد؛ فباعتقادي الشخصي الدبلوماسية العراقية كانت ناجحة في أسلوبها الهادئ للتعامل مع الملفات العالقة مع دول الجوار وغيرها، ولا تزال العراق تتعامل بإيجابية كبيرة مع الدول التي حصلت فيها ثورات شعبية والتي تسمى بـ(الربيع الشرق أوسطي) علماً بأنني قد لا يمكنني تسمية تلك الثورات بأنها كانت (ربيعاً).. فقد يكون بعضها كذلك في جوانب معينة ومحددة... وفي أخرى إنما هي (خريف) أو ربما (شتاء)؛ فالوضع في

بعض تلك البلدان لم يصر ربيعاً كما كان المواطنون يتوقعون... بل ربما يتحول إلى خريف أو شتاء، وتجليات ذلك واضحة في مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا (التي هي في الطريق)، بل وفي العراق حيث هناك تخوف كبير من اندلاع حرب طائفية !

● ما هو موقف العراق من ثورات المنطقة؟ وما هي علاقته اليوم بحكومات الربيع العربي؟

ـ لا أستطيع أن أعبر أنا عن موقف العراق من ثورات المنطقة، وأنا أرى شخصياً بأنه ليس للعراق موقف وطني موحد من تلك الثورات، وإنما هناك مواقف متفرقة ومختلفة تتوقف على رؤى مكونات العراق المتباينة طائفياً وعرقياً، وعلاقة العراق بحكومات (الربيع الشرق أوسطي) جيدة، وعادية، وليس فيها أي شيء متميز سلباً أو إيجاباً في نظري.

● أغلبية النخبة الحاكمة في العراق اليوم تنتمي إلى المذهب الشيعي، وما يعنيه ذلك من تأثرها بإيران في مواقفها الداخلية والخارجية.. إلى أي درجة انعكس ذلك على علاقة العراق بدول الجوار؟

ـ بلا شك ـ في ظل الصراع الطائفي في عدة دول ومناطق من منطقة الشرق الأوسط ـ أعتقد أن العراق باعتباره جزءاً من المنطقة تأثر بهذه التداعيات، وباعتقاد معظم المحللين والمتابعين للشأن العراقي بأن لإيران الجارة تدخلات كبيرة في الشؤون العراقية الداخلية والخارجية، إلى درجة انعكس ذلك على علاقة العراق بدول الجوار ومنطقة الشرق الأوسط والعالم. وهذه الحقيقة لا تخفيها تصريحات وأقوال من هنا أو هناك؛ فالأفعال تؤكد تأثير إيران في الفريق الحاكم، وكذلك في رأيي الخاص تأثيرات دول أخرى على مكونات أخرى؛ ففي رأيي الخاص لم تؤسس في العراق بعد التغيير وحتى الآن حكومة وطنية تعبر عن الجميع وترعى مصالح الشعب العراقي بمكوناته القومية والدينية والمذهبية كافة.

● كيف تؤثر إيران على الفريق الحاكم العراقي وفي أي اتجاه؟ وهل لهذا التدخل علاقة بموقف العراق من أحداث سوريا؟

ـ تأثير إيران على الفريق الحاكم هو في معظم النواحي: السياسة الخارجية، تصدير المشاكل إلى الخارج، ولاية الفقيه، وكل ما يؤيد مواقف

إيران على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولا شك أن لهذا التدخل أكبر علاقة بموقف بغداد وحكومتها من أحداث سوريا؛ فحكومة بغداد لا تسمح للسوريين باللجوء إلى العراق من خلال حدودها المشتركة حيث أغلقت المنافذ في وجههم.. وحاولت أن تسد حتى حدود إقليم كردستان مع كردستان الغربية (سوريا) لكن رئاسة إقليم كردستان لم تقبل بذلك وردت قوات المالكي التي كانت تحاول سد الطريق عليهم، وسمحت كردستان للسوريين باللجوء إلى كردستان، ويوجد اليوم في الإقليم ما بين (٦٠ ـ ٧٠) ألف لاجئ سوري في كردستان، وحوالى ثلثيهم يعيشون في مخيم دوميس في دهوك.. ولا تقدم لهم حكومة بغداد أي دعم بتاتاً.

● كيف هي علاقة العراق بالسعودية وقطر؟

ـ كما قلنا، للصراع الطائفي في المنطقة علاقة قوية بعدم تطور علاقة حكومة العراق بالسعودية وقطر، مع الأسف الشديد (وهذا من الطرفين!).. لكن كاريزما وزارة الخارجية العراقية لها القدرة حتى اليوم على حفظ علاقات العراق مع الدولتين بشكل أو بآخر... بحيث لا تنهار كلية.

● في ظل تعدد المواقف بخصوص أحداث البحرين، إلى أي درجة يمكن الحديث عن عراق موحد في ظل تكون الدولة العراقية الجديدة من عدد من الكيانات المستقلة التي يفضل كل منها في لحظات معينة ان يتبنى موقفاً مستقلاً عن موقف الحكومة العراقية الرسمية تجاه القضية نفسها؟

ـ في رأيي الشخصي ليس للكيانات المستقلة تأثير كبير على تعدد الآراء في العراق بشأن الأحداث الخارجية أو الداخلية، وإنما التأثير الفعال هو للمكونات القومية والدينية والمذهبية، فالمكونات الثلاثة الرئيسة في العراق هي: الشيعة، والكرد، والسنة؛ فلها التأثير الأساس على اختلاف الرؤى بشأن القضايا الخارجية والداخلية، ولذلك نجد أن حكومة بغداد بأغلبيتها الشيعية أو بشخص رئيسها، تؤيد الشعب في البحرين ضد النظام، بينما تقف إلى جانب النظام ضد الشعب في سوريا ـ وإن ادّعت هي حياديتها مع شعب سوريا ونظامها ـ لكن الواقع يقول: إن موقف بغداد غير وطني ولا يعبر عن مشاعر كل مكونات الشعب العراقي بشأن البحرين وسوريا، وإنما يُنظر إلى هذا الموقف المضطرب من قبل المراقبين والمحللين في ظل مواقف طهران ومحور إيران ـ سوريا.

● بينما يلاحق رئيس الوزراء العراقي أعضاء حزب البعث في بلده، يدعم في الوقت ذاته حزب البعث في سوريا، بل وامتنع العراق عن التصويت على قرار تجميد العضوية وفرض العقوبات الاقتصادية على سوريا في الجامعة العربية.. بماذا تفسر هذا التناقض في المواقف؟

ـ التناقض المذكور موجود حقيقة وداخل العراق نفسه بصدد تطبيق قانون اجتثاث البعث أو قانون المساءلة والعدالة، أو قانون مكافحة الإرهاب/ مادة ٤ مثلاً، إضافة إلى المواقف الخارجية مع سوريا وغيرها، فأكثر من جهة مختصة ومعنية بالأمر تشكو من مسألة الانتقاء في تنفيذ الدستور وتطبيق القانون بحيث يستثنى عدد كبير بسبب طائفي أو ولاء حزبي أو شخصي، إذاً، التفسير الوحيد هو الأسباب الطائفية والمصالح الحزبية والرغبات الشخصية، لذلك الاضطراب وعدم الثقة والخوف سيكون سيد الموقف في العراق لحين تشكيل حكومة وطنية تحارب الطائفية وتكافح الإرهاب بأنواعه، والفساد بألوانه، من غير تهميش لمكون ولا إقصاء، ولا تمييز بين العراقيين في كل المحافظات والأقاليم.

● كيف تصف الوضع السياسي الداخلي في العراق؟

ـ الوضع السياسي الداخلي في العراق مضطرب وسقيم، وقد يؤدي ـ إذا لم يعالج بشكل صحيح وسليم ـ إلى انهيار العملية السياسية ونتائج وخيمة، وتمزق العراق وتفتت مكونات شعبه.

● تسييس الفروقات بين المذاهب والأديان والإثنيات، إلى أي حد يكرس الانقسام ويهدد بانهيار كامل للدولة؟ وما هو الحل لخلق نوع من التعايش والتجانس بين العراقيين؟

لا شك أن تسييس المذاهب والأديان أمر خطير تماماً، وهو يكرس الانقسام في الرؤى والأهداف والمصالح، وبالتالي الانقسام في المواقف والمناطق، ويهدد بانهيار العملية السياسية الحالية! والحل في رأيي الشخصي لخلق التآخي والتعايش والتضامن والتجانس بين جميع العراقيين، هو أن يلتزم الجميع بالدستور وتطبيقه من غير انتقاء، وبالتوافقات والاتفاقات السياسية التي تُعقد وتوقع بين الكتل والأحزاب السياسية التي تمثل المكونات القومية والدينية والمذهبية، لأن هذه المكونات (وخاصة الإثنية منها) موجودة في الواقع، والدستور يمنحها حقوقها وحرياتها، وأعتقد شخصياً أن النظام

الاتحادي الديمقراطي التعددي هو الذي يحفظ وحدة العراق ويرعى مصالح المكونات جميعها، ولذلك يؤكد الدستور بـ (أنَّ الالتزامَ بهذا الدُّسْتورِ يَحفَظُ للعراقِ اتحادَهُ الحُرَ شَعْبَاً وأرْضَاً وسَيادةً)، ويجب التأكيد على المواطنة، وأكبر خطر على العراق في رأيي هو: داء الطائفية والإرهاب.

● **ما هي التحديات التي تواجه رئيس الحكومة العراقية؟**

ـ تحديات كبيرة وكثيرة ومختلفة تواجهه، إن ظل على سياسته الحالية التي تمثل: التهميش والإقصاء لمكونات، والاستبداد والتفرد بالسلطة، والتجاوز والانقلاب على الدستور، ونقض العهود ونكث الوعود، والتجاوز على صلاحيات واختصاصات الحكومات المحلية في المحافظات غير المنتظمة في إقليم والأقاليم، والتستر على الفساد المالي والإداري ودعمه، وتشكيل قوات مسلحة ذات ولاء لشخصه خارج إطار الدستور والقانون، والعداء لمعظم الكتل والفرقاء السياسيين ودول الجوار، والفشل في تقديم الخدمات للشعب مع وجود موازنات كبيرة، وافتعال الأزمات واحدة تلو الأخرى، واللجوء إلى القوات المسلحة وتهديد مكونات وكتل بها، بدل اللجوء إلى الحوار والتفاوض والحلول السلمية، و...الخ؛ لهذه الأسباب وغيرها لم يعد معظم النواب والسياسيين والمواطنين يثقون به، ولذلك يحاولون اليوم استجوابه داخل مجلس النواب العراقي وسحب الثقة منه، لأنه غير قادر على تنظيم الحكومة الاتحادية وإدارة العراق بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم، وفشل في تقديم الخدمات للمواطنين، ومحاربة الفساد بأنواعه، بل أصبح هو أس المشاكل والأزمات في العراق.

● **وكيف ترى مستقبل العراق والمنطقة؟**

ـ مستقبل العراق هو في الالتزام بدستوره الذي يعد أوثق عهد بين العراقيين، وهو يعتبر القانون الأسمى والأعلى في العراق وهو الذي صوت عليه العراقي بنسبة ٨٠ ـ ٨٥ في المئة، وتشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية، وبناء الإنسان العراقي على أسس المواطنة من غير تمييز عنصري أو ديني أو مذهبي، في ظل النظام الاتحادي الديمقراطي التعددي، والفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتشريع القوانين الأساسية التي ترسخ النظام الاتحادي والديمقراطي وتحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين لإنهاء

حالتي الفقر والبطالة، وتوزيع الواردات بشكل عادل على كل المواطنين في كل الأقاليم والمحافظات، لتنمو البلاد وتنهض وتزدهر، ويعيش الشعب بسلام وأمن من غير فقر ولا خوف؛ فمستقبل العراق مرتبط بالسياسة التي تُدار بها البلد، إن كانت كما مر فأنا متفاءل بمستقبل مشرق للعراق، وإن ظل واستمر على ما هو عليه الآن فسيوضع العراق على مفترق طرق ومصير مجهول.

أما دول المنطقة، فأرى ضرورة الاعتناء والاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته وبحقوق المكونات القومية والدينية والمذهبية السياسية والإدارية والثقافية والاجتماعية، لأنني أرى أن المستقبل إنما هو للشعوب التواقة للحرية... والأنظمة الدكتاتورية والفاسدة بأنواعها ستنهار حتماً وقد تتغير خريطة دول المنطقة وحدودها السياسية، وسيكون للمصالح الاقتصادية دورها الكبير في ترتيبات المنطقة وتغييراتها.

٢ ـ شهادة
فرهاد فيلي

الشارع العراقي

لكن والحق يقال كانت الحصيلة المثمرة لسنوات عشر عجاف هي كسر شوكة الإرهاب العالمي على أرض العراق، لأن زحف الخلايا النائمة بقدرات هائلة للمال والسلاح اصطدمت بصبر العراقيين وتحملهم.. لدرجة فشل فقهاء الظلام إلى تحويل العراق إلى إمارة إسلامية بمسطرة بن لادن تارة وغيره من طرق أسلمة الواقع تارة أخرى..!

● بداية... هل تأثر العراق بالحراك الذي عرفته المنطقة العربية قبل سنتين وثورة سوريا بالخصوص؟ وكيف ذلك؟

ـ أعتذر عن تسمية الحراك في بعض الدول العربية دون بعضها الآخر بـ ثورات شعوب، لأنه إذا صحت تسميتها كذلك، فهناك بلدان تقتضي ظروف شعوبها القيام فعلاً بثورات، لما فيها من قمع مبرمج للذات الإنسانية من دون

أن يتحرك له ضمير المتباكين على حقوق الإنسان، لكننا بالتسمية نتضامن مع شعوب الحراك، لما تعرضت له من قمع وكم الأفواه، إضافة إلى الاعتقالات والسجون من لدن حكومات تربعت على سدة الحكم دهراً إلى حين ظهور الوجه الكالح لحكوماتها بسماتها الدكتاتورية البشعة. . ولأنه حراك مفتعل في بلدان من دون غيرها، تكون بلدان الجوار على تماس بهذا الحراك الظاهر شعبياً والمبطن لمصالح قوى إقليمية ودولية. لكن العراق كشعب لم يتأثر بشكل مباشر، لأن الأمريكيين وضعوا القطار على السكة قبل أن يتحرك الآخرون حراكاً شعبياً في بلدانهم، فكان متنفس التعبير عن الرأي والمشاركة في انتخابات بدائية غير نزيهة مطلقاً، هي خطوة أولى على طريق تفهم التداول غير العنفي للسلطة، فانتفت بذلك سقوط أوراق التوت إيذاناً بخريف قادم.

● في رأيك موقف العراق الرسمي من ثورة سوريا هل تتحكم فيه المصلحة الوطنية على خلفية المخاوف من تحول سوريا إلى مُصَدر للإرهاب إلى العراق؟ أم أن القضية ترتبط بمشروع يتجاوز الاعتبارات المحلية ويتعلق بموقع الشيعة في خريطة المنطقة؟

ـ الموقف الرسمي في اعتقادي حاول أن يوفق بين السلطة التي تشبعت بسماتها الدكتاتورية والمعارضة المقموعة بشقها السلمي، وليس العنفي الذي لا يفضل حتى الجلوس على طاولة واحدة مع الحكومة العراقية.

لذا نستطيع أن نحسب جهود الحكومة العراقية نقطة لصالح توجهات مسؤولة وطنياً من منظور السلم الأهلي لشعوب عربية، لأن العراقيين كانوا يعانون وجود أجهزة من باطن الدولة السورية كانت منحازة عقائدياً (توابع النظام السابق وبعض عناصره القيادية المؤدلجة) لقوى مسلحة إرهابية في الواقع، ومقاومة إلى السطح، في معسكرات كانت تشرف عليها المخابرات السورية نكاية بقوى التحالف التي أسقطت صدام تحريراً لشعب العراق واحتلالاً لدولته، وجعلت هذه الأجهزة من الأرض السورية ممراً آمناً للعنف المصدر إلى شعب العراق.

إن إيجاد مخرج يحافظ على كيان الدولة والسلم الأهلي والتحول التدريجي في مفاصل السلطة المهيمنة لصالح المعارضة، هي نقطة إيجابية لصالح من ينبذون العنف الأهلي، وكي لا تتحول الأزمة إلى قتال أهلي طائفي غايته تدمير البنية التحتية للدولة والمجتمع، وهو ما توصلت إليه عدة

أطراف، منها إقليمية ودولية، على الرغم من عدة محاولات التي أرادت الاستثمار في المشكلات تمهيداً لتدخلات عسكرية بيافطة أممية لذا لم تكن غاية العراق إيقاف موجة الإرهاب المصدر، لأن شعب العراق كان، وما زال، يعاني تصدير العنف له، على الرغم من أن نظام الرئيس صدام حسين، وحزبه، كان قد مهد للعنف أرضية خصبة في العراق.

● لذا هل توفقت الحكومة العراقية في مسكها العصا من المنتصف بين الحكومة السورية ومعارضيها؟

ـ في اعتقادي لا، لأنها صارت بفعل اشتداد حدة الأزمة السياسية بين الأطراف وتدخل القوى الإقليمية، تركيا مشروع الخلافة والسلطان عبد الحميد بمباركة خليجية مسلمية الإخوان، إبان افتقاد القمة العربية المنعقدة في بغداد حضور رأس رمح الأزمات المشتعلة في المنطقة لجلساتها، بحيث تم استدراج الحكومة العراقية إلى موقف بين قوى الشد والجذب المذهبيين، لم تستطع المحافظة على موقفها، وذلك ما نلاحظه في الحالة المتخبطة التي تجد نفسها فيها ولا تحسد عليها. وهنا لا بد من التعمق أبعد في جذور الملهاة ـ المأساة ـ المهزلة. وكي نختصر، علينا تداول الموضوع في عجالة.

● يجب الإجابة عن السؤال المطروح: هل كان الشعب العراقي وبموقف الحكومة العراقية منحازاً إلى طرف ما في صراع المذهبين المتأصلين في ثنايا التاريخ الغابر؟

ـ الدلائل التاريخية تقول، ولست منحازاً أو متجنياً، إن سقوط صدام حسين مهد له المال الخليجي، وابتهج به الحقد الإيراني. لأن المال الخليجي صب الزيت على النار من أول البوابة الشرقية إلى حطام العراق، كان منفذو السلطات، حكومات وأموالاً، في الخليج يرون في تنامي القوة الإيرانية خطراً على مصالحهم، لذا خفت الشحنات الإسلامية عندهم وتنامت عروبتهم، اذ مولت السعودية والكويت المجهود الحربي العراقي بحوالى ٤٠٤ مليارات دولار أمريكي، في الوقت الذي كانت فيه ممارسات نظام الرئيس العراقي وبكل بشاعة موجهة إلى شعب العراق. لذا، وبعد أن انقلبت الموازين، بعد أن تجمعت المصالح الإقليمية الدولية بالضد من المد الإيراني، وبعد استسلام الخميني لمرارة قرار وقف الحرب، تفرغ الفارس العربي صدام حسين، للاستحواذ على ثروة الخليج بعد أن تم إفراغ العراق

من خزائنه على يديه، ولم يكن لإيران أي دور في هذه الانقلابية العربية لغزو عروبي لجارة عربية، وانتهت تلكم الحروب إلى سقوط مريع لفارس العرب، ابتهج له الإيرانيون وتنفست الحكومات الخليجية الصعداء، وهي التي فرشتا الأرض لأساطيل جنسيات مختلفة مدججة بسلاح مصانع عالمية وبوفرة مال خليجي وبمباركة بعض الدول العربية.

إذاً، سقطت أعتى الأنظمة الدكتاتورية وأشدها خطراً على المنطقة وافتضحت مع وجودها وسقوطها نهايات فكر قومي تحرري وطني مستقل لحقبة الخمسينيات، والتي أنجبت حكومات شمولية دكتاتورية، بانتقال حرب من نوع آخر إلى العراق وبتخطيط ممنهج، آخذاً بنظر الاعتبار العوامل التالية:

ـ اتساع أرض العراق لمعارك قادمة، حيث الكر والفر.

ـ وفرة سلاح في مخازن التسلح العراقية وعند جيشه المهزوم وتوافرها في امتدادات أفقية على الأرض العراقية كنتيجة لتسليح النظام السابق لشعب العراق وعسكرته، بعد أن استنزف موارده لبناء ترسانة عسكرية.

ـ استدراج قوى الحرب لخلايا الإرهاب النائم في العالم، إلى المستنقع العراقي.

ـ وفرة طاقات الأرض العراقية وتسخير مواردها لتغطية حرب قادمة على أرضه.

ـ كثافة سكانية بعاهات نفسية اجتماعية وخبرة في الحروب، تعتبر مهيأة وغير مكترثة لحرب بطيئة في حركتها، مستنزفة لما تبقى من خيرات باطن الأرض.

ـ وبحساب النتائج، يتم تدمير البنية التحتية والاجتماعية لشعب العراق وسقوط هيكلية الدولة، التي سيتم إعادة بنائها للعقل المستغِل (بكسر الغين) نفسه، والذي استثمر سابقاً بتصدير العسكرة إلى العراق.

لكل هذه العوامل كان نقل حرب المرحلة الأخيرة إلى ما بعد السقوط.

لكن هل جاء سقوط النظام لصالح شعوب المنطقة وحكوماتها؟! كان المفروض أن ينبري المستفيدون في دول الخليج حكومات ومالاً، تسابقا للتعاون مع النظام الجديد باعتباره تكاملاً للمنظومة الأمريكية في المنطقة،

لذلك كان أول رئيس جمهوري من مجلس حكمه على سدة الحكم من بطانة خليجية، في محاولة لإرسال إشارة وإعطاء سمة حكم في العراق لصالح القوى الخليجية، إبان رئاسة عجيل الياور، وكانت سوريا، كما نوهنا سابقاً، ممر العنف بأيديولوجية بعثية إلى العراق.

إلا أن صنعة انتخابات الفوضى الخلاقة، مالت بالكفة للأغلبية المسحوقة إبان النظام السابق، فشابت عروبة العراق، وتمذهب توجه حكمها السني، شائبة. وبدل أن يكون العراق في حاضنه العربي، صار الرحم يدفع بجنينه خارجاً، ليساهم تدريجياً في محاولة شد القوة الإيرانية لحكم العراق باتجاه بوصلتها، فتفاعلت عوامل عديدة لتشويش الرؤيا عند الحكم العراقي، وبتعاون مال بعض أمراء الخليج ودعاة الفكر السلفي، إضافة إلى القواعد المنظمة لأجهزة النظام السابق لتعميق التناقض داخل المجتمع العراقي، صار القتل منهجية الأطراف المتصارعة داخل البوتقة العراقية، حيث يقوم أحد أطرافه بتصفية حسابات مدفوعة الأجر، لكوادر عسكرية وكفاءات عراقية للنيل من كيانه العسكرتاري القوي، بل والتسلل إلى قمته المهترئة وفضح كل توجهاته، ومن ثم جعله طينة لينة يسهل عجنها، ونقصد هنا اليد الضاربة للحكم الحديث. في المقابل كان تحالف الفتاوى السلفية المنطلقة هنا وهناك في الخليج، وتمويل بعض أمراء الخليج المالي، إلى شبكة الامتداد القاعدي بخامة منظمة لأجهزة النظام السابق، وتأشيرة عبور بعض أجهزة النظام السوري، لذا جاءت الشرارة في الهشيم بعد انفجار منظم للعبتين مقدستين عند الأغلبية الشيعية، إيذاناً بحرب مذهبية طائفية شاركت فيها القوى الإقليمية بامتياز وعلى امتداد سنتين.

إذاً، الواقع يشير إلى أن الهلال الشيعي الذي كان مصدر خوف سابقاً، صار الآن، وللعوامل التي ذكرناها، أقرب إلى أن يتحول إلى واقع، لكن وجود الطرف الكردي المتعالي عن المذهبية في مرتكز الحكم، هو الذي يعيق نوعاً ما، ويضع العصا في عجلة الانحياز التام، لذلك نجد أن الصراع بين الإقليم الكردي والمركز يصل ذروته في بعض دوراناته.

● ما هي الأسباب في رأيك التي أججت الشارع العراقي وجعلته يحتج ويتظاهر؟

ـ بعد تحليلينا بنية الصراع آنفاً، نجد أن الشارع العراقي خليط من

جمهور لم تصله تطبيقات خدماتية لواقع يومي لشعارات الحكومة، وهم الأغلبية الساحقة التي في الواقع ترفع شعارات مطلبية وتتطلع إلى إصلاحات اجتماعية اقتصادية بفطرتها، وقوى عنف متعددة الأطراق والتوجهات، وتراجعت في مدها، لكنها الآن أصبحت مقتدرة أكثر في التمويل تريد الاصطياد في هرج ومرج الشارع، وهي قوى دينية سلفية أو أصولية من أرباب التطرف والتكفير والظلام التي تطلقها قوى الإسلام السياسي، إضافة إلى تصدعات لقوى داخل الحكم المتخندق ضد بعضه، والمتآمر على بعضه في الواقع، والمتزينة بعقلية ممارسة للديمقراطية والتعددية السلمية في الظاهر.

كل هذه مجتمعة خليط غير متجانس تسبح فيه قوى لها مصالحها المطلبية عند البعض، وامتيازات ضائعة عند بعض القيادات العشيرية المتصارعة في ما بينها على النفوذ، وتحرك البعض السياسي الذي لم يستطع تقديم صك تمثيلي لشرائحه، في محاولة إيجاد موطئ قدم في ساحة تتجاذبها أطراف وقوى، لكنها تشترك على أرضية الضدية، بتمويل هائل وواضح لمال أسلمة الإخوان إلى بعض أجنحته، وذلك في محاولة تحويل الصراع إلى ضدية مذهبية في ظاهره، لكنه صراع مصالح في النتيجة، وربما معارك بالإنابة، عن مراكز القوى الشيعية السنية في المنطقة.

● بماذا تختلف التظاهرات الحالية في العراق عن تلك التي شهدتها في شباط/ فبراير ٢٠١١؟

ـ كانت الشعارات التي تتصدر يافطات متظاهري شباط/ فبراير، وبالذات تحت نُصب التحرير هي لمرحلة تجاوز الشعب العراقي لحربه الطائفية، فكانت المجموعات المنبرية للتظاهر هي من شارع تماوجت فيه قوى ديمقراطية ليبرالية علمانية، تحاول إبراز جوانب الفشل السياسي للحكومات التي تتالت في برنامجها الخدماتي لعموم المقهورين وابتعدت كثيراً عن تحقيق مبادئ العدالة والمساواة والحرية، وتنفيذ برنامج اجتماعي متوازن يضمن محاربة البطالة والفساد، إضافة إلى محاولة تعرية الحكومة في توجهاتها لتصفية الضد الليبرالي العلماني الديمقراطي من خلال تصفية رموزها السياسية الناضجة بانتشار سياسة الكاتم القاتل. لذلك أعتقد أن التوجهات، على الرغم من ضيق مساحة الامتداد وقلة الملتفين حول الشعارات المطروحة، كانت أنضج في توجهاتها إلى الوطن وبناء الدولة

المدنية، منطلقة من حاجات موضوعية لواعين بعمق الأزمة، وأعطت بذاتها مدلولاً واقعياً لحيف انحسار وتراجع أفق البناء المتطلع لدولة تكتمل فيها عناصر الحداثة.

● إلى أي درجة أثر غياب جلال طالباني في تفاقم الأوضاع وزيادة الاحتقان في العراق؟

ـ الطالباني يمثل برمزه جيل الخبراء في السياسة العراقية، والحكماء في دواهيها، لذلك ونتيجة خبرته في النضال، وقدرته الفائقة على قراءة المزاج العراقي عند النخبة السياسية وعند جمهور الشارع وكذلك قرب مزاجه للمثاقفة، مثل جيل ديناصورات المبادئ في خمسينيات ثوريي الوطنية والحرية والمساواة، وهو وطني عاصر أغلب القيادات العراقية وحركاتها وكان الأقرب إلى مختلف اتجاهاتها، إضافة إلى امتداد مجساته خارج العراق إقليمياً، لقدرته الفائقة على التعامل الدقيق في جمع الأضداد، وكذلك اتصالاته العالمية من خلال شبكة الاشتراكية الدولية في العالم، وتعامله مع القوى العالمية والتقائه بمتنفذين في السياسة الدولية؛ فالرجل يجمع بين معرفته بأساطين رموز القومية العربية منذ لقائه الأول بالراحل جمال عبد الناصر، إلى الأسد الأب، إلى ليبيا القذافي، وكذلك معرفته والتقائه على مد التاريخ برموز الشيعة منذ أن كان الحكيم الأب والخميني في العراق، وكذلك تعامله مع أقطاب المتنفذين في سياسة الخليج من السعودية إلى الكويت، إلى لقاءاته العالمية.. كل ذلك أهله لأن يكون حكيماً متفرداً بين حكماء العراق، يجمعهم عند الشتات، ويقرب ما بينهم عند الخصام، لاتسام موقفه الحيادي والتزامه بدوره كرئيس لكل العراقيين، لأنه كان يعرف منابعهم الفكرية، بحكم ثقافته الواسعة.. لذا، وبالتأكيد، لغيابه دور مؤثر كونه نقطة ارتكاز وتوازن القوى المتصارعة. لكنه لم يستطع لعب الدور التوفيقي نفسه في جمع قوى حزبه المتصارعة.

عدم وجوده سيخلق فراغاً كبيراً في إدارة الأزمات في الواقع السياسي العراقي وفي مسارات دولتها، فهو يشهد له بالسماحة عندا المقدرة، والصلابة عند الشدائد، وهو بحق رجل المرحلة في حلحلة عقدها وإيجاد حلول لأزماتها، سيفتقده العراقيون لعمق شعوره الوطني جيلاً بعد جيل، كما يفتقدون اليوم زعيمهم الراحل عبد الكريم قاسم.

● بناء على تحركات قوى الشارع واستراتيجيات التصعيد التي تتبعها والمتمثلة في إطلاق أسماء الجُمع مثل جمعة «الوفاء»، و«الخلاص»، و«اللاعودة»، و«العزة»، و«لا تراجع»، وصولاً إلى المطالبة برحيل المالكي، هل يمكن أن نشهد ربيعاً عراقياً؟

ـ إن صانعي الربيع العربي وفق تطلعات الجماهير والخريف، في نتائجه وفق القائمين عليه، نسوا أن قطار العراق وضع على سكته بدراية فائقة وحسابات دقيقة لدرجة لم يعد ينفع معه تعدد تسميات أيام الجمع المتتالية، لأن حيل المالكي لا تتيح المجال لصناعة ربيع عربي في العراق كما يريده وفير المال، بل بالعكس، وجود المالكي على سدة الحكم بعقلية أسلمة حزبه، وبقلة دعاته في واقع العراق، مثل إعاقة لصناع ربيع العرب لما دشنته قوى الفوضى الخلاقة بخطوته الأولى في سلم الدويلات في المنطقة. ورحيله لا يغير اتجاه السلطة لانقلاب أيام الجمع عليه، بل إن هذه الجمع (الوفاء، الخلاص، اللاعودة، العزة، لا تراجع)، تؤزم الشارع وتخندقه بل وتصب في مصلحة المالكي، لا في خنقه فحسب، بل في إعطائه شرعية البقاء حيث سيلتف حوله البسطاء المتمذهبون، وفي ذلك خدمة لنواح الطائفيين، ولولا حاضنة التحالف الوطني، لكان سقوطه سلساً وامتداداً لربيع مدشن في العراق، لا كما ترسم له فرشاة ألوان الخريف في مناطق أخرى، لأن المالكي ليس رمزاً لطائفة، إنه في الواقع شخصية سياسية في حزب سيعاني الانحسار بعد سلسلة الإخفاقات التي اتسمت بها مرحلة حكمه، وتمكنه من الأدوات القمعية الحالية في السلطة، وهذه الاحتجاجات قد تؤدي إلى انفضاض أطراف التحالف الوطني لحاضنة شيعة العراق عنه، وقد تؤدي إلى عدم رضى مرجعياتهم عليه.. لكن امتداده على مساحة السلطة وجسمها بافتعاله الأزمات المتتالية طعماً لديمومته، هي التي ستمده بسلطة قوية، يعتقد بسطاء الشيعة بأنه من يحمي عنهم هجمات القاعدة المتطرفة والتكفيريات المختلفة، وما هذه الجمع إلا دق إسفين في الشارع أراده هو، بافتعاله الصراعات المتسلسلة مع رموز تيارات سياسية، استطاع أن يجر الشارع المذهبي إلى أرضية التهمة الجاهزية، فسقط البعض منهم في فخ الشعاراتية.

أما هذا التصعيد التقليدي الممول في واقعة من لدن صناع الخريف لا يمثل شارعاً بكامله، لأن العراق يختلف في مكوناته، ولا يسهل معه تعميق الشرخ بين القيادات السنية، أي اتحاد علماء المسلمين والقيادات الشيعية،

لأن هناك امتدادات بين بعض رموز المذهبيين في الشارع العراقي، لا يمكن معه أرباب الخريف وصانعي الاقتتال الطائفي سحب القتال إلى الشارع، فالمالكي رئيس وزراء إن سقطت حكومته لا تأتي بربيع، إذ سيدفع التحالف الوطني بالبديل الأكثر مرونة للتعاطي مع أطراف الأزمة. ويمهد الطريق لانتخابات أخرى تمهد لحكومات الأغلبية والأقلية، لا الديمقراطية التوافقية، لأن العراقيين، أعتقد، أنهم تجاوزوا مرحلة التوافقية الديمقراطية بعد ثبات فشلها، كما إنهم تجاوزوا حرب العقد الطائفية المسلحة بعد أن ساهم رموز الطائفيات في سلطة مشتركة، لم تشترك فيها الامتدادات الشرعية. لذلك، خندقة الشارع، إن كانت من قبل ولاة السلطة أو رموز التعارض معها، لا تجر الشارع العراقي إلى السقوط مرة أخرى في وحل الصراع الطائفي.

كما نلاحظ أن هناك أطرافاً أخرى تحاول الاستفادة من هذه التظاهرات بالضد من توجهاتها، وذلك بالعمل من أجل تعميق الشرخ، بتأسيس جيش للمختار والذي روج له المسلسل الإيراني المدبلج عربياً وتم عرضه على قناة الدولة العراقية قبل أكثر من شهرين، كرد فعل لا على مطالب المتظاهرين فحسب، بل كرد فعل لكبت جماح المتغلغلين عنفياً إلى جسد التظاهرات، لأن العراق ضمن النفوذ الأمريكي، ونجاح الحراك في مناطق أخرى بعضها، كان في نفوذ المصالح الأوروبية.

● بعد عشر سنوات عجاف مرت على الشعب العراقي وبعد سلسلة الأزمات التي عرفها، هل يمكن القول إن العملية السياسية القائمة على نظام المُحاصصة الطائفية والعِرقية وصلت إلى طريق مسدود؟

ـ إن النظام الحالي هو واقع فرضته الفوضى الديمقراطية الخلاقة، لتعميق الشرخ في اتجاهات الشعب العراقي الموروث عن النظام السابق، وكنتيجة منطقية للحصار الاقتصادي المفروض على العراق، فتم بذلك بناء الأرضية لها في الواقع العراقي عمودياً في اتجاهاتها السياسية، وأفقيا في امتداد الشارع، فكان لا بد من مرحلة الديمقراطية التوافقية سقفاً لاقتسام غنائم السلطة بين أقطابها، طوراً، لحين معالجة التخندقات. وها هي الآن تمر في ذروتها، لتنتهي إلى مرحلة أخرى. مرحلة السنوات العشر كانت هدراً لإمكانيات العراق، ذهب جزء منها لصد عبث القوى المسلحة، والجزء الآخر دفع فاتورة الحساب وفق البند السابع لشرعنة تشغيل الخبرات العسكرية

الأمنية ونهب مبرمج لمصالح شركات وبلدان. وأخيراً فساد إداري مالي ذهب إلى جيوب المنتفعين من السلطة، وها هي ذروتها في تعميق الأزمة.

لكن والحق يقال، كانت الحصيلة المثمرة لسنوات عشر عجاف هي كسر شوكة الإرهاب العالمي على أرض العراق، لأن زحف الخلايا النائمة بقدرات هائلة للمال والسلاح اصطدم بصبر العراقيين وتحملهم، لذا الإيجابية الوحيدة الظاهرة هي انحسار وهزيمة الإرهاب لدرجة فشل فقهاء الظلام في تحويل العراق إلى إمارة إسلامية بمسطرة بن لادن تارة وغيرها من طرق أسلمة الواقع، على الرغم من نجاحها للوهلة الأولى.

لكن تراجعها المشين في السيطرة على عقول الناس ومراهنتها على الاستثمار في الأرض العراقية، سيثبت تاريخياً فشل هذه الحركات التي ستصطدم في ما بعد بالاتجاهات المعتدلة للأسلمة، لتنتهي إلى استحواذ الأسلمة المعتدلة على مقدرات الشعوب في المنطقة، وهو المطلوب وفق الاتفاق الأوروبي الأمريكي في تقاسم مناطق النفوذ، لكنها الآن بواجهات إسلامية معتدلة، كي تتقاتل مع الامتدادات المتطرفة للإسلاميات المنتشرة هنا وهناك، وليمتد الصراع العبثي في جسد هذه الشعوب التي لم ولن تستفيد من هذه الحروب، بل ستذهب خيرات أراضيه إلى مصالح مجموعة متكرشين على حساب شعوبهم وبأيدي كارتلات اقتصادية كبيرة.

● التظاهرات والاحتجاجات في محافظات العراق، هل يمكن أن تغير المعادلة السياسية التي استند إليها المالكي منذ وصوله للسلطة، لصالح مزيد من الحضور للقوى السنية في السلطة؟

ـ أعتقد أن تيار المالكي، أو بالأحرى حزب الدعوة، بتبوئه سدة الحكم في العراق قد أضاف صفاً آخر إلى إخفاقاته في العمل السياسي الدعوي في الدين، ولولا الحاضنة الشيعية لانتهى الحزب تقريباً، إلا أن دعامات بقائه الواسع الانتشار تمثلت في تضحياته الجسام إبان النظام السابق، وكذلك إرث رجالاته الفكرية الذين استشهدوا، لكن الطريقة الاستحواذية التي اتسم نهج ممارسة الحكم بها، وكذلك استخدام القوة المفرطة وافتعال الأزمات، وتصفية الآخر الضد.. أدت إلى انحسار امتداده حتى في الوسط الشيعي الذي آزر أحقية مطالب الجماهير على حساب ممارسات المالكي، وهو ما سيعطي مساحة أكبر للقوى الدينية السنية وليس إلى القوى السياسية المتأسلمة

السنية. وهو ما نراه في تصريحات المرجعيات الشيعية، لكن استمرار اختراق القوى المسلحة وإسقاط توجهاتها على المطلبية الشارعية لجموع الفقراء والبسطاء، من الممكن أن تمد في عون المالكي بالتفاف البسطاء مرة أخرى حوله، على اعتبار أنه القوة والجبروت لحمايتهم بوجه القتلة التكفيرين والإرهابيين، طالما كانت ضرباتهم تنال من بسطاء الشارع من دون وازع من ضمير، ومن دون تمييز.

● استمرار الاحتجاجات وتوسعها، هل من الممكن أن يمهدا إلى تقسيم العراق؟

ـ لا أعتقد ذلك على الرغم من أنه المشروع القديم الجديد، وهو ضمن مشاريع صناع الخريف العربي، تحويل المنطقة إلى كانتونات متطاحنة يسهل قيادتها، منذ منتصف الثمانينيات كان المطروح عراق بثلاث فدراليات: شمال، وسط وجنوب، أو اثنتين. لكن التقسيم غير وارد، لأن الكرد على الرغم من تمكنهم من واقع إدارتهم لإقليمهم وموارده، لا يحبذون التقسيم حالياً، على الرغم من الهجمة الإسلاموية العروبية عليهم، لذا يكفيهم التعامل التجاري مع هذه الدول على أساس التعامل مع القوى الاقتصادية صاحبة المصلحة في التعامل التجاري والتي تمثل قوة ضغط على حكوماتها، وبالتالي هي المستفيدة من هذا التبادل التجاري بين الإقليم ودول الجوار. أما الأطراف السياسية الشيعية لا اعتقد أن تقايض أكثريتها وتمكنها من حكم العراق بولاية أو فدرالية، إلا إذا صارت تغيرات إقليمية في الجوار العراقي الذي سيدفع فيه إيران إلى التعامل مع الجزء الجنوبي في العراق على أساس التبعية المذهبية، في حال امتداد حالة الخريف العربية بقيادة السلطنة الإخوانية العثمانية لتغير الواقع السياسي في سوريا لصالحها.

● إلى أي حد تتضمن تظاهرات العراق في طياتها خطر التورط في الصراع الإقليمي الذي يتسع نطاقه ويمتد إلى ما وراء الحدود السورية؟

ـ التظاهرات، كما أسلفنا، خليط غير متجانس، فلا القوى المسلحة المستفيدة من تجمهر المتظاهرين قادرة على تعبئتها وصقل اتجاهاتها على الرغم من تسمياتها الـ ١١ تستطيع أن تأتلف لتكون القوة الطلائعية القادرة على تطويع إرادة الجماهير في المنطقة العربية، وهي التي تم سحقها ومطاردتها من قبل أبناء المنطقة نفسها، ولا القوى السياسية في تماثل للشفاء من وعكة زكامها في

تابعيتها للحكومة، لأنها فشلت في تقديم الخدمات لشرائحها المصوتة لها والتي انكفأت في تأييدها لهذه التيارات، بقادرة على الاتفاق على البرنامج السياسي لقيادة أبناء المنطقة المحاذية لسوريا لمنطقة الشمال الغربي والمنطقة الغربية، ولا لجهة الاتفاق في ما بينها وبين التيارات المسلحة. بل بالعكس الطرفان يخسران لمصلحة الإسلام السني بقيادة علماء ورجالات دين بارزين يؤدون دور صمام الأمان، يحدون من تطرف الاتجاهات الأخرى وهم يمثلون الإسلام المعتدل المشدود إلى العراق والقادر على التفاهم مع المرجعيات الشيعية المهددة هي الأخرى من تطرف بعض من أبنائها الحنديريين.

لذا لا أعتقد أن هناك خوفاً من تورط المنطقة في الصراع إلى ما بعد الحدود السورية، على الرغم من التمويل الفكري السلفي المالي للبعض في تأجيج الصراع على أساس جيش حر في العراق.

● ما هي في رأيك سيناريوهات التحول في العراق؟ وما مدى ارتباطها بما ما سوف ينتهي إليه الصراع في سوريا؟

ـ مراجعة لما عرضناه، هناك إصرار من لدن الأوروبيين على أن تكون سوريا ضمن منطقة النفوذ الأوروبي، إن لم يكن بالعنف، وذلك ما اتضح للجميع لقوة الدفاع الإيراني في عدم تغيير الخارطة لمصلحة العثمانية الإخوانية في سوريا بالقوة، فإن شراكة سلطة للإسلام المعتدل بعيداً عن شمولية الحكم ودكتاتوريته حالياً، هو المشروع الممول الآن، على غرار النموذج المحتذى به في العراق، حيث الاتفاق على سحب البساط من تحت أقدام السلطة للقبول بانتخابات يتم التمهيد لها، لنصرة الأغلبية السنية وفق صناديق الانتخاب، وبالتالي التحول التاريخي صار بأن تصبح دمشق في عداد الارتداد إلى الماضي الأموي، والعراق في عداد الارتداد العباسي تاريخياً، على أن يتعاون الاعتدال عند الطرفين لوجهة محاربة التطرف عند الطرفين، وهو ما تعول عليه الحمائم الأمريكية الأوروبية.

لذا يقف المال الممول للحرب عند حدوده في هذه الدولة، لأن اشتداد الصراع المسلح في سوريا يجر إيران، حزب الله والعراق، إلى موقع الصراع مع تركيا والخليج، وربما مصر. لذا فكرة تأجيج الحرب غير واقعية في المنطقة، ولا تحبذها الأطراف المتصارعة.

لمن يدقق، ولست ممن يحبذون نظرية المؤامرة، إن هناك صورة أخرى

للمنطقة، ألا وهي أن الشمال الأفريقي حتى حدود مصر هي في منطقة نفوذ الأوروبيين، بينما ستكون مصر والخليج العربي واليمن في منطقة نفوذ الأمريكيين، تقودها واجهات الإسلام المعتدل شيعية سنية.

أما السيناريو الأقل احتمالاً، فهو تقسيم سوريا والعراق إلى فدراليات لمجموعات إثنية في الدولتين بعد قيام حرب ضروس تدخلها الأطراف المتصارعة بتمويل أمراء النفط وسلاح الشركات الأمريكية الأوروبية.

● ما هي التحديات التي تنتظر العراق؟ وما هي في رأيك القرارات والخطوات التي يجب اتخاذها لحل هذه الأزمات؟

ـ العراق كغيره من الدول التي انتفضت شعوبها في الخمسينيات لجهة التحرر الوطني المستقل، والتي جاءت على رأسها حكومات شعاراتية وبطانات مستفيدة، استطاعت، وعلى امتداد خمسين عاماً، أقل أو أكثر، على وضع الكمام على العقل الواعي، وترويض المواطن البسيط ببحثه الدائب عن حاجاته.

ساهمت الحكومات السابقة منذ ما بعد حكم عبد الكريم قاسم على تهيئة الشارع نفسه إلى تقبل الأفكار السلفية والأصولية، بحيث انطلقت على الجميع ديمقراطيات الفوضى الخلاقة، باللجوء إلى صناديق الاقتراع الذي تحكم فيه الفقراء لجهة التصويت للإسلام كدين وعدم الخروج عن طاعة المرشد أو الفقيه، والمستغَل من قبل التيارات المتأسلمة، لتصبح الدفة بيد من يعتقد ويطرح شعار الإسلام هو الحل، بعيداً عن القضايا العميقة في الشارع والمتمثلة في معالجة البطالة والفساد والنهب المبرمج والحاجة إلى الإصلاحات الاجتماعية في بنية المجتمع هي موضوع المعالجات.

لذا، إن التحديات التي تنتظر العراق هي عدم السماح لقوى التطرف المسلح بقيادة الشارع، وتجاوز النفس الطائفي، وهي المعضلة الكبرى في مواجهة عبث القوى المسلحة، وذلك من خلال تفاهم الاعتدال السني ـ الشيعي على مستوى الشارع وعدم خندقته لمصلحة المتأسلمين، وذلك من خلال وضع أسس برنامج التفاهم في المرحلة القادمة على أساس الشراكة الحقيقة، في قيادة البلد، وتهيئة أرضية لهذه القيادة من خلال:

تجاوز أزمة الثقة بين الأطراف المتخندقة، والالتفات إلى مصلحة الوطن

والشعب بتجاوز العقلية الحندیرية في العمل السياسي، وعدم الانطلاق من المصلحة الحزبية الضيقة بوضع الوطن الكبير وحصره في بند في النظام الداخلي للحزب، على أن صراط الحزب هو المستقيم وما على الآخرين إلا أن يطيعوا الحزب القائد أو أن يدفعوا الجزية، بل الانطلاق من قاعدة حق الآخر في الوجود وممارسته لعمله السياسي والبحث معاً عن المشتركات التي تبني الوطن الذي تنتمي إليه كل التفرعات الأخرى. وانطلاقاً من هذا الفهم في بناء الدولة، يتم خلق وبناء مؤسسات دستورية قانونية محايدة تعتمد الكفاءة والخبرة في تقديم الخدمة لشعوب العراق وعدم الانحياز إلى الخندقة السياسية.

أي، اعتماد بناء دولة مدنية حديثة، تجتمع الأطراف السياسية لتجعل المواطن الإنسان فيها كمركز تلتف حوله لخدمته وتقديم مستوى لائق وإنساني من الخدمات الاجتماعية، والمبنية على احترام مبادئ حقوق الإنسان واعتماد الآليات الديمقراطية المعروفة.

أي، بشكل مختصر، الله في السماء، العراق للجميع، والعزة للإنسان المواطن.. والمشترك تحقيق مبادئ العدالة والمساواة والحرية وفق الاستفادة من كم خبرات البشرية في بناء مجتمعات الرفاه الاجتماعي في العالم ودول الرفاه الاجتماعي لا على أساس تجريبي للفهم النظري لاحتمالات العدالة والمساواة والحرية، وفق صراطات يختلف الفكر في كنه استقامتها.

الفصل الرابع

انفلات الحراك عن المسار الثوري

أولاً: تداعي السياجات الأمنية

١ ـ شهادة
خالد مبروك غانجي

ثغرات ملف الأمن الإقليمي

نعم، يزداد خضوع الأمن الإقليمي العربي للرؤية الغربية الإسرائيلية في انتظار ما تسفر عنه الأوضاع السورية والتطورات المصرية والتونسية، بعد أن عاد الشارع من جديد يطالب بثورته المغتصبة، ربما من دون رؤية واضحة لديه حول مستقبل أمنه الإقليمي، ما يهدد البلدان العربية بدورة تفتيت جديدة..!

● ما هي قراءتك للثورات العربية؟ وما مدى ارتباطها ببعضها البعض؟

ـ لا يفتقر الشعب العربي في مختلف البلدان العربية إلى لأسباب التي تجعله يثور، فعوامل الغضب كثيرة، وأكثرها التصاقاً بالثورة يظل العامل الاجتماعي، وضغوطات الفقر والبطالة، نتيجة التبعية الاقتصادية التي تفاقمت بدرجة عالية جراء نصائح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بنقل الاقتصاد من القطاع العام إلى الخاص خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة، ما أفقد الدولة العربية كل أهلية لإدارة الأزمات الاقتصادية بكفاءة وإقناع، بينما استمر

القطاع الخاص يتدرب على إنشاء المشاريع، غير آبه بواجبه في توفير فرص العمل وما نتج من ذلك من إفرازات تهميش وتضاؤل المؤسسات الاقتصادية العربية ذات القدرة الإنتاجية والإبداعية الكبيرة، والتركيز على المؤسسات المتوسطة والصغيرة محدودة القدرة التشغيلية. إضافة إلى تراجع وطنية القطاع الخاص واستفحال نهمه على الربح السريع، وانعدام اهتمامه ببناء صناعة ذات عائد وطني ومنتج لفرص العمل مع تنامي رأس المال البنكي وتشكل علاقات أسرية نفعية محيطة بالسلطات الحاكمة ودوائر متلاحقة من حولها.

وإذا أفلحت البلدان العربية النفطية في تغطية فشلها التنموي ظرفياً بعائد النفط الذي تضاعف فجأة عدة مرات خلال السنوات الأخيرة، فإن البلدان التي لا تملك النفط تأثرت بدرجة أكبر وزاد عجزها بخاصة مع تضاؤل التضامن العربي الذي كان يسهم بدرجات ظرفية وجزئية في حل مشاكل البلدان الفقيرة عند استفحال أزماتها، نتيجة خروج العملية الاقتصادية من أيدي الدولة وتقاعس القطاع الخاص في تحقيق تعاون عربي بيني فاعل، لينتهي تقريباً ما يوصف بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، بما في ذلك التعاون الثنائي. ولعل ذلك هو العامل الأبرز في ظهور الإحباط وغياب الأمل وبداية انفلات الشباب العربي والثورات العربية من دون التقليل من أهمية التهميش السياسي وحالات الإكراه والفوقية وغياب الأفق بالنسبة إلى مستقبل الحكم في جل الدول العربية.

إن الإحباط الأمني الإقليمي الذي يتراكم في شعور الناس مع كل أزمة أمنية عربية وخنوع الحكام العرب للإملاءات الخارجية، زاد في استفحال حالة احتقار الحاكم العربي وتراكمها في شعور ولاشعور المواطن في البلدان العربية مع تواتر الهزائم على الأمة العربية سواء في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو سواه، أو حالات الخنوع السياسي والاقتصادي للقوى المحلية والدولية التي تفرض الهزيمة، ما أوجد أثراً غير مريح في النفوس وهيأها للثورة في أي لحظة، من دون قيادة أو نظرية من أي نوع لتلك الثورات ولذلك الغضب، خاصة مع تراجع المد الأيديولوجي الذي عرفه العالم بعد تهاوي النظرية الاشتراكية والقومية، ومراوحة التوجهات الإسلامية بين التعاون مع الأنظمة الحاكمة وبين السجون.

وسيطر في العالم العربي وضع متشابه في مصر وتونس واليمن وليبيا

وحتى سوريا والسودان، نتج من استمراء قادة هذه البلدان للبقاء في السلطة من دون أفق للتغيير من أي نوع، إلا إذا احتسبت التلويحات الممهوجة بالتوريث لأحد أفراد العائلة الحاكمة للأبناء في مصر وليبيا واليمن، وللأصهار أو الزوجة في تونس، وهي تلميحات تخزنها الشعوب من دون ردود، ما جعل المطالب الشعبية الاجتماعية تندمج بسرعة مع المطالب السياسية في الديمقراطية. لكن الشعوب العربية لم تكن وحدها المتربص باصطياد الفرص لإنهاء الحاكم العربي وإرضاء الشعوب بشكل من الأشكال؛ فقد كان الفاعلون الدوليون هم أيضاً ينتظرون استفحال الغضب الشعبي لتعميمه في المناطق التي يراد لها أن تطالها الثورة في العالم العربي، بهدف تنصيب قيادات جديدة للبلدان العربية وفق الرؤية الديمقراطية التي دعت إليها المبادرة الأمريكية بعد غزو العراق ٢٠٠٣، مستفيدين من قيادات صُنعت تحت أعينهم، وعلى الأكثر بالتزامات متفق عليها من قبلهم، مستغلين عمى الثورات وافتقارها إلى القيادات. وانتهت الثورات العربية على اختلافها نحو إدارات سياسية متشابهة على الرغم من اختلاف أسلوب الثورات العربية التي يمكن أن تصنف إلى ثلاثة أصناف:

١ ـ الصنف التونسي

اتسمت الثورة أو الانتفاضة التونسية، بأنها الأكثر التصاقاً بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب، وبالتالي بالمحرك الأساسي للثورات في مختلف أنحاء العالم وطوال التاريخ. وقد انطلقت الثورة التونسية بكثير من العفوية ومن دوافع محلية وتحمل الشباب المواجهة مع الرصاص والأذى، وأجبرت الحاكم على أن يظهر جبروته ودمويته، ما أعطاها صفة ثانية طغت في ما بعد على المطالب الاجتماعية الاقتصادية وعلى الثورات العربية اللاحقة وهي صفة الثورة لأجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعدما كانت في الأساس ثورة اجتماعية. وتبعتها في وقت سريع مصر واليمن.

انطلقت الثورة في تونس، تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي الذي استشهد بعمل ذاتي حين سكب البترول على نفسه وأشعل النار في جسده بمخزون من القهر الاجتماعي والسلطوي حين لم يجد من يسمع له بين السلطات المحلية عندما تظلم من قهر شرطية من أبناء مدينته أهانته، وتبعه الشبان الذين ماتوا انتحاراً من بعده في مناطق القصرين وسليانة، وكان

احتجاجهم على الفقر والتهميش الاجتماعي وتحت تأثير حالة الإحباط التي يعيشونها.

ورفعت المدن والقرى المجاورة شعار التشغيل (أي إتاحة فرص العمل) استحقاق يا عصابة السراق، بما يحمله من معنى اجتماعي اقتصادي يعكس تخلي الدولة عن طالبي العمل وعجز القطاع الخاص عن القيام بدوره، وهو الشعار الذي قابله الرئيس التونسي المنتهي زين العابدين بن علي، بأن وعد بتوفير ٣٠٠ ألف فرصة عمل للعاطلين خلال فترة قصيرة، وصار القطاع الخاص المتخفي في ظل الدولة إلى حد ما في واجهة الاتهام بالتقصير، باعتباره قاطرة الاقتصاد، كما تكرر الوصف كثيراً في البلدان التي اتبعت نصائح صندوق النقد الدولي.

واستمر النداء على الوتيرة الاجتماعية الاقتصادية نفسها، تسانده منظمة العمال العتيدة، الاتحاد العام التونسي للشغل، التي تراجع دورها طوال حكم الرئيس بن علي، حتى يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير، حيث تطور النداء إلى نداء سياسي ظل يتكرر بعد ذلك، وهو «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهو الشعار الذي ظهر في العاصمة تونس يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير، اليوم الذي ركب فيه الرئيس التونسي الطائرة إلى المملكة العربية السعودية مع عائلته.. وعكس النداء تفاعل المطالب الاجتماعية للعاطلين عن العمل مع المطالب السياسية للمثقفين والسياسيين وقادة الأحزاب واتحاد العمل لتنتقل الثورة من المرحلة الاجتماعية إلى مرحلة جديدة مختلفة إلى حد ما عن المطالب الأساسية للشباب الجامعي العاطل عن العمل والذين كانوا وقودها الأول، وهي المرحلة السياسية، وهو المطلب والمرحلة التي غرقت فيها الثورات العربية بعد ذلك ـ بما فيها الثورة التونسية ـ من دون مرور بالمرحلة التونسية الأولى ـ وهي المرحلة الاجتماعية.

اتسم النمط التونسي بطابعه السلمي المدني حيث تلقت فيه الجماهير القدر الأكبر من الأذى نتيجة مواجهتها بالرصاص منذ البداية بأمل إذلالها وإخمادها في مهدها، قبل أن تمتد وتتسع لتكتسح أرجاء الوطن.. وهذا النمط تميزت به ثورة تونس وثورة مصر وثورة اليمن، وكان المحرك الأساسي فيه الضغوط الاجتماعية وتراكم خيبات الاقتصاد الرأسمالي الذي قضى على الطبقات الوسطى وصنع طبقتين: طبقة فقيرة وطبقة أثرت بسرعة، وما زالت

الفرص متاحة أمامها لتثري أكثر بفعل العلاقات التي صنعتها في ما بينها ومع البنوك ورضى الصناديق الدولية عليها، لأنها تنفذ سياساتها في إخراج الاقتصاد من يد الدولة، على الرغم من أن الكثير من رؤوس الأموال الناشئة تفتقر إلى الخبرة الاقتصادية وترتكب أخطاء تسيير كبيرة، ولم تفلح في أن تكون قاطرة الاقتصاد، وإن كانت كذلك، فهي تجر عربات من العاطلين عن العمل من جميع أصناف المجتمع المتعلم ومحدود التعليم. لكن مع استفحال أعداد المتخرجين من الجامعات تشكلت شخصيةً متحديةً عند الشباب فاقدةً لإحساس الحذر القديم، وكثيراً ما عبرت عن ذلك بهجرات شماتة بالنفس ينفذها الشباب التونسي والجزائري والمغربي إلى الشواطئ الأوروبية على متن مراكب صيد لا يطمئن إليها الراكب حتى للقيام بجولة شاطئية.

ما لفت الانتباه أن ثورتي تونس ومصر، اتسمتا بظاهرة أخرى وهي حياد الجيش، مع أن تونس التي عرفت انتفاضتين مماثلتين في عامي ١٩٧٧ و١٩٨٤، لم يكن الأمر فيها كذلك، وهو على الأكثر بالنسبة إلى تونس نتيجة حذر شديد من قبل الرئيس التونسي السابق، من خروج الجيش من ثكناته، وما خشيه قد وقع. فبمجرد إعلان حالة الطوارئ تطورت الأمور بنسق سريع وأصبح الجيش على مشارف قصر قرطاج، وتطورت الأمور بالطريقة ذاتها في مصر وإلى حد ما في اليمن، وباتت الحياة السياسية تحت رقابة الجيش من دون أن يكون متورطاً ظاهرياً.

وكانت المرحلة السياسية أو الثورات السياسية بوابة الدخول الأجنبي والرؤية الأمريكية بإدماج الإسلاميين في جولة سياسية جديدة في العالم العربي بعد أن كانوا محرومين منها أيضاً، بقرار أمريكي ـ إسرائيلي ـ أوروبي، ما جعل المنطقة أمام إحدى وضعيتين:

ـ أن يستفحل التناقض بين الإسلاميين وبين الرؤى التحديثية الغربية المتجذرة في العالم العربي، فيحصل وضع انقسام مشابه لما جرى بين الفلسطينيين بعد انتخاب حماس.

ـ أو توافق وتسليم تحت رؤية الجيش كما جرى في تركيا، وهو ما أفلحت فيه حتى الآن جزئياً حركة النهضة التونسية التي فازت بأربعين في المئة من مقاعد التأسيسي التونسي عندما استطاعت، وعلى الأكثر بمساعدة أوروبية، أن تجمع إليها ثاني وثالث أكبر حزبين حصلا على المقاعد وهما

التكتل من أجل العمل والحريات، والمؤتمر من أجل الجمهورية، وهما حزبان ليبراليان تحديثيان.

ومن هنا، فإن اختلاف الثورتين المصرية واليمنية عن التونسية، كان في المنطلق، حيث انطلقت الثورتان المصرية واليمنية مباشرة بشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» وهو آخر ما انتهى إليه الشارع التونسي بعد ٢٧ يوماً من الصراع الاجتماعي مع النظام، وهو إلى حد كبير ما يمكن وصفه بهيمنة مطلبية المثقفين والنشطاء السياسيين وحلفائهم الغربيين على مطلبية الفقراء والعاطلين والمهمشين الاجتماعيين.

لذلك عايشت الثورات الثلاث نوعاً من الخصام الصامت بعد سقوط رؤوس الأنظمة بين منطلقات العاطلين الذي دحرهم النظام الاقتصادي الخاضع لتعليمات الصناديق الدولية، وبين العاملين المقهورين من حيث ضعف أجورهم ومستوى عيشهم، كما عايشت صراعاً آخر بين هؤلاء جميعاً على اختلاف تطلعاتهم مع المثقفين والأحزاب السياسية الذين همهم الأول والأخير تحقيق حياة ديمقراطية تسمح لهم بالتعبير والبروز في الحياة العامة والمشاركة السياسية.

وقد كانت البلدان الثلاثة مؤهلة لهذا الصنف من الثورة نتيجة اتساع دائرة الإينتيليجنسيا المثقفة الفاقدة للقدرة على المشاركة السياسية نتيجة غياب الأفق السياسي في هذه البلدان، وتراكم الأزمات الاقتصادية، وهي أكثر البلدان التي ظهر فيها تأثير العامل الاقتصادي واستفحال دور القطاع الخاص ونهمه وانتشار الفساد والمحسوبية المترتبة عليه.

الحرص على انطلاق الثورات بشعار سياسي من البداية مرددة لحن الشعب يريد إسقاط النظام الذي صنع في تونس في آخر مراحل الانتفاضة الشعبية لا يبدو من صنع محلي ولا بريء مئة في المئة، وإنما شكل التفافاً على المطالب الاجتماعية التي ظهر صداها في إسبانيا وفي وول ستريت، وكان سيمتد إلى بلدان كثيرة، وأمكن من هناك جر بلدان غير مهيأة اقتصادياً واجتماعياً لثورات سياسية يقودها التأثير الغربي بشكل واضح.

فإذا كان الشارعين المصري واليمني متحفزين لنداء الثورة الاجتماعية، فإن ليبيا مثلاً ليست كذلك.. كذلك قبلت سوريا تخريجة التوريث الذي جاء فجأة في صمت عند وفاة الرئيس حافظ الأسد، من دون أن يشهَر مرضه، وبالتالي لم

يطرح موضوع التوريث كثيراً. ويملك الأسد وضع القائد العسكري بحكم الموقع الجغرافي السياسي الذي يمنحه بعض الحصانة تجاه مطالب التغيير السياسي؛ فهو ليس سياسياً فحسب، إنما أيضاً قائد عسكري بحكم الصراع مع إسرائيل، وامتداد الموقف السوري إلى المقاومة اللبنانية جنوباً، وهذا ما استوجب في ذهن الغربيين إدخال نهج آخر لتوسيع نطاق الثورة العربية غصباً عن الشارع معتمداً تجارب سابقة في التغيير حققت نتائج في المنقطة العربية، وهما المنهج العراقي والمنهج الجزائري ـ السوداني، وكلاهما يتغطيان ببدايات ثورة شعبية سرعان ما تتطور إلى عمل عسكري تحت عنوان مساعدة الثوار والغاضبين السياسيين على مواجهة بطش الحاكم، وطُبِّق المنهجان في ليبيا وفي سوريا وفي الحالتين وجدنا الإخوان المسلمين والحركات السلفية يخوضان المواجهة.

٢ ـ الصنف الجزائري ـ الدارفوري

نجد هذا النمط في سوريا حالياً وهي ثورة مدفوعة أساساً بدافع خارجي قوي لإنهاك الدولة وربما تفكيكها وإرباكها سياسياً وإفقادها اختياراتها القديمة. وقد جُرِّب في الجزائر وفي السودان حيث شهد البلدان تبرماً شعبياً طغت عليه الحركة السياسية الإسلامية المسلحة التي خرجت على السلطة ودخلت معها في صراعات دموية انتهت في الغالب إلى دخول النظام الحاكم في علاقات تفاهمية مع الغرب.

٣ ـ الصنف العراقي

تكرر المشهد العراقي في ليبيا من دون تطابق كامل باعتبار حذر بلدان الحلف الأطلسي من الغرق في مستنقع جديد، حيث تمت تأدية المهمة من بعيد وإثخان البلد وتركه يتخبط في إدارته السياسية، مستفيدين من تبرم شعبي موجود من غموض سياسي وتطلع رؤوس الأموال الليبية المهاجرة إلى الاستفادة من ثروة البلاد.

وبالمحصلة، دخلت جل الثورات العربية من مدخل إسقاط النظام السياسي الدكتاتوري سعياً إلى إقامة نظام ديمقراطي بديل، لتقع في تناقضين:

ـ تناقض سياسي بين الأصولي الديني وبين الليبرالي الحداثي وما يخلقه من تجاذبات وتأثيرات خارجية واضحة.

ـ وتدفق الاختلافات بقدر تعدد الرغبة في الظهور كقيادات سياسية عند النخب الاجتماعية.

ومن هنا، فإن مصطلح الربيع العربي، الذي روج له في الغرب وانتشر سريعاً لا يعكس حقيقة ما يجري في العالم العربي بقدر ما يعكس شراهة الغرب لإيجاد منطقة عراك وعدم استقرار في المنطقة العربية لتعود إليها إدارتها عن جدارة، عندما يتحكم من قريب في المجموعات الحاكمة.

● **كيف كان واقع الأمن في المنطقة قبل الربيع العربي؟**

ـ كان الأمن بمفهومه البوليسي العائد أساساً إلى وزارات الداخلية هو السائد في العالم العربي، ولا يزال يطغى عليه الصبغة المحلية والعنف، وتجهم رجل الأمن، وظلمة المراكز الأمنية، وتآمر عناصرها، وغياب البعد الحضاري الإنساني في المعاملات. إذاً، أخذ الأمر بعداً سياسياً، واستمر اللجوء إلى القمع الذي ينتهي إلى استخدام الرصاص الحي في مواجهة الغاضبين المرجع الرئيس لتحقيق الأمن في الشارع عند استفحال الغضب الشعبي، الأمر الذي تعكسه النصوص القانونية الخاصة بردع المتظاهرين في تونس والتي ما زالت المرجع المعمول به في مواجهة التظاهر العنيف. وقد أظهرت الثورات العربية الافتقار إلى وسائل مواجهة مع الغضب الشعبي غير الرصاص الذي يزيد من استفحال الغضب وتوسع نطاقه، فمثلاً لم تكن خراطيم الرش بالمياه مستخدمة ولا المواجهة البدنية. ولم يصنع العمل الجماعي العربي الذي أداره مجلس وزراء الداخلية العرب أي منهجية في إدارة الغضب الشعبي بطرق حضارية، وصنف الغضب الشعبي، من دون الإعلان عن ذلك أو تخصيصه بهيكلية معينة ضمن هياكل المجلس، ضمن جرائم الفوضى والمحظور متأثراً بالرؤية الخليجية التي تصنفه تصنيفاً دينياً ضمن الخروج على ولي الأمر، وبالتالي ضمن الممنوعات. وهي رؤية لا تعترف حتى بحق التنظيم النقابي ولا تسمح به. وكانت الحريات التي تسعى إليها الطبقات المثقفة تجلب سخرية الحكام وجبروتهم وعليائهم، عكسه بدقة سؤال العقيد معمر القذافي «من أنتم؟»، وتحذيرات الإصبع الشهيرة التي لوح بها سيف الإسلام، وتهمة العصابات الملثمة والتهديد بمواجهتها «بكل حزم» التي رفعها قبل ذلك الرئيس بن علي في وجه المتظاهرين.

لكن استطاعت هذه المنهجية أن تفرض نوعاً من التسليم بين الناس

والصمت، خاصة بعدما بات يتأكد لدى الشعوب انه منهج يلقى مباركة الغرب المهيمن والذي تتدرب على يديه جل القيادات الأمنية في العالم العربي، وبينه وبين وزارات الداخلية العربية شراكات معروفة.

● ما هي تداعيات ثورات الربيع العربي على الأمن والاستقرار الإقليمي؟ وما هي تحدياته؟

ـ لا يساعد خضوع الثورات العربية المبكر للهيمنة الغربية وامتداداتها الإقليمية على الاستقرار والأمن الإقليمي المستقل، ولا على تغيير حالة الخنوع للرؤية الغربية الإسرائيلية السائدة التي تجعل رؤية بلدان المنطقة لأمنها الإقليمي على تناغم وجوبي مع الرؤية الأمريكية العربية ـ الإسرائيلية؛ فقد خضعت الثورات العربية مبكراً لتأثير الإدارة الأمريكية والغربية عموماً؛ فمنذ اشتعال الثورة التونسية أدت العلاقات العامة الأمريكية دوراً مهماً في احتوائها، حيث بشر الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الكونغرس بقيام ثورة تونس وذكر محمد البوعزيزي بالاسم وصفق الكونغرس لذلك، وتداولته الجوقة الإعلامية والسياسية التونسية، واعتبرته نصراً كبيراً للثورة التونسية.. ومن ثم طفق الغرب يهيئ لإدارة الثورة التونسية بطريقته مهللاً للحركة الإسلامية التي أقنعها بأنه أساء الظن بها عندما حاربها في الجزائر وفي فلسطين، وقبلت الحركات الإسلامية التبجيل، وطفقت في مصر وتونس تضع الماكياجات لتصنع القبول لدى المنافسات العلمانية، وعمل الغرب على صنع ائتلاف بينها وبين الحركات العلمانية التي كانت تتبادل معها التهم، **الأولى**، تتهم الحركات العلمانية بالتغريب، **والثانية**، تتهم الحركات الإسلامية بالقدم ونزعة الهيمنة ونية إقامة الخلافة.

واستطاع الغرب أن يوظف الثورة التونسية مبكراً للإجهاز على نظام حكم العقيد معمر القذافي، عندما سهلت حكومة الباجي قايد السبسي، للقوات الأجنبية، أداء مهمتها بصورة أو بأخرى في غرب ليبيا وسهلت وصول السلاح إلى سكان الجبل الغربي الليبي الذين لم ينضموا إلى الثورة الليبية طوال فتراتها الأولى، وجرهم للحرب على نظام القذافي بعد تأمين أسرهم في تونس، وفي نوع من الخبث الذي يعرفه التونسيون تم تسويق الحرب الأطلسية على ليبيا على أنها ثورة شعب شقيق مضطهد.

وبعد الانتخابات البرلمانية وصعود النهضة والائتلاف الحاكم معها، كان

خضوع آخر واستغلال آخر للثورة التونسية عندما تم استدعاء المجلس السوري ثم مؤتمر أصدقاء سوريا الأول لإقرار دعم الثورة السورية وبداية تسليح المقاومة السورية لتدخل مع النظام في رحلة صراع مشابه لما جرى في الجزائر في التسعينيات، وما جرى ويجري في السودان من قبل الحركة الدارفورية الإسلامية المسلحة الخاضعة بدرجة عالية للغرب وإسرائيل.

وتحت تأثير التوجيه الإسرائيلي، الذي لم يعد خافياً، تم استغلال المال العربي إلى أقصى درجة في إخضاع الثورات العربية للرؤية الغربية وللأمن الإقليمي الغربي الذي سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى فرضه على المنطقة، وبرزت قطر الصغيرة قوة توجيه إقليمي فائق التأثير في الثورات العربية ومستقبلها ومستقبل علاقاتها وقدراتها التنموية. وفي ظل أزمات اقتصادية خانقة بات المال قادراً على لي رقاب الثوار وصنع ثورات بحسب الرغبة والمقاس، وباتت المواقف تباع وتشترى في المزاد.

واستمر قيام الثورات من دون أيديولوجيات واضحة أو زعامات مؤثرة وتفاقم المطلبية الاجتماعية يخضعها للهيمنة الغربية التي تملك صناديق التمويل والاستثمار والثورة على توجيه سياسات التمويل المحلية والجهات المانحة إقليمياً.

كما أصبحت الثورة بحد ذاتها عنصر ترهيب لجميع البلدان التي لا تخضع للرؤية الغربية طالما استطاعت الآلة الدعائية الغربية أن تلون حمامات الدم التي ترتكبها الشركات الأمنية الأمريكية وقطعان المرتزقة على أنها من فعل النظام في سوريا وليبيا، لتصنع حالة من السفه السياسي تسميه ثورات، ولتصنع حالة رعب في الأنظمة العربية جميعاً تخضعها للإدارة الغربية، بعدما أظهرت قدرة على صنع علاقات متطورة مع الأنظمة السياسية التي انتخبت بعد الثورات في تونس ومصر واليمن وليبيا، إضافة إلى علاقتها المتقدمة مع الثورة السورية القائمة.

وأدى ذلك بالمنطقة العربية إلى أن تأخذ المسار الإقليمي الأمني الذي ترتضيه الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً، من دون تأثير يذكر للثورات على تغيير مظهر الهيمنة الذي ظل سائداً منذ نحو خمسين عاماً. وحتى التطور النوعي في أداء صواريخ المقاومة الفلسطينية يبدو على الأكثر أنه راجع لفترة التسيب التي لحقت سقوط النظام المصري، حيث تمكنت

المقاومة الفلسطينية من الحصول على سلاح متطور مقارنة بالسلاح الذي كان بحوزتها. . .وهي حالة ظرفية سرعان ما تغيرت لتجد غزة من جديد أمامها في مصر نظاماً خاضعاً للولايات المتحدة بدرجة عالية يتشاور معها في إدارة المنطقة ويقبل رؤيتها. . بينما في تونس، يُحدث ضغط الشارع، من أجل تضمين الدستور التونسي الجديد فصلاً يجرم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، حرجاً كبيراً للائتلاف الحاكم، حيث عبر الشيخ راشد الغنوشي زعيم النهضة عن استغرابه من أناس يحدثونه عن فلسطين، بينما هو منشغل بمشروع جديد في بلاده.

ودخلت المنطقة في معترك ليس سهلاً، فلا الشارع تمكن من بلورة رؤية أمنية إقليمية مغايرة للواقع القائم، ولا الأنظمة المنتخبة قادرة تحت الضغوط التنموية وضغط الاستخبارات الدولية التي تتعامل معها، على فرض أمن إقليمي متطور يستجيب للتطلعات النفسية للشارع وللحضارة العربية الإسلامية التي تصنع الموروث النفسي بين الناس، ولا بناء قاعدة اقتصادية إقليمية مستقلة.

وحتى الآن يزداد خضوع الأمن الإقليمي العربي للرؤية الغربية الإسرائيلية في انتظار ما تسفر عليه الأوضاع السورية والتطورات المصرية والتونسية، بعد أن عاد الشارع من جديد يطالب بثورته المغتصبة، ربما من دون رؤية واضحة لديه حول مستقبل أمنه الإقليمي، ما يهدد البلدان العربية بدورة تفتيت جديدة.

● ما هي توازنات القوى المحتملة في المنطقة في ظل الدور الإيراني والتركي؟

ـ لا تملك تركيا مؤهلات ذاتية تمكنها من تحقيق توازن إقليمي في المنطقة من دون اللجوء إلى الأطلسي الذي تنتمي إليه، وبالتالي تنفيذ سياساته في المنطقة، حتى لو استوجب الأمر التخلي عن سياسات قديمة وتوازنات صنعتها مع دول المنطقة قبل غزو فكرة الربيع العربي للمنطقة.

ولا تملك تركيا أي مؤهل لاستعادة دولة الخلافة إلا ضعفاً في عقل أردوغان، أو تغابياً يجعله يتوهم أن الغرب قد تحلى فجأة عن رؤيته الصليبية القديمة ومنطق تقسيم العالم العربي الذي صاحبها، وصولاً إلى عمليات سايكس ـ بيكو التي فصلت الرأس التركي عن جسد الدولة العثمانية.

ولا تعدو العملية التركية المصاحبة للربيع العربي وجوقة إمساك الإخوان المسلمين بالسلطة في العالم العربي، كونها نسخة مكررة للعملية الإيرانية التي صاحبت أمريكا لتمسح العراق من طريقها إلى عمق الشرق الأوسط في مناسبتين ١٩٩١ و٢٠٠٣.

ولأن تركيا لم تطور أسلحة ردعية تضمن لها حضوراً ذاتياً في المنطقة، فقد صاحبت الرؤية الأمريكية ـ الإسرائيلية بمسح القوة الفاصلة في طريقها إلى عمق الشرق الأوسط، وهي سوريا. وتشكل سوريا عائقاً بالنسبة إلى تركيا مثلما كان العراق بالنسبة إلى إيران، لتصبح غزة رأس جسر لتركيا مثلما جنوب لبنان رأس جسر لإيران.. وقد تجد إيران في القيادات الميدانية الفلسطينية حلفاء. لكن تركيا ستعول على العامل المذهبي والإدارة الدولية للإخوان للتقليل من النفوذ الإيراني بين الفصائل المقاتلة.. وهذه الوضعية وإن كانت لا تعطي نفوذاً كاملاً لتركيا وهو ليس مرغوباً فيه أصلاً، فإنها تقلل من هيمنة إيران وحزب الله على المقاتلين وعلى ميدان القتال.

هذه العملية تخدم إسرائيل بدرجة عالية، حيث لأول مرة استطاعت أن تحدث خللاً في العلاقة بين قيادة الميدان وقيادة المكاتب في حركة حماس.

وبالتالي، فإن العملية لن تخدم مشروع الخلافة العثمانية الذي يُسوِّق إعلامياً إلا إذا كان الغرب سيمسح تاريخه واستراتيجيات الهيمنة التي يصنعها للمنطقة طوال قرون فجأة، ويصبح في منتهى الذوق والأدب. وفي الحقيقة لا يستطيع أردوغان أن يكون مغفلاً لدرجة أن تنطلي عليه وعلى مخططيه كل هذه القصة، إنما هي على الأكثر كانت أخف الضررين بالنسبة إليه حتى لا يصطدم بالمشروع الغربي الإسرائيلي لإدخال المنطقة في الفوضى والتقسيم من جديد... ولعلها مسألة كسب لبعض الوقت قبل أن تعود المعركة إلى داخل تركيا ذاتها.

وسيستمر هذا التوازن حذراً، يعتمد الدعاية إلى أكبر قدر من دون الدخول في معارك حاسمة ولا حتى الاستفادة من القوة الردعية التي تملكها المنطقة، لهشاشة القوة القائمة لدى كل طرف.. وميل إسرائيل إلى الابتعاد عن خوض حروب مع الأجوار والاكتفاء بإدارة أمنها من خلال صنع سياسات مشتركة مع القوة السياسية المهيمنة وخلخلة فكر المقاومة وصنع تناقضات داخل بلدان الجوار. وهو ما يفسر إلى حد كبير امتداد الاضطرابات إلى الأردن.

وبالتالي لا تملك تركيا ولا إيران رؤية مستقلة عن رؤية التفتيت الغربية الأطلسية الإسرائيلية القديمة؛ وكلا البلدين استفادا من غزوات الغرب للبلدان العربية التي توصف بالممانعة وإخراجها من الصف الأمامي للصراع، لتحتل هي الصدارة في إدارة العالم العربي واحدة مستفيدة من عنفوان العنصرية المذهبية المستفحلة.

● ما هي أهم القضايا السياسية المؤثرة سلباً على الأمن القومي العربي؟

ـ يظل وجود إسرائيل العامل الأخطر على الأمن القومي العربي.. وسيساعد دخول القوى التركية ـ الإيرانية إلى واجهة الصراع، بتنافس واضح على إطالة أمده وربما يتطور الأمر إلى أن يصبح البلدان في وضع مواجهة باردة أكثر حرارة في المستقبل تجد من خلالها إسرائيل فسحة للراحة.

وستستفيد إسرائيل من حالة الجموح العربي الزائد نحو الديمقراطية من دون نظرة إلى الوجه الأمني للتناقضات السياسية القائمة والتي تتفاقم بسرعة كبيرة محورها البارز الآن العلمانية ضد الإسلاميين، لكن هناك مخزون من التناقضات بمكن تفجيرها في أي لحظة حتى لو حسم هذا الأمر، لأن البلدان العربية ستستمر تعيش تناقضات المبتدئين في الاختلاف السياسي من دون دراية بحدود التوقف والتقدم في الاختلاف، وما هو مضر وما هو نافع فيه، إضافة إلى ما يتيحه ذلك للقوى الدولية المهيمنة ولإسرائيل من فرص للتدخل وتقديم المشورة.

ولأن الثورات العربية لا تملك أي نظرية اقتصادية، فإن العامل الاقتصادي سيظل مدخلاً رئيساً للاضطهاد الدولي وهيمنة الدول المسيطرة على البلدان العربية.. ويصور المشهد القائم:

ـ استمرار التوجه إلى الصناديق الدولية لمعالجة التراجعات الاقتصادية في بلدان الثورة، حيث تهرب الشركات المستثمرة لأسباب أمنية ولكثرة الإضرابات التي انفتحت شهيتها وعجز الدولة عن تعويض الجهد التنموي الذي ترك للقطاع الخاص لسنوات طويلة.

ـ وفوضى اقتصادية تعيشها ليبيا مرتبطة كثيراً بالتزامات الثوار تجاه الذين ساعدوهم على إسقاط النظام، وبعدم الاستقرار السياسي.

ـ واستمرار الاضطراب في سوريا لزمن طويل، ومعناه شل سوريا تماماً.

● ما هي تداعيات التحركات الإيرانية ـ التركية على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية؟

ـ مثلما سبقت الإشارة، فإن التحرك الإيراني ـ التركي في المنطقة، لن يكون ذاتياً فحسب، وسيجر من ورائه أقطاب الحرب الباردة من جديد والتي بدأت تتشكل مع تغير الوضع في سوريا. .وعلى الأكثر ستستمر إيران تقود الجحفل الشرقي وفيه روسيا والصين، وتركيا الجحفل الغربي وفيه الولايات المتحدة والأطلسي وإسرائيل وبلدان الربيع العربي والخليج. . وقد لا تستوعب مصر في القريب العاجل وضع القيادة من جديد لأنها على الأكثر ستغرق في التناقضات السياسية برغبة خارجية إسرائيلية واضحة، وتدار المنطقة بالتالي من الهامش وفق توازنات تصنعها سياسات خارجية لا تنظر بعين الاحترام للعالم العربي الذي اكتشف فجأة أن مخزونه السياسي الحضاري الذي يتغذى من صفة الإسلام ـ الإخوان المسلمين ـ غارق في تحالفات مع الغرب ومستعد للذهاب فيها أكثر، ولا يحمل بديلاً سياسياً ولا اقتصادياً ولا أمنياً للمنطقة. وستغرق قوى المال العربي أكثر في الإنفاق على الصراعات الداخلية في البلدان العربية التي تسير بسرعة نحو الفوضى وتكرار الحالة اللبنانية والعراقية، وربما حتى السودانية؛ فالحركات الانفصالية تحت أي لون لا تخفي طموحاتها، وتدفق المال على المتعطشين إليه يغري كثيراً من المتطلعين إلى السياسة بإفساد الأوطان والوقوف على آثارها.

● ما هي تداعيات الربيع العربي على القضية الفلسطينية؟ وتأثيرها على الأمن الإسرائيلي؟

ـ استفادت القضية الفلسطينية من ثورة مصر إذ دخل سلاح متطور نسبياً إلى غزة خلال فترة الانفلات خاضت به المقاومة حربها الأخيرة مع إسرائيل. . .لكن تهديم الأنفاق سيحصر العبور مستقبلاً في البوابات الرسمية، ما يجعل مرور السلاح شبه مستحيل. . .وبالتالي ستعود القضية إلى الدائرة الأولى إذا لم تفلح القيادات الميدانية التي حققت نجاحاً في الحرب الأخيرة في فرض اختيار/تحرير الأرض الفلسطينية كاملة/ وبالتالي استمرار إزعاج إسرائيل وإيجاد مؤيدين في الجوار وخاصة في سيناء، وستتوقف مواقف الأطراف على تطورات الأوضاع في مصر؛ فإذا استمرت هيمنة الإخوان على القرار، فإن القضية الفلسطينية ستتجه نحو إرضاء تطلع خالد مشعل

وموسى أبو مرزوق للرئاسة والاستفادة من ثروات القطاع من الغاز ووقف وجع الرأس.

وفي هذه الحالة سيكون الربيع العربي، بما في ذلك معارك غزة الأخيرة، قد أوصل القضية الفلسطينية إلى نهاياتها كقضية تحرير وطني والاكتفاء بجزر متقطعة يمكن أن تعيد الحديث عن الخيار الأردني من جديد ودورة جديدة من التجاذبات السياسية.

أما إذا تطورت الأوضاع المصرية لصالح قوى قومية لا تملك برنامج تسوية مع إسرائيل مثلما أظهره الإخوان، فسيستمر الوضع متردداً بين الحرب والسلم وتلقي الضربات وتوجيهها مستفيداً من التناقض الذي سيوجده الحضور الإيراني ـ التركي المزدوج في غزة. وعليه، فإن الأمن الإسرائيلي لن يتأثر كثيراً إلا بقدر ما تنفتح الحدود المصرية على غزة على صعيد التموين بالسلاح، . ، أو ظهور مطلبية شعبية جديدة لتحرير الغاز المصري وسيناء من هيمنة اتفاقات كامب ديفيد.

لكن لا يبدو في العقل السياسي المصري الحاكم والمعارض من له، رؤية لإثارة أي خلاف مع إسرائيل، فجلهم خاضعون لتفكير الثمانينيات في تفوق الردع الإسرائيلي وواقعين تحت رعب غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق. وبالتالي فإن الأمن الإسرائيلي ما زال يستفيد من حالة التردد في الطبقة السياسية المصرية التي تخشى إثارة الخلاف مع إسرائيل، ومن حالة الترهل التي بلغها الجيش المصري خلال ما بعد كامب ديفيد وشدة ارتباطه بالرؤية الأمنية الغربية. وحتى الآن لا يهدد إسرائيل إلا الشق الميداني في غزة وحزب الله في جنوب لبنان وهما يخضعان لتطورات الأوضاع في سوريا واحتدام حرب باردة جديدة حول المنطقة. . وبالتالي يتحركان في حدود.

● ما هي انعكاسات الربيع العربي على أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟

ـ إفلاح القوى الغربية في إخضاع الثورات التونسية والمصرية واليمنية لصندوق الاقتراع ولهيمنتها ومشورتها، أفرغها من بعدها الشعبي والحضاري وحصرها في عملية سياسية بسيطة تنشد تغير السلطان الحاكم الجائر.

كما إن نجاح الأطلسي والغرب في عسكرة الثورات العربية في ليبيا وسوريا تحت إدارته، وجعلها تقبل منه السلاح والتمويل والمشورة، أتاح

الفرصة لدول شمولية في الخليج أن تدير رحى المعارك وتستقبل المؤتمرات. وأخرج بلدان الخليج من الدول المستهدفة بالثورة إلى دول صانعة للثورات ومؤثرة في مستقبلها السياسي.

ولم تفلح انتفاضة البحرين في أن تغير شيئاً على مستوى السلطة ولا أفلح قمعها في جلب الغضب الغربي على مجلس التعاون... وما زال على الأكثر أمام دول الخليج الدور التمويلي للصراعات السياسية التي اندلعت في البلدان العربية التي شهدت انتخابات وستظل تستفيد من حاجة الغرب إلى التمويل في هذه الساحات للقيام به.

وطالما استمرت تقوم بهذا الدور وتقف في صف الكتلة الإسرائيلية، فإنها لا تخشى انتفاضاتها.. ومتى قمعتها لن ينالها ما نال البلدان الأخرى من حرب إعلامية فظيعة، فما زال التحالف الخليجي ـ الأمريكي يحمي بلدان الخليج من تحولات شعبية عميقة.. ويتوقع أن يتعمق أكثر باتجاه إسرائيل لتشكل معها حلفاً أكثر ظهوراً وفعلاً.

وستدخل بلدان الخليج على الأكثر ـ تحت تهديد امتداد الثورات العربية نحوها ـ إلى خنوع أكبر للخبرة السياسية الإسرائيلية ولخوض معارك مشتركة معها تكون أكثر وضوحاً والتزاماً.

● وما هي انعكاسات وصول الإسلاميين إلى السلطة على أمن المنطقة؟

ـ ستحتاج المنطقة وقتاً أطول لمعرفة حقيقة الإسلاميين وتحالفاتهم، بعد استلامهم السلطة بعد نحو قرن من ظهور الحركة الإسلامية وارتباطها في أذهان الناس بالدين الحنيف. حجم التناقض بينهم وبين الأحزاب العلمانية بدأ يوقعهم في مسار تنازلات للغرب العلماني لكسب رضاه وتأييده لهم لأخذ نصيبهم من السلطة.. فيما الغرب ينظر إليهم على أنهم قوة جماهيرية جاهزة تمكنه من بسط نفوذ غير منازَع لفترة طويلة من الزمن إذا استطاع أن يحقق معهم جملة من التنازلات المتبادلة.. وهذا أحد الأسباب الرئيسة لدخول الحركة الإسلامية في هالة من الغموض، بعد أن أصبحت تعبر عن تراجعات عن نظرية الستينيات في التحرير الوطني وفي التعايش مع الاقتصاد الرأسمالي المصرفي، وبات لا بد من التأكد من عمق الالتزام لديها بالنصوص الإسلامية، أم أنها ستدخل شأن الحركات السياسية الأخرى من مداخل التبرير لسلوكيات تفاهمية، قد تغرقها في دائرة الخنوع للغرب.

المشهد الليبي والتونسي والمصري والسوري والمغربي، وحتى العراقي والصومالي يعطي الانطباع أن الحركة الإسلامية تتفاعل إيجابياً مع أطروحات الغرب بسطحية غريبة.

فالغرب الذي منع الحركة من تولي السلطة في الجزائر عام ١٩٩٠، وحاصر غزة بسبب فوز حماس بالانتخابات يدير معركة سوريا كما أدار معركة ليبيا بالإسلاميين بمن فيهم الحركات الجهادية التي كان يحرض عليها لترمى في السجون قبل عامين.. بل حتى الآن يستخدمها في سوريا ويحرض عليها في مصر وتونس وليبيا.

وتعيش الحركة الإسلامية حالياً نوعاً من البراغماتية العمياء تنطلق من رؤية اشتهرت عند الشيخ القرضاوي، مفادها أن النبي (ﷺ) لو جاء اليوم لتحالف مع الأطلسي، مستأنساً بالتحالف التركي ـ الأطلسي وهو تحالف ورثته تركيا الإسلامية الحالية من تركيا العلمانية واستمرت عليه. وإذا استمرت الحركة على هذا النهج من الخضوع، فإن الغرب لا يضيره شيء من بقائها في السلطة وبالتالي لن يحاربها بالحركات العلمانية التي تطيعه.. ما سيكسب المنطقة حالة من الاستقرار السياسي وبعض التفاهم كالذي تتواصل محاولة تحقيقه في تونس من خلال ائتلاف النهضة مع حزبين علمانيين غربيي الهوى.

أما إذا حاولت الحركة الانفراد بالسلطة، فيخشى أن تستفحل الظاهرة المصرية القائمة واحتدام الخلاف الديني/العلماني وتصبح وحدة الأوطان وأمنها في الميزان. وفي الحالتين منحت الحركة الإسلامية الغرب وإسرائيل فرصة لدخول المنطقة دخول فاتحين باعتبارها جاءت بمباركة غربية لتستوعب غضب الشارع، أو على الأقل تحيد قسماً كبيراً منه يقع تحت إمرتها.

أما على صعيد الأمن الإقليمي، فإن أول مبادرات الحكم الإسلامي الجديد كان بعمليات استظهارية لا تختلف عما عملته الأنظمة الحاكمة السابقة. ووقفت في قضية غزة الأخيرة موقفاً توفيقياً واستعيض عن عمر سليمان برئيس المخابرات المصري الجديد، ليجلس الجلسة نفسها مع قادة الفصائل الفلسطينية. ولا يبدو في المدى المنظور أن هناك رؤية أمنية إقليمية مختلفة عن الرؤى التي قادها مبارك مع مجلس التعاون الخليجي وأمريكا وإسرائيل.

● **بعد الربيع العربي، هل وجب إعادة النظر في مفهوم الأمن الإقليمي؟**

ـ من سيعيد النظر في الأمن الإقليمي العربي، إذا كانت ثورات الربيع العربي وما بلورته من إدارات تقودها الولايات المتحدة الأمريكية؟ وحتى المرجعية الدينية التي كانت تملك بعض الصفاء في الموقف غرقت في التحالف مع الرؤية الغربية المهيمنة. . وبالتالي فإن الحديث عن إعادة النظر بالتعويل على الثورات العربية هو من قبيل التعويل على من لا قوة له. الا إذا أفرزت الساحات العربية مقاومات تُسقط نظرية الهيمنة الإسرائيلية عسكرياً، وبدأ التفكير في أخذ مسافة من الرؤية الاقتصادية الغربية المهيمنة. . ولا يبدو ذلك مما يسهل الحلم في المدى المنظور، والمنطقة تبدو مقبلة على إسراف في استخدام إفرازات صندوق الاقتراع من شأنه أن يدخلها في اضطرابات طويلة الأمد.

٢ ـ شهادة
الحسن بوقنطار

الخريف العربي والشتاء الإسلامي

وأقول إنها لا تزال تتخبط في مشكلات مصيرية ذات طبيعة سياسية اقتصادية واجتماعية، ليس هناك تصور لبناء الديباجات، لأنه طالما أننا لم نقم بحل المشكلة الأمنية، أي خلق استقرار داخلي، فسوف يكون من الوهم أن نفكر مثلاً في خلق تحالفات أو حل المشاكل الاقتصادية أو جلب المشاريع التي يمكن أن تستقطب الاستثمارات. وبالتالي فهاجس الدول التي عرفت حراكاً هو في كيفية عودة الاستقرار ولا شيء آخر. . !

● **بداية، ما هي قراءتك للحراك الذي عرفته المنطقة العربية بمختلف تحولاته منذ سنتين؟**

ـ بشكل إجمالي، يمكن أن نعتبر أن هذا الحراك قد حرك المياه الراكدة في العالم العربي. يمكن أن نتلمس ذلك عبر إفرازين أساسيين:

الأول؛ هذا الحراك المستمر أدخل بصفة عامة العالم العربي، أو على

الأقل جزءاً منه، في ما أمكن أن نسميه بـ «اللحظة الديمقراطية العالمية»، حيث إن العالم العربي كان يبدو بعد الثورات الديمقراطية التي عرفتها بعض المناطق خاصة أوروبا الشرقية، وكأنه عصي على الديمقراطية، إلى حد أن بعض المحللين ذهب إلى الاعتقاد أن العرب ليس لديهم مشاكل مع الاستبداد؛ فقد قبلوا التعايش معه. لكن ما وقع من انتفاضات فرض إعادة النظر في هذه المقولة، حيث برز واضحاً أن العرب يسعون كباقي الشعوب إلى التحرر من الاستبداد والطغيان والانخراط في نظام يحترم بالدرجة الأولى الكرامة والحرية. لكن ما زلنا في بداية الطريق؛ فما زال المشوار طويلاً. وما زال الطريق شاقاً من أجل تحقيق حلم الديمقراطية.

الثاني؛ في السياق نفسه، فقد أفضى هذا الحراك إلى تغييرات سياسية مهمة، صحيح بدرجات مختلفة، لكنه فرض على كثير من الأنظمة، باستثناء دول الخليج، أن تراجع سلوكاتها؛ فهناك أنظمة سقطت (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)، وهناك أنظمة اضطرت لمواجهة هذه الموجة بالقيام بإصلاحات دستورية أو سياسية كما هو الأمر مثلاً بالنسبة إلى المغرب. وهناك سوريا التي ما زالت تعيش مأساة يومية بفعل رفض نظام بشار الأسد الاستماع إلى صوت العقل ودعوات الإصلاح.

من هنا يمكن القول إن هذا الحراك غير المتوقع، والذي أفرز معطيات جديدة، غيّر بصفة عامة إدراك الآخر للعالم العربي، لكن في الوقت نفسه، فإنه ما زال يطرح ما يمكن أن نسميه بمصادر قلق حول مآليته وهي متنوعة:

أولاً، إن مسلسل الانتقال يبدو عسيراً. فهو يسير ببطء بسبب مجموعة من العوامل من ضمنها أساساً صعود قوى محافظة وسلفية لا تؤمن في العمق بقيم الديمقراطية والحداثة؛ فتونس لا تزال تجد صعوبة في وضع دستور نهائي للبلاد؛ فحتى الساعة، لم تجد الصيغة الملائمة للخروج من الوضعية المؤقتة. بل أخطر من ذلك، فإن مكتسبات المرحلة السابقة، خاصة ما يتعلق بحقوق المرأة، تبدو محل مناورات من أجل التراجع عنها. وهذا الشعور يولد حالة من الصراع داخل المجتمع قد تصل إلى درجة الاغتيال السياسي كما وقع بالنسبة إلى المعارض البارز شكري بلعيد. ومصر بدورها تتخبط في حالة من المد والجزر. صحيح أنها استطاعت تنظيم انتخابات رئاسية أفضت إلى فوز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي، لكن الدستور الذي وضع على

عجل لم يستقطب انخراط جميع الفاعلين السياسيين والمجتمعيين. ومن ثم، فإن التوتر ما زال يتحكم في العلاقات السياسية في البلاد. لا تخرج ليبيا عن هذا المشهد؛ فهناك الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذه الدولة التي شهدت تدخلاً أجنبياً لإسقاط نظام القذافي. ويشعر الغرب بالمرارة لكون الأسلحة التي قدمها لإسقاط النظام السابق تتحول اليوم بأيدٍ تبدو مناهضة له، كما وقع بالنسبة إلى اغتيال السفير الأمريكي في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي. في السياق نفسه، فإن اليمن الذي تمكن من الخلاص من الرئيس السابق عبد الله صالح، يواجه إلى جانب مشكلات الانتقال الديمقراطي إشكالية صعبة تكمن في المحافظة على وحدة الدولة، وبشكل أدق على الوحدة بين الجنوب والشمال.

ثانياً، إضافة إلى ذلك، هذا الحراك كان له ثمن اقتصادي، لم نقم بإحصائه بشكل دقيق، وليس لدينا كلفة إجمالية له، لكن ما لا شك فيه أن القطاعات التي كانت مصدر موارد اقتصادية تعرضت لانعكاسات سلبية (راجع موارد السياحة، والاستثمارات الأجنبية بسبب انعدام الأمن والاستقرار وتراجع في الصادرات بسبب الاعتصامات داخل المعامل والمصانع)، وبالتالي الكثير من القطاعات الاقتصادية التي كانت مصدر توازن قد انهارت بفعل الأوضاع الجديدة. وما يزيد الأوضاع صعوبة، كون هذه الانتفاضات العربية تزامنت مع معاناة أوروبا لأزمة اقتصادية خانقة عصفت بمجموعة من الدول التي باتت تعاني ارتفاع نسب البطالة وعجز الميزانية وتدهور القدرة الشرائية والأوضاع المعيشية بصفة عامة. وهو الأمر الذي يجعل أولويات الاتحاد الأوروبي مركزة بالأساس على مواجهة هذه الأزمة. وبالرغم من خطابات الطمأنينة والوعود، فمن الواضح أن أوروبا لم تعد تملك هامشاً واسعاً لمساعدة دول الجوار غير الأوروبي.

ثالثاً، هناك مفارقة تتجلى في كون القوى التي استفادت من هذا التحول لم تكن هي القوى التي حركت وقادت مطلب التغيير في الأصل، حيث إن الثورات كانت عفوية حركتها مجموعات من الشباب عن طريق الإنترنت والمواقع الاجتماعية والصمود في أماكن الاعتصام، كما هو الأمر بالنسبة إلى ميدان التحرير في القاهرة. لكن هذه الأخيرة توارت إلى الوراء تاركة الميدان لقوى أخرى تعطي الانطباع أنها تريد العودة إلى مشروع سلفي وماضوي؛

فعندما كان الحديث في البدء عن الربيع العربي كان الأمر يحيل إلى ربيع براغ في سنة ١٩٦٨، وأوروبا الشرقية في نهاية الثمانينيات، حيث كان الربيع رمزاً للحرية والانعتاق ومناهضة الاستبداد، لكن في منطقتنا هناك شعور أن الحرية تتراجع، وقيم التحرر تنتكس لصالح مشروع ركب على هذه الانتفاضات ليفرض واقعاً جديداً لم يكن بأي حال هو الواقع الذي كانت الشعوب تأمل أن تراه بعد هذه الثورة؛ فهناك اليوم تراجع في إدراك ما كان يسميه البعض بالربيع العربي لتحل محله تسميات أخرى من قبيل الخريف العربي والشتاء الإسلامي.

بصفة عامة، يبدو بعد سنتين من الحراك أن هناك هوة بين المشروع الذي رفع في البداية، وبين الكيفية التي آلت إليها الأمور في الدول التي شكلت محور هذا الحراك؛ فهي ما زالت عموماً تعيش أزمة منظورية على مستوى بناء المؤسسات وترسيخ القيم الديمقراطية الحداثية بشكل لا رجعة فيه.

● هل يمكن أن نشهد واقعاً جديداً في علاقة إسرائيل بدول الجوار في ظل وصول الحكومات الإسلامية في بلدان «الربيع العربي»؟

ـ هذا السؤال يحيلنا إلى سؤال أوسع يتعلق بطبيعة الانعكاسات المحتملة والممكنة لهذا الحراك العربي على السياسة الخارجية برمتها. نعرف جيداً أن السياسة الخارجية على خلاف السياسة الداخلية تعرف ثباتاً واستمرارية بالرغم من التحولات التي تمس القيادات السياسية. ويعود الأمر إلى مجموعة من العوامل من أبرزها صعوبة التأثير في تعقيدات المحيط الخارجي بسهولة. حتى الساعة، ما نلاحظه هو نوع من التغيير على مستوى الخطاب. وهو يستجيب لخطاب هذه القوى التي ظلت تردد خطاباً مناهضاً لإسرائيل والغرب المتحالف معه. لكن مع احتكاكها بالتزامات السلطة ومتطلبات الواقعية، فهي تسعى إلى نهج سياسة براغماتية تراعي الإكراهات التي تواجهها. بخاصة أن الدول المتأثرة بهذه الانتفاضات تواجه، كما لاحظنا سابقاً، تحديات اجتماعية واقتصادية لا يمكن أن تواجهها بفتح جبهات للصراع مع دول الجوار أو الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ستستمر في الإعلان عن مواقف مناهضة لإسرائيل ومساندة لحماس، ولن تشجع على التطبيع كما كان الأمر سابقاً، لكن هامش المناورة يبقى محدوداً؛ فلا يمكن أن نتصور تراجع مصر عن الاتفاقيات التي أبرمتها مع إسرائيل. لذلك أعتقد أن التحدي

الأساسي اليوم هو ذو طبيعة داخلية. وبالتالي، لا يمكن أن نترقب تغييرات جوهرية على المستوى الخارجي.

● **ماذا عن دور مجلس الأمن من ثورات ليبيا واليمن وسوريا؟**

ـ كما هو معلوم، فإن دور مجلس الأمن ما فتئ يتوسع من خلال قراءة موسعة للمقتضيات المتعلقة بتهديد السلم والأمن الدوليين. ولا يمكنه أن يتجاهل كل ما من شأنه أن يشكل انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان. وكل ذلك يتم في إطار نقاش جوهري يكمن في معرفة الحدود ما بين ما هو داخلي وما يتطلبه واجب التدخل. ومن الواضح أن موازين القوى وتحالفات الأطراف المتنازعة تحدد بشكل كبير سلوك مجلس الأمن؛ ففي اليمن اقتصرت مهمة الأمم المتحدة على إذكاء الوساطة بين الرئيس عبد الله صالح ومعارضيه، وهو توجه تدعّم بموقف مجموعة من الدول من بينها الدول الخليجية وكذا الولايات المتحدة. وقد أسهمت هذه الضغوط المختلفة في إرغام الرئيس عبد الله صالح على التنحي عن السلطة، وبالتالي إخراج اليمن من المأزق المؤسساتي الذي كانت تتردى فيه.

بالنسبة إلى ليبيا، فإن مجلس الأمن وصل إلى حد تزكية تدخل حلف الناتو لمواجهة الممارسات القمعية للقذافي. وقد كان ذلك ممكناً لسببين رئيسين: **أولهما**، أن القذافي قد تصرف كعادته بكثير من الطيش والاحتقار للثوار وعدم إدراك موازين القوى. **وثانيهما**، أنه بفعل ذلك السلوك، خلق ضده إجماعاً تجلى واضحاً عندما لم يستعمل أي عضو دائم العضوية حق الفيتو.

على العكس من ذلك، فإن مجلس الأمن بقي عاجزاً عن اتخاذ إجراءات ضد نظام بشار الأسد بفعل المعارضة الشديدة لروسيا والصين؛ فروسيا إجمالاً وقفت موقفاً مضاداً للثورات العربية. وهذا الأمر يساير واقع السلطة في روسيا التي ما زالت تعاني ترنحات الديمقراطية، لم ترد إعادة السيناريو الليبي الذي جعلها تبدو وكأنها مهمشة؛ فهي تصر على الاحتفاظ بمركزها كقوة مؤثرة في الشرق الأوسط. ولا تريد أن يفرض أي حل خارج موافقتها؛ فالملف السوري يبين بجلاء أنه في حالة تعارض مصالح القوى الكبرى، فإن مجلس الأمن والأمم المتحدة لا يمكنها إلا الاكتفاء بالحد الأدنى، وهو المتمثل في وساطة المبعوث الأممي الذي لم يستطع حتى الساعة وضع حد لهذه المأساة التي تُدين الضمير العالمي.

● **وماذا عن حلف الناتو؟**

ـ منذ انهيار المعسكر الشرقي، أصبح من مهام الحلف الأطلسي القيام بالدور العسكري للأمم المتحدة كلما تطلب الأمر تدخلاً عسكرياً لمناهضة قوات نظامية. وقد حدث ذلك ضد القوات الصربية في كوسوفو في عام ١٩٩٩. لكن الجديد في التدخل في ليبيا هو أنه لأول مرة، لم تكن الولايات المتحدة هي قائدة العملية، بل إن القوات الفرنسية والبريطانية أدت دوراً أساسياً إلى جانب الدعم السياسي والمادي الذي قدمته قطر. وقد يؤشر هذا الأمر إلى أن الولايات المتحدة لم تعد مهتمة بشكل أولوي بالنزاعات في أفريقيا وحتى المتوسط. وبالتالي، فهي تكتفي بتقديم دعم لوجستيي اعتباراً لعدة عوامل مرتبطة بالصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، وفي الوقت نفسه عدم قدرتها على الوجود ميدانياً في كل النزاعات. وهذا السلوك لاحظناه أيضاً في مالي حيث إن التدخل العسكري بقي أساساً فرنسياً لمساعدة بعض القوات الأفريقية، اعتباراً للحضور التاريخي لفرنسا خاصة في أفريقيا الفرانكوفونية.

● **وماذا عن الاتحاد الأوربي؟**

ـ كباقي الدول، تفاجأت أوروبا لقوة وصمود الانتفاضة في العالم العربي وشعرت بنوع من أزمة الضمير لكونها في المراحل السابقة غلّبت الاعتبارات المصلحية وتلك المرتبطة بالسلطات القائمة على حساب مطالب الشعوب. وبالرغم من أن تصريح برشلونة الذي أسس للشراكة الأورومتوسطية، قد تضمن مجموعة من المقتضيات المتعلقة بالديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان، فإنه بدا واضحاً أن أغلب الدول الأوروبية تجاهلت معاناة الشعوب العربية، بل أكثر من ذلك، فإن بعض المسؤولين، كما هو الأمر بالنسبة إلى وزير الخارجية الفرنسية ميشل أليو ماري، تميزوا بجهل واضح لحقيقة ما كان يجري من تحولات. لذلك، بعد الصدمة كان لا بد من إصلاح ما يمكن إصلاحه. فقد تعددت المبادرات، وبخاصة على مستوى القوى المنتمية إلى المجتمع المدني للانخراط في هذا السياق العربي الجديد. لكن دول الاتحاد الأوربي تعاني نقصين: يتمثل **الأول**، في غياب موقف أوروبي موحد بفعل تعثر بناء السياسة الخارجية المشتركة، ما أفقد الجانب الأوروبي إمكانية المبادرة. ويكمن **الثاني**، في تزامن الحراك العربي بالأزمة التي تعصف بعدد من الدول الأوروبية بشكل قلص من حجم انشغالها بالتأثير في بعض مسلسلات التغيير التي يعرفها العالم.

● كيف تفسر موقف إيران المتناقض من الثورات (دعم ثورة ليبيا ومساندة النظام في سوريا)؟

ـ هذا ليس موقفاً متناقضاً، بل هو سلوك يحاول أن يستجيب للسياسة الخارجية لإيران ولمصالحها. فبالنسبة إلى ليبيا، فإن العلاقات مع القذافي لم تكن أبداً علاقات استراتيجية، اعتباراً لطبيعة شخصية القائد الليبي السابق، التي تميزت بالتغير المستمر في مواقفه. ومن ثم، فإن إيران اعتبرت أن انهيار نظام القذافي، ولو بتدخل أجنبي، لا يضر مصالحها. وبالنسبة إلى سوريا، فالموقف مختلف؛ فالعلاقة الاستراتيجية بين الطرفين تحكمها عدة عوامل، منها ما هو عقائدي يعود إلى الانتماء الشيعي نفسه، ومنها ما هو جيوسياسي؛ إن النظامين يقدمان نفسيهما كمدافعين عن الحقوق العربية، ومناهضين للتحالف الصهيوني الإمبريالي. وبالتالي، فهما يمثلان إحدى قلاع الصمود. وبالنسبة إلى إيران، فهي تريد أن تفرض نفسها كقوة إقليمية لا مناص منها في كل الترتيبات الشرق أوسطية. وهي ترتكز في ذلك على حلفائها سواء تعلق الأمر بسوريا أو حزب الله أو حماس. ومن ثم فهي تعتبر أن سقوط النظام السوري سيغير، لا محالة، من موازين القوى، وسيشكل ضربة لموقعها. ومن ثم، فإن مساندتها بجميع الأساليب للنظام السوري تبقى مطلقة، من دون أن يلغي ذلك تطلعها إلى البحث عن تسوية تضمن مصالحها.

لكن على المستوى البعيد، فإن إيران بموقفها هذا تزداد عزلة، بخاصة أن النظام في سوريا مهما كان مآل الصراع لا يمكن أن يستمر بالقوة نفسها. وربما هذا الأمر يدفع بالساسة الإيرانيين إلى البحث عن مخرج. لكن حتى الساعة يبقى دعم النظام السوري هو السائد.

● هل تشكل زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلى مصر للمشاركة في القمة الإسلامية بداية التطبيع مع مصر؟

ـ من المؤكد أن هناك نقاط تقارب بين النظامين، خاصة بعد انتخاب محمد مرسي كرئيس لمصر كانعكاس لسيطرة الإسلاميين على السلطة، فكلاهما يناهض إسرائيل، لكن تحالفاتهما وأهدافهما تبقى مختلفة؛ فمصر لا يمكنها بسهولة أن تتخلى عن التزامات النظام السابق، وهي لا تنظر بعين الارتياح إلى صعود النفوذ الإيراني بخاصة ما يتعلق بامتلاك السلاح النووي، وفي الوقت نفسه، فإن هناك اختلافاً واضحاً بين الطرفين في ما يتعلق بالملف السوري. لذلك أعتقد شخصياً

أنه من الممكن أن يحدث تطبيع للعلاقات يتجاوز حالة النفور التي كانت سائدة سابقاً. ولكن من الصعب الحديث عن شراكة استراتيجية بين الطرفين، استناداً إلى أن نقاط الاختلاف أكثر من عوامل الانسجام.

● بوصول الثورات إلى محاور جيوسياسية تعد بؤرة الأزمات عالمياً وتشهد تباينات في توجهات الفاعلين الجيواستراتيجيين والإقليميين مثل البحرين واليمن وسوريا.. كيف يمكن أن نلخص التغيرات الجيواستراتيجية بعد هذه الثورات؟

ـ كما قلت في البداية، فإن ما وقع في العالم العربي من انتفاضات لم يكن أحد يتوقعه، لذلك فإن السلوك العام الذي وصم ردود الفعل هو محاولة التأقلم بشكل من الأشكال، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل حالة. وهذا ما يساعدنا على فهم التضاربات التي برزت في تعامل القوى المختلفة مع هذه الديناميات؛ فحالة البحرين لا تشبه حالة اليمن كونها تحيل إلى وضع جيواستراتيجي معقد تتداخل فيه بشكل كبير مصالح عدد من الدول؛ فالولايات المتحدة التي تخلت عن بعض القيادات، مبارك وبن علي مثلاً، لم تقف الموقف نفسه في ما يتعلق بالبحرين؛ فهي متفقة مع دول الخليج على رفض كل ما من شأنه أن يسقط إحدى الأسر الحاكمة، لكونه قد يشكل سابقة وبداية العدوى بالنسبة إلى باقي الدول الخليجية. وثانياً، فإنه قد يؤدي إلى صعود الشيعة بشكل سيقوي من شوكة إيران، وبالتالي إلى مزيد من الاستئساد في منطقة الخليج؛ فالبحرين هي دولة شيعية محكومة بسنيين ومن ثم، فإن الولايات المتحدة لم ترَ غضاضة في تدخل قوات تابعة لمجلس التعاون الخليجي لمساندة النظام القائم. هذا التدخل يبدو متضارباً مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن يبدو واضحاً أن التوازنات الجيواستراتيجية كانت المحدد الرئيس في تبرير هذا الموقف.

يحيل اليمن إلى ما نسميه بـ «الدول الفاشلة»، وتنظيم القاعدة والحركات الإرهابية عموماً تحاول استثمار فشل هذه الدول وصعوبة مواجهتها للحركات المسلحة وذلك لخلق قواعد تحاول من خلالها زعزعة الاستقرار؛ فهي بعد الضربات التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة، والمتمثلة بالأساس في اغتيال مجموعة من قادتها البارزين، وفي مقدمتهم أسامة بن لادن، علاوة على تزايد التعاون الأمني الدولي، فإنها وجدت نفسها مضطرة إلى التراجع

نحو دول تسيطر عليها الهشاشة كما هو الأمر بالنسبة إلى اليمن أو بالنسبة إلى دول الساحل.

لقد حاول الرئيس عبد الله صالح استثمار وجود جماعات إرهابية لتقديم نفسه وكأنه المقاوم الصلب لهذه الحركات التي توجد في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، هذه الأخيرة التي حاولت أن توفق بين مساندتها لمكافحة الإرهاب من خلال القيام بضربات جوية بواسطة طائرات من دون طيار، حققت بعض النتائج في إضعاف الحركات المقاتلة، لكنها في الوقت نفسه لم ترَ مانعاً في إحداث إصلاحات سياسية يصر عليها من يتظاهرون. وقد تم ذلك بعد رحيل الرئيس السابق وتعويضه بنائبه الذي يحاول اليوم القيام بالإصلاحات السياسية، ولكن أيضاً السهر على المحافظة على الوحدة الترابية في ظل التهديدات، سواء منها الناجمة من الحركات الإرهابية أو تلك الصادرة عن بعض الدعوات إلى عودة انفصال الجنوب عن الشمال؛ فنحن اليوم أمام نظام يستمر لكن برجال آخرين ربما يتمتعون بصدقية أكبر، لكن على العموم لا يمكن انتظار تغيرات جوهرية في هذا البلد. من هنا نستنتج أن هذه الهزات التي أصابت مناطق مختلفة من العالم العربي لم يتم التعامل معها بعقيدة موحدة، ولكن بعد المفاجأة تمت المصاحبة بأشكال متباينة.

● أنتجت الثورة السورية واقعاً جيواستراتيجياً معقداً ممثلاً في التنافس بين تركيا وإيران. كيف ترى العلاقة بين البلدين ومستقبل المنطقة في ظل هذا الواقع الجديد؟

ـ في ما يتعلق بسلوك هاتين القوتين الإقليميتين إزاء الوضع المأسوي في سوريا، يمكن أن نلاحظ أن إيران توجد في وضعية مريحة أكثر، فهي واضحة في اختياراتها ولا تتردد في تعبئة الموارد لنصرة النظام القائم في سوريا، وإن كانت قد بدأت تواجه بعض الانتقادات الحرجة؛ فإلى أي حد سوف تستمر في مساندة هذا النظام الذي يبرهن يومياً عن طابعه الدموي؟ ألن يفقدها هذا الموقف كل صدقية في العالم العربي والإسلامي؟ كيف يمكن لها أن تخرج من دور المساندة المطلقة إلى دور أكثر مرونة يحمي مستقبل مصالحها خاصة في حالة سقوط نظام الأسد؟ ربما على العكس من ذلك، فإن تركيا توجد في وضعية غير مريحة. لقد عمدت تركيا في بداية حكم حزب العدالة والتنمية، إلى بناء سياسة خارجية عرفت بسياسة تصفير

المشكلات، أي الابتعاد عن تلك الرؤيا التي كانت تعتبر أن تركيا محاطة بالأعداء؛ فعوض عن ذلك سعت إلى تعميق التعاون مع دول الجوار ومحاولة حل بعض الخلافات التاريخية مع البعض منها. واستطاعت بالفعل، في البداية أن تؤدي دوراً إيجابياً، بيد أن هذه السياسة سرعان ما اصطدمت بالتعارض الجوهري القائم بين الاعتبارات الأخلاقية والاعتبارات المصلحية؛ فتركيا توجد في حالة تنافر مع جميع أطراف جوارها؛ فالتطبيع مع أرمينيا لم يؤت أكله، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ما زال محاطاً بالصعوبات، والعلاقات مع إسرائيل منقطعة بعد أن قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة الباخرة مافي مارمرا، التي أرسلتها منظمة غير حكومية تركية لفك الحصار عن غزة، وقتل بعض ركابها. وفي ما يتعلق بالملف السوري، فإن مساندة تركيا لمعارضي النظام ما زالت غير حاسمة بالرغم مما كان يعتقد من احتمال سقوط النظام. وتواجه تركيا في الوقت نفسه مخلفات استقبال آلاف اللاجئين السوريين الفارين من الحرب الأهلية. كل هذا جعل تركيا تكتسب رصيداً شعبياً في العالم الإسلامي بسبب مواقفها المساندة للمعارضة السورية ولحركة حماس، وكذلك بفعل نموذجها الرائد الذي استطاع المزج بذكاء بين الإسلام وانخراط البلاد في الدينامية العالمية. لذلك تحاول تركيا اليوم إعادة تقييم سياستها ليس على مستوى المبادئ والمواقف، ولكن على مستوى النجاعة. ولا شك في أن تجاوز الأزمة مع إسرائيل، سيمنح تركيا إمكانية تأدية أدوار أكثر فاعلية في هذا الفضاء الشرق أوسطي المشحون بالاضطرابات.

إن انسياح الوضع في سوريا وصعوبة التنبؤ بمآلِ العنف الدموي الذي يحصد مئات الأبرياء يومياً بات يفرض على الفاعلين المختلفين مراجعة المواقف والتخلي تدريجياً عن الثوابت في محاولة لإيجاد حلول وسطى تسمح بإخراج سوريا من مأساتها الراهنة.

● ما هو حجم الدور القطري في التأثير في الحراك العربي؟

ـ من المعروف أن قطر الدولة الصغيرة قد سخرت منذ مدة مواردها الناتجة من استثمار الغاز إلى البحث عن موقع دولي يتجاوز بكثير ضعفها الديموغرافي. واستثماراتها موجودة اليوم في قطاع الإعلام من خلال الجزيرة التي تحولت إلى مساهم في الانتفاضات العربية، وفي مجال الرياضة من خلال شراء بعض الفرق الأوروبية المشهورة، علاوة على استثماراتها في

القطاعات الاقتصادية الكلاسيكية. ويبدو أن الخط الرابط للسياسة القطرية هو مساندة الحركات الاحتجاجية كافة، وبخاصة تلك النابعة من حركات إسلاموية. وقد يكشف هذا الموقف عن نوع من التعارض بين المشروع المجتمعي الذي تريد أن تشيده في الداخل، وبين تشجيع حركات متطرفة، حتى ولو تعلق الأمر بزعزعة استقرار بعض الدول، كما هو الأمر في مالي مثلاً. لكن يبدو وكأن الأمر بالنسبة إلى القيادة القطرية يكمن بالأساس في تحقيق شعبية من خلال مساندة الحركات الاحتجاجية الخارجية مهما كانت درجة تطرفها. لكن السؤال الأساس يكمن في معرفة ما إذا كانت قطر التي خرجت من جغرافيتها الضيقة تملك فعلاً مقومات التأثير في الجغرافية الواسعة. صحيح أن قطر كما لاحظنا موجودة على كثير من الجبهات وأصبحت تظهر وكأنها الدولة الأكثر بروزاً في الخليج، وحتى في النظام العربي، وتسعى جاهدة إلى التموقع في كل حركات التغيير العربية، لكن على الرغم من ذلك، فإن دورها المباشر يبقى محدوداً، بخاصة في لحظات التوتر التي تتطلب تدخلاً مكثفاً كما هو الأمر في ليبيا أو في مالي حالياً، لكونها لا تملك مقومات السلطان والنفوذ سواء منها المدنية أو العسكرية؛ فالتدخل في ليبيا مثلاً تطلب تعبئة قوات وإمكانيات بشرية ولوجستية تطلبت تآزر فرنسا وبريطانيا علاوة على الولايات المتحدة التي قدمت دعماً لوجستياً؛ ففي هذه الحالة تدرك قطر أن دورها يبقى منحصراً في تقديم الإعانات المادية وكذلك الدعائية، وبشكل أدق، فإن دورها يبقى مرتبطاً بقوى أخرى؛ فهي لا تملك دوراً مستقلاً وناجعاً.

● في الوقت الذي تدعم فيه ممالك الخليج الثورات في بعض البلدان العربية كسوريا، نجدها في المقابل تشن ثورة مضادة للربيع العربي من خلال قمع التظاهرات والاستنفار الأمني إلى جانب نهج بعض الإصلاحات الاقتصادية.. كيف تفسر هذا التناقض؟ وهل تكون بذلك في مأمن من خطر الثورة أم أخمدتها حتى وقت آخر؟

ـ معروف أن الدول الخليجية هي دول محافظة ومناوئة للفكر التحرري والحداثي. وليس سراً أن الكثير من الحركات الإسلامية قد تغذت من الفكر الوهابي وتلقت تمويلات من هذه الدول وبخاصة المملكة العربية السعودية وقطر، ومعروف كذلك أن الكثير من القنوات الفضائية الدينية يعمل على نشر فكر ديني متزمت يقوده بعض الدعاة المنغلقون والرافضون لقيم الانفتاح

والتسامح.. لذلك على هذا المستوى لا يمكن أن يكون هناك تناقض بين هذه الدول والحراك العربي الذي سطت عليه قوى إسلامية محافظة تريد إعادة النظر في بعض المكتسبات التقدمية بخاصة في مجال الأحوال الشخصية، وهي تستفيد في ذلك من إخفاق الحركات الليبرالية واليسارية العربية، وتغلغل النزعة الدينية في النسيج المجتمعي بصفة عامة.

من هذا المنطلق، فإنها لا يمكن إلا أن تعارض كل حركة احتجاجية داخلية من شأنها المطالبة بإعادة النظر في طبيعة الحكم والامتيازات الهائلة التي يوفرها لأتباعه. ومن ثم لم تتردد في تطويق احتمالات وقوع ارتدادات لما حصل في دول عربية أخرى من خلال توزيع بعض المكافآت والمنح وإطلاق بعض البرامج الاجتماعية؛ ففي الوقت نفسه لم تتردد في مواجهة الحركة الاحتجاجية في البحرين من التدخل عسكرياً. هل تشكل هذه الإجراءات مجرد مسكنات وتأجيل انفجارات محتملة؟ لا يمكن الحسم بالجواب، ولكن من الواضح أن المجتمعات الخليجية تزخر بالقنابل الموقوتة، من بينها وضعية المهاجرين بخاصة منهم الآسيويون الذين يعيشون أوضاعاً صعبة، والذين يشكلون في بعض الأقطار، كما هو الشأن بالنسبة إلى قطر، الأغلبية الديمغرافية. كذلك مسألة العدالة الاجتماعية تبقى مطروحة في ظل وجود بؤر الفقر والهشاشة. علاوة على إشكالية السلطة والحكامة التي هي من القضايا التي لا يمكن تغييبها. لذلك، فإن مستقبل هذه الدول يبقى مرتبطاً بدرجات مختلفة، بقدرة مسؤوليها على القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية بشكل تدريجي، وكذلك مستوى نمو المجتمع المدني خاصة من خلال النخب المتعلمة التي تتطلع إلى مجتمع يسمح لها بالتعبير عن طموحاتها وتطلعاتها بشكل أحسن.

● كيف تأثرت فلسطين بالثورات والتغيرات التي شهدتها المنطقة؟

ـ إذا كانت إسرائيل قد استفادت من هذا الحراك العربي، فإن فلسطين كانت من ضحاياه. ربما هذا مكر التاريخ ومكر التفاعلات؛ فالقضية الفلسطينية التي طالت بسبب التعنت الإسرائيلي والمساندة الأمريكية من ناحية، وبسبب أيضاً التطورات الداخلية من ناحية أخرى، ما جعل زخمها يتراجع في العالم العربي ولدى مجموعة من القوى التي كانت مساندة لها. إضافة إلى ذلك، فالقضية الفلسطينية كلما وقعت أي أحداث دولية مهمة،

فهي تهمش بشكل كبير كما حدث سابقاً في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكما يحدث اليوم بعد أحداث الحراك العربي.

وأمام القضية الفلسطينية تحديات كبرى، أهمها أن الفلسطينيين اليوم لا يمكنهم الاستمرار في إعطاء صورة على أنهم جماعة ممزقة، وإذا أرادت القضية الفلسطينية العودة اليوم إلى الواجهة، فعلى الفلسطينيين إعطاء إشارة بعودة الوحدة إلى صفوفهم، وبأن لديهم مشروعاً وتصوراً لما يمكن فعله؛ فحتى إذا تحرك اليوم مسلسل التفاوض، فلا يمكن أن يكون له نتائج إيجابية تذكر، إذا لم يكن الصف الفلسطيني موحداً وفق رؤيا لها صدقية على قدرته على مواجهة هذا المسلسل التفاوضي، وعلى وضع سقف لما يمكن قبوله ولما يمكن رفضه.

فلسطين حققت نتيجة أساسية بقبولها كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وهذا المعطى يجب استثماره اليوم، ولا يمكن في أي حال تحقيق هذا الاستثمار إلا من خلال الضغط بشكل موحد ومنسجم على القوى النافذة، على اعتبار أنه ينبغي عدم تهميش القضية الفلسطينية. واليوم أهم كرة توجد في ملعب الفلسطينيين أنفسهم، فهم الوحيدون القادرون على إرجاع القضية الفلسطينية إلى الواجهة جماهيرياً وسياسياً.

● قدرة الرأي العام على التأثير في عملية صنع القرار بعد الثورات، هل يمكن أن ينتج مفهوماً جديداً لـ «المقاومة» بعيداً عن الإملاءات الأمريكية والإسرائيلية؟

ـ لا أعتقد ذلك، وأنت هنا تطرحين سؤالاً كبيراً ومهما حول دور الرأي العام في التأثير بالخصوص على الاختيارات الخارجية، أنا شخصياً لا أعطيه الأهمية نفسها، وأنا انتمى إلى تصور يعتبر ربما أن هناك مغالاة في الرأي العام لسبب بسيط جداً وهو أننا لا نملك رأياً عاماً منسجماً، فالرأي العام هو مجموعة من الآراء ومجموعة من المواقف التي هي نتاج بعض القوى وبعض التصورات. أضيفي إلى ذلك أن المحدد اليوم للفعل السياسي والنتيجة السياسية ليس هي المعطيات الخارجية، وإنما هي المعطيات الداخلية من خلال الكيفية التي يتم بها معالجة القضايا اليومية للمواطن، وهذه خاصية ليست مرتبطة بالعالم العربي ولكنها مرتبطة بالعالم ككل. والمواطن اليوم لديه مطالب في ما يتعلق بالشغل والصحة والكرامة، وهو يشعر اليوم أن هذه التحولات التي تحصل لن تؤدي إلى إصلاح وضعيته، بل ربما هناك تراجع.

واليوم جميع التظاهرات وجميع الحركات الاحتجاجية لم تطرح أي قضية

مرتبطة بالسياسة الخارجية أو إسرائيل، ومن بين الأمور التي لم تجعل هذه القضايا في الواجهة هو كون الدول الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تصاحب هذه الثورات، والرئيس الأمريكي أعطى انطباعاً أنه يساند الشعوب في مطالبها، ما جنبنا رؤية التنديد بالمواقف الأمريكية أو إحراق العلم الأمريكي كما كان يحدث في أحداث سابقة، وهذا دليل على أن الهواجس المرتبطة بالمحيط الخارجي لم تعد مؤثرة حتى الساعة على الأقل، ووحدها الهواجس الداخلية مسيطرة اليوم على المشهد العربي وخصوصاً تلك المرتبطة بالهوية والسلطة والأوضاع الاقتصادية.

● عقب الثورات العربية، هل يمكن أن يشهد العالم تغيرات نوعية في النظام الدولي يمكن أن تسجل انتهاكات لمبدأ سيادة الدول؟

ـ العلاقة بين السيادة والقانون الدولي، هي علاقة معقدة وصعبة سواء تعلق الأمر بالحراك العربي أو غيره، ففي كثير من المواقف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، النظام الدولي يجد نفسه في حالات تكون فيها السيادة في مهب الريح، وهنا أتحدث مثلاً عن واجب التدخل الإنساني ومبدأ المسؤولية في حماية المدنيين.. أمور كانت وسوف تبقى، لأن العالم الذي نعيش فيه هو عالم يعطي انطباعاً أنه يحدق به مجموعة من المخاطر مقابل ضعف مصادر الاستقرار. ومجمل التحولات التي حصلت في العالم جعلت النظام يفرز مجموعة من الفاعلين غير مهيكلين ويصعب التحكم فيهم ما دام هدفهم هو زعزعة استقرار هذا النظام. وأتحدث هنا بالخصوص عن تنظيم القاعدة والإرهاب والمافيا، وأيضاً ما حدث مؤخراً في أوروبا من خلط لحم الحصان بلحم البقر.. وهذا كله يحيل إلى قضية أساسية وهي أن العولمة بقدر ما أعطت الإنسانية مجموعة من الإمكانات المرتبطة بالتحرك والتنقل والتواصل، زادت من الأخطار وهشاشة النظام وعدم قدرته على مواجهة مختلف التحديات. وبالتالي، فإن عدداً من الدول تحول إلى دول فاشلة، وهنا يطرح سؤال جوهري: كيف يمكن هذه الدول الفاشلة أن تحمي سيادتها؟ وهذا الإشكال مطروح في مالي، حيث إن الجيش المالي اليوم غير قادر على مواجهة الحركات المقاتلة، ما جعل مالي برمتها تسقط في يد الإرهابيين.

وفي إطار هذه الحالات المعقدة، تطرح إشكالية مستمرة بخصوص العلاقة بين «السيادة» كمبدأ مقدس تتشبث به جميع الدول، وبين «التدخل»

الذي يعتبر أيضاً إحدى خاصيات التفاعل الدولي، وخاصة عندما ترتكب أفعال لا يستطيع تقبلها لا الضمير الإنساني ولا الشرعية الدولية. وقد شاهدنا ذلك في ليبيا، واليوم مستمرة في سوريا؛ فكيف الحديث اليوم عن سيادة سوريا؟ ومن يمثل تلك السيادة، هل النظام أم المعارضة؟ وأيضاً من هي القوى التي يمكن أن تتدخل من دون أن يكون هدفها فقط مصلحي؟ وهذه كلها أسئلة محيرة وصعبة جداً.

● هل تنطوي الحملة الفرنسية ضد الإسلاميين المسلحين على مخاطر تحول المنطقة إلى «أفغانستان افريقية»؟

ـ لا أعتقد ذلك، فحسب المعطيات المتوافرة حتى الساعة، أعتبر أن الكيفية التي قادت بها فرنسا عملياتها العسكرية أعطتنا حقيقة مهمة، وهي أن ردود فعل القوى الإسلامية تبدو وكأنها محتشمة شيئاً ما؛ فالقوات الفرنسية دخلت إلى مجموعة من المدن المالية من دون مقاومة، وحققت بذلك «انتصاراً من دون حرب»، مقابل بعض ردود الفعل المحتشمة من الجانب الآخر.. لكن هل يتعلق الأمر هنا بتكتيك لهذه القوى التي كانت في وقت ما على أبواب باماكو؟ أم ربما لدينا بعض المغالاة في قوة هذه الأطراف وأسقطنا عليها وضعية مغايرة؟

بالتالي، أعتقد أن الوضعية في أفغانستان مختلفة عن وضعية مالي، فأفغانستان فيها حركة مقاومة وطنية، فطالبان هي حركة أفغانية جاءت نتيجة لمجموعة من التدخلات بدأت بالاتحاد السوفياتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تطالب بمشروع وطني ديني. أما الحركات الموجودة في مالي، فأغلب مكوناتها هي من عناصر ليست مالية في الأساس، بذلك فهم لا يدافعون عن مشروع وطني، فهم لديهم مشروع عالمي. ثم من ناحية الجوار، نحن ندخل هنا في القضايا الجيوسياسية، فطالبان استفادت من تواصل الجوار خصوصاً المخابرات والقبائل الباكستانية، بخصوص مالي فإن كل الدول المجاورة مناهضة لها (الجزائر، موريتانيا، التشاد، النيجر..)، وبالتالي، يبدو لي هامش المناورة بالنسبة إلى هذه القوى ضعيفاً. من هنا لا يمكن وجود أي تشابه بين حالة مالي وحالة أفغانستان.

● كيف ترى ملامح النظام العربي ما بعد الثورات العربية؟ وما هي التغيرات المحتملة في خريطة المنطقة العربية؟

ـ لحد الساعة، النظام العربي هو نظام منطوٍ على نفسه، لأن أغلب

الدول التي عرفت الحراك العربي، لا تزال تتخبط في مشكلات مصيرية ذات طبيعة سياسية اقتصادية واجتماعية، ليس هناك تصور لبناء الديباجات، لأنه طالما أننا لم نقم بحل المشكلة الأمنية، أي خلق استقرار داخلي فسوف يكون من الوهم أن نفكر مثلاً في خلق تحالفات أو حل المشاكل الاقتصادية أو جلب المشاريع التي يمكن أن تستقطب الاستثمارات. وبالتالي فهاجس الدول التي عرفت حراكاً هو في كيفية عودة الاستقرار ولا شيء آخر، ومن هنا ليس هناك أي تقدم في ما يخص اتحاد المغرب العربي على الرغم من أنه كان هناك حديث وبعض المحاولات لتحريك المياه الراكدة، لكن الواقع اليوم عنيد ونحن نعيش الوضع السابق نفسه. بالنسبة إلى المحاور الأخرى نلاحظ الجمود نفسه في مجلس التعاون الخليجي، فليس هناك أي تقدم يذكر، والشيء نفسه بالنسبة إلى مبادرات التعاون بالخصوص في المجال الاقتصادي والاجتماعي فهي مبادرات انفرادية أكثر مما هي خاضعة لمشروع.

في النهاية، العالم العربي أحسن ما يمكن أن نصفه به اليوم، هو أنه في مرحلة انتقالية وأنه يبحث عن نفسه، والكيفية التي سوف يحل بها مشاكله، وحل معضلاته السياسية، بالأساس هو من سوف يحدد إذا أمكن في ما بعد إمكانية الانخراط في هذا المشروع أو مشروع آخر.

ثانياً: تهميش المرأة والأقليات

١ ـ شهادة
كمال غبريال

حكم الأغلبية

وأقول: إنه مستنقع التيارات المتضاربة العشوائية.. وهنا يتضح سر السلام الظاهري الذي تبدى إبَّان الثورة، حيث جنحت الجماعات الدينية للتوقف المؤقت عن ممارساتها المفضلة وهي مهاجمة الأقباط وانتهاك إنسانيتهم، لحين تمكنها من ركوب الشعب المصري وثورته..!

● لماذا في رأيك طفت على المشهد المصري الصراعات الطائفية في هذه المرحلة الانتقالية في الوقت الذي رأينا كيف احتمى المسلمون والمسيحيون بعضهم ببعضهم البعض في ميدان التحرير؟

ـ بداية لا يوجد بمصر ما يمكن تسميته «صراعات طائفية» بالمفهوم المتعارف عليه للمصطلح، والذي يعني صراع طائفتين أو أكثر، فما لدينا في مصر هو «اعتداءات طائفية» تشنها الجماعات الدينية الإسلامية على الأقباط، مستعينة بالغوغاء، بينما الأقباط ليسوا حتى في حالة «دفاع عن النفس»، وإنما في حالة «عويل ونحيب» على ما يحدث لهم، وهنا يتضح سر السلام الظاهري الذي تبدى إبَّان الثورة، حيث جنحت الجماعات الدينية إلى التوقف المؤقت عن ممارساتها المفضلة وهي مهاجمة الأقباط وانتهاك إنسانيتهم، إلى حين تمكنها من ركوب الشعب المصري وثورته.

والحقيقة أن الجماهير التي خرجت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، كانت تعرف جيداً ما ترفض، هو نظام مبارك، لكنها لم تكن لديها أدنى فكرة عما تريد، أي عن الطريق الذي ينبغي عليها أن تسلكه لتحقيق شعار «عيش. حرية. كرامة إنسانية»، الذي رفعته إبَّان الثورة، بينما توزعت رؤى نخبتها بين أفكار هلامية شعاراتية موروثة من أزمنة الستينيات بالنسبة إلى عناصر المدنية، ومن ١٤ قرناً مضت بالنسبة إلى التيارات الإسلامية، وما حدث منذ سقوط مبارك وحتى تولي مرسي، أشبه بالتجديف في مستنقع يموج بالتيارات المتضاربة العشوائية، واستطاع التيار الوحيد المنظم وهو الإخوان والسلفيون من الوصول إلى كراسي الحكم، لكن بينهم وبين السيطرة الفعلية على البلاد مسافة كبيرة حافلة بالألغام الكفيلة بتفجير مشروعهم كله.

● كيف ترى وضع الأقباط داخل الدستور المعروض للاستفتاء؟ وأي مستقبل للأقباط في مصر في ظل وصول الإسلام السياسي إلى الحكم؟

ـ الدستور المعروض يمهد لدولة دينية إسلامية، وسوف ينعكس هذا سلبياً على المصريين جميعاً باختلاف مكوناتهم، لكن هذه السلبيات ستتضاعف بلا شك على الأقباط، الذين سيتحولون من تعريف «مواطنين» إلى تعريف كفار مطلوب منهم دفع الجزية عن يد وهم صاغرون، كما سيكون من المطلوب إلزامهم أضيق الطريق، أي جعلهم في حالة انضغاط دائمة تجبرهم على التحول إلى الإسلام؛ فالمادة (٢١٩) من الدستور كفيلة وحدها على

الأقل بهذا، وإن حدث وسيطر الإسلاميون على الحكم، فإن الحل الوحيد للأقباط بل وللمسيحيين في سائر دول الشرق الأوسط، هو المغادرة إلى أي مكان يحترم إنسانية الإنسانية، وهذا الحل له إيجابيات حاسمة لهم، وإن كان بالغ السلبية على أوطانهم التي ستفقد عنصراً مهماً من العناصر المساعدة على الطفو فوق مستنقع التخلف القروسطي.

● كيف السبيل إلى تحقيق مبدأ «المواطنة» والتعايش السلمي والمحافظة على وحدة النسيج الوطني في مصر؟

ـ الحل الوحيد لجميع شعوب الشرق الأوسط وليس لمصر فحسب، هو اعتناق «العلمانية» الواضحة الصريحة والمستقيمة، وهذا لا يحقق وحدة الأوطان فحسب، وإنما سيحقق وحدة هذه الشعوب مع المنظومة الإنسانية الشاملة في عصر العولمة، فمن دون «العلمانية» ستتفتت الأوطان داخلياً، وتنعزل وتستبعد نفسها عن موكب الإنسانية خارجياً، لكن كيف يمكن توطين «العلمانية» في أرضنا؟ هذا هو السؤال الذي نبحث عن إجابة له!

● من «رئيس بلا سلطة» إلى رئيس بـ «سلطات مطلقة ومحصنة»، كيف ترى هذا التحول الجذري والسريع في المشهد السياسي/ الرئاسي المصري؟ وما هي تداعياته؟

ـ من الواضح أن عموم الشعب المصري غير المجند من قبل الجماعات الدينية، يرفض رفضاً قاطعاً ما يستهدفه التيار الديني من هيمنة عبر تعظيم سلطات الرئيس الذي يمثلهم، وأستطيع القول إن تداعيات هذا الأمر جيدة أو حتى رائعة، فقد كشفت مبكراً جداً ما يضمره دعاة التخلف للبلاد والعباد، فتوحد مختلف فرقاء الساحة المصرية لمواجهتهم.. هذا جيد جداً!

● هل يجوز القول إن المخاض الثوري المصري أنجب ديكتاتوراً جديداً لكن بزي إسلامي؟

ـ هذا صحيح بالتأكيد، فالتربة المصرية ترويها الثقافة الأبوية (البطريركية) منذ عصور يصعب حصرها، بل ونستطيع القول إن مصر لم تعرف يوماً غير الثقافة الأبوية؛ فـ عبد الناصر والسادات ومبارك، هم أبناء التربة المصرية، وكذا الأمر بالنسبة إلى محمد مرسي، وسنظل ننجب رؤساء طغاة طالما بقيت ثقافتنا هي ذاتها، وإن كان ينبغي لنا الترحيب بما نشهد الآن

من رفض شعبي يقوده الشباب لاستمرار الهيمنة، لكن الأمر يحتاج إلى التعميق الثقافي حتى ينعكس هذا على رؤية الناس للحياة في سائر مناحيها.

● ماذا يعني لك الاتهام الذي يلاحق الرئيس مرسي كونه المنفذ لسياسات وأهداف جماعة «الإخوان المسلمين» التنظيم السري غير المتحلي بالشفافية؟ وما هي انعكاساته في حال صحته على المشهد المصري العام؟

ـ ليس هذا اتهاماً، بل هو توصيف دقيق لأداء مرسي وشخصيته ووضعه الذي اختارته الأغلبية على أساسه، وليس من حقنا أن ننكر عليه ما نعرفه عنه، فالذين صوتوا لمرسي لم يصوتوا له شخصياً، فقد كان واضحاً للجميع أنه مجرد ممثل لجماعة الإخوان المسلمين ذات التاريخ الطويل من العمل السري والمؤامرات والاغتيالات السياسية، وانعكاسات ذلك نراها واضحة في التظاهرات المشتعلة في سائر أنحاء البلاد، والتي قد تخبو أو تخفت لبعض الوقت، لكنها لن تنتهي حتى يتمكن الشعب من تقويم نظام حكمه ليصير نظام حكم وطني، وليس حكم عصابة سرية.

● أزمة الإعلان الدستوري لـ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، كشفت أن الرئيس المنتخب مرسي لا يمد جسور التواصل لا مع معارضيه السياسيين ولا مع نسبة الـ ٤٨ في المئة من المصريين الذين لم يصوتوا لصالحه.. ما قراءتك لهذا الواقع؟

ـ أحب أن أكون منصفاً فلا أكيل الاتهامات لرجل لا يمتلك من أمر نفسه شيئاً؛ فحتى ترشحه لرئاسة الجمهورية لم يكن بمبادرة شخصية منه، وإنما تم وضعه في قائمة المرشحين تحسباً لاستبعاد خيرت الشاطر المرشح الحقيقي للجماعة، فكيف نطلب أو نتوقع من شخصية كهذه أن تمد الجسور مع المعارضة، وهو مجرد حامل لختم رئاسة الجمهورية، يطبعه على القرارات المرسلة إليه من مكتب الإرشاد؟!

● لماذا هذه الحدة والشراسة الآن في معركة الاستقطاب والصراع بين الإسلاميين والقوى المدنية، لدرجة انقسمت فيها البلد إلى معسكرين، في حين كانت هذه المعركة موروثة وعابرة في تاريخ العرب الحديث منذ نهضة محمد علي؟

ـ هي بالفعل معركة موروثة منذ محاولة محمد علي وأسرته تأسيس دولة

حديثة في مصر، لكن الجديد الآن بحق، هو ما نراه من رفض شعبي لهيمنة التيارات الدينية، ما يحدث فرضه عصر العولمة والتطور المذهل في وسائل الاتصال وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، لكن ينبغي لهذا المظهر ألّا يجعلنا نتفاءل أكثر مما ينبغي، فهذه الروح المتحررة تحتاج إلى التعميق، حتى تصبح الحرية ثقافة وسمة للسلوك اليومي للإنسان المصري.

● كيف تتوقع نتائج الصراع بين الإسلاميين والرئيس، وهو طرف منهم، ما دامت خطاباته كلها منحازة إليهم، وبين القوى السياسية والمجتمع المدني؟

ـ النتائج المتوقعة على المدى القصير قد تكون غير باعثة على التفاؤل، لكن على المدى المتوسط سيكون الأمر أفضل نسبياً، لكن النصر الحاسم لتيارات الحداثة والمدنية سوف يحتاج لسنوات طويلة، لكنه قادم لا محالة.

● ماذا تقول عن الأصوات المطالبة بالتحقيق مع رموز المعارضة المصرية بتهم الخيانة العظمى والانقلاب على الشرعية؟ وهل يمكن أن نشهد في مصر تكرار سيناريو الاعتقالات والتصفيات الجسدية لمعارضي النظام؟

ـ بالتأكيد سوف نشهد اعتقالات واغتيالات لرموز التيارات المدنية. أمامنا فترة عصيبة قادمة، فمن تمكنوا من السلطة لن يتركوا مصر إلا وهي مثخنة بالجراح.. هم أنفسهم من يقول ذلك صراحة وليس فقط المعارضون لهم!

● وكيف تنظر إلى مستقبل العلاقات بين رئيس يحكم بلداً نصفها يدين له بالطاعة والولاء، والنصف الآخر فقد عنده صدقيته وهيبته؟ وما انعكاسات ذلك على وحدة واستقرار مصر؟

ـ بداية لا أرى مشكلة في رئاسة من نجح فقط بنصف أصوات المصريين، المشكلة فيمن يحكم، وفي الفكر الذي يعتنقه هذا الحاكم، وفي ما ترتب على ذلك من فقدان فعلي للثقة بينه وبين باقي شرائح المجتمع.. المشكلة في محمد مرسي وجماعته وحلفائه، وليس في موقف المعارضين منه، ولا أظن أن المشكلة يمكن أن تنتهي بما قد يسمى بـ حوار أو تفاهمات مع جماعات لا تعرف غير الرأي الواحد الكاره والمكفر لكل آخر، وبالتالي فمن الصعب الحديث عن استقرار في بلد تحكمه «عصابة»، وهذا التوصيف ليس قدحاً في المجموعة الحاكمة، بقدر ما هو توصيف علمي دقيق لطبيعتها وتكوينها وأيديولوجيتها.

● في حال جاءت نتائج التصويت بـ «نعم».. كيف تنظر إلى واقع مصر بعد هذا الدستور؟

ـ فلنكن واقعيين، الدساتير في مثل بلادنا هي بوابات أو نوافذ قد نفتحها وقد نغلقها، وبالدستور المقدم ثغرات قد تفتح أبواب جهنم على مصر والمصريين، لكن ليس معنى هذا أنه من المحتم أن تقدم طيور الظلام على فتح تلك الثغرات، فأمامنا مساحة من العمل الشعبي السياسي، يستطيع إجبارهم على تجنب فتح أبواب جهنم على الجميع.

● في أي اتجاه تسير البلاد في ظل كل هذه المعطيات؟ وهل يمكن الحديث عن حرب أهلية والتقسيم كخطر يهدد مصر ويعصف بها في أيامها/ سنواتها القادمة؟

ـ في حدود المعطيات المرئية حالياً لا أظن أن مصطلح «الحرب الأهلية» تتوافر مقوماته في الساحة المصرية، الوارد هو حدوث أعمال عنف وإرهاب وفوضى؛ فالحرب الحقيقية تحتاج لطرفين يمتلكان مقومات العنف ويرغبان في ممارسته، والوضع المصري حتى الآن هو أن لدينا طرفاً واحداً يمتلك مقومات ممارسة العنف أو الحرب، ويعتنق أيديولوجية القتل والقتال وهو طرف الجماعات الإسلامية، في مقابل جماعات غير منظمة لا تعرف ولا تعترف بغير الحوار السلمي، الذي إن تطور أو بالأصح تدهور لن يذهب لأبعد من أعمال شغب وفوضى، أما مسألة تقسيم مصر، فأنا أعتبرها مزحة سخيفة، أقول هذا ليس بغضاً أو رفضاً للتقسيم من حيث المبدأ، فقد يكون التقسيم في بعض الحالات حلاً نموذجياً لصالح جميع الأطراف، لكن مصر لها طبيعة جغرافية وديموغرافية خاصة، مصر كل واحد غير قابل للتقسيم.. هي هكذا وستظل هكذا، ويمكننا اعتبار هذا ميزة أو عيباً، سيان!

● ما هي في رأيك الحلول العملية لخروج وحدة البلد منتصرة من هذه الأزمة؟

ـ ليس لدي مع الأسف وصفة سحرية تخرج البلاد بين لحظة وضحاها من مستنقع صنعته لنفسها بنفسها؛ فالتفاعلات المجتمعية قد بدأت، وانتهت عصور الركود والتكلس، وينبغي ألّا تزعجنا سخونة تلك التفاعلات، وعلينا أن نصبر عليها ونتحمل تكلفتها التي نرجو ألا تكون فوق ما نحتمل، فهناك بعيداً في نهاية النفق المظلم ينتظرنا فجر الحداثة والحرية.. الحل إذاً، في المثابرة الإيجابية، وليس طبعاً في الصبر الساكن السلبي.

٢ ـ شهادة
رجاء بن سلامة

استبدادية الرأي الغالب

وربما تقوم ثورة أخرى. لكن الثورة كمسار متواصلة في شكل مقاومة سلمية ومتعددة المظاهر لحكم الإسلاميين. الإسلاميون يمثلون الثورة المضادة التي خرجت من صناديق الاقتراع. الإسلاميون غيروا وجهة ثورة مدنية ذات مطالب تحررية واجتماعية، وحاولوا فرض رؤاهم لأيديولوجية وشعاراتهم الهوية. هكذا أرى الأمور. . . . . .

● ما هو في رأيك تأثير الثورات وتحولات العالم العربي على الحريات والحقوق في دول الحراك العربي؟

ـ على الرغم من أن الأوضاع مختلفة من بلد إلى آخر، وعلى الرغم من صعوبة الانتقال الديمقراطي بل ومأسويته في بلد مثل سوريا، فإن العالم العربي لن يعود كما كان. هناك تحول جذري في وعي الناس، ولعل الصحوة الحقيقية هي هذه: الديمقراطية أصبحت لأول مرة مطلباً شعبياً.

● بعد الدور البارز للمرأة والصورة المشرقة لها في صنع تاريخ الشعوب.. ماذا جنت المرأة التونسية بالخصوص من ثمار ثورتها؟ وهل أضافت الثورة مكاسب جديدة للمرأة أم أفقدتها شيئاً منها؟

ـ من ثمار الثورة التونسية مبدأ التناصف الذي تم اعتماده في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ثم أصبح مطلباً للحركة النسائية، وقد تم مؤخراً اعتماده في تركيب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. طبعاً، أطلت علينا مطالب التراجع التي يخبّئها الإسلاميون في جيوبهم وهم يعدون بالحفاظ على مكاسب المرأة ويقدّمون تطمينات ديمقراطية. بعد انتخابات المجلس التأسيسي هناك من طالب بإقرار مبدأ التكامل بين النساء والرجال في الدستور، وهناك أصوات خافتة طالبت بتعدد الزوجات أو منع الإجهاض. لكن كل هذه المطالب تراجعت وعادت إلى مخابئها نتيجة المقاومة الشرسة التي خاضتها

النساء التونسيات. على سبيل المثال، تم تنظيم تظاهرة ليلية يوم ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٢، للاحتجاج على مقترح «التّكامل» وللمطالبة بالمساواة. ضمت التظاهرة بالعاصمة حوالى ٥٠ ألف شخص، تراجع بعدها نواب حركة النهضة وتم إقرار مبدأ المساواة في الدستور القادم. وهكذا هي الأمور دائماً. يلقي الإسلاميون ببالونات اختبار، فيرد المجتمع المدني الفعل، فيتراجع الإسلاميون. وحتى اليوم، لا يريد أن يفهم هؤلاء طبيعة المجتمع التونسي، ولا يريدون أن يغيروا رؤاهم واستراتيجياتهم.

● حرية ارتداء الحجاب أو النقاب كانت ممنوعة في تونس قبل الثورة، واليوم أصبحت ظاهرة وحقاً محفوظاً، بين التخوف من تحويل تونس إلى بلد محافظ،، وبين المطالبة بحرية ممارسة الشعائر الدينية، كيف يمكن إيجاد توليفة تحفظ للمرأة التونسية حقوقها المكتسبة من دون المس بالحريات الشخصية سواء في ارتداء النقاب أو البيكيني؟

ـ لا نطالب بمنع الحجاب، ولا نقبل في المقابل بفرضه. ولن نقبل أي تقييد على الحريات الفردية. بقي أن النقاب حالة خاصة، وهو لا ينسجم بحسب رأيي مع المؤسسات، وقد منعته أغلب المجالس العلمية في المؤسسات الجامعية، وهو ممنوع في المدارس والمعاهد. وأنا مع هذا المنع. خارج المؤسسات يمكن النساء أن يخبئن أجسادهن في أكياس إن أردن، أما داخل المؤسسات فلا بد من التواصل ومن احترام الآخرين.

● للمرأة التونسية الأسبقية في تناول حريتها بما يعرف بـ «مجلة الأحوال الشخصية»، خاصة المادة التي تتعلق بتعدد الزوجات. السؤال هنا، بحثاً في التغيير النفسي الذي صارت إليه المرأة التونسية، تلك التي ذهبت مع زوجها للجهاد في سوريا، فطلقها لتكون محظية لرجال آخرين تحت ما يسمى بـ «جهاد النكاح».. ما الفرق بين الجدة التونسية الثورية والحفيدة «المجاهدة»؟

ـ يجب أن لا نعمم انطلاقاً من حالة واحدة أو بضع حالات. الأغلبية الساحقة للنساء التونسيات لن يقبلن بتعدد الزوجات، ولن يكون الانقلاب على مجلة الأحوال الشخصية ممكناً في هذه النقطة بالذات. هذا الموضوع أثير منذ عام ١٩٨٥، وكانت ردة فعل المجتمع المدني آنذاك قوية، ثمّ عام ١٩٨٧. حزب النهضة الذي كان يسمى آنذاك بـ الاتجاه الإسلامي، فهم

الدرس وأصبح يظهر احتراماً لمجلة **الأحوال الشخصية** في برامجه وفي خطابه الرسمي. لكنه لم يقطع كلياً مع الفكر الأصولي الذي يتبنى منظومة الفقه ويعتبرها صالحة لكل زمان ومكان.

طبعاً هناك شباب يتبنى الأيديولوجيات السلفية. وهذا الشباب لا يطالب بتعدد الزوجات، بل يمارس الزواج العرفي أو زواج المتعة. وهذه حيل دينية تمكّن من ممارسة الجنس من دون شعور بالذنب. عندما كنا نحن شباباً لم نكن نبحث عن مثل هذه الأقنعة الدينية، بل كنا نتبنى نماذج التحرر الفردي التي أنتجها الفكر الحديث.

● كمحللة نفسية، ما رأيك في ظواهر العنف والتحرش الجنسي التي ألقت بظلالها على شارع دول الحراك العربي؟

ـ لا أرى في تونس ازدياداً للتحرش أو الاغتصاب. إنما تغيرت وظيفة الإعلام، فأصبح متحرّراً من قيود التعتيم السابقة. بحيث أصبح اغتصاب فتاة من قبل أعوان أمن فضيحة على النطاق الوطني بعد أن كانت مثل هذه الأحداث تقبر في مراكز الشرطة، فلا تكاد تمر إلى المحاكم. أما التحرش الجماعي في مصر، فهو سابق للثورة. وقد استفحل مع الانفلات الأمني بعد الثورة فتحول إلى اغتصابات جماعية فظيعة. السبب في ذلك هو ثقافة الفصل بين الجنسين والصفوية الأخلاقية التي تجعل الشباب محروماً من إقامة علاقات جنسية عادية قبل الزواج.

● يقول كارل ماركس «الفقراء هم من يحركون التاريخ»، والفقراء هم من حرك الثورة في تونس كما في مصر، وبعد الثورة لم تتراجع الحقوق والحريات فحسب، بل انتشر الفقر أكثر وزادت معدلات البطالة وارتفعت الأسعار بحيث لم تعد الطبقة التي كانت تضمن قوتها قبل الثورة قادرة على التعايش.. الأسباب التي قامت من أجلها الثورة لا تزال قائمة وبالتالي هل يمكن الحديث عن ثورة جديدة في تونس؟

ـ الحقوق المدنية والسياسية لم تتراجع في تونس، بل بالعكس. أصبح تكوين الأحزاب والجمعيات متاحاً، وكذلك الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي. في المقابل، هناك ارتفاع للأسعار وتضخم وفقر متزايد وبطالة. وربما تقوم ثورة أخرى في تونس. لكن الثورة كمسار متواصلة في شكل

مقاومة سلمية ومتعددة المظاهر لحكم الإسلاميين. الإسلاميون يمثلون الثورة المضادة التي خرجت من صناديق الاقتراع. الإسلاميون غيروا وجهة ثورة مدنية ذات مطالب تحررية واجتماعية، وحاولوا فرض رؤاهم الأيديولوجية وشعاراتهم الهووية. هكذا أرى الأمور في تونس.

● تقسيم المجتمع إلى إسلامي وعلماني، وتحويل الأمر إلى مسألة هوية وما تلاه من اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد.. ما هي انعكاسات ذلك على النسيج الوطني التونسي؟

ـ هناك انقسام كبير في المجتمع التونسي بين الإسلاميين والعلمانيين. لكن هناك في الوقت نفسه وعي بأنه انقسام بين الإسلاميين والمسلمين وغيرهم. نحاول أن نبين الفارق بين الإسلام والإسلام السياسي، ونحاول المساعدة على إيجاد تدين جديد. ونحاول دفع الإسلاميين إلى القبول بالقيم الديمقراطية ونبذ العنف المقنع؛ فالخطر الذي يهدد الانتقال الديمقراطي هو اعتماد حزب النهضة على ميليشيات تعمل تحت غطاء جمعيات «روابط حماية الثورة». نحمل هذا الحزب مسؤوليته التاريخية في تقسيم المجتمع وفي لعب ورقة العنف.

● ككاتبة ومثقفة ورئيسة تحرير لمجلة تونسية.. كيف ترين واقع الثقافة والإعلام في تونس بعد الثورة؟

ـ هناك حرية تعبير في تونس على الرغم من كل محاولات الهيمنة والتضييق. هناك كاريكاتور وفكاهة وقلابس، ولا توجد أي شخصية مقدسة أو غير قابلة لأن يسخر منها المبدعون والإعلاميون. سنرعى هذا الحق في السخرية والضحك في وجه كل القوى الشمولية العابسة. وأعتقد أن العودة إلى الوراء ستكون صعبة. يتعلق الأمر هنا بأهم مكسب من مكاسب الثورة.

● هل هناك، في رأيك، من مخرج ينقذ تونس والمنطقة من هذا الوضع المتأزم؟

ـ لنترك الشعوب تقرر رأيها وتقود معركتها بطرق سلمية. لتكف بعض دول الخليج عن رعاية التيارات السلفية وعن نشر الفكر الوهابي بقوة المال. لتكف قطر عن دعم حزب النهضة الإسلامي حتى يكون التنافس بينه وبين القوى السياسية الأخرى متكافئاً. لتتركنا دولة قطر في حالنا.

ثالثاً: ترسيخ الفكر المتآمر

١ ـ شهادة
علي شندب

بث بذور المؤامرة

وأتساءل: كيف يمكن فهم هذه الملتقيات والتناقضات؟ الإجابة عنها شرح يطول... لكن ما يمكن أن نورده كإجابة هنا هو أن الموضوعية والتجرّد كانا مضروبين بعرض الحائط في تغطية ذلك الربيع المرعب..!

● كون «الربيع العربي» عبارة منقولة من الصحافة الأجنبية، هل كان الإعلام العربي عاجزاً عن توصيف ما يحدث في بلاده وتائهاً بين تعبيرات «تظاهرات» و«أحداث شغب» كما وصفها في البداية إرضاء للسلطة الحاكمة وقتها؟

ـ أقول جازماً إن المسألة ليست مسألة تعابير أو توصيفات لما جرى ويجري في ما اصطلح على تسميته بـ الربيع العربي، والمسألة أيضاً غير مرتبطة بعدم قدرة الإعلام العربي على العثور على المصطلح الذي يجب أن تتظلل في ثناياه الحراكات العربية، فكل ما في الأمر أن المصطلح كان من صنع مخرج ما، خطّط وصمّم وسيّر هذه الحراكات الشعبية، إذ يمكن تشبيه مصطلح الربيع العربي بـ «نقطة صفر» بدأ على إبرازه كاجتياح جماهيري في البلدان العربية، عفواً البلدان التي حصلت فيها حراكات شعبية. وهو ما يعني أن اليد الغربية كانت هي اليد الطولى في كل ما حدث في بلدان الربيع، أما فضائياتنا العربية فكانت بمثابة «خبر كان» تحول في ما بعد إلى «اسم إنّ» «المشبّه بالفعل» المنصوب على جدار مخرج غربي وحده من يقرر ويرسل بالبريد كل المعطيات والأخبار والأوامر للفضائيات الثانوية.

● أي دور لعبه الإعلام العربي في نقل الثورة من تونس إلى مصر، ثم إلى اليمن وليبيا وسوريا؟ والى أي حد التزم الحيادية والموضوعية في نقل الأحداث؟

ـ انطلاقاً من الإجابة عن السؤال الأول، وتتمة للإجابة عن هذا

السؤال، كان واضحاً أن الإعلام العربي بتلقفه مصطلح «الربيع العربي»، كان واضحاً في تبنيه أوامر المخرج المايسترو. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لو أخذنا الإعلام العربي الذي سار في موكب «الربيع العربي» لوجدنا من دون كثير من العناء أنه إعلام تابع إما إلى دول سائرة في موكب الإخضاع الأمريكي ويؤدي دوراً خطيراً في تحطيم دول عربية برمتها تحت عنوان دعم الثوار، وهي دول معروفة ولا داعي لإعادة التذكير بها، أو إعلام تابع لأحزاب وتيارات سياسية عربية، ارتكبت خطأها الكبير والذي بدأت تدفع حصيلته ومحصلته في سوريا ـ الحليف، وتلك مسألة انكببت في كتابي على شرحها وفضحها والتوسع بشأنها، فقناة المنار على سبيل المثال لا الحصر، والتي هي اليوم تسير عكس خط سير الجزيرة والعربية كانت أختاً غير شقيقة لهما في تغطية الحرب على ليبيا، كيف يمكن فهم هذه الملتقيات والتناقضات؟ الإجابة شرحها يطول، وقد لامست جذوره في كتاب **القذّافي يتكلّم**، لكن ما يمكن أن نورده كإجابة هنا هو أن الموضوعية والتجرّد كانا مضروب بهما عرض الحائط في تغطية ذلك الربيع المرعب.

● **ماذا عن تغطية قناة الجزيرة للثورات العربية؟**

ـ من دون شك الجزيرة التي كانت قد تمتعت برصيد كبير لدى الرأي العام العربي خصوصاً أثناء غزو أفغانستان والعراق وأيضاً أثناء حرب تموز/ يوليو على لبنان والعدوان على غزة، كمحطات مفصلية، عملت على الإفادة من هذا الرصيد وصرفه في سوق الثورات العربية، وقد مظهرت الجزيرة نفسها كأب وأم للثورات العربية، وصاحبة الصوت الأعلى في خلع الأنظمة والديكتاتوريات، لكن هذا الرصيد سرعان ما تحول إلى رصيد سلبي عندما تبين أن الجزيرة ما هي إلا الواجهة الإعلامية لمشروع الثورات العربية الذي اختطف حقيقة الثورات بكونها ثورات وطنية واستبدالها بحراكات أخرى ضمن سياق الصفقة بين الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسي، وبهذا فقدت الجزيرة حياديتها وتحولت إلى طرف هو رأس حربة الهجوم في كل من ليبيا وسوريا واليمن ومصر، فكانت في ليبيا وسوريا أكثر فتكاً من طائرات الأباتشي وفي سوريا أكثر إثارة للفتن المذهبية، لكن في البحرين كانت بمثابة الذراع العسكرية لدرع الجزيرة..

● بعد مرور عامين على اندلاع أولى شراراتها.. ما تقييمك للثورات العربية؟ وكيف ترى الواقع السياسي العربي اليوم سواء في تونس، مصر، اليمن وليبيا؟

ـ في الحكم على ما سمي بـ الثورات العربية، علينا أن نكون منهجيين وجريئين، ولنتساءل عن معيار حقيقي للقول إن هذه الثورات نجحت أم فشلت، ستنجح أم ستفشل؟ المعيار هو إسقاط الأسباب على الكل المتشابه، لكن هل حصل ذلك؟ هل أن الاستبداد العربي موجود فقط في البلدان ذات الثورات المشتعلة؟ أم أن كل الأنظمة العربية تعاني الاستبداد والديكتاتورية؟ الكل يعرف الإجابة، وهي أن الكل العربي متشابه، لكن لماذا انحصرت الثورات في هذه الدول من دون غيرها؟ بالطبع أرفض الكلام القائل إن شعوب هذه الدول هي من دون غيرها من يمتلك كرامة الانتفاضة والثورة. هذا كلام مرفوض، ولو أتيح لشعوب عربية أخرى أن تثور لوجدنا الدول الداعمة لما يسمى ثورة هي في طليع المثار عليها. إذاً، المعيار مفقود، والثورة ليست بثورة، إنها استراتيجية بآليات ثورة. لذلك لن أكون متشائماً إن قلت إن تلك البلدان الحاصلة فيها ثورة هي تترنح بين مصيرين: أما استبدال الطغيان بطغيان بنكهة ولون مختلفين، وأما فوضى خلاقة قد لا تبقي ولا تذر، وها هو المصير الليبي حاسم أمامنا ولا يحتاج إلى أدنى دليل أو برهان.

● هل تعتقد بوجود مصالح غربية حركت فتيل الثورات في المنطقة العربية؟ ولو كان الأمر كذلك، ما هي تلك المصالح؟

ـ المشكلة أن الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، غالباً ما يفصحون عن استراتيجياتهم ومشاريعهم للمنطقة والعالم، فالفوضى الخلاقة استغربها واستهجنها الكثير من النخب الحاكمة والمثقفة على السواء، لكنها تحولت واقعاً معاشاً انطلق مع الغزو الأمريكي للعراق؛ فالولايات المتحدة حتى أسقطت تمثال صدام حسين اضطرت إلى غزو العراق من خارج مجلس الأمن الدولي بنحو ٢٠٠ ألف جندي، لكن ارتدادات سقوط العراق جعلت تمثال حافظ الأسد وصور نجله الرئيس بشار الأسد، تسقط من دون غزو، إنما ليس دونما تدخل. لكنه التدخل الذي تم عبر القوة الناعمة؛ فكل ما في الأمر أن الأمريكيين استثمروا على مكبوتات الشعوب العربية وتزوجوا منها فأنجبت مولوداً اسمه الثورات العربية. وذلك ليس حباً وهياماً بالشعوب

العربية المقموعة والمسحوقة، وإنما بهدف ضرب هيبة الدولة في كل بلد عربي وتحويله إلى كيان هش بواسطة الثورات العربية التي تحول الحضور والنفوذ والمصالح الأمريكية إلى مطلب شعبي وجماهيري وثوري. وكل ذلك من أجل الإمساك بالطاقة، وفي وضع حد للصعود المتنامي للمارد الصيني اقتصادياً، وفي قطع الطريق على روسيا وعدم تمكينها من استعادة موقعها كدولة عظمى على عرش القطبية المتعددة في العالم الذي تريده الولايات المتحدة أن يستمر أحادي القطبية.

● هل هناك من صفقة وراء وصول الإسلام السياسي إلى السلطة في دول الثورات؟

ـ يبدو أكثر من واضح أنّ وصول تيارات الإسلام السياسي إلى السلطة هو نتيجة صفقة أُبرمت مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي نجدها في سياق تسويقها وتبريرها لهذه الصفقة بالكلام عن الإسلام المعتدل كممثل واسع لأكثرية شعبية، لكن كل الحراكات الشعبية أكدت أن الإسلاميين نأوْا بأنفسهم عن أصل الحراك ثم أتوا ليركبوا عليه في عملية إعادة إنتاج السلطة في كل بلد عربي شهد ثورة، وخصوصاً مصر وتونس وليبيا. ولا بد هنا من الإشارة إلى الدور المعلن الذي أدته قطر في تمويل الحملات الانتخابية الإخوانية خصوصاً. وقد توسعت في شرح هذه الصفقة وأصولها وماهيتها وأبعادها في كتابي. لكن الأمر الذي يجب التوقف عنده قليلاً هو استعارة التجربة «الفتحاوية الحمساوية» وإسقاطها على واقع الحكم في بلاد الثورة؛ فالفلسطينيون الذين صوتوا لحماس في الانتخابات قبل سنوات، غالبيتهم الساحقة لم يصوتوا لها حباً بها، وإنما نكاية بحركة فتح التي تمادت في الفساد والإفقار والانحناء أمام العدو، لا بل التواطؤ معه على حساب الشعب الفلسطيني في الكثير من الملفات، وهذا كلام نظّر له عمالقة الفكر الاستراتيجي العربي، الذي قالوا إن التصويت لحماس هو تصويت لرفض فتح وليس حباً بحماس، اليوم حماس نفسها تتنكر لهذه المعادلة التي هي بدورها نظرت إليها. في صياغة النظم المولودة من رحم الثورة العربية، لم يكن التصويت للإسلام السياسي إلا نكاية وكرهاً بالنظم المستبدة، لذلك سنجد أن تجربة الإسلاميين عندما ستفشل وهي ستفشل، سنجد الشعوب العربية ذاهبة باتجاه التيارات المناهضة للإسلام السياسي. أيضاً ليس حباً بها وإنما ترذيلاً للحركات الإسلامية التي تعتبر في عين الكثيرين متاجرة بمصالح الشعوب وباسم الله عز وجل.

● سوريا.. من حالة احتجاجات، إلى حركة عصيان، ثم مقاومة مسلحة فحرب أهلية.. بماذا تفسر تطور الأوضاع على هذا النحو؟ وما السبيل في رأيك لإيجاد مخرج لهذه الأزمة؟

تطور الأوضاع في سوريا هو نتيجة لأداء النظام السوري الذي اعتمد الحل الأمني منذ البداية كسبيل للتعاطي مع المناوئين له، الذين تبين أن لهم أجندة غير إصلاحية، ولهذا لم يلتق الطرفان في منتصف الطريق، ثم اختفى لصالح الهجمات المسلحة والأعمال التفجيرية والمرعبة، وهذا مرده إلى أن المعارضين السوريين يدارون من أجهزة استخبارية غربية وخليجية، وهو الأمر الذي تحول إلى صراع مسلح ما زالت السيادة الكاملة فيه على الأرض السورية لصالح النظام السوري الذي استفاد من أخطاء معارضيه وهجماتهم المسلحة من جهة، ومن توازن القوى الإقليمية من جهة أخرى. إضافة إلى صلابة الفيتو المزدوج الصيني الروسي، ناهيكم عن دعم إيران وتكتل البريكس. وأرى أن الحل في الأزمة السورية لن يكون كما يرد في الإعلام والفضائيات، بالحوار والتفاوض والتنازل، فهذا بات غير ممكن بشهادة المبعوث رحمةً إلى الخلاص السوري، الأخضر الإبراهيمي. إن حلاً في سوريا لا ينهض على اعتراف تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة دولياً وتركيا إقليمياً، اعتراف بأن هذا التحالف يعمل نقيض مصالحه ويقرر الركون إلى الأمر الواقع باعتماد آليات جريئة تبدأ بسحب اليد من سوريا، هو حل غير مجد؛ فسحب اليد وما سيتبعها من شعور المسلحين السوريين بالوحدة التي سينتج منها وقف لسفك الدماء، الممهدة لعودة النظام إلى إعادة حساباته وتقديم تنازلات كبيرة لصالح سورية والديمقراطية، هي الآليات التي يمكن أن تؤتي أكلها.

● لم يتردد حلف الناتو في شن حرب على ليبيا ونظام القذافي، في الوقت الذي لم تستطع فيه الأمم المتحدة حتى اليوم اتخاذ قرار عسكري ضد سوريا؟ لماذا في رأيك؟

ـ إن مجرد طرح هذا السؤال يعني أن الثورات العربية ليست عذراء، فهناك من تدخل بها وهناك من دخل بها، ولا يختلف الأمر سواء كانت عمليتا التدخل أو الإدخال قد تمتا برضا الثائرين أم تجاوزاً لهم ولإرادتهم. وإن مجرد طرح هذا السؤال، إنما يعني أيضاً أن النفط العربي عامة والأفريقي

خاصة، يشكل أحد محاور استراتيجيات دولية استثمرت في الربيع العربي، فقادتها المصالح إلى تكبير صوت الثائر الليبي وإخراسه في دولة أخرى، مثلما حصل في البحرين. وبالطبع، المسألة الدولية في سوريا تختلف عن المسألتين الليبية والبحرينية، على اعتبار أن العالم الدولي منقسم انقساماً شديداً حول سوريا، للعديد من العوامل التي على الرغم من أنني قد حددت أطرها في كتابي **القذافي يتكلم**، إلا أن التوسع بشأنها يحمل الكثير من بواطن الأهمية وظاهرها. وإن الانكسار الروسي في ليبيا قد ولّد لدى قياصرة روسيا الجدد إرادة تقول إن انحناءة الرأس في سوريا، إنما تعني أن الكرامة الروسية في جل أبعادها ستكون في خبر كان، هذا فضلاً عن مصالح استراتيجية روسية ـ صينية، ترذل الانفراد الأمريكي في المنطقة العربية بهلالها المشرقي. وفي التفاصيل يمكن الاسترسال أكثر في الحديث عن اختلاف المقاربتين الليبية والسورية.

● كيف تحلل مجريات الحرب على ليبيا؟ وما هي الأهداف الاستراتيجية لهذه الحرب؟

ـ في مجريات الحرب على ليبيا دعينا نتفق حول مسألة بأن من أطاح بالنظام الليبي وليس بالزعيم الليبي، هو حلف شمال الأطلسي، الذي يشكل القوة العسكرية الأقوى على ظهر الكرة الأرضية من دون منازع، وليس المجاميع المسلحة من الليبيين، فلولا تدخل الناتو في اللحظات الأخيرة لكانت ما سميت بـ ثورة في ليبيا قد وئدت في مهدها.

وبالرغم من ذلك، وكما استرسلت في الحديث في هذا الجانب في كتابي **القذافي يتكلم**، فالذي أسقط طرابلس من دون معركة هو الخيانة وليس حلف شمال الأطلسي، بدليل أن العاصمة الليبية بقيت صامدة لثمانية أشهر وكانت في قبضة العقيد القوي.

وإن تدخل الأطلسي على ظهر المجاميع المسلحة الليبية بذريعة الدفاع عن الثورة والليبيين من بطش الديكتاتور، له أسبابه الاستراتيجية التي حددتها بالتفصيل الكافي في كتابي، لكن ليس من بينها خلاص الشعب الليبي الذي يتركه الناتو اليوم يقتل بعضه وينتقم من بعضه البعض؛ فالناتو اليوم يحرس النفط ويستغله، وأما الدول العربية والإسلامية التي ادعت الشرف في دعم

تلك المجاميع، فنجدها اليوم سوداوية الوجه، فهي كالعتّال الذي يحمل الأكياس إلى المصنع ويأتي رب العمل في نهاية المطاف ويقول لهم عودوا غداً إلى الورشة الأخرى ونتحاسب عندما ينتهي كل شيء، وتكون نتيجة الحساب، بأن يقول رب العمل نقطع رأسك أم تصمت. وتقول إنك قبضت أجرك؟

● كيف وجدت موقف القوى الدولية والإقليمية من مسألة الحرب على ليبيا؟

ـ بالطبع القذافي ارتكب العديد من الأخطاء السياسية، جعلت الحلف الدولي ضده في الحرب من أوسع ما يكون، وهي الأخطاء التي بدت أشبه بالقاتلة خصوصاً بخطوته إدارة الظهر لروسيا وحلفها، والتوجه نحو الولايات المتحدة بعد الحرب على العراق، إنه المحظور الذي لم يقع فيه النظام السوري الذي بقي سالكاً الممرات الروسية، التي لم يتخلَ عنها لصالح الممرات الأمريكية.

● هل كنت تتوقع هذه النهاية المأسوية للزعيم القذافي؟ ولماذا في رأيك تعرض لهذه الميتة البشعة؟

ـ الإشكالية في شخصية الزعيم الراحل معمر القذافي، تكمن في أنه هو من اختار النهاية التي يريدها، عندما أعلن في مواقفه المعروفة أنه سيقاتل حتى آخر طلقة، وانه لن يترك رفات الآباء والأجداد، وأنه لم يهرب ولن يهرب، وأنه يريد الشهادة، وهذا موقف لطالما أطلقه في الأيام الأولى للعدوان واستمر به حتى أيامه الأخيرة في سرت، حيث ردّد أنه يريد الشهادة. أما سبب هذه الميتة البشعة كما يقول السؤال، فهذا لأسباب تخصّ الاستراتيجية الأمريكية، لأن الأمريكيين وأدواتهم العربية والغربية في الحرب على القذّافي كانوا، وما زالوا، يعمدون على شيطنته وترذيله وتجريده من كل رداء أو قيمة إنسانية، فكتم الأسرار أمر استراتيجي، وعدم تكرار تجربة صدام حسين، الذي تحول إلى بطل بفعل مواقفه في المحكمة في الوجدان العربي، هو ما دفع بالأمريكيين إلى اتخاذ القرار لأن يقتل وعلى أيدي الميليشيات الليبية التي تسلمت جثته منهم. إضافة، يجب البحث عن المنغصات التي استوطنت بيولوجيا الليبي فدفعته إلى التعبير عن بواطن تركزت في الكيفية التي قضى فيها القذافي.

● بعد فشل «أبو شاقور» في تشكيل الحكومة الليبية، ومع الحديث عن صفقة منتظرة بين الإخوان والليبراليين.. كيف ترى مستقبل ليبيا السياسي؟

ـ طبعاً فشل أبو شاقور في تشكيل حكومة بحد ذاته أمر يشكل انتكاسة معنوية للحكام الجدد الذين أنتجهم التدخل القطري من خلال الزيارة المعروفة للشيخ تميم نجل أمير قطر الذي بذل ما في وسعه وما في جيبه من أجل أن يتبوأ الإخوان قيادة البلاد والعباد. وإن التطورات الميدانية التي تشهدها مدن الجنوب ومدينة بني وليد وإفصاح المنطقة الشرقية عن لواء الفدرالية وعوامل القتل والقهر والاضطهاد وتدمير البيوت وعشرات آلاف المعتقلين في السجون الخاضعة لأمر ميليشيات مسلحة، وانفتاح المشهد على لغة الدم والثأر والانتقام وتفشي الكراهية القبلية والجهوية والعرقية، ومحاولة فئة سياسية إحكام قبضتها على السلطة والثروة، كلها عناصر تقول إن ليبيا دُفنت في صحرائها مع معمّر القذّافي.

● صحيح كل الثورات في العالم مرت بمثل ما تمر به مصر وتونس وليبيا واليمن، وأي مرحلة انتقالية عادةً أن تتنافر فيها القوى والتيارات السياسية الجديدة، لكن الأنظمة الجديدة اليوم تحاول فرض نفسها بالقوة لتقول إن العهد عهدها.. فهل تعتقد بوجود نقطة ما ينتهي فيها هذا النفق ويبدأ النور لنقول إنه فعلاً كان في بلادنا ثورة.. أم أن الثورة الحقيقية لم تقم بعد؟

ـ أعود بك في هذا السؤال إلى السؤال الأول، إلى قناعتي أن ما حصل ليس بثورة، ولا يمت إليها بصلة، لا بل إن ما حصل هو سرقة موصوفة لأماني وتطلعات الشعوب العربية التي تعادي إسرائيل وتعادي السياسات الأمريكية وتعادي القاعدة المتحالفة حديثاً مع الاستراتيجيات الأمريكية العاصفة من رياح الحراكات فأسميت ثورة. إن ثورة لا تعم ولا تشمل ليست بثورة، وإن ثورة تكيل بمكيالين وتزدوج فيها المعايير ليست بثورة، وإن ثورة تهادن إيران في مكان، وتهادن باقي نظام عربي في مكان، ليست بثورة، وإن ثورة تندلع لأسباب نفطية فحسب ليست بثورة. الثورة الحقة هي تلك التي لا تبقي ولا تذر، تعصف بالكل من أجل الكل. عند ذاك نتحدث عن الثورة. أما ما هو حاصل فهو الضحك على الجزء من أجل كسب الكل؛ فلنتعوذ من شرّ ألآتي على ظهر شيطان قاد الثورة وقتل باسمها.

٢ ـ شهادة
نديم منصوري

زيف التحول الديمقراطي

هي كذلك بالفعل....!

وأكثر ما يخيفني من تداعيات «الثورات العربية» هو مشروع التقسيم وصياغة الشرق الأوسط الجديد. إن مراقبة الأحداث المنطلقة من حربي أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات العربية، تشير إلى دخول المنطقة مرحلة الفوضى الخلاقة تمهيداً للوصول إلى الشرق الأوسط الجديد، وتقسيم المنطقة إلى دويلات عنصرية وطائفية، ليكون للعدو الإسرائيلي الدور الأبرز والأقوى..!

● كيف ترى عملية التحول الديمقراطي التي واكبت الحراك العربي؟

ـ عندما نتحدث عن عملية تحول ديمقراطي، هذا يعني أننا ننتقل من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي. والواقع أن عالمنا العربي يعيش أزمة ديمقراطية تجعلنا نشك بولادتها الواقعية أصلاً قبل الوصول إلى مناقشة آلية تحولها. حيث لم يشهد العالم العربي سوى ديمقراطيات مشوهة الخِلقة والأخلاق، خرجت في معظمها عن مضمونها ونصها وأصولها الدستورية والقانونية، وأنتجت ديمقراطيات لا تشبه ديمقراطيات العالم الغربي.

هذه الأزمة الديمقراطية التي طال زمانها، جعلت الشعب يثور بعد أن سلبت منه جميع الشروط التي تؤطر وجوده كمواطن (شرط المواطنة، شرط المشاركة، شرط المعارضة، شرط الأمان)، وفقدان الآليات التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال التشريعات والدساتير التي تحدد هذه العلاقة مثل (المساواة، حرية المعتقد، الحرية الفردية، العدالة الاجتماعية)، كذلك هيمنة الحاكم على الأداة التي تحكم هذه العلاقة من خلال السلطات الأربع (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، السلطة الإعلامية) التي يهيمن عليها ويختزلها بشخصه.

أمام هذا الواقع، انطلق مسار «التحول الديمقراطي» في ١٨ كانون الأول/ديسمبر٢٠١١، في تونس، ومن ثم تتالى في العديد من الدول العربية. لكن تجدر الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي لا يأتي من خلال تغييرات شكلية/رأسية، بل عليه أن يكون تغييراً جذرياً شاملاً يجعل من النظام الجديد نظاماً يؤمن كل شروط المواطنة، وهذا ما يحتاج إلى فترات زمنية طويلة. وفي المقابل ما شهدناه مؤخراً من انتفاضات في العالم العربي، لم تولد تحولاً ديمقراطياً، بل تحولاً تيوقراطياً قد لا يقود المنطقة إلى مطامح الشعوب بعد أن كَثُر الطامعون في الداخل والخارج.

● إلى أي حد يمكن الحديث عن تهديد جدي بتفتيت العالم العربي وتقسيم كيانات الدول القائمة في ظل الصراعات الطائفية والمذهبية والاشتباكات الأيديولوجية التي تعيشها دول «الربيع العربي»؟

ـ أكثر ما يخيفنا من تداعيات «الثورات العربية» هو مشروع التقسيم وصياغة الشرق الأوسط الجديد. إن مراقبة الأحداث المنطلقة من حربي أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات العربية، تشير إلى دخول المنطقة مرحلة الفوضى الخلاقة تمهيداً للوصول إلى الشرق الأوسط الجديد، وتقسيم المنطقة إلى دويلات عنصرية وطائفية، ليكون للعدو الإسرائيلي الدور الأبرز والأقوى. هذا ما عُبر عنه تحت مسمى «سايكس ـ بيكو جديد» يسير من خلال خطين:

الخط الأول، ومسعاه إغراق المنطقة في صراع إسلامي ـ إسلامي، بالتحديد سني ـ شيعي، وقد بدأ زحف هذا الخط من سنوات عدة، عندما سقط النظام «الإمبراطوري» في إيران، وحل محله نظام الثورة الإسلامية الذي اعتُبر ضربة قوية بوجه أمريكا حاولت أن تعوضها بوسائل الدعاية، وبوسائل الاستخبارات، وبوسائل الحرب، وبوسائل الحصار، ولم تنجح حتى هذه اللحظة. ثم نصح الناصحون من الخبراء، وأولهم المستشرق الأشهر «برنارد لويس»، بالتركيز على تناقض «عربي ـ فارسي» له جذور تاريخية، لكن العمل على هذا التناقض لم يبلغ مقصده، وكذلك جرى تطويره بالفتنة المذهبية بين السنة والشيعة، ووجدت الفتنة من يساعدها في المنطقة.

الخط الثاني، هو تقسيم للمنطقة على طريقة «سايكس ـ بيكو» مع تعديل

ما تقتضيه متغيرات الأحوال، حيث تتجاوز عملية التقسيم الجغرافيا والأرض لتطال الموارد والمواقع.

في الوقت عينه، هناك جملة من التحديات التي أسميها بـ «الثلاث فاءات» (فتنة ـ فوضى ـ فدرالية) نعرضها على الشكل الآتي:

ـ الفتنة المذهبية التي تنمو بشكل كبير، ولا سيما في سوريا والبحرين واليمن ومصر. وزيادة وتيرة القلق لدى الأقليات الدينية وخوفها من التهميش أو التهجير أو الطغيان عليهم من قبل الأكثريات المتطرفة. (مصر، سوريا).

ـ الصراع بين التيارات الإسلامية ـ الإسلامية والإسلامية العلمانية، التي تؤدي إلى استمرار الفوضى في المنطقة (تونس، مصر، اليمن، سوريا).

ـ المطالبة بالفدراليات والاستقلالية عن المركز، ليسهل الطريق لمشروع التقسيم (ليبيا، اليمن، سوريا).

● **في كتابك الأخير «الثورات العربية بين المطامح والمطامع»، وضعت الثورات العربية في سياق ما يعرف باستراتيجية «القوة الناعمة»، مبرزاً كيف نجحت أمريكا في تغيير أنظمة عربية عبر تحريك الشارع العربي.. هل هذا يعني أن الثورات العربية لم تكن إنتاجاً شعبياً عربياً، بل كانت مخططاً غربياً جاهزاً ونجح شباب العرب في تنفيذه؟**

ـ في كتاب **الثورات العربية بين المطامح والمطامع**، طرحت السؤال الآتي: هل الثورات العربية نتاج مطامح الشعوب العربية أم نتاج مطامع الدول الغربية؟ وقد استطعت إلى حد ما الجواب عن هذا السؤال الكبير من خلال عرض استراتيجيات الدول الغربية من خلال ثلاث نقاط (الفوضى الخلاقة ـ الشرق الأوسط الجديد ـ الاستعمار الإلكتروني). وعرض تكتيكات الثورات العربية من خلال ثلاث نقاط أيضاً (التدريب ـ التمويل ـ البديل). وحتماً يطول الشرح التفصيلي هنا، إلا أن تدخل الدول الغربية الواضح في الثورات العربية، وتمويل الأطراف المعارضة وتدريب الشباب العربي على وسائط تحريك الشارع بالأساليب اللاعنفية المرتكزة على كتاب الأمريكي جين شارب وغيره، منذ العام ٢٠٠٨، يطرح لنا الكثير من علامات الاستفهام حول الدور الأمريكي في الاشتراط في فبركة هذه الثورات واحتضانها.

● هل مكونات ومؤهلات المجتمع العربي تجعله دائماً خاضعاً لما تبثه السياسات والمخططات الخارجية للدول العظمى؟ وهل سيبقى دائماً في دور المنفذ بعيداً عن صناعة القرار؟

ـ إن صناعة القرار الداخلي تحتاج إلى مقومات، وإلى خطط واستراتيجيات، وهذا ماهو غير متوافر في الذهن العربي حتى الآن. إن التفاعلات العاطفية ومن بعدها الثائرية لتليها الطائفية والمذهبية والقبلية... لا تنتج وطناً وديمقراطية وحكماً رشيداً. المطلوب أولاً هو ارتقاء الوعي الفردي لإنتاج وعي جماعي موحد في الشعارات والأهداف. عندها يصبح الكلام عن السيادة وحرية القرار وصناعته منفردين أمراً ممكناً.

● هل نجحت أمريكا فعلاً في تنفيذ فوضاها الخلاقة في المنطقة العربية؟

ـ الفوضى الخلاقة ليست مصطلحاً أو تعبيراً مجازياً، هي استراتيجية صاغها المحافظون الجدد وأعدوا العدة لتنفيذها، ونجحوا طبعاً في نشر الفوضى بدءاً من أفغانستان، إلى العراق، مروراً بلبنان، وصولاً إلى بلدان الثورات العربية. وما نشهده اليوم في العالم العربي من انعدام الاستقرار خير دليل على نجاح هذه الاستراتيجية. لكن تكمن قدرتنا هنا كشعوب عربية على التيقظ من مخاطر هذه الفوضى التي لا تصب إلّا في مصلحة الطامعين الغربيين.

● الشباب العربي الذي نزل إلى الشارع ودفع أرواحه ثمناً للحرية والديمقراطية، هل سوف يرضى الاعتراف أو يقبل بنظرية أن ما قام به قبل سنتين لم يكن ارادة شعبية في التغيير، بقدر ما كان تنفيذاً لمخطط غربي؟

ـ عندما نقول إن الولايات المتحدة قد وجهت، أو أسهمت في صنع، هذه الثورات، فإن هذا لا يعني أبداً أن الثوار والشهداء الذين سقطوا والأبرياء الذين قضوا، هم صناعة أمريكية. بل على العكس تماماً، فإن من شارك في الثورات شرفاء وأصحاب قضية، ويتوقف الأمل عليهم في متابعة مسيرة التحرر من جميع أشكال الاستعباد وليس من الحكام المستبدين فحسب. وهنا لا بد من التمييز تماماً بين «الفاعلين» وبين «المحركين»، ذاك أن الأولين هم من شارك ودفع من دمه وجهده ونضاله لتحقيق الحرية من حكام لم يقدموا لشعوبهم ما يستحقونه. أما الآخرون فهم الذين نسقوا وتدربوا وتمولوا من قبل الإدارة الأمريكية لتحقق مخططاتها واستراتيجياتها

للوصول إلى الشرق الأوسط الجديد، وتقسيم المنطقة وفق المشاريع التي تصوغها الدول الغربية.

● أين تكمن مصالح أمريكا والغرب في إسقاط الأنظمة العربية؟ وما هي مطامعهم الخفية التي ربما لم تظهر بعد بالكامل؟

ـ باختصار شديد، تكمن مصلحتها في السيطرة على موارد أراضي الشعوب العربية، وعدم السماح إلى أي دولة في الشرق الأوسط، بخاصة إيران، من امتلاك القدرات العسكرية والنووية التي تشكل خطراً على أمن «إسرائيل» وتتضارب مع مصالحها الاقتصادية.

● إقامة مشروع إسرائيل القديم الجديد بمنع قيام طوق مصري ـ سوري حولها، وتقسيم سوريا إلى دويلات طائفية وربما تفتيت الـ ٢٠ دولة عربية إلى دويلات.. كيف السبيل في رأيك، لمنع هذه المخططات وإفشالها؟

ـ لقد ذكرت ذلك في خاتمة كتابي **الثورات العربية بين المطامح والمطامع**، أنه علينا بلورة استراتيجية عربية ـ عربية لتحقيق التحول الديمقراطي. يبدأ من التكاتف العربي وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستقلة والاستقلال الوطني والقومي.

● لماذا، في رأيك لم تتأثر الممالك العربية ودول الخليج بموجة الثورات العربية؟

ـ لم تتأثر الممالك العربية ودول الخليج بموجة «الثورات العربية» في رأيي لسببين أساسيين: **الأول**، طبيعة هذه الدول التي تنعم برخاء مادي مقارنة بباقي البلدان العربية، **والثاني**، أن هذه الدول أدت دوراً مالياً وإعلامياً كبيراً في تغذية هذه الثورات، اعتقاداً منها أن سياسة استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي إلى تجنيبها من الثورات على أرضها. علماً أن المبادرة الخليجية التي وقعت في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من أجل حل الثورة اليمنية، لم تأت إلا لحماية الاستقرار في دول الخليج، ومن توتر الممر البحري اليمني الذي يعبر من خلاله ٤٠ في المئة من النفط العالمي. لذا جهدت دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم المملكة السعودية، إلى إيجاد حل ينقذ مصالحها، مع مباركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين وغيرها. هذا من جهة، أما من جهة

أخرى، فإن مملكة البحرين لم تكن خارجة عن إطار الثورات العربية إلا أنها غُيبت إعلامياً ودولياً كونها ترتبط بدائرة الدول الخليجية المحيدة عن الثورات حتى إشعار آخر.

● أهم ما أنتجه «الربيع العربي» وصول الأحزاب الإسلامية المشكلة من مجموعة من التيارات المتنافسة بل والمتنازعة إلى الحكم، ووجود معارضة مدنية واسعة لكن مبعثرة.. كيف ترى هذا الواقع؟ وما مستقبل المنطقة العربية في ظل هذا الضياع السياسي؟

ـ إن فوز القوى الإسلامية في بعض البلدان العربية (تونس ـ مصر ـ المغرب) ووصولها إلى الحكم، لا يعبر بالضرورة عن رغبة الشعب الحقيقية، تبين ذلك من خلال الانتخابات التشريعية التي أنجزت في هذه البلدان. حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة عدم المشاركين في الانتخابات من إجمالي المسجلين للإدلاء بأصواتهم على التوالي في تونس ٤٣,٠٨ في المئة وفي مصر ٣٧,٤٦ في المئة وفي المغرب ٥٥ في المئة، هذا ما يعبر بشكل واضح عن عدم الرضا والاستياء الذي عُبّر عنه من خلال مقاطعة الانتخابات، خلاف تركيا التي حسمت خياراتها السياسية ولم يقاطع الانتخابات سوى ١٤ في المئة. وتشير الأرقام أن النسبة التمثيلية لهذه الحركات ليست كبيرة كما هو شائع، بل العكس هو الصحيح. فعند مقارنة النتائج وفق عدد الأصوات التي حصلت عليها حركات الإسلام السياسي مقارنة بعدد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع يتبين أن الإخوان المسلمين في مصر لا يمثلون سوى (٢٠ في المئة) من الشريحة الناخبة المصرية، وحركة النهضة في تونس لا تمثل سوى (١٩,٨٢ في المئة) من الشريحة الناخبة التونسية، وحزب العدالة والتنمية المغربي لا يمثل سوى (١٢ في المئة) من الشريحة الناخبة المغربية، وحزب النور السلفي بمصر لا يمثل سوى (١٤,٩ في المئة) من الشريحة الناخبة المصرية، بينما حزب العدالة والتنمية التركي،وصلت نسبة تمثيله للشريحة الناخبة التركية إلى (٤٣ في المئة) وهي شريحة وازنة من إجمالي الناخبين الأتراك. هذا يعني أن فرصة القوى المدنية المعارضة «المبعثرة» ـ كما تذكرين في السؤال ـ كبيرة في استعادة قدراتها وتوحيد صفوفها للتنافس من جديد على الحكم، شرط أن تمتلك برنامجاً متكاملاً يعبر عن ما تطمح إليه شعوب الدول العربية الذين ضاقت صدورهم بالوعود الكاذبة.

● كيف ترى مستقبل المنطقة العربية؟ وأين يمكن الشعوب العربية أن تجد بصيص النور الذي تستطيع من خلاله الانطلاق والتغيير نحو الأفضل؟

ـ تعيش المنطقة العربية حالياً مرحلة حرجة على المستويات كافة، ولا يمكن الخروج من هذا الربيع المفخخ إلا عبر الانقضاض على فتيل الفتنة وإخماده. المسألة مرتبطة إلى حد بعيد بوعي الشعوب وبرغبة الحكام الجدد والحكام الدائمين في الممالك العربية بالتوحّد من أجل تحقيق مطامح الشعوب العربية.

رابعاً: الإسلام السياسي في ميزان الترهيب والتخويف

١ ـ شهادة
هوانغ بيونغ

حتمية التوجه لكعبة العلم

. . . . .

مستحيل، وهذه نكتة القرن بلا منازع. . .

وأقول: أزمة العالم العربي أنه لا يرى أين المشكلة بالضبط، بل يلف ويدور حول إطارها من الخارج ويضع لها بعض مساحيق التجميل من الخارج، وتبقى المشكلة في الداخل كما هي. والحركات الإسلامية هي ابنة لهذا النتاج الطبيعي للعادات والتقاليد التي رسخها الفكر العربي في أسوأ حالته العقلية. . !

● يصف البعض ما حدث في المنطقة العربية على أنه ثورة إسلامية، والدليل وصول الجماعات الإسلامية إلى سدنة الحكم في بلادها (مصر مثلاً)، ما رأيك؟

ـ في رأيي الشخصي، ليست هذه الثورة إسلامية، بل هي ثورة شعبية اقتصادية وسياسية واجتماعية. وحين نفكر عن أسباب الثورة بأي مكان، لن تخرج عن تلك الأسباب؛ فالبلاد العربية كلها دول موحدة ومسلمة وتعيش

طقوس الإسلام بحرية بلا مشاكل، فما الداعي، إذاً، لوصفها بثورة إسلامية، هل كان الإسلام مضطهداً في البلاد العربية؟! هل كانت المساجد تهدم أو تغلق وتمنع فيها الصلاة؟! أم أن الأنظمة السابقة كانت تفرض على المسلمين عدم الصوم في رمضان ومنع الحج؟! أعتقد هذا التوصيف (ثورة إسلامية) سرقة غير أخلاقية لعذابات شعب عاش الفقر والمعاناة والبطالة، فأراد التغيير في لحظة انفجار تاريخي، وقد حان وقتها في العديد من ميادين العواصم العربية الكبرى. وحين نتتبع الصور والمشاهد الأولى للحظة الانفجار، نجد من في الصورة شباباً ورجالاً ونساءً وحتى الأطفال، جميعهم خرجوا رافعين شعارات تتصل بشكل ما إلى (اقتصادية.. تغيير.. حرية.. كرامة إنسانية.. عدالة اجتماعية.. الخ)، ولم نرَ أي ملمح على هيئة هؤلاء تدل على كونهم ذوي ميول إسلامية معروفة في الشكل أو الزي المعروف عند الإسلاميين. كما لم نجد أي شعار إسلامي مرفوع في لحظة الانفجار الأولى، وبخاصة مشهد جسر النيل (عبور المتظاهرين كوبري قصر النيل إلى ميدان التحرير). تلك الصورة التي هزت العالم بقوة المصريين الشعبية أمام سلطة رجال مبارك الغليظة.

المشهد نفسه ينطبق مع الشاب التونسي «بوعزيزي» الذي حرق نفسه، فهل حرق نفسه من أجل منعه من الصلاة أو الصوم أم حرق نفسه من قهر إنسانيته بإهانة كرامته ورجولته، وكسر عربته مصدر رزقه الوحيد؟! فهل كان يبيع على عربته مصاحف إسلامية أو وريقات أذكار الصباح والمساء، أم كان يبيع عليها بعض الخضروات لسد جوعه وجوع الآخرين؟!

وبعد الصمود البطولي للمصريين على الجسر وعبوره واقتحام الميدان والتمركز فيه مع كسر جبروت سلطة الشرطة، وبعد يومين من الصراع والوجود والمبيت داخل الميدان، ظهرت المجموعات الإسلامية حين أدركت أن نظام مبارك إلى زوال، أو حين تلقت المعلومة الأكيدة بأن هذه ساعة الصفر لنهاية النظام، ومن هنا بدأت تتشكل بشكل قوى في الميدان وتتصيد هذه اللحظة التاريخية حيث فرضت الجماعات الإسلامية وبخاصة الإخوان المسلمين وجودها بقوة في قلب الميدان، لكسب المزيد من الوجود الشعبي والجماهيري، وتحقق لها ما أرادت في وصولها إلى أغلبية برلمانية، ومن ثمة الرئاسة في مصر أو في تونس.

لذا يسعى البعض الآن إلى وصف الثورة بأنها ثورة إسلامية ـ على

اعتبار أن النظام الجديد بزي إسلامي ـ ناسياً ومتعمداً بأن الثورة قام بها الضعفاء البائسون من عموم الشعب من أجل الحرية بمفهومها الإنساني الواسع لتغيير العقول وطبيعة الأنظمة وأفكارها البالية، وليس من أجل الإسلام. لأن هذه الخاطرة (القيام بثورة من أجل الإسلام) غير واردة بالمرة في ذهن من خرجوا، ومن فجروا اللحظة الأولى لثورة.

● كان الحلم في مطلع القرن الفائت بعودة الخلافة الإسلامية بعد انهيار الخلافة العثمانية، لكن ظروف المنطقة المستعمرة وسيطرة الفكر الليبرالي على الأنظمة الحاكمة وقتئذ مع وصول الثورات العسكرية التي قادها جمال عبد الناصر، حال دون تحقيق هذا الحلم. الآن بعد وصول الإسلاميين إلى حكم مصر، أكبر البلاد العربية، فهل يمكن أن تتجدد الدعوة مرة أخرى بالخلافة الإسلامية تحت الراية المصرية؟

ـ مستحيل، وهذه نكتة القرن بلا منازع، وحين سمعت هذا من خلال أحد الشيوخ المصريين الذي كرس كل خطبته بهدف إحياء الخلافة الإسلامية عاصمتها القدس، والوصول لأي بلد عربي بالقطار أو على الجمل! شعرت بالحزن على عدم قدرة رجال الدين على فهم آليات الزمن الحاضر وقواعد اللعبة الدولية. نعم هذا ضرب من المحال أن تعود قصة الخلافة مرة أخرى، لعدة أسباب منها أسباب داخلية وأهمها أن دول الخليج تحت إشراف الإدارة الأمريكية والإدارة الأمريكية، وتحت رغبة العصب الإسرائيلي بنفوذه الاقتصادي والمالي المسيطر على أخطر مؤسسات أمريكا من إعلام وبنوك ومؤسسات أخرى. إذاً، لن يتحقق هذا، ولسبب بسيط، الدول العربية منذ قرن من الزمن عاجزة عن إقامة سوق عربي مشترك، فما بالنا من ضمهم جميعاً تحت ولاية واحدة؟

والأسباب الخارجية. الغرب بالطبع لن يقبل هذا، وبالتالي أمريكا سوف تستخدم كل وسائلها لمنع قيام هذا.

باختصار، إن لكل بلد عربي قواعده وخصوصيته سواء الفقير منها أو الغني، وأعتقد ليس بسهولة أن يجتمع تحت إمارة واحدة حتى لو وصل الإسلاميون لحكم جميع البلاد العربية، لأن أغلب هؤلاء الإسلاميين مختلفون مذهبياً، ولهم ألف مبرر لتبرير أي فعل سياسي أعوج يقومون به باسم الدين. وهنا يكمن الخطر والفرقة التي تضرب أية فكرة للتوحد. والسؤال الذي يجب

أن يطرح في هذه الحالة والذي يجب أن يوجه إلى الممالك العربية التي تحكمها الأسر المنتسبة إلى فرع آل البيت كما في الأردن والمغرب، والأسر العربية الحاكمة في السعودية والخليج التي أثبتت في غفلة من الزمن انتسابها لآل البيت! هل سوف تقبل أن تتخلى عن فكرة الأسرة مالكة الحكم الأبدي؛ لتعطي أمر الحكم لأي شخص مسلم؟ وهل هذا الشخص سيكون من نسل آل البيت؟! هذا السؤال في حد ذاته كفيل بأن يخرس المتشدقين من الأصوليين بفكرة عودة الخلافة، فماذا سوف تعمل الأسرة الحاكمة العربية، إذاً؟ سوف تمنع «التمويل» عن المتشدقين حتى تموت فكرة الخلافة وليبقى عرشهم!

● هل الحركات الإسلامية لديها النضج السياسي الكافي للتعايش مع اللحظة الراهنة في حكم البلاد العربية؟

ـ أزمة العالم العربي أنه لا يرى أين المشكلة بالضبط بل يلف ويدور حول إطارها من الخارج ويضع لها بعض مساحيق التجميل من الخارج وتبقى المشكلة في الداخل كما هي. والحركات الإسلامية هي ابنة لهذا النتاج الطبيعي للعادات والتقاليد التي رسخها الفكر العربي في أسوأ حالاته العقلية وهذا مرجعه تاريخي متأزم لكثرة وجود المستعمر بأشكال مختلفة في هذه المنطقة مع غلق باب الاجتهاد والجهاد الفكري.

فاللحظة الراهنة تحتاج برنامجاً وخطة واضحة للطريق، ومن أهم هذه الخطط خطة التعليم والاقتصاد.. وقلة النضج هنا الواضحة في عقلية الحركات الإسلامية أنها لا تمتلك خطة راهنة أو مستقبلة للتعليم والاقتصاد، بل يشدون الناس إلى الخلف بخطة تعليمية تكرس الحفظ والتقليد والاتّباع بلا إبداع، والخطة الاقتصادية مصيرها أيضاً مصير خطة التعليم نفسه، فهم يشدون الناس مرة أخرى إلى برنامج اقتصادي المسمى بـ الاقتصاد الإسلامي وهذه النوعية من الاقتصاد غير واضحة المعالم، بمعنى أقصى ما ابتكر العربي المسلم فكرة البنك الإسلامي، وهو بنك في جوهره عادي ومماثل للبنك العام، لكن فقط تحت غطاء فكرة الإسلام وعدم إعطاء نسبة ثابتة على الأموال، والحق أن المستفيد من هذه النسبة هم أصحاب البنك الإسلاميين في نهاية الأمر. إذاً، هو خدعة على عقول المسلمين إعمالاً بمبدأ (ريح الزبون). كل الذي أريد أن أقوله إن خطة الاقتصاد لدى الإسلاميين غير كافية، تعتمد فقط على الوعود الربانية بأنهار العسل والحليب والكنوز

الذهبية التي سوف يحصل عليها المسلمون إن طبقوا المنهج الاقتصادي.

الخطة الاقتصادية لا تعتمد على الوعود، بل على الترجمة الفورية في تحقيق التقدم، فبلاد الخليج العربي بها جبال من كنوز الفضة والذهب وأنهار الحليب والعسل، ومواطنوها يعيشون في رفاهية مالية، وهذا صحيح إلى حدٍّ ما، والسؤال هل لأنهم حققوا برنامج الاقتصاد الإسلامي؟ وهل هذه البلاد تعتبر من البلاد المتقدمة اقتصادياً؟

باختصار، حين تقول لي اسم ماركة الملابس الداخلية للإسلاميين في بلادهم (حين تكون هذه الماركة اسماً عربياً، مادة وإنتاج وتصنيع وجودة)، أقول لك: نعم لديهم النضج الكافي لتحقيق التقدم والتعايش السلمي بين الأمم.

● **أظهرت أزمة الخليج في عام ١٩٩١، غياب البعد الاستراتيجي في العلاقات الدولية لدى الحركات الإسلامية في موقفها المؤيد لصدام حسين في غزو الكويت ومعاداة الغرب وإظهار قوات التحالف وأمريكا بالشيطان الأكبر، ووصف الحرب بأنها ضد الإسلام والمسلمين، وخسرت الحركات الإسلامية ممولها المالي الأساسي (الكويت والسعودية ودول الخليج الرافضة لموقف صدام)، كما خسرت التعاطف الدولي معها. والسؤال هو: ماذا لو تكررت هذه المأساة تحت أي مسمى، وخاصة أن الإسلاميين هم رأس النظام الآن في معظم الدول العربية؟ وكيف سيكون شكل المنطقة تحت هذا الصراع السياسي الذي سوف يأخذ بعداً دينياً؟**

ـ السلطة الإسلامية في الأساس لا تريد فكرة التغيير، وترفض الاحتكاك من منطلق أن الآخر كافر. ومع العلم أن القرآن يقول ﴿**وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا**﴾[1]. إذاً، الأساس هنا هو الاحتكاك والتعارف والمعرفة. وترجمة هذا بالمفهوم الحديث هو الاحتكاك بالآخر للحصول على المعرفة والمعلومة السليمة. لذلك السلطة الإسلامية ومن قبلها السلطة السابقة، تخاف من الشعب أن يحصل على المعلومات سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، من الخارج. وهذا هاجس غير منطقي. الحكومات العربية والإسلامية الحالية تصدر ما تريده، وما يهدف إلى خدمتها وما يؤسس حكمها للسيطرة على الناس. ومن هنا جاء التشويش في فكرة عامة الشعوب

(١) **القرآن الكريم**، سورة الحجرات، الآية ١٣.

العربية والإسلامية في أزمة الخليج التي وهبت صدام ثوباً أكبر منه بأنه منقذ الإسلام، وأن حربه هي حرب إسلامية، وهذا غير صحيح، لكن الجميع صدق هذا. وعليه، فإن الخاسر الأكبر هنا هو الشعب والإسلام نفسه الذي لا يستمد معلوماته إلا من الداخل، وما توجهه السلطة للإعلام الذي يمارس ضغوطاً كبرى على عقول الشعب. والسبب في ذلك غياب المعلومة الحقيقة وعدم الاحتكاك بالآخر لمعرفة المعلومات من دون لغط أو غلط.

أعتقد أن الصراع قادم بلا شك في القريب. وهو صراع معلوماتي، وسوف ينتفض الشعب مرة أخرى من أجل حقه في الحصول على معلومة صحيحة وحقيقية توضح وتفسر الحدث الذي هم بصدده. الثورة القادمة هي ثورة معلومات سوف يقوم بها العرب المسلمين. حينها لن يكون في حاجة لطرح سؤل حول شكل المنطقة العربية. سوف نسأل، ماذا ستقدم المنطقة العربية للعالم من عقلانية وعلوم وحضارة قائمة على استخدام العقل بعيداً عن العواطف الدينية التي يستغلها النظام الحاكم في تحريك الجماهير؟

● **(وصف أحد النواب الإسلاميين في البرلمان المصري شباب الثورة المصرية بأنه يتعاطى المخدرات ويشرب الخمر، ويرتكب الأفعال الفاضحة مع الفتيات الثوريات في الخيام بالميدان)، الحركات الإسلامية ربما لديها مشكلة زمانية حيث لا تستطيع أن تتخلى عن ثوب الماضي خاصة في النظرة إلى نوعية العلاقة والاجتماع بين الشاب والفتاة في عمل ثوري عظيم، في رأيك كيف لها أن تتفهم روح العصر ولغة وعقلية الأجيال(الشاب والفتاة) التي فجرت الثورة بالضغط على الزر الإليكتروني؟**

ـ هذا فكر بوليسي رخيص مستأجر، له مجموعة من البوليس المتنكر في زي المدنيين والثوار والثوريات؛ لعمل مثل هذا الأفعال الفاضحة حتى يتم تشويه العمل الثوري ككل، وتلويث سمعة الشاب والفتاة المناضلين أمام الرأي العام. وهذا حدث بالضبط في الثورة الكورية ضد الأنظمة الديكتاتورية السابقة؛ فالنظام الديكتاتوري الرجعي كان يجند مثل هؤلاء ويدسهم وسط الشباب المتظاهر للقيام بمهام ثورية متفق عليه مع قطاع الأمن. أي يمثلون بأنهم ثوار، ويقومون بأعمال بطولية حتى يصدقهم الشباب، ويلتف حولهم ويحول مسار التظاهرة السلمية مثلاً إلى عنف حتى تفشل المظاهرة أمام الرأي العام، وأن التظاهرة أضرت بالصالح العام والمنشآت، لذا تم استخدام العنف والقبض على

الشباب المخرب ووضعهم في السجون، وبالتالي يتم تلويث سمعة الشباب الثائر. هذه لعبة رخيصة معروفة ومكشوفة، ولا أعتقد أن شباب مصر الذي خرج تاركاً أهله وأسرته من دون حتى وداع أو سلام مع انقطاع وسائل الاتصال عنه ومحاصرته في الميدان ليموت وحيداً، أن يكون لديه القدرة أو الرغبة في ممارسة هذه الأفعال الجنسية والشاذة في الميدان. أعتقد أن هذا النائب ربما يكون عميلاً للأمن حتى يروج هذه الأفكار. الحكومات الفاسدة والأنظمة الأمنية الغاشمة غالباً تجند الشباب في الجامعة، وفي الهيئات، حتى بعض نواب البرلمان، ليفسدوا كل عمل ثوري نبيل بأعمال مثل التي يقول عنها هذا النائب.

الشاب والفتاة الذين خرجوا في الميدان من أجل الوطن، لماذا خرجوا؟ أكيد هناك ضغط ما.. هناك بطالة.. هناك مشكلة يعانيها هؤلاء الشباب، والنظام لا يراها ولا يعترف بها. إذاً، لماذا خرجوا؟ خرجوا من أجل أن يلفتوا نظر النظام بأن ثمة مشكلة كبرى. والنظام ما زال أعمى لا يرى ولا يعترف بأن هناك مشكلة ما في شعبه. وهنا أزمة النظام الجديد الذي يمثله تيار هذا النائب الإسلامي الحاكم، فهو يمشي على الدرب السابق نحو الديكتاتورية بتحقير واتهام صوت المعارض بالباطل. إذاً، ما الحل؟ الحل هو أنه يجب أن يخلق النظام الإسلامي الجديد الحاكم حلقة حوار وفهم مشاكل ولغة الشباب، فغير معقول بالمرة أن نتهم الشاب أو الفتاة في قضية شرف، والشرع الإسلامي وضع لها ضوابط قويه وحالة خاصة جداً حتى أقول إن هذا الشاب وقع في المعصية، فكيف أتهم ببساطة الشباب هكذا؟! على التيار الإسلامي أن يستوعب لغة العصر، وأن يتفهم معنى اللقاء بين الشاب والفتاة بالجامعة وبالعمل بالميدان، فليس بالضرورة أن يكون إبليس الرجيم ثالثهما!

● يقول الكاتب البريطاني «دبليو جونسون» واصفاً الأصولية الإسلامية بالعقيدة التي ترفض كل ما يهدف إليه التمدن، فكيف ترى مدى صواب هذه العبارة؟

ـ هذا غير صحيح إلى حد ما، الأصولية الإسلامية تحترم التقليد في الإسلام بعاداته العريقة القديمة، لكن المشكلة في التطبيق، وهذه هي المشكلة الكبرى أمام الأصولية، وهى كيفية التطبيق. فكيف تطبق المبادئ الإسلامية بحسب ظروف العصر والمجتمع، فيجب فتح باب الاجتهاد الفكري والفقهي ليتماشى مع روح العصر. فغير معقول حتى الآن في السعودية مثلاً محرم على المرأة قيادة السيارة! أو ختان الإناث وتزوجيهن في سن الطفولة باسم التقليد

الديني، ولا هذا ولا ذاك من الدين في شيء. لذا قال جونسون عبارته أعلاه.

المسلم العربي لا يهتم بحاضره أكثر ما يهتم بماضيه ومستقبله بعد الموت. لذا لا يهتم بفكرة التمدن الحضاري في اليوم الذي يعيشه، بالقطع هذه آفة المسلمين العرب، وصحيح أن الإسلام قد حث المسلمين على الابتكار في شؤون دنياهم والعمل فيها على أنهم سوف يعيشون أبد الدهر. وهذا شق مهم جداً في الجانب الدنيوي الإسلامي الذي لا يهتم به الأصوليون بل يزرعون في عقول الناس العمل من أجل الحياة الأخرى، حيث أنهار الجنة والنعيم والحوريات الجميلات، حيث الجنس المقدس الذي لا ينتهي. هكذا يُغرون أتباعهم. أما هم يأخذون الدنيا والأموال والسلطة. ظاهرة غريبة أراها هذه الأيام. لم أجد إماماً أو داعياً فقيراً من الأصوليين الجدد الذين يظهرون على شاشات التليفزيون العربي، بل كلهم على ما أعتقد من الأثرياء. وأتباعهم من الفقراء. تمدن لهم وتخلف لغيرهم!

إذاً، ما معنى التمدن؟ هو أن الأصولية الإسلامية تفتح باب المناقشة مع المجتمع وقبول أفكار فئات المجتمع وطوائفه المختلفة، وبهذا سوف تجد الطريق المفيد الذي ينبع من حاجيات الناس ومشاكلهم. وعمل دمج بين الإيمان المستقر في القلب الذي يصدقه عمل العقل.

● لماذا تصر الجماعات الإسلامية على الحقيبة التعليمية في الوزارات المختلفة بالبلاد العربية؟

ـ هل يستطيع شجاع أن يقول إن البلاد العربية بما فيها الجماعات الإسلامية تعاني «أمية تعليمية»؟ نعم الكل في هذا الميدان شجاع، ويعترف بأمية المتعلمين أو كما يقال أنصاف المتعلمين، لكن ما العمل حيال ذلك؟! نترك الإجابة عن هذا السؤال مؤقتاً، ونوضح من خلال الواقع الذي بين أيدينا، وهو خطة التربية والتعليم في البلاد العربية في المرحلة الأولية مثلاً، كلها تعتمد على آيات القرآن في منهج اللغة العربية لتوضيح بعض قواعد النحو أو لتلقين التلاميذ فن الإنشاء والتعبير من خلال بلاغة أحاديث الرسول الكريم (ﷺ)، وتتدرج هذه الخطة مع مراحل التعليم التالية، وتزيد جرعاتها كلما انتقل الطالب إلى مرحلة جديدة، وهذا أمر لا غبار عليه، لكن هل ما تضمنته هذه النصوص الدينية من حكمة وأخلاق ومحبة وإخاء في الإسلام، يراه الطالب في محيطه داخل مدرسته؟ هل يجسده المعلم كمنهج حي بشري يمثل الأخلاق العامة التي

يلقنها للطالب؟ طالما رأينا عبارة «النظافة من الإيمان»؛ فهل يدرك التلميذ هذا المعنى العظيم الذي ينص عليه القرآن من ربط النظافة بالإيمان، داخل مدرسته أو في ملابسه أو في شارعه أو في سلوك الأسرة والمحيطين به؟ بالطبع لا. وهذا ما أقصده بالأمية التعليمة حيث إن واقع منهج التعليم غير واقع الحياة اليومية التي يعيشها الطالب. لا أفهم لماذا تصر كل الأنظمة العربية بأن تربط منهج التعليم بفكرها الاستبدادي، بمعنى أن تقول شيئاً في الكتاب المدرسي، وفي الواقع غير ذلك: تنادي بالحرية داخل الكتب المدرسية وفي الواقع سجون وقيود وتطرف. وعلى هذا المنوال ورثت الجماعات الإسلامية هذا الفكر الاستبدادي في بث أفكارها ومعتقداتها داخل مناهج التعليم.

نرجع إلى الإجابة عن السؤال المطروح، والرد كفيل بأنه يعطي تبريراً لواقع التعليم السيئ في البلاد العربية غير المنتج وغير النافع في إنتاج حضاري. ونأخذ نموذجاً في إحصائية تقول إن البلاد العربية من أكثر البلاد التي يحمل شبابها درجات الدكتوراه والماجستير والدراسات العليا. ونضرب مثلاً واقعياً عن المملكة السعودية، وهي أكثر البلاد التي ترسل طلابها للخارج للحصول على درجات علمية، وحين يعود الطالب إلى المملكة مرة أخرى ويريد أن يطبق ما درسه في الخارج من مناهج التقدم الحضاري والفكري الحديث، يصدم بالواقع الرافض لأي تغيير وتحديث، ويتحول العقل الذي درس وحصل على أعلى الشهادات، إلى مجرد رقم فارغ، وإلا فماذا ينقص السعودية أو دول الخليج العربي مثلاً أن تكون نموراً عربية اقتصادياً على مستوى العالم؟! إنها أمية التعليم التي تصل فيها إلى أعلى الدرجات العلمية ولا تعمل بأقصى درجة.

● تم الضغط من قبل علماء الأصوليين في مصر على الرأي الشعبي وتحريك الكتلة الانتخابية نحو قول (نعم) على الاستفتاء العام لعدم تغيير الدستور المصري (بعد الثورة مباشرة) بذريعة أن نعم فيها حماية للإسلام. والسؤال كيف تفسر التأثير الذي مارسه بعض شيوخ الأصوليين على عامة الشعب لتنفيذ هذا المخطط الذي وصف في مصر بأنه نصر من عند الله وبـ (غزوة الصناديق)؟ ومن المسؤول عن هذه الأمية الإسلامية لدى عموم المسلمين التي من المفترض أنها تعمل العقل في كل ما يقال لها؟

ـ وماذا نقول نحن أمام عقلية تؤمن بفكرة واحدة لا غيرها، وهي أن (الإسلام هو الحل)؟ بالتأكيد الإسلام هو الحل كمنهج للصراط المستقيم

الإيماني. أما أمور الدنيا التي قال عنها الرسول الكريم (ﷺ) إنها أموركم أنتم وعليكم خلق آليات مناسبة لعصوركم المختلفة. أليس هذا قول رسول الإسلام (ﷺ)؟ إذاً، لماذا لا يعمل به أتباعه من الأصوليين؟ طبعاً هذا المنهج ليس في صالحهم على مستوى التأثير والسحر الذي يمارسونه على عامة الشعب المغيب إلى حدٍّ ما أمام كل ما يحمل عباءة الدين. وهنا المشكلة الكبرى في عموم الشعب العربي وخصوصاً المصريين، صحيح أن المصريين خرجوا في الميدان من أجل الثورة، لكن خرجوا بأجسامهم فقط وتركوا عقولهم في ملعب التيار الإسلامي. لكن على أية حال، الوضع سيأخذ وقتاً طويلاً للتغيير إلى أن تفيق الشعوب وتعرف حقيقة الأمر، بأن الحلال بيِّن والحرام بيِّن، ولا يحتاج إلى مرشد دنيوي يُنصَّب على القلوب باسم مرشد ديني!

والتغيير الحقيقي الذي خرجت من أجله جموع المصريين هو التغيير إلى الأفضل، لكن ماذا سوف يستفيد العسكر والإسلاميون من التغيير؟ طبعاً لا شيء، وسيخرجون بخفَّي حنين، لأن التغيير يعني تغيير كل أفكار الماضي وتطويرها لتناسب الحاضر. وخطاب العسكر وخطتهم خطة قديمة، وحافظوا قدر الإمكان على وضع الحال كما هو، والخروج من غضب الشعب بأقل الخسائر لهم، وقد حدث لهم ما أرادوه بخطتهم مع التيار الإسلامي في ما يسمى بـ خطة الخروج الآمن. أما التيار الإسلامي فإن التغيير يعنى بالنسبة إليه أن الشعب يتمرد عليه لأنه لم ينتج له خطاباً جديداً، حتى المشروع الإسلامي المسمى بـ النهضة مجرد فرقعة إعلامية دينية.

ومن هنا، إن التغيير ليس من مصلحة العسكر والتيار الإسلامي. واتفق الذئب العجوز العسكر مع الذئب الناهض بالتيار الإسلامي على الاستفادة بقدر الإمكان من الحالة العامة والفراغ العقلي الذي فرضه النظام السابق على الشعب، واستفاد العسكر على مدار مرحلة الحكم الانتقالي إلى سنة وأكثر في تكييف الأوضاع وطمس الحقائق وتسكين وتأمين رموز النظام السابق والعبور بالبلاد من حالة معتمة إلى حالة أكثر ظلاماً. وها هو قد سلمها بالكامل للجاهز والمستعد والطامع في سلطة البلاد. وهو الفصيل الإخواني الذي حرك هو الآخر أشباحه في الظل الذين يلتفون في هيئة التيار الإسلامي، الذي حقق نصراً ما وهزم عدوه التقليدي (كل من ينادي بالحرية وتعدد الأفكار) من الليبراليين والعلمانيين واليسار وباقي التيارات الأخرى في الحياة السياسية. كانت الخطة واضحة من البداية وهى تغييب العقل المصري

وتصدير مخدر طبيعي يفضله الشعب في صور مشايخ ودعاة الحركة الإسلامية الذين لهم حظوة وقبول من أطياف الشعب المصري مثل الشيخ (محمد حسان) الذي استغله العسكر في مسألة المعونة. وعليه، تم استغلال الشكل الديني من قبل الإخوان في الدعوة إلى مرسي واستغلته الجماعات الإسلامية في مسألة (نعم الدستورية). إذاً، أنت أمام خطاب يحمل كماً من المخدرات التي يمكنها أن تذهب بعقول الناس بكلامها الباكي والواعظ.

● **في رأيك، ماذا ينقص المسلمين الآن لتوحدهم؟**

ـ العرب المسلمون يعتقدون أنهم الأحسن، وأن المسلم هو الأفضل، وهو مالك الحقيقة، وهو كذلك، أنت مالك الحقيقة في معتقدك الديني والجنة لك لوحدك. حسناً، لك ما تعتقد، واحتكر الجنة كما تشاء! لكن أنت عاجز على احتكار سلعة باسمك.. عن صناعة باسمك.. فماذا قدمت للحضارة الإنسانية الآن؟ ماذا قدمت غير نرجسية دينية يرفضها فيك الآخر؟ لكن الآخر يقبلك كإنسان وشريك في الوطن تحت مظلة القانون. وأنت تصر على رفضه باسم الدين وترفض فكرة المشاركة في الوطن، لأن الوطن كافر لا يدين بالكامل بالدين الإسلامي. وهنا يحدث الشقاق بين سكان الوطن الواحد، وهذه هي أزمة المسلمين الحالية التي عادت بقوة في خطاباتهم. فلا عيب على الإطلاق في إحياء القومية الوطنية التي تضم أطياف الوطن وأبناء المجتمع كافة تحت المظلة الإسلامية من دون تشدد أو تزمت. والقانون الإنساني العام الذي تعمل به الدول المتقدمة لا يختلف كثيراً عن روح الشريعة الإسلامية التي تنادي بالمساواة وتحقيق العدل والثواب والعقاب! والمعنى العام هو الإيمان بفكرة الوطن.

● **الصراع بين الدول العربية والإسلامية، هل هو صراع ديني أم سياسي؟**

ـ هو في الأساس صراع سياسي لكن تحت مظلة دينية لكسب التعاطف وتجنيد الشعب تحت هذا المسمى، حتى ينسى سبب الصراع السياسي، ويتصدر المشهد على أنه صراع ديني ومن أجل نصرة الإسلام. ويموت الناس في الحرب بين الدولتين مثل إيران والعراق التي تحولت إلى حرب دينية بين السنة والشيعة، وهي في الأساس حرب من أجل المصلحة الخاصة في بسط نفوذ دولة على دولة. وكما جند صدام حسين كل جنوده وأتباعه في غزو الكويت باسم الدين، وهي الورقة نفسها التي لعبت

عليها الكويت أيضاً والدول العربية لمحاربة صدام حسين باسم الدين!

أما عن لماذا يكون هناك صراع؟ فهذا سؤال، كما نسأل في دهشة: لماذا يكون هناك إنسان؟ الصراع والحروب باقية للأبد كلما وجدت الدولة الضعيفة والفقيرة والتي لا تملك قوت يومها ولا مستقبلها ولا قرارها بجوار دولة قوية مسيطرة. وحروب اليوم لها أشكالها وأقنعة جديدة.. فكلنا في حالة حرب هجوم، ودفاع، ونصر وهزيمة.

● **كانت تصريحات الحركات الإسلامية قبل وصولها إلى الحكم تتسم بالتهديد والعداء لإسرائيل والرغبة الأكيدة في محوها من على خارطة العرب وتحرير القدس، الآن بعد سنتين من حكم التيارات الإسلامية، لم نرَ هذه اللهجة العنيفة اتجاه إسرائيل، في رأيك، ما السبب في هذا التغير؟**

ـ **أولاً**: لا بد من الإشارة إلى صاحب فكرة العداء الأزلي بين إسرائيل والعرب، وهو جمال عبد الناصر، حين نادى بالقومية العربية كند وخصم قوي للكيان الصهيوني المستوطن في فلسطين بالقوة، واعتبر عبد الناصر أن هذا الكيان الإسرائيلي ما هو إلا مسمار في نعش أية قوة عربية أو زعامة عربية قد تخرج في بلاد العرب. وعمل عبد الناصر على نشر فكرته بالقومية العربية التي اتبعتها سوريا وبلاد الشام مع الفكر الناصري. وفى واقع الأمر كانت فكرة القومية الكارت الرابح الذي أدركه زعماء فترة الخمسينيات والستينيات لتحريك شعوبهم وخلق نوع من الزعامة في المنطقة كبطل قومي يتحدى إسرائيل ومن خلفها. ثم انطفأ العداء الظاهر في فترة السبعينيات مع تسوية السادات مع إسرائيل في كامب ديفيد. وطول فترة مبارك السابقة والخطاب المصري الرسمي يخلو تماماً من تصدير فكرة القومية، كما رافق أيضاً الخطاب العربي الخطاب المصري المهادن لإسرائيل. أدركت القوى الإسلامية الصاعدة اللعبة في ضرورة خلق عدو رسمي لها وبخاصة هذا العدو يحتل فلسطين التي أصبحت موسماً عربياً في المناسبات للعديد من الشعارات الزاعقة ضد إسرائيل وحرق علمها.. كل هذا لم يخرج بشكل حقيقي، إنما كان في شكل استعراض إعلامي لتحريك الرأي العام الشعبي.. وكان الهدف من ذلك خلق أرضية عريضة للتيارات الإسلامية والتيارات الأخرى وسط الجماهير المسلمة والعربية التي تبحث عن بطل يرفض إسرائيل. إذاً، اللعبة كلها لعبة سياسية لتحريك الجماهير العربية والمسلمة التي يجب أن يكون لها

عدو ما تتحرك ضده. وهي اللعبة نفسها في كل الحكومات الديكتاتورية.

ثانياً: التيار الإسلامي مثله كمثل أي تيار سياسي لكنه ماكر يتأرجح بين الإسلامية والسياسية. مع عامة الناس هو أمام مسجد كما تقولون، ومع الساسة هو مراوغ. ولا تقدر أن تمسك عليه كلمة مثل خطابات (أبو إسماعيل) الذي كان مرشحاً لرئاسة الجمهورية في مصر.

ثالثاً: إن الكارت الرابح مع أمريكا وهي تدعم التيارات الإسلامية بشكل ما، وبالتالي طبعاً، خطاب العداء ضد إسرائيل سوف يختفي، ولن يحركه الإسلاميون إلا وقت الحاجة.

رابعاً: إن إسرائيل تمتلك قوة نووية، وهذا كفيل بإسكات المنطقة العربية كلها للأبد، وكل قادة العرب يعرفون ذلك. إذاً، لا فائدة من تحريض الأبرياء للموت في سبيل قضية ليس لله دخل فيها كما يعتقد المسلم، وعلى المسلم المواطن أن يعرف أن قادته يحترفون الشعارات الرنانة من نوعية القتل لإسرائيل والموت لمن خلفها.. كلها شعارات خاوية من أي فعل!

● **كيف ترى مستقبل الأقليات الدينية أو المذهبية المشتقة أو المنشقة عن الإسلام في ظل حكم الأصوليين؟**

ـ قبل الإجابة عن هذا السؤل، يجب أن نرد على السؤال الأساسي، لماذا قامت الثورة؟ ومن كان في الثورة؟ بالقطع الإجابة معروفة في ما سبق من أطروحة هذا الحوار، وقد لخصها الشعب في (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية)، قالها المسلم والقبطي، وقالها الذي لا يعتقد في الأديان.. أي قالتها جموع الشعب، وفي الصوت المطالب بحريته وفي الدم الذي سال من أجل حريته لم يكن فيه أي تميز يعرف من خلاله ديانة صاحبه! وإذا حدث أي ضغط من قبل التيارات الإسلامية على الأقليات سوف يقف لهم الشعب ويرفضها بشدة.. فالرهان الحقيقي على نبل الشعب المصري في اللحظات الأخيرة والحاسمة في تاريخ أمته.

● **النموذج الإسلامي في إيران.. تركيا.. أفغانستان.. باكستان.. ماليزيا.. أيهما سوف يسير عليه النظام الإسلامي الحاكم حديثاً في البلاد العربية؟**

ـ التعليم والاقتصاد هما الأساس. قولي لي ما هي خطة تعليمكم؟ وما هو جدولكم الاقتصادي؟ أقول لكم أي نموذج سوف تكونون!

٢ ـ شهادة
محمد طلعت

ظاهر التزهد وباطن التملك

. . . . .

نحن شعوب بلا ذاكرة. . . وهل كنا بلاد كفرة وملاحدة؟! ولماذا هذه التقسيمات: ثورة إسلامية وثورة مدنية من الأساس؟ هذه التقسميات والتوصيفات أصحابها زمرة من الحمقى والجوقة والمنافقين والطفيليين عبر العصور. . . إن المؤامرة الوحيدة هي غباء النخبة والساسة التي لم تفطن إلى قواعد اللعبة الجديدة القائمة على التغيير.

إن أزمة العرب بأنهم بلا أزمة. . أي إنهم لا يشعرون بالخطر، وليس لديهم ديناميكية الدافع الوجودي بهدف الإنسانية والارتقاء بالذات، لماذا؟ لأسباب كثيرة منها. . . . . .

● **بداية كيف يمكننا توصيف ما جرى في بلاد التغيير العربي؟**

ـ بداية نحن شعوب بلا ذاكرة ولا تريد أن تتعلم ممن سبق لها في ماضيها، وحتى أكون محدداً سوف أبدأ من الخاص المصري، ومنه سوف تتضح الرؤية العامة. مصر على مدى الـ(٢٠٠) سنة الأخيرة، قامت فيها (٥) حركات ثورية. حركة بمعنى أنها لم ترتقِ إلى مصطلح الثورة الشامل، المغير العام في شتى مناحي أركان الدولة والمجتمع. حركة واحدة لو كان كتب لها النجاح والاستمرار، كان من الممكن أن ترتقي إلى ثورة بالمفهوم الذي أتحدث عنه. ومع كل حركة كان يولد الأمل بالتغيير الشامل لكن سرعان ما يلتف حوله الكسل واتباع الهوية الماضوية أو الخيانة أو الشعارات ونعرات الريادة، من دون عمل أو العبث بالحاضر والغد. وحتى لا أطيل، فعلى السادة المهتمين بالبحث في شأن هذه الحركات الخمس(١٨٠٥ ـ ١٨٨١ ـ ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ـ ٢٠١١)، إعادة النظر في قراءة هذا التاريخ للوقوف على أسباب الوكسة الثورية العربية.

إن كل حركة من هذه الحركات هي بالأساس كانت انقلاباً على النظام الحاكم. منها الذي نجح، ومنها الذي فشل كما في الحالة العرابية (١٨٨١).

الذي يتأمل هذه الحركات يجد أكثرها نجاحاً وغرابة هي حركة عمر مكرم الذي قام هو ورفاقه من علماء الأزهر بخلع خورشيد باشا الوالي العثماني آنذاك، وتولية محمد علي الألباني خلفاً له ـ وكأن مصر عدمت من الرجال ـ يقوم محمد علي بتأسيس الدولة المصرية الحديثة القائمة على دعائم العلم، لكنه في الوقت نفسه يتخلص من القيادة الشعبية ويتم ترويض علماء الأزهر لصالحه ويكبر نجمه مؤسساً إمبراطوريته الخاصة ـ هنا كان مقتله. هذا غير دخوله في حروب طويلة مع الوهابية في الحجاز وحروبه في الشام وانتصاره الذي أقلق المجتمع الدولي، حيث كمنت نهايته في انتصاره هذا! فضلاً عن تراجع دولته بسبب ورثته من أبناء ضعاف حكموا مصر بعده. هذه الدروس لم يستفد منها أحمد عرابي قائد الحراك الثوري الثاني (١٨٨١) وهو أقرب ما يكون إلى الانقلاب العسكري الفاشل الذي انتهى أمره، كما تبرره كتب التاريخ الساذجة، كان بسبب خيانة أحد ضباط صف عرابي، لكن تكمن النهاية الفعلية لـ(هوجة عرابي)، كما تطلق عليها بعض الكتب التاريخية الأكثر سذاجة، هي الأخرى لتوصيفها هذا، في عدم قدرة عرابي على قراءة المشهد الاجتماعي والسياسي المصري مع قراءة المشهد الدولي أنذاك. ما كان من نتائج هذا الحراك الثوري الاحتلال البريطاني لمصر! يأتي الحراك الثقافي والسياسي الأكثر قوة في تاريخ مصر بقيادة سعد زغلول ورفاقه (١٩١٩)، ويبدأ التغيير الفعلي للواقع الاجتماعي التنويري المصري صراعه مع قوى المحتل الإنكليزي وقوى النظام الحاكم، وكان الأمر سجالاً بين هذه الأطراف الثلاثة في إدارة شؤون مصر، وفي هذه الأثناء ظهرت أطياف مجتمعية وسياسية أقل ما يمكن توصيفها به أنها على خلاف أيديولوجي عقائدي. وهنا يكمن ضرب هذه الحركة الثورية في مقتل؛ ففي تلك الأثناء ظهرت التيارات الشيوعية والتيارات المتأسلمة والتيارات القومية والتيارات المدنية، كل يغني على ليلاه، من دون الاتفاق على منهجية تطوير البنية المصرية، أو بمعنى أصح من دون الالتفاف حول قاعدة عمل مشتركة (أجندة ثابتة) يتم المضي على تحقيقها مهما اختلفت الآراء. يأتي الانقلاب العسكري بقيادة جمال عبد الناصر (١٩٥٢)، وتدخل مصر بهذا الزخم وهذا الخلاف مرحلة خطيرة من بناء ذاتها بأحلام اشتراكية قومية عروبية (وصفة غير متجانسة)، وكأن أيضاً التجربة الناصرية لم تستفد من التجربة العلوية التي لم تستفد من التجربة السعدية. ثم يأتي الحراك الثوري في كانون الثاني/ يناير (٢٠١١)، هذا

المخلوق الضعيف، الابن الشرعي لحالة التشتت الثوري المصري عبر تاريخه الحديث. هذا التحليل ربما يتفق أو يختلف حوله البعض، لكن السؤال المفصلي هنا: أين التجربة المصرية الناجحة في هذه الحركات أو النموذج الذي كان يجب أن يتبع؟ بقراءة متأنية بين سطور هذه الحركات نكتشف أن (التعليم) هو مفتاح النهاية والبداية، وهو مفتاح التقدم والتأخر. التعليم الذي بدأه رجال الأزهر في ثورتهم ثم استكملته التجربة العلوية، وآتى ثماره في التجربة السعدية، وحاولت أن تقترب منه التجربة الناصرية، لكن بلا فائدة على المدى الطويل إلى أن نصل إلى تجربة كانون الثاني/ يناير، تلك التجربة الشعبية التي هبت وخمدت بخلع رأس النظام. هذا التدني والتدهور التعليمي والصراع الأيديولوجي العقيم والغيبي أدى إلى مقتل هذه الحركات.

وهذا الشأن الخاص المصري يجرجر بالضرورة الشأن العربي العام خلفه. إن الفجوة التعليمية في منطقتنا العربية كفيلة بأن تمحو أي أثر لأي ثورة حقيقة قد تقوم في هذه البلاد.

● سؤال يردده الكثير.. هل ما حدث في المنطقة العربية هو ربيع إسلامي؟

ـ وهل كنا بلاد كفرة وملاحدة؟! ولماذا هذه التقسيمة ثورة إسلامية وثورة مدنية من الأساس؟ هذه التقسيمات والتوصيفات أصحابها زمرة من الحمقى والجوقة والمنافقين والطفيليين عبر العصور الذين يختصرون مشكلة الدنيا سواء في أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية.. إلخ، في الدين.. فأي دولة تلك التي تتلخص أزمتها في قضية حجاب المرأة من عدمه؟! فالمتابع للشأن التونسي، وبالرغم من إفلاس الدولة اقتصادياً، يردد البعض فيه دعوات ختان الإناث والمطالبة بتعدد الزوجات، فهل بهذا تنجح البلدان اقتصادياً؟ أو من ينادون بعودة الرق والعبيد والإماء، هل بهذا سوف تتقدم البلاد تجارياً؟ الربيع الإسلامي هو العمل الخلاق نحو آفاق مواكبة لرؤية العصر مع التمسك بثوابته، لكن تكمن المشكلة هنا في الخلط المتعمد بين الثوابت والفروع لإلهاء العامة والشعوب ليدور الجميع في قوقعة (المتشيخ/ رجل الدين المنافق لكل هوى ولكل سلطان).

وكيف يكون ربيعاً متأسلماً؟ وبين جنبات التاريخ قضايا لم تحسم بعد حول ماهية هؤلاء المتأسلمين؟ وكل يوم يطالعنا تاريخهم السري منذ نشأتهم

المشكوك في انتمائها وهويتها الإسلامية بالأساس، فحين نقرأ مثل هذه العناوين: **التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين**، ـ كتاب صادر عن المركز القومي للترجمة ـ حول الوثائق التاريخية البريطانية التي تفيد أن إنكلترا وجهت الإخوان والسعودية لاغتيال «عبد الناصر».. أو عن أن المملكة السعودية عدو القومية العربية.. والملك فيصل أدى دوراً كبيراً في المنطقة بعد موت عبد الناصر لتفتيت روح القومية العربية وإخضاعها للتلوث العقلي واتباع الغيبيات والمورثات القبائلية... وتكشف الوثائق تهريب السلاح للجهاز السري للإخوان تحت قيادة سيد قطب.. وحين نقرأ من واقع سجلات الاستخبارات البريطانية التي تم تسريبها على أن أمريكا بدأت منذ الخمسينيات بتمويل الإخوان؛ فكيف نصدق أنهم أصحاب رؤية وفاعلون وهم مفعول بهم دائماً منذ تجنيد بن لادن وزرع القاعدة لضرب الدب الروسي..؟ وإن كان ربيعاً، فليأتوا بالدليل الحضاري الراهن، أو يثبتوا عكس ذلك ويكشفوا النقاب عن تاريخهم الملوث.

وللأسف سوف يبقى الدين الإسلامي مطية لكل الطامعين عبر التاريخ للتسيد على رقاب العباد والبلاد، وهذا ما أدركه نابليون حين جاء إلى مصر فقال جملته المشهورة التي سجلها الجبرتي: «أنا الشيخ نابليون جئت لأحرر الإسلام من جور المماليك»، وعلى غراره أشهر قائده جاك فرانسوا مينو، إسلامه ولقب نفسه بـ «عبد الله مينو» وتزوج من حسناء مصرية مسلمة!

● هل ثمة مؤامرة وقعت فيها الشعوب لتحريك المياه الراكدة في الأنظمة العربية؟

ـ نظرية المؤامرة التي تصر عليها بعض الأطراف التي ترفض التغيير وتصر على تشويه الحراك الثوري أو تصر على أنه ليس ثمة أمل، يفتح أمامنا تساؤلاً: وإن كانت كل هذه المعلومات متاحة أمامكم، فلماذا لم تواجهوه بعلم الاستراتيجية في تحليل الموقف واتخاذ القرار السليم على أرض الواقع للتعامل الجدي لسد هذه الثغرات؟

أهل المؤامرة ومن يؤمنون بهذه الفكرة التي سيطرت على عقولهم حتى أعمت منطقهم، باتوا غير قادرين على فهم سواها، لتمتد أزمتهم في تصدير هذا التخوف من أي تغيير وإبقاء الوضع على ما كان، ومن يروج لهذه النظرية بلا شك سواء عن عمد أو من دون قصد، هو مدفوع الأجر من جوقة

النظام السابق إلى النظام الحالي، بمعنى أن من كانوا يرفضون بالأمس التغيير خوفاً، هم من يرفضونه اليوم طمعاً في الاستحواذ على ما وصل إليهم من مغانم التغيير التي لم يتعبوا فيها.. المؤامرة هي الهيكل الثقافي الذي يزرعه الحاكم، أياً كان موقعه أو موقفه من الحراك الثوري، حتى يضمن السيطرة والتحوط عليه وتوجيهه لما يريد.. وللأسف ما أكثر النخب العربية التي تروج لهذا، لكن هذا يفسر شيئاً آخر وهو عجزهم الحقيقي على التكيف مع الواقع وقراءة الحاضر، حيث إنهم غير مؤهلين للعمل الثوري والتغيير، فمنهم من روج لنظرية المؤامرة، ومنهم من وقف عاجزاً أمام هذا الحراك وخرج منه بلا شيء، ومنهم من استغل وركب الحراك وتسلطن. وتبقى أزمة الربيع العربي في نخبته وقادته وحكامه، في ترويج نظريات المؤامرة لخلق الفتنة بين شعوبهم فحديث الرئيس المصري الجديد مرسي وحاشيته يرددون عبارات المؤامرة نفسها بالغباء نفسه، ومن دون منطقية، ليفتح لنا مشهداً عبثياً يجر المنطقة كلها إلى الاتكال والخنوع. إن المؤامرة الوحيدة هي غباء النخبة والساسة التي لم تفطن إلى قواعد اللعبة الجديدة القائمة على التغيير.

● على الرغم من امتلاك العرب كل سبل الثراء، إلا أنهم فقراء، وهذا الفقر يعكس مدى فرقتهم، فكيف تفسر لنا هذا؟

ـ إن أزمة العرب بأنهم بلا أزمة.. أي إنهم لا يشعرون بالخطر، وليس لديهم ديناميكية الدافع الوجودي بهدف الإنسانية والارتقاء بالذات، لماذا؟ لأسباب كثيرة، لكنها تتمحور في أنهم قبائل متناحرة بالأساس. عندما جاء الإسلام إليهم حاول بقدر المستطاع أن يخلق فيهم هذه الديناميكية، لكن سرعان ما غلب الطبع والعادة الدين الجديد، فالمفهوم الديني الجديد عند وريث المُلك الإسلامي (بنى أمية) ما هو إلا سلطة بشرية ومملكة يجب أن يتقاتل عليها (آل البيت) حتى لا تخرج من (بني هاشم)، وحين ترفع الأمام علي (رضي الله عنه) بعد وفاة الرسول (ﷺ)، عن الخوض في مثل هذه المفاهيم، وتركها؛ فتولاها الشيخان ثم عثمان بن عفان (رضي الله عنه) الذي فتح في عهده باباً لصراع السلطة بمفهوم تقريب أهل الثقة والأقرباء منه (وأياً كان المبرر التاريخي لهذا) تلك الثغرة التي دخلت منها القبائلية مرة أخرى للتنافس على مُلك الدولة الجديدة والتي انتهت بمقتل الخليفة عثمان (رضي الله عنه)، وجاء بعده الأمام عليَ بن أبي طالب (رضي الله عنه) محاولاً أن يعيد المعنى السامي للدين، وخلق حراكٍ إنساني يعيد تلك القبائل المتناحرة حول السلطة إلى المفهوم الإسلامي

القويم، لكنه لم يتمكن، وكانت نهايته ومقتل حفدة الرسول الكريم (ﷺ) وتشريد آل البيت.. من هذه الوقائع التاريخية الموجزة، وجد العرب نشوتهم في تناحرهم وفرقتهم، وكان المنتصر فيهم من يمتلك دبة الدين وحكم العباد، وبالطبع وجد حكام الدين الجدد سواء (بني أمية أو بني العباس) من يفصل لهم الفقه ويصوغ تفاسير الآيات القرآنية لخدمة تسلط الدنيا والدين معاً.. هذه النزعة التي أسميها الطبيعة المتناحرة في الطبع العربي على مر عصوره والتي نراها متجسدة حتى الآن في عدم وحدتهم، على الرغم من أنهم قادرون على الوحدة، فثمة بلاد تمتلك السيولة المالية، وثمة بلاد تمتلك الموارد الطبيعية، وثمة بلاد ثالثة تمتلك الكتلة العاملة المميزة.. وبلاد أخرى تمتلك بحكم موقعها الاستراتيجي الحصن ونقطة الارتكاز لحماية العرب.. وبلاد رابعة تمتلك العقول الجبارة في شتى العلوم والفنون والآداب.. وبلاد خامسة تمتلك الجيش والقوى العسكرية.. ولك أن تتخيلي بلاداً من الخليج إلى المحيط تمتلك كل هذا! فكيف سيكون مصيرها إن اتحدت؟! ومعذرة، ردي على سؤالك انتهى بسؤال!

● **يبقى السؤال الجوهري، لماذا لم يتحد العرب؟**

ـ نعود إلى النقطة الصفر مرة أخرى. بلا شك أن الدين الإسلامي والأديان كافة التي نزلت على هذه البلاد، لم تقدر أن تهذب فيهم الطبع الإنساني السوي الخالق المبتكر والنشط المساهم المنتج المضيف إلى الحضارة الإنسانية.. على الرغم من كم الآيات القرآنية والإنجيلية والتوراتية، والأحاديث والأقوال المأثورة والأمثال والحكم المقتبسة من الأديان العربية، كلها توحي بالمشاركة والعمل والتجدد والابتكار، وكثيراً ما يرددها العرب في مجالسهم.. وهنا سر اللغز، فما هو؟ حين نتتبع مصائر حكام وسلاطين هذه البلاد العظام منهم والحمقى والجبابرة أيضاً، نجد ملمحاً مشتركاً بين كل هذه العصور، وهو الاستبداد باسم الحاكم بأمر الله، وأي خروج بالرأي على الحاكم هو بالضرورة خروج على الله، ووجب تطبيق حكم المفسدين في الأرض على صاحب الرأي المخالف. لذا، فليس من المستغرب عندما نقرأ في كتب التاريخ مدى التعذيب والبطش الذي مورس على كل الأئمة والفقهاء العظام، لأنهم قالوا بما لا يرضى عنه الحاكم، خير شاهد.. على الجانب الآخر نجد المؤسسة الإعلامية «الدينية» في البلاط السلطاني التي تعرف طرائق النفوذ للعقول العامة، تقتل معنوية كل صاحب رأي على النهج التنويري

لتصويره للعامة والدهماء بأنه كافر أو مرتد عن الدين.. كل هذا أدى إلى الاختلاط والازدواجية الدينية لدى العرب المسلمين، فليس غريباً، إذاً، إن قاتل الإمام الحسين (ﷺ) وهو يقطع رأسه يكبر (الله أكبر) نصرة للدين الإسلامي! لتتكرر الصورة نفسها الحالية من هذه الازدواجية في مقاطع الفيديو الكثيرة للجماعات المتأسلمة وهي تقطع رقاب العباد، وتكبر! وخلاصة الأمر تكمن في التخلف الإنساني العربي الذي تربى على قيم التناحر والتسيد، والفائز هو ولي الأمر، ووجب عدم الخروج عليه.. العرب الآن مثل أمس ومثل الماضي يعيشون على عادات الجاهلية السيئة، يتجبرون على أنفسهم، يلتفون حول القوي فيهم ويقتلون الضعيف فيهم، ويسبون النساء وأموال الأضعف ليحتلوا مكانه، وربما هذه فلسفة قطر الآن التي تحركها في دول التغيير العربي!

● **إذاً، هي أوهام الزعامة أم محاولة للتغيير الثوري من خلال هذا التغيير..؟**

ـ سؤالك جاء يتضمن استفهامين كبيربن يعبران عن أزمة العرب الحالية.. وأياً كانت الزعامة أو التغيير الثوري.. فالاثنان ينقصهما العمل الجاد، وبالتالي ينعكس هذا النقص الكيفي والكمي في مستوى التعليم العربي بشكل عام. الزعامة العربية ما هي إلا وهم وواقع فج. حاول المتصارعون في المنطقة العربية بعد انهيار الخلافة العثمانية قنص هذه الزعامة من منطقية التسيد على العالم العربي بعد حراكه التحرري التنويري في أواخر القرن الـ ١٩ وبداية القرن الـ ٢٠، الذي تزامن مع ضعف الخلافة العثمانية وسقوطها، مع شيوع حركات التنوير في البلدان العربية على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، لكن هذه الحركات التي كانت تطلب، ضمن مطالب الحرية والاستقلال على قاعدة القومية الخاصة لكل بلد..، تطوير العقل الإسلامي والتجديد في أمور الدنيا مع الاحتفاظ بروح العبادة بطابع المدنية وحث المسلمين على العمل والعبادة معاً، وإن أساس التقدم هو العمل. لكن هذه الدعوات كتب عليها الفشل لأنها كانت تقاوم الكتل الصماء من العامة والخاصة تحت سلطة الإيمان الغيبي والثقة المطلقة في مشايخ الدين. وهذه السلطة بدأت مع ظهور واستقرار الأمر لآل سعود والتسيد على الحجاز وإنشاء مملكتهم (السعودية)، كيف؟ ترجع البداية إلى مطالبة رشيد محمد رضا بعودة الخلافة الإسلامية، وكان ينادي أو كان يطمع في توجيه الأنظار إلى آل سعود بان يتصدروا مشهد الزعامة العربية تحت راية الخلافة الإسلامية، وربما لو جاءت الحركة الوهابية في زمنٍ

ما مع دعم رشيد رضا لها والتفاف بعض المصريين حول فكرته، ربما كان تسيد السعودية زعامة الخلافة الإسلامية، لكن حال دون ذلك قوة مصر وتيارها المدني الذي هو الآخر انكسر تحت دعوات العودة إلى الماضي وإحياء أوهام الخلافة الإسلامية؛ فقد لعب بعض المنافقين برأس الملك الشاب (فاروق) بهذه الأماني، وقد تزعم راية العرب وجيوشهم الهشة في ذلك الوقت والدخول تحت الراية المصرية فكانت حرب ١٩٤٨، وكانت النكبة الفلسطينية التي أجهضت أي حلم للزعامة العربية أو الخلافة الإسلامية.. ثم جاء عبد الناصر وحاول مخلصاً إحياء الزعامة لكن بمفهوم قومي عروبي، وابتعد عن المصرية وقوميتها، وهذا خطأ الحقبة الناصرية، بمعنى أنه قد تشتت في لم شملٍ مفرق بالأساس، وبددت الموارد المصرية وقدرة جيشه تحت مظلة الزعامة العروبية، لذا دخل في صراعات قوية بينه وبين المتربصين كافة في قنص هذا الدور الزعامي، وخاصة السعودية الطامعة في هذه الزعامة، لكنها لم تكن تمتلك الجرأة الناصرية ولم تدخل معه في صراع مباشر، لكن كان صراعها الحقيقي والفعلي في تغيير العقول المصرية العاملة لديها، وقد نجحت بعض الشيء، حيث اعتنق المصريون السلفية الوهابية التي تسربت بداية من السبعينيات واستقرت في الثمانينيات، وآتت ثمارها الآن في هذا المسخ المزدوج الذي نراه الآن على الساحة المصرية من أفكار هدامة لا تمت بصلة إلى صحيح الدين الإسلامي المتحرر. والمعنى هنا، أسست السعودية زعامتها الروحية ـ الدينية في عقول الكثير من الشعوب العربية مستغلة الفقر والحاجة والأمية والجهل لدى الشعوب العربية الأخرى. ولك في تجربة تونس ومصر وليبيا، خير دليل على مثل هذه الأفكار الهدامة التي نراها الآن؛ فحين يتردد بين جنبات البرلمان المصري مناقشة قانون مضاجعة الأموات، ويتبارى علماء الوهابية في الإفتاء بنكاح الجهاد، وعندما يتم الاتجار في الإناث الأبكار السوريات تحت دعوات الزواج، وحين يتم تصدير بنات تونس للمجاهدة بفروجهن في سوريا، وحين يتم إصدار فتاوى بأحقية اللواط مع المجاهد لتوسيع دبره لاستخدامه مخزناً لأصابع الديناميت لتفجير نفسه، وعندما تتم المساومة على حقوق المصريين في لقمة العيش والعمل والصحة بـ «نعم» على الدستور الأرضي بأنه نعم للإسلام، وحين يتم الترويج للمرشحين الإسلاميين للرئاسة أو للبرلمان بأنه عمل رباني؛ فهذا خلل فكري وعقائدي ونفسي بكل المقاييس؛ فالزعامة التي تبنى على ذلك زعامة مصيرها كما مصير قوم لوط. الزعامة التي توهمت بأنها وريثة الخلافة

الإسلامية أو الراية القومية العامة، زعامة لم تعمل لتحقيق التنوير الإسلامي، زعامة لم تعمل على تحقيق الوعي القومي الخاص بالذات أولاً، هي زعامة واهمة بالطبع، والنتيجة كانت فشلها، وما زالت تفشل حتى الآن.

نأتي لقصة المزاعم الثورية، الأمر جداً مربك وفيه ما فيه من الضبابية والضلالية ما يجعل المفكر في حيرة من أمره حين يتأمل هذه الحالة الثورية التي يسمونها ربيعاً عربياً؛ فالثورة، اصطلاحاً، كما أفهمها وأدرسها، ثورة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة.. والمتأمل في الثورات العربية المزعومة بداية من القرن الفائت حتى وقتنا الحاضر، يجد أنها كانت أقرب ما تكون انقلاب سياسي، بمعنى أنه يتم تغيير النظام بنظام آخر مع تتبع الخطة الفاشلة نفسها في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية ليبقى حال الفرد في الأمية والجهل كما هو. وأرى أن الثورة الحقيقة الأقرب إلى المفهوم الثوري في التاريخ المصري، على سبيل المثال، هي ثورة عمر مكرم والنخبة الأزهرية والشعبية المصرية وقتئذ، وتولية محمد علي إدارة الحكم بالموافقة المصرية (وأياً كان نقدنا لتولية غير مصري)، فما قام به محمد علي يعد ثورة حقيقية للنهوض بمصر على الصعد كافة (على الرغم من أنه كان يؤسس هذا لبناء إمبراطوريته المصرية الخاصة)، لكن إنجازات محمد علي واضحة حتى الآن في مصر، ولو استمر أولاده وحفدته، ممن حكموا مصر في ما بعد على نهجه، لكان لمصر وضع آخر. أقصد من هذا المثال معنى المفهوم الثوري الحقيقي للتغيير، وعلى القارئ أن يرجع بموضوعية إلى كتب التاريخ المنصفة التي سجلت العمران الجديد الذي شهدته مصر بعد ثورتها الأولى في عام١٨٠٥م.

إن أوهام الزعامة والتغيير اللذين نتجا على مدار قرن كامل من التشتت وإدخال المفاهيم في بعضها البعض من دون وعي ولا إدراك للحظة التاريخية، نحصد ثمارها الآن. وأقول إن الزعامة والتغيير يتلخصان حول مفهوم كلمة «دولة» التي أعني بها تلك الدولة القادرة على خلق حراكها الفعال للمشاركة في الإنتاج الحضاري الإنساني العالمي بحسابات القوة الفكرية والعلمية، وإلى أن يتحقق ذلك، وجب أن نضع برقع الحياء على وجوهنا وندرك مأساتنا في التناقضية التي تحكمنا على المستوى الاجتماعي **أولاً**، داخل هيكل الأسرة. **وثانياً**، داخل البناء المجتمعي. حينها سوف ندرك أننا كشعوب بلا زعامة ولا ثورة.. سندرك أننا نعيش في عتمة عقلية فوضوية بلا منطق ولا تفكير..

تسير الأمور يوماً بيوم من دون تخطيط مدروس ولا خطة واضحة الملامح، يفهمها الجاهل والأمي والمتعلم، حيث يراها واقعاً منعكساً على تطوير يومه نحو التقدم.

● لكن هذا لا ينفي أن الأنظمة الجديدة في دول التغيير العربي لديها خطة سياسية، فإلى أي مدى تخدم هذه الخطة المشروع الإسلامي؟

ـ المشروع الإسلامي المزعوم. هذا هو توصيفه السليم، وهو نتاج من نتائج أوهام الزعامة العربية وثورتها.

أولاً، الأنظمة الجديدة، وعلى رأسها الإخوان، لا تمتلك أية خطة سياسية لإدارة البلاد وليس لديها أساساً مشروع إسلامي، ما لديها ليس إلا وهماً وضلالاً يضحكون به على أتباعهم. ما الدليل؟ نرجع إلى التاريخ ونرى كيف نشأت جماعة الإخوان؟ ومن مولها؟ وما كان الهدف منها؟ وماذا فعلت؟ ولماذا ظهرت داخل الواقع المصري آنذاك؟ ارجعوا إلى قراءة تاريخكم، وانتم تعرفون حاضركم. وهذا أمر منتهٍ. ويكفي أن أسرد شاهداً تاريخياً توارد في كتب التاريخ لهذه الجماعة، وهي كانت تؤيد النظام الحاكم أياً كان نوعه، بداية من الاحتلال الإنكليزي ودعم السفارة البريطانية لـ حسن البنا في بداية تكوين جماعته، إلى التأييد للملك فاروق، ثم التأييد لـ عبد الناصر في بدايته، وصولاً إلى تأييد مبارك، وتوظيف الكلمات والشعائر الإسلامية لخدمة هذه الأنظمة.. كما أثبتت المراجع التاريخية أيضاً أن دور جماعة المصريين ما كانت إلا لتشتيت إجماع النخبة المصرية أبان الاحتلال الإنكليزي، وتشتيت الإجماع السياسي في المواقف السياسية ضد الملك فاروق، ولعل أبسط دليل هو وقتنا الحاضر، وما فعلوه في ميدان التحرير لتشتيت النخبة المصرية إلى أن قفزوا على عرش مصر؛ فقط اقرأوا تاريخ هذه الجماعة وستعرفون ما لها وما عليها.

ثانياً: ظهر في المشهد الإسلامي جوار جماعة الإخوان الجماعات السلفية وهي الظهير الوهابي المدعوم من السعودية، لشل أي تفكير عقلي وتجديد حضاري ينهض بالأمة العربية أو ينهض بتحديث طرائق الفكر الإسلامي، حتى نستطيع القول بثمة مشروع إسلامي، كيف؟ فأي مشروع إسلامي حضاري هذا الذي يجبر الأسرة على تزويج طفلتهم التي لا تتعدى العاشرة من عمرها؟ وللعلم، هذا قانون كان يدرج أيضاً ضمن مناقشات البرلمان الإسلامي المصري! وهذا ما اكده أحد اقطاب السلفية وشيخهم «ياسر برهامي» الذي لا يرى مانعاً من

زواج طفلة لم تبلغ من العمر ٣ سنوات، وهذا حديث مسجل على التليفزيون!

ثالثاً: حتى نقفل باب المشروع الإسلامي العبقري لهؤلاء المزيفين، وهو وفي الأساس لا يوجد لديهم ما يعرف بعلم الاستراتيجية السياسية لإقامة دولة إسلامية حديثة، بمعنى أن بعض التيارات التي تُوهم الشعوب العربية بأنها تمتلك مشروعاً إسلامياً كاملاً أو لديها نظرية سياسية في حكم إدارة البلاد، والقاعدة الإسلامية في نظرهم تنفي، بل تضرب وتلغي الديمقراطية والحريات العامة، فضلاً عن ضرب فكرة إنشاء برلمانات قائمة على مشاركة الشعب في الحكم، وهذا ينفي مبدأهم حول السيادة المطلقة وأن الرعاية لا تحكم بل تتمثل بالسيادة الإلهية التي يتصورونها هم ويطبقونها هم من دون غيرهم، ما يفتح باباً للخلاف حول هذه التصورات والتطبيقات. الأمر الذي يعكس تشددهم وتزمتهم حول تطبيق تصورهم، وما على الشعب الا الامتثال. لذا خرج علينا منهم عبر الفضائيات من يطالب بسحق المتظاهرين ضد رئيسهم، وإن أي خروج على الحاكم يعد كفراً. تبقى المشكلة الأكبر في فهم الإسلاميين مفهوم الانتماء الوطني، فهم لا يؤمنون به، وبالتالي هم لا يؤمنون بتداول السلطة التي تفرضها العملية الديمقراطية. تكمن هذه المعضلة بأن الإخوان أو السلفيين وأياً منهم كان في الحكم حول مفهوم السلطة المتبلورة حول كيان واحد، وهو السلطة وفقاً للمفهوم القديم في الإسلام وهى سلطة الوالي الذي يعينه أهل الشورى. إذاً، تنتفى هنا رغبة الجماهير واختيار الشعب، وأن دخولهم العلمية الديمقراطية في انتخابات الرئاسة والبرلمان ما هي إلا حيلة منهم للقفز والتمكن، وربما هذا سر الصراع بين الإخوان والسلفيين حالياً حول مفهوم السلطة، إذاً الاثنان قد ورثا دولة قائمة على السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهذا يتنافى مع عقيدتهم بأن لا سلطة الا سلطة واحدة، فكان الصراع على أشده حول ضرب وانهيار هذه السلطات الثلاث. وهذا يحيلنا إلى الشجار الذي دار إلهاءً للشعب وتشتيتاً للنخبة حول كتابة الدستور وحول صياغة هذه العبارة «السيادة لله وليست للشعب»، لتكشف مدى الخلط في فهم مقدرات الدولة الحديثة وقيمها وأسسها وعمادها الديمقراطي.

● أرجعت أسباب كبوة التغيير العربي في حديثك إلى الازدواجية العربية التي تسبب فيها الفهم الخاطئ للفهم الإسلامي الصحيح، لكن ما الحل حتى نتخطى هذه العقبات؟

ـ أعتقد لا يوجد أي حل سحري، ولا أدعي ولا أطلب من أحد أن

يتفاءل، من نوعية تفاؤل موزعي صكوك الأمل في الغد الأفضل وإعطاء الفرصة وانتظار الثمار! فهذا حمق؛ فنحن في بلاد نترعد من إعمال العقل لفكر مغاير، بينما نؤيد ونبارك الفجور الجنسي تحت مسميات إسلامية ما أنزل الله بها من سلطان، ونصرف الملايين على عشوائيات الخواء النفسي لإشباع رغبات الأمراء والأثرياء والشيوخ الجدد، وندعو بالبركة والولاء لمن تسببوا في المرض والفقر، ونطلب من المرضى والفقراء الصبر. هذه الأنانية التي لا ترى إلا مصلحة البقاء الغشيم والتي تستغل الأمل وتروج له بالصبر وأوهام الإنجازات الكاذبة؛ فالأنظمة الإسلامية الحديثة (وأعني بها المملكة السعودية كنموذج) لا يهمها الحريات أو سفور المرأة من عدمه، أكثر ما يهمها المحافظة على وجودها وفرض سيطرتها الروحية في داخل نطاقها المحلي وداخل مجالها الإقليمي في دول الجوار، حتى تضمن السيطرة على العقول والنفوس التي تحركها الغرائز الدينية. إن ما يزعج الأنظمة الإسلامية ليس تبرج امرأة أو عريها، أكثر ما يزعجها انتقاد مفكر لسطوتهم وكشف زيفهم. وما قام من حملات تشويه للإمام محمد عبده ومن بعده طه حسين وصولاً إلى المفكر المصري نصر حامد أبو زيد، وقضية التفريق الشهيرة بينه وبين زوجته التي تبناها الشيخ عبدالصبور شاهين، وطلب بتزويج زوجة الرجل لغيره نكاية فيه، وينقلب الحال نفسه على عبد الصبور شاهين حين تحدث عن خلق آدم بشكل مغاير في ما بعد واتهمه التيار الإسلامي بعد ذلك بما اتهم هو به نصر حامد ابو زيد!... اذاً، كلمة السر لفتح هذه المغارة الجاهلية تكمن في النخبة. والنخبة عليلة للأسف، لا تمتلك القدرة على صياغة مواقف سليمة وتبني الشجاعة مذهباً في إبداء القول وتأييد العقل والعلم. إن التخبط السياسي الذي نراه على مدار عامين من التغيير العربي ما هو الا حالة مزرية لتخبط النخبة العربية غير المؤهلة للأسف للحظة الثورية التى اشتعلت وانطفأت، وهم مختلفون حول مسمياتها وتوصيفها وتنظيرها، إلى أن خُطفت البلاد إلى تيار رجعي. إن صاحب الجريمة الأولى في مصر ليس مبارك وحده، بل هم النخبة أصحاب النصيب الأكبر فى هذا البلاء.

وهكذا أرى النخبة السورية والليبية والتونسية واليمينة هي التي أضاعت بلادها ورمتها في جب الفجوة الدموية والحضارية.

خامساً: المشروع النهضوي وأطراف الصراع

١ ـ شهادة
بوجمعة الدنداني

الصراع بين الهوية والمعتقد

إنها وعدت ولم تف بوعدها، وقسمت المجتمع إلى مسلم وعلماني وسلطة ومعارضة...

إذاً، ما هو برنامجها غير السيطرة على عقل الإنسان وإلغائه وتعويضه بالإنسان التابع والغيبي..

ومع ذلك تجد خطاباً نهضوياً يتغنى بالمدنية وبالديمقراطية..!

● كيف ترى تطور المشهد السياسي القائم على المرتكز الإسلامي؟ وليكن المشهد التونسي نموذجاً.

ـ المشهد السياسي اليوم في تونس بعد الثورة لا ينبئ بتغير كبير، بل فيه من الدلائل الكثيرة على أن الردة ستكون كبيرة والسقطة مدوية إذا لم تتدارك الجماهير الشعبية في الانتخابات القادمة أمرها وتحسم مع التيارات الدينية بكل ألوانها. شخصياً، لا أثق في كل من يستعمل الدين لأغراض سياسية، والنهضة اليوم وهي الحزب الديني الحاكم يستعمل الدين بطرق ملتوية، وذلك من خلال رياض الأطفال والكتاتيب والمدارس الخارجة عن نطاق الدولة، والاستيلاء على المساجد من طرف السلفيين بعلم من الدولة، وبخاصة وزارة الشؤون الدينية، وتشجيع الميليشيات لإفساد الاجتماعات الحزبية للمعارضة، إضافة إلى استغلالها للدولة لضرب الاتحاد العام التونسي للشغل واستقلالية القضاء.. إلخ. ومع ذلك تجد خطاباً نهضوياً يتغنى بالمدنية وبالديمقراطية...

إنها الازدواجية في أبهى مظاهرها.

كيف سيكون المشهد السياسي في هذه الظروف؟ إنه صراع بين من

اصطف إلى جانب الديكتاتورية ومن اصطف إلى جانب الديمقراطية. معركة شرسة تدل على أن الثورة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠١٠، لم تنته حتى الآن. صراع ضروري وطبيعي بين مختلف القوى، ولكن الإيجابي في ذلك أن المجتمع بأسره اليوم يخوض هذه المعركة، انتهى زمن الاستقالة والخوف، والكل حريص على إنجاح الثورة بمضامينها الاجتماعية والوطنية والقومية.

● **الثورة التونسية هي صيغة فسيفساء مدنية تضم نخبة سياسية جامعية مثقفة ومنظمات المجتمع المدني ونقابات عمالية ومهنية وطبقة شعبية وسطى، ومع ذلك من جنى ثمارها هي التيارات الإسلامية. كيف؟ لماذا في رأيك فشلت النخبة اليسارية في تعبئة الرأي العام حول برامجها الانتخابية في مرحلة ما بعد الثورة؟**

ـ لا بد أن نضع السؤال في موضعه الصحيح حتى نفهم ذلك. الثورة التونسية كانت نتيجة رفض شعبي عارم تشكل من كل فصائل المجتمع، ولكن الذي جنى الثمار من دون مشاركة فعلية هي التيارات الدينية.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن التيارات الدينية جنت ذلك وخاصة النهضة بفضل:

ـ القنوات الخليجية والسعودية وخاصة قناة الجزيرة والعربية، وما وفرتاه من دعاية ضخمة لفائدتهم وصورتهم كمناضلين وحيدين تعرضوا للاضطهاد.

ـ النظام التونسي بسجنهم جعلهم يكسبون تعاطفاً كبيراً.

ـ تدفق المال السياسي عليهم إضافة إلى ما كنزوه عند إقامة البعض منهم ببلاد الغرب وما توافر لهم من شركات وقنوات إعلامية وهو ما جعلهم يستعملون الرشاوى لكسب الناس.

ـ الدعاية التي وفرها لهم الوزير الأول السابق الباجي قائد السبسي، وذلك من خلال التشجيع على الترخيص لأكثر من مئة حزب، مما ضاعف في نجاحهم بحكم معرفة الناس بحزبهم، إضافة إلى ما وفره لهم من دعاية إعلامية، وكان ذلك لوعود تلقاها بتكليفه إما برئاسة الدولة أو برئاسة الحكومة، وإقصاء التيارات اليسارية والبعثية من المشهد الإعلامي.

ـ القيام بحملات انتخابية داخل المساجد، بل ذهب بعض الأئمة إلى

القول إن من يصوت لحزب النهضة كمن قام بالحج، وانتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ تزامنت مع موسم الحج.

ـ ولعل العنصر الأساس هو رضا أمريكا على النهضة، وسيتبين ذلك لاحقاً عندما تفوز بالانتخابات وتتخلى عن مطلبها بعدم التطبيع مع الصهيونية مثلاً. وهنا نشير إلى أن الغرب عموماً، وأمريكا خصوصاً، شجعت التيارات الدينية السنية في مقابل التيارات الدينية الشيعية.

فنجد التيارات الشيعية تحت سلطة ايران، والتيارات السنية تحت سلطة السعودية وتركيا وقطر، وهكذا أدخلت الوطن العربي في تنازع طائفي سيتضح ذلك لاحقاً، إذا لم نتصد لهذا النزوع الإمبريالي المدمر.

أما النخبة اليسارية والبعثية فإنها إضافة إلى ما تقدم، قد حرصت على احترام اللعبة الديمقراطية ولم تدخل الانتخابات بوعود هي ليست مطالبة بها أصلاً، لأن الانتخابات كانت لغرض وحيد: كتابة الدستور؛ ففي حين احترمت ذلك القوى اليسارية عموماً والبعثية خصوصاً، خالفت النهضة وعزفت على وتر الوعود الكاذبة. ثم إن اليسار دخل الانتخابات مشتتاً، ولا ننسى التشويه الذي لحق بها من خلال الادعاء أن اليسار قوى راديكالية متطرفة وعزفوا على عامل الإلحاد ومحاولة تشويه تجارب سواء في الاتحاد السوفياتي سابقاُ أو في العراق أيام حكم الشهيد صدام حسين، متناسين عمداً الأدوار الوطنية التي لعبتها هاتان الدولتان.

● عادت أجواء الثورة من احتجاجات واعتصامات بعد الانتخابات.. لماذا في رايك؟

ـ يعتقد البعض أن السياسة لا أخلاق لها، وأن المهم هو الوصول إلى دفة الحكم، متناسين أن الديمقراطية الحقيقية تستند إلى الرقابة والمتابعة، وأن السياسي الحقيقي هو الذي لا يعد بما لا يملك. عندما رفعت الجماهير في اعتصام القصبة ٢ شعار إنشاء مجلس تأسيسي، كان الهدف الوحيد هو كتابة الدستور والقطع مع الماضي الفاسد والمستبد. وتكونت إثر ذلك الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأشرفت على انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

أحزاب اليسار من ماركسيين وبعثيين التزموا في حملاتهم الانتخابية بشرح تصورنا لشكل الدستور ومحتواه، وكانت كل الحملات الانتخابية

تصب في هذا المنحى إلا حركة النهضة وأحزاب اليمين بصفة عامة، فقد سوقت لبرنامج ووعود بتوفير الرخاء وحل مشكل البطالة والتنمية الجهوية. النتيجة فوز النهضة بالأغلبية، إضافة طبعاً للعناصر المذكورة آنفاً، وعندما تولت السلطة وجدت نفسها في مفترق طرق بين كتابة الدستور والاستجابة للمطالب المتزايدة. كان في حسابات الأحزاب السياسية أنه نظراً إلى الفترة الانتقالية الصعبة سيصار إلى توافق تتشكل بمقتضاه حكومة تكنوقراط لمدة سنة استعداداً للانتخابات القادمة، إلا أن النهضة أغرتها السلطة، فاستولت مع حزبين لا قيمة لهما على الحكم وبالتالي وجدت نفسها في مواجهة الجماهير العاطلة عن العمل والجهات المهمشة.. الخ.

● المواجهة بين النخب العلمانية والتيارات الإسلامية هل تصب في مصلحة تونس أم هي ضدها؟

ـ أولاً لا بد من الإشارة إلى أن لعبة علمانية/ إسلامية هي من صنع التيارات الدينية لمحاربة خصومها. وعلى الرغم من أن العلمانية تعني حرية المعتقد وفصل الدين عن الدولة وترسيخ دولة، القانون والمؤسسات، فإن حركة النهضة تصر باطلاً على أن العلمانية حادة وذلك لتشويه التيارات اليسارية. أين ترعرعت هذه التيارات الدينية؟ أليس في فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول العلمانية؟ إذاً، العلمانية تحمي الأديان ولا تعاديها.

هكذا يتضح لنا أن المعركة مفتعلة والغرض منها هو أولاً شق المجتمع إلى دار حرب ودار سلم، وثانياً تحييد الشق المدني في المجتمع وإضعافه للاستفراد بالمجتمع عموما وبالناشئة، لتغيير نمط المجتمع وسلوكه وثقافته، واسلمة الحياة العامة والدولة، والعودة إلى القرون الغابرة ليحكمنا الأموات ويتمعش منهم الأحياء اليوم. هل تصب في مصلحة تونس؟ نعم، لأنها ستقوم بعملية فرز للقوى التي تدعم التوجهات المدنية والديمقراطية والقوى المعادية للإنسان وتستغل الدين وتوظيفه للسيطرة عليه وإقصائه عن الحياة العامة.

على تونس أن تختار بين أن تتحرر أو أن تعود إلى العصور العبودية والاستبداد.

● بناء الديمقراطية، هل هو مرهون بالحفاظ على حالة التوافق بين القوى السياسية؟ كيف ذلك؟

ـ الديمقراطية بناء يتطلب جهداً كبيراً وثقافة مؤمنة بحقوق الإنسان

وبالتداول السلمي على السلطة وثقافة تؤمن بما تقول ولا تخفي فكراً ضد الديمقراطية، تعلم به قواعدها، ويوم تنقض على السلطة بأساليب ديمقراطية تنقلب وتدعو إلى التسلط باسم الدين أو التطاحن الطبقي.

فالمسألة **الأولى**، هي الوعي أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد لبناء دولة تحترم كل الحريات الدينية والثقافية والفكرية. المسألة **الثانية**، أن الأحزاب السياسية عاشت تحت الدكتاتورية، وبالتالي لم تتدرب على ممارسة الديمقراطية وتحتاج إلى الوقت حتى تتخلص من جرثومة الدكتاتورية التي تستبطنها والديمقراطية دربة وآليات ربما العمل السري حرمنا منها، وعليه، لا بد من تثقيف داخلي للأحزاب حتى تعود كوادرها على ممارسة الديمقراطية.

أما التوافق، فهو مرحلة يقتضيها الانتقال الديمقراطي نظراً إلى انتقال المجتمع من عهد الدكتاتورية إلى عهد جديد ديمقراطي، وهذا يتطلب التوافق بين كل مكونات المجتمع للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكأحسن دليل على ذلك اليوم في تونس، هو غياب التوافق واستفراد النهضة بالسلطة الذي جعل المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في حالة غليان مستمر، لأنها وعدت ولم تف بوعدها، وقسمت المجتمع إلى مسلم وعلماني وسلطة ومعارضة، وبالتالي دخلت في مواجهة المجتمع بمفردها في مرحلة انتقالية كان من المعقول لو توافقت مع بقية مكونات المجتمع للخروج من هذه المرحلة الانتقالية بأقل الأضرار.

● **حركة النهضة التي استمدت مبادئها من حركة الإخوان المسلمين في مصر قبل ان تعلن قبل الثورة التونسية أنها أصبحت أكثر اقتراباً في فكرها من حزب العدالة والتنمية التركي، هل نجحت فعلاً في تحقيق برنامجها في الحفاظ على الهوية الإسلامية وإعادة بعثها بعيداً عن التبعية الغربية، واحترام حقوق الإنسان وتداول السلطة وقيام دولة مدنية تكفل الحريات العامة وتضمن حقوق المرأة؟**

ـ أولاً، نحن لا نعتقد بوجود هوية إسلامية، بل بوجود هوية عربية تحتوي على البعد الديني. أما ما تسعى إليه الحركات الدينية عموماً فهو الذهاب بعيداً في تشكيل مجتمع خانع وخاضع ومقصي عن أداء دوره في الحرية والإبداع والتأثير في الحضارة الإنسانية. الحركات الدينية ليس لها برامج سوى الجانب الطقوسي في الدين، مثل: الحجاب والجلباب واللحية

وتعدد الزوجات. أما اقتصادياً، فإنها تختلف عن الأنظمة الليبرالية المتوحشة وسياسياً السلطة لله. إذاً، ما هو برنامجها غير السيطرة على عقل الإنسان وإلغائه وتعويضه بالإنسان التابع والغيبي؟ لا شك أنها تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق الكتاتيب ورياض الأطفال وتدجين الإعلام والسيطرة على القضاء، وتشجيع التيار السلفي على الاعتداء على المواطنين والنساء والفنادق والخمارات والفنانين، وآخرها محاكمة شابين تبادلا القبل في الطريق العام، بقصد الإرهاب والتخويف، ولكن لن تنجح، فالشعب التونسي له من الوعي ما يفسد هذه البرامج المعادية للإنسان الذي كرمه الله بالعقل: ﴿**اقرأ**﴾.

● **كيف تتفاعل الساحة السياسية الجديدة مع نتائج الصراع الداخلي بين النخب السياسية والمجتمعية، وما نتج منه من استقطاب؟**

ـ الاستقطاب في العمل السياسي عمل منافٍ للديمقراطية، لأنه يحصر الصراع في ثنائية غالباً ما تكون محسوبة ومخططاً لها، وهو ما حدث في الانتخابات الأخيرة في تونس بين التيارات الدينية والتيارات الليبرالية، وحوصرت التيارات اليسارية والبعثية. بعد هذا الاستقطاب استوعبت الأحزاب بما فيها الليبرالية، أن هدا الاستقطاب استفادت منه النهضة فحسب. لهذا تشهد الساحة السياسية الآن إعادة تركيب وبعث تحالفات جديدة كسرت الاستقطاب الثنائي. ومن أبرز التحالفات الجديدة والمهمة هي القوى اليسارية المتشكلة أساساً من الماركسيين والبعثيين والوحدويين والاشتراكيين والتقدميين، وهم ما يعرفون الآن في تونس بالجبهة الشعبية.

لقد انتهى الاستقطاب وتراجعت النهضة وأدرك المواطنون أن المتاجرة بالدين لا تعنى احترامه. ويكفي أن نشير إلى ان الإسلام وُجد بقوة بفضل المجتمع العلماني الذي وفر للأديان جميعاً القانون والأرضية والحماية. في حين أنه حيثما حكمت التيارات الدينية نفت الإنسان والأديان الأخرى، ويكفي أن نشير إلى أفغانستان والسعودية.

● **تحديد هوية النظام السياسي وصياغة دستور جديد وتحديد اختصاصات رئيس الجمهورية. متى يمكن أن تشكل نقطة تصعيد للصراع بين القوى السباسية والمدنية؟ وهل يمكن أن يتكرر سيناريو أزمة السلطة والمعارضة في مصر إلى تونس؟ ولماذا؟**

ـ أعتقد أن الصراع الآن سينصب على هوية الدولة، هل هي مدنية أم

دينية؟ فالدولة المدنية تؤمن بالديمقراطية وبالقوانين الوضعية وبالحقوق الخاصة والعامة والمساواة بين الرجل والمرأة. . . إلخ. أما الدولة الدينية فإنها نقيض ذلك، لأنها تؤمن بالمقدس ولا تؤمن بدور الإنسان وفعله في التاريخ. أعتقد أن هنا مربط الفرس. حول هذه المسالة لا بد للقوى الديمقراطية أن تتنبه لاحتمالات كتابة دستور يحتمل التأويل في اتجاه إقرار دولة دينية، وهو ما يبدو أن النهضة تعمل لأجله. أما في ما يخص التشابه الذي قد يحدث في تونس من صراع مثلما حدث في مصر؛ فالمسألة مختلفة، **أولاً**، الآن النخبة التونسية وعموم الشعب مدني في رؤاه الفكرية، **وثانياً**، لأن الموافقة على الدستور تتطلب موافقة الثلثين من النواب، وهو ما لا تملكه أي كتلة سياسية، الأمر الذي يتطلب في صورة تمسك حركة النهضة بالدستور الذي لا يحوز على رضا الأغلبية يكون عندها المرور إلى الاستفتاء، وهنا سيكون للشعب كلمته، ورغم التداخلات التي قد تنشأ من مال سياسي وإغراءات، فإنني أعتقد ان الشعب التونسي سيرفض دولة دينية تحرمه من حقوقه المدنية.

● بين إبقاء الفصل الأول من الدستور كما هو، وبين النص على فصل الدين عن السياسة والدولة، أو النص على أن يكون «الدين الإسلامي مصدراً وحيداً للتشريع»، أيهما يناسب أكثر طبيعة المجتمع التونسي؟

ـ الفصل الأول الذي أقره دستور سنة ١٩٥٩، كان شبه طوق نجاة للسلطة حيث يجد فيه القوميون والعلمانيون والحركات الدينية والفرانكفونيون ضالتهم. لكن إقرار هذا الفصل اليوم يحتمل تأويلات من بينها عبارة «دينها الإسلام» ويعني الدولة، فسرت على أساس أن الشريعة هي مصدر التشريع الوحيد وبالتالي لا بد من نظام إسلامي، لذا وابتعاداً عن أي لبس، يجب إعادة صياغة الفصل بحيث ينص صراحة على فصل الدين عن السياسة وتحييد دور العبادة وعدم توظيف الدين في السياسة. هذا التوجه الذي تحرص عليه النخب السياسية بكل مكوناتها، مع استثناء الأحزاب ذات التوجه الديني، هو الوحيد الحامي للحقوق وللحريات.

● ازدواجية حزب النهضة بين خطاب سياسي وآخر ديني، إلى أي حد يمكن أن يثير أزمة ثقة بينه وبين الشعب؟

ـ حزب النهضة، وبخاصة زعيمه راشد الغنوشي، مارس الازدواجية في خطبه وكتابته. وهذا يعود في اعتقادي إلى عدم وضوح الرؤية الفكرية **أولاً**،

واصطدام التوجه الديني بمنظومة حقوق الإنسان **ثانياً**، والسعي **ثالثاً**، إلى محاولة إخضاع الفكر الديني إلى التطور الذي شهده العالم في خصوص الديمقراطية. وهو أمر ليس بالهين لمن يدافع عن المقدس كما يراه ويتعامل مع منظومة يعتقد أنها مدنس، فإذا بالخطاب صراع بين المدنس والمقدس، ولأن الصراع فكري بالأساس، انزلق الخطاب إلى الازدواجية. سربت منذ مدة وثيقة اعتبرها البعض بمثابة القنبلة، لما احتوت عليه من ازدواجية في الخطاب الموجه إلى السلفيين لطمأنتهم على مستقبل المد الديني ضد العلمانيين بخاصة. الجديد في شريط الفيديو المسرب ليس اكتشاف الخطاب المزدوج في شخصية الغنوشي، بل هو تأكيد لهذه الازدواجية، ولما ظل لأشهر وهو يحاول أن يصدر خطاباً متناقضاً كلياً مع طبيعة فكره كتلك النعامة التي تغرس رأسها في الرمل معتقدة ان لا أحد يراها، لأنها لا ترى أحداً. وفي الحالتين تتمتع بعقلية الإقصاء في أبشع مظاهره وضعف المجابهة الفكرية. واقتناعنا بذلك يعود إلى قناعتنا المطلقة بأن استعمال الدين هو دائماً ضد الديمقراطية، لأنه يؤمن بالمقدس والمقدس يؤمن بالوحدانية والوحدانية تعني الواحد الأحد، فمن يشرك بالله وكذلك من يشرك بالحزب الديني الذي يعتمد على المقدس الذي هو في أحد معانيه نفي للآخر ونفي للوضعي وللقانوني وللمدني. فهل يعقل التخلص من هذه القوة الغيبية التي تعطي للأحزاب الدينية الحصانة بكل أبعادها وتسلم أمرها للمدنس هذا الكائن البشري.

لا ثقة في الإنسان، الثقة في القوة الغيبية لأنها صامتة لا تحتج ولا تعبر، أما الإنسان، فإنه يرفض أن يتحول إلى خميرة تصنع به الحركات الدينية ما تشاء. هذه الازدواجية كان، وسيكون، لها تأثير سلبي على النهضة بدأ يبرز في ضعف السند الشعبي وبروز قوى شعبية ذات توجه علماني مثل الجبهة الشعبية.

● موقف ليبيا المناهض للثورة في تونس والموقف الحيادي للجزائر، كيف هي العلاقات مع ليبيا والجزائر؟

ـ إذا كان الموقف من ليبيا واضحاً بالنسبة إلينا، فإن ما حدث في ليبيا، انما هو احتلال أطلسي لا علاقة له بالثورة، على الرغم من تعطش الليبيين للتحرر والديمقراطية، وبالتالي لا يمكن أن ننتظر موقفاً إيجابياً من الحاكمين في ليبيا تجاه الثورة في تونس. أما الجزائر فأعتقد أنها اكتوت في السنوات الفارطة بالإرهاب وبالحركات الدينية التي استعملت السلاح ضد النظام

والمجتمع ووجود نظام يرفع شعار الدين في تونس يجعل السلطة الجزائرية متوجسة، خصوصاً أن بعض التصريحات السلبية سواء من رئيس الجمهورية أو بعض قيادات النهضة اعتبرتها الجزائر تدخلاً في شؤونها. أعتقد أن الجزائر ليست معادية للثورة في تونس خاصة أننا نمر بمرحلة انتقالية لم يتضح فيها التوجه السياسي للبلاد.

● كيف تنظر إلى مستقبل اتحاد المغرب العربي في عهد الحكومات الإسلامية؟

ـ اتحاد المغرب العربي مطلب شعبي منذ اتفاقية طنجة على الأقل وما صاحبها من اتفاقيات، ولكن رغبة الشعب لا تتناسب دائماً مع رغبة الحاكم، لهذا ظل الاتحاد يراوح مكانه ولم يتقدم لعدم تحمس الحاكم المغاربي لذلك.

اليوم وبعد هذا الزخم الثوري يعتلي سدة الحكم على الأقل في ثلاثة أقطار مغاربية أحزاب ذات توجهات دينية، غير أنها لا تمتلك الرؤيا الاستراتيجية، وبالتالي ليس من اهتماماتها التوجهات العربية ولا ننتظر أي تغيير أو تقارب مغاربي أو تطوير لماهية الاتحاد. ونعتقد أن بناء المغرب العربي لن يكتب له النجاح في ظل حكام لا يؤمنون بالشعوب وبحقهم في الوحدة، بل لا يستطيعون الحكم إلا في ظل التفرقة والتجزئة، خاصة أن توجهات الأحزاب الدينية وارتباطاتها الغربية وبالاتحاد العالمي للمسلمين ورئيسه القرضاوي، تعادي كل توجه عروبي، فمن هذه الناحية الفكرية لا يمكن دعم الاتحاد المغاربي الا كخطاب تعبوي سياسي.

أما من الناحية الاقتصادية، ونظراً إلى توجهات النهضة الليبرالية، فإنها لن تكون ذات بعد شعبي يصب في تنمية وتأسيس فعلي لوحدة المغرب العربي بقدر ما سيكون كإطار قد يوفر بعض الحلول الآنية للمشكلات الاقتصادية.

● كيف تنظر إلى مستقبل تونس في ضوء المرحلة الانتقالية؟ وما هي التحديات التي تنتظرها من أجل بناء سليم للديمقراطية؟

تونس بعد الانتخابات الأخيرة ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١١، دخلت معركة جديدة من أجل استرداد حريتها. نعم قامت ثورة وتخلصت من نظام استبدادي وفاسد، ولكنها دخلت المرحلة الأخيرة من أجل أن يتراجع المد

الديني المعادي للحريات ولحقوق المرأة وللديمقراطية، وأن تستقر في نظام رئاسي معقلن ومجتمع مدني يحترم حرية المعتقد وحق المرأة الكامل ومساواتها بالرجل، والتداول السلمي على السلطة وعدم توظيف الدين، لأن الدين لله والوطن للجميع. اعتماد منوال اقتصادي اشتراكي يحمي الاقتصاد الوطني والرأسمال الوطني من الشركات الأجنبية المتوحشة والتشجيع على خلق ثروة وطنية بعيداً عن الاتكال على القروض المهينة، وإعطاء المواطن حقه في حياة كريمة متوازنة مادياً وثقافياً، وكذلك فتح الآفاق المغاربية والعربية ودعم المقاومة في فلسطين ضد الصهيونية، وفي العراق، وحيثما وجد احتلال. هل تتبنى النهضة هذا البرنامج الوطني والذي ثار من أجله الشعب؟ تلك هي التحديات اليوم بين أن نكون وطنيين، ومقومات الوطنية معروفة للجميع، وبين أن نكون لا وطنيين ونبيع ما تبقى من هذا الوطن، وننسى أن شعباً تونسياً خرج ذات يوم وأسقط الدكتاتورية وأسقط الفساد.

٢ ـ شهادة
ناصر أمين

انتهاكات دستورية

لكن، ما بني على تخلف فهو تخلف.. الثورة المصرية لم تكتمل بعد، وتحرر مصر لم يحصل بعد.. الثورة المصرية اختُطفت في طريق الإجراءات الديمقراطية، والثورة سوف تأتي بدم أكثر.. هكذا أرى..!

● القرارات الاستثنائية التي تعد خروجاً على القانون العام التي أجرتها المرحلة الانتقالية أو تلك التي استخدمها الرئيس محمد مرسي في مصر، كيف تفسرها؟ وما مدى انعكاسها على دولة القانون؟

ـ ما حدث في مصر هو اعتداء على استقلال القضاء، واعتداء على مبدأ سيادة القانون، واعتداء على دولة المؤسسات. عندما اتخذ رئيس الجمهورية قراراً أهوج وانفعالياً بعودة مجلس الشعب، كان هذا اعتداء على المحكمة الدستورية وعلى حكم المحكمة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، وأعتقد

أن المصريين جميعاً تصدوا لقرار الرئيس وأوقفوا مساسه بالمحكمة الدستورية وأحكامها، وبالفعل هو تراجع عن قراره واعتذر عنه. ثم عاود مرة أخرى محاولة المساس باستقلال القضاء عبر محاولة إقصاء النائب العام الذي نحن جميعاً نريده أن يقال، لكن ليس بقرار رئاسي، والا فنحن نرسخ لدولة الديكتاتور مرة أخرى ودولة التدخل في شؤون القضاء، وهذا أمر مرفوض ولن نقبله على الإطلاق. وما يحدث في مصر تفسيره ببساطة شديدة هو أن الرئيس مرسي جاء للرئاسة بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ كانون الثاني/ يناير، لكن لم يأت بإرادة ومشروعية الثورة، فلو كان جاء بالشرعية الثورية كان من الممكن أن يتخذ قرارات ثورية، وفي هذه الحالة يجوز له ان يلغي حكم المحكمة، وأن يقيل النائب العام، وأن يفعل ما يشاء، أما وأنه لم يأت بالشرعية الثورية، فعليه أن يتوقف عن هذه الممارسات.

● وهل الرئيس المصري لم يأت بمشروعية الثورة؟

ـ هو بالفعل رفض أن يأتي بالشرعية الثورية، وجماعة الإخوان المسلمين رفضت أن تأتي بالشرعية الثورية، وقبلوا ان يأتوا بالشرعية الدستورية والقانونية، عندما اتفقوا مع المجلس العسكري على إجراء استفتاء في مصر يوم ١٩ آذار/ مارس ضد إرادة المصريين الحقيقية، وعندما قرروا مع المجلس العسكري إقامة انتخابات برلمانية ورئاسية.. في هذا التوقيت قرر الرئيس مرسي أن يأتي وفق شرعية قانونية ودستورية، وما دام قد جاء من خلال هذه الشرعية، فعليه أن يحترم القانون والدستور، وليس من حقه أن يأتي بأي فعل مخالف لهما، لذلك نحن وقفنا ضده على الرغم من أننا كنا نطالب بإجراء كل هذه الإصلاحات. مرسي جاء رئيساً بالصندوق الانتخابي وليس رئيساً بالثورة، ومن هنا وجب عليه أن يحترم القانون.

● تكرار هذه الاعتداءات على سلطة القضاء، هل هي أخطاء مكررة أم إصرار على محاولة الجمع بين السلط؟

ـ مبدئياً.. أعتقد انه لم يرد في ذهن الرئيس الجمع بين السلط الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، ليس لأنه لا يريد، ولكن لأنه واثق أنه لن يستطيع. «مصر» كما جاء في مليونية الجمعة «مش عزبة» ولن تكون كذلك. وبالتالي المسألة ليست على هوى الرئيس أن يحاول الجمع بين السلط، والمصريون وان تركوا الأمور اليوم في يد مرسي، فلأنهم لديهم إحساس أن

ثورتهم لم تكتمل بعد وهي لا تزال مستمرة. والمشكلة الحقيقية الآن هي أن الرئيس يريد أن يُثبت هو وحزبه/ الحرية والعدالة، أنه جاء بفعل الثورة، ويريد أن يقدم عطايا للشعب المصري باعتبار أنه جاء بفعل الثورة المصرية. ولكن ما لا يعلمه مرسي، أو ربما علمه الآن، هو أن الشعب المصري لا يقبل عطايا من أحد. ومرسي جاء بشرعية القانون وليس بشرعية الثورة؛ فمرسي لا يعبر عن الثورة المصرية، ولم يأتِ بقوتها، وليس رمزاً لها، وبالتالي فهو دائماً في حال إثبات وجود وليس بصدد الإصرار على الجمع بين السلطات. وهو بذلك يأتي بأفعال يعتقد أنها ترضي الناس، ويتصور أن القوى السياسية سوف تلتف حوله، لكن هو يصطدم بأن القوى الثورية تقف ضده حتى لو كانت بعض قرارته سبق وطالب بها المصريون في ميدان التحرير.

● هل مسودة الدستور هي الدستور الذي يمكن أن تباهي به مصر الحضارة باقي الأمم؟

ـ ما بني على تخلف فهو تخلف، ولا يمكن أي جماعة متخلفة أو رجعية، أو أي جماعة منغلقة فكرياً أو قيمياً أن تنتج دستوراً جديداً. الدساتير يجب أن تكون صنيعة الشعب، والدساتير لا تكتبها الأغلبية البرلمانية، إنما هي الشيء الوحيد في الدول الديمقراطية الذي يجب أن يكتب بعيداً عن الانتخابات حتى لا تصاب بفكرة الأكثرية والأغلبية.

● كيف وجدت هذه المسودة؟

ـ من بشاعة ركاكتها وسخف صياغتها وتفاهة قيمها، لم استطع استكمال قراءتها. وأنا في منتهى الخجل كمصري أن يطلع غير المصريين على مسودة الدستور فيعرفوا أن مصر تكتب مسودات بهذا الشكل. أمر مخجل للغاية أن تكون تلك هي مسودة الدستور المصري، لذلك لم استطع قراءتها كاملة من حيث المبدأ. هذا دستور لا يليق لا بمصر ولا بأي دولة عربية، ولا يليق بأي دولة متحضرة، هو ينفع أن يوضع في قبيلة أو عائلة كبيرة، لكن مصر ليست قبيلة وليست عائلة كبيرة.

● ماذا يمكن أن تقول اليوم عن الثورة المصرية؟

ـ الثورة المصرية لم تكتمل بعد، وتحرر مصر لم يحصل بعد.. الثورة المصرية اختُطفت في طريق الإجراءات الديمقراطية، والثورة سوف تأتي بدم

أكثر.. وكل ما يحصل اليوم هو بناء على الخط القديم الخاطئ الذي تلا تنحي نظام مبارك. نحن في مرحلة استكمال الإطاحة بالنظام، الذي لم يسقط بكامله حتى هذه اللحظة، وبعد إسقاط النظام بالكامل، سوف ندخل مرحلة أخرى اسمها تحرير مصر، لم تبدأ بعد. المصريون مقدمون على ثورة ثانية، وهذا له ثمنه، والثمن غالٍ جداً، وربما يكون ضعف الشهداء الذين سقطوا في ثورة كانون الثاني/ كانون الثاني/ يناير.

● **تحرير مصر.. ألا تعتقد أنه يبدأ بتحرير عقول مصر؟**

ـ بالقطع، لكن تحرير الوعي المصري بالكامل مهمة ربما تتطلب سنوات عديدة، لكن مصر في حالة الثورة لا يمكن أن تنتظر لمثل هذه السنوات، الفعل والمد الثوري على أرض مصر، والذي تقوده الطليعة الثورية المصرية والطبقة الوسطى المصرية هو الذي يدفع البلاد إلى تحرير رعاياها.

● **ألا تعتقد أن فاقد الشيء لا يعطيه؟ كيف يمكن أن نتحدث عن تحرير مصر أو عن ثورة ثانية في ظل جماعة تريد فرض سيطرتها، وشعب نصفه لا يزال لا يفرق بين الخطاب الديني والخطاب السياسي؟**

ـ الجميع يعلم، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، أنهم أقلية، وأنهم جاؤوا إلى السلطة في ظل انتخابات جاءت في ظرفية خاصة، في مناخ معين وبوسائل معينة. هذا الأمر اختلف الآن، وسوف يختلف أكثر بعد عدة أشهر، ليثبت للجميع بما فيهم الإخوان المسلمين أن الأصوات التي حصلوا عليها في البرلمان لم تكن جميعها تأييداً لهم، وبأن الأصوات بالتحديد التي حصلوا عليها في الانتخابات الرئاسية لم تكن على الإطلاق جميعها لهم.. الكثير صوت لمرسي نكاية في شفيق رمز النظام السابق، وهذا يدركه مرسي شخصياً، وإذا حدثت انتخابات اليوم بين مرسي وأي شخص آخر غير شفيق، سوف ينجح هذا الشخص الآخر.

● **هل تعتقد بوجود قوى خارجية، سواء عربية أو غربية، ساهمت في وصول التيارات الإسلامية إلى بلدان الربيع العربي؟**

ـ بكل وضوح، قطر هي الداعم الرئيس لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة عبر قنواتها الدبلوماسية والسياسية والإعلامية والمالية. نحن نعي ذلك، ولكن لا نتفهم بأن دولة بحجم وقيمة قطر تصبح مؤثرة إلى هذه

الدرجة في دولة مثل مصر، وهذا الأمر أن حصل في مناخ معين، فلن يستمر. وأعتقد أن قطر تورطت في هذا الأمر وسوف تدفع ثمنه.

● لكن ما هي مصلحة قطر في وصول الإسلاميين إلى السلطة؟

ـ في العائلة القطرية الحاكمة، منهم من هم اقرب إلى التيار الإسلامي بشكل عام، والى فكر الإخوان بشكل خاص، وهذه الأطراف في العائلة أنا في تقديري سوف تورط قطر في أزمة، في الوقت الذي تصحو فيه مصر من هذه الدوامة.

● ألا تعتقد أن هاجس قطر اليوم هو الحصول على دور إقليمي في المنطقة؟

ـ بالقطع، والعائلة المالكة في قطر لها وقت وهي تقفز في الهواء، وتحاول ان يكون لها قيمة ومقام في المنطقة العربية، وكان أمامها حاجز كبير وهو مصر، فعندما شعرت أن هذا الحاجز يمكن أن يتم هدمه بشكل أو بآخر عبر جماعة يمكن أن تكون لها علاقة وفضل بهذا المعنى، فعلت ذلك من أجل إزالة العائق بينها وبين احتلامها. ولكن أتصور الآن أن قطر تجاوزت لدرجة كبيرة حدود قدراتها، وتجاوزت حدود قيمتها وحجمها في المنطقة.

● ماذا عن الصراع السني ـ الشيعي في المنطقة وما يمثله من مخالفات قانونية لكل فريق يريد النفاذ لتمويل وتجنيد الأطراف المحلية لصالحه ولمذهبه؟

ـ هذا صراع آخر، وهو صراع يمكن اعتباره أمريكياً سعودياً قطرياً، بدعم فكرة وجود جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حتى تكون الرسالة موجهة إلى طهران من أجل إحداث توازن بين السنة والشيعة في المنطقة، أو محاولة إيجاد طرف سني قوي مقابل الطرف الشيعي القوي في طهران. ومصر لم يتم أبداً استخدامها بهذه الطريقة من قبل، ولم تسمح باستخدامها في أن تكون جزءاً من معركة دولية بين أمريكا وإسرائيل وطهران لتكون هي بديلاً سنياً في المنطقة، ولأن ما يحصل هو ضد سياسة مصر، وضد مكانة مصر التي كانت تحتفظ دائماً بهيبتها حتى لما كانت تحت الاحتلال، مصر التي دعت إلى تأسيس دول عدم الانحياز لا يمكن أن تكون مجرد أداة، مصر كانت دائماً شريكاً أساسياً، ومحاولة إدخالها عبر قطر والولايات المتحدة وعبر جماعة

الإخوان لتقوم بدور مأجور، هذا ضد طبيعة الشعب المصري، والدولة المصرية لن تقبل بذلك ولن تستمر في هذا الدور حتى لو حدث مؤقتاً.

● وماذا عن خطر الحركات السلفية كوضعية قانونية؟

ـ بغض النظر عن الوضع القانوني للجماعات السلفية، إلا أن الحركات السلفية في أي منطقة بالعالم تظهر وقت الفراغ السياسي والانحطاط المجتمعي، وأعتقد أن مصر اليوم لا تمر بمرحلة الانحطاط، على العكس، هي تمر بمرحلة وعي مجتمعي مذهل بالواقع سياسي. أعتقد أن التيار السلفي والتيار الإخواني كانا رهيني لحظة ثورية مرتبكة لدى المصريين. فلا أعتقد أن هذه التيارات سوف تشكل خطورة على مصر. مصر لم يستطع أحد مهما كان أن يقترب منها أو يمسها قيد أنملة، مصر آلة جبارة تفرم كل مقترب منها، تفرم أي تيار، فصيل، دخيل وربما أي محتل.. نابليون دخل مصر سنة ١٧٩٩، وقعد فيها فقط ثلاث سنوات، وبعد ٢١٢ سنة لم يستطع الشعب الفرنسي التخلص من تعلقه بحب مصر؛ فمصر تؤثِر ولا يؤثر فيها؛ فمكون الشخصية المصرية يصعب على أي طرف مهما كان، أن يبتلع هذا الشعب، فالشعب ممكن أن «يقف في زور أي أحد» ولو حاول هذا الأحد ابتلاعه فسوف يموت. وهذا حدث في الدولة الفاطمية والعباسية والأموية، فقد مرت على مصر الدول الثلاث وهي كما هي، لا تعمل إلا ما تريده هي، وفي ظل الدولة الأموية كانت هذه الأخيرة في اليمين، وكانت مصر في الشمال، ولما قلبت الدولة الأموية شمالاً، قلبت مصر يميناً. وهذه هي طبيعة الشعب المصري.. ليس سهل المنال.

● تعرض الثوار في دول الربيع العربي إلى مجموعة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء الثورة.. في هذه الحالة، من يحمي حقوق المدنيين؟

ـ الانتهاكات التي حصلت في ليبيا من قبل معمر القذافي، وفي مصر من قبل حسني مبارك لمدة ١٨ يوماً من اندلاع الثورة والتي راح ضحيتها ما يقارب ١٠٠٠ شهيد، أو تلك التي ارتكبت بعد إسقاط النظام وخلفت العديد من القتلى والمصابين وهي أحداث ماسبيرو، محمد محمود ١، محمد محمود ٢، أحداث مجلس الوزراء وأحداث وزارة الدفاع.. كلها جرائم يمكن أن تصنف جرائم ضد الإنسانية، وفيها ما يمكن أن يصنف ضمن الاستخدام المفرط للقوة.

وللأسف الجرائم التي حصلت في مصر كلها حكم فيها وصدرت فيها أحكام معظمها بالبراءة. والجرائم التي ارتكبت، ولا تزال ترتكب، في سوريا حتى اليوم يمكن تصنيفها أيضاً كجرائم ضد الإنسانية وفقاً لتعريف أركان الجرائم الموجود في اتفاقية روما ١٩٩٨. أما حالة اليمن فتختلف شيئاً ما، بحيث يمكن أن يغطيها القانون الداخلي.

● ماذا عن الجرائم التي ارتكبت من قبل السلطة والمعارضة المسلحة؟

ـ الجرائم ضد الإنسانية وفقاً لتعريف اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، هي الجريمة التي ترتكبها جماعة منظمة معينة تمارس هذا في إطار منظم واسع النطاق سواء كانت هذه الجماعة/ الميليشية تتبع الدولة أو تتبع جماعات خاصة مستقلة عن الحكومة، أو أنها تعمل مع الحكومة، أو أيضاً جماعات المقاومة. الجرائم ضد الإنسانية هي واحدة سواء كان مرتكبها مثل بشار الأسد أو مبارك أو علي بن صالح أو نظام القذافي، أو كان من ارتكبها كتائب الجيش الليبي الحر أو جيش المجلس الوطني. لكن بأية حال، يعد قتل القذافي بالطريقة التي شاهدناها هي جريمة حرب، وقتل الليبيين المدنيين هو جريمة ضد الإنسانية. أما في سوريا، فقد سجل ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من قبل نظام الأسد، لكن لم يؤكد بعد ما إذا كانت المعارضة المسلحة قد ارتكبت جرائم تصنف ضد الإنسانية. ولو حدث وثبت ارتكاب الجيش الحر لتلك الجرائم فيجب المحاسبة والمحاكمة عليها.

● كيف تنظر إلى مستقبل دول التغيير في ظل وجود جماعة (تتخذ من الدين شعاراً سياسياً)؛ فضلاً عن أنها لا تملك رؤية حضارية، وفوق ذلك تحمل إرثاً ثقيلاً يفوق النظريات والشعارات التي رفعتها، ولتكن مصر نموذجاً؟

ـ جماعة الإخوان المسلمين لا تمتلك رؤيا لحل مشكلة مجتمع، ربما هي تمتلك رؤيا لمحاولة العمل وسط المجتمع، وليس لإدارة الدولة. المفاجأة كانت عظيمة على جماعة الإخوان المسلمين بعد الفوز في الانتخابات، هم اعتادوا أن يديروا جماعة، لكن إدارة الجماعة شيء وإدارة الدولة شيء آخر. هم اعتادوا أن يعملوا في السر، ومرة واحدة أصبحوا مضطرين أن يعملوا في العلن، وهذه مسألة كانت صادمة بالنسبة إليهم، كانوا يعملون في إطار جماعة معينة من السكان المصريين لهم نسبة وعي محدودة، فجأة وجدوا أنفسهم مضطرين أن يعملوا مع كل المصريين

بأفكارهم، بإبداعاتهم، وبرؤاهم المختلفة، ولظروف الثورة المصرية وما مروا به من أخطاء شديدة بسبب المجلس العسكري الذي رتب المرحلة الانتقالية ترتيباً مهيناً أضر بالثورة المصرية، استفادوا هم وأصبح مرشحهم رئيساً لمصر، فتمكنوا من إدارة البلاد من دون امتلاك رؤيا.

فمثلاً، كشف الحساب الذي قدمه الرئيس بعد ١٠٠ يوم كان كشفاً هزيلاً للغاية. عندما يقف رئيس أكبر دولة عربية، وبعد ثورة شهد لها التاريخ ويعدد إنجازاتها للمئة يوم فيقول إنه استطاع خلال هذه الفترة أن يحرر أكثر من ١٤ ألف مخالفة مرورية، هذا «فشل رسمي». عندما يتحدث رئيس الجمهورية عن إنجازاته بأنه جمع الزبالة من الشوارع بنسبة ٦٠ في المئة، فهذا يبقى «ضرب من ضروب الفشل»، وعندما يتحدث رئيس الجمهورية على أنه حل أزمة المرور بنسبة ٤٠ في المئة، فهذا «كلام غير مقبول» لأن هناك أشياء لا يمكن أن تقاس بنسب مئوية. وبالتالي أنا أعتقد أن مرسي فشل فشلاً ذريعاً خلال المئة يوم. لكن بموضوعية، المئة يوم في الدول الديمقراطية ليس القصد منها أن يحدث الرئيس إنجازاً، لكن المطلوب أن يظهر في هذه الفترة أن لديه تصوراً ورؤية وخطة عمل بدأ في تنفيذها وبدأت تظهر ملامحها.

على جماعة الإخوان أن يدفعوا ثمن قراراتهم، وهم أخذوا قراراً أن يستحوذوا على السلطة في مصر، ومن أخذ القرار في الاستحواذ على السلطة، عليه أن يتحمل، خاصة بعد الثورة، فلا يمكن أي فصيل سياسي في أي دولة في العالم حدثت فيها ثورة، أن يتصور أنه يمكن أن يدير البلاد منفرداً، وهم قرروا العمل بانفراد لأن الثورة رفعت مطلباً أساسياً وهو مجلس رئاسي مدني يدير البلاد لمدة سنة، تم صياغة دستور للبلاد، تم بعدها إجراء انتخابات رئاسية، وهم رفضوا ذلك طمعاً في السلطة، فليأخذوا السلطة وليتحملوا تبعاتها.

● لكن الشعب هو بالنهاية من يدفع الثمن!

ـ الشعب لن يدفع الثمن، بل من سوف يدفعه هو الرئيس (أي رئيس) الذي طمع في السلطة، وربما يكون محله يوماً هو محل مبارك اليوم. أي بالرغم من كل الانتهاكات القانونية سوف يعود الأمر مرة أخرى إلى القانون ليحكم في نهاية الأمر.

٣ ـ شهادة
مصطفى السعيد

الإلهاء بمعارك دينية على حساب الخبز

لأنها ستخوض معارك ضارية مع نظام يمتلك كل أدوات القمع (أمن ـ سجون ـ قوانين مقيدة للحريات وتقنن الاستغلال ـ إعلام موجه ـ مال)

● يقال إن الربيع العربي بلا قيادة محلية، فظهر على السطح التيار الإسلامي وخطف حكم البلاد في تونس ومصر. إلى أي حد تتفق مع هذا القول؟

ـ جاء سقوط رأس النظام، وعدم قدرة الجماهير على الاستمرار في الميادين والشوارع طويلاً، إلى فتح الباب أمام أكثر الجماعات السياسية تنظيماً لتحصد ثمار الانتفاضة الشعبية، وكانت أول من تفاوض مع بقايا النظام الجديد وقيادة الجيش لوضع معالم المرحلة الانتقالية، وإطار النظام الجديد، ولأن القوى المسماة بـ الإسلامية كانت الأكثر تنظيماً، خاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي حافظت على وجودها لمدة تتجاوز ٨٠ عاماً، وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين في مصر من عقد صفقة مع المجلس العسكري، الذي تولى إدارة المرحلة الانتقالية، وجرى تنظيم استفتاء سريع ينظم انتخابات برلمانية ورئاسية، لم يكن جاهزاً لخوضها إلا جماعة الإخوان والسلفيين، بينما القوى الليبرالية واليسارية كانت مبعثرة وضعيفة، بينما الجماهير الثائرة تركت ساحات الميادين التي كانت تحلق بأحلامها في السماء، بينما جماعة الإخوان والقوى السلفية تستعد على الأرض لالتقاط السلطة. وبالفعل فازت جماعة الإخوان بنحو ٤٠ في المئة من المقاعد البرلمانية في مصر، وحصل السلفيون على نحو ٢٥ في المئة والقوى الليبرالية واليسارية على أقل من ٢٥ في المئة، بينما شباب الثورة كان يتمسك بأطلال الميادين التي شهدت الحضور الاستثنائي للشعوب في قلب الحدث، واكتشفت فيها قدرتها على تغيير مصيرها، أو على الأقل المشاركة الحقيقية في صنعه.

● يتردد دائماً أن أعظم ما في الثورة أنها بلا قيادة، فما دلالة هذه العبارة على مصير أمة تمضي نحو المستقبل من دون دليل واضح يقود الجميع؟ وهل كان ذلك سبباً لحالة التخبط السياسي في تجربة الربيع العربي؟

ـ لا يمكن الجماهير أن تنجز مشروعاً ثورياً من دون تنظيم جيد لصفوفها، لأنها ستخوض معارك ضارية مع نظام يمتلك كل أدوات القمع (أمن ـ سجون ـ قوانين مقيدة للحريات وتقنن الاستغلال ـ إعلام موجه ـ مال) بينما لا تملك سوى حشودها، فإذا فقدت التنظيم يصعب أن تحقق الكثير، وكانت الانتفاضات بلا قيادة حقيقية، وإن كان هناك بضع عشرات من الشباب فد أطلقوا مبادرة التظاهر عبر الفايسبوك، غير أن مجرد الدعوة إلى التظاهر لا تجعل منها قيادة، فلا أحزاب لها نفوذ واسع، ولا جبهات أو حتى نقابات كانت تقود تلك الانتفاضات، لكن ما جمعها هو عدد من المطالب العامة، مثل «إسقاط النظام». وتحقيق «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية» من دون حتى تعريف محدد وواضح لهذه المطالب، وكانت الشعارات الفضفاضة وافتقاد التنظيم له جانب إيجابي وحيد، وهو اتفاق كل الفئات والقوى على المشاركة في انتفاضة تسقط النظام القديم، فخرجت الناس بالملايين في الشوارع والميادين في وقت واحد، لم تتمكن خلاله قوى الأمن من مواجهتهم في نطاق جغرافي واسع وتوقيت واحد ولأيام متتالية، وهو ما أدى إلى انهيار جهاز الأمن الداخلي، ودفع بالجيش إلى التدخل.

ولأن الجيش لا يمكنه فض تلك التظاهرات الواسعة إلا بارتكابه مجازر وحشية، فقد ضغط لإسقاط قمة النظام حتى يمكن امتصاص غضب الجماهير، وهو ما حدث في كل من تونس ومصر.

● خُلط الدين بالسياسة على المستوى الفكري واللعب على عواطف الشعوب الدينية في (مصر، تونس، ليبيا، المغرب، اليمن، وسوريا)، حتى كانت الغلبة لهذه الخلطة، فما مستقبل البلاد التي تدار بما يسمى بـ «أفيون الشعوب»؟

ـ استخدام الدين في السياسة مسألة قديمة، والمؤكد أن جماعات تطلق على نفسها إسلامية، وتدعي أن الإسلام هو الحل، قد استغلت مشاعر التدين لدى غالبية الشعوب، لكن ما إن تسلمت هذه الجماعات السلطة حتى تبين أن ممارساتها لا تنسجم مع الإسلام، ولا حتى مع الإنسانية، فجماعة الإخوان في مصر مارست القتل والتعذيب والخطف، وهتك أعراض الفتيات اللائي

ينزلن إلى التظاهرات، من خلال ميليشيات تنتمي إلى هذه الجماعة، وأعتقد أن الجماعات التي تدعي الانتماء إلى الإسلام وترفع راية تطبيق الشريعة، قد تعرضت لسقوط أخلاقي وسياسي كبير عقب استلام السلطة وسقوط أقنعة التدين عنها، وهذا من أكبر الإيجابيات التي حدثت منذ اندلاع الثورات (الانتفاضات)، وأتوقع أن تتراجع شعبية هذه الجماعات، ولن تستمر في السلطة إلا بالقمع والاستبداد وتزوير الانتخابات، وستسقط في أي انتخابات حرة بعد تجربة قصيرة من حكمها، بعد أن فشلت في إدارة البلاد، وتنفيذ ما وعدت به، وتكشف أنها من طلاب السلطة، ومجرد نظام رأسمالي بغيض أكثر استبداداً وفساداً وتبعية، فها هي جماعة الإخوان تخطب ود إسرائيل، وتعقد معها الصفقات، وتنزع مقاومة حركة حماس، وتضمن أمن إسرائيل في غزة، مقابل الدعم الأمريكي لحكمها.

● **ويبقى السؤال، هل يمكن هذه الأمة التي تجيد فن الخلطة السحرية لتنويم شعوبها دينياً أن تواجه تحديات الواقع السياسي العالمي الذي ينظر إلى الفكر الإسلامي بأنه فكر مصدّر للإرهاب؟**

ـ السياسة الدولية لا دين لها، وأمريكا دعمت ورحبت بحكم الإخوان طالما حافظ على المصالح الأمريكية والصهيونية، وأتوقع أن تستغل أمريكا الحصار الدولي على الإخوان لفرض المزيد من الشروط عليه والاستمرار في تركيعه وتكريس تبعيته وانتزاع مكاسب منه في ما يتعلق بضمان أمن إسرائيل والاعتراف بها، وفي النهاية ستتخلى عنه.

● **لليسار المصري دور كبير ومهم في الحركة النضالية العمالية على مر القرن الفائت، فما دوره الآن في توعية طبقة العمال لمقاومة المد والنفوذ واحتلال الإخوان معظم النقابات العمالية في مصر بعد أن كان يحتلها النظام السابق، حيث تم تفريغها من المضمون اليساري؟ (هذا إذا كان تصوري صحيحاً).**

ـ أدى اليسار دوراً مهماً في مقاومة الإخوان والقوى السلفية، وإن تركزت المقاومة على الصعيد الثقافي والإعلامي أكثر منها وسط العمال، بسبب التضييق الأمني الشديد على الحركة العمالية، التي كانت خطاً أحمر، يرفض الأمن السماح بالعمل وسط النقابات والعمال، وهو ما أضعف الحركة العمالية بدرجة كبيرة، لكن هذا لم يمنع من تصاعد الإضرابات المطلبية، وكانت انتفاضة عمال المحلة عام ٢٠٠٨، بروفة مهمة لانتفاضة

٢٥ كانون الثاني/ يناير، التي أطاحت بالنظام. وإذا كان للإضرابات العمالية دورها المهم في تقويض نظام مبارك، وكان مطلب إعادة تشكيل اتحاد نقابات العمال من أهم المطالب لاستعادته من أيدي نظام مبارك، إلا أن المجلس العسكري ومن بعده الإخوان، قد عرقلوا تعديل قانون النقابات، وجرى تأجيل الانتخابات العمالية لتجنب المشاركة الواسعة للعمال في المرحلة الانتقالية، وهو ما دفع اليسار إلى تشكيل نقابات عمالية مستقلة ساهمت في الحد من نفوذ جماعة الإخوان وسط العمال، وتبنّت المطالب الديمقراطية إلى جانب العدالة الاجتماعية، وفرضت وضع حد أعلى وأدنى للأجور، وما زالت تواصل نضالها في هذين الاتجاهين.

● «اليسار ولد لحماية الشعوب لا لحماية الأنظمة والمصالح النخبوية»، شعار براق، لكن أين هو على أرض الواقع المصري الحالي، فضلاً عن غياب الأحزاب اليسارية عن المشاركة أو قيادة الميدان؟

ـ أدى اليسار دوراً طليعياً في الحركة الوطنية المصرية منذ عشرينيات القرن الماضي، واتسع نطاق تأثيره في الأربعينيات، في مواجهة الاستعمار البريطاني، والحكم الملكي، والنظام الرأسمالي، وتمتع بنفوذ قوي وسط العمال والطلاب، وهما القطاعان اللذان قادا الحركة الوطنية حتى قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، والتي كان من بينها ضباط ينتمون إلى اليسار الشيوعي مثل يوسف صديق وخالد محيي الدين، لكن عبد الناصر سحب البساط من تحت أقدام اليسار بتبنيه الاشتراكية، وحظر الأحزاب، فكان قرار حل الحزب الشيوعي المصري، وإن كانت بعض التنظيمات اليسارية الصغيرة رفضت قرار الحل. وبعد وفاة عبد الناصر ١٩٧٠، وتولي السادات المعادي للاشتراكية، انتعشت الأحزاب اليسارية مجدداً، واتسع نفوذها بشكل أقلق السادات، وظلت تضغط عليه بالتظاهرات المطالبة بتحرير سيناء، حتى اضطر إلى اتخاذ قرار الحرب تحت الضغط الشعبي، لكنه استفاد من الانتصار في محاولة التنكيل باليسار، لكنه استمر في الضغط عليه حتى كانت انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ التي اندلعت في جميع محافظات مصر، وانطلقت من الجامعات وانضم إليها العمال، وكادت تطيح بنظام السادات لولا تدخل الجيش، بعدها بدأ السادات تعزيز دعمه للإخوان والسلفيين لضرب اليسار في الجامعات، وعانى اليسار ملاحقةً بوليسية عنيفة، إلى جانب حملات التكفير للإخوان والسلفيين، واشتد عود هذه الجماعات الإسلامية في ظل

الدعم، حتى انقلبوا عليه بعد اتفاقية كامب ديفيد، فبدأ صراع السادات مع كل من الإخوان والسلفيين واليسار، واعتقل رموزهم، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ليتم اغتيال السادات على أيدي متشددين إسلاميين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وجاء مبارك بسياسة احتواء المعارضة، مع تشديد الضربات ضد الجماعات الإسلامية المسلحة. هكذا عانى اليسار مطرقة النظام وسندان الجماعات الإسلامية طيلة عقود، وهو ما كرس تشرذمه، وتقلص دوره في ظل منع العمل السياسي في الجامعات، والسيطرة الحكومية على النقابات العمالية.

وكان لليسار دوره المهم في ثورة (انتفاضة) كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على الرغم من تشرذمه، وهو يشكل أحد القطبين الرئيسين في مواجهة جماعة الإخوان وحلفائها، وتتواصل جهود توحيده من دون جدوى طوال العامين الماضيين، وكان لتشرذم اليسار دور في ضعف الدور السياسي للعمال، الذين اقتصرت تحركاتهم على الإضرابات العمالية المطلبية.

وعدم وضوح الدور اليساري في قيادة الميدان يرجع إلى الانقسامات، غير أن عدداً كبيراً من القادة الطبيعيين للميدان يتبنون الأفكار اليسارية، وأعضاء في أحزاب يسارية صغيرة، وإن كانت الأحزاب الناصرية هي الأخرى قد اتخذت خطوة باتجاه التوحد، وجاء حصول المرشح الناصري حمدين صباحي، بدعم من جميع أحزاب اليسار مؤشراً على هذا الوجود، وإن كان التشرذم يضعف من تأثيره ووضوح دوره.

● «اليسار هو انعكاس صوت الأمة الحقيقي»، شعار آخر أكثر بريقاً، ما هي ترجمته على أرض الواقع، أو بمعنى آخر، ما هو صوت المصريين الحقيقي من خلال الأجندة اليسارية؟

ـ من الممكن الادعاء أن صوت ثورة (انتفاضة) ٢٥ كانون الثاني/يناير له طابع يساري، تمثل في شعاراتها الثلاثة الرئيسة، الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، على الرغم من أنها فضفاضة، إلا أنها ذات مضمون يساري، وكانت المطالبة باستعادة الشركات والمصانع التي باعها نظام مبارك بأسعار بخسة لرجال الأعمال من أهم ما قام به اليسار، وإن كان ركز على الطعن القضائي في عمليات البيع، وتم استعادة الكثير من الشركات والمصانع إلى الملكية العامة. وما إن تمكنت جماعة الإخوان من السيطرة

على الحكم، وانقلابها على مبادئ الثورة، حتى كان اليسار في مقدمة المعارضة، وتشاركت أحزاب يسارية عدة في التيار الشعبي بقيادة حمدين صباحي، وتشارك أخرى بشكل مستقل في جبهة الإنقاذ التي تضم جميع الأطياف اليسارية والليبرالية، غير أنها توجد بقوة أكبر وسط شباب الثورة الأكثر راديكالية، وتدعو إلى إسقاط نظام الإخوان عبر الجماهير، بالثورة على النظام، رافضة أي حوار مع النظام، وتعتبره نظاماً فاشياً تابعاً للإمبريالية، لا يقل انبطاحاً للمشروع الاستعماري عن نظام مبارك، ولهذا فإن الموجة الحالية من الثورة تكتسي أكثر فأكثر بطابع يساري، وهو ما يخيف الجناح الليبرالي في جبهة الإنقاذ الذي لا يرفع شعار إسقاط نظام الإخوان، ويعلن تمسكه بشرعية النظام، ويفضل التغيير عبر صناديق الانتخابات.

● كيف تقرأ مشهد التقارب الإخواني الشيعي على واقع السياسة المصرية والإيرانية، وانعكاس هذا دولياً؟

ـ لا يمكن القول بوجود تقارب إخواني إيراني ملموس؛ ففي أول زيارة للرئيس الإخواني محمد مرسي إلى إيران في إطار حضوره مؤتمراً للدول الإسلامية، هاجم الفكر الشيعي في كلمته، إشارة إلى الإساءة للصحابة (ﷺ) وأمهات المؤمنين، وانتقد نظام الأسد، ودعا إلى تخليه عن الحكم، وإن كان قد أشار إلى رفضه التدخل الأجنبي في سوريا. وتدعم جماعة الإخوان المعارضة السورية، وتنظم خروج متطوعين من الإخوان والسلفيين إلى القتال في سوريا، كما دعمت خروج قيادة حماس من سوريا، ورحبت بقدومهم إلى القاهرة، وخلال زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى القاهرة، سمحت للسلفيين والسوريين بالتظاهر ضده، بل محاولة الاعتداء على موكبه.

وإن كانت جماعة الإخوان تلمح بتحسين علاقتها مع إيران، إلا أن ذلك لا يعدو كونه محاولة ابتزاز للولايات المتحدة ودول الخليج، التي تتراخى في دعمها للجماعة، بل زادت حدة انتقادها وتخوفها من نشاط الجماعة على أراضيها، على الرغم من تكرار التعهد الإخواني بأن أمن الخليج في مقدمة أولويات مصر. إن الفكر السني المتشدد للإخوان قد تزاوج مع الفكر الوهابي المعادي للشيعة منذ السبعينيات، عندما هاجر معظم قادة الإخوان إلى السعودية، واعتمادهم الطويل على الدعم السعودي، ومشاركتهم في محاربة الاتحاد السوفياتي (السابق) في أفغانستان، ما يعني تناحراً مذهبياً وسياسياً،

حيث ارتباط الإخوان بالرأسمالية العربية النفطية، وبالتالي الأمريكية، حيث للجماعة استثمارات كبيرة في الغرب، وتتبنى الرأسمالية بشكل يفوق نظام مبارك، ومتمسكة بعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة.

هناك الكثير من الخلط بين تجربة إيران كجمهورية إسلامية وتجربة الإخوان.. إما عن عمد (بسبب الدعاية الطويلة ضد إيران واختلط فيه الحقيقي بالدعائي وحتى الديماغوجي)، أو عدم إلمام بالتجربة الإيرانية، والاكتفاء بالشكل فقط في المقاربة بين النظامين، يتمثل في وجود مرشد ومرجعية إسلامية والانفراد بالحكم والإطاحة الدموية بالمعارضة.. وهي تشابهات قد تكون كافية في تصور أن تجربة الإخوان تشبه التجربة الإيرانية، لكني أرى أن التشبيه فيه ظلم كبير للتجربة الإيرانية، لوجود فروق كبيرة، جعلت من إيران دولة قوية وفتية، أقامت اقتصاداً متمحوراً على التنمية الذاتية المستقلة، وربما كان الحصار الطويل أجبرها على هذا الخيار، لكنها نجحت بالتأكيد في إقامة بنية صناعية قوية تنتج كل شيء حتى الأقمار الصناعية وجميع أنواع الأسلحة المتطورة وبرنامجاً نووياً متطوراً. وأهم الفروق بين الإخوان والحكم الديني في إيران هو انفتاح الفكر الشيعي، الذي لم يغلق باب الاجتهاد، كل هذا، بينما تجمد الفكر السني لقرون طويلة، إلى جانب الثورة الفقهية التي قادها الخميني، والتي كان الشيعة قبلها يكتفون بانتظار المهدي المنتظر، ويبتعدون عن أمور السياسة، فإذا بـ الخميني يقول إن من واجب المسلم أن يمهد الأرض لظهور المهدي المنتظر، ليتحول السكون إلى حركة دؤوبة، واكبها إمكانيات نهوض للطبقة الوسطى، في تجربة شبيهة بالناصرية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وفي الجانب السياسي، اندمج العداء الديني لإسرائيل وأمريكا بالعداء السياسي الناجم عن تأييدهما للشاه، ورغبتهما في استمرار علاقة التبعية وإعادة إنتاجها بالشروط نفسها.

المرشد في إيران يتم انتخابه بصورة غير مباشرة من الشعب، من خلال هيئة منتخبة تختار المرشد، ومن حقها تنحيته، والمرشد لا يتدخل في التفاصيل السياسية، وإنما بالخطوط العامة لسياسة الدولة والعلاقة بين المؤسسات. وهناك مراكز عديدة ومتنوعة لصناعة القرار، من المرشد إلى رئيس الدولة إلى البرلمان ولجنة الأمن القومي ووزارة الخارجية وغيرها، وهناك تناوب على السلطة بين الإصلاحيين والمحافظين، قد يشبه تناوب الجمهوريين والديمقراطيين على السلطة في الولايات المتحدة وفق مصالح

شركات السلاح والنفط وغيرها، حيث المشتركات كبيرة، والأسس واحدة، واختلافات في بعض التفاصيل، وقد يندهش البعض من هذا التشبيه، على أساس أن الحكم الأمريكي يجري تسويقه بوصفه ذروة الديمقراطية، بينما هو في الأساس «لعبة تنس طاولة» بين حزبين في انتخابات كرنفالية، فيها من الإثارة المفتعلة ما في المصارعة الحرة الأمريكية التي يجري إخراجها بشكل محترف ليظن البعض أنها حقيقية.

النظام الإيراني لا يقوم على جماعة منغلقة مثل الإخوان المسلمين، ولكنه مبني على تنافس حزبي محكوم بالأهداف العامة، التي يحرسها كل من المرشد والحرس الثوري، ولهذا فهو نظام أكثر مرونة وتجدداً من جماعة الإخوان المحنطة. استفاد النظام الشيعي في إيران من إرثه النضالي، ورمزية الإمام الشهيد الحسين بن علي (رضي الله عنه)، وهو بحاجة لهذه الرمزية في أتون صراع يخوضه مع الأمريكان، وحرب مع نظام صدام حسين استمرت ٨ سنوات، دمرت الأخضر واليابس، وكان خلف صدام دول الخليج ومصر والأردن والغرب بقيادة الولايات المتحدة، وهذه الحرب الطويلة هي التي شحذت همم الإيرانيين ووحدتهم، ودفعت التنظيم الداخلي والاعتماد على الذات، لينشط الاقتصاد على قوة دافعة، إضافة إلى عائدات النفط.

جماعة الإخوان، في المقابل، بدأت كجماعة دعوية، ثم انجرفت إلى السياسة شيئاً فشيئاً، ومرت بالكثير من المنحنيات الخطيرة، وبعيداً عن دور الإنكليز في دعمها، واستخدام الملك لها، فإن المهم هو في حقبتي عبد الناصر والسادات، حيث خرجت معظم القيادات المطاردة إلى دول الخليج، لتزداد ثراء وتتأثر بالفكر الوهابي، وهما عاملان مهمان في شق طريق الجماعة، وجاء السادات ليفتح لها أبواب السجون، ثم يطلقها ويدعمها، ليواجه بها اليسار، فاستفادت عدداً وعدة ومالاً، واستفادت من الانفتاح الاقتصادي الساداتي، وهو العصر الذهبي للرأسمالية التجارية، لتصبح للجماعة مؤسسة اقتصادية مالية ضخمة، قوامها رأس المال التجاري، وهو أكثر صنوف الرأسمالية تبعية للرأسمالية الأجنبية، وكان خليط الفكر السلفي الوهابي مع الرأسمالية التجارية وأحقادهم على عبد الناصر الاشتراكي، هو الدافع الأكبر للمشاركة في حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي، ولهذا دفعوا بالشباب بالآلاف إلى هناك، بدعم سعودي ـ أمريكي، وهنا يكمن الفارق الأوسع في التوجهات بين فكر جماعة الإخوان والنظام الإيراني المعبر

عن تحالف الرأسمالية الوطنية والطبقة الوسطى بالأساس، مع ميل لإحداث بعض التقارب مع الطبقات الفقيرة، لأسباب تتعلق بانحياز تاريخي للفكر الشيعي إلى الفقراء والمستضعفين، وحتمية كسب رضا أوسع تحالف طبقي ممكن ليتمكنوا من مواجهة الأمريكان والدول التابعة المحيطة بإيران، مثلما فعل عبد الناصر في أتون المواجهة مع الأمريكان، وهو يحلم بتوحيد العرب.

ومن هنا، فإن العداء والاختلاف بين نظامي إيران والإخوان له أبعاده الاقتصادية والاجتماعية أكثر منها المذهبية، زادت من حدتها الاستقطابات الإقليمية والدولية، ليراهن الإخوان على الأمريكان، بينما لم تجد إيران إلا الدول المتناحرة مع الأمريكان، بخاصة روسيا والصين. مع السعي إلى بناء تحالف إقليمي، آخره مع تركيا، بمشاريع مشتركة ضخمة تدخل فيها سوريا، لكن تركيا البرغماتية، والمرتبطة بالناتو باعت إيران وسوريا بربح وفير.

● كيف تنظر إلى نفور التيار السلفي من الإخوان حليفه الأساسي حين بدأت زيارة إيران؟

ـ يضع التيار السلفي العداء للشيعة في مقدمة أولوياته، للإرث السلفي المتشدد والقرب من الفكر الوهابي، وهو قريب من النظام السعودي، ويتلقى دعماً لمشروعاته الخيرية وغيرها، وله مقار في جميع أنحاء البلاد، ولم يكن التقارب مع إيران هو أساس النفور، فالإخوان لم يتقربوا من إيران بالشكل المقلق للسلفيين، ولكن السعي إلى أخونة مؤسسات الدولة من دون نصيب للسلفيين هو السبب الرئيس، وكان مثار انتقاد، لكن السلفيين أحسوا أن الإخوان يريدون الانفراد بالحكم، وهو ما أقلقهم، ولم يعودوا يثقون بوعودهم، على الرغم من إرضاء السلفيين بنص صريح في الدستور يضمن مرجعية أهل السنة والجماعة، وإن كان بعض السلفيين قد انتقد زيارة الرئيس الإيراني للجامع الأزهر، حتى تم السماح لهم بالتظاهر ضد الزيارة عند الأزهر والقنصلية الإيرانية.

● حول ظاهرة الصراع العلني بين الإخوان والسلفيين والتهديدات المتبادلة بينهما، هل أدى السلفيون دورهم في ركوب الإخوان حكم مصر، وقد حان الأوان للتخلص منهم..؟

ـ يخشى السلفيون من انفراد جماعة الإخوان بالسلطة، وليس إقالة أحد مستشاري الرئيس مرسي إلا تتويجاً لخلافات تتسع، أهمها قوائم الإخوان التي

يجري زرعها في المناصب القيادية في الدولة من دون إشراك أو إخطار السلفيين الذين منحوهم الأغلبية في البرلمان المنحل ومجلس الشورى القائم بعمل البرلمان وانتخابات الرئاسة، ومع ذلك لم تمنحهم الجماعة شيئاً، بل بدت عازمة على التخفف منهم. والسبب الثاني، هو تأخر الجماعة في اتخاذ أي خطوة في تطبيق الشريعة الإسلامية، بل نظم الإخوان حفلاً لتنشيط السياحة في شرم الشيخ وسط تصريحات بعدم منع الخمور للأجانب، واستمرار القروض الربوية وغيرها من الخلافات، غير أن تباطؤ السعودية في مساعدة الإخوان، وفتور العلاقة معها، خشية أن تتسع شهوة الجماعة نحو الخليج، قد يكون السبب الأهم، بخاصة أن باقي دول الخليج ـ عدا قطر ـ تتعامل بفتور واضح مع الإخوان، بينما يرتبط السلفيون بعلاقة وثيقة بالسعودية.

● مشهد اغتيال المعارض اليساري التونسي شكري بلعيد، هل هذا سيرجع فتح باب التصفيات الجسدية التي احترفتها التنظيمات الإسلامية للتخلص من أصوات منتقديها؟

ـ لم تتوقف مشاهد القتل والاعتقال في مصر منذ تولى الرئيس مرسي الحكم، فعدد القتلى تجاوز ٢٠٠ قتيل وأكثر من ألف جريح، وجرى استخدام ميليشيات الإخوان في خطف النشطاء وتعذيبهم، وربما القتل وفقاً لشواهد يؤكدها المعارضون، إضافة إلى ضراوة الشرطة. وسجلت الجماعات الحقوقية عشرات وقائع تعذيب لمعارضين، وتردد وجود قوات من حماس عبرت القطاع إلى مصر لضرب المعارضين، والتهديدات بالقتل علنية، وفتاوى القتل تتكرر، وإن حرصت الجماعة على إدانة فتوى قتل قادة جبهة الإنقاذ، مثل الدكتور محمد البرادعي وحمدين الصباحي، خشية الأضرار التي يمكن أن تلحق بالجماعة، من انتفاضة شعبية إلى إدانة دولية، وهو ما لا تريده الجماعة، ولهذا أتوقع استمرار عمليات الاغتيال للناشطين في الميدان أو على صفحات التواصل الاجتماعي.

● ما هو الدرس الذي تعلمته المعارضة الثورية من خلال خروجها من هذه التجربة الانتقالية بـ «خفّي حنين» على المستوى الشعبي والانتخابي والمؤسساتي؟ وما هي السياسات التي يجب نهجها من أجل تقويتها من الداخل وتحسين صورتها وجعلها أكثر تأثيراً وصدقية أمام الرأي العام؟

ـ **أول** الدروس التي تعلمتها المعارضة الثورية هو ضرورة توحيد جميع

القوى الثورية إما في حزب موحد أو جبهة، حتى تتمكن من التأثير على الساحة بشكل فعال، وأن تعوض فارق الإمكانيات المالية مع القوى اليمينية، سواء الدينية أو العسكرية أو الليبرالية. **وثاني**، هذه الدروس، أن تساعد على بلورة القوى الشعبية، بدءاً من النقابات المستقلة إلى الفلاحين، وتشكيل لجان ثورية في الأحياء الشعبية، والسعي إلى إشراك أوسع للطلاب والعمال في فعاليات الثورة. **وثالث** هذه الدروس، عدم التعويل على القوى الليبرالية كثيراً، حيث تميل إلى الحلول الوسط التي لا تؤدى إلا إلى تكريس هيمنة اليمين الديني، والضغط عليها بالتظاهر حتى تتخذ مواقف أكثر تشدداً، أو عزلها جماهيرياً.

أما عن النهج الذي عليها اتخاذه، فهو ربط المطالب الاجتماعية والديمقراطية، وكشف السياسة الاجتماعية لليمين الديني الذي يتخفى بشعارات إسلامية للتمويه على نهجه المرتبط بكبار رجال الأعمال والرأسمالية العالمية. التخفيف من حدة الاستقطاب بين الأحزاب الثورية، وادخار جهدها في مواجهة القوى الفاشية، ومواجهة أي أطروحات ترى إمكانية التحالف مع أجنحة لليمين الديني، بدعوى وجود خلافات بين أقطابه، مثل التحالف مع حزب مصر القوية بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، أو الخلافات بين السلفيين والإخوان، مهما بدت هذه الخلافات عالية النبرة، لأنها في النهاية لا تختلف في جوهر أهدافها، وإنما في التكتيكات.

ومن حيث الصورة الخارجية، ينبغي عدم ارتكاب أعمال عنف تضر بالجماهير، أو فرض الإضرابات والعصيان المدني بالقوة، وطرح الشعار الذي يلائم الجماهير الشعبية ويرفع من وعيها وحماسها. التأكيد بقدر الإمكان على سلمية الثورة، وعدم خوض مواجهات تتسم بالعنف إلا في حالة الدفاع عن النفس. التوقف عن مهاجمة القوات المسلحة، وعدم تحميلها أخطاء المجلس العسكري، لتجنب التحالف بين القوى الفاشية والمؤسسة العسكرية، مع عدم طرح عودة العسكر للحكم، والتمسك بمدنية الدولة.

● هل تعتقد أن العصيان المدني أو الدعوات المطالبة بمقاطعة الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً يمكن أن يؤثر في قرارات ومخططات النظام الحاكم؟

ـ تبين أن العصيان المدني هو السلاح الفعال في مواجهة الفاشية الدينية، من خلال تجربة محافظة بورسعيد التي طبقته بشكل كامل، بينما نجح جزئياً

في مدن المنصورة والمحلة الكبرى والإسكندرية والقاهرة. واضطر الرئيس مرسي إلى منح بورسعيد ومدن القناة بعض المزايا في محاولة لامتصاص الغضب، وإفشال العصيان المدني، وأهمها عودة المنطقة الحرة في بورسعيد، وتخصيص جزء من عائد قناة السويس لتنمية مدن القناة الثلاث. وظهر تصدع في القوى الفاشية، بالخلاف الحاد بين حزب النور ـ أكبر الأحزاب السلفية ـ وجماعة الإخوان، وتبني حزب النور المطالب المتعلقة بضمانات إجراء الانتخابات، ووقف محاولات «أخونة مفاصل الدولة».

وعلى الرغم من إصرار مرسي، ومن ورائه جماعة الإخوان، على المضي في إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها، إلا أن ضغوطاً كبيره تواجه الجماعة، وأهمها التدخل الأمريكي الذي يخشى استمرار حالة عدم الاستقرار، أو إضعاف شرعية جماعة الإخوان، وحاول وزير الخارجية الأمريكي التوسط بين جبهة الإنقاذ وجماعة الإخوان للتوصل إلى حل للأزمة، ورفضت جبهة الإنقاذ لقاء وزير الخارجية الأمريكي، وتمسكت بالضمانات اللازمة لإجراء الانتخابات، وأهمها تشكيل حكومة محايدة، وتعيين نائب عام بالطريقة الشرعية، وإقالة النائب العام الإخواني، قبل إجراء أي حوار حول تخفيف حدة الاستقطاب لإجراء الانتخابات، وجاء حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان قانون الانتخابات وإعادته إلى المحكمة الدستورية لإعادة النظر في مدى دستوريته، ليكون حلاً سحرياً للأزمة، ويتيح الفرصة لمحاولة التوصل إلى حل يسمح بإجراء الانتخابات البرلمانية بمشاركة القوى المدنية.

● في النهاية، ما هو الحل لتخطي أزمة مصر الراهنة؟ وأين يمكن أن تجد نقطة الضوء التي يمكن أن تبدأ منها مصر للانطلاق نحو التغيير المنشود؟

ـ لا يمكن أن تنطلق مصر في طريق حل أزمتها الراهنة في ظل استئثار جماعة الإخوان بالسلطة، بل إن وجودها في السلطة أصبح هو الأزمة، وهناك طريقان للحل، إما بإجراء الانتخابات البرلمانية بنزاهة، وهو ما ينهي سيطرة الجماعة على البرلمان، نظراً إلى التدهور الحاد في شعبيتهم، أو تدخل الجيش في ظل تصاعد الأزمة السياسية والاقتصادية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وإعادة إنتاج مؤسسات الدولة بصورة تضمن شراكة جميع القوى السياسية. أما إذا أغلقت جماعة الإخوان أي حل عن طريق الحوار الجاد،

فإن التحركات الشعبية ستمضي في طريق التصعيد، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية المستفحلة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى سقوط جماعة الإخوان بالطريق الثوري، على الرغم من ما يكتنف هذا الطريق من عنف ودماء.

٤ ـ شهادة
فؤاد راشد

التلاعب في ميزان العدل والقضاء

. . . . .

هنا: نحن لدينا من يرون في الإسلام باباً لبيع الوهم للناس وإدخال الدجل عليهم، على طرق شتى، من قبيل: من يقول «نعم» يدخل الجنة، ومن يقول «لا» للاستفتاء من يدخل النار. وعلى طريقة من يفتون بحرق المعارضين للرئيس. . !

● أزمة القضاء المصري مع السلطة العسكرية منذ الحقبة الناصرية حتى الحقبة الإخوانية الحالية، كيف ترصدها وتفصلها بنظرة حيادية؟

ـ على الرغم من الصيت الذي لاحق مذبحة القضاء في نهايات عبد الناصر، على خلفيات تعلقت بالرغبة في زج القضاة في معترك السياسة من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو التنظيم السياسي الوحيد القائم في مصر وحدها، وعلى الرغم من أن هناك خلفيات ودسائس طويلة ومعقدة تكمن وراء إبعاد بعض القضاة عن القضاء، إلا أن هذه الواقعة سجلت ـ بحق ـ كواحدة من أسوأ القرارات التي اتخذها عبد الناصر رحمه الله، وهي ليست موضع دفاع من أحد على أية حال، لأن رئيس الدولة مسؤول ـ سياسياً ـ عن قراراته ولا يمكن التذرع في هذا السياق أن فلاناً أشعل فتنة أو أن آخر حرك المشهد إلي نهايته المؤلمة، وتشير أصابع الاتهام إلي وزير العدل المستشار محمد أبو نصير، في تأجيج الأمر، حتى وصل إلي إصدار القرار بفصل من فصلوا من القضاء.

كانت هناك ملابسات تتعلق بمقالات كتبها أحد كبار المسؤولين في مصر وقتها وهو السيد علي صبري، الذي طالب بنزول القضاة من أبراجهم العاجية

المنغلقة ليكونوا جزءاً من نسيج الشعب لأن منهم كثيرين من عائلات إقطاعية. على أن الإنصاف يوجب ـ من وجهة نظري ـ القول إن عبد الناصر كان زعيماً وطنياً ولم يكن يسعى إلى مجد شخصي ولا سلطات مطلقة للطغيان، وإنما كان يهدف إلى خدمة شعبه وفق رؤاه.

وخلال حكم السادات، كانت أبرز نوبات تدخل السلطة في الشأن القضائي لما رشح في انتخابات نادي القضاة مجموعة تبارك ترشيحها وزارة العدل ومجموعة أخرى، ووضع وزير العدل كل ثقله وراء المجموعة التي بارك ترشيحها بضوء أخضر ورضا كامل من أنور السادات، وكنت وقتها مديراً لإحدى النيابات، وأذكر أن وزير العدل المرحوم أنور أبو سحلي طاف والتقى بالقضاة للدعوة لمن بارك ترشيحهم، ثم كانت النتيجة مفاجئة، إذ فاز برئاسة النادي رئيس غير مرضي عنه، وأقيل وزير العدل بطريقة سيئة من دون مواربة، وعين وزيراً أحد القضاة المرشحين الذين لم يفوزوا في انتخابات النادي، وهو المستشار أحمد سمير سامي.

وفي زمن مبارك، كان الصراع عنيفاً بينه وبين القضاة في مراحل حكمه الأخيرة بسبب كشف نادي القضاة تزوير الانتخابات التشريعية، وكان رئيسه أحد قيادات تيار ما يسمى بـ (الاستقلال) والمعني استقلال القضاة وهو المستشار زكريا عبد العزيز. وتفاقمت الأزمة لتصل إلى ذروتها بعد إحالة كل من القاضيين محمود مكي وهشام البسطاويسي إلى مجلس تأديب بعد حديثهما عما أثير من تدخل لبعض القضاة في تزوير الانتخابات. ومن المؤسف أن رئيس محكمة النقض، وهو الذي رأس مجلس التأديب، كان له رأي معلن سابق يرى ضرورة فصل القاضيين. ولولا هياج عام ووقفات شعبية قوية ووقفات قضائية عارمة، لانتهى الأمر بفصلهما ليكونا عبرة لغيرهما. والذي جرى أنه لم يصدر أي قرار بالفصل، وكان الغليان الشعبي وضمنه القضائي ضد نظام مبارك قد بلغ ذروته، ولم تفلح لغة الوعيد في منع القضاة من اتخاذ مواقف مناوئة لنظام مبارك.

وفي الانتخابات الأخيرة لنادي القضاة في عهد مبارك، كان هناك حشد من وزارة العدل، بتوجيهات من مبارك، ضد قائمة تيار الاستقلال، وكان المرشح هو المستشار هشام جنينه ضد المستشار أحمد الزند الذي فاز برئاسة النادي وما زال على رأسه حتى اليوم.

وعندما قامت الثورة وقع عدد من القضاة ـ كنت أحدهم ـ على بيان يطالب مبارك بالتنحي، وقد تلاه في ميدان التحرير المستشار ناجي دربالة عن نفسه وعن باقي الموقعين، ولكن قيادة نادي القضاة كانت تؤيد مبارك إلى أن تحقق سقوطه بيقين.

وبعد تولي الرئيس مرسي الحكم، فإن الأزمات بين نظامه وبين القضاة أخذت مساراً مؤلماً حقاً، فالرجل ومن خلفه جماعة الإخوان ـ مؤيدة ومؤازرة ـ يتصرف مرات بمنطق أبعد ما يكون عن نهج رجل دولة يعلي شأن كلمة القضاء، رضي عنها أو غضب عليها. فقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية النص القانوني الذي جرت انتخابات مجلس الشعب الأخير على أساسه وهو أمر يعني عدم شرعية مجلس الشعب من لحظة ميلاده، ولكن الرئيس اتخذ خطوات غريبة ملتبسة غير مفهومة، فقد ظل متردداً، ثم قرر عودة المجلس الذي انعقد لجلسة واحدة ثم انفض من دون أن يكون معلوماً هل عاد إلي الحياة أم عاد إلى الموت الذي بعث منه من دون سند شرعي.

وعلى الرغم من المطالب العديدة برحيل النائب العام السابق المستشار عبد المجيد محمود، لأسباب عديدة، فإننا نرى في مسألة إعداد نص تشريعي بهدف إبعاده بشكل تفوح منه رائحة الانتقام، نرى أمراً يقع في باب ما لا يليق ولا يجوز.

كان من حول مبارك لاعبون محترفون، وكانت بداية النهاية هي لحظة دخول الهواة وسيطرتهم على قواعد اللعبة من دون حنكة سياسية، وقد قلت ـ ولا أزال أقول ـ إن الدكتور مرسي يلعب بفريق بعضه من المشجعين، والشاهد أن القرارات تصدر من دون دراسة شاملة، ثم سرعان ما يعقبها التخبط وربما العدول. ولا شك أنه مما لا يليق أن يحاصر أنصار الرئيس مبنى المحكمة الدستورية العليا وتهدد بعض الهتافات بقتل أعضائها.

● محاكمة مبارك، من وجهة نظرك، وأنت عالم بما في دهاليز القضاء المصري، هل تعبر عن نزاهة القضاء المصري أم تعبر عن قرار مسبق من الحاكم العسكري بإصدار هذا الحكم؟

ـ في رأيي أن البداية في المحاكمة الجنائية ليست موفقة، الرجل حوكم عن تهمة القتل وهو لم يقتل جاراً له في الأرض الزراعية اعتدى على أسبقية

ري الأرض، والقتل جاء في سياق سياسي عام. أعني أن القتل فعل له أوصاف تحددها الخلفيات الكامنة، فمن يمنحون الأوسمة والنياشين في الحروب هم علي مدى التاريخ قتلة في حقيقة الأمر، ولكن قضايا مثل الدفاع عن الأوطان أو توسيع رقعة الإمبراطوريات وما نحو ذلك، يجعل القتل بطولة يستحق القاتل عنها نياشين، وحتى على المستوى الإنساني البسيط؛ فإن القتل على سبيل الدفاع الشرعي هو عمل مباح. جرت محاكمة مبارك في مناخ ثورة، محاكمة عادية في مناخ ثورة، والدواعي متصادمة بين موجبات الثورة، وأولها المساءلة، حتى الجنائية في إطار مساءلة سياسية، وبين موجبات محاكمة عادية من إجراءات تدور في الحدود الجنائية الصرفة على النحو الذي جرى. والحاصل أن الحكم على الرغم من صدوره من قضاء، عدول، جاء هو نفسه دون الوفاء بمتطلبات العدل.

نحن أمام رجل أهدر النظام الجمهوري وسعى إلي توريث ولده، وفي الأعوام الأخيرة كانت كل القرارات المفصلية تصب في خانة التوريث أو تتعلق به.. حتى إن الدستور نفسه عدّل ليكون في خدمة التوريث وفصّل النص بشكل مخزٍ بحيث يترشح جمال مبارك ومن يختاره جمال، على سبيل القيام في المسرحية بدور السنيد، وضع النص شروطاً تعجيزية تماماً لترشح أي إنسان إلا جمال ومن يوافق عليه. كان من سوء الحظ أن من توكل إليهم مهمة البحث عن الدليل الجنائي هم أنفسهم متورطون بشكل مباشر، كوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، أو بعض كبار رجاله، أو بشكل غير مباشر، لأن أصابع الاتهام تشير إلى رجال الداخلية أو من دأبت الداخلية علي تسخيرهم للأعمال القذرة. وإزاء إهدار الدليل فإنه لم يبق إلا أن يصدر الحكم على النحو الذي صدر به، وهو كما قلت حكم غير عادل أصدره قضاة عدول.

● رصدت أحد الأفلام المصرية (فيلم لـ يوسف شاهين ـ هي فوضى) أن أمل مصر هو القضاء، فماذا قدم القضاء المصري لمصر اليوم؟

ـ القضاة المصريون ليسوا ـ وتلك طبائع الأمور ـ على ميل واحد ولا توجه واحد، هم لا يعملون بالسياسة ولكنهم يؤدون دورهم كمواطنين، ولكن هناك اليوم على الساحة من يؤيدون الحكم القائم ومن يعارضونه كما كان في كل العصور، وليس بالضرورة أن يكون تأييد الدكتور مرسي علامة على

انتماء القاضي إلى فكر الإخوان وربما كان هناك من القضاة من لهم هذا الفكر، ولكن التيار الغالب إنما يتشكل بحسب الموقف، والشاهد أن معارضة إعلان الدكتور مرسي الدستوري الأخير جمعتني في خندق واحد مع زميلي المستشار أحمد الزند وكنت، وما زلت، ضمن تيار الاستقلال، كما إن موقفي تناقض مع مواقف رفقاء تيار الاستقلال وأقرب وأعز الأصدقاء منهم.

كان المعتاد أن يصمت القضاة بعيداً عن أجواء الصخب السياسي، ولكن عندما تردى نظام مبارك في هوة سحيقة من الفشل فقد وقفوا مع قومهم، وكان غالبيتهم ضد نظامه.

● استخدام ورقة الشارع من طرف القوى السياسية سواء المدنية أو الإسلامية، إلى أي حد يشكل خطراً على البلد في ظل صعوبة التحكم في الجماهير التي بدأت فعلاً تنزلق نحو العنف المتبادل؟

ـ الحقيقة أن الشارع ليس مجرد ورقة بل هو كما وصفه بحق الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات «غول»، الشارع المصري غول، المصريون صبورون إلى أبعد حد، لكن عندما تتجمع دواعي الغضب، فإنهم لا يهدأون إلى أن تتحقق مطالبهم. والشارع السياسي المصري ليس شارعاً واحداً، بل عدة شوارع تتلاقى ـ عادة ـ في ميدان التحرير. وسوف يهدأ الشارع ويبدأ في إعطاء الفرصة الحقيقية للرئيس يوم تتبدد الحالة الملتبسة المحيطة بمؤسسة الرئاسة؛ فالرئيس جاء من بين جماعة الإخوان المسلمين، وهناك مظان عميقة أنه مندوب جماعته لحكم مصر، وفي بعض المرات يتصرف الإخوان كأن البلد تدار من خلال الجماعة لا من خلال مؤسسة الرئاسة.. فيخرج مثلاً خيرت الشاطر، ويتكلم كأنه الرئيس الفعلي، خاصة أن الدكتور مرسي لم يكن الرجل الأقوى في الجماعة ولا كان مرشحها الأصلي للرئاسة.. وهناك دور المرشد، وهو ليس مما يشم بالأنف بل يمكن مرات رؤيته رأي العين. وهناك أيضاً حالة غياب الرؤية البادية فلا توجد خريطة طريق ظاهرة تبث الاطمئنان في نفوس الناس.

● في مصر ثنائية المدني والإسلامي باتت حاضرة في كل الملفات السياسية.. لماذا في رأيك وصلت الأمور إلى هذا الحد من انعدام الثقة بين القوى السياسية؟

ـ لا يمكن القول إن الشعب العربي من محيطه إلي الخليج متمرس بلعبة

الديمقراطية بما فيها الشفافية ونزاهة الانتخابات واحترام إرادة الناس، وفي غياب ذلك، فإن الفائز في الانتخابات يتمسك بالصندوق وأثره، بينما الخاسر يتحدث ـ بحق وبدون وجه حق أيضاً ـ عن عدم الشفافية. وعلى سبيل المثال، فإن جماعة الإخوان التي ترفع راية إسلامية لا تتورع عن ممارسة وسائل عديدة، بعضها يتصادم مع موجبات الراية المرفوعة. هناك اتهامات على طول الوطن وعرضه عن محاولات إخوانية للتأثير على الصوت الانتخابي بطرق منها، توزيع عطايا عينية للفقراء وهو ما يعطي ذريعة لسوء الظن لا بالنتيجة وحدها بل بجدوى العملية الديمقراطية من الأساس. وهذا الاتهام ليس قاصراً على الإخوان فحسب، فقد وجه إلى الفريق أحمد شفيق، وقيل إنه أنفق مليارات في السياق نفسه.

هناك أيضاً أسلحة تشهر مثل اتهام فريق لآخر بأن له أجندةً ما ممولة من هنا أو هناك، وفي العادة فإنه لا سبيل إلى التحقق الكامل من دقة ما يقال، ومن ثم تبقى الاتهامات سيفاً مشرعاً يهدر الثقة بين أطراف اللعبة السياسية.

● هل يمكن أن نشهد تسويقاً للنموذجين الإيراني أو التركي في المنطقة العربية؟

ـ لا أعتقد أن هناك أدنى فرصة لخلق النموذج الإيراني في المنطقة، لأنه نظام له خصوصية تمزج بين الديني المذهبي والسياسي. والمنطقة عموماً سنية وليست شيعية، ومصر تحديداً عصية على تبني الفكر المتطرف لأن لها طبيعة وسطية هي أقرب إلى روح المذهب السني. وفي زمان الفاطميين جرت محاولات لتشييع أهل مصر وباءت بالفشل رغم أن هوى أهل مصر طوال تاريخهم تجاه أهل البيت. ولكن من الوارد تقليد النموذج التركي، وما يثير الأسف أن ما يجري في مصر هو مسخ للنموذج التركي، وقد حدث أن زار أردوغان مصر وسط ترحيب شديد من جماعة الإخوان، ولكنه لما غادر كانوا قد فقدوا حماسهم الذي استقبل به لأنه تكلم عن تبني تركيا وحزبه الإسلام لمفهوم ما للعلمانية. الفكرة تكون هي الفكرة، لكن عند التطبيق يتم تطويرها ويتم مرات مسخها. نحن لدينا في مصر من يرون في الإسلام باباً لبيع الوهم للناس وإدخال الدجل عليهم، بطرق شتى، من قبيل من يقل «نعم» يدخل الجنة، ومن يقل «لا» لاستفتاءٍ ما يدخل النار. وعلى طريقة من يفتون بحرق المعارضين للرئيس.

● ما رأيك في مسودة الدستور المصري؟ وهل تستجيب لأهداف الثورة؟

ـ الحقيقة أنا معترض على الدستور من أول تشكيل لجنته ومروراً بالسرعة في إعداده، وهناك كثيرون أبدوا انزعاجهم، وكنت أتمنى أن تعود الحياة إلى دستور ٧١ مع بعض التعديلات ثم يجري عمل الدستور في روية وبتوافق مجتمعي. لكن أزمة الإعلان الدستوري الأخير عجلت بالانتهاء من الدستور، ولقد منح الرئيس اللجنة شهرين إضافيين، لكن اللجنة لم تستعمل المنحة وإنما انتهت من الدستور في جو مشحون بالغضب، ولا أبالغ إن قلت إن نحو نصف الشعب المصري غاضب على الطريقة التي جرى بها إعداد الدستور.

● هل هناك مخطط لأخونة الدولة؟

ـ كل الشواهد تدل على وجود مخطط لأخونة الدولة، وتفسير ذلك أن تنظيم الإخوان هو تنظيم فكري في أساسه. وهناك إخوان التنظيم وإخوان الفكر، حتى وإن حالت ظروفهم أياً كانت طبيعتها دون الانخراط في الجماعة ضمن المقيمين ومن أقسموا يمينها، والرهان في الأخونة هو على إخوان الفكر، وفي تشكيل اللجنة التأسيسية بدا ذلك جلياً. هناك قلة من الإخوان الظاهرين ومعهم إخوان الفكرة، وهو أمر يجري فهمه، والهدف هو سيطرة الإخوان على مفاصل الدولة فعلاً.

● هل يمكن اعتبار الفوز بنتائج الصندوق تفويضاً كافياً لتغيير فكر الدولة والمجتمع؟

ـ بالقطع لا يكفي الفوز بنتيجة الصندوق لتغيير فكر المجتمع، لأن المجتمع المصري عريض الطيف السياسي، فضلاً عن وجود ملايين المصريين مسيحيي الديانة. وأنا شخصياً أخاف من الإخوان ومن بعض توجهاتهم ولكن خوفي عليهم أشد من خوفي منهم. هم يتحركون بنزق بالغ، للسلطة والتحكم، ومصدر خشيتي أن فشل الإخوان هو في النهاية فشل للإدارة المصرية في مرحلة حاسمة تعقب الثورة.

● من خلال كل ما سبق، هل تعتقد أن مرسي والإخوان يمثلان محرك التغيير الذي تحتاجه مصر ما بعد الثورة؟ ولماذا؟

ـ في اعتقادي أن مرحلة الإخوان هي جملة عارضة في السياق

المصري، وكل ما أرجوه ألا تكون الخسائر فادحة لهم ولمصر. هؤلاء الناس وقفوا منذ بداية من الثورة موقفاً انتهازياً موجعاً، لما لوح المرحوم عمر سليمان، بالفرصة السمينة لبوا الدعوة فوراً وراحوا يحاولون عقد الصفقات على حساب الميدان، ولولا عزم الشباب في الميدان لانتهت الثورة وخرج منها الإخوان ببعض الغنائم. وقد دخل الإخوان على خط ميدان التحرير بعد أن تيقنوا من سقوط مبارك، ثم في ما بعد تبنوا دائماً خطاباً مزدوجاً من كل المفردات.. القضاء يكون شامخاً ويكون فاسداً مسيساً بحسب صدور القرار لهم أو عليهم.. وهناك هراءات التكفير ودجل الحديث عن تطبيق (شرع الله)، وهو مطبق بنسبة ٩٩ في المئة باتفاق العلماء، حتى الميدان تارة يقفون معه لما يحتاجونه في صراعهم وقت وجود المجلس العسكري، وفجأة يتركون الثوار لمصيرهم كلما بدت لهم مصلحة.. الإدارة الإخوانية براغماتية محضة وهذا قد يفهم ولكن ما لا يفهم هو الراية الإسلامية المرفوعة.

الإخوان فصيل يقود ثورة، وهو نفسه غير ثوري، ولا يحمل الإخوان فكراً ثورياً من الأساس، بل إن هاجساً يلح علي في صورة تساؤل: هل يتمنى الإخوان اختفاء الفقر والجهل، بينما سندهم دائماً في صندوق الانتخابات هم المعدمون ومن يسهل خداعهم بالشعارات عن شرع الله؟

● ما هو المخرج أو البديل لتخطي هذه المرحلة الحرجة؟

ـ لن يكون الحل إخوانياً مهما ادعى الإخوان. والصوت هو صوت الميدان والكلمة الأخيرة سوف تكون للتحرير.

أتوقع ـ بكل أسف في الحقيقة ـ أن المرحلة الراهنة المتخبطة لن تطول، لأن الدول تحتاج حتى في حال الاستقرار إلى رؤية واضحة وليس بادياً أن هناك رؤية. الدكتور مرسي ـ في رأيي ـ يواجه معضلة حقيقية إن راهن على الإخوان الذين جاء من صفوفهم، وظل محاصراً شعبياً كما هو الجاري، وإن سعى إلى الخروج على النص الإخواني والعباءة الإخوانية فالنتيجة غير مؤكدة..

المرحلة تحتاج إلى حكومة إنقاذ وطني تشكل من كل الأطياف، ولا أظن من السهل على منطق التكويش الإخواني قبول ذلك.

٥ ـ شهادة
مراد العمدوني

انحرافات وخيانات ثورية

. . . . .

نعم.. أشم رائحة أنهار من الدم في ظل حاجة الشعب إلى الاستمرار في مساره الثوري من جهة، واستعداد الحزب الحاكم والتشكيلات العنيفة للسلفية الجهادية لاستعمال العنف الشامل والدفع إلى حرب أهلية لفرض استمرارها في الحكم من جهة ثانية، وهو ما يفسر تغييبها لأولويات تحقيق أهداف الثورة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية..!

● ماذا تحقق من الأهداف الثورية على أرض الواقع العربي في بلاد التغيير؟

للأسف الشديد، لقد وقع انحراف خطير عن المسار الثوري وخيانة أهدافه ولم يتحقق فعلياً إلا حرية التعبير في الضجيج الإعلامي، وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يعيشه المبدع خلال السنة الأخيرة خاصة من ضغوطات سياسية واجتماعية ومن عملية تجييش وحشد لأنصار التيارات الإسلامية الداخلة المعترك السياسي تحت عباءة الدين، مثل حركة النهضة التونسية التي وظفت كل قدراتها على تجييش عامة البسطاء خاصة ضد المنجز الثقافي والإعلامي في محاولة لإرهاب الكلمة الحرة، يجعل هذه الحرية في خطر ويجعلها مستهدفة في جوهرها. أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بخاصة، فلا شيء قد تحقق، بل على العكس من ذلك تردى هذا الوضع ووجد الشعب نفسه في مسارات تكرس التفاوت الجهوي مع ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع مرعب في الأسعار.. أي عدنا من جديد إلى سياسة التجويع والتهميش.

● الثورات العربية والثورة التونسية لم تقم لأسباب دينية، وإنما تمخضت نتيجة عوامل اقتصادية واحتقان اجتماعي وديكتاتورية سياسية.. وبعد عامين هناك فقط صراع ديني ـ مدني، بينما لا يزال الشعب يتظاهر للأسباب نفسها التي قامت من أجلها ثورته وهي البطالة والفقر والفساد.. ما هي قراءتك لهذه الأوضاع الراهنة في تونس؟

ـ فعلاً ما زالت الشعارات والمطالب المرفوعة نفسها حتى اليوم، على

مستوى الحراك الاجتماعي والسياسي هي نفسها المرفوعة قبل انطلاق شرارة الثورة منذ انتفاضة الحوض المنجمي سنة ٢٠٠٨، وما زال الفساد قائماً بل تم تكريسه بقوة قسرية وقهرية تستند إلى مقولات «دينية» لتحاكم هذه التحركات الاجتماعية المشروعة وتخلق قوة ضغط رهيبة من قبل أنصار الحزب الحاكم، فأصبح الشعب الموحد في مواجهة الديكتاتورية متشظياً، بل متناحراً، على أساس الاتكاء على مقولات دينية تروجها حركة النهضة وأدواتها القمعية التي حشدت بعضاً ممن غرر بهم على أساس اختزال الإسلام في حركة سياسية محددة، وأصبح التصدي لكل نفس حر فعلاً مقدساً، بل حتى القتل والعنف المادي، أصبح عملاً ثورياً بحسب اعتقادهم، وقد لمسنا دعوات إلى قطع الأيدي من قبل أنصار هذه الحركة وقياداتها حتى داخل قبة المجلس التأسيسي، وأصبح قتل الناشط السياسي لطفي «عملاً ثورياً» يهللون له، وقد عبرت إحدى نائبات حركة النهضة عن افتخارها بمشاركة زوجها في هذا العمل الإجرامي بما أنهم صوروا كل خطاب نقدي ومعارض على أنه مدفوع من قبل أعداء الإسلام والثورة المضادة، وأصبح الإرهاب الذي تفشى في مستويات أنصارها، بخاصة ما يسمى بروابط حماية الثورة، عملاً مرفوضاً وعلى جميع «المسلمين الجهاد من أجل دحر أعداء الإسلام... فتحول بذلك الصراع من مستوى البحث عن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية واحترام الحريات السياسية، إلى صراع ديني/ مدني، وقد استعملت المساجد خاصة فضاءات للتشريع لفعل الانحراف عن أهداف الحراك الاجتماعي... وقد تم تحويل وجهة الصراع إلى تفاصيل دينية لتهميش دور الاتحاد العام التونسي للشغل ومكونات المجتمع المدني من جمعيات حقوقية وأحزاب معارضة.

● كيف تصف المشهد السياسي التونسي اليوم (حكومة ومعارضة)؟

ـ للأسف الشديد، انجرفت أغلب القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لتوجهات الحكومة في تفاصيل الصراعات الدينية ـ المدنية، وأصبحت مضطرة إلى تبرير شرعية التحركات الاجتماعية، فتخلت عن فعل المبادرة إلى التركيز على ردود الأفعال، وبذلك كسبت الحكومة الديكتاتورية بعض المعارك وتهميش القضايا الجوهرية على الرغم من فشلها الظاهر والذي اعترف به رئيس الحكومة المستقيلة لـ حمادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة، على الرغم من ذلك ما زالت أحزاب الترويكا خاصة حزبي النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية وقد كانت التبريرات الأساسية أنها حكومة

شرعية انتخبها الشعب، وأن المعارضة تعمل على عرقلة الحكومة ومنعها من تحقيق منجزات للشعب، إضافة إلى اعتبار المعارضين هم من منتجات الثورة المضادة وهم ملاحدة ومن المعتدين على هوية الشعب التونسي وهي كلها مبررات واهية هدفها خلق فضاء عام معادٍ للفكر النقدي وللمعارضة، إنها سياسة التباكي نفسها التي مارستها حركة النهضة، واستثمار الصراع مع النظام البائد وما تعرضوا له من مظالم، ولو أن الصراع السابق لم يكن من أجل أهداف اجتماعية ومن أجل الدفاع عن الوطن، وإنما هو صراع مع شريكهم السابق حول السلطة والمصلحة الحزبية.

● كيف تفسر ارتفاع أعداد الجمعيات المدنية وتحركها في جميع المناسبات بعد ثورة تونس؟ وأي دور تؤديه اليوم للحفاظ على مدنية الدولة وحماية الحقوق والحريات؟

ـ أداة أساسية من أدوات التغول والسيطرة على المجتمع المدني هو تفريخ عدد مهول من الجمعيات «المدنية» المرتبطة خاصة بالحزب الحاكم من اجل إعطائها «شرعية» مزيفة. وقد عملت هذه الجمعية على ضرب مدنية الدولة والاعتداء المتكرر على الأحزاب السياسية المعارضة والجمعيات المناضلة التي كان صوتها عالياً في مواجهة النظام القمعي النوفمبري، مثل رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية القضاة، وعادت المحامين إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على الاتحاد العام التونسي للشغل... وقد وضعت الحكومة جميع إمكانيات الدولة لخدمة هذه الجمعيات الموالية ومنحتها الغطاء السياسي على الرغم من ما اقترفته من تجاوزات للقانون ومنها روابط حماية الثورة التي ضمت بعض التجمعيين والفاسدين والمجرمين وأنصار الحزب الحاكم التي لم تشارك فعلياً في المسار الثوري، وهذه من المفارقات.

● مع انتخاب المجلس التأسيسي، باعتباره سلطة تشريعية، تدخل تونس مرحلة انتقالية تنتهي مع وضع دستور جديد وتنظيم انتخابات عامة بموجب أحكامه.. ماذا تقول لنا أولاً عن الدستور التونسي قيد الإعداد؟

ـ مسودة الدستور وأعمال اللجان كانت مهزلة باعتبارها ضربت أهداف الثورة وأعطت للدكتاتورية غطاءً دستورياً، من ذلك الفصول المتعلقة بالحريات الأساسية ومن تهميش الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وخنق العمل النقابي والتراجع عن مكتسبات المرأة... وقد ارتكزت على مقولة إن الشعب

انتخبهم لكتابة الدستور وهذه مغالطة، على اعتبار أن الشعب انتخبهم على أساس برنامجهم الانتخابي والذي تضمن نقاطاً لا علاقة لها بالمرحلة التأسيسية، ثم إن أغلب الشعب التونسي لم يشارك فعلياً في انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر.

● قيل إنه (الدستور) «يمثل الثورة المضادة، ويمهد لديكتاتورية الدولة الدينية التي تمثل أسوأ أشكال الديكتاتوريات، وما يتعارض مع ما طالبت به الثورة التونسية، أي الدولة المدنية» أليس هناك تخوف في تونس من الوقوع في الأزمة نفسها التي سببها الدستور المصري؟ ولماذا؟

ـ بالفعل إن الدستورين المصري والتونسي كانا موجهين برغبة في الهيمنة المطلقة على مستقبل الأجيال القادمة خاصة، وتأبيد الاستبداد وتهميش للأهداف الثورية. إنهما التأسيس الجديد للدكتاتورية ولضرب مقومات المجتمع المدني، وبالفعل كان هذا الدستور لحافاً جديداً للثورة المضادة.

● هل ستتجه البلاد إلى نظام برلماني أم ستستمر في النظام الجمهوري مع تعديله؟

ـ جميع الأحزاب المشاركة في المجلس التأسيسي مع النظام الرئاسي المعدل باستثناء نواب حركة النهضة، وأعتقد شخصياً أنها عاجزة على تمرير النظام البرلماني لأن كتلة النهضة ليست حائزة على الأغلبية المريحة وأنها محتاجة إلى إيجاد تحالفات انتهازية مع أعضاء انتهازيين خاصة وأن هناك شبهة المال السياسي العفن.

● كيف يؤثر تصاعد نفوذ التيار السلفي، وتدفق الأسلحة مع وجود تنظيمات جهادية متشددة في دول الجوار على الأمن الداخلي التونسي؟

ـ من المؤلم أن تتحول تونس إلى معبر للإرهابيين والأسلحة، وقد أدت الحكومات التي حكمت البلاد بعد ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، دوراً فعلياً في عبورها إلى ليبيا. وقد كشف البعض أن الأسلحة القادمة من قطر خاصة كانت تمر عبر ميناء جرجيس، وها هي الآن تقوم بالدور نفسه في تمرير الأسلحة والإرهابيين إلى الجزائر ومالي من أجل ضرب استقرار الجزائر، والإعداد لتنفيذ المخططات الأمريكية ـ الصهيونية، وهذا امر يتعارض مع الشعب التونسي. وقد تسترت الحكومة على التحاق الإرهابيين، وعددهم

كبير، إلى سوريا من أجل المخططات المعادية لمصلحة الأمة العربية نفسها وتقديم خدمات إلى الكيان الصهيوني وهي تتقرب من الحكومة الأمريكية التي أعطتهم الغطاء السياسي وساهمت في ترشحهم إلى السلطة. وقد حاولنا فضح هذه السياسات المعادية.

● الصراع بين الإسلاميين واليساريين الذي يعود تاريخ اندلاعه إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، والذي تجدد بعد أن أسفرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١) عن فوز الإسلاميين ووصولهم إلى السلطة، وهو مستمر حتى الآن... إلى أي حد يؤثر في الاستقرار داخل تونس؟

ـ لقد حاول الحزب الحاكم استناداً إلى انتصاره في الانتخابات، تأبيد سلطته استناداً إلى مقولة حزب النهضة هو حزب هوية والممثل الأساسي للمسلمين في مواجهة اليسار الكافر. وتم بذلك تقسيم المجتمع وتحول الدين الذي يفترض أن يقوم بدور حقيقي في توحيد المجتمع إلى أداة لتكريس التشتت والصراع الداخلي، بل حتى إلى تبرير الاعتداءات العنيفة التي تمارسها هذه الحركة وأنصارها والانتهازيون المتقربون من السلطة الحاكمة والفاسدون الساعون إلى عدم محاسبتهم بدعم هذه الحركة المادي بخاصة... إن هذا الصراع الذي أوجدته حركة النهضة بحلفيها حزب التحرير والسلفيين هو القناع لما ينبغي التمشي الثوري أن يسلكه.

● أليس هناك تخوف من تكرار السيناريو المصري، أي حدوث انقسام عمودي حاد داخل المجتمع التونسي على أساس أيديولوجي علماني ـ إسلامي، ما يهدد بإنتاج مخلفات سياسية واجتماعية وثقافية قد تستمر لسنوات طويلة؟

ـ في الحقيقة، إن المتابعة لما حدث في مصر وليبيا وقبلهما العراق وما يسعون إلى فرضه في سوريا وبدأوا الإعداد له في الجزائر، يلاحظ أنه التمشي نفسه، ما يؤكد أن منطلقه المصالح والقوى المعادية نفسها. وللأسف إن حركة الإخوان المتواطئة مع أمريكا ـ قطر ـ الكيان الصهيوني من أجل سايس ـ بيكو جديد يتجسد في ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد، وهذا المشروع قائم على أساس التفرقة وإحداث تقسيم المجتمع إلى علمانيين وإسلاميين... إنه توظيف لسذاجة بعض الشعب ودفعهم إلى الاقتتال

الداخلي من أجل ضرب مقومات المجتمع السياسي والتفريط في الثروات الطبيعية والاقتصادية عبر غطاء قطري بخاصة... وهو ما يفسر استهداف كل نفس حر وكل مكونات المجتمع المدني المناضلة والمعارضة ومحاولة وضع اليد على القضاء والإعلام والإبداع، ولعل حادثة ما يسمى بـ العبدلية، وكذلك اعتصام «إعلام العار» أو الاعتداء على مقارّ اتحاد الشغل ومنها أحداث ٤ كانون الأول/ديسمبر، لدليل على ذلك. وقد قامت هذه القوى الرجعية بالاعتداء المادي على الإعلاميين والفنانين من أجل ترهيبهم وتحييدهم عن الصراع القائم.

● البلاد تعيش بلا دستور، ولا تزال المؤسسات في حاجة إلى إصلاحات عميقة، ولم تتم القطيعة كلياً مع آليات الحكم السابق، وفي المقابل هناك تظاهرات غاضبة ومتزايدة في ظل قلق متزايد من احتكار الإسلاميين للسلطة.. كيف السبيل إلى الخروج من هذه الأزمة؟

ـ إن سلاح القوى الديمقراطية هي الكلمة، وسلاح الإسلاميين هو الرصاصة، وهو ما يجعل المعادلة صعبة جداً، وهو ما يعطي الحركات الإسلامية من النهضة إلى السلفية الجهادية... سلاح الابتزاز السياسي لرجال الأعمال والإعلام المتورطين في منظومة الفساد والدفاع عن الدكتاتورية. وهذا ما يفسر رفض حكومة النهضة للمحاسبة وفتح ملفات الفساد والكشف عن ملفات البوليس السياسي، حتى تكون هذه الملفات أدوات للتغول والسيطرة على دواليب الإدارة والدولة عموماً، وقد انتهجت هذه الحكومة نفس التوجه الليبرالي بغطاء ديني الملتحف فالغاية الأساسية بالنسبة إلى الحكومة هو السيطرة على مفاصل الدول بتعيينات كثيرة داخل المؤسسات لا على أساس الكفاءة وإنما على أساس الولاء الحزبي، وهو ما يفسر حالة الاحتقان الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو استمرار الحراك الاجتماعي والسياسي في الشارع من أجل استكمال المسار الثوري... لا يمكن أن نحقق التسوية السياسية والتوافق الوطني مع قوى معادية وعميلة إلا بقوة الضغط الجماهيري وفضح حقيقتهم أمام قواعدهم المهمشة والموهومة بالحرب إسلامياً وعلمانياً للنظر إلى البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف المصلحة الوطنية وتكرس التبعية.

● صحيح أن الحكومة ورثت إرثاً ثقيلاً.. لكن ما هي الأخطاء التي ارتكبتها وجعلت من أدائها غير مقنع لدى الشعب المطالب اليوم بتغيير حكومته؟

ـ أولاً، لا بد من التأكيد على أن الدور الحقيقي لأية حكومة هو إدارة الأزمات من أجل تحقيق المصلحة العامة وتأمين فضاء عام تتحقق فيه مطالب الأمن وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الرخاء والتنمية العادلة مهما كانت العوائق، وإلا ما معنى وجودها وحاجتنا إليها وتنازل الأفراد عن حريتهم الشخصية المطلقة لفائدة هذه الحكومة، والحكومة التي لا تقوم بنقدها الذاتي ووعيها بمختلف النقائص والعوائق التي اعترضتها في تجربة أولى؟ ويصرح أعضاؤها أنهم حققوا نجاحات كبرى، على الرغم من حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي وتراجع المقدرات الاقتصادية وو... هذه الحكومة تحمل أسباب فشلها. ولعل إفشال الحزب الحاكم لمبادرة حمادي الجبالي، لتشكيل حكومة كفاءات غير متحزبة واعترافه بفشل حكومته والإصرار على النهج نفسه من قبل حكومة الترويكا (حركة النهضة وحزب المؤتمر وحزب التكتل) وهو ما تأكد في الحكومة الثانية بعد ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهي حكومة وزير الداخلية في الحكومة السابقة علي العريض والذي في عهده عرفنا غياب الأمن والاغتيال السياسي والعنف الممارس من قبل روابط حماية الثورة، هذه الجمعيات العنيفة التي تشكلت من أنصار حزبي النهضة والمؤتمر، إضافة إلى انعدام الأمن في الفضاء العام واستعمال وسائل قمع جديدة مستوردة من قطر خاصة... ويمكن حوصلة هذه الإخفاقات في اعتماد المحاصصة الحزبية والولاءات لحزب النهضة خاصة واستمرار في نهج نظام بن علي الليبرالي المتوحش وإغراق الإدارة في تعيينات مريبة تؤكد ما صرح به راشد الغنوشي في شريط مسرب عن لقائه بالتيار السلفي، الذي يبين فيه عمله على وضع اليد على الإدارة، إضافة إلى التغلغل في المؤسستين الأمنية والجيش... وقد أصبحت بذلك الهياكل الحزبية خاصة «مجلس الشورى» هي مركز القرار الفعلي وأفرغ المجلس التأسيسي من محتواه الحقيقي ودوره الفاعل... احتكار السلطة في شخص الرئيس يؤكد أننا لم نخرج بعد من السلطة المطلقة لشخص يعرف عنه انتهاجه للخيارات العنيفة يعني ببساطة أن الحكومة أصبحت غطاء للنزعة الانتقامية لهذا الشخص، وانحرفت عن أهداف الثورة، وتواصل سياسة قمع الحريات مثل حرية الإعلام والإبداع.

● أحداث سليانة والدعوة إلى إضراب عام قبل التراجع عنه إثر اتفاق بين الحكومة والاتحاد التونسي للشغل، وضغط المعارضة، واستمرار التظاهر الشعبي.. هل هو ناقوس خطر وإشارة إلى إعادة إنتاج ثورة ثانية بتونس؟

ـ في الحقيقة، إن أحداث سليانة واستعمال أسلحة عنيفة مثل الرش والقمع الشامل للحراك الاجتماعي، إضافة إلى قتل الناشط السياسي في مدينة تطاوين لطفي نقض، والاعتداء على مقارّ الاتحاد العام التونسي للشغل قبل أن نصل إلى الاغتيال السياسي للمناضل شكري بلعيد والذي شهدت جنازته أكبر تجمع جماهيري بلغ حوالى ٤ ملايين في مختلف ولايات البلاد، منها مليون وأربعمئة في تونس العاصمة؛ أدت إلى إعلان اتحاد الشغل عن إضرابين عامين، تراجع الاتحاد في الأول من أجل المصلحة العامة ومنع الاقتتال الداخلي أمام استعداد حركة النهضة وأنصارها لعدم ممارسة العنف، لكن نفذ اتحاد الشغل إضرابه العام الثاني يوم ٨ شباط/فبراير يوم دفن الشهيد شكري بلعيد، وهو ما يؤكد أن بوادر ثورة ثانية بدأت تتشكل ومع كل يوم يشعر الشعب بان ثورته قد سرقت منه، إضافة إلى تراجع شعبية حركة النهضة وإحساس قيادة هذا الحزب. إن هذا التراجع قد يجعل استمرار حكمهم مشكوك فيه، وهو ما يفسر خروج أنصارها إلى الشارع في تظاهرات يسمونها دعماً للشرعية، وقد شهدت قبة المجلس التأسيسي التهديد بصوملة تونس، إذا ما تواصل ضغط المعارضة، ولعل هذا التهديد جدي باعتبار أن الأسلحة أصبحت في متناول اليد، وأن هناك تنظيمات لها من الدربة لإدارة حرب أهلية.

● كيف ترى مستقبل تونس في ظل هذه الأوضاع؟ وما هي الأولويات التي يجب البدء بها لإعادة الاستقرار والأمن إليها؟

ـ للأسف الشديد، أشتم رائحة أنهار من الدم في ظل حاجة الشعب إلى الاستمرار في مساره الثوري من جهة، واستعداد الحزب الحاكم والتشكيلات العنيفة للسلفية الجهادية لاستعمال العنف الشامل والدفع إلى حرب أهلية لفرض استمرارها في الحكم، وهو ما يفسر تغييبها لأولويات تحقيق أهداف الثورة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

٦ ـ شهادة
حمدين صباحي

المسارات والمآلات المحتملة

. . . . .

سوف تعرف مصر تجربة حكم، سوف تتجه إلى المزيد من الاستبداد. . . ما سوف يعكس غضباً جماهيرياً دائماً ومتصاعداً ضد النظام، وسوف يطول هذا الغضب، المعارضة أيضاً، كونها لم تستطع أن تقدم بدائل للخروج بالشعب من هذه الأزمة أو تقديم حلول لها. وسوف نكون في انتظار الموجة الثانية من الثورة لكي تعيد ترتيب الأوضاع.

أو في ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام وميله الدائم للتسول والاستدانة والاقتراض من دون أي رؤية وطنية للتنمية. . . ما سيؤدي إلى انفجار من نوع آخر، ليس هو ٢٥ كانون الثاني/يناير، لكن هو اقرب إلى «هبّة الجوع». وأعتقد أن هذا النوع من الهبات بمكونيه وطريقة أدائه سوف يطيح بالسلطة وبالمعارضة معاً.

● بداية، هل المناخ الفكري والثقافي والسياسي العام لبلاد الحراك العربي كان كفيلاً لخلق ثورة كاملة على أسس اجتماعية واعية تدرك قيمة اللحظة التاريخية التي تصنع فيها مستقبلها؟

ـ أعتقد أن المناخ الاجتماعي بالدرجة الأولى هو اللاعب الرئيس في صنع الثورة، وأقصد بذلك إحساس المواطن العربي بأن يحصل على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن له أسباب العيش الكريم، وقد كان واضحاً جداً شعوره بعدم الرضا عن السلطات التي تحكمه، وعن الأنظمة الاقتصادية وطريقة توزيع الثروة ونصيبه منها، الذي لم يكن أبداً نصيباً عادلاً. كما إن مشكلات الحياة التي تواجهها الطبقات الشعبية والطبقة الوسطى والتي كانت في تزايد، كانت دافعاً رئيساً للشعور بالظلم الذي يبعث على الثورة. ترافق مع هذا الشعور إحساس متزايد بأن قدرة هذا المواطن على المشاركة في صنع القرار السياسي لدولته هي قدرة ضعيفة وتكاد تكون معدومة للملايين

من العرب في كل أقطارهم، وهذا بسبب الديمقراطية الصورية أو الديكورية، كما حدث في التجربة المصرية، حيث إن هناك حديثاً عن الديمقراطيات، تعدد حزبي، مؤسسات برلمانية.. لكنها في النهاية كانت أقرب إلى الديكور الذي يتزين به حاكم مستبد منها إلى مؤسسات تعبر عن سيادة الشعب، وعن التعبير عن احتياجاته وإقرار السياسات التي تخدمه، والقدرة على المحاسبة الجادة للسلطات التي تحكمه. وفي مصر على وجه التحديد، هذا المزج بين حركة اجتماعية نشطة تطالب بالحقوق عبرت عن نفسها في سلسلة متلاحقة من انتفاضات المطلب الاجتماعي لعمال وموظفين يطلبون الحق في أجر عادل، والحق في نصيب عادل من الثورة، ترافقت مع حركة نشطة ودؤوبة، وإن كانت محدودة العدد، من المثقفين الباحثين عن ديمقراطية حقيقية وعن نظام سياسي يصون الحريات. وما أسميه بـ الضفيرة التي تم نسجها من تصاعد الحركة الجماهيرية ذات المطالب الاجتماعية، ودوام وتصاعد حركة المثقفين بحثاً عن الديمقراطية، والارتباط الذي تم بين هذين المصدرين أو الموردين للثورة هو الذي أفضى في النهاية إلى هذه الطفرة الهائلة لـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كظاهرة.

لكن الحديث عن مناخ ثقافي تحديداً، يمكن أن يصنع ثورة، أعتقد أنه حديث ملتبس، صحيح يوجد في الكثير من أقطار هذه الأمة العربية مثقفون منتصرون لقضايا شعوبهم، وأصحاب مواقف واضحة ضد السلطة عبروا عنها عبر أساليبهم الإبداعية وعبر مواقف مباشرة كثيرة كانت من عوامل التحضير لما حدث في دول الربيع العربي. لكن عدا ذلك، وفي المجمل، طبيعة الثقافة السائدة في الوطن العربي، ثقافة تتحكم فيها إلى حد كبير المؤسسات الرسمية للثقافة، وهي مؤسسات يتلخص دورها في تثبيت فكر غير ثوري ومهيأ للرضا بالواقع، فهناك نماذج كثيرة لفقهاء السلطان في هذه المؤسسات وخارجها والذين يروجون دائماً مدائح نفاق للسلطة بغض النظر عن أخلاقية هذه الممارسة. وأظن أن هذا المناخ الثقافي انكسر كسراً حاداً بثورات تونس ومصر وما لحقهما، وإن كان محتاجاً اليوم إلى أن يستقر.

● ما هي قراءتك لموجات العنف التي واكبت المراحل الانتقالية ووصول الإخوان إلى السلطة؟

ـ العنف هو تعبير عن نقص في القوة، فهناك محاولة لتعويض القوة

الحقيقية باستخدام العنف؛ فمثلاً في تجربة مصر، حضور ملايين الجماهير في ميدان التحرير أغناها عن العنف لأنها كانت قوية بذاتها وبالكتلة التاريخية التي تشكلت في مصر بكل وحدتها وتنوعها، فأسقطت مبارك من دون أن تحتاج إلى قذف طوبة. صحيح أنها مارست نوعاً من الدفاع عن الذات ضد عنف السلطة في موجة شعبية هائلة كسرت هجوم سلطات الأمن المركزي وأنهت عملية أي حضور للشرطة المصرية، التي كانت واحدة من أدوات قمع النظام، لكن لم تبادر الثورة في مصر إلى أي عنف. دافعت عن نفسها عندما وجب الأمر، وانتصرت في مواجهة الشرطة وانتصرت في موقعة الجمل التي أدارها النظام وهو يوشك على لفظ آخر أنفاسه، فإحدى الخصائص المهمة للثورة المصرية أنها كانت بكل المعاني ثورة سلمية، وأعتقد هي حافظت على سلميتها بسبب قوتها المستمدة من حضور الجماهير الكثيف. أما موجات العنف التي شهدناها بعد إسقاط مبارك، فكان مصدرها الرئيس عنف سلطة تدرك ضعفها، وأنها غير قادرة على التعبير عن المقاصد العظيمة والنبيلة لهذه الثورة؛ فسلطة المجلس العسكري أو سلطة محمد مرسي من بعده، إدراكها أنها دون طموحات الشعب المصري ودون تحقيق أهداف الثورة، التي صاغها الشعب بوضوح، جعلها في مواجهة تعاقب موجات المطالبة باستكمال الثورة وجعلها تلجأ إلى العنف لتحمي نفسها من ضعفها لأنها غير قادرة على إقناع الجماهير.

هناك مصدر واضح للعنف في مصر وهو عنف الشرطة وهو عنف تمارسه الدولة، وأضيف إليه عنف المرتبطين بالنظام، حيث في آخر أيام مبارك كان يستخدم مجموعات محترفة من البلطجية، الذين ظهروا ظهوراً واضحاً، لكن لا يمكن الإمساك بهم بقرائن قانونية وأحيل إليهم في معظم التفسيرات تعبير «الطرف الثالث» الذي شاع في البحث عن المسؤول عن سقوط الشهداء. وعندما جاء مرسي استخدم أيضاً أعضاء جماعته المنظمين، واتضح ذلك في جمعة «كشف الحساب»، ثم في الموقعة الشهيرة أمام قصر الاتحادية، لما مجموعة منظمة تابعة للإخوان تولت بنفسها إدارة العنف؛ فهو بالتالي عنف النظام بأدوات الدولة وبالجماعات المرتبطة بالحاكم. وطبعاً هناك عنف رد الفعل من الجماهير أيضاً في حالة دفاع عن نفسها، ومن أطراف شاركت في الثورة تشعر بضيق الصدر وبالعجز عن التقدم، وعندما افتقدت وجود ملايين المصريين كمصدر للقوة، استعاضت بهذا بأن تفكر في العنف، لكنها كانت

كظاهرة ثانوية. ثم هناك العنف الناجم عن أبناء الغضب والمأساة الاجتماعية وأبناء الشوارع والعاطلين والغاضبين الذين لا يشعرون بالقدرة على تحقيق آمالهم، والمجردين من أي حقوق والمهمشين، حيث كانت اشتباكات الشرطة مع المتظاهرين تعطي لهؤلاء فرصة بطولة لم يكونوا ليحصلوا عليها إلا بالدخول في هذه المواجهة، وهذه عناصر لا تنتمي ولا ترتبط أبداً بأي قوة سياسية شاركت في الثورة.

بالمجمل، أعتقد أن العنف يحتاج وضوح موقف منه يقوم على إدراك أن **العنف هو عامل ضد الثورة، وأن العنف يفض الجماهير، في الوقت أن القوة** الحقيقية للثورة تكمن في الجماهير؛ فليس هناك مصري سوف ينزل من بيته هو وزوجته ولن يسمح لابنته أو ابنه أن ينزلا إلى الشارع والميادين لو كان المشهد هو اشتباكات وقنابل مولوتوف. ليكون العنف في هذه الحالة هو في الحقيقة طريقة لإخلاء الشوارع من المتظاهرين أو تجريد الثورة من قوتها الحقيقية. ولهذا فأنا اعتبر كل عنف، مهما كان مصدره ومهما كان هدفه، مداناً. وعلى الرغم من أن العنف في مصر لم تكن ظواهره كثيفة كتجارب أخرى، فهو خروج على عامل من عوامل انتصار الثورة المصرية في مرحلتها الأولى، وأعتقد أن محركه الرئيس هم خصوم الثورة وأعداؤها والراغبون في إجهاضها، ولحسن الحظ أن البنيان أو النسيج السائد في مصر كجماعة وطنية هو رافض بطبعه للعنف وغير قادر على احتضانه، ما يؤمنها من خطر الانزلاق في دوامته ليصل إلى نوع من الحروب الأهلية. أعتقد أن مصر آمنة، بحكم بنيانها، من هذا الاحتمال الخطر وإن كان وارداً.

● عندما نتحدث عن العنف الصادر عن السلطة، هل يمكن أن يسمح الشباب الثوري المصري الذي شارك في ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير بإعادة إنتاج نظام ديكتاتوري ومستبد؟

ـ لا يوجد أي فرصة موضوعية للقبول بالخضوع في مصر الآن، فكرة السكوت على طغيان الحاكم انتهت في مصر إلى غير رجعة، وهذا شعور ليس عند الشباب الثوري فحسب، ولكن عند جموع الشعب المصري الذي جرب نفسه ووجد أنه قادر على الإطاحة بنظام كان أكثر طغياناً، فلن يقبل بذلك من أي نظام آخر. ولهذا أعتقد أن أي نظام ينحو إلى إعادة إنتاج أساليب عنف الدولة ضد الشعب، وهذا جزء من ملاحظاتنا على نظام محمد

مرسي، فهو يسير في اتجاهٍ محكوم عليه بالفشل؛ فالروح السائدة في مصر لا تقبل إعادة إنتاج أي مستبد، وإذا لم تكن قادرة بعد على كسر بعض الممارسات الاستبدادية التي نشهدها الآن، لكن هي لا تقبلها، ورفضها هو رفض مؤكد.

● بالحديث عن نظام مرسي، هل الشرعية الانتخابية وحدها كافية لتمرير استحقاقات مصيرية أو تغيير الخارطة السياسية للدولة؟

ـ بالتأكيد علينا أن نعطي مرسي حقه في أنه وصل إلى الحكم عبر صندوق الانتخاب، هذا يصنع له شرعية قانونية حقيقية بالرغم من أي خلاف معه أو مطاعن على العملية الانتخابية نفسها. لكن علينا أن نفهم الديمقراطية باعتبارها آلية وصول إلى السلطة وممارسة لها، وليس وصولاً إلى السلطة فحسب. وقيمة أي ديمقراطية أن تؤمن رقابة شعبية دائمة على السلطة، بمعنى أن الشعب لا يتخلى عن دوره كشعب بمجرد الانتهاء من الإدلاء بصوته في الصناديق، بل هو يستمر شعباً صاحب سيادة لا بد أن يمكن من محاسبة الذين انتخبهم ديمقراطياً لكي يطمئن أنهم من ناحية طريقة ممارستهم للسلطة أنها ديمقراطية، ومن ناحية النتائج بأنهم أكفاء في الوصول إلى الأهداف التي تطلع إليها الشعب في الثورة. والديمقراطية المفروض أن تكون ضماناً للوصول إلى هذه الأهداف. وهنا أعتقد أن مرسي في ممارسته، وخصوصاً في الإعلان الدستوري وهو إعلان ضد أي قيمة ديمقراطية وضد الدستور، وبفرض الأحكام العرفية في بعض المناطق وبسقوط ٧٠ شهيداً في عصره، وبعودة ظاهرة «زوار الفجر»، وبالتعذيب الذي أودى بحياة الشهيد محمد الجندي، وبعدوانه على مؤسسة القضاء، هذه من المبررات، وخصوصاً أن الدم المصري الذي أريق، كي تسقط شرعيته الأخلاقية، وإن كانت شرعيته القانونية تبقى موضوعاً محل التنازع. وفي الحد الأدنى، فإن مرسي هو الرئيس الشرعي لأنه أتى بطريقة شرعية وديمقراطية، لكنه في الوقت نفسه رئيس شرعي ورئيس ظالم وجائر، وحتى بالمعايير الدينية. الذين يعاملون مرسي من موقع إيمانهم، حتى الديني كمسلمين، عليهم أن يعرفوا أن كلمة الحق في وجه السلطان الجائر هي من أعظم الجهاد عند الله كما تعلمنا من رسولنا عليه الصلاة والسلام.

الوقوف ضد محاولة إقامة بنية استبدادية جديدة، هو واجب على كل

المصريين بغض النظر إن كانوا ممن يُسقطون عن مرسي شرعيته أو يعترفون له بشرعيته القانونية.

● الثورة قامت في مصر من أجل الإطاحة بالظلم وكما هو ملاحظ لايزال الشعب المصري يعاني الظلم نفسه الذي عاناه أثناء حكم مبارك، هل يمكن بذلك أن نشهد إعادة إنتاج الثورة في مصر، أو لنقل على الأقل تصحيح مسار الثورة؟

ـ الثورة المصرية هي ثورة لم تكتمل بعد، شأنها في ذلك شأن كل الثورات العربية، لأنها لم تقم النظام الديمقراطي الذي يمثلها، والمعبر عن الذين شاركوا فيها كشركاء في النظام بغض النظر عن موقعهم سواء في السلطة أو في المعارضة. وهناك ظاهرة انقسام حاد جداً في وقت كانت مصر أحوج إلى توافق وطني واسع يمكنها من تحقيق أهداف الثورة، خصوصاً في مسألة التنمية والعدالة الاجتماعية. وبما أن أهداف الثورة لم تكتمل، وبما أن الشعب هو قائد هذه الثورة وصاحبها، فلن يرضى إلا بأن تكتمل. وأنا اعتبر أننا في حالة ثورة قيد الاكتمال، وهي يمكن أن تكتمل بطريق من اثنين، إما عبر حضور شعبي في الشارع على غرار ما حدث في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وهذا معناه خط المقاومة المدنية السلمية بكل أساليبها بدءاً من تعليق شارة احتجاجاً، وصولاً إلى مليونيات، والعصيان المدني الذي هو ذروة المقاومة المدنية السلمية. أو تكتمل عبر صندوق انتخابات نزيه يتم فيه إقامة مؤسسات تعبر عن هذه الثورة وتضمن شراكة لكل أطراف الوطن في تحقيق أهدافها.

والحقيقة أن الطريقين يواجهان صعوبات، طريق المقاومة المدنية السلمية يحتاج طول نفس وتدريب وتنظيمات قوية في الأحزاب والمجتمع المدني والنقابات، وقضية التنظيم بالتحديد أنا اعتبرها عائقاً أمام استكمال الثورة في مصر، لأن القوة المنتمية إلى الثورة هي قوة واسعة الحضور ضعيفة التنظيم، ثم يجب أن نضع في الاعتبار أن قدرة الشعب المصري على أن يعيد مشهد ٢٥ كانون الثاني/ يناير، كمشهد تاريخي بكل المعايير، أعتقد لا المصريون ولا أي شعب آخر، قدرته في مدى زمني قصير، يستطيع استعادة هذا المشهد أو إعادة إنتاجه، وهذا أمر محل تساؤل عميق.

أما الطريق عبر صندوق الانتخابات فتكتنفه مشكلتان جوهريتان: **الأولى**،

طبيعة النظام الذي يريد أن «يؤخون» ويتعامل مع مفهوم التمكين لدى الإخوان في الاستيلاء على مفاصل الدولة منفرداً، ونزعته الإقصائية لباقي شركائه ومحاولة حصر دورهم في أن يكونوا زينة أيضاً على طريقة إنتاج ديمقراطية ديكورية. والمشكلة **الثانية**، الحديث عن ضمان نزاهة الانتخابات يحتاج إلى الكثير من التشريعات، والحديث في مصر بالتحديد عن قانون انتخابات جديد، وحكومة محايدة تديرها.

على الرغم من أننا مقتنعون بالتزاوج وبأن هناك ضفيرة تجمع الطريقين حيث إنهم طريقان غير متضادين، طريق المقاومة المدنية السلمية (الميدان)، وطريق صندوق الانتخابات، فهما يخدم أحدهما الآخر، لكن أعتقد أن نمط التفكير السائد في مصر في هذه اللحظة يضع قسماً من الشباب أكثر تمسكاً بالثورة وهم في حالة رفض لأي مشاركة مع هذا النظام في أي انتخابات، ونخبة سياسية مرتبطة بالثورة لكن ترى إمكانية النزول للانتخابات حتى لا يترك الأمر في تشكيل البرلمان القادم للإخوان منفردين، والشقاق ما بين الرأيين يضعف هذا الصف الثوري، لأن هذا الشقاق موجود داخل الصف الواسع العريض نفسه للمنتصرين من الثورة في مصر.

أعتقد أنه إذا لم يفتح الباب موضوعياً لضمانات نزاهة الانتخابات، وتعديلات في طريقة الإدارة الاستحواذية لكي تعبر عن عزم حقيقي في المشاركة، وترتب عن ذلك إغلاق طريق المشاركة في الانتخابات، فلن يكون أمام الشعب المصري مفر من إعادة إنتاج ٢٥ كانون الثاني/ يناير. لكن متى يمكن أن يحدث ذلك، مع العلم أن ٢٥ كانون الثاني/ يناير وكل ظاهرة تاريخية كبرى مثلها لا تصنعها نخبة ولا حزب أو زعيم بقدر ما تصنعها لحظة توافق مجتمعي والحاجة إلى الخروج الجماعي ضد حاكم ظالم، فالأمر في يد الشعب، وكما أقول دائماً، فهذا مدَد من ربنا للناس، فلا أحد يستطيع تحديد مواقيت، لأن الشعب المصري هو صاحب مواقيته.

● بالحديث عن إرادة الشعب، وبعيداً عن التشكيك في نزاهة الانتخابات، أليس هناك تخوف في حال اللجوء إلى حل الصندوق من إعادة انتخاب التيار الإسلامي باعتباره المهيمن والمسيطر على العمق المصري؟

ـ التيار الإسلامي اختبر في البرلمان وكانت النتيجة أن الأصوات التي حصدها في هذا الاختبار نصفها فقط ذهب إلى مرسي في انتخابات الرئاسة،

وبعيداً عن أي أحكام مسبقة ذات طابع أيديولوجي، لأنني شخصياً ضد إصدار أي أحكام على الإخوان المسلمين أو أي تيار، فأنا أعامل الجماعة كمصريين، لكن التجربة وكفاءة الإدارة وقدرتها على أن تلبي احتياجات الجماهير، وما تبدى عبر ٩ أشهر من تدنٍّ شديد في إدارة الدولة المصرية والعجز عن تحقيق أحلام الناس، أعتقد أن كل ذلك أفقد الإخوان مزيداً من التأييد، وظني أن أي انتخابات قادمة سوف تعيد وضع الإخوان باعتبارهم كانوا، وسوف يبقون، مكوناً مهماً في المعادلة السياسية وفي المجتمع المصري، لكن سوف تعيدهم إلى حجمهم الحقيقي، وهذا الحجم الحقيقي لن يؤمن لهم أغلبية في البرلمان كجماعة، ولن يمكن أي مرشح لهم في انتخابات الرئاسة القادمة من التحدي.

● عندما نقيّم المشهد السياسي المصري فنحن نتحدث عن صراع شرس اليوم بين أغلبية حاكمة، ومعارضة يائسة.. كونك رمزاً من رموز هذه المعارضة، كيف تقيم أداءها؟

ـ الإخوان أولاً ليسوا أغلبية، بل هم أقلية حاكمة، ولم يشكلوا أغلبية في البرلمان إلا من خلال تشكيل تحالفات مع أطراف أخرى. وتلك الأطراف، وحتى المنتمية منها إلى تيار الإسلام السياسي، بالمعنى العريض، أدركت أن الإخوان يوظفون الجميع ويتفردون ولا يشاركون، فهناك شروخ واضحة الآن في هذا التيار تبقي الإخوان، بعد المسافة التي أخذها حزب النور السلفي منهم، فالإخوان اليوم هم أقلية من دون حلفائهم من التيارات السلفية. ومرسي كما نعلم وصل إلى الرئاسة ليس بأصوات الإخوان وحدهم، لكن بفضل أولئك الذين كان هدفهم إسقاط المرشح الرئاسي أحمد شفيق وليس إنجاح مرسي. ولأن مرسي يمارس دوره ويستحوذ من دون إدراك لهذه الحقائق، فهو كل يوم يخسر حلفاء وجماهير.

وللإجابة عن سؤالك، الظاهرة الموجودة في مصر الآن أن أعداداً واسعة من المصريين تغادر الإخوان لكن من دون أن تلتحق بصف المعارضة، لأن هذه المعارضة، من وجهة نظري، ضعيفة كما هي السلطة ضعيفة. والسبب الجوهري في ضعف الطرفين، مع تفاوت في كثير من العوامل الأخرى، أنه لا يوجد أي ارتباط حقيقي بالجماهير الواسعة في مصر. والعنصر الرئيس في ضعف المعارضة هو افتقادها بنياناً تنظيمياً، ملائماً لحالتها، يستطيع أن يؤطر

وينظم ويحرك قوتها في الوقت الذي توجد فيه الكثير من الأحزاب الجديدة، إضافة إلى أحزاب قديمة وهناك حضور للمجتمع المدني عبر مؤسساته، وهناك قوة فاعلة ثورية غير مؤطرة وغير منتمية لأي صيغة لا حزبية ولا مجتمع مدني، وهناك، أهم من كل هؤلاء الناشطين، قوة اجتماعية صاحبة مصلحة في الثورة في الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين والحرفيين. الثورة المصرية نجحت في أن تنتج رموزاً للثورة، لكن من وجهة نظري لم تنجح في أن تبلور قيادة للثورة لا فردية ولا جماعية حتى الآن. الدور الذي تلعبه جبهة الإنقاذ منذ أن تشكلت، هو محاولة ملء هذا الفراغ، وإن كانت تواجه الكثير من الصعوبات بسبب تكوين هذه الجبهة أو بسبب مواقفها. وأعتقد أن العامل الحاسم في تغيير الأوضاع في مصر، في ظل تدني الكفاءة في إدارة الإخوان، يتجلى في قدرة المعارضة على امتلاك ما تفتقده من قوة تنظيم والارتباط بالشعب.

● لو أردنا في نقاط محددة تحديد الأخطاء التي ارتكبها النظام وسقطت فيها المعارضة.. ماذا سوف تكون هذه الأخطاء؟

ـ الخطأ الجوهري للنظام هو أنه لا يريد أن يدرك حقيقة أن لا نجاح لأي نظام في مصر خصوصاً بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، إلا بأن يكون معبراً عن كل المصريين بمختلف مكوناتهم، وأن يدير بفاعلية وكفاءة وتوفيق فعال هذا التنوع المصري. وهذه هي العبقرية التي أدارها الشعب المصري بنفسه في ميدان التحرير، وبموجبها أسقط نظام مبارك. النظام في هذه الحالة يتخلى عن هذه القاعدة الذهبية ويلجأ إلى الاستفراد والإقصاء والاستحواذ في إطار مشروع الأخونة، وأعتقد أنه هذا هو سر فشله.

المعارضة أو كما أحب أن أسميها، قوى الثورة، ارتكبت العديد من الأخطاء. **أولها**، كان عندما استراحت لإسقاط نظام مبارك، وبدلاً من أن تكون طرفاً في السلطة البديلة وثقت في المجلس العسكري. ثم أخطأت **ثانياً**، عندما تصدت للمجلس العسكري بشعار «يسقط حكم العسكر»، لأن هذا الشعار هو الذي خلق دافعاً مهماً في العلاقة التي نشأت بين الإخوان والمجلس العسكري، يعني من استفاد من هذا الشعار هم الإخوان الذين غادروا الميدان وتركوا شباب الثورة يستشهد ويهتف ضد المجلس العسكري، وهم يصنعون، إن لم يكن الصفقات، فعلى الأقل التفاهمات مع

هذا المجلس، وكان هذا عنصراً مهماً جداً في ما انعكس بعد ذلك من نتائج سباق الانتخابات.

أخطأت أيضاً قوى الثورة عندما لم تجتمع على مرشح واحد في انتخابات الرئاسة، وثبت أن عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحون منتسبون إلى الثورة كانت أكبر بكثير مما حصل عليه سواء مرسي أو شفيق، معنى هذا أن تفتت قوى الثورة مكن هذين الخيارين المرّين من أن يكونا هما المعروضين على الشعب في الجولة الثانية للانتخابات. وقوى الثورة حتى الآن، خطؤها الأكبر في كونها غير قادرة على صياغة قيمة كبيرة كي توحد كل المنتسبين إلى الثورة كأهداف، حتى وإن كان بينهم خلافات حقيقية وعميقة أحياناً، في كيفية إتمام هذه الثورة، وبالذات لم تنجح في ردم الفجوة بين الذين يدعون إلى خيار المقاومة المدنية السلمية وموجة جديدة من الثورة تسقط حكم الإخوان، وبين من يدعون إلى المشاركة في الانتخابات كطريقة أيضاً لحشد الجماهير وانتزاع السلطة، عبر الصندوق، من الإخوان في انتخابات البرلمان.

● هل هناك خيار سياسي أو بديل سياسي قادر اليوم على إنقاذ مصر من هذا الواقع السياسي المتشرذم والوضع الاقتصادي المنهار والواقع المجتمعي المنقسم؟

ـ البديل هو البحث عن توافق وطني، وهذا يقتضي الإقرار بشرعية مرسي، وهذا الإقرار يواجه مشكلة ومعارضة عند قطاعات واسعة من القوى الثورية، ويقتضي من مرسي إقراره بخطئه في الإدارة المنفردة ليعيد تأهيل نفسه كرئيس لكل المصريين ويقف على مسافة متساوية منهم. وهذا الأمر صعب تحقيقه لطبيعة تكوين مرسي وجماعته والعلاقة التاريخية التي تكفل لمكتب إرشاد الجماعة أن يهيمن عليه، ويقتضي مثل هذا الخيار أيضاً أن تهيأ الأسباب في السياسة وفلسفة الحكم وفي إجراءات نزاهة الانتخابات، تمكّن كل القوى المنتمية إلى الثورة من أن تخوض تجربة الانتخابات وأن يكون الاحتكام للصندوق من خلال التداول السلمي للسلطة، وهذا يحتاج إقرار مرسي وجماعته ومجلس الشورى القائم بالتشريع الذي لهم أغلبية فيه، لقانون انتخابات صحيح، يقتضي حكومة مستقلة من أصحاب الكفاءات وليس الائتلافات.. وهذا أمر لا يوافق عليه مرسي، ولو امتلك شجاعة

الإقدام على بعض الخطوات، منها حكومة كفاءات مستقلة، ونائب عام جديد وقانون انتخابات جديد، سوف يفتح الباب لجبهة الإنقاذ لإعادة النظر في قرار مقاطعة الانتخابات. وأعتقد إذا بدأ هذا الحوار الوطني وقبلنا جميعاً الاحتكام للصندوق، ونحن سوف نقبل نتائجه إذا دخلناه، فهذا يمكن أن يفتح الباب لإعادة التئام هذا الانقسام السياسي والمجتمعي العميق في مصر. ويمكن أن يشكل ذلك الأرضية التي يبني عليها تصور مشروع تنموي كبير يحقق العدالة الاجتماعية. في الأفق، هذا الحل السياسي ضيق.. لكنه لا يزال قائماً.

● في حال عدم إقرار الطرفين (النظام وقوى الثورة) بمقتضيات هذا التوافق والحوار الوطني.. ماذا سوف يكون مصير مصر؟

ـ أعتقد سوف تعرف مصر تجربة حكم سوف تتجه إلى المزيد من الاستبداد، وهو ليس لديه، بطبعه، لا رؤية ولا برنامج ولا خطط ولا سياسات للعدالة الاجتماعية، ومن ثَم لن يحقق أهداف الثورة، ما سوف يعكس غضباً جماهيرياً دائماً ومتصاعداً ضد النظام، وسوف يطول هذا الغضب للمعارضة أيضاً، كونها لم تستطع أن تقدم بدائل للخروج بالشعب من هذه الأزمة أو تقديم الحلول لها. وسوف نكون في انتظار الموجة الثانية من الثورة لكي تعيد ترتيب الأوضاع.

أو في ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام وميله الدائم إلى التسول والاستدانة والاقتراض، من دون أي رؤية وطنية للتنمية، ما سوف يفرض على مصر شروطاً، بالذات من صندوق النقد الدولي وبقية المقرضين، تزيد من الكلفة الاجتماعية على الفقراء والطبقات الشعبية والطبقة الوسطى، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى انفجار من نوع آخر، ليس هو ٢٥ كانون الثاني/يناير، لكن هو أقرب إلى «هبّة الجوع». وأعتقد أن هذا النوع من الهبات بمكونيه وطريقة أدائه سوف يطيح بالسلطة وبالمعارضة معاً؛ فنحن أمام سيناريو انفجار لا نعرف نتائجه، وفي الغالب لن يمنع هذه النتائج إلا أن يتدخل الجيش المصري في المشهد السياسي مرة أخرى، لأنه هو القوة الوحيدة المؤهلة لمواجهة، والتعامل مع هذه، الهبّة ونتائجها وكلفتها الاقتصادية والاجتماعية على مصر.

هذه هي السيناريوهات المطروحة نظرياً، وأنا أراهن على أنه إذا تمكنت

قوى الثورة من تنظيم نفسها، قبل فوات الأوان، على نحو يمكنها من أن تمنهج ثورة الجوع القادمة لكي تكون استكمالاً للثورة الوطنية الديمقراطية الاجتماعية لـ ٢٥ كانون الثاني/يناير، فيمكن أن تحسم الأمر، وذلك مرهون بقدرتها على التنظيم والارتباط بالجماهير. أو أن يجد مرسي قدراً من الرشد والعقلانية ويدرك النتائج الكارثية التي يمكن أن تؤدي إليها سياساته إذا استمرت، ويقدم مخرجاً مقبولاً وحزمة منطقية من الحلول التي يمكن أن تهيئ المعارضة الآن لدخول الانتخابات.

هذه هي المسارات والمآلات المحتملة.

الفصل الخامس

غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي

تمهيد

الهدف العام من هذا التحليل وما يتبعه من نتائج، كما وضحنا في **المقدمة**، هو رصد تداعيات لما صار من أحداث غيرت الواقع العربي الذي انفجر في نهاية عام ٢٠١٠، ليفتتح عام ٢٠١١ بما لم يكن متوقعاً، وما تردد من صداه حتى (٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣).

حرصنا على أن نختلف بعض الشيء عما هو مطروح من معلومات ضمتها العديد من الكتب السابقة في هذا المجال الخاص بتناول الحراك الثوري أو ما يعرف بـ «الربيع العربي»؛ فقد رأينا أن يكون رصدنا ذا رؤية مختلفة ومتنوعة في جمع عدة شهادات يعرف عن أصحابها اختلاف أفكارهم ومدارسهم الأيديولوجية من المحيط إلى الخليج، وقد طرحنا عدة أسئلة تتباين بحسب ما يثار في الشارع العربي من هموم ومخاوف وتفاؤل، قد يصل إلى السذاجة الفكرية في حلم البسطاء بالثورة التي قاموا بها على اعتبار أنها صناعة القهر العربي بإمضاء سياط الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة منذ عقود لهذه الشعوب الثائرة.

وحول هذا الزخم المتنوع كانت الأسئلة المطروحة بكل شهادة على حدة حيث ورد كم الإجابات والردود على ما هو مطروح من استفهامات حول فهم الحدث وتقييمه، لذا حرصنا على رصد وتحليل مجمل هذه الإجابات التي تعد بمثابة مساحة كبيرة من الآراء المبنية تارة على صحة المعلومات، وفقاً لواقع الأحداث اليومية، أو المبنية وفقاً لفهم خاص لصاحبها، انطلاقاً من معتقد أيديولوجي قائم على الرصد والتحليل. حاولنا الربط بينها وتجميعها لنصل إلى نتائج عدة قائمة بذاتها في القسم الخاص بالتحليل.

ومن واقع الشهادات التي قدمت العديد من الآراء في محاولة لرصد («ماذا حدث؟» و«لماذا حدث؟») بالرغم من الاختلافات بين التوجهات الأيديولوجية بين أصحابها وتعدد مشاربهم الفكرية والتخصصية، إلا أن ثمة اتفاقاً جمعهم بشكل خفي حول مفهوم ما حدث في عام ٢٠١١م، ولماذا حدث، وسوف نحدد هذه النقاط في هذا الفصل، ونقوم بتحليلها، مع مراعاة احتمالية أن الحدث السياسي له أكثر من معنى، وقد يكون ظاهره شيئاً غير باطنه، اعتماداً على الفهم الدقيق لمجريات الأحداث التي انفجرت في البلاد العربية والتي كانت على خط نار التحولات لأنظمتها ليتحول مسارها من جمهورية أولى إلى جمهورية ثانية، كما يحلو للحزب الحاكم في مصر مثلاً أن يصف بها حالة التغيير.

حاول أغلب المشاركين إعطاء اسمٍ محدد لما حدث، تارة واصفين إياه بـ الحراك أو بـ الانقلاب أو بـ الفوضى وتارة أخرى بـ الثورة، ومن ثمة الإيمان والتصديق المطلق بفكرة الربيع العربي أو الرفض والتشكك في الفكرة ذاتها، أي فكرة الربيع العربي، ومن هذا المنطلق سعينا في هذا التحليل إلى رصد حصاد الحقبة الزمنية من انطلاق شعلة التغيير إلى تغير الأنظمة بأنظمة أخرى.

لذا كان على هذا الطرح أن لا يخلط الأوراق والآراء بالحماس والانفعال والأحلام والآمال بواقع الحدث، حيث قام الطرح البحثي بين دفتي هذا الكتاب على أساس تحديد ماهية الحدث وفقاً لآليات التحليل السياسي التي تعتمد على تحديد قضية الحدث وتعريفها، ومحاولة البعد عن الأحكام المطلقة.

وقف هذا الطرح البحثي على مسارات الحدث ـ الربيع العربي ـ انطلاقاً من لحظة انفجاره ثم اللحظة الراهنة له ـ أثناء إعداد طرح الأسئلة وتجميع الشهادات ـ مروراً إلى صورته الأخيرة ـ والتي انتهت بختام هذا الفصل ـ وكان جل الاعتماد على محاولة تفسير الحدث والظواهر التي لحقت به ورصدها، ولم يقتصر أمر الرصد على شكلها الظاهري أو الآني فحسب، بل التوغل في عمق الحدث لمعرفة أبعاده الحاضرة والمستقبلية كما كان الاهتمام بالإلمام التاريخي لفهم ما يترتب على نتائج هذا الحدث مع ربطه بالوقائع الراهنة ذات الصلة سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي وتداعيات هذا كله على دول الجوار التي لم تقم فيها ثورات،

إضافة إلى إدراك طبيعة الشخصيات المؤثرة في الحدث مع فهم دور الدول الفاعلة ذات الصلة بالحدث.

يتخذ أصحاب الشهادات ـ موضوع التحليل ـ من مناهج التحليل السياسي للحدث عدة مدارس مختلفة تختلف بحسب تخصصهم ومفهومهم لتحليل الحدث والواقع المرتبط، حيث يميل كل صاحب رأي منهم إلى مدرسة ما في التحليل السياسي، ولكل مدرسة مبرراتها ومسوغاتها وآلياتها بشكل عام، فقد نجد من يميل إلى تفسير الحدث وفقاً إلى منهجية تحليل المدرسة الأيديولوجية أو المدرسة القومية أو المدرسة الواقعية[1]، وعليه استفدنا واعتمدنا في تحليلنا لهذا البحث على الاستفادة من هذه المدارس جميعاً حتى نصل إلى صورة الحدث بلا تضخيم أو تقزيم.

اعتمد هذا الطرح على أهم الأدوات المستخدمة في التحليل السياسي حيث كان الاعتماد على إدراك بيئة[2] الحدث ببعديها الداخلي والخارجي،

---

(١) من المعروف أن أهم المدارس المتبعة في التحليل السياسي، والتي يميل إليها أغلب الباحثين العرب هي ثلاث مدارس: **المدرسة الأيديولوجية**؛ هناك من المحللين من يتناول الحدث السياسي تحليلاً في ضوء مدرسة أيديولوجية محددة ورؤية يؤمن بها ويعتقدها.. فمثلاً المحلل السياسي الذي يؤمن بأن الصراع الديني هو الذي يحرك التاريخ والذي يقف وراء كل حدث، نجده يشخص كل نزاع سياسي بين طبقتين على أنه صراع ديني ويجد في هذا التحليل مفتاحاً للدخول إلى مغاليق الحدث وتفسيره.

المدرسة القومية؛ والمدرسة القومية تحلل أية ظاهرة أو حدث سياسي من خلال النظرية القومية، أي تلك النظرة التي ترى أن القومية هي جوهر الصراع، أو هي التي تطبع حقيقة الصراع في العالم، فهناك قوميات في العالم، والمحصلة النهائية للتاريخ في أي لحظة من لحظات مسيرته الطويلة هي حصيلة التنافس والنزاع والتسابق بين هذه القوميات.

المدرسة الواقعية؛ المدرسة الواقعية، تؤمن أن الواقع هو المصدر الأول والأخير في التحليل السياسي، فنحن لا نركن إلى سبب واحد في التحليل، بل هناك جملة عوامل واقعية تفسر وتعلل وتكشف، فلا نستبعد دور المزاج والتاريخ في اتخاذ القرار السياسي، وفي فهم الحدث السياسي، والظاهرة السياسية، وغيرها من موضوعات التحليل السياسي المطروحة، ولا نستبعد دور الذكريات بين الدول والشعوب والقوميات والأديان والمذاهب المسؤولة عن الحدث السياسي وتعميقه.

(٢) ووفق هذا الطرح يمكن النظر إلى البيئة على اعتبار أن لها شقين: البيئة الداخلية والبيئة الدولية.

ويمكن تناولهما على النحو التالي:

أولاً: البيئة الداخلية (نطاق الدولة الجغرافي) البيئة الداخلية يمكن رؤيتها من خلال عدة قوى تتفاعل وتتجاذب لتشكل في ما بينها الصورة العامة والإطار السياسي والفكري للدولة وهي:

١ ـ القوى السياسية السيادية. =

وما يتحكم بها من مفاهيم وآليات تصوغ الأحداث وتنشئ القرارات بأنواعها كافة، ولاسيما السياسية منها. ومعرفة البيئة المحيطة بالحدث كانت شغلنا الشاغل على مدار هذا البحث، وقد راعينا البعد الجغرافي بأبعاده المسيطرة والمتحكمة فيه وفي توجهاته وآليات صنع القرار فيه، ما ينعكس على وضع البيئة الداخلية والبيئة الدولية، ما يترتب بالسلب أو بالإيجاب على المستوى الداخلي أو الخارجي كما هو في حالة البعد الجغرافي للحدث السوري، وما ترتب على قرارات الرئيس بشار الأسد في التصدي والتمسك بالبقاء ومقاومة الحدث الثوري في بلاده، مما رتب على ذلك انعكاسات تتراوح بين السلب والإيجاب على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أولاً: أزمة الثورة وحراكها العربي

شكلت الأحداث الثورية خلال العامين المنصرمين، وتحديداً من تاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، حتى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، عدة مفاهيم خلافية حول قيم الدولة، القانون، الشعب، السلطة والمعارضة.. ما شكل أزمة ثورية أجهضت الهدف العام من الثورة. فضلاً عن حصار «الثورة» وإبقائها في دائرة الحراك الذي ينشط بين الحين والآخر من دون اقتناص الهدف الذي يتحرك من أجله.

كان ذلك أحد المعطيات التي أفرزتها مجمل الأسئلة التي تم طرحها في كم الشهادات السالفة من هذا الكتاب على ٤٥ مفكراً عربياً، ينتمون إلى مختلف المشارب الفكرية والثقافية والأكاديمية.. ليحصد العالم العربي، بعد عامين، هذه الأزمة التي لا يزال غارقاً فيها من دون أن يستطيع أحد التكهن إلى أين تأخذنا، أو على ماذا سوف تنتهي، سوى الإفراط في التشاؤم بالدم الذي سوف يجري كالأنهار في المنطقة العربية.

= ٢ ـ القوى الأمنية.
٣ ـ القوى العسكرية.
٤ ـ القوى الفكرية والدينية.
وتمارس هذه القوى دورها وتتفاعل في ما بينها في إطار ما يسمى بـ «الأمن القومي».
ثانياً: البيئة الخارجية (نطاق العلاقات الدولية) وهذه بدورها تنقسم إلى:
١ ـ بيئة إقليمية (الجوار الجغرافي للدولة).
٢ ـ بيئة دولية (تشمل بقية دول العالم).

١ ـ محاولة تأصيل بذور الأزمة لفهم ما حدث

أ ـ الحراك الثوري

تواترت الآراء وتباينت حول المفهوم الثوري الذي أدى إلى فعل التغيير وإسقاط رؤوس الأنظمة العربية والإتيان برؤوس جديدة في ما يعرف بـ الربيع العربي، حيث يصر الشباب الثائر على توصيف حلمه بالتغيير ووصف ثورته على أنها أطهر وأنبل ثورة قامت في التاريخ في مواجهة أخطر طغمة سياسية ديكتاتورية عرفتها البشرية. إنها ثورة على الرغم من افتقارها إلى قيادات فكرية وسياسية قائدة وملهمة لخطاب وبرنامج سياسي محدد[٣]، ومع الفخر بأنها ثورة بلا قائد.

وفي هذا السياق المتحمس لشباب الثورة أو ثورة الشباب، كما يطلق عليها في الميديا العربية، تم إعطاء هذا التوصيف طابعاً عالمياً انحاز له الموقف الدولي وتم الترويج له في المحافل الإعلامية والصحفية، الأمر الذي أنتج مصطلح «الربيع العربي» رمزية إلى الشباب صاحب الثورة، حيث تم تكريم بعض هؤلاء في الميديا العالمية بوصفهم شباب الثورة المصرية والتونسية واليمنية، وقد حصل بعضهم على جوائز تقديرية، وقد ألفوا بعض الكتب لرصد تجربتهم في الميدان الثوري، كما قدموا بعض البرامج الفضائية ونالوا الصيت والشهرة.. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت بعض الأصوات التي تقلل من وعي الشباب وتقلل من الحدث نفسه طبقاً للمفهوم العلمي لتعريف الثورة؛ فهناك من يدعي أن ما حدث في المنطقة العربية ليس بثورة بالمفهوم السوسيولوجي، لأن القوى الحاملة لهذه الحركة قوى سوسيوديموغرافية، أي قوة شبابية. ووفقاً لأحداث سنة ١٩٦٨، في أوروبا من تمرد الشباب، فالشباب، كفئة اجتماعية، تخترقه أيديولوجيات وتتوزعه مصالح طبقية، إنه ليس بقوة مجتمعية، وبالتالي فإنه غير قادر على بلورة مشروع متكامل ومتجانس[٤]، لذا كانت التجربة الشبابية في كل من مصر وتونس حالمة بعض الشيء وذات تصورات ثورية رومانتيكية إلى حد ما، إذ سلمت ثمرة حراكها بالكامل للعسكر في البلدين ليقود المرحلة الانتقالية

(٣) انظر: شهادة أيمن أبو جبل، ص ٢٨٥.

(٤) انظر: شهادة عبدالفتاح الزين، ص ٥٤.

(سواء الطويلة في مصر أو القصيرة في تونس)، ثم بعد ذلك يلتهم الحراك، ككل، الفصيل الإسلامي بعيداً عن الشباب.

ثمة آراء لا تعترف بكون ما حدث في المنطقة العربية أنه ثورة، لأنها لم تنتج فعلاً حقيقياً ينحاز ويضمن تحقيق العدالة الاجتماعية من دون استغلالها كشعار يتم الترويج له من قبل فصائل معينة هدفها الركوب على أكتاف الثورة وقنصها، ولذلك تعددّت المصطلحات التي أطلقت على ما شهدته المنطقة من متغيرات في الآونة الأخيرة؛ بين من اعتبرها ثورات أو احتجاجات بينما أطلق عليها آخرون انتفاضات أو حراكاً مجتمعياً[٥].

من خلال الواقع الفعلي لتجربة إسقاط الأنظمة العربية يمكن وصف ما حدث بـ «حراك ثوري» وليس ثورة، لما تمتلكه الثورة من آليات واضحة للتغيير في خطة عامة وشاملة أسست لها أطياف المجتمع كبيرها وصغيرها خاصتها وعوامها لنهضة المجتمع، وهذا ما يفتقده الحراك الذي نشط فجأة وخمد فجأة أخرى تحت دعوات الاستقرار والاكتفاء بتغيير رأس النظام، وحتى نخرج من بوتقة الخمود لتنشيط الحراك الثوري إلى أن يكتمل نموه الثوري الكامل ليكون ثورة عامة وعارمة بمعنى التغيير الكامل في جنبات الدولة مجتمعاً وسلطة. وهو الاستمرارية[٦].

تتلخص مجمل الشواهد السياسية على مدار عامين بين ٢٠١١ ـ ٢٠١٣، إلى وجود حراك ثوري مستمر يحمل التناقضات الثورية كافة غير واضحة المعالم، تسير بلا بوصلة محددة في محيط المنطقة العربية التي تسير وفقاً لاتجاه الرياح لا على قدرة وتحكم المجداف الذي يمسك به بحار محنك يعرف كيف يقود غضبة الشعوب لصالحه. إن غياب الرؤية بين الفصائل المتصارعة سواء من وصل إلى الحكم أو من ارتكن إلى جانب المعارضة أو ارتكن صامتاً، سوف يؤدي إلى المزيد من الحراك والاستمرارية التي من شأنها أن تعطل الاستقرار وما يبغيه النظام الحاكم الجديد من فرض نفوذه. إن الحراك الثوري العربي ما زال قيد التجريب والتثقيف والتعليم السياسي إلى أن يستوعب المشهد جيداً ليفجر ثورته العارمة التي سوف تحقق المراد.

---

(٥) انظر: شهادة ادريس الكريني، ص ٧٢.

(٦) انظر: شهادة، عبد المالك حمروش، ص ٨٢.

ب ـ أسباب ما حدث في البلاد العربية (ربيعاً أم صقيعاً)

إن الوقوف على أسباب ما حدث في المنطقة العربية قد يلخصه شعار التجربة المصرية في حراكها الثوري (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية)، وهو في واقع الأمر ليس شعاراً فحسب، بل يخرج من نطاق اللغة وحيزها المعجمي إلى الفضاء المعاش للشعب المصري والعربي كافة، حيث لا يفتقر الشعب العربي في مختلف البلدان العربية إلى الأسباب التي تجعله يثور، فعوامل الغضب كثيرة وأكثرها التصاقاً بالثورة يظل العامل الاجتماعي وضغوطات الفقر والبطالة[٧]، ويذهب البعض إلى أن الأسباب المباشرة للانتفاضة الشعبية يمكن إجمالها والإشارة إليها في عدة عوامل، منها: الاستبداد والاضطهاد الذي طال وتطاول على كل شيء حتى كاد يلغي آدمية الإنسان، بجوار الدور الجديد (للإنتيليجنسيا) البديل (البروليتارية) وهو وجود مئات الآلاف من المثقفين العاطلين والمهمشين، فضلاً عن دور الإعلام الحديث من إنترنت وفضائيات ودورهما المعولم خاصة الموجه (مثلاً قناة الجزيرة)[٨].

ثمة إجماع على أن السبب الرئيس لانفجار الكتلة الشعبية الصامتة على مدار عقودها الطويلة هو حكم الفرد الواحد ذو السياسة الواحدة، حيث يفسر عالم الاجتماع د. احمد شراك، أن السبب الرئيس في قيام الثورة في المنطقة العربية «يعود بالأساس إلى الاستبداد سواء الاستبداد الوحشي أو ما أسميه كذلك بـ الاستبداد الذي كان يمارس الديكتاتورية باسم سلطة الحزب الواحد، وأحياناً من دون حزب، كما كان الشأن في ليبيا، حيث كان يعتبر القذافي أن من تحزب خان. وهناك أيضاً الاستبداد الناعم، وهو ذلك الاستبداد الذي كان يفتح هامشاً من التعديل الديمقراطي ويسمح بشيء من التعددية السياسية والحزبية في المجتمع»[٩]، وإن تغيرت في بعض وسائله إنما الهدف واحد، وهو بقاء رأس السلطة كما هو والإتيان من وقت إلى آخر ببطانة جديدة بهيئة جديدة وفكر ليس بالجديد، بل جديد في التناول والتعاطي للتعامل مع الشعوب، وإقناعها بحالها المستقر الذي تحسدها عليه دول الجوار!

---

(٧) انظر: شهادة خالد مبروك غانجي، ص٣٩٥.

(٨) انظر: شهادة عمر الحامدي، ص ٢٣٦.

(٩) انظر: شهادة أحمد شراك ص ٤٦.

وتزايد الأمر الديكتاتوري في جبروته وتعنته بالمنطقة العربية حين أوهم شعبه بحالة الاستقرار والرخاء وإن كانت غير محسوسة بسبب الزيادة السكانية مثل الحالة المصرية، كما نجحت النظم الديكتاتورية في المنطقة العربية بتهديد الشعوب بالرضا بهذه الحالة المستقرة للبلاد أو الدخول في حروب طاحنة تفقر الشعب وموارد الدولة، بناء على نموذج الحالة العراقية. وقد نجحت الديكتاتورية المصرية والتونسية في فرض سياج على شعوبها والسيطرة عليها تحت مزاعم الاستقرار. لكن على أية حال سواء كان استبداداً وحشياً أو ناعماً، فهو استبداد ديكتاتوري أدى في نهاية الأمر إلى ما يسمى بـ السلطة المطلقة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

لكن على النقيض الآخر كانت الحالة الليبية تعيش حالة من العربدة الديكتاتورية على شعبها، وهو ما انعكس في حالة الهياج الثوري الغاضب لحد الجنون من قبل الشعب الثائر ضد الديكتاتور المتجسد في شخص القذافي الذي مورست عليه أعتى أنواع الديكتاتورية من قبل القابضين عليه، حيث كانوا يقودونه إلى مشرحة الغضب والكبت ليضعوه داخل حمم بركانهم الذي صنعه القذافي في وجدان هؤلاء. وقد فسر د. شراك ظاهرة قتل القذافي، وكأنها رد فعل طبيعي من شعبه لديكتاتوريته القذافية. كل هذا جعل الشعب الليبي يرد رداً عنيفاً من خلال مقتل القذافي بتلك الطريقة والتمثيل بجثته، بل ودفنه دفناً مجهولياً حتى ينكّر ولا يبقى له أي وقع في النفوس.

وعلى الرغم من التباين في المصير المختلف للرؤساء المنكوبين والمغضوب عليهم من قبل شعوبهم الثائرة سواء في تونس ومصر وليبيا واليمن، إلا أنه تجمعهم جميعاً حالة اللامبالاة مع شعوبهم، وإن قالوا عكس ذلك، حتى وإن أثبتوا رفاهية واستقرار شعوبهم بالإحصائيات الرسمية التي يحوم حولها بعض الزيف وعدم الدقة في ما يبث للجمهور العام، فما كان يقال شيء والواقع شيء آخر. حيث كانت تأتي مؤشرات التوظيف العام بالإحصائيات الرسمية المعلنة بأرقام غير حقيقية سواء في مصر أو تونس، لتكون المحصلة الختامية في النهاية تزايد أعداد العاطلين الذي كان له الأثر السلبي على نزاهة النظامين، ما عجل في الإطاحة بهما؛ فأفواج الشباب الثائر كان خارجاً مطالباً بحياة كريمة (عيش، حرية، عدالة اجتماعية)، ولم يكن يدري بضغطه واستمراره في الميادين بأنه سوف يطيح بالنظام الذي تعامل بجبروت وببطش في استخدام القوة المفرطة أمام الشباب الغاضب

الذي فقد أُسس العيش الكريم فلم يجد أمامه إلا الصمود في الميادين والمواجهة ليتزايد سقف مطالبه بـ (الشعب يريد إسقاط النظام).

سقط النظام التونسي وفر زين العابدين، هارباً إلى السعودية في لجوء سياسي تاركاً الأمر برمته إلى المصير المجهول ليستولي في ما بعد الإسلاميون على حكم البلاد، وهو نفس ما آلت إليه الأمور في مصر، وليظل الأمر في ليبيا واليمن في نزاع وصراعات بين الإسلاميين وباقي التيارات الأخرى.

يبقى الملمح الأكثر جوهرياً وراء هذا التداعي والسقوط للأنظمة التي حرصت في ما قبل على تغييب العقل الشعبي بأوهام الاستقرار والإصلاح، لدرجة أن الأنظمة نفسها صدقت ما تروجه عن نفسها كذباً باسم الاستقرار. وتنامى هذا الفكر لدى المسؤولين إلى أن أصبحوا في وادٍ والشعب في وادٍ آخر مع تراجع فكر النقد والانتقاد لدى الشعوب وتراجعهم عن المطالبة بحقوقهم مصدقين الوعود التي يطلقها النظام لهم عبر وسائل الإعلام الحكومية بفرص العمل والإصلاح.. إلخ.

كل هذا أدى إلى ولادة جديدة من الأجيال الصاعدة التي استخدمت أو استغلت التكنولوجيا الحديثة من وسائل الاتصالات التي تعجز معها السيطرة أو الملاحقة الأمنية للرقابة، ما ساعد على خلق معرفة جديدة خارجة عن السرب الذي يقوده النظام وما يبثه إعلامه من خلال ابتكار آلية تواصل بعيدة عن ثرثرة مقاهي المثقفين ومكاتب النخبة المعارضة. أي كان الشارع الفضائي بكل تكنولوجيته التي جمعت الواقع المشتت لدى الشباب مفجر الغضب، أو بمعنى أدق كاشف وناشر الغضب المكبوت لدى الجماهير والمضطهدين في السجون ومراكز الشرطة وحتى في الحياة الخاصة والعامة لدى المواطن العادي سواء في عمله الرسمي أو في رحلة البحث عن عمل مؤقت. تجمعت كل هذه الهموم والغضب المكتوم في صدور الجماهير بعدسات الشباب وبثها عبر الإيميلات الشخصية، وعبر البريد الإليكتروني، لتتطور في ما بعد إلى المدونات الشخصية للكتاب والناشطين والصحافيين والمعارضين من الشباب، وتتحول في ما بعد إلى المواقع الإلكترونية، وتتطور بعدها إلى مواقع التواصل الاجتماعي في الفايسبوك وتويتر، فضلاً عن تطور استخدام الهاتف النقال من إمكانيات التصوير والتسجيل العالية.. كل هذا ساعد على شحن الجماهير، وبات صوتها مسموعاً، وما تبثه من شكوى له صدى يردده آخرون.

يعد الشارع الإلكتروني الفضائي مسرحاً كبيراً خطط فيه الحراك الشعبي حربه القوية على الأنظمة التي لم تستوعب عقلية الشباب ولم تواكب أفكارهم الجديدة واستغلالهم لهذا النوع من الميادين البكر، ولعل الفضاء الإلكتروني كان من أكبر المميزات لهذا الحراك العربي حيث ولدت ثورته في العالم الافتراضي، وهذا دليل إبداع قوي بالنسبة إليها، كما إن هذا الميلاد في العالم الافتراضي ارتبط بالواقع من خلال احتجاجات وتظاهرات واسعة ومذهلة والتي كانت تعبيراً عن أحلام ورغبات الناس. لهذا حشد العالم الافتراضي العديد من الفايسبوكيين الذين نزلوا إلى الشارع، والتحقت بهم الجماهير من قلب الشارع لترفع شعاراتها وتعبر عن رغباتها.

إذاً، تكمن قوة ما حدث في بلاد الربيع العربي إلى ما يسمى بـ «قوة الحشد» وجديتها وابتكارها؛ فقد حذر عالم النفس الاجتماعي «غوستاف لوبون»، معاصريه من مخاطر الحشود، فكتب: «من الأهمية بمكان أن نتوصل إلى حل للمشاكل التي تفرضها سيكولوجية الحشود، وإلا فلنسلّم لهم أنفسنا في صمت»، وهكذا قد سلمت الأنظمة نفسها في صمت كما حدث في مصر وتونس، ليرتفع هدير الحشد إلى صخب وعنف موازياً لما يستخدم ضده من عنف النظام في تجربة ليبيا واليمن ليسقط الأضعف في معركة الحشود، والأضعف هنا كان رأس النظام في البلدين، ليبقى الصراع الحشدي على عنفوانه في سوريا التي لم يحسم أمرها بعد.

أدت سياسة الحشد والاحتجاجات الشعبية دوراً لا يستهان به في انتفاضات الربيع العربي وما تلاها من حراك سياسي، وأضحت التجمعات والمليونيات وما يسبقها من حشد إلكتروني أكثر سرعة وحسماً من الأحزاب التقليدية في بلوغ الأهداف وتحقيق المطالب.

البحث عن حالة الصمود والتعبير عن الغضب والمطالبة بالحرية إلى الإطاحة برأس النظام لم يكن وليد صدفة، إنما كان وليد لحظة انخراط حقيقي للمواطن العربي، الذي تشجع وسط الجمع، ووفرة الجماهير حوله. المواطن العربي لم يمتلك هذه الشجاعة من قبل، فطالما كان وحيداً، وحين يتكلم همساً كان يصادره الذي أمامه بتخويف وترهيب، وإن تجرأ واشتكى علناً كان يزج به في السجون. هذه الفردية والخوف قضى عليها صدى الجماهير التي تردد الصوت نفسه بلا خوف لتعبر عن حقها في الحياة

بـ (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية)، ولعل هذا ما يفسر هذه المقولة: «ما إن ينخرط الفرد في جمهور محدد حتى يتخذ سمات خاصة ما كانت موجودة فيه مسبقاً، أو لنقل إنها كانت موجودة ولم يكن يجرؤ على البوح بها أو التعبير عنها بهذه الصراحة»[١٠].

ج ـ انشقاق صف التحركات الجماهيرية

وجب النظر إلى أسباب ودوافع هذه التحركات الجماهيرية، فهل حركتها سرعة الانفعال والتأثر والتعصب والحمية التي تجمع الضعفاء أم كان هناك هدف ما؟ وأياً كان السبب والدافع، فهل انشقت هذه التحركات؟ ولماذا؟

الباحث في الأسباب والدوافع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، يجد ألف سبب للخروج. أما على المستوى السياسي فقد غابت الرؤية والتبصر إلى شكل الغد السياسي لما بعد الإطاحة بالنظام، ونتيجة للتعثر السياسي الذي جاء دون مستوى آمال الحراك الجماهيري، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في كل من مصر وتونس واليمن وليبيا، كما ظهرت طبقة اجتماعية جديدة بثراء مريب وملفت للنظر وهي طبقة (الإسلاميين الجدد)[١١] في السلطة. وهنا حدث انشقاق وتمايز بين صفوف الجماهير، وبات التقسيم على ما هو إسلامي وغير إسلامي.

هذا الانشقاق البين في تحويل مسار الحراك الشعبي واستغلاله لوصول طبقة أخرى من الحضيض إلى الطبقة الأرقى اجتماعياً وسياسياً وسلطوياً، وليبقى حال الطبقة الجامعة للحراك الشعبي كما هي من دون أي ظهور أعراض للتغيير عليها من عمل أو نهضة أو تقدم، ليتحول شعارها الأساسي (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية) إلى شعارات أخرى ذات صبغة إسلامية استعلائية أحادية التوجه.

ومع ظهور تلك الطبقة التي تسمي نفسها بـ (حزب الله) أو (نعم

---

(١٠) انظر: غوستاف لوبون، **سيكولوجية الجماهير**، ترجمة هشام صالح (بيروت: دار الساقي، ١٩٩١).

(١١) الإسلاميون الجدد، وهو واقع فرضته أحداث الحراك الثوري في مصر تحديداً، حيث ظهرت طبقة اجتماعية من الدعاة الجدد فضلاً عن ظهور الثراء المصاحب لأعضاء الجامعات الإسلامية وأحزابها السياسية. عكس ما كان شائعاً عن زهد وتقشف الدعاة!

للشريعة) أو (إسلامية إسلامية)، يرجع مرة أخرى الحراك الشعبي إلى النقطة الصفر، ليبدأ بالتجمع من جديد مقاوماً، مرة أخرى، زيف شعارات السلطة الجديدة.

والسؤال المطروح، كيف وصل حال الحراك الشعبي إلى هذا الانشقاق؟ لماذا أضحت الثورة منقسمة إلى صفين: صف يريدها إسلامية وصف يريدها مدنية؟ وهل كان الحراك الشعبي هدفه الأوحد أو كان من ضمن أهدافه أن يجعلها ثورة إسلامية؟

هناك تباين ظاهري وراء هذا الانشقاق راجع إلى:

أولاً: التدهور التعليمي، سواء التعليم العام أو التعليم الديني، فقد ساهم تراجع مؤسسة التعليم والبحث العلمي في الدول العربية إلى خلق فجوة كبيرة بين العقل والتفكير حالت دون خلق خطة واضحة المعالم مع وضع خطة أخرى بديلة، في حالة انغلاق الطريق، للنهوض بالمجتمع. ولعل فراغ مشروع النهضة الذي كان مفخرة جماعة الإخوان في مصر ومرشحهم الرئاسي، خير دليل على التدهور التعليمي، كما عبرت تجربة «دعاة الإعلام الجدد»[١٢] عن مدى التدني في الخطاب الدعوي للجماهير، ما يعكس بشكل آخر تدهور التعليم الديني في المنطقة العربية.

ثانياً: التدهور الأخلاقي المتمثل في ازدواجية الشخصية سواء العامة أو شخصية المواطن والخلط بين المفاهيم لدرجة التعصب والأحادية التي تصل إلى مراتب الاستعلاء.

ثالثاً: التشتت العام الذي يقترب إلى مفهوم الفوضى وفرض الرأي على الآخر، وهذا ما أسميه بـ (بلطجة الرأي والرأي الآخر)، ويجسد هذا، للأسف، وسائل الإعلام (التابعة للنظام أو التي تعارض النظام) التي اعتمدت على مبدأ التهويل من دون دليل، ما أفقد المتابع الصواب، وإلى أي فريق يتبع.

أدى ذلك إلى انقياد الجمهور، المحرك الثوري الأساسي أو ما يعرف بـ الكتلة الشعبية المحركة، لتقع فريسة الاتباع، ولتكون سهلة الانصياع لأي

---

(١٢) اقترن مع الحراك العربي ثمة دعاة إعلاميين جدد، سواء كضيوف أو مقدمي برنامج على القنوات الفضائية الدينية التي انتشرت في الفضاء العربي، وبغض النظر عن المحتوى الإسلامي المقدم، لكن ما يؤخذ هنا هو الأسلوب الصادم على مستوى لغة الخطاب.

توجه ولأي أمر يُلقى إليها، فبات الشارع العربي، وبخاصة الشارع المصري، كنموذج حي على هذا الاتباع لما يلقى إليه.

والسؤال الأكثر دراماتيكية، كيف أضحى الجمهور المحرك للثورة متبعاً ومؤيداً لفكرتين متناقضتين؟ ما يوحي أن هناك سحراً مغناطيسياً أُلقي عليه فانشق عن حلمه العام وهدفه الأكبر، وهو الخروج من عبودية شخص الحاكم ليقع في عبودية حاكم جديد. وتحولت المجموعة الرافضة لهذه العبودية الجديدة إلى كتلة لا حيلة ولا صوت لها، وحين تنادي بحريتها من جديد ترمى بعدة اتهامات من نوعية (علمانية ـ ليبرالية ـ كافرة ـ بلطجية...)، وتم ربط هذه المجموعة بالمجموعة المؤيدة للنظام السابق التي أطلقوا عليها (الفلول)، وأصبحت الكتلة المحركة للشارع ما بين (إخوانية وسلفية/ فلولاً وخونة وبلطجية وعلمانية....) وحرص الحزب الحاكم الجديد على وضع السيف على رقبة من يقف ضده، وذهبه لمن يقف بجواره.

كيف يحدث هذا في ظل الثورة والحراك الشعبي الذي لم يهدأ منذ اندلاعه في تونس ومصر في بدايات ٢٠١١ وحتى الآن؟ الأمر ببساطة أنه قد تم اختراق الحراك الثوري وتقسيمه وفقاً للحزب الذي استولى على السلطة (مع/ضد)، ونتساءل: كيف انقسم الحراك الشعبي مع فكرة الـ (مع) ليعيد مرة أخرى إنتاج شخصنة الدولة في شخص الحزب الواحد والزعيم الواحد؟

كان هذا نتيجة حتمية لسوء التعليم والضعف الأخلاقي في ازدواجية الشخصية؛ فقد نجح النظام السابق في خلق الرضا السلبي بما هو متاح من الاستقرار. تلك النغمة التي طالما ترددت على مسامع الكثير في الجملة المشهورة بـ (دعوا عجلة الإنتاج تسير)، وقد لعبت على هذه النغمة السلطة الجديدة بعد سقوط السلطة القديمة، ما سيطر على الفئة الأكبر من الشعب الذي آمن بالاستقرار ببقاء ما هو حالي حتى تدار عجلة الإنتاج مرة أخرى مع الرضا بما حققته الثورة من الإطاحة بالنظام السابق وبطشه. هكذا تمت السيطرة، وهكذا تم استقطاب أغلب الشعب لصالح النظام الجديد بعد الثورة.

كيف جذب الحزب الحاكم الإسلامي سواء في مصر وتونس الأغلبية في صندوق الانتخابات؟

مرة أخرى، نتيجة الفقر وسوء التعليم والتمسح بالقشرة الدينية، تلك العوامل التي مهدت الطريق للحزب الحاكم الذي جاء باسم الحراك الشعبي

وثورته على تلك العوامل نفسها، بل، والأدهى، أن هذه العوامل نفسها قد استغلها الحزب الحاكم للسيطرة على الكتلة الشعبية. والميزة الأخرى التي تحسب للحزب الحاكم في مصر، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، بأنهم رجال ممارسة وانخراط مع الطبقات الدنيا داخل عمق المجتمع المصري، ما سهل لهم السيطرة على هذه الطبقات وتوجيهها عبر المساجد وعبر الخدمات السلعية والعينية والمادية من باب الصورة المثالية للجماعة التي تمثل جمالية الإسلام في إطعام الفقير. لكن في واقع الأمر، وما حدث بالفعل، بمجرد وصول هذه الجماعة للحكم لم تفعل غير ما يفعله أي نظام استبدادي، حيث لم تقدم على تطوير التعليم والصحة والعمل، فضلاً عن قطاع الخدمات العامة المنهار. وانشغل الحزب الحاكم بتمكين حكمه في أركان الدولة بما يعرف بـ (أخونة الدولة)، وحين انهارت وتداعت القطاعات الخدمية وتفاقمت نسبة البطالة والأمية والمرض، صرح الحزب الحاكم بأنها من مخلفات العهد البائد وتركة ثقيلة تحتاج لسنوات لإصلاحها. ومع ذلك لم يقدم الحزب الحاكم أي بديل أو أي خطة للتطوير والإصلاح، وحين سئل عن مشروع النهضة، قال: إنه مجرد أفكار[١٣]، ولم يكن مشروعاً حقيقياً على أرض الواقع.

وعلى الرغم من أن ما صفقت له الجماهير في أجواء من ربيع الدهشة التي تفاعل معه الحراك الشعبي بات خريفاً وصفعة من الأحزاب الحاكمة التي لم تقدم جديداً عمن سبقوها من الأنظمة السابقة سوى ترديد الكلمات والشعارات ذات الصبغة الدينية. تحول الربيع إلى خريف اجتماعي واقتصادي وسياسي وعلى الصُّعد كافة في البلاد التي طالها التغيير وسقطت أنظمتها القديمة وتم تبديلها بأنظمة جديدة ذات توجه ديني، يحاول بقدر الإمكان إضفاء نوع من الشرعية الإسلامية على كل تحركاته وكأنه مدعوم من السماء لتمكين حكمه **أولاً**، في نفوس أتباعه، **وثانياً**، على المستوى الدولي كوجهة جديدة للحكم الإسلامي المعتدل المستنير المتصالح مع دولة الجوار، إسرائيل.

بهذه الصيغة التي طالما يستخدمها التيار الإسلامي الفائز بالكعكة الثورية في البلاد العربية، استطاع أن يسيطر على الكتلة الصامتة التي انفصلت عن

---

(١٣) تابع تصريح خيرت الشاطر حول مشروع النهضة المتداول في العديد من الصحف المصرية وعبر القنوات المرئية بأنه مجرد مشروع متخيل لم يكن له أجندة واضحة ومحددة: <http://www.youtube.com/watch?v=Q707XP0MJY8>.

الحراك الثوري الذي تصدر مشهد الكفر والعربدة والسكر واللقاءات المحرمة بين الشباب في خيام الاعتصام. وهذه هي الصورة التي يصدرها طيلة الوقت إعلام الحزب الحاكم عن المتظاهرين. ويبقى الطرح الحيوي في هذا الأمر، كيف تمكن الحزب الحاكم من اختراق الجبهة الثورية وجذب الجمهور العريض من الشعب إلى صفه؟

من المعروف أن رجال الحزب الحاكم، وقد أثبتت التجربة بأنهم ليسوا رجال فكر بل رجال ممارسة في العمل الاجتماعي في قاع المجتمع، وهذا ما قد عزز حضورهم في الشارع العربي سواء في مصر أو تونس أو المغرب، تمكنوا من الشعب وجذب أصواته الانتخابية مرتكزين على: «**التأكيد**» بأنهم رجال دين وصلاح، «**التكرار**» بترديد طوال الوقت بأنهم أصحاب الثورة والتغيير، «**العدوى**» والتي ساهموا في انتقالها بسهولة بين عامة الشعب كالمرض في شيوع «التأكيد» عنهم و«تكرار» ما يقولونه وما يصفون أنفسهم به.

د ـ هاجس التمكين والانفراد بالسلطة الوليدة

الوسائل التمكينية التي وصل بها التيار الإسلامي كحزب حاكم يحكم ويسيطر بل ويستمر في إقناع العامة به، وهذا راجع إلى قدرته على الإقناع في مخاطبة العامة والبسطاء والفقراء بلهجتهم وبما يفهمونه مع استخدام المفردات الدينية كنوع من ممارسة السحر والتنويم المغناطيسي؛ فهم يقدمون للمواطن البسيط طعام يومه والجنة[١٤]، وهم بهذه الصورة في نظر العامة من الشعب أبطال ورجال خير يصلحون شأن المواطن في الدنيا والآخرة إن اتبعهم، لذلك سيطرت فكرة برأس العامة، بإيعاز من خطباء ووعاظ التيار الإسلامي التابع للحزب الحاكم، وهي أنه لا يجوز مناقشة أفكار الحزب الحاكم لأنّ النقاش والنقد فيه اعتداء صريح على هيبة الرئيس المصلح الحافظ لكتاب الله والذي يصلي ويقيم الليل يبكي ويعتمر ويحج «رئيسيكم رئيس ملتحٍ، ألا تكبرون؟»[١٥]،

---

(١٤) المتابع للحديث السياسي والخطب سواء لـ مرسي في مصر، أو لـ الغنوشي في تونس، أو بنكيران في المغرب تجدهم طالما يصبرون الفقراء بالجنة.

(١٥) تم تمرير هذا الخطاب وهذه الصورة النمطية للحاكم الإسلامي عبر عصور الخلافة، لإضفاء هالة الهيبة الدينية على شخص الحاكم الذى تم ترويج الأساطير عن زهده وتدينه وحجه وحفظه لكتاب الله، والتقاط صور له وهو يصلي ويبكي ويرتاد المساجد، هذا التمرير المبالغ فيه =

لذا وجب أن ندافع عن الرئيس وعن قرارات الرئيس ونعتصم من أجل تأييد الرئيس.

وفي ظل هذا الزخم بين المؤيد والمعارض وبين تبادل الاتهامات في ما بينهم، فحتماً سوف تفرض الاحتجاجات العفوية سطوتها على الحركات السياسية المنظمة في مختلف أنحاء العالم العربي، فيتعين على الزعماء الجدد في تونس ومصر وليبيا واليمن أن يلتفتوا إلى انفجار سوء التعليم؛ فقد حرصت الأنظمة السابقة على طمس هوية التعليم والعلم وخلق أجيال متكررة حتى يضمنوا بقاءهم، ومع ذلك قامت أجيال وليدة خارج سرب فساد التعليم أو خارجة من سرب الفساد نفسه لتعلن عصيانها وتطالب بحقها في مجتمع نظيف صحي مبتكر.

هـ ـ الحشد لمطالب المرحلة الجديدة

منذ أن نزلت الحشود إلى شوارع تونس والقاهرة وبنغازي، وغيرها من المدن العربية، فأسقطت أنظمة ظلت قائمة لعقود من الزمان، تساءل المراقبون والمحللون: إلى أين يتجه العالم العربي؟ لكنهم ركزوا بشكل شبه كامل على البعد السياسي للأحداث التي هي بدورها ألقت الضوء على الشخصيات التي ظهرت على سطح الحراك الثوري لحصار الحراك نفسه وتحويله إلى عمل إعلامي فج يؤدي سلباً (سواء بقصد أو بدون قصد) لشد انتباه الكتلة الشعبية، وبالأخص الكتلة الانتخابية، إلى شخصيات معينة، وحول هذا الهرج والمراهقة الإعلامية وغيابها عن مضمون الحراك الثوري بدخولها معركة ضد متطلبات الوطن حيث تعاملت مع السباق وكأنه سباق كروي لكأس العالم.

أزمة الإعلام العربي وأزمة النخبة وأزمة المعارضة وأزمة السلطة الانتقالية سواء العسكرية في مصر وفي تونس والمدنية في ليبيا واليمن حيث تكاتف الجميع على صناعة الأزمة وتصديرها للحراك الشعبي من خلال تصدير الصراع على السلطة الذي لم يكن صراعاً ذا أجندة سياسية واقتصادية وتنموية، بل انحصر حول الأشخاص وتلويث سمعة البعض وتأليه البعض

= الذى مُرر به الرئيس محمد مرسي المصري عبر وسائل الإعلام سواء التي أيدت أو انتقدت، رسخت مفهوماً جديداً في ذهنية العامة وهو الميل إلى هذا الرجل الصالح ولنجرب. وهي الصورة التي اقترحها حسن البنا لتقديم الملك فاروق لشعب مصر!

الآخر، إلى أن انقسم الحال إلى تقسيمة: المعارضين والفلول والمتأسلمين.

وسط هذا الجدال والتقسيمات والتصنيفات التي جاءت في أغلبها عبارة عن تبادل اتهامات من دون إثبات البينة، لتحاول كل شخصية وجماعتها الظهور على أنها أول من دعمت الثورة، بل والقول صراحة إنها صاحبة الثورة، ليتطور الأداء المرضي إلى الإحساس بالزعامة الشخصية وعدم قبول الاشتراك مع الآخرين بساحة الحراك الثوري، ليظهر الانشقاق مبكراً في صفوف الثورة ما دام لكل شخصية أتباعها. وعليه، نشأ الصراع ليس من أجل تحديد أجندات المرحلة وتطوير الحراك الثوري فحسب، بل من أجل تشتيت الرأي العام وإدخاله في حلبة الصراع، مدافعاً عن هذا الزعيم أو ذاك، ليس على قراءة موضوعية بل على هوى وميل نفسي وما يتردد في الإعلام.

فقد الحراك الثوري ثورته وأهدافه الحقيقية في الصراع الفوقي للتيارات التي تريد أن تستحوذ على المشهد والسلطة. وبلا شك كان هذا الصراع الدائر مطرقة أضاعت الكثير من الوقت في مهاترات بلا قيمة، ولنأخذ مصر نموذجاً لحالة الصراع هذا، فهو تجلى بوضوح في حالة أهم مرشحين للرئاسة المصرية أحمد شفيق ومحمد مرسي وانشقاق المجتمع المصري كله حولهما، حيث لم يكن الجدل المصاحب لوصول الشخصيتين إلى السباق الأخير يدار بناء على الكفاءة، لكن ما كان يميز مرشحاً عن آخر هو البعد النفسي والعاطفي لدى الناخب حيث انحصر المرشحان في إطار ما يسمى بـ العاطفة الإسلامية، والكراهية والخوف من إعادة النظام القديم، ومن هنا ابتعد الإطار تماماً عن العقلانية في الاختيار وفقاً للأسس السياسية البحتة التي تخضع إلى البحث والتأني القائمين على الرؤية الكاملة لخطة طريق نهضوي محدد الأهداف والأركان. وساهم في ذلك أيضاً غياب المرشحين عن المنافسة العقلانية ذات البرنامج الواضح الخادم للشعب، بل تباريهما في استمالة العاطفة سواء بالحب أو بالكره المتماثل سواء بسواء في حالة صعود التيار الإسلامي الذي يجسده مرسي وجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين، حليفهم الاستراتيجي، أو في حالة صعود تيار الفلول[١٦] الذي يجسده شفيق وآليات

(١٦) مع تحفظنا الشديد على كلمة «الفلول». تلك التقسيمة المريبة التي قسمت ظهر الثورة المصرية. وكلمة الفلول تعبير سياسي أطلقه الإخوان بعد سقوط نظام مبارك، بهدف الفصل وإقصاء كل من كان له صلة بالنظام القديم وإبعاده عن الحراك والمشاركة السياسية في العمل العام.

الحزب الوطني الجبارة التي كانت تقف من ورائه. والمرشحان لم يكن لهما هدف ثوري واضح يليق باللحظة التاريخية في مصير البلد، بل لم يكن هدفهما إلا الاستيلاء على مصر الثورة ونسبها إليهما.

نتيجة هذا الزخم الاستغلالي الاستحواذي على الحراك الثوري، أدت إلى حالة من النفور وفقدان الحماسة الحركية ليفقد بريق الحشد فطرته التلقائية بإحساس الخطر على ثورته التي لم تكتمل بعد. وعلى الرغم من هذا الاستشعار الفطري الذي ظل يقاوم محاولات الاستقطاب والتحزب التي يمارسها عليه النخبة وأجهزة الإعلام لتوجيه الحشود إلى هدف محدد ومعين، مثل الحشد لتأييد العسكر أو الحشد لتأييد الإخوان أو الحشد لتأييد الشريعة، بينما ظل الحشد من أجل الثورة، وفهمها الصحيح في تحديد مطالب محددة، قاصراً ولم ينضج بعد، بل تم اختصاره في الحشد الموسمي تحت تظاهرات حق الشهداء والقصاص والمحاكمات التي أيضاً أصابها الفشل.

تصل ديناميكية الحشود إلى حالة من الغموض تتطلب معها ضرورة فهم سيكولوجية الحشود في تحديد مسار العالم العربي للوقوف على ظاهرة العنف التي باتت قرينة بظهور أي حشد في بلدان الربيع العربي. انطلاقاً مما نشهده من استمرار وشدة وتواتر الاحتجاجات، والذي تجسد في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، عندما قتل بعض أفراد الحشد في بنغازي سفير الولايات المتحدة في ليبيا كريستوفر ستيفنز، وعندما انقلبت الحشود لتأكل نفسها بنفسها في مصر في أحداث الاتحادية الأولى بين الحشود المؤيدة والمعارضة للرئيس المصري والتي أسفرت عن مقتل عدد لا بأس به من الجانبين، فضلاً عن حالات التحرش والاغتصاب التي باتت ملازمة للحشود المعتصمة في ميدان التحرير في القاهرة وفي تونس.

أنتج الحراك الثوري حشداً يتميز في جانب منه بالسلمية في مصر وتونس، كما أنتج في الجانب المقابل منه ما يعرف بالدموية في سوريا واليمن وليبيا. والجانب الآخر الأكثر نضجاً ووعياً كأحد أنواع الدهاء السياسي الذي احتوى هذا الحراك وحشده وحوله إلى قوة داخلية للبناء مع استقرار النظام، وهو ما يعرف بالإصلاح الذاتي في الأردن والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي.

على الرغم من أن الحراك الشعبي وحشوده كانت وليدة كبت وظلم

وقهر اجتماعي، إلا أن بعض الآراء تضعه في خانة الاتهام وتضع حوله علامة استفهام كبرى، ووفقاً لما ردده البعض من رافضي الثورة والمتشككين فيها مستندين إلى ما ينسب إلى الموقع الاستخباراتي الصهيوني «فيلكا» الذي نشر خطة مطولة ومفصلة، تم وضعها عام ٢٠٠٨، بتمويل وصل إلى ٢٠٠٠ مليون دولار، وهي تتألف من بنود كثيرة، وتفاصيل دقيقة. بحسب «فيلكا»[١٧] فإن الخطة تعتمد «استراتيجياً» على استغلال رغبة الناس المشروعة في الحرية والكرامة والتخلص من الفساد وتحويل رغبات الناس إلى ثورة على النظام عبر إقناع الناس أن طريق الإصلاح من داخل النظام مغلق وأن الحل هو ثورة شاملة، واستخدام كلمات براقة ومحببة للناس، ترمز إلى ما لا يختلف عليه اثنان، فالكل يحب الحرية ويكره الظلم ويحب العدل ويكره الفساد ويحب الكرامة ويكره الذل.

الذي يدعو إلى الانتباه هنا، هو الحبكة والسرد السياسي لتحليل ما حدث في الحراك الشعبي حول كيفية الحشد كماً وكيفاً، والذي يوحي بوجود نظرية مؤامرة تم نسج خيوطها العنكبوتية، ثم تم إلقاؤها على الحراك الشعبي وحشوده، وفقاً لما ورد في شهادات الكثير من الخبراء والساسة والإعلاميين، ووفقاً لما ورد أيضاً في الكثير من المواقع الإلكترونية مثل الموقع سابق الذكر.

فقد تم تخوين الحشود وإلقاء شبهة العمالة على الحراك الثوري، وقد سودت صفحات طوال حول التكتيك المستهدف لخراب الدول العربية تحت مسمى الربيع العربي كنوع من الاحتلال الجديد في تقسيم البلاد، حيث ادعى أصحاب هذه الصفحات أن الخطة قد قسمت البلد المستهدف إلى ثلاث مناطق، مدن كبرى ومدن صغرى وقرى، إضافة إلى إنشاء خمسة أنواع من الشبكات: شبكة «الوقود»: وتتكون من شباب متعلم عامل أو عاطل عن العمل ثم ربطهم بطريقة غير مركزية؛ شبكة «البلطجية»: وتتشكل من خارجين عن القانون وأصحاب جرائم من المناطق النائية؛ شبكة «الطائفيين العرقيين»: وتتكون من شباب محدود التعليم، من كل طائفة أو عرقية؛ شبكة

(١٧) انظر: تفاصيل أخرى عن تسريبات «فيلكا» على هذا الموقع الإلكتروني الذى يحتوي على عدد كبير من الآراء والمقالات المنسوبة إلى جهات من دون دليل قاطع، وقد بحثنا فيه ولم نجد إلا أنه يردد كل ما هو مشكك في الحراك الثوري، اي يمكن القول إنه يدعم فكرة المؤامرة: <http://revfacts.blogspot.kr>.

«الإعلاميين»: من قادة مؤسسات المجتمع المدني الممولة أوروبياً وأمريكياً؛ شبكة «رأس المال»: من التجار وأصحاب الشركات والبنوك والمراكز التجارية.

على أرض الواقع يبدو ظاهرياً أن هذه الخطة صحيحة، والسؤال هل هي فعلاً مدبرة؟ أم جاءت وليدة الصدفة؟ أم حركها بالفعل الحراك الثوري العفوي؟

وفي الإجابة التقليدية التي تتبع نظرية المؤامرة تقول: يبدأ تجميع حشد الشباب بأعداد تقترب إلى ٥٠٠٠ شخص في المدن الكبرى و١٥٠٠ في الصغرى و٥٠٠ في القرى الكبرى. يبدأون في التعبير عن رغبتهم في التغيير والإصلاح. وفي هذه المرحلة يجب تجنب أي كلام يستعدي أي طرف من جموع الناس، فلا كلام طائفياً ولا حزبياً ولا يمينياً ولا يسارياً. ويتم تنسيق مجموعة من الردود المناسبة لكل اعتراض من قبل غير المتحمسين مثل: (إذا قال أحد ما، هناك تغيير فالرد «لا في تغيير ولا زفت كله كذب بكذب»). إذا قال أحد: (التغيير قادم، فالرد «صرنا نسمع هذا الكلام منذ سنين طويلة»). إذا قال أحد: أن المرحلة غير مناسبة، فالرد، «ومتى نتحرك؟ بعد ١٠٠ سنة؟». ويبدأ التحرك نحو المركز انطلاقاً من الشارع داخل تجمعات موجودة أصلاً كالأسواق المزدحمة والمساجد بعد الصلاة والأزقة الضيقة، وتقسيم المجموعة المتحركة إلى ثلاث حلقات: الهاتفين والمصورين والمتخفين، حيث يتجمع الهاتفون في مركز الدائرة ويبدأون داخل التجمع بالصراخ، يحيط بهم المتخفون ويحيط المصورون بالجميع، وإذا حاول أحد مناقشة الهاتفين يدافع عنهم المتخفون بدعوى «يا أخي دعه يتكلم». وأحياناً إذا لم يحاول تفريقهم أحد، يقوم المتخفون بالتعدي عليهم وتفريقهم، وفي الحالتين «نحصل على صورة ممتازة كمادة إعلامية»، وفي هذه الأحداث يجب استفزاز السلطة بحيث تنجر إلى استخدام العنف، والسلطة لديها أحد الحلين، إما أن تتدخل أو لا تتدخل. إذا لم تتدخل سيبدأ عدد المتحمسين في الزيادة وتنتشر عمليات التخريب والسطو. إذا تدخلت السلطات واعتقلت أحداً، يجب استغلال ذلك إلى أقصى حد ورفع درجة المطالب، وإذا تمادى الأمن وعنفه أو عذبه، سيساهم ذلك في تأجيج مشاعر الناس، حيث يمكن استخدام شعارات تربط التعذيب بالنظام كله وليس فقط بقوى الأمن. وتضيف الخطة أنه عندما يبدأ التحرك في الشارع يجب، وبأقصى سرعة، إثارة الناس وتحويل المطالب الأولى إلى مطالب أعلى سقفاً، مثل إسقاط النظام ورفض كل الحلول الوسطى حتى وإن تعلقت بترضية كل مطالب المحتجين الأولى،

وأثناء هذا يجب إدخال الشبكة الثانية «شبكة البلطجية» إلى المسرح فوراً لمهاجمة كل من المتظاهرين والأمن. وتسند الخطة المهام هذه المرة إلى الإعلام، وخاصة ضرورة تصوير أحداث مثيرة للمشاعر الدينية والاجتماعية، خاصة مهاجمة النساء، ويفضل أن يكن محجبات أو منقبات، ويتم ذلك بقيام متظاهرين بترديد هتافات عامة، فإذا هاجمتهم قوات أمنية واضحة فهذا ممتاز جداً، وإذ هاجمهم مدنيون، يتم إطلاق لفظ « قوات أمن بلباس مدني أو بلطجية النظام». وإذا لم يتعرض لهم أحد يقوم أحد من المجموعة نفسها بالتعرض لهم ولو أدى ذلك إلى إصابات خفيفة، يجب أن تتراوح مدة العرض الإعلامي الدعائية ما بين ٢٠ ثانية إلى حوالى دقيقتين على الأكثر، ويجب أن تصور من مكان قريب جداً[١٨].

والسؤال الذي يفرض إجابته هنا بنعم: أكل هذا قد حدث؟ نعم قد حدث، ولعل قضية الفتاة المصرية التي عرتها قوات الأمن في ميدان التحرير وما صاحبها من زخم إعلامي استمر أياماً، خير دليل.

الأمر الأكثر غرابة واتساقاً مع محتوى الأحداث ومجرياتها في قضية الشهداء والذي تكشفه خطة هذه الآراء التي تروج لكل ما حدث بأنه مدروس وممنهج، والتي تعاملت مع ملف الشهداء بأنها مجرد وسيلة تم استخدامها في ترويج ما يسمى بـ نشر وتكرار نشر (صور الدم) بين الحين والآخر بشكل مثير، لما له من تأثير كبير على الناس، وإذا قتل بعض المتظاهرين يتم إبراز هؤلاء القتلى باعتبارهم شهداء الثورة، وإبراز صور الشهداء من المتعلمين، خاصة أطباء أو مهندسون أو مثقفون أو طلاب الجامعات الذين ليس لهم باع في القضية إلا حب الوطن، حيث يتم استغلال موت هؤلاء لاستفزاز الأغلبية الصامتة حتى يتم الزج بها في أتون الحشد، وبذلك يكتسب الحراك الشعبي شرعيته.

بقي أخطر ما في خطة المؤامرة التي يؤمن بها البعض ويتحدث عنها بإطلاق، وهي القدرة أن تحول المسار تماماً لأي حراك، حيث مثل هذه الأحاديث، والإشارة دائماً إلى وجود مؤامرة ما، سوف تسلب من الحراك عفويته وتحد من سرعته ليرتكن قليلاً، وليسمع، ثم يفكر، ثم قد يتراجع أو

---

(١٨) هذه الأفكار والمعلومات التنظيمية كثيراً ما ترددت سواء في الإعلام المقروء أو الإعلام المرئي أو الإعلام الإلكتروني، وكلها تدعم، بل تعتمد، على ترويج فكرة المؤامرة.

يتقدم. وفي أثناء هذه الحالة يكون المكسب لصالح من يمررون أفكار التآمر والمؤامرة. هذا التشتت الذي صنعته الأبواق التي تردد «المؤامرة» من دون دليل واضح وملموس في قضية واضحة للعيان، حيث يتم ترديد أن الميادين العربية الثائرة جميعها مسرح للعملاء والجواسيس، وحين لم يتم ضبط حالة جاسوسية يصدقها العقل بالدليل القاطع، فيكون هذا هراء، وينفي مزاعم المؤامرة التي هدفها بالأساس خلق حالة من عدم الثقة والاهتزاز النفسي والخوف على البلد بشكل عام من خطر مؤامرات الجواسيس.

وعلى صعيد متصل، خلقت نظريات المؤامرة حالة أكبر من التشتت بين المؤيدين والمعارضين للحاكم، واستنزاف طاقتهم وانفعالهم وإشغالهم في مهاترات خصومية لكسب المزيد من الوقت وإبقاء الحال على ما هو عليه. كما نجحت هذه المساعي في ضرب جميع الأطراف ببث اتهامات متبادلة وخصوصاً بين القوى ذات التوجه الديني عن طريق اتهامهم أنهم استخبارات وأبواق النظام وفلوله، ومن منتفعي سلطة وزرع عدم الثقة بينهم وبين الأغلبية الصامتة. وعلى صعيد آخر يبث أنصار القوى الدينية أجواء من تصدير بعض الأفكار المتآمرة على خصومهم.. سلسلة طويلة ومستمرة لا فائدة منها سوى إلهاء العقل والعمل على مص عنفوان أي حراك.

تدخل خطة المؤامرة المصاحبة للحراك العربي في منحى خطير. إذ تؤدي إلى التشكيك في قدرات الجيش والحكومة والجهاز الأمني في بث الفرقة بينهم وبين بعضهم. إذ تنشق هذه الأجهزة بين المؤيد والمعارض هي الأخرى؛ فئة تقف بجوار الحاكم وفئة تقف ضد الحاكم، وأحداث ليبيا واليمن وسوريا خير شاهد على ذلك.

تتصاعد نبرة الآراء التي تؤمن بالمؤامرة وتضع بصمتها على كل فعل ورد فعل للحراك العربي، لتصل إلى ذروتها في أن المطالبة بتشكيل مجلس إنقاذ وطني من رجال القضاء والأعمال والوزراء وغيرهم تعترف به الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، أو المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أو المطالبة بإقالة الحكومة أو تغييرها.. كلها مطالب تندرج في قائمة تطبيق سياسة فرّق تسد، حيث تتم بعثرة مقدرات القوى الوطنية الحقيقية وشغل الجميع بخلافات جانبية.

وفى قول صريح، تؤكد هذه الصفحات الإلكترونية وشهادات بعض

الخبراء كل ما سبق لتستنتج هذه النتيجة قائلة: لم تؤدِّ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر إلى تدخل عسكري في «الشرق الأوسط» فحسب، ولكن أدت إلى تطوير «أسلحة قوة ناعمة جديدة»[١٩] يمكن أن تخلق دماراً عظيماً، وأن تقوض أي مجتمع من الداخل، على الرغم من أنها غير مرئية.

لا يشك أحد من المتابعين لأحداث الحراك الشعبي المعروف بـ الربيع العربي ما جاء في هذه «الخطة المتآمرة»، لكن السؤال الأكبر: أين كانت هذه الخطة قبل اندلاع ثورة تونس ومصر وما تلاها من أحداث؟ لماذا لم يخرج هؤلاء يحذرون الناس من كل هذا؟ وإذ كانت تعلمها الجهات الأمنية بكل هذا الوضوح، لماذا لم تأخذ أي رد أمني إجرائي لحماية البلاد؟

في شهادة عمر سليمان، مدير المخابرات العامة المصرية الأسبق، ونائب رئيس جمهورية مصر العربية إبان اندلاع الحراك الثوري في مصر، قال إن الأمر كنا نعلمه منذ سنة أن بعض المراكز الأجنبية كانت تدرب الشباب على ذلك. كما ورد في حديث خاص مسجل تم تسريبه بين سليمان والقذافي يتحدثان عن دور أمريكا وعلاقتها السرية بين التيار الإسلامي، وخاصة الإخوان، لإحداث بعض القلاقل في المنطقة العربية ضد أنظمتها[٢٠].

نستخلص من كل ما سبق، أن ثمة إهمالاً حقيقياً من الجهات السلطوية في الأنظمة العربية؛ فهي تعلم بـ انقلاب وشيك، لكن غرور السلطة منعها من أن تصدق أن شعبها قد يخرج عليها، اعتماداً على مبدأ الكتلة الصامتة التي لا يهمها من الحراك شيء، وفقاً لما ورد في تسجيل عمر سليمان مع القذافي؛ فحسب تفسير قوله هي مع من يملك، والنظام يملك. لذا أمن

---

(١٩) في هذا المصطلح «أسلحة القوة الناعمة» تلميح إلى قوة الشباب وسلميته، اعتماداً على تدريب الشباب الصغار وسائل التعبير واستخدام وسائل التكنولوجيا للتغير السلمي. ما يدعم هذا أنصار المؤامرة. وهذا ضد قانون التطور التلقائي من آليات التعبير لدى الشباب، فليس بالضرورة كل الشباب الذي خرج في الميادين العربية متآمر وإلا ما كان استشهد شابٌّ ولا سجن أحد.

(٢٠) سربت جهات، يعتقد أنها الاستخبارات الليبية، تسجيلاً لحديث دار في طرابلس بين الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، قبل مقتله، وعمر سليمان، النائب السابق للرئيس المصري، ورئيس المخابرات المصرية آنذاك، تطرق خلاله الرجلان إلى ما يسمى بـ الربيع العربي، والأسرة الحاكمة في السعودية والدعم الأمريكي للإخوان المسلمين، كما أشار إلى توقعات المخابرات المصرية بحدوث ثورات ممولة من أمريكا وحصول بعض الأسماء والشخصيات المصرية على تمويلات وتدريبات من أجل قلب نظام الحكم في مصر: <http://www.youtube.com/watch?v=SZk_2ZFDa5s>.

النظام ونام إلى أن استفاق على قوة الحراك الشعبي الذي زلزل هذا الغرور، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تشير هذه الصفحات الإلكترونية المشككة في الحراك وتتهمه بالخيانة والوقوع في فخ المؤامرة العالمية على ضعف أصحابها وإقناع الجماهير التي خرجت باحثة عن (العيش.. الحرية.. والعدالة الاجتماعية) مع فتح باب للتغيير والحوار السلمي.

عجزت الأنظمة وأتباعها وأصحاب فكر المؤامرة، عن خلق حائط منيع يحول التحرك ضد السلطة وضد فكرها. الحائط هنا هو خلق كيان ثقافي تعليمي لإنقاذ البلاد والشعوب من الوقوع تحت وطأة الاستغلال العاطفي وخلط السياسي بالديني كما هو واقع الحال الآن في الأنظمة الجديدة التي استغلت الجهل الثقافي والتعليمي لدى الشارع العربي. الجميع يعرف مستوى التدني الثقافي العربي والتعليمي في البلاد العربية بعيداً عن التشنج والصخب والادعاء الكاذب في أوهام إعلان عاصمة (ما) بعالمنا العربي، بعاصمة الثقافة؛ فهذا كذب، والبديل عنه يمكن الإعلان عن عاصمة الجهل الثقافي؛ فماذا أنتجت الثقافة العربية على مدار عقودها الأخيرة من عقول شابة ناضجة مفكرة منظرة سوى بعض العقول التي تم تدجينها عبر الحظائر الثقافية المسماة بوزارات الثقافة العربية[٢١]. على الرغم مما في هذا من اتهام صريح للتردي الثقافي الذي أفرز لنا شعوباً تتحرك بقوة الدفع الممنهج الذي تسيطر عليه عواطف الدين وعواطف الفقر، هذا الواقع الذي استغله التيار الإسلامي في حشوده العريضة في الشارع الثوري في المدن العربية لإجهاض أي فكر ثوري عاقل يغرد خارج سرب العواطف الدينية وسد حاجات الكتلة الصامتة الجائعة.

أدى ذلك إلى وجود ثلاث طبقات في الشارع العربي: طبقة السادة الجدد، وطبقة الكتلة الصامتة، وطبقة الدينامو الكامن، أي الكتلة المحركة. وقد تم تعطيل الكتلة الصامتة من قبل طبقة السادة الجدد كما استغلت طبقة السادة الجدد الحماس الثوري لطبقة الدينامو لدى الشباب غير المنتمي إلى أي حزب وأي أفكار سوى إحساسه باليأس وبالظلم من النظام السابق، فضلاً عن أحلامه بحياة كريمة قد تحققها ثورته. ركبت طبقة السادة الجدد الأكثر توغلاً وانتظاماً في الشارع العربي على الطبقتين (الكتلة الصامتة والكتلة

(٢١) انظر: شهادة محمد طلعت ص ٤٦٤.

المحركة). وهنا نقطة خطيرة يجب الإشارة إليها، وهي ركوب طبقة السادة على الكتلتين لم يأتِ من فراغ، فالكتلتان تمثلان النقيضين في معادلة القطب السلبي والموجب، والاثنتان ينقصهما الشحن الثقافي والوعي السياسي لإدراك اللحظة الراهنة، فالكتلة الصامتة تم ركوبها بوعود الاستقرار والمليارات التي سوف تعود إليها إن التزمت بيتها، وتم ركوب كتلة الشباب المحركة بوعود حماسية ثورية نتج منها انسحاب هذه الكتلة من الميدان من دون تحديد ملامح المرحلة بشكل إيجابي في بنود محددة بجدول زمني.

ومع اختراق هذه الكتل التي كونت الحراك الثوري للشارع العربي من قبل الكتلة ـ السادة الجدد ـ الأكثر تأهباً للحظة الثورية واقتناصها لكل كروت اللعبة السياسية من أعضاء النظام القديم وأعضاء النظام العالمي حتى تتسيد المشهد السياسي في مصر وتونس على وجه التحديد، وأعني هنا بهذه الكتلة كتلة التيار الإسلامي المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين. وحين وصلت هذه الكتلة إلى الحكم انشقت الصفوف بين معارض ومؤيد وتبادل الاتهامات في ما بين الطرفين، بين الراصد لمساوئ النظام الجديد وبين المبرر لعثرات النظام الجديد. وانشغل الطرفان في تفاهات القضايا من دون النظر إلى مأساة الوضع الإقليمي الذي يجر البلاد إلى فوضى تجلب الخراب على الجميع.

إذاً، الخروج من فكرة الحشد الاجتماعي والسياسي[٢٢] باختراق الحراك الثوري أتت بثمارها العكسية في إفشال فكرة الحشد وضربها في مقتل. حيث تم تسييسها بالتصنيف الذي يضر قيمة الحشد وإبقائه بين خانتين: المخربين الخونة والقلة المندسة، وبين المؤيدين لمن يجلس في السلطة. ليفرغ الحشد من قيمته الشعبية لينتج لنا حشداً مسيساً له أهدافه الخاصة ومصالحه التي تخدم فئة معينة من دون الأخرى، والغلبة هنا لقوة الحشد سواء في حجمها ومنطقها القوي الذي يسيطر على عاطفة الكتلة الصامتة، ومن هنا نجح التسييس مستخدماً الترويج لقصص المؤامرة في خلق حالة من الخواء، وفقد الحراك وحشوده وقوته المطلوبة لتغيير وتصحيح المسار الثوري. هذا يفسر ما وصل إليه الحراك

(٢٢) وجب التأكيد على دينامية الحراك. بالأساس كان حراكاً اجتماعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية منذ اليوم الأول للحراك الشعبي، وفي ما بعد حين اختلطت الكتل في الحراك تم تسييس الحراك ليتطور بعد ذلك إلى حراك سياسي بإسقاط رأس النظام في عبارة (ارحل ـ الشعب يريد إسقاط النظام).

من انحراف ثوري في مصر وتونس وليبيا واليمن، والذي لايزال يتأرجح في الحراك السوري، بينما تم إجهاضه في الدول والممالك العربية الأخرى.

يضعنا هذا أمام حقيقة على أرض الواقع بأن أسباب الحراك الثوري المباشرة بلا تسييس ولا خلط مفاهيم، نستطيع أن نحددها في (الجوع والفساد والظلم والفقر). وهذا الفصيل من الحراك هو الذي يهب بين الحين والحين الآخر مطالباً بحقوقه المغيبة على طاولة الصفقات السياسية للحراك الثوري. هذا الفصيل الذي لا يدركه أحد ولا يعرف له قادة ولا له أي ممثلين وسط الميادين، فإنهم الوجوه المؤمنة بالثورة، وهذا الإيمان خارج نطاق الأيديولوجيات المعقدة التي يصعب تصنيفها سياسياً، وهم عدد لا بأس به بالرغم من أنه يخرج على استحياء في كل تظاهرة، إلا أن خروجه الجماهيري مرة أخرى إن فاض به الكيل وتفاقم حد الفقر والفساد والظلم، سوف يحرق جميع أوراق اللعبة على الساحة السياسية التي تستغل الحراك الثوري لمصالحها.

و ـ حركة التحول في منطقة الشرق الأوسط

في ضوء ما سبق، يظل باب الجدل واسعاً حول مستقبل المنطقة العربية التي تراهن عليها بعض الشهادات والآراء بأنها داخلة على مرحلة التقسيم والتشرذم بعد ربيعها العربي. وأصحاب هذه الآراء يلوحون بالاتهام المباشر لأمريكا وإدارتها لتصدير ثقافة التمرد الإلكتروني وحشد الجماهير من خلاله للإطاحة بالأنظمة العربية. حيث ورد في العديد من الصحف القومية الكبرى وبرامج التليفزيونات العربية الرسمية، مثل مصر، ما يؤكد زعم المؤامرة وضلوع أمريكا، وكأننا أمام اتفاقية سايكس بيكو جديدة[٢٣]، وزعم العديد

(٢٣) اتفاقية سايكس ـ بيكو سازانوف عام ١٩١٦، كانت تفاهماً سرياً بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا، لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهاوي الإمبراطورية العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، في الحرب العالمية الأولى، وعليها تم تقسيم الهلال الخصيب بموجب الاتفاق، وحصلت فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح الغربي من الهلال (سوريا ولبنان) ومنطقة الموصل في العراق. أما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعاً بالاتجاه شرقاً لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سوريا. كما تقرر أن تقع فلسطين تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. ولكن الاتفاق نص على منح بريطانيا ميناءي حيفا وعكا على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا لبريطانيا بالمقابل استخدام ميناء الإسكندرونة الذي كان سيقع في حوزتها.

من الخبراء والمحللين إن الحكومة الأمريكية ضخت ملايين الدولارات عبر وكالات مختلفة من داخل وخارج جهازها الرسمي لتحريك مجموعات من المنظمات الممولة من قبل الحكومة الأمريكية التي تعمل تحت شعار الترويج للديمقراطية في الدول العربية، كما دربت الإدارة الأمريكية هذه القيادات المهمة للتحركات على كيفية شن الحملات والتنظيم من خلال وسائل الإعلام الجديدة.

ولم ينتهِ الأمر عند هذه المزاعم فحسب، بل وصل إلى ذكر مجموعات وأسماء معينة من الشباب التي قادت التحركات الجماهيرية عبر وسائل الميديا الحديثة؛ حيث اعتمدت هذه الشهادات على النقل، عن برقيات دبلوماسية أمريكية سرية سربها موقع «ويكيليكس»، وذكر هوية عدد من المجموعات والأشخاص الضالعين مباشرة في الانتفاضات في المنطقة العربية، من بينها «حركة شباب ٦ أبريل» في مصر، ومركز حقوق الإنسان في البحرين، وناشطين مثل انتصار قاضي، الموصوفة بالزعيمة الشبابية في اليمن. وأفادت التسريبات أن هؤلاء وغيرهم تلقوا تدريباً وتمويلاً من مجموعات مثل «المعهد الجمهوري الدولي»، و«المعهد الديمقراطي الوطني» والمنظمة الحقوقية المتمركزة في واشنطن «بيت الحرية»، وفي ظل ذلك قال الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح: إن ما يجري من ثورات في المنطقة العربية ليس إلا «مجرد ثورة إعلامية تديرها الولايات المتحدة من غرفة في تل أبيب[٢٤]»، وهذا ما أكده عمر سليمان، مدير المخابرات العامة المصرية، بشكل آخر حيث أكد إنه كان على علم بهذه التحركات منذ عام من قبل اندلاع أحداث الثورة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، حيث تلقى الشباب ومنهم حركة ٦ أبريل الذين استغلوا مناخ الديمقراطية وسافروا إلى أكثر من دولة أوروبية لحضور فعاليات منظمة فريدوم هاوس، للتواصل بين شباب العالم في تغيير أنظمة الحكم بطرق حديثة وفعالة، كما أكد الخبراء الاستراتيجيون في مصر على أن بعض الشباب المصري حضروا اجتماعاً حول التكنولوجيا في العام ٢٠٠٨، بنيويورك، حيث تعلموا كيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

---

(٢٤) كان هذا ضمن كلمة للرئيس اليمني علي عبد الله صالح، في يوم الثلاثاء الأول من آذار/ مارس ٢٠١١، خلال لقاء مع طلبة كلية الطب بجامعة صنعاء، وهو ما يعرف بأحداث يوم الثلاثاء ١/ ٣/ ٢٠١١ م، من ثورة الشباب اليمنية، تابع على موقع ويكي الأخبار: .<http://ar. wikinews.org>

كـ الفايسبوك وتويتر وتقنيات الهاتف النقال للترويج لتحركاتهم السياسية، ووفقاً لموقع «ويكيليكس»، تبين أن الولايات المتحدة دفعت عشرات ملايين الدولارات إلى منظمات غير حكومية في مصر تعارض النظام. وجاء في برقية مسربة صادرة عن السفارة الأمريكية في القاهرة بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو إس إيد) خصصت مبلغ ٦٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م، و٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م، لبرامج مصرية لنشر ما سمته الديمقراطية والحكم الجيد، وبحسب ما تم تسريبه من «ويكيليكس» من برقيات تثبت أن الولايات المتحدة أسهمت بشكل مباشر في «بناء القوى التي تعارض الرئيس مبارك»[٢٥]، كما مولت واشنطن سراً مجموعات من المعارضة السورية وقناة تلفزيونية تبث برامج تنتقد نظام الرئيس بشار الأسد[٢٦]، وفقاً لما ورد بصحيفة **نيويورك تايمز**، اشتكى المسؤولون في اليمن من أن الجهود الأمريكية ارتقت إلى حد «التدخل في الشؤون الداخلية» للبلاد، بينما أفادت مصادر ألمانية إلى أن حكومة صنعاء اشتكت من أن التحركات الأمريكية تسير عكس التوجه المعلن للبيت الأبيض، حيث إنها تساند الحركة الانفصالية التي تسعى إلى إعادة تقسيم اليمن، وتدعم الحوثيين الذين تسلحهم وتمولهم إيران لتفتيت اليمن وضرب استقرار السعودية ومساندة الدعوات لفصل شرق السعودية وتكوين البحرين الكبرى.

وعلى النقيض الآخر جاءت الردود الأمريكية على لسان «ستيفين ماكينيرني» المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط: لم نمولهم لبدء الاحتجاجات، لكننا قد نكون دعمنا تنمية مهاراتهم واستخدام شبكات الاتصال.. هذا التدريب قد يكون أدى دوراً في النهاية بما حصل، لكنها كانت ثورتهم. لم نبدأها نحن. وهذا أيضاً ما أكده المسؤولون الأمريكيون الذين قالوا للعديد من مسؤولي الحكومات العربية في المنطقة بأن التكوين والتدريب الذي تشجعه وتشرف عليه مؤسسات أمريكية، هدفه الإصلاح وليس الدفع إلى الثورات والفوضى، وهذا يدل على أن ثمة استغلالاً لحلم التغيير لدى الشباب ومن تم توجيه المتدربين. وعلى صعيد

---

(٢٥) انظر: **نيويورك تايمز**، ١٤/ ٤/ ٢٠١١.

(٢٦) انظر: **واشنطن بوست**، ١٨/ ٤/ ٢٠٠١.

متصل نفى المسؤولون الأمريكيون أن تكون واشنطن تدعم الحركات الانفصالية في الأقطار العربية، على الرغم أن كل التنظيمات المكونة على أساس عرقي أو ديني والتي تسعى بشكل أو بآخر إلى الترويج لفكرة الانفصال أو الحكم الفدرالي الفضفاض توجد مقارّها الرئيسة في الولايات المتحدة أو الدول التي تشارك البيت الأبيض في الترويج لنظرية الشرق الأوسط الجديد، كما تمول بأموال أمريكية أساساً[٢٧].

إن الدعوات التي ظهرت في ليبيا بتقسيمها وإنشاء حكومة فدرالية، مع ظهور بعض الخرائط الجديدة التي تتبنى فكرة التقسيم سواء في ليبيا ومصر وسوريا، تعكس عبث المشهد السياسي المصاحب للربيع العربي، وتبرهن على وجود أصابع خفية تريد تشويه المشهد السياسي للحراك الثوري العربي الوليد. ولا شك بأن هذه الأصابع بالرغم من اختلافها، إلا أنها تنتمي لبدن واحد وهو فرض القوة، ومن يمتلك القوة في المنطقة فهو الذي سوف يقرر الوضع النهائي للأمر ككل، سواء كان ربيعاً أم خريفاً.

إن سقوط تونس وما تلاه من سقوط مصر وليبيا واليمن، يكشف لنا واقعاً مُلغزاً يصعب تفسيره وهو لماذا وقعت هذه الجمهوريات؟ ولماذا جمهوريات أخرى (الجزائر مثلاً) لم تقع، وخروج السودان من اللعبة مبكراً تحت بند تقسيمها للشمال وللجنوب، كما خرجت العراق مبكراً أيضاً لما فيها من تشتت وصراع، بل هناك من لايزال يقاوم مثل سوريا ومملكة البحرين، ولم تقدر عليهما الحيل الأمريكية، وهناك من راوغ السقوط بتعديلات فورية ابتلعها الشعب مثل مملكتي الأردن والمغرب، ما يصعب التصديق بأن التدخل الأمريكي في الربيع العربي قد اختار بلاداً محددة للسقوط، وأخرى لم يصبها الدور، أو صمدت أمام تداعي سقوط قطع الدومينو.

على الرغم من الاستنتاج السابق، وهو لسان المحلل المعترض على اللعبة الأمريكية، وهنا نحاول أن نبحث في هذه المعادلة الصعبة ما بين سقوط وصمود وخروج مبكر من سباق الربيع العربي. وإذا كان الهدف من هذا هو تقسيم البلاد العربية جغرافياً كما بدأت اللعبة في السودان، فماذا يستفيد التقسيم من تونس مثلاً؟ وعلى الرغم من أن كل المؤشرات تفيد بأن

---

(٢٧) انظر: <http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=40914>.

التقسيم ورقة رابحة في مصر وليبيا واليمن، وتونس كانت الطعم السهل لبداية التداعي والسقوط، وتبقى سوريا اللقمة الصعبة في حلق الجميع. وسيأتي الدور قطعاً على الممالك وباقي الجمهوريات الأخرى.

لا شك أن الجماهير العربية التي حركتها وسائل الإعلام الجديدة وخاصة في أوساط الشباب العربي الذي قام بدور تحريضي على الفعل الثوري المختمر في عقول الشعوب العربية الأكثر مهانة وإحساساً بالظلم والفقر والتهميش، والتي تعاني الفرق الكبير بين طبقات هذه المجتمعات، حيث الأغلبية الكاسحة تحت خط الفقر. تلقفت هذه الجماهير التحريض على التغيير بالثورة غاضبة، حيث خرجت على طور الحاكم المستبد المنفصل عن شعبه، وقد كان الحراك الثوري الذي بدأ في تونس لحظةً تاريخية فارقة في الاضطهاد الإنساني والإحساس بالقهر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتجسد بين الشاب البوعزيزي وضابطة الشرطة التي صفعته. انطلق الحراك الثوري الغاضب والذي تم تأجيجه من خلال الفضاء الإلكتروني على مدار سنوات قليلة، لينفجر في هذه اللحظة الحاسمة التي تتعمق جذورها في أعماق عقود طويلة من البطش والإهمال والاستبداد بعيداً عن أية مؤامرة وبعيداً عن اللعبة الدولية ومزاعم التقسيم. الأمر الذي طال الجدال فيه أن هبة الشعوب العربية والتي خرجت مدنها الكبرى اعتراضاً على واقعها الاجتماعي السيئ مطالبين بتحقيق العدالة والحرية لم تكن مسيسة في خروجها، مع الاعتراف بوجود انتهازية سياسية وشبهة استغلال هذه الحشود في ما بعد.

وجدت هذه الجماهير المساحة الإلكترونية مسرحاً لخلق إعلام موازٍ يتحدى مؤسسات الإعلام العربي الرسمي التي لا تنقل الصورة كما هي بواقعها الحقيقي، خاصة لما يدار في الخفاء من صفقات وعمالات واستبداد بوليسي قمعي لصالح السلطة، وكان دور هذا المسرح الإلكتروني بث كل ما هو مسكوت عنه في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لكشف وتعرية النظام وتشجيع الجماهير على ثقافة نبذ الخوف في بث ونقل ما يقع تحت يديها من صور ومقاطع فيديو تناهض الأنظمة مع ترديد الشعارات الاجتماعية، ثم تلتها شعارات سياسية كان من شأنها أن أقلقت هذه الأنظمة العربية. المدقق في هذه الجماهير الإلكترونية في بداية تعاملها مع هذا الفضاء الافتراضي، يجد أنه كان عبارة عن (تنفيس نفسي) أو البحث عن الذات الضائعة بالواقع المعاش تحت اسم وصورة مستعارة، وخلق كيان قد

يصل إلى حد التطرف والهوس بالأنا. ومع مرور الوقت الذي صادف إنشاء صفحات غاضبة، على استحياء، تنتقد الوضع السياسي، فتح الباب واسعاً للجميع بأن يرتدي ثوب الثورة ويقوم بفعل التحريض للثورة أو التحريض ضدها، ولذلك أصبح أمامنا واقع افتراضي لا يعكس واقع الشارع بحراكه الحقيقي فحسب، بل يعكس ثقافة جديدة، وهي الإقصاء في ما يعرف بـ «بلوك» تلك الخاصية التي تسمح بحجب من لا يتفق معك أو يعارض فكرتك الثورية. وهذا يعكس بشكل آخر تطور فكرة الحشد مع تسييس المساحة الإلكترونية التي بالأساس تحمل اسم «مواقع التواصل الاجتماعي»، وليس مواقع «الحراك الثوري»، وإن كان المسمى الثاني أقرب إلى أهداف هذه المواقع وفتحها وتطويرها في الشارع العربي. المراقب لهذا الفضاء الإلكتروني الذي تم الترويج له بأنه ضلع من أضلع التدخل الأمريكي في المنطقة العربية، وفقاً للآراء المختلفة للخبراء المؤمنين بفكرة المؤامرة التي دبرتها أمريكا لتغيير منطقة الشرق الأوسط، وإعادة تقسيمه ببث الفتنة بين طوائف شعوب المنطقة أي ما يعرف بـ «التآكل الداخلي»، بمعنى رمي البذور وتركها تنبت بتلقاء الطبيعة والمناخ للمكان. وهذا ما فعلته أمريكا إلى حد ما في المنطقة، ضغطت منذ أوائل الألفية الجديدة بإجراء إصلاحات ديمقراطية وبالفعل استجابت بعض الأنظمة العربية بإجراء انفراجة ديمقراطية حتى لو بدت ظاهرية. وقد كان وضع الانفتاح الديمقراطي جلياً في المنطقة العربية في كل من مصر وتونس واليمن، حيث ظهر على الساحة الإعلامية، خاصة في مصر وعامة في كل منطقة الشرق الأوسط، نوع من اتساع رقعة النقد ونقد الحاكم ـ الرئيس ـ بشكل مباشر، ما فتح الباب حتى، لو كان قليلاً، للتجرؤ على شخصية النظام المتمثلة في شخصية رئيسه. وراج الحديث عن ملف التوريث في كل من مصر وليبيا واليمن، والحديث عن تجاوزات عائلة زين العابدين في تونس، وبدأ النقد يصل إلى الذات الملكية في الممالك العربية حتى لو كان على استحياء وبصوت منخفض، بخلاف الجمهوريات، واتسعت رقعة النقد الرئاسي من قبل الإعلاميين عبر الصحف والفضائيات الخاصة، أو الناشطين عبر المدونات الإلكترونية التي تم استغلالها بشكل ما من رؤساء وملوك المنطقة العربية كدليل على ديمقراطيتهم وسماحة صدروهم للنقد حتى لو وصل إلى ذواتهم، كما فعل الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك حين أصدر العفو بخصوص

حكم الحبس الصادر في حق الصحافي إبراهيم عيسى في قضية مرض الرئيس الشهيرة عام ٢٠٠٨م[٢٨]. ومع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وصل النقد إلى أشده حيث أسرع في وتيرة الحراك الثوري بشكل فعال.

تم هذا كنوع من فكر جديد وثقافة جديدة لمواكبة عصر الإعلام المفتوح والإنترنت التي استخدمها النظام كنوع من أنواع الحريات التي يعطيها لشعبه، لكن في الوقت نفسه يتم مراقبة هذه الحرية الافتراضية في الخفاء حيث تم تخصيص إدارة أمنية لهذه المراقبة داخل أجهزة الشرطة المختلفة في البلاد العربية، مع تحكم الدولة الكامل في بث أو قطع أو تقوية أو إضعاف شبكة النت بشكل عام[٢٩]. وعلى الرغم من ذلك، فقد أعطى الفضاء الإعلامي والتواصل عبر شبكات الإنترنت مساحات في التعبير والحرية من دون حذف أو تعديل ما يكتب أو ينشر أو يبث، وقد استغلها

---

(٢٨) القاهرة ـ الاثنين، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، وكالة أنباء الشرق الأوسط ـ أصدر الرئيس حسني مبارك اليوم الاثنين قراراً جمهورياً بالعفو عن عقوبة الحبس الصادرة بحق إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة **الدستور**، في وجه الرئيس مبارك ووزيري الداخلية والعدل، لتنفيذ قرار العفو كل في ما يخصه. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن قرار الرئيس مبارك يأتي تأكيداً لرعايته لحرية الرأي والتعبير. والصحافة وحرصه على أن ينأى بنفسه ـ كرئيس للجمهورية ـ عن أن تكون له أية خصومة مع أي من أبناء مصر. وكانت محكمة جنح مستأنف بولاق أبو العلا، قد قضت بمعاقبة إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة **الدستور** الخاصة، بالحبس لمدة شهرين في قضية نشره لأخبار وبيانات كاذبة عن صحة الرئيس حسني مبارك على نحو أضر بالاقتصاد القومي.

(٢٩) تجربة تحكم الدولة، وبخاصة الحكومة المصرية كنموذج على هذا الحدث في قطع الاتصالات، ما يبرهن على ملكية الدولة البوليسية وسيطرتها على الفضاء الإلكتروني حيث كشفت جريدة **الأهرام** «في عددها بتاريخ ١/ ٦/ ٢٠١١» عن مفاجأة جديدة في قضية قطع الاتصالات والإنترنت في أيام ٢٥ كانون الأول/ يناير، وقد قالت الجريدة أن هناك مستندات في القضية تثبت ان قطع الإنترنت والاتصالات لم يكن وليد الحدث كما زعم السيد أحمد شفيق رئيس الوزراء السابق، ولكنه كان مخططاً له منذ أحداث المحلة ٢٠٠٨، حيث تم اجراء تجربتين على قطع الاتصالات والإنترنت؛ **الأولى**، كانت في السادس من نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨، حيث أنشأت وزارة الداخلية غرفة طوارئ في سنترال رمسيس لمواجهة ما أسمته الجهات الأمنية بـ«استخدام بعض (النشطاء السياسيين) لخدمة الرسائل القصيرة وشبكة المعلومات الدولية في بث أخبار ورسائل مغرضة وغير صحيحة من شأنها إشاعة الفوضى في البلاد»، **والثانية**، كانت في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وكانت عبارة عن كيفية استخدام التكنولوجيا في مواجهة اي أحداث تخص أمن البلاد والتي كان عبارة عن إيجاد الأرقام السرية الخاصة بالمستخدمين، وأيضاً قطع خدمات التليفون الأرضي وحجب مواقع الإنترنت أو إبطاء بعضها وذلك عن كل محافظات مصر. ما يعكس أن هامش الحرية في المنطقة العربية هامش مراقب ومقنن ومصطنع اختلقه واخترقه النظام من أجل إضفاء نوع من الديمقراطية أمام العالم وأمام الإدارة الأمريكية حين تطلب المزيد من الاصلاحات في مجال الحريات.

الجميع بما فيهم النظام والشعب والمعارضة والناشطون، ما أدى إلى اتساع هامش الحرية للنقد ووصول الكلمة لأعلى مستوى وفي العلن.

هذا الهامش من فضاء الحرية الافتراضية الذي فرضته الإدارة الأمريكية على الأنظمة العربية في ضرورة استخدام التكنولوجية الحاسوبية المتطورة في التواصل الاجتماعي، حيث كان بلا شك وسيلة من وسائل سقوط الأنظمة العربية التي قامت بفتح أجوائها للتكنولوجيا الجديدة من دون أن تفهمها وتعيها جيداً، بل تعاملت معها بالعقلية الأمنية من دون أن تخلق أجيالاً مؤهلة لاستخدامها التقني كنوع من أنواع الرفاهية لا كنوع من ممارسة الكبت السياسي المغتصب لحرية الأجيال في هذه الشعوب.

الأنظمة العربية، من دون أن تنتبه، زرعت سلاحاً جديداً في كل بيت عربي اسمه الحاسوب والنت والاتصال بمختلف الأفكار والأيديولوجيات، وهذا السلاح كان هو المحرك الفعلي للحراك الثوري بعيداً عن مزاعم المؤامرة.

الحراك الثوري الذي بدأ فعاليته، كان بمثابة حرب إلكترونية سقط فيها رؤساء العرب الأكثر شيخوخة فكرية، غير مدركين قواعد اللعبة العالمية الجديدة في «فلسفة الاختراق الناعم»، وهي ببساطة اختراق الشعوب التي قامت بدورها في اختراق شيخوخة آليات القبضة الأمنية للأنظمة العربية، وتركيع بطش وجبروت هذه الآليات بسلمية الحراك الثوري الذي عجزت أعتى الأنظمة القمعية في الصمود أمام سلميته، حيث سقط الجهاز الأمني لـ بن علي ومبارك وصالح.

ووفقاً لنظرية المؤامرة التي يؤمن بها البعض وما زالوا يكررونها حتى مع الأنظمة الجديدة للربيع العربي، لكنها هذه المرة تأخذ أبعاداً أخرى أكثر خرافية، وكأنها الحرب الكونية ضد الإسلام، غير مدركين أن العالم الآن غير مستعد لدخول حروب مسلحة بين أطرافه من أجل أو ضد الإسلام، وإن حدث، فسوف تكون نزهة عسكرية مثلما حدث في ليبيا مع حلف الناتو، والخاسر دوماً سيكون الأكثر ضعفاً والأكثر تغييباً عن اللحظة التاريخية التي يفرضها قانون التطور للتعايش الحر وانفتاح العالم. السيطرة الآن لحرية الإنسان التي تنص عليها الدساتير العالمية كافة.

الاختيار الأكبر لحرية الإنسان الذي واكب التكنولوجيا الحديثة والسماء الفضائية المفتوحة على مختلف التيارات والأفكار. هذا الاختيار هو الحرب

الكبرى الكونية التي فشل فيها العرب، كالعادة، وسقطوا، كالعادة، وربما سوف يتم التقسيم، كالعادة أيضاً. وهذه هي المؤامرة الحقيقية بين الإنسان والتطور. إما النهوض للحرية أو السقوط كما سقطت الأنظمة السابقة. وهذا ما يجب أن تفهمه عقلية أنظمة الربيع العربي حتى لا يزداد اللغط حول مؤامرات العالم ضد الإسلام وجر الإسلام إلى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل.

إن حالة الصقيع التي يعيشها العرب بسبب حراكهم الثوري الآن، ما هي إلا النتيجة الحتمية لضبابية المشهد العام والمفهوم المغلوط لدولة القانون التي تعود فيها السيادة للشعب، على عكس ما تحاول التيارات الإسلامية الترويج له من خلال خلق مفهوم يعتمد على «السيادة لله». هذا الخلط الذي مارسته من قبل الأنظمة السابقة من خلال طرح إشكالية المزج بين السيادة للشعب وللحاكم ولله، قد أدى إلى سقوط الجميع؛ فضلاً عن الصدفة التي وضعت جماعات معينة من دون غيرها في سدّة الحكم مع تكرار الصدفة أيضاً في صناعة نمور معارضة من ورق[٣٠]، ما أفسد واقع الحراك الثوري على مستوى نخبته.

٢ ـ مستقبل المنطقة العربية

الرهان بات صعباً على من يعتقد أن ثمة دولاً وممالك قد نجت من مقصلة «التغيير المفروض»[٣١]، ومن المتوقع أن تصيب قطعة الدومينو المسماة بـ الربيع العربي باقي الدول العربية الأخرى؛ فالقادم في المنطقة العربية قادم من كهوف الغربة والاغتراب العقلي والنفسي والديني لمجموعات بشرية تعتقد أنها الوحيدة التي تدافع عن الإسلام، وهي الوحيدة التي تمتلك المشروع الحقيقي لنهضة المنطقة العربية لما وجد هذا رواجاً لدى شعوب المنطقة ودعماً من الإدارة الأمريكية، وعليه استقر الأمر لهم في حكم بلاد الربيع العربي.

---

(٣٠) انظر: شهادة محمد طلعت، ص ٤٦٤.

(٣١) أعني بهذا التعبير أن ثمة تغييراً قهرياً سوف يحدث فى المنطقة العربية، سواء من الداخل أو قادم من الخارج، ولا أقصد بالخارج هنا تأييداً لفكرة المؤامرة، بل سوف يتم تدريب الشباب على وسائل جديدة متبكرة عن وسائل ٢٠١١، في معاهد الغرب التى تدرب الشباب العربي على آليات تغيير مجتمعهم بطرائق سليمة. وهذا معناه ان التغير أمر واقع ومفروض. وعلى الأنظمة التى نجت من الربيع العربي ان تبدأ بنفسها الآن، لأن المكابرة والاستعلاء ومغافلة الشعوب فى إجراء إصلاحات وتغييرات شكلية لن يكون فى صالحها.

أ ـ ثورات تصدير الشعار

إن ما تم تصديره مع الربيع العربي من أفكار تحث على العدالة الاجتماعية والتغيير في أكثر البلاد العربية تحضراً وتمدناً ما هي إلا شعارات لم يكن لها برنامج واضح الملامح على أرض الواقع، بمعنى «ماذا بعد سقوط النظام؟»، لهذا وصلت تيارات معينة من دون أخرى لسدّة حكم البلاد، وهي تلك التي تمتلك الشعبية في قطاع فعال داخل المجتمع وإن لم تكن تمتلك أغلبيته، إلا أنها نشيطة ومنظمة في صفوفها، وقادرة على السيطرة على عقول الأغلبية باستخدامها خطاباً دينياً قائماً على أساس طائفي، باعتبار أن الذي لا يتفق معها فهو عدو وكافر. لذا تم استغلال الفئات الأكثر فقراً وأمية وتم استخدامهم كورقة رابحة للتصويت في الصندوق الانتخابي. إن الفصيل الذي تحكم في مصير المنطقة العربية بنى قاعدته في الحكم على بنية الفقر الاجتماعي والأمية الدينية والعلمية لكثير من قطاعات الشعب العربي. وبعد مرور عامين لا يزال عاجزاً عن تقديم أي برنامج حقيقي للعدالة الاجتماعية والإصلاح والتغيير، ولم يستطع سوى تصدير مشهد التعثر المتكرر الذي يفضح قلة الوعي السياسي للظرف الثوري، وعدم النضج في العلاقات سواء على المستوى الداخلي للبلد التي انقسمت فئات الشعب فيه، وهذا ما ينبئ بانزلاقات إنسانية الذي إن انتعشت سوف تأتي بكوارث قد تدمر أركان الدولة من جذورها. أما على المستوى الخارجي، فالعالم لا يزال يراقب الوضع الداخلي لهذه البلدان عن كثب، حتى يجد الفرصة السانحة للتدخل.

ثمة خطورة أخرى أشد فتكاً بأركان المنطقة، وهي غياب المواطنة والقومية في مفهوم التيار الإسلامي الذي يريدها ولايات إسلامية في محاولة إعادة إنتاج الماضي بكل ملابساته القديمة من دون الوعي للواقع وللظرف المعاش سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي؛ فضلاً عن عدم وجود مشروع إسلامي ذي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية متّسقٍ مع الظرف الإنساني الحاضر وتلبية رغباته المستقبلية في المعايشة والجوار القائم على أبعاد إنسانية وليس على أبعاد دينية قد تبدو عنصرية للآخر الذي لا يدين بدين الإسلام.

في ظل التهميش الحقيقي لفكرة المواطنة والوطن، ومع انتشار رغبة التقسيم الطائفي التي ظهرت علناً في ليبيا وسوريا، فضلاً عن الرغبة الأكيدة لانفصال الأقليات العربية عن الكيان الأم سواء في العراق أو سوريا بما يعرف

بقضية الأكراد، وغيرها مما ظهر مؤخراً في ظل الربيع العربي من وجود نزعة الانفصال هذه على طاولة المفاوضات، ومع غياب الأجندة العربية لتوحيد الصف قد يكون كل ذلك هو الطاعون الذي سوف يفتك بمستقبل المنطقة العربية.

ويشكل ذلك خطورة على مستقبل الأمة العربية سواء على مستوى حاضرها أو مستقبلها، إن هي وقعت في مصيدة ما تصدره الديمقراطية الأمريكية الجديدة التي تبحث لها عن حليف جديد في المنطقة العربية قد تنقلب عليه في ما بعد، وكما في سوابق تاريخية للديمقراطية الأمريكية والغربية التي ساندت ودعمت صدام حسين في العراق، وفتحت الباب له ضمنياً لغزو الكويت ثم انقلبت عليه، وأيضا الدعم الأمريكي الاستخباراتي والمالي للمجاهدين الشيشان والأفغان وتبني قضيتهم عالمياً وإعلامياً، وحين تم تنفيذ المخطط الاستخباراتي، أحرقت أمريكا ورقة المجاهدين وقادت العالم في حربها المزعومة ضد الإرهاب في أفغانستان والعراق. والمغزى من هذا أن «التغيير المفروض» لو جاء من الغرب سوف يهز أركان المنطقة العربية، وليس هذا وفقاً لتفسير مزاعم المؤامرة الكونية ضد العرب والمسلمين فحسب، بل من باب حتمية التغيير التي يطلبها الداخل العربي، وإن مكث العرب هكذا، يأتيهم التغيير مفروضاً وفقاً للمتغيرات العالمية ولغة المصالح الدولية، فإن المنطقة العربية في مستقبلها لا مستقبل لها، ولن تنهض بأية حال طالما ارتكنت في موقع المفعول به.

ب ـ حتمية التغيير

يجب التعامل مع التغيير من الداخل العربي، وفقاً لظروف كل بلد عربي على حدة، وعلى خطوات ملموسة ومحسوبة، يشعر بها الشعب حتى يتوحد مع قادة نظامه تحت آلية الإيمان المطلق بالتغيير المتجانس شعباً وقادة، ويتوحدا على فكرة البناء والتجديد مع الاحتفاظ بمكونات الدولة فلا يبدداها في صراعات وتظاهرات داخلية قد تعصف بالجميع وتؤدي إلى فوضى في حال وصول فصيل معين يستبد بأمر البلاد ويعيد إنتاج النظام الساقط بشكل جديد.

وهنا ندق ناقوس الخطر في البلاد والممالك التي نجت من إعصار «التغيير المفروض»، فإن هي استمرت على نغمة ترديد الشعارات المزيفة وأن بلادها غير وضع البلاد الأخرى التي تغيرت، فإن التغيير المفروض

سوف يعصف بها ويضع رأس نظامها وشعبها تحت منجل الحرية والتغيير.

البلاد التي لم يصلها الربيع العربي قبل سنتين قد جاء دورها الآن، وقد بدأ التغيير فعلاً يفرض نفسه بين دهاليز شبابها الغاضب؛ فالجزائر الجمهورية الأقوى، ها هي بدأ يضرب في أركانها عنفوان التغيير، فقد تم تسريب بعض المعلومات حول تدريب ٢٠٠ شاب جزائري على التدوين والنضال في مواقع التواصل الاجتماعي، وتم إنشاء منتديات افتراضية حول ما يقال عنه تضييق الحريات بالجزائر، وتوثيق «أزمة العشرية السوداء»[٣٢] ضمن برنامج جيل جديد من نشطاء الديمقراطية بالجزائر.. وهنا تحوم الشبهات حول تورط حركة النهضة التونسية بالتعاون مع فريدوم هاوس، بتكوين مدونين جزائريين لتثوير الوضع الجزائري[٣٣]. ومن خلال الإشارة إلى أزمة العشرية السوداء،

---

(٣٢) حرب العشرية السوداء في الجزائر، هي صراع مسلح قام بين النظام الجزائري القائم وفصائل متعددة تتبنى الأفكار الموالية لـ الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي، منها الجماعة الإسلامية المسلحة والحركة الإسلامية المسلحة والجبهة الإسلامية للجهاد المسلح والجيش الإسلامي للإنقاذ، وهو الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ. بدأ الصراع في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢، عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١ في الجزائر، والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً مؤكداً، ما حدا بالجيش الجزائري التدخل لإلغاء الانتخابات التشريعية في البلاد مخافة من فوز الإسلاميين فيها.. على الرغم من أن حدة العنف قد خفت منذ عام ٢٠٠٢، ولكن واستناداً إلى وزارة الداخلية الجزائرية لايزال هناك قرابة ١٠٠٠ ممن تصفهم الحكومة بـ «المتمردين المسلحين» نشطين في الجزائر؛ في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، أيدت أغلبية كبيرة من الجزائريين العفو الجزئي الذي أصدرته الحكومة الجزائرية عن مئات من المسلحين الإسلاميين ضمن ما عرف بـ «ميثاق السلم والمصالحة الوطنية» بهدف إنهاء أكثر من عقد من النزاع. بموجب الميثاق، الذي اقترحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تم العفو عن عدد كبير من الأشخاص الذين تورطوا في أعمال عنف، لكن المعارضين للميثاق يعتبرون أن المصالحة غير ممكنة من دون تحقيق العدالة ويطالبون بأن تفتح الدولة تحقيقاً بشأن آلاف الأشخاص الذين اختفوا طيلة الأعوام الماضية ولم يعرف مصيرهم حتى الآن.

(٣٣) جريدة **الفجر** الجزائرية، في عددها الصادر ليوم الاثنين ١٨/ ٢/ ٢٠١٣. أفردت الجريدة تحقيقاً مطولاً عن تدخل تونس في الشأن الجزائري، ووفقاً لما أكدت عليه الجريدة: إن منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية وبالتنسيق مع جهات حقوقية تونسية، نشطت العديد من الدورات التكوينية لمئات الشباب الجزائريين في فنادق في العاصمة، وبعض المدن الساحلية في التدوين وتقنيات خلق الأحداث الافتراضية، والتدريب على كفاح العنف والتغيير السلمي والديمقراطية، مضيفة أن «فريدوم هاوس» نجحت في استقطاب مجموعة من النشطاء الجزائريين، والمطلوب من هؤلاء المدونين، هو إثارة تظاهرات ضخمة باسم المطالب الاجتماعية والإصلاحات السياسية، وخلق أحداث افتراضية وإغراق الشبكات الاجتماعية الافتراضية بها، حتى يسود الاعتقاد لدى المتصفحين أن هذه الأحداث واقعية وهي لا وجود لها في الواقع، وهو ما وقفنا عليه في تحقيقات صحافية، مضيفة أن السلطة الحالية في تونس تتحمل هذه الافتراءات على الجزائر باسم هذه الدورات.

يفهم بأن الإسلاميين هم وراء هذه الحركة وهم أصحابها، وهذه مؤشرات قد تنبئ أن هذا القرن، كما يبدو، هو قرن الإسلاميين على غرار ما عرفته الـ ٥٠ سنة الماضية بالجمهوريات العسكرية، حيث تعطي المؤشرات بأن الـ ٥٠ سنة القادمة هي جمهوريات إسلامية[٣٤].

وحين نعلم واجهة الجيش الحر السوري الذي ينتمي إلى فكر التيارات الإسلامية ونعلم دور جماعة الإخوان المصرية في مساندة أعمال الجيش الحر ضد نظام الرئيس الأسد، مع ضبط خلية إخوانية في الإمارات بتهمة الترويج لأفكار الربيع العربي، ومع التكتم الشديد لإحداث الحشد للتيار الإسلامي داخل مملكة البحرين للتغيير، ومع دعم الإخوان المسلمين لتظاهرات حشدية في مملكة الأردن للتغيير، ومع وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي في المغرب لرئاسة الحكومة.. كل ذلك يترجم بلا شك أن الربيع العربي الذي وصل منذ سنتين والذي يحاول أن يصل إلى باقي الجمهوريات والممالك العربية هو وصول لأصوليين يتصدرون بداية القرن الجديد بحركة تغيير الأنظمة السابقة وتوطين نظام جديد بديل باسم الإسلام.

إن اللعبة السياسية وقواعدها الدولية قد تتطلب وجود الإسلاميين على رأس هذا القرن، وإن صمم العرب التعامل من دون وعي مع خصوصية الظرفية الثورية الراهنة، فحتماً سيأتي التغيير المفروض ليقلب موازن المنطقة للأسوأ؛ فالقادم أسوأ بكثير، ودلالة ما يحدث على أطراف المنطقة ليس مصادفة، فسعي إيران وتركيا فرض هيمنتهما على دول الربيع العربي ليس من فراغ؛ فإيران وتركيا أدركتا قواعد اللغة السياسية العالمية وهما الآن تريدان الوجود والاستقواء بدول الربيع العربي الإسلامي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن دلالة المناوشات التي حدثت في مالي ليست وليدة الصدفة ولم تأتِ من فراغ، وتحليل هذا الموقف ينبغي أن ننظر إليه من خلال زاويتين:

الأولى؛ العمق الأفريقي المتاخم للدول العربية التي لم تسقط في الربيع العربي، فمالي المجاورة للجزائر والمغرب واستقواء الجماعات الإسلامية داخلها، يهدد بأي حال الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية، وخاصة أن ثمة عناصر مشتركة وقيادات إسلامية من الجزائر والمغرب، وهذا يعكس صورة أنه

(٣٤) انظر: شهادة محمد طلعت، ص ٤٦٤.

إذا استقر الوضع للمجاهدين في مالي وتم الاستيلاء على سلطتها، فقد يتم تصدير ما حدث في مالي إلى الدول المجاورة، وهذا تهديد مباشر وصريح للجزائر والمغرب. وعلى الرغم من التدخل الفرنسي لحسم الأمر في مالي، إلا أنها رسالة لا تبشر بخير، خاصة في ظل التحولات العالمية الراهنة ولغة المصالح.

الثانية؛ بلا شك أنها رسالة قوية بأن التغيير القادم إن لم نكن مؤهلين له فمن الممكن أن تتكرر مأساة أفغانستان مرة أخرى، وقد تتحول المنطقة العربية بأسرها إلى أفغانستان أكبر. وإلا، لماذا ظهرت حالياً عناصر القاعدة **في مالي وفي هذا التوقيت؟**

الوجود الفرنسي في العمق الأفريقي بمالي وما صاحبه من هجمة شرسة من الصف الإسلامي في دول الحراك العربي، وبخاصة في مصر التي اعترضت فيها التيارات السلفية على التدخل العسكري الفرنسي مبررة ذلك بكون الفرنسيين يحاربون الإسلام والعقيدة في مالي، في الوقت الذي تبرر فيها فرنسا أن حربها في مالي هي حرب ضد الإرهاب وتحديداً ضد عناصر القاعدة الإسلامية المتطرفة. وبين مشهد المعارضة الإسلامية في مصر التي صدرت لشعبها أنها حرب ضد الإسلام، وبين مشهد فرنسا التي صدرت لشعبها وللعالم الغربي أنها حرب ضد الإرهاب، دلالة هذا تفتح لنا أبعاداً أكثر سوداوية قد تفجر القرن الإسلامي وتسحبه لحرب تضر بالفكرة الإسلامية النقية وبفكرة دولة الإسلام في جذورها.

إن فحص مثل هذه الأخبار الصحافية المتواترة حول قرب القوات الفرنسية من الحدود الجزائرية، أو اختراق القوات الفرنسية الحدود الجزائرية في حربها في مالي[٣٥]، مع تسريب خبر تدريب الشباب الإسلامي في

---

(٣٥) من نوعية هذه الاخبار ماورد فى جريدة **الفجر** الجزائرية بتاريخ الثلاثاء ١٩/ ٢/ ٢٠١٣، تحت عنوان القوات الفرنسية على بعد ١٨ كلم فقط من الحدود الجزائرية، وجاء فى متن الخبر: كشفت مصادر **الفجر** أن القوات الفرنسية زحفت شمالاً قادمة من مراكز المدن المالية، وتوغلت ليلة الأحد ـ الاثنين حتى بلغت الحدود الجزائرية بدخولها منطقة تالاهانغات التي تبعد عن تيمياوين بحوالى ١٨ كلم فقط، مستعينة في ذلك بقوات تشادية لاختراق الصحراء التي يجهل الفرنسيون خباياها. قالت مصادرنا إن فرنسا أضحت قاب قوسين أو أدنى من الحدود الجزائرية بعدما استهدفت منطقة محاذية لتيمياوين المعروفة بأنها تقع بين جبال وأودية يستغلها الإرهابيون بمعية المهربين في التسلل إلى الجزائر وتنفيذ اعتداءات. ودعمت فرنسا قواتها بجنود تشاديين تعودوا القتال في الصحارى ويعرفون خباياها، وهم أكثر جنود القوات الأفريقية خبرة في هذا المجال وتورطوا في =

الجزائر بالتعاون مع جبهة النهضة التونسية الإسلامية، ما يطوق الجزائر بالإسلاميين عبر حدودها المتصارعة سواء مع تونس أو مع مالي، وهذا يجر الجزائر كفريسة سهلة لتطويقها من الجنوب بالوجود الفعلي للقوات الفرنسية التي قد تميل إلى فرض التغيير المفروض داخل الجزائر. وقد يفتح باب الصراع الجزائري ـ الفرنسي من جديد ليجدد أطماع فرنسا في الجزائر.

تتعدد قراءات مستقبل المنطقة العربية انطلاقاً من محاولات فهم أحداث انطلقت شرارتها الأولى من النيران التي أحرقت البوعزيزي التونسي، مع غضبة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بداية التأريخ الحقيقي لأحداث المنطقة العربية.

إن البحث عن أسباب أحداث السنتين الماضيتين في المنطقة العربية حين نبلورها لن تخرج عن الأسباب السياسية والاقتصادية، لكن في الوقت نفسه لا أحد ينكر أن الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة الملكية الخليجية والبلدان الأوروبية، أدت دوراً أساسياً في إشعال الأحداث وتفجير ذروتها تحت مسمى «الثورات».

إن أمريكا تبنت بحسب لغة المصالح العالمية مصلحتها في المنطقة العربية وفقاً لـ «لهم الشريعة ولنا النفط»[٣٦]، وهذا ما يفسر التأييد الظاهري والرسمي لإدارة أمريكا للأنظمة الإسلامية التي جاء بها الربيع العربي لتحريك المنطقة وتغيير رتابة واقعها القديم وحتى تثبت أمريكا للعالم الإسلامي أنها غير

= عمليات التصفية العرقية بشكل أكبر بحكم درايتهم الواسعة بأماكن وجود أصحاب البشرة البيضاء من العرب والطوارق. من جهة أخرى، لا تزال الأجهزة الأمنية في حالة تأهب قصوى لمواجهة أي مستجدات، بخاصة بعدما وصلتها أنباء التوغل الفرنسي الذي قارب إلى أبعد الحدود فرضية استهدافها الجزائر بالتركيز على حدودها على خلاف الحدود الأخرى، بخاصة منها النيجيرية التي لا تقل خطورة، وسبق أن لجأ إليها أتباع الأعور ومكث فيها الدبلوماسيون الجزائريون فترة من الزمن. يذكر أن القوات الفرنسية كانت قد تقدمت نحو منطقة تساليت، وبلغت القاعدة الجوية «أمشاش» التي لا تبعد عن الجزائر إلا حوالى ١٤٠ كلم فقط قبل أسبوعين، وسبق للجماعات المسلحة أن سيطرت على القاعدة وأجبرت العساكر الذين كانوا فيها للهرب نحو الجزائر.

(٣٦) عقب عملية ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، أجرت الولايات المتحدة العديد من الدراسات حول أسباب الشعور المعادي لها في بلدان الشرقين الأوسط والأقصى، وتوصلت إلى أن أحد أسباب ذلك هو مراهنة الدبلوماسية الأمريكية على دعم الأنظمة المعادية للمتطرفين الإسلاميين. ولقد حُول هذا الرهان بموجب المعادلة «لهم الشريعة ولنا النفط». إن الأزمة العالمية في نهاية العقد الأول من القرن الـ ٢١، وضعت الولايات المتحدة أمام مهمة إعادة نمو الاقتصاد الأمريكي، وعليه فليس من صالح أمريكا أن تدخل فى عداءات مع المنطقة العربية، فهى تساعد من يحكم ـ أياً يكن من يحكم ـ وتدعمه مع الحفاظ على استقرار المصالح الامريكية فى المنطقة.

معادية للشريعة الإسلامية، وأنها تدرك الخط الفاصل بين الإسلام وشريعته، وبين التطرف والإرهاب، فليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تدخل في صراع مباشر، وفي العلن، مع الإسلاميين الجدد طالما أمّنوا لها مصالحها الخاصة وطالما لها اليد العليا في السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط.

ج ـ بين التدخل الأجنبي والتحرر الداخلي

إن التدخل الأجنبي وتعدد أطرافه وصراعاته حول الحصول على بعض المكاسب من غنيمة الربيع العربي كما يطلقون عليه، لا يلغي بأية حال النزعة التحررية التي أرادتها الشعوب العربية وظلت تطالب بها على مدار عقود طويلة من الزمن، ولتكن مصر النموذج لهذه الحالة، حيث صاحب الحراك الثوري المصري عدة مطالب شعبية بداية من المطالبة بتغييرات دستورية وتشريعية لتحقيق حياة سياسية وديمقراطية يشارك فيها الشعب في إدارة ذاتها، ولتحقيق الاستقرار والنماء والحرية والعدالة والمساواة داخل البلاد.. وكلها مطالب مشروعة لم يكن أحد يتخيل وقتئذ أنها ضد الإصلاح المنشود الذي يسعى إليه الجميع بما فيهم النظام، وقد استجاب لهذه المطالب الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، لكن التشكك وعدم الثقة في النظام وفي قدرته على تنفيذ التغييرات التي أجراها مبارك وفقاً لمطالب الجماهير الحاشدة في ميدان التحرير، أدى إلى إعلاء سقف الاحتجاجات والمطالبة برحيل الرئيس نفسه من الحكم، الأمر الذي تحقق فعلاً مع ضغط الإدارة الأمريكية على مبارك بترك الحكم والاستجابة لمطالب شعبه.

هذا المنحنى يطرح سؤالاً حول تحول مجرى المطالب الشعبية من «التغيير» إلى «إسقاط النظام»، وكأن مشكلة الشعب المصري باتت محصورة في وجود مبارك من عدمه في الحكم، وهذا التحول في المطالب الشعبية أدى إلى سرقة الحراك الثوري في ما بعد وتوجيهه بحسب البوصلة العالمية لما تريده من الأنظمة الجديدة في حكم البلاد العربية.

إن الإفلاس الاستراتيجي للأنظمة العربية في خلق آليات سياسية تشمل أبناء الشعب كافة في التعامل الحر تحت مظلتها مع ضعف النية الاقتصادية واحتكار الثروة في طبقة محددة وقليلة، أدى إلى إفساد الإدارة النظامية للحكم العربي، فضلاً عن الضحالة الثقافية والاجتماعية التي تعيشها أغلبية الشعوب العربية، مع تنامي الإحساس بالظلم والتشتت العربي وعدم تعاونه

في ما بينه، ما أدى إلى غياب الوعي الفكري لدى فئة عريضة من الشباب، ليحل مكانها الحماس اللحظي الذي ثار وأسقط رأس النظام.

انفصل الحاكم العربي عن شعبه وخاصة في بعض الجمهوريات ذات الإرث العسكري، وبدأت المأساة تتشكل بعد حرب الخليج والانهزام النفسي لروح المقاومة واهتزاز صورة البطل الرمز والقائد الذي باتت صورته في إطار المتآمر سواء الذي اتفق أو اختلف في موقفه في حرب العراق واحتلالها في ما بعد. أدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين الحاكم والشعب بعد تدمير العراق من قبل الولايات المتحدة بمباركة ومساعدة عسكرية وأمنية عربية، ومع صمت الأنظمة العربية لانتهاكات إسرائيل في حربي لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٨، كل هذا أجج غضب الحشود العربية ضد أنظمتها السلبية. وقد توافرت الأسباب الجوهرية لاختمار الفعل الثوري إلى أن يأتي له الوقت المناسب لطرد سدادة القدر المغلي بالغضب وبالدوافع الثورية، وعلى الرغم من أن المعطيات العامة للمشهد العربي في نهاية عام ٢٠١٠، لم تعطِ أي دلالة قوية تنبئ بأي تحرك ضد الأنظمة العربية ولم تبشر سحب تأزم المشهد السياسي في مصر بين المعارضة والنظام في انتخابات أواخر ٢٠١٠، والتي اشتد صراعها في إعلان جماعة الإخوان المسلمين بالانسحاب من البرلمان، وتحالف كتل المعارضة معاً في خلق برلمان موازٍ ـ ما أوصل الأمر بالنظام المصري حينها إلى سخرية مبارك أثناء إلقاء كلمته أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى واصفاً حالة المعارضة بـ «خليهم يتسلوا»[٣٧]. ولم يتغير الأمر كثيراً من مصر عنه في باقي دول الربيع العربي من حالة لامبالاة التي يتبعها النظام، وحالة الاستسلام للمعارضة التي لا تجد أمامها سوى الضجيج الإعلامي بلا قاعدة جماهيرية. لكن المفاجأة التي اهتز لها الجميع بين المصدق وغير المصدق كانت بداية اندلاع الاحتجاجات في تونس واستمرار كبرياء النظام المصري بالقول إن (مصر ليست تونس)، إلى أن جاء دوره، ثم تلته ليبيا واليمن، وانفجر الصراع في سوريا، وتم حصاره في

(٣٧) القاهرة ـ أ ش أ ـ ١٩/ ١٢/ ٢٠١٠، قال الرئيس مبارك في تعليق له خارج نص كلمته أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى على فكرة البرلمان الموازي: «خليهم يتسلوا». هذه العبارة الاستخفافية ليست من مبارك فحسب، بل من حكام المنطقة العربية، أدت إلى توتر العلاقة بين الشعب ورغبته في التحرر، وبين الحاكم ورغبته في التسيد والتمادي في عناده. مثل هذه العبارات العفوية، كما تبدو، كانت وحدها هي المتآمرة على الفم الذي تخرج منه!

الجزائر، وتم تحويل مساره في المغرب والأردن، وتم كبته وقهره والتكتم عليه في مملكة البحرين، وعدم الاكتراث له في السعودية. سقط من سقط وقاوم من قاوم، إلا أن فلسفة الضربة السريعة كانت مفاجئة وأربكت الجميع على مستوى النظام وأيضاً على مستوى المعارضة التي لم تكن تتوقع ما آل إليه الحراك الثوري الأشبه بـ الثورة في أيامه الأولى.

إن الظروف المشتركة والعوامل المتشابهة لأوضاع الدول العربية وشعوبها، أدت إلى تنامي الحراك وتصديره إلى دول الجوار العربي، مع تبلور المطالب المحددة لخطة العمل الثوري الذي انحصر في الإطاحة بالنظام أولاً، لكن هذا لا ينفي أن لحظة الانطلاق كانت بلا مخطط واضح ولا أهداف محددة في مطالب قد اتفق عليها الجميع، بل جاءت أغلب هذه المطالب في صيغة شعارات طالما تم ترديدها على مدار العقد الأخير، من نوعية التغيير والعدالة الاجتماعية والحرية.

٣ ـ نتائج الحراك الثوري والموقف الدولي

ثمة اهتمام وترقب دولي لمجريات الأوضاع التي فرضها الحراك الثوري في المنطقة العربية؛ فالتحركات التونسية والمصرية مرصودة دولياً باعتبار الدولتين قد حققتا الإنجاز الثوري والاستقرار النسبي بالإتيان بنظام واضح ومحدد الملامح والأفكار ذات المرجعية الإسلامية. إلا أن الوضع في ليبيا واليمن باعتبار أن ثورتهما لم تخطُ خطوات مصر وتونس نحو بلورة الهيكل السياسي ذي الاعتراف الدولي بهما بسبب ما تعرفه تلك البلدان من صراع قبلي وطائفي وديني، ما يعطي الانطباع لدى المراقب الدولي أن الثورة في هذه البلاد لم تكتمل بعد، وهنا تملى الشروط الدولية التي تصل أحياناً إلى التدخل كما يحدث في النموذج المصري مع قروض البنك الدولي ومساعدات الدول الأوروبية مقابل شروط معينة تفرض ضرورة الإصلاح السياسي واستقرار الأوضاع في مصر، قبل التفاوض في أية مساعدات مالية.

أ ـ تأزم المجتمع الدولي وعدم الثقة

الوضع شبة متأزم بين الإصرار الدولي على ضرورة خلق آليات إصلاحية جديدة في دول الحراك العربي المتعثرة، مقابل تقديم المعونات والمساعدات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وموجات الحراك الثوري لا تزال مستمرة

لتقترب من مفهوم الثورة التي تتصدر المشهد في حشود جماهيرية يحركها قادة شعبيون من أبناء الشعب، يفرضهم الظرف الثوري من دون سابق معرفة حتى ولو من خلف ستار، للمطالبة بتحقيق مطالب الشعب الأولى بالتغيير الجذري في بنية المجتمع العربي الذي رفض فكر التيار الإسلامي الذي يحتكر الدنيا والدين، مع ظهور قوة شعبية أخرى مضادة تؤيد التيار المتأسلم، وبات الصراع بين طرفي الشعب بين المريد لسلطة الإسلاميين، وبين المعارض المؤمن بأن ثورته في الأساس ثورة من أجل تنمية المجتمع وليس لأسلمة المجتمع المسلم في الأساس. هذه الإشكالية ينظر إليها الغرب بعين الريبة والخوف من تناميها، فقد تصل إلى حرب طائفية على أساس ديني في منطقة الربيع العربي، وهذا يضر، في كل الأحوال، بالمصالح الأجنبية.

الإدارة الأمريكية اللاعب الدولي الأكبر لا يهمه استمرارية الثورة من عدمها. حيث إنها تكتفي بالرصد والمراقبة، وتسعى بين الحين والآخر إلى التأثير بعض الشيء في الضغط على سياسة الأنظمة الجديدة رافعة شعار أنها مع الديمقراطية التي يختارها الشعب، ما يربك هذا الأنظمة الإسلامية الجديدة وبخاصة في مصر، حيث تذهب هذه الأنظمة العربية الجديدة مقدمة نفسها الحامي الأول للمصالح الدولية في المنطقة، وبالأخص أمن إسرائيل، حتى يعم السلام. وعليه، لم نجد تصريحاً واحداً من قادة المنطقة الإسلاميين الجدد يندد أو يشجب أو يعترض أو يهدد بإلغاء أي اتفاق أبرم من قبل مع الكيان الإسرائيلي، ولم يوجد أي تصريح للغنوشي رئيس حكومة تونس الإسلامي، ضد إسرائيل. بل اعتُبِر محمد مرسي، الرئيس المصري الحليف الجديد القوي بالنسبة إلى أمريكا، لأنه قاد عملية فرض الهدنة بين حماس وتل أبيب ووقف إطلاق النار من غزة اتجاه إسرائيل. مع إعلان النظام المصري الجديد تمسكه ببنود كامب ديفيد، والتزامه بالاتفاقيات المبرمة بين الجانب المصري كافة في نظامه القديم مع إسرائيل، إضافة إلى أنه قدم ما يقرب من الاعتذار الدبلوماسي على ما عرض له من قبل من مقطع فيديو يسب فيه اليهود ويصفهم بحفدة القردة والخنازير.

وعلى الرغم من كل هذه الضمانات التي تقدمها الأنظمة العربية الجديدة من توافر الحماية الكاملة لأمن إسرائيل، إلا أن ثمة هاجساً وشكاً وريبة من الجانب الغربي والأمريكي بالخصوص والذي ينظر بعين القلق، على الرغم من ما قدمته الأنظمة الربيعية الجديدة من جميع الاستعدادات لقبول شروط

المجتمع الدولي حتى يفتح لها باب الاستثمارات والمساعدات، وحتى يتمكن نظامها من دولة الثورة العربية الوليدة.

ب ـ الحماية الكاملة للمصالح الدولية في دول التغيير العربي

كشف النفوذ الأجنبي، حالة الانفصام في الربيع العربي الذي كشف بدوره انفصام الأنظمة الجديدة التي تسعى جاهدة إلى إرضاء المجتمع الدولي حتى تضمن وجودها في الداخل بتوافر الغطاء الدولي والحماية لها من خلال الإشادة الدولية بهذه الأنظمة، ما يعطيها قوة دفع إيجابية أمام الشعب والمعارضة، لذا يحرص النظام الربيعي الجديد على إرضاء الخارج بقدر المستطاع، حيث يتعامل بقناعين: قناع الديمقراطية مع المجتمع الدولي، وقناع القوة مع شعبه؛ فاستمرارية الحراك الثوري في كل من مصر وتونس، على مدار سنتين كاملتين، وتردي الأوضاع في ليبيا واليمن يكشف عوار الأنظمة الجديدة غير المتسقة مع شعبها، ما يعطي انطباعاً لدى المراقب الأجنبي أن هذه الأنظمة كاذبة وتهتم بمساحيق التجميل الدبلوماسية في خطابها مع الآخر، وتسفر عن وجهها القبيح والديكتاتوري مع شعوبها، ولعل فشل زيارة الرئيس محمد مرسي لألمانيا، وانطباع الرأي العام في أوروبا بعد هذه الزيارة، لخير دليل على سقوط النظام الجديد أمام المجتمع الدولي.

هذا التلاعب الخطير بمستقبل واستقرار المنطقة العربية من طرف أنظمتها الجديدة التي تفتقر إلى أساليب إدارة الأزمات، سواء الأزمات الداخلية أو الخارجية، قد يضر بالحراك الثوري في مهده. إن إصرار النظام الربيعي العربي الجديد في هذه اللعبة قد يربك المنطقة ككل ويجرها إلى حالة من الفوضى الكبرى، ما قد يتوجب معه التدخل الأجنبي، وتجربة مالي في انفلات أوضاعها والتدخل الأجنبي للسيطرة على الإسلاميين الذين أرادوها ربيعاً مالياً على غرار الربيع العربي، خير دليل.

الحماية الوحيدة للحراك الثوري العربي لاستكمال ثورته الكاملة، لن تأتي إلا من داخله واستمراريته وتكاتف النظام الجديد مع أطياف الشعب حتى يكون الجميع في بوتقة واحدة لتقديم مصالح الأمة والشعب فوق أي اعتبار آخر. كما إن الحراك الثوري بكل أطيافه مطالب بإجراء تفاهمات داخلية لوحدة الصف، مع تمكين الفكر الثوري الإصلاحي على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فعليه تطمين القوى الإقليمية والدولية برسائل

واقعية متسقة مع خطوات إنجازه الحقيقي بالشارع وداخل المجتمع. ويعتبر هذا ضرورة لمنح القوة والاستمرار على مواصلة الثورة على صعيدها الداخلي وتمكين فكرها داخل قطاعات المجتمع حتى يكون ظهيرها الأقوى في وقت العثرات الاقتصادية، كما يمنح هذا أيضاً الثقة للقوى الخارجية في التعامل مع الثورة وقادتها الجدد بغض النظر عن انتمائهم الأيديولوجي.

ج ـ غياب رؤية أنظمة دول التغيير العربي

إن الرؤية الغائبة عن المشهد العربي مع أنظمته الجديدة، هي أن الموقف الدولي العام مبتكر لآليات جديدة للسيطرة والتحكم في مجريات منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما كانت تعيه الأنظمة السابقة جيداً وكانت تتعامل معه، بمهارة جادة حيث كانت تفهم لغة الموقف الدولي وتستجيب له، ما أعطى الأنظمة السابقة التسيد في المنطقة والتحكم في شعوبها بشكل ديكتاتوري للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذه كانت النعمة ـ الأمن والاستقرار ـ التي كان يحب أن يسمعها الموقف الدولي. لذلك حين كان هذا الموقف يصنع ويدعم الديكتاتوريات المستبدة في العالم العربي، فقد كان يقوم بذلك بناء على مصلحته أولاً وأخيراً. لذلك بدا موقفه مؤيداً للأنظمة السابقة ضد الثورات في بداياتها الأولى، ثم تحول إلى محايد، ثم إلى ناصح للأنظمة بإفساح مجال جديد للحريات إلى أن انتهى به الأمر بالنصح المباشر للأنظمة بالرحيل. ونفسر هذه التغيرات في الموقف الدولي بين وأثناء وفي ختام الحراك الثوري، بأنها تعمل وتحول حسب لغة السياسة التي تخدم أهدافاً محددة يمكنها أن تتغير بين الحين والآخر بحسب التغيرات التي تطرأ على قواعد لعبة السياسة الدولية، والتي لا تحيد فيها عن المصلحة الخاصة.

سقطت الأنظمة السابقة بسبب تخلي الموقف الدولي عنها[٣٨]، إيماناً أن

(٣٨) وليس هذا تقليلاً لدور الحراك الثوري وقوة الشعوب، بل كانت هناك قوة مساعدة ساندت بشكل كبير هذا الحراك للإطاحة بالأنظمة السابقة، فالمحلل السياسي المدقق يستطيع ربط دور الموقف الدولي وتدخله الحازم، على سبيل المثال في سقوط معمر القذافي ومبارك، سواء بالتدخل العسكري للناتو أو التدخل التكتيكي من الإدارة الأمريكية، وضغط الجيش المصري على مبارك للتنحي، والربط بين انقسام الموقف الدولي بين الكتلة الشرقية والغربية فى سوريا. وهذا ما أعطى لسوريا ولبشار الاسد الدعم حتى الآن، وهو السبب نفسه الذى أجهز على القذافي ومبارك وزين العابدين وصالح.

حلفاءها من المستبدين لم يعودوا بقادرين على المحافظة على مصالحهم. ومع ظهور الفصائل الإسلامية التي أكدت للنظام الدولي بأنها خير حليف وخير راع لهذه المصالح وخير وريث للأنظمة السابقة بما لها من قاعدة شعبية وسيطرة على الشعوب العربية، وبخاصة في التجربة المصرية وفصيل الإخوان المسلمين، كانت الاستجابة الأجنبية إلى حين إثبات العكس.

ومن هنا وجب على الأنظمة الجديدة أخذ الدرس التاريخي من صفعات الموقف الدولي المتكرر للأنظمة العربية السابقة منذ بداية القرن الفائت وحتى الآن. بداية من التقسيم الأول لمنطقة الشرق الأوسط بما يعرف بـ «سايكس بيكو»، وزرع دولة جديدة ـ إسرائيل ـ في قلب المنطقة لتغيير ملامح الخارطة العربية، مع قراءة الدرس التاريخي والسياسي للموقف الدولي لما حدث مع عراق صدام حسين.

٤ ـ فلسفة الأزمة

أزمة ثورة خريفية بدأت بسقوط أوراق أنظمة الجمهوريات العربية الصفراء العاجزة، والتي عاشت في مهب الريح العاتية الغاضبة بما تحمله من لفحات لاسعة لا دافئة ولا باردة، قد تصيب العين ببعض الحساسية. عاشت على ما تحمله من غبار وانتكاسات جوية ولم تجد لها من سند قوي يعبر بها إلى النضج والاستفادة من الرياح الخريفية هذه، بل الكل تمادى معها والجميع سقط في هذه الثورة، الشباب والشيوخ والمعارضة والشعب والأنظمة الجديدة، الجميع سقط كما أوراق الشجر الكبيرة أو الشابة!

أ ـ الصراعات السياسية

تجاوز الحراك العربي كونه ثورياً إلى أزمة أيديولوجية تبعد كل البعد عن واقع اللحظة الثورية التي تفجرت في المنطقة، فلا وجود للشرعية الثورية التي تفرض سن قوانين عاجلة ومحاكمات سريعة لقضايا ملفات الفساد لدى الأنظمة السابقة التي ثار ضدها الشعب، ولا وجود لشرعية القوانين التي تتحايل عليها الأطراف المتصارعة من عجائز المشهد السياسي المعارض، فضلاً عن تدخلات القوى العسكرية على سبيل المثال في مصر، لينتقل نشاط الحراك الثوري إلى حراك في حالة ثبات. يتعقد الحراك في ليبيا الذي يستعين بقوات خارجية «الناتو»، وتتغيب قوى الحراك الثوري في اليمن الذي يرضخ لشروط المصالحة

الخليجية، ويشتد الصراع بين أطراف القوى المدنية والإسلامية في تونس.

ذلك يمثل جزءاً أصيلاً لفلسفة الصراع القائمة بين الحراك الثوري وبين الأوضاع الراهنة في كل بلد على حدة، حيث بدت هذه الصراعات أعنف لتعري واقع المجتمعات العربية وأزمتها مع الفكر السياسي، وطرائق تعاملها مع فكرة الديمقراطية بين واقع التنظير داخل المحافل الأكاديمية العربية وتحت الأضواء الإعلامية، وبين التجريب داخل كواليس الواقع الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الشعب لتتأزم التجربة الجديدة بين الشعب وبين السلطة، التي عجزت عن التوافق بين ما تقوله في خطابها السياسي، وبين ما تؤمن به كعقيدة سياسية للتعامل مع الشعب، وبين ما تعمله على أرض الواقع. أما فلسفة النخبة المدنية وحديثها، فيكاد يكون منفصلاً على مستوى التطبيق والتداول مع خلفية المجتمعات العربية التي قد يصدمها مثلاً بند حريات المرأة التي حين يتحدث عنها الليبرالي بخطاب بعيد الاتساق عن مفهوم شعبه، يمكن أن يخيل إلى هذا الأخير أن بند الحرية هذا ما هو إلا السماح للمرأة بضرب قواعد المجتمع والعرف السائد فيه، لطبيعة مكون المرأة العربية، ومن ثمة الخروج عن إسلامها بتقليد المرأة الغربية. ذلك الخطاب يتم التعامل معه، بشكل آخر، وفقاً لمنظور النخبة الإسلامية، حين تتحدث عن المرأة بخطاب غير متماشٍ مع مفهوم العصر ومتطلباته في أهمية عمل المرأة ووجودها على الصعد كافة لخدمة ذاتها ومجتمعها؛ فيخيل كأنه حديث عن ضرورة عودة «عصر الحريم» والتكريس لمفهوم ما خلقت المرأة إلا لتكون «عواناً جنسياً للرجل والذرية».

هذان خطابان أفرزتهما نخبة الحراك الثوري التي تصدرت المشهد واقتنصته واعتبرت نفسها المتحدث الحصري عن متطلبات الحراك الثوري. الأمر الذي أزعج الشعب من خطاب النخبتين غير المتوازي وغير المتفق مع أرض الواقع الشعبي والاجتماعي.

أزمة النخبة التي أنتجها الحراك الثوري، أنها لم تنتج خطاباً متوازياً يحقق التوازن النسبي والنفسي انطلاقاً من واقع المجتمع ونفسية شعبه. وبدأ خلط متطلبات الشعب وحصرها في «كروت اللعبة السياسية»، والذي يربح اللعبة فهو القادر على وضع مخدرٍ ما لجذب مستمعيه حتى لو مؤقتاً.

الأزمة السياسية التي يعانيها الحراك الثوري ابتعدت، بل انحرفت، عن

مسارها الطبيعي وهي خلق قواعد جديدة لإقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم، لتصبح في مجملها بؤرة للعديد من الصراعات المستميتة للاستيلاء على السلطة، ومن ناحية أخرى صراعات أعنف للاستيلاء الكامل على الدولة، كما يعرف بـ «أخونة الدولة» في مصر.

هذا الطريق المسدود في الصراع، قد يؤدي إلى إجهاض فكرة الثورة في مهدها، وقد تحقق ذلك فعلاً، حتى لو كان بشكل طفيف، إذ نجحت بعض الدعاية لرفض فكرة «العصيان المدني» بدعوى الاستقرار التي أطلقها من يجلس في السلطة، من دون طرح مشروع حقيقي للاستقرار، وهذا مأزق آخر أدى إلى تبني فلسفة (كروت لعبة الحشد المعروفة بـ أيام الجمعة: جمعة الغضب.. جمعة لا للدستور.. جمعة الشريعة... إلخ). حيث تكمن خطورة الحشد هنا إلى تسييسه وإبعاده عن هدفه الثوري وشرعيته الثورية، لينحصر في مبدأ التحالفات والمصالح، وفقاً للقرب من، أو البعد عن النظام. ليؤصل هذا بعداً آخر في تأزم الأزمة، ألا وهو الاستقطاب الشديد في المجتمع سواء للأشخاص أو لفرق وجماعات معينة من دون الأخذ بعين الاعتبار أنه ينبغي عدم الاستقطاب إلا للوطن والذي يخدم الوطن، وليس لخدمة مصلحة خاصة أو مصلحة جماعة أو تيار.

ب ـ عدم التأهيل بفقدان الشرعية الثورية

المنطقة العربية على مستوى الوعي والنضج لم تكن مؤهلة لهذا الحدث الذي بدأ بحراك ثوري لم يصل إلى درجة القوة ليكون ثورة مغيرة للمفاهيم كافة على مستوى العقلية الشعبية وقادتها، بل بقيت الأوضاع كما هي وأخذ الكل يؤذن في اتجاهات خاصة وفقاً لمصالح معينة وضيقة بعيداً عن الرؤية المحددة لتقدم الشعوب العربية.

القلّة القليلة التي أرادتها ثورة حقيقية، هي من استشهدت أو جرحت أو سجنت أو تم طمسها واستبعادها عن أرض الثورة.. هؤلاء هم بمثابة أكوام الجثث التي وقف فوقها المستفيدون. إن هذه القلّة الحالمة هم من تم الاستفادة منهم بشكل ما للحفر تحت قوائم عروش الجمهوريات العربية ليختل اتزانها وتُسقط رأس النظام فيها. هؤلاء الحالمون والحافرون، كانوا الوقود الذي ألهب الحماس الشعبي الذي تضامن معهم على استحياء، وحين تحولت الأمور للأسوأ، اتهموا بكونهم الشباب المخرب الذي رافقته دعوات عودة الاستقرار.

إذاً، كان وقود الثورات هم الأضحية التي تم الاستفادة من سقطها وشحومها ولحمها وجلدها وشعرها وعظامها، لفائدة أشخاص انتهازيين، وتلاشى دور الثوار الحقيقيين عندما أدوا الدور وانتهى أمرهم وركب عليهم انتهازيو الثورة الذين يختلفون من حيث المشارب الأيديولوجية والعقائدية والسياسية، إلا أن مصلحتهم واحدة وهي السيطرة والتحكم والحكم.

المصلحة هنا، لا أميل إلى تسميتها مؤامرة، بل هي مصالح داخلية اقتنصها الفصيل الذي كان يعد لهذه اللحظة منذ زمن. نعم كان يعد لكنه لم يكن يتخيل أنها ستحدث، ولهذا كانت النتيجة تخبط هذا الفصيل سواء على مستوى فصائل المعارضة التي فشلت في اقتناص الصندوق، أو على مستوى الفصيل الذي استولى على الكعكة بالكامل وفقاً لآليات الصندوق الانتخابي الذي أتى به على رأس السلطة.

قد يصف البعض مطالب الجماهير بمطالب «الغوغاء الجماهيرية»، وهذا الوصف، على الرغم من قسوته في توصيف المطالب المشروعة، إلا أنه راجع إلى أن الحراك الثوري تنازل عن دوره الحقيقي في استكمال واستمرار مسيرته التي بدأها في الميادين بسلمية المقصد وشرعية المطلب. الخطورة في هذا تعكس ضحالة الحالة العربية وضيق أفق من تولى مهام الحراك الثوري ليتزعم دور (الأب الروحي) لهذا الحراك، ما يضع المجتمع العربي ككل أمام أزمة الراهن التي تعكس صدى أصوات «التيه» الذي تعيشه شعوب دول التغيير، ما يفجر مأساة أننا أمام بوادر ثورة نعرف بدايتها وأسبابها، لكن لا نعرف إلى أين تسير بالمنطقة العربية. هذه الدعوات وحدها قد تعصف بأي أمل في حراك ثوري آخر، كما تعطي «الرخصة» لباقي الأنظمة القديمة الموجودة على عرشها بأن تتحصن أمام شعوبها، بل تلتف شعوبها حولها راضية بهذا النظام على الرغم من ديكتاتوريته!

ثانياً: الصقيع العربي

بعدما استقرت الأوضاع في بلاد التغيير العربي وتمت الإطاحة بأنظمتها العاجزة وظهور جماعات بديلة على السطح تسعى إلى السلطة، وبعد ما قدمته المرحلة الانتقالية من انتكاسات ومحاولات ترنحت بين النجاح والفشل، لكن في مجملها لم تأت بثمار حقيقية للحراك الثوري، الذي اختفى

عن الساحة أصحابه الحقيقيون، ليمتلئ المشهد بأجندات، أكثر دراية بفنون القنص السياسي والضرب تحت الحزام، استطاعت الفوز بكعكة السلطة وتشكيل نظام جديد، الأمر الذي دعا إلى رصد هذا الحصاد الذي رمى بذوره الحراك الثوري.

١ ـ حصاد العامين ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ حتى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣

وصف الفيلسوف الإغريقي أرسطو، شكلين من الثورات في سياقات سياسية، وهما: «التعديل على دستور موجود والتغيير الكامل من دستور إلى آخر»، فالشق **الأول**، من الطرح يعني التعديل من خلال الإتيان بالمستحسن لتلبية حاجات الشعوب لسد الخروقات التي تسبب فيها النظام السابق مع الاحتفاظ ببعض الجوانب الإيجابية. أما الشق **الثاني** من الطرح، فيعني التغيير الجذري لكل الأوضاع السابقة والإتيان بدستور حداثي يلبي متطلبات المرحلة التي قامت فيها الثورة. وهذا السياق يتفق تماماً مع الحصاد المرتبك لحالة الحراك الثوري العربي، وخاصة التجربة المصرية التي حاولت العمل على تطبيق أطروحة أرسطو (بشقيها الاثنين) على أرض الواقع الثوري بدمج الحالتين من خلال إقناع الشعب الثائر بتعديلات طفيفة على دستور ١٩٧١م[٣٩] المصري والمعمول به لعام ٢٠١١، والذي أجري عليه من قبل عدة تعديلات سواء في عهد محمد أنور السادات الرئيس الأسبق، أو في عهد محمد حسني مبارك الرئيس السابق، وأشهرها التعديلات المتعلقة بالمادة الرقم ٧٦. أراد الحاكم العسكري بعد سقوط نظام مبارك الإبقاء على الدستور القديم مع إجراء تعديلات طفيفة، وقد تحالف مع قوى التيار الإسلامي للقضاء على الأصوات التي كانت ترفض العمل بهذا الدستور والمطالبة بدستور ثوري جديد، ونجح التحالف العسكري الإسلامي في كمّ الأفواه المعارضة في تمرير الاستفتاء بالقبول على الإبقاء على الدستور القديم مع تحريض العامة من الشعب

(٣٩) دستور ١٩٧١، في مصر هو أول دستور دائم بعد ثورة ١٩٥٢. تم إقراره في عهد الرئيس محمد أنور السادات بعد استفتاء شعبي في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، إلي أن تم تعطيله من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١، بعد قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وتنحي الرئيس حسني مبارك في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١. ومر هذا الدستور بثلاثة تعديلات في الأعوام ١٩٨٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

المصري بأن الأصوات المعارضة تريد دستوراً جديداً تلغي فيه المادة الثانية الخاصة بالشريعة الإسلامية. هذا الارتباك والتحايل على عدم صياغة دستور جديد يتوافق عليه جميع المصريين، أدى إلى تعثر الحراك الثوري على مدار عامين، وجذبه إلى جدال ديني بحت، وصراع بدا وكأنه حرب بين الإسلاميين والمعارضة. وفي واقع الأمر كان صراعاً مراهقاً على المستوى السياسي الذي ترك القضايا المصيرية للدولة المصرية من الحماية والأمن والاقتصاد، وصولاً إلى نقطة الصفر واهتم بصراعات مفتعلة. وحين وصل الإسلاميون إلى الحكم في مصر، بدأت الإجراءات لصياغة دستور جديد والذي أيضاً تم الترويج له بشكل إسلامي ما انعكس أيضاً على استقرار الشارع الذي بات غير فاهم لما يحدث في حراكه الثوري خلف كواليس المعارضة والسلطة الجديدة الحاكمة.

لا يختلف الشأن المصري بأية حال عن الوضع المرتبك في تونس وليبيا بخصوص الجدال الدستوري الذي صنعه الحراك الثوري في عدم تحديد الفصل بين طبيعة السلطة الجديدة والنظام القديم، وغياب تحديد الرؤية من البداية، أكان دستوراً جديداً أم تعديلاً على الدستور القديم.

إن الحصاد المر الذي نتج بعد عامين ما هو إلا ثمرة عطبة أساء الزارع رعايتها واستعجل الجاني قطفها. وهذا ما يعطي التفسير المختلط لبعض قادة الحراك الثوري العربي حول تعريف معنى الثورة كمصطلح سياسي وربطه على أرض الواقع، ما أنتج على الساحة العربية عبثية الحراك الثوري في أزمته النخبوية والشعبية. هذا أدى إلى عدم الإدراك في الالتفاف حول أبسط التعريفات للثورة، بمعنى أنها الخروج عن الوضع الراهن وتغييره بهدف محدد، وهو الشمولية في التغيير نحو الأفضل أو على الأقل تحسين الأوضاع عما سبق والذي تم الخروج عليه بالثورة. وتشتت التفريعات في وصف التغيرات في دول الربيع العربي وإلباسها صفات أكبر من حجمها الحقيقي أو إلباسها صفات ونعوتاً تقلل من شأنها. وانقسم الشارع العربي، وعلى رأسه النخبة الأكاديمية، في صراع المصطلحات المعلبة في ثلاجة كتب التاريخ، ما فرض نوعاً من الشتات حول المفاهيم من دون العمل على خلق مفهوم قيم يعبر عن صراع اللحظة الراهنة التي فرضت نفسها على الواقع العربي.

إن التمادي في وصف الحقبة الزمنية التي أطاحت برؤوس الأنظمة العربية والإتيان بغيرها، بالثورة أو الانتفاضات الشعبية أو بالتظاهرات أو

الأحداث أو التغييرات أو بالاحتجاجات (العارمة أو المحدودة)[٤٠].

على الرغم من كثرة النزاع والصراع بين المستقبدين الملتفين حول مقعد النظام الذي سقط، للجلوس مكانه، إلا أن الصراع والنزاع انتقل إلى الضد وإلى الضرب في الذات العربية بكل قيمها وثوابتها، حيث إن ثمة تحولات مريبة تضرب في العمق لتغيير خارطة المنطقة ليس تغييراً سياسياً فحسب، بل تغيير ثقافي وفكري، والطامة الكبرى السير في اتجاه ضرب الشعوب نفسها بنفسها من دون وعي، في غياب قيم الإدراك والثوابت الحضارية لهذه الشعوب التي تتجه كما القطيع إلى المذبح. كل هذا يتم تحت غطاء شرعي بدعم من السلطة الجديدة التي جاءت كحصاد تحرك الشعوب العربية للتغيير. إذاً، نحن أمام حالة أغرب ما فيها هو الغياب الكامل لآليات التفكير المنطقي المسبب القائم على رصد المقدمات وصولاً إلى نتائج معينة تفيد بناء المرحلة الحرجة التي تعيشها المنطقة. هذا التغييب، على الرغم من إصرار البعض من الخبراء بوصفه «ثورة»، فهو لا يعكس إلا أزمة حقيقية لدى النخبة العربية، ما يدل على أن هذا النخبة غير مؤهلة تاريخياً لقيادة هذه المرحلة وأن الحراك الشعبي كان أكبر من إدراك النخبة في التفسير وفي الطرح وفي التدبر وفي قيادة الأمة والشعوب نحو الأفضل.

إن استخدام أوراق اللعبة الدينية القائمة على الطائفية، من أبرز حصاد العامين، ليصل إلى النقطة الصفر في غياب الحقوق تحت مزاعم استخدام الشريعة الإسلامية. إن التغيب الكامل الذي حدث في تونس، على سبيل المثال في التراجع الثقافي والحداثي الذي أدى إلى احتلال الاتجاه السلفي بشكله النمطي والتقليدي، أخذها وعاد بها إلى الوراء من دون الأخذ بالاعتبار مفاهيم الحاضر ورغبة الشارع الثائر، ما أفرز واقعاً مؤسفاً، وهو ظهور الشعوب العربية كالمريض النفسي الذي لديه فصل زمني بين الحاضر والماضي. إن انقسام الشعب العربي في بلاد الربيع العربي إلى نصفين

---

(٤٠) إن المسح للعديد من الكتب التى تكلمت عن الربيع العربي تغرق فى الوصف المبالغ وإعطاء مسميات مبالغة (أكبر أو أقل من الحدث نفسه)، والمراقب للعديد من الصحف سواء العربية أو الأجنبية، يجد أيضاً هذا الخلط في الوصف من دون التدقيق فى دراسة الحالة. انظر: على سبيل المثال الموقع الإلكتروني لسلسة المعرفة ويكبيديا سواء باللغة العربية أو الإنكليزية، ستجد هذا الخلط بوضوح فى استخدام التعريفات لوصف ماانطلق فى أواخر عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١ فى المنطقة العربية.

متصارعين حول الماضي والحاضر، يشكل خطورة على حاضر ومستقبل هذه الأمة، ليثبت أن غياب الرؤية الحضارية في حراك الثوري يقضي عليه من الداخل، بمعنى أن الحراك سوف يتآكل من نفسه لينتهي إلى العدم والرجعية.

إن استمر الحال هكذا سوف يكون مصير الأمة العربية مجرد ورقة يلعبها من يدرك لعبة المصالح الدولية، فإن كانت اللعبة لهذا القرن هي لعبة الإسلاميين، فهي كذلك يتم تداولها لتنفيذ أغراض المصلحة الدولية، كما كانت اللعبة في ما سبق من القرن السابق لعبة عسكرية[٤١]، فتم دعمها لتنفيذ مصالح معينة. وإن كانت اللعبة ليبرالية علمانية فيتم الزج بها لتنفيذ مصالح وأغراض وأهداف بعينها. يتم تحريك هذه اللعبة وفقاً لقواعد الأقوى ومدى سيطرته مع مدى رغبة الطرف الأضعف على الاستجابة. والاستجابة هنا تعكس بوضوح أزمة غياب الرؤية الحضارية للمنطقة العربية التي تتمسك بالشعار من دون فرضه على أرض الواقع.

هذا الارتباك في الرؤية أدى إلى ازدواجية في المفاهيم والأساليب والتشتت في المواقف والتباعد والتناحر، ليس فقط على المستوى الداخلي للشعب، داخل البلد الواحد، إنما تمادى هذا إلى الدول العربية نفسها وتعاملها مع جيرانها على أساس ما فرضته الأحداث من تغيرات، ولعل موقف المملكة السعودية يعد نموذجاً لهذا.

نستخلص هنا عدة نقاط حيوية توضح ما سبق:

أ ـ تقييم أوضاع دول الحراك الثوري مع دول الجوار

أنتج الحراك الثوري تحولاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط وأتى بأفكار أيديولوجية وعقائدية مختلفة، ما أحدث صدمة ثورية بين شعوبها والنخبة الحاكمة التي انحرفت عن الإصلاح الثوري في قرارات مباشرة لتحقيق العدالة الاجتماعية. إن الارتباك الذي بدا واضحاً على السلطة الجديدة أشغل الشعوب في قضايا فرعية وكأنها قضايا أساسية، فغاب الحديث عن

---

(٤١) صحيح أن الانقلابات العسكرية التى حدثت فى المنطقة العربية فى منتصف القرن الفائت لم تكن على وفاق مع المصالح الدولية وفقاً لقواعد اللعبة العالمية حينها، إلا ان المجتمع الدولي التف حول إرادة العسكر في ما بعد وتم توجيهها وفقاً للمصالح الدولية، وتحولت الجمهوريات العسكرية في ما بعد إلى أكبر سوق مستهلك للسلاح وللسياسات الأجنبية.

القضايا الأساسية في الارتقاء بمستوى المواطن مع الانفتاح في مجال الحقوق والحريات، وتنحّت القضايا الثورية التي تم استغلالها في مرحلة الانتخابات كشعارات لجذب المزيد من الأصوات الناخبة، لتحل محلها قضايا دينية وآراء فقهاء من غابر الأزمان وإعادة طرحها على الشعب الثائر حتى يتحول النقاش الاجتماعي الثوري إلى نقاش ديني محض وفقاً للمفهوم الديني الخاص المختلف باختلاف العديد من الأيديولوجيات المتناحرة والمتصارعة حتى بين أبناء الفصيل الديني الواحد. وعليه، اختلفت لغة الحوار والخطاب وبانت الفجوة بين السلطة الحاكمة والشعب، ما أزم موقف السلطة التي من المفترض أنها سلطة منتخبة جاءت عبر الميدان الشعبي الثائر. وعجزت السلطة عن تقديم أي مشروع إصلاحي بحجة المعارضة، وقد تناست السلطة أنها هي الحاكمة وهي التي تدير الدولة وتدير تدابير الإصلاح السياسي والاجتماعي وبخاصة الإصلاح الأمني المتهالك والغائب، سواء في مصر أو اليمن أو في ليبيا وتونس، حيث بات الشعب نفسه هو من يقوم بدور الأمن والقضاء تحت شعار «حد الحرابة» بتنفيذ العقاب الفوري على المعتدي. وهذا على أيه حال يعكس غياب القانون، فقد جرت في إحدى القرى المصرية العديد من هذه الجرائم المشابهة، حيث قام بعض من المواطنين بالقبض والقتل والتمثيل بجثة أحد اللصوص[٤٢]. وبهذه الصورة فإن السلطة الجديدة تؤسس لدولة الغاب وليس دولة القانون، حين تختلط الحجج والتبريرات بقتل المتظاهرين سواء من قبل المعارضين أو المؤيدين للسلطة. والجدال الذي أثير حول أحداث الاتحادية في مصر، أو اغتيال شكري بلعيد في تونس، أو قتال العشائر في اليمن، أو قتل المواطنين بعضهم في ليبيا على أسس قبلية أو طائفية، خير دليل على فقدان السلطة القوة والهيبة القانونية.

على مدار العامين، اختلف أيضاً الموقف السياسي سواء في الداخل أو في الخارج، فعلى مستوى الداخل انشقت التيارات ما بين مؤيد ومعارض وتم حصر فكرة التأييد والمعارضة بين المسلم والعلماني، بين المخلص وبين الخائن، وقد نجح النظام الجديد في فرض هذه الإشكالية الخطيرة التي قللت من رصيده على أرض الواقع بين صفوف الشعب الصامت. وعلى مستوى

(٤٢) انظر: مثل هذه الأخبار في الصحافة المصرية: العشرات يمثلون بجثة شخصين لقتلهما أحد أبناء قرية بالشرقية: . <http://almesryoon.com/permalink/97144.html#sthash.YBBH5r6m.dpuf>

السياسة الدولية، فقد تم إعادة تقييم هذه السياسات الدولية وتباين المواقف الرافضة بحسب درجة الرفض المتفاوت ما بين التعبير والصمت، بينما شهدت علاقات الجوار بالدول التي تمخضت عن هذا الحراك نوعاً من الفتور وجس النبض بين الشد والجذب إلى أن وصل الأمر إلى شبه قطيعة؛ فدول الربيع العربي بحوض البحر المتوسط (مصر، ليبيا، تونس) مع دولة جنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن)، تكاد تكون دولاً شبه منعزلة تعاني قطيعة ما بينها وبين دول الجوار، حيث لا يوجد أي دعم سواء من سلطنة عمان أو دول الخليج لليمن. أما الجزائر والمغرب فتنظران إلى دول ساحل البحر المتوسط العربية الأفريقية نظرة ريبة خوفاً من تصدير الحراك إلى أراضيها. هذه القطيعة على المستوى الداخلي تم تصديرها على صعيد أوسع بأن المنتج الذي أنتجه الحراك الثوري والذي دعمه الغرب منتج قد خيب الآمال لسوء تدبير وتوفيق أوضاعه داخلياً ودولياً.

وقد زاد الطين بلة في ارتباك المشهد الدولي وخاصة الأوروبي الذي طمع بدوره في التهام المزيد من كعكة دول الربيع العربي، على وعود من أنظمته الحالية بالاستقرار وفتح الأسواق والأمان، حيث لم تسفر زيارات محمد مرسي العياط، الرئيس المصري، لأوروبا أي تعاطف وعاد بلا مساعدات ولا منح، كان قد وعد بها من قبل، وهو المصير نفسه لتونس التي تتأجج فيها يوماً بعد يوم المزيد من النيران الغاضبة على توليفة سلطتها العجيبة بين المرزوقي الرئيس التونسي العلماني، وبين حكوماته الإسلامية الحاكمة الفعلية. والوضع أيضاً لا يختلف عنه في ليبيا التي تصارع حتى الآن بتيارها الإسلامي للوصول والتمكين من الحكم فيها، والأمر لا يختلف كثيراً في اليمن عن حال مصر وتونس وليبيا. عامان من الفوضى وعدم الاستقرار والصراع حول السلطة، في حين أن دول الجوار وقفت على حدودها مستنفرة شبه مقاطعة، محافظة على ترابها من هجمة هذا الحراك على أراضيها.

أما الوضع في سوريا فلم يتغير كثيراً على مدار العامين، منذ اندلاع حراكها الثوري الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، وتحولت الأراضي السورية إلى ميدان مخترق من جميع الجهات، ضاع فيه صوت الثوار الحقيقيين وتحول إلى بركة من الدماء، وتحول الحراك الثوري في سوريا إلى ما يمكن تسميته بـ «الثورة الإسلامية» ليتلاشى الحراك جانباً، ويتحول الميدان السوري، انطلاقاً من عقيدة المحاربين فيه، إلى ثورة إسلامية صريحة يتم توجيه دعوات الجهاد

وإعلانه مباشرة في كل الفضائيات والإعلام العربي وتوجيه المجاهدين إلى سوريا طمعاً في الفوز بالنصر في سحق حكم بشار الأسد أو طمعاً في الجنة.

يؤزم الوضع السوري بينه وبين دول الجوار بين المتوجس خيفة من تأزم الأمور في سوريا مثل المملكة الأردنية، ففي حالة سقوط سوريا في قبضة الإسلاميين سوف ينقلبون على الأردن لتصدير ثورتهم الإسلامية، وهذا ما يخشاه الأردن. وبين المستغل لموقف سوريا مثل تركيا التي تريد سوقاً جديداً لها في سوريا مع مكاسب سوف تحاول أن تحصل عليها مع النظام الجديد بعد بشار الأسد. أما الوضع في العراق فهو متدهور بالأساس، ومعنى تدهور سوريا سوف ينعكس بشكل سلبي على العراق، ومع الصراع الداخلي الذي ما زال قائماً في العراق بين سنة وشيعة، والذي سوف يستعر إن سقطت سوريا في يد الإسلاميين السُنَّة، وينعكس ظلاله على المشهد العراقي وشيعة العراق، وقد يتحول في ما بعد الصراع بين العراق والنظام الجديد في سوريا (بعد بشار) إلى صراع ديني بين الدولتين الجارتين لتتكرر مرة أخرى تجربة إيران الشيعية والعراق السني، وخاصة أن الإسلاميين لديهم طموحهم في تصدير ثورتهم السنية إن تمكنوا من ذلك، وستكون سوريا الأرض الممهدة لذلك بين جيرانها الشيعة، والسمة الأساسية للنظام الجديد بدول الربيع العربي نظام إسلامي سني بمختلف مستوياته بين السلفية والوهابية والجهادية مع تمكين أفكار «القاعدة» من رؤوس المقاتلين في سوريا تحت اسم الجهاد. هذا المحور بات ملموساً في تجربة مصر وتونس وليبيا، والقوى التي تتحكم في اليمن حالياً تحت اسم الإسلام السني الذي تندرج تحته مذاهب شتى يختلف عليها كل فصيل إسلامي تحت لواء السنة المرفوع ضد الشيعة.

وتبقى النقطة الأشد خطورة في دول الجوار العربي الداعمة للمقاتلين ضد بشار الأسد بزعامة دولة قطر، حيث يعلنها صريحة القرضاوي الشيخ الإسلامي على منابر الجمعة وعلى منابر الفضائيات، أن قتل بشار الأسد واجب إسلامي وتخليص سوريا من قبضة حكمه واجب شرعي جهادي. وهكذا تم خطف الحراك الثوري للسوريين وتم تحويله إلى معركة إسلامية حقيقية.

ولا يختلف موقف قطر والسعودية ـ الداعمان الماليان وشيوخهما المحرضين على الجهاد بسوريا ـ من موقف مصر التي فتحت أبوابها لشباب الإسلاميين للجهاد في سوريا سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي. وهكذا

الأمر في تونس وليبيا من الجهاديين الذين يتوافدون على سوريا للقتال إلى جوار الجيش الحر الإسلامي. لكن النقطة الفارقة في المسألة السورية هي انفصام الرؤية والأهداف بين دول الجوار الطامعة في انهيار حكم بشار الأسد وبين الشعوب العربية المتعاطفة مع الشعب السوري، حيث يتخبط الإعلام في دور أقل ما وصف به بأنه خارج المهنية والحيادية حيث تختلط الحقيقة بالكذب لدرجة يصعب فيها التفريق بين التعاطف والكراهية لـ بشار الأسد وللجيش الحر، وبينهما أجهض الإعلام أصوات المعارضة المخلصة ليتحول الأمر إلى حرب يصعب فهمها لدى المتابع العربي العادي.

رسب الإعلام سواء المحلي أو الدولي في نقل الصورة الحقيقية عن أمر سوريا وحراكها الثوري، ما ساهم في تأجيج النفوس وتركها مشتتة بين التعاطف مع الشعب السوري وبين حقده على الفريقين المتناحرين (الجيش العربي المتمثل في الرئيس الأسد والجيش الحر الوافد الممثل لمجموعة من السوريين ومجموعات أخرى مجهولة الهوية «كما يصورها الإعلام أيضاً»).

رسب الإعلام كالعادة في خدمة الحراك الثوري وضيع القضية الأساسية من الحراك وشخصها حول شخصية الحاكم، وأبقى الصراع الإعلامي على النقيضين في رصد مواقف الحاكم المناهضة للحراك الثوري في بلده ليطلع على السطح الإعلامي خطاباً تم تمريره في إبقاء الجمهور المتابع متردداً بين الإبقاء على الحاكم وبين الإطاحة به.

إن خطة إرباك الشعوب هي خطة سياسية تسعى إلى تسويق فكرة ما حول جذب الأنظار بعيداً عن الحراك الثوري وأهدافه النبيلة لاستغلال هذه الأهداف النبيلة في لغة عاطفية مبالغ فيها لتأييد الحكام الذين هب ضدهم الحراك الثوري. إن تجربة سوريا تجسد هذا النموذج بوضوح في الصورة المتناقضة التي رسمها الإعلام السياسي عن بشار. بلا شك، إن صورة الرئيس بشار الأسد كحاكم ـ فهو مثله مثل مبارك والقذافي وبن علي وصالح ـ لا يختلف كثيراً عنهم. لكن، ما البديل عنه؟ هل يمكن إجراء انتقال للسلطة بهدوء مع المحافظة على أرواح الشعب الذي تحول إلى ضحية بين معسكرين (بشار والإسلاميين)، وكلاهما يريد الاستيلاء على حكم سوريا؟ فهل يمكن أن ينجح الحراك الثوري السوري ليقدم نموذجاً حقيقياً لثورة عربية أصيلة بعيدة عن التجربة المصرية وأخواتها من دول الربيع العربي؟ الإجابة عن هذا

التساؤل ما زالت مفتوحة ولم تحسمها أحداث العامين المتضاربة بعد.

أما الموقف الدولي فهو أيضاً موقف مرتبك، حيث إن تم القضاء على بشار فالبديل سيكون الإسلاميين، وقد أثبتت هذه التجربة فشلها وتخبطها كما في مصر وتونس، وصراعها الدائم في ليبيا واليمن، وهذا التخوف دفع قوات الناتو بعدم تكرار سيناريو ليبيا مرة أخرى في سوريا. كما إن الموقف الروسي والصيني والإيراني وحزب الله، بدعم نظام بشار ليس حرصاً على نظامه، بل حرصاً على تحقيق المعادلة الصعبة في المنطقة العربية التي تمثلها سوريا بالفكر البعثي الأقرب استراتيجياً وأيديولوجياً إلى الفكر الروسي والفكر الإيراني؛ فروسيا سوف تتخذ الكارت السوري ممانعة لأمريكا لعدم فرض سيطرتها بالكامل على المنطقة، كما تريد إيران أيضاً وجوداً استراتيجياً في عمق المنطقة العربية لاستخدامه ضد إسرائيل لتبقى على الساحة المحلية والدولية كورقة ضغط تستخدمها في الداخل، كورقة إسلامية وورقة رفض لإظهار القوة ضد المجتمع الدولي الذي يؤيد الخناق على إيران وتجربتها النووية، فسوريا بالنسبة إلى إيران هي الخط الوسط بينها وبين حزب الله الشيعي في لبنان، وفقدان سوريا معناه قطع الذراع الأقوى لإيران في المنطقة.

ب ـ الموقف السعودي

منذ اللحظة الأولى أعلنت المملكة السعودية تخوفها ورفضها التام لما يسمى بـ الثورة بشكلها العام سواء إن كانت حراكاً ثورياً أو مطالب شعبية مشروعة، حيث اعتبرت أن هذه الحركات والثورات مرفوضة جملة وتفصيلاً، ولم يكتفِ الموقف السعودي بهذا، بل أعلن وجوب العمل على مواجهتها في الداخل والخارج. وذهبت السياسة السعودية إلى أبعد حد في تحدي رغبة الثوار بمحاكمة عادلة للرؤساء، بل عقدت الأمور بينها وبين الشعوب العربية، إذ بدأت باستضافة زين العابدين بن علي، ثم عملت بشكل كبير على منع إسقاط الرئيس المصري حسني مبارك ومحاكمته، وجندت الإعلام الرسمي وشبه الرسمي لبذل كل طاقاته لإجهاض محاولة التغيير في مصر، كما كان لها دور كبير في قمع الاحتجاجات في البحرين بطريقة مباشرة، حيث أرسلت قوات درع الجزيرة لمواجهة المحتجين وحماية الأماكن الحيوية في البلاد من زحف المتظاهرين والانقلاب على ملك البحرين، كما تجاهلت السعودية تماماً الحراك الليبي، بالرغم من الخصومة الشديدة مع القذافي، بل التزمت

التأييد غير المعلن للقذافي حيث كانت السعودية هي البلد الوحيد الذي لم يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي على الرغم من سقوط القذافي، وقد كان موقفها من اليمن مؤيداً للرئيس اليمني معارضاً للحراك اليمني، إذ تبنت المبادرة الخليجية التي بمقتضاها يخرج الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خروجاً آمناً. ما أثار التحيز السعودي للأنظمة السابقة والدفاع عنها واستضافتها على أراضيها، ما أثار قطاعات واسعة من الشباب والأحزاب الثورية اتجاه السعودية ووضعها في مصاف الخصم للثورة والشعوب التي تريد التغيير وتنشد التحرر. أما الموقف في سوريا فقد كان مختلفاً إذ يظهر العكس في الصمت السعودي لما يجري على الأراضي السورية، حيث يوجّه النظام السوري وإعلامه ومؤيدوه أصابع الاتهام إلى السعودية بتمويلها ودعمها للحراك السوري للتخلص من بشار الأسد بدعم الجيش الحر. إن النظام السوري يحمل المملكة السعودية مسؤولية ما حدث للبلاد، وإن السعودية تريد التخلص من النظام الأسدي وإجهاض مشروعه الإصلاحي، حيث تسعى السعودية إلى تقويض النظام السوري وشل حركته منذ أن تم اغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، حيث دعمت السعودية تحالف ١٤ آذار[٤٣] الذي يعد ضربة استراتيجية للقضاء على الوجود السوري في لبنان ومن ثمة شل حركة الامتداد الإيرانية في المنطقة التي تتوسطها سوريا وحزب الله في لبنان، لتحتل السعودية مكانة سوريا وإيران في لبنان على الصعيد السياسي تحت

(٤٣) تحالف ١٤ آذار، هو تحالف سياسي يتكون من كبار الأحزاب والحركات السياسية التي ثارت على الوجود السوري في لبنان بعيد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، أو ما سمي بـ ثورة الأرز، والتي تلقت الدعم من عدد من الدول بالأخص فرنسا وأمريكا والسعودية والأمم المتحدة. وقد أخذ اسمه من التاريخ الذي أقيمت فيه تظاهرة جمعت أكثر من مليون شخص سنة ٢٠٠٥.. تتمثل أبرز أهداف التحالف في إقامة محكمة دولية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، وإلى تطبيق القرار الرقم ١٥٥٩، وإلى قيام دولة لبنانية تعتمد على المؤسسات والقانون، وإلى نهضة الاقتصاد الوطني والابتعاد عن لعبة المحاور الإقليمية. يواجه التحالف معارضة شديدة من طرف قوى ٨ آذار التي يقودها حزب الله والتيار الوطني الحر، كما تربطه علاقة متوترة جداً مع سوريا التي يتهمها بتصفية رموزه، وفي عام ٢٠١٠، بدأت علاقات أحزاب مؤسسة للتحالف تتحسن مع سوريا، وذلك بعد زيارة وليد جنبلاط وسعد الحريري لدمشق.. من أبرز قادة تحالف ١٤ آذار: سعد الحريري، سمير جعجع والرئيس السابق أمين الجميّل. وكان في هذا التحالف وليد جنبلاط، إلا أنه انسحب منه معلناً حياده السياسي. ترتبط القوى المشاركة في هذا التحالف بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومع بعض الدول العربية والخليجية الأخرى.

غطاء المساعدات والاستثمارات المالية وإعادة إعمار لبنان؛ ويهدف ذلك إلى تحقيق الغرض الأساسي لتمكين السعودية من دورها الإقليمي المناهض لإيران، ومن ثمة جعل السعودية هي المحرك الدولي في هذه المنطقة الساخنة، للعمل على تهدئة الأوضاع فيها لصالح الموقف الدولي، ومن ثمة عزل لبنان عن النفوذ الشيعي، مع ضرب المقاومة الشيعية التي يمثلها حزب الله ومن ورائه (سوريا ـ إيران) لتخفيف الضربات المفاجئة القاسية في العمق الإسرائيلي التي يكررها حزب الله بين الحين والآخر رداً على العنف الإسرائيلي، ولن يكون هذا إلا بفصل لبنان عن سوريا وتقويض النظام الأمني السوري، الأمر الذي فطنت له إيران مبكراً وأجهضت تحالف ١٤ آذار عندما قام حزب الله بانقلاب مضاد ألغى به جميع مفاعليها، وانتهى بسيطرته الشاملة.

تبقى نقطة واضحة شديدة الخصوصية في إدارة المملكة السعودية للأزمة الثورية عن قرب في البحرين، حين قامت بتفعيل ما يسمى بـ درع الجزيرة لقطع محاولات إيران استغلال حالة الحراك الثوري في المنطقة لقلب الأوضاع في الخليج والسيطرة عليه، وأعلنت السعودية أن الخليج خط أحمر، وأغلقت الباب في وجه إيران لما أثاره شيعة البحرين من تفعيل حراك ثوري على غرار ما حدث في الجمهوريات العربية ذات الربيع العربي. وبلا شك تكاتف محور الخليج العربي مع السعودية ومع البحرين في إخماد الحراك البحريني سواء من خلال التعتيم الإعلامي الذي قامت به الجزيرة القطرية في عدم تأجيج الحراك في البحرين وعدم بث مشاهد القمع التي ارتكبتها القوات السعودية والنظام البحريني إزاء المتظاهرين. وتم تمرير ملف الحراك الثوري في البحرين بأنه مجرد تظاهرات غاضبة قليلة العدد، وقد احتواها الملك بإجراء تعديلات فورية تلبية لمطالب المتظاهرين، وبهذا قد نجحت السعودية في القضاء على الحراك البحريني لضمان سلامة الخليج من أية قلاقل ثورية قد تربك شبه الجزيرة العربية ككل. السعودية بلا شك تبحث عن دور إقليمي يحصن أمنها وعقيدتها الوهابية والعقبة التي تقف أمامها هي إيران وأخواتها في المنطقة العربية.

على الرغم من هذه الأجواء المشحونة بين السعودية والحراك الثوري في البلاد، انبرت بعض الآراء للدفاع عن سياسة السعودية لتؤكد بأنها تدعم وتساند

هذا الحراك[٤٤]، لكن يظل الحراك السوري الكاشف الحقيقي لنيات شبه الجزيرة والخليج العربي في موقفهم من الثورة ككل، حيث وصف بعض المحللين المواقف السعودية والخليجية اتجاه الثورات العربية، أو ما يسمى بـ الربيع العربي، بالمتناقضة، وأنها لا تتعدى كونها تنفيذاً لتوجيهات أمريكية أوروبية مباشرة يهدف منها التصعيد ضد القيادة السورية. مستندين إلى أن السعودية تمنع كل أنواع الاحتجاج على أراضيها، إلا أنها دعمت مسيرات الجالية السورية التي تجمعت في العاصمة السعودية الرياض تحت لافتات وشعارات تنادي وتطلب إسقاط النظام السوري. وبحسب المحللين، فإن السلطات السعودية قامت بدعم الرئيس المتنحي حسني مبارك إبان الثورة المصرية التي شهدتها دولة مصر في ٢٥ من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، حيث عبرت السعودية عبر فضائياتها بالوقوف الكامل مع حليفها ضد أكثر من ٨٠ مليون مصري كانوا قد طالبوا بحقوقهم المشروعة، ويضيف مراقبون أن السلطات السعودية قامت باستقبال الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، في أراضيها وآوته بعد أن فر هارباً من ثورة الشعب التونسي التي طالبت بإسقاط نظامه الاستبدادي، ولم تسلمه لتونس حتى الآن للمحاكمة، ناهيك عن دور السعودية في البحرين[٤٥].

---

(٤٤) بعض الآراء المؤيدة والتي تدعم وتنفي عن السعودية شبهة عدم تحيزها ضد الثورة العربية، والتي وردت على هذا الموقع الإلكتروني: <http://www.alsharq.net.sa/2011/12/08/35644>.

السعودية كانت وراء المبادرة الخليجية التي تهدف إلى إخراج صالح من الحكم ونقل السلطة في اليمن بشكل سلمي وبما يستجيب لمطالب الثوار. ليس هذا فقط، فقد قامت المملكة بدعم الاقتصاد المصري بأربعة مليارات دولار، ومثلها من دول الخليج العربي، وبغض النظر عن الهدف من ذلك، إلّا أنّ دعم الدولة المصرية في هذه المرحلة هو دعم للثورة.. وليس بخافٍ على أحد الدور السعودي الكبير في الوقوف إلى جانب الثورة السورية بدءاً برسالة خادم الحرمين الشريفين، مروراً بدورها في مجلس التعاون وليس انتهاءً بالضغوط التي تمارسها من خلال الجامعة العربية والمؤسسات الدولية. وبعدها يأتي من يقول إنّ الرياض تقود جبهة مضادة للثورات العربية!

يلاحظ أن هذه التبريرات التي وردت بهذا الموقع هي نفسها التي تؤخذ ضد المملكة السعودية بأنها تقف ضد الثورات العربية!

(٤٥) أشارت بعض التقارير بالصحف وفقاً لشهادة ناشطين حقوقيين بـ: أن السلطات السعودية وحلفاءها الخليجيين أدخلوا جيش درع الجزيرة السعودي إلى البحرين وفضوا الاعتصام الشعبي الكبير الذي أقيم في دوار اللؤلؤة، حيث قتل أكثر من ٤٠ شاباً واعتقل أكثر من ٢٠٠٠ من المحتجين المسالمين. اعتقلت السلطات البحرينية أغلب الرموز الدينية البحرينية، كما توفى عدد من المواطنين أثناء تعذيبهم في السجون. كما قامت السلطات السعودية بمنع التظاهرات في المنطقة الشرقية والتي طالبت بالإفراج عن بعض سجناء الرأي وإعلانها تضامنها مع الشعب البحريني.

تتعالى الأصوات المؤيدة بدخول السعودية البحرين وإيواء زين العابدين، وعلاج صالح ومساعدته بالخروج الآمن، ومساعدة مبارك والتوسط لحل أزمة مبارك لعدم دخول السجن، كلها أسباب تفسرها بعض الشهادات بأنها كانت بمثابة الحكمة السعودية الخائفة على مصالح البلدان العربية وشعوبها ودور الوسيط الذي قامت به بين الرؤساء المنقلبين برياح التغيير وشعوبهم، ما هي إلا محاولة لحقن الدماء حتى لا يتحول الأمر إلى حرب أهلية بين الرؤساء وبين شعوبهم. هذا التفسير العاطفي الذي يضع السعودية في صورة الأم الحنون وككبيرة أشقائها ما هو إلا الوجه الآخر كما أفصحت عنه بعض الآراء والتحليلات السياسية[٤٦] حول القرار السعودي الذي يتمثل في رغبة الرياض في تأدية دور في توجيه هذه التحولات الكبرى التي يشهدها الوطن العربي؛ فمنذ انطلاقة الشرارة الأولى للانتفاضات الشعبية، تتسابق عواصم دولية وإقليمية على التأثير عليها ومحاولة توجيهها، إدراكاً منها لأهمية هذه الثورات على مستقبل المنطقة بشكل عام وكذلك على مصالحها؛ فواشنطن وموسكو ولندن وباريس وكذلك طهران وأنقرة وحتى إسرائيل، جميعها تحركت، ولا تزال، لكي يكون لها نصيبها من نهايات هذه الثورات، إما بتقليل الضرر أو تضخيم المكاسب من خلال شعار التعاطف مع تطلعات الشعوب ذريعة لها للتأثير في الأحداث من خلال التصاريح والزيارات، ومن أبرز هذه الزيارات التي تصيدت تعاطف الشعب المصري والإيحاء بأنه مع ثورة الشعوب العربية للحرية والديمقراطية كانت زيارتا تركيا وإيران لمصر. وقد لحقت إسرائيل أيضاً ركب هذه المداعبات السياسية التي يطلقها العالم إلى الشعوب العربية، وقد صرح ناتانياهو بحق الشعوب العربية في التغيير وبأن إسرائيل تساند وتدعم هذه الثورات، وبأية حال لم يترك المسؤولون في البيت الأبيض الأمريكي اهتمامهم المبالغ في تأييد حق الشعوب العربية، بل ذهبوا إلى أبعد مدى في اهتمامهم هذا في توجيه هذه الثورات الشعبية بما يتفق مع مصالحهم. إذاً، لغة العالم السائدة هنا مع حالة الحراك العربي تحكمه بلا شك أجندة المصالح والمكاسب والسيطرة على الأنظمة الجديدة.

لا يختلف أحد مع أحقية المملكة السعودية في دخول هذه المنافسة

---

(٤٦) انظر: آراء وتحليلات موقع روسيا اليوم حول الشأن السعودي وموقفه من الثورات العربية: <http://arabic.rt.com/forum/showthread.php>.

القائمة على لغة المصالح والسيطرة، وعليه وجب على المملكة الدخول في هذا الصراع المنافس مع أوروبا وأمريكا وروسيا وإيران وتركيا، حول الحراك الثوري لما يضمن مصالحها في المنطقة، وفي سابقة تعد الأولى من نوعها في الفعل السياسي، إذ قام محمد مرسي الرئيس المصري بزيارة عكسية لإثبات نيات المملكة السعودية بأنها مع الثورة المصرية، وعليه أخذ وعوداً بالدعم المالي من السعودية، وبذلك كان مكسباً دولياً للسعودية في حينها أمام إيران، أن مصر ستبقى تحت السيطرة السعودية أو على أقل التقديرات، فإن مصر لن تفتح بابها للتشيع المذهبي، وهذا ما تحرص عليه السعودية بشكل عام على مستوى علاقاتها بدول الجوار. وعليه قامت دول الربيع العربي بأولى زياراتها بعد استلامها السلطة إلى المملكة السعودية، لما لها من دلالة سياسية تنم عن سياسة اتباع عقائدي على المذهب الوهابي السني، هذا **أولاً**، **وثانياً**، سياسة تبييض الوجه السعودي على المستوى الشعبي لهدم كل الطعون المقدمة في علاقة السعودية مع الأنظمة السابقة. ويعد هذا من ذكاء السياسة السعودية التي استطاعت أن تقنع وتسيطر على السلطة الجديدة في البلاد العربية وجعلها تقوم بفروض الاتباع لسياسة السعودية حتى حين.

ج ـ لعبة الإصلاحات الاستباقية

من أبرز نتائج العامين للحراك الثوري في المنطقة العربية، أنها تسببت في إجراء إصلاحات استباقية لتفادي حدوث الانقلابات التي تؤدي إلى انفلاتات، ومن ثمة تغيير رأس الحكم فيها. وتسبب الحراك الثوري في دول الجوار إلى اعتماد تحركات إصلاحية دستورية وقانونية بخاصة في المملكة الأردنية والمملكة المغربية وسلطنة عُمان، ومن هنا تبرز أهمية الحراك الثوري الشعبي الحقيقي الذي ابتعد عن تنفيذ استراتيجية الحراك المهجن في دول الربيع العربي التي جاءت بمساعدات غربية كما الناتو في ليبيا.

(١) حراك سلمي للقصر المغربي الموازي لامتصاص الحراك الثوري للشارع

استبق القصر الملكي في المغرب الحراك الثوري بين صفوف رعيته بحراك موازٍ أكثر ثورية، لكنها ثورية وقائية مناهضة لثورية الربيع العربي التي هبت رياحها على المنطقة العربية، ليعطي المغرب نموذجاً للتحول السلمي نحو نظام ملكي دستوري مع تنازلات ملكية، أو بالمعنى الأدق «تنازلات محدودة»، من اختصاصات سلطة الملك الواسعة وإعطائها للحكومة

والبرلمان، حيث اتخذ الملك عدداً من التدابير للحيلولة دون اختراق رياح الربيع العربي حدود المملكة المغربية.

احتوى القصر الملكي الأزمة بالتفاف الملك محمد السادس على الحراك الشعبي بإجراء مبادرة تعديل الدستور المغربي، وهي حركة تتسم بالحنكة السياسية الذكية حيث قام بإنشاء لجنة مؤلفة من شخصيات ذات حظوة لدى عامة الشعب المغربي لتقديم مسودة دستورية جديدة للقصر الملكي لاعتمادها وطرحها على الشعب المغربي لإجراء استفتاء عليها، وعلى هذه الخطوة تمت تهدئة الحراك الثوري بالمغرب، وتم إجراء انتخابات برلمانية سابقة لأوانها بناء على التعديل الدستوري الجديد، وعلى هذا الأساس فاز حزب العدالة والتنمية[٤٧] بقيادة عبد الإله بنكيران، بأكثر من ربع مقاعد البرلمان[٤٨].

---

(٤٧) حزب العدالة والتنمية، حزب سياسي مغربي ذو توجهات إسلامية، حصل على أكثر من ربع المقاعد في الانتخابات البرلمانية المغربية عام ٢٠١١. ويرجع تأسيس حزب العدالة والتنمية إلى عام ١٩٦٧م، وذلك بعد انشقاق داخل الحركة الشعبية قاده زعيم الحزب آنذاك ورئيس البرلمان المغربي الدكتور عبد الكريم الخطيب، يوم امتنع عن موافقة ملك البلاد لإعلانه حالة الاستثناء، وهو الأمر الذي لم يَرُق للقصر فقام بالتضييق على الخطيب، وبالتالي حصول الانشقاق، وبعدها سيعرف الحزب مساراً مسدوداً بحيث مورست حوله مجموعة من العراقيل دفعته إلى الانسحاب من الساحة السياسية.. ويُعرِّف حزب العدالة والتنمية المغربي نفسه بأنه: «حزب سياسي وطني يسعى، انطلاقاً من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابياً في مسيرة الحضارة الإنسانية». تابع المزيد من المعلومات عن الحزب على موقع الحزب الإلكتروني: .<http://www.pjd.ma>

يعد حزب العدالة والتنمية من الأحزاب الأكثر انفتاحاً على الحداثة «الإيجابية»، ذو دبمقراطية داخلية فعلية، حظي في الاستحقاقات الأخيرة بالإجماع عليه من طرف الناخبين، انطلاقاً من رسالته لا من أسماء عائلات المرشحين، مستمداً بذلك توجهه من برنامج تفاعلي مع وفي خدمة الناخبين والشعب المغربي عموماً.

(٤٨) أشارت ـ سي إن إن العربية ـ ٢٨ ـ ١١ ـ ٢٠١١، في تقرير خاص عن الانتخابات البرلمانية المغربية: أظهرت النتائج النهائية للانتخابات المغربية الأحد نجاح حزب العدالة والتنمية في رفع حصته من المقاعد إلى ١٠٧، ليحصد أكثر من ربع مقاعد البرلمان، بفارق كبير عن حزب الاستقلال في المركز الثاني، الذي نال ٦٠ مقعداً، بينما كانت حصيلة حزب التجمع الوطني للأحرار ٥٢ مقعداً.. وحاز حزب الأصالة والمعاصرة ٤٧ مقعداً، بينما بلغت حصة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ٣٩ مقعداً، متقدماً على حزب الحركة الشعبية مع ٣٢ مقعداً، وحزب الاتحاد الدستوري مع ٢٣ مقعداً، وحزب التقدم والاشتراكية، الذي بات لديه ١٨ مقعداً.

ويذكر أن مجلس النواب يتألف من ٣٩٥ عضواً، يتوزعون ما بين ٣٠٥ أعضاء ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية و٩٠ عضواً ينتخبون برسم دائرة وطنية تحدث على صعيد تراب المملكة، ويخصص للنساء (٦٠ مقعداً) والشباب ممن لا يزيد سنهم على أربعين سنة (٣٠ مقعداً).

وعليه، أسندت إليه رئاسة الحكومة، وتم تشكيل حكومة ائتلافية[٤٩]، لضمان قاعدة عريضة داخل مجلس النواب الجديد.

هذا واعتقد الساسة المغاربة بأن المملكة قد نجت، وصمدت أمام عواصف ثورات «الربيع العربي»، وهذه نجاة في واقع الأمر ظاهرية، بسبب الغياب لبرنامج إصلاح رئيس للحكومة الجديدة، فضلاً عن أن المعادلة الدستورية الجديدة التي دمجت العديد من متطلبات الحراك الثوري في بنودها «إلا إنها لا تزال بعيدة عن تحقيق نظام دستوري ملكي، مع أنها أخذت العديد من الخطوات في هذا الاتجاه، حيث إنه لا يزال بحوزة الملك العديد من السلطات إلى جانب لقب (أمير المؤمنين).

ولكن في نهاية المطاف وباتخاذ تدابير سريعة ومدروسة، نجح الملك محمد السادس في تهدئة مطالب الشعب المغربي بشكل عام[٥٠]، بينما واقع الشارع المغربي يعطي إشارات ودلالات بحدوث حراك ثوري آخر في القادم من الأحداث، بخاصة في ظل حالة استمرار الاحتقان الاجتماعي وتفاقم الفقر والبطالة التي تصل إلى نسبة ٣٠ في المئة بين صفوف شباب المغاربة، وأن ربع عدد السكان المغاربة محرومون من الرعاية الاجتماعية.

ثمة هدوء استثنائي يشهده المغرب، الذي يرجع بالأساس لثقة المغاربة في ملكهم محمد السادس الذي يواكب إيقاع الشارع المغربي، حيث يرأس اجتماعات الحكومة ويقدم الأولويات، ويحسن اختيار مستشاريه الموجودين باستمرار على الساحة السياسية حتى في وسائل الإعلام، والقادرين على

---

(٤٩) الحكومة الائتلافية: هي الحكومة المغربية لـ٢٠١٢ أو حكومة بنكيران، وهي الحكومة التنفيذية الثلاثون منذ استقلال المملكة المغربية (١٩٥٦) يرأسها عبد الإله بنكيران (عن حزب العدالة والتنمية)، لتكون أول حكومة يقودها الإسلاميون منذ الاستقلال. نتجت من الانتخابات التشريعية المغربية ٢٠١١، التي أعقبت تعديلاً دستورياً مهماً استُفتي عليه عام ٢٠١١. وعُيّنت هذه الحكومة الائتلافية رسمياً من قبل ملك المغرب يوم ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.. تضم حكومة بنكيران ٣٢ وزيراً من كل من حزب العدالة والتنمية (١١ حقيبة) إضافة إلى وزراء من أحزاب الاستقلال (٦) والتقدم والاشتراكية (٤) والحركة الشعبية(٤)، وآخرين مستقلّين. وحملت التشكيلة الحكومية الجديدة إحداث وزارتين جديدتين هما الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

(٥٠) انظر: خير الدين حسيب، «الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل،» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

جذب قطاعات كبيرة من الجماهير، وأرجع المحللون للشأن المغربي إلى أن هذا الهدوء راجع إلى حرص حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم على رضا الملك محمد السادس، ولا سيما أن هذه هي المرة الأولى التي يحكم فيها الحزب في تاريخ البلاد بعد سنوات قضاها معارضاً. وقد نجح الحزب الحاكم حتى الآن في السيطرة على الحراك الشعبي مع تشتيت قوة الحراك والتنزيل من سقف مطالبه، حيث نجح بنكيران رئيس الحكومة في تمبيع العديد من القضايا لكسب المزيد من الوقت والتهدئة والاحتكام إلى لغة خطاب سياسي ديني يلعب فيه على عواطف الشعب من دون تفعيل حقيقي لحل مشاكل الغلاء والبطالة والفساد، ذلك الملف الذي تبناه حزب العدالة والتنمية وفاز من خلاله في الانتخابات البرلمانية.

وعلى الرغم من اختلاف معطيات المشهد السياسي في المغرب عنه في دول الربيع العربي وبخاصة في تونس أو الأردن، فليس ثمة نزاع بشأن السياسات الإسلامية على غرار الأولى، ولا اضطراب شعبي راغب في الإطاحة بنظام الملكية على غرار الثانية، فضلاً عن أزمة الحراك الثوري المغربي الداخلية بالمغرب مع تعالي بعض الأصوات لإثارة الحراك الشعبي مرة أخرى، لكنها محاولات لا ترتقي إلى فعل حقيقي لإثارة الاضطراب أو الجدل، على الرغم من غياب برنامج إصلاح رئيس في مملكة تعاني ظروفاً اقتصادية صعبة. لتبقى تجربة المغرب فريدة من نوعها في المنقطة العربية وحراكها الحقيقي «الثوري» الذي جاء من القصر.

(٢) الأردن والحراك المستمر

يأخذ المحرك الفعال للحراك الثوري الأردني طابع الإسلاميين واليساريين والعشائريين الذين أرادوا صنع تجربة مماثلة لما حدث في المنطقة العربية لما يسمى ربيعاً عربياً، لكنه على طراز أردني خاص بعيداً عن حماس الشباب وانفعال الحراك الثوري التلقائي الذي اتسمت به تونس ومصر في بدايته. إن الحراك الأردني ومحركيه ركزوا على إصلاح الحكومة بالتغيير السياسي الراديكالي والحد من صلاحيات الملك لا الإطاحة به، وعليه استخدمت القوى السياسية التظاهرات كورقة سياسية للضغط على الحكومة لتحقيق إصلاحات تطالب بها منذ سنوات، واستمرت هذه الدعوات الحكيمة لتواكب «موضة الثورات العربية» ولتصنع لنفسها التغيير السلمي جنباً إلى جنب الملك.

وعلى الرغم من دعم القوى السياسية للملك، إلا أن المحللين يرون جملة عوائق تقف أمام التغيير الجذري في مفهوم تناول السلطة في الأردن، وتعد بالأساس السلطة الملكية المطلقة للملك الأردني عبد الله الثاني، هي من أهم هذه العوائق. هذا بجانب تصاعد العديد من المخاوف من تجربة الحراك الثوري وانفعالها لدرجة الانفلات أحياناً في دول الربيع العربي، كما حدث في سوريا دولة الجوار، جعل الأردنيون أنفسهم متخوفين من تكرار نموذج الشتات كما في اليمن وليبيا، كما إنهم يتخوفون من تكرار نموذج عدم الاستقرار في مصر أو تونس، فضلاً عن تجربة الإسلاميين في البلدين التي أظهرت أو عرت ضعف المشروع السياسي لدى التيارات الإسلامية، وعليه، انكشف الغطاء عن الإسلاميين في الأردن، وانحصر السؤال في الأردن: ماذا بعد الملك؟ أو بمعنى أصح، هل يوجد على الساحة من هو صالح للعمل السياسي وتحقيق الأمن والرفاهية للشعب الأردني في حال انقلاب الأوضاع في الأردن ليجري فيها ما جرى في دول التغيير العربي؟

إن مرارة التجربة القاسية التي صاحبت الربيع العربي في دول التغيير من إضرابات وتوترات، فضلاً عن الانتهاكات الحقوقية والفوضى السياسية والأزمات الاقتصادية، جعلت الأردنيين يلتفون أكثر حول محدودية الحراك الثوري وينتظرون ما يجود به الملك من إصلاحات، لذا استغل الملك هتاف الحراك الثوري في بلده تحت شعار (الشعب يريد إصلاح النظام) بدلاً من إسقاطه.

وجاءت إصلاحات الملك أقرب إلى ما أن تكون تقليدية لاحتواء الأزمة، وعليه، قام بحل البرلمان[٥١] وقام بإجراء انتخابات متعجلة كغطاء إصلاحي لامتصاص وتهدئة الحراك الشعبي[٥٢]، لكن تبقى الأزمة الجوهرية، وهي لب

---

(٥١) وفقاً لوصف صحيفة **الغارديان** البريطانية في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني حول الشأن الأردني، في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣: < http://www.guardian.co.uk >.

(٥٢) وفقاً لإجراءات الملك الإصلاحية بشأن حل البرلمان حيث (أمر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في بيان ملكي بحل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة، ويؤمل أن تنظم قبل نهاية ٢٠١٢. وتجري الانتخابات النيابية بحسب الدستور الأردني مرة كل أربعة أعوام، وبحسب البيان أن «الإرادة الملكية السامية صدرت بإجراء انتخابات نيابية لمجلس النواب وفق أحكام القانون»، وأقر مجلس النواب في تموز/ يوليو ٢٠١٢، تعديلاً على قانون الانتخاب خصص ٢٧ مقعداً لقائمة وطنية مفتوحة) وهذا ما اعتبرته المعارضة الإسلامية التقليدية في الأردن بقيادة =

الأزمات الثورية، في استمرار الاحتقان السياسي إلى درجة الانفلات أحياناً في ظل التغيب التام لإصلاحات جذرية تلبي حاجة المعارضة المحركة للشارع.

على مدار العامين تزايدت الاحتجاجات على عدم تنفيذ معظم الإصلاحات التي وعد بها الملك الأردني بعد انتهاء الاحتجاجات في عام ٢٠١١، وعلى مدار عام ٢٠١٢، شهد البلد المزيد من التوتر السياسي بين رغبة الملك في إجراء ربيع متناسب مع الظرف الأردني بسياسة القصر، وبين رغبة القوى السياسية المعارضة وبين الشعب بطبقاته الكادحة وهي تلك الطبقات التي تعاني استمرار الأزمات السياسة الاقتصادية، ما يمثل خطورة حقيقية على الأردن ويضعها أمام عرقلة سياسية أكثر حدة.

وفي ظل هذه العرقلة السياسية للقصر الملكي والتي استغلها التيار الإسلامي لصالحه، حيث وظفها جيداً في الشارع الأردني وكسب لصفه العديد من قوى العشائر المعارضة. قام التيار الإسلامي[٥٣] بتنظيم العديد من المسيرات مطالباً الملك عبد الله بتسريع الإصلاحات الديمقراطية، وشارك في التظاهرة بعض شخصيات المعارضة العشائرية يطالبون أيضاً بإجراء إصلاحات سياسية واسعة، حيث كانوا الأعلى صوتاً في انتقاد حكم الملك عبد الله من الإسلاميين.

بلا شك أن التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية بغض النظر عن سقوط الأنظمة، وسواء كان الأمر مدبراً أم عفوياً، فتلك التغيرات كسرت حاجز الخوف لدى الأردنيين وأصبح لهم السيادة في المطالبة بحقوقهم بلا تردد، والجديد في الحراك الأردني استجابة الملك عبد الله، لصوت التغيير

= الإخوان المسلمين غير كاف، بل طلبت باجراء تغييرات على القانون الانتخابي تتيح تمثيلاً أكبر في البرلمان، وتعمل في النهاية على تحويل الأردن إلى ملكية دستورية.

(٥٣) أخبار مقتطفة من بعض الصحف حول موقف التيار الإسلامي من إصلاحات الملك: وفي أول احتجاج على هذه الإصلاحات، قال الشيخ همام سعيد، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، إن قيام العاهل الأردني بحل البرلمان الذي تسيطر عليه العشائر تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية لا يكفي، وأضاف أن حزبه لن يتراجع عن قراره بمقاطعة أي انتخابات مستقبلية في ظل النظام السياسي الحالي، وقال همام «نحن نطالب بمطالب معروفة للجميع وأصبحت على لسان كل مواطن في هذا البلد وهي الإصلاحات الدستورية الحقيقية وإيجاد قانون انتخاب غير هذا القانون. هذا القانون مرفوض، ويقول الإسلاميون إن قوانين الانتخابات التي أقرت في تموز/ يوليو الماضي جرى تصميمها للحد من نفوذهم بتقسيم الدوائر لصالح المناطق العشائرية قليلة السكان والمؤيدة للحكومة حيث خصصت لها أغلبية مقاعد البرلمان..انظر: المزيد على الموقع الإلكتروني لـ بي بي سي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/10/121005_new_jordan_demos.shtml>.

والرغبة في خلق ربيع خاص بمملكته من دون المساس بهيبة القصر وأمان وأمن شعبه وسلامة أرضيه، لكن الربيع الملكي الذي يريده عاهل الأردن، لا يزال قيد المصير المجهول وما من خطة واضحة حول كيفية تحقيقه.

(٣) عُمان وتلبية مطالب الحراك الثوري

سلطنة عمان قليلة الأحداث والأخبار على شرائط الأخبار المحلية والعالمية، فقد يظن البعض أنها سلطنة عربية هادئة ونموذج للرخاء العربي، إلا أن هذه السلطة في واقع الأمر تموج تحت حزمة من الغضب الشعبي الذي يثار بين الحين والآخر حيث قاد هذا الحراك[٥٤] شباب محافظة ظفار، تلك المحافظة التي صدّرت في الماضي انقلاباً ثورياً عرف بـ «ثورة ظفار»، لكنه فشل[٥٥].

انحصرت مطالب الحراك الثوري العماني في مطالب محددة نحو إصلاحات سياسية واجتماعية لا تعدو كونها مطالب مشروعة وعادية، منها المطالب بإصلاحات سياسية مثل زيادة صلاحيات مجلس الشورى، وتحقيق

---

(٥٤) الاحتجاجات العُمانية ٢٠١١ م: هي حملة احتجاجات شعبية انطلقت يوم الجمعة ٢٥ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ م، متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ م. قاد هذه الاحتجاجات الشبان العمانيون الذين اعتصموا في محافظة ظفار بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير عام ٢٠١١م، وطالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

(٥٥) **ثورة ظفار**: هي حركة انقلابية على حكومة سلطنة عمان وظفار هو الإقليم الجنوبي لسلطنة عمان، وظهرت هذه الثورة في الستينيات في فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور، وامتدت حتى نهاية ١٩٧٥وتم إخمادها كلياً، وكانت هذه الثورة تحمل أيديولوجية اشتراكية يتحكم فيها الاتحاد السوفياتي عن طريق اليمن الجنوبي الاشتراكي، فكان يتم تعليم وتمويل ثوار ظفار من الاتحاد السوفياتي عن طريق اليمن الجنوبي البلد المجاور، وبتمويل كل من ليبيا بقيادة معمر القذافي الذي كان يساعد الثوار في ظفار على حكومة عمان هو وبعض الاشتراكيين من الدول العربية، وبعد فترة من هذه الثورة قام أهل المنطقة بتسليم سلاحهم لحكومة مسقط وتم إخماد الثورة الداخلية، وبقيت المناوشات مع اليمن الجنوبي على الحدود في مناطق ضلكوت وصرفيت، لاحقاً انتهت خطورة التوجهات الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفياتي. وعاد ثوار ظفار واتحدوا مع حكومتهم بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، وتم تكوين جيش خاص بهم يسمى بـ قوات الفرق الوطنية، وهو جيش غير نظامي وعددهم يقارب ١٠٠٠٠ جندي، لتعود من جديد ظفار لتتزعم حركة الحراك الثوري في تحريك احتجاجات الشبان العمانيين الذين اعتصموا في محافظة ظفار بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير عام ٢٠١١م؛ حيث لجأ السلطان قابوس إلى طلب يد العون والمساعدة العسكرية من شاه إيران الذي أرسل إليه نخبة من الفرق الإيرانية والطيارات المروحية، وبدعم من القوات البريطانية الخاصة SAS وأطراف أخرى، لقمع ثورة ظفار الدموية.

استقلالية جهاز الادعاء العام. وتعتبر المطالب الاجتماعية والاقتصادية المحرك الفعلي، حيث انحصرت في المطالبة بتحسين الأجور وتفعيل دور دائرة حماية المستهلك ومراقبة الأسعار، والمطالبة بمحاربة الفساد المالي والإداري، وتفعيل دور جهاز الرقابة المالية في الدولة، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة الرواتب ومستحقات الضمان الاجتماعي، وإيجاد فرص عمل للعاطلين، وزيادة عدد الجامعات الحكومية (في عُمان جامعة حكومية واحدة)، وغيرها من المطالب الأخرى المتنوعة. مرددين شعارات من قبيل «لا للفساد» و«يداً بيد مع السلطان ضد الفساد» و«الحرية للجميع» و«العدالة للجميع» و«كلنا شركاء في الوطن» و«الشعب يريد الإصلاح» و«جامعة واحدة لا تكفي». ورفعوا أيضاً لافتات كتب عليها «الشعب يحب السلطان».

والمتتبع للوضع الملكي في المغرب في حركته الاستباقية لاحتواء الحراك الثوري، يستطيع أن يقول إن الأمر لا يختلف عنه كثيراً في سلطنة عمان في خطوة الالتفاف نفسها حول مطالب الحراك الثوري حيث قام السلطان قابوس بن سعيد[٥٦] باتباع عدد من التدابير الذكية مثلما فعل الملك المغربي محمد السادس. حيث استجاب قابوس لمطالب المتظاهرين الرئيسة، وأجرى تعديلات حكومية بإقالة بعض العناصر التي لا يريدها الشباب المحتج والتي يراها رمزاً للفساد، ثم قام السلطان بإجراء حزمة من التعديلات الدستورية عملت على امتصاص وتهدئة غضبة المحتجين وضمان عدم تكرار نماذج الفساد المحتج عليها مع ملاحقة المفسدين من المسؤولين.

د ـ استمرار الحراك الثوري على الرغم من التعتيم

ثمة بلدان ناشدت بالتغيير وطالبت بإصلاحات سياسية، وعلى خلاف ما حدث في بعض البلدان التي صاحب حراكها الثوري الضجيج والتضخيم الإعلامي، فضلاً عن ملاحقة التفاصيل لحظة بلحظة، فإن بلداناً أخرى مورس عليها نوع من التجهيل الإعلامي سواء في الصحافة المرئية أو المقروءة، حيث

---

(٥٦) يشار إلى أن السلطان قابوس بن سعيد، يحكم سلطنة عمان ـ التي يعيش فيها ٢,٧ مليون شخص، ٧٠ في المئة منهم عمانيون، منذ أربعة عقود ويمارس صلاحيات مطلقة في السلطنة التي تحظر فيها الأحزاب السياسية، حيث حكم السلطان قابوس السلطنة العمانية منذ أن انقلب على والده وخلعه عن منصبه ليستلم سدّة الحكم في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٧٠م، وهو يعمل منذ ذلك الحين على تفادي تغيير النظام جذرياً، مع إصلاحات تدريجية محسوبة ومنضبطة نسبياً بالمعايير الخليجية.

لم يحظَ حراكها سوى ببضعة أخبار قليلة وكأن الأمر غير ذي أهمية.

مفارقة جد خطيرة توحي بدلالات مريبة وتشير بأصابع الاتهام نحو التحيز سواء على المستوى الإعلامي أو على المستوى السياسي، وإلقاء الضوء على جانب محدد والتعتيم على جانب آخر. وانطلاقاً من هذه القاعدة، رأينا تسليط الضوء الإعلامي والتضخيم السياسي على حراك ثوري من دون الآخر، وقد يعلل بعض المحللين تسليط الضوء على الحراك الثوري مثلاً على مصر وحجبها عن الحراك الثوري في جيبوتي، نظراً إلى أهمية مصر وثقلها الإقليمي، وأهل هذا الرأي يتناسون أن على الجانبين يعيش شعب له طموحات سياسية واجتماعية بغض النظر عن حجم بلدانهم وموقعها في المنطقة العربية، ما يفتح لنا ملف التلاعب الإعلامي، لأغراض معينة، الذي يتأرجح بين الإضاءة والتعتيم وبين النشر والحجب. وعلى أية حال إن هذه الأغراض ليست نبيلة ولم تتبع الحيادية. بل وإن الموقف السياسي الواضح والمعلن من قبل المملكة السعودية إزاء البحرين وسوريا موقف ليس حيادياً على المستوى السياسي، فبين التعتيم في البحرين والتحريض حتى لو كان بالصمت أمام الموقف السوري. وعلى المستوى الإعلامي، فإن دور قناة الجزيرة القطرية أو العربية السعودية في بث المجازر التي تحدث في سوريا ولصقها بالنظام حتى تقوى شوكة المحتجين وتشد من لهيب الحراك الثوري وتوجيه غضبة كاملة نحو شخص بشار الأسد، وهو نفسه الإعلام الذي تعامل مع الحراك الثوري في البحرين بمنتهى التحيز حيث تم الطمس والتعتيم ولم تنقل أي من القناتين أي صورة ضد ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى. وليس الحراك الثوري البحريني وحده في المنطقة العربية الذي تم التعتيم عليه، فهناك حراكات ثورية أخرى عربية تم التعتيم عليها أو التعامل معها بخفة إعلامية بلغة عدم الاكتراث، ما أدى إلى إجهاض مبكر لعملية الحراك الثوري الذي لم يخلُ أي بلد عربي منه، سواء في الجزيرة العربية وخليجها أو في شمال أفريقيا.

(١) البحرين

البحرين تعد نموذجاً فريداً لفلسفة التعتيم الإعلامي والسياسي العربي والدولي، حيث تجسد فلسفة الأزمة الثورية التي تعيشها المنطقة العربية.

بدأ الحراك الثوري البحريني في المنتصف من شباط/فبراير ٢٠١١، بالتزامن مع الحراكات الثورية الأخرى التي شهدتها المنطقة العربية،

ووصفته بعض الآراء بالاحتجاج الشعبي، وسماه آخرون بـ «ثورة اللؤلؤ»، وهناك من أسماه بـ «ثورة الورود» (تيمّناً بأداة السلم التي قد أخذوها منهاجاً في هذه الثورة).

قاد هذا الحراك شباب مستقلون إلى جانب سبع جمعيات معارضة شيعية وليبرالية وقومية وبعثية، تطالب بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية وحقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات سياسية والانتقال إلى نظام ملكي دستوري.

لم تلقَ مطالب الحراك أي اهتمام على الصعيد الداخلي للمملكة البحرينية، فضلاً عن فرض حالة من التعتيم حول هذا الحراك ومطالبه على الساحة العربية والدولية، ولم تلقَ أخبار الحراك الثوري أي دعم إعلامي لبث مشاهد التنكيل والتضييقات والخناق والبطش الذي مورس على المعتصمين بشوارع المنامة العاصمة البحرينية، فقد تم التعتيم على ما قامت به الحكومة البحرينية[٥٧] من ممارسة البطش ضد الشباب المعتصم. وفي بادرة غريبة عن النظام البحريني تمثلت في الاستعانة بقوات خارجية لسحق معارضيه، حيث استعان بقوات درع الجزيرة التي من المفترض أن تكون قوة لفض النزاعات الدولية والهجمات الخارجية على إحدى دول مجلس التعاون، ما أدى إلى انتقادات واسعة ولاذعة للحكومة البحرينية. لكنها انتقادات تقترب من اللغة الدبلوماسية، ويرجع ذلك إلى ما تم تمريره من قبل الخليج حول الحراك البحريني بأنه حراك شيعي تقوده إيران للإطاحة بحكام الخليج وزرع رجالها من الداخل في السلطة ومنها السيطرة على الخليج والجزيرة بالكامل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لم يتعاطف المجتمع الدولي كثيراً مع الحراك

(٥٧) ردّت الحكومة باعتقال نشطاء المعارضة، واستخدام القوة، ما أسفر عن مقتل العشرات. وأعقب ذلك سلسلة من الاحتجاجات، والقمع، والجنازات، ثم المزيد من الاحتجاجات. في آذار/ مارس ٢٠١١، أعلن الملك حالة الطوارئ وأنشأ محكمة عسكرية، محكمة الأمن الوطني، لمحاكمة أعضاء المعارضة، يرأسها قاضٍ عسكري وقاضيان مدنيان، ينم تعيينهم جميعاً من قبل قوة دفاع البحرين. تم سجن عدد كبير من المعارضين المتورطين في ثورة ٢٠١١، من دون محاكمة أو محاكمات لاحقة. وفي الأشهر التالية، تم طرد موظفين حكوميين، ولا سيما عاملين في المجال الطبي، وصحافيين. ونتيجة لتشديد الحكومة قبضتها، توحّد السنّة وراء الملك، وبدأ الصراع يأخذ نبرة طائفية بشكل متزايد. انظر: التقرير الحقوقي لمنظمة **هيومن رايتس ووتش** لعام ٢٠١٢ عن «لا عدالة في البحرين. المحاكمات غير العادلة أمام المحاكم العسكرية والمدنية» ص ٥٣ ـ ٥٤.

الثوري البحريني لما اتسم به من الكثير من الانتقادات والشكوك، حيث أعلن المجتمع الدولي أنه واقف بجانب الإصلاح السياسي والحكومي للنظام البحريني.

يتم ضرب أي حراك ثوري في مقتل ووأده مبكراً حين يتم ترويج ونشر معلومات بأن قادة الحراك مجموعة من المخربين الخونة ووصفه بالطائفية، مع توافر غطاء التعتيم الإعلامي والسياسي على الحراك الثوري، هذه اللعبة تم إحكامها بشدة على الحراك البحريني، حيث تم وصفه بالطائفية، وفي واقع الأمر أن أغلبية المواطنين البحرينيين الفقراء من الطائفة الشيعية، والمهمشين سياسياً من قبل النظام البحريني، والذين يعدون كمواطنين من الدرجة الثانية، قاموا بحراكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ضد النظام «السني» الذي يقصي المختلف معه سواء فكرياً أو عقائدياً حيث يقرب النظام البحريني المواطنين ذوي الأغلبية السنية منه، ويمنحهم العديد من المزايا على حساب المواطنين الشيعة.

والمقتل الآخر للحراك البحريني، كمن في عدم التوافق بين فصائل الحراك الثوري وقوى المعارضة، كما لم تكن المشاركة في التظاهرات على نطاق واسع حتى تشمل الطوائف الأخرى. لذا لم يستطع الحراك الثوري في البحرين إحداث تغييرات ملموسة جديرة بالأهمية.

ويبقى التعتيم الإعلامي والسياسي الذي قامت به دول الخليج والسعودية ـ نظراً إلى ما تمتلكه من آلة إعلامية كبيرة ومهيمنة على الساحة العربية ـ خير سند للنظام الملكي البحريني، فضلاً عن الدعم المالي الذي قامت به دول الخليج للبحرين كمحاولة لإسكات أصوات الشعب التي تعاني الفقر[٥٨].

وعلى الرغم من سكون الحراك الثوري وخموده في نهايات ٢٠١٢ وبداية ٢٠١٣، بسبب القوة التي استخدمها النظام البحريني والغطاء السعودي القوي في مساندة الملك البحريني، إلا أن الوضع في المملكة لم يهدأ كلياً،

(٥٨) تجدر الإشارة إلى أن البحرين، البلد الصغير جغرافياً، والفقير نسبياً، من حيث احتياطي النفط والعائدات النفطية، قد حصل أيضاً، إلى جانب اليمن وعمان، على مساعدات مالية من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، منحة بقيمة ٢٠ مليار دولار مدفوعة على مدى عشرة أعوام، وعلى ما يبدو أن القصد من ورائها استرضاء الشعب البحريني.

ولا يزال يشهد اضطرابات متفرقة وضعيفة، إذ سيبقى الاستقرار الحالي غير مستقر طالما استمرت المظالم الاجتماعية والسياسية والفروقات والتباينات الاقتصادية مع وجود بعد طائفي للأزمة.

(٢) الحراك الثوري والإهمال الشعبي

إن حالة اليأس العامة التي تغلغلت في نفوس الشعوب العربية، أثرت بلا شك في انفعالها الثوري والذي عبرت عنه بشتى الطرق سواء الغاضبة، كما في تونس ومصر وليبيا واليمن، أو الهادئة، مثل المغرب والأردن وعُمان. وبين تلك التي أكلها غضبها مثل البحرين، وبين التي التزمت الصمت مثل باقي دول المنطقة التي سيطرت على هذا الانفعال بشتى طرق الترغيب مثل السعودية والكويت والإمارات، وبين تلك التي بلعت غضبها وحولته إلى لا مبالاة بمعنى: ما الفائدة؟ وكان لسان حال هذه الشعوب يقول (شمس الغد لن تأتي بالجديد، وحاضرنا سوف يتآكل من نفسه!). وتضرب الجزائر والسودان خير مثال على هذه النوعية من الانفعالات الثورية التي تجسد حالة الإجهاض قبل ميلادها، وإن ولدت تم وأدها في المهد بحجة الخوف من الفوضى وعدم الاستقرار الذي انتشر في دول التغيير، ما يعكس روح الخوف الشعبي وتجاوب النخبة سواء المعارضة أو المؤيدة للسلطة.

(٣) الجزائر

بدأ الحراك الثوري الجزائري في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، حيث قادته أحزاب المعارضة إضافة إلى الشبان الجزائريين الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد تعثر ذلك الحراك الثوري بسبب عدم استجابة الشعب إليه حيث أفلت جذوته بعد أيام من تحركها، بسبب أنه لم يحظ بتغطية كبرى في الإعلام الجزائري الذي تعامل باستخفاف مع حراك المتظاهرين الخارجين من المدن الجزائرية المختلفة، كما نجح الإعلام الجزائري والمشهد السياسي العام للسلطة الجزائرية في تحويل مسار الحراك إلى مجرد مطالب اجتماعية، اعتبر انه سوف يتم الاستجابة لها، في حين حذر بعض الساسة المعارضين من تحويل الاحتجاجات إلى ثورة، لكنها ستكون ذات خصوصية جزائرية. وبالنبرة نفسها استبعد بعض المحللين السياسيين الجزائريين أن تكون للاحتجاجات علاقة بأي «مشروع ثورة» على شاكلة الربيع العربي، حيث لم تخرج عن كونها «مجرد احتجاجات على

الوضعية الاجتماعية للمواطنين»[٥٩]. وبهذا المعنى ابتعد الحراك الثوري عن مفهوم الثورية سواء لدى النخبة الجزائرية أو الشعب الجزائري، الأمر الذي تعامل معه النظام الجزائري بحيطة وبقدرة من الذكاء إلى تحويل مسار الحراك إلى حالة من الخمود خوفاً من أن يصل إلى ما وصلت إليه الأوضاع في دور الجوار سواء في تونس وليبيا ومصر، التي وصل إليها الإسلاميون، ولعل تجربة الجزائر مع الإسلاميين تجربة مخيفة جعلت الشعب يحسم قراره لصالح النظام والإبقاء عليه حتى يخرجا سوياً إلى أفق الإصلاحات بما يتماشى مع خصوصية الجزائر.

(٤) السودان

إن السودان المنقسم حديثاً إلى دولتين دولة شمالية تقع داخل حدود المنطقة العربية وعاصمتها الخرطوم، ودولة تنصلت من هذه العروبة وحدودها، واعتبرت نفسها دولة أفريقية ليست عربية، وأسست لها كياناً مستقلاً وعاصمة مستقلة تعرف بـ «جوبا»، لتظهر على الساحة الأفريقية دولة وليدة اسمها جمهورية جنوب السودان[٦٠]. هذا الانقسام أثبت فشل الإدارة السودانية الحاكمة في الخرطوم وعجز نظام البشير في إدارة الأزمة واحتوائها، وهذا الانفصال يعكس مدى التخلخل الذي تعيشه السودان ليس على مستوى الحاكم فحسب، بل على مستوى الشعب الذي يرى جسده ينقسم إلى قسمين من دون أي تمسك بالوحدة. كان لهذا أثره بلا شك في طبيعة الحراك الثوري بالسودان. والسودان هنا المقصود بها بالطبع دولة السودان الشمالية العربية.

---

(٥٩) حذر رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الجبهة الوطنية الجزائرية (معارض) عبد القادر دريهم، من تحوّل الاحتجاجات إلى «ثورة». وقال للجزيرة نت «إذا لم تسمع السلطة لهذه المشكلات فستكون هناك ثورة مثلما حدث في بعض الدول العربية»، لكنه استدرك قائلاً إنها ستكون بـ «خصوصيات جزائرية». تابع التصريحات على موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net>.

(٦٠) جمهورية جنوب السودان، هي دولة تقع في شرق أفريقيا، وتعتبر مدينة جوبا عاصمتها وأكبر مدنها. تأسست جنوب السودان عندما انفصلت عن باقي السودان في استفتاء شعبي لسكان الجنوب أعلن عن نتائجه النهائية في شباط/ فبراير ٢٠١١، وتم الإعلان عن استقلال كامل للدولة في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١. وتبلغ مساحة جنوب السودان أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ كم مربع تقريباً. واتخذ الجنوب اللغة الإنكليزية اللغة الرسمية له بديلاً من العربية، وتعد المسيحية الديانة الأكثر انتشاراً في جنوب السودان. انظر: المزيد من معلومات حول جنوب السودان على موقع حكومة جنوب السودان الإلكتروني: <http://www.goss.org>

انطلق الحراك السوداني بالقليل من التظاهرات الصغيرة على استحياء في ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ م، حيث طالب بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما نادى عدد ضئيل منها بتغيير النظام. بدأ الحراك في السودان ببعض الحشد الضعيف من خلال مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت مثل الـ فايسبوك، حيث لاقت هذه الدعوات كماً من السخرية والتعليقات على دعوات الحراك بعمل تظاهرات حشدية للسودانيين، وكشفت هذه التعليقات عن واقع شعبي سيطر عليه اليأس، وشن الحراك السوداني كماً من الأسئلة الصعبة من نوعية: ما الفائدة من الثورة؟ وما الفائدة من الإطاحة بالنظام وحال البلاد التي ادعت الثورة فيها بالتغيير مثل مصر وتونس وليبيا، فلم يأتِ تغييرها بالجديد سوى ازدياد أوضاع بلاد التغيير سوءاً فوق سوء عما كانت عليه من قبل.. وبقي السؤال: لماذا لم ينتفض شعب السودان؟ ليكون الرد هو أن الشعب لا يرى في الأفق بديلاً جديراً بالثقة إذا هو أطاح بحكومة البشير[٦١]. لذا لم تلقَ دعوات الحراك الثوري أي تجاوب من الشعب.

وفي سابقة أولى من التحدي بين الحكومة السودانية وبين المعارضة، أعلنت الحكومة السودانية بلهجة قاسية في انتقادها لمساعي المعارضة لإسقاط النظام وتحدّتها بأن تأتي بـ «ربيع عربي»[٦٢] في البلاد. وكانت هذه الثقة الحكومية في تحديها للمعارضة مبنية على ما اختبره السودانيون أنفسهم من مواقف المعارضة المتخاذلة والقوى الداعية للحراك الثوري، بأنهم يستغلون

---

(٦١) تابع تحليل الأستاذ (علي محمد يس)، الكاتب والمحلل السياسي السوداني حول «شعب السودان.. أين موقعه في الربيع العربي؟» على موقع الجزيرة: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/82c3d982-df2c-4683-9224-9371334a5fda>.

(٦٢) كان هذا في تصريح وجه القيادي في المؤتمر الوطني ـ الحزب الحاكم ـ د. قطبي المهدي، انتقادات عنيفة لرئيس حزب الأمة القومي ـ المعارض ـ الصادق المهدي، وتحداه بأن يأتي بـ «ربيع عربي» في البلاد لإسقاط النظام والعودة مجدداً لسدة الحكم.. ورأى قطبي أن الشعب لم يتجاوب مع المعارضة «لأنه جربهم ولم يقدموا طرحاً اقتصادياً أو ممارسة سياسية أفضل من الإنقاذ». وأضاف «لن يستطيعوا أن يأتوا بربيع عربي ما لم يثبتوا أنهم بقادرين على حكم السودان»، واستبعد قطبي بشدة اندلاع انتفاضة لاقتلاع النظام. وقال «الشعب لديه تجارب معهم، ولن يخرج لإسقاط النظام عشان يجيبوهم هم ذاتهم زي ما حصل بعد نميري». وأضاف «الناس ديل ودوا البلد في ستين داهية». انظر: تصريحات قطبي المهدي في صحيفة **الانتباهة** السودانية بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠١٢. ومن جهته، اعتبر المسؤول في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان ربيع عبد العاطي عبيد، أن التظاهرات التي انطلقت في منتصف الشهر الماضي في البلاد صغيرة إلى حد «السخافة» ولا تمثل شيئاً، وأضاف ضاحكاً «لا أعتقد أن هذه التظاهرة تؤثر في الرأي العام. عدة أشخاص من هنا وهناك، وآخرون في مسجد وحيد، ما هذا؟ إنه سخيف»!

جوع الفقراء للصعود إلى حكم الخرطوم. لكن واقع الأمر في الخرطوم متدهور على المناحي كافة، بخاصة في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية بعد فقدان موارد النفط عقب انفصال الجنوب، إضافة إلى حركات تمرد في كثير من مناطق البلاد، فضلاً عن إصدار مذكرة توقيف دولية بحق رئيسها عمر البشير، فثمة مأزق يخنق النظام الذي، وفقاً لبعض الآراء السياسية، تؤكد أنه لو استمر الضغط الشعبي لإسقاط النظام وقام بإجراء إصلاحات فورية تنقذ مستقبل الدولة والشعب من الفقر. وعلى الرغم من أن السودان شهدت احتجاجات متفرقة ضد حكم البشير وحزبه المؤتمر الوطني، لكن هذه هي المرة الأولى التي يتراجع فيها الشعب عن مطالبه، ليس حباً في النظام أكثر من أنه خوف من تضخم الأحداث، وأن تنقلب السودان إلى شعب مشتت مثل سوريا. هذا التخوف هو تخوف شرعي من قبل الشعب. لكن على شعب السودان أن لا يبدو في صورة المهمل الذي ضيع قضيته وحراكه الثوري وقضايا الإصلاح بسبب الخوف.

هـ ـ عدم نضج الحراك الثوري في الظهير الأفريقي

إن الإهمال العربي وتشتت أوصاله في عدم معرفة ما يحدث في دول الظهير الأفريقي، مشكلة تعكس فقر العرب في مفهومهم للوحدة العربية القاصرة على دول الجزيرة العربية أو دول الشمال الأفريقي، أما الظهير العربي الأفريقي فيكاد يجهله الكثير من العرب نتيجة للإهمال السياسي والشعبي أيضاً، فثمة مصالح تجري على أرض الدول العربية الأفريقية الواقعة في وسط أفريقيا يجهلها العديد من النخبة العربية نتيجة لغياب الرؤية في الأفق السياسي العربي. إن دول الظهير العربي الأفريقي تعد كنزاً استراتيجياً يدركه ساسة المجتمع الدولي، وثمة مصالح استراتيجية تربط المجتمع الدولي مع الأنظمة الديكتاتورية الحالية، ربما لأن ورقة سقوطهم مؤجلة لـ في ما بعد، أو لأن هذه الأنظمة تقدم ما عجزت عنه الأنظمة العربية الساقطة. لذا حرص المجتمع الدولي على إبقائها بالرغم من الحراك الثوري الذي ضرب بعنف الأنظمة الأفريقية في جيبوتي وفي موريتانيا. أما الأوضاع في جزر القمر والصومال، فتكاد تكون مجهولة أو منسية من الذاكرة العربية.

(١) الصومال

لقد أضحى الأمن العربي في امتداده الأفريقي مستباحاً حين انقسم

السودان، وها هي الصومال على وشك التفكيك إلى دويلات بسبب الغزو الكيني[٦٣] وصراع الشباب الصومالي للمقاومة في حراكه الثوري ضد المحتل الجديد لأرضه في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، واستمرار التجاهل العربي لما يحدث في دولة عربية إسلامية أفريقية قد يؤدي إلى تكالب الدول الأفريقية المجاورة للحدود الصومالية الطامعة في الاستيلاء وتقسيم الصومال إلى أقاليم وضمها إلى بلادها[٦٤]

إن عدم النضج والرؤية العربية الواضحة في التعامل مع الملف الأفريقي خاصة في الانفصال التام بين الحركات الثورية في الدول العربية وتباينها بين شمال وشرق وغرب أفريقيا سوف يجهض أي حراك ثوري وسوف يحوله إلى حطام قد يستغله البعض لمصالحه السياسية وفقاً لما يخدم أيديولوجيته ومعتقده. وهنا وجب على دول التغيير العربي أن تسير في اتجاهين، ففي أثناء ترتيب أوضاعها الداخلية، عليها أن تلتفت تجاه إعادة هندسة جيوإستراتيجية لمناطق الجوار العربي في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا بشكل عام حتى لا يتكرر النموذج السوداني مع الصومال ومع جيبوتي ومع موريتانيا وجزر القمر، بخاصة في ظل الاتجاه العام في الصومال للتفكيك والاستسلام للغزو الكيني[٦٥]، بل الارتياح لوجوده

---

(٦٣) في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، قامت كينيا بغزو أراضي جنوب الصومال عسكرياً لتعقب قوات الشباب المجاهدين، وهو ما يعد انتهاكاً لسيادة الصومال، وفقاً لمبادئ القانون الدولي؛ في ظل تجاهل تام من قبل الموقف العربي.

(٦٤) انظر: ، الجوار الإقليمي وأزمة التدخل العسكري في الصومال، شافعي محمد، مركز الشاهد للبحوث والدراسات، ٢١/ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢م. وتابع بعض مقتطفات الدارسة على موقع: <http://arabic.alshahid.net>.

(٦٥) إن الأسوأ في الغزو الكيني للصومال هو الاستمرار في تنفيذ سيناريو التقسيم والتجزئة للأمة الصومالية العربية، إذ إنه بعد الإطاحة بالشباب من كيسمايو سوف يتأتى لكينيا السيطرة على العملية السياسية في كل من جوبا وغيدو، وهو ما يجعل أمر التقسيم تحصيل حاصل؛ فالقوات الكينية تحارب معها ميليشيات محلية صومالية مثل أزانيا وأهل السنة والجماعة، إضافة إلى بعض القوات الحكومية الصومالية التي رفعت العلمين الكيني والصومالي.. ويمكننا أن تتوقع بكل سهولة ويسر أن الغزو الكيني للصومال سوف يخلق ظروفاً جديدة وذرائع على الأرض؛ ففي ظل الغياب الرسمي العربي والأفريقي، ساندت بعض القوى الدولية مباشرة هذه الحملة العسكرية. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى دور الضربات العسكرية الأمريكية من خلال الطائرات من دون طيار التي تنطلق من أحد المطارات الإثيوبية، كما إن البحرية الفرنسية ساهمت بشكل أو بآخر في دعم الحملة الكينية. يعني ذلك أن ثمة توافقاً دولياً على توجه المبادرات الخاصة بالصومال صوب دول الجوار الأفريقية وليس العربية.. وما يثير التفكير ويدعو إلى التأمل أن رد الفعل.. الصومالي الشعبي على =

بالصومال ما يعزز إمكانية تفكيك الصومال إلى دويلات تدور في فلك قوى إقليمية غير عربية. وفوق ذلك أضحت إثيوبيا بدعم غربي ودولي واضح، قوة إقليمية صاعدة يحسب لها ألف حساب[٦٦].

تخلى العرب عن الحراك الثوري الأفريقي وترك تسويته لقوى إقليمية ودولية طامحة وربما عابثة تسعى إلى تحقيق مصالحها وفرض أجنداتها، التي قد تفضي في نهاية المطاف إلى إعادة الصياغة الجيوإستراتيجية[٦٧] لإقليم شرق أفريقيا بشكل عام، ما يطرح علامة استفهام كبرى: هل لدى السلطة العربية الحالية التي أتى بها الربيع العربي الوعي بفرض خطة لضم الظهير الأفريقي إليها والعمل سوياً لمشروع وحدوي يناهض التدخلات الدولية؟ وفي ظل الغياب التام للإجابة عن هذا الطرح الذي يعكس أن ثمة عدم النضج في الحراك الثوري العام الذي هبت نسائمه من دون تخطيط في ما يخدم الصالح العام للمنطقة.

ثمة حدث آخر على الساحة الأفريقية مر ولم تلتفت إليه دول الشمال الأفريقي والجزيرة العربية سواء على الصعيد الإعلامي أو السياسي، وهو الحراك الثوري الذي ثار وخمد في كل من جيبوتي وموريتانيا.

(٢) جيبوتي

لغز ما كان وراء الحراك الثوري في جيبوتي جعله يتحرك ثم جعله يهدأ. . خرج أكثر من ثلاثين ألفاً يوم الجمعة ١٨/ ٢/ ٢٠١١ م، احتجاجاً على حكم الرئيس عمر غيلة، الذي ألغى فقرة دستورية تسمح له بالحكم

= الغزو الكيني لم يكن على شاكلة ما حدث في مواجهة الغزو الإثيوبي عام ٢٠٠٦. وربما يعزى ذلك إلى وجود جماعات صومالية كبيرة داخل الصومال؛ وفي كينيا تنظر بكل ود وتقدير إلى الدور الكيني الذي وفر ملاذاً آمناً لكثير من العائلات الصومالية، فضلاً عن تعاطف هؤلاء الصوماليين مع كينيا في مواجهة تعديات الشباب المجاهدين.. ويبدو أن غياب التظاهرات الشعبية الواسعة المناوئة للغزو الكيني، إنما تعكس في أحد أبعادها رفضاً صومالياً لسياسات الشباب المجاهدين ومعتقداتهم الفكرية.

(٦٦) انظر: ، غزو الصومال وغياب الوعي العربي، حمدي عبد الرحمن، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/70204259-23bb-411d-9d1b-720c503aad18>.

(٦٧) جيو استراتيجي حقل من حقول الجيوسياسة، نوع من السياسة الخارجية الموجهة بشكل أساس بحسب العوامل الجيوسياسية التي تعلم، تقيد أو تؤثر التخطيط العسكري والسياسي. مثل الاستراتيجيات الأخرى، فإن الجيوستراتيجية تهتم بملاءمة الوسائل للغايات.

لولايتين، ما يسمح له بالترشح للمرة الثالثة للانتخابات المزمع إجراؤها في نيسان/ أبريل٢٠١١، وفقاً لما صرحت به الأحزاب المعارضة التي قادت الحراك الثوري في جيبوتي.. ثم هدأ هذا الأمر فجأة. وعلى الرغم من استخدام القوة لوأد الحراك الثوري في مهده من قبل الشرطة التي أطلقت القنابل المسيلة للدموع وفرقت الجموع، فعلينا أن نبحث في الأمر الذي أدى إلى وأد هذا الحراك مبكراً، فحين نعلم أن الإدارة الأمريكية تعتبر جيبوتي «موقعاً إستراتيجياً حيوياً» ـ حيث موقع القيادة العسكرية الأمريكية «أفريكوم»[٦٨] في جيبوتي، وعلى الرغم من أن جيبوتي دولة عضو في جامعة الدول العربية والتي كانت تبتعد عن القضايا والأزمات العربية من دون تأثر أو تأثير نظراً إلى مساحتها وعدد سكانها والفقر العام الذي يغلب عليها، حيث تعد من الدول الفقيرة في ثرواتها ومواردها. كما إنها غير مؤثرة جيوسياسياً، إلا أنه يتبادر مباشرة إلى أن الحراك الثوري ليس من صالح الإدارة الأمريكية الآن أن يتحرك في منطقة شرق أفريقيا، حيث إن السلطة الحالية بجيبوتي تؤمن الوجود العسكري الأمريكي في القرن الأفريقي. ولا يكاد يميز جيبوتي سوى الموقع الاستراتيجي المهم على الشاطئ الغربي لمضيق باب المندب، والروابط العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. كما ترجع أهمية جيبوتي في نظر المجتمع الدولي إلى أهميتها الإستراتيجية باعتبارها قاعدة أساسية لمكافحة الإرهاب والقراصنة.

هذا العوامل التي بدت في المقام الأول عوامل سياسية بحتة تخدم المصالح الدولية في المقام الأول بغض النظر عن مطالب الحراك الثوري

---

(٦٨) القيادة الأفريقية الأمريكية (USAFRICOM)، هي قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع ٥٣ دولة أفريقية في أفريقيا عدا مصر. وكانت القيادة الأفريقية قد تأسست في ١ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٧، كقيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا، والتي كانت لمدة أكثر من عقدين مسؤولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من ٤٠ دولة أفريقية. وقد بدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسمياً في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، من خلال احتفال في وزارة الدفاع حضره ممثلون عن الدول الأفريقية في واشنطن دي سي. يوجد حالياً ٢٠٠٠ جندي في معسكر ليمونيير بدولة جيبوتي. القاعدة الأمريكية الوحيدة في أفريقيا. يعملون تحت سلطة القوات المشتركة في منطقة القرن الأفريقي، وهي القوات التي أنشأتها القيادة المركزية (كينتكوم) عام ٢٠٠٢ من أجل الحد من النشاطات الإرهابية في شرق أفريقيا، إضافة إلى المهام الإنسانية التي تساهم بها هذه القوات، فإنها تؤدي دوراً أيضاً في البحث عن مقاتلي القاعدة في الصومال.

والشعبي في توافر آليات الديمقراطية في تناول السلطة والارتقاء بمستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً. لكنها ستظل دعوات تندرج ضمن قواعد أوراق اللعبة التي يحتكرها صاحب الرؤية المتوافرة في المجتمع الدولي والغائبة لدى المجتمع العربي.

(٣) موريتانيا

الحال في موريتانيا كبلد عربي أفريقي مسلم لا يختلف كثيراً عن الصومال وجيبوتي وجزر القمر والسودان في التجاهل العربي له؛ فمعظم الأحداث الدائرة في موريتانيا غير ذات أهمية على المستوى السياسي العربي، لذا خرج الحراك الثوري في موريتانيا وحيداً ولم يجد من يسانده من مشاركات الشباب عبر المواقع الإلكترونية مثلما حدث مع شباب تونس ومصر في تفاعل ونقل خبرات التسويق للحراك الثوري وجذب أنظار العالم إليه. وعلى الرغم من ذلك، تماسك الحراك الثوري في موريتانيا حول مطالبه التي خرجت تندد ضد الفساد مع مطلع شهر كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، على شكل احتجاجات متقطعة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وللتنديد بانتشار الفساد والبطالة والفقر. وقد بدأت بعض التنظيمات الشبابية والحزبية بالقيام بسلسلة من التظاهرات والاعتصامات بغية الإطاحة بنظام الجنرال محمد ولد عبد العزيز. وقد انتقدت هذه التنظيمات الطريقة التي يسير بها الجنرال الحكم في البلاد، مشيرة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وارتفاع الأسعار وفساد القضاء وانتشار المحسوبية والفساد السياسي والاقتصادي. وقد ردت السلطات بعنف على هذه الاحتجاجات. ويوصف الوضع في موريتانيا بغير المستقر نظراً إلى وجود معارضة واسعة النطاق وتكتلات سياسية وحقوقية أخرى مطالبة برحيل النظام. ومن جانبه أكد الرئيس الموريتاني أنه لن يستجيب لمطالبة المعارضة إياه بالرحيل، معتبراً أن هذه الدعوات غير مجدية، وشدد على أن أوضاع البلاد آخذة في التحسن منذ وصوله إلى السلطة، ودعا الرئيس الموريتاني إلى «التعقل ووضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار». وقال إن الانتخابات وصناديق الاقتراع هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة في موريتانيا. وأضاف أن المعارضة مطالبة بتأدية دورها بحسب الأعراف الديمقراطية كمعارضة «مسؤولة».

وعلى الرغم من معاناة موريتانيا بين شقي الفساد والجفاف بالرغم من

امتلاكها ثروات هائلة[٦٩]، إلا أنه انتهى أمر الحراك الثوري مبكراً فيها لعدم تمتعه بأي غطاء عربي أو دولي في ظل وجود جنرال قوي في السلطة وعلى رأس نظام الحكم في موريتانيا.

وفي ظل المواقف العربية المتباينة من قبل دول الخليج العربي أو الممالك العربية التي نجت من مقصلة الحراك الثوري، وفي ظل عدم وضوح الرؤية الثورية لدى دول التغيير العربي، تبقى أزمة موريتانيا وأزمة الظهير الأفريقي ككل في حاجة إلى التوحد ونضج الرؤية لفرض قوة جديدة في المنطقة إن اتحدت.

٢ ـ خطورة المرحلة الانتقالية

عامان ولم تنتج المرحلة الانتقالية في دول التغيير إلا فوضى الاستبداد بالرأي وبالحكم وبالسلطة الجديدة، ما جعل هذه المرحلة تتسم بلا أمان ولا أمن على الرغم من دعوات الاستقرار، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها سوء التخطيط لإدارة أزمة الحراك الثوري وسقف متطلباته التي يحركها العامة من الشعب، وإن كانت تحركات بلا صدى مسموع لدى قيادة المرحلة التي تصر بأن تنفذ ما ترى من دون الاعتبار بخطورة الأزمة التي تلقيها دائماً على الطرف الثالث من دون أية محاولة لتحمل مسؤولية فشل إدارة المرحلة، ما انعكس على التحول السلمي للسلطة بمفهومها الواسع الذي يتطلب أبسط قواعد الشفافية، فثمة لغز داخلي جرى بين الفصيل الذي وصل للسلطة، وإن كان وصوله ظاهرياً جاء عبر الصندوق، إلا أن المرحلة برمتها يكتنفها الغموض وما دار في الكواليس أساء إلى، بل أجهض، الحراك الثوري الذي لم تنصفه القوى الثلاث الموجودة على رأس المرحلة الانتقالية، فتباينت مواقفهم، وهم:

ـ قوى العسكر.

---

(٦٩) تمتاز موريتانيا بتنوع ثروتها المعدنية من حديد ونحاس وجبس وفوسفات وغيرها، وتساهم الثروات الطبيعية الهائلة مساهمة فعالة في تكوين رأس المال الوطني وفي تطوير البلاد ودفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصاً في مجال العمالة والتشغيل، أو للاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة التي تحتاج إليها البلاد، فضلاً عن أن عدد السكان لا يتجاوز ٣,٣ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها أكثر من مليون كيلومتر مربع (ثالث أكبر دولة عربية مساحة)، وعلى رغم ذلك كله تصل فيها اليوم نسبة الفقر إلى ٧٦ في المئة ونسبة الأمية إلى ٦٠ في المئة، ويعيش أكثر من نصف سكانها في مدن وقرى الصفيح، بينما لا تغطي القطاعات الخدمية سوى ١٥ في المئة من احتياجات السكان وكل ذلك وسط غياب شبه تام للبنية التحتية.

- قوى الإسلاميين.

- القوى المدنية.

وهذه القوى الثلاث متقاربة التفاصيل سواء على الصعيد المصري والتونسي، أو على الصعيد الليبي واليمني، ولكنها أخذت أبعاداً أخرى بإخراج القوى العسكرية من المشهد في ليبيا واليمن في المرحلة الانتقالية، لتبقى القوى العسكرية وجهاً لوجه بين صراع التيارات الإسلامية بمختلف مشاربها، وصراع التيارات المدنية بمختلف توجهاتها في المشهد التونسي والمصري.

أ ـ الصعيد المصري والتونسي

ثمة اختلاف وتشابه بين المشهدين المصري والتونسي في قواهما الثلاث؛ فالاختلاف ظهر في موقف الجيش بين البلدين، والتشابه بات وثيق الصلة بين القوى الإسلامية والقوى المدنية على ساحة المشهدين.

(١) المشهد التونسي

كان من المتوقع أن يحكم التيار المدني تونس لجذوره الضاربة في العمق التونسي لدى الطبقة الوسطى التي تشكل أكثر من ٥٠ في المئة من عدد السكان، لكن تفجرت المفاجأة في تونس من خلال تراجع التيار المدني لحساب تقدم التيارات ذات أصول مرجعية إسلامية بمختلف أطيافها سواء الملتزمة أو المتشددة، لتضع تونس على حافة صراع ديني وكأنه صراع بين الحداثة وبين الماضي، حيث تم البعد عن الصراع السياسي الأصيل والذي الهدف منه الحراك الثوري للنهوض بالمجتمع التونسي، وانقسم المشهد التونسي بين المؤيد لفكر المتأسلمين والدفاع عنهم، وبين الاعتراض عليهم، وخلت الساحة التونسية من الاهتمام بالقضايا الجوهرية التي قام من أجلها الحراك الثوري.

اشتد الصراع بين التيار المدني والتيار الإسلامي، انتهى الحال إلى اغتيال الزعيم اليساري شكري بلعيد، الساعي إلى تأسيس دولة مدنية، وانفرد التيار الإسلامي بالسلطة في ظل حيادية القوى العسكرية التي لم تكن بالأساس مجهزة للانخراط في حكم المرحلة الانتقالية، حيث بقى الجيش على الحياد على مر العامين. وهذا التنحي لقوى العسكر ترك الساحة لمن يمتلك آليات العنف وفرض القوة على الآخرين.

عامان على المشهد التونسي لم يسفرا إلا عن الانحدار والتراجع في الحقوق والحريات، وعلى الرغم من سهولة انتقال المرحلة الانتقالية لما بعد سقوط النظام، بحيث جرت انتخابات المجلس التأسيسي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وعليها تم تشكيل حكومة ائتلاف وطني وانتخاب رئيس جمهورية مؤقت للمرحلة الانتقالية، وعليه، قام المجلس التأسيسي بصياغة مسودة الدستور الجديد الذي سوف يتوج بإجراء استفتاء شعبي تليه انتخابات برلمانية جديدة. ربما بدا المشهد التونسي كما النموذج المثالي للحراك الثوري العربي الذي يجب أن يحتذى به، لكن ما تجمع من رصيد المرحلة الانتقالية يثبت عكس ذلك لما تشهده تونس من إثارة القلاقل بين الحين والآخر بين المدنية والدينية، التي إن طال صراعها على أرض تونس سوف تأتي بالخراب، والعودة إلى نقطة الصفر لصناعة ديكتاتور جديد يبطش بمعارضيها ولا يسمع لهم.

(٢) المشهد المصري

لا شك أن القوى العسكرية والوجود الكثيف للجيش المصري كأحد أقوى أضلع المثلث المشهدي لمصر (ضلع التيار الإسلامي/ ضلع المدنية/ ضلع العسكر) في حراكها الثوري، أضاف بعقيدته العسكرية ذات الصبغة السياسية الحاكمة أبعاداً أخرى أثرت في المشهد المصري، حيث تحولت القوى العسكرية إلى خصم مضاد للحراك الثوري الذي اعتبرها خائنة لمطالبه الثورية وهتف (يسقط حكم العسكر). هذه الإشكالية في التناول لمفهوم المرحلة الانتقالية التي اؤتمن عليها الجيش ليس بالضرورة أن تضعها في طرف العداء بينه وبين الحراك الثوري، وهذا لغز آخر حول من أطلق هذا الشعار (يسقط حكم العسكر)، الذي اتضح في نهاية الأمر أنه كان شعاراً تم توظيفه لضرب القوى العسكرية في مقتل ووضعها وجهاً لوجه مع الشعب الذي رحب بالجيش في البداية (الشعب والجيش يداً واحدة). هذا الصراع الذي أدارته، بحسب ما تشير الدلائل، القوى الإسلامية التي مررت شعار (يسقط حكم العسكر) إلى التيار المدني، ومن ثم بات اتهاماً صريحاً لكل قرارات المجلس العسكري في مصر الذي تحول إلى مجلس كريه ومرفوض من قبل التيار المدني. اللعبة هنا أدارها التيار الإسلامي الذي بدا الخادم المطيع في بادئ الأمر للعسكر لما كان يدار حول صفقات (الإخوان والعسكر)، الأمر الذي أربك المجلس العسكري من ناحية، ومن ناحية

أخرى، تخبط قرارات المجلس العسكري التي أدت إلى المزيد من تفاقم الأوضاع بينه وبين الشارع المصري، ما نال كل هذا من رصيد الجيش لدى الشعب والتيار المدني.

بضرب القوى العسكرية لم يبقَ على الساحة المصرية إلا التيار المدني والتيار الإسلامي الذي تعامل مع التيار المدني كعدو وليس كشريك في الحراك الثوري، وقد كانت المعركة حاسمة لصالح التيار الإسلامي ضد غريمه المدني بتلويث رموزه من منطلق الكفر والإيمان.

ينفرد التيار الإسلامي بقيادة الإخوان والسلفيين، بالمشهد العام المصري، ويفوزان بكل جولات المرحلة الانتقالية حتى مقعد الرئاسة المصرية، وصياغة الدستور الجديد، ليخرج التيار المدني من حسابات اللعبة السياسية كما الوضع في تونس.

ب ـ الصعيدان الليبي واليمني

لا نستطيع أن نذكر دوراً مميزاً لدور القوى العسكرية في الحالتين الليبية واليمنية، والتي ضُرب دورها في مقتل منذ بداية الحراك الثوري، حيث تم تشتيت القوى العسكرية ليتحول الأمر برمته إلى ما يشبه الحرب الأهلية. وفي ظل غياب التيار المدني من المشهد القتالي، وانفراد التيارات الإسلامية وقدرتها على حمل السلاح وتحديها لجبروت النظامين الليبي واليمني، فقد حسمت المشهد لصالحها مبكراً.

(١) المشهد الليبي

يتعقد المشهد الليبي أكثر فأكثر حيث لا يعترف إلا بلغة القبلية والعشائرية، فلا هو بالأساس مهتم بالتيار المدني ولا التيار الديني، ولا لديه رهبة من القوى العسكرية، لذا انهارت القوى العسكرية التي استخدمها القذافي في قمع الحراك الثوري الليبي، والتي أدت في نهاية الأمر إلى مقتله[٧٠].

---

(٧٠) يحسب بعض المحللين الفصل في المشهد الليبي لصالح المعارضة وحراكها الثوري إلى تدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) بما وفرته من إمكانات لوجستية واستشارات عسكرية واستخبارتية لمعرفة مواقع القذافي ورصدها لضربها، مع فرض منطقة حظر جوي أرست نوعاً من =

ومع انهيار القوى العسكرية الليبية وتفكك الجيش ما بين محايد ومؤيد ومعارض سواء للقذافي أو للحراك الثوري، أدى ذلك إلى تآكل هذه القوى لنفسها بنفسها، إلى أن كتبت لها مشهد النهاية وإخلاء الطرف من المشهد العام للحراك الثوري الذي حركته في ما بعد العشائرية والقبلية ذات النفوذ الأقوى التي أنتجها الحراك الثوري كأمر واقع في المشهد الليبي.

يمهّد الليبيون لإجراء انتخابات يفترض منها أن تضع بلدهم على الطريق لصياغة دستور جديد ونظام سياسي ديمقراطي، لكن كيف ذلك والمرحلة الانتقالية متعثرة الاتجاهات في توحيد الصف تحت الوحدة الوطنية، حيث ثمة غياب لمؤسسات الدولة في إدارة المرحلة الانتقالية، فضلاً عن الضعف بل الشلل التام للأجهزة الأمنية؟ لقد وضع المجلس الوطني الانتقالي جدولاً زمنياً للمرحلة الانتقالية، غير أن شرعيته لدى الجمهور ضعيفة، لا بل هو يفتقر إلى البنية المؤسساتية لضمان تنفيذ خريطة الطريق ضمن المهل التي وضعها وبشكل ناجح[٧١]، بينما يقوم مجلس الوزراء المنتخب من قبل المجلس الانتقالي بتصريف الأعمال، كما يتم وضع الدستور الجديد.

يدور ما سبق في فلك الغياب التام للقوى العسكرية لينحصر الصراع بين القوى الإسلامية والقوى المدنية التي تحكمها معايير عشائرية متسقة مع تركيبة المجتمع الليبي الذي تحركه القبلية التي كان يتعامل بها القذافي على مدار العقود التي حكم فيها الليبيين، وهذا يعد إخفاقاً لتجربة الحراك الثوري الليبي الذي خرج من قبائلية سياسية تحكمه، إلى قبائلية جديدة تمارس سلطتها عليه، ربما في ثوب إسلامي أو ثوب مدني ـ فالأمر سيان، فحيث التركيبة الليبية القائمة على العشائرية لن يكون من السهل إخضاعها بالقوة.

= التوازن بشكل حاسم، وغيرت خارطة الواقع الميداني لصالح الحراك الثوري، ما عجل بإطاحة النظام، حيث يمكن القول ببساطة إن مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار الرقم ١٩٧٣ في ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١، الناجم عن دعوة مجلس التعاون الخليجي في ٧ آذار/ مارس، إضافة إلى دعوة الجامعة العربية في ١٢ آذار/ مارس، الناجمة بدورها عن الائتلاف لحماية الشعب الليبي (مبادرة أطلقتها قطر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن)، فتح الباب أمام ذلك التدخل. إن القيام بغارات جوية وعمليات عسكرية مستمرة وواسعة النطاق من قبل قوات الناتو، أدى إلى إلحاق خسائر بشرية كبيرة.

(٧١) *Libya's Troubled Transition*, «Paul Salem- Amanda Kadlec», Carnegie Middle East Center, June 14, 2012,p.3-6

وهنا تكمن الخطورة على المستقبل الليبي[٧٢]، وفقاً لقواعد لعبة المصالح الدولية التي لن تترك الثروات النفطية الليبية بأية حال من دون السيطرة عليها. ما ينذر بتأزم الشأن الليبي في حاضره ومستقبله.

(٢) المشهد اليمني

من بداية الحراك الثوري اليمني الذي انطلق في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ومع تأزم الأوضاع في العاصمة صنعاء مع إطلاق قوات الأمن الحكومية النار على المتظاهرين في آذار/ مارس للعام نفسه، ما أسفر عن استشهاد أكثر من ٥٢ شاباً، ناهيك عن ارتفاع عدد المصابين والجرحى، الأمر الذي أربك القوى العسكرية اليمنية حيث انضم عدد من أعضاء القوات المسلحة إلى صفوف المتظاهرين، وبقي الجيش بشكله العام بعيداً عن الحراك الثوري اليمني ليكون أقرب إلى الحياد الذي يغلفه طابع الانعزال بلا تأثير في المرحلة الانتقالية، مثل الجيش المصري الذي طبع المرحلة ككل ببصمته. هذا التراجع من القوى العسكرية مع تراجع القوى المدنية التي هي بالأساس متراجعة وبلا دور حيوي داخل طبقات المجتمع اليمني، عكس الوجود الفعلي للتيار الإسلامي كما التيار الإسلامي المصري والتونسي.

إذاً، التيار الإسلامي اليمني يقترب من تدشين وجود ملحوظ على المستوى الشعبي ليكون البديل الأقوى في الحكم للمرحلة المقبلة، وعلى افتراضية مزاعم البعض أن وجود التيار الإسلامي راجع إلى حالة الدعم والرضا العام على المستوى الشعبي والدولي لوصول الإسلاميين إلى الحكم، لكن السبب الأقرب لاكتساح القوى الإسلامية، وفقاً لمنطق التحليل على أرض الواقع، هو عجز القوى المدنية بسبب بقاء التيار المدني في عالم النظريات الفكرية والتقوقع الفكري داخل شخصيات أفراد منعزلين عن

---

(٧٢) يكمن مستقبل البلاد في ضرورة إرساء قاعدة من التلاحم والتماسك الوطنيَين لتحقيق الوحدة بين مختلف القبائل والعشائر الليبية، أو في تمكن التحالفات القبلية والتيارات الدينية (كالتيار السلفي على سبيل المثال) وكذلك الأقليات الإثنية (كالتواريغ والأمازيغ)، من إثبات رغبتها في تخطّي اختلافاتها في سبيل مشروع الدولة الهش والجديد. وكما إن موضوع الجيش أدى دوراً مهماً في التأثير في نتائج الثورة، فإنه سينعكس كذلك على المرحلة الانتقالية في ليبيا حيث لا يزال غير واضح ما إذا كانت مختلف الميليشيات المسلحة ستنجح في الاندماج والانضمام تحت راية جيش وطني واحد.

المجتمع وحياة الناس، وهذا الانعزال برع في استغلاله الإسلاميون، فشكلوا قاعدة اجتماعية وشعبية كانت الأقوى بين كل التيارات، فعلى الرغم من ضعفهم يبقون أقوياء لعدم وجود منافس لهم.

الثالوث الأساسي لأزمة المشهد اليمني بين القوى العسكرية والقوى الإسلامية والقوى المدنية، يكمن في خطورة عدم الانسجام وضبابية المشهد لأضلاع مثلث القوى في اليمن، حيث تخضع للبعد القبلي أيضاً كما في المشهد الليبي، لكن يتميز المشهد اليمني بانسحاب مبكر للقوى العسكرية وبتراجع من القوى المدنية ومقاتلة شرسة من القوى الإسلامية على التحكم والسيطرة في مجريات الأمور وشد اليمن إلى حظيرة المشهد العام لما يسمى بـ «حصاد الصقيع العربي» المشهور بـ «الربيع العربي» في اعتلاء التيارات الأصولية سدنة حكم بلاد التغيير.

تنفرد اليمن بين دول «الصقيع العربي» بخصوصية تكالب المصالح الخليجية والإيرانية والدولية، وفرض هيمنتها على المشهد اليمني، الأمر الذي انعكس على القوى الثلاث بالسلبية والتباطؤ في استخدام خطوات إيجابية لصالح المواطن اليمني والعمل على تجاوز مرحلة النظام السابق من سلبيات أرهقت كاهل الشعب؛ فضلاً عن الغياب التام لأي مشروع نهضوي لدى أية قوى من القوى الطامعة في الحكم.

٣ ـ حصار الصقيع العربي بين التخوين والتخويف العام

بعد انسحاب القوى العسكرية[٧٣] من المشهد العربي أمام حالات الرفض والعصيان لها في التجربة المصرية، أو سكوتها وترك التركة كما هي للحراك الثوري كما التجربة التونسية واليمنية، أو انكسارها وتشتتها في التجربة الليبية، أدى إلى انحصار الحراك الثوري بين فريقي التيار الإسلامي والتيار المدني، وما يجمعهما من عداء مبطن وخفي يصل لدرجة عدم الاعتراف بالآخر واتهامه بالتخوين والعمالة من قبل التيار الإسلامي، الذي يرى في التيار المدني صورة مجسدة للشيطان الأصغر في «الوطن الإسلامي». وينطبق الحال نفسه على التيار المدني الذي لا يرى في التيار الإسلامي إلا

(٧٣) انظر: بشير عبد الفتاح، «الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية،» **السياسة الدولية** (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ٧ ـ ١٠.

نموذجاً للرجعية والجهالة والعودة إلى الوراء، كما تم وصف هذه الحالة بـ «أفغنة الربيع العربي» كما حدث في مصر وتونس، حيث تم تحويل الحراك الثوري القائم على مطالب اجتماعية وسياسية إلى مطالب إسلامية، وتم تصوير الأمر على أنه فتح إسلامي جديد يوحي بأنها ثورة إسلامية.

إن الوجود ذا الأغلبية للتيار الإسلامي داخل البرلمانات العربية التي أتى بها الحراك الثوري على حساب نسبة الأقلية من القوى المدنية، يكشف عوار التيار المدني في فقدان الصلة بل الثقة فيه من قبل عموم الشعب التي أعطت صوتها في كل مرة للإسلاميين، وبغض النظر عن قوة تنظيم الإسلاميين في هذا الشأن الانتخابي، أو وجودهم الوثيق الصلة بين عامة الشعب، إلا أنه يكشف في المقابل «نكسة» الاتجاه المدني في عدم القدرة على الإقناع ومخاطبة عامة الشعب؛ فلم يدرك التيار المدني أن بلده ليست هي العاصمة الثائرة فحسب، بل إن هناك في النجوع والقرى والأقاليم المتطرفة شعباً آخر لا تعنيه قواعد التنظير والحريات أكثر ما تعنيه لغة «الخبز»، أو لغة خطاب محدثيه والقبلية والعصبية والطائفية والدينية، وهذه هي الشفرة التي أربكت عواصم الحراك الثوري. تلك الشفرة التي استطاع التيار الإسلامي فكها والتعامل معها وفقاً لقواعد اللعبة وحساباتها البراغماتية.

يشتد حصار الصقيع العربي الذي يعد موروثاً فرض نفسه على أجيال النخبة العربية بتياراتها كافة، سواء النخبة المدنية أو الإسلامية التي غالباً ما جاءت في أدوار المعارضة للنظام، أو التي جاءت في أدوار النخبة التي تدافع عن النظام عبر الوسائط الإعلامية والثقافية التي يمتلكها هذا الأخير، حيث نجحت الأنظمة المتساقطة السابقة في تدجين وترويض العديد من النخب سواء (المثقفة، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، الحزبية، الحكومية..)[٧٤] ما بين الترغيب والترهيب، وبين التقريب، ولا سيما أن فئة كبيرة من هذه الأنظمة تعتمد في استراتيجيتها التسلطية على النخبة السياسية إلى جانب نظيرتها العسكرية، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة، وتورطها في فساد مالي وإداري وسياسي، ما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة

(٧٤) انظر: وصال العزاوي، «الثورات العربية واستحقاقات التغيير»: <http:// arabsfordemocracy.org>.

بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها، الأمر الذي أفقد هذه النخب ثقة الجماهير، وولد شعوراً بالإحباط في أوساط الشعوب العربية، بينما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيداً[٧٥].

هذا الانكفاء وهذه البراغماتية الموروثة من النظام السابق، انتقلت بسماتها مرة أخرى إلى النخبة بمستوياتها كافة في الحراك الثوري، ما جمد الحراك وأسفر عن حالة العجز التام في خلق آلية جديدة للتعايش الحر لما تتطلبه الأجيال الشابة التي كسرت حاجز الخوف وأطاحت بشيخوخة الأنظمة الديكتاتورية، ثم عادت إلى بيتها وتركت أمر الحراك للنخبة التي أوصلته إلى هذه الحالة من التردي والازدواجية في المفاهيم.

تسبب الحراك الثوري، في ظل هذه الحالة العامة من التخويف والتخوين وتحت هذه الطبقة الكثيفة من الصقيع الفكري والحضاري، في إفراز هذا التخبط في المرحلة الانتقالية وما بعدها، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية والاستقرار الهش لمرحلة ما بعد انتخاب الرئيس وانتخاب البرلمان وتأسيس الحكومة (مصر)، ليكون الحصاد إنتاج ديكتاتور جديد ونظام فاشي مستبد آخر بملامح النظام السابق نفسها، مع اختلاف المسميات والمرجعيات، حيث يرى ما لا يراه الآخرون، ويسمع صوته فقط، وعلى الجماهير السمع والطاعة والتصفيق، والتغني بعبقرية الزعيم !

أزمة الحراك العربي أنه يعيد إنتاج ما سبق بالآليات نفسها من دون إعمال العقل.. من دون التبصر لما يصنعه من آلة قمع جديدة، قد تعصف بقوته وبحريته وبكرامته، ليستكين عقوداً من الزمن ثم يتحرك مرة أخرى ليثور وليخمد مرة أخرى. إذاً، أين العلة؟

يبقى المرض وعلته كامنة وإن دب دبيب الصحة في الجسد إذ لم ينبذ الجسد مرضه نهائياً باستحضار مشروع فكري حضاري يجعله متفرداً متسقاً مع واقعه وعصره وزمنه بعيداً عن الشعارات الرنانة، بل ينزل إلى الأرض ويتعامل مع الواقع. هذا النقطة من التفكير غائبة إلى حد ما عن عقلية العربي

(٧٥) انظر: إدريس لكريني: «النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية»، موقع مغرب أون لاين، ٢٠٠٨/١/١٨..

الذي اعتاد خلق (الملاك والشيطان وما بينهما من صراع أبدي)، هذه العقلية التي أنتجت الديكتاتور الذي يدعون له في الصلوات بالبركة والحكم الرشيد، ولم يروا من الحكم إلا كل فقر وجهل ومرض.

وعلى الرغم من أن جميع ساسة العرب ومثقفيهم يتفقون على وجود فقر حضاري يعانيه الجميع، إلا أن الجميع ـ بمختلف التيارات والأيديولوجيات الفكرية والسياسية سواء ذات المرجعية الأصولية أو الليبرالية ـ يتكالب على الانفراد بالحكم. تلك الآفة التي أنتجها الصقيع العربي من دون تقديم مشروع حقيقي بديل يلبي احتياجات المواطن البسيط، ما نتج منه افتقار الحراك الثوري وتشتته الذي بات واضحاً على مر العامين.

٤ ـ عجز الأنظمة قبل وبعد حصار الصقيع العربي

حصار الصقيع العربي.. عبارة لم تأت من فراغ، حيث تم اعتمادها من بين آراء الشهادات الواردة في هذا البحث، والتي تمثل بشكل ما الحالة العامة للمنطقة العربية التي أوقعت نفسها في هذا الحصار البليد في ما يسمى بـ «الربيع العربي»، أو الحصار الممتد في الماضي القريب بعد الثورات العسكرية أو الانقلابات العسكرية كما يراها بعض المحللين. لا شك أن التغيرات التي حدثت في المنقطة العربية منذ اوساط القرن الفائت في التحولات من الملكية إلى جمهوريات عسكرية، ليس هنا موضوع تحليل هذه التحولات، لكن بدأ الحصار مع هذه التحولات، حيث كان من المفترض أن تعتمد هذه البلاد المتحولة في الانشغال بنفسها أولاً، وبناء ذاتها بناء متيناً وليس بناءً من ورق، وبغض النظر عن فلسفة المؤامرات التي ملأت كتب تأريخ هذه الحقبة التاريخية حول التآمر على جمهورية الوحدة بين مصر وسوريا، أو تآمر المجتمع الدولي ضد عبد الناصر، لتصدير الثورة العسكرية إلى دول الجوار، أو مؤامرة العرب لعزل مصر عربياً بعد اتفاقية كامب ديفيد، أو ضرب تحالفات الوحدة في ما بعد بين مصر وسوريا واليمن والعراق وشمال أفريقيا. إن الحديث عن مؤامرة عالمية لتقييد الطموحات العربية حديث هراء، بخاصة في ظل حالات من الحصار الداخلي المفروض لقمع الحريات كما يمارسه النظام الحاكم في ما سبق، أو الحصار العام الذي تمارسه الدول العربية لوضع نفسها فيه باختيارها.. ما يغلف العلاقة بين الشعب والنظام الحاكم بأجواء من الصقيع. هذه الحالة تأسست في المنطقة

العربية منذ عقود، وهب الحراك الثوري لإزاحتها وجلب نظاماً ثورياً ذا مرجعية إسلامية ليقوم بتذويب هذا الصقيع وإنشاء عهد جديد وإقامة جسور من الحريات العامة والخاصة لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في النظام الجديد، لكن ما كان يمارس في الأمس صار مستنسخاً اليوم؛ فالسياسات القمعية واحدة، والفجوة لا تزال متباعدة بين الحاكم والمحكوم.

مرد هذا أن ثمة عجزاً واضحاً لدى قادة دول المنطقة في الماضي والحاضر، مروراً عبر الأنظمة السابقة المتساقطة بفعل الحراك الثوري. إن أنظمة الجمهوريات الأربع (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) ومعها الجمهورية الخامسة (سوريا)، وينضم بجوارهم الممالك العربية التي قامت ببناء حائط صد لامتصاص هذا الحراك وتغيير مساره بإصلاحات استباقية كما (المغرب، الأردن)، ويدخل معهما في هذا الإجراء (ممالك وإمارات الخليج العربي)، التي من خلال العقد الجديد الذي فرضه الحراك الثوري، وجب عليهم خلق مفاهيم جديدة مواكبة لهذا العصر وللغة العالم العربي التي كسرت قيود الخوف والتي ما عادت تهتم بما يروجه إعلام النظام بوجود مؤامرات وأجندات خارجية تحاك ضد البلد، وعلى الشعب أن يسمع ويتحالف مع رئيسه المنتخب الشرعي.. هذه اللغة البدائية في الخطاب مارسها بالأمس النظام السابق ويستخدمها اليوم النظام الحالي بعد الحراك الثوري، ما يعكس أن هناك مؤشراً خطيراً بأن فكر النظام العربي أياً كانت أيديولوجيته ومعتقده، فهو منفصل زمنياً وحضارياً، **أولاً**، بينه وبين شعبه، **وثانياً**، بينه وبين العالم.

العالم العربي لم يتغير لا قبل ولا بعد الحراك الثوري، سواء على مستوى النخبة أو مستوى النظام، ما يفسر أسباب حالة الانهيار السريع للأنظمة سواء السابقة أو الحالية في (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)، ما يستدعي إعادة النظر في هيكلة ومنظومة مؤسسات الدولة وإعادة النظر في سياساتها ومناهج التعليم والتثقيف التي تشكل مرجعيتها وتستمد منها أفكارها، حيث كشف الحراك الثوري ضحالة وتردي المؤسسات السياسية التي تعمل بالمنهج السابق نفسه. وهو المنهج ذاته الذي خرج عليه الحراك الثوري وثار ضده، ما يبرهن على حالة الفراغ السياسي، فكيف يعاد ارتكاب الخطأ نفسه مرتين بطريقة التفكير نفسها؟

٥ ـ الانفجار

ثمة تضارب كبير في المفاهيم عبر آراء الشهادات الواردة في هذا البحث، والتي تعكس أيضاً اختلافاً حول ما حدث في دول الربيع العربي؛ فثمة اتفاق وثمة رفض. وهذا الاختلاف حول المفهوم الثوري في داخل العقل العربي المفكر يعكس لنا مرارة الواقع العربي في أتعس حالاته الفكرية، ما يكرس واقعاً متأزماً غارقاً في أزمات لا حصر لها على مناحي الحياة العربية كافة من الخليج إلى المحيط.

إذ يثبت أننا على مستوى القاعدة العريضة من النخبة لم يكن لدينا أجندة ذات فكر متسق مع أرض الواقع الذي يجب بالضرورة أن يتفق مع المطالب الداخلية للشعوب والمطالب الخارجية للمجتمع الدولي، ما أنتج حالة من «الصقيع العربي» الذي جمد أية أطروحات جادة قائمة على أسس علمية لبناء دولة تقدس القانون وتعتمد عليه في إعطاء الحقوق والحريات من دون استغلال الأبواق ذات الصيغة الإسلامية أو الليبرالية، وتبادل الاتهامات في ما بينها. وكما هو واضح للعيان، فكلا الفريقين لا يمتلكان مشروعاً حضارياً، حيث يفقدان البوصلة لمواجهة أزمة مجتمعهم العربي الراهنة، وبين الفريقين تشرذمت العقول العربية بين تلك التي تؤمن بالمؤامرة وتفسر بها أزمة الشرق الأوسط، وبين التي أدمنت الخمول واستسلمت للأمر الواقع في كسلها الفكري والثوري، غير مدركين حتمية التغيير والحراك النشط التلقائي للشعوب مهما استكانت أو ضعفت أو اعتقدت فيه بموتهما. إنها حركة ودورة التاريخ التي تُقلب الأرض لتطهيرها، ويأتي الدور على قادة الشعب لاقتناص الفرصة اللحظية وتطويرها وتطويعها حيث تخدم قضية العدالة الاجتماعية والحرية التي يفرضها التاريخ على الرغم من أنف السلطة المتجبرة القابضة على الزمن والمكان، لتتبدل الأدوار وليجلس على كرسي الحكم من كان طريداً، وليدخل من كان يجلس على العرش السجن، أو يخلع أو يعدم.

إنها حكمة التاريخ التي يجهلها أصحاب كل فكر متآمر والكسالى، فدورة التاريخ تعيد نفسها منذ سقوط واندثار ملك بني أمية سواء في الشام أو في الأندلس، ونهاية مُلك بني العباس ليقود الأمة العربية حفنة من الأتراك والفرس والأيوبيين والمماليك، ونهاية آل مبارك والقذافي وبن علي وعبد الله صالح، ليست أمراً يعبر عن دورة التاريخ فحسب، بل يعبر عن فجاجة

السقوط الذي سقطت فيه النخبة العربية لتكشف مأساة حاضرها ليتغيب دور التنوير والتعليم والتثقيف والحرية، سواء حرية المعتقد أو حرية الرأي أو الحرية الشخصية المقيدة لمفاهيم وتقاليد المجتمع. لنشهد النقيضين (جهاد النكاح/ تعري الصدور) في مسألة الحرية تلك وانحصارها في مشاهد لا علاقة لها بمفهوم الحرية الأوسع والأشمل حيث تجذبنا بين الماضي السحيق ذي التأويل الخاطئ، وبين حاضر لا حاضر له في المجتمع العربي.

بات أمر العرب صقيعياً بين تناقضية المشهد في اختلاف المعايير والمفاهيم التي يجب فيها الاتفاق على لون واحد، ألا وهو دستور الدولة ودستور الأعراف والتقاليد.

مرد ذلك قد يكون راجعاً إلى مظهر سلبي من سلبيات الواقع العربي، حيث تصل نسبة الأمية في المنطقة العربية إلى ٢٧ في المئة، إلا أن حالة الجهل والجهالة والتبعية والإتباع، هي في قطيع كبير من الشعوب العربية التي تؤدي فيها القبيلة والعصبية والمذهب الديني عاملاً كبيراً في مسألة الاتباع تكاد تتعدى ما يزيد على ٧٠ في المئة، ولعل تجربة «نعم» في الدستور المصري وملحقاته خير دليل على هذه التبعية التي تفسر لنا أن أزمة العرب ليست في الأمية وحدها بل في الاتباع وعدم إعمال العقل.

يوحي ذلك أن الخطر الذي يهدد المنطقة العربية يأتي من داخلها في المقام الأول، مع فقدان العرب قوة التأثير في المحيط الدولي، لذا جاء الحراك الثوري ناقصاً في طور التكوين، ما أجهض مشروعه القائم على العدالة الاجتماعية مبكراً.

على الرغم من مأسوية النظرة، إلا أن هذا يعطي دليلاً حيوياً أن المنطقة العربية برمتها تعيش على أهبة الانفجار، بين الحين والآخر تنذر وتقلب الأوضاع والدول على العقول التي تتفاعل مع هذا الانفجار وتطوعه نحو المشروع الأسمى، حيث التقدم والعلم والتنوير والوجود بإسهاماته في المشروع الحضاري الإنساني.

نعم.. الأمر برمته يوحي بانفجار قادم، وعودة الوعي مرة أخرى عما قريب.

الخاتمـة

في خاتمة هذا الكتاب نودّ تسجيل اهم النتائج التي استخلصناها من هذا البحث، الذي ضم شهادات نخبة من المثقفين والمفكرين والاكاديميين والسياسيين العرب والمشارقة، والتي سوف نحاول تجميعها في عشر نقاط اساسية ومختصرة:

أولاً: يبدو مما سبق، ومن خلال الواقع الفعلي لتجربة إسقاط الأنظمة العربية أن ما حدث لا يمكن وصفه بـ «ثورة» إنما هو «حراك ثوري»، لما تمتلكه الثورة من آليات واضحة للتغيير في خطة عامة وشاملة أسست لها أطياف المجتمع كبيرها وصغيرها، خاصتها وعوامها لنهضة المجتمع. وهذا ما يفتقده الحراك في المنطقة العربية الذي نشط فجأة وخمد فجأة أخرى تحت دعوات الاستقرار والاكتفاء بتغيير رأس النظام (إلى أن عاود النشاط مرة أخرى بثورة مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣). مما يدعم الطرح الوارد في الكتاب والذي يؤكد أن ثمة حراك ثوري مستمر يحمل التناقضات الثورية كافة غير واضحة المعالم، تسير بلا بوصلة محددة في محيط المنطقة العربية التي تسير وفقاً لاتجاه الرياح، لا على قدرة وتحكم المجداف الذي يمسك به بحار محنك يعرف كيف يقود غضبة الشعوب لصالحه.

إن غياب الرؤية بين الفصائل المتصارعة سواء من وصل إلى الحكم ومن ارتكن إلى جانب المعارضة أو ارتكن صامتاً سوف تؤدي إلى المزيد من الحراك والاستمرارية التي من شأنها أن تعطل الاستقرار وما يبغيه النظام الحاكم الجديد من فرض نفوذه. إن الحراك الثوري العربي ما زال قيد التجريب والتثقيف والتعليم السياسي إلى أن يستوعب المشهد جيداً ليفجر ثورته العارمة التي سوف تحقق المراد.

ثانياً: لا يفتقر الشعب العربي في مختلف البلدان العربية إلى الأسباب التي تجعله يثور، فعوامل الغضب كثيرة وأكثرها التصاقاً بالثورة يظل العامل الاجتماعي وضغوطات الفقر والبطالة. ويذهب البعض إلى أن الأسباب المباشرة للانتفاضة الشعبية يمكن إجمالها والإشارة إليها في عدة عوامل، منها: الاستبداد والاضطهاد الذي طال وتطاول على كل شيء حتى كاد يلغي آدمية الناس. بجوار الدور الجديد (للأنتلجنسيا) البديل (البروليتاريا) وهو وجود مئات الآلاف من المثقفين العاطلين والمهمشين. وإلى جانب استفراد الحاكم بالسلطة، هناك اعتماد السياسة الواحدة التي وإن تغيرت في بعض وسائلها، إنما يبقى الهدف منها واحداً، وهو بقاء رأس السلطة كما هو والإتيان من وقت إلى أخر ببطانة جديدة بهيئة جديدة وفكر ليس بالجديد، بل جديد في التناول والتعاطي للتعامل مع الشعوب، وإقناع هذه الشعوب بحالها المستقر الذي تحسدها عليه دول الجوار!

وسواء كانت أسباب اقتصادية/ اجتماعية أو سياسية تعكس ديكتاتورية الحاكم واستبداده وتهميشه للقوى الشعبية، فكلها كانت جوهرية ومقنعة لإسقاط الأنظمة، التي حرصت فيما قبل على تغييب العقل الشعبي بأوهام الاستقرار والإصلاح لدرجة أن الأنظمة نفسها صدقت ما تروجه عن نفسها كذباً باسم الاستقرار، وتنامى هذا الفكر لدى المسؤولين إلى أن أصبحوا في وادٍ والشعب في وادٍ آخر، مع تراجع فكر النقد والانتقاد لدى الشعوب، وتراجعهم عن المطالبة بحقوقهم، مصدقين الوعود التي يطلقها النظام لهم عبر وسائل الإعلام الحكومية بفرص العمل والإصلاح، إلخ..

إن الظروف المشتركة والعوامل المتشابهة لأوضاع الدول العربية وشعوبها أدت إلى تنامي الحراك وتصديره إلى دول الجوار العربي، مع تبلور المطالب المحددة لخطة العمل الثوري الذي انحصر في الإطاحة بالنظام أولاً، لكن هذا لا ينفي أن لحظة الانطلاق كانت بلا مخطط واضح ولا أهداف محددة في مطالب قد اتفق عليها الجميع، بل جاءت أغلب هذه المطالب في صيغة شعارات طالما تم ترديدها على مدار العقد الأخير، من نوعية التغيير والعدالة الاجتماعية والحرية.

ثالثاً: تكمن قوة ما حدث في بلاد الربيع العربي إلى ما يسمى «قوة الحشد» وجديتها وابتكارها. فالبحث عن حالة الصمود والتعبير عن الغضب

والمطالبة بالحرية إلى الإطاحة برأس النظام لم يكن وليد صدفة إنما كان وليد لحظة انخراط حقيقي للمواطن العربي الذي تشجع وسط الجمع ووفرة الجماهير حوله.

فقد لعبت سياسة الحشد والاحتجاجات الشعبية دوراً لا يستهان به في انتفاضات الربيع العربي وما تلاها من حراك سياسي، وأضحت التجمعات والمليونيات وما يسبقها من حشد إلكتروني أكثر سرعة وحسماً من الأحزاب التقليدية في بلوغ الأهداف وتحقيق المطالب. وهنا نعود إلى الدور المهم الذي لعبه الشارع الفضائي بكل تكنولوجيته التي جمعت الواقع المشتت لدى الشباب مفجر الغضب، أو بمعنى أدق كاشف وناشر الغضب المكبوت لدى الجماهير والمضطهدين في السجون ومراكز الشرطة، وحتى في الحياة الخاصة والعامة لدى المواطن العادي سواء في عمله الرسمي أو في رحلة البحث عن عمل مؤقت. تجمعت كل هذه الهموم والغضب المكتوم في صدور الجماهير بعدسات الشباب وبثها عبر الإيميلات الشخصية، عبر البريد الإلكتروني، لتتطور فيما بعد إلى المدونات الشخصية للكتاب والناشطين والصحافيين والمعارضين من الشباب، وتتحول فيما بعد إلى المواقع الإلكترونية، وتتطور بعدها إلى مواقع التواصل الاجتماعي في الفيس بوك وتويتر، فضلاً عن تطور استخدام الهاتف النقال من إمكانيات التصوير والتسجيل العالية.. كل هذا ساعد على شحن الجماهير وبات صوتها مسموعاً، وما تبثه من شكوى له صدى يردده آخرون. ومن هنا يمكن القول بأن الشارع الإلكتروني الفضائي اعتبر مسرحاً كبيراً خطط فيه الحراك الشعبي حربه القوية على الأنظمة التي لم تستوعب عقلية الشباب ولم تواكب أفكارهم الجديدة واستغلالهم لهذا النوع من الميادين البكر، ولعل الفضاء الإلكتروني كان من أكبر المميزات لهذا الحراك العربي.

رابعاً: هناك أكثر من سبب جعل الجماهير العربية تحتشد وتخرج للإطاحة برؤوس انظمتها، وهكذا سقط زين العابدين بن علي في تونس كما سقط مبارك في مصر، لكن ما تمت معاينته بعد توحد الشعوب في إسقاط الأنظمة هو انقسامها وانشقاق صف التحركات الجماهيرية ما بعد ذلك، وذلك نتيجة للتعثر السياسي الذي جاء دون مستوى آمال الحراك الجماهيري، حيث تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في كل من مصر وتونس واليمن وليبيا، كما ظهرت طبقة اجتماعية جديدة بثراء مريب وملفت للنظر، وهي طبقة

(الإسلاميين الجدد) في السلطة. وهنا حدث انشقاق وتمايز بين صفوف الجماهير، وبات التقسيم على ما هو إسلامي وغير إسلامي. وهو الأمر الذي كرسته مجموعة من العوامل منها ما هو مرتبط بالتعليم، سواء التعليم العام أو التعليم الديني، فقد ساهم تراجع مؤسسة التعليم والبحث العلمي في الدول العربية إلى خلق فجوة كبيرة بين العقل والتفكير حالت دون خلق خطة واضحة المعالم مع وضع خطة أخرى بديلة، في حالة انغلاق الطريق، للنهوض بالمجتمع، أو ما هو مرتبط بالأخلاق والمتمثل في ازدواجية الشخصية سواء العامة أو شخصية المواطن والخلط بين المفاهيم لدرجة التعصب والأحادية التي تصل إلى مراتب الاستعلاء. بالإضافة إلى التشتت العام الذي يقترب إلى مفهوم الفوضى وفرض الرأي على الآخر.

وكل ذلك أدى ذلك إلى انقياد الجمهور، المحرك الثوري الأساسي ليقع فريسة الاتباع، وليكون سهل الانصياع لأي توجه ولأي أمر يُلقى إليه، وتم بذلك اختراق الحراك الثوري وتقسيمه وفقاً للحزب الذي استولى على السلطة.

خامساً: مما لا شك فيه أن الفقر وسوء التعليم مرة أخرى، والتمسح بالقشرة الدينية كانت من أهم العوامل التي مهدت الطريق لوصول الإسلام السياسي إلى الحكم، يضاف إلى ذلك ـ وهي الميزة التي تحسب لجماعة الإخوان المسلمين في مصر ـ أنهم رجال ممارسة وانخراط مع الطبقات الدنيا داخل عمق المجتمع المصري، مما سهل لهم السيطرة على هذه الطبقات وتوجيهها عبر المساجد وعبر الخدمات السلعية والعينية والمادية من باب الصورة المثالية للجماعة التي تمثل جمالية الإسلام في إطعام الفقير. وقد تمكنوا من الشعب وجذب أصواته الانتخابية مرتكزين على: «التأكيد» بأنهم رجال دين وصلاح، «التكرار» بترديد طوال الوقت، بأنهم أصحاب الثورة والتغيير، «العدوى» التي ساهموا في انتقالها بسهولة بين عامة الشعب كالمرض في شيوع «التأكيد» عنهم و«تكرار» ما يقولونه وما يصفون أنفسهم به.

لكن في واقع الأمر، وما حدث بالفعل بمجرد وصول هذا التيار إلى الحكم لم يفعل غير ما يفعله أي نظام استبدادي، حيث لم يُقدم على تطوير التعليم والصحة والعمل فضلاً عن قطاع الخدمات العامة المنهار. وانشغل

الحزب الحاكم بتمكين حكمه في أركان الدولة بما يعرف بـ (أخوَنة الدولة)، وحين انهارت وتداعت القطاعات الخدمية وتفاقمت نسبة البطالة والأمية والمرض، صرح الحزب الحاكم بأنها من مخلفات العهد البائد وتركة ثقيلة تحتاج سنوات لإصلاحها. ومع ذلك لم يقدم الحزب الحاكم أي بديل أو أي خطة للتطوير والإصلاح، وحين سُئِل عن مشروع النهضة، قال: إنه مجرد أفكار، ولم يكن مشروعاً حقيقياً على أرض الواقع.

وعلى الرغم من أن ما صفقت له الجماهير في أجواء من ربيع الدهشة الذي تفاعل معه الحراك الشعبي بات خريفاً وصفعة من الأحزاب الحاكمة التي لم تقدم جديداً عمن سبقها من الأنظمة السابقة سوى ترديد الكلمات والشعارات ذات الصبغة الدينية، بالإضافة إلى سعيها المستميت، خصوصاً في مصر، إلى الاستحواذ على مفاصل الدولة و«أخونة» مؤسساتها.

سادساً: في المرحلة التي كان من المفروض ان تتوحد فيها الرؤى والجهود من أجل إعادة بناء الوطن، طفت صراعات سياسية محضة على واقع الدول التي لم تخرج بعد من صدمة وحماسة إسقاط أنظمتها العتيدة، ولما انقسم الشارع إلى إسلامي وعلماني وفلول، نشأ الصراع ليس من أجل تحديد أجندات المرحلة وتطوير الحراك الثوري، بل من أجل تشتيت الرأي العام أكثر وإدخاله في حلبة الصراع مدافعاً عن هذا الزعيم أو ذاك، ليس على قراءة موضوعية، بل على هوى وميل نفسي وما يتردد في الإعلام. وهكذا فقد الحراك الثوري ثورته وأهدافه الحقيقية في الصراع الفوقي للتيارات التي تريد أن تستحوذ بالمشهد وبالسلطة. وبلا شك كان هذا الصراع الدائر مطرقة أضاعت الكثير من الوقت في مهاترات بلا قيمة.

وكانت النتيجة لهذا الزخم الاستغلالي الاستحواذي على الحراك الثوري إشاعة حالة من النفور وفقدان الحماسة الحركية ليفقد بريق الحشد فطرته التلقائية بإحساس الخطر على ثورته التي لم تكتمل بعد. وعلى الرغم من هذا الاستشعار الفطري الذي ظل يقاوم محاولات الاستقطاب والتحزب التي يمارسها عليه النخبة وأجهزة الإعلام لتوجيه الحشود لهدف محدد ومعين، مثل الحشد لتأييد العسكر أو الحشد لتأييد الإخوان أو الحشد لتأييد الشريعة، بينما ظل الحشد من أجل الثورة، وفهمها الصحيح في تحديد مطالب محددة، قاصراً ولم ينضج بعد، بل تم اختصاره في الحشد

الموسمي تحت مظاهرات حق الشهداء والقصاص والمحاكمات التي، أيضاً أصابها الفشل.

سابعاً: انطلق الحراك الثوري الغاضب والذي تم تأجيجه من خلال الفضاء الإلكتروني لينفجر في لحظة حاسمة تتعمق جذورها في أعماق عقود طويلة من البطش والإهمال والاستبداد بعيداً عن أي فكر تآمري وبعيداً عن اللعبة والمؤامرة الدولية ومزاعم التقسيم. وما يجب إقراره هو أن هبة الشعوب العربية والتي خرجت مدنها الكبرى اعتراضاً على واقعها الاجتماعي السيئ مطالبين بتحقيق العدالة والحرية لم تكن مسيسة في خروجها، مع الاعتراف بوجود شبهة استغلال هذه الحشود فيما بعد. اما تخلي الموقف الدولي عن الأنظمة السابقة (تونس ومصر) فيمكن تفسيره بإيمان القوى العظمى بأن حلفاءها من المستبدين لم يعودوا قادرين على المحافظة على مصالحهم، ومع ظهور الفصائل الإسلامية التي أكدت للنظام الدولي بأنها خير حليف وخير راع لهذه المصالح وخير وريث للأنظمة السابقة بما لها من قاعدة شعبية وسيطرة على الشعوب العربية، وخاصة في التجربة المصرية وفصيل الإخوان المسلمين، كانت الاستجابة الأجنبية ودعم هذا الفصيل إلى حين إثبات العكس.

إن أمريكا تبنت، بحسب لغة المصالح العالمية، مصلحتها في المنطقة العربية وفقا لـ «لهم الشريعة ولنا النفط». وهذا ما يفسر التأييد الظاهري والرسمي لإدارة أمريكا للأنظمة الإسلامية التي جاء بها الربيع العربي لتحريك المنطقة وتغيير رتابة واقعها القديم، وحتى تثبت أمريكا للعالم الإسلامي أنها غير معادية للشريعة الإسلامية وأنها تدرك الخط الفاصل بين الإسلام وشريعته وبين التطرف والإرهاب، فليس من مصلحة الولايات المتحدة ان تدخل في صراع مباشر، وفي العلن، مع الإسلاميين الجدد طالما أمّنوا لها مصالحها الخاصة، وطالما لها اليد العليا في السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط.

ومع فشل حكومات ما بعد الحراك العربي، أو فشل الشعوب في تحقيق أهداف ثورتها، تجدد الحديث مرة أخرى عن نظرية المؤامرة التي ظل يروج لها البعض في ظل الأنظمة الجديدة للربيع العربي، لكن هذه المرة بأبعاد أخرى خرافية أكثر وكأنها حرب كونية ضد الإسلام غير مدركين أن العالم

الآن غير مستعد لدخول حروب مسلحة بين أطرافه من أجل، أو ضد، الإسلام، وإن حدث فسوف تكون نزهة عسكرية مثلما حدث في ليبيا مع حلف الناتو، والخاسر دوماً سيكون الأكثر ضعفاً والأكثر تغيباً عن اللحظة التاريخية التي يفرضها قانون التطور للتعايش الحر وانفتاح العالم. السيطرة الآن لحرية الإنسان التي تنص عليها الدساتير العالمية كافة.

والحقيقة أن الاختيار الأكبر لحرية الإنسان الذي واكب التكنولوجيا الحديثة والسماء الفضائية المفتوحة على مختلف التيارات والأفكار هي الحرب الكبرى الكونية التي فشل فيها العرب، كالعادة، وسقطوا، كالعادة، وربما سوف يتم التقسيم، كالعادة أيضاً. وهذه هي المؤامرة الحقيقية بين الإنسان والتطور إما النهوض للحرية أو السقوط كما سقطت الأنظمة السابقة. وهذا ما يجب أن تفهمه عقلية انظمة الربيع العربي حتى لا يزداد لغط حول مؤامرات العالم ضد الإسلام وجر الإسلام إلى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل.

ثامناً: الأزمة السياسية التي يعانيها الحراك الثوري ابتعدت، بل انحرفت، عن مسارها الطبيعي وهو خلق قواعد جديدة لإقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم، لتصبح في مجملها بؤرة العديد من الصراعات المستميتة للاستيلاء على السلطة، ومن ناحية أخرى صراعات أعنف للاستيلاء الكامل على الدولة.

ومن هنا تفرعت الأزمات لتشمل الإعلام العربي والنخبة والمعارضة والسلطة الانتقالية سواء العسكرية في مصر وفي تونس والمدنية في ليبيا واليمن حيث تكاتف الجميع من أجل صناعة الأزمة وتصديرها للحراك الشعبي من خلال تصدير الصراع على السلطة الذي لم يكن صراعاً ذا أجندة سياسية واقتصادية وتنموية بل انحصر حول الاشخاص وتلويث سمعة البعض وتأليه البعض الآخر إلى أن انقسم الحال إلى تقسيمة: المعارضين والفلول والمتأسلمين.

اشتد الصراع واشتدت معه الأزمة وانتفضت الشوارع العربية المنقسمة على نفسها وشاع الضجيج والفوضى وضاعت الأهداف، مما دفع البعض إلى وصف مطالب الجماهير بمطالب «الغوغاء الجماهيرية»، وهذا الوصف رغم قسوته في توصيف المطالب المشروعة، إلا أنه راجع إلى أن الحراك

الثوري تنازل عن دوره الحقيقي في استكمال واستمرار مسيرته التي بدأها في الميادين بسلمية المقصد وشرعية المطلب. الخطورة في هذا تعكس ضحالة الحالة العربية وضيق أفق من تولى مهام الحراك الثوري ليتزعم دور (الأب الروحي) لهذا الحراك، مما يضع المجتمع العربي ككل أمام أزمة الراهن التي تعكس صدى أصوات «التيه» الذي تعيشه شعوب دول التغيير، مما يفجر مأساة أننا أمام بوادر ثورة نعرف بدايتها وأسبابها لكن لا نعرف إلى أين تسير بالمنطقة العربية. هذه الدعوات وحدها قد تعصف بأي أمل في حراك ثوري آخر، كما تعطي «الرخصة» لباقي الأنظمة القديمة الموجودة على عرشها بأن تتحصن أمام شعوبها بل تلتف شعوبها راضية بهذا النظام رغم ديكتاتوريته!

تاسعاً: إن حالة الصقيع التي يعيشها العرب بسبب حراكهم الثوري الآن، ما هي إلا النتيجة الحتمية لضبابية المشهد العام والمفهوم المغلوط لدولة القانون التي تعود فيها السيادة للشعب على عكس ما تحاول التيارات الإسلامية الترويج له من خلال خلق مفهوم يعتمد على «السيادة لله». هذا الخلط الذي مارسته من قبل الأنظمة السابقة من خلال طرح اشكالية المزج بين السيادة للشعب وللحاكم ولله قد أدى إلى سقوط الجميع. فضلاً عن الصدفة التي وضعت جماعات معينة من دون غيرها في سدنة الحكم مع تكرار الصدفة أيضاً في صناعة نمور معارضة من ورق، مما أفسد واقع الحراك الثوري على مستوى نخبته.

ثمة خطورة أخرى أشد فتكاً بأركان المنطقة، وهي غياب المواطنة والقومية في مفهوم التيار الإسلامي الذي يريدها ولايات إسلامية في محاولة إعادة إنتاج الماضي بكل ملابساته القديمة من دون الوعي للواقع وللظرف المعاش سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فضلاً عن عدم وجود مشروع اسلامي ذي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية متسقاً مع الظرف الإنساني الحاضر وتلبية رغباته المستقبلية في المعايشة والجوار القائم على أبعاد إنسانية وليس على أبعاد دينية قد تبدو عنصرية للآخر الذي لا يدين بدين الإسلام.

أخيراً: الصراع والنزاع حول السلطة خلال عامين من الحراك العربي قد انتقل إلى الضد وإلى الضرب في الذات العربية بكل قيمها وثوابتها حيث إن

ثمة تحولات مريبة تضرب في العمق لتغيير خارطة المنطقة ليس تغييراً سياسياً فحسب، بل تغييراً ثقافياً وفكرياً، والطامة الكبرى السير في اتجاه ضرب الشعوب نفسها بنفسها من دون وعي في غياب قيم الإدراك والثوابت الحضارية لهذه الشعوب التي تتجه كما القطيع للمذبح. كل هذا يتم تحت غطاء شرعي بدعم من السلطة الجديدة التي جاءت كحصاد تحرك الشعوب العربية للتغيير. إذاً، نحن أمام حالة أغرب ما فيها هو الغياب الكامل لآليات التفكير المنطقي المسبب القائم على رصد المقدمات، وصولاً إلى نتائج معينة تفيد بناء المرحلة الحرجة التي تعيشها المنطقة. هذا التغييب برغم إصرار بعض الخبراء بوصفه «ثورة»، فهو لا يعكس إلا أزمة حقيقية لدى النخبة العربية فيما يدل على أن هذه النخبة غير مؤهلة تاريخياً لقيادة هذه المرحلة، وأن الحراك الشعبي كان أكبر من إدراك النخبة في التفسير وفي الطرح وفي التدبر وفي قيادة الأمة والشعوب نحو الأفضل.

يتضح من كل ما سبق أن ما كانت تصبو إليه الشعوب في أواخر ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ لم يكن هو النتائج التي سجلناها بعد سنتين من اندلاع الحراك الثوري العربي. الشعوب العربية نجحت في إسقاط الأنظمة لكنها فشلت فيما دون ذلك. وسنتان من التخبط والارتباك والفشل وضياع الحلم كفيلة بالجزم أن الثورة العربية الحقيقية والتي يمكن أن تصنع التغيير الذي تطمح إليه الشعوب وتحقق اهداف الثورات كما رفعتها الشعوب في حراكها العفوي والتلقائي، والمبنية أساساً على «عيش، حرية، كرامة اجتماعية» لم تكتمل بعد.

فالمنطقة العربية على مستوى الوعي والنضج لم تكن مؤهلة لهذا الحدث الذي بدأ بحراك ثوري لم يصل إلى درجة القوة ليكون ثورة مغيرة لجميع المفاهيم على مستوى العقلية الشعبية وقادتها، بل بقيت الأوضاع كما هي، وأخذ الكل يؤذن في اتجاهات خاصة وفقاً لمصالح معينة وضيقة بعيداً عن الرؤية المحددة لتقدم الشعوب العربية. ويظهر ذلك جلياً في فلسفة الصراع القائمة بين الحراك الثوري وبين الأوضاع الراهنة في كل بلد على حدة، حيث بدت هذه الصراعات أعنف لتعري واقع المجتمعات العربية وأزمتها مع الفكر السياسي وطرائق تعاملها مع فكرة الديمقراطية بين واقع التنظير داخل المحافل الأكاديمية العربية وتحت الأضواء الإعلامية وبين التجريب داخل كواليس الواقع الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الشعب،

لتتأزم التجربة الجديدة بين الشعب وبين السلطة التي عجزت على التوافق بين ما تقوله في خطابها السياسي وبين ما تؤمن به كعقيدة سياسية للتعامل مع الشعب، وبين ما تعمله على أرض الواقع. أما فلسلفة النخبة المدنية وحديثها فيكاد يكون منفصلاً، على مستوى التطبيق والتداول مع خلفية المجتمعات العربية.

الحراك الثوري العربي لا يزال مستمراً ولا يزال أمامه الوقت لتصحيح مساره، وما يمكن قوله في النهاية، هو أن من يمتلك القوة في المنطقة (سواء حكومات مستبدة جديدة أو شعوب ضائعة إلى حدّ الآن)، فهو الذي سوف يقرر الوضع النهائي للحراك ككل، سواء بوصفه خريفاً أم ربيعاً قادماً لا محالة.

غياب الرؤية الحضارية
في الحراك الثوري العربي

(أزمة نخبة وشعب)

(شهادة ٤٥ مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية)

تحاول المؤلفة من خلال هذا الكتاب، الذي يضم ٤٥ شهادة لباقة غنية من السياسيين والكتاب والأكاديميين العرب وبعض الأجانب المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط والأديان، تشريح حالة «الثورة» في المنطقة العربية، من لحظة انطلاقتها وما قبل، وصولاً إلى ما أفرزته اليوم من واقع عربي جديد، مروراً عبر تقييم كل مراحلها الانتقالية، وإلقاء الضوء على الأحداث التي واكبتها في محاولة لفهم ما حدث قبل عامين، وتحليل ما يحدث اليوم مع استقراء مستقبل المنطقة في ظل المعطيات الراهنة.

إن الرسالة التي يريد البحث المطول في هذا الكتاب إيصالها، هي رسالة أقرب إلى الاستغاثة التي يطلقها البحار التائه، ربما يراه مبصر ما، يمد له يد التعاون حتى يخرجا معاً من دوامة الأزمة. ودوامة الأزمة هنا هي غياب الرؤية العربية الحضارية وافتقاد الوعي لدرجة انعدام النضج والحس السياسي لما يحاك داخلياً ضد الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط. وليس معنى هذا أن البحث يميل إلى نظرية المؤامرة التي أعتقد بها البعض وفسر بها أجواء الربيع العربي، لا. ليس الأمر هكذا، ولا ترى المؤلفة أن هناك ثمة مؤامرة بقدر ما هناك عدم إدارك للحظة العربية الراهنة. وهذا هو ما يجعل المنطقة تسير وفقاً للأهواء لا وفقاً للغة المصالح والتحولات الدولية وإثبات الذات العربية بفرض مشروعها الحضاري حيث تكمن الأزمة: «غياب المشروع الحضاري»!

ISBN 978-614-428-066-9
9 786144 280669

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٧٤٩٤ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
بريد الكتروني: info@almaarefforum.com.lb